

مركز دراسات الوحدة العربية

التنمية المستقلة في الوطن العربي

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية

نادر فرجاني
اسماعيل صبري عبد الله
ابراهيم سعد الدين عبدالله
سمير امين
رمزي زكي
هبة حندوسة
عادل حسين
عبد اللطيف بن شنهو
محمد هشام خواجكية
مصباح العريبي
طاهر كنعان
خالد المنوبي
عبد العزيز السقاف
عثمان محمد عثمان
محمد محمود الامام
يوسف صايغ

مركز دراسات الوحدة العربية

التنمية المستقلة في الوطن العربي

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية
التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية

التنمية المستقلة
في الوطن العربي



مركز دراسات الوحدة العربية

التنمية المستقلة في الوطن العربي

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية
التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية

نادر فرجاني
اسماعيل صبري عبد الله
ابراهيم سعد الدين عبد الله
سمير امين
رمزي زكي

هبة حندوسة
عادل حسين
عبد اللطيف بن شنهو
محمد هشام خواجكية
مصباح العريبي
طاهر كنعان

خالد المنوبي
عبد العزيز السقاف
عثمان محمد عثمان
محمد محمود الامام
يوسف صايغ

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ـ ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيملي: ٨٠٢٢٣٣

الطبعة الأولى

بيروت: كانون الثاني/يناير ١٩٨٧

المُحتويات

القسم الثاني
تجارب مختارة من العالم الثالث

القسم الثالث
تجارب عربية

القسم الرابع
نحو تصور مستقبلي

الملاحق

تصدير المحرّر

د. نادر فرجاني

يقوم هذا الكتاب على اعمال ندوة «التنمية المستقلة في الوطن العربي»، ولكنه ليس ثبتا حرفياً بوقائعها.

يتوجه الكتاب، في المقال الأول، إلى قارىء لم يحضر الندوة ذاتها. ولذلك كان واجباً ان يكون الكتاب سلساً ومنطقي التتالي في حد ذاته. واقتضى ذلك تحرير وقائع الندوة، بخاصة ان بعض الاوراق قد عُدلت بعد الندوة، احياناً بقصد الايجاز، وفي احيان اخرى لادخال تطوير أو تحويرات. ويستتبع ذلك، ضرورة، تعديل بعض التعقيبات والمناقشات التي دارت في الندوة. كذلك اختلفت غالبية التعليقات التي حررها المشاركون في الندوة، ولو قليلاً، عن صورتها الشفوية خلال المناقشات. أما التعليقات التي لم يكتبها أصحابها، فإن تسجيلات القائها الشفوي تدع كثير مجال للايجاز والايضاح. وقد حاولنا ان نصوغ هذه الصور المعدلة لوقائع الندوة في الكتاب الحالي. وعليه يمكن اعتبار هذا الكتاب رؤية لوقائع الندوة في مرآة، نرجو ان تكون اكثر صفاءً، من الظروف التي دارت فيها فعلاً.

وقد أجاز مركز دراسات الوحدة العربية للمحرر بالاقتطاع والتلخيص، بغرض اخراج كتاب الندوة في حجم معقول. والغرض بالطبع، نبيل. اذ كلما صَغُر الكتاب قلت تكلفته وزادت فرصة انتشاره. ولا ريب ان هذا هو الهدف الأول لكل من ساهم في الندوة بشأن الكتاب الناجم عنها، وهذا الهدف يجب، ولا شك، الحرص الأناني على توثيق كل كلمة ضمنها المشارك مداخلاته في الندوة.

ولقد سعيت لان أستخدم هذه الاجازة دونما تعسف، ودون اخلال بالمعاني الاساسية المرتبطة بموضوع البحث في كل مداخلات الندوة من بحوث، وتعقيبات وتعليقات، وفي حدود مخطط الندوة. كما حرصت على الابقاء على الصياغات اللغوية للمشاركين قدر

الامكان. وحين لم يتيسر ذلك، استهدفت التعبير، قدر الطاقة، عن المعنى المقصود بدقة، حسب فهمي.

عسى أن أكون قد وفقت، وإلا فاعتذاري مقدم عن أي خلل غير مقصود.

مُقدّمة

د. نادر فرجاني

انعقدت ندوة «التنمية المستقلة في الوطن العربي» في عمان، في الفترة ٢٦ ـ ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٦، بمشاركة اكثر من خمسين من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية، وصناع القرار، والمسؤولين التنفيذيين بالمؤسسات العربية، القطرية والقومية، السابقين والحاليين، يمثلون أجيالاً عدة.

وقد استهدفت الندوة دراسة التنمية كمفهوم شامل ومركب، بجوانبه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مع التركيز على محور التبعية ـ الاستقلال. وانتظمت دراسات الندوة، حسب مخططها، حول محاور أربعة: الأول نظري، والثاني يسعى لاستخلاص العبر من خبرات مختارة في العالم الثالث، ويناقش المحور الثالث خبرات التنمية في الوطن العربي على المستويين القطري والقومي، بينما يسعى المحور الاخير الى أن يقارب المستقبل من منظور استهدافي.

وقد تضمن مخطط الندوة توجيهات للمشاركين، بخاصة معدي الدراسات، تستهدف تعميق المعرفة بالاطر النظرية للتنمية، وبخبرات التنمية في العالم الثالث والوطن العربي، عسى ان يساهم ذلك في احداث التنمية المستقلة المحققة لآمال الشعب العربي في الرخاء والازدهار. (انظر الملحق رقم (١)).

وعلى الرغم من ان الدراسات المقدمة الى الندوة لم تلتزم، في مجملها، بتوجيهات المخطط، إلا أن وقائع الندوة، من دراسات وتعقيبات وتعليقات، تقدم، في تقديري، صورة واضحة لحصاد الفكر التنموي العربي في الوقت الراهن. وعندي انه بعيد عن تبلور مدرسة عربية، متميزة وراسخة، في التنمية.

ولعل هذا هو السبب في ان الندوة قد اتسمت بقدر من المعاناة يفوق الحد المعتاد في المنتديات العربية الجادة. وترجع هذه المعاناة في نظري الى عوامل ثلاثة جوهرية هي:

أولاً: الاحساس بتسارع التردي في حالة التنمية في الوطن العربي، على المستويين القطري والقومي، في السنوات الاخيرة، وسيادة توقعات باستمرار هذا التردي في المستقبل المنظور.

ثانياً: ضعف الشعور بالاتفاق على تصور واضح «للتنمية المستقلة»، على الرغم من الاتفاق العام على ان هذا البديل، الذي يغلفه الغموض، يمثل الخلاص من الواقع المتردي الراهن، ومن المستقبل الرديء الذي يكمن في طياته.

ثالثاً: خفوت الامل في توافر البنى الاجتماعية ـ السياسية القادرة على ان تحمل نطفة الخلاص وان تنميها، وتنمو بها، على درب التنمية المستقلة في الوطن العربي. ولا نقصد بالامل هنا مجرد تهويم ذاتي، ولكن الامل القائم على تقدير موضوعي لحركة التاريخ.

ونقدم فيما يلي تحليلاً موجزاً لكل من هذه العوامل:

الواقع العربي واحتمالات تطوره

لا يحتاج تردي الواقع العربي في هذا العصر الى كثير توثيق. إن الوجود العربي في ثمانينات القرن العشرين ينتظم، ربما بأقوى مما كان في منتصفه، حول تاءات ثلاث:

التخلف والتجزئة والتبعية، مما جعل جذوات الامل التي اتقدت قليلاً بعد نيل الاستقلال في الوطن العربي، تبدو الآن، وكأنها لم تكن الا سراباً، وقد تكون في المنظور التاريخي دعمت الخسوف الذي حل بالامة منذ قرون، ولم ينجل بعد.

وأتصور أن تردي الحال العربي الراهن، كان من النقاط القليلة التي انعقد عليها إجماع في الندوة، وإن لم يعلن هذا الاجماع بصورة رسمية.

ولا يعني هذا بالطبع أن حصاد العقود الثلاثة الماضية كان كله هشيماً. فلا ريب أنه قد حدث **تطوير** (ولا نقول **تنمية**) في بعض جوانب الحياة في المجتمعات العربية عبر هذه الفترة، وبخاصة في البلدان العربية النفطية بعد تصحيح اسعار النفط. بل ان التقويم المنصف للتطورات التنموية في الوطن العربي منذ الحرب العالمية الثانية، لا بد وأن ينتهي الى قيام محاولات للتنمية كان يشار اليها بالبنان مثل مصر الناصرية والجزائر، وأن هذه التجارب لم تكن هامة في الاطار العربي فقط، وانما تجاوزته ليكون لها اشعاع عالمي.

ولكن نيران التنمية المستقلة في المنطقة كلها خبت في السنوات العشر الاخيرة، على الرغم من البريق الأخاذ لمشروعات التحديث المادي في البلدان العربية النفطية، وراح الوطن العربي يتعاطى «الانفتاح الاقتصادي» على الغرب المصنع بجرعات متزايدة يترتب عليها اندماج متعاظم في النظام الرأسمالي العالمي من موقع تابع، ومستغل، عبر آليات متعددة يسري بعضها، وأخبثها، في ادق خلايا الكيان العربي.

ومن سخرية الاقدار، ان تحول مصدر القوة الرئيسي المحتمل في حقبة الفورة النفطية الى عامل وهن. إذ بدلاً من ان يكون استخراج النفط، والعائدات المترتبة عليه، دعامات للتنمية القومية في الوطن العربي، فإن توظيف النخب الحاكمة في البلدان العربية لعائدات النفط، قد أدى الى تفاقم انخراط الوطن العربي في النظام الرأسمالي العالمي. أما عن التعاون العربي، ولا نقول التكامل أو الوحدة، فقد وصل في الثمانينات الى أدنى مستوياته. بل شهدنا في الحقبة النفطية ظهور توجهات اقليمية نراها معيقة للتكامل العربي.

وربما كان وجه الاخفاق الأخطر في بلدان الوطن العربي، مع استثناء واضح للسودان نتيجة للتطورات الديمقراطية الاخيرة، هو نجاح النخب المسيطرة، عبر آليات متنوعة، وبالاستناد الى شرعيات زائفة متباينة، في كبت الحيوية السياسية للشعوب العربية، وتهشيم بنى الفعل السياسي القادر على المشاركة الفاعلة في تسيير أمور البلاد. وقد أدى هذا الى ارتباط النخب الحاكمة بمراكز النظام العالمي بشكل متزايد، بينما تركزت علاقتها بالجماهير العربية في تنظيم القهر الاجتماعي والاستغلال وبكفاءة متعاظمة، وان غلفت أحياناً بواجهات شكلية منمقة. إن مثلث القهر والاستغلال والتبعية الذي يولّي مراكز النظام العالمي على الجماهير العربية عن طريق النخب المسيطرة، هو اساس إدامة وتفاقم أوضاع التخلف والتجزئة والتبعية في الوطن العربي.

غير أن العنصر الاكثر إلحاحاً في الشعور بعبء الواقع العربي الراهن، يتصل بالتوجس مما يمكن أن يحمله المستقبل القريب. فبسبب تدهور سوق النفط العالمي، وما يترتب عليه من نقص عائدات النفط، وبالتالي، تراجع تحويلات العاملين في البلدان العربية المرسلة للعمالة، اضافة الى إرث السنوات العشر الماضية من قروض، وأنماط استهلاكية، واعتماد مفرط على الخارج، بخاصة في مجال الغذاء، بسبب هذا كله، وفي حدود مثلث القهر المشار اليه أعلاه، لا يتوقع أن يحمل المستقبل المنظور نقلة نوعية الى الأمام في مضمار التنمية. إن أقصى ما يمكن أن يتحقق في المستقبل القريب، في تقديري، هو بدايات لتوجه تنموي مستقل، اذا توافرت في الوطن العربي قوى سياسية تتبنى هذا التوجه، وتستطيع أن تتقدم به، ومعه، عبر فعل اجتماعي ـ سياسي عميق. وهذا هو التحدي التاريخي الأكبر الذي يواجهه الوطن العربي.

تصور التنمية المستقلة

ذكر مراراً خلال الندوة انه لم يتبلور اتفاق على تصور واضح للتنمية المستقلة. وربما كان هذا صحيحاً في الظاهر. لكنني أرى انه قد تبلور اتفاق ضمني على مجموعة من العناصر التي تكفي في تقديري لتكوين تصور مفهومي مقبول عن التنمية المستقلة في الوطن العربي. وبداية أود الاشارة الى نقاط ثلاث:

١ ـ إن التنمية المستقلة هي عملية تاريخية اكثر منها حالة. ويعني هذا أن البعد الزمني حاسم في تعريف التنمية المستقلة وانها تنتمي الى منظور الاجل الطويل، وان كان يمكن

تقويم حالة التنمية المستقلة في مجتمع معين عند نقطة زمنية محددة.

٢ ـ ليست التنمية المستقلة في تقديري سمة توجد أو لا توجد، وإنما يحتمل تصورها ان توجد بدرجات متفاوتة. وعلى هذا لا يصح في نظري، وبغض النظر عن مشكلة القياس، القول بأن مجتمعاً ما قد حقق التنمية المستقلة، بينما لم يتمكن من تحقيقها مجتمع آخر. وانما المقبول ان نحاول تحديد موقع مجتمع ما على متصل يتراوح بين الصفر والمائة مثلا، يعبر عن مدى الاستقلال التنموي.

٣ ـ إن التنمية المستقلة هي عملية مركبة ومتعددة الابعاد. وان هذه الابعاد تتشابك لتكوين كل متماسك. ولا تأخذ كلُ الابعاد بالضرورة الوزن نفسه. وقد تتفاوت الاوزان حسب الظروف الخاصة للمجتمع المعني. وعليه فإن تقويم حالة التنمية المستقلة ينطوي على اعتبار إنجاز المجتمع على كل بعد من أبعادها، ومزج تقويم الانجاز على الأبعاد المختلفة، بصورة مناسبة، اذا أردنا التوصل الى تقويم عام لحالة التنمية المستقلة. وأتصور ان التوصل الى مقياس لحالة التنمية المستقلة في البلدان العربية مهمة مطروحة على الباحثين العرب، وتبني مؤسسة كمركز دراسات الوحدة العربية إعداد قياسات دورية لحالة التنمية المستقلة ونشرها امر مفيد.

وبعد هذا، نقدم فيما يلي حصراً موجزاً ببعض أبعاد التنمية المستقلة التي نرى انه قد تبلور حولها اتفاق. تستهدف التنمية المستقلة تحقيق أعلى رفاه، مادي ومعنوي ممكن لعموم الناس، وضمان ترقيته باطراد؛ ومضمونها الاساسي هو الاعتماد على الذات في التكنولوجيا، وتكوين قدرة انتاجية ذاتية تضمن الوفاء بالحاجات الاساسية، وبخاصة الغذاء، كأولوية أولى، وتكفل الأمن العربي، في إطار خصوصية حضارية تقوم على الحضارة العربية وأفضل ما في التراث الانساني؛ ووسيلتها الاساسية هي تنمية قدرات البشر في الوطن العربي وتطوير تنظيم اجتماعي ـ سياسي يضمن مشاركتهم الفاعلة في الانتاج واتخاذ القرار، كما يضمن لهم نصيب عادل من عائد النشاط الانتاجي في المجتمع؛ والوعاء الوحيد الكفيل بتحقيق مرتبة راقية من التنمية المستقلة هو الوطن العربي الغني بوحدته الحضارية، وتكامل موارده، واتساع سوقه.

إن هذه الابعاد بحاجة الى تدقيق وتفصيل، ونظمها في نسق متكامل امر مطلوب لتطوير مدرسة عربية متميزة وراسخة في التنمية. ولكنها، في تقديري بداية موفقة.

إحداث التنمية المستقلة

ربما كان اسلوب إحداث التنمية المستقلة في الوطن العربي أقل الامور التي تعرضت لها الندوة بالبحث والتحليل. وقد يعود هذا، لعزوف الاوراق النظرية التي قدمت للندوة عن تجذير طروحاتها في الواقع العربي، والى وهن المنظور المستقبلي والاحداثي فيها. وأشير هنا الى

أن الاشتغال بالفكر لا يعفي المثقف الملتزم بقضايا التقدم في مجتمعه من اعتبار الظروف الموضوعية، والقوى الاجتماعية ـ السياسية، اللازمة للتغيير المستهدف. بل ان هذا الالتزام يوجب عليه المشاركة في تبلور تلك القوى الاجتماعية ـ السياسية.

فالعامل الحاسم في تقديري في إحداث تغيير اجتماعي ـ اقتصادي هيكلي من النوع المطلوب لقيام تنمية مستقلة في الوطن العربي هو نشوء قوى سياسية فاعلة تتبنى التوجه المستقل، وتستطيع ان تقدم متطلباته، وبوجه خاص عن طريق اطلاق وتعبئة طاقات البشر. فالنضال من أجل التنمية المستقلة ينطوي على كفاح ضد النخب المهيمنة في الداخل، وضد المراكز المسيطرة في النظام العالمي، لا يمكن ان توفر له المنعة إلا القوة المعنوية الهائلة التي تنتج من التحام الشعب بالنخبة السياسية العاملة من أجل الاستقلال. وليس متصوراً ان تنشأ هذه القوى فجأة، ولكن السبيل لنشأتها سيكون في تقديري حقبة طويلة من الصراع الاجتماعي العنيف.

ولما كانت التنمية المستقلة تعني في الاساس موقفاً مضاداً للتبعية لمراكز النظام العالمي، فقد قام قدر كبير من الاتفاق على ان العمل من أجل التنمية المستقلة يتطلب قدراً محسوباً من فك الارتباط مع مراكز النظام الرأسمالي العالمي التي تهيمن على الواقع الاجتماعي ـ الاقتصادي في البلدان العربية حالياً. وكذلك تم التأكيد على ان القدرة على فك الارتباط تتصاعد كلما اتسعت قاعدة القوى السياسية المناضلة من أجل التنمية المستقلة في الوطن العربي.

فالوطن العربي الموحد المتكامل هو الوعاء الوحيد لأرقى مراتب التنمية المستقلة. ولكن يقوم جدل قوي بين الانجاز في مضمار التنمية المستقلة ومدى اتساع القاعدة السياسية التي تتبنى التوجه الاستقلالي. كما أن البدء من الواقع الراهن يحتم دعم التوجه المستقل في أي بقعة من بقاع الوطن، والعمل الدؤوب على التحام جزر الاستقلال اذا ما تعددت.

ومع ذلك فقد تبلور موقف يدعو الى الحاجة الى اصلاح جذري في الاداء الاقتصادي في البلدان العربية. فالاندماج التابع في النظام الرأسمالي العالمي لا يبرر على الاطلاق حالة انخفاض الكفاءة القائمة. والنظام الرأسمالي العالمي يضم بلداناً تابعة تقدم أمثلة هامة على كفاءة الاداء الاقتصادي. وواضح ان تطوير البنيان المؤسسي شرط ضروري، ولكنه غير كاف، للتحرك في هذا الاتجاه، إذ يلزم تعديل نسق الحوافز المجتمعي بحيث يعلي الانتماء للمجتمع ويقوي الرابطة بين العمل الكفء المنتج والعائد المادي والمعنوي له. وهذا الامر مطلوب في حد ذاته، ولكنه أيضاً شرط مؤات لانغراس توجهات التنمية المستقلة عند توافر شروطها.

ولكي يكتب لجهود التنمية المستقلة ان تتقدم باطراد، ينبغي أن تتم الاستفادة من عديد من الدروس المستقاة من الخبرات العربية والاجنبية. ويبدو أن واحداً من أهم هذه الدروس هو ضمان توازن قوى وعلاقات الانتاج. فالخبرة العربية وغيرها تبين ان دفع علاقات

الانتاج لمستوى اكثر تطوراً بكثير من قوى الانتاج القائمة يؤدي الى اخفاقات، وعادة ما يترتب عليه النكوص عن التغييرات المملاة في علاقات الانتاج، ولكن بعد خسائر وتشوهات. والمثال الهام على هذا هو المغالاة في القضاء على القطاع الخاص في اطار التوجهات الاشتراكية. ويمكن مد هذا التحرز الى ضمان توافر البنى المؤسسية والاجتماعية والقدرات اللازمة لكفاءة الانساق الانتاجية المستحدثة، ويتصل هذا الامر على وجه الخصوص بالتسرع في انشاء صناعات أثبتت الخبرة صعوبة استمرارها على مستوى مقبول من الانتاجية والربحية، وبقصور تجارب الاصلاح الزراعي عن تحقيق أهدافها نظراً لعدم توافر البنى المؤسسية اللازمة لدعم الانتاج والتسويق الزراعي.

ورغم اصرار بعض المشاركين على ترافق التنمية المستقلة بالتحول الاشتراكي، إلا أن إتجاهاً آخر كان يرى ان ليس هناك من طريق واحد للتنمية المستقلة، وأن الباب ينبغي أن يظل مفتوحاً لتبين طريق متميز للتنمية المستقلة يقوم على خصوصيات الوطن العربي. ولكن ما هو السبيل العملي لتنكب مثل هذا الطريق؟

التنمية المستقلة في الوطن العربي: اشكالية الواقع - الحلم

في دراسته المقدمة للندوة، يرى د. يوسف صايغ أن دينامية التنمية تتكون من عنصرين أساسيين «يتشابكان ويتفاعلان بشكل جدلي نشيط ودقيق» هما: «عنصر الرؤية والتصور وعنصر الفعل». وعندي أن مربط الامر كله، في الوطن العربي الآن، هو العنصر الثاني: الفعل.

إن تصور التنمية المستقلة المقدم أعلاه ليس، على قصوره، إلا حلماً جميلاً. الواقع الكريه يحض عليه، ولكنه أيضاً يعيقه. بالمعنى الفلسفي، التنمية موجودة **بالقوة**. والاشكال التاريخي هو في أن توجد **بالفعل**. وهذه هي المسألة الخليقة بالتناول في الدوائر الفكرية العربية.

لا خلاف في أن للمثقفين دوراً في تخليق مشروع التنمية في الوطن العربي. ويتمثل هذا الدور، بداية، في اغناء وتصور التنمية من منظور الخصوصية العربية. لكن المطلوب اكثر من ذلك. مطلوب تطوير **نموذج** للتنمية في الوطن العربي، يتميز عن **التصور**، بالقابلية للتنفيذ.

وتطوير نموذج عربي للتنمية، وإن كان يعني بالضرورة نظم نواح معيارية في إطار منطقي متماسك، أي تكوين نسق تصوري، إلا أنه يكتمل معرفياً فقط بقيام نظرية لفهم وتفسير التغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الوطن العربي. فالعالم، من جانب لا بد وأن يُفهم لكي يُغيّر، ومن جانب آخر، يؤدي العمل على التغيير الى زيادة فهم التغير المجتمعي. ولهذا، فإن تطوير نموذج عربي للتنمية مهمة شاقة وطويلة وتراكمية، وتستفيد من التفاعل الجدلي بين فهم التغيير المجتمعي من ناحية، ومع العمل على تغيير المجتمع من ناحية أخرى.

والخلاصة، ان مجرد المساهمة في «التصور» ليس إلا جهد المقل. وان دور المثقفين يبقى هامشياً اذا لم يلتحم بقوى سياسية قائمة، أو آتية، تتبنى مشروع التنمية وتستطيع ان تقدم

متطلبات الكفاح الذي هو جوهر التنمية في غمار حقبة طويلة من الصراع الاجتماعي، بات الوطن العربي مهيئاً لها نتيجة لاحتدام التناقض الاجتماعي من جانب، وكبته بواسطة النخب المهيمنة عن طريق القبض على أدوات القهر المنظم في المجتمع، من جانب آخر.

وخلاصة القول، ان النخب المهيمنة في عموم الوطن العربي حالياً والتي أدى تصورها «للتنمية» الى حالة من التبعية الاقتصادية لا تختلف في نتيجتها عما أدت اليه التبعية السياسية، ليست أهلاً، موضوعياً، لتبني التنمية المنشودة في الوطن العربي وتحقيقها، الا اذا احدثت في مفاهيمها وتطبيقاتها تغييراً جذرياً لا يبدو انها، في الوقت الحاضر، قادرة عليه أو راغبة فيه. فهناك إذن فجوة بين ما نحن عليه وما يجب ان يكون، وعلى الجميع التفكير والعمل على ردمها من دون أن يحدث ذلك رجات في المجتمع قد يكون بعضها مدمراً.

كلمة الافتتاح

د. خير الدين حسيب

الأخوات والأخوة،

يسرني باسم اللجنة التنفيذية لمركز دراسات الوحدة العربية، ونيابة عن اخواني أعضاء مجلس أمناء المركز الموجودين بينكم، أن أرحب بكم جميعاً في هذه الندوة وأن أشكركم على تلبية الدعوة لحضورها.

لقد كان من المفروض لهذه الندوة أن تنعقد قبل أكثر من عام من موعدها الحالي، وتأجل انعقادها أكثر من مرة لظروف واعتبارات خارجة عن إرادة أو رغبة المركز، ولكن المهم انها تنعقد الآن متخطية كل العقبات.

الأخوات والأخوة،

إن موضوع هذه الندوة حول «التنمية المستقلة في الوطن العربي» يأتي في اطار فهم المركز لرسالته ودوره في العمل الفكري والثقافي من أجل الوحدة، وفي ايلاء عناية كبيرة لمحتوى هذه الوحدة، وللهموم والمشاكل الأساسية للانسان العربي الذي هو محور هذه الوحدة، حيث يحاول المركز من خلال ندواته ودراساته المختلفة استكمال وتقديم الملامح الفكرية الأساسية للمشروع الحضاري القومي العربي. ومن هنا جاءت معالجاته في ندوات ودراسات سابقة لقضايا «الديمقراطية» و «الأصالة والمعاصرة» و «القومية العربية والاسلام» وغيرها. وضمن هذا المفهوم والاهتمام بمحتوى الوحدة، يأتي موضوع هذه الندوة استكمالاً لدراسات أخرى للمركز لأحد الجوانب الهامة للمشروع الحضاري العربي الذي يدور حول «التنمية العربية».

إن مسيرة وحصيلة التنمية العربية خلال الأربعين سنة الاخيرة، وبشكل خاص خلال العقد الاخير، تفرض علينا وقفة فكرية موضوعية ومخلصة وجريئة في تقويم ما حدث، ووضع تصور لما يجب أن تكون عليه المسيرة في المستقبل، إذا ما أريد لهذه الامة أن تحقق طموحاتها وأمانيها.

إن المركز، **انطلاقاً** من الأمل والحرص على أن تمثل بحوث ومناقشات هذه الندوة أحد المعالم الفكرية العربية الرئيسية خلال عقد الثمانينات؛

وانطلاقاً من قناعاته بأن أي أمة تعلو بوعيها، وأن أي وعي يرقى بفكر وابداع قياداته الفكرية، وأن العمل العربي ما زال يحتاج، بعد سنين من الحبوط ولمحات من الدرس والتحليل، الى تأصيل فكري نظري، مُبرر وواضح للاطار الذي يحكم تصوراتنا حول المستقبل؛

وانطلاقاً من قناعاته بأن اعمال الفكر الجاد والملتزم بقضايا الأمة المصيرية هو من أهم مساهمات المثقفين في وطننا العربي، وأن قيمة العمل الفكري تعظم بقدر ما يساهم بفعالية في الحركة المتصاعدة على درب التقدم؛

فإن المركز يطمح أن يكون من بين ما تتوجه له وتحققه هذه الندوة:

١ ـ أن تجيب عن السؤال حول نوع التنمية التي نريدها، ومن يتولى أمرها، وكيف تضمن لنا هذه حياة أفضل، وتحت أي افتراضات وشروط، وهل هناك قضيتان منفصلتان للتنمية والتحرر؟

٢ ـ أن تساهم مناقشات الندوة في تعميق وتوضيح أطروحات بحوثها النظرية حول مفهوم «التنمية المستقلة» وماهيتها، وأن تنجح في تحويل هذا «الشعار» العام الى مفهوم واضح المعالم ومحدد القسمات، والاتفاق ما أمكن على موقف من نظريات التنمية الشائعة، وتأصيل الخطوط العامة لتنمية مستقلة، ووضع اللبنات الأولى لمدرسة عربية في التنمية المستقلة.

٣ ـ أن تواجه الندوة سؤالا أساسياً وتوفر الاجابة المحددة له حول كيف يمكن إحداث التنمية المستقلة في الوطن العربي، وهل يمكن تحقيقها على مستوى قطري؟ وإذا كان التعاون أو التوحد القومي هو من شروطها الاساسية، فماذا يمكن أو يجب عمله على المستوى القطري حتى يتحقق ذلك الشرط الضروري؟

٤ ـ ان تولي المناقشات عناية خاصة لموضوع العلاقة بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للتنمية المستقلة، وأن تهتم بالقدر الكافي بالبعد السياسي ودوره في إنتاج وإدامة واقع التخلف والتجزئة والتبعية الذي نعيشه، وأن تناقش أهمية ودور النضال السياسي في الداخل، وضد القوى المسيطرة في النظام العالمي، في إحداث التنمية المستقلة في الوطن العربي.

٥ ـ أن نضع نصب أعيننا الخصوصية العربية، في التاريخ والحضارة، في الواقع الراهن والتحديات، وان نتعامل مع معطيات وطن عربي له خصائصه وأحلامه، وفيه التنوع بين اقطاره.

٦ ـ أن نعتمد توجهاً مستقبلياً في مناقشاتنا سواء أكان محور النقاش طروحات نظرية، أم تجارب عربية أم أجنبية.

الأخوات والأخوة،

تمثل ندوتنا الحالية الندوة الثامنة عشرة التي يعقدها المركز. ورغم حرص المركز على عقد ندواته في عواصم عربية مختلفة، تدعيماً لاستقلالية المركز، وتحقيقاً لتعريف أكبر قطاع ممكن من مفكري الاقطار العربية في تلك العواصم على نشاط المركز، ورغم حرص المركز على أن تعقد هذه الندوة في عاصمة عربية لم يسبق للمركز أن عقد ندوة فيها، إلا أن اعتبارات عملية مختلفة حالت دون عقدها في دمشق أو الجزائر أو الرباط أو صنعاء، ولكن عقد ندوات للمركز في تلك العواصم العربية سيبقى من بين أهداف المركز لندواته القادمة.

واستمراراً في التقاليد التي يحرص المركز على توافرها في ندواته، وفي توسيع دائرة المشاركة، وفي تمثيل الاجيال والمدارس الفكرية المختلفة في هذه الندوات، يسعد المركز أن يكون أكثر من نصف المشاركين في ندوتنا الحالية ممن يحضرون لأول مرة ندوة من ندواته، وان تمثيل الأجيال المختلفة وتنوع المدارس الفكرية للمفكرين العرب فيها قد تحقق أيضاً.

وانطلاقاً من فهمنا للتنمية ومفهومها المركب، فإن هذه الندوة تضم إضافة الى الاقتصاديين العرب، نخبة من علماء الاجتماع العرب ومفكرين عرب في علوم إجتماعية أخرى.

ولاعتبارات عملية تتعلق بالحدود القصوى لعدد من يمكن أن يحضر هذه الندوة الفكرية، واستجابة للنقد المتكرر لندوات المركز الاخيرة حول اتساع عدد المشاركين فيها على حساب التركيز والعمق في مناقشاتها، لم يكن من الممكن أن يدعى إلى هذه الندوة كل من كان يجب أو يستحق أن يدعى اليها. ويتقدم المركز من الذين لم يدعو اليها باعتذاره وتقديره معولاً على تفهمهم للاعتبارات الموضوعية العملية التي كانت وراء التقصير في عدم دعوتهم.

وكما اعتاد المركز عليه في ندواته السابقة، وحرص على توفيره وضمانه للمشاركين فيها حيثما عقدت، فأنتم مدعوون للبحث والمناقشة في هذه الندوة بكل حرية وصراحة وجرأة، ودون خوف من قيود أو اعتبارات غير ما تفرضه الاعتبارات العلمية والموضوعية والحوار الحضاري. وسيكون المركز من جهته حريصاً وأميناً على نقل ووضع كل آرائكم ومناقشاتكم في هذه الندوة في الكتاب الذي سينشر حولها قبل نهاية العام الحالي.

الأخوات والأخوة،

وإذا كان لا بد لي أن أضيف شيئاً إلى ما أشرت اليه حول المركز، فإنني استطيع القول بقدر كبير من الثقة والتفاؤل أن المركز قد اجتاز مرحلة القلق والخوف على مستقبله وانه اكثر ثقة وتفاؤلا بمستقبله وباستمرار نشاطه، وانه ماض في تدعيم وصيانة الاستقلالية الفكرية والسياسية التي حققها حتى الآن، وانه يسير بخطى حثيثة وسريعة في سبيل استكمال استقلاله المالي معتمداً على موارده الذاتية من مبيعات مطبوعاته بشكل اساسي، ومستغنياً عن أي مساعدة حكومية؛ وانه ظل وسيظل متمسكاً بصيغة «الخبز مع الكرامة»، وان الاقبال على مطبوعات المركز من مجلة وكتب يزداد بشكل وبمعدلات تدعو الى التفاؤل والأمل معاً.

وأخيراً، أتوجه بالشكر الى الاخوة اعضاء اللجنة التحضيرية للندوة، نادر فرجاني، ابراهيم سعد الدين، عادل حسين، جودة عبد الخالق وجلال امين الذين ساعدوا مدير المركز في الإعداد لهذه الندوة ووضع مخططها وتفاصيلها، ولكن المركز وحده يبقى مسؤولا عن الإعداد لهذه الندوة وتنظيمها وعن أي تقصير فيها.

كما أود أن أشكر الحكومة الاردنية على تسهيلها عقد هذه الندوة في عمان، بعد أن كدنا نضطر الى عقدها في قبرص أيضاً.

وختاماً، فإنني اكرر ترحيبي بكم جميعاً في هذه الندوة، شاكراً لكم تلبية الدعوة ومساهمتكم الفكرية في اغناء موضوعها، معتذراً لكم جميعاً عن برنامج، حرص المركز على ان يستفيد منه الى أقصى ما يمكن من وجودكم في الندوة مع كل ما سيسببه لكم ذلك من ارهاق نعلم مسبقاً كم سيكون كبيراً.

مع شكر المركز واعتزازه بكم وبمشاركتكم في هذه الندوة.

القِسم الأوّل

نظـرة عـامـّة

الفصل الأول

التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل (*)

د. اسماعيل صبري عبدالله (**)

أولاً: الطيب والخبيث من التنمية

١ ـ التنمية ليست دائماً طيبة

منذ أن بدأ الحديث في الغرب عن «التنمية»، اقترن بذلك اللفظ حكم قيمي ايجابي مؤداه أن التنمية أمر طيب وغاية تسعى إليها كل شعوب العالم الثالث. وبفضل هذا الحكم القيمي احتلت التنمية المكان الأعلى بين مقاصد المجتمع، عليه أن يعبىء من أجلها الجهود. كذلك اتسم الحديث عن التنمية بالتركيز أساساً على مكونها الاقتصادي. وكان القوم في البداية لا يميزون بين النمو والتنمية. ثم جاء من قال ان النمو كمي، أما التنمية فإنها تعني تغييراً نوعياً في بنية الاقتصاد يتأتى بتنوع وتعدد الأنشطة الاقتصادية، والمكانة المتزايدة الشأن التي يأخذها تدريجياً قطاع الصناعة التحويلية. وكانت الفرضية التي يستند اليها ذلك الزعم هي أن التنمية الاقتصادية ستجر في أذيالها حتماً التنمية الاجتماعية والتقدم العلمي والثقافي، وبذلك يكون التحديث. ومع ذلك، ظل المقياس الأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هو معدل الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي، وهو مقياس كمي يقصر عن الاحاطة بتغييرات بنية الاقتصاد. وحتى على المستوى الكمي الخالص ثبت أنه مقياس مضلل يختزل أموراً متعددة ومتنافرة من حيث الدلالة في نسبة بسيطة فارغة.

وحتى حين خيبت نتائج جهود التنمية ما كان معلقاً عليها من آمال، كان الهجوم الحاد

(*) يشكر المؤلف زميله د. الفونس عزيز الذي تفضل بتلخيص البحث الأصلي (١٠٠ صفحة) الى الحجم الذي اقتضاه المركز. كما ينوه بجهده الكبير وما أنفقه من وقت وما اتسم به عمله من حرص شديد على ما يعد من جوهر البحث.

(**) اقتصادي عربي، ووزير تخطيط سابق في مصر ورئيس منتدى العالم الثالث في القاهرة.

الذي بدأ منذ أواسط الستينات يركز على نقد «استراتيجيات التنمية». ولم يتعرض أحد فيما نعلم لنقد مفهوم التنمية المتضمن لحكم قيمي ايجابي. وكانت غاية النقد ان كتب مؤلفون من أهل الغرب الرأسمالي ان نمط النمو التاريخي للغرب (في شقه الرأسمالي أساساً ـ والى حد ما في شقه الاشتراكي) ليس غير صالح لبلدان العالم الثالث فحسب، ولكنه أيضاً غير مرض بالنسبة لشعوب الغرب ذاتها. وخير مثال على ذلك ما قاله أ. ساكس من أن ظاهرة التنمية «غير السوية» Maldevelopment تعم العالم أجمع. وإذا كانت بلدان العالم الثالث تشكو التخلف فإن الأقطار الصناعية تشكو التلوث وتبديد الموارد وقصور الرخاء المادي عن اسعاد الانسان. وليس أوضح من هذا القول في التسليم بأن التنمية تكون طيبة أو لا تكون تنمية أصلاً[1].

وربما يسر التسليم بأن التنمية طيبة أبداً اشتقاق الكلمة في لغات أوروبية على رأسها الانكليزية. ففي تلك اللغة يعني فعل To develop: يتفتح ويزدهر وينضج. ولا يختلف مدلول فعل Developper في الفرنسية كثيراً عن ذلك[2]. وتلك معان محببة الى النفس. وهكذا غلب على الأذهان استخدام المصدر من هذا الفعل للدلالة على تطور المستعمرات وأشباه المستعمرات السابقة. فالحالة التي نسميها في العربية التخلف، يقال عنها بالانكليزية بطء في النمو أو نقص فيه Under-development بالمقارنة مع البلدان التي جاوزت مرحلة الطفولة والصبا واكتملت لها عناصر القوة. وكان المفروض أن «تساعد» الأمم البالغة شعوب العالم الثالث. وكان هذا القول من الاقتصاديين الغربيين متسقاً مع «النظرية الاقتصادية» التي يقدسونها. فالنظرية الكلاسيكية الحديثة تقوم على دراسة سوق المنافسة الكاملة في الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج بحثاً عن حالة التوازن بين تعظيم دالة الانتاج لكل منتج، ودالة المنفعة لكل مستهلك. وكان كل ذلك طبيعياً، لأن النظرية ولدت وشاعت في عنفوان النظام الرأسمالي. ومن ثم كان لا مفر من ابتداع فرع من الدراسات الاقتصادية قريب مما يسمى الاقتصاد التطبيقي يعالج حالة المتخلفين ويحدد أقصر السبل للارتقاء بهم الى مستوى المواطنين في عالم النظرية الاقتصادية. وهكذا نشأ ما يسمى «اقتصاديات التنمية» بعيداً عن جسم النظرية الاقتصادية (أو التحليل الاقتصادي أو علم الاقتصاد). والغريب هو أننا حين اردنا أن نصك المقابل للمصطلح الغربي غلبت علينا صورة نمو الكائنات الحية، وبالتالي، كان النمو (الذاتي) طيباً، وكانت التنمية (أو الانماء) كعمل إرادي ومقصود مطلباً سامياً. ولا شك أن ثمة أمرين ساعدا على هذا التعريف. الأول استخدامنا الجاري (أي في غير لغة الاقتصاد) لكلمة نمو بمعنى تكاثر وزيادة في علم الاحياء العربي الحديث. والثاني هو الحرص على نقل ذلك المعنى البيولوجي المتضمن في المصطلح الغربي. ومع ذلك لم نجد مقابلاً عربياً لبطء النمو أو توقفه الا «التخلف». وهذا الاستطراد ليس مناقشة دلاليه Semantics

---

(١) انظر: Ignacy Sachs, *Stratégies de l'eco-developpement* (Paris: Economie et humanisme, 1980).

(٢) *Dictionnaire le petit Robert.*

خالصة. فقد اعتاد الاقتصاديون في الغرب منذ أكثر من قرن ونصف القرن على استعادة مصطلحاتهم من العلوم الفيزيائية (التوازن، الدينامية، استخدام الأساليب الرياضية. . . الخ) فلماذا عادوا الى الاستعارة من علوم الاحياء حين تصدوا لدراسة أوضاع العالم الثالث؟ ليس ثمة تفسير الا بالعودة للنسق القيمي المترسخ في أعماقهم، ألا وهو أن اسلوب الانتاج الرأسمالي أو الرأسمالية الغربية هي الوضع الطبيعي لحياة البشر. كان كل ما قبلها مراحل «نمو» يعيبها الجهل بقوانين الطبيعة، وكان بلوغها هو التعبير عن ادراك الانسان لتلك القوانين. وكل ما هو طبيعي في ذلك النسق القيمي ازلي أبدي. وتبني هذا المنهج مسؤول عن القصور في معنى «التخلف» والخلط بينه وبين التأخر الزمني المحض. وأخيراً فإن الاستعارة من علوم الاحياء كانت تقتضي استكمال دور الحياة كما هي الحال مع كل كائن حي: من الطفولة الى الهرم ثم الموت. ومن هنا يبدو التناقض في التحليل الغربي لأوضاع العالم الثالث. فالقوم يتمثلون نمواً يصل بالمجتمع الى مرحلة النضج، ثم ينتقلون فجأة الى افتراض ديمومة هذه المرحلة، أي أن تصبح ظاهرات المجتمع مثل ظاهرات الطبيعة غير الحية التي تحكمها قوانين ثابتة لا تلغي حركتها، ولكنها تضعها في اطر لا تتغير تخضع للحساب ويمكن التعامل معها رياضياً[٣].

وخلاصة القول في هذا الموضوع، إنه يمكن أن نحتفظ باصطلاح «التنمية» شريطة أن نخلصه من كل ايحاء بأن التغيير الذي نسميه تنمية هو دائماً وبالضرورة تغيير الى أفضل. وقد درج معظم الكتاب في الدول الاشتراكية الى عهد قريب على تفضيل استخدام تعبير «التطور». وفي اعتقادي أن هذا التعبير لا يبدد كل لبس. فالتطور عندهم يفيد في أحيان كثيرة التغير التدريجي أو الكمي، وهو بذلك يختلف عن الثورة التي هي تغير سريع ونوعي أو كيفي. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نرى أن ثمة فرقاً بين التطور والتنمية، فما يميز التنمية عن التطور في تقديري هو عنصر الارادة وبالذات فيما يخص الجانب الاقتصادي منها. حقاً ان كل تطور في أي زمن تلعب الأفكار Ideas والرؤى Perceptions والتصورات Representations، وبالتالي الرغبة والارادة، دوراً هاماً في حدوثه. ولكن الظواهر الاقتصادية لم تنفصل عن مجمل الظواهر الاجتماعية الأخرى (الدينية والسياسية. . الخ) إلا مع ظهور اسلوب الانتاج الرأسمالي. ونعني بذلك أن علاقات الانتاج (أي العلاقات الاقتصادية)، اكتسبت في ظل الرأسمالية استقلالاً كبيراً عن العلاقات الدينية والقبلية والسياسية من حيث التعامل الفعلي في المجتمع، ثم من حيث نشأة علم كامل لدراستها[٤]. ولهذا، يكون عنصر

---

(٣) والاقتصاديون الغربيون في هذا متخلفون عن تطور علم الفيزياء منذ كتابات اينشتاين الأولى. ومن ناحية أخرى كان كيسنجر أكثر اتساقاً مع منطق التطور البيولوجي حين قال «ان كل حضارة ميّتة (أي محكوم عليها بالموت في يوم من الأيام) والحضارة الغربية ليست استثناء»، وربما كان لأصله الالماني أثر في موقفه. فأول من تحدث في نهاية الحضارة الغربية كان الفيلسوف الالماني شوبنهور.

(٤) لمزيد من التفصيل في هذا الموضوع، انظر على وجه الخصوص:

Maurice Godelier, *L'idéal et le matériel: pensée économie, société* (Paris: Fayard, 1984).

الارادة بارزاً في عملية التنمية وبخاصة في مكونها الاقتصادي. وليس من قبيل المصادفة أن تتواتر تعبيرات «قرارات التنمية» و«اختيارات التنمية» و«استراتيجيات التنمية». وربما كان أهم ما يميز ارادة التنمية غلبة الاعتبارات الاقتصادية متوسطة المدى (والآنية أحياناً كثيرة) على ما عداها. كذلك لا بد أن نضيف أن الارادة الاجتماعية في مجتمع طبقي، هي في الأساس إرادة الطبقة أو الطبقات التي تعبر عنها السلطة السياسية موضوعياً وعبر الذبذبات التي تفرضها حركة المجتمع في مجموعه، وبصفة خاصة الصراع الطبقي.

وبهذا التعريف تظهر «تاريخية» Historicity مفهوم التنمية، بمعنى أنه مفهوم حديث مرتبط تاريخياً بتطور الرأسمالية وسيطرتها على العالم، وبطموح شعوب العالم الثالث الى تغيير أحوالها الى ما تحسب أنه أفضل. ولا يجوز عندئذ القول بأن كل تنمية خير. فالتنمية تطور إرادي مقصود. ولا يمكن التسليم بأن كل تطور ينقل المجتمع بالضرورة الى وضع أفضل. فهذا التسليم يفترض قبول «التطورية» Evolutionism كفلسفة صحيحة تفسر الكون وتحكم حركة كل ما فيه. ومن المعروف أن التطورية قد اقترنت أولاً بدراسات داروين البيولوجية التي قادته الى القول بأن الأنواع المختلفة من الكائنات الحية تتجه نحو التكاثر، ومن ثم لا بد من أن تتصارع على البقاء. ومن خلال هذا الصراع على البقاء تجري عملية «انتخاب طبيعي» على أساس أن البقاء للأصلح. ومن ثم تكون سلم للكائنات الحية على حسب قدرة كل منها على البقاء حيث تربع الانسان على قمته. وسرعان ما تلقف غيره هذا التحليل ليطبقه على البشر ويصنفهم عناصر في قمتها الانسان الغربي، فأرسوا بذلك أساس كل المقولات العنصرية. وليس هنا مقام مناقشة نظرية داروين، وإنما نريد فقط أن نشير الى انها تحولت الى فلسفة للاجتماع والتاريخ جوهرها أن كل طور في حياة البشرية أفضل من الطور السابق. والواقع أنه لا يمكن التسليم بنظرية داروين لأسباب كثيرة على رأسها أن الطبيعة تعايش وصراع معاً. والكائنات الحية وغير الحية تتكامل بحيث لو أفرط كائن منها في القضاء على غيره هدد وجوده ذاته، وأن الانساق البيئية Econsystem تضعف كلما قلت الأنواع التي يضمها النسق البيئي وزاد افراد نوع أو نوعين، وتقوى إذا كثرت فيها الأنواع مع قلة افراد كل منها. وعلم البيئة الحديث Ecology يقدم تفسيراً لتطور البيئة الطبيعية أكثر شمولاً وتعقيداً من تفسير داروين البسيط. وأهم ما نتعلم منه أنه ليس صحيحاً أن كل تطور مفيد للنسق البيئي الذي يجري فيه، بل إن التطور قد يضعف النسق أو يدمره تماماً. وخير مثال لذلك في التطورات الطبيعية تغيرات المناخ في العصور الجيولوجية، وبالذات تقهقر الجليد الذي عصف بالحياة في مناطق مدارية شاسعة هي ما نعرفه اليوم من الصحاري الكبرى. يبقى بعد ذلك أن التطورية لا يمكن أن تنطبق على المجتمعات البشرية لسبب هام. فالإنسان ينفرد بين الكائنات الحية بقدرته على تحويل ما في الطبيعة عن قصد ومعرفة، لأنه لا يقنع بحفظ نوعه ولكنه يريد تحسين ظروف حياته، ابتداء من استئناس النبات والحيوان الى ركوب الهواء وغزو الفضاء. كما أن الانسان يحول نفسه حين يحول ما في الطبيعة أي يغير نمط وجوده. وبالتالي، فإن كل تطور في حياة جماعة بشرية ينطوي على خطرين: استنفاد ما تحوله

من مـوارد طبيعية أو اتـلافه، وخـطر التناقضـات الاجتماعيـة التي يقوم عليهـا أسلوب الحيـاة الجديدة.

ورب قـائل يتسـاءل: أليست الماركسيـة تـطوريـة بـالمعنى المتقـدم؟ ألا تجـد في الكتب الماركسية المتداولة ما يوحي بمراحل متعـاقبة في تـاريخ البشريـة: الشيوعيـة البدائيـة، الرق، الاقطاع، الرأسـمالية، الاشـتراكية، الشيـوعية؟ وردي عن السؤال انـه لا بد من التمييـز بين منهج ماركس في المادية التاريخية، وبـين تطبيقـه على تـاريخ أوروبـا بالـذات. فتلك المراحـل عرفتها أوروبا بالفعل وعلى ذلك التعاقب حتى الاشتراكية. ولكن جوهر المادية التاريخية هو أن أي مجتمع لا بد أن يحتوي على تنـاقضات بـين شهوات الانسـان وموارد الـطبيعة من نـاحية، وبين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج من ناحية أخرى. وحل تلك التناقضات ايجابياً بتجـاوزها الى أسلوب انتاج جديد وأكثر تعقيـداً ليس قدراً محتـوماً، بـل إن فرص النجـاح والاخفاق في حل التناقضات تكاد تتكافأ. وماركس لم يتغن بمحاسن الشيوعية البـدائية التي لم تكن تعـرف انقسام المجتمع الى طبقات، لأنه كان يعلم تمام العلم بأن البشرية لم تعـرف «عصراً ذهبيـاً». كما أنه لم يتصور مطلقاً مجتمعاً يخلو من التناقضات. ففلسفته العامة (الماديـة الجدليـة)[٥] تفسر الكون كله على أساس وجود الشيء ونقيضه وإمكان تجاوز النقيضين الى ما يحتويهـما. ولكنه لم يقل مطلقاً بحتمية هذا التجاوز، بـل قال بصراحـة في «البيان الشيـوعي» إن المجتمع الـذي لا ينجح في تجاوز تناقضه يواجه الدمار. ومن المؤسف حقاً أن اتباعـه اختزلـوا ثراء المنهـج الى مقولات في التطبيق ثم أضفوا عليها طابع العموم[٦]. ونكتفي في هذا المقـام بإضـافة التفـرقة بـين التناقض العـدائي، والتناقض غـير العدائي في دراسـة المجتمعـات المحـددة. ولـو كـان ماركس تطورياً قدرياً لما دعا الى الثورة ولا ناضل في سبيلهـا. فما جـدوى التضحية والنضـال إذا كان التطور واقعاً لا محالة؟

ونخلص من كل ذلك الى ضرورة أن يكـون تعبير التنميـة دالاً على التغيـير الارادي في مقومات المجتمع دون أن نحكم سلفاً عـلى نتائـج هذا التغيـير خيراً أم شـراً، والى أي حد؟

---

(٥) لم يستخدم ماركس نفسه في كل ما كتب تعبير «المادية التاريخية» ولا تعبـير «الماديـة الجدليـة». والأول وضعه انجلز أما الثاني فقد صكه بليخانوف. انظر: Karl Marx, *Selected Writings in Sociology and Social Philosophy*, ed. by T.B. Battomore and M. Rubel (London: Penguin Books, 1961).

وليس هذا التصحيح التاريخي طعناً في سلامة أي من المفهومين.

(٦) ويمكن أن نورد هنا اقتباساً هاماً من نص غـير مشهور. فقـد كتب ماركس (بـالفرنسيـة) رداً على مـا زعمه الكاتب الروسي ميخايلوفسكي من أن روسيا ـ وفقاً للنسق الفلسفي الماركسـي ـ مجبرة، شأنها في ذلك شأن كل الأمم، على أن تمر بمرحلة الرأسمالية، قال ماركس:

«لقد حول ما كتبته كملامح Sketch لنشأة الرأسمالية في أوروبـا الغربيـة الى نظريـة تاريخيـة ـ فلسفية عن حركة كونية مفروضة بالضرورة على كل الشعوب بغض النظر عن الظروف التـاريخية التي تحيط بهم. . . ولكنني لابد ان احتج. . .». وهـذا الرد جـاء في: N. Danielson, *Histoire du developpement économique de la Russie depuis l'affranchissement des serfs* (Paris: 1902), p. 509.

نقله بوتومور وروبيل في: Marx, Ibid, p. 37، ومن ذلك المرجع نقلناه الى العربية.

ولصالح من؟ فإذا أردنا حكماً قيمياً، علينا أن نضيف الى المصطلح نعتــاً يفيد ما نريـد، فنقول مثلاً: التنمية المستقلة حين نرغب في تغيير ارادي مقصود يحرر شعوبنا من التبعية والاستغلال وما يرتبط بها من فقر وجهل ومرض وغيرها. وميـزة هذا التعـريف أنه في ضـوئه لا يمكن أن تكون تنمية اقتصادية دون أثر ثقافي واجتماعي بل وحضاري. كذلـك يمكن أن تتعدد غـايات التنمية بل وتتناقض. ويكفي للتحديد هنا أن ندمغ المصـطلح بصفة تحـدد رأينا فيـه فنقول: تنميـة تابعـة مشوهـة أو مزدوجـة. وفي سياق آخـر نقول: تنميـة مطردة أو متعـثرة أو زائفة. وعندئذ لا نقف حيارى أمام ما أدخله الاستعمار من تغيير في أوضاع المجتمعات التي خضعت لـه كشق الـطرق وقنـوات الـري وبنـاء شبكـات السكــك الحـديــد وعـدد من المــدارس والمستشفيات... الخ، فلا شك أن ذلك كله غيَّر أوضاع المجتمعات التي جـرى فيها، فهـو إذن تنمية ولكنها تنمية خبيثة كما سنشرح تفصيلاً بعد قليل. وما حدث في البرازيل كان تنمية أيضاً غيرت كثيـراً من مقومـات المجتمع. ومـع إدانتنا لهـذا النمط من التنمية، فـلا يمكن أن ننكر انه قد مكن البرازيل في عام ١٩٨٣ من تحقيق فائض تجاري قدره ٦٣٠٠ مليون جنيـه. كما أن البلاد انتقلت من الحكم العسكري الى حكم ديمقراطي سلمياً. ولكننا نـدرك التكلفة الاجتماعية البـاهظة لتلك التنميـة. كما نـرى أنها تنمية تـابعة قـامت على أسـاس التوسـع في الاقتراض. فما ان استقرت الأزمة العـالمية حيت بـدا البناء كله وكـأنه عـلى شفا جـرف هاو. فـالبنوك متعـددية الجنسيـات قـد قبضت يـدهـا عن الاقـراض، والأسـواق سـدت في وجـه الصـادرات الصناعيـة، ولم تتمكن البرازيـل من تحقيق الفائض التجـاري المذكـور الا بضغط شديد على الاستهلاك الداخلي والبيع بأسعـار منخفضة. وكـأن البرازيـل قد عـادت الى عهد الاستعمار القديم، حيث كان الطابع الغالب أن تحقق الموازين التجاريـة للمستعمرات فـائضاً يمول أرباح الاستثـمار الأجنبي وفوائـد القروض الخـارجية، وهـو ما يعـرف بتحويـل الفائض الاقتصادي الى الدول الرأسمالية. وهكذا تقع البرازيل تحت وطأة الاستغلال. وأخيراً لا يمكن للبرازيل أن تستمر في هذا الوضع لعدة سنين لأنها ستواجه مطالب اجتـماعية متصـاعدة، كـما أن التزامها بتخفيض الواردات سيعطل جزءاً من طاقتها الانتاجية. وبالفعل هبط معدل النمو فيها في السنوات الثلاث ١٩٨١ ـ ١٩٨٣ بنسبة اجمالية قدرها ١١,٩ بالمائـة[٧]. وهكذا أثبتت الاحداث حقيقة ما كنا نقوله تحذيراً من محاكاة «النموذج البرازيلي»[٨].

٢ ـ التخلف تنمية خبيثة

ويسـاعد التحـديد السـابق لمفهـوم التنميـة عـلى فهم حقيقـة مـا يبـدو لأول وهلة أنـه

---

(٧) البيانات حسبت من:

E. Iglesias, «A Preliminary Overview of the Latin American Economy During 1983,» *Commission économique pour l'Amérique Latine [CEPAL] Review,* (April 1984).

(٨) انظر «النموذج البرازيلي» في: اسماعيل صبري عبد الله، **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد: دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية**، الاصدارة الثانية للطبعة الاولى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، ص ١٦٦ وما بعدها.

نقيضهـا، أي التخلف. ولفظ «التخلف» يوحي لغـوياً بمعنى القعـود أو العجـز عن مسـايـرة الـركب. وفي المعنى الاصـطلاحي يعني التخلف التـأخـر الـزمني، التخلف عـن «ركب الحضـارة». ويتسق هذا الفهم مـع التمحور الـذاتي الغـربي الـذي يختزل الحضـارة البشريـة لتصبح الحضارة الغربية التي نشأت على يد الاغريق، وانتشرت مع جيوش روما، وركدت في العصور الوسطى، ثم انطلقت منذ عصر النهضة واطرد تقدمها حتى وصلت القمر. فـأوروبا وامتدادها في شمال امريكا وجنوب المحيط الهادي (مضافاً اليها اليهـود في فلسطين والبيض في جنوب افريقيا) هم صناع الحضارة، ومن عداهم يتراوح قدرهم ما بين بـدائية الهنـود الحمر، الى وحشية الافارقة، الى عجز العرب عن محاكاة الحضارة الغربية. وقد حاول بعض الكتّـاب العنصريـين تفسير التخلف بعـوامل جغـرافية أو فكـرية. فـزعموا أن البـلاد الحارة تشيـع في سكانها الكسل، وكأن حضارات مصر والهند وجنوب الصين لم تنشأ في مناطق مدارية. وقالوا إن الاسلام يحمل على التواكل ويقتل روح الاقـدام والمغامـرة ويصد عن طلب العلم، وكـأن الاسلام لم يخرج العرب من البداوة ليقيموا حضارة من أزهى الحضارات. وكانت بشـاعة مـا فعلت النازية باسم التفوق العنصري مدعاة لخفوت النبرة العنصرية. لذلـك كان من المتعـين على كتاب الغرب الذين أرادوا في الخمسينـات تفسير تـدني التنمية (أي التخلف)، أن يـردوه الى أسبـاب اقتصاديـة. ويكاد جهـدهم أن ينحصر في مقـولتـين. الأولى هي نـظريـة الحلقـة المفرغة: ضعف مستوى الدخل القومي يحد من القدرة على الادخار والاستثمار، وضآلة معدل الاستثمار تعني تدني معدل نمو الدخل القومي، ولما كان عدد السكان يتزايـد بمعدلات عـالية، فإن متوسط دخل الفرد يظل متواضعاً جداً حتى ولـو نما النـاتج المحـلي الاجمالي بمعـدل كبير، ولكنه لا يتجاوز جذرياً معدل زيادة السكان. ولم يقف أصحاب الحلقة المفرغـة ليبحثوا نقـطة البدء في التحليل (ضعف مستوى الدخل القومي) وبيان الأسباب التي أدت تاريخياً إلى قصور شديد في الـتراكم الرأسـمالي وانتاجيـة العمل، ولكنهم اكتفـوا بالتشخيص الآني وسـارعوا إلى وصف الدواء، فقالوا إن لا سبيل لكسر الحلقة المفرغة الا بوفـود المعونـات الخارجيـة وبصفة خاصة الاستثمار الغربي. والمقولة الثـانية هي افتقـاد أو ضعف فئة الـرأسماليـين المغامـرين (أو المنظمين ترجمة لتعبـير Entrepreneur)، وهنا أيضـاً لم يتوقفـوا ليبحثوا أسبـاب تلك الظاهـرة وسارعوا إلى التطبيب. قالوا إن الاستثمار الغربي المباشر يمكن أن يحتضن العناصر اللائقة لبناء تلك الفئة ويدربها ويعلمها أصول الادارة. وأضافـوا ان العلاج مضمـون النجاح شريـطة ألاّ تتدخل الدولة لتحد من نشاط تلك الفئة. وكلتا المقـولتين لا تستنـدان الى أي تفسير تـاريخي بغض النظر عن مدى صواب ما يقترح أصحابها من حلول تمكن الدول المتخلفـة من اللحاق بالدول المتقدمة.

فإذا عدنا إلى تعريف التنمية كمفهوم تاريخي محدد، وجـدنا أن التخلف مفهـوم تاريخي محـدد أيضـاً. وهـــو وصـف لأوضـاع المجتمعـــات التي خضعت لسيطرة الاستعـــمار الغـربي ولاستغلال الرأسمالية العالمية. كما يمكن عندئذ أن نقول إنه ليس نقيض التنمية، بل هو نـوع خبيث من التنمية يؤكد خضوع مجتمعات العالم الثالث بدرجات متفاوتة للتبعيـة والاستغلال.

وفيما يلي تفصيل هذا المعنى. وأول ما ننبه اليه هو ما يميز الاستعمار الغربي عما سبقه من صنوف الغزو والسيطرة الأجنبية وبناء الامبراطوريات. فتلك الغزوات والهجرات والامبراطوريات كانت لا تحمل معها أسلوب انتاج معين تعمل على فرضه. فالغزو في الأصل نهب عارض لبعض الثروات أو الأفراد(٩). والهجرة الجماعية سيطرة على اقليم لا يترتب عليها بالضرورة إبادة سكانه الأصليين، بل كثيراً ما امتزج الوافدون بالسكان الأصليين. وما سماه الغربيون امبراطوريات لم يكن قديماً إلا زحف جموع كثيفة على مساحات شاسعة لا تتوحد الا في سيطرة القائد الغازي، وتنتهي بموته واقتسام الأقاليم بين ولده وشيعته (حالة جنكيز خان)، أو بين قواد جيشه (الاسكندر المقدوني). وفي كل الحالات كانت تحل بسكان القطر المفتوح مضار كثيرة أو قليلة في مقدمتها انتهاب جزء من ثرواته (وأحياناً تدميرها)، أو جزء من فائضه الاقتصادي في حالة فرض الجزية(١٠).

وكان الاستعمار الغربي الحديث مختلفاً جذرياً عن ذلك كله، ومن ثم فهو بدوره مفهوم تاريخي محدد وربما كان من الوارد أن نخصه باسم الامبريالية. ذلك أن هذا الاستعمار جزء لا يتجزأ من عملية نشأة وتطور الرأسمالية كأسلوب انتاج وتحولها الى نظام عالمي، أو نظام يحكم العالم. فالاكتشافات الجغرافية التي بدأت بعصر هنري الملاح أمير البرتغال كانت محكومة بهدف تجاري واضح: البحث عن طريق للتجارة مع جنوب آسيا وشرقها لا يخضع للحكومات الاسلامية. والأمر الذي يجهله الكثيرون هو أن رحلة كريستوف كولومبوس التي باركها ملك اسبانيا، كان مولها بيت تجاري من جنوا وكان القصد منها اكتشاف طريق جديد الى الهند. وساعدت الاكتشافات الجغرافية وما صحبها من انفاق على تمويل الجيوش ومد المستوطنين الأوائل باحتياجاتهم، ثم استيراد منتوجات العالم الجديد الى أوروبا على ازدهار الرأسمالية التجارية وفتح أسواق أمامها، مما مكنها من تكوين التراكم البدائي بالتعبير الماركسي. وهذا التراكم بدوره دفعها الى استخدام الاختراعات الحديثة في بناء الصناعة الآلية. وبانتقال الرأسمالية الى المرحلة الصناعية تضاعف طلبها على المواد الأولية وسعيها الى تأمين أسواق واسعة للانتاج الصناعي. وكما يقول الاقتصاديون هدف المشروع الصناعي الرأسمالي هو تعظيم الربح ويتحقق هذا الهدف بزيادة المبيعات. وهكذا تميزت الصناعة الرأسمالية منذ البداية بالشراهة في استخدام المواد الأولية والسعي الذي لا يتوقف عن المزيد من الأسواق. وهكذا لم يكن استعمار المعمورة من قبل أوروبا غزواً لمجرد الغزو، وإنما كانت الطبقة الرأسمالية في الدول الرأسمالية الكبيرة تدفع بالجيوش الى القتال من أجل احتلال

---

(٩) وهذا بالدقة ما كانت تفيده كلمة الغزو (والغزوة والغزاة) عند العرب في الجاهلية. ولم تكتسب الكلمة معنى جليلاً نبيلاً الا في ظل الاسلام حين قاتل النبي (ص) المشركين لينشر دين التوحيد.

(١٠) الجزية بالمعنى اللغوي الذي يقابله في الانكليزية Tribute وليس بالمعنى الاصطلاحي الفقهي الاسلامي، فالجزية التي يفرضها الاسلام على أهل الذمة ليست الا ضريبة رؤوس متواضعة السعر، أما الجزية التي كانت تدفعها مصر لروما أو بيزنطة للعثمانيين فقدر مفروض على القطر كله يدفعه مجموع سكانه عيناً (القمح المصري لروما) أو نقداً (الجزية العثمانية).

الأقاليم لتحصل منها أساساً على مواد أولية وطاقة بثمن بخس، ولتجعل منها في الوقت ذاته أسواقاً لتجارتها. وأخيراً أصبحت المستعمرات سوقاً لفائض رأس المال الغربي. وكل تلك الدوافع التي حركت الاستعمار الغربي تستلزم بالضرورة تغييرات هامة في مجتمعات المستعمرات من حيث البنية الاقتصادية، وليس فيما يخص طبيعة الحكم الأجنبي وأسلوب الادارة فقط. ويبلغ هذا التأثير مداه في مستعمرات الاستيطان الرئيسية حيث نجح المستوطنون الأجانب في سلب البلاد من أهلها بالمعنى الحرفي للكلمة، وأطلقوا على كل منها أسماء غربية وتركوا من بقي من السكان الأصليين يحيون في معازل، ونشأ في تلك البلاد أمم أوروبية (فيما وراء البحار كما يقول الأوروبيون) مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا. وفي أحوال أخرى اكتفى المستوطنون بالاستيلاء على أثمن موارد المستعمرات، واحتفظوا بأهلها الأصليين كيد عاملة وضيعة الأجر. وفي غيرها عامل استعمار البلاد المفتوحة كمورد للقوى العاملة. والمثال التاريخي لذلك هو تجارة الرقيق من افريقيا الى العالم الجديد، مما تسبب في احداث نزيف بشري ضخم لشباب غرب افريقيا بنوع خاص حرم تلك البلاد من قوة العمل الخلاقة صانعة التقدم، ولا يمكن فهم مأساة التخلف الافريقي دون هذا البعد. وفي غير تلك الأحوال غير الاستعمار أوضاع المستعمرات الاقتصادية والاجتماعية بما يمكنه من الحصول على ما أراد من مواد أولية ومن تسويق منتوجاته. وبإيجاز غير الاستعمار حيثما حل في أوضاع الانتاج وعلاقات الانتاج بما يخدم مصالح الرأسمالية الغربية. ونَدلل على ما نقول بمثل صارخ مما جرى في مصر. فقد أيقظت الحملة الفرنسية وثورة المصريين ضدها شعوراً مزدوجاً: رفض العودة الى حالة الفساد والتنبه لعناصر التقدم. وأدرك محمد علي ذلك الشعور وحاول أن يوظفه في بناء دولة حديثة، ولما استقر له الأمر بدأ تجربة تنمية تشبه الى حد كبير التجربة التي بدأت في اليابان بعد ذلك بحوالى نصف قرن، وشملت تطوير الزراعة وانشاء الصناعات الحديثة والتوسع في التعليم وبناء الجيش المصري... الخ. ولو افترضنا جدلاً استمرار تلك التجربة كان من المتصور أن تحقق مصر تطوراً من نوع ما تحقق في اليابان. ولكن لما كانت مصر ذات موقع استراتيجي على طرق الاستعمار، اتفقت كلمة الغرب على ضرب التجربة المصرية وانتهى الأمر باحتلال مصر. وبعد أن تحقق للانكليز ما كانوا يسعون إليه وهو احتلال مصر، رأوا أن تكون مصر مزرعة للقطن الممتاز الذي كانت تنفرد بانتاجه. كما رأوا أن نسبة السكان الى الرقعة الزراعية وخبرة الفلاح المصري العريقة، لا تتركان محلاً لمزارع استيطانية واسعة. وهكذا حرصت بريطانيا على الارتكاز على فئة واسعة من ملاك الأراضي المصريين، فأقرت القوانين لأول مرة بحق الملكية المطلق في الأرض الزراعية وتولت الحكومة المصرية تحسين وسائل الري وأنشئت المحالج والمكابس لإعداد القطن للتصدير، وبنيت شبكة سكك حديد واسعة لنقل المحصول الى موانىء التصدير، ونشأ نظام مصرفي لتمويل شراء الأراضي وزراعة القطن وتجارة الداخل والتصدير. وفي الوقت ذاته صفيت المشروعات الحكومية، في حين أزاحت الجاليات الأجنبية البرجوازية التجارية المصرية واحتلت قطاع المال والاستيراد وتجارة الجملة. أما الصناعة فلم يكن التفكير فيها وارداً، كما أن الامتيازات الأجنبية والاتفاقات الدولية كانت تحرم مصر من فرص أي

ضرائب جمركية لحماية الانتاج المحلي. وغدت مصر تستورد من أوروبا كل ما تحتاج اليه من منتوجات صناعية. وهكذا نرى أن الاستعمار قد أحدث تنمية في مصر لا يمكن انكار واقعها المادي. ولكن ما سمات تلك التنمية؟ كانت معدلاتها بطيئة للغاية تكاد لا تتجاوز معدلات نمو السكان[11]، ثم انها ارتكزت الى منتج واحد وهو القطن الذي كان يمثل ٨٥ بالمائة من الصادرات حتى عام ١٩٥٠. وكانت نسبة الأمية حتى ثورة تموز/يوليو أكثر من ٨٠ بالمائة. وكان الميزان التجاري حتى عام ١٩٣٩ يحقق فائضاً ملحوظاً يذهب الى الخارج لتسديد الأرباح وفوائد رؤوس الأموال الأجنبية في مصر.

وخلاصة القول هي ان ما يجري في ظل الاستعمار تنمية معوجة Distorted، لأنها لا تشمل كل قطاعات الاقتصاد ناهيك عن الجوانب الاجتماعية والحضارية؛ وهي أيضاً تنمية متوجهة في الأساس إلى الخارج Extroverted تضعف من تكامل الاقتصاد داخلياً عبر علاقات تشابك قطاعي متنامية. وهي أخيراً، وليس ذلك أقل الأمور أهمية، تنمية تابعة Dependent، لأنها محكومة بقرارات خارجية لا سلطان للإرادة الوطنية عليها. والوجه الآخر للتبعية هو الاستغلال، فالقرارات تؤخذ تحقيقاً لمصالح الاستعمار في استغلال الشعوب.

وكان الظن السائد لدى الشعوب ان انتزاع الاستقلال السياسي يمهد الطريق الى تنمية مرضية. وقام هذا الظن على عدم ادراك حقيقة القهر الرأسمالي. وقد أوضح ماركس أن الرأسمالية تعتمد في استغلال الطبقة العاملة أساساً على عنصر القهر الاقتصادي. فالرأسمالية لا تحتاج رقيقاً أو اقناناً يكرهون على العمل قسراً بالقوة العسكرية، ولكنها تريد عمالاً «أحراراً» يطلبون بملء حريتهم العمل في مصانعها لأنهم لا يملكون شيئاً الا قدرة العمل وليس أمامهم إلا أن يبيعوها للرأسماليين مقابل الأجر. ولهذا استطاعت الرأسمالية الغربية أن تقوى وتنشط في اطار أوضاع ديمقراطية. والديمقراطية الغربية لا تنفي حقيقة استغلال رأس المال للعمل بأي حال. وارتفاع مستوى معيشة العمال لا يلغي واقع انهم لا يحصلون على كامل القيمة التي ينتجها عملهم، وإلا فمن أين تأتي الأرباح والفوائد والريع[12]؟ وبالمنطق نفسه كان من الوارد أن تستمر الرأسمالية العالمية في استغلال شعوب العالم الثالث دون أن تحكمها حكماً مباشراً أو تحتل أراضيها. وكان المفهوم الخاطىء الذي ساد في مجال التنمية، الوسيلة التي يسرت استمرار الاستغلال الامبريالي بعد سقوط الامبراطوريات وهو ما يسمى

---

(١١) وفقاً للحسابات التي أجراها بنت هانسن في الفترة من ١٩١٣ الى ١٩٥٥ كان متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي حوالى ١,٧ بالمائة. وكان متوسط معدل زيادة السكان في الفترة نفسها حوالى ١,٦ بالمائة سنوياً.

(١٢) أوضح شارل بتلهيم في المقدمة التي كتبها لكتاب أ. ايمانويل الشهير عن التبادل غير المتكافىء أن التطور التكنولوجي يزيد انتاجية العمل الى حد مستويات تسمح بزيادات كبيرة في أجور العمال مع ارتفاع معدل الاستغلال (فائض القيمة منسوباً الى اجمالي القيمة). انظر: A. Emmanuel, *L'échange inégal* (Paris: Maspéro, 1969).

أحياناً بالاستعمار الجديد. فالقول بأن التنمية تتعذر وتتعثر وقد تستحيل تماماً دون تدفق رؤوس الأموال الغربية، مضافاً الى الزعم بأن التنمية ليست الا محاولة للحاق بالنموذج الغربي جعلت حكومات الاستقلال تفتح البلاد ترحيباً بالعدو الذي كانت الشعوب تحاربه بالأمس.

لم يكن غريباً أن تظهر نظرية «القلب والتخوم» في امريكا اللاتينية أول الأمر، فمعظم بلدانها قد حصل على الاستقلال السياسي منذ قرن أو أكثر، وحاول بعضها التنمية بالمعنى الدارج منذ العشرينات في القرن الحالي، ولكنها لم تتمكن بحال من تكرار التجربة التاريخية لتطور الرأسمالية في الغرب أو حتى في اليابان. ومن ثم سبق مفكروها الى تحليل ما جرى، ونشر الكتاب الكثير من المؤلفات في نقد استراتيجيات التنمية وأنماطها التي اتبعت عندهم. وفي هذا الاطار كانت العلاقة بين امريكا اللاتينية والرأسمالية الغربية محل نظر دقيق. وكان الاقتصادي الارجنتيني الكبير راؤول بريبش أول من تحدث عن القلب والتخوم. ثم توالت الكتابة في تحديد طبيعة العلاقة وآثارها. ومعنى هذه النظرية أن الرأسمالية الغربية نجحت في توحيد العالم في نظام اقتصادي اجتماعي واحد هو الرأسمالية، ولقد فرض هذا النظام بالقوة وتجمعت عناصر القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية والمالية والتقنية لدى دول الغرب الرأسمالي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. ويكفي رقم واحد لبيان حقيقة وضع الاقتصاد العالمي، فسكان دول القلب لا يزيدون عن ١٨ بالمائة من سكان الأرض، ولكنهم يحصلون على ٨٠ بالمائة من الناتج الاجمالي العالمي. ولكن الأمر أخطر من ذلك بكثير، لأن عناصر القوة لا تقتصر على تركز الثروة وحدها. والواقع أن بنى السيطرة المتجمعة لدى دول القلب تجعل النظام الاقتصادي العالمي أشبه بنسق فلكي (مثل المجموعة الشمسية)، للقلب منه ثقل يجذب اليه التخوم فتدور حوله في مدار يقرب أو يبعد عن القلب بقدر ما لكل تخم من ثقل. وبالتالي، فكل تنمية لا تحقق زيادة في الثقل الذاتي لقطر أو مجموعة أقطار تقصر عن تحقيق الاستقلال الاقتصادي. ويزيد من خطورة هذا الوضع بروز الدور المهيمن للشركات متعدية الجنسيات[١٣] التي أصبحت التكوين الأساسي في بنية الرأسمالية العالمية. ووفقاً لآخر البيانات المتيسرة تسيطر ٥٠٠ شركة كبرى متعدية الجنسية على ٧٢٠٠٠ شركة تابعة affiliates في مختلف أنحاء العالم الرأسمالي. وزاد إجمالي مبيعاتها في عام ١٩٨٠ على ٢٠ بالمائة من الناتج الاجمالي للعالم (دون الدول الاشتراكية). وفي عام ١٩٨١ بلغت صادرات تلك الشركات من دول المقر (أي دون حساب صادرات الشركات التابعة) ٣٤٥ مليار دولار أي ١٧,٥ بالمائة من إجمالي صادرات العالم. على أن دور تلك الشركات في التجارة الدولية لا يكتمل إلا بحصر الصادرات بين الشركات التابعة، والشركات الأم، وفيما بينها. ويقدر

---

(١٣) اعتقد أن متعدية الجنسيات Transnational أدق من تعبير متعددة الجنسيات Multinational فتلك الشركات لا تعتد بالحدود بين الدول وترسم استراتيجياتها الخاصة التي لا تتطابق بالضرورة مع استراتيجية دولة محددة. وهي قطعاً لا تقوم على أساس تمثيل جنسيات أو قوميات متعددة. وقد اعتمدت الأمم المتحدة منذ تصديها لبحث هذه القضية في أوائل السبعينات اسم Transnational Corporations (INCs).

البعض حجم التجارة بين الشركات متعدية الجنسية وبين الشركات التابعة لها، وفيما بين هذه الأخيرة (أو ما يسمى Intrafirm trade) بحوالى ٤٠ بالمائة من التجارة الدولية(١٤). وقد زادت الأصول المملوكة للشركات متعدية الجنسية عن طريق الاستثمار المباشر (خارج دول المقر) من ٦٦ مليار دولار في عام ١٩٦٠ الى ٦٢٥ مليار دولار في عام ١٩٨٣. أي أنها زادت بمعدل يفوق بشكل واضح معدلات زيادة الاستثمار في مجموع الدول الصناعية في الفترة نفسها. ولا يقتصر دور هذه الشركات على الاستثمار المباشر، فهي متداخلة مع البنوك متعدية الجنسية التي توفر الائتمان على المستوى الدولي. وأخيراً، فإن تلك الشركات تهيمن على ما يسمى «التكنولوجيا المتقدمة»، وأهم وسائل النقل والاتصال وأجهزة التسويق العالمية. ومن يريد صورة مجسمة للعلاقات بين القلب وبين التخوم ما عليه إلا أن يحصل على خرائط شركات الطيران وينسخها على ورق شفاف، ثم يضعها بعضها فوق بعض ليرى خيوط العنكبوت التي تضطرب في داخلها أقطار التخوم. وعندئذ يتضح له كم هو صعب مطلب التنمية المستقلة، وانه لا يمكن تحقيقه الا بإرادة واعية وعمل دؤوب ضد آليات التبعية المتنوعة التي تعمل باستمرار وفي تلقائية على توثيق روابط خضوع أقطار التخوم لقوى القلب ومصالحه. وعلى هذا المستوى وحده يمكن فهم ما كتبه ا. ج. فرانك من أن التنمية في امريكا اللاتينية تعميق للتخلف(١٥). فالمقصود ليس إنكار وقوع التنمية، وإنما بيان أن هذه التنمية زادت من روابط تلك الأقطار بقلب النظام العالمي. وبهذا المعنى يمكن أن نقول ان السعودية الفقيرة قبل النفط كانت أقل تبعية للقلب منها الآن. ولا يقدح في تلك المقولة الارتفاع الملحوظ في مستوى المعيشة والخدمات وبدايات التصنيع.

٣ ـ الاعتماد على النفس تنمية طيبة

وفي ضوء ما سبق، نرى أن التنمية الطيبة هي في الأساس الامتداد الطبيعي للنضال الوطني فيما وراء الاستقلال السياسي بهدف تحقيق التحرر الاقتصادي والاجتماعي. هي نضال يصفي بنى التبعية والاستغلال الامبريالي، ويقيم بنى الاستقلال الكامل والعدل الاجتماعي. وهذه التنمية المستقلة تقام دعائمها في مواجهة دائمة مع قوى السيطرة والاستغلال.

وفي هذا المقام، نجد في أدبيات التنمية الحديثة توصيفاً لما يجب أن تكون عليه التنمية حتى تستحق وصف المستقلة. ففي مواجهة الاعتماد على المعونات والقروض والاستثمارات الأجنبية ظهرت فكرة **الاعتماد على النفس**. وفي مواجهة انشطار الاقتصاد الى شطر «حديث» مرتبط عضوياً بالشركات متعدية الجنسية، وشطر «تقليدي» ظهرت فكرة التوجه الداخلي

---

(١٤) انظر: J.H. Dunwing and J.M. Stopford, «Multinational Company Performance and Global Trends,» *Impact*, 46 (1984).

(١٥) A.G. Frank, *Lumpen Bourgeoisie et Lumpen developpement* (Paris: Maspero, 1971).

للتنمية أو ما يسمى تنمية متمحورة حول الذات Self-centered. وفي مواجهة اثراء الأقلية وتهميش الأغلبية ظهرت الدعوة للوفاء بالاحتياجات الأساسية. وفي مواجهة نهب الموارد الطبيعية حتى الإستنفاد، ظهر الحديث عن التنمية البيئية Eco-development. وفي مواجهة طغيان الحكام اكتسبت فكرة المشاركة الشعبية أهمية جديدة. وفي مواجهة الانبهار بأحدث تكنولوجيا ظهر مفهوم التكنولوجيا الملائمة. وفي مواجهة التبعية الناشئة عن الاعتماد على استيراد تقنيات الانتاج برزت أهمية بناء قاعدة علمية وتكنولوجية وطنية. وفي مواجهة الاندفاع في محاكاة الغرب برز الشعور بضرورة الحفاظ على الهوية الحضارية. وفي مواجهة قوى النظام العالمي التي تعمق التبعية طالب الكثيرون بالانسلاخ الانتقائي Selective delinking عن ذلك النظام.

وقد انتهيت بعد كثير من القراءة واعمال الفكر الى التعريف الآتي: **التنمية المستقلة هي الاعتماد على النفس**. وفيما يلي بيان ذلك بايجاز:

يعني اعتماد مجتمع معين على نفسه أول ما يعني الاعتماد على قدراته الخاصة. والمجتمع إنما هو مجموع أفراد. ولذلك فإن أول ما يملك من قدرات هو قدرات أفراده. وبهذا المدخل للتنمية يعود الانسان ليحتل قلب ساحة الفكر والحركة على أساس أنه صانع التنمية الحقيقي. إن التنمية تطّرد وتتسارع إذا توافر العمل المنتج لكل مواطن، وإذا توالى ارتفاع انتاجية العمل. ومن هنا يصبح توفير الصحة والتعليم، أو ما سميناه بلغة علم المعلومية(١٦) Software التنمية أهم من اقتناء الآلات وتشييد المنشآت أو Hardware التنمية. وعلى أي حال ما دام الناس هم صانعو التنمية، فلا بد من أن نبحث قضية الدافعية Motivation أي الدوافع التي تحمل الناس على البذل من أجل تنمية مستقلة. وفي عصور قديمة كانت الدوافع مزيجاً من الدين والسياسة. وفي بلدان القلب الرأسمالي كان الدافع الأساسي الايمان بأن صراع الأفراد كان من أجل تعظيم مصلحة يحقق التقدم المطرد الذي يعم بدرجات متفاوتة كل طبقات المجتمع. وان نجاح الاشتراكية في تحقيق تحسن سريع وملموس وعام في مستوى معيشة القاعدة الشعبية العريضة، يدفع بشعوب العالم الثالث إلى المطالبة بالخروج سريعاً مما تعانيه من بؤس. ومن ثم يصبح الدافع الأساسي لاستمرار العمل من أجل تنمية مستقلة، هو شعور الناس بأنهم المستفيدون من جهود التنمية. ومن ثم يكون **الوفاء بالحاجات الأساسية** شرطاً ضرورياً لتعبئة الجهود من أجل التنمية المستقلة. والأمر الهام بعد ذلك هو ان اعطاء الأولوية للوفاء بحاجات الجماهير يعني **توجيه التنمية نحو الداخل**، أي عكس الاتجاه السائد الآن. كما أنه سيدفع حتماً بالاقتصاد الوطني نحو التكامل الداخلي ويصفي الازدواجية والجيوب المرتبطة بالخارج Enclaves، مثل المناطق الحرة أو مناطق تركز النشاط التابع للشركات متعدية الجنسية.

---

(١٦) Informations. ويمكن أن نشير في هذا العام الى ما كتبته سيمون فيل، رئيسة البرلمان الأوروبي السابقة، من أن جذر المعجزة اليابانية هو التعليم.

ومن ناحية أخرى يطرح الوفاء بالحاجات الأساسية بتحديده لمن يوجه الانتاج سؤالين هامين: ماذا ينتج المجتمع؟ وكيف ينتجه؟ يمكن القول إن مستويات الدخل في معظم اقطار العالم الثالث ستفرض انتاج سلع متهاودة الثمن بكميات كبيرة، وأنها ستكون سلعاً ضرورية للاستهلاك الواسع: مواد غذائية ملابس... الخ. ومن ثم تطرح قضية **التكنولوجيا الملائمة نفسها بالضرورة** بما تتطلبه من بحث علمي وتكنولوجي بدل الاعتماد على استيراد تكنولوجيا. كما أن ملاءمة التكنولوجيا تعني الجمع بين عوامل الانتاج بما يتناسب مع الوفرة النسبية لكل منها، وهكذا تكون الأولوية لتعبئة الموارد المحلية والتصنيع المحلي لمعدات الانتاج. كما أن اطراد وتطور البحث العلمي والتكنولوجي في مستوى انتاج سلع الانتاج هو في ذاته عملية بناء لقاعدة علمية وتكنولوجية محلية لما تقتضيه من نشر المعارف العلمية والمهارات التقنية وتأهيل الأطر.

كذلك لا بد من أن ندرك ان الانسان لا يحيا بالخبز وحده. وبعبارة أخرى ان للجماهير حاجات غير مادية هي تقريباً ما يسمى حقوق الانسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تضمنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان. ومن ثم يأتي مفهوم المشاركة كضرورة للاعتماد على النفس. فمن يريد دور الناس الايجابي في بناء صرح التنمية المستقلة، لا بد أن يتيح للمواطنين الفرصة العملية للمشاركة في صنع القرار على كل المستويات. ومن ثم يؤدي مبدأ الاعتماد على النفس الى سلوك اجتماعي جديد يصبح فيه المواطن قادراً على التصدي لما يواجهه من مشكلات.

وأخيراً لا يعمل الناس في فراغ، وإنما هم دائماً في بيئة طبيعية محددة. ويقتضي الاعتماد على النفس أن يحقق المجتمع الفائدة المثلى من موارده الطبيعية بما يعنيه ذلك من توظيفها في خدمة المجتمع ككل في أجياله المتعاقبة. وهذا ما يفرض بدوره دراسة الانساق البيئية التي يعيش المجتمع داخلها وتقدير طاقة حمل كل نسق منها والعمل على اطالة حياة النافد من الموارد وصيانة المتجدد من التلف. وهذا هو المقصود بتعبير التنمية البيئية الذي ذكرناه فيما سبق.

والاعتماد الجماعي على النفس هو المكمل الطبيعي للاعتماد على النفس على المستوى القطري. فمعظم أقطار العالم الثالث دول صغيرة محدودة الموارد مما يجعل جهد التنمية المستقلة في الاطار القطري شاقاً للغاية. ومن ثم تنشأ ضرورة الاعتماد الجماعي على النفس، وبصفة خاصة على المستوى الاقليمي بين الدول المتجاورة. ويختلف الاعتماد الجماعي على النفس عن التكامل الاقتصادي الذي يتم بين الدول الصناعية اختلافاً جذرياً من حيث الطبيعة والوسائل. فمن حيث الطبيعة، الاعتماد الجماعي على النفس جهد مشترك من أجل تنمية مستقلة يرمي الى انشاء كيانات كبيرة تتمكن من النضال بصلابة ضد اخطبوط الشركات متعدية الجنسية. انه الامتداد الطبيعي للنضال المشترك ضد الاستعمار القديم، ينشأ ويتطور في نضال مستمر ضد السيطرة والاستغلال وما يرتبط بها من أشكال التبعية. أما من حيث الوسائل فإنه يقوم أساساً على المشروعات الانتاجية المشتركة وتوفير البنية الأساسية من

وسائل نقل واتصال وأشكال تسويق وتمويل التي تيسر خلق الروابط العضوية بين جهود التنمية في الأقطار المعنية مما يخلق القاعدة الاقتصادية المتحررة المرتبطة بالصمود ضد تسرب نفوذ الشركات المتعدية الجنسية.

وفي ختام هذا المبحث نقول إن الانسلاخ الكامل عن النظام العالمي مقصد غير علمي. وإذا كان كل من الاتحاد السوفياتي والصين قد عاشا فترة معينة في حالة انسلاخ شبه كامل عن النظام العالمي وحققا أعلى درجة من الاعتماد على النفس فلا يجوز أن ننسى أن لكل من الدولتين أبعاداً قارية بما يعنيه ذلك من امكانات غير متيسرة للدول الصغيرة والمتوسطة. ومن هنا تبرز أهمية الاعتماد الجماعي على النفس. وفي المقابل يجب ألا ننسى لحظة واحدة أن النظام العالمي نظام رأسمالي استغلالي وأن كل تعامل معه يحتوي على قدر من عدم التكافؤ. ومن ثم يظل التدني بحجم التعامل معه ركناً أساسياً في استراتيجية التنمية المستقلة. وليس من المجدي اغلاق الحدود والعيش على حد الكفاف، وانما المجدي هو العمل على بناء القوة الذاتية الطاردة لنفوذ النظام العالمي والمقلصة لحجم التعامل معه. والتنمية المستقلة عملية بناء للقوة الذاتية التي تمكن القطر المحدد أو مجموعة الأقطار المتعاونة على أن تتعامل مع الخارج من موقع أقرب الى التكافؤ وأبعد من التبعية. ومن ثم كانت الدعوة الى **الانسلاخ الانتقائي** لوضع العلاقات الدولية في خدمة التنمية المستقلة بدل أن تكون قيداً عليها.

إن القياس الحقيقي للتبعية هو المساحة الضيقة أو المتسعة التي يستطيع المجتمع فيها ممارسة اختيارات حرة لصورة التنمية ومحتواها ولضمان اطرادها. ولكن يبقى بعد ذلك كله حقيقة لا يجوز طمسها وهي أن استمرار التنمية بعدتحقيق الاستقلال السياسي يكون دائماً محصلة للصراع الاجتماعي داخل كل مجتمع. وهذا ما نفصله في المبحث الثاني.

ثانياً: طريق الاشتراكية

١ - أسس منهجية

يعتمد المبحث هنا المنهج الماركسي، ومن ثم لا بد من تذكرة بأهمّ معالم ذلك المنهج كما جاءت في كتابات صاحبه.

ونقطة البدء عند ماركس ان الانسان «حيوان سياسي» أي يعيش دائماً في جماعة ما، يمكن أن نسميها المجتمع. والمجتمع هو جوهرياً مجموع علاقات تربط بين أولئك الأفراد وتكون بنية المجتمع التنظيمية أو ما يسميه ماركس التشكيل الاجتماعي **Social Formation** وأول مهمة ينهض بها المجتمع هي تجديد نفسه أو التوالد **Self reproduction**. وأول مقومات تجدد المجتمع عناصر مادية تتمثل في الغذاء والمأوى والكساء. وتوفير تلك العناصر عملية اجتماعية منذ البداية. ومن هنا كان رفض ماركس لمفهوم الفرد كأساس للعلم الاجتماعي كله

وللتحليل الاقتصادي بنوع خاص. فالأساس عنده هو دائماً الانسان العضو في جماعة، أي ما نسميه بالعربية الناس.

ولا يخلق الناس شيئاً من العدم، وإنما يحول الناس في أي مجتمع وفي أي عصر ما ينتزعونه من البيئة الطبيعية ليجعلوه صالحاً لاستهلاكهم أو أداة لانتاجهم، فالإنسان حيوان صانع. ولقد قال ماركس ان الناس في المجتمع يهيئون (يعدون ويشكلون) منتوجات الطبيعة وفقاً لحاجاتهم، ويتمكن الناس من ذلك بفضل ما يتميز به الانسان من قدرة على إعمال الفكر والخيال في اكتساب المعرفة واختزانها من جيل الى جيل، وتصور أساليب تحويل وتشكيل ما يجده في الطبيعة وصنع الأدوات والوسائل التي تزيد من انتاجية العمل الاجتماعي. ويكتب ماركس عن أدوات ووسائل الانتاج انها «أدوات مخ الانسان صنعتها يده، إنها التجسيد المادي لقدرة المعرفة» ثم يضيف «إن النحل قد يبني من الخلايا ما يدهش كثيراً من المعماريين. ولكن ما يميز أسوأ معماري عن أفضل نحلة هو أنه يتخيل المبنى قبل أن يقيمه»[١٧]. وما يسميه ماركس القاعدة المادية للمجتمع في فترة معينة هو حصيلة العلاقة الجدلية بين كل ذلك. وهو يحدد قوى الانتاج بأنها: الناس بما يملكون من معرفة وما يصنعون من وسائل انتاج يتعاملون بها مع الطبيعة.

ولكي يجدد المجتمع نفسه ويوفر انتظام قاعدة حياته المادية، لا بد وأن يقوم بين الناس فيه نسق من العلاقات ينظم تعاونهم في توفير تلك القاعدة ودعم وتطوير قوى الانتاج. فما دام الانتاج عملاً اجتماعياً بالضرورة، فلا بد من أن ينتظم في اطار من العلاقات الاجتماعية التي تمكن المجتمع منه. ويطلق ماركس على هذا النوع من العلاقات الاجتماعية اسم علاقات الانتاج. كما يطلق اسم «نمط الانتاج» على قوى الانتاج وعلاقات الانتاج مجتمعة. وبعكس ما هو شائع لم يدرس ماركس جميع أنماط الانتاج التي عرفتها البشرية. فقد كان اهتمامه كله مركزاً على دراسة نشأة وتطور الرأسمالية الغربية وحملته هذه الدراسة على التعرض لأنماط الانتاج التي عرفتها أوروبا قبل الرأسمالية مباشرة: الاقطاع والرق في اطار الامبراطورية الرومانية. ونضيف أن التعريف الذي يقدمه ماركس لنمط انتاج معين تعريف على درجة عالية من التجربة وبالتالي، فإن صورته المحددة تختلف بالضرورة بدرجات متفاوتة بين قطر وآخر. وقد أشرنا قبلاً الى النص الذي يتبرأ فيه من دعوى أنه صاغ نظرية «تاريخية ـ فلسفية» تحكم حتماً تطور البشرية.

ولكن حياة الناس أكثر تعقيداً بكثير من مجرد توفير القاعدة المادية، فالإنسان لا بد له من نظرة شاملة يمكن أن تسوغ نمط حياته وتساند القيم والعادات التي تحكم سلوكه الاجتماعي وسلوك المجتمع بأسره. ولذلك فإن الدين والفلسفة والأخلاق ضرورة لكل مجتمع

---

(١٧) Karl Marx, *Capital: A Critique of Political Economy*, ed. by Frederick Engels, trans. from the 3rd German edition by Samuel Moore and Edward Aveling, 3vols. (Chicago: Kerr, 1906-1909), vol. 1: *The Process of Capitalist Production*, pp. 185-188, cited in: *Selected Writings in Sociology and Social Philosophy*, p. 102.

بشري وإن تباينت من مجتمع إلى آخر أو من عصر الى عصر. أما التنظيم القانوني فهو فرع من تلك الأمور لا يتمايز عنها إلا في مرحلة متأخرة. ولس من قبيل المصادفة أن تعود نشأة علم الاقتصاد الى ما يزيد قليلاً عن مائتي عام فقط. فالظاهرات التي يدرسها ذلك العلم لم تتميز عن غيرها من الظواهر الاجتماعية وتصبح ظواهر اقتصادية خالصة إلا بظهور الرأسمالية.

وفي ضوء كل ما سبق، تظهر حقيقة ما عناه ماركس عندما ميز بين ما يسمى البنية التحتية Infrastructure، والبنية الفوقية Superstructure للمجتمع. والمقصود بالأولى نمط الانتاج (قوى الانتاج وعلاقات الانتاج)، وبالثانية كل ما يفرزه المجتمع من فكر أو رؤى أو يتبناه كقيم أو عادات. لقد كان ماركس يعارض أولئك الذي يحاولون تفسير الظواهر الاجتماعية ابتداء من مقولات مجردة مثل: الفرد والمجتمع المدني سعياً وراء دلالات مطلقة زعموها كذلك لأنها «طبيعية». وكان من رأي ماركس أن تاريخ الإنسان لا ينفصل عن تاريخ تعامله مع الطبيعة، فهو دائماً يحول في أوضاع الطبيعة ويحول بذلك في أوضاع المجتمع، ومن ثم فلا وجود لفرد مطلق ولا لمجتمع مدني مطلق كأساس لعلم اجتماعي جاد. وقال إن المستقبل لا بد أن يدمج العلم الاجتماعي والعلم الطبيعي في إطار علمي واحد.

إن تركيب المجتمع أكثر تعقيداً، أولاً لأن العلاقة بين نمط الانتاج وبقية العلاقات المجتمعية متداخلة، وخير مثال على ذلك ما ذكرناه للتو من أن علاقات الانتاج (العلاقات الاقتصادية) لم تنفصل عن علاقات مجتمعية أخرى إلا في ظل الرأسمالية الغربية، وكانت قبل ذلك تدخل في اطار علاقات الدم أو الدين أو غيرها. وثانياً لأن التأثير متبادل بين التاريخ الحضاري للمجتمع وتغير أنماط الانتاج. فالشعوب تحتفظ في كثير من الأحوال بإطار ديني عام رغم تغير نمط الانتاج وان ترتب على هذا اجتهادات جديدة في المجال الديني (العلاقة بين نمو الرأسمالية وظهور البروتستانتية في أوروبا الغربية مثلاً). وثالثاً لأن العلاقة بين نمط الانتاج السائد وبين مؤسسات الحكم وقيم المجتمع ونظمه وشرائعه وفلسفته ليست علاقة ميكانيكية، وإنما يتم التأثير عبر تفاعلات معقدة وعنيفة تختلف باختلاف المجتمعات والعصور. ومن هنا كان إبراز ماركس لأهمية الصراع الطبقي الواعي، وأخيراً لأن صاحب النظرية نفسه قال إن العامل الاقتصادي لا يحسم التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج وبين نمط الانتاج وحياة المجتمع إلا في النهاية In the Last Resort، لأن المجتمع في النهاية لا بد أن يصون ويطور قاعدته المادية وإلا تدهور وانحل[١٨].

ولا نظن هذا الحديث استطراداً يبعد بنا عن الموضوع. فهذا العرض المنهجي يساعد

---

(١٨) كانت هذه القضايا محل نقاش طويل بعد موت ماركس استمر حتى قيام الثورة في روسيا، انظر:
Marx, *Selected Writings in the Sociology and Social Philosophy*, ch. 2.
كذلك من الأدبيات الحديثة، انظر: **Godelier**, *L'idéal et le matériel.*

على محاولـة الاقتراب الى أدنى مـا يمكن من واقع مشكـلات العالم الثـالث. ونقطة البـدء هي النظر في طبيعة التشكيـلات الاجتماعيـة في بلدان العالم الثـالث. فالأصـل العام أن المجتمـع تشكيل اجتماعي يضم عادة أكثر من نمط انتاج واحد وتتحدد طبيعة المجتمـع على أسـاس نمط الانتاج الغالب أو السائد فيه.

٢ ـ التشكيلات الاجتماعية في العالم الثالث

ذكرنا فيما سبق أن تعبير العـالم الثالث يشمـل كل البلدان التي فـرض عليها الاستعـمار تـاريخياً تنميـة معوجـة وقاصرة، والتي مـا زالت في ربقة التبعيـة والاستغلال. وتختلف بلدان العالم الثالث فيما وراء ذلك اختلافاً يبدو شديداً إذا توقفنا عند اعتبارات مثل: نسبة المشتغلين بالصناعة الى اجمالي القوة العاملة أو الحالة التعليمية أو الصحية أو متوسط دخل الفرد. . . مما حمل بعض الكتّاب الغربيين إلى إنكار حقيقة وجود العالم الثالث، أو الحديث عن عـالم رابع، أو الـزعم بأن التـمايز المـتزايد يتجـه الى الغلبة عـلى القسمات المشـتركة وتصنيف بلدان العـالم الثالث الى بلدان مصدرة للنفط وبلدان مصنعة حديثـاً ودول متوسـطة الدخـل ودول فقيرة أو أقل نمواً من غـيرها. وحقيقـة الأمر أن التبـاين بين أوضـاع بلدان العالم الثـالـث يجد جـذوره الأسـاسية في فـترة الخضوع للسيـطرة الاستعماريـة المباشرة. إن تجـربة الاستعـمار في كل منهـا تفـاوتت ما بـين الاستيطان والحكم المبـاشر الى مجرد الاحتـلال والسيطرة عـلى أجهـزة الادارة والانتاج من المواقع الحاكمـة. كما أن حكم الاستعـمار تفاوت مـا بين خمسـة قرون (مـوزمبيق وانغـولا)، الى ربع قـرن فقط (سوريـا ولبنان)، الى الحصـار دون الاحتـلال (نيبـال، اليمن العربية). ومن ناحية ثـالثة تفـاوتت الضربات التي وجههـا الاستعمار لحضـارات بلدان العالم الثالث من التصفية شبه الكاملة (السكان الامريكيين الاصليين)، الى طرد اللغة الأصليـة من التعامل لتحل محلها لغة أوروبية، الى الازدواجية الحضارية (في الوطن العربي). أما التفـاوت الشديد في الموارد الطبيعية فهو محصلة الحدود المصطنعة التي رسمتها الدول الاستعمارية.

هذا عن الاختلاف والتفاوت، ولكن واقع التبعية والاستغلال التاريخي والراهن يمكننـا من أن نتلمس عدداً من السمات المشتركة بين بلدان العالم الثالث. وفيما يلي أبرز تلك السمات المشتركة:

أ ـ بلدان العالم الثالث جـزء من **النظام الـرأسمالي العـالمي**، تحكمها في الأغلب فئـات رأسمالية وتتبنى حكوماتها ايديولوجية برجوازية الى حد كبير تستهـدف تنمية رأسـمالية، ولكنهـا مع ذلك ليست بلداناً رأسمالية بالمعنى الكامل. فأي بلد رأسمالي حقاً يتميز بتكامل اقتصـادي داخلي (أو ما يسمى توحيد السوق) وشيوع نمط الانتـاج الرأسـمالي في المجتمع كله، والقـدرة على توفير مقومات تجديد القوة العاملة (الغذاء والصحة بشكل أسـاسي)، والقدرة عـلى تعبئة الفائض الاقتصادي واعادة استخدامه على نحـو يبنى قاعـدة انتاجيـة عمودهـا الفقري انتـاج معدات الانتاج، والتطوير المستمـر لانتاجيـة العمل، وامتصـاص فائض اقتصـادي من العالم

الثالث وتصدير رأس المال كوسيلة أساسية في هذا المجال. ولا يجوز هنا تشبيه وضع بلدان العالم الثالث التي بنت صناعات كثيرة بحالة الدول الرأسمالية قبل مائة أو مائة وخمسين عاماً. فهذا القول مبني على التسليم بنظرية «مراحل النمو» التي اقترنت باسم الاقتصادي الامريكي و. روستو وهي غير مقبولة لأن التاريخ لا يكرر نفسه. وقد دحضها الكثير بحجج لا مجال لتكرارها هنا(١٩). ومن ناحية أخرى، ما زالت الطبقة الرأسمالية عاجزة عن السيطرة على الموارد الطبيعية المتيسرة وكذلك على الفائض الاقتصادي كله واعادة استخدامه في تنمية المجتمع كله. بل إن ممارستها التنموية زادت من حجم الفائض الاقتصادي الذي تسحبه الدول الرأسمالية من بلدان العالم الثالث. والقروض والمعونات الخارجية والاستثمار الأجنبي، لم تكن في حقيقة الأمر إلا وسيلة إضافية لزيادة ما تحصل عليه الرأسمالية العالمية من فوائض أثناء انفاق تلك الأموال في شراء معدات وخبرة من الدول المقرضة (بنسب مبادلة لصالحها).

ب ـ ومع عدم اكتمال التحول الرأسمالي في بلدان العالم الثالث تظهر سمة مشتركة بينها وهي **وجود أنماط انتاج غير رأسمالية جنباً الى جنب مع النمط الرأسمالي الغالب**. ومن الطبيعي أن تختلف الصورة المحددة الملموسة لتلك الأنماط تفاوتاً كبيراً من بلد الى آخر. فنمط الانتاج للاستهلاك المباشر أو الانتاج السلعي الصغير يمكن أن تختلف معالمه من حيث قوى الانتاج وعلاقات الانتاج اختلافاً شديداً بحسب الأصول التاريخية والحضارية. ومن ناحية أخرى، تتأثر أنماط الانتاج المتوارثة بواقع وجود قطاع رأسمالي في المجتمع والارتباط بالنظام الرأسمالي العالمي. ومن الأمثلة على ذلك التحول من الانتاج للاستهلاك المباشر، الى انتاج محصولات تجارية Cash crops، بخاصة تلك التي تصلح للتصدير. وكثيراً ما تشجع الفئات الحاكمة هذا الاتجاه رغبة منها في الحصول على عملات أجنبية لشراء سلع الاستهلاك الغربية، أو معدات انتاج لصناعات تخدم في الأساس متطلبات الفئات الغنية والوسطى. ويلازم ذلك في العادة إهمال انتاج الحاصلات الغذائية لأن الدول الرأسمالية لديها فائض منها تقدمه لبلدان العالم الثالث في شكل معونات غذائية. ولقد ثبت أن اعتماد هذه البلدان على معونات الغذاء من أهم أسباب التقصير الشديد في تطوير الزراعة وبالتالي، زيادة الفجوة الغذائية.

ج ـ والسمة الثالثة المشتركة بين معظم بلدان العالم الثالث هي **أن ضعف الرأسمالية المحلية وقصورها عن تحقيق تنمية شاملة يجعلها عاجزة عن الانفراد بالسلطة دون قمع مباشر للجماهير**. وتجدر الاشارة هنا إلى أن التجاء البرجوازية الحاكمة الى الجيش ليحكم البلاد، يستند في الأصل الى ما تتميز به المؤسسة العسكرية من تنظيم وانضباط وهو ما لا تملكه الأحزاب السياسية التي تعبر عن مصالح الطبقات الحاكمة. إن كثرة اعتماد رأسمالية العالم الثالث على الجيوش تضفي على المؤسسة العسكرية طابع الطائفة المتميزة. كما تعمل هذه

---

(١٩) انظر عرض هذا التدليل في: عبد الله، **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد**.

المؤسسة على الافراط في شراء الأسلحة وما يتصل بكل ذلك من استهلاك جزء هام من الفائض الاقتصادي في استخدامات غير انتاجية.

د ـ والسمة الرابعة تظهر في **طبيعة الفئات الرأسمالية في بلدان العالم الثالث**. فهي من حيث النشأة تختلف جوهرياً عن الرأسمالية الغربية. فهذه الأخيرة بدأ نموها منذ القرن الخامس عشر، واشتد عودها وسيطر عليها القطاع التجاري بفضل «الاكتشافات الجغرافية» أي بداية استعمار الدول الغربية للعالم الجديد. والأمر الهام هنا هو اختلاف الدور التاريخي للرأسمالية في اوروبا الغربية عنه في دول العالم الثالث. فذلك النشاط التجاري كان مواكباً لعملية النهب الاستعماري وانتقل مركز ثقل النشاط التجاري من جلب سلع الشرق الفاخرة الى تصدير ما يلزم الجيوش والمستوطنين في المستعمرات. وهذا النشاط التصديري هو الذي حمل التجار الى تحويل التكاثر المالي المترتب على أرباحهم الى تراكم عيني بانشاء المصانع اليدوية القائمة على التقسيم الفني للعمل. والواقع أن تقسيم العمل كان الثورة التكنولوجية الأولى التي سبقت ومهدت لاكتشاف «البخار» الذي يذكر عادة على أنه بداية الثورة الصناعية التي كثيراً ما يعدها البعض أصل نشأة الرأسمالية. وكان من أهم مزايا تقسيم العمل سهولة تدريب العامل لأنه يقوم بعملية جزئية بسيطة، وبالتالي، شجعت الرأسمالية التجارية الفلاحين المرتبطين بالأرض الاقطاعية على الفرار الى المدن وطالب كتابها بتحرير العمل من القهر الاقطاعي. واحتضنت البرجوازية التجارية لا سيما بعد بدء التصنيع في المصانع اليدوية الفلاسفة والمفكرين الذين صاغوا في القرن الثاني عشر الاطار الايديولوجي الأمثل لنمو الرأسمالية. أما في بلدان العالم الثالث فيتجه النشاط التجاري أساساً الى الاستيراد. ونجد شرائح من الطبقة الرأسمالية تكون ثروتها من العمل كوكلاء للشركات الرأسمالية الغربية[٢٠]، ومن ثم يكون موقف تلك الشرائح معادياً للتصنيع المحلي الواسع. وحين تحاول الرأسمالية المحلية بناء صناعات، لا تفكر الا في استيراد التقنيات والمعدات والآلات والخبرة من البلدان الرأسمالية وتعطل بذلك قدرات البحث العلمي والتكنولوجي المحلية وتزيد من ارتباط بلدان العالم الثالث بالنظام الرأسمالي العالمي وتبعيته له. وبالمقارنة نجد أن الاختراعات التي توالت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر والتي تكون ما يسمى الثورة الصناعية، توصل اليها الباحثون بفضل المساندة والتمويل الذي كانوا يحصلون عليه من أصحاب المصانع اليدوية حتى تم اكتساب تكنولوجيا أو طاقة مشتقة (البخار الذي يتجمع بحرق الخشب والفحم) بعد أن كانت الصناعة تعتمد على الطاقات الطبيعية بحالتها. ثم توالت الاختراعات المبنية على استخدام تلك الطاقات المصنعة ابتداء من أنوال الغزل الى قطاعات السكك الحديد.

وأخيراً كانت الرأسمالية الغربية طبقة مدخرة حريصة على زيادة التراكم الرأسمالي العيني

(٢٠) وهذا هو الأصل التاريخي لتعبير البرجوازية الكمبرادورية الذي استخدمه الحزب الشيوعي الصيني، فكلمة Comprador كانت تعني في الأصل المواطن الذي يعمل في خدمة أوروبي يقيم في الشرق الأقصى. ثم أصبحت تطلق على المديرين المحليين للشركات الأوروبية في الصين. وهي أصلاً كلمة برتغالية.

أي وسائل الانتاج، وكان الادخار قيمة اجتماعية عالية تعتز بها الأسر الثرية. ولم تعرف أوروبا الغربية مجتمع الاستهلاك الواسع إلا في الستينات من القرن الحالي. أما رأسمالية العالم الثالث فإنها شرهة الاستهلاك مبددة للموارد. وقد لخص بريبش في دراسته الضافية «رأسمالية التخوم»[٢١] في عبارات وجيزة بعضاً من هذه المعاني حين قال:

(١) كانت رأسمالية القلب مبدعة ومجددة في حين أن رأسمالية التخوم محاكية.

(٢) كانت رأسمالية القلب طبقة مدخرة في حين أن رأسمالية التخوم طبقة مستهلكة.

ويمكن أن نضيف:

(٣) بنت رأسمالية القلب قوتها الاقتصادية ثم اعتمدت عليها في الاستيلاء على سلطة الدولة، أما في التخوم فإن الرأسمالية تستولي على سلطة الدولة أولاً، ثم تستخدمها في بناء قوتها الاقتصادية.

(٤) كانت رأسمالية القلب حاملة فكر وحضارة وعلم وثقافة، أما رأسمالية التخوم فتقنع بمحاولة نقل المدنية (أي مظاهر الحياة المادية) وتظل عقيماً لا تلد فكراً أصيلاً، منحطة لا تحمل أي مشروع حضاري.

هـ ـ ولما كانت البروليتاريا هي الوجه الآخر لوجود البرجوازية يمكن أن نستنتج من ضعف الرأسمالية في العالم الثالث **الضعف النسبي للطبقة العاملة وبالذات عمال الصناعة**، فنمط الانتاج الرأسمالي يقوم على استقطاب المجتمع بين طبقتين رئيسيتين: البرجوازية والبروليتاريا. ولا يغير وجود بعض الصناعات الأجنبية في بلدان من العالم الثالث من محدودية اعداد البروليتاريا الصناعية. ومن يراجع مثلاً احصائيات توزيع القوى العاملة بين الزراعة والصناعة والخدمات التي ينشرها البنك الدولي يرى بوضوح التناقض الملموس في السنوات العشرين (١٩٦٠ ـ ١٩٨٠) في عدد المشتغلين بالزراعة انعكس أساساً في تضخم سريع لنسبة المشتغلين بالخدمات. أما نسبة المشتغلين بالصناعة فهي في أحسن الأحوال أقل من ٣٠ بالمائة وفي معظمها بين ١٥ ـ ٢٠ بالمائة، وفي أسوئها أقل من ٥ بالمائة[٢٢]. هذا مع ملاحظة أن الطابع العام للصناعة في العالم الثالث هو كثافة العمالة، في حين يعكس تناقص عدد المشتغلين بالصناعة في الدول الرأسمالية التقدم التكنولوجي الذي يزيد باستمرار من كثافة رأس المال. ومع ذلك فإن نسبة المشتغلين بالصناعة في هذه الأخيرة تتراوح بين ٢٩ بالمائة (كندا) و٤٦ بالمائة (سويسرا).

ومن ناحية أخرى، تعاني الطبقة العاملة في بلدان العالم الثالث من ضعف الحركة

---

(٢١) Raul Prebisch, «The Latin American Periphery in the Global System of Capitalism,» *CEPAL Review*, no. 13 (April 1981).

(٢٢) World Bank, *World Development Report, 1984* (Washington, D.C.: Oxford University Press for the Bank, 1984), table 21, pp. 258-259.

النقابية. كما أنه يندر ان تفرز حزباً سياسياً قوياً وجماهيرياً يتبنى فكر الطبقة العاملة ويطور كفاحها النقابي ويحول وزنها العددي الى قوة سياسية مؤثرة في بقية الجماهير المسحوقة في قاع المجتمع(٢٣).

و ـ وبين البروليتاريا والبرجوازية الكبيرة، وكنتيجة لعدم اكتمال التنمية الرأسمالية، تقع شرائح اجتماعية متعددة تسمى عادة الطبقات الوسطى. وربما كان من الأدق أن نسميها الفئات الوسطى. وتشمل تلك الفئات خليطاً من الشرائح الاجتماعية يقربها بصفة عامة من البرجوازية فكراً إن لم يكن مصلحة، ولكن قدرات البرجوازية على التنمية لا تفسح لها المجال واسعاً لتدخل في صفوفها وتصبح جزءاً منها. ونذكر من تلك الفئات أولاً أصحاب المصانع الصغيرة التي تستخدم عادة وسائل انتاج قديمة، وعدداً محدوداً من العمال الاجراء ليسوا عادة على مستوى عال من التأهيل الفني. وتعاني هذه الفئة من تقلص السوق تحت ضغط منتوجات الصناعة الحديثة، كما أن انتاجها لا يربطها على نحو مباشر بالأسواق الرأسمالية. ثم نذكر ثانياً فئة صغار المزارعين الذين لا يعملون بأيديهم ويعتمدون على عمل مأجور في مساحات محدودة. وعلى الطرف الآخر نجد المهنيين (في جهاز الدولة أو خارجه)، ويمارس بعضهم الملكية الفردية (حساب في البنك، سكن.. الخ)، وبين الطرفين نجد صغار التجار. وباستثناء صغار المزارعين، نرى الفئات الوسطى قوية في المدن أساساً، ومن أفرادها يتكون القطاع الوسيط والعالي في جهاز الدولة، كما أن التعليم صفة غالبة عليها ومنها يخرج عادة الصحفيون ومعظم أساتذة الجامعات وكذلك الأدباء والفنانون في غالبيتهم.

وما يعنينا في الفئات الوسطى في معظم بلدان العالم الثالث هو اتجاه عدد أفرادها للتزايد أساساً مع اتساع قاعدة التعليم وامكانات الكسب المشروع وشبه المشروع وغير المشروع. ومع ذلك فمعدلات الحراك الاجتماعي تسد الطريق أمام معظم أفرادها الذين يتمنون أن يصبحوا رأسماليين بمعنى الكلمة. وتعاني هذه الفئات من امتصاص الرأسمالية العالمية لجزء هام من الفائض الاقتصادي المحلي. كما أن حدود محاكاتها للغرب لا يصل عادة الى التغريب الكامل مما يترك في فكرها وسلوكها آثاراً واضحة للحضارة القومية ولو في بعض جوانبها الأساسية مثل التمسك بالدين. وأخيراً تُحسّ تلك الفئات بأن المجتمع والدولة مدينان لها بالكثير من حيث الوجود والتسيير اليومي، ومع ذلك فتأثيرها المباشر على السلطة محدود لا يقاس بحال مع تأثير الرأسمالية الكبيرة. ولكل الأسباب السابقة تكون تلك الفئات معتركاً أساسياً لأنواع مختلفة ومتنافرة من الايديولوجيا والاتجاهات السياسية. ونظراً لعدم تجانسها فهي لا تملك أي مشروع مجتمعي محدد المعالم. ونعتقد أن التعامل الصحيح مع المكونات المختلفة للفئات الوسطى يعد في عدد كبير من بلدان العالم الثالث من أعقد الأمور وأهمها في الوقت ذاته. وأن اسقاطها من الحسابات السياسية خطأ فادح لأن كسبها أو كسب

(٢٣) ومن المفيد أن نذكر هنا بعبارة ماركس المعروفة: «تكون البروليتاريا ثورية أو لا تكون بروليتاريا» وهي في النص الفرنسي: «Le prolétariat est révolutionnaire ou n'est pas.»

أجزاء منها يمكن أن يفل سلاح البطش السلطوي. وامكانات سحبها من تحت قيادة البرجوازية الكبيرة تقتضي جهداً خارقاً في مستوى التحليل العلمي والممارسة السياسية اليومية.

ز ـ وهذا ما يصل بنا الى سمة أخرى من سمات مجتمعات العالم الثالث يسميها أهل الغرب «عدم الاستقرار»، وهي كثرة التقلبات العنيفة ومظاهر المعارضة المسلحة والتأرجح المستمر في الحكم بين دكتاتورية دموية وديمقراطية برلمانية هشة. وتعكس تلك الظواهر أمرين: الأول الحراك الاجتماعي والسياسي والفكري المرتبط أساساً بتعاظم نفوذ الرأسمالية العالمية وتنوع أساليبه، والثاني سعي الناس المغلوبين على أمرهم لتغيير أوضاع تلك المجتمعات وما يتخذه من أشكال متنوعة من الانتفاضات التلقائية الى تحركات في اطار غير عقلاني ورجعي المحتوى وإن اتخذ طابعاً شعبوياً Populist من حيث الخطاب السياسي على الأقل، إلى حركات انفصالية، الى حركات راديكالية تحاول التغيير بأسلوب حرب الانصار Guerrilla warfare، الى حركات واعية منظمة... الخ. وبعبارة وجيزة تعيش مجتمعات العالم الثالث آلام أزمة مستحكمة.

ح ـ وأخيراً، وليس ذلك أقل الأمور أهمية، تشترك معظم دول العالم الثالث في أنها لا تنتمي تاريخياً للحضارة الأوروبية. وهذا واضح تماماً في بلدان آسيا وافريقيا السوداء والوطن العربي. وهو أقل وضوحاً في أمريكا اللاتينية نظراً لتشبث النخب الحاكمة بأصولها الأوروبية وتهميشها لغير الأوروبيين. وتكمن أهمية هذه السمة في حقيقة أن الرأسمالية ليست مجرد نظام اقتصادي، بل هي التجسيد الحي للحضارة الغربية المعاصرة التي نمت وتطورت في أوروبا الغربية. ومن ثم فإن بلدان العالم الثالث التي تريد محاكاة الرأسمالية تواجه معضلة خطيرة من حيث أن اتجاهها هذا يصطدم بالموروث من حضاراتها ويثير أشكالاً متعددة من المقاومة السلبية أو الرفض الصريح.

٣ ـ التنمية المستقلة مشروع حضاري

لقد أوضحنا في المبحث السابق أن التنمية المستقلة هي جوهرياً معركة استكمال التحرر الوطني فيما وراء الاستقلال السياسي الرسمي. وقلنا إن التحرر يعني فصم روابط التبعية والاستغلال التي تنسجها وتوثق عراها الرأسمالية العالمية. ولذلك، فإن دعائم التنمية تقام في مواجهة دائمة مع سيطرة الرأسمالية العالمية واستغلالها وليس بالتعاون معها. ومن أجل أن تكون التنمية المستقلة بالفعل تلك المعركة لا بد من تبديد بعض الأوهام المستقرة.

أ ـ ونبدأ بأن نذكّر بما كتبناه في مواضع أخرى[٢٤] وكتبه عدد كبير آخر من المفكرين عن تكرار العملية التاريخية لبناء الرأسمالية في أوروبا وأمريكا الشمالية واستراليا ونيوزيلندا واليابان. ودون اطالة في هذا الاستدلال نوجه النظر الى حقيقة أساسية وهي أن بناء

---

(٢٤) عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الفقرة أ: «حتمية الحل الاشتراكي،» ص ١٩٢.

الرأسمالية الغربية لا يمكن تصوره دون ظاهرة الاستعمار. وربما كان من المفيد أن نقتبس هنا نصاً يحسم تلك الحقيقة. يقول ماركس في «البيان الشيوعي» (١٨٤٨): «لقد فتح اكتشاف امريكا والدوران حول رأس الرجاء أرضاً جديدة للبرجوازية الصاعدة. وأعطت أسواق الهند الشرقية والصين واستيطان امريكا والتجارة مع المستعمرات... دفعة لم تعرفها البشرية من قبل...» وبعد عرض دور البرجوازية التجارية في نشأة المصانع اليدوية ثم الصناعة الآلية تحت ضغط الطلب المتعاظم دائماً بسبب التوسع الاستعماري يضيف ماركس: «لقد أسست الصناعة الحديثة السوق العالمية التي مهد الطريق اليها اكتشاف امريكا. وولدت تلك السوق تطوراً ضخماً في التجارة والملاحة والنقل البري. وانعكس ذلك التطور بدوره في شكل توسع في الصناعة». كانت أسواق المستعمرات ومنتوجاتها ضرورة لتطور الرأسمالية الغربية في بلادها. ذلك التطور الذي أدى الى الثورة الصناعية وما تلاها من ثورة في النقل البري والبحري. ولكن الصناعة الآلية تعمل تحت تأثير هدف تعظيم الربح على زيادة الانتاج الصناعي باطراد. فتزداد بالتالي حاجتها الى المواد الأولية بثمن بخس. وبالفعل تم التوسع الصناعي معتمداً على مواد أولية مجلوبة من المستعمرات.

الاستعمار إذاً كان العمود الفقري لنشأة وتطور الرأسمالية، وما زال في أشكاله الحديثة ضرورياً لبقائها. ويزعم البعض أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن لها امبراطورية استعمارية واسعة، وينسون أن أرضها هي أكبر مستعمرة استيطانية في تاريخ الرأسمالية العالمية. أما اليابان فلا بد من التذكير باحتلالها لكوريا (عام ١٩٠٥) ولمنشوريا ثم غزوها الصين (عام ١٩٣٧) ومحاولتها الدخول في اعادة تقسيم العالم بين الدول الاستعمارية بالتحالف مع المانيا والاستيلاء على مستعمرات انكلترا وفرنسا وهولندا في الشرق الأقصى.

الخلاصة أنه لا تنمية رأسمالية مستقلة دون قدرة على غزو استعماري لأقطار أخرى. وهو الأمر المستحيل لبلدان العالم الثالث اليوم.

ب ـ ومن ناحية أخرى، لا يجوز اختزال الرأسمالية الى مجرد علاقات انتاج هي الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج **بحيث نتصور مثلاً أن حلول الدولة محل الرأسماليين في ملكية تلك الوسائل هو في ذاته حل لاشكالية التنمية المستقلة**. لقد أخطأنا كثيراً في هذا المقام بحيث استقر في ذهن الكثيرين أن الاشتراكية هي التأميم والتخطيط المركزي. ولم يكن الخلاف يثور الا حول الطبيعة الطبقية للدولة. وسنعود الى هذه القضية بشيء من التفصيل بعد قليل. وما نريد ابرازه هنا هو دينامية الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج. فالمحرك الأول والأخير للمشروع الرأسمالي هو تعظيم الربح. وهذا ما دفع الرأسماليين نحو التمركز الصناعي سعياً لتحقيق وفورات الحجم، والى التركز في مناطق معينة تحقيقاً للوفورات الخارجية، ثم تطوير الزراعة على نمط الصناعة الكبيرة، ومن ثم حسبان زيادة سكان المدن وتناقص أهل الريف عموماً والمشتغلين بالزراعة بصفة خاصة ظواهر ضرورية للتنمية[٢٥]. وقد قلنا للتو ان تطور هذا

---

(٢٥) I.S. Abdallah, «Dépaysanisation ou développement rural intégré? un choix lourd de conséquence,» *IFDA dossier*, no.5 (mai-juin 1978).

النموذج كان رهناً بسيطرة الرأسمالية الغربية على معظم موارد العالم الطبيعية ومجمل أسواقه. ومن ثم فإن الصناعات المماثلة التي تقام في بلدان العالم الثالث لا بد أن يصطدم نموها بعقبتين رئيسيتين: الأولى، هي مشكلة الغذاء وغيره مما يسمى السلع الأجرية التي يعجز اقتصاد البلد عن توفيرها بحيث يتحقق باستمرار تجديد قوة العمل، والثانية هي ضيق السوق المحلية وضعف القدرة على اقتحام السوق العالمية. وليس ذلك ادعاء نظرياً. فقد بدأت سياسات التصنيع النشيطة في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية منذ منتصف الثلاثينات، وفتحت بلدان نامية كثيرة أوطانها للشركات متعدية الجنسيات لتزرع فيها فروعاً صناعية، ووجهت بلدان أخرى كل جهدها التنموي للصناعة مهملة الزراعة والنقل والمواصلات. فماذا كانت النتيجة؟ ما زالت صادرات العالم الثالث في حدود ١٠ بالمائة من الصادرات العالمية في المنتوجات المصنعة، في حين أن وارداتها من تلك المنتوجات تتجاوز ٢٥ بالمائة من اجمالي الصادرات العالمية من تلك المنتوجات. أما «قصص النجاح» فيما أطلقوا عليه اسم الدول المصنعة حديثاً NICS فقد كشفت الأزمة العالمية الحالية كم هو هش ذلك التصنيع. لقد حاولت دول امريكا اللاتينية زيادة صادراتها بكل الوسائل ولكن صادراتها الصناعية اصطدمت بحواجز الحماية في أسواق الدول الرأسمالية. وحتى في كوريا وتايوان بدت واضحة حدود نجاح سياسة الاعتماد على الصادرات الصناعية في اطراد التنمية. وكل ذلك وعدد الدول المصنعة حديثاً أقل من أصابع اليدين. فهل من المتصور أن تترك الرأسمالية العالمية لعشرات من بلدان العالم الثالث فرصة أفضل؟ وبعبارة أكثر دقة: هل يتصور أن تغزو رأسمالية التخوم أسواق رأسمالية القلب لتسحب منها فائضاً اقتصادياً؟ بالقطع كل ذلك غير وارد. ومؤدى التحليل السابق ضرورة أن تتوجه حركة التصنيع الى السوق المحلية وأن تكون أداة لتوسيع تلك السوق. وهذا وارد بلا شك إذا استهدف التصنيع الوفاء بالحاجات الأساسية. ولكن ما يترتب عليه من حيث التقنيات الملائمة وحجم الوحدات الصناعية وأسلوب توطينها في مختلف أرجاء اقليم الدولة أمر معقد وجدي يقتضي اعمال الفكر في التعامل مع الواقع واذكاء روح الابداع.

كذلك تثير الزراعة مشكلة بالغة الأهمية. فأول مهمة للمجتمع هي تجديد نفسه أي التوالد وتوفير الغذاء اللازم لقوة العمل. وقد حلت الدول الرأسمالية مشكلة الغذاء تاريخياً بالاعتماد على التوسع الزراعي في المستعمرات الى جانب تطور بطيء في تلك الدول الرأسمالية ذات الموارد الزراعية الواسعة مثل فرنسا. ولقد اتجهت تلك الدول الى تطوير الزراعة على أساس صناعي. أما بلدان العالم الثالث، فإن معظمها يبدأ محاولات التنمية في اطار مشوه (نتيجة توجيه الاستعمار الفلاحين نحو زراعة المحصولات التجارية بدل الغذائية) يجعلها منذ البداية في وضع كفاف أو حالة عجز غذائي. وبالتالي، فإن زيادة الانتاج الزراعي يجب أن تكون في *رأس مهام التنمية المستقلة وبالذات انتاج المواد الغذائية الضرورية*. ويتعذر زيادة الانتاج الزراعي على نحو مطرد دون سياسة تنمية ريفية شاملة ترتفع بمستوى معيشة الفلاح، وتوفر له خدمات الصحة والتعليم والسكن. وفوق كل ذلك مشاركة الفلاحين في رسم

سياسات التنمية على أساس من الاعتماد على النفس. وهناك محاولات هامة للغاية يجب أن تكون محل دراسة مستوفية جرت في الصين وفيتنام والهند ونيكاراغوا[٢٦].

ج ـ ومن ناحية ثالثة، لا بد من تبديد الوهم السائد حول العلاقة بين الرأسمالية والتقدم العلمي والتكنولوجي. ولا مراء في أن محصلة منجزات العلم والتكنولوجيا في اطار الرأسمالية الغربية قد تسارعت وأثرت المعرفة البشرية ثراء كبيراً. ولكن من المفيد دحض الادعاء بأنه يتعذر أو بالأدنى يتعثر تقدم العلوم والتقنيات في غير المجتمع الرأسمالي. ونقول ابتداء إن تقدم المعرفة البشرية محصلة تراكمية لتاريخ الانسان الطويل. واختراع النار لم يكن في زمانه أقل ثورية وخطراً من اختراع الآلة البخارية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. كذلك لم يكن اختراع العجلة في حينه أهون شأناً من اختراع الطيارة في القرن العشرين. وقد تلقت أوروبا علوماً دقيقة وضعها العرب مثل الجبر والبصريات. وأعادت اكتشاف ما عرفه المصريون قبل أربعة آلاف عام من التقويم الشمسي، أو ما كان موضع الدراسة التطبيقية في الاسكندرية في القرن الثامن الميلادي عن كروية الأرض. ومن ناحية ثانية، ليس ثمة ما يبرز دوراً خاصاً للبرجوازية في ثورة المنهج وتقدم الفيزياء والفلك على أيدي بيكون وديكارت ونيوتن وكوبرنيك. وعلى أي حال قامت الثورة الثقافية التي تمثلت في طرح المقولات اليقينية المطلقة التي كان يروج لها المفكرون من رجال الكنيسة الكاثوليكية استناداً الى فلسفة أفلاطون، وبناء الفكر على الملاحظة والتجربة والاستدلال العقلي بدأ من الشك وأفسحت المجال لتقدم العلوم الطبيعية قبل أن تنفرد البرجوازية بالسيطرة على المجتمع. هذا عن الجانب التاريخي. ولا نريد أن نخوض هنا في الجانب الفلسفي لخروجه عن خصوصية هذا البحث. ونكتفي بالاشارة الى علاقة الميتافيزيقيا بالمعتقدات الدينية لنرى صعوبة أن تكون الفلسفة الغربية عالمية تفرض نفسها على كل الشعوب في الوقت الذي تعرضت فيه أسسها لنقد شديد في الغرب. وفي مجال العلوم لا بد أن نميز بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية. فموضوع الدراسة في المجموعة الأولى كان المجتمع الرأسمالي الغربي في صورة مثالية مجردة أو في جوانب تطبيقية. ومن ثم كانت «قوانين الاقتصاد» ومقولات «علم الاجتماع» ونظريات «علم السياسة» مستمدة جميعاً من أوضاع المجتمع الرأسمالي، ولا يمكن بالتالي أن نفترض لها دقة وثبات قوانين العلوم الطبيعية بغض النظر عن تنوع المجتمعات عبر الزمان والمكان. ان الفرض الضمني الذي تدرس عليه العلوم الاجتماعية في الغرب، هو أن أوضاع وقيم ومعايير المجتمع الرأسمالي هي الأوضاع العادية والطبيعية لكل مجتمع بشري، وأن صور المجتمعات المتخلفة حضارياً هي بمثابة محاولات لم تكتمل على طريق نجحت في الوصول الى غايته الرأسمالية الغربية (التمركز الأوروبي حول

(٢٦) انظر في تجربة التنمية الريفية في الصين بين المراجع غير المشحونة بانحياز الايديولوجي:

Sartaj Aziz, *Rural Development: Learning from China* (London; New Delhi: Mac Millan, 1978), and W.F. Wertheim and M. Stiefel, *Production, Equality and Participation in Rural China* (Geneva: UNRISD, 1982).

الذات Eurocentrism). **ولا يمكن أن نتصور التنمية المستقلة إلا إذا تحررت عقولنا من كل تلك المعتقدات.** وعلى العكس ستكون الدراسات المتحررة التي نجريها على مجتمعاتنا اثراء للفكر البشري ومساهمة في تعبيد الطريق نحو علم اجتماعي موحد وعالمي.

فإذا انتقلنا الى العلوم الطبيعية والرياضية لا بد من وقفة عند العوامل التي تحكم اتجاهات تقدمها. لقد ولى زمان العلامة الفرد. فحجم المعرفة المتراكم ووفرة ما ينشر في فروع كل تخصص علمي وتداخل تلك التخصصات وتكلفة المعدات تكاتفت لتجعل البحث العلمي غير متصوَّر دون حشد فرق عمل متكاملة وتزويدها بمعدات بحث متنوعة باهظة الثمن، ومن ثم أصبح البحث العلمي صناعة، والانتاج العلمي انتاجاً اجتماعياً يستند الى التقسيم الفني للعمل، وحل العامل الذهني المتخصص الذي يساهم بعمل محدد من منتج العملية البحثية محل العالم العلامة. كذلك أصبح البحث العلمي الجاد في حاجة الى رؤوس أموال ضخمة. ومصدر تلك الأموال هو الشركات متعدية الجنسيات أو الدولة التي تحمي أولاً وقبل كل شيء مصالح الرأسمالية. ونحن نعلم أن المحرك الأساسي في نشاط أي شركة هو تعظيم الربح. أما الدولة فإنها تنفق على البحث العلمي والتكنولوجي اما لتحمل دافع الضرائب ما لا تريد أي شركة أن تحمله، واما للأغراض الحربية. ونستخلص من هذا أن ما يحكم التقدم العلمي والتكنولوجي في الغرب امران: تعظيم الربح وتعظيم قوة التدمير الحربية. وأقل ما يقال في هذا أن أياً منهما لا يضمن الرشد في تخصيص الموارد المالية والعلمية بين مختلف حقول البحث. ولقد استخدمت الرأسمالية الغربية في الأربعين سنة الأخيرة العقول المهاجرة من العالم الثالث فيما اشتهر باسم نزيف الادمغة Brain drain. ولا مراء في أن نزيف الأدمغة يرجع أساساً الى عجز الفئات الحاكمة في بلدان العالم الثالث عن توظيف وتطوير طاقات البحث العلمي والتكنولوجي المحلية واعتمادها الكامل على الخبرة الأجنبية. ولو انفق العرب ١٠ بالمائة فقط مما دفعوه في السنوات العشر الأخيرة للخبراء الأجانب ومقابل المعرفة التقنية Know how... الخ، لأمكن بناء قاعدة علمية وتكنولوجية عربية يعتد بها. وإذا كانت المعرفة في العلوم الأساسية مشاعاً الى حد كبير، فإن أولويات البحث فيها كثيراً ما تكون محكومة بالرغبة في تطوير تكنولوجيات معينة. ومن ثم لا يمكن تحرر العالم الثالث من التبعية التكنولوجية تحرراً حقيقياً دون الاهتمام بالعلوم الأساسية. أما التكنولوجيا بمعناها الصحيح فهي الاستفادة بالمعرفة العلمية لإبداع وتطوير تقنيات محددة لانتاج سلع وخدمات معينة، ومن ثم فهي لا تنقل، وما يسمونه نقل التكنولوجيا هو في حقيقته شراء تقنيات، وكل تقنية تنشأ في مجتمع معين لحل مشكلة تواجهه وبالاعتماد أساساً على موارده. ومن ثم فإذا كانت قوانين العلوم الطبيعية عامة، فإن التقنيات لها نسق مجتمعي معين، وما من دليل يقطع بصلاحيتها لكل المجتمعات.

د ـ وأخيراً، لا بد أن ندرك أن الرأسمالية الغربية لها جانبها الحضاري الذي لا يمكن فصمه عن نمط الانتاج. وقد أوضحنا من قبل أن نمط الانتاج الرأسمالي تطور تاريخياً في اطار أوروبي، وان تطوره قد شكل الحضارة الغربية كما نراها مهيمنة على العالم. ولهذا يكون من

الوهم تصور أن بوسع بلدان العالم الثالث أن تتعامل مع الرأسمالية تعاملاً انتقائياً تأخذ بجزء وتترك أجزاء. فكل خطوة يخطوها أي مجتمع على طريق الرأسمالية هي نفي لجانب من حضارته. ومن ثم قلنا ان التنمية المستقلة تعني التحرر الاقتصادي والاجتماعي والحضاري. ونعرض فيما يلي لبعض من جوانب الحضارة الرأسمالية الغربية التي تتسرب الى مجتمعاتنا بخطى أسرع بكثير من النمو المادي لنمط الانتاج الرأسمالي. لقد قامت تلك الحضارة على أساس من الفردية المطلقة، وساعد تطورها على إذكاء معاني الفردية الى أبعد الحدود. لقد ألهت الرأسمالية الفرد في الغرب في السعي لتملك الأشياء (الآلات والأجهزة حيث يعمل، والسيارة والتلفزيون والفيديو. . . في وقت فراغه). وكانت ثمرة ذلك هي الشعور بالوحدة بين الملايين. وقد كتب كثير من المفكرين عن الأزمة العميقة للأسس الفردية الرأسمالية. وظهرت في أمريكا وأوروبا حركات تنكر الأسس التي قامت عليها حضارة الغرب وترفض منطق التمادي في الاستهلاك المادي. ويطلق الامريكيون على تلك الحركات اسم الحضارة المضادة Counter-cultures لأنها تتجاوز في نقدها وممارساتها علاقات الانتاج ـ التي تركزت داخلها صراعات الرأسمالية والاشتراكية في أوروبا ـ الى الأسس الفكرية للحضارة الغربية كلها. وليس هنا مجال التقويم التفصيلي للرأسمالية الغربية كحضارة. ولكن من الضروري التصدي بحزم لمنطق الاستهلاك الغربي الذي يستهوي الشعوب في العالم الثالث، ويستنفد قدراً ضخماً من الفائض الاقتصادي في شراء منتوجات الغرب الاستهلاكية. فهذا الاستنفاد لا مسوغ له. إن نجاح الرأسمالية العالمية في فرض أنماط الاستهلاك والسلوك الخاصة بها على الناس في العالم الثالث «يستعمر» العقول والأذواق. يجب أن يكون لدينا من الشجاعة، أن نعلن ونوضح أنه من المستحيل تعميم مستوى الاستهلاك المادي للمواطن الأمريكي على البشرية كلها، لأن ذلك الاستهلاك المنطوي على قدر كبير من التبديد يهدد موارد الأرض كلها بالنضوب أو التلوث أو كليهما. انه لا مجال لتنمية مستقلة إلا إذا تخلص الناس من الإعجاب بأسلوب الحياة الامريكية American way of life، ووضعت كل أمة لنفسها مشروعاً حضارياً يجدد شباب حضارتها، ويوفر لكل أفرادها الحد المعقول من الاستهلاك المادي، ويفسح أوسع مجال لاشباع حاجات الانسان غير المادية.

وتقوي الرأسمالية الفردية من اتجاه تأكيد الرغبة في الاستئثار والتملك، وتجعل من الثراء القيمة العليا في المجتمع وتصبح قضية كل انسان أن يرتفع ثمنه في السوق. ويختفي في الوقت ذاته دور الناس كعنصر الانتاج الفاعل الوحيد وراء المعدات المعقدة «والآلات المفكرة» وسلع الاستهلاك المتنوعة، حتى تختلط الأمور ويحسب الناس أن التنمية ليست علاقات بين الناس، وإنما هي آلات ومعدات وسلع[٢٧].

---

(٢٧) وفضح ماركس هذه السمة الاصيلة في فكر الرأسمالية واسماها «تميمية السلع». انظر:
Karl Marx, *Le Capital: critique de l'économie politique* (Paris: éd. Sociales, 1963), vol.1: *Le développement de la production capitaliste.*

وقد دفع الصراع المحموم من أجل الكسب الفردي الى أن يكون العنف مكوناً أساسياً في تطور الرأسمالية. و«افلام الغرب» الامريكية تصوّر بدرجة كبيرة من الصدق دور البندقية والمسدس في تقدم الحضارة في الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت دول اوروبا الغربية تصدر العناصر العنيفة الى المستعمرات حيث ممارسة العنف ضد أهل البلاد الأصليين أمر مباح. كما ان تاريخ تطور الرأسمالية الغربية كان سلسلة لا تنقطع من الحروب بين الدول الغربية ذاتها: حرب المائة عام، حرب الثلاثين عاماً، الحروب الدينية، حرب السنوات السبع، حرب استقلال الولايات المتحدة الأمريكية، حروب الثورة الفرنسية ونابليون... الخ. وكان الوجه القبيح لوجود السوق العالمية هو أن الرأسمالية الغربية زجت البشرية في حربين عالميتين لم يفصل بينهما الا عشرون عاماً. وقد عادت الدول الغربية الى ممارسة عمليات الغزو مثل: حرب جزر مالفيناس (فوكلاند) وغزو كرانادا والتهديد بغزو نيكاراغوا.

ولكل ما سبق، نرى أن التنمية المستقلة لكل أمة يجب أن تكون مشروعاً حضارياً متمايزاً عن الرأسمالية الى حد بعيد. وبهذا المفهوم لا بد ونحن نتكلم عن التنمية المستقلة الا نقيد أنفسنا بالحدود الراهنة للدول التي رسمها الاستعمار، والتي تجعل غالبيتها العظمى عاجزة عن تبني مثل هذا المشروع الحضاري. وعلى العكس، لا بد أن تحدد المقومات الحضارية المشتركة التي تجعل من الوارد تقارب البلدان المتزايد الى مستوى الاندماج حين يمكنها تصور مشروع حضاري مشترك يبعدها عن جاذبية قلب النظام الرأسمالي العالمي. ويصدق هذا القول بشكل واضح على الأمة العربية. فليس من المتصور أن تبعث الحضارة العربية بجهد قطر واحد. ولذلك يجب أن تقوم الدعوة الى الوحدة العربية استناداً الى ضرورات الحاضر والمستقبل، وليس اعتماداً على التاريخ المشترك وحده. فالوحدة العربية ضرورة للتنمية المستقلة[٢٨].

٤ ـ التنمية المستقلة وطريق الاشتراكية

نخلص من الفقرة السابقة الى القول بأن أي محاولة لتكرار النموذج التاريخي لنمو الرأسمالية محكوم عليها بالاخفاق، ولا تؤدي منجزاتها الا الى توثيق عرى التبعية والاستغلال. ولذا، كانت التنمية المستقلة في جوهرها خروجاً عن مجرى الرأسمالية، ونضالاً ضد هيمنة الرأسمالية العالمية، وسد باب التنمية الرأسمالية يعني بالضرورة التوجه نحو الاشتراكية. ففي رأينا لا يوجد في النهاية طريق ثالث بين تصفية استغلال الانسان للانسان والابقاء عليه في صورة أو أخرى. ولكننا لا نعتقد بوجود نموذج اشتراكي صالح لكل زمان ومكان. فمثل هذا المفهوم يناقض المنهج الماركسي. فجوهر الماركسية هو أن كل شيء في الكون وفي المجتمع يتغير باستمرار. ونعتقد أن فكرة النموذج الواحد قد تراجعت في الواقع قبل انتشار التسليم بها على

---

(٢٨) انظر: اسماعيل صبري عبد الله، «العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية،» المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٧٨)، ص ١٢ ـ ٣٤.

المستوى الفكري. فتجربة الصين الهامة تقدم نموذجاً مختلفاً عن تجربة الاتحاد السوفياتي. كذلك أحاطت ظروف دولية قاسية بالتجربة اليوغسلافية كما حكمتها أوضاع داخلية كثيرة مما حال الى حد كبير دون دراسة أسسها الفكرية ومسارها الفعلي دراسة علمية. وأخيراً ظهرت بدايات البحث عن ملامح ما يمكن أن تكون عليه الاشتراكية في أوروبا الغربية.

ومن ناحية أخرى، لا نعرف حتى الآن نظرية خالصة للاشتراكية تماثل النظرية الخالصة للرأسمالية كما صاغها ماركس. وفي الحقيقة اهتم المفكرون الماركسيون بتعميق وتحديث التحليل الماركسي للرأسمالية في ضوء تطورها. كذلك كان بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي محل دراسات مستفيضة. ولكن هذا التركيز على التجربة السوفياتية كثيراً ما ينصرف الى الجانب التطبيقي (التخطيط وأساليبه).

وبعيد عن ذهننا تماماً الادعاء بالقدرة على رسم الملامح النظرية للاشتراكية الخالصة في صورتها المجردة التي تقبل تطبيقات متعددة وفقاً للواقع المحدد لكل مجتمع. ولكننا نعتقد أنه لا يمكن الحديث عن مجتمع اشتراكي الا بعد النجاح في تحقيق المهام التي تعجز عنها برجوازيات العالم الثالث، ونذكر هنا على وجه الخصوص: قدرة المجتمع على تجديد نفسه (أي توفير الحاجات الأساسية للناس) وسيطرته على موارده الطبيعية، وسيطرته على الفائض الاقتصادي واعادة تخصيصه على نحو يدعم قوى الانتاج باطراد. ومن الجلي بأن تلك السيطرة تقتضي تأميم المصالح الاستعمارية وسد الباب أمام رأس المال العالمي. وكذلك التخفيض المستمر في حجم تبادل السلع والخدمات مع الدول الرأسمالية. كما أنها تفرض من ناحية أخرى، الأخذ بالتخطيط أسلوباً لتخصيص الموارد وتوزيع الدخل القومي.

وواضح أن الانتقال من أوضاع بلدان العالم الثالث الراهنة الى مجتمعات اشتراكية بذلك المعنى لا يمكن أن يتم بقرار ولا أن ينجز بين يوم وليلة، بل لا بد أن يستغرق أمداً زمنياً لا يستهان به. والتنمية المستقلة تغطي مرحلة الانتقال الى الاشتراكية أو لا تكون تنمية مستقلة أصلاً. فأول مهمة على المجتمع حلها هي تجديد نفسه، أي توفير الحاجات الأساسية. ومن غير المقبول أن يعطل المجتمع أي طاقة انتاجية في هذه الظروف. فالمشروعات الرأسمالية المرتبطة بالسوق العالمية لا بد أن تؤمم، ولكن الانتاج السلعي الصغير يجب أن يشجع، والمشروعات الرأسمالية الصغيرة التي يبرز دور المالك في تسييرها الفعلي يجب أن تشجع في إطار الأهداف العامة للتنمية المستقلة. وفي هذا الاطار يجب التحذير من أخطار التأميم الأحمق وكذلك مخاطر الثقة العمياء بالتخطيط المركزي. فاتساع القطاع العام لا يعني بالضرورة الاقتراب من الاشتراكية[٢٩]. وفي تقديرنا أن التأميم وارد حيثما يبلغ المشروع الحجم الذي لا يفرض الإدارة المحترفة Professional managements. ومن الثابت ان الإدارة الحكومية للمشروعات الصغيرة أقل كفاءة من إدارة أصحابها لها، كما أن ملكية الدولة ليست

---

(٢٩) I.S. Abdallah, «Secteur public et stratégies de développement,» *IFDA dossier,* no. 7 (Septembre-Octobre 1978).

الشكل الوحيد للملكية الاجتماعية، فهناك الملكية التعاونية لصغار المنتجين. ويمكن أن نتصور أيضاً ملكية الوحدات المحلية للمشروعات التي تخدم الوحدة المحلية المعنية وحدها. فإذا انتقلنا إلى التخطيط وجدنا أن شمول وواقعية خطة التنمية المركزية مستحيل واقعياً في أحوال كثيرة. ومن ثم لا بد من القول في البداية بتحديد اتجاهات عامة وتوجهات تنفيذية مع التسليم بإمكان وجود حالات إنتاج للاستهلاك المباشر والتراكم المحلي، جنباً إلى جنب مع انشاء مشروعات جديدة من حجوم مختلفة، ويتم تخطيط استخدام فائضها بمناقشة بين إدارتها وبين التخطيط الجهوي ثم المركزي، أو المركزي مباشرة في حالة المشروعات التي تخدم المجتمع في مجمله.

ولا شك أن القضية الحاسمة في التنمية المستقلة تبقى قضية الطبيعة الطبقية للسلطة الحاكمة وحقيقة توجهها الاشتراكي. ومن العسير أن نعمم القول على كل بلدان العالم الثالث، ولكننا نستطيع أن نؤكد أن السلطة ستكون بالضرورة بيد تحالف طبقي يعكس حقيقة تعدد أنماط التنمية وعلاقات القوى بين الطبقات والفئات التي تتبنى مفهوم التنمية المستقلة. ولا شك أن دور الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين والمثقفين الثوريين لا بد أن يكون بارزاً منذ البداية عملياً ويتأكد من خلال الممارسة. فهنا مجال نشاط الأحزاب الثورية والتقدمية التي تعمل في دأب واصرار على الارتقاء بوعي الجماهير الشعبية وتنظيمها وقيادتها في معارك نضالية متوالية، تجعلها تفرز باستمرار الاطر الاشتراكية التي تتمتع بثقة الجماهير ووضوح الرؤية الاستراتيجية. ونضيف أن تجييش القوى الشعبية في الانتاج ومشاركتها في إدارته وفي صنع القرار على مختلف المستويات ضمان أساسي ضد انحرافات السلطة. ويبقى بعد ذلك أن مرحلة الانتقال بطبيعتها تحتمل الانتكاس والردة، ولذلك نكرر مرة أخرى، أن التنمية المستقلة معركة تحرير متصلة يشتد أوارها أحياناً ويهدأ أحياناً أخرى ولكنها لا تتوقف أبداً حتى ينجح المجتمع في بناء الاشتراكية(٣٠).

وختاماً، نرى أن تعبير التنمية المستقلة بالمحتوى والحدود والمخاطر التي أشرنا اليها أدق بكثير من تعبير «الطريق اللارأسمالي»، فطرق الشعوب لا تحدد سلباً، وانما تحدد ايجاباً. وحالة منغوليا الخارجية التي استخدم لينين هذا التعبير بشأنها حالة شاذة لمجتمع تمكن من الانتقال من نمط انتاج سابق للرأسمالية الى الاشتراكية مباشرة بفضل العلاقة الخاصة بالاتحاد السوفياتي. وقد أوضحنا أن الرأسمالية موجودة بالفعل في كل بلدان العالم الثالث ولا يمكن الغاء وجودها بقرار حكومي أو اعلان ثوري. ومعركة التنمية المستقلة تستهدف بين ما تستهدفه ضرب فئات من تلك الرأسمالية، والزام فئات أخرى بالعمل في اطار جهود التنمية

(٣٠) انظر في المشكلة الزراعية في بلدان العالم الثالث الاشتراكية:
World Development, vol.13, no. 1 (January 1985), (special issue), and in Particualr: E.U.K. Fitzgerald, «The Problem of Balance in the Peripheral Socialist Economy: A Conceptual Note.».

المستقلة. كما أن هذا التعبير يضع نهاية لدعاوى الاشتراكية التي يطلقها الحكام على نظم ليست من الاشتراكية في شيء مهما اتسعت قاعدة التأميم، ومهما تعددت خطط التنمية المركزية.

وخلاصة القول السابق هي، ان نقطة البدء في التنمية المستقلة هي دائماً عمل ثوري بالمعنى العلمي، لأن طريق التنمية المستقلة يبدأ باسقاط تحالف طبقي يعمل موضوعياً على تأكيد التبعية وأيلولة السلطة لتحالف طبقي يستهدف بناء المجتمع الاشتراكي.

وبعد، لقد جسرت فطرحت أفكاراً غير مألوفة تماماً، وابتعدت كثيراً عن أرضية علم الاقتصاد وحاولت اعمال المنهج الماركسي في فهم واقع بلدان العالم الثالث. ولا أشك لحظة أن كثيراً مما كتبت ما زال على قدر كبير من الفجاجة. وأغلب الظن أنه سيثير نقداً حاداً من اليمين واليسار جميعاً. ولكن أليست تلك هي السبيل الوحيد لانضاج الأفكار وجلائها؟

تعقيب ١

د. محمد محمود الامام (*)

أجد لزاماً عليّ أن أحدد الأرضية التي انطلق منها في تعقيبي هذا. فأنا أتفق مع د. عبد الله في الكثير من أدوات التحليل التي أوردها والتي تستند الى أن التمعن في أي ظاهرة حيوية، لا يمكن أن يتم بمعزل عن واقع المجتمع الذي تدرس الظاهرة بصدده، سواء من حيث العوامل الموضوعية (التاريخية) التي تحيط بذلك المجتمع، أم من حيث مدى تشابك العلاقات التي تتشكل منها أبعاده المختلفة.

ويعني ذلك رفض الدعاوى التي تحاول الاقتباس الأصم من تجارب سابقة. فالتاريخ يعطي أمثلة، لكنه لا يتكرر تماماً، وبناء عليه لا يجوز الارتكان إلى إمكان تكرار تجارب نماذج رأسمالية أو أخرى اشتراكية بحذافيرها، بل إن كثيراً من الخصائص التي يتصف بها الوطن العربي في وضعه الراهن لا تميز هذا الوطن عن التجارب التاريخية فقط، بل وعن كثير من مناطق العالم، بما في ذلك تلك الواقعة في العالم الثالث في أيامنا هذه. من ذلك: ما توافر له من بناء قدر هائل ـ نسبياً وليس مطلقاً ـ من الثروات في اطار تبعي، ومن ذلك، أيضاً، أننا عندما نتحدث عنه، لا نتناول مجموعة من الأقطار التي تجد في التكامل فيما بينها مصدراً لقوتها، بل اننا نحاول أن نسترد الوحدة لأمة مزق الاستعمار أوصالها، كذلك فإنه يعني رد الاعتبار الى العلاقات أو الدول الاقتصادية، أي عدم الحط من شأنها بجعلها علاقات بين متغيرات تلغى فيها شخصية الإنسان، بل النظر اليها على أنها محصلة تفاعل تصرفات «فئات المجتمع»، أو ما سماه د. عبد الله تشكيلاته الاجتماعية.

ويستقيم مع ذلك، الاتفاق معه على النتيجة التي توصل اليها من أن المخرج من المأزق الذي تواجهه التنمية في العالم الثالث هو في التحول الى الاشتراكية بصورة تتجاوز النظرة الى

(*) مستشار اقتصادي في صندوق النقد العربي، ووزير تخطيط سابق في مصر.

الملكيـة، فتستبعد فيـما تستبعد صيغـاً شائعـة لـرأسـمالـيـة الـدولـة، وتـرد سلطة ادارة شؤون المجتمـع. وهنا أيضـاً يخرج الأمـر عن نطاق العـلاقات الاقتصـادية البحت، ليشمـل الأبعاد المجتمعية كلها، بما في ذلك الأبعـاد السياسيـة التي تنطوي بـالضرورة على المشاركـة المتكافئـة لكل فئات الشعب.

فـإذا حدث الاتفـاق على الأدوات وعـلى النتائـج، فالخـلاف ـ إن وجد ـ ينصبّ عـلى المنهج. فلست أدّعي لنفسي القدرة على أن أتعمق في الماركسيـة بالقـدر نفسه الـذي مكّن د. عبد الله من تصويب بعض تفسيراتها، ومن تطويعها، لتقـوده الى النتائـج التي توصـل اليها. بـل أكاد أدّعي أن مـا توصـل اليه د. عبـد الله لم يكن بحاجـة الى التحليل المـاركسي. فكما يتضح مما عرضه أن ذلـك التحليل هـو تحليل حـدّيّ، أي أنه يقـود قوى التغيـير الى إحداث ذلك التغيير في المرحلة الأخيرة. وبالتالي، فإنه يترك المجال مفتوحاً خلال المراحل السابقة على هذه المرحلة. ومن هنا جاء التصور الذي تقـدم به د. عبـد الله كاختيـار له، لا عـلاقة بينـه وبين ما تدعو اليه الماركسية. فالتحالف الذي يدعو اليـه يتجاوز ذلـك الذي ذكـر أن ماركس يدعو اليـه بين العـمال والفلاحـين. كما أن مـاركس بنى تحليله على أسـاس تجارب مغـايرة في تاريخ سابق، والتاريخ ـ كما اتفقنا ـ لا يكرر نفسه تماماً.

والواقع، أننا لسنا بحاجة الى نظرية معينـة عن الصراع الطبقي لنصـل الى حل لمشكلة جـوهرهـا تباين سلوكيـات وتوجهـات فئات المجتمـع... بل لم يكن الأمـر يقتضي الانتـظار لظهور البرجوازية الرأسـمالية لادانتهـا بالاستغـلال!! ويكفي أن نشير هنـا الى الكتاب الـذي وجهه الامام علي (رضي الله عنه) الى مالك بن الحارث الأشتر لما ولّاه على مصر وأعمالها حين اضطرب أمر أميرها محمد بن أبي بكر[1]. ففي صدر الكتاب تحديدلمهمة الوالي: «جباية خـراجها، وجهاد عدوها، واستصلاح أهلها، وعمارة بلادها» وهي مهمة تحدد الرابطة بالمركز وتبرز الأمن والانماء بـدءاً باستصـلاح البشر ثم تعمـير البـلاد. ثم انتقـل الى الصفـات التي يجب أن يتحـلى بهـا الوالي... «نقدمها اهداء لـولاة أمور العـرب... من يدعي منهم الحكم بـالاسلام قبـل غيرهم». ومن ثم عدد فئات المجتمع حيث قال: «واعلم ان الرعية طبقـات لا يصلح بعضها الا ببعض، ولا غنى ببعضهـا عن بعض: فمنها جنود الله، ومنها كتّاب العامة والخاصة، ومنها قضاة العـدل، ومنها عـمال الإنصاف والـرفق، ومنها أهل الجزية والخراج من أهل الذمة ومسلمة الناس، ومنها التجار وأهل الصناعات، ومنها الـطبقة السفـلى من ذوي الحاجة والمسكنة، وكل قد سمى الله له سهمه، ووضع على حده فـريضة في كتـابه أو سنـة نبيه (ص) عهداً منه عندنا محفوظاً». ويلاحظ أن الفئات الأولى تمثـل أجهزة الحكم، بينـما الفئتان الاخـيرتان تمثلان المحكومين تمثيلاً يتقارب مع التقسيم الحديث الى برجـوازية وبـروليتاريـا. وقد يـدّعي البعض أن الخطاب يؤكد ضرورة الوئام الطبقي. وغير أن ما ذكره الكتاب بعد ذلـك عن كل فئة أو طبقة يوضح أمرين:

ـ الأول تمايز مصالح كل طبقة ومسؤولياتها عن غيرها.

---

(١) الشريف أبـو الحسن محمد الـرضي، **نهج البلاغـة**، ط ٣ (بيروت: دار الكتـاب اللبنـاني، ١٩٨٣)، ص ٤٢٦ ـ ٤٤٥. وقد وصف هذا الكتاب بأنه أطول عهد كتبه وأجمعه للمحاسن. أنظر ص ٤٣٨ خاصة.

ـ الثاني أنه داخل كل طبقة توجد فئات معوجّة تحتاج الى تقويم.

على أن ما يلفت النظر حقاً هو وصفه (رضي الله عنه) الفئة قبل الأخيرة: «ثم استوصي بالتجار وذوي الصناعات، وأوصي بهم خيراً: المقيم منهم والمضطرب بماله، والمترفق ببدنه، فإنهم مواد المنافع وأسباب المرافق، وجلّابها من المباعد والمطارح، في برك وبحرك، وسهلك وجبلك، وحيث لا يلتئم الناس لمواضعها، ولا يجترؤون عليها، فإنهم سلم لا تخاف بائقته، وصلح لا تخشى غائلته. وتفقد أمورهم بحضرتك وفي حواشي بلادك. واعلم ـ مع ذلك ـ أن في كثير منهم ضيقاً فاحشاً، وشحاً قبيحاً، واحتكاراً للمنافع وتحكماً في البياعات، وذلك باب مضرة للعامة، وعيب على الولاة. فامنع من الاحتكار، فإن رسول الله (ص) منع منه. وليكن البيع بيعاً سمحاً: بموازين عدل، وأسعار لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع. فمن قارف حِكرة بعد نهيك اياه فنكّل به، وعاقبه في غير اسراف».

أسوق هذه المقتطفات للتدليل على طبيعة التركيب الطبقي، وإن كانت لا تضع أمامنا نظرية متكاملة لدينامية الصراع الطبقي، الذي رأينا انه في الاطار الماركسي يتبلور في المرحلة الأخيرة. فالطبقة المالكة لرأس المال لم تغير نمطها الاحتكاري الاستغلالي عبر التاريخ، أياً كانت نظم الانتاج السائدة. فإذا كان العنصر الذي استجدّ عند ظهور الرأسمالية الصناعية هو امتداد الاستغلال الى الأقطار التي استعمرت، فإن معنى هذا أن الذي يُرفض ـ بصدد الحديث عن التنمية المستقلة ـ ليس هو الوجه الاستغلالي الداخلي للرأسمالية الصناعية، بل هو الوجه الخارجي، ولا أعتقد أن د. عبد الله يؤمن حقاً بذلك.

لذلك نعود الى تبين موقفه النهائي من هذه القضية مبتدئين بتعريفه للتنمية المستقلة:

١ ـ فكما أشرنا من قبل، فإن د. عبد الله يرفض الحديث عن «التنمية» على اطلاقها، ويستوجب نعتها بصفة محددة. والواقع أن أدبيات التنمية حافلة بالمقولات التي ترفض الاقتصار على المظاهر الاقتصادية المجملة (كنمو الدخل المتوسط) وهي تذهب الى ضرورة شمول جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الأبعاد الاقتصادية الأخرى ذاتها. ولا أعتقد أن أحداً تحدث عن مثل هذه التنمية معلناً انه «يستسيغ في سبيلها الظلم الاجتماعي ويسترخص الاستقلال الوطني». أما إذا كان القصد هو أنه قد زينت مقاربات للتنمية «تناضل خلالها الجماهير وتضحي أكثر مما تكسب مادياً» على النحو الذي اقترحه في المرحلة التي دعا اليها كتحول نحو الاشتراكية، فهذا صحيح. كل ما هنالك أن التضحيات التي طولبت بها الجماهير، كانت من قبيل الحق الذي يراد به باطل: إما لأن الأمور لم تدرس الدراسة الكافية التي توضح مآل تلك التضحيات، أو لأن أفكاراً دست في قالب تضليلي لتهيئة المشاعر في الدول النامية للمنافذ التي تتغلغل من خلالها الرأسمالية العالمية[٢].

٢ ـ ويذكّرنا د. عبد الله بأوجه النهب الاستعماري، مميزاً ما تم في ظل الاستعمار الرأسمالي عما سبقه من أنواع الغزو التي لم تكن «تحمل معها أسلوب انتاج معين تعمل على فرضه حيثما حلت جيوشها الغازية». غير أنه عندما استعرض تاريخ الغزو الاستعماري الغربي، نجده

---

(٢) وقد كان هذا الجانب من الأمور هو ما دفعني شخصياً الى استجلاء حقيقة الزعم بإمكان التنمية اعتماداً على رأس المال الوافد، اما اقتراضاً أو مشاركة. أنظر: المذكرات الصادرة عن معهد التخطيط القومي، رقم (٧٧٩)، (حزيران/يونيو ١٩٧٦)، (أيار/مايو ـ تموز/يوليو ١٩٦٨) ورقم (١١٥٦)، (تموز/يوليو ١٩٧٦).

حدد بدايته بالعصر الذي سادت فيه الرأسمالية التجارية، بما تضمنته من استلاب الخيرات من المستعمرات بواسطة ما تجمع لدى تلك الرأسمالية من أساطيل بحرية، سرعان ما أحالتها الى أساطيل حربية، واتجه بعضها الى القرصنة. فالقضية إذن لم تكن ادراج المستعمرات في نمط الانتاج الرأسمالي الذي نشأ بعد ذلك واستفاد من وجود المستعمرات، والذي استبقى جوهر الاستعمار حتى بعد التنازل لها عن سيادتها على أراضيها. فإذا صح أن التراكم البدائي هو الذي دفع الى استخدام الاختراعات الحديثة، ومن ثم نشأة الرأسمالية الصناعية التي تتحمل مسؤولية ما آلت إليه أوضاع التنمية في العالم، فإن القول بأن الغزو الغربي الرأسمالي يتميز عما سبقه من حيث فرض نمط انتاجي معين يتناقض مع تسلسل الوقائع التاريخية، وإن كان لا ينفي عن الرأسمالية العالمية وجهها الكريه الذي ما زال يفرض التبعية على ما عداها.

٣ ـ وفي خلال تأكيده لهذا الدور، أورد د. عبد الله عدداً من المقولات التي نخشى أن تؤدي الى عكس ما أراد أن يذهب اليه من معانٍ. فالصفات التي عدّدها عن رأسمالية القلب تكاد توحي بانحياز لما تتضمنه، الأمر الذي يتأكد بقوله: «انه لا تنمية رأسمالية مستقلة من دون قدرة على غزو استعماري لأقطار أخرى. وهو الأمر المستحيل بالنسبة لبلدان العالم الثالث اليوم». فمثل هذا القول يتعارض مع النهج العام الذي اتبعه د. عبد الله في بحثه:

ـ فوصف التنمية بنعت معين يبدو انه غير كاف، إذ ان التنمية المستقلة بدورها تحتاج الى توصيف آخر: فقد تكون رأسمالية أو غير ذلك.

ـ واستحالة تحقيق الشرط (وهو استعمار أقطار أخرى) هو استحالة عملية لا منطقية. فلو أننا اتبعنا النهج التاريخي نفسه الذي اتبعه، وتصورنا تحقق ظروف تسمح لبعض دول العالم الثالث بأن تستعمر دولاً أخرى، فإن تلك العبارة تعني قبول ما قد يترتب على ذلك من تنمية رأسمالية بحكم كونها مستقلة.

ـ وكأننا بهذا لا ندين الرأسمالية من حيث كونها محدثة للاستغلال في الداخل، بل لكونها تعتمد على استغلال دول أخرى.

ـ وواقع الأمر أن هذه التنمية لن تكون مستقلة حقاً بمعنى «الاعتماد على النفس» الذي أكده د. عبد الله. فهي مبنية على الاعتماد على الغير، وإن كان التابع هو الذي يجري الاعتماد عليه.

ان الاستقلالية مفهوم لا يقبل التجزئة، بمعنى أنها إذا أدت الى «تنمية طيبة» في مجتمع ما، فلن تكتمل لها الطيبة الا إذا صحت لجميع المجتمعات في الوقت نفسه. فلا بد لنا ونحن نعالج ظاهرة حيوية من أن نتجاوز الحدود الاقليمية، قطرية كانت أم قومية، لنتطلع الى ما فيه خير البشرية جمعاء.

٤ ـ ويكاد تصوير د. عبد الله لتاريخ الرأسمالية الغربية يصل بنا الى أن ما يتمتع به الغرب ليس ما دعاه «بالحضارة الاوروبية»، بل «الوحشية الغربية»، التي تجلت في الحروب

العديدة التي انتهت بها الى تغليف العالم كله بشبكة فناء، والاسترقاق المباشر وغير المباشر من خلال ممارسات عابرات الجنسيات. فالنهب الاستعماري بدأ قبل ظهور الرأسمالية الصناعية، ثم وجد فيها أداة طيّعة يستشري من خلالها. والأدهى من ذلك أن هذه الحضارة تتنكر لأبنائها البررة. فقد أدت هزيمة المانيا الى تحميلها أوزار حروب ساهمت فيها كل أذرع هذه الحضارة. بل ان هتلر، «المفترى عليه»، جُعل مسؤولاً عما أفرزته الحرب العالمية الثانية، الى حد أن ألصق اختراع القنبلة الذرية بعلمائه وليس بالعقلية التدميرية الأوروبية، التي وجدت مرتعاً خصباً لها في الولايات المتحدة الامريكية. وقد أحالت هذه الأخيرة حياة العالم كله الى رعب نووي مستمر: مرة في شكل حرب باردة، وأخرى في شكل سلام ساخن، يكاد يلفح وجوهنا اليوم. بل ان تلك الحضارة المزعومة، تفرض التبعية على ما يدعى بالعالم الأول نفسه. . . فقد أدت استهانة أوروبا بعابرات الجنسيات الأمريكية، الى أن تجد نفسها مكبلة اليوم بما ترسمه الولايات المتحدة من مدارات «لأمنها القومي»، ومع ذلك فإن تلك التبعية لم تدفع د. عبد الله الى نعتها بالتخلف وضمها الى دول العالم الثالث. ولعل أبلغ تعبير عن مرارة هذه التبعية هو مشروع «أوريكا» الذي تقدم به ميتران في مواجهة مشروع حرب الكواكب. بل ان أوروبا التي استضافت دولارات مغتربة ظناً منها أن خلق سوق أوروبية للدولارات، يمكن أن يعطيها حرية حركة بعيداً عن سلطان الجهاز المالي الأمريكي، عانت من هيمنة تلك السوق على أنظمتها النقدية ذاتها. وبين هذا وذاك، شرّعت عملية التجسس حيث باتت أدواته لا تعبر عن تدهور خلقي، بل عن تفوق تكنولوجي[٣].

٥ ـ لا جدال في أن النظرية الاقتصادية الغربية قننت للاستغلال، ولما يصحبه من اهدار في الموارد وبالتالي، من تعقيم لمناهج التنمية، اقتصادية كانت أم شاملة. غير أن هذا يعود الى عدم اتساع نطاق التحليل سواء من حيث الأفق الزمني، أم من حيث شمول الظواهر الجديرة بالدراسة. فلو صح ما ذهبنا اليه عندما درسنا أثر القروض الأجنبية (مستخدمين أدوات التحليل الغربية ذاتها)، من أن تجاوز سعر الفائدة لمعدل نمو الاقتصاد المقترض (معبراً عنه كنسبة الادخار الى معامل رأس المال)[٤]. يؤدي الى أن ينقص رأسمال هذا الأخير بعد سداد القرض عما لو اعتمد على موارده الذاتية، فإن معنى هذا أن قدرته النهائية على التبادل مع الدول الرأسمالية (ضمن آخرين) تكون أقل، الأمر الذي به إضرار بمصالح تلك الدول ذاتها. ويرجع ذلك الى سيادة التحليل قصير الأجل (ومن ثم قصير النظر) على الفكر الرأسمالي. فإذا كان دافع الربح الآني للفرد هو الذي يبرر تلك النظرة، فإن الحل يكون باتخاذ مجمل المجتمع قرارات الانتاج والتوزيع والتبادل، لأن المجتمع هو الأقدر على استيعاب المنظور الأبعد مدى. وقد أدركت المجتمعات الرأسمالية جانباً من هذه الحقيقة، واستخدمت ذلك كذريعة للتدخل في عملية التوزيع واعادة التوزيع، لأن النظام الفردي البحت نظام

---

(٣) فالحضارة الأوروبية المزعومة هي التي ما زالت تمسخ هوية الشعوب، بل وتعمل على محوها في جنوب افريقيا وفي فلسطين وغيرهما.

(٤) انظر: مذكرة معهد التخطيط رقم (٧٧٩)، ج١.

شديد القابلية للإنفجار، عظيم التعرض للتآكل، حيث يؤدي استقطاب الثروات والدخول في أيدٍ قليلة، الى تدني حجم الناتج الكلي ومن ثم افقار المجموع. وبحكم الطبيعة العدوانية الغربية، فإن جانباً من حقن الاقتصاد بجرعات من الطلب الاضافي يتم من خلال صناعة السلاح، وبيعه في الداخل والخارج. كذلك، فإنه من المعلوم أن منطق التوازن قصير الأجل يقف بنا عند المتغيرات الحدية لمنحنيات قصيرة الأجل، بينما ظواهر التنمية تقاس على الأغلب بمتغيرات كلية أو بالأحرى متوسطة. وتكتفي النظرية الغربية بإظهار العلاقة بين مجموعة المتغيرات الحدية، وبين الغلاف الخارجي لها الذي يصل بالتوازن طويل الأجل الى تلاقٍ بين المتغيرات الحدية والمتوسطة. وتفرض طبيعة التغير المستمر ألا يتحقق التوازن طويل الأجل، لأن مواضع المنحنيات الحدية والمتوسطة تتغير بصورة تجعل توالي التوازنات قصيرة الأجل لا يصل الى التوازن طويل الأجل قط.

٦ ـ ويترتب على تجاهل هذه الحقائق الوصول الى نتائج ليست بالضرورة مستقيمة مع جوهر النظرية الاقتصادية الرأسمالية ذاتها. لنأخذ مثالاً لذلك، ما ذكره د. عبد الله نفسه بشأن ما سماه بالحالة النموذجية التي نشأت في مصر في ظل تبعيتها للاقتصاد البريطاني «مصر تنتج القطن وتصدره كمادة أولية، ثم تستورد الأقمشة والملابس القطنية من انكلترا». ان هذه العملية تعني عادة فقدان قيمة مضافة من خلال غياب عملية التصنيع. والواقع أن هذا ليس صحيحاً بالضرورة، ذلك أن الدولة التي تنتج مادة أولية يمكن أن تكتفي بتصديرها خاماً، إذا استطاعت أن تضمن لنفسها عائداً عادلاً من ذلك التصدير، ونقصد به ذلك العائد الذي لا يترك لعملية التصنيع سوى «الربح العادي» بمفهوم تلك النظرية. فإذا تحقق ذلك، وظلت تلك الدولة بحاجة الى مصادر اضافية للدخل لاستغلال ما يتبقى لديها من موارد معطلة، فإنه يستوي في ذلك أن تصنع مادتها الأولية تلك، أو أي مادة أخرى، شريطة أن تضمن الكفاءة لعملية التصنيع هذه. غير أن الذي يحدث عادة هو أن يجري التصنيع بأسلوب به قدر من الاهدار (لسبب أو لآخر)، وتغطى الخسارة الناجمة عنه باستنفاد جانب من الميزة النسبية التي تتحقق للموارد المتيسرة لها. فإذا استهلكت الناتج محلياً، فإن جملة ناتجها تكون أقل مما لو تعاملت بكفاءة في المرحلتين. أما اذا صدرت الناتج مصنعاً، فإنها تكون مصدرة لجزء من ثرواتها من دون مقابل. ولسنا في حاجة لضرب أمثلة من تاريخ النفط وأسعار تصديره، وما أقحمت الدول النفطية نفسها فيه من منتوجات بتروكيماوية بمشروعات باهظة الكلفة، بل ان الأخطر من ذلك أن الدول النفطية (محدودة السكان) تستحث على تبني الصناعات كثيفة الطاقة بحجة أن كلفة الطاقة (المتوسطة) لديها رخيصة، بينما القيمة الحقيقية لها (البديلة) شديدة الارتفاع. وهكذا تنوب تلك الدول عن العالم في تحمل كلفة الطاقة المبددة في تلك الصناعات، وفي توفير ناتجها له بأرخص مما لو أنشئت في مناطق أخرى، (ناهيك عن قضية تصدير التلوث التي كثر الحديث عنها).

٧ ـ ويتصل بهذه القضية ما ذكره د. عبد الله ضمن سلسلة توضيحاته لمقولات ماركس، عندما أشار الى تضمن «البيان الشيوعي» لما «أعاد البعض اكتشافه في العقدين الماضيين» من أن

البرجوازية أصبغت «من خلال استغلالها للسوق العالمية طابعاً عالمياً للانتاج والاستهلاك في كل بلد... لقد حل محل الصناعة على مستوى القطر صناعات لا تعتمد على المواد الأولية وانما على مواد أولية تستجلب من أبعد المناطق، ولا تستهلك منتجاتها داخل البلد وانما في أرجاء الأرض كافة». في اعتقادي أن ما ردده ذلك البعض ليس تدويل الانتاج من خلال التبادل: مواد أولية ومنتوجات، وإنما هو ما ركز عليه د. عبد الله نفسه من تدويل العملية الصناعية ذاتها، ليس بإرغام كل الأمم على تبني نمط الانتاج الرأسمالي والا هددها الاندثار، وإنما بمدّ أذرع الشركات عابرة الجنسيات الى مختلف بقاع العالم، بما في ذلك دول رأسمالية أصلاً وليس دول العالم الثالث فقط. ويجب ألّا ننسى كذلك الاستنزاف البشري، سواء من خلال عملية الرق التي أفقدت افريقيا خيرة عناصرها البشرية، ام من خلال هجرة الأدمغة التي تعصف بناتج الاستثمار البشري للدول النامية دون استثناء. ومع ذلك، فإن الأمر الذي يحتاج الى مزيد من التفسير هو عدم حدوث إدانة مماثلة لهجرة الأوروبيين الى العالم الحديث، وهي الهجرة التي أثبت د. عبد الله عظم شأنها.

٨ ـ وفي متابعته لما حل بالعالم الثالث في اطار التبعية التي فرضتها الرأسمالية الغربية. ذكر د. عبد الله: «أن التخلف مفهوم تاريخي محدد أيضاً. وهو وصف لأوضاع المجتمعات التي خضعت لسيطرة الاستعمار الغربي ولاستغلال الرأسمالية العالمية. كما يمكن عندئذ أن نقول إنه ليس نقيض التنمية، بل هو نوع خبيث من التنمية يؤكد خضوع مجتمعات العالم الثالث بدرجات متفاوتة للتبعية والاستغلال، بما يترتب عليها من أوضاع ضارة بتلك المجتمعات، وأشد ضرراً بالغالبية الساحقة من أفرادها». «والتخلف الذي توسم به بلدان العالم الثالث معناه بالتحديد، أن التنمية التي فرضت عليها أو قبلت بها لم تنجح في تطوير المجتمع على هذا النحو الذي نراه في الدول الرأسمالية المتقدمة». مثل هذه التأكيدات توحي الى القارىء بأنه بصدد نظرية تفسر التخلف. وإذا كانت تلك النظرية قد نشأت بذورها من خلال تجربة أمريكا اللاتينية التي كانت أسبق مناطق العالم الثالث الى تحقيق الاستقلال السياسي والسعي الى التنمية، فإنها لا تفسر بالضرورة نشأة التخلف قبل عصر الاستعمار في تلك المنطقة أو في غيرها من المناطق. ونشير في هذا الصدد الى ما أثاره بعض الكتّاب العرب من نقاش حول هذه القضية[٥]. فالمقصود هنا «ليس انكار وقوع التنمية» وانما توضيح ما ذهب اليه أ. ج. فرانك من: «ان التنمية في أمريكا اللاتينية تعميق للتخلف». بعبارة أخرى، فإن النتيجة المنطقية هي أن التنمية (المشوهة) التي تتم في اطار التبعية، لا تقضي على ما هو كائن أصلاً وهو التخلف، بل انها تعمق ذلك التخلف. ولا يسعنا اذن أن نعكس التعبير فنقول إن «التخلف هو تنمية خبيثة». ونظل بحاجة الى تفسير التخلف بمختلف صوره، سواء ما تم في اطار الاستعمار أم خارجه، وسواء ما أعقب جهوداً ضلت الطريق الى التنمية الحقة، أم ركنت الى الاستسلام للقوى العاملة على ابقاء التخلف.

٩ ـ اذا اتفقنا على أن فصم أواصر التبعية شرط لازم لكي لا تتحول جهود التنمية الى تعميق عوامل التخلف، فإن قليلاً من التأمل يشير الى أن الاستقلالية ليست هي الأخرى

---

(٥) انظر مثلاً: محمد السيد السعيد، «نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية،» المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٦٢ (نيسان / أبريل ١٩٨٤)، ص٢٧ ـ ٥٢.

بالشرط الكافي لانجاح عملية التنمية «وتطوير المجتمع على هذا النحو الذي نراه في الدول الرأسمالية المتقدمة». بل إن هذه العبارة بحد ذاتها تمثل قمة التبعية، بمعنى أن يعرّف التقدم بأنه حالة بلغتها دول أخرى، فتتحول المجتمعات الآخذة بالنمو الى آلات ناسخة. ولما كانت النظريات القدرية التي تصور مراحل تمر بها المجتمعات جميعاً في سعيها نحو التقدم قد تم تفنيدها، فقد ظهر بديل هو تهوين مهمة اجتياز المراحل المزعومة والقفز الى المرحلة النهائية دون تدبر في العوامل الأساسية التي مكّنت الدول المتقدمة من بلوغها، بل والعمل على تطويرها. ومن هنا ظهرت فجوة أخرى هي فجوة التقدم التي أدى عدم اجتيازها الى شعور بالحبوط وسعي الى اعادة النظر في قضية التنمية ومقارباتها. فنجد مكنمارا مثلاً يقول[6] ان:

«التنمية رغم كل ما بذل من مجهودات خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية فشلت في أن تسد الثغرة التي تفرق ما بين معدل دخل الفرد في البلدان المتقدمة والدول النامية... ان هذا قول صحيح. إلا أن ما يمكن استخلاصه من هذا القول هو ليس أن مجهودات التنمية قد فشلت، بل ان عملية (سد الثغرة) لم تكن هدفاً واقعياً من أول الأمر». ثم مضى يقول: «فبالنظر الى الفرق الهائل بين قاعدة رأس المال والتكنولوجيا المتيسرة للبلدان الصناعية مقارنة بالدول النامية، لم يكن ذلك أبداً هدفاً يمكن بلوغه ولا هو هدف يرمى اليه اليوم».

وباستعراض معدلات النمو المحققة عبر ربع قرن، وجد أن من بين جميع الدول النامية التي تتمتع بأسرع معدلات نمو لا يوجد سوى سبع تستطيع أن تسد الثغرة خلال مائة عام، وتسع غيرها تسدهاخلال ألف سنة. (ولست أدري أي دولة صناعية تلك التي احتاجت الى ألف سنة لتحقق ما بلغته اليوم من معدلات للنمو!). ويؤكد مكنمارا ان «اجمالي النمو الاقتصادي المثير». الذي توصل اليه العالم النامي، يخفي في الواقع فوارق عميقة في أداء المجموعات الاقتصادية المختلفة. فلقد حدث نمو غير متساو بين الدول، ونمو خانة التوجيه داخل الدول نفسها. ففي رأيه أن هدف محو الفقر كان ـ على عكس هدف سد الثغرة ـ هدفاً واقعياً وحيوياً، غير أن الخطأ كان مرجعه الافراط في الثقة بأن مجرد النمو الاقتصادي السريع، سيؤدي تلقائياً الى تسرب المنافع الى جذور الفقر لتقتلعها.

ولست أسوق هذه المقتطفات من كلمة مكنمارا الذي تزعم مواجهة الفقر المطلق الذي انتهت اليه جهود التنمية، الا لبيان المنهج الذي حذرمنه د. عبد الله في مطلع بحثه، وهو توجيه النقد الى «استراتيجيات التنمية» دون مفهومها. وحتى يحدث تغيير في التفكير بهذا الاتجاه، لا بد من اقتناع مراكز اتخاذ القرار بأن المفهوم المعدل (مفهوم الاعتماد ـ الجماعي ـ على النفس) سوف يحل المشكلتين معاً: مشكلة الكم الكلي للتنمية، ومشكلة تخليص شرائح عريضة من المجتمع من وهدة الفقر. فالدعاوى التي يمكن أن تساق للتقليل من شأن التنمية المستقلة تجري عادة على النحو التالي: إذا أمكن عن طريق تعزيز الروابط التبعية الخارجية مضاعفة الكم الكلي المتبقي (أي بعد استبعاد ما يستنزف للخارج) بالقياس الى ذلك الكم الذي يتحقق بالقدرات الذاتية (المحدودة أصلاً)، فإن فرصة مواجهة الفقر تكون أكبر. كل

(٦) البنك الدولي، كلمة روبرت س. مكنمارا رئيس البنك الدولي الى مجلس المحافظين (واشنطن: البنك، ١٩٧٧)، ص ٨.

ما يلزم هو أن التنمية يجب ألا «يخونها التوجيه»، ولا بد للمنادين بـالتنمية المستقلة ـ مثـل د. عبد الله ومثلي ـ من اثبات أن العائد سيكون فعلاً خيراً عـلى الجميع: من يعـانون من الفقـر المطلق ومن اقتطعوا لنفسهم حصة أكبر على حسـابهم. فإذا صح أن امكانيـة اللحاق بـركب الـدول المتقدمـة تكاد تكـون مستحيلة في الأجل المـنظور، فإن المهمـة تصبح تـوضيح طبيعـة المستـوى الذي يمكن أن تبلغـه الدول السـاعية للنمـو ومدى مـلاءمتـه. فشرط الاستقـلاليـة لا يكفي بحد ذاته لأن تكون التنمية طيبة، كذلك الحال بالنسبة لشرط الاعتـماد على النفس. ولنا مثل في ذلك من الاستقلال السياسي: لقد بذلت الدمـاء رخيصة من أجـل تحقيقه، فـإن الدماء اما تجف، أو تسيل بغزارة أكثر في ظله. فليس الفيصل في الاستقلال، بـل فيما نفعـل به.

١٠ ـ يعدد د. عبد الله جوانب التنمية الطيبة التي قادته الى الـتركيز عـلى مفهوم الاعتـماد عـلى النفس، مبتدئـاً من صفة دورانها حـول الذات، وقـدرتها عـلى الـوفـاء بـالاحتيـاجـات الأساسية. والواقع أن المداخل الى الوفاء بتلك الاحتيـاجات تعـددت، فنجدهـا ولدت ولادة غير شرعية في اطار التفكير الذي صاغه مكنمارا، إذ التقط خبراء البنك الدولي الكرة ووضعوا بـرنـامجـاً «يهـدف الى تخفيف حـدة الفقـر» (وبضمنـه) جـزء يتعلق بمـا يعـرف عـادة بتلبيـة الاحتياجات الأساسية[٧]. وفي رأيهم أن متابعة الاحتياجات الأساسية ليست استراتيجية تنمية متميزة في حد ذاتهـا، ولا يمكن لها أن تعتـبر سوى هـدف أساسي للتنميـة التي تحققت، والتي يمكن تحقيقهـا عن طريق مجموعة متنـوعة من اسـتراتيجيات التنميـة. وهي هـدف يؤدي الى الاهتمام المتزايد بتحقيق قصارى الأهداف لجميع السكان فيما يتعلق بالاستهلاك، وبخاصة في مجالي التعليم والصحة. فـالعيب في نظرهم هـو تركيـز الدول عـلى هيكل الانتـاج والـدخـل والمستفيـدين به، وعـدم تكريس قـدر مماثـل من الاهتمام لـدراسة الاحتيـاجات الاستهـلاكية وأنماطها. وقد يبدو أن هناك نوعاً من التعارض بـين العبء الاستهلاكي الـذي يلزم لتحقيق هذا الهدف، وبين الحاجة الى الادخار من اجل الاستثمار لتسريـع النمو[٨] وفي رأيهم ان هـذا تعـارض في الأجل القصـير، يزول ويتحـول الى قدرات بشريـة متزايـدة تساعـد على تعـظيم معدلات النمو في الأجل الطويل. بل ان اتباع سياسات رشيدة يمكن من تلبيـة الاحتياجـات الأساسية الأكثر الحاحاً، حتى عند مستويات الدخل الفردي المتدنيـة دون التضحية بمعـدلات النمـو. ويزيـدون على مـا تقدم، انـه لا يشترط لـذلك نـظام سياسي معين. فقـد أحـرزت نجاحات في اقتصادات متكيفة مع السوق، وأخرى مختلطة، وثالثـة مخططة مـركزيـاً، ورابعة اشتراكية تـأخذ بتخـطيط لامركـزي. المهم هو عـدم الانسياق وراء أهـداف غير واقعيـة على النحو الذي تأخذ به منابر دولية، من تحديد مواعيد عامة للقضاء على هذا الجانب أو ذاك من جوانب الفقر، فالأفضل ترك الأمور الى مقتضيات الأحوال في كل دولة على حدة.

---

(٧) البنك الدولي، تلبية الاحتياجات الأساسية: عرض شـامل، سلسلة الفقـر والاحتياجـات الاساسيـة ([واشنطن]: [البنك]، ١٩٨٠)، ص ١.

(٨) وهو ما اطلق عليه ميثاق العمل الوطني المصري عام ١٩٦٢ اسم المعادلة الصعبة.

إن خبراء البنك الدولي حين يسوقون هذه المقولات، إنما يسعون الى فرض نمط معين من الهياكل الاقتصادية على الدول النامية، مستمد من سلة معينة من طيبات الاستهلاك يجري التركيز فيها على القطاعات الأولية والخدمية وتفرغ بالتالي من التوجهات الصناعية التي تميز مرحلة التطور التي يمر بها الاقتصاد العالمي، بل إن القطاعات الخدمية ذاتها، تقف عند حدود معينة لا تتجاوزها الى الصورة التي وصلت اليها في الدول المتقدمة. والأدهى من ذلك، انهم يسوقون أمثلة من مجتمعات متباينة في تركيباتها السياسية. وقد يكون في ذلك بعض الصواب. فالدكتور عبد الله نفسه يؤكد أن من صفات رأسمالية القلب، قدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية ورفع مستويات معيشة العمال، ولو أن ذلك يتم في اطار من الاستغلال. وهنا يظهر أول جانب من جوانب اشباع الحاجات الأساسية، وهو أنه مبدأ محدود الأفق: إذ إلام توجه التنمية إذا أمكن توفير تلك الحاجات لجميع الفئات؟

لنتأمل بعض الأمور السابقة بقدر أكبر من التفصيل.

١١ ـ فالجانب الثاني لمقولات خبراء البنك الدولي، هو إمكان العمل بمبدأ اشباع الحاجات الأساسية أياً كان النظام السياسي، بل ان النهج العام لتفكير أولئك الخبراء، يشير بقبول ما حذر منه د. عبد الله من إقامة جهود التنمية اعتماداً على المعونات ورؤوس الأموال من الدول الصناعية. إن وجود نماذج من أنظمة مختلفة تمكنت من توفير الاحتياجات الأساسية لا ينفي أن سبب عدم ادراك تلك الاحتياجات مرجعه في الغالب الى فساد الأنظمة التي عجزت عن توفيرها. والقضية هنا تبنى على أن منظور كل فئة من فئات المجتمع تتكيف مع ما تعتقد أنه مصلحتها الخاصة. فعلى سبيل المثال: تعددت البدائل التي طرحت في الهند عند محاولتها وضع خطتها الإنمائية الأولى في أواخر الاربعينات[٩]. فقد قام ثمانية من رجال الصناعة في بومباي بصياغة خطة تستهدف مضاعفة دخل الفرد خلال ١٥ سنة، وقدرت كلفتها بمائة مليار روبية، منها ٤٠ ملياراً فقط مدخرات جديدة! وحددت للزراعة زيادة نسبتها ١٣٠ بالمائة، وللصناعة ٥٠٠ بالمائة، وللخدمات ٢٠٠ بالمائة. وكما يقول سيث، فإن هذه الخطة التي عرفت أيضاً باسم خطة تاتا ـ بيرلا، كانت خطة مفرطة في رأسماليتها Ultra-capitalist، إذ أن هدفها الأساسي كان في الواقع تعظيم أرباح رجال الصناعة على حساب باقي قطاعات المجتمع. وقد استفزت هذه الخطة اتحاد العمال فوضع خطة مضادة سماها خطة الشعب كلفتها ١٥٠ مليار روبية على مدى عشر سنوات، وكان تركيزها على التنمية الزراعية من خلال تأميم الاراضي. ثم جاء س. ن. أكراوال وهو عضو سابق في لجنة التخطيط بخطة بديلة سماها الخطة الغاندية. وكانت خطة متواضعة بكلفة ٣٥ مليار روبية تسعى الى بناء هيكل اقتصادي لامركزي يدور حول قرى مكتفية ذاتياً، ويقوم أساساً على الزراعة، وبجانبها صناعات ريفية صغيرة.

---

(٩) Manohar Lal Seth, *Theory and Practice of Economic Planning*, 4th ed. (Delhi: S. Chand, 1969), pp. 567-568.

من هنا كانت ـ في رأينا ـ ضرورة التوجه الاشتراكي من خلال تحالف قوى الشعب العاملة: ليس لما تتصف به الرأسمالية من استغلال فقط، بل وأيضاً للتباين الذي ينشأ بالضرورة بين نظرة كل فئة الى مسار التنمية (والفئات موجودة بالضرورة حتى في ظل دكتاتورية البروليتاريا). ولا بد لجهاز الدولة في هذه الحالة من اجراء الموازنات الدقيقة بين طموحات الفئات المختلفة، والعمل على أن تؤدي التوجهات الإنمائية نحو زيادة ثقل الفئات التي تتزايد مسؤولياتها مع تطور مسيرة التنمية.

١٢ ـ نأتي الآن الى كنه مبدأ «الاحتياجات الأساسية»، فنجد أن د. عبد الله يؤكد لنا أن الحاجات عددها محدود، وانها كلها أساسية، والذي يختلف هو أدوات وأنماط الاشباع. والمطلوب في معظم أقطار العالم الثالث سيكون في البداية في مستوى ضروريات البقاء والقدرة على العمل (حد الكفاف)، ثم يتحسن ويتقدم بالتنمية. اذن فكل ما ينتج، أو يفكر الانسان في قبوله كإنتاج، يستهدف إشباع حاجة أساسية (فكل الحاجات أساسية) بدرجة أو أخرى. ومثل هذا التعريف لا يقدمنا كثيراً أو قليلاً. أما إذا كان المقصود هو الانتقال من نمط معين للاشباع الى نمط آخر مع تقدم التنمية، فإننا نحتاج الى تسمية أخرى تدل على هذا التدرج، وتؤكد في الوقت نفسه أن يتم الاشباع على نحو متكافىء (أو عادل)، ليس بالنسبة لكل حاجة فقط، بل وأيضاً لجميع الفئات. وهنا نواجه عدداً من المشاكل التي تحتاج الى حل:

ـ تحديد الأنماط الموافقة للاشباع. فالأنماط المتباينة لإشباع حاجة معينة لا تتحقق بصورة مستقلة عن أنماط إشباع الحاجات الأخرى. والواقع أن عدم قيام المخططين بدراسة خاصية التوافق بين أنماط الاشباع هو المسؤول عن جانب مهم من تشويه التنمية. ويظهر هذا بشكل واضح بالنسبة للتنمية الريفية حين تجري محاولات ادخال أنماط متقدمة (وللدكتور عبد الله مساهماته القيّمة في فكرة التنمية الريفية المتكاملة).

ـ تقدير كلفة التطوير من نمط (عام) للإشباع الى نمط آخر. فلو فرض مثلاً أنه في مرحلة مبكرة تم ارتضاء نمط إسكاني معين يجري تعميمه، فإن الانتقال في مرحلة تالية الى نمط آخر يتضمن كلفة إحلال مرتفعة.

ـ ضمان عدم حدوث تدهور في مستويات الوفاء ببعض الحاجات خلال التوسع في الإعداد لمراحل أكثر تطوراً. فمعظم الدول التي تشكو حالياً من الانكشاف الغذائي أو من قضايا كالإسكان الصحي الملائم، لم تكن تعاني من تلك المشاكل منذ عقد أو اثنين.

ـ وإذا عرفنا مقتضيات تحقيق هذا المبدأ بأنها انتاج سلع استهلاكية متهاودة الثمن بكميات كبيرة، . فإن أحد جانبي هذا التعريف يعني تخفيض التكاليف الاجتماعية الكلية حتى يستطيع الاقتصاد توفير التراكم الرأسمالي المطلوب في الوقت نفسه. فهل يتحقق ذلك بمجرد توجيه التنمية نحو الداخل؟ إن العربية السعودية مثلاً تسعى نحو تأمين الغذاء من مواردها الزراعية المحدودة، غير أن هذا يتم على حساب إهدار لا يستهان به لموارد كان يمكن توجيهها وجهات أخرى، مع معالجة الأمن الغذائي في اطار تكاملي عربي.

ـ أما الجانب الآخر والأهم في نظري، فهو تركيز هذا المبدأ على الانتاج الاستهلاكي، وهو يشترك في هذا مع منهج الاحلال محل الواردات، ربما باستثناء واحد، هو أنه يركّز على سلع وخدمات ذات طبيعة محلية، (أي لا تدخل التبادل الدولي)، بينما الإحلال محل الواردات ينساق وراء سلع تمثل أدوات اشباع تنتمي الى مراحل أكثر تقدماً عما بلغه الاقتصاد بوجه عام، ومن ثم تعكس تفضيلات فئات محدودة محظوظة. غير أن الأثر النهائي يتشابه في الحالتين: وهو أن المدخلات يجب توفيرها إما بالانتاج، أو بالاستيراد. فإذا انتجت فإن مستلزمات هذه المدخلات إما أن تنتج بدورها أو تستورد، وهكذا تستمر الدورات المعروفة من تحليل المدخلات والمخرجات. وتتوقف المحصلة النهائية على التصرف في الدخل المتولد عن جميع هذه المراحل، حيث تنقطع السلسلة عند كل جزء يدّخر من تلك الدخول، ليعود أثره في الطلب على سلع الاستثمار[10]. وهكذا ينتقل الاعتماد على الخارج من مستوى سلع الاستهلاك الى مستوى سلع الانتاج والاستثمار، وهذه تمثل قدراً من التبعية أخطر أثراً من الاعتماد على الخارج لتوفير متطلبات الاستهلاك. ومعنى هذا، أن مناهج التنمية المتوجهة نحو الطلب الاستهلاكي النهائي تنتهي عادة الى حبوط بسبب عجزها عن توليد قدرات الانتاج. ولذلك، فإن القضية ليست «قلباً للأوضاع» بالقياس الى ما انتهجه الاتحاد السوفياتي من اعطاء الأولوية في الاستثمار لقطاع انتاج السلع الانتاجية لتحقيق التراكم الضروري لتنامي قوى الانتاج. بل ان هذا المنهج الأخير ضروري من أجل إحداث توجه فعال نحو الداخل، وتحقيق ترابط في البنيان الاقتصادي يعتبر غيابه في كثير من الدول النامية مسؤولاً عن الطريق المسدود الذي وصلت اليه التنمية فيها.

ـ ومثل هذا التوجه هو الكفيل بإقامة قاعدة تكنولوجية ملائمة، باعتبار أن هذه القاعدة لا بد من أن تنشأ محلياً لأنها ليست متيسرة بالضرورة لدى الدول الرأسمالية المتقدمة. ونحن لا نريد أن ننقاد الى حلقة مفرغة من نوع جديد: البدء بالناس أو البدء بالتراكم الرأسمالي، إذ لا بد من موازنة دقيقة بين الجانبين. وعلى العكس من طيبات الاستهلاك، فإن التوجه الى أدوات الانتاج لا يمكن أن يتم بجهد فردي من أي دولة نامية بمفردها، كما أنه لا يجد الضمان في اقتصاد يعتمد على آليات الطلب والعرض بدءاً من طرف واحد من أطراف الطلب هو الاستهلاك. ومن هنا تأتي ضرورة بناء الجهد الانمائي في اطار تكامل بين الدول النامية، وفي ظل نظام اشتراكي يبلور حسابات اقتصادية سليمة.

١٣ ـ ونحن لا نستهدف مما سبق انكار مبدأ اشباع الحاجات الأساسية. غير أن ما نود تأكيده هو أن هناك **حاجة أساسية وحيدة للإنسان**: تلك هي تنمية الخاصية التي ميزه بها الخالق عن باقي الكائنات عندما خلقه في أحسن تقويم واحترامها، ألا وهي العقل. فالقضية

---

(١٠) هذا ما أوضحناه في المذكرة الصادرة عن معهد التخطيط القومي بعنوان «حول خرافة الاستعاضة عن الواردات: دراسة في السياسة الاقتصادية مع التركيز على القطاع الخارجي،» رقم (١٢٠٦)، (تموز/ يوليو ١٩٧٧).

ليست مجرد المحافظة على البقاء عن طريق توفير ما يلزم للاستهلاك الاجتماعي والتوالد. فالطبيعة تبقي على مجتمعات عديدة نباتية وحيوانية بتوفير المطلبين. والقيمة التي تكتسبها المواد والخدمات لا تعود الى ما تحتويه من عمل نمطي في ظل عمل متكامل أو مقسم، وكنتيجة لجهد انساني منفرد، أو بالاستعانة بمواد في متناوله أو من صنعه، وإنما الى ما أعمله من فكر أحالها الى أدوات منفعة له. ومع ظهور الفكرة وتقبلها كعامل في تقريب المنافع الى البشر، تصبح حقاً مكتسباً للبشرية جمعاء لا حكراً على صاحبها. فالعقل الانساني الذي توصل الى طحن حبة القمح وتخمير دقيقها ثم تصنيعها الى رغيف خبز، أوجد منذ قديم الأزل طفرة تكنولوجية هائلة هي التي أبقت على الحياة البشرية، ثم أمدتها بفسحة من الوقت تتدبر فيها شؤوناً أخرى لها. والذي يميز النظم الرأسمالية المبنيّة على النزعة الفردية، هي أنها تسمح لا بملكية أدوات الانتاج، بل باحتكار المعرفة. ويعود جانب مهم من الخطأ الذي وقع فيه المخططون الى أنهم حصروا أدواتهم فيما اقتبسوه إما من الغرب أو من الشرق من أدوات لتخصيص الموارد، بينما جوهر التنمية هو تنمية الموارد أولاً، بما في ذلك الموارد البشرية وموارد المعرفة[11].

١٤ ـ هناك منهجان سارت عليهما البشرية منذ القدم، أحدهما هو المشاهدة، والآخر هو المشاركة. وقد استغلت الحضارات القديمة المنهج الأول في حصر المعرفة في طبقة محدودة هي عادة طبقة الكهنة وما توافر لهم من علم وضعوه في خدمة الحكام. وبقدر الفجوة القائمة بين الذين يعلمون والذين لا يعلمون (وهل يستوي الاثنان؟) أمكن تسخير الأخيرين في خدمة الأولين. فإذا اضمحلت الطبقة الأولى، لسبب أو آخر، تهاوى المجتمع برمته، إلى حد أن يذهب الخيال ببعض الناس إلى ادعاء أن الفراعنة أتوا من كوكب آخر ثم رحلوا عن كوكب الأرض عندما يئسوا من أبنائه. ولذلك، فإن الاديان السماوية حصرت مبدأ المشاهدة في قدر محدود من المعجزات التي اختص بها الانبياء، وأشاعت روح المشاركة في كل ما عدا ذلك. وتجلى هذا بأبلغ صوره في الاسلام الذي وضع كتاب الله في متناول جميع البشر ينفذون من خلال كلماته إلى قنوات المشاركة سعياً في الدنيا وعملاً للآخرة. ولذلك، فإننا حينما ندعو إلى الأخذ بالنهج الاشتراكي، فنحن لا نبنيه على أساس تاريخي تطوري، وإنما نقيمه على أساس عقلاني مستمد من العوالم الموضوعية السائدة، ومن التعاليم التي ترمي إلى ما فيه خير للبشرية، ومن ثم فهو نهج وجد ليبقى.

١٥ ـ وكامتداد لمبدأ المشاركة بين أفراد المجتمع، فإن المشاركة ضرورية بين المجتمعات

---

(١١) محمد محمود الامام، «تخصيص أم تنمية الموارد،» ورقة قدمت الى: مؤتمر الاقتصاديين العرب، ٤، الكويت، ١٧ ـ ٢٠ آذار/ مارس ١٩٧٣، وقائع وأبحاث الاقتصاديين العرب الرابع ([الكويت: اتحاد الاقتصاديين العرب، د.ت.])، ج ٣، ص ٨٧٩ ـ ٩٠٢ و ٩٠٨ ـ ٩٢٣. ويلاحظ ان التمييز بين ملكية ادوات الانتاج وملكية المعرفة يتفق معنا عليه د. عبدالله عندما فرق بين اقتناء الآلات وتحصيل ما هو أهم منها، وهو المعلومية.

ذاتها. والقضية ليست في تقليص المنافذ التي يشتبه أن التبعية تنفذ منها، وانما في اقتلاع ظاهرة التبعية من جذورها. وإذا كان من المتفق عليه أن «الانسلاخ الكامل عن النظام العالمي مقصد غير عملي»، فإن الحل لا يكون بالتدني بحجم التعامل مع النظام الرأسمالي العالمي بضغط الاستيراد إلى ضرورات الانتاج التي لا مفر منها وقصر التصدير على ما يكفي ثمناً للواردات، وإنما فيما ذهب إليه د. عبد الله في الفقرة نفسها من أن التنمية المستقلة هي عملية بناء للقوة الذاتية التي تمكن القطر المحدد أو مجموعة الأقطار المتعاونة على أن تتعامل مع الخارج من موقع أقرب إلى التكافؤ وأبعد عن التبعية. ولن ينشأ التكافؤ بمجرد أن يحوز طرف ما يحتاجه الآخر، وإلا عدنا إلى تقنين التبعية من خلال مبدأ الاعتماد المتبادل Interdependence الذي يُروج له، ويستهدف أن تتيح الدول النامية ما حبتها به الطبيعة من مواد أولية ومصادر للطاقة، مقابل ما توصل اليه الغرب الصناعي من منتوجات العقل البشري، بل هو تبادل منتوجات عقل بمنتوجات عقل آخر. والمنتوجات التي نقصدها ليست مواد فقط، وإنما أنماط للحياة. ولذلك، فإن القضية التي يواجهها العالم الثالث هي، على حد تعبير أنور عبد الملك، «نهضة حضارية»[12]، وعلى حد تعبير المؤلف «مشروع حضاري» أو «ثورة ثقافية». وشرط الصلاحية للمشاركة ليس هو مجرد أن تكون الدول المتعاملة أعضاء في العالم الثالث، فشر أنواع التبعية هي التبعية من الدرجة الثانية، وهي التي تفشت في الآونة الأخيرة في الوطن العربي بفعل المال النفطي، وإلا كيف نفسر ربط الدول المانحة معوناتها بشهادة يصدرها صندوق النقد الدولي، وكلنا يعلم النهج الذي يريد فرضه، وطبيعة القوى التي تسيره؟ وكيف لنا أن نفسر أن تدفق المعونات (الرسمية!) إلى مصر في أعقاب حرب رمضان كان يتعثر أو يتقدم مع تعثر وتقدم مفاوضات ما سمي «بفض الاشتباك»؟ إن التحول الاشتراكي ضرورة حتمية لاطلاق قوى التقدم داخل كل قطر، وهو شرط مسبق لإقامة تكامل هادف إلى تحقيق اعتماد جماعي على النفس، يوفر قدرات التعامل المتكافىء فيما بين أطراف التكامل، وبينها وبين باقي أقاليم العالم.

لعلي قد تجاوزت الحدود المتعارف عليها للتعقيب، لكن عذري أن البحث الذي قدمه د. عبدالله أحاط بالكثير من الأبعاد، وربط بين العديد من القضايا على نحو جعله جمع فأوعى. وأعترف أنني اضطررت لقراءته عدة مرات قبل أن أشعر بأنني بدأت بالإلمام بأطراف الخيوط التي نسج منها ببراعة نسيجاً متكاملاً، لم يكن لغيره أن يبدعه على هذا الشكل. وكما ذكرت في البداية، فإن الذي زاد من صعوبة مهمتي أنني وجدت نفسي أتفق معه في العديد من المقدمات ومما توصل اليه من نتائج، فانحصر الخلاف في المنهج. على أنه مما يسر مهمتي في الوقت نفسه، أنني لم أشعر بحاجة إلى البحث عن منهج فلسفي بديل، إذ استطعت بلوغ النتائج نفسها من خلال منهج تجريبي مستمد من التجربة والمعاناة في ميادين التنمية

---

(١٢) أنور عبد الملك، «تنمية أم نهضة حضارية،» المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨)، ص ٦ ـ ١١. وقد أعيد نشره في: دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، ص ٢٩ ـ ٣٧.

والتكامل. ولعل ذلك أزاح عن كاهلي مهمة مناقشة المنهج الماركسي، بخاصة وأن هذه الندوة ليست ميداناً لمناقشته.

وأود هنا أن أشير إلى أن د. عبدالله نفسه في مؤلفه القيم عن النظام الاقتصادي العالمي الجديد خصص فصلاً كاملاً (السابع، ص ١٨٧ ـ ٢٥٥) لما سماه «عناصر لاستراتيجيات تنمية بديلة» أورد فيه بتفصيل كبير العناصر التي لخصها في دراسته هذه، وهو تفصيل كان من الممكن لو ورد فيها أن يجنبني بعضاً من الملاحظات التي سقتها. . لكن الأهم من ذلك، أنه بدأ العناصر بما اتفقت عليه معه وهو «طريق التنمية الاشتراكية» وأن أورده هنا كمحصلة للدراسة. وعند ذاك ذكر صراحة (ص ١٩٤ ـ ١٩٥ من الطبعة الأولى لكتابه المذكور أعلاه) «وعندنا أن المدخل للاشتراكية هو الماركسية. ولكننا لا نريد في هذا المقام التدليل على صحة وجهة نظرنا، ولا إنكار صفة الاشتراكية على من يرفضون لسبب أو لآخر أن يكونوا ماركسيين. فالمثل الأعلى الاشتراكي ليس احتكاراً لأحد. . . وبالتالي، فإن مدى انطباق هذا القانون أو ذاك، واسلوب انطباقه، يختلفان من مجتمع لآخر، ومن حقبة لأخرى. وربما كانت هذه الحقيقة هي الأساس الموضوعي الذي يكمن وراء بعض الخلافات الفكرية بين التيارات الماركسية المختلفة». وهكذا فإنه سبق أن منحني اجازة أن أكون اشتراكياً غير ماركسي، كما منح الاجازة نفسها لميثاق العمل الوطني المصري (ص ١٩١ ـ ١٩٢). فإذا كان قد مال لهذا الاختيار في كتابه بتفصيلاته، فكان الارجح أن ينحو المنحى نفسه في دراسة مقدمة لمثل هذه الندوة. وفي يقيني أن تباين المقاربات إذا أدى إلى النتائج نفسها، فإنما يكسبها جدارة وصلابة، بما يجعلها تستحق منا في هذه الندوة تقديراً خاصاً.

تعقيب ٢

عادل حسين (*)

تنقسم الورقة في ظني إلى موضوعين أساسيين:

الموضوع الأول: يمثل اضافة وتطويراً للافكار التي نشرها منذ النصف الثاني للسبعينات عن التنمية البديلة. والموضوع الثاني: كان شرحاً للأسس النظرية التي استند اليها الكاتب باعتبار أن هذه الأسس أوصلته إلى ما وصل اليه في اضافاته وتطويراته.

وعن المجال الاول، أي نقد ما تحقق من تنمية في العالم الثالث، فإنني أتفق إلى حد كبير مع ما جاء في الورقة، ومن هذا المنظور فإنني معه في التفرقة بين التنمية الخبيثة باعتبارها تنمية تابعة، وبين التنمية الطيبة أي التنمية المستقلة. اتفق معه في رفض الاولى، وفي الدعوة الى الثانية. وقد وصل الكاتب إلى تحديدات واضحة لمسألة الاعتماد على النفس واشباع الحاجات الأساسية، وربط ذلك بمواقف من تبديد الموارد وحفظ البيئة، وما يترتب على ذلك من رؤية متميزة للاختيارات التكنولوجية ولنمط الاستهلاك ونمط التكدس في المدن الكبيرة.. الخ. وكل هذا نتفق فيه بشكل عام.

ولكن تنشأ خلافاتي وتتسع حين ننتقل إلى المجال الآخر الذي طرقته الورقة، أي حين حاولت أن تشرح الأسس والتحليلات النظرية، وقد أحسست هنا أن المراحل المختلفة في فكر اسماعيل صبري، لم تتفاعل معاً بشكل كامل ولم تصل بالتالي إلى مركب أو مزيج واحد، إذ ما زال ممكناً أن نلمح في الورقة نوعاً من التجاور أو التراكم لأفكار المراحل المختلفة. ويمكن ببساطة فرز الجديد عن القديم، فما زال لكل كيانه الخاص، وبالتالي، لم تثبت الورقة أوجه التناقض وعدم الاتساق بين النتائج الجديدة عن التنمية البديلة، وبين عدد من المقدمات والعقائد الماركسية، بل حاولت الورقة أن تقول إنه لا تناقض، وحاولت أن

(*) مفكر عربي من مصر، ورئيس تحرير جريدة «الشعب»، مصر.

تستخدم المقدمات والعقائد الماركسية في البرهان على جدوى وحيثيات التنمية البديلة. وكل هذا نختلف فيه، وأعتقد انه يتطلب وقفة مراجعة ونقد. باختصار، يمكن أن نقول إننا نتفق مع إضافات د. اسماعيل صبري عبد الله عن التنمية البديلة باعتبارها برنامجاً للعمل، ونختلف مع الحيثيات النظرية التي قدمها لتبرير ذلك.

ولا يتسع المجال لتبيان أوجه الخلاف كلها، أي لاثبات ما قلناه عن تعارض النتائج مع الافكار الماركسية للدكتور اسماعيل صبري عبد الله، ولكن نشير بسرعة إلى بعض ما نعنيه:

١ ـ فالحديث عن فكر ماركس كان يتضمن قدراً من الاعتراف بأنه من نتاج الحضارة الغربية، ولكن دون الاشارة إلى أن ماركس نفسه لم يكن متنبهاً لذلك، فقد كان الرجل يتصور أنه يتحدث باسم البشرية كلها، وكان يعتقد أن نتائج التجربة التي حصل عليها من دراسة المجتمع الاوروبي خلال مرحلة معينة من تاريخه تصلح لتفسير التاريخ البشري كله. وحتى بالنسبة لنتائج ماركس عن دراسة المجتمع الغربي الرأسمالي، بدا لي أن د. اسماعيل صبري عبد الله لا يرى أنها ينبغي أن تخضع لمراجعة شاملة في ضوء ما دل عليه التطور الفعلي للمجتمع الاوروبي خلال المائة سنة الاخيرة.

٢ ـ وبعيداً عن أوروبا وماركس، لا أدرى لما لم تتطرق الورقة إلى أي اشارة إلى التجارب التي رفعت شعارات الاشتراكية والماركسية اللينينية، عند تقويم ما تحقق من تجارب تنموية؟ ومن علاقات دولية؟ ما دمنا بصدد محاولة «مستقلة» لاستخلاص العبر استعداداً لمستقبل أفضل. لماذا لا نبحث ما حدث في هذه التجارب الاشتراكية (اضافة إلى بحثنا فيما حدث في التجارب الرأسمالية) عند الكلام عن علاقات التبعية؟ وعن التعامل غير المتكافىء، وعن تبديد الموارد وتخريب البيئة، وعن ارتباط الصناعة بالقيادات العسكرية، وعن الطغيان والاستبداد السياسي؟. لا أعتقد أن هناك من يرى أن التجارب الاشتراكية قد قدمت في هذه المجالات وغيرها اجابات ممتازة ونهائية. إذن لماذا نتجنب الحديث عن ذلك من أجل اكتشافات جديدة؟

٣ ـ وإذا كان الامر كذلك، فلماذا هذا الربط «الحتمي» بين مفهوم التنمية المستقلة وبين مفهوم الاشتراكية؟ وهل ما زال تقرير مثل هذه الأمور يخضع لمجرد الاستنباط من مقدمات مشكوك في صحتها، فيقال مثلاً ان: «التنمية المستقلة كانت في جوهرها خروجاً عن مجرى الرأسمالية، ونضالاً ضد الهيمنة الرأسمالية العالمية وتطورها في الداخل كرأسمالية تابعة. وسد باب التنمية الرأسمالية يعني بالضرورة التوجه نحو الاشتراكية. ففي رأينا لا يوجد في النهاية طريق ثالث بين تصفية استغلال الانسان للانسان والابقاء عليه في صورة أو اخرى».

لماذا لا يوجد مثل هذا الطريق الثالث الذي قد يخفف من الاستغلال دون أن ينفيه تماماً؟! ثم ما هو هذا الاستغلال الذي يشار اليه أصلاً؟. هل هو المفهوم التقليدي في (رأس المال) والذي أعتقد أنه يحتاج إلى مراجعة جذرية؟ وهل ثبت أن علاقات الاستغلال (وفق

هذا المفهوم) قد انتفت فيما يسمى بتجارب اشتراكية؟

ثم ما هي هذه الاشتراكية أصلاً، والتي يقال لنا انها حتمية؟ إن الورقة نفسها تعترف، انها في موضوع الاشتراكية أمام أمر يتعذر تماماً أن نحدده: «بعيد عن ذهننا تماماً ادعاء القدرة على رسم الملامح النظرية للاشتراكية الخالصة في صورتها المجردة التي تقبل تطبيقات متعددة». وقد حاولت الورقة رغم هذا أن تقدم بعض التحديد، ولكن كان ما قدمته منحصراً كله في الجوانب الاقتصادية على خلاف ما سبق تأكيده من اتساع النظرة للتنمية والحياة بحيث تشمل ما هو غير اقتصادي، إلى جانب استيعابها للجوانب الكمية والاقتصادية.

٤ ـ هذا الحديث عن الاشتراكية، وهذا التركيز على الجوانب الاقتصادية، هما من بقايا أفكار الستينات، والتي لم تتنبه الورقة إلى تعارضها مع الاضافات الجديدة حول المضمون المستهدف للتنمية، واستمرار هذه الافكار كان طبيعياً أن يستبقي معه مقولات الطريق غير الرأسمالي، فأثبتت الورقة أن ما تقصده من تنمية مستقلة، هو معادل لما كان يقال في الماضي عن الطريق غير الرأسمالي. ولو كان هذا صحيحاً، لكانت الورقة قد ظلمت نفسها، فهي كأنها تقول: إنها لم تقدم جديداً (وهذا غير صحيح)، أو كأنها تقول: إنها لم تكن تتعرض لمفهوم مجهّل كما يعلن عنوانها (وهذا أيضاً غير صحيح)، فالمفهوم يحتاج بالفعل إلى تحديد وتوضيح، ولم تكن المشكلة مجرد اختيار مصطلح أو مفهوم معروف سلفاً.

ويؤسفني أن أقول إن العودة إلى مقولة الطريق غير الرأسمالي. وإلى الحديث غير النقدي عن الاشتراكية، أدى إلى تكرار غير نقدي للشروط السياسية والاجتماعية المطلوبة لتحقيق التقدم المنشود.

٥ ـ والحقيقة أن الورقة كانت قد بدأت بتعريف للتنمية المستقلة، وأعتقد أنه أوضح وأرحب وأعمق من هذا الحديث المجهّل عن الاشتراكية. قال د. اسماعيل صبري عبد الله: «التنمية المستقلة هي الاعتماد على النفس». وهذا في رأيي جوهر التنمية المستقلة فعلاً، ولكن ما هو معنى الاعتماد على النفس؟ أرجو هنا أن لا نبالغ في التركيز على الجوانب الاقتصادية، فالاعتماد على تنمية الموارد المحلية مسألة مهمة، والاعتماد على الانتاج المحلي في تلبية قسم كبير من الحاجات الرئيسية، مسألة لا خلاف فيها، ولكن هذا ومثله لا يعتبر جوهر الاعتماد على النفس، فجوهر الاعتماد على النفس يكمن أولاً في القدرة على التفكير والاداء بشكل مستقل، أي يكمن في الاعتماد على العقول العربية والقلوب والارادات العربية.

يبدأ كل شيء بقدرتنا على أن ننشيء فكرنا الخاص، وعلى أن نخط سياستنا، ونخوض القتال الضروري والنضال. وقد عرضت صياغة في هذا الاتجاه في ورقتي المقدمة في هذه الندوة. وأعتقد أن هذا الطرح قد يختلف إلى حد ما عن التفصيل الوارد في بحث د. اسماعيل صبري عبد الله حول مفهوم الاعتماد على النفس. وإذا أخذنا بما أقترحه، أعتقد أن اختيار طريقنا المستقل لن يكون ببساطة الاختيار بين الرأسمالية والاشتراكية. فالإطار الحضاري المتكامل الذي أفاض د. اسماعيل صبري عبد الله في شرح أهميته، يجعل تحديد

الاختيارات أكثر صعوبة، والتنظيم الاقتصادي ـ الاجتماعي الملائم للأمة العربية الإسلامية يمكن جداً (بل ينبغي) أن يختلف عن التنظيم الذي أنشأته التجربة السوفياتية قدر اختلافه عن النموذج الامريكي أو الانكليزي، وكل هذه التجارب والنماذج الناجحة، هي بالمناسبة تجارب للتنمية المستقلة (بفكر وإرادة مستقلة) في ظروف تاريخية وجغرافية متباينة، وبالمناسبة أيضاً، أعتقد أن تجربة الهند تمضي خطوة خطوة في اتجاه تعظيم استقلالها في اطار شروط تختلف عن التي وضعتها الورقة كحتميات، ولعل هذا يتطلب تعديل بعض التعميمات القاسية التي حاولت أن تحدد الورقة بها معالم العالم الثالث.

٦ ـ يقودنا هذا أخيراً، إلى «الدوافع التي تحمل الناس على البذل والتضحية من أجل تنمية مستقلة». وهذه قضية محورية تجعل التنمية المستقلة هدفاً ممكناً أو حلماً مستحيلاً. وقد أعادت الورقة بحق مقولة إن الانسان لا يحيا بالخبز وحده، وكان طبيعياً أن يترتب على التذكير بهذا استنتاج، انه ليس من أجل الخبز وحده يكافح الانسان ويستشهد، ولذا، التحفظ على من يقول ان «الدافع الاساسي الذي يضمن استمرار العمل من أجل تنمية مستقلة هو شعور الناس بأنهم المستفيدون من جهود التنمية (ليس الغرب الرأسمالي والأقليات الحاكمة)». لا شك أن هذا شرط من الشروط الضرورية، ولكنه لن يكون الدافع الاساسي لقبول الاستشهاد، فالوعد بنصيب مادي أكبر لا يغري كثيراً من يذهب إلى الموت؛ إن مثل هذا الوعد كان يدفع الناس لقبول الشهادة والتعذيب أيام كان جزءاً من عقيدة متكاملة عن حتميات التاريخ والتحكم في الحاضر والمستقبل، فما هي العقيدة النابعة من وجداننا والقادرة على تعبئة أمتنا الآن من أجل النهضة والتنمية المستقلة؟

المُناقشَات

١ ـ مصباح العريبي

لا اتفق مع د. اسماعيل صبري عبد الله حينما يقرن التنمية المستقلة بما يعتبره مرادفاً لها وهو الاشتراكية. وعدم اتفاقي معه ينطلق من رفضي لعدد من الأحكام القيمية التي قدمت واستعرضت على أنها شروط موضوعية هامة لتحقيق التنمية المستقلة. وأرى ـ مؤيداً في ذلك الاستاذ عادل حسين ـ أن كل تنمية ناجحة هي تنمية مستقلة، فاستقلال التجربة يأتي من منظور مدى ما حققته تنموياً، وليس على أساس ما ينبغي أن يكون قد توافر لها من شروط. ثم أننا نتعامل مع واقع عربي ينبغي ألا نصرف النظر عنه ونحن نحاول دراسة المعطيات والامكانيات لتنمية عربية مستقلة.

ويتصل بذلك ما قيل حول ربط الحضارة الغربية بالرأسمالية، والحديث عن الاشتراكية على أنها البديل لآثام تلك الحضارة وفواجعها. فيقول الكاتب «فكل خطوة يخطوها أي مجتمع بإرادته أو دون وعي على طريق الرأسمالية هي نفي لجانب من حضارته». وما الاشتراكية إلا وليدة الحضارة الغربية أليست هي الوجه الثاني للعملة نفسها. إن الاختلاف هو اختلاف في الدرجة وليس في المضمون. فالاشتراكية حركة انسانية غربية نشأت ونمت كبديل للنظام الرأسمالي في الوعاء الحضاري نفسه والمحتوى نفسه. فقبول الاشتراكية هو قبول للحضارة الغربية بكل مقوماتها.

ولي ملاحظة أخرى حول ما جاء في الحديث عن الاعتماد على النفس والتنمية الطيبة، من أن يكون الوفاء بالحاجات الاساسية شرطاً لتعبئة الجهود الشعبية من أجل التنمية، وانه ينبغي فصل الحاجات عن الرغبات للحد من الاستهلاك. والفصل بين الرغبات والحاجات ليس أمراً سهلاً فما يمكن أن يسمى بحاجة في مكان وزمان معين يمكن أن يوصف بأنه رغبة في ظروف مغايرة، هذا إذا أمكن هذا الفصل ابتداء. ولقد ناقشه الاقتصاديون مدة طويلة

من الـزمن بالاستعـانـة بـالعلوم الانسـانيـة الاخـرى ولا سيـما علم النفس ولم تكن النتـائـج مشجعة، فحاجات الانسان تتطور بتطور الظروف الاجتماعية والبيئة.

٢ ـ باقر النجار

تحدث د. اسماعيـل صبري عبـدالله عن النماذج الـرأسماليـة للتنمية في العـالم الثالث: فوصفها بـأنها: «تنمية مشـوهة أو خبيثـة» رغم تحقيقها في بعض الحـالات لفائض تجـاري ورغم تحول النظام نحو الديمقراطية، إلا أن التكلفة الاجتماعية لهذا النمط التنمـوي كانت بـاهظة. وكـذلك يمكن هـذا القول بـالنسبـة للتنميـة في اطـارهـا الاشـتراكي (تعقيب الاستـاذ عـادل حسين)، فهي رغم انجازاتها الاقتصادية الطيبة، كانت تكلفتها الاجتماعيـة عاليـة وخصوصـاً في إطارها السياسي. فالانماط «الاشتراكية»، وخصوصاً في المنطقة العربية، أفرزت لنا أنظمـة سياسية اتوقراطية مارست كبتاً على الانسان العربي ونفياً لوجوده، وهي في ذلك لا تختلف عن الانظمة اليمينية الاخرى في المنطقة العـربية والعـالم الثالث. وإذا كـان الوضـع كذلـك ـ أي عجز هذه الانماط عن تحقيق مطالب رِحاجات سكـان العالم الثـالـث ـ فما هـو السبب وما هـو الحل؟ هل السبب يعود وكما يقول البعض إلى اغتراب الانماط التنموية في اطارهـا الغربي عن بنيـة مجتمعـات العـالم الثـالث، وانها ـ أي هـذه الانمـاط ـ جـاءت أسـاسـاً لتلبيـة حـاجـات المجتمعات الغربية، وان عملية النقل الميكانيكي لهذه التجارب في العالم الثالث لم تسـاهـم في سد الفجوة بينها وبين منظومة العالم المتطور بل بالعكس كرست من واقعها المتخلف؟

وإذا كان الوضع كذلك فما هو الحل؟ هـل الحل ـ وخصـوصـاً في المنطقة العـربية ـ في المشروع الـتراثي؟ علماً بأن المشروع التنمـوي البديـل في اطاره الـتراثي غـير واضـح المعـالم، ووجهات النظر حوله شديدة الاختلاف بين رموزه التقليدية ورموزه المحدثة.

٣ ـ سعد الدين ابراهيم

مع موافقتي على توجهات الورقة، ومباركتي لهـا، فإنني تـوقفت كثيراً، لا أمـام الرؤيـة المبهرة للدكتور اسـماعيل حـول التنمية المستقلة، ولكن أمـام امكانيـة تحويـل هذه الـرؤية إلى واقع. فالكاتب، يواجهنا بثلاث «لاءات». فهو يؤكد انه:

ـ لا توجد حالة واحدة لأي بلد أو قطر في عـالمنا المعـاصر ينطبق عليـه نموذج «التنميـة المستقلة» كما صاغه سيادته.

ـ لا توجد نظرية خالصة للاشتراكية في عالمنا المعاصر، ويرضى هو عنها.

ـ لا يمكن احداث «تنمية مستقلة» بالطريق الرأسمالي.

هـذه «اللاءات» الثـلاث تضعنا في مـأزق حقيقي مفهوميـاً وعملياً. فـإذا لم تكن هناك نظرية اشتراكية مقبولة عنده، وإذا كان يـرفض الطريق الـرأسمالي، فكيف سنحـدث «التنمية

المستقلة» بغير نظرية مقبولة، ومن غير الطريق الرأسمالي المرفوض؟ اليست هذه دائرة مقفلة منطقياً؟

وأهم من ذلك ألا يوحي عدم وجود حالة واحدة «للتنمية المستقلة» ـ كما صاغها د. اسماعيل صبري عبد الله ـ في عالم الامس القريب، أو في عالم اليوم، بأننا ربما نبحث عن «فردوس موعود» لا سابقة له؟ أي أن الدائرة المقفلة منطقياً أصبحت أيضاً مقفلة امبريقياً؟

ربما في تأكيد د. اسماعيل صبري عبد الله على «اعادة فتح باب الاجتهاد» ما يشجعني على عرض بعض الافكار البديلة، راجياً أن أسمع رد فعل سيادته عليها.

١ ـ دعني أقدم تعريفاً عاماً للتنمية، بأنها تلك العملية المجتمعية المقصودة لتعظيم فرص الحياة، وتعظيم فرص المساواة للأغلبية في المجتمع.

٢ ـ والتنمية «المستقلة» هي تلك التي تنجز العملية السابقة «بالاعتماد على الذات» أي بتعبئة الموارد المادية والبشرية والروحية في الداخل، وتقليص الاعتماد على الخارج إلى أدنى حد ممكن. أي أن التنمية المستقلة تنطوي على تقليص الاستغلال وتعظيم الاستقلال.

٣ ـ اننا نعيش في نظام عالمي، وليس فقط نظام عالمي رأسمالي. في النظام العالمي هذا توجد «قوة رأسمالية»، و«قوة اشتراكية»، وقوى أخرى. وأن هذه القوى جميعا متشابكة في علاقات كثيفة من التعامل والتبادل والتعاون والتنافس والصراع.

٤ ـ إن الذي له الغلبة حالياً هو «القوة الرأسمالية»، وبسبب هذه القوة فهي تحصل على أفضل الشروط في تعاملها مع القوى الاخرى.

٥ ـ إن قوة أي بلد في النظام العالمي هي نتاج لقوة قاعدتها الانتاجية، وان قوة هذه القاعدة تتحدد بدرجة اتساعها وتنوعها وكفاءتها.

٦ ـ إن تقوية هذه القاعدة الانتاجية يمكن أن تتم بطرق ووسائل متعددة، اشتراكية أو رأسمالية أو تعاونية أو أي خليط من هذه جميعاً، وليس حتماً بالطريق الاشتراكي وحده (رغم تفضيلي الشخصي لذلك).

٧ ـ إن مؤشرات «التنمية المستقلة» اجرائياً هي: ١ ـ في حدها الادنى اشباع الحاجات الاساسية بموارد محلية، وتوسيع إطار هذه الحاجات تدريجياً مع نمو الموارد المحلية، ٢ ـ انعدام أو تقلص المديونية الخارجية، ٣ ـ استقلالية القرار السياسي الوطني.

٨ ـ حيث أن هذه المؤشرات الاجرائية تفترض «النسبية»، فإن التقدم المضطرد في كل مؤشر، يعني أننا في الطريق السليم «للتنمية المستقلة».

ولا يهمني في هذه الحالة ما إذا كانت «العربة» التي تحركني على هذا الطريق ذات لافتة «اشتراكية»، أو لافتة «رأسمالية»، أو أي لافتة أخرى. المهم أن تتحرك هذه العربة لتمضي قدماً في اشباع حاجات اساسية (متزايدة)، وبلا ديون خارجية، وباستقلال في اتخاذ القرار

السياسي الخارجي. خلاصة القول إن التنمية المستقلة بهذا المعنى المحدد، تنطوي على تحسين مطرد في شروط التعامل والتبادل في النظام العالمي، نحو مزيد من التكافؤ والمساواة. وفي تعقيبي المكتوب في ورقة د. صايغ مزيد من التفصيل لبعض هذه الخواطر.

٤ ـ عبد الخالق عبد الله

هناك حاجة لأن يتوصل المهتمون بقضايا التنمية إلى الاتفاق على المصطلحات الرئيسية والفرعية، وإلى توحيد المفاهيم وتعريفات المصطلحات، بما يؤدي إلى تطوير لغة مشتركة. وهذا يأتي ضمن توجه نحو ايجاد اطار مرجعي عربي لدراسة التنمية واشكالية التنمية العربية.

إن دراسة د. اسماعيل صبري عبد الله اضافت المزيد من التشويش. فمثلاً يُعرِّف التنمية المستقلة بأنها الاعتماد على النفس وبأنها معركة استكمال التحرير الوطني. وهي ايضاً مشروع حضاري متمايز عن الرأسمالية إلى حد بعيد، وفي مكان آخر هي التنمية المتمحورة حول الذات. عدة تعريفات غير واضحة لمفهوم التنمية المستقلة.

السؤال هو ألا يدفع هذا إلى المزيد من الخلط والابتعاد عن الاتفاق على لغة مشتركة بين المهتمين بقضايا التنمية؟

٥ ـ منير حمارنة

طرح د. اسماعيل صبري عبدالله مشروعاً متكاملاً لقضية التنمية المستقلة. وجوهر الفكرة الخاصة بالتنمية المستقلة التي يتحدث عنها تكمن أساساً في التخلص التدريجي من استغلال الفئات المستغلة. وهذا يعني أن التنمية المستقلة يجب أساساً أن تحدث تبديلاً جوهرياً في عملية التوزيع، جنباً إلى جنب مع التطوير المستمر لتلبية الحاجات الاساسية للجماهير.

وفي البلدان التي حققت التنمية، كانت القوى التي قادت هذا العمل تتكون أساساً من تحالف سياسي واسع. فكيف يرى د. اسماعيل صبري عبد الله امكانية اعادة صياغة علاقة القوى التي من شأنها السير في تنفيذ التنمية المستقلة، هذه التنمية التي هي في جوهرها عملية تحويل كبير اقتصادياً، واجتماعياً، وتحتاج ولا شك إلى قيادة سياسية قادرة على وضع ذلك موضع التطبيق؟

٦ ـ نادية رمسيس فرح

هل كانت الحركة الاستعمارية الشرط الاساسي لتراكم رأس المال وظهور النظام الرأسمالي في الغرب كما ذكر د. اسماعيل صبري عبدالله؟ إن تاريخ أوروبا يبين بوضوح أن الدول التي تزعمت الحركة الاستعمارية منذ منتصف القرن السادس عشر (اسبانيا والبرتغال)،

لم تتطور إلى نظم رأسمالية من واقع استغلالها لثروات مستعمراتها، بل إن تلك الدول انتكست وتخلفت بسبب تدفق الذهب اليها مما جعلها تتقاعس عن تنمية قوى الانتاج بها.

وفي المقابل تطورت الرأسمالية في دول أخرى مثل بريطانيا، حيث ارتكزت الرأسمالية على استغلال الطبقة العاملة البريطانية. ومن الصحيح أن بريطانيا كوّنت امبراطورية عظمى، واستفادت من ثروات العالم الثالث، وأدى ذلك إلى تسارع التراكم الرأسمالي، ولكننا لا نستطيع الجزم بأن بريطانيا ما كانت لتتحول إلى الرأسمالية لو أنها لم تنجح في الاستيلاء على اجزاء عريضة من العالم الثالث. وبالتالي، لا نستطيع أن نربط بطريقة ميكانيكية وحتمية بين التطور الرأسمالي والحركة الاستعمارية، بل نستطيع استعارة كلمات د. اسماعيل صبري عبدالله بالتحدث عن الظروف التاريخية المحددة التي أدت إلى هذا الربط. ومن ثم، فإن قيام تنمية متمحورة حول الذات عن طريق التطور الرأسمالي احتمال قائم نظرياً في ظل شروط معينة لا نرى أنها تتوافر في معظم بلدان العالم الثالث منفردة.

وبالاشارة إلى تعقيب الاستاذ عادل حسين نرى أن ماركس لم يعمم تحليله على العالم، ودراسته عن نمط الانتاج الآسيوي، بغض النظر عن تقديرنا لهذا التحليل، تدل على أنه لم يعمم نظريته كما يقول الاستاذ عادل حسين.

٧ ـ علي نصار

يقدم د. اسماعيل صبري عبدالله بدايات وتأصيلاً لما يمكن أن نسميه مشروعاً حضارياً. وربما أوضح سيادته في مشروعه ـ ماذا لا يريد، بأكثر مما أوضح ماذا يريد. وهذا طبيعي في أي محاولة رائدة. وأنا أريد ـ لذلك ـ أن استوضح بعض الامور:

أولاً: طرح مشروع حضاري متمايز لا بد وأن يجابه بالضرورة بمقاومة من العالم الخارجي اكبر بكثير من تلك المقاومة التي تحدث ـ أو حدثت ـ في محاولات تمت للاستقلال الاقتصادي، بالمعنى البسيط وغير السليم. هل يغير ذلك من مفهوم الثورة اللازمة لذلك؟ ما هي الثورة وحجم التحديات أمامها؟ من يقود التحالفات المشار اليها في دراسته؟ وكيف ستكون التحالفات لهذا المشروع على المستوى الدولي؟

ثانياً: أطالب د. اسماعيل صبري عبد الله بنظرة مستقبلية، لها احتياجاتها من التحليل والدرس.

ـ نظرة مستقبلية للفئات الاجتماعية، ماذا يحدث لها في المستقبل مع تأثير ثورة المعلومية؟ هل تتأثر بها قوى الانتاج فقط، أم تتأثر بها أيضاً علاقات الانتاج؟ إن كان هذا صحيحاً، فما هي مترتبات ذلك على المنهج التحليلي للدكتور اسماعيل صبري عبد الله؟

ـ النظرة المستقبلية نفسها، هل لها مترتبات حالية (في الوطن العربي) للحفاظ على هويتنا أمام المستحدثات التقنية المشار اليها؟

ثـالثاً: هـل يوافقني د. اسـماعيل صـبري عبدالله عنـدما يقـارن بين قصـور المثقفـين وقصور الحكومات، على أن قصور المثقفين هو بعدهم الشاسع عن البـؤر التي يعيش فيهـا في مجتمعاتنا ما تبقى لنا من خمائر للتمايز الحضـاري؟ إذا كان فـلا بد أن يحـدد سيادتـه كنه هـذه البؤر ومحتواها.

٨ ـ عبد العال الصكبان

لي ثلاثة أسئلة:

ـ كيف يمكن تحقيق المشاركة الجماهيرية من خلال قنوات عمل محددة يضمن بها صدور القرار لأفضل تعبير شعبي؟

ـ كيف يرى اسلوب تدرج العلاقات العربية البينية والموقف من النظام العربي القائم؟

ـ كيف يرى الاسلوب الأمثل لعلاقات الـدولة العـربية المـوحدة المستقبليـة مع الاطـار الدولي المحيط بها من حيث:

ـ العلاقات الاقتصادية،

ـ العلاقات الفكرية،

ـ العلاقات السياسية؟

٩ ـ عبد الرازق حسن

إذا كـان البعض يتساءل عن حكمـة الاصرار على ربط التنميـة المستقلة بالاشـتراكية، فـأعتقد أن الأمـر يرجـع إلى أن الاشتراكيـة هي السبيل لضـمان تمتع أثـرياء المجتمـع بفائض القيمـة الذي يعمـل له النـاس، دون استغلال طبقـة لطبقـة واستئثارهـا بقدر كبـير من هـذا الفائض على حساب الآخرين. ولأنه من خلال الاشتراكية يمكن ضمان تشغيل جميع الطاقـات والقوى لتحقيق الحد الاقصى من المـطالب العامـة، وهي القادرة عـلى التفاعـل مع التغـيرات والمطالب المستمرة للجماهير. وإذا كان هناك ثغرات في المسار الاشـتراكي لبعض البلدان فـإن ذلك يرجع إلى خلل في العلاقات يمكن تداركه طالما انه لا توجد طبقة أو فئة تعتبر هذا الخلل في صالحها.

١٠ ـ خالد المنوبي

ملحوظة أولى على تعقيب الاستاذ عـادل حسين: العلم المـاركسي قابـل للتجديـد لكن منهجيته قمة تاريخية معـاصرة. وقد جـدد لينين وماو تسي تونغ بالخصـوص على أسـاس فهم صحيح له.

أركـز على المسـائل المنهجيـة التي تعرض لهـا د. اسماعيـل صـبري عبـدالله ببعض من

الاطناب وبنى عليها تحليله وهو ما يبرز اختلافات جوهرية بيننا وبينه وفي مسألة تحديد التنمية المستقلة بـالذات. إن المفهـوم الذي عنـاه ماركس، وانغلز ولينـين على حـد سواء، انمـا هـو التشكيلة الاجتـماعية أو الشكـل الاجتماعي أو المجتمـع أو العلاقـات الاجتـماعيـة لـلانتـاج. وأتحدى أيا كان لتعريف مجتمع آخر غير المجتمع الرأسمالي العـالمي في قضيتنا هـذه. والشكل الاجتماعي الرأسمالي عالمي، ذلك ان القاعـدة الجغرافيـة مكون أسـاسي من مكونـات الشكل الاجتماعي، كما بين ذلك انغلز. والقاعدة الجغرافية للرأسمالية كشكـل اجتماعي عـالمية، وإن هي بترت بعد قيام الثورة السوفياتية والصينية وتوسعهما في اقـطار أخرى منـذ الحرب العـالمية الأولى.

ونتيجـة لذلـك، فإن المجتمـع الذي ننتمي اليـه ليس المجتمـع التـونسي أو العـربي أو الاسلامي، وانما الرأسمالي العـالمي. وبالتـالي، فإن الحـديث عن التنمية المستقلة، مـا دمنا في نطاق هذا المجتمع هو من قبيل اللغو. ثم إن الحديث عن ثورة برجوازيـة وطنية لاغٍ كـذلك لأننـا لسنا من مـراكز ذلـك الشكل الاجتـماعي. وألغي وجـود ولـو محـاولـة للتنميـة المستقلة وبالخصوص ما أشير له من روح مؤتمر باندونغ ومن محاولة البرجوازية الوطنية المزعومـة عندنـا بناء تنمية (لماذا؟) مستقلة (لمن وعماذا؟).

وبـالتالي، فـإن المسألـة الحقيقة تتمثـل في التمادي في الانتـماء إلى المجتمع الـرأسمالي أو الخروج منه إذا مـا رمنا تسخـير تنمية القـوى الانتاجيـة لصالـح المصالـح المشتركـة للمجتمع وللمشتغلين فيه ولو بقدر أكثر تواضعاً. والخروج منه، يمكن أن يحدث في حدود قطر أو أقطار أو حتى جـزء من قطر طبقـاً لمقولـة الحلقة الاضعف اللينينيـة، وليس عـلى أسـاس «الـوطن» العربي، أو «الأمة» العربية إلا بمحض صدفة يبقى احتمالها منعدماً، الآن على الاقل.

يبقى في هـذا الاطار أن الشكـل الاجتماعي الـرأسمالي تتعـايش فيـه اطـلال الاشكـال القديمة (وهي مكون له). وفي المنطقة العـربية فـإن **الاطلال** العـربية الاسـلامية مخصـوصة، وليس من المستحيـل أن تلعب دوراً في فك الـطوق الرأسمالي، إلا أنها حتى الآن لعبت دوراً مـوضوعيـاً في تكريسـه وتواصله. ذلـك أن الايديـولوجيـة الـرأسماليـة التي مضمـونها الاول الاغتراب (أو الاستلاب) الاجتماعي السلعي، عرفت كيف تتحلى بمكونات تكميلية، أدخلت العنصر الاتاوي الديني، القديم بالخصوص، كأحد عناصر المشروعية المحلية لدولة رأس المال العالمية، تماماً كعالمية الشكـل الاجتماعي الـرأسمالي. وهـو ما غـاب، من جملة ما غـاب، على الباحث في نظرنا المتواضع من عدم رؤية نسبة الاغتراب الاجتماعي واقتصاره على المجتمعات الطبقية حيث يقول: «ولذلـك فإن الـدين والفلسفة والاخـلاق ضرورة لكل مجتمع بشري وإن تباينت من مجتمع إلى آخر ومن عصر إلى عصر».

أما الايديولوجيـة الاتاويـة الاسلاميـة فهي نسبية للمجتمـع الاتاوي بمـا لا يدع مجـالاً للشك وقد تجاوزها التاريخ. وقد غاب ذلك عن الاستاذ عادل حسين.

١١ ـ دارم البصام

أعتقد أنه مطلوب استكمال الصورة والنزول الى مرحلة أقل تجريداً في التحليل، مما يتطلب من الباحث إيراد خطاب مطابق يحاول تحليل التشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية في الوطن العربي ومفصلة علاقاتها، إذ دون ذلك سنكتفي بخطاب خارجي غير تاريخي وغير قابل للاختبار.

إذا ما قمنا باستكمال مثل هذه المهمة الصعبة وتعرفنا على الخريطة الاجتماعية، نصبح عندها مؤهلين، وبثقة، لاستدعاء المخاطب. بتعبير أدق، يمكننا عندها تشخيص القوى الاجتماعية المؤهلة أو الممكنة لصنع البديل ومن منظور مستقبلي.

وهذا بطبيعة الحال، يثير بدوره تساؤلات عديدة، واستكشافات لازمة ومتفاعلة لتشخيص مستويات الوعي بين الشرائح الاجتماعية المختلفة، وتحليل للخطاب السياسي للقوى الوطنية العربية وتمثيلاتها المختلفة، ومدى ارتباط ذلك الخطاب بالحاجات المستشعرة وقدرته على وضع ذلك في اطره الموضوعية.

من جانب آخر، وهذا مهم تماماً، علينا أن نتدارس **الامكان الموضوعي**، لعملية التحول في الوقت الحاضر أو المستقبل المنظور في اطره القطرية والقومية والدولية.

بقي أن اتساءل، في ظل المقطع التأريخي الحالي الذي يمر به الوطن العربي، ومن منظور ربط التنمية بالتحرر، وتحقيق التنمية المستقلة، ما هو المطروح على القوى الاجتماعية؟ هل هي مطالبة بتحالف وطني لدحر قوى الاستعمار الجديد؟ ما هو موقفها من الدولة؟ وهل الدولة القطرية ما زالت قادرة على إحداث التنمية المستقلة؟ ما هي طبيعة أساليب المواجهة المطلوبة للنظام الرأسمالي العالمي؟ هل المشروع القومي العربي شرط أساسي للمواجهة؟ وما هي سمات هذا المشروع الذي نتصوره؟ هل هي مشروعات تكامل من منطلق اعادة توزيع الموارد (تنقل رؤوس اموال، تنقل عمل..)؟ وهل نفترض هنا ثبات القوى الاجتماعية المسيطرة، ونسلم بإمكانياتها واستعدادها لتحقيق هذا المشروع المفترض أم نفترض إحداث تغييرات بنائية كشرط ابتدائي لتحقيق مثل هذا المشروع؟

١٢ ـ خير الدين حسيب

أشار د. اسماعيل صبري عبد الله إلى «المشاركة الشعبية» كأحد المكونات الاساسية لـ «التنمية المستقلة». ومع تقديري للمشاركة الشعبية والديمقراطية واهتمامي بهما كقيمة وكمطلب في حد ذاته، إلا أنه يقلقني هذا الربط الشديد بينهما وبين التنمية المستقلة، والمبالغة في هذا الربط. والسؤال هو: بعد أن عرف المجتمع العربي أنماطاً استهلاكية معينة خلال العقد الاخير، فإلى أي حد يمكن أن يختار هذا المجتمع طائعاً، عند توافر المشاركة له في اتخاذ القرارات الاساسية، نمط التنمية المستقلة بما يعنيه من تغيير لنمط الاستهلاك الذي اعتادت

عليـه، أو تتطلع اليـه، قطاعـات واسعـة من هـذا المجتمـع؟ وهـل ستكفي التـوعيـة لجعـل المجتمعات تتخلى عن الانماط الحالية الاستهلاكية لصالح الانماط الاخرى التي تتطلبها التنمية المستقلة؟ وبعبارة أخرى هل الربط الشديد بين الديمقراطية والتنميـة المستقلة لازم دائماً وممكن دائماً؟

أنني واحد من المعجبين إلى حد الانبهار بـالمساهمـات الفكريـة الاخيرة لـلأخ اسماعيـل صبري عبد الله، ولكنني ومن أجـل أن يترك المجـال لهذه المسـاهمات الفكـرية الهـامة لتـأخذ مداها في تأثيرها وتفاعلاتها الفكـرية، فـإنني أتمنى أن يخفف من الاصرار المستمر، وغـير المبرر أحياناً، بإرجاعها إلى أصول ماركسية يصعب الربط بها.

١٣ ـ فؤاد بسيسو

هناك اغفال في أبحاث هذه الندوة لمدرسة معاصرة طرحت نظرية التنمية الاقتصادية في الاسلام. وحددت لها أسساً وشروطاً تنسجم ومتطلبـات الشريعة الاسـلامية والسلوك الـذي تستلزمـه، ورأت هذه المـدرسة في النـظرية التنمـوية في الاسـلام، القدرة عـلى تحقيق التنمية المستقلة، والقدرة على تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصـادي وفق النمط غير الـرأسمالي وغـير الاشـتراكي، وبموجب اطـار نظري يمس قضيـة معالجـة فائض القيمـة وأسس توزيـع المنافـع المشتقة من الثروة المجتمعية بصورة عادلة، فما هو رأي استاذنا الفاضل في دور نـظرية التنميـة الاقتصادية في الاسلام، في تحقيق التنمية المستقلة وفق المفهوم الذي يراه؟

وإن كانت مطالعاتنا جميعاً لهذه النظرية غير متعمقة، وما زالت في مهدها ولا تمكننا من الحكم بأمانة عليها، فأرجو أن تستحوذ هذه النظرية على المزيد من اهتمامات دراسات التنميـة المستقلة في العالم النامي في مرحلة لاحقة، وذلك لنتحرر من الاطار الفكري الذي يتعامل مع بديلين فقط، البديل الرأسمالي والبديل الاشتراكي بخاصة إذا أردنا ـ وكما أشـار د. اسماعيـل صبري عبد الله ـ الابـداع وعدم المحـاكاة وتجنب تقليـد القردة واشتقـاق البناء المتنـاسب مع مقـومات شخصيتنـا وهويتنـا الجماعيـة والتمحور حـول الذات الـذي حقق النجاح لتجـارب العديد من المجتمعات.

١٤ ـ اسماعيل صبري عبد الله يرد

لم أسع الى أن اقدم مفاهيم مستقرة نخـرج عليها متفقـين ثم ننساهـا لحظة تفـرقنا كـما يفعل القادة العرب في مؤتمرات القمـة، ولكنني أردت أن أفتح بـاباً للنقـاش لن يقفل بنهـاية هذه الندوة. وأرجو أن يستمر الحوار والجدل لأنه من خلال الحوار والمناقشة يتأتى التقـارب في المفاهيم على أساس موضوعي وعلمي، وليس على أساس من الرغبـة في مجرد التـوافق في حد ذاتـه، لأنه من الخـلاف في الرأي تكتشف الحقيقـة وليس من الاتفـاق في الـرأي. ولـو أتفق البشر جميعاً على كل الامور، لما تقدمت البشرية اطلاقاً. وأوجز ردي عـلى النقاش في النقـاط التالية:

أ ـ في المنهج

واقع الأمر أن هذه الورقة تحليل نظري مجرد، لا ينطبق مباشرة على الوطن العربي. ومحاولة الانتقال من مستوى التحليل النظري العام إلى تطبيق مباشر على مجتمع بعينه عيب خطير، سماه «شومبيتر» في كتابه الضخم الكبير **تاريخ التحليل الاقتصادي** الخطيئة الريكاردية. حيث أن ريكاردو كان يقوم بهذا التحليل النظري المجرد، ثم ينتقل مباشرة إلى طرح سياسات مترتبة عليه دون مراعاة للظروف المحددة. ويكون الزعم بتحويل هذا التحليل النظري مباشرة إلى وصفات قابلة للتطبيق في الوطن العربي، نفياً لأهم فكرة سائدة في التحليل من أوله إلى آخره. وهي أن الكشف عن طريق تطور أي مجتمع مقترن بالدراسات العميقة الوافية لكل معطياته المحددة في فترة تاريخية محددة، وليس حلاً أن تستقي مباشرة من تحليل نظري. لهذا مثلاً لم أشر إلى الاسلام، ولكنني أشرت إلى أهمية الفلسفة والعقيدة الدينية.

ب ـ دور الرأسمالية التجارية الأوروبية التاريخي

أريد أن أقول فيما يتعلق بنشأة الرأسمالية إن الرأسمالية نشأت أولاً، رأسمالية تجارية، واستفادت فعلاً من الاستكشافات الجغرافية فائدة محددة تتمثل في ان طبيعة النشاط التجاري تغيرت.

قبل الاستكشافات الجغرافية، كانت التجارة ـ ما نعنيه هنا هو «التجارة البعيدة» وليس التجارة المحلية فهي المصدر الرئيسي للتكاثر المالي ـ مع آسيا خلال الوطن العربي. وكانت مراكزها في جنوب أوروبا كما هو معروف.

بتحقيق الاستكشافات الجغرافية، لم يقتصر الأمر على استخدام طريق آخر إلى الشرق. بل لقد اكتشفت أسواق جديدة وسلع جديدة تشترى من أوروبا وتباع إلى المستوطنين في أمريكا الجنوبية والشمالية، وكذلك تزويد الجيوش المقاتلة هناك بما يلزمها من معدات. وهكذا انتقلت هذه التجارة من وضع استيراد ـ كما تفعل البرجوازية التجارية عندنا ـ إلى وضع تصدير. هذا الوضع دعاها مبكراً إلى الاهتمام بعمليات تطوير الانتاج المادي من الوضع الحرفي الذي ينتج فيه الصانع السلع متكاملة، إلى ادخال مبدأ التقسيم الفني للعمل الذي أشار اليه آدام سميث باستفاضة في «ثروة الأمم»، وكان ذلك قبل الثورة الصناعية. والمثل المشهور الذي ساقه هو: «الدبوس الذي ينتجه عامل واحد، والذي يشترك فيه عشرة». وكيف يتزايد الانتاج بتزايد العمال مع تقسيم عملية الانتاج بينهم.

ونشأت في هذه الفترة كلمة Manufacture بمعنى عمل يدوي، ولكنه لا يتم في دكان صانع حرفي، وإنما في مصنع كبير فيه عدد كبير، نسبياً، من العمال، كل عامل منهم ينتج جزءاً من السلعة. وكانت تلك هي الوسيلة لزيادة الانتاج؛ وزيادة الانتاج هذه أصبحت

ممكنة لأن التجار حولوا التكاثر المالي إلى تراكم رأسمالي، بمعنى بناء المصانع، وتطوير وسائل الانتاج. ومن المعروف الذي لا يذكره التاريخ عادة، أن «جيمس وات» كان يتمتع بتمويل من رجل أعمال انكليزي اسمه «بولسون»، ومن دون هذا التمويل ما كان ليستطيع أن يستمر في التجارب ويصل إلى الآلة البخارية. فارتباط الثورة الصناعية بهذه الطبقة التجارية هو الذي مهد لعملية الثورة الصناعية، أو تطويع طاقة البخار بالذات. ومثل اسبانيا والبرتغال هام للغاية في هذا المقام. اسبانيا والبرتغال كلتاهما توهمتا أن الثروة هي الذهب والفضة، وأن هذا يغنيها عن الانتاج. وبلغ الحمق «بفيليب الثاني» انه طرد أكثر القوى انتاجية من اسبانيا، وهم العرب المدجنون، أي الذين بقوا في ظل حكم الملكة «ايزابيلا»، كما طرد اليهود. وكلا الفريقين كانا من أهل العلم والفكر ومن أهل الصناعات.

لماذا نما التصنيع في انكلترا وفي فرنسا، ذلك لأن الدول التي لم يكن لديها مصادر ذهب وفضة، كانت وسيلتها الوحيدة للحصول عليهما هي أن تزيد الانتاج المادي وتبيعه «للباشوات»، وتأخذ منهم الذهب. وهكذا تقدمت انكلترا وفرنسا، وتخلفت اسبانيا والبرتغال، وسرعان ما انتزعت انكلترا وفرنسا مستعمرات اسبانيا والبرتغال في مواقع كثيرة من العالم. هذا التفسير مهم، لأن هناك خلطاً شائعاً بين التكاثر المالي والتراكم الرأسمالي، وهذا شبيه بما حصل عندنا في الحقبة النفطية.

ج - الحاجات الأساسية

اثير موضوع الاحتياجات الأساسية، هنا مرتين، أثير من حيث أن ماكنمارا استخدمه، واثير من ناحية التفرقة بين الحاجات والرغبات - ولي بحث خاص عن موضوع الحاجات والرغبات - وكلمة الرغبات مهذبة لأن الكلمة العربية الأصلية هي الشهوات، والعرب فرقوا بين الحاجة والشهوة. وهذه التفرقة ليست في الكم، بل في النوع. فالحاجات كلها أساسية، ولا يغني اشباع حاجة منها عن اشباع الحاجة الأخرى.

فمثلاً الحاجة إلى الغذاء تظل قائمة حتى ولو كانت حاجة الاسكان قد حلت بأن سكن الانسان في قصر، فهذا لا يغنيه عن انه يحتاج إلى الغذاء. هذا في حين أن الرغبات أو الشهوات تتعلق بموضوع اشباع الحاجات أو وسائل اشباع حاجة معينة، وهي تتنوع وتتعدد وتكثر وتقل في ظروف تاريخية مختلفة - أنا لم أدخل في هذا المقام بالتفصيل - بالقطع الانسان مثلاً في حاجة إلى الغذاء، وهو يزهد من الغذاء الرتيب والمتكرر ويحب تنويع ما يأكل، ومن علامات الحضارات الزاهية تقدم فن الطبخ فيها. هذا وارد، وأيضاً الحاجة إلى السكن يمكن أن نتصورها في الحد الأدنى حجرة من ستة أمتار مربعة، مثل وحدة الإسكان لكل فرد في دراسات الأمم المتحدة. وإذا وفرنا هذا ابتداء، فالانسان سيتطلع إلى سكن أفضل. هذا طبيعي، ولكن الافراط في اشباع الحاجات يؤدي الى الضرر بالمجتمع وبالفرد وبالبيئة الطبيعية. فمثلاً استهلاك المجتمع الأمريكي، بما يتضمنه من نسبة عالية من التبديد

للموارد، لو طبقناه على العالم كله لانهارت الانساق البيئية الرئيسية التي تحفظ حياة الانسان. ويكون الاضرار بالمجتمع من حيث أن إفراط البعض يكون على حساب البعض الآخر. كذلك أحياناً يضر الإفراط بالإنسان نفسه. فالإفراط في الغذاء مثلاً، سبب أساسي من أسباب أمراض القلب والدورة الدموية وتصلب الشرايين والسكر وما يتصل بذلك.

ففي كل مجتمع في فترة تاريخية معينة، الاشياء التي تشبع هذه الحاجات وحجم الاستهلاك منها، مفروض أن تتحدد عند الحد الذي يحقق التوازن بين رغبات الأفراد، وإمكانات المجتمع وضرورات المحافظة على البيئة (أي الموارد الطبيعية المتيسرة للمجتمع)، وليس المقصود قطعاً تنميط إشباع الحاجات. كذلك، فإن اختيار الأشياء التي تشبع الحاجات الاساسية هو بالقطع اختيار شعبي، هو اختيار يتم على أساس المشاركة الشعبية، وليس اختياراً سلطوياً. وفكرة الأختيار السلطوي تتنافى تماماً مع المفهوم العام الذي يحكم هذه الورقة.

ويتصل بهذه النقطة أيضاً، ما تفضل به د. خير الدين حسيب. أنا هنا باحث يكتب بحثه، ولست رجل السياسة الذي يغير المجتمع. والمفروض أن عملية تغيير المجتمع لها مؤسساتها: الأحزاب السياسية، الجمعيات، النقابات إلى آخره. وعلى هذه الأحزاب والجماعات اذا كانت تريد فعلاً التنمية المستقلة أن تنشر بين الجماهير الوعي بضرر انماط الاستهلاك الوافدة علينا وخطرها. واعتقد أن هذه الفرصة حلت، فبعد انتهاء الحقبة النفطية، وفي وجه الأزمة العالمية، والامكانات الاقتصادية المتيسرة لمعظم الأقطار العربية، أصبح استمرار الهوس الاستهلاكي مستحيلاً، لأنه إما أن يؤدي إلى عدم استقرار اجتماعي وسياسي وهزات عنيفة، وإما أن يواجه. ولن تكون المواجهة إلا بالشكل الديمقراطي، أي من خلال العمل السياسي الذي يقنع الجماهير بذلك، والذي تمارسه أساساً الأحزاب الممثلة لهذه الجماهير، ولا يصدر من موقع السلطة فقط، لأنه لو صدر من موقع السلطة فهو مرفوض. وهو أيضاً سيتفق مع طبيعة هذه السلطة فيقتر على الغالبية، ويترك الأقلية تسرف ما شاء لها الاسراف.

في موضوع الاحتياجات الاساسية: أنا أنظر إليه في الورقة نظرة ثانية، ابتداءً من أن الانسان هو العنصر الفاعل في عملية الانتاج. فتوفير الحاجات الاساسية للإنسان هو توفير لقدرة العمل. وإذا اعتبرنا من الحاجات الاساسية للإنسان: التعليم، والمعرفة بوجه عام، وتيسير المعلومات له، بمعنى رفع انتاجية العمل، تصبح الحاجات الاساسية وسيلة لزيادة الانتاج ورفع الانتاجية. وهذا هو الاساس الوحيد لدعم القاعدة الأنتاجية في المجتمع، وزيادة قوته الاقتصادية.

أخيراً مفهومي عن الحاجات، انها حاجات مادية وحاجات غير مادية، وأن الحاجات غير المادية لا تقل أهمية عن الحاجات المادية. بل ربما اكتسبت في دول العالم الثالث الفقيرة أهمية أكبر من بعض الشهوات المادية. والواقع، أنه كلما كان الحكم قليل الشعبية، ويعتمد

على القمع، ويحظر على الناس الاشتغال بالسياسة، كلما حاول أن يلهيهم بالاستهلاك، ولا يستطيع تغيير نمط الاستهلاك إلا حكم ديمقراطي شعبي حقيقي. فهذه هي القضية في مجموع تراكماتها وأوجهها المختلفة. وهذا بالقطع تحليل بعيد كل البعد عن كلام ماكنمارا الذي كان أقرب لما يسمى سياسة رفاه welfare من الدرجة الثالثة، بمعنى أنها عنده شيء لا بد من توفيره حتى تتفادى القلاقل السياسية والاجتماعية. وأكبر دليل على ذلك، ان ماكنمارا كان يتصور أن الشركات متعدية الجنسيات هي أقدر الناس على توفير مستلزمات الاحتياجات الاساسية لشعوب العالم الثالث.

د ـ الطبيعة الرأسمالية للنظام العالمي والاختيار الاشتراكي

لماذا أتكلم عن النظام العالمي على أنه نظام رأسمالي فقط؟ لسبب بسيط هو أن النظام العالمي مكون من حركة اشخاص، وحركة سلع، وحركة رؤوس أموال. نحسب مساهمة الدول الاشتراكية في كل منها: حركة الاشخاص محدودة. فالدول الاشتراكية لا تستقبل عمالة وافدة، وقل أن تبعث بعمالها إلى الخارج. مساهمة المجموعة الاشتراكية في التجارة الدولية لا تتجاوز ١٠ بالمائة. مساهمتها في تجارة العالم الثالث كالآتي: العالم الثالث يستورد منها ٩ بالمائة من وارداته ويصدر لها ٣ بالمائة فقط من صادراته. في حدود هذا التعامل هناك بالقطع عنصر استغلالي، لأنه يتم على أساس ما يسمى الاسعار العالمية. والاسعار العالمية ناتجة من سوق تسيطر عليه الرأسمالية، فهي أسعار محددة من قبل الشركات الرأسمالية الكبرى. وهذه النقطة ناقشت فيها السوفيات كثيراً عندما كنا نتعامل معهم على نطاق واسع. وفي داخل مجلس المعونة الاقتصادية، توصلوا إلى نظام لحساب الأسعار، لا يهمل الاسعار العالمية تماماً، ولا يطبقها تماماً. ويعاد النظر فيها دورياً بمناسبة إعداد كل خطة خمسية، حيث مواعيد بدء الخطط الخمسية موحدة. وهم يأخذون تطور الأسعار العالمية لكل سلعة خلال السنوات الخمس السابقة، في محاولة بدائية في تقديري للتفرقة بين السعر السائد في السوق، وبين القيمة الحقيقية.

لم أتكلم عن الاتحاد السوفياتي ولا عن الصين ولا عن دول أوروبا الشرقية، لأن هذا الموضوع كان خارج الورقة تماماً. الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الاشتراكية، دول أوروبية تساهم بالحضارة الأوروبية ومرتبطة بها. وهذه النقطة هامة. وأنا ممن يقولون: أولاً، إن الحضارة تظل بعداً قائماً مهما تغيرت انماط الانتاج، ثانياً، تلك دول اشتراكية مصنعة بالفعل، ثالثاً، هذه الدول لم تكن مستعمرات، ولم تعرف التنمية الخبيثة، أو التنمية المشوهة التي تشكل المشكلة الرئيسية لدول العالم الثالث.

لم يكن وارداً أن أتكلم عما يجري في الاتحاد السوفياتي في ورقتي. فلا مناسبة لمثل هذا الحديث حيث أنني لم أقدم الاتحاد السوفياتي كنموذج للتنمية المستقلة، حتى أخذت على الدراسات التي تمت عن الاشتراكية، أنها لم تقدم حتى الآن نظرية «خالصة للاشتراكية».

هناك كثير من المؤلفات عن كيف يدار الاقتصاد السوفياتي، وأخذت على هذه المؤلفات أنها، بصفة عامة، لا تميز في التجربة السوفياتية بين ما هو تاريخي وحضاري مرتبط بتاريخ روسيا وبمجموعة الشعوب التي تكون الاتحاد السوفياتي وبين ما هو عارض مرتبط بظروف الثورة البلشفية والأوضاع القاسية التي عاناها الاتحاد السوفياتي (حرب التدخل من ١٤ دولة، الحرب الأهلية، الحصار الاقتصادي الكامل الذي فرض عليه لسنوات طويلة، الولايات المتحدة لم تعترف بالاتحاد السوفياتي إلا في عام ١٩٣٤، وكان السبب في اعترافها صفقة نفط قام بها روكفلر)، وبين ما هو من صميم الاشتراكية. وبالتالي، لم يكن الاتحاد السوفياتي موضوعاً لكلامي.

أما رأيي فيما يجري في الأوضاع الداخلية في الاتحاد السوفياتي فهو مكتوب في مجلة **الطليعة** في عام ١٩٧٠، في العدد الذي صدر بمناسبة الذكرى المئوية لمولد «لينين». وقد قلت فيه بالنص الواضح والصريح، إن تطور علاقات الانتاج داخل المجتمع السوفياتي، متمثلة في أساليب التخطيط وإدارة الاقتصاد وإدارة المشروعات الانتاجية، أصبحت متخلفة بالنسبة للنمو الضخم الذي حدث في قوى الانتاج في الاقتصاد السوفياتي. وأنه لا بد من تطوير هذه الاساليب في اتجاه توسيع الديمقراطية. مثلاً الانتقال من نظام المدير المسؤول عن المصنع، وهو نظام فرضته أصلاً ظروف الحرب، والنقص الشديد في السلع وفي الكفاءات الإدارية إلى إدارة ذاتية أو إدارة مشتركة. وعدت وذكرت هذا أيضاً في كتابي عن القطاع العام.

وبالنسبة لماركس والماركسية أذكر أنه في الذكرى المئوية لوفاة ماركس، قال مؤرخ الماني: «إن أعداء ماركس لم يسيئوا اليه كما أساء اليه أصدقاؤه ومن يدّعون الانتماء اليه». وهذا صحيح. فكثير من الافكار التي حسبت على ماركس تتناقض مع تفكيره. وماركس لم يدّعي . . العالمية. وفي الورقة نص واضح يغني عن التعليق في هذا الشأن.

أما عن الطريق اللارأسمالي فقد كتبت عنه في المقال السابق الاشارة اليه في **الطليعة** فقد كان عنوان ذلك المقال «اللينينية وأزمة الماركسية الراهنة». وقلت وقتها إن هذا المفهوم لا معنى له، وأن لينين استخدمه في حالة واحدة وهي منغوليا، لظروفها الخاصة، حيث لم يكن بها برجوازية أصلاً، وكانت لها علاقاتها الخاصة بالاتحاد السوفياتي مما مكّنها من أن تتفادى المرحلة الرأسمالية. وقلت إن طريق أي مجتمع لا يتحدد بالنفي، وإنما يتحدد بالإثبات. هو لارأسمالي، فماذا يكون؟

أما عن مفهوم العقيدة، وأهمية الايمان في خوض المعارك، فهذا ضروري لأن الانسان ليس عقلاً وجسداً فقط، بل له بعداً ثالثاً، بعد وجداني روحاني ممكن أن تملأه العقيدة الدينية في معظم الأحوال، ويمكن أن تملأه فلسفة أو ايديولوجيا. ولكن بالقطع من دون أن يؤمن الانسان بما يعمل، ولو عمل فقط لمصالحه الآنية، أو حتى لمصلحته هو الخاصة فقط، ولم يكن له اطار مرجعي، فلا يمكن أن يستمر وأن ينتج. المجتمع الذي يعيش على هذا النحو مصيره إلى التفكك. وتفكك المجتمعات وضياعها وتدميرها ظاهرة موجودة. لأنه لا

قدرية للتقدم أو للتطور. وفيما يتعلق بالمشروع التراثي، أنا لم أتعرض بصفة خاصة للوطن العربي، بل اذكر مسألة متعلقة بالعالم الثالث ككل.

في النهاية أود أن أؤكد انني لا أختار لأحد، أنا أبحث وأفكر وأطرح رأياً. وهذا الرأي من حقي أن أقوله، وليس من حقي أن أفرضه على أي إنسان. ولكن أمانة الفكر في مثل هذا الجمع كانت تقتضي أن أطرح فكري كاملاً، وأن أقول عالياً المرجع المنهجي الذي اتبعته في التحليل. ما ليس اشتراكية، وما ليس رأسمالية أنا شخصياً لا أعرفه وأود أن يوجد في يوم من الأيام. ولا أصادر على قدرة الفكر الانساني على أن يكتشف أوضاعاً أخرى، لكنني أعتقد أن سبب اللبس هنا هو أننا نجسد الرأسمالية في أمريكا، ونجسد الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي، وبالتالي نرفض كلتيهما. وهناك فرق كبير جداً بين عدم الانحياز بين الدولتين العظميين، وبين الاختيار بين الرأسمالية والاشتراكية، وكما قلت الرأسمالية الخالصة لم توجد في أي مكان، وكذلك الاشتراكية الخالصة. وأضفت أن محتوى الاشتراكية يتغير من مكان إلى مكان ومن زمان إلى زمان، وانه يبقى في الجوهر مفهوم الاستغلال وعدم الاستغلال. الاستغلال ليس مقولة اخترعها ماركس يمكن أن نرجع للفكرة عند من سماه أسلافنا المعلم الأول: أرسطو. في كل مرة يحصل فيها انسان، بلا عمل، على دخل هو نابع من عمل انسان آخر، هناك ظاهرة استغلال ترجع بالقطع إلى سيطرة الملكية الرأسمالية. ملكية وسائل الانتاج، تساعد على الاستغلال. ولكنها ليست بالضرورة الشكل الوحيد للاستغلال، لأن المجتمع ينتج أكثر مما يستهلك عادة. هذا الفائض يتوزع توزيعاً غير متكافىء، ومعنى التوزيع غير المتكافىء، أن هناك من يعمل ولا يحصل على كل مقابل عمله، ومن لا يعمل ويحصل على جزء من الفائض الاقتصادي.

هـ ـ عن الواقعية

المستوى الذي كتبت فيه هذه الورقة، هو مستوى الفهم النظري، الذي يمكن أن يعطي رؤية استراتيجية. وحين تتضح الرؤية الاستراتيجية يمكن أن نبدأ في بحث ما هو ممكن منها اليوم وما هو غير ممكن. فالقضية هي بأي مقياس تقول هذا ممكن وهذا غير ممكن، وهذا جيد وهذا غير جيد. في أصول الفقه تعلمنا قاعدة جميلة جداً اسمها الحكم على شيء فرع عن تصوره. فإذا لم يكن في ذهننا صورة نريد أن نصل اليها، كيف يمكن أن نميز الضار من النافع فيما يمكن أن نوافق عليه من اجراءات تكتيكية الآن، وفي المدى المتوسط، وفي المدى الطويل، إلى أن نصل إلى المدى الطويل جداً، الذي هو المدى الاستراتيجي؟ ففي المستوى الذي نتكلم فيه هو المستوى الذي يتعلق بالمفهوم الاستراتيجي الطويل الأمد جداً. وبالقطع الطريق إلى تطبيقه ليست طريقاً سهلة ومعبدة. وإن كل تغيير اجتماعي، ستكون فيه اجراءات كمية ستصل إلى تغيير نوعي، وسيكون فيه صراع قوى اجتماعية حول هذه المفاهيم. ستتم نجاحات، كما ستقع اخفاقات، يمكن أن تتقدم، ويمكن أن تقع ردة على هذا التقدم. وأنا بيّنت في كلامي عن التنمية المستقلة أنها مرحلة انتقال إلى الاشتراكية، وقلت لا يعني ذلك بحال أن تبني طريق التنمية المستقلة سيؤدي بالضرورة إلى

الوصول إلى الاشتراكية. وأن احتمالات الردة ستظل قائمة، لأن فترة الانتقال تلك أو مرحلة التنمية المستقلة كما ذكرت في الورقة تشهد تعايش عدة أنماط انتاج معاً، وعدد كبير منها ضروري لتوفير الاحتياجات الأساسية للجماهير، ولا يمكن البدء في تصفيته دون وجود بديل له اكثر تقدماً. وبالتالي، القوى الاجتماعية غير متجانسة كما أن الخصم أو العدو الخارجي، العدو الأمبريالي، سيحاول طبعاً بكل ما يمكن ضرب مثل هذه التجارب. ذلك لأن واقع أوضاع بلدان العالم الثالث هو أن الامبريالية ليست قوى خارجية، بل هي طرف في علاقات الانتاج الداخلية، لأنها تقاسمنا الفائض الاقتصادي الذي نحققه. وبالتالي، فهي تدافع عن موقعها في داخل مجتمعنا كذلك. لكن متى صحت الرؤية الطويلة الأمد واتضحت، فكل السياسات والتكتيكات والاجراءات الاصلاحية متصورة، ويتضح الممكن وغير الممكن. ومن الوارد هنا أن نذكر لينين وقوله: «السياسة هي فن الممكن، شريطة ألا نفقد من الرؤية المتطلبات الاستراتيجية». أما التسليم بالممكن فقط، فتلك سياسة الواقعيين الذين يستسلمون للأمر الواقع، والفرق بين الثوري، والواقعي يكمن هنا. فكلاهما يجب أن يعرف الواقع جيداً، ولكن الواقعي يعرفه لكي يستسلم له، والثوري يعرفه لكي يغيّره، ولا تستطيع أن تغير مالا تعرف. فيجب أن نبدأ من الواقع، ومن الواقع العميق، وليس من الواقع السطحي الذي يسيطر على الكتب ووسائل الاعلام والصحافة، والذي يعيش فيه أغلبنا بحكم ظروف العمل. وواقع مجتمعنا العميق ما زال يحتاج إلى كثير من الدراسات من ناحيتنا ولهذا، وفي الوقت الذي أتكلم فيه بهذا المستوى، أنا أساند مطالب دول العالم الثالث في تعديل شروط التبادل وما سموه «النظام الدولي الجديد». وفي كل هذه المعارك لا نكتفي بموقف التأييد، بل نلعب فيها دوراً، ونكتب عنها، وندافع، ونصوغ مشروعات، ونساند مجموعة السبعة والسبعين، وعدم الانحياز، ولكن دون أن نفقد الرؤية الطويلة الأجل. طبعاً لم أقدم مشروعاً حضارياً عربياً متكاملاً. ومن أنا حتى أتفرد بتقديم هذا. إنه لمن الغرور والغباء في الوقت نفسه، أن يتصور أحد انه قادر وحده على أن يعمل خطة Blue print، ولكن أقصى ما يمكن هو التوافق الفكري.

و ـ قضية المشاركة الشعبية

طبيعة المشاركة الشعبية في الواقع ليست مجرد تعلق بالديمقراطية، ولكنها الضمان الوحيد لأمرين: كفاءة الاداء، والحد من أي اتجاهات قمعية يمكن أن تفرزها أي عملية تحول اجتماعي. فأي عملية تحول اجتماعي بحماسة القائمين بها، وما يمكن أن يقعوا فيه من شطط، تفتح الباب لعمليات قمع، ثم إذا عزل هؤلاء القادة عن جماهيرهم، فتبدأ مشكلة تأمين الثورة، وتأمين النظام، وكل الامور المعروفة لنا جميعاً. المشاركة الشعبية هي أكبر ضمان ضد الردة. تصور المشاركة الشعبية ليس عسيراً للغاية، بل ان له مفاتيح. فمثلاً لو أن القوى التقدمية عندنا في الوطن العربي بدل أن تركز كل جهودها ونضالها وكتاباتها وكل تفكيرها عن الدولة والسلطة والوصول إلى السلطة، كما لو كانت الدولة هي الاداة الوحيدة والمثلى القادرة

على تغيير مجتمعاتنا، لو أعطيت تلك القوى جزءاً من جهودها لعمليات النشاط الاقتصادي والاجتماعي المحلية وغيرها ستخلق النواة الأولى أو النوى لعمليات المشاركة الشعبية. لو قامت الاحزاب السياسية فعلاً بادراك أهمية هذه المشاركة ستتحول إلى مشاركة فعلية. حيث أنه من الوارد أن تبدأ ممارسات المشاركة واقعياً دون انتظار تقنينها دستورياً أو تشريعياً. عبد الناصر أخذ بمبدأ الإدارة المشتركة لشركات القطاع العام بجعل نصف اعضاء مجلس الادارة تعينهم الدولة، والنصف الآخر ينتخبهم مجموع العاملين. وهي صيغة كانت جيدة وفيها شيء من التجديد ما بين المدير الواحد عند السوفيات، وما بين الادارة الذاتية في يوغسلافيا. التجربة لم تأخذ كل الابعاد التي كانت تبشر بها، لأنها كانت تجربة محدودة من المشاركة الشعبية، وليست منهجاً عاماً سائداً في البلاد كلها، كما أن القوى السياسية المنظمة (وهي الاتحاد الاشتراكي في ذلك الوقت)، كانت تحكمها اكثر مما تنفخ فيها روح المبادرة، وروح الاهتمام بالمشاكل العامة. وفي الوحدات الانتاجية التي عرفت لفترة معينة تشكيل «لجان الانتاج» التي شاركت في صناعة القرارات، زاد فيها الانتاج، وكثر انتظام العمال، وقلت نسبة الغياب، إلى آخره. أيضاً إذا كانت المشاركة الشعبية فكرة جديدة بالنسبة للوطن العربي المعاصر، فإن لها مظاهر هامة في كثير من بلدان آسيا. وعلى أي حال، كل شيء من الامور التي ذكرتها فيما يتعلق بالتنمية المستقلة صعب وربما أصعب من المشاركة الشعبية نفسها. لو أمكننا نحن كمفكرين ومثقفين تحقيق استقلالنا الفكري إزاء الفكر الغربي وخصوصاً الفكر الغربي المتعلق بنا، وأن نفكر لأنفسنا، وأن نفكر بين جماهيرنا، وأن نحاول أن نفهم مجتمعاتنا، لانفتحت طرق كثيرة أمامنا.

ولكن اختيار الطريق أمر هام وعاجل. ليس أمامنا فسحة كبيرة من الوقت لكي نجرب طرقاً متعددة، فظروف الأزمة العالمية، ونقل الرأسمالية لأعباء كثيرة من أعباء الازمة إلى دول العالم الثالث، والاتجاه العدواني الذي نشأ نتيجة للأزمة في الدول الغربية، يريد أن يصفي حسابات الرأسمالية مع العالم الثالث. ومن أهم المناطق التي يركز عليها الاستعمار، الوطن العربي. وأظن الأحوال الراهنة للوطن العربي تغني عن التعليق، ولكن ما أريد أن أضيفه هنا هو التحذير. لا يجوز أن نتوهم أننا وصلنا إلى قاع الهاوية، بل الأرجح أن تسوء الأوضاع أكثر من ذلك. نحن نطالب بالوحدة وسنواجه بتفتت الأقطار القائمة. نحن نطالب بتنمية مستقلة، وسنجد حتى التنمية التابعة تتوقف. الوطن العربي في خطر، ويجب أن نسرع في التفكير، وفي الاختيار، وفي الاتفاق على أمور واضحة نستطيع أن نرد بها للعرب شيئاً من المكانة في هذا العالم، ويمكن أن تفتح الطريق إلى تنمية عربية مستقلة.

الفصل الثاني

النظام الدولي وآليات التبعية: آليات التبعية في إطار الرأسمالية المتعددة الجنسيات

د. ابراهيم سعد الدين عبدالله (*)

مقدمة

تبدأ هذه الورقة[1] من القبول العام لمقولة «التبعية» باعتبارها صياغة نظرية تصف حقيقة أنّ دول العالم الثالث قد أخضعت خلال فترة تاريخية معينة لم تزل ممتدة حتى الآن لسيطرة النظام الرأسمالي العالمي، وأن الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول قد أعيد تشكيلها بواسطة القوى الرأسمالية المسيطرة ولصالحها. وقد انتجت تلك العملية التاريخية آثاراً اقتصادية واجتماعية وثقافية هامة، حيث أدت الى تفكك وتحلل العلاقات بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني في الدول التي خضعت للسيطرة الرأسمالية، وارتباط الدول الخاضعة بالدول الرأسمالية المتقدمة بعلاقات غير متكافئة يعاد تجددها باستمرار، وان بوسائل مختلفة، وذلك بهدف أن يستمر امتصاص جانب هام من الفائض الاقتصادي من الدول التابعة لصالح رأس المال الدولي. وقد أدت هذه العلاقات الى تخلف دول العالم الثالث والى محدودية فرص نهوضها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي حتى بعد حصولها على استقلالها السياسي، كما أدى الى خضوع التطورات الاقتصادية في الدول النامية للتطورات في النظام الرأسمالي في الدول المتقدمة.

آليات التبعية

إن علاقات التبعية هي علاقات تاريخية وجدلية نشأت نتيجة للسيطرة والتفاعل والترابط والصراع بين دول رأسمالية معيّنة في المركز وبين دول محددة في التخوم تختلف في

(*) خبير اقتصادي ومنسق مشارك لمشروع المستقبلات العربية البديلة ـ مصر.

(١) الورقة الحالية هي جزء من دراسة جماعية اكبر عن التبعية في الوطن العربي.

أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والطبقية وفي درجة نموها وتطورها. وتغيرت وتحددت علاقات التبعية بصفة دائمة نتيجة للتطورات في النظام الرأسمالي في المركز، ونتيجة أيضاً للتطورات في دول التخوم. وبينما تأثرت التغيرات الأخيرة بنوعية العلاقة السائدة مع الدول المسيطرة في المركز، فإنها كانت أيضاً وليدة الصراعات السياسية والاجتماعية والتطورات الداخلية، بما في ذلك الصراع ضد الاستعمار والتناقضات والصراعات الداخلية بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة. وهي صراعات أدّت أحياناً، أو بعد مراحل تاريخية معينة، إلى صعود بعض الطبقات والفئات الاجتماعية، وانقضاء سيطرة أخرى، وتكوّن تحالفات سياسية وطبقية جديدة وبروزها، وانتهاء غيرها. وقد كان لهذه التطورات والتغايرات والاختلافات تأثيرها في طبيعة علاقات التبعية السائدة وأدواتها وآلياتها. وبالرغم من بقاء علاقات التبعية واستمرارها خلال فترة تاريخية طويلة وإعادة إنتاج النظام التابع لنفسه حتى الآن، فقد شهدت علاقات التبعية اختلافاً وتغيراً في طابعها وآلياتها من حالة إلى أخرى وعبر الزمن.

ومع عدم إهمال دور القوة والقرار السياسي والعسكري الذي استخدم في المراحل الأولى لفرض التبعية، والذي ميز علاقات دول المركز بمجتمعات القارات الثلاث لمدة طويلة، والذي فرض في اطاره نمط التخصص الدولي الذي لم يزل سارياً حتى الآن، ومع عدم اهمال دور القوة أو التهديد باستخدامها حتى في المرحلة الحالية من مراحل العلاقة بين الدول الرأسمالية المتقدمة من جانب، ودول العالم الثالث التي نالت استقلالها من الجانب الآخر، فإن استمرار التبعية وتجددها في المرحلة الحالية، يستند بصفة أساسية الى الاعتماد المتزايد للدول النامية على التجارة الخارجية، وزيادة اندماجها في السوق الرأسمالي العالمي، والسيطرة الكاملة للدول الرأسمالية المتقدمة على هذه الأسواق سواء في ذلك أسواق السلع، أم الخدمات المتعلقة بالتجارة الخارجية، أم سوق رأس المال، والمال، بما في ذلك الاستثمارات الخارجية والقروض والتسهيلات المصرفية والمعونات الخارجية، والسيطرة شبه الكاملة للدول الرأسمالية المتقدمة على التكنولوجيا المتقدمة، وعلى مجالات الاتصالات الخارجية والمعلومات والخدمات الاستشارية وغيرها.

ونعالج في هذا المقال الآليات المعاصرة للتبعية. أي الآليات التي تؤدي الى استمرار علاقات التبعية وتجددها وتعمقها بين الدول الرأسمالية المتقدمة من جانب، وبين دول العالم الثالث في مجموعه من الجانب الآخر، وذلك في المرحلة المعاصرة التي اتصفت فيها الرأسمالية المعاصرة بالدولية وأصبحت فيها كل دول العالم الثالث تقريباً دولاً مستقلة سياسياً لها حكمها الوطني.

ونبدأ بالاشارة الى أنه باستثناءات محدودة، فإن دول العالم الثالث في مجموعها لم تزل ترتبط بنيوياً بالسوق الرأسمالي العالمي في اطار التقسيم الدولي السائد للعمل. ويعني هذا انها تخضع لقوانين وأجهزة السوق الرأسمالي الدولي التي هي جزء لا يتجزأ منه. ويعتمد رأس

المال الدولي في المرحلة المعاصرة على آليات ذلك السوق، وعلى الأجهزة الأخرى المعاونة في تأكيد واستمرار سيطرتها واستغلالها للدول الأقل تقدماً.

وفي هذا الاطار، فإن مناقشة آليات التبعية تتطلب فهم الآليات التي يعتمد عليها رأس المال الدولي في اخضاع واستغلال دول العالم الثالث واعادة انتاج علاقات عدم التكافؤ الحالية، واستمرار توجيه نموها الاقتصادي والاجتماعي بما يخدم تجديد علاقات التبعية تلك. ونشير هنا الى أن آليات التبعية ترتبط بالضرورة بآليات السوق الرأسمالي الدولي في هذه المرحلة، وإن كانت تتعدى هذه الآليات من ناحية، ولا تضم بالضرورة كل آليات السوق، حيث يتم التركيز فقط على تلك التي تؤثر تأثيراً مباشراً على استمرار وتجدد العلاقات غير المتكافئة التي نشأت تاريخياً. ونبدأ في هذا الاطار بتحديد السمات العامة للرأسمالية الدولية المعاصرة أو الرأسمالية متعدية الجنسيات.

السمات الرئيسية للرأسمالية متعدية الجنسية

رغم أن النظام الرأسمالي قد اتصف منذ البداية بالتوجه للعالمية والاتجاه نحو التوسع والضم بحيث شمل العالم كله في نطاقه، فقد استمرت الوحدات الرأسمالية العاملة في حقل الانتاج والأنشطة المرتبطة به وطنية في الأساس، دون أن يمنع ذلك قدراً من التكامل الرأسي مع صناعات استخراجية، أو منتجين للمواد الأولية في المستعمرات وأشباه المستعمرات، أو قدراً من التكامل الأفقي بين بعض المنتجين الرأسماليين في الدول المتقدمة ذاتها. وقد كان الصراع الحاد بين الرأسماليات المتقدمة على الأسواق ومن أجل تقسيم واعادة تقسيم المستعمرات، إحدى السمات الهامة للرأسمالية في الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية. وقد أدى هذا الصراع الى نشوب حربين عالميتين.

وقد تعرض النظام الرأسمالي لهزات عنيفة نتيجة لكلتا الحربين. فانسلخ عنه عقب الحرب العالمية الأولى سدس الكرة الأرضية حيث نشأت أول دولة اشتراكية وأصبحت اللبنة الأولى في نظام اشتراكي بديل. وأدت الحرب العالمية الثانية الى كسر الحصار عن دولة الاشتراكية الأولى وبدء اقامة مجتمعات اشتراكية في دول اوروبا الشرقية، كما انطلقت ثورات التحرر الوطني في المستعمرات. وتحولت هذه الثورات في بعض الحالات الى ثورات اشتراكية كان أولاها الثورة الصينية التي نقلت الى النظام الاشتراكي أكثر بلاد العالم سكاناً. واستطاعت حركة التحرر الوطني أن تحرز عديداً من الانتصارات، أدت الى تصفية المستعمرات ونشوء العديد من الدول المستقلة حديثاً التي مال كثير منها الى تبني نوع من التوجه نحو الاشتراكية باعتبارها الحل الأفضل لمشكلات التخلف ولتحقيق تنمية سريعة. وفي الوقت نفسه أدت هزيمة دول المحور وضعف الرأسمالية الأوروبية نتيجة للحرب الى أزمات داخلية في الدول الرأسمالية وبروز تيار اشتراكي قوي فيها، سواء أكان اصلاحياً أم ثورياً.

وقد واجهت الولايات المتحدة الامريكية التي أصبحت الدولة الرأسمالية الأقوى

عسكرياً واقتصادياً وسياسياً هذه الأزمة في النظام الرأسمالي بهجوم مضاد على كل الجبهات بهدف احتواء النظام الاشتراكي ومنعه من التوسع، ولوقف محاولات التحول الاجتماعي سواء في الدول الرأسمالية في أوروبا أم في الدول الحديثة الاستقلال. واستخدمت في سبيل ذلك وسائل متعددة بدءاً من إقامة أحلاف عسكرية وإنشاء سلسلة من القواعد العسكرية لمحاصرة الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث الأكثر راديكالية، وامتداداً الى استخدام قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية في محاولة لإعادة تثبيت وتقوية النظام الرأسمالي في القلب، وفتح المجال لمزيد من التطورات الرأسمالية في الدول المستقلة حديثاً. فتمت اعادة تعمير أوروبا واليابان عن طريق نقل ضخم للموارد المالية والتكنولوجية الأمريكية. وساعدت الولايات المتحدة الأمريكية ودفعت الى تكوين السوق الأوروبية المشتركة، ومنظمة التنمية والتعاون الدولي التي تجمع في اطارها أهم الدول الرأسمالية، وأنشأت مع الرأسماليات الأوروبية الرئيسية وكندا حلف شمال الأطلسي، وحاولت احتواء حركة التحرر الوطني في دول العالم الثالث بتقديم مساعدات مالية وتقنية إما مباشرة، أو من خلال منظمات دولية ساعدت في انشائها وتدعيمها. واستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية تلك المساعدات لفتح الطريق أمام تدفق رأس المال الأجنبي - وبخاصة الأمريكي - الى بلاد العالم الثالث حيث لعب رأس المال الأجنبي دوراً أساسياً في عمليات تحديث المجتمعات في عدد من الدول المستقلة حديثاً، وأصبح أداة رئيسية في توجيه التنمية وتحديد نوعية التصنيع في تلك البلاد. وتم بقيادة الرأسمالية الأمريكية إنشاء شبكة من المنظمات الدولية لتقديم المساعدات الاقتصادية والمالية والتقنية. واستخدمت هذه المؤسسات لمحاولة انشاء نظام دولي بديل عن النظام الذي كان قد انهار بالفعل إبان فترة الحرب والفترة التالية لها مباشرة، ولإعادة احتواء وربط الدول النامية في اطار النظام الرأسمالي الذي استعاد قدراً من حيويته بعد إعادة تعمير أوروبا واليابان.

لقد أدت عملية اعادة التنظيم تلك للنظام الرأسمالي الى نقله الى مرحلة جديدة هي مرحلة سيطرة الرأسمالية المتعدية للجنسيات. وكانت نقطة الانطلاق في هذا التحول هي التطورات في أوضاع الشركات الأمريكية الاحتكارية الكبرى. لقد اتصفت الرأسمالية الأمريكية منذ البداية بالاتجاه الى استخدام مكثف لرأس المال والتكنولوجيا بالنظر لأنها تعمل في إطار سوق كبير متسع، مما شجع استخدام طرق الانتاج الكبير. وأدى الى سيطرة تنظيمات احتكارية أو شبه احتكارية على الصناعات الأمريكية المختلفة، تتمّ المنافسة بين وحداتها بأشكال غير سعرية، من أهمها المنافسة في تطوير وتحديث المنتوجات خلال استخدام أحدث الوسائل التكنولوجية. وقد أدى تطور وسائل الانتاج والنفقات الضخمة على البحوث والتطوير، وتسارع التقادم في السلع المنتجة أو في أدوات الانتاج المستخدمة الى أهمية استعادة الشركات الاحتكارية لنفقاتها الاستثمارية الضخمة في أسرع فترة ممكنة، وتطلّب هذا الاتساع الكبير في الأسواق وشمولها للعالم في مجموعه. وقد تيسّر للشركات الأمريكية توسع كبير في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية مباشرة. الا أن استعادة أوروبا لقدراتها الانتاجية وانشاء السوق الأوروبية المشتركة التي تفرض حماية جمركية هامة على المنتوجات التي تتم في اطارها، واقبال عدد من الدول النامية أيضاً على انشاء صناعات للحلول محل الواردات، وفرض حماية

على تلك الصناعات عن طريق رسوم جمركية مرتفعة، قد دفع بالشركات الامريكية الى محاولة انشاء وحدات انتاجية تابعة لها سواء في الأسواق الرأسمالية المتقدمة، أم في بعض دول العالم الثالث التي تتمتع بسوق كبير نسبياً. وتحولت الشركات الأمريكية بذلك الى شركات متعدية للجنسيات.

وقد أدت اعادة التعمير بقيادة الرأسمالية الأمريكية في المراكز الرأسمالية في أوروبا واليابان الى تطورات مشابهة حيث نشأت، أو أعيد انشاء الشركات الاحتكارية الكبرى، ثم أصبح لها الطابع الديناميّ نفسه، والاتجاه نفسه، الى الاعتماد المتزايد على استخدام نتائج العلم والتكنولوجيا في تطوير منتوجاتها وأدوات انتاجها، التي كان عليها أيضاً أن تتجه الى غزو الاسواق العالمية بما فيها السوق الأمريكي نفسه. ونشأت شركات متعدية الجنسيات من أصل أوروبي أو ياباني تعمل في إطار أسواقها والسوق الأمريكي الى جانب أسواق العالم الثالث. وأدّى التوسع في الشركات التابعة في الأسواق المختلفة الى فقد الرأسمالية شيئاً فشيئاً لطابعها الوطني، وتحولها الى رأسمالية متعدية للجنسيات، حيث أصبحت الاحتكارات الرأسمالية التكنيكية الصناعية تنظم عملية الانتاج على مستوى دولي بدلاً من المستوى المحلي أو الوطني. ونشرت تلك الشركات وحداتها الانتاجية والشركات التابعة لها في أكثر من قطر. وهي تحدد المكان الانسب لنشاطها على أساس عالمي حيث تتم المقاربة بين التكلفة والعائد المحتمل في كل دولة على أساس من تكلفة العمل، وتكلفة الطاقة والمواد الخام، ومكونات المنتج المختلفة، وعلى أساس من نوع الدعم الذي تقدمه الحكومات أو النظام الضريبي السائد، كما يأخذ في الاعتبار الأوضاع السياسية في البلاد ومدى الاستقرار السياسي فيها. وتعمل الشركات متعدية الجنسيات على تعظيم أرباحها على مستوى العالم في مجموعه على مستوى الشركات الاحتكارية في كلّيتها. وتتمكن الشركات متعدية الجنسيات أن تقوم بذلك، بالنظر لما تتمتع به من حريات في نقل وتحويل السلع الرأسمالية، والسلع الوسيطة، والأموال، والتكنولوجيا، والعاملين والبيانات عبر الحدود الوطنية في اطار التنظيم الاحتكاري الواحد الذي يملك درجة واسعة من الحرية في تحديد الأسعار الداخلية بين وحداته، وبالتالي في تحديد التكاليف والأرباح، والرسوم، بما يضمن أقصى ربحية على مستوى التنظيم الاحتكاري في مجمله. وتميل مثل تلك التنظيمات الى تقليل الاعتماد على الأسواق في اتمام الصفقات، وتستبدلها بالتبادل الداخلي بين الوحدات التي يشملها التنظيم. وتتجمع الوحدات المنتجة والمستخدمة للمنتوجات في إطار مشروع واحد له هيكل موحد لاتخاذ القرارات. وقد دفعت هذه التطورات الى حلول التخطيط على مستوى المشروع محل السوق كأداة لتنظيم الربح.

إن التطورات السابقة والدور المتزايد للشركات متعدية الجنسيات في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، قد أدى الى طبع النظام الرأسمالي في المرحلة المعاصرة بطابع تلك الشركات، بحيث يمكن الحديث عن نظام رأسمالي معاصر متعد للجنسيات. إن وجود هذه الشركات ودورها لا ينفيان وجود مشروعات رأسمالية تعمل في الإطار الوطني لبعض الأقطار، أو حتى على

مستوى محلي فقط، كما لا ينفيان إمكان التعارض والتناقض بين مصالح المشروعات الوطنية والمحلية، وبين مصالح المشروعات المتعدية الجنسيات من الجانب الآخر. إلا أن هذه الوحدات تبقى جزءاً من النظام الملكي الذي تسمه الشركات متعدية الجنسيات بميسمها طالما أن جميع وحدات النظام تعمل وتتفاعل ككل موحد، على أساس معلمات سائدة ومجموعة من المقاييس والأهداف، تلعب الشركات متعدية الجنسيات دوراً أساسياً في تحديدها.

ويسود في هذا النظام احتكار القلة، إذ يتركز الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي في عدد قليل من المشروعات الكبيرة التي تملك دوراً حاسماً ومسيطراً في كل صناعة، رغم استمرار وجود عدد كبير من الوحدات المتوسطة والصغيرة التي لا تشارك الا بنسبة محدودة في مجمل النشاط. وتعتمد المنافسة بين الوحدات المكونة للنظام على وسائل غير سعرية وعلى الأخص التجديد التكنولوجي المستمر وتنويع المنتوجات.

إن الدور الأساسي للتجديد التكنولوجي وتنويع المنتوجات في المنافسة على الأسواق قد تطلب ايجاد علاقة بنيوية متينة بين المؤسسات العلمية ومؤسسات البحوث التطبيقية، وبين عمليات الانتاج الكبير والتسويق، إذ تصبح سرعة استخدام العلم والتكنولوجيا في مجال الانتاج وتطوير وسائل الانتاج وسلع الاستهلاك النهائي أداة حاسمة في تحقيق المشروعات لأهدافها وتعظيمها للأرباح.

وإذا كانت الشركات متعدية الجنسيات هي جوهر وقلب النظام الرأسمالي المتعدي للجنسيات بحكم دورها الأساسي في صناعة القرارات الخاصة بالانتاج والتي تحدد: ما الذي ينتج، وكيفية الانتاج، ولصالح من يتم، وأين يتم؟، ولأنها ذات تأثير فعال على المستويات الوطنية والعالمية لا من الناحية الاقتصادية وحسب، بل من الناحية السياسية والثقافية أيضاً، فإنّ النظام المتعدي للجنسيات يستند أيضاً الى شبكة من المؤسسات الدولية التي تعضد وتساند نشاط الشركات المتعدية الجنسيات، وتشمل تلك، مؤسسات ذات طابع اقتصادي أساساً مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التنمية والتعاون الدولي؛ أو ذات طابع عسكري وسياسي: كحلف الأطلسي والاحلاف الأخرى مع الدول الرأسمالية الرئيسية في مناطق تنمية الصادرات والمؤسسات التمويلية وغيرها. وتلعب دوراً هاماً في هذا المجال كذلك: المؤسسات التعليمية التي تساعد في اعداد الكفاءات اللازمة للشركات دولية النشاط، والمؤسسات الدولية الأخرى والتي تشمل الجامعات الرئيسية، والمعاهد البوليتكنيكية في الدول الرأسمالية الرئيسية، والمعاهد التابعة لها أو المرتبطة بها في دول العالم الثالث؛ هذا فضلاً عن الصحف الدولية، ووكالات الأنباء، وشركات الاعلانات الدولية، وشبكات التلفزيون التي تلعب دوراً رئيسياً في نشر وجهات النظر التي تروج لمصالح الشركات دولية النشاط. وتلعب دوراً هاماً أيضاً المؤسسات المهنية الدولية والمؤتمرات الدولية والبحوث الممولة دولياً، والتي توفر قدراً هاماً من المعلومات الأساسية، فضلاً عن التعريف بالكفاءات العلمية الموجودة التي يمكن استخدامها. وتشارك عناصر متعددة من جنسيات مختلفة في الحصول على جزء هام من الفائض الذي تحققه الشركات متعدية الجنسيات؛ ويشمل هؤلاء الى جانب

مالكي أدوات الانتاج من الرأسماليين من يشغلون مناصب الادارة العليا، والمسؤولين الماليين، وكبار المهنيين والتقنوقراط والبيروقراطيين الذين تستند هيمنتهم الى ما يملكون من معارف متخصصة، ودورهم الذي لا غنى عنه في خلق المعرفة العلمية والتكنولوجية ووضعها في خدمة الانتاج وتجديد وتنويع المنتوجات التي هي أساس تفوق الشركات متعدية الجنسيات.

وتقضي الشركات متعدية الجنسيات على الثقافات القومية لصالح ثقافة دولية متعدية الجنسيات، حيث تؤثر الرأسمالية الدولية على العادات والأفكار والمعتقدات والقيم والسلوك في اطار سعيها لخلق سوق متجانس لسلع الاستهلاك النهائي وللخدمات على نطاق عالمي. وتلعب أجهزة الاتصال وأدواته الخاضعة لهذه الشركات دوراً أساسياً في خلق هذه الثقافة الاستهلاكية الموحدة. وتتبنى الفئات الدولية العاملة في نطاق الشركات متعدية الجنسيات والمؤسسات الدولية هذه الثقافة تماماً. وتؤثر بدورها على النموذج الاستهلاكي لباقي الفئات والطبقات في المجتمع من خلال أثر المشاهدة.

وإضافة الى هذه الثقافة الاستهلاكية العامة، فإن السلوك المهني والوظيفي والنظرة للقضايا الفنية أيضاً توحد في اطار المشروعات المتعدية للجنسيات، والتي تسعى الى تطبيق ما يسمى بالنظرة العلمية والاسلوب العلمي، والتوجه لحل المشكلات عن طريق التحليل العلمي والاختيار بين البدائل وذلك بالنسبة لجميع القضايا والموضوعات التي تطرح في اطار العلاقات داخل هذه الشركات أو في اطار العلاقات بينها وبين الوسط المحيط.

وقد ساعدت الثورة التكنولوجية المعاصرة وثورة الاتصالات والتطور الكبير في وسائل النقل، وتطبيق الكمبيوتر في مجال الانتاج، على امكان الفصل بين مراحل مختلفة من مراحل العملية الانتاجية وتجميع المنتج النهائي من مكونات منتجة في أكثر من مكان. وتوزع العمليات الانتاجية جغرافياً على نطاق عالمي على أساس مميزات الموقع، بما في ذلك وجود قوى عاملة رخيصة وماهرة ومنضبطة، أو توافر مواد خام أو وقود رخيص، أو وجود دعم هام من بعض الحكومات، أو غياب وجود قواعد لحماية البيئة. وهكذا يحدث قدر عال من اللامركزية في الانتاج ـ على أساس جغرافي ـ في الوقت الذي تستمر فيه درجة عالية من المركزية بالنسبة لبعض الوظائف، بخاصة تلك المتعلقة بالتخطيط والتمويل والتسويق والتجديد التكنولوجي. وتتركز هذه الوظائف الأخيرة في المركز الأساسي للشركة دولية النشاط في دول المركز. ولا تعطى الوحدات الانتاجية في الدول المختلفة ـ بخاصة في دول العالم الثالث ـ الا حريات محدودة للتصرف. وتدخل وحدات الشركات متعدية الجنسيات في الأقطار المختلفة التي تعمل في اطارها في علاقات متشابكة مع المؤسسات الوطنية بما في ذلك الحكومات المركزية والمحلية ومؤسسات الأعمال، والمهنيين، والعناصر الفنية والبيروقراطية والنقابات العمالية، والعمال المهرة وغير المهرة.. الخ. وتتراوح هذه العلاقات بين علاقات تعاون وتكامل من ناحية، وبين علاقات تعارض وتناقض من ناحية أخرى. وتسعى الشركات متعدية الجنسيات في العادة الى تنمية مؤسسات ومجتمعات محلية في ارتباط وتكامل معها، بخاصة من بين الفئات ذات النفوذ والفئات الحاكمة في المجتمع.

ويختلف مدى تغلغل الشركات والمؤسسات متعدية الجنسيات في الدول المختلفة. ومن ناحية أخرى، تختلف مجتمعات دول العالم الثالث التي تنتشر فيها هذه الشركات والمؤسسات من الناحية الاجتماعية والثقافية ومن ناحية الحجم والموارد، ومن الناحية السياسية. ومن ثم، فإنه على الرغم مما قد يكون هناك من تشابه عام في نوعية العلاقة التي تنشأ بين القطاع متعدي الجنسيات المتوسع في هذه المجتمعات، وبين مجتمعات تلك الدول، فإن هذا التشابه العام لا ينفي تعدد وخصوصية الصور التي تتخذها هذه العلاقات من مجتمع الى آخر. على انه يلاحظ بصفة عامة أن نشاط الشركات متعدية الجنسيات في المرحلة التالية للحرب العالمية الثانية، مرحلة الاستقلال الوطني، ومحاولات انشاء صناعة محلية بهدف الحلول محل الواردات، أو من أجل التصدير بواسطة البرجوازيات المحلية، قد أدى الى اعادة تقسيم العمل الدولي. لقد قام العديد من الشركات متعدية الجنسيات بانشاء فروع لها أو شركات تابعة في عدد من دول العالم الثالث في مجالات متعددة من مجالات الصناعات التحويلية، وذلك اما بهدف تسهيل الوصول الى بعض الأسواق الواسعة التي تتمتع بحماية جمركية عالية، أو بهدف استغلال العمل الرخيص المتوافر لتخفيض تكاليف الانتاج، ومن أجل التصدير إما للأسواق العالمية بصفة عامة وإما الى الدولة الأم نفسها. وبصفة عامة، فقد توارى التقسيم القديم الى بلاد منتجة للمواد الأولية فقط، وأخرى منتجة للسلع الصناعية، ليحل محله أنواع جديدة من تقسيم العمل الدولي: حيث نقل بعض الصناعات الى دول العالم الثالث إما للتخلص من بعض التكاليف الاجتماعية المرتفعة (كما في حالة الصناعة الملوثة للبيئة)، أو للتمتع ببعض المزايا النسبية المتوافرة لدى بعض دول العالم الثالث (الوقود والطاقة الرخيصة في مناطق انتاج النفط في الخليج مثلاً، أو العمالة الماهرة الرخيصة في دول شرق وجنوب شرق آسيا). وتنمو مع توسع النشاط الصناعي للشركات متعدية الجنسيات في دول العالم الثالث الحاجة الى خدمات متعددة لها في مجالات النقل والتأمين والتمويل والخدمات الاستشارية وغيرها. ويؤدي ذلك الى اقبال الشركات متعدية الجنسيات في مجال الخدمات الى مد خدماتها وتوسيعها في دول العالم الثالث. وتبرز البيانات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في دول العالم الثالث نمو الاستثمار في مجالات الصناعات التحويلية والخدمات، على حساب الاستثمار في الصناعات الاستخراجية، بخاصة أن العديد من دول العالم الثالث قد مالت الى استعادة السيطرة على موادها الأولية.

على أن نمو النشاط الصناعي التحويلي بمشاركة، وفي إطار سيطرة، الشركات متعدية الجنسية لا يؤدي بطبيعة الحال الى استقلال البرجوازية المحلية بسوقها، بل يربط برباط وثيق بين أجزاء من هذه الرأسمالية المحلية ورأس المال الدولي، حيث تصبح جزءاً مترابطاً ومتكاملاً من الرأسمالية الدولية، وإن يكن ذلك يتم في إطار هيمنة الاحتكارات الدولية. ويتم رغم زيادة حجم النشاط الصناعي التحويلي، زيادة الاعتماد على الأسواق الخارجية، إما لمدّ وحدات الانتاج المحلية بالأجزاء والقطع التي تكون جزءاً رئيسياً من مدخلاتها، أو لتصريف المنتوجات التي تتم محلياً، والتي تكون حلقة من حلقات الانتاج التي تتكامل في اطار الشركات متعدية الجنسيات. ويتم في الأغلب والأعم الحصول على المدخلات اللازمة أو

تصريف المنتوجات، في اطار علاقات التكامل الرأسي داخل الشركة المتعددية الجنسيات. سواء أكانت الصناعة المحلية في دول العالم الثالث هي لإنتاج سلع نهائية للوفاء بحاجات السوق المحلي أم للتصدير، أم كانت تنتج منتوجات وسيطة أم قطعاً أم أجزاء تدخل في انتاج المنتوجات النهائية التي تتم في الدول المتقدمة صناعياً.

وتميل الشركات متعدية الجنسيات الى تأمين نفسها ضد الأخطار السياسية المحتملة عن طريق المساعدة في خلق وتنمية طبقات وفئات اجتماعية ترتبط بها وتتوافق مصالحها معها.

وفي هذا الاطار فإنها ترحب، بل وتسعى في حالات كثيرة الى أن تتم استثماراتها في دول العالم الثالث بالمشاركة مع الرأسمال المحلي سواء الخاص أم العام. وتستخدم أيضاً أشكالاً متعددة من الاتفاقات والتعاقدات، بما في ذلك عقود تسمح لها بإدارة المنشآت وتوجيهها دون ملكية أصولها، أو تولي مسؤولية التسويق، بخاصة في الأسواق الخارجية، أو الاشراف على الانتاج الذي يتم تحت الأسماء التجارية للشركات متعدية الجنسيات، أو غير ذلك من أشكال التعاقدات. وترحب الشركات متعدية الجنسيات بمشاركة الرأسماليات المحلية في التمويل، سواء عن طريق المشاركة أم طرح القروض الدولية في الأسواق المحلية مع ما يوفره لها ذلك من تعبئة للموارد المالية على النطاق العالمي، وتوجيه هذه الأموال للاستثمارات التي تختارها في ضوء استراتيجيتها الخاصة والربحية المحتملة لمختلف الأنشطة والمزايا النسبية لمختلف مواقع الانتاج.

وسنحاول في الأجزاء التالية من هذا المقال أن نوضح طبيعة الآليات العامة التي يتم خلالها ادماج واستيعاب دول العالم الثالث في النظام الرأسمالي العالمي المعاصر، والتي تبقي تلك الدول في وضع تابع، وتجدد تبعيتها بصفة مستمرة.

وسوف نتناول على الترتيب الآليات التالية:

- الاستخدام الواسع لوسائل الاعلام والتسويق المعاصرة لخلق نماذج جديدة للاستهلاك في دول العالم الثالث.

- الاستثمار المباشر في قطاع انتاج السلع الأولية للتصدير، أو في قطاع السياحة أو في قطاعات الصناعة التحويلية، إما بهدف الوفاء بالطلب الداخلي أو للتصدير.

- الاستخدام الواسع للقروض والمساعدات لتحديث الهياكل الأساسية.

- استخدام المؤسسات الاقتصادية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. . . الخ)، كأداة لتوجيه السياسات الاقتصادية.

- توجيه العلم والتكنولوجيا لتأكيد المركز المتفوق للشركات متعدية الجنسيات، وإحكام السيطرة على أسواق الدول النامية وتحديد توجهاتها التنموية.

- الاستفادة من السيطرة على المعلومات ومصادرها لتأكيد سيطرة الشركات متعدية

الجنسيات وفرض الخضوع لتوجهات السوق الرأسمالي العالمي.

- استخدام السيطرة الاعلامية والسيطرة على مجالات الترفيه لإحداث تغييرات أساسية في القيم والاتجاهات والثقافات وفرض سيطرة الثقافة الرأسمالية الاستهلاكية.

- الاستخدام الواسع للمساعدات التدريبية والتعاون في مجال البحوث لتطوير وسائل الادارة والتخطيط والمحاسبة وتطوير وتشغيل نظم المعلومات وتطوير نظم الأمن القومي.

- استخدام الحاجة للتسليح ومبيعات السلاح والتدريب العسكري والمساعدات والمعونات العسكرية كأداة للهيمنة والسيطرة.

أ - الاستخدام الواسع لوسائل الاعلام والتسويق المعاصرة لخلق نماذج استهلاكية جديدة

كانت دول المستعمرات وأشباه المستعمرات دائماً مجالاً لتسويق بعض سلع الاستهلاك النهائي المنتجة بواسطة الدول الرأسمالية المتقدمة، وقد أدى فتح الأسواق وفرض حرية التجارة بالقوة في كثير من الأحيان، الى انهيار كامل لعديد من الصناعات المحلية في الدول المستعمرة أو في أشباه المستعمرات واعتمادها على استهلاك جزء هام من سلع الاستهلاك النهائي من الخارج.

لقد بقي تبني نمط الاستهلاك الغربي مقصوراً على فئات اجتماعية محدودة في المجتمعات التابعة لفترات زمنية طويلة. إلا أن التطورات في مجال انتاج سلع الاستهلاك النهائية، وزيادة الأهمية النسبية للسلع المعمرة الترفية ضمن سلة سلع الاستهلاك النهائي، وتزايد دور التنافس في تطوير وتجديد المنتوجات في الاستيلاء أو المحافظة على الأسواق، وتسارع التقادم في السلع المستخدمة لخضوعها لعامل «المودة»، قد أدت الى اندفاع الشركات المنتجة لسلع الاستهلاك النهائية في الدول الرأسمالية المتقدمة، الى بذل ضغوط تسويقية متزايدة لتوسيع مجال أسواقها لتشمل العالم في مجمله، ولخلق طلب جديد على هذه السلع حتى في بلاد لا تسمح مستويات مداخيلها ولا تتواءم مقدرتها الانتاجية مع تبني الأنماط الاستهلاكية التي اندفعت الشركات العملاقة في بذل جهود هائلة لخلقها وتثبيتها في العديد من دول العالم الثالث.

لقد أدت زيادة حجم المشروعات وبروز ظاهرة احتكار القلة، إلى تقلص المنافسة السعرية والاعتماد شبه الكامل على التمييز السلعي وتنويع المنتوجات والتجديد والتطوير المستمر فيها كأهم أسلحة المنافسة. ويستلزم ذلك انفاقاً ضخماً ومستمراً على البحوث والدراسات. كما قد يتطلب - بخاصة في حالات السلع المعمرة - الى تجديدات كبيرة في أدوات الانتاج نفسها وتطوير في المكونات والمدخلات أيضاً، مما يعني ضرورة الاعداد الطويل المقدم والتخطيط والتنسيق على نطاق المشروع واستثمار قدر هام من الأموال. وتؤدي السرعة التي يمكن أن يتم بها بروز منتوجات جديدة يطرحها المنافسون الى ضرورة العمل على استعادة

ما ينفق من أموال وما يتم من استثمارات لتقديم سلع جديدة في أقصر فترة ممكنة. ويعني هذا ضرورة أن تدفع الشركات العملاقة بمنتوجاتها إلى السوق العالمي وتسعى الى توزيعها خلال أقصر فترة تاريخية ممكنة. ومن هنا ضرورة بذل جهود اعلانية وتسويقية ضخمة لضمان التوزيع الواسع للمنتوجات في كل الأسواق التي يمكن الوصول اليها، بما في ذلك طبعاً أسواق العالم الثالث.

ويلاحظ كذلك أن السلع المعمرة أصبحت تكون نسبة هامة من سلة المنتوجات التي يشتريها المستهلك النهائي. إن طبيعة هذه السلع تعني امكان استخدامها لفترة طويلة ما لم يجبر المستخدم عن الاستغناء عنها نتيجة لتقادمها بظهور منتوجات جديدة أفضل. إن الوحدات الانتاجية الكبيرة التي تسعى للاحتفاظ بحجم مبيعاتها تسعى، لذلك، الى تطوير مستمر في منتوجاتها. وهي تستخدم وسائل اعلامية وتسويقية مكثفة للضغط على المستهلكين بصفة مستمرة لطرح السلع التي يستخدمونها جانباً، وشراء وحدات جديدة أكثر تطوراً.

إن الجهود الضخمة التي تبذلها مؤسسات الاعلان الدولية، وأساليب التسويق المتقدمة، وتمويل بيع هذه المنتوجات عن طريق التقسيط، فضلاً عن الوسائل غير المباشرة التي تستخدمها أدوات الاتصال الجماهيري الحديثة لتقديم نمط الحياة الغربي باعتباره نمط الحياة الأمثل. ان كل هذه الأساليب تؤدي الى تبني نمط الاستهلاك السائد في الدول المتقدمة بواسطة فئات اجتماعية واسعة في الدول النامية. على الرغم من أن لا القدرة الانتاجية لهذه الدول، ولا مستويات مداخيلها تؤهلها للاستهلاك الواسع لهذه السلع.

إن النتيجة الطبيعية لذلك هي ميل معدلات الادخار في هذه الدول الى الانخفاض. إن الدول النامية تشكو في مجموعها من انخفاض معدلات الادخار الوطني فيها بالنظر الى امتصاص جزء هام من فائضها الاقتصادي بواسطة الدول الأكثر تقدماً. ويؤدي تبني أنماط استهلاكية ترفية فيها الى مزيد من الانخفاض في معدلات الادخار. ورغم الحاجة الماسة لزيادة تعبئة الموارد الوطنية للاستثمار في القطاعات الانتاجية المختلفة أو لتطوير الهياكل الأساسية، فإن الهدر الناتج عن تبني نمط للاستهلاك يتضمن طلباً واسعاً على سلع الاستهلاك المعمرة غير الضرورية، والخضوع لسرعة التقادم التي تتم بها مثل هذه المنتوجات في الخارج يكون هدراً حقيقياً لجزء هام من الفائض الذي يتحقق في اطار الاقتصاد القومي بعد الوفاء بالحاجات الأساسية للسكان.

إن تصنيع هذه السلع داخلياً لا يقلل من النزيف، بل يؤدي الى زيادته في أحوال كثيرة. وسواء اقتصر التصنيع على تجميع مكونات ومدخلات مستوردة، أم تضمن أيضاً تصنيع بعض المكونات المختلفة داخلياً، وسواء تم التصنيع في وحدات مملوكة للعناصر المحلية ـ سواء رأسمالية خاصة أم في القطاع العام للدولة ـ أم في وحدات مملوكة ملكية مشتركة لرأس المال الوطني والأجنبي أم في وحدات تابعة للشركات متعدية الجنسيات في الخارج، فإن التصنيع يستلزم في أغلب الأحوال السعي لزيادة حجم المبيعات الكلية في

السوق الداخلي للاقتراب بحجم الوحدات المنتجة من الحجم الاقتصادي المناسب. ويعني هذا زيادة النزيف من الموارد المحدودة للعملات الأجنبية. وتؤدي محاولة اللحاق بالتجديدات والتطورات في المنتوجات التي يتسارع ظهورها في الدول الرأسمالية في المركز مصدراً آخر من مصادر التبذير والاسراف. إن المنتجين المحليين لا يضطرون إلى الاستعانة بالخبرة الفنية الخارجية، وشراء براءات الاختراع الجديدة فقط، بل انهم مضطرون أيضاً الى تجديد أدوات انتاجهم واستبعاد بعض أدوات الانتاج المستخدمة التي لم تزل صالحة للاستعمال، والتي لم تستهلك بعد لصالح أدوات انتاجية أكثر تعقيداً وذات مستوى تكنولوجي عال. وهي تضطر للحصول على ذلك كله من الشركات الأم، أو من الصناعات الرأسمالية في الخارج نظير أثمان احتكارية مرتفعة، مادام النشاط البحثي والتطويري مركزاً في الدول الرأسمالية المتقدمة، حيث يوجد قطاع انتاج السلع الرأسمالية وتتركز مراكز البحوث وتطوير التكنولوجيا التي هي أكثر القطاعات دينامية والتي هي القطاعات ذات التأثير الحاسم في عملية إعادة الإنتاج الموسع لرأس المال.

إن تبني الانماط الاستهلاكية السائدة في الدول الرأسمالية المتقدمة يعني بالضرورة اتباع التكنولوجيا نفسها المستخدمة في تلك المجتمعات. إن النتيجة المنطقية لمثل هذا التوجه هي فقد القدرة أو فقد حرية الاختيار التكنولوجي طبقاً لطبيعة ووفرة أو ندرة عوامل الانتاج في هذا القطر أو ذاك. إن الصناعة الحديثة في البلاد المتقدمة هي ذات كثافة رأسمالية وتكنولوجيا عالية، وذلك انعكاس للمعطيات الخاصة لتوافر موارد الانتاج في هذه البلاد، ونتيجة لقدرة الشركات متعدية الجنسيات على الاستفادة من نتائج البحوث العلمية والتطوير التكنولوجي الذي يتم في مجال الصناعة العسكرية بتمويل من دافعي الضرائب في الدول الرأسمالية المتقدمة. إن الاختيار التكنولوجي نفسه لا يتواءم مع معطيات عوامل الانتاج السائدة في الدول النامية التي تتصف أوضاعها بالوفرة النسبية للعمالة والندرة النسبية لرأس المال. ان اتباع اختيار تكنولوجي مفروض من الخارج - نتيجة لتبني أنماط الاستهلاك السائدة في الدول الرأسمالية المتقدمة من جانب، ولأن قطاع انتاج السلع الرأسمالية في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة هو المصدر الأساسي للحصول على أدوات الانتاج في هذه الصناعات من الجانب الآخر - يؤدي الى عدد من النتائج السلبية في الوقت نفسه. إن هذا النمط من التصنيع يحد من القدرة على امتصاص العمالة الفائضة في مجتمعات دول العالم الثالث بما ينتج ذلك من انتشار للبطالة المقنّعة أو الظاهرة، كما يؤدي الى زيادة كبيرة في حجم رأس المال الضروري للاستثمار بما قد يفرض ضرورة الاستعانة بتدفقات رأسمالية من الخارج، إما في شكل قروض أو استثمارات مباشرة، هذا فضلاً عما يترتب على الحصول على أدوات الانتاج المتقدمة من ضرورة الاستعانة بالخبرة الأجنبية لاستيعاب التكنولوجيا المتقدمة الجديدة ودفع مقابل للحصول على تلك المعرفة الفنية والتكنولوجية. وأخيراً، فإن مثل هذا التوجه يمنع تطوير تكنولوجيا محلية تتناسب مع معطيات عوامل الانتاج السائد ويبقى ويؤكد التبعية التكنولوجية للدول الرأسمالية المتقدمة.

ان الانفتاح على الأسواق الرأسمالية المتقدمة وتيسير الحرية الواسعة للشركات متعدية

الجنسيات لشن حملاتها التسويقية والاعلانية المكثفة كما هو مشاهد في العديد من دول العالم الثالث، هو باب رئيسي لتعميق التبعية في أكثر من مجال.

ب ـ الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي

منذ بدء المرحلة الامبريالية في التطور الرأسمالي، كان استثمار رأس المال الأجنبي في دول المستعمرات وأشباه المستعمرات هو الأداة الرئيسية لاستكمال دمج هذه البلاد في السوق الرأسمالي وفي تنمية صناعات التصدير الرئيسية في هذه المجتمعات. وكانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتركز بصفة أساسية في انتاج المواد الأولية المعدنية والزراعية ومصادر الطاقة، وكذلك في انتاج السلع الاستهلاكية التي تحتاجها أسواق الدول الرأسمالية المتقدمة.

وقد وصل حجم تدفق رأس المال الدولي قدراً غير مسبوق في الفترة بين عام ١٨٧٠ والحرب العالمية الأولى.

وإذا كانت الاستثمارات الخارجية قد ساعدت في هذه الفترة على سرعة التطور الرأسمالي في امريكا الشمالية ودول الكومنولث الأخرى، فإنها ألحقت بلاد أمريكا اللاتينية والمستعمرات بالسوق الرأسمالي في أوضاع تتصف بالتبعية، حيث ساعدت رؤوس الأموال على تنمية قطاع تصدير منفصل عن باقي الاقتصاد القومي وفرضت التخصص في انتاج وتصدير بعض المنتوجات المعدنية أو الزراعية مثل القصدير في بوليفيا، والبن في البرازيل، وقصب السكر في جزر الكاريبي، والموز في أمريكا الوسطى، والكاكاو في غانا، والشاي في الهند وسيلان وهكذا.

ولم يؤثر تغيير المصادر الأساسية للاستثمار الدولي بعد الحرب العالمية الأولى على طبيعة العلاقات بين الدول المصدرة لرأس المال والدول المتلقية له. لقد بزغت الولايات المتحدة الأمريكية كمصدر أساسي للتدفقات الرأسمالية بعد الحرب العالمية الأولى. ومولت الولايات المتحدة الأمريكية قدراً كبيراً من الاستثمارات المباشرة، بخاصة في كندا وفي أمريكا اللاتينية، وبينما شاركت الاستثمارات الأمريكية في كندا في تنمية قطاع الصناعة التحويلية التي تنتج للسوق الداخلي أو للتصدير، فإن رأس المال الأمريكي قد ركز في أمريكا اللاتينية على تنمية قطاعات تصدير معزولة تنتج وتصدر أنواع المواد الأولية اللازمة للصناعة الأمريكية أو السلع الاستهلاكية الضرورية للسوق الأمريكي. وتركزت الاستثمارات أيضاً في قطاعات انتاج المواد الأولية المعدنية والمنتوجات الزراعية.

وقد أدت الأزمة والكساد الكبير في الأعوام بين ١٩٣٠ ـ ١٩٣٣، ثم الحرب العالمية الثانية بعد ذلك، الى انهيار الأوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة في الفترة ما بين الحربين. وأعيد بناء الاقتصاد الرأسمالي بعد الحرب تحت زعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٤٧ مشروعها (مشروع مارشال) لإعادة تعمير بلدان أوروبا التي ضربتها الحرب، وقدمت الى بلدان أوروبا الغربية التي ضمها

المشروع ١٣,٦ مليار دولار في الفترة بين عام ١٩٤٨ ومنتصف عام ١٩٥٣، مما أدى الى زيادة سريعة في الانتاج، فارتفع الانتاج الصناعي في أوروبا ٣٩ بالمائة في الأعوام بين ١٩٤٨ - ١٩٥٢. واستمر تدفق الاستثمار الأمريكي الى أوروبا بعد انتهاء مشروع مارشال نتيجة للحوافز التي قدمت للمصارف الأمريكية وشركات الولايات المتحدة الأمريكية للاستثمار في الخارج. وكذلك زاد الاستثمار الأمريكي المباشر الخاص بصورة حادة في دول أمريكا اللاتينية.

وقد أدى التحسن في أوضاع أوروبا الاقتصادية واليابان وقابلية عملات الدول الرأسمالية الكبرى للتحويل الى تكامل أسواق رأس المال في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، بعد أن أصبحت تدفقات رأس المال الخاص تستجيب للتحركات في أسعار الفائدة. وبدأت المصارف الأوروبية في التعامل بالدولار، بما أدى الى تدفقات واسعة لرأس المال الخاص بين الاقتصاديات الصناعية، بخاصة بعد تكوين السوق الأوروبي المشترك.

وقد أدت التطورات المشار اليها سابقاً الى النمو السريع لدور الشركات متعددية الجنسيات في الاقتصاديات الرأسمالية. وشهدت الفترة بين عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٥ تزايداً سريعاً في الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سعت الشركات متعدية الجنسيات للحصول على امدادات جديدة من المواد الخام والوقود من الدول النامية. كما اتجهت الى استغلال العمل الرخيص في بعض المناطق لانتاج سلع للتصدير تحتاجها أسواق الدول المتقدمة، أو لانتاج سلع استهلاكية نهائية للأسواق الداخلية حيث تواجه قيوداً على التصدير في بلدان تتصف باتساع السوق الداخلي فيها.

لقد واجهت الشركات متعدية الجنسيات وضعاً عالمياً مختلفاً عن ذلك الذي كان سائداً قبل الحرب العالمية الثانية: فمن ناحية، انتزع المزيد من المناطق من السوق الرأسمالي الدولي وبدىء بتكوين معسكر اشتراكي يشمل نحو ثلث العالم؛ ومن ناحية ثانية، فقد تم تصفية الامبراطوريات الاستعمارية وأنهي الاحتلال والسيطرة المباشرة على عدد كبير من المستعمرات وأشباه المستعمرات السابقة، وباشر عدد من الدول المستقلة حديثاً، ودول أمريكا اللاتينية التي كانت تتمتع بالاستقلال السياسي منذ مدة طويلة وضع سياسات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تستند الى سياسة للتصنيع للحلول محل الواردات، كما اتخذ عدد من الدول النامية خطوات لاستعادة سيطرتها على مواردها القومية بخاصة المنجمية منها، ونجح عدد منها في تأميم مصادر الثروة القومية بعد مقاومة عنيفة من الشركات متعدية الجنسيات والدول الرأسمالية التي تستند اليها. وقد اتجهت الشركات متعدية الجنسيات - بهدف استمرار تحقيق سيطرتها في اطار الظروف المتغيرة - الى تنويع توجه استثماراتها وتنويع الوسائل المستخدمة لتحقيق تلك السيطرة.

لقد اتجهت الشركات متعدية الجنسيات للاستثمار في الصناعات التحويلية لخدمة

الأسواق الداخلية في البلدان الكبيرة التي تتمتع بسوق متوسع نسبياً، والتي بدأت البرجوازيات الوطنية فيها ببناء صناعة للحلول محل الواردات، كما هو الحال في البرازيل والمكسيك وغيرها. وتمت الاستثمارات في العديد من الصناعات بالمشاركة مع الرأسمالية المحلية الكبيرة أو مع القطاع الحكومي، وذلك بالنظر الى حاجة الشركات متعدية الجنسيات لحلفاء محليين يحمون استثماراتها من أخطار التأميم أو المصادرة، ويحققون الظروف الداخلية المناسبة لسعيها لتحقيق أقصى الأرباح، بما في ذلك توفير نوع الحكم الذي يضمن استمرار قهر الطبقات الشعبية ومنع حدوث تغييرات أساسية في النظام الاقتصادي الاجتماعي. وتسعى الرأسمالية الكبيرة المحلية أيضاً لتحقيق مثل هذه المشاركة للاستفادة من القدرات الرأسمالية والفنية والتسويقية للشركات متعدية الجنسيات، ولتمكينها من متابعة التطورات والتجديدات السريعة في نوعية المنتوجات وفي فنون الانتاج.

واتجهت الشركات متعدية الجنسيات الى المشاركة في الاستثمار لبناء صناعات تصديرية في البلاد التي تتوافر فيها قوة عمل رخيصة ومنظمة وماهرة (حالة كوريا وفرموزا وهونغ كونغ)، أو التي تتمكن فيها من الحصول على طاقة رخيصة أو خامات (البحرين والسعودية وقطر كمثال)، وذلك لانتاج السلع التي تحتاجها أسواق الدول الرأسمالية المتقدمة. وتسعى الدول النامية الى هذه الصيغة اما لتوفير رؤوس الأموال المطلوبة، أو لتحقيق إمكان الاستفادة السريعة من التطور في فنون الانتاج، أو لتوفير امكان الولوج الى السوق الكبير في الدول الرأسمالية المتقدمة والذي تسيطر عليه الشركات متعدية الجنسيات تماماً، عن طريق أساليبها التسويقية، وعن طريق ما استطاعت تحقيقه من ولاء من المستهلكين «لماركاتها» ولأسمائها التجارية.

ولا تتطلب المشاركة بالضرورة انتقالاً ضخماً لرؤوس الأموال الى الدول التابعة. ان مساهمة الشركات دولية النشاط قد تتم عن طريق عقود تسمح باستخدام أسمائها التجارية بواسطة المنتجين في الدول النامية مقابل اشرافها على نوعية السلع وشروط الصناعة، أو قد تتم عن طريق تقديم المعرفة الفنية والتكنولوجية، أو تقديم الخدمات التسويقية للشريك الأضعف في الدول النامية.

إن أحد المجالات الاضافية لاستثمارات الشركات متعدية الجنسيات في الدول النامية هو في مجالات الفندقة والسياحة. لقد أدت التطورات التكنولوجية وما صاحبها من تغير في ساعات وأيام العمل، وما حصلت عليه القوى العاملة من حقوق في الحصول على اجازات مدفوعة الأجر في البلاد الرأسمالية المتقدمة، فضلاً عما أدى اليه زيادة متوسطات العمر وارتفاع نسبة كبار السن، أدت الى توسع شديد في الطلب على وسائل الترفيه وتمضية أوقات الفراغ، بما في ذلك الرحلات والسياحة التي لم تعد قاصرة على الرحلات والاسفار الداخلية، أو تلك التي تتم في إطار الدول الرأسمالية نفسها، بل شملت العالم في مجموعه. وقد تطلب ذلك توفير تسهيلات حيوية وخدمات للأعداد الكبيرة من السياح اقتضت استثمارات ضخمة في أنحاء متعددة من العالم. وقد كانت الشركات متعدية الجنسيات العاملة في اطار هذا المجال

هي الأكثر قدرة على توفير ما يتطلبه السائح الأجنبي القادم من الدول الرأسمالية المتقدمة من خدمات ومن ظروف حياة، كما أنها كانت الأقدر على تسويق الرحلات السياحية وتنظيم انتقال السائحين بين مجموعات من الدول. ومن ثم، فإن الشركات متعدية الجنسيات تجد في هذا المجال أيضا فرصاً لتعظيم أرباحها. كما أن القوى الرأسمالية الداخلية العاملة في مجال السياحة والفندقة، تعتبر أن الارتباط بالشركات متعدية الجنسيات هو من بين أفضل السبل لفتح المجال لها للاستفادة من هذا السوق المتسع والذي يزداد إتساعاً باستمرار؛ ومن ثم، فإن كلا الطرفين يجد مجالاً للمشاركة في هذا المجال كذلك.

لقد أصبح الشطر الأكبر من الاستثمارات في كل هذه المجالات يقوم به عدد محدود من الشركات متعدية الجنسيات. ويقدر تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم عام ١٩٨٥ أن أكبر ٣٨٠ شركة من الشركات متعدية الجنسيات ـ عبر القومية بتعبير التقرير ـ قد بلغت مبيعاتها الأجنبية ١٠٠٠ بليون دولار في عام ١٩٨٠، أي بمعدل ٣ بلايين دولار للمؤسسة الواحدة. وقد زادت القيمة الاسمية للاستثمار المباشر في البلدان النامية بمعدل ١٠ بالمائة في السنة في الفترة ما بين عام ١٩٦٧ و١٩٨٢. وتركز الجزء الأكبر من الاستثمار المباشر في البلاد النامية منذ عام ١٩٦٥ في عدد محدود من الدول، فتلقت البرازيل والمكسيك بصفة خاصة حجوماً كبيرة من الاستثمار المباشر. وكانت الفيليبين وسنغافورة وماليزيا وهونغ كونغ هي أكبر البلاد المتلقية في السنوات الأخيرة[٢].

حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول النامية

(١٩٦٥ ـ ١٩٨٣)

السنوات	١٩٦٥ ـ ١٩٦٩	١٩٧٠ ـ ١٩٧٤	١٩٧٥ ـ ١٩٧٩	١٩٨٠ ـ ١٩٨٣
المتوسط السنوي لقيمة التدفقات ببلايين الدولارات	١,٢	٢,٨	٦,٦	١٣,٣

المصدر: البنك الدولي للانشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٥، ترجمة مركز الاهرام للترجمة العلمية (القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ١٩٨٥)، جدول رقم (٩ ـ ١)، ص ١٤٧.

ورغم التنوع الحالي في استثمارات الشركات دولية النشاط، إلا أن الاستثمار المباشر لم يزل مركزاً في عدد محدود من القطاعات الاقتصادية وعلى رأسها التعدين والنفط.

(٢) البنك الدولي للانشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٥، ترجمة مركز الاهرام للترجمة العلمية (القاهرة: مطابع الاهرام التجارية، ١٩٨٥)، ص ١٤٦.

والاستثمار الأجنبي المباشر هو احدى وسائل استنزاف الفائض من المناطق التابعة. فقد قدر أن الدخل الناتج من الاستثمارات الأجنبية البريطانية كان يزيد عن صافي صادرات رؤوس الأموال في الفترة ما بين عام ١٨٧٠ حتى عام ١٩١٤ بنحو ٧٠ بالمائة، وقد قدرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة لشركات الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٦٣ بنحو ٤٠,٦ مليار دولار، وكان الاستثمار المباشر في عام ١٩٥٠ هو ١١,٨ ملياراً فقط، رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية تلقت خلال الفترة بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٦٣ دخلاً من استثماراتها المباشرة يزيد عن صافي خروج رأس المال المستثمر المباشر منها بنحو ١٢ مليار دولار، أي أن هذه الشركات الأمريكية قد استوعبت خلال الفترة أكثر من ٤٠ مليار دولار من فوائض الدول التي توجد بها استثماراتها المباشرة. وقد أشار البنك الدولي في تقريره عن التنمية في عام ١٩٨٥، بأن أكثر من نصف حجم الاستثمار المباشر الذي تم خلال الفترة بين عام ١٩٦٧وعام ١٩٨٥، اتخذ شكل إعادة استثمار المتحصلات من الفروع(٣).

ج - الاستخدام الواسع للقروض والمساعدات لتحديث الهياكل الأساسية وسد العجز في ميزان المدفوعات

تنشأ الحاجة للتدفقات المالية من الخارج لسد العجز بين الحجم الكلي للادخار المحلي، وبين حجم الاستثمارات المطلوبة لتطوير القطاعات الانتاجية ولبناء الهياكل الأساسية للاقتصاد القومي، كما تنشأ أيضاً لسد العجز في ميزان المدفوعات الذي قد يترتب على زيادة استهلاك المجتمع عما توفره قدراته الانتاجية. وبينما يمكن للاستثمار الخاص المباشر أن يلعب دوراً في تمويل الأنشطة الانتاجية حيث تتوافر فرص للأرباح المرتفعة، فإن تمويل إقامة الهياكل الأساسية يتطلب أشكالاً أخرى من تدفق رأس المال تتخذ في العادة شكل قروض طويلة، أو متوسطة الأجل بشروط ميسرة أو بشروط تجارية. كما قد تتخذ في بعض الأحوال شكل مساعدات أو معونات سواء متعددة الأطراف أم ثنائية.

إن العجز في الادخار القومي والحاجة لتمويل جزء هام من الاستثمار من تدفقات مالية خارجية هو نتيجة لاستمرار استحواذ الرأسمالية الدولية على جانب هام من الفوائض الاقتصادية لدول العالم الثالث، سواء عن طريق الاستغلال الرأسمالي المكثف أم عن طريق التجارة الدولية في اطار من عدم التكافؤ، كما أنه نتيجة أيضاً لإنفاق جزء هام من الفوائض الاقتصادية - الاجتماعية على الاستهلاك الترفي بواسطة القوى المحلية المسيطرة. وأخيراً، فإنه أيضاً نتيجة للحاجة الشديدة للتحديث السريع لهيكل اقتصادي دام تخلفه وتم تشوهه خلال فترة تاريخية طويلة.

إن المصدر الأساسي لهذه التدفقات المالية هو الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة. وتبرز

(٣) المصدر نفسه، ص ١٤٨.

البيانات المتيسرة، أنه بينما تعجز ادخارات الدول النامية، بصفة عامة، عن تغطية استثماراتها، فإن الدول الرأسمالية المتقدمة التي تمتص قدراً هاماً من الفوائض الاقتصادية من دول العالم الثالث تدخر قدراً من الأموال يزيد عن احتياجاتها المحلية. وقد قدر تقرير للبنك الدولي عن التنمية في العالم عام ١٩٨٥ أن المدخرات المحلية مولت ٩٠ بالمائة من الاستثمار في البلدان النامية بين عامي ١٩٦٠ ـ ١٩٨٣، بينما كانت المدخرات في البلدان الصناعية تزيد عن متطلبات الاستثمارات في دول المركز بنحو ٣ بالمائة خلال الفترة نفسها[٤]. وقد اختلف بطبيعة الحال مدى القدرة على تغطية الاستثمارات من ادخارات محلية بين الدول المختلفة، ومن فترة الى أخرى، نتيجة لطبيعة سياسات التنمية من جهة، ولمدى القدرة على توفير الادخارات المحلية في البيئات الأقل دخلاً من ناحية أخرى.

وكما تنشأ الحاجة لتدفقات مالية خارجية لتمويل الاستثمارات، تنشأ أيضاً لسد العجز في ميزان المدفوعات الجاري الذي يرتبط أيضاً بمدى الاختلال الهيكلي في اقتصاديات العالم الثالث، وتزايد الاعتماد على استيراد السلع الاستهلاكية من الأسواق الرأسمالية، واعتمادها على التصدير الى أسواق تلك البلاد. إن السياسات الاقتصادية المتبعة في البلدان الرأسمالية المتقدمة هي التي تحدد البيئة الاقتصادية الدولية التي تتعامل وتعمل في إطارها دول العالم الثالث. أما العكس فهو ليس صحيحاً. ومن ثم، فإن اقتصاديات دول العالم الثالث تتأثر بدرجة كبيرة بمعدل النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة، ان ايجاباً أو سلباً، كما تتأثر أيضاً بسياساتها الجمركية وتوجيهاتها الحمائية، وهي تتأثر أيضاً بأسعار الفائدة السائدةوأسعار الصرف.. الخ. وبينما قد يختلف اتجاه معدلات التبادل بين الدول الرأسمالية المتقدمة ودول العالم الثالث بين فترة وأخرى، فإن هناك من الدلائل ما يشير الى أن معدلات التبادل تتحرك لغير صالح الدول النامية في الأجل الطويل. هذا فضلاً عن أن الدول النامية تتعرض لأزمات حادة بشكل خاص في فترات الركود في الأسواق الرأسمالية عندما يصعب عليها الاحتفاظ بأسواقها التصديرية وبأسعار منتوجاتها.

وقد لعب الإقراض الخارجي دائماً دوراً هاماً في التمويل الدولي رغم الاختلاف في أدواته وتوجهاته وشروطه. ففي السنوات السابقة للحرب العالمية الأولى، كانت الدول الأوروبية هي المصدر الرئيسي للقروض الدولية، وكانت أسواق السندات الخاصة هي المصدر الأساسي لرأس المال. وتوجهت الأموال بصفة خاصة لدول الكومنولث وللولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول امريكا اللاتينية حيث مولت انشاءات الهياكل الأساسية، بخاصة السكك الحديد والمرافق الأخرى. ولم يلعب الاقراض الدولي دوراً رئيسياً بالنسبة للدول المستعمرة، حتى تلك التي كانت تحظى بدور هام مثل الهند. وفي الفترة بين الحربين أصبحت الولايات المتحدة الأمركية هي الدائن الأساس للعالم، ومولت كثيراً من اصدارات السندات طويلة الأجل عن طريق السوق الأمريكي. وقد مثل اقتراض الحكومات ـ بخاصة الحكومات

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٢.

الأوروبية وحكومات أمريكا اللاتينية ـ نحو نصف الاصدارات الأجنبية بالدولارات في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أدى الكساد الكبير فيما بين عامي ١٩٢٩ ـ ١٩٣٢ الى توقف عدد من الحكومات في الدول الصناعية المتقدمة ودول العالم النامي عن الدفع. وتوقفت عمليات الاقراض التجارية للدول النامية. أما بعد الحرب العالمية الثانية فيمكن تمييز عدد من الفترات؛ فقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب مباشرة هي الدولة الرأسمالية الوحيدة القادرة على تصدير رأس المال، ولجأت الولايات المتحدة الأمريكية في اطار محاولتها لإعادة احياء النظام الرأسمالي واحتفاظ الرأسمالية بسيطرتها على العالم الثالث، إلى توسيع التدفقات الرسمية لدول أوروبا الغربية، ثم لدول العالم الثالث. وتم ذلك بشروط ميسرة واتخذ جزء أساسي منها شكل معونة ثنائية، كما تم توجيه بعض من التدفق خلال مؤسسات دولية متعددة الأطراف مثل البنك الدولي والمؤسسة الانمائية الدولية. وشاركت الدول الأوروبية الرأسمالية المتقدمة في عمليات الإقراض الدولي بعد انتعاش اقتصادياتها في نهاية الخمسينات (بالنسبة لدول أوروبا الغربية)، وفي أوائل الستينات (فيما يتعلق باليابان)، واستمر التمويل الرسمي يقدم الكتلة الأساسية من رأس المال الخارجي الى البلدان النامية حتى أواخر الستينات، حين بدأت المصارف التجارية تلعب دوراً بارزاً.

لقد وفرت الامدادات الرسمية لرأس المال الأجنبي الميسرة وغير الميسرة ٥٠ بالمائة من مجمل التدفقات الداخلة الى البلاد النامية في عام ١٩٧٠، وكانت نسبتها ٧٨ بالمائة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل. وانخفضت هذه النسب بحلول عام ١٩٨٣ الى ٤٦ بالمائة، ٤٥ بالمائة على التوالي، إذ لعب الإقراض الخارجي التجاري دوراً متزايداً في هذه الفترة التي شهدت زيادة كبيرة في السيولة لدى المصارف الدولية الكبرى التي احتفظت فيها دول الأوبك بجزء هام من أرصدتها في شكل سائل. كما زاد اعتماد دول العالم الثالث بدرجة كبيرة على تدفقات رأس المال من الخارج، إما لتمويل خطط طموحة للتنمية كما في حالة البرازيل وكوريا وغيرهما من الدول، أو لمواجهة العجز المتزايد في موازين المدفوعات نتيجة لارتفاع أسعار النفط وما أعقبه وصاحبه من ارتفاع في أسعار السلع الصناعية المستوردة أيضاً. وقد زاد العجز في الميزان الحسابي لدى الدول النامية المستوردة للنفط من ما يزيد قليلاً عن ٢ بالمائة من ناتجها القومي خلال الستينات الى ٣,٥ بالمائة في عام ١٩٧٤، وتصاعد الى ٤,٣ بالمائة في عام ١٩٧٥، ووصل إلى أكثر من ٥ بالمائة في عام ١٩٨٠. وزادت في الفترة نفسها حصيلة البلدان النامية من القروض متوسطة وطويلة الأجل من ٣,١ بالمائة من ناتجها القومي الاجمالي في عام ١٩٧٠، الى نحو ٥,٧ بالمائة في عام ١٩٧٩، ومولت هذه الأرصدة ما بين ١٠ بالمائة الى ٢١ بالمائة من اجمالي الاستثمارات في دول العالم النامي في تلك الفترة. وقد أدى نمو الإقراض خلال الفترة الماضية التي تمتد الى خمس عشرة سنة الى زيادة كبيرة في الدّين القائم غير المسدد متوسط وطويل الأجل للبلدان النامية. وقد زادت مثل هذه الديون المسجلة في نظام البنك الدولي لتقديم تقرير عن المدينين من ٦٩ مليار دولار في عام ١٩٧٠، الى ٦٨٦ مليار دولار في عام ١٩٨٤. ويقدر البنك الدولي أنه بادراج البلدان التي لا يغطيها نظام

تقديم تقرير عن المدينين، وكذلك اقتراض الديون قصيرة الأجل من صندوق النقد الـدولي، فإن اجمالي المديونيات الخارجية لجميع البلدان النامية يصل الى نحو ٩٠٠ مليـار دولار في عام ١٩٨٤. وقد ارتفع مع زيادة الدّين مدفـوعات خـدمة الـدّين، كما ارتفـع نصيب الفائـدة في تلك المدفوعات بالنظر الى ارتفاع أسعار الفائدة في السبعينات: فقد زادت مدفـوعات خـدمة الـدين من ٩,٣ بـلايـين دولار في عـام ١٩٧٠، الى ١٠٠ بليـون دولار في عـام ١٩٨٤. وارتفعت نسبة مدفوعات الفائدة من نحـو ثلث اجمالي خـدمة الـدّين في عام ١٩٧٠، الى مـا يزيد عن النصف في عام ١٩٨٤، وبلغت مدفوعات الفائدة لجميع البلدان الناميـة ٥٨ بليون دولار(٥) في عام ١٩٨٤.

وتستخـدم القروض والمسـاعدات في العـادة في تطويـر وتحديث الهيـاكل الأسـاسيـة في المجـالات التي يهتم بها رأس المـال الأجنبي، بما يسمـح للاستثـمار الخاص المبـاشر بمجـالات لـلاستثمار المـربـح في الـدول التي تحصـل عـلى القـروض أو المسـاعـدات. وتؤدي القـروض والمسـاعدات، بصفـة عامـة، الى توجـه الدولـة المتلقية لهـا للانـدماج أكـثر فأكـثر في السوق الـرأسمالي الـدولي، لا عن طريق خضـوعها لشروط المقـرضين فقط، بـل لأن الاعتـماد عـلى القروض لتسريع معدلات الاستثمار يعني ضرورة تنمية قطاعات تصديـرية للدول الـرأسماليـة المتقدمة لتمكين الدول المقترضة من سـداد ديونها، اضـافة الى الفـوائد في المستقبـل. وبغض النظر عما إذا كانت القروض الممنوحة هي للقطاعات الانتـاجية أم لبنـاء الهياكـل الأساسيـة، وسواء أكانت المشروعات الحاصلة على القروض الممنـوحة هي للقـطاعات الانتـاجية أم لبناء الهياكل الأسـاسية، وسـواء أكانت المشروعـات الحاصلة عـلى القروض تعمـل لخدمـة السوق المحلي أم لخدمـة الأسواق الخـارجية، فـإن سداد القـروض في المستقبل يتـطلب زيادة قـدرة الاقتصـاد في مجموعـه على التصـدير لـلأسواق الـرأسماليـة المتقدمـة، ويزداد بـالتالي خضـوع اقتصاديات الدول المقترضـة للشروط السائـدة في السوق الـرأسمالي الـدولي سواء في مجـالات التمويل أم التجارة.

إن تسريع معدلات النمو الاقتصادي الذي قد يحدث في مرحلة أولى نتيجة التوسـع في عمليات الاقتراض أو الحصول على مساعدات خارجية، سرعان ما يؤدي الى اتجاه معاكس في مرحلة دفع أقساط الديون والفوائـد الباهـظة. وبينما تعـاني الدول النـامية من أعبـاء الديـون الباهظة، تحصل الدول المتقـدمة عـلى جزء هـام من الفائض الاقتصـادي لدول العـالم الثالث بشكل مباشر عن طريق الفوائد المرتفعة، وبطريق غير مباشر نتيجة لزيادة الاندماج في السوق العالمي الذي يسوده عدم التكافؤ بين الدول المتقدمة والنامية، من الجانب الآخر.

ورغم أن المسـاعدات الاقتصاديـة لا تحمـل البلدان الناميـة أعباء مماثلة من الفوائـد المـرتفعة، فـإن لها الآثـار نفسها فيـما يتعلق بادمـاج الـدول الأقـل دخـلاً والأقـل قـدرة عـلى الاقتراض على أسس تجارية في السوق الرأسمالي الدولي.

---

(٥) تستند كل الارقام الواردة هنا الى: المصدر نفسه، صفحات مختلفة.

وتأخذ المساعدات شكل المنح أو القروض الميسرة بدرجة عالية، كما تتضمن أيضاً قروضاً تعطى بشروط تقارب الشروط التجارية ولكنها تمنح بواسطة الدول أو بعض المنظمات متعددة الأطراف: كالبنك الدولي والمصارف الاقليمية والاتحادات الأوروبية والمصرف الأوروبي للاستثمار والأوبك وغيرها.

وتعتبر التدفقات الرسمية وبخاصة التدفقات الميسرة أو المساعدات الائتمانية، المصدر الرئيسي لتدفقات رأس المال الدولي للدول المنخفضة الدخل.

إنّ منح المساعدات يصاحب في العادة بدعاوى كثيرة حول الدور الخيّر للدول الصناعية المتقدمة في الأخذ بيد الدول الأقل نمواً، ومساعدتها على تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي في ظروف لا يمكن فيها للأسواق الخاصة لرأس المال والتكنولوجيا والخدمات الأخرى أن تقدم لمثل هذه البلدان القدر اللازم من هذه الموارد ولا أنواع الموارد الأكثر ملاءمة لها.

إن البلدان الأقل نمواً تحتاج الى استثمارات طويلة الأجل لتطوير البنية الأساسية فيها، وتحسين الموارد البشرية وبناء مؤسسات سياسية وادارية قادرة على اتخاذ قرارات أكثر رشداً فيما يتعلق بالسياسات المتبعة وأساليب العمل والتقنية اللازمة. ورغم أن مثل هذه المشروعات قد يغل دخلاً كبيراً في الأجل الطويل، فإنه ينـدر أن يغل منافع اقتصادية في الأجل القصير أو يحقق مكاسب من النقد الأجنبي التي تساعد على خدمة القروض التجارية الأجنبية. إن المساعدات الرسمية تقدم للدول الأقل نمواً توليفة من رأس المال والمعونة الفنية والنصائح السياسية، وتهدف هذه التوليفة في العادة الى تدعيم السياسات الموجهة نحو السوق وتشجيع تدفقات رأس المال الخاص الى أنواع الأنشطة التي غالباً ما تدر معدلات عائد للاستثمار أعلى من تلك التي يمكن تحقيقها في البلاد المتقدمة. ويهدف المانحون اضافة الى ذلك تعزيز مصالحهم التجارية والسياسية والاستراتيجية، وتلعب المصالح السياسية دوراً هاماً في هذا المجال. ويشير تقرير البنك الدولي عن التنمية في عام ١٩٨٥ الى أن دراسات جديدة عن التدفقات الرسمية قد أبرزت دور الاعتبارات غير المتعلقة بالتنمية في توزيع المساعدة الانمائية الرسمية. ويؤكد على أن المصالح السياسية لعبت دوراً هاماً في تخصيص ٣٩ بالمائة من المساعدة الانمائية الرسمية الثنائية للولايات المتحدة الأمريكية خلال عام ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ الى مصر واسرائيل، وأن ٣٨ بالمائة من المساعدة الانمائية الفرنسية قد منحت لأربع مقاطعات وأقاليم فيما وراء البحار، وإن ٤٢ بالمائة من المساعدة الانمائية الثنائية ومتعددة الأطراف لأعضاء الأوبك قد منحت لكل من الأردن وسوريا. ويبرز التقرير أن المصالح التجارية للولايات المتحدة الأمريكية تقف خلف المعونات الكبيرة لكل من زائير وزامبيا حيث تتوافر موارد معدنية كبيرة[٦].

ويطلب المانحون للمعونة الثنائية عادة استخدام المنح في شراء سلع وخدمات من البلد

---

(٦) المصدر نفسه، ص ١١٩ ـ ١٢٠.

المانح. وقد غطت هذه المعونة المشروطة حوالى ٤٣ بالمائة من المساعدة الانمائية الرسمية الثنائية من المانحين بلجنة المساعدة الانمائية في عام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ في حين تم تصنيف ١١ بالمائة من المساعدات على أنها مشروطة جزئياً. وتشير الدراسات أن المعونة المشروطة تخفض قيمة قروض التنمية الميسرة بحوالى ١٥ الى ٢٠ بالمائة من قيمتها في المتوسط[٧]. ويشير تقرير البنك الدولي السالف الذكر الى أن المانحين قد أصبحوا يلجأون أكثر فأكثر الى القروض المختلطة، وذلك بالجمع بين المعونة وائتمان التصدير لتدعيم مصالحهم التجارية. ويؤكد التقرير على أن مقداراً جوهرياً من المساعدة الرسمية قد تم توجيهه الى تنمية البنية الأساسية التي تعتبر طبقاً لما يقوله التقرير: «شرطاً مسبقاً وأساسياً لقيام قطاع خاص حديث»، وأنها قد استخدمت أيضاً «لتمويل واردات أتاحت تحرير نظام التجارة في البلد وعززت القيام باصلاحات حاسمة للسياسة الاقتصادية تستهدف تحقيق كفاءة محسنة واعتماد متزايد على قوى السوق والمبادرات الخاصة». كما يشير التقرير الى دراسة أعدتها وزارة الخزانة الأمريكية عن مصارف التنمية المتعددة الأطراف قد أوضحت أن ٨ بالمائة من قروض تلك المصارف قد دعمت أنشطة القطاع العام. وان الدراسة تخلص الى: «أن نهج سياسة مصارف التنمية متعددة الاطراف ومشورتها قد اتخذا إجمالاً اتجاه السوق التقليدية تماماً».

ومن الواضح أن المعونة تستخدم كأداة للضغط في اتجاه ما يسمى تبني اصلاحات في سياسات البلاد المتلقية لها، تهدف الى اعادة تشكيل بنية الاقتصاد في اتجاه سيادة المشروع الخاص، وفتح الباب على مصراعيه لتدفق رأس المال الأجنبي، وادماج الاقتصاد في الاقتصاد الرأسمالي الدولي وهو الهدف النهائي لهذه المساعدات. إن توفير المساعدات الرسمية يزيد من احتمال سماح حكومات دول العالم الثالث باستمرار الاستنزاف الضخم للأرباح الخاصة والفوائد على القروض. وقد تساهم تلك المساعدات في دعم مثل تلك الحكومات بتوفير بعض الحلول قصيرة الأجل لمتاعبها الاقتصادية. وتساهم أيضاً في خلق طبقة من المستفيدين من تلك المساعدات ومن الاستثمار الأجنبي في داخل البلاد تحالف القوى الرأسمالية في العالم المتقدم، وتسعى الى ابقاء الدول النامية في اطار التبعية.

د ـ دور المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف في توجيه السياسات الاقتصادية في البلدان النامية

حدّ ما حصلت عليه المستعمرات من استقلال سياسي وتصفية الامبراطوريات الاستعمارية، من إمكان التدخل المباشر بواسطة الدول الرأسمالية المتقدمة في شؤون مستعمراتها السابقة لتحديد السياسات الواجب اتباعها، بخاصة في الميدان الاقتصادي. واتجهت الدول الرأسمالية المتقدمة للاعتماد أكثر فأكثر على تأثير ما أصبح يدعى بـ «الدوافع» الاقتصادية التي تباشر استخدامها بالتعاون المباشر مع المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف

---

(٧) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

التي برزت في قمة هرم السوق الرأسمالي الدولي في المرحلة الحالية من تطور الرأسمالية.

وقد كانت الدول الرأسمالية المتقدمة تحتفظ دائماً باحتكار الأنشطة النقدية والمالية وأعمال التأمين والنقل على النطاق الدولي، كما كان لها سيطرة كبيرة على هذا النوع من الأنشطة في مناطق نفوذها، إلا أن هذه السيطرة بقيت في حدود الامبراطوريات الاستعمارية ومناطق النفوذ الامبريالي لكل منها. وشهدت الفترة بين الحربين صراعات بين الرأسماليات الكبرى على الأسواق الدولية ومن أجل إعادة تقسيم المستعمرات.

وقد أدت تطورات النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة قيادية غير منازعة للعالم الرأسمالي، وقيادتها ومساعدتها لعملية اعادة بناء النظام الرأسمالي في أوروبا الغربية واليابان، والنجاحات التي تحققت في هذا المجال، الى تكامل الأسواق المالية والرأسمالية الدولية في بناء هرمي توجد قاعدته الأساسية في المصارف والمؤسسات المالية في الدول الرأسمالية المتقدمة، وتقف على قمته المصارف الدولية الكبرى وعدد من المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف، على رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتنمية.

إن الدور الأساسي للنظام المالي الدولي هو أن يوفر آليات المدفوعات ويقدم تسهيلات الاقتراض والتصرف في الموارد الفائضة، وخلق أنواع مختلفة من الأصول والخصوم التي تستهدف تحقيق تفضيلات المقرضين والمستثمرين، والمساعدة في تخصيص الموارد وتحريك رؤوس الأموال بين البلدان بما يضمن تعظيم الأرباح من ناحية، وامتصاص الصدمات والتكيف معها من ناحية أخرى.

ويعمل النظام المالي الدولي في إطار من تقسيم العمل الدولي السائد وفي خدمة النظام الرأسمالي الدولي في مرحلته المعاصرة ـ مرحلة الرأسمالية المتعدية الجنسيات التي يتم فيها السعي الى اتمام ادماج الدول النامية في اطار النظام الرأسمالي الدولي على أساس من شروط عدم التكافؤ السائدة، والتي تتحدد أساساً وفق الظروف المتغيرة والسائدة في مركز النظام. ان تحقيق مثل هذا الاندماج يتم أساساً بواسطة القيود والدوافع المالية والاقتصادية. وفي هذا المجال يلعب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤسسات المساعدات الرسمية الأخرى، وبخاصة وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للتنمية الدولية دوراً رئيسياً.

إن الإمكانات الكبيرة لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التأثير على القرارات الاقتصادية للأعضاء من دول العالم الثالث، لا ترتبط بدور كل من الصندوق والبنك في إقراض أو مساعدة دول العالم الثالث لمواجهة أزمات ميزان المدفوعات أو احتياجات النمو الاقتصادي فحسب، وإنما بالدور القيادي لهذه المؤسسات في النظام المالي الدولي، وتأثير قراراتها ودراستها ونصائحها بالنسبة لدولة من الدول على مدى استعداد المؤسسات المالية المختلفة العامة والخاصة لتقديم الأموال للدولة المعنية لمعاونتها في مواجهة

أزمة قصيرة الأجل في ميزان مدفوعاتها، أو لتقديم تمويل طويل الأجل لأنشطة تنموية فيها، أو حجبها لمثل تلك التدفقات.

ويلعب البنك الدولي دوراً أساسياً في ضمان تسديد قروض وفوائد المقرضين، لأن السياسة المعلنة للبنك هي أنه يتخذ موقفاً بالغ الشدة من أي تأخير في سداد القروض لمدد محدودة. ويسري هذا الأمر على قروض البنك كما يسري أيضاً على القروض التي تتم بواسطة مؤسسات أخرى بالمشاركة مع البنك. ويتوقف البنك في حالة التأخير في الحال عن دفع أي دفعات جديدة من القرض الذي تأخر سداده، أو من أي قروض أخرى قائمة. كما يمتنع عن اعطاء أي قروض جديدة الى أن يتم تصحيح ما تم من خروج على شروط التعاقد. كما أن سياسة البنك العامة تتجه الى حرمان أي بلد لم يقم بدفع أقساط ديونه أو أقساط خدمة الدّين، أو قام بتأميم ممتلكات مملوكة للخارج دون دفع التعويض الملائم، من قروضه. كما يسري الموقف نفسه على أي دولة لا تحترم ما اتفقت عليه مع المستثمرين الأجانب من امتيازات تتعلق بالاعفاء من الضرائب، أو السماح باعادة تصدير الأرباح، أو غير ذلك. وكما يعبر د. فوزي منصور: «فإن البنك بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي - كل في مجاله ولكن بالتعاون المشترك بينهما - يلعبان دوراً أكثر كفاءة - وبالطبع أقل عرضة للاعتراض - في الدفاع عن الالتزامات القانونية والتعاقدية (التي تحدد محتواها بالطبيعة القوى المسيطرة في النظام) عن دبلوماسية البوارج التي كانت تمارس في الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية، والتي جعلتها التطورات السياسية في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية غير فعالة»[٨].

ويزداد نفوذ البنك بصفة خاصة لأن أغلب الدول والهيئات المقرضة تقبل بدوره كقائد ومنسق ومتحدث باسم مانحي المساعدات أو القروض. وقد كان دعم الولايات المتحدة للبنك واضحاً منذ بداية الخمسينات، وعبر عن ذلك سياستها المعلنة عن ضرورة لجوء أي دولة باحثة عن القروض الى البنك الدولي أولاً قبل محاولة الحصول على قروض أمريكية ما لم تكن هناك مصالح خاصة للولايات المتحدة الأمريكية في منح القروض أو المساعدات الثنائية. ومنذ تلك الفترة وحتى الآن نظم البنك مجموعات استشارية متعددة من الدول والمؤسسات الراغبة في إقراض أو تقديم مساعدات لدول تعاني من مصاعب اقتصادية معينة. وقد اعتمدت المجموعات الاستشارية في كل الحالات على دراسات البنك الدولي وتقويمه للأوضاع الاقتصادية لدى طالبي القروض، وكان هذا التقويم دائماً هو أساس سلوكهم وتصرفاتهم. وقد استخدم البنك نفوذه في عديد من الحالات لضمان عدم خروج أي من الدول المقرضة عن نصائح البنك أو اتخاذ قرارات مخالفة لتوصياته.

ويستخدم البنك نفوذه الكبير في «إقناع» الدول المقترضة باتباع السياسات التي ينصح بها. ويستخدم في ذلك وسيلتين أساسيتين: الضغط الاقتصادي من جهة، والدور الاعلامي والتعليمي من جهة أخرى. إن البنك يستخدم ما يسمى بالدوافع الاقتصادية ويربط عن

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٤.

طريقها بين حصول بلد معين على قروض أو مساعدات، وبين اجراء تغييرات معينة في سياساته. ويشير تقرير البنك الدولي عن التنمية في عام ١٩٨٥، إلى أن المانحين للمعونة يسعون الى تحسين فاعلية معوناتهم خلال ثلاث طرق، من أهمها: زيادة التأكيد على اصلاح السياسات الاقتصادية في البلاد المتلقية، وتنسيق المعونة الممنوحة عن طريق تكوين المجموعات الاستشارية. والى جانب الضغط الاقتصادي، فإن البنك يؤثر على الفكر التنموي حتى في البلاد المقترضة ذاتها من خلال نشره لأكثر التقارير شمولاً عن الدولة المقترضة والتي تحوي افتراضات البنك النابعة من ايديولوجيته. كما يباشر البنك والمؤسسات التابعة له دوراً تعليمياً خلال برامج التدرب الواسعة في مختلف المجالات والتي يشارك فيها العاملون في أجهزة التخطيط والمؤسسات الائتمانية في الدول المتلقية للمساعدات والقروض.

إن السياسات التي يدعو اليها البنك هي في الأغلب والأعم تعبير عن وجهة نظر الدول الرأسمالية المتقدمة التي لها السيطرة على البنك، والتي هي المصدر الأساسي للأموال التي يقوم بتجميعها وإقراضها.

ولا يقتصر استخدام البنك لقوّته على مجرد تغيير السياسات، بل قد يتعداها لمحاولة تغيير الأنظمة السياسية إذا كان النظام السياسي السائد يهدد مصالح القوى الرأسمالية المسيطرة.

إن الدور الأساسي للبنك، وهو الدور الأساسي لصندوق النقد أيضاً، هو العمل على ادماج دول العالم الثالث أكثر فأكثر في اطار السوق الرأسمالي الدولي، وضمان تدفق رؤوس الأموال والقروض والمساعدات من الدول الغنية للدول التابعة، وضمان تخصيصها في الاستخدامات التي تدر أقصى عائد لرأس المال، وضمان استمرار تدفق الفوائض من الدول النامية إلى الدول الرأسمالية المتقدمة من خلال الأرباح والفوائد، والتجارة الدولية غير المتكافئة في ظل تقسيم العمل الدولي السائد حالياً.

ويتمكن البنك والصندوق من أداء هذه الوظيفة، كنتيجة لاستمرار اعتماد العديد من الدول النامية على تدفق رأس المال الأجنبي والقروض والمساعدات سمويل «نمط النمو» المتبع فيها

ويساعد نشاط المؤسستين وقدرتها على التأثير على السياسات الاقتصادية للدول النامية على إبقاء أوضاع التبعية الحالية وتجددها بصفة مستمرة.

هـ - استخدام العلم والتكنولوجيا لتأكيد المركز المتفوق للشركات متعدية الجنسيات

تبرز التبعية التكنولوجية في المرحلة الحالية لتطور الرأسمالية العالمية كأحد أهم أشكال التبعية. فحتى في حالات توافر رأس المال المحلي للاستثمار وعدم الاحتياج الى الاستثمار

الأجنبي المباشر الخاص أو القروض أو المساعدات من الدول الرأسمالية المتقدمة، يستمر الاعتماد على الدول الرأسمالية المتقدمة في الحصول على أدوات الانتاج الضرورية لعمليات التصنيع أو لتطوير الزراعة أو لتحديث الهياكل الأساسية أو لزيادة القدرة الانتاجية لقطاع الانشاءات وغير ذلك. وتواجه الدول النامية في هذا الاطار بوجود إمكانيات محدودة للغاية للاختيار التكنولوجي. إذ ان أدوات الانتاج والتكنولوجيات المتيسرة لدى الدول الرأسمالية المتقدمة هي تلك التي طورت لتتماشى مع معطيات الأسواق فيها، بما يتضمنه ذلك من وفرة أو ندرة في عوامل الانتاج المختلفة، ووفرة أو ندرة في المهارات البشرية على مختلف المستويات، والتي تختلف اختلافاً واضحاً عن معطيات الأسواق والموارد في أغلب، إن لم يكن في كل، الدول النامية.

وتتجه الدول الرأسمالية المتقدمة الى إحداث تغييرات سريعة ومتوالية في أدوات الانتاج والعمليات الانتاجية بها في اطار توجه الرأسمالية الى المنافسة غير السعرية، وزيادة سيطرة الشركات المتعدية الجنسية وتركيزها على الاستثمار في مجال «البحوث والتطوير»، ومحاولاتها لتطويع العلم والتكنولوجيا المستحدثة لأغراض تحقيق زيادة حصة الشركات متعدية الجنسيات في الأسواق العالمية وتحقيق أقصى الأرباح، وقدرتها على الاستفادة من تمويل البحوث والدراسات بواسطة الحكومات، بخاصة لأغراض الانتاج الحربي وتطوير التكنولوجيا العسكرية. إن حصيلة ذلك كله هي سيطرة الشركات متعدية الجنسيات وتفوقها في مجالات التطور التكنولوجي من ناحية، وازدياد التباعد بين نوعية التكنولوجيات السائدة والمتوافرة في البلاد الرأسمالية المتقدمة، وبين معطيات الموارد والمهارات المتوافرة في الدول الأقل تقدماً من ناحية أخرى. ولذلك تبقى الدول النامية أكثر وأكثر اعتماداً على الدول الرأسمالية المتقدمة في الحصول على أدوات الانتاج اللازمة لها، وفي تبني طرق الانتاج السائدة في الدول الرأسمالية المتقدمة طالما استمر غياب قطاع صناعة أدوات الانتاج بها، وطالما استمرت في تبني نمط للاستهلاك يقلد الأنماط الاستهلاكية السائدة في الدول الرأسمالية المتقدمة، أو اتجهت للتصنيع من اجل التصدير للأسواق الرأسمالية المتقدمة،ذلك لأن تصنيع السلع الاستهلاكية المعمرة الجديدة السائدة في الدول المتقدمة، وموالاة التطور الفني والتقني في هذه الأدوات، يتطلب بالضرورة تبني طرق الصناعة والتصنيع نفسها. هذا فضلاً عن أنه في حالة اتمام التصنيع بواسطة شركات مرتبطة أو ملحقة بالشركات متعدية الجنسيات، فإن هذه الوحدات تتبنى بالضرورة وسائل الانتاج نفسها المتبعة في الشركات الأم حيث يندر أن تطور الشركات متعدية الجنسيات طرقاً للانتاج مختلفة طبقاً لاختلاف الموارد والظروف في أماكن الانتاج المتعددة لها. ومن ناحية أخرى، فإن التصنيع للتصدير للدول الرأسمالية المتقدمة يتم في الأغلب والأعم تحت اسم، أو في اطار المواصفات التي تتطلبها، الشركات متعدية الجنسيات سواء في ذلك أكانت السلع المصدرة هي من سلع الاستهلاك النهائي، أم كانت هي مكوناً من مكونات السلع النهائية التي يتم تجميعها في احدى الوحدات الانتاجية التابعة للشركات متعدية الجنسيات، أم كانت السلع المصدرة هي منتوجات وسيطة تستخدم في مراحل أخرى من مراحل التصنيع والانتاج.

ان التبعية التكنولوجية هي دالة لثلاثة تطورات رئيسية:

(١) غياب أو تدني قطاع الصناعات الانتاجية في دول العالم الثالث، وبخاصة صناعة أدوات الانتاج.

(٢) محاولة اتباع نمط تنمية يعتمد على بناء صناعات استهلاكية للحلول محل الواردات الترفية التي تستورد من الدول الرأسمالية المتقدمة، أو لانتاج سلع للتصدير للأسواق الرأسمالية المتقدمة لا تسمح طرق الانتاج التقليدية في دول العالم الثالث بإنتاجها.

(٣) تسارع المنافسة عن طريق التقدم التكنولوجي وزيادة سرعة التقادم في المنتوجات وفي أدوات ووسائل الانتاج في الدول الرأسمالية المتقدمة.

إن الظاهرة الأولى هي نتيجة لعملية تاريخية طويلة بدأت مع السيطرة الاستعمارية. وقد استمر الضمور في القطاع المنتج لأدوات الانتاج حتى بعد بدء محاولات التنمية في العديد من دول العالم الثالث، بخاصة تلك التي أخضعت النمو الاقتصادي فيها لمقتضيات السوق الرأسمالي وتقسيم العمل الدولي الذي حدث تاريخياً بالفعل. وحتى حين أنشأت بعض الدول قطاعاً حديثاً لانتاج أدوات الانتاج بها، في استقلال عن سيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة، أو في ارتباط معها وتحت سيطرتها، فإن دور هذا القطاع يستمر ثانوياً في إمداد الصناعة والزراعة الحديثة والقطاعات الأخرى بحاجاتها من أدوات الانتاج نتيجة لـ: أولاً، الفترة التاريخية الطويلة التي لا بد أن يستغرقها بناء قطاع متكامل لانتاج أدوات الانتاج في الدول النامية، وثانياً، لأن الدول المتقدمة والشركات متعدية الجنسية عندما تشارك في إنشاء بعض الصناعات المنتجة لأدوات الانتاج في بعض الأقطار النامية، فإنها تحرص باستمرار على بقاء النشاط البحثي والنشاط المتعلق بتطوير التكنولوجيا مركزاً في الدول الرأسمالية المتقدمة. وبمعنى آخر، فإنها تحرص على عدم اكتمال حلقات التطوير في الدول النامية.

وتبرز التبعية التكنولوجية بدرجة اوضح مع محاولات تحديث مجتمعات الدول النامية وتسريع عمليات النمو الاقتصادي فيها. أن التحديث قد عنى في العديد من الحالات الانتقال من الزراعة التقليدية واستخدام الادوات المحلية الصنع الى زراعة اكثر تقدماً، تعتمد على درجة أكبر من الآلية، واستخدام البذور المنتقاة، والكيماويات للتسميد ومقاومة الآفات. ان حدوث مثل هذا التطور في المجال الزراعي دون تطور مقابل في الصناعات المغذية للزراعة وفي مجال البحوث الزراعية، يعني مزيداً من الاعتماد على التكنولوجيا الخارجية لزيادة الانتاج الزراعي محلياً. كما أن التوجه لتطوير الصناعات التحويلية وزيادة سرعة نموها سوف يعني بالضرورة الاعتماد على استيراد التكنولوجيا الخارجية طالما استمر قطاع انتاج أدوات الانتاج ضامراً ومحدوداً. وتؤدي محاولات التسريع بمعدلات النمو في الاستثمار الصناعي، أو في مجالات بناء وانشاء الهياكل الاساسية، مع عدم توافر قطاعات انشاءات قادرة في الوقت نفسه، الى الاعتماد شبه الكامل على قطاعات الانشاءات الدولية لبناء الوحدات الجديدة التي تسلم جاهزة للتشغيل الى بعض الدول النامية، وهو ما يؤدي الى فقد فرص لا تعوض لتنمية

المهارات المحلية في هذا القطاع الهام. وبينما قد يؤدي بناء قطاعات لصناعة أدوات الانتاج، واعطاء اولوية لهذه القطاعات، والتنمية المستمرة لها، ودعم القدرات التكنولوجية المحلية عن طريق المشاركة في اختيار المشروعات وفي التخطيط التفصيلي لها، وفي عمليات الانشاء الخاصة بها، الى بدء عملية تراكمية تؤدي في الأجل الطويل الى إمكان الاعتماد على النفس في هذا المجال الحيوي، يؤدي التوجه المخالف الى بناء صناعات استهلاكية للحلول محل الواردات في ارتباط مع الشركات متعدية الجنسيات، أو الاتجاه لبناء صناعات تصديرية للاسواق الدولية، والاعتماد على بيوت الخبرة الدولية في اختيار المشروعات والتكنولوجيا الأكثر ملاءمة، وترك عملية انشاء المشروعات الجديدة لتكون مسؤولية منشآت الانشاء الدولية. إن مثل هذا السلوك يؤدي بالضرورة الى تعميق التبعية التكنولوجية وزيادتها حدة، حتى ولو أدى في الاجل القصير الى رفع معدلات الانشاء والاستثمار.

ان استمرار التبعية التكنولوجية يعني استمرار تدفق جزء هام من الفائض الاقتصادي الى الدول الرأسمالية المتقدمة، المصدر الاساسي للتكنولوجيات المستخدمة في دول العالم الثالث، كما يعني في الوقت نفسه الاستمرار في استخدام تكنولوجيات لا تتفق مع معطيات الموارد في العديد من هذه الدول.

ومن الطبيعي ان تستخدم الشركات متعدية الجنسيات، المصدر الاساسي للتكنولوجيا الحديثة، تفوقها ومركزها الاحتكاري في امتصاص اكبر فائض ممكن من مستخدمي تلك التكنولوجيا. ويتخذ ذلك أشكالاً متعددة أبرزها هو، بيع حقوق الاختراع التي يحميها نظام دولي لتسجيل المخترعات. وتبين الاحصاءات الخاصة بهذا الشأن أن نحو ٩٤ بالمائة من مجموع حقوق الاختراع التي كانت مسجلة في عام ١٩٧٥ تعود لوحدات قانونية توجد في الدول المتقدمة، وان نصيب دول العالم الثالث من الاختراعات المسجلة لم يتجاوز ٦ بالمائة، وأن ٨٥ بالمائة من الـ ٦ بالمائة تلك تملكها شركات متعدية الجنسيات يوجد مركزها الاساسي في الولايات المتحدة الامريكية والمانيا الغربية وفرنسا والمملكة المتحدة وسويسرا واليابان.

والى جانب ما تحصل عليه الدول المتقدمة من فائض من خلال بيع حقوق الاختراع، فانها تحصل على قدر اضافي من الفائض خلال تحديدها لأثمان احتكارية لآلات وأدوات الانتاج ولمكونات المنتج النهائي التي يستمر الحصول عليها من الخارج. فضلاً عما قد تضطر الوحدات المنتجة في الدول النامية الى دفعه نظير خدمات استشارية اضافية، أو نظير الحصول على خدمات في مجال التسويق أو الإدارة. وتميل الشركات المنتجة للتكنولوجيا الى بيع «حزم» تكنولوجية كاملة، بما في ذلك تقديم خدمات ادارية وتسويقية واستشارية.. الخ.

ان التفوق الذي تتمتع به الشركات متعدية الجنسيات في هذا المجال غير مهدد بأي زوال، بل على العكس، فهو يزداد رسوخاً بحكم أن الشركات المتعدية الجنسيات هي المستثمر الاكبر في مجال البحث والتكنولوجيا من بين الشركات والمنشآت الخاصة، كما انها المستفيد الاكبر من الاستثمارات الكبيرة في ميادين البحوث والتكنولوجيا التي تمولها الدول

الرأسمالية بخاصة في المجال العسكري. ومن ثم، فهي الاكثر قدرة دائماً على استثمار نتائج هذه البحوث في انتاج سلعي يؤدي الى الربح. هذا فضلاً عن أن بناء القدرات البحثية والتكنولوجية وتطويرها هما عمليتان تراكميتان بطبيعتهما، حيث تتنامى هذه القدرات بسرعة نتيجة للعمل المستمر والطويل الاجل في مجالها.

وبينما يزداد التفوق التكنولوجي للشركات متعدية الجنسيات في اطار الدول الرأسمالية، تزداد الفجوة اتساعاً من ناحية تطور العلم والتكنولوجيا بين الدول المتقدمة من ناحية، وبين الدول النامية في العالم الثالث من ناحية اخرى. لقد تمكنت الدول الرأسمالية المتقدمة خلال فترة تاريخية طويلة تم فيها تطوير التعليم ومؤسسات البحوث فيها وتكوين القدرات والمهارات اللازمة لاستخدام العلم في خدمة الانتاج، أن تركز لديها نسبة عالية من المهارات البشرية والمؤسسات العلمية في هذاالمجال، كما استطاعت ان تجذب اليها، وتمتص داخل مؤسساتها، جزءا هاماً من المهارات البشرية التي تبذل دول العالم الثالث جهدا صعباً ومكلفاً في تكوينها. وهي قادرة بحكم تراكم المعرفة وتطور المهارات فيها، أن تطرح للبحث النظري والتطبيقي العديد من المشاكل التي تواجهها بغرض ايجاد الحلول الملائمة لها، وان تطور الطرق الفنية اللازمة لوضع نتائج هذه البحوث موضع التنفيذ. وعلى العكس من ذلك، فقد عانت الدول النامية طويلا من تأخر التعليم فيها، ومن توجه التعليم الى التقليد والحفظ بدلا من خلق القدرة على الابتكار. وهي تعاني ايضاً من غياب شبه كامل لمؤسسات البحث العلمي، أو من الانفصال بين مؤسسات البحث العلمي إن وجدت، وبين مؤسسات الانتاج، ولذلك، فإن مشاركتها في مجال البحوث والتطوير التكنولوجي تبقى محدودة للغاية. وهي لا تستطيع الخروج من تخلفها ذاك الا بجهود كبيرة مستمرة يمكن ان يكون لها آثار تراكمية في الاجل الطويل نسبياً، بشرط ان يرتبط تكوين المهارات البشرية في الوقت نفسه ببناء القدرة على انتاج ادوات الانتاج بالممارسة العملية لعمليات الاختيار التكنولوجي وتطوير التكنولوجيا المحلية وانشاء المشروعات الجديدة. والواقع ان القضية المطروحة في هذا المجال ليست هي نقل التكنولوجيا من الخارج، وهي مسألة لا تتم قط، اذ لا ينحصر الامر في الحصول على حق استخدام التكنولوجيا الخارجية نظير دفع ثمن باهظ لها، ولا هي تحقيق تفوق تكنولوجي للدولة او الدول النامية، انما المطلوب هو وجود القدرة على اختيار التكنولوجيا الاكثر ملاءمة والاكثر تمشياً مع معطيات الموارد في الدول النامية، ووجود القدرة ايضاً على وضع تلك التكنولوجيا موضع التنفيذ الفعلي.

و ـ السيطرة على المعلومات ومصادرها

التطور في مجال المعلومات ووسائل نقلها، هو جزء من الثورة التكنولوجية المعاصرة. ويعود ما يطلق عليه الآن ثورة المعلومات، الى التطور السريع في مجالين اساسيين: تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية، وتكنولوجيا الاتصالات اللاسلكية، والتكامل بين المجالين في شبكات تمكن من جمع البيانات وتخزينها وتحليلها في مراكز للمعلومات وتيسيرها للمستخدمين

المختلفين على نطاق العالم خلال تسهيلات الاتصالات اللاسلكية، بما في ذلك الاقمار الصناعية. وتتركز مراكز انتاج تلك التكنولوجيات كما تتركز الشبكات الخاصة بجمع وتوزيع المعلومات في الدول الصناعية المتقدمة. وقد قدر حجم انتاج صناعة المعلومات في العالم في عام ١٩٨٢بنحو ٢٠٠ بليون دولار؛ وقد قدر ان يصل انتاجها في عام ٢٠٠٠ الى نحو ٤٠ بالمائة من انتاج الدول الصناعية؛ وطبقاً للمصدر نفسه، فان انتاج دول العالم الثالث في هذا المجال هو أقل كثيراً من ١٠ بالمائة، وان استثمارات دول العالم الثالث في البحوث العلمية والتكنولوجية في هذا المجال لا تتعدى ٣ الى ٤ بالمائة من مجمل الاستثمارات العالمية [٩].

وتسيطر مجموعة محدودة من الشركات متعددية الجنسيات على السوق في مجال المعلومات؛ وتلعب الشركات الامريكية في هذا المجال دوراً قيادياً حيث تسيطر الشركات الامريكية الأصل والشركات التابعة لها على السوق الدولي في مجال الكمبيوتر. وقد كان ٧٨ بالمائة من كل الحاسبات الالكترونية المستخدمة في العالم في عام ١٩٧٩من أصل امريكي، وكان نصيب الشركات الامريكية من سوق الكمبيوتر في عام ١٩٧٩ في حدود ٨١ بالمائة من حجم السوق العالمي. وقد قدر حجم السوق العالمي للكمبيوتر في عام ١٩٨٤ بنحو ١١٠ بلايين دولار امريكي، كان نصيب اكبر ١٥ شركة فيه نحو ٨١ بليون دولار أو ٧٤ بالمائة من مجمل حجم السوق، وبلغ نصيب أكبر الشركات فيه وهي شركة (IBM) الأمريكية ٣٥ بليون دولار أو نحو ٣٢ بالمائة من حجم السوق العالمي، ٤٣ بالمائة من مبيعات الشركات الكبرى الخمس عشرة.

وتتكرر الظاهرة نفسها في مجال صناعة الإتصالات اللاسلكية حيث تسيطر الشركات الثلاث عشرة الأكبر على ٩٠ بالمائة من التجارة الدولية في هذا المجال. ويصل نصيب الشركات الامريكية الثلاث الأكبر نحو ٥٢ بالمائة من السوق[١٠].

ويتركز المستفيدون الرئيسيون من تداول المعلومات عبر الدول في الولايات المتحدة الامريكية وغرب اوروبا واليابان، اما مشاركة دول العالم الثالث في هذا المجال فهي محدودة للغاية ويواجهها العديد من المشاكل نظراً للنقص الشديد في البنية التحتية اللازمة لمثل هذا الاستخدام.

إن التركيز هنا على هذا الجانب الخاص من جانب الثورة التكنولوجية يعود الى الأهمية الخاصة للمعلومات كمصدر من مصادر القوة والهيمنة، ان من يملك المعلومات هو الذي يملك السيطرة. وقد بينا فيما سبق، مدى تركز انتاج واستخدام المعلومات لدى الدول الرأسمالية المتقدمة وفي داخلها لدى عدد محدود من الشركات المتعددية الجنسيات.

---

(٩) Mahdi El-Mandjara, «Communication, Informatics and Development,» *Development: Journal of SID,* no. 1 (1985), p. 3.

(١٠) Cees Hamlink, «High-Tech Transfer Selling the Canoe without the Paddle,» in: Ibid., pp. 29-30.

ويؤكد هذا الوضع سيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة والشركات متعدية الجنسيات في اطار النظام الاقتصادي الدولي الحاضر. وفي هذا المجال، نشير الى ان اتجاه الشركات متعدية الجنسيات الى اعتبار العالم في مجموعه نطاقاً لنشاطها الاستثماري أو الانتاجي أو التسويقي تتطلب بالضرورة توفير معلومات لها على النطاق العالمي، وسرعة نقل هذه المعلومات الى مراكز اتخاذ القرارات وامكانية التحليل العلمي وصولاً الى القرار الأرشد من وجهة نظر متخذي القرارات المؤدية الى تعظيم الارباح. وقد تطلب هذا مد نشاط البحث العلمي والاستطلاعات والاستقصاءات وجمع المعلومات الى العديد من دول العالم الثالث، وشمول هذه الدراسات لمجالات مختلفة تتضمن الموارد الطبيعية والقوى البشرية، ونظم الانتاج وتطوره، والأطر القانونية والعادات الاجتماعية، والقيم السائدة وغير ذلك. وتطلب التعامل مع هذا التيار المستمر من البيانات سرعة نقلها الى مراكز اتخاذ القرارات وايجاد التكنولوجيا الكفيلة بتخزين هذه البيانات واستعادتها عند الحاجة، فضلاً عن تحليلها علمياً وصولاً الى القرارات المناسبة. ويقف هذا وراء التطورات الهامة في مجال الكمبيوتر والاتصالات.

ومن الواضح ان نظم المعلومات السائدة قد صممت منذ البداية لخدمة أغراض الوحدات الأكثر أهمية في النظام الاقتصادي الاجتماعي السائد، وان تحديد المدخلات والمخرجات من النظام يحددها أولويات أهم مستخدمي البيانات. ومن هنا، فإن تكنولوجيات المعلومات السائدة تؤكد سيطرة الشركات دولية النشاط في اطار النظام الاقتصادي الاجتماعي الحالي.

وتسعى الشركات متعدية الجنسيات، بصفة دائمة، للاستفادة من تفوقها ومركزها الاحتكاري. وتسعى في العديد من الحالات لبيع «حزم مغلقة» من تكنولوجيا المعلومات تشمل مشروعات متكاملة، بما في ذلك المعدات والبرمجة والتدريب وأعمال الصيانة وغيرها من الخدمات. ويتم تحديد أثمان احتكارية «للحزمة»، ويدفع المستخدمون الى تبني الهياكل المؤسسية المناسبة لاستخدام التكنولوجيات المعروضة. وفي هذا الاطار يغلب تبني «النموذج» المؤسسي الذي تقدمه الشركات العارضة دون اي تعديل ليصبح أكثر تناسباً مع الدول المستخدمة، وتسعى الشركات متعدية الجنسيات أيضاً الى دفع المستخدمين للحصول دائماً على الأحدث والأفضل، رغم ما يتضمن ذلك من تكاليف اضافية، وبغض النظر عما اذا كانت هناك اولويات اخرى هي أولى بالرعاية.

إن نتيجة رئيسية للهيكل الحالي لإنتاج المعلومات واستخدامها، هي دعم علاقات التبعية القائمة بالفعل بين الدول الصناعية المتقدمة، وبين دول العالم الثالث. ان الثورة الحالية للمعلومات تدعم مركز الشركات متعدية الجنسيات، كما تدعم سيطرة دول المركز وهيمنتها على دول الجنوب. ان تركز المعلومات لدى الشركات متعدية الجنسيات، وقدرتها الكبيرة على استخدامها بكفاءة وبتكاليف قليلة بالنسبة للوحدة الواحدة من المنتوجات، يجعل الشركات متعدية الجنسيات أقدر على المنافسة الدولية وعلى اقتحام اسواق دول العالم الثالث بمنتوجاتها المتعددة. هذا فضلاً عن ان الزيادة الكبيرة في الانتاجية التي تنتج عن عملية الاتمتة

وما يترتب على ذلك من انخفاض الأهمية النسبية للأجور ضمن تكلفة الانتاج الكلية، يقلل ما قد تتمتع به بعض الدول النامية من مزايا نسبية وقدرة على اجتذاب الصناعات كثيفة العمالة كنتيجة لانخفاض الاجور فيها. وكما اشير من قبل، فان حصول الدول النامية على تكنولوجيا متقدمة من الخارج يؤدي في هذا المجال، كما في غيره، الى زيادة الاعباء على ميزان المدفوعات نتيجة مجموعة من العوامل المترابطة، بما في ذلك الاضطرار لدفع اثمان باهظة «للحزم المغلقة» المفروضة، ونتيجة للاضطرار للتحديث والتجديد المستمرين اللذين يتواليان في إطار هذه التكنولوجيات تحت ضغوط الشركات المنتجة والبائعة؛ وأخيراً لعدم ملاءمة التكنولوجيات المستوردة في العديد من الحالات لمعطيات المهارات والموارد المحلية.

ز ـ السيطرة الاعلامية وفرض الثقافة الرأسمالية الاستهلاكية

رغم الاستقلال الوطني الذي حصلت عليه دول العالم الثالث، فإن عملية الاختراق الثقافي التي كانت قد بدأت في اطار السيطرة الاستعمارية لم تتوقف، بل على العكس ازدادت انتشاراً واتساعاً. ولم تعد آثارها محدودة في الفئات الاجتماعية المرتبطة بالمستعمر أو التي هي اشد يسراً وثروة، بل امتد تأثير الثقافة الخارجية ليشمل العديد من، ان لم يكن كل، الفئات الشعبية. وقد اتسع هذا الاختراق الثقافي وامتد كنتيجة لثورة الاتصالات من ناحية، ولأن الشركات متعدية الجنسيات قد مدت نشاطها الى ميادين جديدة متعددة شملت الاعلام والإنتاج الفني والسينمائي وصناعة الترفيه والرياضة البدنية وغيرها. وتسعى الشركات متعدية الجنسيات في هذه المجالات جميعها الى توسيع نطاق نشاطها ليشمل السوق العالمي في مجمله، وهي تتمكن بحكم ما تملكه من امكانيات مادية وبشرية وفنية من دحر اي منافسة «وطنية» وفرض سيادتها في مجالات لها تأثيرها العميق على القيم السائدة في المجتمع والتي لها تأثيرها، وبالتالي، على نوعية الحياة التي يسعى أغلب أفراده لتحقيقها وتحديد التوجهات الرئيسية، بالتالي، لتطوره المستقبلي.

لقد اصبح العالم بحكم ادوات الاتصال الحديثة قرية واحدة، تنتقل فيه الأخبار من مكان الى مكان بسرعة فائقة. ومكن تطور الاقمار الصناعية من رؤية الأحداث التي تتم في احد اطراف المعمورة في مختلف مناطقها بعد لحظات محدودة من وقوع الحدث، الا ان عملية النقل تلك ليست شاملة ولا هي محايدة. ان ما ينتقل فعلاً من أنباء وأخبار وأحداث هو ما ترى وكالات الانباء المتخصصة أهمية اذاعته وما تعتقد شبكات الارسال او المسيطرون عليها أهمية إرساله وتوزيعه، ومضمون أي رسالة اعلامية محكوم هو أيضاً باختيارات العناصر المسيطرة على الاعلام ووجهة نظرها حول الاحداث المبثوثة. ويعتمد الجزء الاكبر من الإعلام المبثوث على رسائل عدد محدود للغاية من وكالات الانباء العالمية الكبرى وعلى رأسها وكالتا الاسوشيتيدبرس واليونيتدبرس الامريكيتان ووكالة رويتر البريطانية ووكالة الانباء الفرنسية.

إن الاعتماد على وكالات الانباء الدولية لإعطاء صورة عن العالم ينتج بالضرورة صورة متحيزة وغير دقيقة.

وقد أدت التطورات في مجال الاتصالات، بخاصة استخدام الاقمار الصناعية في الارسال التلفزيوني، الى استخدام، وارسال رسالات الانباء المتلفزة بسرعة الى أنحاء العالم المختلفة. وأصبحت الرسالة الاعلامية تصل الى عدد اكبر من المتلقين في بلاد تنتشر فيها الامية وتنتشر فيها وسائل الاستقبال الحديثة في الوقت نفسه. وتتلوّن الرسالة الاعلامية، بطبيعة الحال، بوجهة نظر مرسليها الذين هم في هذه الحالة الوكالات الدولية للدول الرأسمالية المتقدمة. ومن شأن هذا، بطبيعة الحال، تدعيم النظرة الى الدول الرأسمالية المتقدمة باعتبارها مركز العالم وتأكيد وجهة نظرها فيما يتعلق بالاحداث أو القضايا الرئيسية المثارة على النطاق العالمي، سواء فيما يتعلق بقضايا مثل الحرب والسلام، أم نزع السلاح، أم قضايا التحرر الوطني ام قضايا التنمية والعلاقات بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية، أم غير ذلك(١١).

على ان ما هو أهم من وجهة نظر قضية التبعية، هو الدور الذي يلعبه نظام الاعلام العالمي الحالي في سيادة القيم السائدة في الدول الرأسمالية المتقدمة، بخاصة القيم الاستهلاكية على النطاق العالمي، بما فيه الدول النامية في العالم الثالث. إن ثورة الاتصالات قد يسَّرت للفئات الحاكمة في العديد من دول العالم الثالث ان تستخدم الإذاعة والتلفزيون في إحكام السيطرة على رعاياها، ولتأكيد المفاهيم التي ترى دعمها لدى شعوبها التي تنتشر بينها الأمية الى درجة كبيرة. وتؤدي الرغبة في التحديث السريع لدى اولئك الذين لا يملكون امكانيات ووسائل توفير الأساس المادي والثقافي لذلك التحديث، الى الاعتماد شبه الكامل على استيراد نظم اجنبية متكاملة. وتتضمن النظم المستوردة الى جانب الأدوات والوسائل المادية طرق الادارة وكيفية الاستخدام والتدريب في مجال الإعلام وتشكيل وجهة نظر عن دور الأداة الإعلامية وطرق التمويل.. الخ، ويؤدي ذلك كله الى إكساب المشرفين على هذه الأدوات الاعلامية الهامة وجهة النظر نفسها السائدة لدى أولئك الذين قاموا بتوريد النظم الاعلامية.

وتلتقي رغبة الفئات الحاكمة في استخدام ادوات الاعلام الحديثة لدعم سيطرتها ونفوذها ولصرف الشعوب عن طرح القضايا الرئيسية الشائكة، مع توجهات المسؤولين الذين دربتهم اجهزة الاعلام الخارجية في شغل الجزء الاكبر من وقت المشاهدين ببرامج للتسلية بعيدة عن السياسة أو النقد الاجتماعي. ان محدودية القدرة على الانتاج المحلي لنوعية البرامج المطلوبة في إطار مثل تلك النظرة يؤدي الى مزيد من الاعتماد على الانتاج الخارجي للبرامج. وتقدم الشركات عبر الجنسيات التي تعمل في مجال الترفيه في هذا المجال مدداً لا ينقطع. وتحمل مثل هذه البرامج شحنة إعلامية ذات مضمون ثقافي وقيمي يخالف في الكثير من الأحيان الثقافات والقيم الوطنية المستقرة. وهي تؤدي فضلاً عن ذلك، الى اعتبار اسلوب

---

(١١) يكفي في هذا الاطار أن نشير إلى الكيفية التي تذاع بها الاخبار في دول العالم الثالث بما فيها الاقطار العربية حول احداث مثل المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الاسرائيلي. حيث كانت كل الرسالات المتلفزة المذاعة لا تبرز الا القوات الاسرائيلية وتحركاتها وقدرتها العسكرية... الخ.

الحياة ونوع الحياة الغربية مثلاً اعلى لدى العديد من الشعوب التي لا تمكنها قدراتها المادية وامكانياتها الانتاجية من تحقيق مثل هذا النمط الحيوي.

ان الأنظمة الاعلامية السائدة في أغلب دول العالم الثالث، والتي تقلد الانظمة الاعلامية في الدول المتقدمة، توفر دوراً هاماً للاعلانات التجارية التي ينظر اليها باعتبارها مصدراً هاماً من مصادر تمويل البرامج. وتلعب الاعلانات التجارية، بخاصة للسلع الأجنبية التي تنتجها الشركات متعدية الجنسيات، دوراً كبيراً في تكثيف الرغبة في تقليد نوع وأسلوب الحياة الغربية، بخاصة في جانبها الاستهلاكي.

ان السعي للتحديث السريع في مجال الاعلام يوفر دوراً متزايداً لنمو الشركات متعدية الجنسيات في إنتاج برامج الترفيه والترويح وتوزيعها على النطاق العالمي. إن هذه البرامج إضافة الى الاعلان الواسع عن سلع الاستهلاك الترفية في الدول الرأسمالية المتقدمة لا يدعم التبعية الاقتصادية فقط، بل يؤدي أيضا الى نوع من الامبريالية الثقافية حيث تزاح الثقافات القومية المتعددة لصالح ثقافة استهلاكية موحدة ونمطية.

ح - دور المساعدات التدريبية والبحوث المشتركة في دعم وتأكيد التبعية

سبق ان أشرنا الى ان عمل الشركات متعدية الجنسيات في الدول النامية، يتطلب قدراً من الاستعانة بكفاءات محلية تقوم بالعديد من المهام الادارية والاشرافية في إطار الهيكل الموحد والنظام الإداري العام للشركة متعدية الجنسيات. ويتطلب ذلك إعداد كفاءات محلية وإكسابها السلوك المهنى نفسه، والتوجهات والنظرة الموحدة للقضايا الفنية نفسها، واسلوب تحليل الموضوعات وحل المشكلات نفسه، واعتبار الربحية المعيار الاساسي للنشاط الذي يسود في إطار الشركات متعدية الجنسيات.

ومن ناحية أخرى، فإن الشركات متعدية الجنسيات التي تعمل في اي من الاقطار النامية تتطلب توفير حد أدنى ضروري من الهياكل التحتية والخدمات الاساسية اللازمة لتسهيل عملياتها الانتاجية أو التوزيعية أو التمويلية. وتقع مسؤولية إقامة هذه الهياكل والخدمات الاساسية على عاتق الدول التي تسعى لاجتذاب الشركات متعدية الجنسيات للعمل على أراضيها أو الوجود فيها. وتتنافس الدول الساعية الى جذب الشركات متعدية الجنسيات في هذا المجال الى جانب تنافسها في تقديم مغريات أخرى وحوافز للاستثمار فيها، بما في ذلك أشكال الإعفاءات المختلفة التي تمنح الى هذه الشركات.

إن شرطاً رئيسياً وضرورياً لاقبال الشركات دولية النشاط على الاستثمار في أي قطر من الاقطار، هو وجود قدر من الاستقرار السياسي والضبط الاجتماعي والامني الذي يؤمن الشركات متعدية الجنسيات وحلفاءها الداخليين ضد أي مفاجآت. ويتطلب ذلك في العديد من الأحيان تطوير نظم حماية الأمن القومي، أو بمعنى آخر، لتنظم لحماية الفئات الحاكمة ورأس المال، بخاصة رأس المال الاجنبي.

وترتبط قرارات الشركات متعدية الجنسيات باختيار مواقع نشاطها بتوافر قدر من المعلومات الرئيسية والمؤشرات حول العديد من الظواهر، بما في ذلك حجم السوق وتكوينه، ونوعية الموارد المتوافرة ومقدارها بما في ذلك الموارد البشرية ومستوى ومدى كفاءة الأداء، ومستويات الاجور. . . الخ. هذا فضلا عن معرفة بالعادات والقيم والصراعات الاجتماعية السائدة والقوى السياسية المسيطرة ومدى استقرارها واحتمالات التطور في المستقبل، وغير ذلك من الامور.

إن توفير كل هذه المستلزمات يتطلب تحديثاً للإدارة الحكومية وتطويراً لوسائل الإدارة والتخطيط والمحاسبة فيها، وتطويراً وتطويعاً لنظم الامن القومي، وتكويناً للكفاءات الفنية والادارية الضرورية لإدارة الاجهزة الادارية والحكومية الحديثة. ومن أجل ذلك تقدم الشركات متعدية الجنسيات، أو المؤسسات التابعة لها، أو الحكومات في الدول الرأسمالية المتقدمة، مساعدات تدريبية واسعة في مجالات متعددة من مجالات الادارة الحكومية سواء المركزية ام المحلية. كما تقوم من خلال الجامعات ومؤسسات البحوث العلمية وغيرها بتشجيع البحوث للحصول على معلومات وبيانات عن اهم القضايا ذات الأولوية بالنسبة لممولي تلك البحوث.

ويتم التدريب في العادة على النظم السائدة في الدول المتقدمة ذاتها، كما يتم جزء من التدريب في العادة في الدول المتقدمة ذاتها. ان مثل هذا التدريب لا يستهدف اكساب مهارات فنية جديدة ولا مجرد تحسين مستوى الاداء فقط، بل يشمل أيضاً إكساب نظرة الى القضايا والمشاكل التي تواجه دول العالم الثالث تتفق مع وجهة النظر السائدة في الدول الرأسمالية المتقدمة والشركات متعدية الجنسيات. وبمعنى آخر، يتجه مثل هذا التدريب الى تأكيد اهمية المساعدات الاجنبية ونقل الخبرة الخارجية، وتأكيد النظر الى عملية التنمية والتحديث باعتبارها لحاقاً بالغرب المتقدم واتباعاً لأساليبه نفسها وتبنياً لقيمه الأساسية، مع تأكيد على أن التخلف إنما يعود لعوامل تقليدية متوارثة لدى الشعوب المتخلفة، وعلى أن المهمة الرئيسية للغرب المتقدم كانت مهمة تحضيرية وتحديثية.

وفي إطار هذه المساعدات لتكوين الاطر اللازمة لتحديث الإدارة الحكومية، فإن المساعدات التدريبية لأجهزة الأمن الداخلي تلعب دوراً خاصاً في تشكيل وجهة نظر الأجهزة الامنية حول طبيعة القوى المعادية والصديقة للأنظمة القائمة، وفي إيجاد تعاون متعدد الجوانب مع اجهزة الأمن الخارجية في مواجهة القوى التي يمكن أن تعارض أياً من أنظمة الحكم غير الديمقراطية المنتشرة، أو مصالح الرأسمالية الاجنبية المتحالفة معها.

إن سيادة المفاهيم التي تدعو اليها الدول الرأسمالية المتقدمة والشركات متعدية الجنسيات بين العديد من العناصر القيادية في أجهزة الدولة، من شأنها أن تحد من التناقضات المحتملة بين الفئات المحلية الحاكمة، وبين الرأسمالية الأجنبية المسيطرة، ومن شأنها ان تؤدي الى القبول بالتعاون والتكامل مع الدول الرأسمالية المتقدمة في إطار من التبعية الثقافية

والسياسية والاقتصادية. ويؤدي ذلك الى سهولة اختراق جهاز الدولة بواسطة العناصر الممثلة لرأس المال الدولي والقوى الحليفة له داخلياً، ويجعل هذا الجهاز أكثر طواعية لخدمة متطلبات سيطرة رأس المال الدولي. وهكذا تتحول الدولة من ممثلة لقوى اجتماعية داخلية تسعى للدفاع عنها وعن مصالحها، الى ممثلة لرأس المال الدولي أيضاً الذي يصبح في الواقع قوة من القوى الاجتماعية الداخلية في المجتمع.

ط ـ الهيمنة عن طريق التسليح والتدريب العسكري والمساعدات والمعلومات العسكرية

يزداد تعمق تبعية الدول المستقلة حديثاً نتيجة التطورات السريعة في مجال السلاح والتسلح. لقد حاولت الدول الرأسمالية واحتكاراتها الدولية، بعد ان اضطرت الى التخلي عن السيطرة العسكرية والسياسية المباشرة على مستعمراتها السابقة ان تضم الدول التي حازت استقلالها السياسي في أحلاف موجهة لخدمة استراتيجيتها الدولية التي تعتمد على التهديد باستخدام القوة في مواجهة الدول الاشتراكية دون العالم الثالث. وقد نجحت الدول الرأسمالية في ذلك في عديد من الحالات، بخاصة حيث استمرت السلطة في يد قوى اجتماعية معادية للشعب ومعتمدة اعتماداً اساسياً على تحالفها مع المستعمر. إن نشوء مثل هذه الاحلاف وإستمرار وجود أو خلق قواعد عدوانية متقدمة للاستعمار في بعض المناطق (اسرائيل في الشرق الاوسط وجنوب افريقيا في القارة الافريقية)، اضافة الى ما ورثته أغلب دول العالم الثالث من مشاكل متعلقة برسم الحدود ومن صراعات إقليمية وإثنية وغيرها من الفترة الاستعمارية، كل هذه الاسباب أدت الى توجه العديد من دول العالم الثالث الى اعطاء عناية خاصة لانشاء جيوش حديثة وزيادة حجم قواتها المسلحة سواء بهدف الدفاع عن استقلالها الوطني في مواجهة التهديد المتجدد والمستمر لها، أم لتكون قوة محلية في خدمة الاستراتيجية الاستعمارية، أم لتستخدم في النزاعات الإقليمية والحدودية، أم لمجرد أن تصبح قوة قهر داخلية في يد العناصر الحاكمة.

ان التكنولوجيا العسكرية والأسلحة كانت هي الاسرع تطوراً في العالم، بخاصة في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية. فالرغبة المستمرة في السيطرة الاستعمارية التي تحرك الدول الرأسمالية المتقدمة، والتنافس مع المعسكر الاشتراكي، واستخدام التسليح كأحدى الأدوات الأساسية لحل أزمة النظام الرأسمالي العالمي، دفعت جميعها الى تسريع التطور التكنولوجي في ميدان التسلح والتسليح. فعلى الرغم مما يؤدي اليه ذلك من إهدار في الموارد، فإن التطور السريع في ميدان التسليح (والذي يتم تمويله عن طريق الضرائب على مجموع المواطنين)، هو مصدر اساسي للارباح الطائلة التي تجنيها الشركات الاحتكارية الكبرى وهو احد مصادر التقدم والتطور في ميادين الانتاج في العديد من الصناعات في البلدان الرأسمالية المتقدمة في الوقت نفسه. أما بالنسبة لدول العالم الثالث والتي يستمر اعتمادها على استيراد الاسلحة من الخارج، فالنتيجة الوحيدة لمثل هذا التطور التكنولوجي

السريع هو التضاعف المستمر للانفاق العسكري لملاحقة التطور - ولو متأخراً - في ميدان التسليح، هذا فضلاً عن استمرار الاعتماد على الخارج لإعادة تدريب الجيوش على استيعاب الاسلحة الحديثة.

وحيث يعتمد التسليح على العالم الرأسمالي، فإن ذلك لا بد أن يؤدي الى زيادة حدة التبعية الاقتصادية والعسكرية والسياسية أيضاً. إن تزايد الانفاق العسكري نتيجة الارتفاع المستمر في اثمان الاسلحة الحديثة المستوردة، إما ان يُموَّل من مصادر داخلية أو بالاعتماد على قروض أو منح من الدول المصدرة للسلاح. ان التمويل من مصادر داخلية يؤدي بالضرورة الى استنفاد جزء هام من الفائض الاقتصادي ومن حصيلة الدولة من العملات الاجنبية. ويترتب على ذلك زيادة الاعتماد على القروض او المساعدات أو المنح الخارجية لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية في البلاد. أما حيث يتم التسليح بالاعتماد على القروض الخارجية فإن عبء هذه القروض نفسها يثقل كاهل الاقتصاد الوطني ويؤدي الى نزوح جزء هام من فوائضها الاقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة، فإذا اعتمدت الدولة على مساعدات الدول الرأسمالية أو منحها، فإنها تضطر ان تخضع لشروط هذه الاخيرة السياسية والعسكرية فضلا عن تبعيتها الاقتصادية. ان المساعدات والمنح في هذا المجال لا تعطى الا اذا اثبتت الدولة التي تحصل عليها لصانعي القرار في الدول الرأسمالية المتقدمة أن السلاح سوف يستخدم في خدمة الاستراتيجية الكونية للدول المانحة، وان السياسات المتبعة بواسطة الدول المتلقية للمساعدات تتسق واهداف الدولة او الدول التي تقدم هذه المساعدات.

إن إستيعاب الاسلحة الحديثة ذات المستوى التكنولوجي الرفيع تتطلب فترة طويلة للتدريب، فضلاً عن ضرورة توافر عناصر على درجة عالية من المهارة لإدارتها. وهي مستويات لا تتوافر للعديد من دول العالم الثالث. ومن ناحية أخرى، فإن هذه الأدوات المعقدة تحتاج لبقائها صالحة للاستخدام الى صيانة مستمرة من عمالة فنية عالية المستوى. وهي أيضاً لا تتوافر لدى أغلب دول العالم الثالث، ومن ثم، فإن التسليح من الدول الرأسمالية المتقدمة يستلزم في أغلب، أن لم يكن في كل الاحوال، الاعتماد الكامل أو شبه الكامل عليها في التدريب والصيانة. وتحصل دول العالم الثالث على هذه الخدمات نظير تكلفة باهظة أو مقابل الخضوع الكامل لسياسات الدول المانحة للمساعدات وتوجهاتها في هذا المجال. إن التدريب والصيانة في هذا المجال يؤكدان سيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة على مراكز القوة الرئيسية في مجتمعات العالم الثالث، ويوفر لها ليس نشر عقيدتها العسكرية وربط جيوش العالم الثالث باستمرار لمصادر الاسلحة والتسلح الغربي وفرض التسابق الدائم لإحراز أحدث تكنولوجيات السلاح فقط، وانما يستخدم التدريب ايضا، لإيجاد روابط قوية ومباشرة بين القيادات المسؤولة في جيوش العالم الثالث، وبين مراكز التوجيه والسيطرة والاستخبارات في الدول الرأسمالية المتقدمة. هذا فضلاً عن دور التدريب كأداة ايديولوجية ذات فعالية لنشر النفوذ الغربي والقيم والثقافة الغربية.

وكثيراً ما استخدمت الجيوش أو بعض عناصرها التي تم تدريبها في مراكز التدريب

الغربية أداة انقلابية أو أداة لقهر القوى الشعبية حينما تطلب الامر ذلك.

خاتمة

ان الآليات السابق الاشارة اليها كلها تعمل في ترابط وتكامل، ويدعم بعضها البعض، الا ان ذلك لا يعني بالضرورة ظهور كل هذه الآليات لدى كل المجتمعات التابعة. كما ان بعض آليات التبعية قد يكون ذا وزن أكبر في مجتمع معين عنه في مجتمع آخر، بل يختلف مدى أهمية الآليات المختلفة في تحقيق تبعية مجتمع معين بين وقت وآخر. فقد تلعب التبعية المالية دوراً اكبر في حالات معينة، بينما يزداد دورالتبعية التكنولوجية وأهميتها في حالات أخرى.

ويتطلب الخلاص من التبعية، دراسة محددة لأوضاع التبعية في المجتمعات المختلفة والتعرف على وسائل النضال وطرقه المحددة ضدها، ومعرفة أي من الطبقات الاجتماعية هي المستفيدة من علاقات التبعية القائمة، وأيها هي التي يحيق بها الضرر من استمرار تلك العلاقات، وأي من الفئات الاجتماعية هي تلك التي يمكن تحييدها. ولا يتم الخلاص من التبعية الا من خلال نضال جماهيري طويل لبناء تنمية مستقلة. فإذا كانت التبعية هي نتاج عملية تاريخية طويلة، فإن الخلاص منها هو كذلك لا يكون إلا نتيجة لعملية تاريخية أخرى مضادة في الاتجاه. ان ماهية تلك التنمية المستقلة وشروطها هي موضع بحث في مكان آخر، ونكتفي هنا بالتأكيد على ان إنهاء علاقات التبعية لا يتم بقرارات او بمجرد «إرادة» ذلك، وانما يتطلب النجاح في تحقيق ما نطلق عليه هنا التنمية المستقلة، التي هي نفسها نتاج لعملية تاريخية طويلة لا بد لنجاحها من توافر شروط موضوعية وذاتية هي موضوع آخر.

تعقيب

د. محمود عبد الفضيل (*)

تعالج ورقة د. ابراهيم سعد الدين عبدالله موضوعاً هاماً يتعلق بصميم أعمال ندوتنا، حيث أن نفي التبعية يستدعي في البداية فهم آليات التبعية التي تتغلغل في الدورة الدموية للاقتصاد العربي، وتشل نزوعه نحو التحرر والتنمية المستقلة والتكامل القومي.

وإذا كنا نعيش عصر «الشركات متعدية الجنسية»، فإن آليات التبعية تصبح اليوم أشد تغلغلاً في الاقتصاد العربي واكثر امساكاً بمقدرات الاقتصاد العربي. ان آليات التبعية اذ تمسك بخناق الاقتصاد العربي اليوم، وتحاصر وجوده وتنفي شروط نموه المستقل، تحتاج الى معالجة عملية وفهم موضوعي هادىء بهدف شل مفعول تلك الآليات عن طريق صياغة مشروع للتنمية العربية المستقلة.

ويشير د. ابراهيم سعد الدين عبدالله في بداية ورقته، الى اهمية الدور الذي تلعبه آليات التبعية في اعادة انتاج علاقات عدم التكافؤ الحالية بين بلدان المركز الرأسمالي، وبين البلدان التابعة. ويعدد البحث تسع آليات متميزة للتبعية في حالة بلدان العالم الثالث عموماً، وفي حالة البلدان العربية خصوصاً. رغم أن البحث لا يحوي اشارات محددة الى كيفية اداء آليات التبعية تلك في حالة الاقتصاد العربي، ولا سيما خلال الحقبة النفطية. وسوف نتوقف في تعقيبنا عند أهم الآليات التي نعتقد أن لها خصوصية وفاعلية في حالة الاقتصاد العربي، وذلك بهدف ايراد بعض الملاحظات التكميلية لما جاء في البحث.

١ ـ الاستخدام الواسع لوسائل الاعلام والتسويق المعاصرة لخلق نماذج استهلاكية جديدة

تكاد تجمع الكتابات الحديثة في مجال التنمية على ان زرع «النمط الاستهلاكي

(*) استاذ الاقتصاد في جامعة القاهرة والجامعة الاميركية بالقاهرة ـ القاهرة.

الغربي»، ونشره بين فئات اجتماعية وشعبية واسعة، هو بمثابة «حصان طروادة» لغزو العقل والوجدان العربي وخلق قاعدة «قيمية» جديدة في شكل منظومة لقيم «مجتمع الاستهلاك»، التي تقوم على اللهث وراء «الصرعات الاستهلاكية» والتمييز المصطنع بين المنتوجات عن طريق العلامات التجارية. اذ عندما يتغلغل هذا «النمط الاستهلاكي المستورد» داخل وجدان المواطن العربي، تصبح الارض ممهدة لغزو الشركات متعدية الجنسية، ولإحكام قبضتها على السوق المحلية لطرد المنتوجات الوطنية والمحلية «الرديئة» من سلة استهلاك المواطنين من ابناء الطبقة المتوسطة، مما يؤدي الى فك انشطة التصنيع الوطني وتراجعها، أو في احسن الاحوال إخضاع الصناعة المحلية لهيمنة الشركات متعدية الجنسية من خلال المشروعات الاستثمارية المشتركة.

ولعل من اخطر انعكاسات هذه النزعة الاستهلاكية على الاوضاع الاقتصادية الكلية هو تقويض الاسس المادية للتنمية المستقلة. ويشير د. ابراهيم سعد الدين عبدالله بهذا الصدد الى تبديد الفائض الاقتصادي «الاحتمالي» وتدهور معدلات الادخار الوطني. واستكمالاً لتلك النقطة الهامة، اود الاشارة هنا الى «الدائرة الجهنمية» التي تدخل فيها تلك الاقتصادات «المشلولة الارادة»... اذ تتابع حلقاتها على النحو التالي:

انخفاض معدل الادخار القومي ← مزيد من الاستدانة من الخارج ← مزيد من الخضوع لآليات التبعية من خلال خدمة الدَّين الخارجي وعمليات اعادة جدولة الديون ← مزيد من الاقتطاع من مخصصات التراكم ← مزيد من التخلف والتبعية.

٢ ـ الاستثمار المباشر لرأس المال الاجنبي

يشير د. ابراهيم سعد الدين عبدالله الى الاتجاه الحديث للشركات متعدية الجنسية للاستثمار في الصناعات التحويلية لخدمة الاسواق الداخلية التي تتمتع بالحماية من بلدان العالم الثالث. وهو اتجاه ملحوظ ومتنام منذ منتصف الستينات، حيث تم اقامة مجموعة من «القواعد التصديرية» أو من خلال اتساع نظام عمليات التعاقد من الباطن لحساب الشركات متعدية الجنسية، في مقابل استخدام «العلامات التجارية» وضمان اشراف مندوبي الشركات الدولية على مواصفات الخامات والمنتوجات. وتوجد امثلة عديدة لعمليات التعاقد الدولي من الباطن في كل من: تونس والمغرب في بعض فروع النشاط الاقتصادي، مثل صناعة الملابس الجاهزة.

ان هذه الصيغ لإعادة هيكلة التقسيم الدولي للعمل بين بلدان المركز والمحيط، لا تؤدي الا الى تعميق روابط التبعية، وربط البنيان الصناعي المحلي بعجلات التبعية التكنولوجية والتسويقية لبلدان المركز الرأسمالي مما يعوق عمليات التنمية المستقلة، اذ انه **يصعب على التابع ان ينهض،** حتى ولو كانت اغلاله مصنوعة من حرير.

٣ ـ الاستخدام الواسع للقروض والمساعدات

توسعت معظم البلدان النامية في الاعتماد على القروض والمعونات الاجنبية خلال الخمسينات والستينات، ومنذ منتصف السبعينات وازمة المديونية آخذة في التفاقم.

وتؤدي هذه الاوضاع الى أزمة مزدوجة، من منظور تعميق التبعية، كما هو حادث في بعض البلدان العربية مثل: المغرب والسودان. إذ تؤدي عمليات اعادة جدولة الديون الى فرض أعباء إضافية على الاقتصاد الوطني، في شكل أعباء اضافية لسعر الفائدة فوق مستوى سعر سوق لندن، مما يقتطع من الموارد المخصصة للتراكم والانماء. كذلك فان عمليات اعادة جدولة الديون تسمح بالتدخل الكامل في تحديد توجهات السياسة الاقتصادية الداخلية. ومن ناحية اخرى، فان المساعدات الثنائية تحوي العديد من القيود التي ترسخ وتعمق من روابط التبعية بين البلدان المستقبلة للمعونات، والبلدان المرسلة للمعونات من خلال ربط واردات السلع بمصدر معين، وكذلك الخدمات الاستشارية لدراسات الجدوى اللازمة للمشروعات الممولة بواسطة المشروعات.

وهنا يجيء دور المؤسسات التمويلية المتعددة الاطراف (مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) في توجيه السياسات الاقتصادية والتحكم في مسارات النمو. ففي ظل الحاجة الملحة للتمويل الخارجي، وفي ظل الحاجة الدورية لاعادة جدولة الديون، تضطر السلطات المالية والاقتصادية الى التنازل تدريجيا عن رقعة السيادة الاقتصادية التي تحت سيطرتها. ففي احوال كثيرة، نجد ان السلطات الاقتصادية لا تتحكم في بعض ادوات السياسة الاقتصادية الهامة مثل:

سعر الفائدة، سعر الصرف الخارجي للعملة المحلية، حدود التوسع في الائتمان المحلي، سياسات التسعير والاعانات، . . . الخ. ولا شيء يطعن قضية التنمية المستقلة في الصميم اكثر من تخلي راسم السياسة الاقتصادية عن السيطرة على اهم الادوات الاقتصادية التي هي تحت سيطرته.

والادهى من ذلك، اننا شهدنا خلال السنوات الاخيرة عمليات يمكن تسميتها بعمليات «التسويق المالي الدولي للخطط القومية»، حيث يجرى طرح مشروعات الخطة المسماة بالقومية في شبه مناقصة عالمية للتمويل، مما يفتح الباب للمساومة على اولويات الخطة ومسارات عملية التنمية التي يراد لها ان تكون مخططة!

٤ ـ التبعية التكنولوجية

لعل أهم ما يطعن قضية التنمية المستقلة في الصميم، هو استمرار شراء التكنولوجيا والحزم التكنولوجية من الخارج بشروط مجحفة وبأسعار ابتزازية. وقد أدت موجة «الثراء النفطي» العابرة التي هبطت على المنطقة العربية إلى تراخي الجهد الوطني في ابتداع وتطويع

الحزم التكنولوجية الوافدة، وتفكيك «الحزمة التكنولوجية» إلى عناصرها الاولية، والاقتصار على استيراد ما يصعب انجازه بالقدرات والامكانات المحلية. ولكن النزعة التي سادت، هي استيراد «الحزم التكنولوجية الكاملة»، ومشروعات «تسليم المفتاح» مما رسخ آليات التبعية التكنولوجية، وحث على مزيد من الاتكالية على بلدان المغرب واليابان.

بيد أن تلك «الحزم التكنولوجية المستوردة»، تحمل في طياتها أبعاداً أكبر وأخطر للتبعية من منظور المدى البعيد. إذ أن عسر هضم التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة، يستدعي ابرام **عقود تدريب وصيانة** مستمرة، لكن يمكن تشغيل تلك الحزم التكنولوجية المستوردة. وهنا يشير د. ابراهيم سعد الدين عبدالله في بحثه إلى أهمية وخطورة **المساعدات التدريبية والبحوث المشتركة** في فتح ثغرات في سياج الأمن القومي. ولعل تلك نقطة لم تحظ بعناية كافية في الكتابات التي دارت حول ظاهرة وآليات التبعية في بلادنا.

فمعظم البلدان العربية تتلقى مساعدات تدريبية واسعة لكبار الموظفين الحكوميين في الإدارات المختلفة وكبار المسؤولين في القطاع العام، وكذلك المهنيين التقنوقراط في القطاع الخاص وشركات قطاع الاستشار المشترك. إن تلك الآلية تعتبر في تقديرنا أخطر آليات التبعية قاطبة، إذ انها تسمح باختراق العقول وتشكيل الايديولوجيا للصفوة من ابناء المجتمع العربي من اداريين ومهنيين وفنيين، وربط نظم المعلومات المحلية بالنظم العالمية واتباعها لها. وكذلك **فإن الإطار المرجعي** لكثير من البحوث التطبيقية يستلهم العلم والفكر القائم على المركزية الاوروبية، مما يحدد نمط النتائج وطبيعة التوصيات سلفاً.

إن مسح وغسيل العقول واختراق الوجدان، من خلال البرامج والبعثات التدريبية والإرساليات المقيمة، يؤدي إلى عملية اختراق لا مثيل لها للعقل والوجدان العربي، ولا سيما في فترة افتقرنا فيها إلى المناعة والشعور بالكرامة الوطنية. وما ينطبق في المجالات المدنية والبحثية ينطبق أيضاً في المجال العسكري، حيث تلعب نظم التسليح والمعونات العسكرية والمناورات والتدريبات المشتركة دوراً هاماً وحاسماً في تمزيق رداء الاستقلال الوطني، وخلق روابط للتبعية في مجال السلاح والتصنيع العسكري والعقيدة العسكرية ذاتها.

ولذا، فإنني أوافق تماماً على ما جاء في ورقة د. ابراهيم سعد الدين عن أهمية «دور التدريب كاداة ايديولوجية ذات فعالية لنشر النفوذ الغربي والقيم والثقافة الغربية».

يبقى لي في النهاية بعض الملاحظات النقدية، وهي في ملاحظتين اساسيتين: **الأولى**، رغم أن الورقة تطرح في عنوانها مفهوماً جديداً، أو بالأحرى طوراً جديداً للرأسمالية، وهو «الرأسمالية المتعدية الجنسيات». ورغم أهمية الطرح الشمولي للسمة المميزة للرأسمالية العالمية المعاصرة، فإن البحث لا يقدم لنا مفهوماً مدققاً لتلك الرأسمالية في طورها الجديد. هل هي رأسمالية تسيطر عليها «الشركات متعدية الجنسية»، باعتبارها القوة الفاعلة في تشكيل الاوضاع والعلاقات الاقتصادية والدولية؟ إذا كان الامر كذلك، فما هي إذن الفروق النوعية بين هذا الطور الجديد، وبين المرحلة الامبريالية السابقة التي اتسمت بسيطرة رأس المال

الحالي على الصعيد الدولي ونمو الرأسمالية الاحتكارية؟

إن الرأسمالية منذ نشأتها الاولى هي نظام متعد للجنسيات، وقد سبق أن دللت على ذلك بشكل تحليلي بارع الاستاذة روزا لوكسمبورغ في مؤلفها المهم **تراكم رأس المال**، الصادر في طبعته الالمانية الاولى عام ١٩١١. فما هو الجديد في الامر؟ هل هو سيطرة الشركات متعدية الجنسية على قنوات وقطاعات التمويل الدولي والجانب الاعظم من تدفقات التجارة الخارجية وعلى شبكات المعلومات والاعلان وبالتالي أصبحت القوة الرئيسية الكامنة وراء اسلوب الاداء الراهن للنظام الرأسمالي العالمي؟ تلك كلها في تقديري تساؤلات مشروعة وتحتاج إلى إجابات أكثر دقة.

الثانية، إن الورقة لم تعالج دور اعادة تدوير الفوائض المالية، ـ كما في حالة البلدان العربية النفطية ـ في خلق آلية جديدة من آليات التبعية، ليست ناجمة عن قصور المدخرات القومية أو نتيجة الاضطرار إلى الاقتراض من الخارج كما هو الحال بالنسبة لمعظم البلدان النامية. إذ إن اندماج النظام المصرفي العربي في سوق المال العالمي، على نحو ليس له مثيل خلال حقبة السبعينات، قد أضاف بعداً جديداً لآليات التبعية. ولذا، فإن أي حديث عن التنمية المستقلة يصبح ضرباً من الوهم إذا لم يتم «فك الاشتباك» بين النظام المصرفي العربي وأسواق المال العربية من ناحية، وشبكة المصارف العالمية الاخطبوطية التي تقوم بإعادة تدوير المال العربي من بلدان الفائض إلى بلدان العجز عن طريق شبكاتها وعن طريق املاء شروطها من ناحية أخرى. فينتج عن ذلك تعميق تبعية كل من بلدان الفائض وبلدان العجز سواء بسواء.

يبقى لنا أن نقول في ختام هذا التعقيب، إن العديد من آليات التبعية التي تحدثت عنها ورقة د. ابراهيم سعد الدين هي من صنع أيدينا، ولم يفرضها علينا أحد من الخارج بهذا الشكل المفرط والمهين، وإن التحرر من هذه الآليات وفك القيود والأغلال يرتبط بفهم واستطلاع درجات الحرية والمناورة المتيسرة على الصعيدين العالمي والاقليمي. ولكن الفهم والاستطلاع وحده لا يكفي، بل لا بد من الإرادة الفاعلة القائمة على استعادة اليقين بالنفس وبالذات، وتحطيم وثنية النموذج الغربي في التنمية، والتكنولوجية والاستهلاك، واستلهام التراث والقيم الحضارية التي أخذ يعلوها الصدأ والتراب، وان ننهل من هذا المعين الذي لا ينضب، والذي يفجر طاقات روحية ومادية هائلة كامنة، وذلك حتى **ننزع مقومات الاستقلال والنهضة من بين أنياب الاسد، وأن «نستولد الحق من بين أضلع المستحيل»**، على حد تعبير شاعرنا الراحل أمل دنقل.

المناقشات

١ ـ فؤاد حمدي بسيسو

إن أحد الاسباب الرئيسية لإجهاض منجزات التنمية العربية خلال مرحلة الستينات والسبعينات وحتى النصف الاول من الثمانينات، مرتبط إلى حد كبير بنفوذ وتأثير الشركات الدولية العملاقة والمتعددة الجنسيات.

إن شركات النفط العملاقة العابرة للقارات تمارس تأثيراً واضحاً على قرارات أولويات التنمية ومشروعاتها في بعض البلدان العربية، وأشير هنا بشكل خاص، إلى منطقة الخليج، وأخص بالذكر هنا دور هذه الشركات العملاقة في تشجيع إقامة العديد من مجمعات الصناعات البتروكيمائية في بلدان المنطقة، هذه الشركات هي نفسها ـ وكما أظهرت مناقشات أحد المؤتمرات العربية المتخصصة حول الصناعات البتروكيمائية منذ خمس سنوات التي أشارت إلى قيام هذه الشركات بالتخطيط لإنتاج صناعات بتروكيمائية منافسة للإنتاج العربي، في الوقت نفسه الذي سيطرح فيه الإنتاج العربي الخليجي في الأسواق العالمية بهدف إجهاض إمكانات نجاح هذه الصناعات العربية من النفاذ إلى الأسواق الدولية.

نقطة أخرى تتعلق بآليات التبعية والتي لم يشر اليها أي من الباحثين، وسأتحدث عنها بالشجاعة نفسها التي تستلزمها المصلحة الاقتصادية العربية القومية. تمس هذه النقطة دور المنظمات الدولية في تقديم المشورة الفنية المتعلقة بخطط التنمية ومشروعاتها وفيما يتعلق بتمويلها، حيث لوحظ أحياناً أن عملية متابعة تقديم هذه الخدمات يرافقها، ومن خلال الجولات الاستطلاعية لبعض الخبراء الاجانب، أنشطة تجسسية مشبوهة لا تستهدف جمع معلومات اقتصادية تنموية عن البلدان التي ترسل مجموعات الخبرة الدولية لزيارتها فحسب، وإنما القيام بزيارات ميدانية وجمع المعلومات والتفاصيل عن المواقع العسكرية والأمنية وغيرها من المعلومات التي يجري تسريبها لأجهزة معادية.

وأخيراً أود الاستفسار حول ماهية المؤشرات التي نحتكم اليها في تحليل أوضاع التبعية أو التنمية المستقلة، بخاصة وأن الاقتصاديين منقسمين في اجتهاداتهم المتعلقة بهذه المؤشرات.

٢ ـ خالد المنوبي

الحديث عن التبعية وعن آلياتها يعني اقرار مفهوم التبعية أو نظرية التبعية وهو ما أرفضه. بعجلة: لماذا؟

سؤال أول: في أي مجتمع نحن؟ مجتمع تونسي، مصري، كويتي، عربي، اسلامي، العالم الثالث؟ الجواب: نحن ننتمي إلى المجتمع الرأسمالي العالمي بشكل ما لتنمية القوى الانتاجية، حيث القاعدة الجغرافية العالمية (بعد طرح الاتحاد السوفياتي والصين وحلفائهما وهما يشكلان خمس سكان المعمورة) هي جزء مكون أساسي للعلاقات الاجتماعية للانتاج. ومن مكونات هذه العلاقات إضافة إلى القاعدة الجغرافية كما حدد ذلك انغلز ـ أطلال الأشكال القديمة (وعندنا الشكل الآتاوي الاسلامي واللغة العربية بالخصوص) والمؤثرات الخارجية وهي محدودة. فالمؤثرات الخارجية هي مؤثرات الشكل ما بعد الرأسمالي، وهي ضعيفة جداً حالياً في كل البلاد العربية.

وإذا ما وقع التسليم بانتمائنا إلى هذا المجتمع وليس لغيره، استغنينا عن مفهوم التبعية أو نظرية التبعية وأصبح الحديث عنها غير ذي بال. وبطبيعة الحال، فإن الورقة تكون عندها قد خاضت في أشياء وصفية بديهية ليس لها منزلة نظرية حقيقية، بمعنى ترابطها منهجياً بالسعي للسيطرة على العالم وتحويله إذا ما تم تشخيص الفاعل الاجتماعي المرشح لمباشرة عملية التغيير التاريخي.

٣ ـ دارم البصام

ورقة د. ابراهيم سعد الدين عبدالله هي تصوير تفسيري دقيق للحكمة المألوفة لنظرية التبعية، وهناك تأثر واضح بأدبياتها.

إن النزعة للنظر إلى تفسير التنمية والتخلف كوجهين لعملة واحدة، كما يحددها د. ابراهيم سعد الدين عبدالله في بداية ورقته، والنظر اليها كنتائج لمحتمات فرضتها البلدان الرأسمالية المتطورة وانعكاس لعمليات السوق العالمي.. الخ. هذه النزعة هي إطار تحليلي ـ سيطر على الفكر التنموي النقدي للعديد من محللي أوضاع العالم الثالث في السبعينات ـ وكرد فعل للنماذج النظرية الغربية للتحديث والانتشار النابعة من نظريات التوازن والكلاسيكية الحديثة. وهذا الفكر النقدي منصب أساساً على المقاربة الكونية.

أود في بداية تعليقي أن أوضح، بأن هناك العديد من النواقص النظرية الجوهرية في اتباع مثل هذه المقاربة لدراسة النظام العالمي وآليات التبعية، فلقد حدث العديد من التطورات في السبعينات والثمانينات، والتي أنشأت انساقاً من العلاقات وشبكات لم يعد

بالإمكان حصرها في مقاربة تعتمد على تمايز وصفي قاطع لدول مركز ودول أطراف، ودون نظرية جدلية تفاعلية.

وعليه نرى، أن مثل هذه النظرية الكونية في حساب التغيرات التي حدثت خلال السبعينات والثمانينات، أدى إلى بروز تقويمات عديدة في نظرية التنمية، ومحاولات ـ بغض النظر عن أغراضها ـ لدحض أو تحوير تلك النظريات، ولكن عموماً، فإن تلك التحويرات لم تؤد إلا إلى إعادة إنتاج المشكلات النظرية نفسها، فبدلاً من التمايز الوصفي القاطع لدول مركز ـ أطراف بدأنا نقرأ عن بلدان نصف أطراف، أو أنماط قياسية لما هو مركز وما هو أطراف.. الخ. ويبقى الخطأ الهيكلي هو وقوعها في إطار تحليل التوازن الجامد.

إن عملية تحليل محتوى سريعة لورقة د. ابراهيم سعد الدين عبدالله، ومن المنظور السوسيولوجي، تمكننا من استنتاج جملة مسلمات واردة في الطرح والتحليل كالآتي:

١ ـ إن الهيمنة ـ كما يفهمها د. ابراهيم سعد الدين عبدالله ـ هي من خلال مؤسسية القوة، وبالمعنى الفيبري البحت.

٢ ـ الكلية الاجتماعية، في نظر الباحث، هي كلية تعبيرية، بمعنى أن أجزاء الكل تعبر عن الحقيقة الجوهرية للكل. وبتعبير أدق، فإن البناء المؤسسي للاقتصاد العالمي يعاد انتاجه في الخصائص الداخلية للدول القطرية الأعضاء في النظام العالمي.

وبالنسبة لمفهوم مؤسسية القوة الذي تأخذ به الورقة، فذلك يتضمن معنى تحديد هرمية تنظيمية، وأن تعزى القوة للمستويات العليا للبناء. والتنظيم هذا له نسق من القوانين والتوقعات، تحكم بمجملها الفعالية الاجتماعية، هذا بالمعنى السوسيولوجي، ولكن إذا ما عكسنا ذلك على التصورات العالمية للاقتصاد العالمي، نرى بأن الفكرة في كتابات التبعية هي أن القوانين يتم تنظيمها من بلدان المركز وتحكم توجهات النشاط الاقتصادي للأعضاء في النظام.

إن القوة ليست «شيئاً» يتم اشتقاقه هكذا ببساطة، من الموقع المؤسسي، القوة هي علاقة بالاساس. وبهذا المضمون فهي علاقة هيمنة وخضوع، علاقة بين قوى اجتماعية، سواء أكانت تلك القوى طبقات أم شعوباً. ومن المنظور الجدلي، فإن تحليل جانبي علاقة القوة يتطلب من الباحث أن يشخص قدرات وامكانات الطرفين من خلال تعرف قريب على تشكيلاتها الاجتماعية. أقول هذا لأنني لا اتفق مع مفهوم الهيمنة الكاملة، فهنالك دائماً، في نظري، هامشاً للمقاومة. وفي اتباع مثل هذه المقاربة الجدلية في التحليل، يصبح بإمكاننا أن نوفر اجابتين، احداهما اقتصادية والأخرى سياسية، وكلتاهما مطلوبة بإلحاح. كما يصبح بإمكاننا أن نشخص عناصر التغير بأبعاده المختلفة، ولكن بالشكل الذي يقدمه د. ابراهيم سعد الدين عبدالله في ورقته فهو يرينا بأن شعوب العالم الثالث متلقيه سالبة «Passive Recepients»، وما يحدث هو تبعية سالبة.

وأنا أقول إن ما حدث هو تنمية تابعة «Development Dependency». ولست بصدد الخوض بالاجابة عن سؤال تنمية من؟ ولمن؟ ومن المنتفع؟ فتلك مسألة أخرى، ولكن قطعا هنالك تطور قوى الانتاج، وبالتالي هنالك تغير ما، يتوجب أن نتحقق منه بالمنظور الجدلي.

وأعتقد بهذا الشأن، إن التحليل الدقيق لما يحدث يتطلب شرحاً دقيقاً لثالوث أساسي ومترابط: للاقتصاد العالمي والدولة والطبقات الاجتماعية.

إن المفهوم المؤسسي للقوة لا يوجد فيه مكان للصراع الطبقي. وكما نلاحظ فإن التوزيع غير العادل للقوة لدى د. ابراهيم سعد الدين عبدالله شيء مفروغ منه. وغاية ما يطرحه الباحث من بديل للتنمية في العالم الثالث، هو «اختيار التكنولوجيا الملائمة، والحد من الآثار المدمرة لانتشار أنماط الاستهلاك الغربي، باعتبارهما شرطين أساسيين، ضمن شروط أخرى، لإمكان نجاح المشروع الوطني في بناء اقتصاد وطني مستقل».

هنا نلاحظ، بأن التوجه هو اصلاحي هيكلي وبغرض اصلاح الوظيفة الفنية، وإمكانية للقوى الاجتماعية المسيطرة أن تضع البديل من منطلق الترشيد، وهذا قاصر في نظري ما دام لم يأخذ في الاعتبار في عملية طرح البديل اعتبارات الإطار العالمي والصراع الطبقي والدولة في كل مترابط، لإمكانية التعرف على نوع التناقضات والتحالفات الممكنة، والجديرة بصنع البديل المتميز.

٤ ـ عبد الرازق حسن

يتبين من استعراض ورقة د. ابراهيم سعد الدين عبدالله كما لو أن دولية أنماط الإنتاج والاستهلاك، والاسلوب السائد في العلاقات الحالية يعني التبعية، وأن هذه التبعية حتمية.

وهذا ليس صحيحاً، فعلى سبيل المثال، إذا كانت المديونية عاملاً مؤثراً في فرض التبعية من الدائن على المدين، فإنه يمكن للمدين إذا كان في مركز استراتيجي حساس، أو يستند إلى قوى شعبية قوية، وذو ايديولوجية واضحة، أن يضعف من أثر هذه التبعية، ولدينا مثل البيرو التي تصر حالياً على عدم تسديد أكثر من ١٠ بالمائة من قيمة صادراتها لخدمة الدين، ولا نعتقد أن الدول أو الأجهزة الدائنة يمكن أن تلجأ إلى اعتبار البيرو غير قادرة على التسديد لأن معنى ذلك إثارة ردود فعل على النظام المصرفي كله.

والمهم التأكيد على أن التخلص من التبعية أو فرض الاستقلالية تقتضي وجود إرادة التغيير من موقع ايديولوجي واضح، وإدراك تام لمراكز القوى والعمل مع تلك القوى التي تعين على التخلص من التبعية.

وقد يكون من المهم للدول حديثة الاستقلال، أن تعمل جاهدة لا لتنمية مواردها وتطويرها، وتعبئة الشعب معها فقط، ولكن للحد من الاستهلاك المظهري أيضاً، وإيجاد الوسائل الكفيلة بخفض معدلات الانفاق على التسليح، وحل المشاكل بينها وبين بعضها

بأسلوب سلمي، ولا تنغمس في حروب لا تستنفد طاقاتها فحسب، وإنما تجرها إلى التبعية من خلال تدفق الأسلحة من المصادر الخارجية في الوقت الذي تعجز مواردها عن استيعابها أو تسديد قيمتها.

٥ ـ عارف دليلة

ليس هناك خلاف على الدور الخطير الذي لعبه الاستعمار في تشويه الاشكال المجتمعية في المستعمرات والنهب الشديد لثرواتها والذي ما زال يتصاعد هذه الأيام، مع ذلك يجدر التساؤل، هل التخلف هو مجرد «الوجه الآخر لعملية التقدم الرأسمالي في المركز» أم انه يملك آلية داخلية خاصة، جاء الاستعمار والنهب الامبريالي بآلياته المختلفة ليلعب دور «مضاعف التخلف» Multiplier؟ والاجابة عن هذا السؤال بهذا الشكل أو ذاك ينعكس على الموقف من «المخرج» الذي تسعى إليه دول العالم الثالث للتخلص من آثار التبعية: هل تنتظر تحسن العلاقات الدولية، أم تبدأ من الداخل، بإصلاح البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية، والذي يعتبر مفتاح إصلاح علاقات الدولة بالخارج؟

ركز د. ابراهيم سعد الدين على قيام الدول الامبريالية وقواها، وبالأخص الشركات المتعدية الجنسيات، ببناء تحالفات مع قوى طبقية محلية في الدول المتخلفة، ألا يرى الباحث أن التحالف الأهم هذه الايام هو بين الدول الامبريالية وأجهزتها وشركاتها، وبين «الدولة» كجهاز حكم، أو أجهزة اتخاذ قرار في البلدان المتخلفة، باعتبارها تختزل بشكل مكثف البيئة الداخلية، وبمقدار ما تتضخم هيمنة الدول على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بحيث تصبح اكثر قنوات النهب شمولية وتنظيماً للبيئة المحلية؟

أعتقد انه في السبعينات نشأت آلية أخرى للنهب وتكريس التبعية، وربما أصبحت اليوم أخطر هذه الآليات، وأخطر من حيث الحصيلة من آلية التبادل غير المتكافىء، وهي آلية النقود العالمية التي أصبحت تقوم جزئياً بدور النقود الوطنية. فمن خلال التلاعب بأسعار الفائدة لهذه النقود، وبأسعار الصرف، تقوم بدور منشار يأكل نسبة عالية من الفائض الاقتصادي في البلدان النامية، وبالأخص إذا أخذنا في الاعتبار الدرجة العالية من تسييل وتنقيد الثروة الوطنية والدخل القومي في البلدان المتخلفة من خلال توسع انتشار علاقات السوق المحلية والعالمية، وإذا أخذنا في الاعتبار التركيز الشديد للثروة والدخل القومي في أيدي فئات طفيلية هلامية، ومن خلال الدولة.

يبدو لي أن هذه الآلية الخطيرة لم تحظ حتى الآن ببحث نظري يكشف دورها الخطير في النهب الامبريالي الجديد يتوازى مع دورها الفعلي.

٦ ـ محمد محمود الامام

في مستهل عملية التنمية تنشأ أولاً، فئات اجتماعية ـ اقتصادية جديدة محدودة في

البداية لكنها تؤثر في قرارات الادخار والاستثمار، وبحكم تكوينها تتقبل التفاهم مع فئات مماثلة في دول المركز، بقدر أكبر من التفاهم مع باقي فئات المجتمع أو فئات مماثلة في دول نامية أخرى. وبالتالي، فإن المحصلة تتوقف على التنظيم الذي تأخذه الدولة.

ثانياً، فيما يتعلق بآلية المنظمات الدولية، وموقف البلدان العربية منها، القضية لا تقتصر على ما تفرضه تلك المنظمات، بل أنها تُعزز من بلدان عربية، هي أساساً بلدان الفائض، سواء بأن تربط ما تقدم من معونات للبلدان العربية المدينة بصدور شهادة صحة من تلك المنظمات، أم بما تقدمه هذه البلدان من مساهمات تعزيزية للمنظمات الدولية بدلاً من دعم المنظمات الاقليمية.

النقطة الثالثة، تتعلق بالآليات، حيث يجب ايلاء عناية لقضية البحوث ومراكزها. وأضرب مثلاً على ذلك: عندما نستعين بمراكز أو خبرات من دول المركز لتخطيط قضية هامة كالطاقة، فإننا بذلك نترك لها تكوين القرار المتعلق بمستقبل التطور الصناعي، نوعية الصناعات ومراكزها، ومستقبل التجمعات السكانية والأنماط الاستهلاكية. وتكوين هذه القرارات يتم بمنظور الرأسمالية متعدية الجنسية.

٧ ـ عبد العال الصكبان

تحدثت الورقة عن آليات التبعية وتفاعلها دون أن تحدد لنا أين ينتهي دور هذه الآليات ليبدأ دور إرادة التغيير. وأخشى أن يكون الحديث عن كل علاقة خارجية في إطار آليات التبعية أن يعني ذلك حتمية التبعية على النحو الذي أشار اليه د. عبد الرازق حسن فيما سبقني من تعليق.

أرجو أن نفرق بين الاغتراب والتقليد والتعامل. فنحن نرتقي باستهلاكنا من شرب الماء من الجرة إلى شرب الماء المبرد في الثلاجة، وليس في هذا وقوع في الشرك الاستهلاكي ونماذجه المستوردة، وإنما إدراك للتطور في هذا المجال وتعامل معه لاستكشاف مداخله لترويضها في إطار القدرة المحلية. والواقع أن المشكلة، إنما تثور من الاغتراب الذي يبدأ من نموذج التعليم الذي يجعل المتعلم العربي يغترب عن قريته، ثم عن مدينته وقطره، ثم عن أمته وهذه هي التبعية الفكرية المرفوضة وليس غيرها.

٨ ـ حميد القيسي

لم تعط الورقة مكاناً لخصوصيات التخلف الاقتصادي الموجودة في الاقطار النامية. هناك خصوصيات، مع مزيد من الأسف، قد عاقت عملية التنمية، وبالتالي، كرست التخلف والتبعية. خصوصيات تتمثل في العادات والتقاليد المناهضة لعملية التنمية، وأذكر على سبيل المثال نظرة بعض الاقطار النامية إلى العمل والتزامها بخلقية العمل وسلوكيته، كل ذلك قد أثر بصورة سلبية على مساهمة القوى البشرية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية،

وبالتالي، تكريس التبعية الاقتصادية في الأقطار النامية.

٩ ـ اسماعيل الزابري

النقاط التي أود لفت الانتباه اليها تتعلق بأسباب العجز الغذائي في الوطن العربي وتزايده بشكل أصبح خطيراً ومقلقاً.

إن الوطن العربي لا يملك حالياً قدرة تصديرية هامة في السلع الزراعية، إذ في الوقت الذي تجاوزت فيه قيمة وارداته من سلع الغذاء العشرين مليار دولار سنوياً، تقلصت قيمة صادراته الزراعية وانخفضت كثيراً نسبة اكتفائه الذاتي. ويبدو لي أن التغير في نمط الاستهلاك الغذائي الذي حصل نتيجة الطفرة النفطية، هو من أبرز العوامل التي تفسر هذا التزايد الكبير في العجز الغذائي. وهناك أيضاً الأبعاد الفنية المتعلقة بالموارد الزراعية ومتطلبات الدورات الزراعية التي تفرض قيوداً على خيارات الانتاج والاختيار بين محاصيل الاستهلاك والتصدير. كما أن القصور الذاتي عربياً إن على صعيد ضعف السياسات الزراعية في البلدان العربية، أو العجز عن الاستفادة من نتائج البحوث الزراعية باستخدام البنود المحسنة ومدخلات الانتاج اللازمة، هو مشكلة تقع في نطاق العوالم الداخلية التي تتحمل مسؤوليتها والتي قد لا يكون للنظام الرأسمالي العالمي علاقة مباشرة بها. وأمامنا في هذا المجال خبرة الهند من بين دول العالم الثالث التي بعد أن كانت في عداد دول العجز الغذائي وتعتمد على المساعدات الامريكية من القمح تحت مظلة «PL 480»، أصبحت الآن دولة ذات فائض في الحبوب. فالأمر إذن يتعلق إلى حد بعيد بالإرادة العربية والجهود الذاتية القومية في تحقيق الأمن الغذائي العربي.

١٠ ـ خليل السالم

أشعر بأن التركيز كان كبيراً على التبعية: من الناحية النظرية، من الناحية التاريخية، ومن ناحية الأضرار الناجمة عن التبعية في التنمية، وهذا كلام لا أحب أن أنازع فيه مطلقاً. على العكس أرى كل المحاذير التي يجب الأخوان أن يضعوها بين يدي صانع القرار فيما يتعلق بهذه التبعية، وفيما يتعلق بالطموح نحو تنمية مستقلة. مشكلتي الذهنية انني لم أجد شيئاً ايجابياً فيما جرى في الوطن العربي من تنمية أو من نمو. وإذا كان بالضد يعرف الضد، فمن حق صانع القرار أن يعلم من خبرته السابقة ومن تجربته، أين كان في طريق التنمية المستقلة وأين كان في طريق التنمية التابعة، ليتبين طريقه في وضع خطة تنمية جديدة. نحن في الأردن على سبيل المثال، سنطرح الخطة التنموية الخمسية المقبلة في الأسبوع المقبل، وأتمنى على مثل هذه الندوة أن تترك لنا قدراً كافياً من النور ليضعنا في طريق تنمية مستقلة من خلال بيان الايجابيات وترسيخ المكتسبات والسير إلى الأمام. لا أستطيع أن أتصور مهما كانت النظرية الاقتصادية، أن جميع ما فعلناه كان في طريق التنمية التابعة لا أستطيع أن أرى ذلك. لكن لا بد أن هنالك شيئاً ايجابياً نحب أن نفيد منه، ونحب أن ننطلق منه كقواعد

للتنمية المستقلة المقبلة وتدريجياً.

جرى الحديث عن المديونية كثيراً، والايجابي في موضوع المديونية العربية أن جانباً منه عربي ـ عربي بمعنى أن الحكومات العربية قدمت مساعدات لحكومات عربية، وصناديق عربية قدمت معونات لمشاريع التنمية. هناك دور تمويل وبنوك عربية أيضاً شاركت في التمويل. هذه أمور ايجابية بالنسبة للتنمية لا يمكن أن ننكر قيمتها.

١١ ـ ابراهيم العيسوي

أولاً، لا أدري كيف أعطت الورقة الانطباع لدى البعض بحتمية استمرار التبعية، أو انتفاء مقاومة التبعية، أو سلبية العناصر الوطنية تجاه التبعية. فالورقة لم تقل ذلك، ولا يترتب ذلك منطقياً على ما قالته في معرض الاجابة عن السؤال المحدد الخاص بتحديد الآليات التي تعمل على اعادة انتاج «التبعية وكيفية عملها؟» إن الحديث عن آليات التبعية لا ينفي منطقياً وجود آليات لمقاومتها. فكما أن هناك فئات تستفيد من التبعية، فهناك فئات تتضرر منها، ومن ثم يتولد لديها حافز موضوعي لمقاومتها وأن تكن المقاومة ضعيفة وبطيئة لطغيان الأثر الثقافي الاستعماري وتغلغل التبعية النفسية. وقد حدثت بالفعل محاولات للمقاومة مثل: قرار رفع أسعار النفط وغيره. ولكن هذه المحاولات انتكست في مجموعها ولم تسفر عن تغيير المسار صوب تنمية مستقلة. ومع ذلك يبقى «أن ظهور القوى المضادة للتبعية على أساس موضوعي هو ما يعطي الأمل حقيقة» في إمكان التحرر من التبعية.

ثانياً، الحديث عن الآليات ليس تكراراً لحديث سابق عن عوامل التبعية وأسبابها. فنحن إزاء مفهوم يتعدى العوامل والاسباب. فالآليات ـ كما أراها ـ هي تفاعل العوامل أو الأسباب في وسط معين لإنتاج وإعادة إنتاج أثر معين. وربما لم تركز الورقة كثيراً على عملية التفاعل والترابط بين العوامل، مما أدى إلى عدم تبلور مفهوم الآليات بشكل قاطع. وبهذه المناسبة ربما يكون من الانسب الحديث عن آلية أو جهاز التبعية (بصيغة المفرد)، تماماً كما نتحدث عن آلية السوق أو جهاز الاثمان، باعتبارها جهاز المزج والتفاعل بين العوامل والاسباب المتنوعة للتبعية.

ثالثاً وأخيراً، نقطة معلومات بشأن ما أشار اليه معلق سابق حول قضية مؤشرات التبعية. فثمة بحث يتناول هذه القضية بالتحديد في إطار جامعة الأمم المتحدة ومنتدى العالم الثالث في القاهرة، ضمن مشروع بحث آليات التبعية في الوطن العربي.

١٢ ـ احمد الغندور

يناقش البحث آليات التبعية في إطار الرأسمالية متعدية الجنسيات، ومن ثم يتعلق مضمون البحث بالتأثيرات السلبية للرأسمالية متعدية الجنسيات على التنمية المستقلة لبلدان الوطن العربي، فآليات التبعية تمثل ـ في التحليل الاخير ـ قيوداً على مسار التنمية المستقلة في

الـوطن العربي. ولـذلك فمن الضروري أن نـذكـر ان بعض جـوانب الـرأسـمالية متعـدية الجنسيات تفتح الباب امام تعظيم عائد العلاقات الاقتصادية العربية مع العالم الرأسمالي. فقد أدّى تـطور هذا العـالم الى بروز قـدر من عدم التـطابق التام بـين مصالـح الشركات متعـدية الجنسيات، ومصالح دولة أو إقتصاد «المركـز». فالشركـة متعديـة الجنسيات تقيم خـططها في الانتـاج والتسويق عـلى أساس النـطاق الاقتصادي للعـالم ككل، وليس عـلى أساس النـطاق المحدود لدولة أو اقتصاد «المركز»، وبالتالي، فـإن ثمة مجـال لاتفاق المصـالح بـين بلاد العـالم الثالث، والشركات متعدية الجنسيات في مجالات معينة: كنوع التكنولوجيا المستخدم أو توطن النشاط الانتاجي أو تـوزيع الاسـواق. أضف الى ذلك أن احتـمال تطابق المصـالح بـين هذه الشركات، وبعض مجموعات بلدان العالم الثالث ـ كمجموعة البلدان العربية المنتجة للنفط ـ قد يعطي لهذه المجموعات قوة تفاوضية أكبر في مواجهة اقتصاد أو دولة «المركز».

١٣ ـ مصباح العريبي

لقد كانت الورقة تشخيصاً واضحاً لآليات التبعية، ولكن ليس هنـاك اشارة الى كيفيـة التغلب على هذه الظاهرة، ولا حتى محاولة تحييد آثارها الضارة على التنمية في العالم الثالث.

ويمكن تحديد محاولات تحييد هذه الآليات بأنها تبدأ من الاجـراءات الفرديـة لكل دولـة عـربية عـلى حدة، ثم في اطـار التعاون العـربي، بـافـتراض أن هنـاك إرادة عـربيـة جماعيـة لمواجهتها، ثم العمل في مجال التعاون الدولي مع دول العالم الثـالث التي تخضع لهـذه الآليات وتسعى لمواجهتها لتحقيق تنمية مستقلة.

وانتقل من مجال التعـاون الدولي للحـديث عن المحاولات التي قـامت بها مجموعة دول العالم الثالث خلال فترة السبعينات، لمحاولة الحد من الآثـار السلبية لهـذه الآليات عـلى مسار التنمية في العالم الثالث. فقد كانت هناك محاولات في كل المجالات، من تثبيت أسعار السلع الأولية الى خلق مرونة لنقل التكنولوجيا، واعادة النظر في النقل البحري الدولي لزيادة نصيب دول العالم الثالث، وفتح الأسواق أمام المنتوجات الصناعية منها، وباختصار محاولة خلق نظام إقتصادي دولي جديد يحيد فعالية آليات التبعية.

وبدأت المفاوضات تأخذ طابعاً جديـاً في حقبة السبعينـات بعد الثـورة النفطيـة، ولكن التردد العربي في دعم هـذه الجهود أدى الى انفـراط عقد هـذا التحالف الهـام بين دول العـالم الثالث دون أن يحقق نتائج تذكر.

١٤ ـ يوسف صايغ

لم تعـر الورقـة العوامـل الداخليـة في استمرار العـلاقات الاقتصـادية غـير المتكافئـة ما تستحقه من اهتمام بالمقارنة مع العوامل الخارجية، كما تكرر الـورقة مقـولتين مـألوفتـين لكنهما بحاجة الى تعديل في ضوء التجربة المعاصرة.

المقولة الاولى: تتصل بوجود سيطرة واسعة النطاق للتمويل الخارجي في عمليات الاستثمار في البلدان النامية. والواقع ان التمويل الخارجي ومنذ عدة سنوات (من مختلف المصادر الرسمية والخاصة) لا يتخطى متوسطه ١٥ بالمائة من جملة الاستثمار.

المقولة الثانية: تتصل بتوجه التصنيع في الاقطار النامية في قسم كبير منه ـ بخاصة التصنيع المنبثق عن تعاون رأس المال الاجنبي مع الوطني ـ صوب انتاج السلع المصنعة للطبقات الوسطى والمترفة. غير ان استقراء التجربة يشير الى غلبة السلع الاستهلاكية المتجهة صوب تلبية حاجات ذوي الدخل المحدود او المتوسط، اكثر مما تتجه صوب حاجات الموسرين، يضاف الى ذلك عدد من السلع الوسيطة (كمواد البناء) غير المرتبطة بطبقة واحدة فقط، موسرة أو فقيرة، وكذلك السلع المنزلية المعمرة التي تبتاعها جميع الطبقات.

١٥ ـ محمود عبد الفضيل

أشار د. محمد محمود الامام الى آلية هامة من آليات التبعية، وهي دور مراكز الابحاث والاستشارات في تحديد طبيعة البيانات والمعلومات التي يتم جمعها، وأسلوب التحليل المتبع لاستخلاص النتائج. وليس هناك من شك في أن تلك آلية هامة تندرج تحت بند **«الابحاث والتدريب والاستشارات»**، حيث يتم تحديد **الشروط المرجعية** التي يتم على أساسها إجراء البحوث، وبالتالي، تكون النتائج والتوصيات **محددة سلفاً** (أو بالأحرى **مفروضة سلفاً**).

نقطة أخرى طرحها د. عبد العال الصكبان حول الموقف من تطوير وتحسين النمط الاستهلاكي، وهل إدانة «النمط الاستهلاكي الجديد» معناه التمسك والانكفاء عن الأنماط التقليدية الاستهلاكية الكفافية والبدائية. أعتقد ان القضية الحاسمة هنا، من وجهة نظر التنمية المستقلة، هي ضبط ايقاع **التحول والتغير في مكونات النمط الاستهلاكي** من خلال ترتيب سلم الاولويات حسب مرحلة التطور التاريخي لقوى الانتاج. وما شاهدناه في المنطقة العربية خلال السنوات العشر الماضية هو «طفرة» و«انفلات» استهلاكي بكل المعايير، فالنقلة من «شرب المياه من الجرة» الى «اقتناء الثلاجات» هو بمثابة عبور خمسين سنة على الاقل من التراكم والعمل الجاد في غمضة عين، أي التمتع بأحدث ثمار مجتمع الاستهلاك الغربي دون بذل الجهد، وتحمل المشقة، ودفع عجلة عملية التراكم التي أرست الأسس المادية لظهور النمط الاستهلاكي الجديد. كذلك أليس جديراً بالتأمل ان آخر دولتين قامتا بإدخال **«التلفزيون الملون»** كانتا اسرائيل وتركيا (أكثر بلدان منطقة الشرق الاوسط تقدما) بينما بلد مثل «اليمن العربية» قد سبقتهما الى ذلك؟

جاء كذلك في المناقشات أنه لم يتم رصد أي جانب إيجابي للتطور الاقتصادي خلال السنوات العشر الماضية، وقيل ضمن ما قيل ان من بين الظواهر الايجابية جانباً من المديونية الخارجية للبلدان العربية هي: «مديونية عربية ـ عربية».

اما بالنسبة «للمديونية العربية ـ العربية»، فإنها في أحوال كثيرة لا تؤدي الى أوضاع

افضل للبلدان المدينة. وخير دليل على ذلك، الوضع الراهن للسودان حيث قرر صندوق النقد الدولي عدم تحديد القروض ومقاطعة السودان على الصعيد التمويلي. وقد أدى ذلك بدوره الى تعثر المفاوضات بين السودان وبين الاشقاء العرب (ولا سيما السعودية) حول إعطاء تسهيلات ومهلة في الدفع للسودان في ظل ازمته الاقتصادية الراهنة.

على اي حال، قد يكون من المناسب عند الحديث عن الايجابيات والسلبيات عدم الخلط بين «مؤشرات الرواج والنجاح الزائف» ومؤشرات الاداء الحقيقي، حيث تراجعت الزراعة، ولم تتقدم الصناعة، وتفاقمت المديونية الخارجية.

أخيراً، يبقى السؤال المحوري الذي يتردد على ألسنة العديد من المناقشين حول: هل تؤدي آليات التبعية الى شل الإرادة الوطنية تماماً، وبالتالي، ليس أمام البلدان النامية سوى التكيف السلبي مع هذه الآليات «الطاغية»؟. نحن لا نعتقد أن هناك جبرية تاريخية صارمة على هذا النحو، بل هناك دائماً درجات جبرية هامة في حركة التاريخ، فهناك دائماً صراع حاد بين آليات التبعية والإخضاع من ناحية، وآليات المقاومة والتحرر الانمائي من ناحية اخرى. والقضية بلغة البرامج: هل يكون الهدف تعظيم رقعة استقلال القرار السياسي والاقتصادي في ظل القيود التي تفرضها علاقات وآليات السوق الرأسمالية العالمية والقوى الامبريالية؟ ام يصبح واقع الحال هو الخضوع الكامل لآليات التبعية وانعدام استقلال القرار الوطني؟ والتاريخ يظل دائماً من صنع البشر وليس نتيجة املاء قوى خارجية طاغية، ولنتأمل كثيراً في حالة فيتنام التي تكالبت عليها قوى خارجية عديدة لقهر ارادتها المستقلة، ولكنها حافظت دائماً على هامش واسع من الحركة واستقلال القرار السياسي.

يبقى لنا ان نقول إن نخبة من الاقتصاديين العرب قد اجتمعت، مثل هذا الجمع الكريم، منذ عشر سنوات (عام ١٩٧٦) في الكويت لمناقشة موضوع «إقامة نظام اقتصادي عربي جديد» للاستفادة من فرص المساومة التاريخية الجديدة التي يسرها وجود النفط والمال النفطي. وبعد عشر سنوات يؤسفني أن أقول إن ما حدث كان في اتجاه تعميق التبعية وزيادة مفعول آليات التخلف والتبعية. ماذا سيكون يا ترى مصير المنطقة العربية بعد عشر سنوات من الآن، عندما نجتمع ـ لو كنا أحياء ـ عام ١٩٩٦؟ نرجو ان يكون الحال أفضل.

١٦ ـ فهد الفانك

يعدد د. ابراهيم سعد الدين عبدالله آليات التبعية في إطار الرأسمالية المتعدية الجنسيات، مما يعني ضمناً ضرورة رفض هذه الآليات ومنعها من العمل.

لكن فحص هذه الآليات عن كثب يشير الى انها في بعض الاحيان، تشكل مطالب للدول النامية، تتمنع الدول الرأسمالية من تلبيتها على الرغم من كل محاولات استدراجها الى ذلك، الأمر الذي يوحي بأن التبعية هي رغبة لدى التابع أقوى منها لدى المتبوع.

من بين آليات التبعية التي ذكرها الباحث، الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاع إنتاج

السلع الاولية للتصدير، أو في قطاع السياحة، او في قطاعات الصناعة التحويلية، إما بهدف الوفاء بالطلب الداخلي او للتصدير. في الواقع إن رأس المال الاجنبي لا يتهافت علينا من أجل إقامة الاستثمارات الانتاجية والصناعية والسياحية للتصدير والاستهلاك المحلي. والحاصل عملياً أن جميع البلاد العربية سنت قوانين لتشجيع الاستثمار واجتذاب رأس المال الاجنبي، ومنحته حوافز كبيرة مثل الاعفاء من الضرائب لمدد تصل الى عشر سنوات، والاعفاء من جميع رسوم الاستيراد والجمارك والأملاك وغيرها، ومع ذلك، فإن قوانين تشجيع الاستثمار الاجنبي هذه فشلت في احداث ما يرى الباحث أنه إحدى آليات التبعية.

وللعلم اذكر انه لا يكاد يوجد في الأردن ـ كمثال ـ اي استثمارات أجنبية تستحق الذكر على الرغم من رغبتنا الشديدة وفتحنا الباب لها، والشركات القليلة المتعددة الجنسيات التي وفدت الينا، هربت لعدم قدرتها على تحقيق المردود الذي تنتظره. وعلى سبيل المثال أقفل بنك تشيس فرعه في عمان بحجة انخفاض المردود، علماً بأن الودائع التي استطاع جمعها خلال اكثر من عشر سنوات لا تزيد عن ١ بالمائة من مجموع الودائع المصرفية في الأردن.

ومن آليات التبعية الاخرى التي عرضها الباحث استخدام المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي كأداة لتوجيه السياسات الاقتصادية. والواقع ان (توجيهات) صندوق النقد الدولي تقع تحت بابين: الاول، هو (الشروط) التي يفرضها الصندوق كثمن لعملية الانقاذ بعد وقوع الافلاس المالي، وفي هذه الحالة تكون التبعية قد حصلت فعلاً، وكل ما هنالك انه جاء الوقت لدفع الثمن بشكل تنازل عن جانب من حقوق السيادة لدولة او حكومة اساءت التصرف في مقدرات بلدها، وأغرقت البلد في الديون الخارجية. والثاني، هو (النصائح) التي يقدمها الصندوق ضمن نطاق (المشاورات) السنوية التي يقوم بها سنوياً خبراء الصندوق مع الأعضاء. وهذه النصائح خيارية بطبيعةالحال لأنها ليست مقدمة في معرض الموافقة على تسهيلات مالية، واتمنى لو ان الحكومات العربيةبالذات كانت تستمع الى هذه النصائح، والتي كانت تدور اجمالا حول التحذير من التوسع في الاستدانة الخارجية وعدم المبالغة في طبع النقود وما يتبعه من تضخم، وترشيد الانفاق العام وما يعنيه من عدم تفاقم العجز في الموازنة. كما ان خبراء صندوق النقد الدولي نصحوا بتوسيع قاعدة التكليف الضريبي، والتوسع في الضرائب المباشرة، وبشكل عام، فإن نصائح الصندوق كانت افضل بكثير من (هستيريا) السياسة الاقتصادية التي طبقتها الحكومات والبنوك المركزية العربية، وأدت ببعضها الى الركوع، وأوصلتها الى الباب الأول أي قبول الشروط كثمن للإنقاذ. ونحن نعرف أن بعض البنوك المركزية العربية كانت تخفي انتقادات خبراء الصندوق لسياساتها، لانها تكشف أن هذه السياسات كانت خرقاء.

وركز الباحث على سيطرة الشركات المتعدية الجنسيات، والواقع ان هذا النمط اصبح حقيقة واقعة لا يمكن تجنبها، ولكن توظيفها لصالحنا بدل ان تكون اداة لتبعيتنا. وعلى سبيل المثال، فإن البنك العربي وشركة التأمين الأردنية تعتبر شركات متعددة الجنسيات، وكل ما هنالك ان قيادتها عربية ومركزها عربي، وبالتالي، فإن مكافحة التبعية قد تتطلب من العرب

تأسيس المزيد من الشركات المتعددة الجنسيات على أن يكون مركزها وتوجهها عربيا. وعندما تم تعيين بعض مدراء شركة (بكتل) في مناصب وزارية هامة في امريكا، واقصد وزارة الدفاع ووزارة الخارجية، تخوفت اسرائيل من أن بعض البلدان العربية التي لشركة (بكتل) مصالح هائلة فيها، ستؤثر على هذين الوزيرين عن طريق استخدام الشركة المتعددة الجنسيات لتمرير سياسات عربية مضادة لإسرائيل ومصالحها، ولكن طبعاً تبين ان تخوفات إسرائيل لم يكن لها اساس، ليس لأن الشركات المتعددة الجنسيات ليست على استعداد للضغط على حكومات بلادها بالدرجة نفسها التي تضغط بها على الحكومات المضيفة لها ما دام لها مصلحة ذاتية في هذا.

ومن الآليات الأخرى التي ذكرها الباحث وتؤدي الى التبعية، نجد الاستخدام الواسع لوسائل الدعاية والتسويق لخلق نماذج استهلاكية جديدة، واستخدام القروض والمساعدات الخارجية، واستعمال أدوات العلم والتكنولوجيا، والسيطرة على المعلومات ومصادرها، والسيطرة الاعلامية، ومساعدات التدريب والتعاون في المجالات البحثية والادارية والمحاسبية، وبيع السلاح. ويبدو لي ان بعض هذه الآليات على الاقل هي ضرورات. وما يجعلها تؤدي للتبعية هو شرط سابق لها، وهو التبعية السياسية والتخلف والفساد وغياب الديمقراطية وانتفاء الإرادة المستقلة. وإلا فإن كل هذه الادوات يمكن أن تكون إيجابية ومفيدة في سبيل التنمية والتقدم.

ابراهيم سعد الدين عبد الله يرد

أبدأ بما ذكره أكثر من معلق حول «اقرار التبعية» وحول «حتمية التبعية» وأحيل كل الاخوة الذين وصلوا الى هذه النتائج الى الفقرة الختامية لبحثي والتي تقول نصاً: «ويتطلب الخلاص من التبعية دراسة محددة لأوضاع التبعية في المجتمعات المختلفة». واعتقد أن العبارة واضحة بما لا يحتاج الى مزيد من ايضاح، ولكن قد يكون من المفيد أن أؤكد على أن نفي التبعية لا يتم بقرار وإنما هو «عملية» طويلة ونضالية، كما أؤكد أيضاً على أن الآليات السائدة والتي تؤكد التبعية، هي آليات موضوعية لا بد وأن تؤخذ في الحسبان بواسطة كل المناضلين. وان المناضلين لتحقيق تنمية مستقلة يواجهون صعوبات جمة لا بد من ان يؤهلوا أنفسهم من اجل تعدّيها والتغلب عليها.

حول عدم اعطاء الاهتمام الكافي للعلاقات الداخلية وعدم صحة القول بأن التصنيع في اطار التبعية يتم لمصلحة الطبقات الوسطى والموسرة فقط. وأود بالنسبة للنقطة الأولى، الإحالة الى ما جاء في الورقة عن الأنواع المختلفة للسلطة وتأثير ذلك على موضوع التبعية والسعي الى الاستقلال. كما أشير أيضاً الى ما جاء حول علاقة التبعية بالطبقات الاجتماعية. ولكن اود أن أوضح أنني بصدد شرح الآليات التي تؤدي الى أعادة انتاج التبعية، وأن الجزء الأكبر من هذه الآليات هو بطبيعته خارجي. أما بالنسبة للنقطة الثانية فلعلي اكون قد أعطيت انطباعاً لم أقصده بأن التصنيع هو لصالح الطبقات الموسرة والوسطى وحدها. فهناك بلا جدال صناعات تفي بحاجات طبقات شعبية فضلاً عن صناعات لإنتاج منتوجات وسيطة، ولكن الطابع العام للتصنيع هو انه موجه لصالح الطبقات الموسرة والوسطى.

الفصل الثالث

حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية

د. سمير أمين (*)

- ١ -

شهدت الأعوام الثلاثون الاخيرة تغيرات مهمة في غالبية المجتمعات المكونة للنظام العالمي وكذلك في هيكل النظام نفسه. ففي الاعوام الثلاثين التي سبقتها - من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩٤٥ - سادت الظواهر الآتية: ركود نسبي للقوى الانتاجية، تناقضات عنيفة بين المراكز الاستعمارية التي حاولت حلها من خلال الهيمنة العسكرية (فشهدت الفترة الحربين العالميتين)، استمرار الاوضاع الكولونيالية أو شبه الكولونيالية في آسيا وافريقيا، نجاح الثورتين الروسية والصينية تحت قيادة أحزاب شيوعية. أما الفترة التي تلت الحرب الثانية فاتسمت، على نقيض ذلك، برواج لا سابق له في مجموع النظام الرأسمالي، وهيمنة الولايات المتحدة - دون شك إلى أوائل السبعينات -، وانهاء النظم الكولونيالية ثم إقامة أكثر من مائة دولة مستقلة جديدة أو مستحدثة.

وقد تتابعت هذه الأحداث والتغيرات في مدة جيلين متتاليين، الأمر الذي فرض إعادة النظر في النظريات الاجتماعية. ففي الفترة الأولى أدّى كل من الركود وعنف الحروب وأزمة الثلاثينات ونجاح الثورتين الروسية والصينية ثم ازدهار النضال من أجل التحرير الوطني، أدى كل ذلك إلى إدراك مأزق الرأسمالية ونضوج الثورة الاشتراكية التي ظهرت في جدول الأعمال. ثم، على نقيض ذلك كله، أظهرت الأعوام التالية - بعد الحرب الثانية - القدرة العجيبة للرأسمالية على التكيف مع الظروف الجديدة، بل قدرتها على الاستفادة منها، حتى استعادت الرأسمالية شرعية جديدة. يضاف إلى ذلك أن عدم طرح بديل مقنع من جانب النظم الاشتراكية قد أعطى ثباتاً للرأسمالية.

(*) منسق برنامج معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث - دكار - جمهورية السنغال.

ولا شك أن التحليل النظري للأوضاع يتأخر دائماً عن الأوضاع نفسها. فإدراك طبيعة الظواهر وربط بعضها ببعض في إطار نظري يتطلب وقتاً. ولذلك فإن النظريات التي تناسب كلاً من هاتين الفترتين قد تبلورت حول نهاية كل من الفترتين، وليس في أولهما. هكذا بالنسبة إلى نظريات الركود التي نشأت خلال الثلاثينات[1] والتي انتشرت على نطاق واسع بعد الحرب العالمية الثانية فقط. هكذا أيضاً بالنسبة إلى النظريات التي ركزت على النمو وآفاقه[2] التي نشأت في الستينات ولم تنتشر إلا خلال السبعينات، أي بعد أن دخل النظام في أزمة، بعد الرواج الذي تلا الحرب.

وقد كان التوسع الرأسمالي دائماً غير متكافىء، وذلك بالنسبة إلى هاتين الفترتين المعتبرتين، كما هو بالنسبة إلى المراحل السابقة للتوسع الرأسمالي منذ بدئه، وكذلك بالنسبة إلى مراكز النظام وأطرافه. يعلم المؤرخ أن بعض المراكز في بعض المراحل عانت من الركود أو التدهور (مثل التدهور البريطاني الحالي) أو الازدهار (مثل الازدهار الياباني الحالي). وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأطراف اليوم والأمس. فلم يكن مجموع المناطق الداخلة في النظام الرأسمالي أو المحيطة به، يوماً ما كاملاً متجانساً موحداً. فمن البديهي الاعتراف باختلاف الأشكال التاريخية للمجتمعات، ومستوى نمو قوى الإنتاج فيها ودرجة تبلورها في دول منظمة.. الخ. وهذه الحقيقة صحيحة اليوم كما كانت صحيحة قبل أربعة قرون. فالاختلاف بين الدول الخراجية المتقدمة والمجتمعات القبلية لم يقل عن الاختلاف الحالي بين البرازيل والرواندا.

هذا، وقد أدّى اندماج هذه المناطق المختلفة التي سمّيناها «الأطراف» في النظام الرأسمالي العالمي، أدى إلى زيادة اختلافها نتيجة تنوع الوظائف في هذا النظام، فنحن نلاحظ هذا التنوع في الوظائف مثلاً عندما نقارن بين إنكلترا الجديدة وأمريكا الكولونيالية الإسبانية ومستعمرات استغلال العبيد، والدولة العثمانية والصين (بعد «فتحها») التي اندمجت في شبكة المعادلات المتمحورة على أوروبا، والهند واندونيسيا المستعمرة، ذلك التنوع الذي لا يقل درجة عن درجة اختلاف بلدان العالم الثالث المعاصر.

إن إعادة كشف هذه البداهة، أي اختلاف أوضاع العالم الثالث المعاصر، ومعدلات النمو واختلاف الوظائف في النظام العالمي (من مموِّني الموارد الخام أو الأيدي العاملة أو المنتوجات المصنوعة.. الخ)، إن إعادة كشف هذه البداهة لا تساعد على التقدم في التحليل. فهذه البداهة صحيحة بالنسبة إلى جميع الاوقات والمراحل فلا يمكن الاعتماد عليها من أجل رفض نظرية المراكز والاطراف كما يدعي البعض الآن.

وكذلك توجد بعض النزعات العامة التي تخص نمط الانتاج الرأسمالي والتي هي

---

(١) انظر الى الكينزية أو نظرية «تجمد» المستعمرات.

(٢) انظر النظرية «التنموية» لامريكا اللاتينية أو نظرية التبعية المزعومة.

صحيحة في جميع مراحل التوسع الرأسمالي، على الرغم من عدم التكافؤ في هذا التوسع. ومن أهم هذه النزعات، أولاً، نمو قوى الانتاج وهي القاعدة العامة، وثانياً، تعمق «التبعية المتبادلة» (لزيادة المبادلات من جميع الأنواع) الذي أطلقنا عليه اسم «العالمية» أو «تعدي حدود الدول»، وثالثاً، تعميم بعض الاشكال الخاصة بالرأسمالية مثل العمل الأجير والتحضر وأنماط تنظيم العمل وأشكال الملكية الخاصة لوسائل الانتاج.. الخ.

إن التركيز على هذه النزعات العامة والمشتركة هو تمرين سهل، دون فائدة، لا يساعد على فهم الأوضاع الملموسة والتوقعات المستقبلية الحقيقية.

فمثلاً من ينكر نمو قوى الانتاج في جميع المناطق المتقدمة والمتخلفة؟ فالقول بأن الرأسمالية «تحكم» على هذه، أو تلك، المنطقة (المستعمرات أو الاطراف مثلاً) بالركود الدائم، إن هذا القول يتعارض مع حقيقة جوهرية وهي دينامية نمط الانتاج الرأسمالي. ولكن لم يقل أحد هذا بجدية فكل ما قيل هو أن منطق النظام قد حكم بالركود أو حتى التدهور على هذه، أو تلك، المنطقة التي تقوم بدور معين في مرحلة معينة. وقد تحقق هذا الأمر في التاريخ أكثر من مرة. ويختلف هذا القول عن التبسيط المشار اليه أعلاه والذي يستخدم من أجل انكار خصوصية الوظائف من خلال التركيز على الميل المجرد نحو التغير المستمر وهو بالطبع ميل حقيقي.

وكذلك فإن ملاحظة الطابع «الايجابي» لتنمية قوى الانتاج هي ملاحظة احادية الجانب لا تعمل حساباً للمضمون الطبقي لهذه التنمية (أي بكلام دارج: التنمية لمصلحة من؟). فهذه الملاحظة انعكاس لخيار ايديولوجي (غير علمي) وهو قبول الرأسمالية على انها قادرة على «حل مشاكل الانسانية» في «الأجل الطويل» (في بعض القرون أو ألوف السنين؟). وهناك خيار ايديولوجي آخر ممكن: الاعتراف بأن هناك اجابات مختلفة للمشاكل، تعتمد على التناقضات الناتجة عن هذه التنمية وتعكس اختلاف أوجه النظر للقوى الاجتماعية.

وكذلك فإن الاعتراف بالتعمق التدريجي في الطابع العالمي («العالمية» المتزايدة) ليس إلا أمراً بديهياً. ومن زاوية معينة يمكن اعتبار أن هذه العالمية تمحو فعلاً بالتدريج خصوصيات واستقلالية مختلف المناطق والشعوب والأمم. ولكن هذا الاعتراف لا يدعو بالضرورة إلى اندراج العمل السياسي في اطار الخضوع لمقتضيات هذه العالمية. فالبعض ينظر إلى هذه النزعة العالمية على انها قوة لا يمكن التغلب عليها، وبالتالي ان رفض النتائج المترتبة عليها هو غير واقعي، بل طوباوية رجعية. هذا المنظور هو في الواقع منظور ايديولوجي ينعكس فيه الدفاع عن «العمل الحضاري للرأسمالية»، وهو منظور يفترض أن نتائج العالمية المتزايدة متماثلة في مختلف اجزاء النظام. وهذا الافتراض غير صحيح نتيجة اختلاف الوظائف. فالتطور في هذه الظروف يقدم لمختلف الطبقات والشعوب توقعات مستقبلية مختلفة تماماً، على الأقل في المستقبل المنظور، وهو الاطار الذي يتحدد فيه الوعي السياسي وبالتالي المواقف العملية للقوى التاريخية العاملة.

وكذلك لا يساعد على التقدم الاكتفاء بالاعتراف بالاشكال التنظيمية العامة الخاصة بالرأسمالية. فمن هذه الزاوية العامة تميل الرأسمالية فعلاً إلى «تجنيس» العالم في تعميم هذه الاشكال التي نراها مثلاً في ميدان النتائج المترتبة على تعمق شبكة المواصلات والاعلام والمؤدية إلى أمركة الحياة الاجتماعية. فهذه البداهات مناسبة فقط لاحتياجات الصحف للتوزيع العام، فلا بد من كشف ما وراء هذه الظواهر البسيطة. فمن هذه الزاوية السطحية يتقدم دائماً العالم على شكل هرم منظم محكوم بالاختلاف الكمي فقط، مهما كان معيار الترتيب المختار (من متوسط دخل الفرد أو درجة التصنيع. . الخ). وبما أن هذه المعايير جميعاً مرتبط بعضها ببعض، فلا يمكن بهذا النهج الا كشف ما هو معروف سابقاً أي حقيقة التوسع الرأسمالي.

فالسؤالان الصحيحان يختفيان وراء هذه البداهات. وهما الآتيان:

أولاً: هل هناك وراء السلم الكمي المنظم اختلافات كيفية؟ وما هي معايير هذه الاختلافات إن وجدت؟ وهل هي ذوات طابع وحيد في جميع مراحل التوسع الرأسمالي أم هي تعمل في ميادين مختلفة من فترة إلى التالية؟ وهل الحدود بين المجموعات الكيفية ثابتة نسبياً أم متحركة؟ وهل هناك أحوال «وسيطة»؟ وهل هذه الأخيرة هي القاعدة أم الاستثناء؟

ثانياً: هل هناك في عملية التوسع الرأسمالية ميل للمناطق المتخلفة لاعادة أنماط تنمية المناطق المتقدمة، ولو بتأخر؟ وهل من الممكن تعجيل عمل هذا الميل من أجل اللحاق بالمناطق المتقدمة؟ أم بخلاف ذلك لا يمكن اختصار انماط التنمية لمختلف أجزاء النظام في كل من المراحل المتتالية لتوسعه، لا يمكن اختصارها إلى النمط الجوهري نفسه؟ وفيما يلي سوف نقتصر على تناول هذه الأسئلة.

إن المناقشات الحاضرة حول «نظرية التنمية»، مهما كانت مفيدة من أجل ادراك أدق لهذا، أو ذلك، الوجه للمشكلة، انما هي في رأينا ملتبسة والسبب هو أن الاسئلة المطروحة أعلاه لم تطرح دائماً بشكل واضح. وهذا الأمر صحيح بالنسبة إلى معظم الانتقادات «العامة» لنظرية «التبعية» المزعومة، وكذلك معظم الأدبيات «المعادية للعالم الثالث» مثل القول إن تنمية البلاد نصف الصناعية الجديدة تفرغ التمييز بين المراكز والاطراف من مضمونه. . الخ. فهذه الانتقادات تسهل العمل لنفسها، فتخترع عدواً يجهل الدينامية الخاصة للرأسمالية، ثم تتخلص منه بيسر! وبهذا الشكل تتفادى هذه الانتقادات الاسئلة الصعبة.

- ٢ -

تندرج الاجابات عن هذه الاسئلة في مجموعتين من نظريات التوسع الرأسمالي.

تعتمد النظرة المهيمنة على افتراضين هما الآتيان: أولاً ان هناك قوى اقتصادية غالبة تحكم نمط الانتاج الرأسمالي وتؤدي بالضرورة إلى تجانس الظروف في العالم، فتخلق هذه

القوى في كل ربع من أرباع النظام مجتمعا متماثلاً قائماً على قوى انتاجية متقدمة؛ وثانياً إن تخلف البعض بالمقارنة إلى غيره ناتج بصفة جوهرية عن أسباب داخلية خاصة لمختلف التكوينات التاريخية، أي عن خصوصيات الدينامية الطبقية وهي اما عامل مساعد على ظهور علاقات الانتاج الرأسمالية، أو على عكس ذلك، عقبة تقف في سبيلها.

أيمكن اعتبار هذه النظرة للتوسع الرأسمالي صحيحة؟ أي بتعبير أدق: هل تكفي الافتراضات التي تقوم عليها؟ إن نقد هذه النظرة التي تؤمن بالمصير المتجانس الناتج عن التوسع الرأسمالي، هذا النقد يبدأ بملاحظة ان التوسع المذكور لم يحقق بعد ـ وبعد أربعة قرون ـ هذا التجانس المنتظر، ولو بالتقريب، بل ليس التجانس في جدول أعمال المستقبل المنظور. أليس الدليل على أن هذا المصير مستحيل هو الاعتراف بأن مستويات الاستهلاك الغربية لا يمكن تعميمها على جميع الشعوب بسبب عدم توافر الموارد الطبيعية؟ فالقول بأن الميل إلى التجانس هو انعكاس للقوة الرئيسية بينما عدم التجانس هو أمر انتقالي فقط، إن هذا القول فارغ من أي مضمون إذ ان الصفة الانتقالية هنا ظهرت بظهور الرأسمالية واستمرت قائمة إلى الآن.

لا بد إذن من مناقشة طبيعة وأسباب استمرار عدم التكافؤ في التنمية. وهنا تختلف الآراء التي لا يمكن استبعادها بالاقتصار على تأكيد ميل مجرد للرأسمالية الى تحقيق التجانس.

إن القاعدة المشتركة التي تتجمع على أساسها مختلف الانتقادات للنظرات المهيمنة تقوم على الافتراض بأن النظام الرأسمالي العالمي لا يقتصر على وجود التكوينات الوطنية (أو المحلية) جنباً إلى جنب، ذلك لأن هيكل ووظائف هذه التكوينات نفسها تتوقف على هيكل النظام العالمي وتنتج عن تفاعل القوى التي تحكم بدورها تطور النظام الكلي. وفي هذه الظروف لا تحدد القوى الداخلية وحدها حركة التكوينات المحلية. فلا تحدد الطبقات الاجتماعية من مجرد موضعها داخل النظام المحلي، بل أيضاً من موضعها ازاء مجموع القوى العاملة على صعيد عالمي. فالتمييز بين القوى الداخلية والقوى الخارجية تمييز اصطناعي ومقصر: إن جميع القوى الاجتماعية هي «داخلية» إذا اعتبر ان وحدة التحليل هي النظام العالمي وليس مكوناته المحلية فقط.

ويجد التمييز بين «المراكز» و «الاطراف» ـ وتحديد هذين المفهومين ـ مكانه في اطار هذا الافتراض. كتعريف سريع لعدم التناسق في العلاقات بين المراكز والأطراف نعرض الآتي: في المراكز تحكم القوى الاجتماعية الداخلية بصفة أساسية عملية تراكم رأس المال، ثم تخضع العلاقات الخارجية لتخدم هذا المنظور الداخلي، هذا بينما في الأطراف ليست عملية التراكم إلا ناتجاً مطعماً على التراكم المركزي، فهي بهذا المعنى عملية تراكم «تابع». وسوف نرجع إلى هذا التعريف العام فيما بعد.

فالسؤال الصحيح هو الآتي: أيمكن اعتبار التمييز بين التكوينات المركزية وتكوينات الاطراف تمييزاً كيفياً أم هو كمي فقط؟ تنفصل المعسكرات على أساس اجاباتها عن هذا

السؤال. هذا لانه لا ينكر أحد «التبعية المتبادلة» ولا عدم التكافؤ بين مختلف التكوينات. فمن البداهة أن أي عملية تراكم تتوقف ظاهرياً على الديناميسة الداخلية وعلى الظروف المفروضة عليها من الخارج. وهذا صحيح بالنسبة إلى فرنسا أو البرازيل أو الرواندا، بشكل مستقل تماماً عن مستوى تنميتها، بل هذا صحيح أيضاً بالنسبة إلى القطر الرأسمالي الأكثر تقدماً الذي يحتل في بعض الظروف مكاناً مهيمناً. فهناك علاقة واضحة بين التراكم في بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر أو في الولايات المتحدة اليوم وبين علاقات هاتين التكوينتين مع الخارج. وعلى هذا الأساس يدعي أصحاب نظرية «الميل للتجانس» أن هناك مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية لا تختلف من قطر إلى آخر إلا من حيث الكم. فمثلاً لعل المحددات الخارجية كانت أخف نسبياً بالنسبة إلى اليابان بالمقارنة مع البرازيل أو بالنسبة إلى البرازيل بالمقارنة مع غانا. . الخ. هكذا رجعنا إلى التصوير الهرمي للنظام العالمي حيث يسود طابع التدرج دون امكان التمييز الكيفي.

وهناك تناسب واضح بين مختلف أوجه «التنمية». وبالتالي يتناسب الترتيب الهرمي على أساس دخل الفرد مع ترتيب درجات «التبعية الخارجية». ونظراً لأن النظام محكوم بالحركية الدائمة وأن نمو مختلف أجزائه دائماً غير متكافىء وأن موضع مختلف الأمم في الترتيب الهرمي متحرك، يستنتج البعض من ذلك كله أن «التبعية الخارجية» ظاهرة موجودة في جميع الأحوال ونسبية ومتحركة.

ومن جهة أخرى فإن تطور النظام ككل يجر وراءه ظاهرة التعمق في اندماج أجزائه في النظام الكلي. أي بعبارة أخرى تزداد كثافة طابع «العالمية» من مرحلة إلى التالية. وهذا التعمق في العالمية صحيح بالنسبة للجميع: فدرجة التبعية والحساسية للعوامل الخارجية ازدادت بالنسبة إلى فرنسا والبرازيل والرواندا خلال نصف القرن الأخير مثلاً.

إن الاطروحات التي ترفض فكرة الترتيب الهرمي المنتظم لا تركز فقط على خصوصيات كل تكوينة محلية، فلا ينكر أحد هذه الخصوصيات. إن هذه الاطروحات تذهب إلى أن الاختلاف الكيفي يؤدي إلى مستقبل مختلف في اطار التوسع الرأسمالي الكلي. وسوف نتناول فيما بعد موضوع طابع هذه الاختلافات الكيفية.

يجب الاعتراف بهذا الاختلاف في الرؤية. فالنظرة المهيمنة ـ المنتقدة ـ تفترض الاعتراف بوجود ميل إلى التجانس، رغم عدم التكافؤ النسبي، كما أنها تنسب الموضع المتحرك في الهرم إلى الظروف الداخلية لكل تكوينة فقط. هذا بينما نظرية النمو غير المتكافىء تذهب إلى تفسير آخر فتنسب اعادة تكوين عدم التكافؤ من مرحلة إلى التالية إلى الديناميسة الكلية للنظام. فهي نظرية تركز على ظاهرة البلورة ومعناها بلورة ظواهر التنمية حول مركز أو مراكز محدودة من جهة، وتكوين «غائم» من الكواكب تابعة حول هذه المراكز، وهي كواكب تابعة ليست في طور الانتقال نحو «البلورة» من الجهة الأخرى. أي في لغة أخرى أقرب إلى الدارجة ان التقدم والتخلف بمعناهما الوصفي الدارج هما ظاهرتان مرتبطتان ارتباطا جوهرياً،

فهما وجه وظهر للظاهرة نفسها، أي ظاهرة التنمية على صعيد عالمي. هذا، ولا بد من تفسير الأسباب التي تحتم في الوقت نفسه وجود بلورة من جانب وتفكك من جانب آخر. فلا بد من تحديد الآليات التي تؤدي إلى الظاهرة الأولى عند البعض وإلى الثانية عند الآخرين. وكذلك فلا بد من مواجهة التحدي الذي يمثله وجود أحوال «وسيطة» التي يمكن أن نسميها مؤقتاً «نصف الأطراف»، ثم معرفة ما إذا كانت هذه «نصف الأطراف» قاعدة أم استثناء، وما إذا كانت في مرحلة الانتقال نحو البلورة أم لا.

ونود هنا أن نقف عند هذه النقطة والا نجمد المواقف أكثر. فلا توجد في هذا الميدان نظريتان اثنتان متكاملتان ومتماسكتان تتعارضان. فلا يؤدي المنهج المستخدم ولا المدرسة الفكرية، بالضرورة إلى هذه، أو تلك، النتيجة. فهناك من يستعمل التحليل الدارج للاقتصاد الكلاسيكي الجديد، ومن ينتمي إلى المدرسة الهيكلية أو إلى مدرسة من مدارس الماركسية. وقد كانت النتائج التي توصل اليها هؤلاء أو أولئك، نتائج متناقضة رغم استخدام المنهج نفسه.

فعلى الأكثر يمكن القول ان منطق الاقتصاد الكلاسيكي الجديد لا يدعو إلى التساؤل في هذا الميدان. فالاقتصاد الكلاسيكي الجديد يتجاهل التاريخ ولا يعلم إلا قوانين اقتصادية يدعى انها عامة فتفرض نفسها كقوة طبيعية لا يمكن تفاديها، وتفرض تنمية (نسميها نحن «رأسمالية») يكاد يكون لا مفر منها. فالتخلف في اطار هذا النوع من النظرة يرجع - في نظرها - إلى رفض الخضوع لمقتضيات هذه القوانين العامة سواء أكان هذا الرفض لأسباب سياسية أم ايديولوجية أم ثقافية. ورغم اتهام الماركسية بأنها نظرة «اقتصادية» إلا أننا نرى من هذا العرض أن فلسفة الاقتصاد الكلاسيكي أكثر اقتصادوية بكثير. ولا يعوض هذه الاقتصادوية الجوهرية للمدرسة الكلاسيكية الجديدة، نسبها - لظواهر عدم التكافؤ والتخلف - إلى استخلاصات علوم منفصلة عن الاقتصاد مثل علم الاجتماع الوظيفي أو علم السياسة البراغماتي.

لكن الماركسية نفسها قد تفهم فهما لا يختلف كثيراً عما سبق فيما يتعلق بالنتائج التي نتوصل إليها. فهنالك تأويل للماركسية ينظر إلى هذه القوانين الاقتصادية التي نحن بصددها على أنها القوة المحركة التي لا بد أن تؤدي إلى تجانس العالم على أساس تنمية قوى الانتاج في اطار علاقات الانتاج الرأسمالية. وذلك على الرغم من أن الماركسية لا تنظر الى هذه القوانين على أنها متعدية للتاريخ، بل تنظر إليها على انها خاصة بالمرحلة الرأسمالية للتاريخ.

وفي جميع الاحوال، إذا أخذ بهذه الرؤية، تعتبر مقاومة هذه التنمية مقاومة محكوماً عليها بالهزيمة، بل رجعية. فهي تنمية لقوى الانتاج، ولو في اطار رأسمالي، تمهد الطريق للاشتراكية تجمعها الشروط الموضوعية اللازمة لها. هذا هو مضمون التأويل الاقتصادي للماركسية. فهو تأويل يعتبر، إذن، مقاومة هذه التنمية، ولو باسم الاحتفاظ بالاستقلال الوطني مثلاً، وهمية وسلبية في آخر الأمر. فهو تأويل يمدح الطابع العالمي - لا «الأممي» - للتوسع الرأسمالي.

ما هي الحجج التي يمكن الاعتماد عليها لمواجهة هذه النظرة التي عبرت عن نفسها في اطار نظريات مختلفة تماماً مثل تلك النظريات التي كنا بصددها فيما سبق؟ هل هناك «نظرية» - مثل تلك النظرية التي انتشرت خلال الستينات والسبعينات تحت اسم «نظرية التبعية» - تفسر استمرار التناقض بين المراكز والاطراف؟ لا أعتقد انه يمكن الذهاب إلى هذا الحد. وسوف نرجع فيما بعد الى تعبير «التبعية» وهو تعبير عام وضبابي يجر جميع التباسات اللغة الدارجة. هذا ولكن الخلاف يفوق خلاف التسميات وهو خلاف محدود الأهمية. فرأينا هو أن مجموعة الحجج التي قدمت في مواجهة النظرة الشائعة لا تكون «نظرية عامة»، أولاً لأن هذه الحجج تعتمد على مناهج مختلفة من الهيكلية والماركسية والماركسية الجديدة، بل وأحياناً تستعير وسائل تحليلية جزئية لمنهج الاقتصاد الكلاسيكي. وثانياً لأن النتائج التي توصلت اليها هذه التحاليل تخص ميادين مختلفة من الواقع الاجتماعي، دون ضمان لاندماجها، بل على الأقل عدم تناقض بعضها مع بعض.

ولم تكن نظرية التبعية المزعومة أول محاولة لرفض نظرية التوسع الرأسمالي المؤدي إلى التجانس. فكانت نظرية لينين للاستعمار قد رسمت لنفسها غرضاً نقدياً مماثلاً. ثم استنتج لينين من هذه النظرية استنتاجات سياسية مهمة من أجل الكفاح الاشتراكي. ولكن حتى هنا لا يمكن اعتبار أن نظرية الاستعمار هي نظرية موحدة. فكانت روزا لكسمبورغ مثلاً تذهب إلى أن التراكم الرأسمالي نفسه يفترض بالضرورة مبادلات بين مجتمع رأسمالي من جهة وتكوينات اجتماعية سابقة على الرأسمالية من الجهة الأخرى. أي بعبارة أخرى كانت تعتبر أن المركز (الرأسمالي المتكامل) والأطراف (الرأسمالية غير المتكاملة) هما مجموعتان مشتركتان بالضرورة في كل مرحلة من التوسع الرأسمالي. وقد وجه لينين نقداً لهذه الرؤية من حيث صحتها العلمية دون انكار الواقع، أي وجود هذه العلاقات غير المتكافئة بين المراكز والاطراف. ومن ناحية أخرى ركز لينين تحليله على الظواهر التي بدت له جديدة ومرتبطة بظهور الاحتكارات وتصدير رأس المال والتقسيم الكولونيالي والنزاع الاستعماري. ولكن لينين لم يبدد جميع الالتباسات فيما يتعلق بتأثير التطور المذكور من زاوية التطلع الثوري الاشتراكي. فمن جهة أشار لينين إلى العلاقة بين «الاصلاحية» في الحركة الاشتراكية وبين ظاهرة تكوين الارستقراطية العمالية. ولكن من جهة أخرى مدح لينين كتاباً لبوخارين حيث ادعى هذا الأخير أن الاستعمار، بتوحيده للسوق العالمية، يميل إلى توحيد مستويات الاجور على صعيد عالمي. وقد لفتنا الانظار إلى هذه النقطة غير الملاحظة عادة.

اننا نعتبر هذه التحاليل للاستعمار - وإن كانت لم تمثل نظرية موحدة له - تقدماً كبيراً وليس - كما يقال الآن من بعض الجهات - «خطأ». قطعا لم تكن هذه التحاليل «مجردة»، بل نشأت من النظر في الأوضاع الملموسة الخاصة بالفترة. فكان النظام العالمي قد تميز فعلاً إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية بالتقسيم بين عدد من المراكز الاستعمارية المصنعة المتناقضة من جهة، وبين أطراف ذات وضع كولونيالي أو شبه كولونيالي من الجهة الأخرى. لا شك أن البعض - للأسف - وصفوا هذه الاوضاع على انها خالدة، ومن هذه الأوضاع مثلاً: الوضع

الكولونيالي، أو التخصص الزراعي والمعدني، وعدم قيام صناعة، أو الركود النسبي لقوى الانتاج، أو قسوة النزاعات بين القوى الاستعمارية. هذا، بينما هذه الصفات التي استمرت في المرحلة من عام ١٨٨٠ إلى عام ١٩٤٥، لم تدم بعد ذلك. فاليوم يتكون العالم الثالث من دول مستقلة، ونشأ التصنيع (ولو بدرجات متفاوتة)، واستبعدت الهيمنة الامريكية الاشكال العنيفة السابقة للمنافسة بين القوى الاستعمارية. . الخ، هل معنى هذا التغيير أن ظاهرة الاستعمار انتهت، فكانت مرحلة فقط، ثم رجعنا إلى التوسع الرأسمالي المنتظم المؤدي إلى التجانس؟ أم يجب على عكس ذلك تعميق التحليل وادراك الاشكال الجديدة لمرحلتنا؟

هذا بالذات ما حاول أن يفعله تجديد التحاليل خلال الستينات والسبعينات تحت اسم «نظرية التبعية». وهنا أيضاً اختلفت المناهج والآراء وميادين التحليل والظواهر المدروسة، كما اختلفت النتائج المتوصل اليها، بحيث انه من الصعب قبول أو رفض الكل مرة واحدة باسم قبول أو رفض «التبعية». يضاف إلى ذلك أن اختيار الكلمة «تبعية» أدى اما إلى تحمس سريع أو رفض سهل. فلم يكن الطابع العالمي للنظام شيئاً جديداً. وبالتالي لم تكن «التبعية المتبادلة»، وكذلك التبعية المتبادلة بين غير متكافئين (أي التبعية بالمعنى الدارج) أشياء جديدة، بل لم تكن مفاهيم محددة. وقد أدى الانحراف الاقتصادوي السائد إلى محاولات لقياس درجة «التبعية» بوسائل احصائية بسيطة مثل نصيب التجارة الخارجية في الدخل أو مصادر التمويل. . الخ، وهي جميعاً وسائل وصفية ذات قدرة تحليلية محدودة. ورغم ذلك فإن الكلمة نجحت وانتشرت، بخاصة في أمريكا اللاتينية التي تعرف أدبياتها في أوروبا وأمريكا أكثر من الانتاج الفكري لمناطق أخرى من العالم الثالث. هذا الأمر، إضافة إلى هيمنة المدرسة الهيكلية في جنوب أمريكا، ساعد على تكوين الرأي بوجود «نظرية للتبعية» متكاملة. أما في آسيا وافريقيا فلم ينتشر استخدام الكلمة على النطاق نفسه، واستمر استخدام مصطلحات ماركسية كلاسيكية متجددة مثل «الاستعمار الجديد» أو «الكمبرادور».

ومهما كانت المصطلحات المستخدمة، فإن التحاليل غطت ميادين واسعة والنتائج المتوصل اليها أصبحت مهمة. ولسنا نحن هنا بصدد النظر المنظم في جميع أوجه هذه الأبحاث ولا تقديم حساب عام. ولنكتف إذن بتعداد الميادين المدروسة: التبادل غير المتكافىء، والعلاقة بين انتاجية العمل وعائده، والتحليل النقدي للأزمة الزراعية والهجرة الريفية، والتحليل النقدي لظاهرة «التهميش» أي التحضر دون تصنيع كاف، ودراسة أحوال التصنيع «التابع» (من حيث ملكية رأس المال أو التكنولوجيا أو مصادر التمويل. .)، وتشخيص التكوين التاريخي للبرجوازية المحلية والدولة وعلاقاتها بالطبقات السابقة على الاندماج في النظام الرأسمالي، وعلاقاتها برأس المال المدول المهيمن. . الخ. ويثبت هذا التعداد السريع أهمية الظواهر المدروسة. فكانت النتائج والآراء مختلفة، بل أحياناً متناقضة، وكانت المناقشات حادة.

هذا بينما لا نعتبر ان «الملاحظات النقدية العامة» الموجهة ضد «نظرية التبعية» أو «نظرية المراكز والاطراف» والتي أصبحت الآن رائجة، وربما كان رواج هذا النوع من

الملاحظات ناتجاً عن التضخم الجامعي. فالكثير ـ من الذين يفرض عليهم «الانتاج» ـ يفضلون التمرين السهل («النقد») على العمل الشاق لمحاولة المساهمة في الاجابة الايجابية للاسئلة المطروحة في عالم الواقع. وكثير من هذه الأدبيات تملأ المجلات الجامعية وتكتفي بعموميات معظمها ملتبس، بل أحياناً اتهامات غير صحيحة مثل: «نظرية التبعية» تتجاهل التحليل الملموس (!) أو العلاقات الاجتماعية (!!) أو الاختلاف في أوضاع أجزاء العالم الثالث (!!!).. الخ. هذا، وجدير بالذكر أن هذه الانتقادات، بدلاً من أن تشارك في تقدم المعرفة، تكتفي برفض «التبعية» وتأكيد الميل المجرد للرأسمالية إلى التوسع (وهو أمر لا ينكره أحد) وبالتالي، إلى تحقيق التجانس (وهو بالذات موضوع التساؤل).

ـ ٣ ـ

لعله كان من المفيد، في بدء التحليل، الرجوع إلى تحديد مفهومي «المركز والأطراف».

إن المراكز حاصل التاريخ. فقد أدى التاريخ إلى امكان تبلور هيمنة برجوازية وطنية (وسوف نحدد فيما بعد هذا التعبير) في بعض مناطق النظام الرأسمالي، كما أدى إلى تبلور دولة ذات طابع برجوازي وطني أيضاً. ولنؤكد هنا أن البرجوازية والدولة لا يمكن اطلاقاً الفصل بينهما. فالايديولوجية «الليبرالية» التي تتحدث عن الاقتصاد الرأسمالي دون عمل حساب للدولة الرأسمالية هي ايديولوجيا وليست علماً. ونتحدث نحن عن الدولة البرجوازية الوطنية حينما تسيطر هذه الدولة على عملية التراكم، في حدود تأثير القوى الخارجية طبعاً، أي حينما تحدد قدرة الدولة المحلية مدى هذا التأثير، بل وتساهم الدولة المحلية في تكييف هذه القوى الخارجية ذات الشأن العالمي.

أما الأطراف فهي معروفة بطريقة النفي: هي المناطق التي اندمجت في النظام العالمي دون أن تتبلور إلى مراكز. فهي اذن تلك المناطق التي لا توجد فيها قوى قادرة على السيطرة على عملية التراكم، فهي تلك المناطق التي تتحكم القوى الخارجية في تحديد مدى واتجاه التراكم المحلي فيها.

فليست الأطراف «راكدة»، رغم أن تنميتها تختلف عن تنمية المراكز في كل من المراحل المتتالية للتوسع الرأسمالي العالمي. وليست البرجوازية ورأس المال المحلي غير موجودة بالضرورة في الأطراف. فهي ليست مرادفاً لمناطق سابقة على الرأسمالية، وقد تكون الدولة غائبة (حالة الكولونيالية)، ولكن هذا الأمر ليس ضرورياً (واليوم أصبحت أقطار العالم الثالث دولاً مستقلة). ولكن وجود الدولة لا يعني وجود دولة برجوازية وطنية، وان سيطرت البرجوازية المحلية على الجهاز، طالما لم تسيطر على عملية التراكم.

وليس وجود مراكز وأطراف كما عرفناها في اطار النظام الرأسمالي العالمي وفي كل مراحل توسعه أمراً مشكوكاً فيه. فالأمر في ذاته بداهة. وليس التساؤل في وجوده. فالسؤال الحقيقي، والذي ليست الاجابة عنه بديهية، هو الآتي: هل الأطراف تمر في الواقع بمرحلة

الانتقال إلى التبلور كمراكز جديدة؟ أو بتعبير أدق: هل تعمل القوى الحاكمة في النظام في اتجاه هذا التبلور أو على عكس ذلك تعارضه؟ وهل هذا التساؤل في محله بالنسبة إلى مختلف مراحل التوسع الرأسمالي.

وقد سبق أن تناولنا موضوع تحديد معنى تعبير «السيطرة على التراكم». فهي سيطرة البرجوازية ودولتها على الشروط الخمسة الآتية: أولاً: الهيمنة على اعادة تكوين قوى العمل، ويتطلب هذا في مرحلة أولى سياسة دولة تسمح بتنمية زراعية قادرة على تموين السوق بفائض كاف من حيث الكم وبأسعار تتماشى مع مقتضيات ضمان ربحية رأس المال، ثم في مرحلة تالية انتاجاً على نطاق واسع للسلع الاستهلاكية كي تواجه كلا من توسع رأس المال والزيادة في مجموع الأجور؛ ثانياً: الهيمنة على تمركز الفائض المالي، الأمر الذي لا يتطلب فقط وجود اشكال مؤسسية وطنية في الميادين المالية، بل أيضاً استقلاليتها النسبية ازاء المال المتعدي الجنسية، وذلك من أجل توجيه استخدام الأموال في الاستثمار المطلوب لدفع تنمية قوى الانتاج؛ ثالثاً: الهيمنة على السوق المحلية (التي تخصص للانتاج الوطني، وذلك حتى لو لم توجد قوانين للحماية الجمركية الصعبة)، والقدرةعلى الدخول في المنافسة الدولية، ولو في قطاعات محدودة؛ رابعاً: الهيمنة على الموارد الطبيعية، ويتطلب ذلك أكثر من مجرد الملكية الوطنية الشكلية، إذ يتطلب سياسة دولة قادرة على استغلال هذه الموارد أو الاحتفاظ بها للمستقبل. ولنلاحظ هنا أن البلدان النفطية لا تهيمن على مواردها بهذا المعنى إذ انها ليست حرة في أن تفضل مثلاً الاحتفاظ بالنفط في أرضها على تراكم أصول مالية أجنبية؛ وخامساً: الهيمنة على التكنولوجيا. وليس معنى هذه الهيمنة عدم استيرادها، بل معناها قدرة القوى المحلية على اعادة تكوينها دون استمرار الحاجة إلى استيراد جميع عواملها (من الآلات والمعرفة الفنية.. الخ).

فالدولة والبرجوازية التي تسيطر على هذه العوامل الخمسة تستحق أن تعتبر دولة برجوازية وطنية، وإن لم تسيطر عليها فلا تستحق هذه التسمية. ولنضف إلى ذلك أن استخدام صفة «وطنية» يثير بعض التساؤل. فهناك في المجتمع حقائق اجتماعية غير الطبقات، ومنها الوطن. وليس هذا الأخير هو الوحيد، فهناك أيضاً العائلة والقبيلة والمجموعة الاثنية والأمة الدينية التي تمثل أيضاً حقائق اجتماعية. فالشكل «الوطني» - أي تكوين مجموعة معينة ذات ثقافة ولغة موحدة قامت الدولة الحديثة على أساسها - انما هو شكل خاص ارتبط بالتاريخ الاوروبي وظروفه الخاصة. وقد تناولنا هذه المشاكل في مكان آخر وتساءلنا في هذا الصدد السؤال الآتي: أكان الشكل «الوطني» واقعاً حقيقياً وجد قبل انشاء الدولة أم كان هذا الشكل نفسه ناتج اقامة الدولة؟ أيعمل هذا الشكل كعامل تاريخي، وفي أي ظروف؟ هل أصبح هذا الشكل من «الضرورات» التاريخية المعممة، وبخاصة في العالم الثالث المعاصر؟ ولنلاحظ أن استخدام الكلمة - وعدم وجود كلمة أخرى - هو انعكاس لهيمنة «ايديولوجيا الوطن» التي انتشرت على صعيد العالم ولو أن الواقع الاجتماعي يختلف من منطقة إلى أخرى.

فليس تبلور الدولة البرجوازية الوطنية هو القاعدة، بل الاستثناء. ومضمون هذا التبلور هو تكوين اقتصاد وطني «متمحور على ذاته». فليس التمحور على الذات مرادفاً «للاوليكاركية» كما يفهمه الكثيرون. إذ معنى هذا التعبير هو فقط اخضاع العلاقات الخارجية لمنطق التراكم الداخلي وليس العكس. وكذلك نرى أن البناء المتمحور على الذات عنصر أساسي في تكوين النظام الرأسمالي.

إن الاطروحة، التي تذهب إلى أن التناقض بين المراكز والأطراف هو عنصر جوهري في النظام الرأسمالي، تفرض نتائج سياسية. فإذا كانت إقامة الدولة البرجوازية الوطنية وتكملة اقتصاد متمحور على الذات عملاً مستحيلاً في الاطراف لكان من الضروري اتخاذ طريق آخر للتنمية. وسوف نناقش موضوع طبيعة هذا الطريق، أي مشاكل فك الارتباط والاشتراكية، فيما بعد.

وقد أدت التنمية المتمحورة على الذات فعلاً إلى تجانس اجتماعي تدريجي في المراكز. ونعني هنا أن توزيع قوى العمل بين مختلف القطاعات من جهة، وتوزيع القيم المضافة من هذه القطاعات تميلان إلى التقارب. وقد سبق أن تناولنا هذا الموضوع وأظهرنا الفرق بين أوضاع المراكز والأطراف في هذا الشأن. فكانت النتيجة التي توصلنا إليها هي الآتية: بينما لا تزيد نسبة أقصى التفاوت بين هذين التوزيعين عن نسبة الواحد إلى الثلاثة في المراكز، فإن النسبة نفسها في الاطراف تصل من الواحد إلى العشرين. يضاف إلى ذلك أننا أظهرنا كيف أن جميع الأدلة التاريخية تشير إلى أن درجة التفاوت قد انخفضت في المراكز (أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان) بينما هي ارتفعت في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية. وتنعكس هذه الظاهرة في توزيع الدخل الذي يصيبه التفاوت الأقصى في الاطراف، بل الذي تفاقمت درجة تفاوته فيها، بينما الميل في المراكز في الاتجاه العكسي.

وإذا كانت هذه الوقائع صحيحة ـ وهي صحيحة في رأينا ـ كان تفسيرها ضرورياً. وهنا نلتقي بمشكلة الطبقات. فلا تتجاهل اطروحة التناقض (مراكز / أطراف) الطبقات، على الاطلاق، بل ـ على عكس هذا الادعاء ـ تفسر هذه الأطروحة الأمور من خلال تحليل صراع الطبقات. فما يدفع إلى التجانس الاجتماعي انما هو بالذات تكوين تحالفات طبقية داخلية لم تنتج عن الديناميـة الداخلية لصراع الطبقات فقط، بل جعلتها ممكنة، أوضاع النظام العالمي وموقف المراكز في الترتيب الهرمي.

فهناك عاملان تاريخيان قد ساهما في هذا التطور. ففي مرحلة أولى أدت أشكال التبلور البرجوازي المهيمن الجديد ـ من خلال ثورات برجوازية أو دونها ـ إلى تحالفات واسعة بين هذه الطبقة الجديدة وبين طبقات أخرى: أما صغار الفلاحين أو الملاك العقاريين، حسب الأحوال، وكذلك مع البرجوازية الصغيرة في قطاع التجارة والقطاعات الحرفية، في معظم الأحيان. فكانت هذه التحالفات لازمة لمواجهة الخطر الذي مثلته طبقة العمال الجديدة. فكانت هذه الطبقة عند نشأتها طبقة ثورية، كما أثبتت الأمور من عهد حركة «الشارتزم»

الانكليزية (في الأربعينات للقرن الماضي) إلى كومونة باريس (عام ١٨٧١). وقد قوت هذه التحالفات عملية التجانس إذ فرضت سياسات معينة لضمان دخول الريفيين والطبقات الحضرية الوسطى. ثم في المرحلة التالية، التي بدأت في أواخر القرن والتي لا يزال النظام الرأسمالي يوجد فيها، توسعت في هذه المرحلة الهيمنة البرجوازية لتشمل الطبقة العاملة التي استقرت أوضاعها. وكانت الوسيلة التي خلقت شروط «توحيد الرأي الاجتماعي» هي تعميم «الفوردية» (وهي ذلك التنظيم الخاص للعمل الذي جعل الانتاج على نطاق واسع ممكناً) من جهة، والسياسة الاشتراكية الديمقراطية (أو الكينزية) في ميدان الأجور والتضامن الاجتماعي من جهة أخرى. إن هذا التوحيد في الرأي لا يمنع صراع الطبقات، ولكنه يغلق هذا الصراع في اطار التوزيع الاقتصادي، إذ تخلت الطبقة العاملة، تدريجياً عن هدفها الأصلي وهو التخلص من الرأسمالية أصلاً. ولا شك اليوم أن هذا التوحيد في الرأي يميز المجتمعات الغربية، بل هو في الواقع شرط استمرار الديمقراطية الانتخابية كما هي معروفة.

إن أطروحة التناقض (مراكز/ أطراف) تذهب بالتحديد إلى أن المواقف السفلى التي تحتلها الأطراف في الهرم العالمي تجعل من الصعب، بل من غير المتوقع، تبلور أشكال التوسع التدريجي للاندماج الاجتماعي. فتصطدم البرجوازيات التي ظهرت متأخرة بعقبات صعبة حينما تحاول أن توسع تحالفاتها الداخلية. ففي المرحلة الأولى يقوم التقسيم (مراكز/ أطراف) على تحالف رأس المال المهيمن مع طبقات ريفية من طابع قديم في الاطراف («اقطاعيون» أو كبار الملاك). إن أمريكا اللاتينية، التي نالت استقلالها في فترة باكرة (في أوائل القرن التاسع عشر) نتيجة حركة قادتها هذه الطبقات بالذات، تدفع إلى اليوم ثمن هذا التحالف بين رأس المال المهيمن (البريطاني ثم الأمريكي) وبين كبار الملاك العقاريين. وينعكس هذا الثمن في وراثة التقسيم الدولي للعمل الذي صاحب هذا التحالف، وانعدام الديمقراطية. . الخ. أما في آسيا وافريقيا فإن النظم الكولونيالية المباشرة عملت في الاتجاه نفسه بشكل قاس للغاية، أدى بدوره إلى تخلف هاتين القارتين بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية. ثم بعد ذلك، حينما تكونت الدول الحديثة الناتجة عن حركة التحرير وحينما الغيت النظم القائمة على الاقطاع وكبار الملاك العقاريين، نشأ التصنيع في ظروف نظام عالمي غير موافق لتوسيع القاعدة الاجتماعية المحلية. فنجد هنا فوردية ولكن دون اشتراكية ديمقراطية! ويجد الانتاج الصناعي أسواقه في توسع طلب الطبقات الوسطى أكثر منه في طلب الطبقة العاملة. يضاف إلى ذلك أن شروط التكنولوجيا الحديثة، التي تفرضها المنافسة، تتطلب تزايداً مستمراً في استيراد الآلات والمعرفة الفنية ورؤوس الأموال. فلا بد من دفع كل ذلك بفرض أجور منخفضة من أجل التصدير. ويجد التبادل غير المتكافىء مكانه المنطقي هنا بالذات، تفاوت في الاجور يزيد عن التفاوت في الانتاجية. وليس التبادل غير المتكافىء اذن إلا انعكاساً للعلاقات الطبقية المذكورة. هذا وقد تتفاقم الظروف نتيجة الأزمة الزراعية الموروثة من المرحلة السابقة.

لعل البعض اعتبر أن التقسيم (مراكز/ أطراف) تقسيم موقت وانتقالي. ثم ادعى هؤلاء أن البرجوازية قادرة على أن تتغلب على هذا التقسيم. إن هذا الرأي يتجاهل تماماً

التاريخ. فالأمر الواقع هو أن البرجوازيات لم تتغلب على هذا التقسيم إلى الآن. ولكن ـ أيمكن أن نقول ان تحالفاً اجتماعياً آخر (شعبياً) يستطيع أن يحقق ما عجزت عنه البرجوازية؟ هذا القول سوف يؤدي إلى اعتبار شروط هذا العمل ـ ومنها «فك الارتباط» المذكور بالذات. وسوف نرى أن هذه العملية تفتح مرحلة معقدة ليست هي فقط استمراراً للتوسع الرأسمالي، بل هي أيضاً انتقال ـ ممكن ومتناقض ـ نحو مجتمع آخر (اشتراكي؟).

ما سبق من التحاليل قد وصفت الأطراف بشكل عام وأظهرت الاتجاهات العامة في تطورها، متجاهلة اختلاف الظروف والخصوصيات. أيمكن هذا التعميم؟ إن الاجابة عن هذا السؤال تتطلب النظر في «الاحوال الوسيطة» بالذات، أي أحوال هذه البلدان التي تسلقت سلم الهرم التاريخي بسرعة في الماضي أو في عصرنا. هذا، لأن الأحوال الوسيطة موجودة بالطبع في المجتمع كما توجد في الطبيعة. فلا شك أن التمييز بين الذكر والانثى، أو الشخص السليم والمريض، إن هذا التمييز له معنى. ولكن هذا لا يمنع أن النظر في الأحوال الوسيطة والملتبسة يساعد في تحديد مغزى الترتيبات الظاهرة. وكذلك فإن النظر في «نصف الأطراف» سوف يساعد على تحديد الشروط والوسائل التي تسمح لبرجوازية جديدة أن تتبلور كدولة وطبقة وطنية مساهمة في النظام العالمي على قدم المساواة، أي طبقة ودولة تسيطر على عملية التراكم وتحقق التجانس الاجتماعي على نمط ما تحقق في المراكز المتقدمة.

هذا، ولا شك أيضاً أن تاريخ تبلور المراكز يقدم لنا مجموعة من أشكال التحقيق، وذلك من مختلف زوايا النظر: من الناحية السياسية (أشكال ثورية أو غير ثورية)، من ناحية التحالفات والصراعات الطبقية، من ناحية تناسبها مع الواقع الوطني، أو من ناحية توافر مستعمرات مباشرة تستفيد منها أو انعدام هذا الوضع، من ناحية أنواع الصناعات والأنشطة المحركة، من ناحية الوضع الاستراتيجي في النظام (وضع مهيمن أو لا).. الخ. فلا بد من ذكر هذه الخصوصيات، والامتناع عن اعتبار النمط الاوروبي الغربي على انه نمط «نموذجي» حسب منهج فيبر. هذا، ولا شك أن النموذج الاوروبي، الذي انتشر أيضاً في أمريكا الشمالية، له جذور تاريخية بحيث انه يستحيل تجاهل أوجهه الثقافية. فوجود هذه الأوجه ـ إلى جانب هيمنة أوروبا وأمريكا ـ يجعل من الصعب اعتبار «رأسمالية مجردة» أي مستقلة عن شكلها الأوروبي التاريخي وبخاصة لا شك أن شكل البرجوازية وتفتتها وسيادة المنافسة بين أجزائها وعلاقة الاقتصاد والمجتمع المدني والدولة وأشكال الدولة، إن كل هذه العناصر هي مكونات للرأسمالية التاريخية.

فحينما نبتعد عن منطقة الثقافة الاوروبية، إذا اعتبرنا النموذج الرأسمالي المتقدم الوحيد خارج هذه المنطقة (وقد ذكرنا اليابان)، فربما وجدنا أشكالاً خاصة للنظام الرأسمالي. ففي الرأسمالية التي نعرفها تظهر «وحدات التراكم» منفصلة عن بعضها من خلال المنافسة. فكانت هذه الوحدات للتراكم في القرن الماضي هي المؤسسة العائلية. فأصبحت الاحتكار أو المجموعة المالية أو المجموعة المتنوعة النشاط (Conglomerate). وتلعب الدولة في هذا النظام دور منظم المنافسة بين هذه الوحدات، التي تحافظ على استقلاليتها بالنسبة إلى الدولة.

ولكن، هل الأوضاع مماثلة في اليابان؟ هنا تكونت كل من الدولة المستحدثة والعائلات المكونة للطبقة الحاكمة والاحتكارات الصناعية المالية الـ (Zaibatsu) في حركة واحدة دون استقلال ذاتي من بعضها ازاء البعض الآخر. ففي هذه الظروف أليست وحدة التراكم هي مجموع النظام أي الدولة بدلاً من أن تكون المؤسسة المنتجة أو المجموعة المالية؟ نطرح السؤال دون تقديم اجابة معينة له.

أيمكن تخطي هذه النقطة والذهاب إلى القول بأن جميع تكوينات العالم الرأسمالي المعاصر لا تختلف إلا من حيث أشكالها التاريخية؟ ففي هذه النظرة يفرغ التمييز (مراكز/أطراف) من أي مضمون ذي مغزى كيفي. وقد رجعنا إذن إلى صورة الهرم المنتظم والخصوصيات الخاصة لكل حالة على حدة. وقد ذهب البعض في هذا الاتجاه إلى حد انكار أن المجتمعات الناتجة عن الثورات الشيوعية (الاتحاد السوفياتي والصين) هي أكثر من مجرد أشكال خاصة للرأسمالية (ومن هؤلاء بتلهايم). أما رأينا في هذا الصدد فهو أن التجريد هنا قد فاق الحدود المسموحة له وبلغ درجة يفقد بها الاحساس بالاختلافات الجوهرية التي تحكم واقع الصراعات الاجتماعية والسياسية. فالواقع هو أن آفاق هذه الصراعات مختلفة تماماً في كل من المجموعات الثلاث المكونة للعالم المعاصر، أي تكوينات الرأسمالية المتقدمة، وتكوينات الرأسمالية المتخلفة، والتكوينات الاشتراكية المزعومة.

وهناك موضوع آخر للتساؤل وهو موضوع العلاقة بين استقلالية التكوينات المركزية وظاهرة العالمية المتزايدة. أليست هذه الظاهرة الاخيرة من شأنها أن تؤدي إلى زوال استقلالية التكوينات الوطنية بما فيها المركزية؟ ألم تثبت الأزمة الراهنة استحالة الاستراتيجيات اليسارية (الكنزية) واليمينية (النقدية الجديدة) التي فشلت أمام سور القوى العاملة على صعيد عالمي؟ وإذا كان ذلك صحيحاً هل مسحت هذه الظاهرة آثار التاريخ؟ هل أصبحت ـ نتيجة لهذا التطور ـ التكوينات المركزية وتكوينات الأطراف متماثلة؟ لا نعتقد أن هذا الاستنتاج صحيح.

- ٤ -

لعله من الواجب اعتبار الالتباس في النقاش ناتجاً ـ ولو جزئياً ـ عن أن البرجوازية أصبحت الطبقة المحلية الحاكمة في العالم الثالث المعاصر. ولا شك أن هذه الطبقة تدفع في اتجاه تقديم مشروعها وهو اقامة دولة برجوازية وطنية مساهمة في النظام العالمي على قدم المساواة، من خلال سيطرتها على التراكم.

ولكن ما هي النتائج التي حققتها البرجوازية في هذا الاتجاه؟ لقد تناولنا في مكان آخر موضوع المشروع البرجوازي الوطني المعاصر الذي كان مؤتمر باندونغ (نيسان/ ابريل ١٩٥٥) تعبيراً عنه. فكان هذا المشروع ينظر إلى «التنمية» في اطار التبعية المتبادلة ولم ينظر اليها من خلال «الخروج من النظام» أي «فك الارتباط». فكانت التنمية المعتبرة قائمة على العناصر

الآتيـة: **أولاً**: ارادة تنمية قـوى الانتاج من خـلال تنويـع أوجه النشـاط وبخاصـة من خلال التصنيع؛ **ثانياً**: ارادة ضمان سيطرة الدولة على عمليـة عصرنة المجتمـع؛ **ثالثـاً**: الايمان بـأن الانماط «الفنية» للانتاج هي أنمـاط محايـدة يمكن استعارتهـا واعادة تكـوينها والسيـطرة عليها؛ **رابعاً**: الايمان بأن العملية لا تتطلب بالـدرجة الاولى مبـادرة الجماهـير، بل يكفي مسـاندتهـا لمبادرة تنفرد بها الدولة؛ **وخامساً**: الايمان بأن هذه العملية ليست متناقضة بصفة جوهريـة مع المساهمة في شبكة العلاقات الدولية، ولو أنها قد تؤدي إلى نزاعات مؤقتة مع النظام العالمي.

وهذه العناصر تحدد ـ دون شك ـ الطبيعة البرجوازية الوطنية للمشروع.

ولسنا هنا بصدد تناول تفاصيل تحليل هذه المحاولة والحكم على ما حققته وما لم تحققه. ولنكتف إذن بذكر أهم النتائج التي توصلنا إليها في مكان آخر وهي الآتية:

أولاً: إن ظـروف التوسـع الرأسـمالي في الفترة مـا بـين عـام ١٩٥٥ وعـام ١٩٧٠ قـد ساعدت إلى حد ما على تبلور هذا المشروع وغذت أوهام امكانه.

ثـانياً: إن الغـرب عارض هـذا المشروع بكل الـوسائـل التي في حوزتـه من الوسـائـل الاقتصـادية والمـالية والعسكـريـة. فـلا يمكن استبعـاد هـذه المعـاداة من اشكـاليـة التنـاقض (مـراكز/أطـراف)، بـل هي مجـرد صـورة لهـذا التنـاقض تثبت أن «قـوانـين» النـظام ليست «اقتصادية» فقط، بل تشمل جوانب سياسية. وكذلك ان هذه القوانين في مجموعها لا تعمـل في اتجاه تجانس العالم على أساس تعميم الدولة البرجوازية الـوطنية بـل على عكس ذلـك تمثل عقبة في سبيل تبلور مراكز جديدة. فالرأسمال المهيمن يفضل دائـماً أنماط التنميـة التابعـة دون سيطرة محلية على عملية التراكم، أي بعبارة أخرى يفضل التعامل مع الدول الكمبرادور.

ثالثاً: إن مساندة الاتحاد السوفياتي لبعض هذه المحاولات، إضافة إلى اعادة النـظر في ايديولوجيا الأممية الثالثة فيما يتعلق بالانتقال إلى الاشتراكية (وبخاصة ابتكار «مفهوم» الـطريق غير الرأسمالي المزعوم) وذلك إضافة إلى الحدود التاريخية الداخلية للنموذج، إن هذه العوامـل زادت الالتباس الايديولوجي (بخاصة فيما يتعلق بمغزى «الاشتراكيات المحلية»).

رابعاً: إن الأزمة العامة التي دخل النظام فيها ابتداء من أوائـل السبعينات قـد أعطت للغرب فرصة للهجوم المضاد الذي يرمي إلى اعادة كمـبرادورية مجتمعـات العالم الثـالث، أي اخضـاع تنميتها المستقبليـة لمقتضيات اعـادة انتشار رأس المـال المهيمن. فيمثل هـذا الهجـوم الاتجاه الاساسي في استراتيجية رأس المال لمواجهـة الأزمة. ويستخـدم نقط ضعف الدولـة في أطراف النظام، تلك النقط التي نـرى آثارهـا في جميع الميـادين، من الدين المـالي، وصعوبـة الانتقال إلى المستويات العليا للتكنولوجيا، وأزمة التغذيـة التي بلغت في بعض الأحيان درجة المجاعة، وأزمة التحضر غير المسيطر عليه، وتغلغل نمط الاستهلاك الغربي (المؤدي إلى التبذير على نطاق واسع) في أقسام واسعة من الطبقات الوسـطى بل الشعبيـة، وتغلغل تـأثير الثقـافة الغربية المزعومة من خلال شبكة الاعـلام، والضعف العسكري. . الخ.

وفي هذه الظروف ـ وفي الوقت الذي أخذ منتقدو «التبعية» يذهبون إلى اعتبار مشكلة «التخلف» قد فقدت أهميتها ـ أخذ الشكل الكمبرادوري للدولة ينتشر في الاطراف لدرجة أنه أصبح الشكل الرئيسي للاندماج غير المتكافىء في المرحلة القادمة للنظام الرأسمالي العالمي. إن مفهوم الدولة الكمبرادورية له معنى دقيق: فهي الدولة التي وظيفتها الاساسية ضمان هيمنة رأس المال العالمي، على نقيض الدولة الوطنية.

لا ريب أن تتابع محاولات تبلور الدولة البرجوازية الوطنية ثم افشال هذه المحاولات وتدميرها وإعادة كمبرادورية المجتمعات في الأطراف ليس أمراً جديداً. على عكس ذلك كان هذا التتابع صفة مميزة لتاريخ الأطراف منذ البدء. وهنا يقف مثل مصر، حيث تتابعت محاولات محمد علي ثم الخديوي اسماعيل ثم البرجوازية الوفدية الليبرالية ثم الناصرية. ولكن هذا ليس المثل الوحيد. فقد رأى البعض أن هناك تناسباً بين فترات ازدهار عام لهذه المحاولات وبين فترات الرواج الطويلة في التوسع الرأسمالي، وكذلك تناسباً بين فترات افشالها واعادة الكمبرادورية وبين فترات الازمات الطويلة.

لقد تغيرت أهداف ووسائل هذه المحاولات المتتالية كما تغير مضمون الكمبرادورية التي تلت افشالها، وذلك لتناسب الأوضاع العامة الخاصة بكل مرحلة من التوسع الرأسمالي. مثلاً كان الشكل المهيمن للكمبرادورية في المرحلة ما بين عام ١٨٨٠ وعام ١٩٤٥ هو الكولونيالية المباشرة ومضمونها انكار وجود الدولة المحلية وفرض التخصص الزراعي/ المعدني من خلال ادارة أجنبية. أما اليوم فإن الشكل المهيمن في رأينا هو الدولة الكمبرادورية نصف المصنعة.

هذا ولا بد من اعادة التذكير بأن الكمبرادورية ليست ناتج «اعتداء من الخارج» لا علاقة له بالهياكل الداخلية والصراعات الاجتماعية. على عكس ذلك فقد ذهبنا إلى أن فشل البرجوازيات في الاطراف ناتج عن عدم قدرتها على صنع تحالفات داخلية واسعة (مع جماهير الريف والطبقة العاملة)، تلك التحالفات التي أدت في المراكز إلى نشر نتائج التنمية في المجتمع كله ومن وراء ذلك تقويته ازاء الخارج.

فالسؤال هو إذن: هل أصبحت برجوازية العالم الثالث المعاصر قادرة على صنع مثل هذه التحالفات؟ نقول في هذا الصدد ان الظروف التي خلقتها تنمية النظام العالمي غير مواتية لهذا الهدف. ويبقى ـ في هذه الظروف ـ مشروع الدولة البرجوازية الوطنية مشروعاً ضعيفاً للغاية. فالميل الأسهل في هذه الظروف هو أن تقبل البرجوازية المحلية اندراج مشروعها في إطار التبعية لمشروع رأس المال المهيمن. واطروحتنا هي بالذات في هذه النقطة: أي أن برجوازيات العالم الثالث تخلت عن مشروعها الوطني (روح باندونغ) وقبلت شروط الكمبرادورية الجديدة. ولا شك أن هذه الاطروحة تدعو إلى مزيد من الدراسات الملموسة.

إن نظرية التعارض «مراكز/أطراف» تذهب إذن إلى أبعد من مجرد الحديث حول «التبعية» مرة أخرى فلنقل ان اختيار الكلمة قد جر نقاشاً ملتبساً. فقد رأينا مثلاً أن كندا ليست من طبيعة الأطراف، ولو أنها «تابعة» للولايات المتحدة كما هو ظاهر، إذ تسود ملكية

رأس مال الولايات المتحدة في معظم أنشطتها الاقتصادية. فكندا ليست من طبيعة الأطراف بالذات لأن التحالفات الطبقية الحاكمة فيها هي التحالفات التي تحكم الولايات المتحدة نفسها. فنجد في البلدين فوردية زائداً كينزية، أي ذلك المزيج الذي يؤدي إلى أن الأجور الحقيقية تزيد بزيادة الانتاجية في مجموع الاقتصاد. والوضع في هذ الشأن مختلف تماماً عما هو عليه في المكسيك. فلعله يمكن اعتبار كندا على أنها «ولاية» أمريكية، ولكنها ليست من طبيعة الأطراف.

علينا الآن أن ننظر في مجموعتين من الاسئلة المعقدة المطروحة من خلال التحليل السابق. وتتعلق المجموعة الاولى بمشكلة أوجه الخيار البديل في فرض رفض الكمبرادورية. هل تستطيع الطبقات الشعبية ـ في غياب مبادرة من البرجوازية ـ أن تقود «استراتيجية أخرى بديلة» عن الاندماج التابع في النظام العالمي؟ وما هو مضمون هذه الاستراتيجية و«فك الارتباط» الذي تفترضه؟ وإلى أي مدى تندرج هذه الاستراتيجية في اشكالية «الانتقال الى الاشتراكية»؟ أما المجموعة الثانية من الاسئلة فهي تخص بالذات تلك «نصف الأطراف» تلك التي تثير التساؤل. فهل هناك استثناءات للقاعدة التي تقول ان برجوازيات العالم الثالث غير قادرة على السيطرة على عملية التراكم؟ وما هي هذه الاستثناءات؟ وما هي المشاكل التي تتعرض لها؟

ـ ٥ ـ

لما كانت التنمية المتمحورة على الذات (وهي شرط القدرة على مواجهة المطالب المادية لغالبية الأمة) مستحيلة في أطراف النظام، وجب اعتبار تنمية «أخرى» خارج اطار النظام والشروط التي تفرضها. وهذا هو معنى تعبير «فك الارتباط». وهو مفهوم يجب تحديد مضمونه الدقيق، وذلك لانتشار استخدام الكلمة بمعان مختلفة.

فلنبدأ بشيء من التكرار: إن التنمية المتمحورة على الذات تعني السيطرة الوطنية على التراكم. هذا التكرار مفيد لأن الأدبيات ـ ومنها كثير من الكتابات الخاصة بنقد «نظرية المركز والأطراف» ـ تميل إلى أن تنسى هذا التعريف الدقيق، وفي كثير من الاحيان، تكتفي هذه الأدبيات باعتبار السياسات الاقتصادية البراغماتية دون التعمق في التحليل. فمثلاً هناك من يعتبر أن سياسة التصنيع من خلال الاحلال محل الواردات هي سياسة «متمحورة على الذات» لأنها تعتمد على السوق الداخلية بخلاف سياسة الأولوية للصادرات. ويتجاهل هذا النوع من التحليل تساؤلات أساسية حول موضوع الهيمنة على عملية التراكم. فالسؤال الحقيقي هو الآتي: هل تندرج سياسة الاحلال محل الواردات في اطار استراتيجية ترمي إلى السيطرة الوطنية على التراكم أم في اطار استراتيجية تقبل التبعية المالية (وبخاصة الملكية الاجنبية) أو التكنولوجية.. الخ لدرجة أن الدولة المحلية تفقد السيطرة على التراكم (وهو وضع معظم سياسات الاحلال محل الواردات من ساحل العاج إلى كينيا والسعودية.. الخ)؟

وكذلك فإن التساؤل الثاني الصحيح هو الآتي: ما هي التحالفات الطبقية الداخلية التي تقوم سياسة الاحلال محل الواردات عليها؟ أتؤدي هذه التحالفات الى توسيع السوق من خلال زيادة طلب الجماهير الشعبية أم من خلال طلب الطبقات الوسطى (وهو الأمر بالنسبة إلى جميع المحاولات تقريباً في أمريكا اللاتينية وفي الوطن العربي)؟

قطعا ليس للاستراتيجية المتمحورة على الذات طابع معاد للرأسمالية، إذ انها تحدد مضمون التنمية الرأسمالية المركزية. بالأولى فإن استراتيجية في خدمة الجماهير الشعبية في اطار اشتراكي أو في اطار تجربة وطنية شعبية قائمة على مبدأ فك الارتباط لا يمكن أن تكون إلا متمحورة على الذات.

ليس مفهوم فك الارتباط تعبيراً آخر مرادفاً للتنمية المتمحورة على الذات، فهو مفهوم يدل على ظاهرة خاصة، أو بعبارة أدق هو شرط مفروض من النظام. فهو شرط للتنمية المتمحورة على الذات في ظروف ووراثة ذات طابع «طرفي». هنا أيضاً يجدر ذكر سوء استخدام الكلمة التي انتشرت فأصبحت تعني أي شيء مثل الاوتاركية (قطع جميع علاقات التبادل الخارجي) أو مثل التقوقع الثقافي والماضوية الرجعية (المذهب الذي يدعي انه لا بد من رفض كل «الافكار» المستوردة وان الحل للمشكلة هو في الرجوع «للتراث»).

وقد تناولنا في مكان آخر موضوع المضمون الدقيق لهذا المفهوم. وملخص هذا التحليل هو الآتي: **إن فك الارتباط هو الأخذ بمبدأ؛ وهذا المبدأ هو رفض قبول المعايير للترشيد الاقتصادي في الميدان الداخلي التي هي المعايير الحاكمة في النظام العالمي.** فهذه المعايير هي دائماً تعبير عن قانون القيمة الذي يحكم نظاماً اقتصادياً ـ اجتماعياً معيناً. وقد ذهبنا إلى أن هناك قانوناً موحداً للقيمة يحكم مجموع النظام الرأسمالي العالمي أي مراكزه وأطرافه. واعتبرنا هذا القانون هو قانون القيمة الرأسمالية العالمية. ونجد تعبيراً عن هذا القانون في الحديث الدارج (مثل حديث البنك الدولي) حول «الميزات المقارنة» (للخيار بين الانتاج المحلي أو الاستيراد) أو حول «الربحية» (وهي ربحية تقاس على أساس منظومة الأسعار العالمية). وقد ذهبنا إلى أن الأخذ بهذا المبدأ من شأنه أن يعيد تكوين عدم التكافؤ (وهنا عدم التكافؤ بين المراكز والأطراف). وعلى هذا الأساس اقترحنا الأخذ بمبدأ آخر كمقياس لمنطق الخيارات الاقتصادية، **مبدأ يتماشى مع المقتضيات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية.** وليس الأخذ بمثل هذا المبدأ تعبيراً عن ميل طوباوي، فهو المبدأ الذي أخذت به فعلاً المجتمعات الاشتراكية (أو المزعومة اشتراكية) بعد أن فكت الروابط، وعلى الأقل نشأت بهدف إقامة مجتمع جديد، يشمل الجماهير الشعبية، هذا ولو انحرفت في تطورها اللاحق عن هذا الهدف.

إن هذه الملاحظة الاخيرة تفرض علينا اعتبار اشكالية الاشتراكية. فهي ـ أردنا أم أبينا ـ في قلب الموضوع. فإذا كانت البرجوازية غير قادرة على «فك الارتباط»، وإذا كانت الطبقات الشعبية مدركة بضرورة فك الارتباط، فلا بد من أن تؤدي دينامية الحركة الشعبية إلى اندراج المشروع الشعبي في التطلع نحو آفاق لا نجد لها اسماً غير «الاشتراكية». هذا

بمعنى هدف اجتماعي لا يزال مشروعاً مستقبلياً أمامنا وليس نموذجاً موجوداً محققاً يمكن الاكتفاء بالامتثال به.

وهل أمام العالم الثالث خيار آخر؟ إن الخيار هو بين «فك الارتباط» أو «التكيف». وليس «التكيف» لمقتضيات النظام العالمي ممكنا للجميع. لعله ممكن بالنسبة إلى بعض أحوال «نصف الأطراف»، وذلك بثمن عال وهو افقار وتفاقم آلام الكثيرين (ربما الغالبية). ولكن بالنسبة إلى كثير من البلدان ـ وبخاصة تلك البلدان التي تكون ما أطلق عليه اسم «العالم الرابع» ـ ليس «التكيف» أكثر من قبول الهلاك. وتشير المجاعة إلى حقيقة هذا الخطر، بالمعنى الكامل للكلمة. هذا ويجب أن نعلم أن التاريخ مليء بأمثلة الشعوب التي لم تجد من تلقاء نفسها حلاً آخر، فهلكت. فـ«الانتحار الجماعي» أمر موجود في التاريخ، ومن الخطأ رفض الاعتراف بهذا الأمر، باسم «التفاؤل اللازم». فالتقوقع الماضوي والتعصب الثقافي وظواهر أخرى كثيرة نراها امام عيوننا تنتشر في وطننا العربي ليست إلا أشكالاً من نوع الانتحار الجماعي. وفي هذه الظروف لا نرى بديلاً لمواجهة تحديات عصرنا إلا من خلال فك الارتباط.

- ٦ -

فلنرجع الآن إلى مميزات التنمية المتمحورة على الذات (أي السيطرة الوطنية على التراكم والتجانس الاجتماعي الناتج عنها)، ولننظر إلى التجارب الاشتراكية من هذه الزاوية. لا شك أن هذه التجارب ـ سواء أكانت اشتراكية أم لا ـ في الاتحاد السوفياتي والصين وغيرهما قد حققت هذه الشروط.

فهنا ـ في جميع هذه التجارب (الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية بما فيها يوغسلافيا والبانيا وكوريا الشمالية والصين وفيتنام وكوبا) تعمل تنمية قوى الانتاج في اطار استراتيجية وطنية مخططة متمركزة على الذات دون شك. قطعا يجب نقاش هذه التجارب من زوايا كثيرة: أهي اشتراكية أم أعادت تكوينها طبقياً؟ ماذا حققت فعلاً في ميدان تنمية قوى الانتاج؟ إلى أي مدى اسلوب التخطيط فعال فعلا؟ ما هي طبيعة الصعوبات والتناقضات التي تتعرض اليها؟ أهي من طبيعة المآزق أم من طبيعة العقبات المؤقتة؟ ولكن رغم كل هذه التساؤلات يجب الاعتراف بالطابع المتمركز على الذات لهذه التجارب.

ومن هذه الزاوية لا شك أن نجاح هذه التجارب مقابل فشل تجارب العالم الثالث الرأسمالي. فهنا أيضاً أوجه الاختلاف في نتائج متعددة. فقد حققت بعض هذه التجارب في العالم الثالث معدلات مرتفعة للنمو، بينما لم يحققه البعض الآخر. وفي بعض التجارب كان تدخل الدولة المحرك الأساس، بينما لم يكن ذلك كذلك في تجارب أخرى. وبعضها أخذت في الاعتبار أهدافاً اجتماعية تجاهلها غيرها. . . الخ، ولكن لم تنجح هذه التجارب المختلفة في تثبيت تنمية متمحورة على الذات، وبالتالي لم تتقدم كثيراً في اتجاه التجانس الاجتماعي، ولا

في اتجاه تقوية استقلاليتها ازاء القوى الحاكمة على الصعيد العالمي. (وسوف نتناول فيما بعد الحالات المشكوك فيها من هذه الزوايا أي أوضاع «أنصاف الأطراف»).

هل نستنتج من ذلك أن التجارب الشيوعية ناجحة من حيث الأهداف الوطنية وإن كانت فاشلة من حيث الهدف الاجتماعي وهو أصلاً الغاء الطبقات؟ شئنا أم أبينا، فإن اعتبار معنى الهدف الاشتراكي يفرض نفسه هنا. قطعاً يؤكد الخطاب الرسمي للنظم «الاشتراكية» (وهو خطاب نظام الحكم) تحقيق الهدف. فهو خطاب يساوي تحقيق الاشتراكية بالغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج في صالح ملكية الدولة والجمعيات التعاونية. ولنعبر عن تحفظاتنا في هذا الموضوع. فالرجوع إلى ماركس هنا يفرض نفسه. وهو رجوع شرعي بخاصة وأن نظم الحكم في هذه المجتمعات تعلن ايمانها بالماركسية. وفي هذا الاطار لا بد من رفض تعريف الاشتراكية تعريفاً سلبياً فقط، أي «الغاء كذا وكذا». فالاشتراكية تتطلب أكثر من «الغاء». . . تتطلب رقابة مجتمعية صحيحة على استخدام وسائل الانتاج وبالتالي درجة عالية من السيطرة على التطور المستقبلي، وذلك من خلال تحكم حقيقي للطبقات الشعبية. الأمر الذي يتطلب بدوره ديمقراطية سياسية صحيحة ومتقدمة، أكثر تقدماً من الديمقراطية المحدودة الموجودة في مراكز النظام الرأسمالي. والواقع أن هذه الشروط غير متوافرة في البلدان الاشتراكية. وإذا كان ذلك كذلك، فإن التساؤل عن الطابع الاجتماعي الحقيقي لهذه النظم هو تساؤل شرعي.

وجدير بالذكر هنا أن لينين وماو لم يكتفيا بالخطاب «الرسمي». فكانا يطرحان تحديداً التساؤل حول هذا الطابع الاجتماعي. وهذان القائدان لم يترددا في التساؤل حول مدى تحقيق «الاشتراكية». إذ كانا يحللان الواقع في اطار اعترافهما بالصراع المستمر بين القوى الاشتراكية والقوى الرأسمالية. وكان ماو قد اعتبر أن القوى الرأسمالية تغلبت على القوى الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي بعد وفاة ستالين. أما نحن فنعتبر أن هزيمة القوى الاشتراكية سبقت هذا التاريخ، فترجع إلى اسلوب إقامة الجمعيات التعاونية في الريف في أوائل الثلاثينات، هذا الاسلوب الذي ألغى التحالف الشعبي وسمح بإقامة دولة استبدادية. هذا، ولا نعني اطلاقاً أن هزيمة القوى الاشتراكية أدت إلى اعادة الرأسمالية. أما فيما يتعلق بالصين فكان ماو نفسه يعتبر في أول الثورة الثقافية أن القوى الرأسمالية كانت على وشك أن تهزم الميول الاشتراكية. ونظراً لأن خلفاء ماو أدانوا اتجاهات الثورة الثقافية ادانة تامة، فإن المنطق يفرض الاستنتاج أن القوى الرأسمالية هنا أيضاً تغلبت على القوى الاشتراكية. هذا على الاقل إذا أخذنا بالمنطق الماوي. وليس هذا استنتاجنا بالتحديد. فمن جهة أولى لا نعتبر أن القوى المعادية للاشتراكية هي دائماً ذات طابع رأسمالي، وذلك بالنسبة إلى هاتين الحالتين. ومن جهة أخرى لا نرى شيئاً مماثلاً لإقامة الجمعيات التعاونية بوسائل العنف قد حدث في الصين، وبالتالي لا نرى دولة استبدادية صينية قد انشئت. فهذه الدولة الأخيرة - وإن كانت بيروقراطية وغير ديمقراطية - إلا أنها مختلفة عن الدولة السوفياتية. فعلاقاتها مع الجماهير (لا سيما الجماهير الريفية) لها طابع مختلف عن طابع تلك العلاقات في النظام الستاليني.

فلا يمكن اطلاق حكم موحد على جميع هذه التجارب، بل يجب اعتبار الاختلاف السائد هنا فيما يتعلق بالطابع الاجتماعي للحكم، وبالتالي بطبيعة «أزمة» هذه المجتمعات (أهي ذات طابع المأزق؟)، وكذلك فيما يتعلق بعلاقات هذه المجتمعات مع العالم الرأسمالي، وامكانات تطورها المستقبلية. . الخ. فلا يمكن الاكتفاء بالنعت السلبي (مجتمعات غير اشتراكية) أو بالنعت الايجابي الاحادي البسيط (مجتمعات رأسمالية ذات «خصوصيات») أو بالنعت غير المحدد، بل الملتبس (مجتمعات «نظام دولة» أو نظام طبقي جديد). بالأولى لا يمكن توحيد الحكم على الجميع واعتبار الاتحاد السوفياتي والصين والبانيا ويوغسلافيا والمجر وفيتنام وكوبا نموذجاً واحداً.

لا شك أن هناك عدداً من المميزات العامة والمهمة مشتركة. فهي مميزات ناتجة عن عاملين مهمين مشتركين وهما: أولاً، إن جميع هذه الأنظمة انشئت نتيجة ثورات شعبية تمت في بلدان متأخرة، يسود فيها الطابع الريفي إلى حد كبير، وقد ترتب على ذلك ضرورة التعجيل في تنمية قوى الانتاج، وفي الوقت نفسه تحقيق عدد من التغيرات قامت بها البرجوازية والتنمية الرأسمالية في المناطق الأكثر تقدماً. أما العامل المشترك الثاني، فهو في القيادة لهذه الثورات الشعبية التي تمت على أيدي أحزاب شيوعية خرجت من التيار اللينيني البلشفي. وقد جرت هذه الوراثة كثيراً من المفاهيم والممارسات فيما يتعلق بالعلاقة بين الدولة والطبقة، والطبقة والطليعة، والطليعة والحزب. . الخ. وأثرت هذه المفاهيم والممارسات في مشكلة السلطة والديمقراطية تأثيراً عميقاً. وليس المهم هنا اطلاق «أحكام» على هذه المفاهيم والممارسات (اعتبارها «ماركسية صحيحة» أم «انحرافات») من زاوية ايديولوجية أو أخلاقية، بل المهم هو فهم ظهورها ونموها، والبحث عن جذورها في نشأة الحركة العمالية نفسها، أي في مرحلة الأممية الثانية، ثم مغزاها وحدودها التاريخية، وكذلك التناقضات الجديدة التي نتجت عنها في المجتمعات التي استلهمت منها.

وقد ورثت المجتمعات الاشتراكية من وراء هذا التاريخ كثيراً من المشاكل التي لا تزال قائمة دون حل. ورأينا في هذا الصدد هو أن هذه المشاكل السياسية هي العقبة الأساسية لاستمرار تنمية قوى الانتاج فيها، أي بعبارة أخرى، إن الجانب السياسي هو الذي يحدد طبيعة أزمة المجتمعات الاشتراكية. هذا، ويمكن بالطبع النظر إلى الجانب الاقتصادي لهذه الأزمة. فهي نظم حققت فعلاً نمواً جباراً لقوى الانتاج على أسس توسعية، أي من خلال تحويل قوى العمل من الزراعة إلى الصناعة واستعارة أنماط تكنولوجية مأخوذة من تجربة الغرب المتقدم. وقد تم هذا النمو التوسعي بواسطة تخطيط اداري وتحديد دور السوق. واليوم يتعرض استمرار هذا النموذج إلى ضرورة الانتقال إلى مرحلة التراكم الكثيف، الأمر الذي يتطلب بدوره تحسين الانتاجية باللجوء إلى وسائل تحفيز أدق وأكثر فعالية. والسؤال هو: هل سيتم هذا التقدم أم لا؟ وان تم، هل سيكون ذلك من خلال «العودة إلى الرأسمالية» أو حتى اقامتها (اذا اعتبرنا أن الرأسمالية هنا لم توجد قبل الثورة إلا في صورة

بدائية)؟ أم سوف يتم من خلال تنمية علاقات انتاج جديدة تضمن رقابة المنتجين الحقيقية، وهي تعريف الاشتراكية؟

إن هذه التساؤلات حول مستقبل النظم الاشتراكية المزعومة تظل مفتوحة في رأينا. قطعاً يعتبر البعض أن المشكلة قد حلت، اما لأنهم يعتبرون أن هذه النظم هي في الواقع رأسمالية، واما لأنهم يرونها على أنها نظم طبقية جديدة (نظم دولة) مثبتة. وقد سبق أن تناولنا هذا الموضوع. ورأينا أن المذهب الأول، الذي عبر بتلهايم عنه، ناتج تبسيط رفضناه. فهو رأي قائم على اختصار الرأسمالية إلى ظاهرة وحيدة هي ظاهرة العمل الأجير. هذا بينما نعتقد نحن أن الرأسمالية تتطلب أكثر من ذلك، فتتطلب أيضاً تفتت ملكية رأس المال، وهو شرط عمل المنافسة، وهي بدورها عامل جوهري لسيادة ظاهرة «الاستلاب الاقتصادوي» التي اعتبرناها عنصراً أساسياً في حركية الرأسمالية. هذا بينما لا يزال اللجوء إلى السوق (ومنافسة رؤوس الاموال) ناقصاً، أو شبه ناقص، إلى الآن في هذه المجتمعات. أما المذهب الثاني ـ أي أطروحة «الدولنة» (étatisme) ـ فإن ميزته هي عدم ارجاع ظاهرة جديدة إلى نموذج قديم. ولكن هذا المذهب يعاني في كثير من الاحيان من التعميم المجرد. وسوف نرجع إلى هذا الموضوع فيما بعد.

وعلى كل حال فلا يمكن التعمق في النقاش تمسكنا بالمميزات العامة لتلك المجتمعات، بل على عكس ذلك يجب لفت النظر إلى خصوصيات كل منها. فإن كلا من هذه الثورات قد أشركت في ظروفها التاريخية الملموسة ما يبدو لنا ثلاثة اتجاهات جوهرية، وهي: **أولاً**: الاتجاه الاشتراكي الصحيح، وهو تعبير عن المضمون الشعبي للقوى الاجتماعية التي تم تنظيمها للثورة ضد الرأسمالية. وهو اتجاه يستحيل انكار وجوده رغم حقيقة فراغ الحديث الرسمي لنظام الحكم؛ **ثانياً**: الاتجاه الدولني (ونقصد هنا مركزية نظام الدولة في تنظيم جميع أوجه الحياة الاجتماعية) وهو اتجاه يعبر عن تبلور قوى اجتماعية جديدة مسيطرة أو تميل إلى السيطرة، **وثالثاً**: الاتجاه الرأسمالي وهو ناتج قوى موضوعية مرتبطة باحتياجات تنمية قوى الانتاج عند هذه المرحلة.

وقد أشركت كل ثورة من هذه الثورات هذه العوامل الثلاثة المتناقض بعضها مع بعض، أشركتها في شكل معقد خاص بها. فالثورة الروسية التي أنشأت هذا التاريخ قد قامت على أساس تحالف عمال وفلاحين اعتمدت السلطة السوفياتية عليه فعلاً إلى أيام إقامة الجمعيات في أوائل الثلاثينات. وقد تم انشاء الجمعيات من خلال استخدام العنف نتيجة معارضة الفلاحين لها. وكان هدف الدولة الاستبدادية التي أنشئت على أساس تدمير التحالف الشعبي هو بالذات استغلال الريف من أجل تعجيل التصنيع. وقد تم هذا التصنيع من خلال استعارة الاشكال الفوردية لتنظيم العمل واخضاع الطبقة العاملة الجديدة ـ والمكونة إلى حد كبير من مهاجرين من الريف المضروب ـ لمقتضيات هذا الشكل للانتاج. هكذا أصبحت الدولة نفسها نقطة تبلور الطبقة الحاكمة الجديدة. ومن هنا الطابع «الدولني» لهذه الطبقة، وهو طابع ليس مهيمنا فقط، بل يكاد يكون منفرداً. هذا، ولكن مرحلة

التراكم التوسعي انتهت الآن منذ عقود. وبالتالي فإن «مشكلة الفلاحين» فقدت أهميتها. فالفلاحون أنفسهم لا يمثلون الآن إلا نسبة صغيرة من اجمالي السكان. ثم تنازلت الدولة لصالح هذه الأقلية تنازلات اقتصادية مهمة جداً منذ أواسط الخمسينات. ولكن مشكلة الانتقال إلى التراكم الكثيف لم تجد حلها إلى الآن. ويبدو أن الطبقة الحاكمة منقسمة على بعضها في هذا الصدد. فهناك فريق يرى الحل في زيادة اللامركزية في اطار نظام الدولة. ولعل خروتشوف قد مثل هذا التيار الذي يعتمد بصفة أساسية على طبقة التقنوقراط الجدد كما يظهر من مضمون الاقتراحات المطروحة (تقوية دور السوق، ايديولوجيا «الاستهلاك» على النمط الغربي والتخلي عن تسييس الجماهير). وهناك تيار آخر لعل بريجنيف قد مثله، وهو تيار محافظ لا يجرؤ على أكثر من اصلاحات جزئية من النوع «الليبرالي» أكثر منها «ديمقراطية». ولكن إلى جانب هذه المواقف المحافظة توجد أيضاً اتجاهات تنظر إلى الحياة السياسية والايديولوجية وتميل إلى انعاشها. ولا شك أن وجود هذه الاتجاهات انما هو انعكاس لاستمرار الاتجاه الاشتراكي في المجتمع، رغم صعوبة تغلبها في الظروف الموروثة وعداوة الغرب.

وفي رأينا تتعامل هذه الاتجاهات الثلاثة أيضاً في الصين. ولكن المزيج الصيني الخاص لها أكثر توازنا، فهو أقل انحرافاً في صالح «الدولنة». والسبب هو، كما قلنا، انه لم تحدث هنا عملية مماثلة لإقامة الجمعيات بالعنف. فالدولة إذن ـ ولو أنها بيروقراطية وليست ديمقراطية ـ معرضة للضغوط الاجتماعية أكثر منها في الاتحاد السوفياتي، بل ليست الدولة هي النقطة الوحيدة لتبلور قوى اجتماعية سائدة. فهناك إلى جانبها ميول السلطات المحلية الشعبية التي شجعت الماوية انعاشها، وهناك أيضاً طبقة من الرأسماليين الحقيقيين الذين يشجع الخط الحالي مبادراتهم، ويكون هؤلاء وأولئك نقطة تبلور إلى جانب الدولة. فالمزيج هنا متزن بين اتجاه اشتراكي لا يزال حياً. واتجاه رأسمالي وطني صميم، واتجاه دولني يستطيع ـ في ظروف النزاع الداخلي رأسمالية/ اشتراكية ـ أن يحتفظ بالهيمنة. ولذلك لا نرى من الممكن أن يصبح الاتجاه الرأسمالي «كمبرادوريا» على نمط ما يحدث في بلدان العالم الثالث الرأسمالي. فهو اتجاه رأسمالي وطني. هذا من جهة. ومن الجهة الأخرى، فإن عملية التراكم التوسعي لم تصل بعد في الصين إلى حدودها. هذا اضافة إلى أن القاعدة الشعبية لم تفتت كما هو الحال في الاتحاد السوفياتي، بما يشجع الميل نحو تقدم الحياة السياسية والايديولوجيا الشعبية. الأمر الذي يستبعد بدوره الحل المتمركز على تحالف تقنوقراطية ذات طابع دولني/ رأسمالية وطنية.

ونجد ظروفاً مماثلة، أي أكثر تفتحاً للتطور، في يوغسلافيا وفي المجر. وتعمل هنا هذه الظروف في مرحلة أكثر تقدماً من زاوية نمو قوى الانتاج، إذ إن المرحلة التوسعية هنا انتهت. ولكنها تعمل أيضاً في ظروف دولية غير مؤاتية: صغر الدول، تغلغل النفوذ الغربي في يوغسلافيا، ضغط السوفيات في المجر. . . ولذلك نعتبر أن استمرار تطور الصين على الأسس الحالية، أي توازن (ولو متحرك) بين الاتجاهات الثلاثة المذكورة ونمو قوى الانتاج على أساسها، إنما يمثل أحسن فرضية للمستقبل الاشتراكي في الأجل الطويل.

هذا، وهناك أيضاً في العالم «الاشتراكي» أمثلة سلبية من تطور أدى إلى مأزق حقيقي. ومنها مثل تشكوسلوفاكيا المجمدة من خلال المخاوف السوفياتية، ومثل رومانيا المجمدة في شكل بدائي من «الدولنة» ومثل بولندا التي غاصت في أوهام الجاذبية الغربية، ومثل فيتنام التي لم تبدأ بعد مرحلة التراكم التوسعي وذهبت في اتجاه الفرار إلى الامام في مغامرات عسكرية اقليمية. فلا يمكن الغاء جميع هذه الخصوصيات والاكتفاء بالمفهوم العام «للدولنة» دون عمل حساب لها.

هذا، ولا شك أن التجارب السوفياتية والصينية نجحت تماماً من حيث قدرتها على فرض نفسها كقوة مستقلة في النظام العالمي. وكذلك بالنسبة حتى إلى الدول الصغيرة مثل يوغسلافيا أو المجر. هذا بينما لنا تحفظات بالنسبة إلى تلك التجارب التي أغلقت نفسها في مأزق.

لا شك أيضاً أن اعطاءنا أهمية كبيرة لعنصر تحقيق الاهداف الوطنية لا يشارك فيه الجميع. فالماركسية المبسطة مثلاً ـ وبخاصة التأويل الذي لا يدرك أهمية التناقض (مراكز/أطراف) تحكم على «الوطنية» على أنها دائماً «انحراف». وقد سبق قولنا ان هذا الموقف لا يختلف كثيراً عن موقف رأس المال العالمي المهيمن. أليس التماثل بين آراء بل وارن (التي انتقدناها في مكان آخر) المعبرة من خلال «لغة» ماركسية من جهة، وبين آراء البنك الدولي من جهة أخرى، أليس هذا التماثل دليلاً على صحة قولنا؟

- ٧ -

نواجه إذن مرة أخرى مشكلة الدولة والدولنة التي لا مفر منها.

تعتمد الماركسية في مفهومها لتحرير الانسان على الغاء القيمة والغاء الدولة. فإلغاء القيمة هو شرط التحرير من عبودية الاقتصاد. فالقيمة هي التعبير عن الندرة والفقر. وتعبر عن نفسها في الاستلاب السلعي، وهو يؤدي بدوره إلى أن القوانين الاقتصادية تفرض نفسها كقوى طبيعية. أما الدولة فهي تعبير عن هيمنة طبقية وهيمنة قوانين الاقتصاد.

ولكن ماركس كان يعي خطر التصورات الطوباوية. ولذلك امتنع عن وصف سابق لآليات مجتمع متحرر من القيمة والدولة. هذا ولم تقدم إلى الآن ـ للأسف ـ المجتمعات الاشتراكية اجابات مقنعة في هذا الصدد. هذا أقل ما يمكن أن يقال عنها. فلم يؤد الغاء ملكية الرأسماليين لصالح ملكية الدولة، وكذلك الغاء السوق واحلال التخطيط محلها. لم يؤد ذلك إلى سيطرة المنتجين على المجتمع وبالتالي التخلص من الاستلاب. وفي الوقت نفسه لم تلغ الدولة، بل تقوت في أشكال بيروقراطية واستبدادية. إن الحجج المقدمة لتبرير هذا الواقع معروفة. فهي حجج شكلية لم نقبلها. إن استمرار الدولة و(الدولنة) هو فرض فرضته ظروف الانتقال الطويل إلى ما بعد الرأسمالية، وهي ظروف تتعلق بالمميزة الأكثر جوهرية

للتوسع الرأسمالي، أي توسعه غير المتكافىء، وبالتالي ضرورة بدء الانتقال من ثورة أطراف النظام. وينتج عن ذلك الطابع المعقد لمجتمعات ما بعد الرأسمالية، أي طابعها المتناقض الذي لا مفر منه، والذي يدعو إلى استمرار الدولة. أما هيمنة الدولة (أي الدولنة) في حالة الاتحاد السوفياتي فترجع إلى ظروف تاريخية خاصة كما رأينا. هل أدى ذلك إلى نظام اجتماعي جديد وليس إلى «عودة» الرأسمالية؟ هل يمكن اعتبار هذا النظام مثبتاً؟ أو في حالة «انتقال»؟ إلى أين؟ أو في مأزق؟ أيمكن أن يتطور نحو الاشتراكية؟ لقد طرحنا هذه الاسئلة التي نعتقد أن الاجابات عنها لا تزال مفتوحة.

إن استمرار التوسع الرأسمالي كما هو ـ أي على أسس غير متكافئة ـ وكذلك الاستمرار الغالب في رفض نتائج هذا التوسع من قبل الشعوب التي تعاني منه بالضرورة، إن كل ذلك يدفعنا إلى الاعتقاد بأن التاريخ سوف يستمر في الاتجاه الذي بدأ به منذ عام ١٩١٧. أي بعبارة أخرى أن مناطق متخلفة من النظام سوف «تفك الروابط» (أي «تخرج» من منطق النظام) وأن هذه العملية ستكون الفصل الاول من تطور طويل محكوم من تفاعل النزاع بين اتجاهات ثلاثة هي: الاشتراكية والرأسمالية الوطنية والدولنية. ويؤدي رفض هذه الضرورة التاريخية ـ باسم حب المطلقات، أو رغبة في الوصول السريع إلى الهدف النهائي ـ إلى عجز سياسي مؤلم ثم يأس. فلا بد من اندراج الكفاح السياسي في اطار الواقع إذا كان الغرض هو تغيير الواقع وليس الاكتفاء بالتحليل ـ بعد حدوث الحوادث في معظم الأحيان ـ ولا شك أن قبول هذا الواقع هو أيضاً قبول فكرة أن «السيطرة المجتمعية على المصير» لا يمكن الوصول اليها وتحقيقها «تحقيقاً تاماً» مرة واحدة، بل بالتدريج. وعلى كل حال فإن رأينا هنا هو اننا نجهل ما هو مجتمع متحرر من الاقتصاد والدولة. أضيف إلى ذلك انني لا أتصور هذا التحرير على أنه «مطلق ميتافيزيقي». ولذلك اقترحت في مكان آخر التمييز بين الاستلاب الاجتماعي والاستلاب الانساني (الانثروبولوجي)، وذلك من أجل اعطاء طابع نسبي لمفهوم «شفاف المجتمع» ولمفهوم «السيطرة المجتمعية على المصير».

ولا شك ان «الوطن» يمثل في هذه الظروف جانباً من التطور في المستقبل المنظور لا يمكن استبعاده. فاذا كان إلغاء الرأسمالية مستحيلاً على الصعيد العالمي مرة واحدة، فإن ذلك يؤدي بالضرورة الى ان الاقطار التي تنفصل عن النظام الرأسمالي لا تزال تعيش في عالم «منظومة الدول». وقد قدمت نظم الحكم في الدول الاشتراكية هذه الحجة من أجل تبرير استمرار الدولة. ولا شك أن استخدامها لهذه الحجة لم يكن بريئاً، ولكن الأمر يظل. وعلينا ان نتساءل عن مضمون هذه الدول التي خرجت عن النظام الرأسمالي من زاوية اجابتها «لمشكلة الوطنية». لقد اقترحنا في مكان آخر تحليلاً لهذا الواقع الاجتماعي ـ أي الوطن. واعتبرنا انه واقع اجتماعي ليس هو «فوق الطبقات» ولكنه «الى جانب الطبقات»، شأنه في ذلك شأن وقائع اجتماعية أخرى، مثل الجنس. ورأينا ان انكار هذه الوقائع يؤدي دائما وبالضرورة الى تبرير الاضطهاد بأشكاله، وان جميع أوجه الاضطهاد تخدم في نهاية الأمر استغلال العمل. كما رأينا ان الاكتفاء بوضع هذه الوقائع الاجتماعية جنبا الى جنب دون

ادماجها في كل موحـد، يؤدي دائما وبـالضرورة الى اضعاف قـدرتها المحتملة في تعبئـة القوى العاملة من أجل التغيير. هذا لا يمنع النظر النقدي للواقع «الوطني»، الذي يتـطلب التحليل والتحديد. فيجب اعتباره على انه واقع «نسبي» كما اننا نحتاج الى مزيد من التفكير في جذور «ايديولوجيا الوطن» وتكوينها في ظروف تاريخ أوروبا ثم تصديرها عـلى صعيد عـالمي، شأنها في ذلك شأن عناصر أخرى من الايديولوجيا على صعيد عالمي.

لا مفر إذن من الاعتراف بضرورة الدولة وضرورة المضمـون «الوطني» للمجتمـع. وفي الـوقت نفسه يجب عـدم نسيان الهـدف البعيد وهـو الغاء الـدولة والـوطن. ان هـذا المـوقف شرعي، بل ضرورة حيوية. ثم يتحقق الخطر الطوباوي هنـا حينما نحـاول تصور «عـالم دون أوطان». فقد أثبتت التجربة في هذا الصدد انـه من المستحيل تقـريبا التحـرر من التصورات المحكومة من الايديولوجيا المهيمنة. أو يكتفي المفكر بعموميات غير محددة مثل: سوف يستمر «الاختلاف»، دون تحديد أوجه الاختلاف.

وينكر الكثيرون في الغرب هذه الضرورات أي ضرورة الـدولة واستقـلالية الـوطن ازاء النظام الكلي. وهذا الرفض هو عنصر مهم في الايديولوجيا المهيمنة. ويبدو لنا ان تفسير هذه الاوضاع انما هو امر بسيط تكاد تكون جذوره في علم النفس. فهنا تلعب دورها خيبة الأمـل الناتجة عن البعد بين الخـطاب الاشتراكي الـرسمي وواقع المجتمعـات الاشتراكيـة، وكذلـك الاحساس بالعجز وعدم امكان عمل فعـال في الغرب المتقـدم، وكذلـك الغني الذي يسمـح بالقاء خطاب كريم واتخاذ مواقف انانية في الوقت نفسه.. الـخ. هذا، ولا شـك أن الهجوم الايديولـوجي اليميني الحالي قـد نجح في استغـلال هذه «اللغـة اليساريـة» لأغراضـه اليمينية الحقيقية.

فيمكن تلخيص مضمون هذا الخطاب «اليساري» في النقـاط الأربع الآتيـة: **أولا**: ان «الشرق» (روسيا والصين وغيرهما) ليست اشتراكية، بل في مأزق؛ **ثانياً**: ان الوطنية في ذاتها، وفي جميع الظروف عنصر غير اشتراكي وسلبي؛ **ثالثاً**: ان الدولة في جميـع الظروف هي عـدو الشعب، ورابعا: وبالتالي ان ميدان الكفاح الحقيقي هو ميدان الحقوق الديمقراطية.

ولسنا نحن هنا بصدد الغوص في تفاصيل هذه المناقشات الملتبسة، بـل سنكتفي بذكـر بعض ملاحظاتنا في شأنها.

يجب قبل كل شيء التوقف قليلا عنـد القول الـذي يدَّعي ان «الشرق متجمـد». فهل هو فعلا أكثر تجمدا من الغرب؟ نرى هنا ان إجماع الـرأي على أسـاس اقتصادوي في الغـرب قـد أفرغ التمييـز يمين / يسـار من أي مضمـون، والغى مغـزاه التـاريخي الأصـلي، فجمـود المجتمع لا يمنع اعترافنا أيضا بأن المجتمـع السوفيـاتي يبدو حـاليا عـاجزا أو شبـه عاجـز عن مـواجهة احتيـاجات تغيـير عميق. (هذا بعـد ان حقق هذا المجتمـع تغيرات مهمـة جـداً في تاريخه، اذ اصبح القوة العظمى الثانية). ولكن هناك مجتمعات اشتراكيـة اخرى مثـل الصين ويوغسلافيـا والمجر لم تصب بـالشلل نفسه فيبـدو لنا انها قـادرة على التغيـير والتطور السريـع نسبيا.

هذا ، ويبدو لنا أيضا ان «معاداة الدولة» في كثير من الأحيان لا تعتمد على أسس علمية. وهنا نجد كثيرا من اللبس بين الدولة والجهاز الاداري. فهنا نجد من يبكي على «الضرائب الثقيلة التي تمتص ٦٠ بالمائة من الدخل القومي»، ومن يثير الضحك السهل بمناسبة ممارسات البيروقراطية الصغيرة، ثم ينتهي بالقول ان الدولة عدو الشعب. وينسى هؤلاء ان الدولة لعبت دور الحامي بالنسبة الى الضعيف، وذلك في الصراع الطبقي في الغرب نفسه! ان الرئيس ريغان لم يخطىء في هذا الصدد حينما أخذ في الهجوم ضد «دولة الرفاهية». وفي معظم الأحيان تنسى الاقتراحات المطروحة من أجل «تحديد الدولة» أن الديمقراطية الغربية نفسها أنشئت وتقدمت على اساس تقوية الدولة. وهناك أمثلة كثيرة في هذا الصدد. منها أن كثيراً من تجارب «اللامركزية» انتهت بالتخلف الى اليمين وتشويه الديمقراطية، وذلك لسبب بسيط وهو ان اللامركزية قوت القوى المحلية الرجعية وأضعفت الوعي السياسي الذي ينمو فقط في ظروف توسيع الآفاق وادراك الصورة الكاملة للمجتمع. ولنسأل إذن السؤال الآتي: أيمكن تصور هيمنة المجتمع على مصيره في ظروف قوى انتاجية نامية دون «تنظيم» معقد ـ وبالتالي جهاز وأجهزة؟ أيمكن التمسك بالضمان الاجتماعي على صعيد ملايين الافراد والتمسك بالتكنولوجيات المتقدمة وفي الوقت نفسه تصور الهيمنة المجتمعية فقط في صورة «جماعات صغيرة العدد». . . ؟ فلنعترف أن معرفتنا عن كيفية تمفصل العمل الحر للافراد من جهة، وآليات الجماعات المختلفة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من الجهة الأخرى، ان معرفتنا لكل هذه المشاكل محدودة للغاية.

يتغذى الخطاب الحالي «الليبرالي الجديد» حول الديمقراطية من هذا النوع من «التحليل» الذي يلغي جدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ويحل محلها نظرة ميتافيزيقية، وتعارض مطلق بين هذين العنصرين. وينسى هذا الخطاب الليبرالي نقد ماركس للديمقراطية في الرأسمالية وحدودها، وهو نقد صحيح يذكر لنا ان الديمقراطية تتطلب أكثر من مجرد اعتراف بـ «الحقوق» (ومنها حقوق الانسان)، وذلك مهما كانت هذه الحقوق مهمة.

ولا يمنع نقدنا للنظرة المطلقة «المعادية للدولة»، لا يمنع التوقف امام ظاهرة تزايد دور الدولة الناتج عن احتياجات التراكم الرأسمالي. فيعمل هذا التراكم في اتجاه التركيز المتزايد المؤدي الى المؤسسة الضخمة. وتعاني هذه المؤسسة ـ وان كانت غير حكومية ـ من جميع عيوب البيروقراطية، وذلك دون ميزة الشفاف السياسي الذي يمكن ان نجده في القطاع الحكومي فقط. هذا اضافة الى التناقض بين القدرة الانتاجية والقدرة الاستهلاكية (وهو تناقض جوهري ناتج عن ميل النظام الرأسمالي الى تنمية القدرة الانتاجية الى الحد الذي يزيد عن قدرة الاستهلاك) يفرض على النظام اقامة قطاع «ثالث» (من اجل ابتلاع الفائض) الى جانب القطاعين التقليديين، أي قطاع انتاج وسائل الانتاج وقطاع انتاج وسائل الاستهلاك. والقطاع الثالث يكاد يكون بالضرورة حكومياً، في صورة مصروفات عسكرية او مدنية اجتماعية. وما معنى ذلك؟ أليس هو أن الاشتراكية أصبحت هنا أيضاً حاجة موضوعية ناتجة

عن التراكم نفسه؟ طبعاً تختلف الاسباب التي جعلت الاشتراكية هنا أيضاً حاجة موضوعية عن الاسباب التي تجعلها ضرورة في الأطراف.

ويترتب على ذلك ان وحدة التراكم تميل الى ان تنفجر وتخرج عن حدود المؤسسة المنتجة أو المؤسسة المالية حتى تصل الى التوحد مع التكوينة الاجتماعية بمجملها، أي الدولة. لعل الرأسمالية اليابانية تستفيد في هذا الشأن بميزة موروثة من جذورها التاريخية والايديولوجية والسياسية اذ توحدت وحدات التراكم تحت رقابة الدولة باكراً. ولكن الاتجاهات نفسها تعمل أيضا في الغرب، بالرغم من ايديولوجيا التمييز بين «العام والخاص». فإذا لم تتجه المجتمعات الغربية الى الاشتراكية، رغم نضوج شروطها، وذلك لأسباب سياسية (تتعلق بدورها «للاجماع في الرأي» الناتج عن مواقف المراكز المهيمنة في النظام العالمي)، فالتطور الرأسمالي نفسه من شأنه أن يؤدي الى نوع من «الدولنة». ولا بد من اعتبار هذا النوع من الدولنة «دولنة رأسمالية»، والتمييز بينها وبين الدولنة في الانتقال بعد الرأسمالية.

- ٨ -

تعتمد الأطروحات السابق عرضها على الاعتراف بتقسيم النظام الرأسمالي العالمي الى مراكز وأطراف تتعارض وتتكامل مع عدم التناسب، واعتبار هذا التقسيم من المميزات الجوهرية الناتجة عن طابع النظام وليس عن ظروف عرضية، الأمر الذي أدى بنا الى أطروحة احتمال فتح مرحلة ما بعد الرأسمالية من خلال ثورات تحدث في الاطراف (ومن مميزات هذه الثورات «فك الارتباط») وليس من خلال تطور يحدث في المراكز.

ولا تقول الاطروحة أكثر من ذلك. فلا تنكر الاختلاف والتنوع في الاطراف ولا استمرار التوسع الرأسمالي. وسبق تعريفنا للاطراف تعريفا سلبيا (المناطق التي لم تتبلور فيها الدولة البرجوازية الوطنية وبالتالي فالقاعدة هنا هي التنوع وليس التماثل، وذلك بالنسبة الى الماضي والحاضر. ولا شك ان الاختلاف يجر وراءه مشاكل كثيرة. ويترتب على ذلك ان الشروط الملموسة اللازمة لجعل الخروج من النظام الرأسمالي احتمالاً حقيقياً لم تتجمع في مختلف أجزاء الأطراف على قدم المساواة.

إن فك الروابط ـ شأنه شأن أي تغيير كيفي ـ انما هو عمل صعب، ولذلك فهو الاستثناء الذي يحدث في ظروف أزمة استثنائية. فالقاعدة على عكس ذلك هي «التكيف»، أو بعبارة أدق محاولة التكيف لمقتضيات النظام.

ويعاني النقاش حول «فك الروابط أو التكيف»، من التباس مستويات التحليل. فالخيار بين «فك الارتباط أو التكيف» هو وجه من مشكلة الخيار المبدئي بين «الاشتراكية والرأسمالية». واذا كان هذا الخيار الأخير لم يطرح نفسه بشكل مباشر، بل طرح نفسه من خلال الخيار الاول المذكور، فان هذا الامر ناتج الظروف التاريخية التي جعلت الاشتراكية خارج جدول المحتمل في المناطق التي تجمعت فيها شروطها المادية من جهة، وادراجها في

جدول الضرورة الموضوعية، حيث ترفض النتائج السلبية التي لا مفر منها في اطار التوسع الرأسمالي، اي في الأطراف، من جهة اخرى. ولا يعني ذلك ان شروط «فك الارتباط» (ومن ورائه الاشتراكية) قد تجمعت في كل مرحلة وكل جزء من منطقة أطراف النظام، فأصبح التقدم في هذا الاتجاه احتمالا حقيقيا عند الجميع. ان مجتمعات الأطراف تحاول قبل ذلك ان «تتكيف»، وتجعل ذلك من خلال ممارسات ايجابية، فهي قوى عاملة في النظام وليست مجرد موضوع «تكييف» مفروض عليها من قبل قوى خارجية.

يدّعي النقد الموجه لنظرية «المراكز والأطراف» أن هذه النظرية تتجاهل المواقف الايجابية التي تتخذها الدول والطبقات الاجتماعية (بخاصة الحاكمة) في الاطراف. وهذا الادعاء غير صحيح. فكل ما تذهب اليه هذه النظرية هو التمييز بين الرغبات والمحاولات التي تقوم بها هذه الدول والطبقات، وبين النتائج المحققة. فالرغبة هي بالطبع «التنمية» بالمعنى الدارج المعروف أي «اللحاق» واقامة مجتمع مماثل لما هو في المراكز بجميع مميزاته (الاستقلال ازاء القوى الخارجية، والتجانس الاجتماعي والاجماع المبني عليه.. الخ).

ولا شك أن محرك التغيير هو هنا أيضاً ـ في الاطراف ـ دينامية الطبقات. فلا معنى في الادعاء أن نظرية «المراكز والأطراف» تتجاهل هذه الحقيقة العامة وتكتفي بالمحددات الخارجية والاجمالية. هذا الادعاء غير الصحيح هو وسيلة يسيرة للتخلص من المشكلة الحقيقية. فالمشكلة الحقيقية هي بالذات معرفة الأسباب التي تجعل الطبقات كما هي، وفهم الجذور التي تحدد طابع مشروعها، وادراك طابع القوى التي تضمن نجاحها أو تؤدي الى فشلها. واعتقادنا هو ان فهم هذه المشاكل مستحيل دون اندراج هذه الطبقات ومشروعها وممارساتها في اطار آليات النظام العام. فليست العلاقة بين الهيكل المحلي للطبقات والهيكل الكلي علاقة واحدة الجوانب، بمعنى ان آليات النظام العام تكيف الهيكل المحلي. فالآليات المحلية تحدد بدورها ظروف التكيف وشروطه. فالسؤال هو اذن الآتي: أيمكن ان تتغلب دينامية الطبقات المحلية على عامل عدم التناسب في النظام الكلي؟ نعم، يقول منتقدو نظريتنا؛ لا، تجيب عليهم تجربة التاريخ. فكان من الممكن «توقع» نهاية الاطراف في أي لحظة منذ بدء الرأسمالية. وقد توقع ماركس ذلك قبل قرن وأكثر بالنسبة الى الهند، وأصبح توقعه خاطئاً. ومن يدعي «نهاية الاطراف» اليوم، انما يقدم في الواقع الحجج نفسها.

ان الوسيلة الوحيدة لتفسير «لماذا» ما كان ممكنا نظريا لم يحدث في الواقع، هي النظر في الظروف الملموسة التي أحاطت بالنظام على كل من المستوى العام والمستوى المحلي، والتي تحكمت في التغيرات التي حدثت فعلا في هيكل النظام.

ما هي المجتمعات التي ـ عبر تاريخ الرأسمالية ـ نجحت في عملية التبلور المركزي؟ هل توصلت الى هذه النتيجة ابتداء من موقف «طرفي» (بمعنى موقف تابع داخل النظام الرأسمالي وليس خارجا عنه)؟ هل استطاعت أن تفعل ذلك بواسطة «ممارسات ذكية (من قبل الدولة والطبقة الحاكمة) استغلت الفرص المطروحة في إطار السوق العالمية» كما يقول

البعض؟ هل استطاعت بهذه الوسائل ان ترتفع من تنمية تابعة الى تنمية مستقلة؟ هل توجد حاليا في النظام العالمي فرص تسمح بذلك؟

ان التعبير «نصف الأطراف» المستخدم لوصف الأحوال «الوسيطة» التي قد تؤدي الى تبلور على مثال ما هو عليه في المناطق المتقدمة من النظام، ان استخدام هذا التعبير يشمل خطر المزج بين مجموعتين من الظواهر نعتقد نحن انه لا بد من الفصل بينهما وهما: التبلور التدريجي ابتداء من مواقف لم تكن مواقف أطراف من جهة ومحاولات التخلص من مواقف اطراف من جهة اخرى.

هذا لأن النظام الرأسمالي لم يظهر بين يوم وليلة بضربة عصا الساحر. فتكونت التكوينات الرأسمالية بالضرورة من خلال تحولات تمت داخل تكوينات سابقة. وامام هذا الواقع البديهي لنا الخيار بين منهجين اثنين وهما الآتيان: اما أن نتخذ موقفا براغماتيا بسيطاً وننظر الى كل حالة على حدة ونعطي كل الأهمية لجميع الظروف الملموسة المحيطة بها، واما ان نطمع الى أكثر من ذلك، فنبحث عن القوى الاساسية التي أدت الى تبلور البعض وسقوط الآخرين في حالة «التخلف».

ويبدو لنا ان اتخاذ الطريق الثاني يؤدي بالضرورة الى ملاحظة الاختلافات الأساسية التي تفصل بين أحوال أوروبا الوسطى والشرقية وأمريكا الشمالية واليابان من جهة، وبين أحوال أمريكا اللاتينية والشرق العثماني والهند والصين وافريقيا وآسيا الجنوبية الشرقية، من جهة أخرى. فلم تكن مناطق اوروبا الوسطى والشرقية ذات طابع أطراف يوماً ما. فكانت هذه المناطق منظمة في دول وامبراطوريات كانت دائما مشاركة سياسيا ومستقلة في النظام الاوروبي، بل مشاركة مهمة. فهي مناطق تغلبت على تأخرها الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحولات داخلية حددتها الى حد كبير فعلا دينامية صراع الطبقات الداخلي. فكان العالم الخارجي، أي اوروبا الغربية المتقدمة، يمثل بالنسبة الى هذه المناطق تحديا. ولكن لم يبلغ هذا التحدي درجة القوى المتحكمة المحددة للتطور. هذا بينما كانت القارة الامريكية قد أقيمت منذ البدء، أي منذ الفتح الاوروبي لها، كمجموعة تكوينات ذات طابع أطراف. فأمريكا هي في الواقع «فبركة» أوروبا، اذ شكلت لتلعب دوراً معينا محدودا في اطار النظام الرأسمالي العالمي الناشىء. فكانت المميزة الاساسية لهذا الاندماج هي الخضوع لاحتياجات التراكم الداخلي في مناطق اوروبا الغربية المهيمنة، وليست مثلا «ضعف نمو قوى الانتاج». على عكس ذلك، أدى هذا الاندماج الى تنمية قوى الانتاج في كل من اوروبا المهيمنة وامريكا التابعة.

وجدير بالذكر هنا ان المناطق الاكثر تقدما في نظام الأطراف الامريكية (وهي كانت مستعمرات استغلال العبيد والمناطق المسكونة من جنوب أمريكا التي فرض عليها الاستغلال المعدني ثم نظام الهاسيندا أي الملكية العقارية الكبيرة)، ان هذه المناطق الاكثر تقدما هي المناطق نفسها التي لم تنجح الى يومنا هذا في التحرر والتقدم الحديث. هذا بينما المنطقة

الفقيرة التي تركت للمهاجرين الاحرار (فهي في الواقع «منتج ثانوي» للتوسع الرأسمالي وليست ذات طابع أطراف) - ونعني هنا انكلترا الجديدة - نجحت تماما في تبلورها الباكر فأصبحت أقوىٰ مركز في عصرنا. هذا وقد قدمنا اطروحة نضوج ظهور الرأسمالية في بعض مناطق العالم القديم خارج اوروبا في القرنين السادس عشر / السابع عشر بخاصة في بعض مناطق الدولة العثمانية (في روماليا ومصر)، وفي الهند والصين واليابان. وذهبنا الى ان تأخر هذه المناطق بالنسبة الى اوروبا لم يكن ناتجا عن تخلف قوى الانتاج فيها، بل على عكس ذلك كان ناتجاً عن الشكل الأكثر تقدما لأنماط انتاجها الخراجية بالمقارنة مع الشكل المتخلف الاقطاعي الاوروبي (وكذلك الياباني). هذا، وقد لعبت السيطرة الغربية على هذه المجتمعات دورا سلبياً، فلم تساعد على تبلور العناصر الموافقة للنمو الرأسمالي، بل على عكس ذلك أضعفت هذه العناصر كما يشهد على ذلك عدد من الوقائع، منها: تدمير الصناعة الهندية وفرض التبادل غير المتكافىء، وتدمير النظم الحكومية والدولة المستقلة.. الخ. واذا استطاعت اليابان ان تتبلور في مركز جديد كان ذلك الى حد كبير لان اليابان لم تستعمر.

والسؤال التالي هو: افتَتحتْ استعادة الاستقلال السياسي في آسيا وافريقيا بعد الحرب العالمية الثانية عصراً جديداً، وحدَّت من هيمنة القوى الخارجية فاستعادت الدينامية الداخلية الاولوية؟ هناك مجموعة تطورات أحيت أطروحة «نصف الأطراف» التي تستطيع ان تتبلور الى مراكز جديدة، ومنها تعجيل التنمية بعد الحرب وظهور بلدان «نصف مصنعة».. الخ، وقد استنتج البعض من هذه التطورات اولوية العلاقات الطبقية الداخلية واستراتيجيات الدولة، لدرجة انها تكاد تتحول الى العنصر المحدد الوحيد. وتدعو هذه الاطروحة الى مزيد من النظر فيها.

فلا بد من التوقف قليلاً امام حالة امريكا اللاتينية، فهي - كما قلنا - قد أقيمت منذ البدء على أن تكون منطقة الاطراف الرئيسية في عهد الرأسمالية التجارية (المركنتيلية)، ولم تؤد هذه الوظائف الى «تجمدها»، كما يدَّعي كثير من منتقدي نظريتنا، بل على عكس ذلك، أدت الى تنمية قوى انتاجها حتى بلغت مستوى أعلى مما أصبح عليه فيما بعد في المناطق التي اندمجت متأخرة أو بدرجة أقل. ثم نالت امريكا اللاتينية استقلالها السياسي باكراً، في اوائل القرن التاسع عشر، في الفترة التي تحول النظام فيها من المركنتيلية الى الرأسمالية الصناعية. فدخلت امريكا اللاتينية عصر الصناعة قبل آسيا وافريقيا اللتين ظلتا مستعمرتين الى عقدي الخمسينات والستينات من قرننا. وبلغت أكبر دولها (البرازيل والمكسيك..) مستوى «نصف التصنيع» قبل غيرها، فهل هي الآن على وشك التبلور الى مراكز؟ (مرة أخرى، بالمعنى الدقيق الذي نعطيه لهذا المفهوم، أي: استقلالية ازاء النظام العالمي وتجانس اجتماعي، أي: فوردية زائد دولة الرفاهية).

ان النظر في طبيعة الطبقات وهيكلها وحركيتها يلقي بعض الشك في مستقبل امريكا اللاتينية. اولا لا بد من عمل حساب لتأثير الماضي وعدم نسيانه. فالاستقلال الباكر الذي تم

بقيادة الطبقة المحلية الحاكمة التي تكونت في عصر المركنتيلية، هذا الاستقلال الباكر لم يخفف عبء عمل القوى الخارجية، بل على عكس ذلك تقوى فعل هذه القوى بتجديدها من خلال التحالف بين طبقة كبار الملاك العقاريين المحليين ورأس المال الصناعي المهيمن (البريطاني ثم الامريكي الشمالي). وقد أدى ذلك الى مرحلة جديدة من التنمية ذات طابع أطراف استمرت الى يومنا. فالتصنيع الذي تم في هذه الظروف لم يؤد الى نتائج مماثلة لما هو عليه في الغرب. فمن جهة تم هذا التصنيع على اساس حكم طبقي ورجعي لم تفرض عليه تحالفات طبقية واسعة. ومن الجهة الاخرى لم تتكون ـ نتيجة حداثة التصنيع ـ طبقة عاملة مهمة من حيث العدد وقوية ومستقلة من حيث التنظيم. ان هذين العاملين معا اديا الى نوع من التصنيع لم يساعد على تجنيس المجتمع.. بل على عكس ذلك أديا الى مزيد من التفاوت والتفتت، كما ظهر بوضوح في مثل «معجزة البرازيل». ففي هذه الظروف لا يمكن الفصل بين هذه الاشكال التاريخية للاندماج في النظام العالمي، وبين عدد من الظواهر الاجتماعية مثل النسبة المتزايدة من السكان «الهامشيين» المستبعدين من الاستفادة من التنمية من جهة، وتضخم الطبقات الوسطى المنفردة بهذه الفوائد من جهة أخرى. وهنا سر بعض جذور استمرار «التخلف» والتبعية، منها المواقف الكمبرادورية للبرجوازية المحلية وللدولة التي تفضل في آخر الامر ضمان الغنى مع التبعية على مخاطر مواجهة أسياد النظام. ألا يثبت ذلك مواقف الجبن التي تتخذها الآن هذه البرجوازية ازاء ظاهرة الدين الخارجي، هذه الظاهرة التي لم يتوقعها المدافعون عن نظرية «التنمية من خلال التكيف» والتي تذكر لنا فجأة حقيقة هيمنة رأس المال المدول؟

وفي هذه الظروف يبدو لنا ان تنمية اقتصادية تذيع تأثيرها الايجابي على صعيد المجتمع بأكمله (وهو ما حققته التنمية في المراكز)، إن مثل هذه التنمية مستحيلة هنا، في ظروف هيمنة البرجوازية المحلية. ونستنتج من هذه القصة الآتي: **ان الحكم الشعبي وفك الارتباط، ثم فتح احتمال التطور الاشتراكي هي هنا ضرورات موضوعية مرتبط بعضها ببعض.** ورغم ذلك فان الخيار في هذا الاتجاه لم يدرج بعد في جدول الاحتمالات المنظورة. على عكس ذلك لعل «تقدم» هذه القارة ـ النسبي ومن حيث تطور قوى الانتاج ـ يعطي فرصة اكبر «للتكيف» من خلال تجديد طابع الاطراف. وليس هذا التطلع المستقبلي المحتمل الغالب هو تطلع «نصف أطراف» في مرحلة البلورة الى مراكز جديدة، بل هو تطلع مجرد تجديد الهيكل ذي طابع الأطراف يناسب المرحلة القادمة في التوسع الرأسمالي العالمي. هذا، ونضيف الى ذلك ان العامل الثقافي يلعب دورا مساعدا على استمرار الاوضاع. فكانت امريكا اللاتينية دائما تعتبر نفسها منتمية الى الثقافة الاوروبية. فلا نجد هنا هذا التعارض الثقافي الذي نجده في آسيا وافريقيا، حيث كان التوسع الرأسمالي في الوقت نفسه اجتياح حضارة أجنبية.

إن عناصر الوحدة التي تسمح بالحديث عن افريقيا وآسيا بشكل عام، قليلة، عدا اختلاف هاتين القارتين عن امريكا اللاتينية. فلم تشكل افريقيا وآسيا كمناطق أطراف بالشكل وبالدرجة التي تميز امريكا اللاتينية. فهنا ظلت القاعدة التاريخية السابقة على

الرأسمالية اقوى، الأمر الذي يزيد بدوره من تنوع الاوضاع من قطر لقطر، وذلك سواء أكان من حيث مستوى نمو قوى الانتاج (وبخاصة بالنسبة الى الزراعة التقليدية) ام من حيث أشكال النظم الاجتماعية والثقافية. . الخ. ولم تندمج معظم آسيا وافريقيا في عصر المركنتيلية الا بشكل غير مباشر (مثل المناطق الافريقية التي وفرت العبيد لأمريكا)، أو خفيف (مثل الشرق العثماني الذي بدأ تدهور تجارته في هذا العصر نتيجة تخلف اشكال المركنتيلية المحلية ازاء الاوروبية، أو الهند وأندونيسيا والفيليبين التي استعمرت في هذا العصر الباكر). فلم يتم الاندماج الحقيقي الا في عصر الاستعمار ومن خلال الكولونيالية بالنسبة الى معظم المناطق، اي: التبعية المباشرة لمراكز استعمارية هي نفسها في نضال قاس بعضها مع بعض من اجل تحقيق الهيمنة. وقد لعبت عوامل كثيرة في اتجاه زيادة التنوع. منهاعدم تكافؤ المراكز المستعمرة المسيطرة نفسها واختلاف الوظائف بالنسبة الى هذه المراكز. . . الخ. فعنصر التوحيد الوحيد الذي نتج عن هذا الاندماج هو عنصر سياسي، أي النضال من اجل التحرير الوطني واستعادة الاستقلال. ثم ان اختلاف ظروف هذا النضال وتنوع القوى الاجتماعية التي قادته قد اديا بدورهما الى اختلاف النظم المستقلة للعالم الثالث المعاصر. هذا رغم ميلها المشترك الى تكملة الاستقلال السياسي من خلال التنمية الاقتصادية ونظرتها المشتركة لهذه التنمية على انها عملية لا بد ان تتم بواسطة «التكيف» وليس فك الارتباط، وايضا رغم ميلها السياسي الغالب الى «عدم الانحياز». وقد تناولنا هذا الموضوع في مكان آخر، واقترحنا تحليلا لهذه الحركة التي عبر مؤتمر باندونغ عنها وأطلقنا عليها اسما هو «المشروع البرجوازي الوطني» لعصرنا وهو المشروع الذي تغذت منه «ايديولوجيا التنمية» المعاصرة.

ان هذه الاختلافات الموضوعية هي التي تفسر تنوع استراتيجيات التنمية. فنجد في امريكا اللاتينية هيمنة الايديولوجيا «التنموية» (Desarrolismo) التي يظهر فيها بوضوح جذور الثقافة الاوروبية. فكانت هذه الايديولوجيا تقول ببساطة ان الطريق هو التصنيع (وفي الأمر الواقع التصنيع بواسطة الاحلال محل الواردات، اي هذا النوع من التصنيع الذي لا يقلب الهيكل الاجتماعي اذ يقوم على التفاوت في التوزيع) والتحضر الذي يصحب التصنيع. وذلك لانهما سوف يقويان موقف الطبقات الوسطى وهي ضمان نشر روح الديمقراطية. فلم تر هذه الايديولوجيا ان نمو الطبقات الوسطى في ظروف لا تسمح بمواجهة طلبات الجماهير الشعبية، ان هذا النمو في هذه الظروف من شأنه ان يجعل من الطبقات الوسطى القوى الاجتماعية التي تعتمد النظم الدكتاتورية عليها. وهكذا أدى «التصنيع» الى تقوية الدكتاتوريات الى ان ظهر فشل التنمية، من خلال ازمة الدين وخطر زيادة التبعية بواسطة التكيف المفروض، فانفجرت ازمة الدكتاتوريات. ولكن الديمقراطية الحديثة ظهرت في ظروف صعبة جداً: فإذا جرؤت على اتخاذ مواقف تتماشى مع مطالب الجماهير. سوف تتعرض بالتأكيد الى مقتضيات «التكيف» المفروض من قبل رأس المال المدول.

أنشأت باندونغ في آسيا وافريقيا سلسلة محاولات أكثر جذرية، معتمدة على اصلاحات عميقة (من الاصلاح الزراعي والتأميمات. . الخ) وفي كثير من الاحيان بمساندة جماهيرية

ولكن هذه المحاولات تراجعت فيما بعد تحت تأثير عداوة الغرب (التي تمثلت في أشكال مختلفة بما فيها التدخل العسكري) وحدودها التاريخية الناتجة عن قيادتها البرجوازية. وتثبت عداوة الغرب قصور التحليل الاقتصادي الذي يدعي انه من الممكن «استغلال الفرص المطروحة من قبل السوق من أجل تقوية درجة التمتع بالاستقلال الذاتي ازاء النظام العالمي». فتذكر لنا هذه العداوة ان النظام العالمي لا يرحب بتبلور مركزي جديد، بل يبذل كل جهوده لمنعه. وكانت هذه التجارب التقدمية قد اقتربت من هدف التنمية المعتمدة على التراكم المحلي حينما جاءت الأزمة فأظهرت استحالة تحقيق الهدف.

كان هناك في افريقيا وآسيا - ولا يزال - تجارب أخرى لم تعط لنفسها هدف الإستقلال والسيطرة على التراكم، بل قبلت مبادىء التكيف الى اتجاهات التنمية العامة للنظام العالمي. وقد حقق البعض في هذا الاطار نموا سريعا من حيث الكم (مثل ساحل العاج وكينيا وماليزيا والفيليبين). بينما فرضت قوانين تنمية النظام الركود على غيرهم (ومنهم معظم الاقطار الافريقية). ولا يستحق هؤلاء وأولئك أن يعتبروا محاولات برجوازية وطنية. فلها طابع كمبرادوري واضح. فالتصنيع المحقق هنا - والذي يمدحه المدافعون عن «اولوية النمو دون شرط» أي دون حساب هياكل تحقيقه ومغزاه الإجتماعي والسياسي - لم يؤد ولو بالتدريج، الى تقوية الإستقلال والتقارب من تجانس اجتماعي، بل على عكس ذلك اعتمد النجاح في معظم الأحيان على استغلال الأيدي العاملة الرخيصة في «مناطق حرة» وعلى زيادة التبعية التكنولوجية والمالية دون فتح آفاق للتخلص منها.. الخ، وهذه هي بالذات مميزات التصنيع الكمبرادوري.

وهل هناك - في هذه الصورة السوداء للكمبرادورية، أو إعادة الكمبرادورية، السائدة على صعيد العالم الثالث كله (وهذا الأمر في ذاته دليل على صحة إعتبار العالم الثالث ككل رغم تنوعه) - إستثناء واحد؟ لعل كوريا الجنوبية وتايوان هما الحالتان اللتان تستحقان النظر فيهما من هذه الناحية، وسوف نتناول هذا الاستثناء فيما بعد.

إن تطور الوطن العربي المعاصر يعطي صورة واضحة للاستحالة التاريخية للمشروع البرجوازي الوطني وللطابع الكمبرادوري الضروري للتكيف. فخلال عقدي الخمسينات والستينات تخلصت الحركات الوطنية التقدمية من التحالفات القديمة التي قامت عليها الكولونيالية المباشرة أو السيطرة غير المباشرة المعتمدة على كبار الملاك العقاريين والبرجوازية الكمبرادورية القديمة والتجار، وتبلورت الميول الى التنمية الوطنية المستقلة والتصنيع والعصرنة والعدالة الاجتماعية ووحدة الوطن العربي في مشروع يعتبر من المشروعات الأكثر جذرية في العالم الثالث المعاصر. ثم أتى الجزر والهزيمة والكارثة نتيجة تفاعل عوامل ثلاثة هي: الحدود التاريخية للمشروع نفسه، ومصالح القوى الرجعية الحاكمة في منطقة الخليج، وعداوة الغرب المستمرة واستخدامه قاعدته العسكرية الدائمة في المنطقة (ونعني طبعا الكيان الصهيوني). ولعملية اعادة الكمبرادورية في المنطقة اسم هو «الانفتاح»، ومضمون معروف هو: فك الصناعة من خلال تدمير محاولات ضمان تكاملها واستقلالها، والتخلي عن مشروعات الاكتفاء الغذائي والخضوع لرأس المال العالمي، والاجتياح الثقافي.. الخ. ويقوم النظام الجديد على

هيمنة المصالح النفطية على الصعيد الاقليمي (ومن ورائها هيمنة القوى السياسية الرجعية) وتركيز السلطة في أيدي الفئات والطبقات الكمبرادورية الجديدة التي أدرجت غناها في إطار قبول التبعية للمصالح الامريكية / النفطية على الصعيد المحلي.

ان سيطرة الخليج نفسها تفترض بالطبع تخلي الشعب العربي عن هدفه الوحدوي، وذلك بكل بساطة لأن مركز الثقل للوطن العربي الموحد لا يمكن ان يستمر موجوداً في منطقة الخليج. وهذا هو السر الذي يختفي وراء إحلال ايديولوجيا ماضوية سلفية محل القومية الشعبية. فالايديولوجية الماضوية تلعب دوراً أساسياً في هذه الخطة. فإذا كانت تؤدي الى التفتت السياسي (وبخاصة في أسوأ الأشكال، ونعني في شكل الطائفية)، لا يعني ذلك انها تعارض الاندماج الاقتصادي، بل بالعكس يساعد التفتت السياسي «التوحيد» الاقتصادي في إطار السيطرة الامريكية / النفطية. هكذا ظهرت ونمت أشكال من «التكامل» مثل تصدير الأيدي العاملة للمناطق النفطية وتحويل أقطار بأكملها إلى أماكن إستهلاك الدخل وليس انتاجه. . الخ، فليست ايديولوجيا السلفية حلا للأزمة، بل مجرد عنصر منها.

أيمكن أن نقول ان هذا «التكيف» من شأنه أن يؤدي إلى مرحلة جديدة لتنمية قوى الإنتاج على المستوى المحلي، ولو في إطار توسع رأسمالي عالمي؟ لنا شكوك قوية في هذا الصدد. فمن الواضح بالنسبة الى أهم أقطار الوطن ـ وبخاصة مصر ـ أن المشروع لا بد أن يؤدي الى تراجع في ميدان قوى الانتاج، والى تفاقم التفاوت والفوضى الإجتماعية. . الخ. إن الأوهام التي تغذي البعض منها، تلك الأوهام التي تمثلت في انتظار طوفان من رؤوس الاموال العربية والغربية «تحل جميع المشاكل» إن هذه الأوهام قد تبددت بعد عشر سنوات من الانفتاح. فليس هدف الاستعمار هنا استغلال الامكانيات المحلية بشرط السيطرة عليها، بل الهدف هنا هو تدمير هذه الإمكانيات. فالتدمير هذا هو شرط إستمرار ضمان السيطرة على النفط، وهو المورد الأساسي الذي يهتم به الغرب في المنطقة. فالتكيف المقترح هو مرادف للانتحار، هذا الإنتحار الذي تعبر عنه في الميدان الايديولوجي «فلسفة اليأس» (ونعني تلك الإتجاهات الماضوية السلفية). فلا معنى في «التفاؤل اللازم» الذي يدفع الى نسيان المخاطر الحقيقية. فالتاريخ مليء بأمثلة المجتمعات التي عجزت عن تقرير المصير فأصبحت مشكلة من قبل قوى خارجية دون أن تلعب أي دور إيجابي في هذا التشكيل.

وهنا إذن ـ في الوطن العربي ـ أصبح «التكيف مع النمو» (دون إشارة الى «اعادة التوزيع»!) أمرا يكاد يكون احتماله منعدما. ولعل هذا الامر هو الجديد في القصة. فليست محاولات التنمية المستقلة شيئا جديداً، وبخاصة في مصر حيث شهدنا منذ محمد علي سلسلة من هذه المحاولات في عهد الباشا، ثم الخديوي اسماعيل، ثم البرجوازية الليبرالية الوفدية. ورغم فشل هذه المحاولات التي تلتها كل مرة فترة كمبرادورية، إلا إنها حققت كل مرة تغيرات لم يكن من الممكن الرجوع فيها، كما أن فترات الكمبرادورية نفسها لم تكن فترات ركود (وبالاولى تراجع على مستوى قوى الانتاج).

وهكذا أيضاً بالنسبة إلى تركيا الكمالية، وهي أول محاولة تبلور برجوازي وطني في المنطقة بعد الحرب العالمية الاولى. أيمكن اليوم أن نتجاهل نتائج «الإنفتاح» الذي بدأ هنا خلال الخمسينات والذي دمر تماماً ما حققته الكمالية من حيث التنمية المستقلة؟ إن الإقتصاد التركي لم يثبت قدرته على «استغلال فرص السوق من خلال تعمق اندماجه في الاقتصاد العالمي»، بل دخل في مأزق قاس من جميع النواحي: تدمير الصناعة، وهجرة على نطاق واسع، وفقدان تام للاستقلال، وفوضى إجتماعية، وعنف سياسي.

إن أطروحتنا تجد محلها في هذه النقطة بالذات. فهي أطروحة تقول ان تاريخ العالم الثالث الى الآن هو تاريخ سلسلة محاولات تبلور برجوازي وطني، وإجهاض هذه المحاولات، فإعادة اندراجها في التوسع الرأسمالي العالمي. ونقدم الآن الفرضية ان هذا الفصل من التاريخ قد انتهى على الأقل بالنسبة الى بعض مناطق العالم الثالث ومنها الوطن العربي. ومعنى هذا القول ان البرجوازيات هنا نتيجة التدويل المحقق وانعكاس لمجموعة من التناقضات الداخلية الخاصة بها والناتجة عن تاريخ المنطقة تقبل نهائياً أوضاع التبعية فلن تحاول مرة أخرى التبلور الوطني. وبما أن النهضة كانت التعبير الايديولوجي عن هذه المحاولة البرجوازية الوطنية، نقول ان عهد النهضة قد انتهى.

وليس معنى هذا أن أهداف ومهام «الثورة الوطنية الديمقراطية» فقدت أهميتها ـ فهذه الاهداف ـ تنمية قوى الإنتاج في إطار مستقل، أي التنمية المتمحورة على الذات ـ لا تزال غير محققة، وبالتالي فهي ضرورات لا تزال في جدول العمل اللازم. ولكن معنى هذا أن البرجوازية أصبحت عاجزة عن السير في إتجاه تحقيقها، فالتبلور الوطني لا يمكن إن يكون إلا نتيجة مبادرة الطبقات الشعبية. وهذا يفترض بدوره فك الارتباط، الأمر الذي يفتح مرحلة جديدة مميزة بالتناقضات المشار اليها سابقاً، أي تعارض الإتجاهات الإشتراكية والرأسمالية الوطنية والدولنية.

هل هذه الفرضية خاصة للوطن العربي؟ اننا نرى أن هامش «التكيف مع النمو وإعادة التوزيع» هو أيضاً هامش رفيع للغاية بالنسبة الى القارة الافريقية بشكل عام. فأهداف استراتيجية الاستعمار هنا (التي يمثلها البنك الدولي وصندوق النقد..) هي مجرد حفظ الأمن من أجل ضمان إستمرار التموين المعدني، وذلك عن طريق ضمان إستمرار نظم حكم الكولونيالية الجديدة وتدخل «قوى التدخل السريع» إن لزم الأمر ذلك. ونعتقد أن هذه الأهداف لا تشمل التصنيع ـ ولو التابع ـ ولا محاولة جادة للتخلص من الأزمة الغذائية (التي تتخذ هنا شكل المجاعة المزمنة).

قطعاً هناك عوامل داخلية ذات طابع متنوع تفسر مآزق التوسع الرأسمالي. ولكن عوامل الضعف هذه (الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي والثقافي) تعمل في إطار غير موافق. وتتعارض الاطروحات في هذا الموضوع بالذات. فهناك من يدعي أن التوسع الرأسمالي الكلي موافق للتبلور الوطني. أما نحن فنقول العكس، أي ان التوسع هو عقبة في سبيل هذا التبلور.

وهل يبدو في الآفاق إحتمال للتغلب على هذه العقبة؟ لا نرى كيف ولماذا، حتى بالنسبة الى أمريكا اللاتينية ومن باب أولى بالنسبة الى افريقيا والشرق الاوسط. لعل الهند تمتاز بميزات أفضل في هذا الشأن وهي حجمها ونجاحها (ولو النسبي) في ضمان وحدتها. لعل العوامل الداخلية (من سيكسب معركة القيادة من البرجوازية أو الطبقات الشعبية) تلعب هنا دوراً أكبر في هذه الظروف. فليست الهند مهددة بالكمبرادورية في المرحلة الراهنة. فنجاح الهيمنة البرجوازية الوطنية على المستوى الاقتصادي (قدرتها على الهيمنة التكنولوجية لدرجة سمحت لبعض المؤسسات الهندية أن تصبح «متعدية الجنسية» أي ذات نشاط عالمي) وعلى المستوى السياسي (اذ ان البرجوازية استطاعت إلى الآن أن تحيِّد المعارضة الشعبية من خلال ممارسات أدت الى منع توحيدها)، ان هذا النجاح يحمي الهند في الأجل القصير. ولكن هذا لا يمنع طرح الأسئلة الناشئة عن نقاط ضعف المشروع وهي واضحة وتشمل معدل النمو البطيء واستمرار الفقر العميق وعدم إحتمال التغلب عليه. . الخ. وماذا سيكون تأثير هذه العوامل في الأجل الأطول؟

وأخيرا علينا مناقشة أعظم مثل لمحاولة التبلور البرجوازي الوطني في عصرنا، وهو مثل كوريا الجنوبية (لعل تايوان تنتمي الى التجربة نفسها). أهي استثناء بالمعنى الكامل، أي أنها حققت تغيراً لا يمكن انقلابه؟

تركز الدعاية حول كوريا (ولا نجد كلمة أدق لتعريف ما يكتبه البنك الدولي في هذا الموضوع!)، على مجموعة ظواهر لا تمت الى الموضوع بصلة. فتدعي أن هناك ربطا بين معدل النمو المرتفع المحقق خلال فترة طويلة نسبيا (أكثر من عشرين عاماً) و«الانفتاح» الواسع على الخارج الذي يمثله كل من: ارتفاع معدل نمو الصادرات (الذي فاق نمو الدخل) وإعطاء الاولوية لتحقيق قدرة تنافسية عالمية لمختلف قطاعات الانتاج والاستفادة التكنولوجية وفتح الابواب للشركات الدولية النشاط المزعوم. . الخ. بل تدعي ان سر النجاح هو بالذات في هذا الإنفتاح، كأنه شرط ضروري وكاف لارتفاع معدل النمو. وفي هذا الإطار تقارن الاستراتيجية «الموجهة نحو الداخل» المزعومة (ويعتبر ان التصنيع من خلال الاحلال محل الواردات هو نموذج لهذه الاستراتيجية) مع الاستراتيجية «المحركة من الخارج» التي تعتبر افضل.

إن هذا الحديث للبنك الدولي في غير محله. ذلك أولاً، لأن التنمية المتمحورة على الذات ليست مرادفاً لاستراتيجية الاحلال محل الواردات كما رأينا. ثانياً، لأنه لا يوجد تناسب بين ارتفاع معدل النمو والإنفتاح على الخارج. فكوريا الشمالية مثلا حققت أيضاً نمواً ذا معدل مرتفع للغاية، وذلك دون «انفتاح». هذا بينما الانفتاح الذي ضمن نمواً سريعاً في بعض الاحيان في الوقت نفسه فرض الركود على الكثير، بل الأغلب. يضاف الى ذلك أن نماذج النمو السريع مع الانفتاح متنوعة ومختلفة من حيث التطور الهيكلي. مثلاً: لا معنى في جمع أحوال كوريا الجنوبية وتايوان من جهة، وأحوال سنغافورة وتايلاند وماليزيا والفيليبين من جهة أخرى، لا معنى في جمعها في مجموعة واحدة. فالمجموعة الثانية المشار اليها لا تختلف في

استراتيجيتها عن تجارب العالم الثالث الكمبرادوري الاخرى مثل ساحل العاج أو باكستان.. وغيرها. فهي ايضاً تجارب قامت على ازدهار «مناطق حرة» تعتمد على استغلال فاحش للايدي العاملة الرخيصة، والاستثمار «المعدني» للأرض الزراعية من أجل التصدير، والتصنيع من الباطن لصالح الشركات ذات النشاط العالمي. ولم تؤد هذه المعجزات من حيث ارتفاع معدل النمو، لم تؤد الى مزيد من الاستقلال في النظام ولا الى البدء في اتجاه تحقيق التجانس الاجتماعي. على عكس ذلك أدت الى مزيد من التفتت الإجتماعي ومن التبعية، الأمر الذي يناقض تماما هدف السيطرة المحلية على التراكم. فهذه التجارب تستحق ان تسمى «تنمية التخلف» على حسب التعبير الذي استخدمه فرانك، وذلك ادراكاً بأن التخلف ليس ركوداً لقوى الانتاج، بل انعدام السيطرة على تنميتها.

فإذا كانت تجربة كوريا مهمة فيرجع ذلك الى انها لم تكن ما يدعي البنك الدولي انها كانته. فكان دور الدولة هنا مركزيا، يفوق دور «المخطط المحاكم» الذي يوفق بين مصالح اقتصادية متنوعة محلية وأجنبية. لعبت الدولة هنا دور محرك التنمية. وكانت ممارساتها ازاء رأس المال المدول قائمة على التحفظ. فلم تسمح الدولة الكورية للرأسمال الأجنبي أن يؤسس مؤسسات فرعية إلا في حدود ضيقة. وفضلت الدولة اللجوء الى الاستدانة لدى السوق المالية العالمية وانشاء مشروعات وطنية (وفي كثير من الاحيان حكومية) وشراء التكنولوجيا بالتقسيط، لا بالجملة، والعمل لضمان ابتلاع هذه التكنولوجيا والسيطرة عليها. وكان تدخل الدولة مهما جدا لدرجة ان الفصل بين الدولة وبين رأس المال الاحتكاري الخاص المحلي (الذي اتخذ شكلا مماثلا للـ (Zaibatsu)) اليابانية والتي تسمى هنا في كوريا الـ (Chaecol)، وبين الدولة، انما هو فصل صعب. فهناك رأي يقول ان الإحتكارات الخاصة ليست إلاّ شكلاً من اشكال نشاط الدولة. واذا كانت كوريا قد نجحت فعلاً في «استغلال فرص السوق العالمية» فكان ذلك ناتجا عن هذه الظروف والممارسات المتعارضة مع فلسفة البنك الدولي!

هناك ظروف استثنائية ساعدت على هذا التبلور للدولة الوطنية. ومنها وقبل كل شيء منافسة كوريا الشمالية التي سبقت كوريا الجنوبية في التنمية السريعة خلال الخمسينات، أي في عهد كانت فيه الحماية الأمريكية المفروضة بواسطة الدكتاتور سنغمان ري قد حكمت على البلاد بالركود. لا شك أن مثل كوريا الشمالية هو الذي جعل من اللازم القيام باصلاح زراعي في الجنوب بعد حرب ١٩٥٠/١٩٥٣. وهناك عوامل أخرى عملت في الاتجاه الايجابي. ومنها التقاليد الوطنية القومية للدولة التي نجدها في جميع القوميات الآسيوية الشرقية القديمة، وجنين برجوازية مرتبطة ارتباطاً قوياً مع الطبقة الحاكمة، وروح «الكونفوسيانية» ويخص هذا العنصر الايديولوجي جميع الأقطار ذات الثقافة الصينية (أي الصين واليابان وكوريا والفيتنام). ورغم انجازات هذه الأقطار في اطار الرأسمالية أو الاشتراكية الا أن هذا العنصر الثقافي لا يفسر وحده هذه الانجازات. فقد أشير في أماكن كثيرة الى عناصر التماثل بين هذه الايديولوجيا وبين «روح البروتستانتية»، ومنها: منافسة الأفراد وقبول ترتيب

المسؤوليات على أساسها، وتقويم العمل والعلم. . الخ ٭ ورأينا في هذا الموضوع هو أن ميزة الكونفوسيانية هي في أنها ليست ايديولوجية دينية، بل مدنية علمانية. ورغم أن الكونفوسيانية لم تلغ الاديان في مناطق نفوذها إلا أنها حددت تأثير الروح الديني. ان الكونفوسيانية بلا شك ايديولوجيا محافظة تكرس حب التنظيم الترتيبي واحترام العائلة الأبوية القوية. إلا أنها تمتاز بمرونة في التأويل، وبخاصة أن التأويل هنا لا يتعرض الى حرمة المكتوب. هذا، ولكن الاديان هي الأخرى في رأينا قابلة للتأويل الذي يسمح بمرونة التكيف للتغير الاجتماعي، بل تدعو الى ذلك. إلا أن التأويل في الميدان الديني عملية أصعب إذ انها تتطلب اعادة تفسير كتابات تعتبر مقدسة. يضاف الى ذلك ان الطابع المدني للكونفوسيانية ساعد على تقوية الانتماء للوطن. فالفرد هنا لا يعرف انتماء آخر الا انتماءه للعائلة والقومية، إذ ليس عليه واجبات الوفاء بايمان ديني معين.

وفي هذا الاطار نرى أن هناك مشاكل حقيقية، ومشاكل أخرى ليست الا التعبير عن الأولى ومشاكل غير حقيقية.

ان صياغة الاسئلة حول التطورات المستقبلية المختلفة المحتملة ـ بشكل عام، أو بخصوص كوريا في هذا الصدد ـ صياغتها في اطار اقتصادي بحت لا تجيب عن التساؤل، فهي فقط تعبير عن مختلف الاجابات الممكنة. ومن هذه الصيغ مثلاً تحديد الشروط الاقتصادية «الفنية» (مثل التكنولوجيا والتمويل وتوفير العمل. . الخ) اللازمة من أجل «تكملة جدول المدخلات والمخرجات» أي ضمان تكامل متزايد بين مختلف الأنشطة والدخول الموزعة وأوجه الطلب. . الخ.

فالمشكلة الحقيقية هي معرفة ما إذا انجزت كوريا التبلور البرجوازي الوطني، أو على الأقل إذا كانت قادرة على انجازه. هل أنجزت كوريا الهيمنة على التراكم؟ أتستطيع أن تحتفظ بها وتنميها؟

ان الظواهر تلهم اجابة ايجابية لهذا السؤال. هذا علماً بأن التحفظ ضروري في هذا الشأن نظراً لقصر الفترة وعدم توافر بيانات غير مشكوك فيها وتعدد التأويلات.

ففي ميدان التجانس الاجتماعي وهو، في الوقت نفسه، ناتج تبلور الدولة الوطنية وشرط اعادة تكوينه في صورة موسعة. في هذا الميدان يبدو لنا أن انجازات كوريا تفوق ما حققه أي قطر آخر في العالم الثالث الرأسمالي. وليس ذلك كذلك فقط لأسباب تتعلق بالجذور التاريخية (ومنها وجود منظومة قومية قوية ـ شأن كوريا في ذلك شأن جميع قوميات آسيا الشرقية) ولكنه أيضاً ناتج عن تأسيس تنميتها على توزيع للدخل أقل تفاوتاً منه في أي بلد آخر من العالم الثالث. ان هذه الملاحظات لا تلغي التساؤل حول اتجاهات تطور النظام. ففي ميدان العالم الريفي والعلاقات ريف/حضر، يتفق الجميع في تقويمهم لمغزى الاصلاح الزراعي والدور الذي لعبته سياسة الدولة فيما يخص تحديد أسعار المنتوجات الزراعية في وقتها. ولكن الكثيرون يتساءلون عن تأثير العصرنة من حيث التوزيع وبخاصة أن ايديولوجيا

السوق الحرة أخذت تكسب أرضية على ما يبدو. وقد تعرضنا في هذا الموضوع إلى تحاليل محلية توصلت الى نتائج متعارضة، الأمر الذي يجعل من الصعب على من لم يشترك في هذه المناقشات تكوين الرأي. وكذلك بالنسبة الى موضوع تناسب مستوى الأجور الحقيقية ومستوى انتاجية العمل. ان أطروحتنا في هذا الموضوع هي أن هذا التناسب بالذات من مميزات التنمية المركزية الأساسية، فهو شرط تحقيق التجانس الاجتماعي. أهذا هو الواقع في كوريا؟

وكذلك فإن الاجابة عن الاسئلة التي تخص مدى الحساسية للعوامل الخارجية لا يمكن أن تكتفي بالنظر الى الميدان الاقتصادي. ففي هذا الشأن يمكن الدفاع عن أي اطروحة. فليس هناك ما يدعو الى التوصل الى أن كوريا لا بد أن تفقد قدرة سيطرتها التكنولوجية اللازمة لاستمرار تنميتها. وكذلك ليس هناك ما يدعو الى النتيجة العكسية، أي أن كوريا لا بد أن تنجح في الترقية من سيطرة التكنولوجيات الكلاسيكية التي تستخدمها حالياً الى مستوى السيطرة على التكنولوجيات الرفيعة للغد. وكذلك لا يمكن الفصل بين الحكم المتفائل ان عبء الدين الخارجي لا يمثل خطراً، فهو، وهذا صحيح، حالياً أخف مما هو عليه في معظم بلدان العالم الثالث نصف المصنعة وبين الحكم المتشائم. ان الدين الخارجي يمكن أن يكون باباً يتغلغل منه رأس المال المدول. أما فيما يتعلق بالحساسية ازاء الاسواق الخارجية - سواء أكانت أسواق التصدير للمنتوجات الصناعية أم اسواق توريد الخامات - فليست هذه الحساسية حالياً أخطر مما هي عليه في بعض البلدان المتقدمة. هذا ولو أن هذه الحساسية تبدو لنا أنها بلغت حد الخطر بالنسبة الى بعض القطاعات التي راهنت كوريا عليها من أجل استغلال تفوقها من حيث القدرة التنافسية (ونقصد هنا بالتحديد بناء السفن).

يبدو لنا أن الأسئلة الأساسية التي لا بد من طرحها للتقدم في التحليل هي الآتية:

أولاً: ما هي القوة الحقيقية التي تسيطر على رأس المال في كوريا. أهي الدولة أو القطاع «الخاص»؟ سبق أن طرحنا هذا السؤال: هل الاحتكارات الـ (Chaecols) هي شكل من أشكال ممارسات الدولة أم على عكس ذلك تخدم الدولة هذه المصالح الخاصة؟

ثانياً: هل من شأن ميل الطبقات الوسطى للاستفادة من مستويات ونماذج الاستهلاك الغربي المتقدم (وهو ميل تشجعه الايديولوجيا السائدة)، هل من شأن هذا الميل أن يؤدي الى زيادة التفاوت في التوزيع لدرجة تهدد تحقيق التجانس الاجتماعي، آخذاً في الحساب الظروف التاريخية؟

ثالثاً: إلى أي مدى ستقبل كوريا أن تخضع للمساومة الاستراتيجية التي يحرك خطرها حاميها (الولايات المتحدة)؟ وإذا أصبحت تنمية كوريا خطراً اقتصادياً على منافسيها، وإذا استخدمت الولايات المتحدة في هذه الظروف سلاح المساومة العسكرية، هل سوف تضحي كوريا باستمرار تنميتها باسم المصالح المشتركة للغرب؟

ان مشاكل التجانس الاجتماعي والاستقلال (السيطرة على التراكم) تبدو لنا في هذا الاطار مشاكل مرتبط بعضها ببعض. وبالتالي فإن الاجابة هي بالطبع سياسية واجتماعية قبل أن تكون اقتصادية.

وأطروحتنا في هذا الصدد هي أن الطبقة التقنوقراطية ـ العسكرية ـ الرأسمالية هي التي تنفرد بالحكم حالياً في كوريا. واذا استمرت الأوضاع على ذلك، تزايد الخطر أمام احتمال هجوم عنيف من الاستعمار، نظراً لما نعرفه من أنانية الطبقة الحاكمة وبالتالي ضعفها أمام عدو أجنبي. هذا هو درس التاريخ على الأقل، وبخاصة درس أمريكا اللاتينية والوطن العربي.

فالمشكلة المركزية في هذه الظروف هي مشكلة الديمقراطية. ولا نعني هنا مشكلة الحقوق الأساسية فقط، مهما كانت هذه الحقوق ـ غير الموجودة حالياً في كوريا ـ مهمة، بل نعني التعبير المستقل للقوى الشعبية وهو ضمان القدرة على مواجهة الخارج. لا شك أن الاعتراف بالتعبير المستقل للقوى الشعبية من شأنه أن يدفع الى نمو ميل اشتراكي في المجتمع. ليست هذه الظاهرة المحتملة الا تعبيراً عن تنوع الطرق نحو الاشتراكية، وهو ايمان قوي لدينا. فليس الطريق معروفاً سابقاً. وكذلك ليس احتمال هذا التطور الا تعبيراً عن ضرورة المضمون الوطني الشعبي لأي مشروع تنمية معاصرة، في ظروف عجز البرجوازية عن القيام به.

هذا، ولا شك أن تحقيق هذا الاحتمال من شأنه أن يفتح باب التقارب مع كوريا الشمالية. ولسنا ـ نحن ـ هنا بصدد عرض مشاكل التنمية في هذه البلاد. فإن أوجهها الايجابية (وبخاصة في الميادين الوطنية والاجتماعية) والسلبية (وبخاصة مأزق نظام الحكم الحالي) معروفة. لا شك أن كوريا الشمالية ليست «مجمدة»، أي بعبارة أدق، أن كلا من كوريا الشمالية والجنوبية «مجمدة» حالياً ولو اختلف شكل التجمد. ولكن الفرصة موجودة في المنطقة. ان تطور كوريا نصف رأسمالية ونصف اشتراكية في اتجاه ديمقراطي وشعبي في كل من نصفيها، من شأنه أن يسمح لهذه القومية المتماسكة أن تلعب دوراً مهماً ومستقلاً في المنطقة، من خلال تنوع علاقاتها (وبخاصة في اتجاه الصين) وبهدف تقوية استقلالها.

هذا، وخلاصة تحاليلنا هي أننا لم نجد الى الآن ما يدعو الى التخلي عن **أطروحتنا المركزية وهي أن آليات النظام الرأسمالي العالمي لا تمثل عنصراً موافقاً لتبلور دول برجوازية وطنية جديدة قادرة على مواجهة تحديات العصر. فلا مفر من اتخاذ طريق «فك الارتباط» وفتح باب مرحلة الانتقال الصعب والمتناقض، نحو الاشتراكية.**

تعقيب

د. عاطف قبرصي (*)

تمتاز دراسة د. سمير أمين بشموليتها الواسعة، وبدقتها في التحليل، وبتفنيد الحجج والانتقادات. كما أنها تعالج مواضيعها بعمق تاريخي يعبر عن اطلاع واسع للمؤلف، وتفهم عقلاني لمناهج وأطوار التنمية في عدد كبير من دول العالم الثالث، وعبر فترات طويلة ومتنوعة من التاريخ الحديث والغابر، فلو توقفت هنا وأعلنت موافقتي على جميع ما جاء في الدراسة، لخيل الى البعض أن أحكامي عليها أعلاه، إنما هي وليدة قراءة سريعة أو غير متفهمة للبحث. نعم هنالك الكثير من الآراء والأحكام التي أوافقه عليها، ولكن هنالك أيضاً بعض الأحكام والمقولات التي بودي أن أطرح عليه وعليكم بعض الاسئلة بخصوصها.

اسمحوا لي أن أبدأ بطرح أهم عناصر الدراسة في نظري، والتي الخصها بالنقاط التالية:

أولاً: نظرية التجانس التنموي وحتميتها؛

ثانياً: دور العوامل الداخلية والخارجية المتحكمة بالعملية التنموية وارتباط هذه العوامل بعضها ببعضها الآخر؛

ثالثاً: محددات التمييز بين الأطراف والمراكز وعلاقة هذا التحديد بنظرية التبعية واستراتيجيات إحلال الواردات وغيرها؛

رابعاً: الدور القومي والوطني في العملية التنموية وعلاقته بالصراع الطبقي؛

خامساً: الخيار بين فك الارتباط والتكيف ضمن النظام الاقتصادي العالمي؛

سادساً: التجربة التنموية العربية في الأمس واليوم وعلاقتها بالتجارب التنموية الأخرى في العالم الثالث.

(*) استاذ في جامعة ماكماستر ـ هاملتون، كندا.

أولاً: نظرية التجانس التنموي وحتميتها

السؤال الرئيسي في البحث، يتعلق بالمقولة القائلة بأن العالم يتقدم على شكل هرم منظم محكوم بالاختلاف الكمي فقط مهما كان معيار الترتيب (دخل الفرد أو درجة التصنيع . . . إلخ).

لهذه المقولة وجهان، يتناول الباحث وجهاً واحداً منهما، بينما يغفل الوجه الآخر.

فمن الوجهة الإحصائية، هنالك خصائص مشتركة بين تجارب الدول بحيث ان ثلاثة متغيرات فقط تحكم ترتيب تقدم دول العالم الثالث. فدراسة حديثة للدكتور امرتيا سن Amratya Sen في *The Economic Journal* تشير الى أن ثلاث دول جاءت في أعلى قائمة النمو بين الدول الفقيرة وهي: الصين، وباكستان، وسريلانكا. أما بين البلدان النامية من ذوات الدخول الفردية المتوسطة فعلى رأس القائمة: رومانية وكوريا الجنوبية ويوغوسلافيا؛ وجميع هذه البلدان تشترك بثلاث ظواهر.

١ ـ ارتفاع مخصص الاستثمار الى الدخل القومي.
٢ ـ ارتفاع حصة الصناعة في الاقتصاد القومي.
٣ ـ ارتفاع دور الدولة في العملية الاقتصادية المحلية.

وتجدر الاشارة هنا، الى أن الدول الأقل نمواً هي أيضاً تلك التي تنخفض فيها هذه الخصائص (وهي: السودان، اوغندا وغانا).

أما ثبات هذه العلاقات الكمية لا يعني بالضرورة أن هنالك حتمية تاريخية للتجانس، أو أن هناك قوى اقتصادية داخلية غالبة تتحكم بعملية التنمية، وتوجهها بالضرورة عبر تجارب محدودة هي نفسها تلك التي مرت بها الدول المتقدمة. كما أنها في الوقت نفسه تشير الى أن هنالك خصائص مهمة تحكم تجارب الدول النامية، بالإمكان الاستفادة منها في توجيه النمو والعملية التنموية، وهذه النقطة يتجاهلها الباحث، وان الاختلافات الكمية أعلاه، إنما هي أيضاً اختلافات نوعية، وبخاصة فيما يتعلق بالمنهج التنموي والاستراتيجيات التنموية، وهذا يقودنا الى النقطة الثانية.

ثانياً: دور العوامل الداخلية والخارجية المتحكمة بالعملية التنموية

إن الفصل بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية عملية اصطناعية، فالعملية الاقتصادية متشعبة ومعقدة وتشمل تفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض، مما يصعب على الباحث الجدي التمييز الكلي بين هذه العوامل. كما أن هذه العوامل تكون كلها داخلية كلما وسعت وحدة التحليل. فعندما تكون هذه الوحدة هي النظام العالمي، تكون جميع المكونات داخلية؛ لكن عندما نبحث عملية التنمية من زاويتها القطرية أو القومية نجد عند ذلك أنه

لا بد من تحديد العوامل الخارجية والعوامل الداخلية وارتباط هذه العوامل. فالتحديد لا يعني الفصل، بينما يتطرق الباحث الى اعتبار هذا التحديد وكأنه تمييز وفصل لهذه العوامل. لا شك أن النظام الرأسمالي الحالي عقبة كبرى في طريق التقدم والنمو، واننا في سياق لعبة دولية حيث تصطدم محاولات وأهداف الدول النامية بالتقدم، بأهداف الدول الصناعية الامبريالية بضرب وتحجيم المنافسين؛ لكن هذا لا يعني قط أن العوامل الداخلية عاجزة وغير قادرة وغير مجدية ولا يمكن الاعتماد عليها على الأقل لتغيير أثر الظروف الخارجية على التحكم بالعملية التراكمية. فالسيطرة على الظروف الدينامية الداخلية للتنمية من شأنها أن تخفف من المقيدات الخارجية.

لا نختلف مع الباحث في هذا الطرح، فهذا طرحه، إنما هنالك بعض الانتقاص من القدرات الداخلية وبعض المغالاة في تعظيم المقيدات الخارجية وبعض المحاولة لتبيان عقم المحاولات الداخلية التي لا ترتبط بالخروج عن النظام الخارجي.

ثالثاً: محددات التمييز بين الأطراف والمراكز

اعجبت هنا بالتركيز على الفوارق بين نظرية (الاطراف/المراكز) ونظرية التبعية واستراتيجيات إحلال الواردات... إلخ. فالباحث يقدم عرضاً مفصلاً للقواعد الأساسية القادرة على التمييز بين الأطراف والمراكز، وبين هذه النظرية وغيرها.

فالمراكز حاصل التاريخ، وهناك تسيطر الدولة البرجوازية الوطنية على عملية التراكم، في حدود تأثير القوى الخارجية. بينما الاطراف معروفة بطريقة النفي، فهي المناطق التي اندمجت في النظام العالمي دون أن تتبلور الى مراكز. فالسيطرة على التراكم هي الأساس، ولكن السيطرة دون تعميق وتوسيع القدرات على التراكم يبقى شرطاً أساسياً غير كاف. وهنا يضع الباحث شروطه الخمسة الهامة:

١ ـ الهيمنة على إعادة تكوين قوى العمل.
٢ ـ الهيمنة على الفائض المالي.
٣ـ الهيمنة على السوق المحلية.
٤ ـ الهيمنة على الموارد الطبيعية.
٥ ـ الهيمنة على التكنولوجيا.

هناك تشديد مفرط، باعتقادي، على الهيمنة وتقليل من الأهمية الكمية والنوعية لهذه المصادر، وكأن الهيمنة كافية وحدها لدفع وتحريك التنمية المستقلة.

أما مضمون تبلور الدولة البرجوازية، فهو تكوين إقتصاد وطني متمحور على ذاته بحيث يخضع العلاقات الخارجية لمنطق ومتطلبات التراكم الداخلي الذي يؤدي بالضرورة إلى تجانس اجتماعي عبر تحالفات طبقية واسعة. وهنا يورد نظرية الفوردية زائداً الكنزية على أنها

أساس التجانس الاجتماعي وأحد أعمدة المركز، فهل يؤدي الخروج عن الكنزية واعتماد «النقدية» (Monetarism) الى إضعاف المراكز؟

أما ضعف الأطراف فيعود الى ضعف السيطرة على التراكم الداخلي، وإخضاع هذا التراكم لمقتضيات رأس المال الدولي، والى التشتيت الاجتماعي وضعف التحالفات الاجتماعية الطبقية، مما يجعل الطبقات الحاكمة الكمبرادورية أكثر تحالفاً مع الخارج على حساب الشرائح الاجتماعية الداخلية. فالصناعة في الأطراف نشأت في ظروف نظام عالمي غير مؤات لتوسيع القاعدة الاجتماعية، فنجد الفوردية ولكن دون اشتراكية ديمقراطية، ويجد الانتاج الصناعي أسواقه في توسع طلب الطبقات الوسطى، أكثر منه في طلب الطبقة العاملة. هذا، فإن شروط التكنولوجيا الحديثة التي تفرضها المنافسة الدولية تتطلب المزيد من استيراد الآلات والمعرفة الفنية ورؤوس الأموال، مما يفرض أجوراً مخفضة من أجل التصدي للمنافسة والمحافظة على الصناعة.

إن العملية الصناعية في المراكز وفي العهود الأولى للتصنيع لم تختلف عن هذا الواقع الحاضر في العالم الثالث. السؤال هنا كيف تمكنت دول المراكز من أن تخرج من هذه الحالة، بينما لم تتمكن دول الأطراف من الخروج منها؟ حتى الدول نصف المصنعة ما زالت في هذه الدوامة؟ ما هو دور العوامل الخارجية؟ وما هو دور العوامل الداخلية؟ هل بالامكان الخروج من هذه الدوامة دون ثورة داخلية؟ وهل تستطيع ثورة داخلية بمفردها تغيير المقيدات الخارجية؟

رابعاً: الدور القومي والوطني في العملية التنموية

الباحث هنا لا يغفل الدور القومي أو الوطني، ولكنه ينتقص من هذا الدور بينما المثال الكوري الجنوبي الذي يتناوله في نهاية البحث، يدور أساساً على الدور الكبير للقومية وللوطن في دفع وتحريك التنمية المستقلة الناجحة المتمحورة على الذات.

«فهناك في المجتمع حقائق اجتماعية غير الطبقات ومنها الوطن». وكأنه خجل من ذكر الوطن فيضيف، «وليس هذا الأخير هو الوحيد، فهناك أيضاً العائلة والقبيلة والمجموعة الاثنية والأمة الدينية التي تمثل أيضاً حقائق اجتماعية». ففي هذا الجمع والمساواة بين هذه الحقائق الاجتماعية والوطن مغالاة وعدم دقة. ففي نظره، أيضاً، أن الوطن إنما هو شكل خاص ارتبط بالتاريخ الأوروبي وظروفه الخاصة. ولذلك فهو، باعتباره، لا يشكل وضعاً طبيعياً ملائماً لدول العالم الثالث ومنهم العرب. وأن هذا انعكاس لهيمنة «ايديولوجيا الوطن» التي انتشرت على صعيد العالم ولو أن الواقع الاجتماعي يختلف من منطقة الى أخرى.

لن أفصل دور القومية والوطن وإن كنت أعتبر هذا الدور على أنه الأهم والأقوى في عملية التنمية المستقلة. سأفضل أن أحيل الى كلمات الباحث نفسها في هذا الصدد في مجال عرضه لتجربة كوريا الجنوبية في نهاية بحثه.

خامساً: الخيار بين فك الارتباط والتكيف ضمن النظام الاقتصادي العالمي

ان الاعتراف بتقسيم النظام الرأسمالي العالمي الى مراكز وأطراف تتعارض وتتكامل، واعتبار هذا التقسيم من المميزات الجوهرية الناتجة عن طابع النظام وليس عن ظروف عرضية يؤدي بالضرورة الى اعتبار التنمية المتمحورة على الذات بأنها لا تتأتى الا من خلال ثورات تحدث في الاطراف وليس من خلال تطور يحدث في المراكز.

أما الخيار الثاني وهو خيار التكيف مع النظام الحالي واستعمال الفرص السانحة التي يخلقها السوق، فهي باعتبار الباحث، خيار غير مجد لا بد أن يبوء بالفشل. وهذا الخيار مبني أساساً على افتراضات خاطئة، كافتراضات مؤتمر باندونغ من أن التنمية ممكنة في إطار التبعية المتبادلة.

إني أشارك د. سمير أمين حكمه على مؤتمر باندونغ وعلى فشل التكيف. إلا أنني لست على بينة كاملة بما يختص بفك الإرتباط، بخاصة وأنه يعتبر فك الارتباط التعلق بمبدأ، وهذا المبدأ هو رفض قبول المعايير للترشيد الاقتصادي في الميدان الداخلي التي هي المعايير الحاكمة في النظام العالمي. فك الارتباط يعني الأخذ بمبدأ آخر كمقياس لمنطق الخيارات الاقتصادية، مبدأ يتماشى مع المقتضيات الاقتصادية والاجتماعية.

باعتقادي أن المطلوب هنا أن تكون هناك حسابات بإسعار الظل تعطي المدلولية الصحيحة للندرة، وليس التخلي عن حساب القيمة كلياً. كما يمكن أن يكون هناك أيضاً حساب بالكلفة والمنفعة الاجتماعية (Social Cost and Benefits) ومقابلة الاثنين للتعرف على كلفة العمل الاجتماعي، وكي لا نبرر كل فشل اقتصادي بمنافع وهمية أو مغالاة غير واقعية لهذه المنافع.

كان بودي أن يكون فك الارتباط عن النظام الموروث في العهد الكولونيالي مرتبطاً بإعادة الارتباط بدول العالم الثالث وتقوية علاقات الجنوب بالجنوب. غير أن الباحث لم يتطرق الى هذا الموضوع، ويا حبذا لو فعل ذلك.

ان العالم الثالث أمام خيار، وهذا الخيار هو بين التكيف مع الوضع الحالي، وبين فك الارتباط والخروج عن النظام المجحف بحقوق العالم الثالث. أما التقوقع الماضوي والتعصب الثقافي، فهما ليسا إلا إشكالات ونوع من الإنتحار الإجتماعي، ولا يوجد هناك خيار ثالث وأنا أؤيد هذا المنظور.

سادساً: التجربة التنموية العربية في الامس واليوم

يتسم التطور العربي المعاصر بالطابع الكمبرادوري، ويعطي صورة واضحة للاستحالة التاريخية للمشروع البرجوازي الوطني برأي الباحث.

ففي الخمسينات وحتى الستينات، تخلصت الحركات الـوطنية التقـدمية من التحـالفات القديمة التي قامت عليها الكـولونيـالية المبـاشرة، أو السيطرة غـير المباشرة المعتمـدة على كبـار الملاكين والبرجوازية الكمبرادورية القديمة. وتبلورت ميول دافعـة الى التنمية الـوطنية المستقلة والتصنيـع والعصرنة والعـدالة الاجتـماعية ووحـدة الوطن. لكن هـذه الميـول بقيت نـزعـات عاطفية أكثر مما هي مشروعات عملية، ثم أتى الجزر والهزيمـة والكارثـة نتيجة تفـاعل عـوامل عديدة أهمها: عداوة الغرب المستمرة واستخدامه لقاعدتـه العسكريـة في إسرائيل. أمـا إعادة الكمبرادورية فجاءت مع سياسة الانفتاح من خلال تدمير الصناعة الـوطنية والخضـوع لرأس المال العالمي. هذا ويقوم النظام الجديد على هيمنة المصالـح النفطيـة وتركيـز السلطة في أيدي الفئات الكمبرادورية، وبرأيه أن سيطرة الخليج نفسها تفترض بالطبع تخـلي الشعوب العـربية عن أهـدافها الـوحدويـة وذلك، لأن مـركز الثقـل العربي يفقـد توازنـه ان استمر تقـوقعه في الخليج. ويعاني الوطن العربي نزوعاً الى السلفية والقوقعة الماضوية والتشتيت السياسي المعطل للقدرات الحيوية للتوحيد والتنمية. فـما نحن عليه ليس إلا أشكـالاً واهية من التكـامل مثـل انتقال القوى العاملة من المناطق المنتجة الى المناطق المستهلكة.

فالخيار التنمـوي العربي اليـوم هو خيـار التكيف، فلا سبيـل لنجاحـه. فالأوهـام التي تمثلت في انتظار طوفان من رؤوس الأموال العـربية لتحـل جميع المشـاكل قـد تبددت. وليس هدف الغرب هنا استغلال الإمكـانيات العـربية بشرط السيـطرة عليها، بـل كان الهـدف هنا تدمير هذه الامكانيات. تدمير الأوبك وتـدمير الصنـاعات العـربية الجـديدة، تـدمير الأقـطار العربية وتفتيتها سياسياً واستنزاف قواها في حروب داخلية أو مع الاشقاء. فالتدمـير هذا هـو شرط لاستمرار ضمان السيطرة على النفط، وهذا هو المورد الأساسي الذي يهتم به الغـرب في المنطقة. فالتكيف مع الواقع مرادف للانتحار. وليست محاولات التنمية المستقلة شيئاً جديداً، بخاصة في مصر، فقـد شهدت محـاولات عدة منـذ محمد عـلي ثم الخديـوي اسماعيـل، ومن بعدها تجربة البرجوازية الليبرالية الوفدية، وبعدها تجربة عبـد الناصر. كلهـا باءت بـالفشل، حققت بعض النجـاحات لكنهـا انتهت باعـادة الكمـبرادوريـة. وينتهي البـاحث الى إطـلاق أطروحته القائلة بأن تاريخ العالم الثالث الى الآن هو تاريـخ سلسلة محاولات تبلور بـرجوازي وطني، وإجهاض هذه المحاولات فإعادة إدراجها في التـوسع الـرأسمالي العـالمي، ويستخلص من هذه الأطروحة فرضية متشائمة.

ان هذا الفصل من التاريخ قد انتهى بالنسبة الى الوطن العربي. فالبرجوازيات العربية قبلت نهائياً بالتبعيـة، ولن تحاول مـرة أخرى التبلور الـوطني. وبما أن النهضـة كانت التعبـير الايديولوجي عن هذه المحاولات فيقول إن عهد النهضة قـد انتهى، وهنا ليسمـح لي الباحث الكريم عدم مشاركته في نظرته المتشائمة. فـالتناقضـات الاجتماعيـة الكبيرة في الـوطن العربي والحس القومي المسحوق لا بـد من أن يبرز من جـديد، وان يتعلم العـرب من الماضي، وان يدركوا تماماً أخطار الهجمة الغربية ـ الصهيونية عـلى مستقبلهم، وان يطلقـوا من جديـد زخم التطور الوطني وإعـادة الارتباط مـع الجنوب، لبنـاء إقتصاد صنـاعي قومي متـين وعادل عـلى أسس فوردية وديمقراطية اشتراكية.

المُناقشَات

١ ـ خالد المنوبي

نشاطر د. سمير أمين الرأي فيما ذهب إليه، من أن المسألة النظرية الأساسية تتمثل في **التصدي النظري للنظرة الشائعة الناكرة للاستمرار التناقضي، والتمايز الكيفي بين المراكز والأطراف، وفي أن «نظرية التبعية» لم تحقق ذلك التصدي.** إلا أننا نختلف عنه في نقاط أساسية نظرية، وقبلها منهجية من ورقته، رغم اتفاقنا مع استنتاجاته بخصوص ضرورة فك الارتباط مع الرأسمالية، **وبأن التاريخ سيستمر في الاتجاه الذي بدأ فيه منذ عام ١٩١٧.** ومعنى ذلك أن نقدنا للدكتور سمير أمين في نهاية المطاف، هو من عين النقد الذي يوجهه هو نفسه الى التحاليل المنضوية تحت لواء «التبعية»، بالخصوص في أخص ما توصلت إليه من نتائج.

ومآخذنا النقدية على د. سمير أمين منهجية أولاً. فما هي منزلة موضوع المعرفة في المادية التاريخية وما هي خصائص المفاهيم التي يمكن أن يبنى بها؟

على سبيل المثال يتحدث د. سمير أمين عن «الدولة الحديثة» وعن «الدولة البرجوازية الوطنية» وعن ظاهرة «الدولنة» في البلدان «الاشتراكية». وهي مفاهيم تتسم بالعينية اكثر من كونها تجريدات واقعية، كما يفترض في المنهج الماركسي الانكليزي الليليني، وهو ما يتضح جلياً في مفهوم «الدولنة» على الأقل حيث الدولة، كتجريد واقعي، قائمة منذ الخروج من الانتقال المشاعي، ولا يصح الحديث عن الدولنة على المستوى نفسه من التجريد. وكيف يحدد المفهوم الأساسي في مفهوم المعرفة الاجتماعية؟ أهو نمط الانتاج، أم المجتمع؟ وما هي حدوده؟. فالكاتب يتحدث عن القوى الخارجية والقوى الداخلية، ولكنه في الوقت نفسه يحدثنا عن «التوسع العالمي للرأسمالية» في عنوان بحثه بالذات. فهل لتلك القوى حدود ثابتة؟ أم هي متحركة؟ وكم دام تحركها؟ وهل لها اتصال بتحرك حدود الرأسمالية؟ وكم دام تحرك هذه

الرأسمالية بدورها؟ (لاحظ أن قاعدتها الجغرافية أضحت في تقلص منذ عام ١٩١٧ فأي توسع يا ترى؟)، بل ما هي الرأسمالية؟ أهي نمط انتاج أم مجتمع أم ماذا؟ وما الوطن؟ وما الرأسمالية الوطنية؟: وداخل الرأسمالية نفسها يواجه الكاتب صعوبات جمة في تحديد المراكز والأطراف؛ يقول إن «المراكز حاصل التاريخ» وهو أمر غير كاف نظرياً، عندما يحاول تعريف المراكز فهو يعمد الى التمييز بين القوى الخارجية، والقوى الداخلية المشار إليها بعد، وهو ما لا يقدم الناظر قيد أنملة نظرياً. وفي النهاية، فإن هذا المجهود يندثر عندما يقر بوجود، أو على الأقل بإمكانية وجود، «أحوال نصف الاطراف» حتى ولو كانت قليلة.

وأمام كل هذه التساؤلات لا سبيل لإثراء التحاليل الواردة ـ لأن الوارد اثراؤها وليس شيئاً آخر ـ إلا بالاجتهاد المنهجي والنظري الصارم[1].

وما نختلف فيه مع د. سمير أمين يتمثل من جملة ما يتمثل في النقاط التالية:

أ ـ المفهوم الماركسي الأساسي ليس نمط الانتاج، وإنما مجموع العلاقات الاجتماعية أو الشكل الاجتماعي الذي عرفه انغلز بصريح العبارة ومن مكوناته الأساسية القاعدة الجغرافية.

ب ـ إن الشكل الاجتماعي الطبقي الرأسمالي ودولته عالميان منذ ظهورهما منذ خمسة قرون ولا يصح الحديث عن توسع رأسمالي، فليس العهد المركنتالي مرحلة إنتقال، بل إن القاعدة الجغرافية للمجتمع الرأسمالي ولدولته العالمية في تقلص منذ عام ١٩١٧.

ج ـ إن انقسام المجتمع الرأسمالي الى مراكز وأطراف واقع منذ البداية، وأنه لا يمكن لجهة من العالم ادمجت كطرف أن تصبح مركزاً، وبالتالي، لا يجوز الحديث عن أنصاف اطراف.

د ـ وتبعاً لذلك، فإن البرجوازية في الأطراف لا يمكن ان تكون، أو حتى أن تحاول أن تكون وطنية، لأن ذلك يتعارض مع وجودها نفسه.

هـ ـ إن الثورة السوفياتية والثورة الصينية من بعدها وخروج بلاد أخرى عن الرأسمالية، أعلنت بداية بعهد انتقال، وليس شيئاً آخر، عسير وطويل ومتناقض بين الشكل الاجتماعي الرأسمالي، وبين المجتمع الخالي من الطبقات ومن الدولة.

وهكذا نرى أن عناصر أساسية لنظرية متكاملة تغني عن مفهوم التبعية الضبابي بالخصوص، أصبح في الإمكان توافرها.

---

(١) انظر: سمير أمين: «التخطيط بين التخطيط والوهم في المغارب تحت الريعية،» ورقة قدمت إلى: ندوة تقييم وتحليل تجارب التخطيط ببلدان المغرب العربي، كلية الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية، تونس، ٢٧، ٢٨ و٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦، واقتصاد المغرب العربي ورأس المال العالمي. (جاهز للطبع).

والنتيجة لذلك، هو أن التنمية المستقلة لا معنى لها في نطاق الشكل الاجتماعي الرأسمالي. أما السؤال الذي هو فعلاً في جدول الأعمال التاريخي بالنسبة للأطراف، فيتمثل في الإنسلاخ أو عدمه عن ذلك الشكل الرأسمالي.

على أن ذلك الإنسلاخ لا يتم في جبهة موحدة تهم الاطراف كافة أو المجتمع الرأسمالي كله، بل انه يتوقف على الأوضاع الجملية والمحلية وللظرف التاريخي على حد سواء، فليست الإشكالية الأساسية إذن التنمية المستقلة، وإنما إشكالية تغيير الشكل الإجتماعي الذي أصبح عرقلة، لتسارع نمو القوى الانتاجية ولانتفاع الطبقة المولى لها بها بفضل الحد من استنزاف الفائض الاجتماعي. وبطبيعة الحال، وكما أكد على ذلك انغلز، فإن بقايا الشكل القديم الاتاوي الإسلامي بما فيه من لغة عربية، ما زالت باقية في منطقتنا ويمكن أن تلعب دوراً ما في تحديد إشكالية الإنسلاخ في قطر من أقطارنا، أو في منطقتنا لا أكثر ولا أقل.

٢ ـ نادر فرجاني

لدي ثلاث نقاط استفسار في إطار التوجهات الأساسية للندوة، فأركز على الوطن العربي والمنظور المستقبلي.

أولاً: نتفق في فشل البرجوازية حتى الآن، ولكن هل ينسحب هذا حتماً الى المستقبل؟ ليس واضحاً لدي أن البرجوازية محكوم عليها بالفشل أيضاً في المستقبل، وإن اتفقنا على أنها غير قادرة على تحقيق التنمية المستقلة.

ثانياً: فشل البرجوازية لا يؤدي بالضرورة الى أن يكون المكمل المنطقي تاريخياً، هو مشروع لفك الارتباط. فما هي في تقدير الباحث البدائل المختلفة الممكنة تاريخياً في الوطن العربي؟ وما هي احتمالات تبلور كل منها؟

ثالثاً: ما هو مضمون مشروع فك الارتباط على وجه الخصوص؟ وما هي الشروط الاجتماعية ـ السياسية التي يمكن أن تؤدي الى قيامه؟ وما هي طبيعة العملية السياسية اللازمة لتطوره باتجاه تحقيق أهدافه، بخاصة في ظروف الوطن العربي الراهنة والمتوقعة؟

٣ ـ محمود عبد الفضيل

ذكر د. سمير أمين ان لا بد من إحلال مفهوم قانون القيمة السائد على الصعيد العالمي بمفهوم جديد للقيمة على الصعيد المحلي. هذه المقولة على درجة كبيرة من الغموض والعمومية. مطلوب توضيح أكثر دقة لما هو المقصود بقانون القيمة الجديد الذي يؤدي الى مزيد من التنمية المستقلة، أو فك الارتباط على صعيد الإقتصاديات المحلية في الأطراف.

٤ ـ علي نصار

أعبر عن سعادتي لمشاركة د. سمير أمين في المحافل الثقافية العربية، لما لديه من خبرة طويلة وعريضة في تنمية العالم الثالث. وأعتقد أن خصائص الوطن العربي حضارياً سوف توفر له الفرصة لتطوير وتطبيق أفكاره حول صياغة «قانون قيمة محلي بديل» في ظروف بعينها، وللوصول الى فك الإرتباط.

ولكني وجدت مصاعب كثيرة في قراءة دراسته، ورحت أبحث عن السبب، وربما أكون قد وجدته. وسوف أعبر عن ذلك بالتساؤل الآتي: في كل ما كتبه د. سمير أمين استخدم كلمات «نمو»، «تقدم»، «تحضير»، «تحسين»، وهكذا، ولكنه تركها دون تحديد، بدرجة كبيرة. هل هذه هي المفاهيم والمؤشرات نفسها التي تصاغ لنا في المراكز، أم أنها مفاهيم ومؤشرات بديلة أيضاً، وربما مشتقة من «قانون قيمة محلي بديل»؟. ألا يبدأ فك الارتباط ـ اتساقاً مع توصياته ـ من تحديد ما يقصده بالتقدم والتحسن والنمو، في محاولة للتمايز في هذه المفاهيم، وإلا لما ذهب بنا التمحور حول الذات بعيداً عن الارتباط المشاهد؟

٥ ـ نادية رمسيس فرح

ركز د. سمير أمين على دور الدولة البرجوازية الوطنية في دفع التنمية المتمحورة حول الذات، وقدرة هذه الدولة على خلق تحالفات طبقية تدفع الى النمو. ونتساءل في هذا المجال عن دور الصراع الطبقي؟ وهل يمكن القول إن التحالف الطبقي كان عملية مستمرة في دول المركز؟، وإذا أهملنا دور الصراع الطبقي فكيف سيحدث التحول في دول الأطراف، بخاصة ان د. سمير أمين قد أشار الى ضعف برجوازيات العالم الثالث، وعدم قدرتها على قيادة عملية فك الإرتباط من النظام الرأسمالي العالمي، وإجراء التحول الاقتصادي ـ الاجتماعي المتطلب. واذا ما أوكلنا تلك المهمة الى القوى الشعبية، فكيف سيتسنى للقوى الشعبية قيادة تلك الحركة في ضوء ظروف الهيمنة الداخلية والخارجية؟

٦ ـ يوسف صايغ

توقع د. سمير أمين الدخول في مرحلة طويلة سماها «ما بعد الرأسمالية»، وسؤالي هو: ما هي السمات المتوقعة أو الممكنة لمرحلة «ما بعد الرأسمالية»؟ وهل يمكن أن تتعايش في هذه المرحلة بعض المواصفات الأساسية للاشتراكية وبعض المواصفات الاساسية «للدولنة» (Étatisme)؟

٧ ـ ابراهيم العيسوي

الحق أن د. سمير نجح ـ كما توقع في بداية حديثه ـ في إثارة شيء غير قليل من

الالتباس، على الأقل لديّ. فهو يرفض استخدام «نظرية» حين يتحدث عن «التبعية»، بل هو يرفض أو يتجنب استخدام لفظ «التبعية»، كما تجنب استخدام «الاشتراكية» وفضل التحدث عن «ما بعد الرأسمالية»، بل إنه في حديثه لم يستخدم مصطلح «التنمية المستقلة»، وهذا يثير تساؤلين في ذهني:

أ ـ ما العلاقة بين التنمية المستقلة والاشتراكية، مع التسليم بأنه ستكون هناك مرحلة تحول قد تطول؟. فإذا كان الطريق الرأسمالي مسدوداً عند د. سمير أمين، فإلى ماذا سيصير التحول إذا لم يكن الى الاشتراكية؟

ب ـ التساؤل الثاني عن احتمالات التطور الرأسمالي في الوطن العربي. فالتاريخ الحديث يشير الى انتكاس محاولات التحول الإشتراكي واستعادة الرأسمالية لزمام الأمور. فهل هناك قانون في الوطن العربي، أو في العالم الثالث يحتم بناء الرأسمالية مروراً بدور متعاظم للدولة تحت شعار «التحول الاشتراكي»؟

٨ ـ عبد العزيز السقاف

إن مراجعة سريعة للحضارات المختلفة توضح أن الإرتباط بين الدول القوية والغنية وهي دول المركز، والدول الضعيفة والفقيرة وهي دول التخوم، هو ارتباط غير متكافىء. وهذا الارتباط ينظم علاقة التبعية التي يتم من خلالها نقل ثقافات وسلوك وقوانين ولغات، بل وديانات دول المركز الى دول التخوم. وهذه حقيقة تاريخية سواء أكان الحديث عن الامبراطورية الرومانية أم الخلافة الاسلامية أم الدول الصناعية الحالية. وبالتالي، فإن انتقال بعض أنماط سلوك، أو ملابس الغرب مثلاً الى الدول النامية من النتائج الطبيعية للعلاقة غير المتكافئة، ولكن الحتمية، بين المركز والأطراف. وهذه ليست ظاهرة فريدة وبخاصة في هذا العصر، بل توجد مثيلاتها على امتداد الحضارات الإنسانية المتعاقبة.

وعلى هذا، فإن النظرة المستقبلية والعملية للإنسان العربي تفرض طرح السؤال المناسب. وفي نظري، فإن السؤال المناسب ليس كيف نفك الارتباط العربي بالعالم، ولكن الأهم من ذلك ماذا يمكن أن نعمل ليتحول مجتمعنا الى مركز هام في العلاقات الدولية بعد أن بقي هامشياً مدة طويلة. وكنت أظن أن عنوان التنمية المستقلة، لا يعني بالضرورة فك الارتباط بقدر ما يعني السعي نحو بناء مجتمع يتمتع بقدر من التأثير، على الأقل، يوازي مدى تأثره بالعالم.

أما السؤال فهو موجه الى د. سمير أمين الذي ينادي بفك الارتباط بين دول المركز، ودول التخوم عن طريق فصل القيمة المحلية عن مستويات القيمة العالمية. فكيف يمكن تحقيق هذا دون التقوقع في انغلاق شبه كامل؟، وهل هذا البديل عملي ومقبول في حالة الوطن العربي؟

٩ ـ عاطف قبرصي

تلعب الاسعار، نظرياً، دوراً أساسياً في العملية الاقتصادية، فهي تشير الى الندرة أو الوفرة. وهي أيضاً تلعب دوراً تحفيزياً لإيلاف القرارات الفردية مع الحاجات الاجتماعية. غير انها في الواقع قد تخفق في كل من هاتين الوظيفتين. أولاً، لأن تدخل الاحتكارات في السوق من شأنه أن يكسر العلاقة بين السعر والندرة، كما قد تخفق الأسعار في إيلاف المبادرات الفردية لمصلحة اجتماعية فتعم البطالة أو التضخم أو الكساد التضخمي.

فأي اخفاق لنظام السعر يتطلب تدخل الدولة لتوجيه الأسعار والمبادرات وفق المصالح والوقائع الاقتصادية والاجتماعية. فالمشكلة ليست في نظري إلغاء قانون القيمة، فجوهر القضية من يؤثر على أسعار السوق، الربحية الاحتكارية عبر الاحتكارات الكبيرة أو الدولة وفق المصالح الاجتماعية والاقتصادية الكلية. فالمشكلة ليست إلغاء الأسعار، بل استعمال هذه الآلية وتسخيرها لمصلحة المجتمع وليس لمصلحة الاحتكارات.

تبقى مسألة توزيع الدخل والتسعير. فالنظام الاقتصادي الكلاسيكي والكلاسيكي الجديد، يعتبر أن الأسعار المقررة في السوق تحدد هي نفسها، عبر الانتاجية الحدية، توزيع الدخل والثروة، بينما يعتبر تابعو مدرسة كمبريدج أن تحديد الربحية ومعدلاتها شرط سابق لتقرير الأسعار. فإذا كان د. سمير أمين يريد فصل قانون القيمة الكلاسيكي عن تحديد الأجور والربحية فنحن معه، ولكن هذا لا يلغي دور الأسعار في توجيه توظيف المعطيات الاقتصادية المحدودة، شرط أن تكون هذه الأسعار مطابقة لأسعار الظل، ومعبرة تعبيراً كاملاً عن الندرة ووفق الدالة المنشودة للإقتصاد. أما أن يلغى دور الأسعار كلياً في تقويم الجدوى، فهذا غير واقعي ويؤدي بالضرورة الى انعدام فعالية دراسات الجدوى والاستعمال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المحدودة. المطلوب أسعار معبرة عن الندرة والمصلحة الاجتماعية، وليس إلغاء قانون القيمة أو استبداله، بل استعماله استعمالاً جيداً.

١٠ ـ محمد محمود الامام

يجب أن لا يؤخذ الحديث عن قانون القيمة بصورة منفصلة، فالتطور الاقتصادي لا يتوقف على القوى الانتاجية فقط، بل يتحدد كذلك بمجموعة العلاقات الانتاجية. وهنا نجد أن منظومة القوى الانتاجية متشابهة في مختلف المجتمعات. ومعلوم أن النظام الرأسمالي يأخذ بمفهوم معين لنظرية القيمة، لكن بالمقابل، هناك نظرية للتوزيع وأسس لإعادة التوزيع. وخارج ذلك النظام، هناك علاقات مغايرة بين الجوانب الثلاثة: القيمة، والتوزيع، وإعادة التوزيع.

١١ ـ ميرفت بدوي

في رأيي أن تحديد القيمة من خلال أسعار الظل غير وارد بالنسبة الى النظرية الاشتراكية، ذلك أن أسعار الظل تعكس أساساً الندرة والاسعار وهما غير واردين أساساً في تحديد القيمة في النظرية الاشتراكية.

١٢ ـ هبة حندوسة

اتفق مع د. سمير أمين بأن هناك حاجة لإدخال قانون قيمة محلي في أي دولة نامية، يختلف عن نظام الأسعار السائد عالمياً وذلك على النحو التالي:

يتعين كشرط أساسي التمييز بين دور جهاز الأسعار في توجيه النشاط الاقتصادي في ثلاثة مجالات رئيسية، وهي: أولاً دور الجهاز في تخصيص الموارد الاستثمارية؛ وثانياً تخصيص عناصر الانتاج وتوجيهها الصحيح نحو إنتاج أوفر مجموعة من السلع والخدمات؛ وثالثاً توجيه الاستهلاك المحلي، لأن هذا كثيراً ما يقتضي تدخل الحكومة عن طريق فرض رسوم ضريبية، أو توفير الدعم لخدمات وسلع نهائية حسب الأولويات التي تمليها الاعتبارات الاجتماعية وحجم الادخار المحلي المستهدف.

أما بالنسبة للمجالين الأول والثاني، ومن أجل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد القومية والتعرف على أفضل الخيارات للاستثمار والانتاج ووضع الخطط الزمنية لنمو القطاعات المختلفة، فلا مفر من الأخذ بمستوى الأسعار العالمية واتجاهها المستقبلي كعنصر أساس من منظومة أسعار الظل. وكذلك، يجب على المخطط أن يحسب أسعار الظل لكل عامل من عوامل الانتاج المحلية (العمالة ورأس المال)، التي تختلف بطبيعتها من اقتصاد الى آخر حسب ظروف الندرة النسبية للموارد البشرية والطبيعية والرأسمالية، وحسب أهداف المجتمع الخاصة بسرعة إنجاز عملية التراكم.

١٣ ـ مصباح العريبي

في موضوع عزل القيمة، أحب أن أشير الى جانب هام وهو، أهمية القطاع الخارجي بالنسبة الى الدول النامية. فكيف يمكن عزل القيمة الداخلية مع زيادة أهمية هذا القطاع سواء في السلع المستوردة استهلاكية كانت أم رأسمالية أم مدخلات للإنتاج، والنصيب المتعاظم لها في هيكل القيمة الداخلية. وإذا استطاعت الصين أو الاتحاد السوفياتي فصل القيمة الداخلية عن القيمة الخارجية، فإن ذلك يرجع الى خصوصية هذين الاقتصادين، وعدم الأهمية النسبية للقطاع الخارجي، بل وعند زيادة أهمية القطاع الخارجي في هذين الاقتصادين، نجد أن هناك تراجعاً يظهر واضحاً في الصين، كما في الاتحاد السوفياتي، عن فكرة القيمة الداخلية غير المرتبطة.

١٤ - رمزي زكي

يبدو لي أن هناك خلطاً قد حدث في فهم ما ذكر في دراسة د. سمير أمين يدور حول الفرق بين «تفسير القيمة» و«قانون القيمة». فالتعبير الأول ينصرف الى تحديد القوى والعوامل التي تحدد القيمة التبادلية للسلعة؛ أما التعبير الثاني فينصرف الى منظومة الأسعار والتكاليف وتأثيرها على توزيع وتخصيص الموارد والدخول، حيث تتكيف الأسعار مع التكاليف وتتحدد معدلات الأرباح. وعليه، نجد أن قانون القيمة، بهذا المعنى، يوجد ويعمل في كل التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية للإنتاج التي يوجد بها إنتاج سلعي (إنتاج من أجل السوق)؛ فهو يعمل في النظام الرأسمالي، ومحركه الأساسي هو تعظيم الربح، كما انه يعمل أيضاً في النظام الاشتراكي، ولكن المحرك الأساسي له يكون هو تفضيلات المجتمع، ممثلة في الخطة الاقتصادية وما يترتب عليها من سياسات واجراءات.

وبناء عليه، أعتقد أن ما قاله سمير أمين في دراسته، من أننا محتاجون في البلاد المتخلفة إلى صياغة قانون للقيمة يتناسب وبناء التنمية المستقلة، هو أمر صحيح. ومن المؤكد أن قانون القيمة، بالمعنى السابق له، والذي يتناسب مع مشروع بناء التنمية المستقلة سيكون مغايراً عن قانون القيمة في النظام الرأسمالي الذي تتحدد فيه: منظومة الأسعار وتوزيع وتخصيص الموارد - وأيضاً الدخول - طبقاً لمعيار تنظيم الربح. لكن ذلك سيتوقف في النهاية على طبيعة المجموعة الاقتصادية الاجتماعية التي ستبني هذه التنمية.

١٥ - أحمد الغندور

تقدم ورقة د. سمير أمين تحليلاً للتطور الاقتصادي والاجتماعي في بلاد العالم الثالث في إطار النظام العالمي الرأسمالي الراهن، لتنتهي بتصور لمشروع مجتمعي مستقبلي يقوم على أساس تنمية إقتصادية مستقلة لبلدان العالم الثالث. وقد انتهى د. سمير أمين في الشق الأول من تحليله، الى ان البرجوازية المحلية في بلدان العالم الثالث - مع استثناءات قليلة - لم تنجح في السيطرة على عملية التراكم الداخلي لعناصرها المختلفة، وأنها ظلت مرتبطة بالمصالح الاقتصادية «لمراكز» النظام الرأسمالي العالمي، ولم تنجح في إقامة تحالفات مع القوى الشعبية المحلية. ومن هنا جاءت نتيجة الشق الثاني من تحليل د. سمير أمين لتؤكد على أن نشوء وارتقاء «التنمية الاقتصادية المستقلة» في العالم الثالث مشروط بنجاحها في «فك الارتباط وفتح مرحلة الانتقال الصعب والمتناقض نحو الاشتراكية».

ويصعب على المرء ان يختلف مع د. سمير أمين في الشق الأول من تحليله، فقد كانت نتائجه تجسيداً للواقع في غالبية بلدان العالم الثالث سواء أكان هذا الواقع محصلة للتطور المجتمعي في إطار النظام الرأسمالي أم في إطار ما يسمى «بالاشتراكيات المحلية»؛ ولكن يبقى باب الاختلاف مع د. سمير أمين مفتوحاً متى تعلق الأمر بتصوره المستقبلي لعملية التنمية الاقتصادية المستقلة في العالم الثالث. ومرد هذا الاختلاف أساساً أن د. سمير أمين ربط ربطاً

مفـاجئـاً بـين عمليـة فـك الارتبـاط وضرورة «الإنتقــال الصعب والمتنـاقض نحـو مـرحلة الاشتراكية». فمثل هذه النتيجة لا بد وأن تـدخل ـ متى سلمنـا بسياق البحث وتسلسله ـ في نـطاق الاحكام القيميـة. فالتعمق في بحث د. سمـير أمين لا يستبعـد ـ نظريـاً على الأقـل ـ احتمالات تطور البرجوازية المحلية نحو استيفاء شروط التنمية المستقلة في إطار نظام رأسمالي. وفي إطار الندوة الحالية، فإن البحث يجب أن يتجه الى تحليـل عملية مـا سماه د. سمـير أمين «بفك الارتباط» بين «المراكز» و«الاطراف»، على النحو الذي يسمح بخلق البرجوازية المحلية الجديدة القادرة على قيادة عملية التنمية الاقتصادية المستقلة. وفي هذا الخصـوص، لا بد وأن نستفيـد من التناقض الكـافي في العوامـل الخارجيـة ذاتها المؤثـرة على «الاطـراف»، ومن دفع العوامل المحلية المؤدية الى تقوية ونشوء البرجوازية المحليـة القادرة عـلى السيطرة عـلى التراكم الداخلي والتحالف مع القوى الشعبية المشاركة في ثمار هذا التراكم.

١٦ ـ خالد المنوبي

إن التوسع في طرح مسألة العدول عن قانون القيمة، هي من قبيل «بسط البسط قبـل بناء المسجد»، أو من قبيل الخوض في مسألة ولو كانت مهمة ـ قبل إثـارة المسألـة التي تسبقها بالضرورة تاريخياً ومنطقيـاً، فتعديـل قانـون القيمة لا يمكن أن يتم قبـل تكسير طـوق الشكل الاجتـماعي الرأسـمالي، ولا يمكن بالمرة أن يقع ولـو بمجـرد التفكـير فيـه عمليـاً في الأوضـاع الراهنة.

أما عن الدخول في مرحلة الانتقال المتناقضة الطويلة بين المجتمع الطبقي الرأسمالي الى المجتمع الخالي من الطبقات والدولة، فيحسن التذكير أنه تم في المناطق الاسلامية السوفياتيـة بمجرد انتصار الثورة السوفياتية عام ١٩١٧ في بلاد القيصر. وأنه تم في منطقـة البلقان ـ وقـد كانت مثلنا ـ خاضعة للخلافة العثمانية الاسلامية بمقتضى مد الجيش الأحمر ابان الحرب العالمية الثانية، ولعل المسألة في طريقها الى الحسم في افغانستان بحكم تدخـل القوات السـوفياتيـة، ولا يمكن التنبؤ بالطبع هل يسمح الظرف التاريخي بحصول ذلـك في بلد عربي معـين. بقيت إمكانية دفع ثورة من الداخل لعملية فك الطوق الرأسمالي. ينبغي الاعتراف أن شروط ذلـك ليست متـوافرة الآن في أي بلد عـربي. ثم، وهـو الاهم، ليس من الثـابت أن يكـون إطـار الانتقـال ما يسمى بـالوطن العـربي، لأن الشكل الاجتـماعي الـذي ينتمي اليـه هـو الشكـل الاجتماعي الرأسمالي العالمي، ولأن توافر ظروف لفض هذا الشكـل قد يحصـل في قطر معـين ليس أكثر (أو مجموعة أقطار لكن دون أن تكون مجموع أقطار الوطن العربي).

١٧ ـ عبد العال الصكبان

تشير الدراسةالى مأزق الحلين الرأسمالي والاشـتراكي. وتنتهي الى أنه «لا مفـر من اتخاذ طريق «فك الارتباط» وفتح باب مرحلة الانتقال الصعب والمتناقض نحو الاشتراكية». فكيف يكون ذلك؟ وأين موقع هذا المشروع من الحتمية الاشتراكية التي يـراها كـاتب الورقـة؟ وأي

اشتراكية هي التي سيقوم المشروع في إطارها حين يقدر لجماهير المشروع أن تستعيد مبادرتها؟

تذكر الدراسة «ان سيطرة الخليج نفسها تفترض بالطبع تخلي الشعوب العربية عن هدفها الوحدوي، وذلك بكل بساطة لأن مركز الثقل للوطن العربي الموحد لا يمكن أن يظل مستمراً في منطقة الخليج». وسؤالي هو عن أسباب الافتراض باستحالة استمرار مركز الثقل للوطن العربي في الخليج لأن الجزيرة العربية كانت مركزاً للثقل في المشروع الاسلامي، وهي ما زالت تحاول حتى الآن أن تبقي هذا المركز فيها بغض النظر عن رأينا في مضمون محاولتها ومرتكزاتها الموضوعية؟ ثم لماذا تفترض الورقة أن وجود المركز بالخليج سيؤدي الى تخلي الشعوب العربية عن هدفها الوحدوي؟ ان الحكم برمته يحتاج الى مراجعة بعد وقفة موضوعية.

١٨ ـ ابراهيم سعد الدين

رفض د. سمير أمين فكرة وجود نظام اجتماعي اشتراكي حالياً على أساسين: الأساس الأول، هو أن الأنظمة الموجودة هي ناتج ظروف تاريخية وانها ليست متشابهة. ومن ناحية ثانية، فإن فشل الأنظمة التي يقال عنها اشتراكية في حل قضية المشاركة الشعبية في السلطة والحكم ينفي عنها صفة الاشتراكية. ويثير ذلك لدينا التساؤلات التالية:

أ ـ رغم الاختلافات بين الأنظمة المختلفة التي يقال عنها اشتراكية، هل توجد سمات عامة لها؟ وما هي هذه السمات؟ ان التجارب الرأسمالية أيضاً مختلفة. تاريخياً تختلف تجربة التطور والنمو الرأسمالي في بريطانيا والمانيا وأمريكا واليابان. ولكننا نتحدث عن نظام رأسمالي، لأن هناك سمات مشتركة رغم هذه الاختلافات. إلى أي حد ينطبق هذا أيضاً في حالة الدول المسماة بالاشتراكية؟

ب ـ رغم التسليم بأن الدول المسماة اشتراكية لم تحل حلاً سليماً حتى الآن قضية المشاركة والرقابة الجماهيرية فإلى أي حد يعتبر تحقق ذلك شرطاً للاشتراكية؟ ان الديمقراطية ليست شرطاً للرأسمالية بدليل أن المانيا الهتلرية كانت أيضاً رأسمالية ـ في رأيي أنه رغم التسليم بعدم النجاح في قضية الديمقراطية، فإن الاشتراكية هي في النهاية نظام للانتاج والتوزيع يقتضي شكلاً معيناً للسلطة. فإلى أي حد يعتبر عدم النجاح في حل قضية السلطة الديمقراطية مؤثراً على نظام الانتاج والتوزيع؟

ج ـ أخيراً ما يسمى الدولنة، الى أي حد يعتبر نمو دور الدولة ناتجاً عن أدوات الانتاج والتشابك بين القطاعات. ومن ثم هل يمكن تصور تصفية الدور التنظيمي المتعاظم للدولة؟ وهل اللامركزية، والمشاركة الشعبية هي نقيض لوجود الدور المتعاظم للدولة في الاطار التنظيمي، أم أن القضية هي ايجاد منظمات قادرة على منع تسلط الدولة وتؤدي الى مشاركة الجماهير في السلطة وفي الرقابة؟

١٩ ـ جورج العبد

أطرح سؤالاً حول الاستنتاج الأساسي الذي توصل اليه، وعبّر عنه في الفقرة النهائية من ورقة البحث وهو « . . . ان آليات النظام الرأسمالي العالمي لا تمثل عنصراً موافقاً لتبلور دول برجوازية وطنية جديدة قادرة على مواجهة تحديات العصر. فلا مفر من اتخاذ طريق «فك الارتباط» وفتح باب مرحلة الانتقال الصعب والمتناقض نحو الاشتراكية». والحقيقة ان د. سمير أمين يبدو وقد توصل الى هذا الاستنتاج، وهو استنتاج في غاية الأهمية، بقدر من الثقة عجزت أنا عن تبريرها عند قراءة البحث بكامله، ولكن قد يجوز التوصل الى هذا الاستنتاج بالرجوع الى كتابات د. سمير أمين وأبحاثه الأخرى.

والسؤال الأول الذي يثيره هذا الاستنتاج، الذي لا يخلو من الابهام والغموض، هو ما معنى «تحديات العصر» بالذات؟ وهل يعني بهذا التعبير «التنمية المستقلة»، علماً بأن د. سمير أمين حاول في بحثه تحاشي استعمال هذا التعبير؟ كذلك الأمر فيما يخصّ مفهوم «فك الارتباط»، فما هو المعنى العملي لذلك؟ هل هو قطع العلاقة مع «المركز» أم هو تحديدها ضمن مقاييس قد يتفق عليها؟ أم هل هو السيطرة من قبل «الطرف» على قرار تحديد هذه العلاقة؟ وأخيراً، كيف يؤدي فك الارتباط هذا الى «فتح باب مرحلة الانتقال. . نحو الاشتراكية»؟ وهل هذه النتيجة حتمية؟ وهل هذه «الاشتراكية» هي ما يقصد به د. سمير أمين بتعبير «مجتمع ما بعد الرأسمالية»؟ وهل النهج الاشتراكي هو السبيل الوحيد الى التنمية المستقلة؟ في النهاية، ماذا يعني «فك الارتباط» في إطار نضال الشعوب في سبيل إقامة مجتمعات اشتراكية في ظل النظام الرأسمالي العالمي القائم؟ هل هذا ممكن أولاً؟ وهل هو طريق يوصي د. سمير أمين باتباعه نحو التنمية المستقلة ثانياً؟

٢٠ ـ باقر النجار

اتفق مع التقسيم الذي قدمه د. سمير أمين، من أن الرأسمالية المعاصرة قد مرت بثلاث مراحل. الأولى: وتبدأ من الحرب العالمية الأولى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية؛ الثانية: وتبدأ من عام ١٩٤٥ حتى نهاية الستينات؛ أما المرحلة الأخيرة وهي الأكثر أهمية باعتقادي بالنسبة الى منظومة العالم الثالث فتبدأ مع مطلع السبعينات وهي المرحلة التي لا زلنا نعاصرها، وشهدت إخفاقات في محاولات التنمية في العالم الثالث.

إلا أنني وبالمقابل أجد نفسي أتفق فقط جزئياً مع مصداقية سمات هذه المرحلة التي حددها بالتالي: (١) إنتهاء الرواج الاقتصادي للرأسمالية؛ (٢) أزمة الهيمنة الأمريكية؛ (٣) تدهور تام من جميع النواحي.

وباعتقادي أن السمات الاخيرة قد تكون ذات مصداقية أكبر على المرحلة الأولى من المرحلة الثالثة. فصحيح أن الرأسمالية العالمية ومع مطلع السبعينات قد عانت الكثير من

الاختناقات الاقتصادية كاغلاق الكثير من وحداتها الصناعية ومعدلات البطالة الواسعة التي شملت حوالى ٢٢ مليون شخص في مطلع الثمانينات، وكذلك تدهور الخدمات الاجتماعية المقدمة في دول الرفاه الأوروبي وارتفاع معدلات الإجرام... إلخ. إضافة الى سقوط بعض التوابع في العالم الثالث؛ ايران ونيكاراغوا.

إلا أنه وبالمقابل، ان النظام الرأسمالي العالمي، ونتيجة لطبيعته التكيفية العالية، استطاع رغم كل ما يقال عن أزمته المعاصرة، أن يعيد فرض هيمنته على العالم ولكن بطرق واستراتيجيات جديدة أملتها ظروفه المتغيرة: فبروز بعض التشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية المحيطية الجديدة في أجزاء من العالم الثالث ساهم، ونتيجة للكثير من المتغيرات الداخلية والخارجية، في إدخال بعض الدول المحيطية من جديد ضمن النظام الاقتصادي العالمي وبأسس أكثر متانة. وكذلك تبنيه ـ أي الرأسمال الغربي ـ لأنماط جديدة لتراكم رأس المال العالمي والتي برزت بأشكال وأنماط متعددة في أجزاء مختلفة من العالم الثالث، كنمط التنمية في البلدان النفطية في الخليج، ونمط دول جنوب شرق آسيا، ونمط الشمال الافريقي.

٢١ ـ عارف دليلة

في هذه الدراسة يدرس د. سمير أمين النزعة العالمية القوية لتطور المجتمعات البشرية المعاصرة في إطار النموذج الأعم: النموذج الرأسمالي العالمي، ويمكن أن نستنتج أيضاً أنه يؤكد على أن الاشتراكية هي الخلاص في نهاية المطاف، وفي الوقت نفسه، على أن النظم الاشتراكية القائمة حالياً (المزعومة، كمايقول) مندمجة في اطار رأسمالية عالمية، وليست تنويعات في نظام اقتصادي ـ اجتماعي مضاد للنظام الرأسمالي العالمي. وأعتقد أن هذه المحاور تشتمل على تناقض يصعب معه التوفيق بينها، فالدكتور سمير أمين، يعتبر أن هذه النظم تفتقر الى «الديمقراطية السياسية الصحيحة الاكثر تقدماً من الديمقراطية الموجودة في مراكز النظام الرأسمالي، والى وجود تحكم حقيقي للطبقات الشعبية بوسائل الانتاج». ويؤكد ان «الخطاب الرسمي للنظم الاشتراكية يساوي تحقيق الاشتراكية بإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج». هكذا دون الأخذ بالاعتبار كل تعقيدات وتطورات الإدارة الاقتصادية في الدول الاشتراكية عبر فترة تزيد أو تقل عن نصف قرن، وبالأخص خلال العقدين الأخيرين، مع التنويه بأهمية المقررات الاقتصادية للمؤتمر الأخير للحزب الشيوعي السوفياتي.

أتساءل هنا: إذا كنا نقبل بوجود تدرجات وتنويعات في الشكل الرأسمالي، فلماذا لا نقبل بأي تنويعات أو تدرجات في الشكل الاجتماعي التاريخي لتطور النظام الاشتراكي من خلال نظرة واقعية تاريخية، وإنما نطلب هنا تجسيد نظام جاهز مثالي محدد مسبقاً، إما أن يكون أو لا يكون هناك اشتراكية؟

وأتساءل أيضاً، هل يتوقع د. سمير أمين أن يقوم هذا النظام الاشتراكي المثالي في العالم الثالث، ليتصدى للمهمة التاريخية في مقارعة النظام الرأسمالي العالمي؟

٢٢ ـ عبد الرازق حسن

يثير بحث د. سمير أمين الكثير من الملاحظات يمكن تلخيصها في:

أ ـ ليس هناك من اعتراض على نظرية المركز والأطراف، غير أن وضع المركز والأطراف ليس أمراً ثابتاً أو جامداً، فقد تتحول الأطراف نفسها الى مراكز إذا توافرت لها المقومات. ولعل التاريخ القديم والحديث يعطينا صورة عن هذا إذ تحولت بعض المراكز القديمة الى أطراف، وأخذ بعض الأطراف يتحول الى مراكز، وأهمها في التاريخ الحديث الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الصين والهند اللتان تعتبران من الأطراف، من المقدر أن تتحولا الى مراكز عبر تغيرات كبيرة، بحكم امكانياتها وقدرتها على التخلص من التبعية.

ب ـ قد يكون الربح وتراكمه هو الدافع المحرك للرأسمالية، ولكن مع تشعب النشاط، قد تصبح الرغبة في السيطرة والتوجيه هي الأساس. فرغبة الإمبريالية الرأسمالية في الاحتفاظ بمكانتها، كثيراً ما تدفعها الى تشكيل بؤر ارتكازية لتهديد أي تغيير ايديولوجي يمكن أن يضر بمصالحها وارتباطاتها. فإنشاء إسرائيل، والإغداق عليها بهذه الصورة ليس الهدف منه تحقيق ربح، وإنما ضمان نقطة ارتكاز في المنطقة، اما لضمان تدفق موارد المنطقة اليها، أو استغلال أسواقها، أو حتى حرمان القوى المضادة من إحداث تأثير معاكس.

ج ـ ليس هناك شك في أن أحد وسائل التأثير للسيطرة ليس فرض الايديولوجية فحسب، وإنما أيضاً جذب الجماهير الى أنماط سلوكية معينة، من خلال أنماط الاستهلاك، والعلاقات الاجتماعية، وقد أثرت الأنماط السلوكية في توجيه التنمية، وتطوير المطالب، مما أصبح يشكل عبئاً على البلدان النامية التي لا تستطيع منها فكاكاً.

د ـ من مكونات الرأسمالية الوطنية كما يرى البحث: السيطرة على تكوين قوى العمل، وتمركز الفائض المالي، والسوق المحلية والقدرة على الدخول في المنافسة الدولية، والسيطرة على الموارد الطبيعية، وأخيراً السيطرة على التكنولوجيا، وهو بذلك يضع حدوداً جامدة تنفي الطابع الوطني عن كثير من الحركات الاستقلالية التي بدأت بتكتيل الطاقات لدفع حركة التنمية والتطور. ونعتقد أن العبرة هي في التحكم في الموارد الأساسية كخطوة أولى لإحداث تغيير في قوى الانتاج وعلاقات الانتاج. والمهم أن تتمكن القوى الحاكمة من إضعاف الارتباط بالمراكز الرأسمالية ثم فك الارتباط عنها. وقد يتم ذلك من خلال تجمعات وطنية في الأطراف والحصول على معاونة القوى العالمية المضادة وهي الاشتراكية. وإذا لم تتنبه القوى الحاكمة لما يحدث من تغيرات في التركيب الاقتصادي والاجتماعي، وفي العلاقات والسياسات، فمن الممكن أن تعود العلاقة بين الرأسمالية الوطنية والرأسمالية العالمية، وهذا ما حصل لكثير من حركات دول العالم الثالث التي حاولت أن تفك ارتباطها بالمراكز الرأسمالية، غير أن إهمال ما حدث من علاقات في داخلها أدى الى عودتها الى هذا الارتباط، وإن اختلف في شكله عن الشكل القديم.

هـ ـ ليس من الضروري أن تؤدي الثورات الشعبية الى الاستقلالية، وإنما يتم ذلك إذا كانت فلسفة هذه الثورات واضحة، وتعمل من وقت الى آخر الى التنبه للانحرافات والتصدي لها. وكذلك ملاحظة التغيرات الهيكلية في الجهاز الاقتصادي والاجتماعي التي يمكن أن تؤثر في المسار القومي العام. وفي هذا لا مفر للحركات والثورات الشعبية من التحالف فيما بينها، والاسترشاد بتجارب الاشتراكية لضمان سلامة المسيرة، وحتى لا تتقوقع، وتتكلس، ويسهل كسرها من خلال حركات مضادة في الداخل، أو ضربها من الخارج.

و ـ لا أتفق مع الباحث في قوله انه بما «ان النهضة كانت التعبير الايديولوجي عن المحاولة البرجوازية الوطنية، فإن عهد النهضة قد انتهى»، لأن المرحلة الحالية التي تمر بها الرأسماليات الوطنية، ومن بينها تلك التي قامت في بعض أقطار الوطن العربي، ليست إلا حلقة من مراحل تطور نتيجة تغير في مراكز القوى الداخلية والتأثيرات الخارجية، ولا شك أن حدوث تغير كبير في مراكز القوى الداخلية، أو في التأثيرات الخارجية التي عملت على إجهاض حركات التحرر الوطني يمكن أن تعيد الكرة، وليس هناك شيء جامد أو ثابت بشكل مطلق في الحياة.

ز ـ مهما كانت المشاكل التي تمر بها الدول الاشتراكية، فلا يمكن القول إنها في مأزق، لأن طبيعة التطور تخلق المشاكل التي تتطلب العلاج. وإذا لم تتم معالجتها والتصدي لها فقد تؤدي هذه المشاكل إلى مآزق ثم إلى الانزلاق. فالثورة الصينية، حينما حاولت ضبط المسيرة من خلال الثورة الثقافية، وعدم إعداد المقومات الكافية لهذه الثورة الثقافية أدت إلى انتكاسة الثورة الصينية، وسيرها في فلك الرأسمالية الدولية وان كان بدرجة أبطأ من الدول الأخرى كالهند مثلاً.

٢٣ ـ سمير أمين يرد

أ ـ عبر عدد من المشاركين عن «قلقهم» بعد أن استمعوا الى طرحي عن إشكالية التوسع الرأسمالي. ولما كان الغرض من هذا الطرح هو بالتحديد زعزعة بعض «المسلمات»، فإنني اعتبر أن هذه الحيرة هي في الواقع أمر صحي. فلم آت بإجابات مصنوعة «جاهزة»، بل على عكس ذلك أردت أن أبين تعقد الإشكالية بما يفوق ما كنا نتصوره عنها من قبل عشرين عاماً مثلاً. ان الفكر الاجتماعي في جميع أشكاله (العلمية والايديولوجية والقيمية) في أزمة، فينبغي الاعتراف بهذا الأمر كنقطة انطلاق لحوارنا. وفي هذه الظروف، فإن دعوة البعض ـ الصريحة أو الضمنية ـ الى البحث عن «بديل» هي هروب من مواجهة التحدي الحقيقي. فبدلاً من الاعتراف بأن المشكلة صعبة، وبالتالي، تتطلب مزيداً من الجهد، يذهب هؤلاء الى البحث عن حل يعتقدون أنه سوف يسهل أمر الإجابة، أو بالأحرى يبحثون عن حل وهمي!

ب ـ أثار اقتراحي إلغاء قانون القيمة الذي يحكم النظام الرأسمالي واستبداله بقانون قيمة تنعكس فيه احتياجات التنمية المستقلة في ظروف بلادنا الملموسة، ما أقلق د. عاطف قبرصي الذي يخشى أن يؤول ذلك الى الوقوع في التبرير السياسي السهل لأي قرار، والى العدول عن

أي مقياس اقتصادي رشيد. وطلب عدد من المشاركين المزيد من الايضاح لمدلول مقولتي. لا شك أن اقتراحي في هذا الشأن جاء في ورقتي بصيغة تتميز بدرجة عالية من التجرد والايجاز. إلا أن القارىء الذي يهتم بالموضوع يجد في الفصل الثاني من كتابي المعنون **أزمة المجتمع العربي**[٢] نموذجاً دقيقاً لمنظومة القيم المقترحة، ومقارنة هذه المنظومة (في فرضيات مبسطة تصف واقع العالم الثالث المعاصر) بمنظومة القيم المعمول بها في حالة العمل بمعايير الرأسمالية العالمية كمقياس لرشد القرار. فلم أدع الى «التخلي عن حساب القيمة كلياً».

ج ـ هناك عدد من الملاحظات تخص نظرية التوسع الرأسمالي غير المتكافىء، لعل أهمها ما يلي:

(١) ان عدم التكافؤ في التنمية الرأسمالية على صعيد عالمي (أو ـ لنكون أكثر دقة ـ إعادة إنتاج التعارض الكيفي بين المراكز والاطراف)، لا يعني غياب النمو الاقتصادي في الأطراف. وعلى هذا الأساس لا أرى مانعاً في الإعتراف بصحة شروط النمو السريع التي اكتشفها امرتيا سن والتي أشار د. قبرصي اليها في تعقيبه، (ارتفاع نسبة الإستثمار، العمل في اتجاه التصنيع، قيام الدولة بدور فعال في الحياة الاقتصادية). إلا أن السؤال يبقى: هل تحققت هذه الشروط على صعيد الأطراف بجملتها وعلى مدى فترة من الزمن سمح «باللحاق»؟ وإن كانت الاجابة بالنفي فما هي أسباب ذلك؟ هل توجد هناك بلدان نجحت في التقدم من موقف طرفي الى موقف مركزي؟ (عدا تلك البلدان التي خرجت عن النظام الرأسمالي العالمي أي الإتحاد السوفياتي والصين.. إلخ). ناقشت في ورقتي بالتحديد موضوع «نصف الأطراف» عبر التاريخ وتوصلت الى أن هذه البلدان لم تكن، وليست حالياً، في سبيل التبلور في مراكز جديدة؛ وعلى هذا الأساس أبديت تحفظات على الرأي الشائع الذي يقول: ان هناك حالياً عدداً من البلدان (مثل كوريا الجنوبية وغيرها من البلدان «نصف المصنعة») أخذت تقطع اشواطاً سريعة في هذا الاتجاه، وأعتقد أنني اثبت أن الأمر ليس كذلك.

(٢) يتساءل د. عاطف قبرصي عما إذا ما كان هناك فرق بين التصنيع الذي يحدث في العالم الثالث المعاصر (والذي يتميز بالفوردية دون رفاهية)، وبين نمط التصنيع في المراكز في مرحلته الأولى حينما كانت الأجور منخفضة. كما سألت د. نادية فرح أين مكان صراع الطبقات في الغرب. بما أننا نتحدث عن «تحالفات طبقية» أساساً. ان هذين السؤالين برأيي مرتبطان ارتباطاً وثيقاً.

فلننظر الى مراحل التنمية الرأسمالية في الغرب المتقدم. لقد قلت في هذا الشأن ان هذه التنمية مرت بمرحلتين. في المرحلة الأولى تحالف رأس المال مع الفلاحين، من أجل عزل الطبقة العاملة الناشئة (والثورية عندئذ). ورغم انخفاض الأجور، فإن هذا التحالف (في مواجهة صراع طبقي آخر) قد أعطى للتنمية طابع الانغلاق على الذات. فقد ارتفعت دخول

---

(٢) سمير أمين، **أزمة المجتمع العربي** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥).

الفلاحين المستفيدين من هذا التحالف، الأمر الذي فتح سوقاً أساسياً لمنتوجات الصناعة الجديدة لكل من الاستهلاك والاستثمار في تحديث الزراعة، حتى واجهت احتياجات طلب الطبقة العاملة من الغذاء الذي كان يمثل النصيب الأكبر من إنفاق الأجور؛ ثم في المرحلة الثانية شمل التحالف الاجتماعي الطبقة العاملة نفسها (وذلك لمواجهة صراع طبقي آخر على صعيد عالمي، ضد شعوب الاطراف أي فلاحيها وعمالها). وتمثل هذا التحالف في المعادلة «فوردية (أي نظام عمل يضمن انتاجية مرتفعة) زائداً رفاهية (أي اتباع سياسات اقتصادية واجتماعية تضمن زيادة موازية للأجور والانتاجية)». هذا هو المقصود «بالاشتراكية الديمقراطية» و«الكينزية». . . الخ.

وليس التصنيع في العالم الثالث المعاصر تكراراً لهذا التاريخ. فإن شدة الاستغلال الاستعماري (وهو شرط التحالف الاشتراكي الديمقراطي من المراكز) تحول دون إمكان تحالف البرجوازية المحلية مع الفلاحين، كما انها ـ بالأولى ـ تمنع تحالفها مع الطبقة العاملة، إذ ان الاستغلال الاستعماري يلحق بالضرر كلاً من فلاحي الاطراف وعمالها. وبذلك يخلق ظروفاً موضوعية مؤاتية لتحالفهم هم، بينما يعزل البرجوازية، وبالتالي، يجعلها جبانة تلجأ الى حماية الاستعمار. هذا هو الفرق بين النتائج السياسية والاجتماعية للتصنيع في مرحلتيه الأولى والثانية للتوسع الرأسمالي في المراكز، وبين النتائج التي ترتبت على التصنيع اللاحق في الأطراف المعاصرة.

(٣) تجد مشكلة العلاقة بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية مكانها هنا، تلك المشكلة التي أثارها د. عاطف قبرصي. فجميع العوامل داخلية قطعاً في نظرنا، إذ ان وحدة التحليل هي النظام العالمي وليست التشكيلات المحلية. مع أن هذا القول لا يمنع الفصل بينها في التحليل الملموس وتحديد الخط السياسي. فليس مفاد اطروحتنا إنكار وجود عوامل داخلية على الاطلاق، كل ما قلناه في هذا الصدد هو ان «العوامل الخارجية» (أي آليات النظام على صعيده العالمي)، لا تخلق ظروفاً موافقة لتبلور المشروع البرجوازي الوطني في الأطراف. وبالتالي، لا يصح القول بأن غياب هذا التبلور يرجع الى عوامل داخلية حالت دون امكان «استغلال الفرص التي يقدمها الانخراط في النظام العالمي». بل على عكس ذلك، تقف هذه العوامل الخارجية عقبة في سبيل التبلور على نمط ما حدث في المراكز. إن هذا الاختلاف في الظروف الموضوعية هو العامل الذي يفرض على الأطراف الانسلاخ (فك الروابط)، أي الخروج من إطار النظام العالمي كضرورة موضوعية. على أن تحقيق هذا الانسلاخ أو الامتناع عنه يتوقف بالضرورة على توافر أو غياب عوامل داخلية موافقة.

د ـ ماذا سوف يحدث في الأجل الطويل إذا استمر النظام الرأسمالي في التوسع؟ يتساءل د. ابراهيم سعد الدين في هذا المجال هل ستكون «الدولنة» في هذه الظروف الناتج الحتمي لنمو قوى الانتاج؟. سبق أن أوردت اجابتي عن هذا السؤال في كتابي المعنون **الطبقة**

والأمة في التاريخ[3]. وقد رأيت أن «الدولنة» تصبح في هذه الظروف مرحلة تاريخية بين الرأسمالية والاشتراكية التي يتأخر أجلها.

أما د. قبرصي فيتساءل في هذا الصدد اذا ما بلغ الطابع العالمي المتزايد للنظام حداً أدى الى أزمة نمط الدولة البرجوازية الوطنية في المراكز ذاتها. قطعاً، فإن الأزمة الراهنة أثبتت أن سياسات الدولة ـ سواء أكانت كينزية أم كانت «نقدية» ـ قد فقدت فعاليتها أمام تحديات رأس المال المدول[3]. مع أن هذا التناقض الجديد لم يجد حله بعد، فلا يزال الاطار الوطني يرسم الحدود التي تتم في نطاقها الصراعات والخيارات السياسية، ولم يتبلور بعد إطار آخر «فوق الدول».

هـ ـ هناك عدد من التساؤلات تخص اشكالية «ما بعد الرأسمالية»، في فرضية انجاز هذا الانسلاخ الضروري موضوعياً والمشار اليه.

(١) يسأل د. ابراهيم سعد الدين لماذا سميت هذه المرحلة «ما بعد الرأسمالية»، وليس «بناء الاشتراكية». ولما أبديت تحفظات على صحة اعتبار مجتمعات «الاشتراكية» الموجودة فعلاً كما يقال على انها اشتراكية فعلاً، بدليل نقصان الديمقراطية فيها، فإن د. ابراهيم سعد الدين سأل عما إذا كانت قضية الديمقراطية هي التي تفصل في طبيعة النظم، فيرى أن النظم الرأسمالية هي الأخرى ليست ديمقراطية بالضرورة وأنه رغم ذلك لا ينكر أحد طابعها الرأسمالي.

اجابتي عن هذا السؤال الجوهري بسيطة. فرأيي هو أن الاشتراكية ـ بمعنى سيطرة المنتجين على مصير المجتمع ـ تفترض بالضرورة الديمقراطية، بل ديمقراطية متقدمة عما هي عليه في أحسن الفروض في الإطار الرأسمالي، بالأحرى ان الديمقراطية عنصر بنياني جوهري في المجتمع الاشتراكي، وليس عنصراً ظرفياً. هذا في حين أن الديمقراطية ليست عنصراً ضرورياً لتسيير عجلة المجتمع الرأسمالي. إذ ان القوة الدافعة هنا هي السعي وراء الربح، وهو الحافز الذي يؤدي ـ من خلال المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية الفردية ـ الى الإبداع وإنماء قوى الانتاج. ان الديمقراطية في هذه الظروف ناتج معارك طبقية وسياسية، وليست ناتج ضرورة داخلية لنمط الإنتاج نفسه. أما غياب حافز السعي وراء الربح والمنافسة في الاشتراكية، فيفرض إيجاد حافز آخر لا يمكن أن ينبع الا من خلال ممارسة ديمقراطية متقدمة. ولا أرى كيف يمكن لنظم «الاشتراكية الموجودة فعلاً» أن تخرج من المآزق التي انزلقت فيها دون دفع قوي في اتجاه تحقيق تلك الديمقراطية؟

(٢) ما هي القوى الاجتماعية التي تستطيع أن «تفك الارتباط»؟. تساءل د. نادر

---

(٣) سمير أمين، **الطبقة والأمة في التاريخ** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠)، الفصل الأول، ص ١٦.
(٤) أمين، **أزمة المجتمع العربي**، الفصل ٣.

فرجاني إذا كان عجز البرجوازية عن القيام بهذه المهمة في الظروف الراهنة ـ على ما يبدو ـ يمتد الى المستقبل؟، الله أعلم ماذا يمكن أن يحدث في الأجل الطويل غير المنظور. الواقع الثابت في رأيي هو انه ـ في الظروف الراهنة وفي المستقبل المنظور ـ لا يمكن أن يقوم بهذه المهمة إلا تحالف طبقي شعبي، ولا أقول تحالف اشتراكي. إذ ان هناك مجالاً لعلاقة انتاج رأسمالية بعد الانسلاخ من النظام الرأسمالي العالمي. وذلك ـ بكل بساطة ـ بسبب تخلف قوى الانتاج. ولذلك أتحدث عن «ما بعد الرأسمالية» على أنه فصل تاريخي طويل تعمل فيه قوى اشتراكية وقوى رأسمالية تتآزر وتتعارض، بدلاً من التحدث عن «بناء الاشتراكية». ولكن هذه الحاجة الى استمرار وجود قوى رأسمالية ـ وفي هذا الاطار هناك مكان للبرجوازية الوطنية ـ شيء، وكون البرجوازية تقود الجبهة التي تستطيع أن تقوم بالانسلاخ شيء آخر.

(٣) يخشى البعض من أن فك الروابط قد يؤدي تلقائياً الى الاوتاركية ومن ثم الى الركود. لا شك أن هذا الاحتمال وارد وأنه يستحيل في العمل السياسي تحقيق نوع من الضمان «واستبعاد أي احتمال للفشل. إلا أن هناك كثيراً من المبالغة في سلبيات «الأوتاركية». فلننظر على سبيل المثال الى البانيا التي فرضت عليها الأوتاركية. ماذا كان يحدث لألبانيا إذا كانت قد اندمجت في النظام الرأسمالي الاوروبي الغربي بعد الحرب العالمية الثانية؟. لا شك أن نصف سكانها كان قد هاجروا الى المانيا لمد صناعاتها بالأيدي العاملة غير الماهرة، بينما النصف الثاني كان قد أصبح يعيش من النشاط السياحي الطفيلي! وعلى هذا الأساس كانت القومية الألبانية قد فقدت نهائياً أي قدرة في التأثير على مصيرها. وفي هذه الظروف أرى أن الأوتاركية ـ رغم كل سلبياتها وحدودها (إذ انني لا أعتبر البانيا «فردوساً اشتراكياً») ـ كان الخيار الأسلم الذي حافظ على الاحتمالات المستقبلية لهذا الشعب.

(٤) يرى البعض أن الدول الاشتراكية التي «فكت الروابط» بل والتي فرض عليها الانغلاق أحياناً، أو التي فرضت على نفسها هذا الخيار، تميل الى العودة الى «الانفتاح» على النظام العالمي، ولا أقول «الانخراط» في هذا النظام.

هذه صحيح. إلا ان هذه «العودة» تتم من موقف قوة ـ بفضل انجازات تمت خلال مرحلة «فك الروابط» ـ الأمر الذي يضمن حفاظها على استقلالها. فالتشبيه بين «انفتاح» الاتحاد السوفياتي أو الصين وبين «انفتاح» مصر مثلاً، إنما يتجاهل أن التكوين الطبقي في الاتحاد السوفياتي والصين يختلف تماماً عما هو عليه في مصر، كما أن طبيعة الدولة مختلفة تماماً.

و ـ لا شك أن البعد القومي يمثل جانباً أساسياً لقضايا عصرنا. وفي ذلك لا اختلف اطلاقاً مع ملاحظات د. عاطف قبرصي. بل حاولت في كتابي عن **الطبقة والأمة** المشار اليه أن أبين العلاقة بين هذين العنصرين عبر التاريخ الحديث وفي المرحلة الراهنة. وتوصلت الى أن سيطرة المراكز على صعيد النظام العالمي، قد خلقت ظروفاً سياسية مناسبة لتكريس التحالف الاشتراكي الديمقراطي الذي يسود في الغرب المتقدم، والذي هو القاعدة التي تقوم عليها ممارسات الديمقراطية الانتخابية المعتمدة على نوع من الإجماع الاجتماعي. أمعنى هذا

أن نضال الأمم (أمم الجنوب ضد أمم الشمال) حل محل نضال الطبقات؟ ليس الأمر كذلك إذا أدركنا أن ثورة شعوب الأطراف (ولا أقول الأمم أي جميع طبقاتها) ضد الاستغلال الرأسمالي الامبريالي هي في ذاتها صراع طبقي عبر الحدود، وأن برجوازيات الأطراف تخلت عن قيادة هذا النضال فصارت مصالحه مرتبطة الى حد كبير مع استمرار النظام العالمي.

نعم، نحن نجتاز حالياً مرحلة صعبة وخطيرة من تاريخنا، مرحلة انهاء حركة التحرر القديمة. فقد فقدت البرجوازية القدرة على قيادة هذه الحركة وبالتالي، فقدت شرعيتها التاريخية، بينما لم تكسب بعد الطبقات الشعبية القدرة على مواجهة التحدي (وذلك لأسباب موضوعية وذاتية لا أريد أن استرسل فيها هنا). ومن هنا ظواهر التفكك واليأس والتشاؤم التي تنتشر في وطننا. الا أن التاريخ أثبت أنه لا بد أن يبرز من جديد حس قومي. ان نهضة الصين المعاصرة جاءت بعد فترة طويلة من التفكك التام في المجتمع. هذا صحيح ويدعو الى التفاؤل. ان النهضة لا تأتي بتطور تدريجي نحو التقدم يتم بمراحل على خط مستقيم، بل تأتي عادة كرد فعل لشعوب مهددة في استمرار وجودها.

القِسمُ الثَاني

تجَارِبْ مختَارة مِنَ العَالمِ الثالِث

الفصل الرابع

نموذج التنمية الهندي بين تناقضات النمو الرأسمالي وطموحات الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات

د. رمزي زكي (*)

مقدمــة

تمثل الهند نموذجاً غنياً بالدروس والعبر، سواء في مجال تاريخ التخلف وآلياته، أم في مجال تجارب التنمية في دول العالم الثالث. فمن الناحية التاريخية تمثل الهند أحد النماذج الشهيرة لنمط «النمو الممكن» الذي أجهضته السنين الطويلة من الاستغلال الوحشي الامبريالي. وما حدث بالهند ابان المرحلة المركنتلية أيام شركة الهند الشرقية، وابان السيطرة الكولونيالية البريطانية من إفقار شديد لشعبها، ونهب مستمر لمواردها؛ ومن تحطيم لصناعاتها الوطنية، وتخريب لبنيانها الاقتصادي، يمثل نموذجاً بارزاً لما تكرر حدوثه في بلاد أخرى. ومن ناحية أخرى، اتسمت المسيرة التي اختطتها الهند منذ حصولها على استقلالها السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، بالتناقضات والتحديات التي تكررت في عدد كبير من الدول المتخلفة في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية.

صحيح أن الهند قد حققت الكثير من الانجازات في مجالات الانتاج والتمويل والتقدم التكنولوجي في العقود الثلاثة الأخيرة، ولكنها رغم ذلك، لم تستطع أن تقضي على الفقر الشديد لمعظم سكانها فيما عدا أقلية صغيرة. كما أنها اتخذت في بداية الخمسينات طريق التخطيط الاقتصادي كأسلوب لتحقيق التنمية المعتمدة على القطاع العام، بيد أنها في السبعينات بدأت تتبنى سياسة الباب المفتوح وتترك لقوى السوق ورؤوس الأموال الأجنبية الخاصة أن تهيمن على اتجاهات النمو. والهند التي عرفت ابان فترة الخمسينات بتحديها للقوى الخارجية من خلال ما طرحته من ممارسات في مجال ما يسمى «بالقومية الاقتصادية»، تعود في السبعينات لكي تذعن لتلك القوى من أجل أن تحصل على مزيد من القروض والإعانات. والهند التي رفعت شعارات الاشتراكية والعدالة الإجتماعية في أعقاب الحصول على الاستقلال

(*) استاذ اقتصاد ومستشار اقتصادي في المعهد العربي للتخطيط ـ الكويت.

الاقتصادي، باعتبارها الأهداف النهائية للخطط الاقتصادية ولسياسة حزب المؤتمر، هي التي يتحقق فيها الآن نمو كبير للبرجوازية الهندية المتحالفة مع البرجوازيات الأجنبية، وسط نموذج صارخ للتفاوت في توزيع الدخل، ووسط أمواج بشرية ضخمة تعيش على حافة العدم.

نحن اذن أمام نموذج بالغ الدلالة فيما يعكسه من آمال وحبوط، ومن إنجازات وإخفاقات، ومن نجاح وفشل. وهو نموذج يعبر أدق تعبير عن نتائج أنصاف الحلول، وعن البون الشاسع فيما بين الشعارات المرفوعة والممارسات الفعلية. ومن هنا تأتي أهمية دراسته واخضاعه لمنطق التحليل العلمي، بخاصة وان هناك مبالغات شديدة قد قيلت عنه في السنوات الأخيرة. وهي مبالغات تستند الى الانبهار بما حققته الهند في مجالات معينة دون أن تأخذ بعين الاعتبار الاخفاق في مجالات أخرى. والهدف الذي تسعى اليه هذه الدراسة، هو تحليل نموذج التنمية الهندي، في إطار كلي شامل، ومن منظور الاقتصاد السياسي. لكن الإحاطة بهذا النموذج بشكل تفصيلي، وفي مختلف المجالات، هي أمر يتجاوز إمكانيات الدراسة الراهنة. ولهذا فسوف نركز الأضواء فقط على محور التبعية/الاستقلال، وذلك عبر تناولنا للقضايا التالية:

١ ـ اطلالة سريعة على الاقتصاد الهندي عقب الحصول على الاستقلال.
٢ ـ التنمية الهندية عبر محاولات التخطيط، تحليل وتقويم.
٣ ـ تناقضات الواقع الراهن، وآفاقه.

ونتناول ذلك بالتحليل تباعاً.

أولاً: اطلالة سريعة على الاقتصاد الهندي عقب الاستقلال

أسهبت المراجع والدراسات التنموية في تحليل الآثار التي أحدثتها السيطرة الكولونيالية في الاقتصاد الهندي[1]. ويجمع عدد كبير من الكتاب والباحثين على أنه: «لو تركت الهند وشأنها لكانت قد دخلت بالتأكيد في طريق التصنيع في مرحلة مبكرة، فقد كان بوسعها أن تستخدم بصورة منتجة تلك

---

(١) للاحاطة بآثار السيطرة الكولونيالية على الهند، انظر: H. Alovi, «India and the Colonial Mode of Production,» in: R. Miliband and J. Saville, eds., *The Socialist Register* (New York: Monthly Review Press, 1975); P.A. Baran, *The Political Economy of Growth* (New York: Monthly Review Press, 1968); R. Palme Dutt, *India Today* (Calcutta: Manisha, 1970); Romesh C. Dutt, *The Economic History of India,* 2 vols. (London: Routledge and Kegan Paul, 1906/1956); B.N. Ganguli, *Readings in Indian Economic History* (London: Asia Publishing House, 1964); A. Sen, *The State, Industrialization and Class Formation in India: A Neo-Marxist Perspective on Colonialism, Under Development and Development* (London: Routledge and Kegan Paul, 1982).

الموارد التي استنزفتها بريطانيا من الهند المستعمرة»[٢]. وهي موارد هائلة، وكانت تمثل قوة ضخمة للتراكم الذاتي. ما بالنا إذا علمنا، أن بريطانيا خلال الفترة ما بين عام ١٧٥٧ حتى عام ١٨١٥ قد استنزفت من الهند موارد تتراوح قيمتها ما بين ٥٠٠ ـ ١٠٠٠ مليون جنيه استرليني، في حين أن «رؤوس الأموال الإجمالية لجميع الشركات التي كانت تعمل في الهند قرب نهاية القرن التاسع عشر قد بلغت ٢٦ مليون جنيه استرليني»[٣]. ومن المعلوم أن هذا النزف الشديد لثروة الهند، كان يمثل أحد المصادر المهمة للتراكم البدائي لرأس المال في تاريخ تطور الرأسمالية البريطانية[٤]، وفي الوقت نفسه سبباً قوياً لتخلف وإفقار الهند[٥]. ويقول بول أ. باران في هذا الخصوص «أنه لا يوجد شك، في أنه لو كان الفائض الاقتصادي الذي انتزعته بريطانيا من الهند قد استثمر في الهند، فإن التطور الاقتصادي اليوم لم يكن ليحمل أي تماثل مع الصور المعتمة. ومن العبث التخمين حول ما كان يمكن أن تكون الهند قد بلغته الآن من مستوى للتقدم الاقتصادي يتناسب مع مواردها الطبيعية الاسطورية ومع إمكانات شعبها. ومع ذلك، فمن المؤكد أن مصير عدة أجيال من الهنود، كان سيختلف تماماً عن تلك الكارثة المزمنة التي عاشتها الهند خلال القرنين الأخيرين»[٦].

لقد دمرت الإدارة الكولونيالية والنهب المباشر لموارد الهند الإطار التقليدي للمجتمع الهندي. وأدت سياسة التجارة الحرة التي فرضها المستعمر البريطاني الى خراب الصناعات المحلية، وتدمير الانتاج الحرفي. كما أن الضرائب الباهظة التي كانت الحكومة والادارة البريطانية تفرضها على القطاع الزراعي، كانت تمتص الريع الزراعي بكامله تقريباً، الأمر الذي أدى الى غياب ممكنات التراكم وحوافزه داخل هذا القطاع، والى إفقار الفلاحين وزيادة بؤسهم والى ظهور فائض سكاني نسبي في الريف، راح يعمل بأجور لا تصل الى حد الكفاف في مزارع الشاي والقطن والجوت التي تنتج من أجل التصدير. كما تم صياغة نظام التعليم المحدود على نحو يؤهل لتخريج موظفين عموميين للعمل في آلة الدولة فقط، مع الحرص على أن تبقى أغلبية الشعب الهندي في حالة من الأمية والجهل. ودعمت الإدارة البريطانية سيطرتها على الهند من خلال بعض الطبقات والشرائح الاجتماعية التي ارتبطت مصالحها وامتيازاتها بدوام السيطرة البريطانية (مثل أصحاب الأراضي، ومقرضو النقود، الوكلاء التجاريون، موظفو الإدارة الحكومية) إضافة الى سياسة «فرق تسد» التي طبقت بذكاء من

---

(٢) انظر: انياسي ساكس، **نماذج القطاع العام في الاقتصاديات المتخلفة: موازاة بين النموذج الهندي والياباني**، ترجمة سمير عفيفي (القاهرة: الهيئة العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠)، ص ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦.

(٣) انظر: بول أ. باران، **الاقتصاد السياسي والتنمية**، ترجمه الى العربية احمد فؤاد بلبع (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧)، ص ٢٤١.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر: Sen, *The State, Industrialization and Class Formation in India*, pp. 55 - 63.

(٥) من هنا ما أبلغ دلالة الكلمات التي ذكرها المؤرخ روميش دات حينما كتب يقول: «ان امطار الهند كانت تبعث البركة والخصوبة في بلاد أخرى»! جاء ذلك في كتابه الشهير: **التاريخ الاقتصادي للهند** (لندن، ١٩٠١). نقلاً عن: باران، **الاقتصاد السياسي والتنمية**، ص ٢٤٣.

(٦) أنظر: باران، **الاقتصاد السياسي والتنمية**، ص ٢٤٤.

خلال خلق الصراعات والانقسامات بين الهنود والاقليات الأخرى واذكـائها، ودعم مصـالح جماعات منهم على حساب مصالح جماعات أخرى.

وهكذا، قضت السيطرة الكولونيالية البريطانية على أنماط الانتاج السابقة على الرأسمالية ودمرت ممكنات تطورها، وأحـالت الهند الى اقتصـاد تابـع ومنهوب ومسيـطر عليه، ومنـدمج بإحكام في بنية الاقتصاد البريطاني. وفي ضوء ذلك، لم تتح الفرصـة لظهـور رأسمال صنـاعي هندي منافس لرأس المال البريطاني.

بيد أن الوضع بدأ يتغير على نحـو بطيء منـذ نهاية القـرن الماضي، حينـما بدأت المـانيا والـولايات المتحـدة الأمريكيـة تتغلغـلان الى السـوق الهنـديـة، منـافسـة في ذلـك الاحتكـار البريطاني، وحينما بدأت تتبلور في الهند حركة وطنية سياسية معادية للاستعمار، راحت تنـادي بالاستقلال وبإعادة إحياء الصناعات الوطنية. وهي الحركـة التي تزعمهـا حزب المؤتمـر الذي أصبح بمثابة الجبهة الشعبية المتسعة لكـل القوى الـوطنية المعـادية لـلاستعمار[7]. وقـد تحققت وحدة حزب المؤتمر وشعبيته ـ بقيادة البرجوازية ـ أساساً من الأهداف الوطنية التي رفعها ضـد الاستعمار أكثر من برنامجه الاجتماعي «الذي كان من السهل الانفاق عليه حينما كـان احتمال التـطبيق غير قائم بعد»[8].

وخلال الفترة الممتدة بين الحـربين العـالميتين، أرغمت السلطة الـبريطانيـة تحت ضغط الحركة الوطنية، على التجاوب جزئياً مع مطالب التصنيـع. وأنشئت في عام ١٩٢٣، مصـانع ميسور للحديد والصلب في مدينـة مهادرامـاتي[9]، وقامت بعض الصنـاعات التي حلت محـل الواردات. وأدت ظروف انقطاع الواردات وأزمـة الكساد الكبـير (١٩٢٩ ـ ١٩٣٣) الى زيادة ظهور بعض الصناعات المحلية والى زيادة مساهمة الدولة في الملكيـة والرقـابة والتشغيـل لهذه الصناعات[10]. وقدمت بريطانيا بعض التراجعات عن سيـاستها المعـادية للتصنيـع لكي تطرد منافسيها الآخرين[11]، المانيا والولايات المتحدة. كما فرضت الحماية على الصناعـات الوليـدة، الأمر الذي كان له تأثير لا بأس به في خلق توسع صنـاعي. وجاءت ظـروف الحرب العـالمية الثانية لتعضد من تشغيل هذه الصناعـات على نـطاق واسع، لإمـداد الجيوش الـبريطانيـة بما تحتاجه من مؤن خلال المعارك الحربية. لقـد خلقت هذه الصنـاعات البـديلة للواردات، التي

(٧) قارن: برابهات باتنيك، «الامبريالية ونمو الرأسـمالية الهنـدية،» وهي فصـل من كتاب: **دراسـات في نظرة الامبريالية**، وقد ترجمها عصام الخفاجي ضمن كتابـه: **الامبريـالية وقضـايا التـطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٤)، ص ٧١.

(٨) أنظر: ساكس، **نماذج القطاع العام في الاقتصاديات المتخلفة**، ص ١٨١.

(٩) أنظر: المصدر نفسه، ص ١٦٨.

(١٠) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، أنظر: J.N. Bhagwati and P. Desai, *India: Planning for Industrialization, Industrialization and Trade Policies since 1951* ([London]: Oxford University Press, 1970), pp. 38-58.

(١١) أنظر: باتنيك، «الامبريالية ونمو الرأسمالية الهندية،» ص ٧٢.

نمت في هذه الظروف، طبقة برجوازية وطنية، زاد بروزها على سطح الحركة الوطنية في أعقاب الحرب العالمية الأخيرة. لكن هذه الطبقة، نظراً لضعفها، كانت تدرك جيداً أنها في حاجة الى رأسمالية دولة لتدعمها وتقف بجوارها ضد الطبقات الأخرى، وتمنحها الامتيازات المختلفة، كاجراءات الحماية الجمركية وتطبيق أسعار صرف تفضيلية، وإعانات حكومية. . . الى آخره. وكانت جذور هذه الطبقة تمتد أساساً الى التجار ومقرضي النقود وأصحاب الوكالات التجارية.

وفيما يتعلق بقطاع التجارة الخارجية، تجدر الإشارة الى أنه خلال فترة السيطرة البريطانية، كان من المتعين على الهند أن توفر من عملياتها الجارية قدراً محسوساً من الموارد لدفع الفوائد والأرباح لرؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة داخل الهند(١٢). ونظراً لتعاظم قطاع الصادرات المعتمد على إنتاج المواد الأولية (القطن، الشاي، الجوت) واقتصار الواردات على عدد محدود من السلع الاستهلاكية والصناعية، فإن الميزان التجاري الهندي كان يحقق في الظروف العادية فائضاً. وهذا الفائض كان يستخدم في تمويل تحويلات خدمة رؤوس الأموال الأجنبية العاملة في الهند(١٣). وكانت تبعية النظام النقدي الهندي للنظام النقدي البريطاني، وما أدى اليه ذلك من وجود نظام ثابت للصرف الأجنبي، تسهيل عملية نقل ونهب ما يتبقى من الفائض بعد دفع الفوائد والأرباح على رؤوس الأموال الأجنبية. وكان دخول الهند منطقة الاسترليني، مع مصر وغيرها من الدول المستعمرة والتابعة، يفرض عليها أن تحتفظ بأرصدتها النقدية الاحتياطية في بنك انكلترا المركزي. وكان ذلك يمثل اقراضاً لبريطانيا بلا عائد.

وحينما استقلت الهند في ١٥ آب/اغسطس عام ١٩٤٨، كان الاقتصاد الهندي يحمل السمات المميزة لأي اقتصاد تابع ومنهوب، وتبدو عليه الآثار العميقة لسنوات الاستغلال الطويلة، والتشويه الواضح في بنيته الاقتصادية والاجتماعية. فهناك عدد هائل من السكان، قدر عددهم آنذاك بحوالى ٣٦٠ مليون فرد، يتزايدون بمعدل سنوي حوالى ١,٣ بالمائة. ومتوسط دخل الفرد لا يكاد يصل الى ما يشبع حد الكفاف (٦٢,٢ روبية هندية). وأكثر من ٨٥ بالمائة من السكان أميون. وتعاني أغلبية السكان من الأمراض وسوء التغذية ومن عدم وجود المسكن الصحي ومياه الشرب النقية. . . الى آخره. هذا في الوقت الذي يوجد فيه تمايز طبقي حاد، حيث استأثرتُ أقلية من السكان بالجزء الأكبر من الدخل القومي، وتعيش

---

(١٢) يشير تاريخ السيطرة الكولونيالية على الهند، الى ان بريطانيا لم تقم بإجراء تحويلات يعتد بها من رؤوس الأموال البريطانية للهند. ويقول ر. س. دات صاحب كتاب: **تاريخ الهند الاقتصادي في أوائل الحكم البريطاني** (لندن، ١٩٥٠): «كان رأس المال البريطاني المستثمر بالهند في حقيقته منتزعاً من الهند أصلاً عن طريق نهب الشعب الهندي ثم اعتبار الشعب مديناً لبريطانيا بذلك المبلغ والزامه بأن يدفع على هذا الدين أرباحاً وفوائد». نقلاً عن: ساكس، **نماذج القطاع العام في الاقتصاديات المتخلفة: موازاة بين النموذج الهندي والياباني**، ص ١٦٦.

(١٣) قارن: رمزي زكي، **أزمة الديون الخارجية: رؤية من العالم الثالث** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨)، ص ٢٢.

في مستويات معيشية أسطورية وسط بحر هائل من البؤس والفقـر والإحياء القـذرة المشينة في المدن والتي تعج بالملايين من المرضى والجياع والعاطلين.

أما عن هيكل الاقتصـاد القومي فقـد كان مشـوهاً ومختـلاً، حيث استأثـرت قطاعـات الإنتـاج الأولى (الزراعـة والرعي والصيـد والغابـات)، بالنصيب الأكـبر من النـاتـج المحـلي الاجمالي (حوالى ٥٤ بـالمائـة طبقاً لاحصـائيات ١٩٥٠/١٩٥١)[١٤]. أمـا قـطاع الصنـاعـات التحويلية فلم يتعد نصيبه عن ٢٠ بالمائة على الرغم من التطور الصناعي الذي شهـدته الهنـد فيما بين الحربين العالميتين. وكل ذلك انعكس في ذلك التشوه الـذي كان عليـه تقسيم العمل الإجتـماعي. إن نظرة خـاطفة عـلى الجدول رقم (١) تـوضح لنـا معـالم هـذا التشـوه، حيث

جدول رقم (١)
التقسيم الاجتماعي للعمل بالهند في عام ١٩٥١
(التوزيع النسبي للقوى العاملة على مختلف قطاعات الاقتصاد الهندي)

القـطـاع	النصيب النسبي
المزارعون	٥٠,٠٢
العمل الزراعي	٢١,٩٩
المراعي والغابات وصيد الأسماك	٢,٣٩
التعدين والمحاجر	٠,٤٢
الصناعة التحويلية	٩,٠٩
التشييد والبناء	١,٠٦
الكهرباء والغاز والماء والخدمات الصحية	٠,٤٣
التجارة	٥,٢٤
النقل والتخزين والاتصالات	١,٥٣
الخدمات	٧,٨٤
المجمـوع	١٠٠,٠

المصـدر: J.N. Bhagwati and P. Desai, *India: Planning for Industrialization, Industrialization and Trade Policies sinces 1951* ([London]: Oxford University Press, 1970), p.44.

---

(١٤) Pramit Chaudhuri, *The Indian Economy: Poverty and Development* (London: Grosby Lockwood Staples, 1978), p. 55.

استأثرت قطاعات الإنتاج الأولى بحوالى ٧٥ بالمائة من إجمالي قوة العمل الاجتماعي آنذاك (طبقاً لأرقام عام ١٩٥١) في حين توزعت النسبة الباقية (٢٥ بالمائة) على باقي القطاعات.

وحينما استقلت الهند، كانت الولايات المتحدة تمثل الشريك التجاري الأول في تجارة الهند الخارجية. ثم تعمقت هذه التجارة ابان الحرب الكورية، حيث صدرت الهند للولايات المتحدة العديد من السلع الاستراتيجية التي كانت تلزم لتموين الحرب (الجوت، وخام المنغنيز، والمونازيت. . .). ومنذ ذلك الحين والولايات المتحدة تتطلع نحو الهند وتحاول أن تحل مكان الإستعمار البريطاني.

وكانت مشكلة الأرصدة الاسترلينية التي استحقت للهند على بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، من أهم المعالم الخارجية للاقتصاد الهندي عقب الحصول على الاستقلال. وهي عبارة عن ديون في شكل سندات على الخزانة البريطانية مقابل الصادرات السلعية والخدمية التي وفرتها الهند للجيوش البريطانية أثناء الحرب. وقد قدر مجموع ما استحق للهند من هذه الديون بحوالى ١٢٠٠ مليون جنيه استرليني. وقد واجهت الهند، شأنها في ذلك شأن مصر، صعوبات بالغة بصدد الإفراج عن هذه الأرصدة وتم الإتفاق بين بريطانيا والهند في عام ١٩٤٨ على أساس أن توضع موازنة للتعامل بالاسترليني بين البلدين، وعلى أن تنقسم هذه الموازنة الى حسابين، احدهما مجمد، والآخر جاري. واتفق الجانبان على أن تجرى بين البلدين معاملات سنوية تسمح بنقل ما قيمته ٤٠ مليون جنيه استرليني من الحساب المجمد الى الحساب الجاري. وبهذا الشكل، تحددت الحدود القصوى لواردات الهند من بريطانيا المسموح تمويلها من خلال تسديد ديون الحرب المستحقة للهند على بريطانيا.

ثانياً: التنمية الهندية عبر محاولات التخطيط: تحليل وتقويم

اتضح لنا كيف كانت صورة الهند قاتمة تماماً عقب حصولها على الاستقلال السياسي. وكان من الواضح على هذه الصورة الآثار المدمرة لقرنين من السيطرة المباشرة والنهب الوحشي لموارد هذه البلد من قبل الاستعمار البريطاني. وكان البانديت نهرو مدركاً للأسباب الحقيقية «للمأساة الاجتماعية» التي كان عليها الشعب الهندي عقب نيل الاستقلال السياسي، عندما كتب يقول: «إن جميع مشكلاتنا الكبرى تقريباً اليوم قد نشأت في أثناء الحكم البريطاني وكنتيجة مباشرة للسياسة البريطانية: الأمراء، ومشكلة الاقليات، والمصالح الثابتة المختلفة الأجنبية والهندية، والافتقار إلى الصناعة واهمال الزراعة، وأشد مظاهر التخلف في الخدمات الاجتماعية، وفوق ذلك كله، الفقر المأساوي للشعب»[١٥].

---

(١٥) نقلاً عن: باران، **الاقتصاد السياسي والتنمية**، ص ٤٢٦.

وابان صعود حركة التحرر الوطني التي قادها حزب المؤتمر، كان هناك اعتقاد واضح لدى الأوساط البرجوازية في هذه الحركة، أنه يتعين على الدولة عقب الحصول على الاستقلال «أن تتملك الصناعات والخدمات الأساسية والموارد المعدنية والسكك الحديد والطرق المائية والنقل البحري وغيرها من وسائل النقل العام أو تراقبها»[16]. كما كان هناك اقتناع، لدى عدد كبير من مفكري حزب المؤتمر، بأن علاج المشكلة الزراعية يتطلب «إزالة الاستغلال البريطاني الاستعماري، ويتطلب تغييراً جذرياً في نظام حيازة الأرض ونظام الضرائب الجائر اللذين عفا عليهما الزمن»[17]. كما أن حزب المؤتمر كان يدرك ابان سنوات الكفاح الوطني المعادي للاستعمار، أهمية التخطيط القومي كأسلوب لتنمية الاقتصاد الهندي وذلك في ظل اقتصاد مختلط، يوجد فيه قطاع عام وقطاع خاص. وقد كون لهذا الغرض «لجنة التخطيط القومي لكل الهند» في عام ١٩٣٨. وكان نهرو رئيس هذه اللجنة. وكانت الدراسات والبحوث والبيانات التي اصدرتها هذه اللجنة تشير إلى المشكلات الرئيسية التي يتعين مواجهتها في سبيل تقدم الهند على طريق التخطيط[18]. وكانت المقترحات التي قدمتها هذه اللجنة في مرحلة مبكرة لها، تعبر عن طموحات كبيرة في مجال إقامة مجتمع اشتراكي يحقق العدالة الاجتماعية، ويكون العمل فيه الزامياً لكل مواطن بالغ وقادر، وأن تمنع الملكية الخاصة في مجال الثروات القومية (الأراضي والمناجم والغابات)، وأن تلغى حقوق الملكية الخاصة بصورة تدريجية، مع القضاء على الطبقات الطفيلية، وأن تنظم الزراعة على أساس تعاوني، وأن توضع الصناعات الداخلة في نطاق الملكية الخاصة في دائرة رقابة الدولة، مع وجود احتمالات لتأميمها بعد دفع تعويض عادل، وأن يمنع الاحتكار في الصناعة والخدمات الأساسية، وأن تكون المرافق العامة والصناعة الأساسية ملكية عامة، وأن الفجوة بين أقل دخل وأعلى دخل يجب ألا تزيد عن ١ : ١٠، وأن تدار التجارة الخارجية بواسطة هيئة عامة تابعة لسلطة التخطيط القومي... إلى آخره[19].

ومع ذلك، تجدر الاشارة، إلى أنه عقب الاستقلال لم تأخذ الحكومة باقتراحات لجنة التخطيط، ولكنها انتقت منها بعض الأفكار التي عبرت عن موازين القوى الطبقية آنذاك. وجاء إعلان السياسة الاقتصادية في نيسان/ ابريل عام ١٩٤٨[20] لكي يطمئن البرجوازية

(١٦) أنظر: لجنة حزب المؤتمر الهندي، قرار البرنامج الاقتصادي والسياسة الاقتصادية لعام ١٩٢٤ - ١٩٢٥ (نيودلهي، ١٩٥٤)، ص ٦. نقلاً عن: ساكس، نماذج القطاع العام في الاقتصاديات المتخلفة، ص ١٧١.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) تجدر الاشارة هنا، الى أن ك. ت. شاه السكرتير العام للجنة التخطيط القومي قد عرف التخطيط في ظل النظام الديمقراطي بأنه عبارة عن: «التنسيق الفني من جانب خبراء محايدين للاستهلاك والانتاج والاستثمار والتجارة وتوزيع الدخل، وفقاً للأهداف الاجتماعية التي وضعها من يمثل الأمة». أنظر: المصدر نفسه، ص ١٧٥.

(١٩) للمزيد من التفاصيل، أنظر: المصدر نفسه، ص ١٧٥ - ١٧٩.

(٢٠) للاحاطة بمزيد من المعلومات عن هذه السياسة، انظر: Sen, *The State, Industrialization and Class Formation in India,* pp. 96-98.

الهندية الصاعدة ويعطيها ضمانات واضحة لنمو مصالحها الخاصة، ولكي يقصر النشاط الحكومي على بعض الصناعات (مثل صناعة الأسلحة، انتاج الطاقة الذرية، السكك الحديد) وعلى أن تكون الدولة مسؤولة عن إنشاء صناعات الفحم والحديد والصلب والطائرات وبناء السفن وأجهزة الراديو والتلفزيون والاتصالات السلكية. أما غير ذلك من ميادين وصناعات فقد ترك الباب فيها مفتوحاً أمام القطاع الخاص[21]. وفيما يتعلق بالتأميم فقد تم تأجيله لمدة عشر سنوات، وعلى أن يكون التعويض عادلاً. واتجهت الحكومة الهندية في صدد زيادة مساهمتها في تنمية الثروة القومية إلى زيادة الاستثمارات في القطاع العام، وجاء دستور عام ١٩٥٠، بصياغاته العامة، لكي يتسع لمختلف النماذج السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وجاء فيه، على سبيل المثال في (المادة ٣٨): «تجاهد الدولة لرعاية ورفاهية الشعب بأن تضمن وتحمي بطريقة فعالة، نظاماً اجتماعياً تستهدي فيه كل منشآت الحياة القومية بمبادىء العدل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي»[22]. وجاء في (المادة ٣٩): «(ب) أن تكون ملكية الموارد المادية في المجتمع والرقابة عليها موزعة على أحسن وجه يخدم الصالح العام؛ (ج) الا يترتب على فعل النظام الاقتصادي تركيز الثروة ووسائل الانتاج على حساب الصالح العام»[23].

والحقيقة، أن هذه الصياغات «المطاطة» التي تصلح لأكثر من معنى وتتسع لأكثر من تفسير، كانت تعكس آنذاك طبيعة سلطة الدولة التي استندت إلى التحالف بين البرجوازية الاحتكارية في الصناعة، والبرجوازية العقارية، فضلاً عن البرجوازية المتوسطة التي تضم شرائح مختلفة من المجموعات المهنية، والبرجوازية البيروقراطية[24]. الممثلة في جهاز الدولة. وقد حددت طبيعة هذه السلطة إطار النظام الديمقراطي البرجوازي بالهند. ورغم أن هذه السلطة قد تبدو في الظاهر قوية، إلا أنها في حقيقة الأمر ضعيفة بشكل رئيسي. وفي هذا

(٢١) انظر: ساكس، **نماذج القطاع العام في الاقتصاديات المتخلفة**، ص ١٨٣ ـ ١٨٥.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٨٨.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) يقصد بمفهوم البرجوازية البيروقراطية مختلف الشرائح الاجتماعية التي تدير مختلف ادارات الدولة، بما فيها القطاع العام، فضلاً عن السياسيين المحترفين الذين يمارسون مهام تمثيل مصالح الطبقات المسيطرة. وهي بهذا الشكل تشكل دعامة رئيسة في سلطة جهاز الدولة. وتجدر الاشارة هنا إلى أن هذه البرجوازية البيروقراطية كانت إبان مرحلة السيطرة الاستعمارية مستوعبة ضمن اطار آليات نظام الاستغلال والتبعية الذي يخدم مصالح المتربول الاستعماري. وفي أعقاب الاستقلال السياسي لكثير من الدول المتخلفة، تعززت مواقع البرجوازية البيروقراطية بحكم توسع مهام الدولة في مجالات الادارة وتسيير الاقتصاد. ومن المهم أن نعي هنا، أنه حيثما يكون نمو البرجوازية المحلية ضعيفاً فإن وزن البرجوازية البيروقراطية يبدو كبيراً. بيد أن هذا الوضع ينشأ عنه، عبر الزمن، تناقض متميز. ويقول سمير أمين في هذا الخصوص: «فإما أن تقوم الدولة بمهامها ضمن اطار المنظومة، أي تساعد في احسن الاحوال على انعاش برجوازية محلية طرفية، واما أن تدعي تحرير الامة من سيطرة المركز عن طريق التشجيع الصناعي الوطني، الذي لا يمكنه، والحالة هذه، إلا أن يكون في القطاع العام، فتجازف في الدخول بصراع مع التشكيلات الاجتماعية التي انبثقت هي عنها. أما حيث تكون التشكيلات الطرفية قليلة التقدم، فإن هذا الصراع نفسه لا يظهر. إذ تكون البيروقراطية وحدها هي التي تحتل مسرح الاحداث عملياً». انظر: سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف**، ترجمة حسن قبيسي، ط ٣ (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨١)، ص ٤٤٠.

الخصوص يقول الكاتب برابهات باتنيك، إن الدولة «مجبرة من ناحية الحفاظ على ميزان قوى التحالف الطبقي القائم (من خلال الكبح الفعال لأية مجموعة مشاركة تهدد قوتها بالنمو)، وأن تقدم التنازلات الدورية للفئات المستغلة. ومن ناحية أخرى، فإنها أعجز من أن تغير جذرياً من موقع أي مجموعة مشاركة، لأن هذا سيضعف من قوة التحالف ككل. لذا فرغم الاستقلال الظاهري الذي تبدو الدولة من خلاله فوق الطبقات، فإنها ملزمة في الواقع بالتقيد بدقة بقواعد اللعبة، وتقلص هامش فعالية الدولة قد استبعد إمكانية إصلاح بنيوي جذري»[٢٥].

ومهما يكن من أمر، فإنه في ضوء طبيعة سلطة الدولة، القائمة على التحالف الطبقي بين مختلف شرائح البرجوازية الهندية، تحت قيادة البرجوازية البيروقراطية، اتجهت الحكومة لوضع خطة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية، يتلخص هدفها في مضاعفة الدخل القومي الهندي في غضون ثمانية عشر عاماً، وتغطي الفترة الممتدة ما بين ١٩٥٠ /١٩٥١ حتى ١٩٦٧/١٩٦٨. وقد تفرعت عن هذه الخطة الطويلة الأجل عدة خطط خمسية[٢٦]. وقد استهدفت الخطة أن يرتفع معدل الادخار القومي من ٥ بالمائة في عام ١٩٥٠/١٩٥١ الى ٧ بالمائة في نهاية الخطة الخمسية الاولى، والى ١١ بالمائة في نهاية الخطة الخمسية الثانية، والى نحو ٢٠ بالمائة في نهاية الخطة الطويلة الأجل، أي في عام ١٩٦٧/١٩٦٨ وذلك من خلال العمل على رفع الميل الحدي للادخار إلى ٢,٠، بمعنى ان يستأثر الادخار القومي بنسبة ٢٠ بالمائة من الزيادة التي تطرأ على الدخل القومي كل عام خلال سني الخطة. وقد قدرت لجنة التخطيط الهندي، أنه إذا أمكن مضاعفة الدخل القومي في نهاية عام ١٩٦٧/١٩٦٨، فإنه يصبح بالإمكان أن يرتفع الميل الحدي للادخار إلى ٥,٠ (بدلاً من ٢,٠) وإذا تحقق ذلك، فإنه من الممكن لمتوسط دخل الفرد أن يتضاعف في عام ١٩٧٧[٢٧].

الخطة الخمسية الأولى (١٩٥٠/١٩٥١ ـ ١٩٥٥/١٩٥٦)

في ضوء هذه الاعتبارات وضعت الخطة الخمسية الأولى باستثمارات اجمالية تقدر بحوالى ٣١٠٠٠ مليار روبية. وكما جاء في الخطة، اضافة إلى الأهداف العامة، فإنهاكانت تهدف إلى

---

(٢٥) انظر: باتنيك، «الامبريالية ونمو الرأسمالية الهندية،» ص ٧٤ ـ ٧٥.

(٢٦) قبل ظهور هذه الخطة في عام ١٩٥٠/١٩٥١، كانت هناك محاولات للتخطيط تمثلت في ظهور عدد من الخطط الانمائية التي لم يكتب لها ان توضع موضع التنفيذ مثل «خطة بومباي» التي وضعها عدد من الاقتصاديين ورجال الصناعة الهنود، و«خطة الشعب» التي أشرف على وضعها م.ن. روى، وهي خطة عشرية، أعطت اهتماماً خاصاً للزراعة، و«خطة غاندي» التي وضعت تحت اشراف س.ن. اغروالا، وقد انصب اهتمامها على التنمية الريفية المعتمدة على الذات، وعلى تنمية الانتاج الحرفي للوحدات الانتاجية الصغيرة. للمزيد من التفاصيل عن هذه الخطط، انظر:
Nabagopal Das, *The Indian Economy under Planning* (Calcutta: The World Private Limited, 1972), pp. 11-15, and Sen, *The State, Industrialization and Class Formation in India*, pp. 91-105.

(٢٧) Government of India, Planning Commission, *Third Five Year Plan, 1961-66* (India), pp. 21-66.

تحقيق «التنمية المتوازنة في كل مكان» وإلى علاج الاختلالات التي طرأت على الاقتصاد الهندي في غمار الحرب العالمية الاخيرة، ومعالجة آثار التقسيم (انفصال الباكستان). وقد أعطت هذه الخطة الأولوية للزراعة، ثم للنقل والمواصلات، ثم للخدمات الاجتماعية، ثم للصناعة[٢٨]. وكانت فلسفة التخطيط آنذاك تقوم على أساس أن تقوم لجنة التخطيط بوضع الاهداف الكلية، على أن تتحمل الحكومة (القطاع العام) مسؤولية انجاز جزء منها، ويترك للقطاع الخاص مهمة انجاز الجزء الآخر. وتقوم الحكومة برسم وتنفيذ السياسات المختلفة التي من شأنها إغراء القطاع الخاص لتنفيذ الأهداف التي حددت له[٢٩]. ويرى البعض، أن هذه الخطة «كانت أشبه بترجمة ما ترغب المنشآت الفردية القيام به»[٣٠]. كما أنها لم يكن لها أي قوة الزامية في التنفيذ، اللهم ما خص الأهداف التي وضعت للحكومة والقطاع العام فقط. ويقول بول أ. باران، منتقداً تواضع أهداف الخطة بأن معدل الاستثمار فيها «أقل قليلاً من ٥ بالمائة من الدخل القومي، وهو مقدار لا يزيد كثيراً عن معدل الاستثمار الذي كان سائداً قبل أن توضع الخطة موضع التنفيذ»[٣١].

وفيما يتعلق بتمويل الاستثمارات في هذه الخطة، تجدر الاشارة إلى أن لجنة التخطيط قد افترضت أن القطاع الخاص سوف يعتمد على موارده المملوكة، مثل المدخرات الصغيرة والمتوسطة والارباح غير الموزعة، فضلاً عما تقدمه له الدولة من مساعدات. أما استثمارات القطاع العام، فقد قدرت الخطة أن يتم تمويل ٦١ بالمائة منها من فائض الايرادات العامة، وحوالى ٢٥ بالمائة عن طريق الموارد الاجنبية. أما الجزء الباقي وقدره ١٤ بالمائة فقد رأت لجنة التخطيط أن يتم تمويله عن طريق عجز الموازنة[٣٢]. أما فيما يتعلق بفجوة الموارد الخارجية، فإنه من الملاحظ أن استراتيجية الخطة قد قامت على أساس وجود عجز كبير في الميزان التجاري يمول من خلال «فك الحصار» عن الأرصدة الاسترلينية المستحقة للهند على بريطانيا، اضافة إلى الاقتراض الخارجي. وكانت الحكومة الهندية تأمل أن تحصل على معونة من مشروع «النقطة الرابعة» الامريكي. ويمكن القول، إن نمط هذا النوع من التمويل كان يعكس في الحقيقة رغبة الحكومة الهندية في عدم قبول تحدي تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن «وعدم ارهاق الهنود الأثرياء بالضرائب من أجل تحميلهم ثمن التنمية»[٣٣].

---

(٢٨) فقد تم توزيع الانفاق الاستثماري للخطة على النحو التالي: ٤٣,٢ بالمائة للزراعة والري والقرى، ٢٣,٧ بالمائة للنقل والمواصلات، ٢٦,٦ بالمائة للخدمات الاجتماعية، ٧,٦ بالمائة للصناعة والتعدين، ٢,٩ بالمائة للابواب الاخرى. أنظر: البنك الأهلي المصري، **النشرة الاقتصادية**، المجلدان ١٣ و ١٤، العددان ٣ و ٤، ص ٣٣٠.

(٢٩) قارن: رمزي زكي، **مشكلة الادخار، مع دراسةخاصة بالبلاد النامية** (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٦)، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

(٣٠) أنظر: ساكس، **نماذج القطاع العام في الاقتصاديات المتخلفة**، ص ١٩٥.

(٣١) أنظر: باران، **الاقتصاد السياسي والتنمية**، ص ٣٤٣.

(٣٢) أنظر: زكي، **مشكلة الادخار، مع دراسة خاصة عن البلاد النامية**، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

(٣٣) أنظر: شريل باير، **فخ القروض الخارجية، صندوق النقد الدولي والعالم الثالث**، ترجمة بيار عقل (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٧)، ص ١٦٣.

ورغم أن الخطة الخمسية الأولى قد واجهت صعوبات تمويلية من حيث عدم امكان الحصول على «المعونة الخارجية» وعلى القروض الميسرة المقدرة بالخطة، وفك الحصار بالقدر المرسوم له من الارصدة الاسترلينية، إلا أن الخطة مع ذلك استطاعت أن تحقق أهدافها، بل وتجاوزتها. ما بالنا إذا علمنا أن الدخل القومي قد زاد خلال سني الخطة بنحو ١٨,٤ بالمائة، بدلاً من ١١ بالمائة كما كان وارداً في الخطة؟ أضف إلى ذلك أنه على الرغم من ارتفاع نسبة التمويل التضخمي (من خلال عجز الموازنة) للاستثمارات العامة من ١٤ بالمائة كما كان مقدراً لها إلى حوالى ٢٦ بالمائة من الناحية الفعلية، إلا أن الاسعار في الهند لم تشهد ارتفاعاً، بل شهدت استقراراً وأحياناً انخفاضاً في بعض السلع والمجالات[٣٤]. كما استطاعت الخطة أن تحقق هدفها فيما يتعلق بالنمو في متوسط دخل الفرد، حيث وصل هذا المتوسط إلى ٨,٢ بالمائة (كان من المقدر أن يكون هذا الهدف ٩ بالمائة).

والحق أن النجاح الكبير الذي حققته هذه الخطة، سواء في أهدافها العامة أم فيما حققته من استقرار نقدي، لم يكن راجعاً إلى «سلامة التخطيط ودقته»، أو إلى النجاح في تعبئة الموارد وحسن توزيعها على الاستخدامات المختلفة، وانما كان راجعاً إلى مواسم الحصاد الممتازة التي مرت على القطاع الزراعي نتيجة لتحسن الظروف المناخية، الأمر الذي أدى إلى حدوث طفرة واضحة في حجم المحاصيل الزراعية. ومن المناسب هنا أن نشير إلى ما كتبه بول أ. باران في هذا الخصوص: «أن ما يجمع عليه كل الدارسين المدققين للاقتصاد الهندي، أن الاداء الناجح نسبياً في اثناء الجزء الأخير من الخطة الخمسية الأولى، انما يرجع في المحل الاول الى محصولين استثنائيين تماماً، وإلى انعكاساتها على ميزان المدفوعات وعلى اتاحة المواد الأولية، وهلم جرا»[٣٥]. ونتيجة لذلك، فإن مشكلة فجوة الموارد المحلية وما يناظرها من فجوة في الموارد الأجنبية (في ميزان المدفوعات)، لم تثر مشكلات ضخمة ابان الخطة الخمسية الأولى، خصوصاً وأن «الأرصدة الاسترلينية» كانت تتكفل بحل تلك المشكلات.

الخطة الخمسية الثانية (١٩٥٥/١٩٥٦ - ١٩٦٠/١٩٦١)

ويبدو أن النجاح النسبي الذي تحقق خلال الخطة الخمسية الأولى وما عكسه من ممكنات هائلة للتنمية في الهند، قد دفع بالمسؤولين إلى التفكير نحو الانتقال إلى مرحلة أعلى، وبالذات في مجال التصنيع الثقيل بعد التوسع في بناء شبكة المرافق الاساسية خلال الخطة الخمسية الأولى. ولهذا فقد اتخذت خطوات أكثر قوة وفاعلية نحو القطاع الصناعي.

وهكذا جاءت الخطة الخمسية الثانية اكثر جرأة في أهدافها وأوسع نطاقاً في استثماراتها وأكثر ملاءمة في استراتيجيتها الاستثمارية من الخطة الخمسية الأولى. فقد استهدفت أن يرتفع

---

(٣٤) لمزيد من التفاصيل حول تجربة التمويل التضخمي بالهند خلال الخطة الخمسية الاولى وما صادفها من نجاح، انظر: زكي، المصدر نفسه، ص ٢٢٦ - ٢٣٣.

(٣٥) أنظر: باران، **الاقتصاد السياسي والتنمية**، ص ٣٤٣.

الـدخل القـومي من ١٠٨٠٠٠ مليـون روبيـة في عـام ١٩٥٥/١٩٥٦، إلى نحـو ١٣٤٨٠٠ مليـون روبية في عـام ١٩٦٠/١٩٦١، وهو مـا يعني تحقيق زيادة في الـدخـل القـومي تقـدر بحـوالى ٢٥ بالمـائة. كـما كان من المقـدر أن يرتفـع معـدل الاستثـمار من ٧ بـالمـائـة في عـام ١٩٥٥/١٩٥٦، إلى نحو ١١ بالمـائة في نهايـة الخطة. وفيـما يتعلق بتوزيـع الاستثمارات فقـد قسمت على أساس أن يضطلع القطاع العام بتنفيذ ما نسبته ٦١,٣ بالمائة من جملة استثمارات الخطة، والقطاع الخاص بنسبة ٣٨,٧ بالمائـة، مقابـل ٥٠ بالمـائة و ٥٠ بـالمائـة للقطاعـين في الخـطة الخمسية الاولى. وأعـطيت الأولويـة للصناعـة، وبالـذات الصناعـة الثقيلة (الفحم، الحديد والصلب، الاسمنت. . .).

وكـان النجاح الـذي صادفتـه الخطة الخمسيـة الأولى في مجال التمـويـل بـاعثـاً للجنـة التخطيط على أن تسير على المنوال نفسه، بـإهمال تعبئـة الفائض الاقتصـادي الممكن والاعتماد على التمويـل الخارجي (القـروض، والمعونـات الاجنبية)، فضـلاً عن الافراج عن الارصـدة الاسترلينية، وزيادة الاعتماد على الادخار الاجباري الناجم عن التضخم[٣٦]، وزيادة الضرائب على السلع الاستهلاكية. وهكذا بدأت الحكومة الهندية تنفيذ هـذه الخطة، وهي مـطمئنة إلى أن هدف بناء الصنـاعات الثقيلة يمكن تحقيقـه من خلال تحـويل رصيـد الاستثمار الـذي كان مخصصاً للصناعات الاستهلاكية إلى صناعة ووسائل الانتاج. كما افترضت إمكان تغطيـة فجوة الموارد المحلية بلا أي مشاكل، وغير مكترثة بفجـوة الموارد الخـارجية. وكـانت لجنة التخـطيط تعتقد أن أي نقص يطرأ على الموارد الخارجية المتـوقعة يمكن تعـويضه بـزيادة المـوارد المحلية. وهو أمر ليس من السهولة تحقيقه من الناحية العملية[٣٧]. كما أن اللجنة لم تضع أي سياسـات عملية لضمان تحقيق هذا.

وصـدرت الخطة الخمسيـة وسط جو اعـلامي يبشر بإعـلان بناء المجتمـع الاشتراكي، ويتـولى القطاع العـام قيادة التنميـة. ففي المؤتمر الـذي عقده حـزب المؤتمر الهنـدي في مدينـة اوفاري في كانـون الثاني/ ينـاير عـام ١٩٥٥، اتخذ قـرار ينص على أن: «التخـطيط يجب أن يتم بهدف اقامة نموذج اشتراكي للمجتمع، تكون فيه وسائل الانتاج الرئيسية مملوكة للمجتمع أو تحت رقابته، وتزيد

---

(٣٦) تجدر الاشارة هنا، انه على خلاف الخـطة الخمسية الاولى التي تمتعت بـدرجة عـالية من الاستقـرار السعري، فقد عانت الخطة الخمسية الثانية، وبالذات في سنواتها الاولى من ضغوط تضخمية شديـدة، نجمت عن زيادة نسبة التمويل التضخمي (حيث كان مقدراً أن يتم تمويل ٢٥ بـالمائـة من استثمارات القـطاع العام عن طريق عجز الموازنة العامة). وضاعف من حرج الموقف مواسم الحصـاد الرديئـة التي نجمت عن سوء الاحـوال المناخية. ونظراً لاشتداد هـذه الضغوط التضخميـة فقد اضـطرت الحكومـة الهندية أن تقلل من نسبة التمـويل بـالعجـز، فـانخفضت هـذه النسبـة الى ٢١ بـالمـائـة. لمزيـد من التفـاصيـل، انـظر: زكي، المصـدر نفسـه، ص ٢٣٤ ـ ٢٤٠.

(٣٧) حيث انه في كثير من الاحيان لا يمكن ان تكون زيادة الموارد المحليـة بديـلاً عن الموارد الخـارجية، وبخاصة اذا كانت نسبة المكون الاجنبي في الاستثمارات كبيرة، وانه ليس من السهولة تحويل كل زيادة في الموارد المحلية الى صادرات تمول حصيلتها كلفة الواردات.

فيه سرعة الانتاج تدريجياً، وتتوزع فيه الثروة توزيعاً عادلاً»[٣٨] . وراح البانديت نهرو يقدم تفسيراته الانتقائية عما كان يفهمه عن الاشتراكية. وهي تفسيرات تعكس مفهوم «البرجوازية البيروقراطية» للاشتراكية. ففي مقالة له تحت عنوان «فكرتنا عن الاشتراكية»، يؤكد نهرو أن:

«فكرتي عن الاشتراكية، أنه يتعين أن يكون لكل فرد في الدولة فرصة متكافئة للتقدم. ولست أفضل أبداً أن تتحكم الدولة في كل شيء، لأني أرى للحرية الشخصية قيمة. ولا أريد اشتراكية الدولة من ذلك النوع المتطرف، حيث الدولة قوية وتتحكم عملياً في كل نشاط. فالدولة قوية جداً من الناحية السياسية. وإذا جعلناها قوية جداً من الناحية الاقتصادية لأصبحت مجرد تكديس للسلطان»[٣٩]. كما أن نهرو كان يتحدث عن ضرورة المنافسة بين القطاعين العام والخاص[٤٠] .

والحقيقة، أنه نظراً لطبيعة سلطة الدولة، وما كانت تمثله من تحالفات طبقية بين مختلف شرائح البرجوازية الهندية، فإن ما قيل عن «النموذج الاشتراكي للمجتمع» أو عن «المجتمع الديمقراطي الاشتراكي»، أو «دولة الرخاء العام الاشتراكي التعاوني» ابان الخطة الخمسية الثانية، لم يكن إلا خليطاً مبهماً بين أفكار روزفلت وكينز، على حد تعبير الاقتصادي الهندي د. هـ. بهوتاني[٤١]، ولم يعبر إلا عن رأسمالية دولة وطنية في مجتمع متخلف يسعى، في ظل تحالفاته الطبقية، إلى أن يحقق تقدماً اقتصادياً.

ومهما يكن من أمر، فقد كان من الواضح، أن لجنة التخطيط قد أفرطت في التفاؤل حينما اعتقدت أن تجربة النجاح التي تحققت في الخطة الخمسية الأولى من الممكن أن تتحقق في الخطة الخمسية الثانية دون العمل بشكل جاد على تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن ودون ضبط ايقاع الحركة في قطاع التجارة الخارجية. فمنذ السنوات الأولى للخطة جاءت مواسم الحصاد سيئة، فأثرت على حجم الناتج الزراعي وما يوفره من مواد غذائية[٤٢]، ومواد خام للصناعة، ومواد أولية للتصدير. وهذا قد خلق ضغطاً على ميزان المدفوعات. وفي الوقت نفسه كانت مضاعفة الاستثمار أولية بالنسبة الى القطاع العام، واعطاء التصنيع الثقيل أولوية

---

(٣٨) أنظر: حزب المؤتمر الهندي، **القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية لعام ١٩٥٥ - ١٩٥٦** (نيودلهي، ١٩٥٦). . الاشارة لهذا النص، نقلاً عن: ساكس، **نماذج القطاع العام في الاقتصاديات المتخلفة**، ص ١٩٠.

(٣٩) نشرت هذه المقالة في: **المجلة الاقتصادية للجنة حزب المؤتمر الهندي**، العدد ١٥، أيار/مايو ١٩٥٨، الاشارة لهذا النص، نقلاً عن: ساكس، المصدر نفسه.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٩٢.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

(٤٢) يبدو أنه تحت تأثير مواسم الحصاد السيئة، اضطرت الحكومة الهندية الى شراء فائض القمح الامريكي (طبقاً للقانون PL.480) بأسعار مرتفعة مقابل الدفع بالروبية الهندية. واستمرت تحصل على هذا الفائض لعدة سنوات. وقد ترتب على ذلك تراكم دين خارجي هائل، مستحق بالعملة المحلية للولايات المتحدة، وبشكل مكن هذه الاخيرة من التأثير على الاقتصاد الهندي وفرض نفوذها عليه. ما بالنا اذا علمنا، مثلاً، انه في عام ١٩٦٧ كان مجموع عرض النقود في الهند يساوي ٥٠,٠٣ مليار روبية بينما كان رصيد الحكومة الامريكية داخل الهند قد بلغ ٢٠,٧٠ مليار روبية، أي ما يعادل ٤١ بالمائة من اجمالي عرض النقود بالاقتصاد الهندي. أنظر: باتنيك، «الامبريالية ونمو الرأسمالية الهندية،» ص ٨٤.

واضحة، عاملاً من عوامل زيادة الطلب على الواردات، نظراً لارتفاع نسبة المكون الاجنبي للاستثمار. أضف إلى ذلك، أن السياسة التي كانت متبعة آنذاك في مجال الاستيراد قد اتسمت بالليبرالية، الأمر الذي انعكس في زيادة الواردات التي يستوردها القطاع الخاص. من هنا كان طبيعياً، والحال هذه، أن تواجه الهند عجزاً تجارياً هائلاً، وبالذات في عام ١٩٥٧، وتعرضت لأزمة واضحة في السيولة، بخاصة بعد أن تبين أن ثمة صعوبات واضحة تعترض طريق الافراج عن الارصدة الاسترلينية بالنحو الذي كان مخططاً، وأنه من غير الممكن الحصول على القروض الميسرة التي كان الامل معقوداً على إمكان تدبيرها للتخفيف من أزمة ميزان المدفوعات. ورغم الضوابط التي وضعتها الحكومة الهندية على الاستيراد وعلى النقد الاجنبي في هذا العام، إلا أنها لم تكن كافية لمواجهة الموقف المتأزم، حيث استمرت الاستيرادات في النمو بمعدلات كبيرة. وزاد من حرج الموقف استنفاد الهند لاحتياطياتها النقدية. كما أن اتفاقية الدعم التي تم التوصل اليها مع صندوق النقد الدولي في شباط/ فبراير عام ١٩٥٧ لم تكن كافية، بما وفرته من سيولة، لعلاج الموقف.

وعموماً، فإنه في ظل الضآلة التي اتسم بها معدل الادخار بالهند آنذاك، وتحت عبء الضغوط التضخمية التي بدأت تظهر جلياً، ومع العجز الكبير الذي بدأ يظهر في ميزان المدفوعات، ومع صعوبة الحصول على الموارد الخارجية، كان من الواضح أن هناك تحديات شديدة المراس تواجه تنفيذ الخطة. وقد كتبنا في عام ١٩٦٦ في هذا الخصوص نقول: «إن الخطة كانت مبالغة في تقدير الاهداف الاستثمارية في ضوء الموارد المتيسرة التي يمكن الحصول عليها في ظل الفلسفة السياسية والاجتماعية التي تطبقها الهند. إذ ثبت من تجربة التنفيذ استحالة زيادة معدل الاستثمار القومي من ٧ بالمائة في عام ١٩٥٥/١٩٥٦ إلى ١١ بالمائة في عام ١٩٦٠/١٩٦١. ولعل استحالة التنفيذ كانت تكمن في أن حجم الفائض الاقتصادي الفعلي يقل بكثير عن حجم الفائض الاقتصادي الممكن، وان الحصول على هذا الفائض الممكن يقتضي من الحكومة أن تدخل في صراع كبير مع طبقة الملاك الزراعيين والرأسماليين، إذا كانت راغبة رغبة صادقة في التنمية. حيث أن هاتين الطبقتين تبددان هذا الفائض في ألوان متعددة من الضياعات»[٤٣].

ومع عدم رغبة الحكومة الهندية وعدم استطاعتها تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن، والعزوف عن مواجهة الموقف المتأزم بحزم من خلال تطبيق اجراءات حاسمة، فإنها بدأت تتطلع إلى القروض الخارجية والاستثمارات الاجنبية لتغطية العجز المتفاقم في ميزان المدفوعات، وحتى يمكنها مواصلة تنفيذ المشروعات الصناعية المدرجة بالخطة للقطاع العام. ومنذ الشهور الاولى للاتصال مع الولايات المتحدة ومع البنك الدولي، جاءت الانتقادات الامريكية وانتقادات البنك الدولي لتصدم الهنود. إذ تركزت هذه الانتقادات على ما يلي:

١ ـ إن الخطة طموحة أكثر من اللازم.
٢ ـ ضرورة اعطاء الاولوية للزراعة بدلاً من الصناعة.

---

(٤٣) أنظر: زكي، مشكلة الادخار، مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

٣ ـ ضرورة تشجيع القطاع الخاص[٤٤].
٤ ـ اعطاء حوافز للاستثمار الاجنبي الخاص.

وقد قابلت الحكومة الهندية هذه الانتقادات بتحفظ شديد في بادىء الأمر. بيد أنها سرعان ما استجابت. فقامت لجنة التخطيط بزيادة الاستثمار المخصص للقطاع الزراعي والذي له صلة مباشرة بزيادة المنتوجات الزراعية. كما قامت بتخفيض النسبة التي كانت مخصصة للاستثمار في الصناعات الثقيلة من ٢٠ بالمائة إلى ١١ بالمائة من جملة استثمارات الخطة[٤٥]. وجاءت تصريحات المسؤولين الهنود لتؤكد على أن الحكومة لا تعادي القطاع الخاص أو الاستثمارات الاجنبية، بل أنها على العكس، ستعمل على زيادة جذب الموارد الاجنبية الخاصة من خلال تقرير حوافز ضريبية، وأن «امتلاك رأس المال الاجنبي لأغلبية الأسهم في المشروعات المختلفة أمر مقبول، وأنها ترحب برأس المال الاجنبي في العديد من الصناعات التي كانت في الاصل مجالاً حصرياً للدولة وحدها»[٤٦] وقامت الحكومة الهندية ببذل جهود مكثفة لإقناع الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية لإمدادها بالموارد اللازمة لاستكمال تنفيذ الخطة. وكان للدور الذي قامت به الهند في حركة عدم الانحياز، وفي توطيد علاقاتها مع الدول الاشتراكية اثر في قدرتها على الحصول على القروض الميسرة من الدول الاخيرة، حيث تمكنت من أن تحصل على نحو ١٣٠ مليون جنيه استرليني منها خلال تنفيذ الخطة[٤٧]، فضلاً عن المعونات التي حصلت عليها منها في مجال استكشاف النفط وتشجيع صناعات القطاع العام.

وأسفرت الاتصالات المكثفة التي أجرتها الحكومة الهندية آنذاك مع الدول الرأسمالية من أجل الحصول على القروض والمعونات الخارجية عن تكوين ما سمي بالكونسورتيوم الدولي لمساعدة الهند. وهو تنظيم تكون عام ١٩٥٨ بإشراف البنك الدولي، وضم اليابان وبريطانيا والولايات المتحدة والمانيا الغربية وكندا، وذلك في إطار مشترك يسمح بدراسة خطط التنمية في الهند، وتحديد الدور الذي تلعبه كل دولة في مجال تمويل هذه الخطط، بشرط أن تستجيب الهند للنصائح التي يبديها اعضاء الكونسورتيوم. وكان تخفيض القيمة الخارجية للروبية الهندية، واعطاء حوافز جديدة لرأس المال الاجنبي الخاص، وتخفيف القيود المفروضة على الأرباح المحولة للخارج، ضمن هذه النصائح. والحق، أن الرضوخ لتلك النصائح/المطالب، كان ثمن الحصول على القروض الجديدة التي كان يحتاجها استكمال تنفيذ مشروعات الخطة. وقد تمكنت الحكومة الهندية من أن تحصل على حوالى ١٠٥٠ مليون جنيه استرليني من بريطانيا والولايات المتحدة والمانيا الغربية والبنك الدولي، فضلاً عن حصولها

---

(٤٤) جاء في الخطاب الذي ألقاه نائب رئيس البنك الدولي في مدينة مدراس في غرفة تجارة جنوب الهند بهذا الخصوص ما يلي: «اننا مؤمنون متطرفون بالقطاع الخاص. ونحن نعمل في اقتصاد كل البلدان التي نتصل بها كل ما في وسعنا لخلق مناخ يستطيع القطاع الخاص ضمنه ان يساهم الى أقصى حد في تنمية بلاده». نقلاً عن: باير، **فخ القروض الخارجية، صندوق النقد الدولي والعالم الثالث**، ص ١٦٦.

(٤٥) قارن: زكي، المصدر نفسه، ص ٢٣٦.

(٤٦) أنظر: باير، المصدر نفسه، ص ١٦٦.

(٤٧) أنظر: البنك الاهلي المصري، **النشرة الاقتصادية**، المجلد ١٢، العددان، ٢ و٣، ص ٢٣٢.

على كميات كبيرة من فائض الحاصلات الزراعية الامريكية، الأمر الذي خفف إلى حد ما، من أزمة مواسم الحصاد السيئة. كما استطاعت أن تسحب ٤٠٠ مليون جنيه استرليني من أرصدتها المتراكمة لدى بريطانيا[٤٨].

وفي هذا الصدد، تجدر الاشارة، إلى أن الحكومة الهندية قامت بإحداث تغيير جذري في استراتيجية التصنيع والاستثمار، حيث بدأت الجهود تتجه نحو التركيز على التصنيع الإحلالي للواردات، وتوفير الحوافز الجمركية والنقدية لهذا التصنيع. ولهذا فقد زاد الاستثمار في مجال صناعة السلع الاستهلاكية المعمرة التي كانت تستورد من قبل، والتي ترتفع فيها نسبة المكون الاجنبي. وبدلاً من أن تكون هذه الصناعات بديلة للواردات، أصبح الاثنان متكاملين، حيث بات تشغيل الطاقات الانتاجية لهذه الصناعات يعتمد على انتظام مجيء الواردات الوسيطة لها. وكان لذلك علاقة وثيقة بنشوء أزمة جديدة في النقد الاجنبي خلال فترة الخطة الخمسية الثالثة.

ومهما يكن من أمر، فإن الخطة الخمسية الثانية استطاعت ان تحقق زيادة في الدخل القومي تقدر بحوالى ٢٤,٤ بالمائة مقابل ٢٥ بالمائة كما كان متوقعاً بالخطة. وكان ذلك يمثل نجاحاً نسبياً واضحاً. لكن الخطة فشلت فشلاً ذريعاً في إحداث زيادة ملموسة في متوسط دخل الفرد. فبدلاً من تحقيق زيادة تقدر بحوالى ١٨ بالمائة في متوسط دخل الفرد (كما كان مقدراً في الخطة)، فإن هذه النسبة لم تتجاوز، من الناحية الفعلية، ٨,٦ بالمائة يضاف إلى ذلك، ان تركيز النمو في مجالات معينة دون مجالات أخرى، وفي مناطق محددة دون مناطق أخرى، قد أدى إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل، والى زيادة التفاوت بين المناطق الجغرافية المختلفة. كما تبين أن الخطة قد اعتمدت في تمويل اجمالي استثماراتها على موارد خارجية قدرت بحوالى ٢٥ بالمائة من جملة استثمارات الخطة، وهي نسبة تزيد كثيراً عن تلك التي تحققت في الخطة الخمسية الأولى. وفضلاً عن ذلك، فإن النمو الذي كان مقدراً للقطاع العام لم يتحقق على نحو ما كانت الخطة قد رسمته، بسبب عدم امكان توفير حجوم الاستثمار بالمقادير المطلوبة، في حين نمت استثمارات القطاع الخاص على نحو أكثر مما كان مخططاً في الخطة[٤٩].

الخطة الخمسية الثالثة (١٩٦١ - ١٩٦٦)

وحينما وضعت الخطة الخمسية الثالثة، كان من الواضح أن الحكومة الهندية أصبحت تعتمد بدرجة كبيرة على التمويل الخارجي، وبالذات على الدول الاعضاء في الكونسورتيوم،

---

(٤٨) قارن: زكي، **مشكلة الادخار، مع دراسة خاصة عن البلاد النامية**، ص ٢٣٦. ولمزيد من التعمق، انظر: P.J. Eldrifge, *The Politics of Foreign Aid in India* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1969), and P. Streeten and R. Hill, «Aid to India,» in: P. Streeten and M. Lipton, eds., *The Crisis of India Planning* (Bombay: Oxford University Press, 1968), pp. 323-349.

(٤٩) لمزيد من التفاصيل، أنظر: ساكس، **نماذج القطاع العام في الاقتصاديات المتخلفة**، ص ٢٠٩ وما بعدها.

حيث كان من المقدر أن يتم تمويل ما نسبته ٣٠ بالمائة من اجمالي استثمارات الخطة من الموارد الخارجية. ومع ذلك، تجدر الاشارة، إلى أنه تحت تأثير المشكلات الكبرى التي أثارها نهج التنمية المعتمد على العجز بالميزان التجاري، وما جره ذلك من ضغوط خارجية على الاقتصاد الهندي، فإن لجنة التخطيط قد حرصت في هذه الخطة أن تؤكد على أن الهدف الاستراتيجي الذي تسعى إليه هو تحقيق الاعتماد على الذات، اضافة إلى القضاء على الفقر. وقد حددت اللجنة فترة تتراوح ما بين ١٠ ـ ١٢ سنة للوصول إلى مرحلة الاعتماد على الذات. ويقصد بها ـ حسب تعريف لجنة التخطيط ـ تلك المرحلة التي ينخفض فيها التمويل الخارجي إلى الصفر وايجاد فائض بالميزان يكفي لدفع أعباء الديون الخارجية. وقد توقعت اللجنة أن يكون عام ١٩٨٠/١٩٨١، النقطة الزمنية التي يصل فيها الاقتصاد الهندي تلك المرحلة.

وقد استهدفت هذه الخطة تحقيق زيادة في الدخل القومي الهندي تقدر بحوالى ٣٠ بالمائة، وعلى أن يرتفع متوسط دخل الفرد في نهاية سنة الخطة بنسبة ١٧ بالمائة بالمقارنة مع سنة الأساس. وقد قدرت اللجنة لتحقيق ذلك إنفاقاً استثمارياً بحوالى ١٠٤ ألف مليون روبية. لكن الحجم الفعلي للاستثمارات المنفذة قد انخفض عن ذلك بسبب زيادة الأسعار بشكل مستمر. ونظراً للموجة التضخمية التي شهدتها الهند خلال فترة الخطة، فإن لجنة التخطيط قد غيرت قاعدة الاسعار في تقديراتها. حيث تقرر أن يتضاعف الدخل القومي في عام ١٩٦٧/١٩٦٨، ليس على أساس مستوى أسعار عام ١٩٥٢/١٩٥٣، كما كان مقرراً من قبل، بل على أساس أسعار عام ١٩٥٧/١٩٥٨ التي تزيد بنحو ٨ بالمائة. أما فيما يتعلق بأولويات الاستثمار في القطاع العام فقد أعطيت الأولوية للصناعة والتعدين، يليها النقل والمواصلات، ثم القوى، ثم الزراعة وتنمية الريف، يليها مشروعات الري والخدمات الاجتماعية، ثم المخزون السلعي، وأخيراً الصناعات الصغيرة والريفية[٥٠]. ولكن تجدر الاشارة هنا إلى أن مقدار الثقل الذي أعطي للزراعة في هذه الخطة كان قد زاد بدرجة كبيرة بالمقارنة مع الخطة الخمسية الثانية[٥١].

دخلت الخطة حيز التنفيذ وقد بدأت الدولة تتراجع عن كثير من الضوابط والأهداف التي كانت تتمسك بها ابان الخطة الأولى والثانية، وبالذات فيما يتعلق بالموقف من رأس المال الاجنبي. فتحت ضغط أزمات النقد الاجنبي المتلاحقة، والتهاون في السيطرة على قطاع التجارة الخارجية، وعدم قدرة الحكومة في تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن، تم وضع كثير

---

(٥٠) أنظر: Government of India, Planning Commission, *Third Five Year Plan, 1961-66,* p. 59.

(٥١) فقد بلغت نسبة الاستثمار في الزراعة ١٠,٤ بالمائة من جملة استثمارات القطاع العام مقابل ٥,٧ بالمائة في الخطة الخمسية الثانية. ويبدو أن ذلك راجع إلى ما تكشفت عنه تجربة تنفيذ الخطة الثانية من أهمية زيادة الانتاج الزراعي، حتى يمكن مواجهة الزيادة المستمرة في الطلب على السلع الزراعية الغذائية، وتوفير المواد الخام للصناعة، وحتى يمكن مقاومة التضخم. انظر: زكي، مشكلة الادخار، مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، ص ٢٤١.

من الحوافز والاغراءات، التي تقررت لصالح جذب الاستثمارات الأجنبية الخاصة. وكانت تلك الحوافز والاغراءات، فضلاً عما تقرر من سياسات جديدة أوصى بها اعضاء الكونسورتيوم، ذات فاعلية في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة للهند، بخاصة وأن نظام رأسمالية الدولة بالهند، كان قد نجح إلى حد ما ـ ابان الخطة الخمسية الأولى والثانية ـ في توسيع نطاق السوق المحلية. كما أن لجوء الهند إلى سياسة التصنيع القائم على أساس الإحلال مكان الواردات في مجال السلع المعمرة، الكمالية وشبه الكمالية، قد فتح المجال واسعاً أمام الدول الرأسمالية الصناعية لزيادة صادراتها من الماكينات والتكنولوجيا والتجهيزات المختلفة. اضف إلى ذلك، إن رأس المال الهندي الخاص الذي اجتذبه هذا النوع من التصنيع المحلي، اتجه إلى البحث عن شريك أو ممول اجنبي للحصول على التكنولوجيا والمعدات اللازمة لهذا التصنيع. ومن هنا ظهرت المشروعات المشتركة (نظام المشاركة) بين البرجوازية الهندية والبرجوازيات الاجنبية. ومنذ هذه اللحظة تبدأ الولايات المتحدة الامريكية تعطي اهتماماً خاصاً بالسوق الهندية، بعد أن كان اهتمامها منصباً على تقديم المعونات الغذائية والمساهمة في تقديم التمويل اللازم لمشروعات المرافق العامة[٥٢].

ومهما يكن من أمر، فقد تمكن رأس المال الاجنبي من ترسيخ مواقعه في الاقتصاد الهندي خلال الخطة الخمسية الثالثة، وبالذات في مجال الصناعات الكيماوية، والصناعات الهندسية، وصناعة النفط، وصناعة المطاط. وفي عام ١٩٦١ بلغ مجموع الاستثمارات الاجنبية الخاصة بالهند حوالى ٥٨٠٤ مليون روبية. وكانت النسبة الكبرى من تلك الاستثمارات (٣٧,٨ بالمائة) مركزة في الصناعات التحويلية، يليها في ذلك النفط (٢٥,٦ بالمائة)، ثم مزارع الشاي والجوت (١٧,٩ بالمائة)[٥٣]. وكانت تلك الاستثمارات مملوكة للولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية واليابان، ودول أخرى[٥٤]. والحق أن النمو المتزايد للاستثمارات الاجنبية الخاصة خلال سنوات الخطة الخمسية الثالثة قد أدى إلى تغيير نمط الاولويات الذي حددته الخطة، وذلك بالاتجاه نحو الصناعات التي كانت الشركات الاجنبية تود الاستثمار فيها[٥٥].

هذا وتجدر الاشارة إلى أن الشركات الاجنبية في الهند كانت تحقق معدلات مرتفعة للربح تفوق تلك المعدلات التي كانت تحققها الشركات الوطنية الهندية، وتفوق حتى معدلات

---

(٥٢) أنظر في هذه النقطة: John P. Lewis, *Quiet Crisis in India: Economic Development and American Policy* (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1962), pp. 1-13.

(٥٣) انظر هذه البيانات عند: Bhagwati and Desai, *India: Planning for Industrialization*, p. 221.

(٥٤) انظر في التوزيع النسبي لهذه الاستثمارات فيما بين الدول عند: Das, *The Indian Economy under Planning*, p. 104.

(٥٥) انظر في هذه النقطة: M. Kidron, *Foreign Investment in India* (London: Oxford University Press, 1965).

الأرباح التي كانت تحققها هذه الشركات بالبلاد الأم. وفي ضوء التغيرات التي احدثتها القوانين والتوجهات الجديدة للسياسة الاقتصادية في الهند، لم تعد هناك علاقة قوية بين مقدار ومعدلات الأرباح التي تستنزفها هذه الشركات من الهند، وبين القيمة الاسمية لحجم رؤوس أموالها المستثمرة في الهند. إن ارتفاع معدل الربح أصبح يستمد أصوله من كثرة الاعفاءات الضريبية والجمركية التي تقررت لهذه الشركات، فضلاً عن سيطرتها على الاسواق المحلية، واحتكارها للتكنولوجيا، ونجاحها في ابتكار أساليب كثيرة للمراوغة لإخفاء الحجم الحقيقي لنشاطها بالداخل. وأكثر من هذا، فإن أسلوب «المشاركة» قد ضمن لهذه الشركات إقامة علاقات مالية واقتصادية متينة مع الحكومة ومع شرائح كثيرة من البرجوازية المحلية، التي ساعدتها على ترسيخ مواقعها وسيطرتها على الاقتصاد الهندي. وهكذا أصبح من الواضح، في ظل المناخ الجديد الذي أصبحت تعمل فيه هذه الشركات، إن الهيمنة الفعلية لها على الاقتصاد الهندي هي أعلى بكثير من القيمة الاسمية لرؤوس اموالها(٥٦). وفي هذا الخصوص، إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم القروض الخارجية التي اقترضتها الهند(٥٧)، فإن المبالغ التي تكبدها الاقتصاد الهندي لخدمة عوائد رؤوس الاموال الاجنبية بمختلف أنواعها (الفوائد والاقساط وتحويلات الارباح) أصبحت تلتهم ما نسبته ٢٧ بالمائة من إجمالي حصيلة الصادرات في عام ١٩٦٦. وهي نسبة مرتفعة، عرضت الهند لمشكلة واضحة في السيولة الخارجية.

كان من الطبيعي في ظل النزوح الكبير للارباح نحو الخارج، وزيادة أعباء الديون الخارجية، مع اتجاه الواردات للنمو الواضح وتباطوء الصادرات، ان تواجه الهند في عام ١٩٦٥، أسوأ أزمة للنقد الاجنبي عقب وفاة نهرو في أيار/ مايو عام ١٩٦٤ وتعيين شاستري خلفاً له. وضاعف من حرج الموقف اشتعال الحرب بين الهند وباكستان في عام ١٩٦٥، وما نجم عن ذلك من زيادة في الإنفاق العسكري(٥٨)، وإيقاف الولايات المتحدة معوناتها للهند بصورة مفاجئة، فضلاً عن حدوث موسم حصاد سيء، ناجم عن جفاف شديد.

وبدأت الهند تجري اتصالاتها مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للحصول على

---

(٥٦) قارن في ذلك: رمزي زكي، «التمويل الخارجي والاعتماد على الذات: القضايا الجوهرية والدروس المستفادة مع اشارة خاصة لمصر،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين، القاهرة، اذار/ مارس ١٩٨١، والذي نظمته الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع. وقد اعيد نشر هذه الورقة في كتاب المؤتمر: **نحو اقتصاد مصري يعتمد على الذات**، تحرير محمد زكي شافعي ورمزي زكي (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥).

(٥٧) بلغ صافي الديون الخارجية العامة للهند في كانون الاول/ ديسمبر عام ١٩٦١ حوالى ١٠,٧٣٤ مليون روبية، وارتفعت الى ٢٣,٤١٦ مليون روبية في آذار/ مارس ١٩٦٥. وهذا يدل على أنها نمت سنوياً بمعدل يصل في المتوسط، الى ٣٠ بالمائة. انظر: باتنيك، «الامبريالية ونمو الرأسمالية الهندية،» ص ٨٤.

(٥٨) وقبل ذلك حدثت صدامات الهند مع الصين في تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٦٢. وللاحاطة بأثر نفقات الدفاع على التنمية والتخطيط بالهند ربما يكون من المناسب الرجوع الى: K. Subrahmanyam, «Planning and Defence,» in: Streeten and Lipton, eds., *The Crisis of Indian Planning*, pp. 351-377.

موارد جديدة بشروط ميسرة، حتى يمكنها المحافظة على الحدود الدنيا من الـواردات الضرورية من السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية. وجاء التقرير الذي كتبته بعثة البنك الدولي ليؤكد على أنّ حصـول الهند عـلى مزيـد من القروض الخـارجية متـوقف على تخفيض القيمـة الخارجية للروبية الهندية، وإلغاء القيود المفروضة على التجارة الخارجية (تخفيف نظام ضـوابط الاستيراد وإعانات التصدير). أما صندوق النقد الدولي فقد أصر عـلى أن حصول الهنـد على اتفاق دعم منه، يتطلب رفع أسعار الفائدة المدينة والدائنـة وزيادة الضرائب الجمـركية بنسبـة ١٠ بالمائة على كل الواردات، ما عدا بنود ضئيلة. وأيدت وكـالة التنميـة الدوليـة الامريكيـة مطالب البنك الدولي وصندوق النقـد الدولي. كـما أن الولايـات المتحدة أعلنت أن مـواصلة تقديم المعونات للهند مرتبطة بوصول الحكومة الهندية إلى اتفاق مع البنك الدولي[٥٩]. جاء رد الهند على هذه المطالب في البداية بالرفض، كما عبر عن ذلك وزير ماليتها كريشنا مـاتشاري. وراح الهنود في تلك الآونة يكثرون من الحديث عن ضرورة الاعتماد على الذات.

وعنـدما جـاءت انديـرا غانـدي، ابنة نهرو، عقب وفـاة شـاسـتري المفـاجىء في عـام ١٩٦٦، عبرت سياستهـا الجديـدة (أو بتعبير أدق، سيـاسة حـزب المؤتمر الهنـدي) عن مجيء مرحلة جديدة، قوامها التراجع عن التخطيط وإضعاف الدور القيادي للدولة في مجـال التنمية وقيادتها، وإفساح المجال واسعاً أمام قـوى السوق ومبـادرات القطاع الخـاص، مع الـترحيب بالمزيد من الاستثمارات الاجنبية الخاصة في ضوء مبدأ المشاركة في الملكية والادارة. وتم قبـول مطالب الصندوق والبنـك والوكـالة. فتقـرر تخفيض قيمة الـروبية بنسبـة ٣٧,٥ بالمـائة (من ٤,٧٥ إلى ٧,٥٠ روبيـة للدولار)، وتم تخفيـف القيود المفـروضة عـلى التجـارة الخـارجيـة، وبالذات في مجال الاستيراد. وكل ذلك من أجل الوعـد بتقديم دعم مـالي للهند بقيمـة ٩٠٠ مليون دولار سنوياً لمدة عدة سنوات من خلال الدول الاعضـاء في الكونسورتيوم. وهو الأمر الذي لم يتحقق.

وسرعان ما بدأت نتائـج هذه السيـاسة في الـظهور. حيث أدى التخفيض إلى اشتعـال نيران التضخم بالهند. وبدلاً من أن تزيد حصيلة الصادرات، انخفضت قيمتها بسبب الآثـار التي نجمت عن إلغاء إعانات التصدير وزيادة كلفـة المدخـلات الوسيـطة المستوردة. كـما أن تحرير الاستيراد لم يكفل ضمان استمرار تدفق الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة وقطع الغيار التي كانت تلزم القطاع الصناعي. نـاهيك عن أن تحـرير الاستـيراد قد أدى إلى زيـادة الواردات السلعية، حتى من تلك السلع التي كـان لها بـديل محـلي. ولعل تلك الآثـار السيئة التي نجمت عن تلك السياسة الاقتصادية الجديدة، فضلاً عن وقوع كلفتها على عاتق الفقراء ومحدودي الدخل، كانت وراء الفشـل الذريـع الذي مني بـه حزب المؤتمـر في انتخابـات عام ١٩٦٧. وكان من الطبيعي والحال هذه أن تشهد الهند خلال هذه الفترة (ما بـين عام ١٩٦٥ حتى آذار/مارس عام ١٩٧٠) عدة اضطرابات وأحداث دامية في مختلف أنحائها الجغرافية.

---

(٥٩) انظر: باير، فخ القروض الخارجية، صندوق النقد الدولي والعالم الثالث، ص ١٧٠ ـ ١٧٢.

وهكذا انطوت سنوات الخطة الخمسية الثالثة بعد أن حدثت «تراجعات كبيرة» من جانب الدولة في مجالات التنمية والتخطيط، وبعد أن تعرضت الهند لضغوط خارجية قوية. وفشلت الخطة فشلاً ذريعاً في أن تحقق أهدافها. فمعدل النمو الذي تحقق خلال فترة الخطة لم يتجاوز ١٢,٥ بالمائة بدلاً من ٣٠ بالمائة كما كان مخطط له. ومعدل النمو في متوسط دخل الفرد لم يتعد ١,٧ بالمائة بدلاً من ١٧ بالمائة كما جاء بالخطة. كما بات من الواضح أن الهند أصبحت تعتمد على الموارد الخارجية بدرجة مفرطة في تمويل الاستثمارات المخططة، حيث ساهمت هذه الموارد بتمويل ما نسبته ٢٨,٣ بالمائة من اجمالي استثمارات الخطة[٦٠]. كما شهدت فترة الخطة انفلاتاً خطيراً في الأسعار، وزيادة عبء التضخم على الطبقات والشرائح الاجتماعية الفقيرة. فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (١٩٤٩ = ١٠٠) من ١٢٤ في عام ١٩٦٠/١٩٦١، إلى ١٦٩ في عام ١٩٦٥/١٩٦٦، وإلى ١٩١ في عام ١٩٦٦/١٩٦٧، ثم قفز إلى ٢١٣ في عام ١٩٦٧/١٩٦٨. وارتفعت نفقات الإنتاج بشكل واضح وضعفت ربحية المشروعات واضطربت عمليات التخطيط[٦١].

ومع اشتداد عبء مدفوعات خدمة الديون الخارجية (الاقساط + الفوائد) وما جاء في ركابها من أزمات شديدة في النقد الأجنبي، لجأت الحكومة الهندية إلى طلب إعادة جدولة ديونها الخارجية. فتم في ٥ آذار/ مارس عام ١٩٦٨ إعادة جدولة ما قيمته ٤٠٧ ملايين دولار. وتم تجميد الدفع لمدة أربع سنوات[٦٢]. وبدأت الهند ترضخ للنصيحة الكلاسيكية المعروفة التي رددها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بأن تستبدل المعونات الخارجية ما أمكن برؤوس أموال أجنبية للاستثمار داخل الهند.

ومع الرضوخ لمطالب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووكالة التنمية الدولية، وفي ضوء الفشل الذي منيت به الحكومة الهندية في الحصول على الموارد الخارجية التي وعدت بها كثمن لقبول تلك المطالب، زاد الوضع الاقتصادي سوءاً. وكان من الطبيعي والحال هذه، وبسبب عدم سيطرة الحكومة على الفائض الاقتصادي، أن تؤجل الخطة الخمسية الرابعة، التي كان من المقرر أن تبدأ في عام ١٩٦٦

الخطة الخمسية الرابعة (١٩٦٩ - ١٩٧٤)

ظلت الهند بلا خطة اقتصادية لمدة ثلاث سنوات، إلى أن أعلنت الخطة الخمسية الرابعة في نيسان/ ابريل عام ١٩٦٩. وقدرت الاستثمارات المدرجة بها بحوالى ٢٢٦,٤

(٦٠) انظر: Pramit Chaudhuri, *The Indian Economy: Poverty and Development* (London: Crosby Lockwood Staples, 1978), p. 82.

(٦١) للمزيد من التفاصيل، انظر: Government of India, Ministry of Information and Broadcasting, *Fourth Five Year Plan, 1969-74* (New Delhi: Publication Division, 1971), p. 4.

(٦٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر: T.M. Klein, «Economic Aid through Debt Relief,» *Finance and Development*, IMF, WB, vol. 10, no. 3 (1973).

مليون روبية، ووزعت على أساس أن يضطلع القطاع العام باستثمار ما قيمته ١٣٦,٦ مليون روبية، والقطاع الخاص ٨٩,٨ مليون روبية. وأعطيت الأولوية للاستثمار في قطاع الصناعة والتعدين، يليه القطاع الزراعي، ثم قطاع النقل والاتصالات ثم قطاع الطاقة، ثم الإسكان والتنمية الريفية(٦٣). وكان من المستهدف أن يتم تمويل ما نسبته ٧٨ بالمائة من استثمارات القطاع العام من الموارد المحلية، على أن يتم تمويل ما نسبته ١٧ بالمائة من الموارد الخارجية، والنسبة الباقية ٥ بالمائة من خلال عجز الموازنة. كما استهدفت الخطة أن يرتفع معدل الادخار المحلي من ٨,٨ بالمائة خلال الفترة ١٩٦٨/١٩٦٩ إلى حوالى ١٣,٢ بالمائة من الدخل القومي في نهاية الخطة في عام ١٩٧٣/١٩٧٤(٦٤). وقد اعتبرت لجنة التخطيط، ان تنفيذ الخطة، بهذه الأهداف، سوف يشكل خطوة كبيرة على طريق الاعتماد على الذات، كما حددت مفهومه الخطة الخمسية الثالثة.

ومنذ السنة الأولى للخطة، قامت الحكومة الهندية بإجراء مهم في مجال دعم رأسمالية الدولة بالهند، ألا وهو تأميم أكبر أربعة عشر بنكاً تجارياً، كخطوة جريئة استهدفت التحكم في المدخرات المحلية التي تتجمع في هذه البنوك، وضمان توزيعها على الاستثمارات المدرجة بالخطة، كما قامت بزيادة الضرائب المفروضة على الاستهلاك والدخل والثروة. وصدرت قوانين جديدة في مجال الرقابة على الاحتكارات والشركات الكبرى، ووضعت بعض الضوابط على التجارة الداخلية. وكان من جراء ذلك أن ارتفع حجم الموارد الداخلية المعبأة لغرض تنفيذ الخطة. ومع ذلك فقد استمرت الموارد الخارجية تشكل احد الركائز المهمة في تمويل الخطة. وفي عام ١٩٦٩/١٩٧٠ وصل حجم الموارد الخارجية إلى حوالى ٣ بالمائة من الدخل القومي الهندي، وحوالى ٢٠ بالمائة من الاستثمار القومي، وحوالى ٥٠ بالمائة من إجمالي حصيلة الصادرات(٦٥). وحينما قدمت انديرا غاندي مشروع موازنة عام ١٩٦٩، حرصت على أن تطمئن المستثمرين الأجانب على أن الاجراءات التي اتخذت مؤخراً لا تعني بأي حال من الاحوال معاداة الاستثمارات الاجنبية أو القطاع الخاص المحلي، بل على العكس، أعلنت عن اجراءات مهمة ستتخذ في مجال حفز رؤوس الأموال الخاصة للاستثمار في الهند، وذلك من خلال الاعفاءات الجمركية والضريبية وتسهيلات تحويل الأرباح للخارج(٦٦).

وقد استطاعت الهند خلال الخطة الخمسية الرابعة أن تزيد من حجم مواردها الداخلية. إذ ارتفع معدل الادخار المحلي من ١٥,٦ بالمائة خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠، إلى حوالى ١٨,٤ بالمائة خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥، الأمر الذي أدى إلى تخفيض فجوة الموارد المحلية من ٢,٣ بالمائة من الدخل القومي خلال الفترة الاولى المشار اليها حالاً، إلى

(٦٣) انظر: Government of India, Ministry of Information and Broadcasting, Ibid., p. 19.
(٦٤) انظر: المصدر نفسه، ص ٣١.
(٦٥) انظر: باير، فخ القروض الخارجية، صندوق النقد الدولي والعالم الثالث، ص ١٧٥.
(٦٦) انظر عرضا لهذه الحوافز والمزايا الضريبية الجمركية عند: Das, *The Indian Economy under Planning,* pp. 102-103.

حوالى ٠,٧ بالمائة في الفترة الثانية(٦٧). ومع ذلك فقد واجهت الهند أزمة واضحة في السيولة الخارجية في عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ من جراء النزح الشديد للارباح المحولة إلى الخارج لحساب الشركات الاجنبية العاملة في الهند، وبسبب ارتفاع معدل خدمة الديون الخارجية المتراكمة من الماضي. فمع الاستقرار السياسي النسبي الذي تمتعت به الهند خلال هذه الفترة، وفي ضوء اتساع نطاق السوق المحلية أمام الاستثمارات الأجنبية الخاصة، استطاع رأس المال الاجنبي أن يغل معدلات مرتفعة للارباح تفوق تلك المعدلات التي يحققها في بلاده الاصلية، وتزيد حتى عن متوسط تلك المعدلات المتحققة في بلاد متخلفة أخرى. ما بالنا إذا علمنا، أن الشركات الامريكية العاملة في مجال الصناعات التحويلية في الهند، استطاعت أن تحقق معدلاً للربح في حدود ١٤,٧ بالمائة في عام ١٩٦٩، في حين أن هذا المعدل لهذه الشركات قد بلغ ٨,٦ بالمائة في كندا، وحوالى ١٠,٧ بالمائة في دول أمريكا اللاتينية، وحوالى ١٢ بالمائة في أوروبا(٦٨). وكان تحويل هذه الارباح المرتفعة للخارج يمثل نزفاً شديداً لموارد الهند، وعاملاً مهماً من العوامل التي ساهمت في تفاقم مشكلة النقد الأجنبي.

أما المبالغ التي تكبدتها الهند لخدمة أعباء ديونها الخارجية المتراكمة من الماضي فقد اتجهت إلى التزايد على نحو ملحوظ. فقد ارتفع متوسط المبالغ السنوية التي دفعتها الهند على فوائد ديونها الخارجية من ١٣٠ مليون روبية خلال الخطة الخمسية الثانية إلى حوالى ٤٨٠ مليون روبية خلال الخطة الخمسية الثالثة. وخلال الفترة ما بين ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ قفزت هذه المبالغ إلى ١٤٤٠ مليون روبية، وإلى ١٥٢٠ مليون روبية في عام ١٩٧٠/١٩٧١(٦٩). ونتيجة لذلك، انخفض معدل التدفق الصافي للموارد الخارجية للهند(٧٠). وسوف تزداد الصورة قتامة لو أخذنا بعين الاعتبار مدفوعات اقساط الديون. وعلى أي حال، وإزاء هذا الوضع المتفاقم لتحويلات خدمة رؤوس الأموال الاجنبية، فضلاً عن ضعف نمو الواردات، اضطرت الحكومة الهندية في ظل توازنات القوى الاجتماعية فيها، أن تلجأ الى الدائنين لتطلب منهم إعادة جدولة ديونها الخارجية، بعد انتهاء فترة تجميد الدين الأولي في عام ١٩٧٢. وتمكنت في ٢٧ كانون الاول/ ديسمبر عام ١٩٧٢ من إعادة جدولة ما قيمته ١٥١ مليون دولار أمريكي. وكانت فترة تجميد الدين سنة واحدة. وكانت عملية إعادة الجدولة مرتبطة ـ كالعادة ـ بقبول الهند لمزيد من التوصيات والضغوط الخارجية لتعديل مسار تنميتها الاقتصادية وتوجهات سياستها الاجتماعية، والطاعة لرغبات أصحاب القروض.

وخلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ تعرضت الهند لموسم جفاف شديد أثر بشكل واضح

---

(٦٧) World Bank, *Situation and Prospects of the Indian Economy: A Medium Term Perspective*, 3 vols., vol. 2: *Main Report*, April 16, 1984, Report no. 4962 - IN, p. 22.

(٦٨) Das, Ibid., p. 104.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(٧٠) المقصود بذلك هو القروض الخارجية الجديدة مطروحا منها مبالغ خدمة الديون.

على مجمل انتاجها الزراعي (انخفض الانتاج الزراعي في عام ١٩٧٢/١٩٧٣ بنسبة ٥ بالمائة)، الأمر الذي اضطرها إلى أن تستورد كميات كبيرة من الحبوب والمواد الغذائية بأسعار مرتفعة من السوق العالمي. كما عانت الهند معاناة واضحة من الأثر الذي نجم عن الصدمة النفطية الأولى في عام ١٩٧٣، وما جاء في ركابها من ارتفاع شديد في معظم أسعار وارداتها، وبالذات المواد الخام، كالنفط ومشتقاته والصلب والمعادن والأسمدة... إلى آخره. وفي السنة الاخيرة من الخطة، أي في عام ١٩٧٣/١٩٧٤، كان حجم العجز بالحساب الجاري لميزان المدفوعات الهندي قد وصل إلى ٥٩٤ مليون دولار أمريكي. وقد تم تغطيته من خلال الاقتراض الخارجي[٧١].

الخطة الخمسية الخامسة (١٩٧٤ ـ ١٩٧٩)

كان للضغوط الخارجية التي تعرضت لها الهند من جراء إعادة جدولة ديونها الخارجية في عام ١٩٧٢، وما صادفته من مشكلات عند سعيها لتأمين الواردات الضرورية ذات الأسعار العالمية المرتفعة، اثر في إعادة التأكيد مرة أخرى على أهمية الاعتماد على الذات في الخطة الخمسية الخامسة، وتحديد سياسات أكثر فعالية لتحقيق هذا الشعار. وقد رأت الخطة، أن تحقيق هدف الاعتماد على الذات سوف يتطلب العمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنمية الموارد المحلية وحسن استخدامها في ضوء التغيرات الدولية التي شهدتها الخطة الخمسية الرابعة. واستهدفت الخطة أن يتزايد الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٥,٥ بالمائة سنوياً. وكان المحوران الرئيسيان اللذان دارت حولهما الخطة هما:

المحور الأول، ويتمثل في زيادة تعبئة الموارد المحلية. فقد حددت الخطة استثماراً إجمالياً يقدر بحوالى ٤٧٥٦١٠ ملايين روبية على مدى السنوات الخمس للخطة، واستهدفت لجنة التخطيط أن يتم تمويل ما نسبته ٩٥ بالمائة من هذه الاستثمارات من مصادر الموارد المحلية، على أن تمول النسبة الباقية ٥ بالمائة من الموارد الخارجية (قروض + استثمارات أجنبية). وأشارت الخطة، إلى أن تحقيق ذلك يتطلب أن يرتفع معدل الإدخار المحلي من ١٢,٢ بالمائة في عام ١٩٧٣/١٩٧٤ إلى ١٥,٧ بالمائة في عام ١٩٧٨/١٩٧٩. ويتوقف الوصول إلى هذا الهدف على أن يرتفع الميل الحدي للادخار ليصل إلى ٠,٢٦ خلال فترة الخطة. ومن أجل زيادة الموارد المحلية وتنميتها تقررت زيادة الضرائب على الاستهلاك والدخول والثروة. واستمر التمويل التضخمي (عن طريق عجز الموازنة)[٧٢].

المحور الثاني، ويتمثل في تقليل العجز بميزان المدفوعت وذلك من خلال:

١ ـ الحرص على زيادة الانتاج الزراعي من خلال زيادة المخصصات الاستثمارية للقطاع

(٧١) انظر: World Bank, Ibid., p. 25.

(٧٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: Government of India, Planning Commission, *Draft Fifth Five Year Plan, 1974-79*, vol. 1, pp. 41-52.

الزراعي حتى يمكن تقليل الواردات من المواد الغذائية. وقد تبنت الهند في هذا الصدد تطبيق ما يسمى «بالثورة الخضراء» وما تطلبته من استخدام بذور عالية الانتاجية، والتوسع في استخدام الاسمدة والماكينات الزراعية، وخلق نمط رأسمالي للزراعة يعتمد على المزارع الكبيرة التي تستخدم العمل المأجور وتنتج من أجل الربح والسوق.

٢ ـ تبني نمط جديد في توزيع الاستثمارات يهدف إلى زيادة الاستثمار في القطاعات التي تنتج مدخلات السلع الاستهلاكية الضرورية، مثل صناعة الأسمدة والمعدات والاسمنت والفحم والصلب... إلى آخره.

٣ ـ تشجيع الاستثمار في مجالات بدائل الاستيراد حتى يمكن الحد من الواردات، وبالذات في مجال السلع الصناعية الاستهلاكية.

٤ ـ إعادة النظر في هيكل استهلاك الطاقة، وذلك من خلال تشجيع استخدام بدائل النفط، مثل الفحم والغاز. كما أعطت الخطة اهتماماً بزيادة البحث عن النفط.

٥ ـ تشجيع الصادرات من السلع التقليدية وغير التقليدية، وقد حددت الخطة من أجل ذلك هدفاً محدداً، وهو أن تنمو الصادرات سنوياً بنسبة ٧,٦ بالمائة[٧٣].

وقد حققت الهند نجاحاً يعتد به في إنجاز كثير من الأهداف التي استهدفتها الخطة الخمسية الخامسة، وبخاصة في مجال زيادة الانتاج الزراعي الغذائي، وزيادة معدل الادخار المحلي، وارتفاع معدل نمو الصادرات، وتقليل الاعتماد على القروض الخارجية. ولكن يبدو أن ظروف الكساد التي تمسك بخناق الاقتصاد الرأسمالي العالمي قد أبطأت من امكانات تحقيق نتائج أكثر فعالية. فمتوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي لم يتعد ٣ بالمائة بدلاً من ٥,٥ بالمائة كما كان مخططاً. وعلى الرغم من أن الهند استطاعت أن تقلل من عجز ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات واتباع سياسة تصنيعية تحل محل الواردات، إلا أن الدين الخارجي المستحق على الهند قد زاد من ١٦ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٧٥، إلى ٢١,١ مليار دولار في عام ١٩٧٩. وكان جزء كبير من هذه الزيادة في القروض قد تحقق بأسعار فائدة مرتفعة وهو الأمر الذي ستظهر آثاره فيما بعد، حيث يزداد عبء خدمة هذه الديون في الثمانينات. كما أن الخطة فشلت، مثل الخطط التي سبقتها في احداث تحسن ملموس في مستوى معيشة الشعب الهندي. حيث لم يرتفع متوسط الفرد الحقيقي بسبب التضخم، ولم ينخفض معدل البطالة، وزادت الهجرة إلى المدن، وزاد التفاوت في توزيع الدخل، وبخاصة في الريف.

الخطة الخمسية السادسة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥)

حينما وضعت الخطة الخمسية السادسة، كانت الهند قد تمكنت من القضاء على فجوة مواردها المحلية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠، حيث اصبح متوسط معدل تكوين رأس المال

---

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٤.

الثابت (٢٢,٦ بالمائة) خلال هذه الفترة مساوياً لمعدل الادخار المحلي (٢٢,٦ بالمائة). وأصبح الاقتراض الخارجي يتم في حدود تمويل مدفوعات خدمة الدين الخارجي فقط، مما يعني أن التدفق الصافي للموارد الخارجية المقترضة قد وصل إلى الصفر. في ضوء هذه الحقيقة التي عبرت عن درجة عالية في تعبئة الموارد المحلية، استهدفت الخطة الخمسية السادسة تحقيق استثمارات تقدر بحوالى ٩٧٥ مليار روبية من أجل مواصلة النمو في مختلف قطاعات الانتاج المادي والخدمي. وتقرر أن يستأثر قطاع الصناعة والتعدين بنسبة ٢٢,٧ بالمائة من إجمالي هذه الاستثمارات، يليه في ذلك قطاع الطاقة (١٩,٨ بالمائة)، ثم قطاع الخدمات الاجتماعية (١٧,٣ بالمائة)، ثم الزراعة (١٢,٢ بالمائة)، والري والصرف (١١,٦ بالمائة).

واتخذت عدة إجراءات لتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص. وكان أهم هذه الاجراءات تخفيف الإجراءات والقيود البيروقراطية على نشاطه، وتطوير سوق رأس المال المحلي، والسماح للقطاع الخاص أن يقترض من العالم الخارجي، وتخفيف الضوابط المفروضة على الواردات التي يستوردها القطاع الخاص، وبخاصة ما كان منها متعلقاً بمستلزمات الانتاج، ولا سيما تلك الصناعات المحلية التي تنتج للتصدير، كما شجعت الحكومة الهندية نظام المشاركة مع رأس المال الأجنبي. وبدأت تتخذ «اجراءات تكيف» تتماشى مع مطالب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. فتم تخفيض القيمة الخارجية للروبية (وصل سعر الصرف للروبية إلى ١٠,٣١٢ روبية لكل دولار امريكي في عام ١٩٨٣/١٩٨٤)، واتخذت اجراءات اكثر ليبرالية في مجال تحرير الاستيراد. ولجأت الحكومة إلى زيادة أسعار كثير من المنتوجات الضرورية. وكثر الحديث عن ترشيد الدعم، وضرورة تخفيف العجز بالموازنة العامة للدولة، والقضاء على الخسائر بالمشروعات العامة، وزيادة كفاءة الانتاج في مرافق الدولة... إلى آخره.

بيد أن هذه الاجراءات لم تفلح في تحقيق نتائج حميدة. وضاعف من حرج الموقف ان استمرار ظروف الكساد في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، قد الحق ضرراً شديداً بالهند بحكم تبعيتها التجارية والتكنولوجية والنقدية لهذا الاقتصاد. وسرعان ما بدأت هذه الاضرار تظهر على ميزان المدفوعات. ففي عام ١٩٨٠/١٩٨١ وصل عجز ميزان المدفوعات إلى ٢٩٦٤ مليون دولار أمريكي، مقابل عجز قدر بحوالى ٢٥٤ مليون دولار في العام السابق. أي أن العجز في عام واحد قد تضاعف أكثر قليلاً من عشر مرات، ووصلت بذلك نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي إلى ٢ بالمائة. وكان السبب في ذلك يرجع إلى انهيار معدل نمو الصادرات من ٨,٨ بالمائة خلال الفترة ١٩٧٨/١٩٧٩ - ١٩٧٩/١٩٨٠ إلى أقل من ٢ بالمائة في عام ١٩٨٠/١٩٨١. وعلى الرغم من أن معدل نمو الواردات قد انخفض أيضاً، إلا أن هذا الانخفاض لم يكن موازياً للانخفاض الذي طرأ على معدل نمو الصادرات. ونتيجة لذلك، فقد اضطرت الهند أن تستخدم احتياطياتها النقدية والتي كانت قد نجحت في تكوينها بمستويات لا بأس بها في الأعوام الاخيرة في السبعينات، لكي تواجه بها هذا العجز الكبير في

ميزان المدفوعات[74].

وتشير الاحصاءات المتيسرة، إلى أن الهند قد بدأت تعاني من جديد من عجز محسوس ومستمر في ميزان مدفوعاتها. فقد ارتفع العجز إلى ٤٣٠٣ ملايين دولار في عام ١٩٨٢/١٩٨١، وإلى ٣٨٧٤ مليون دولار في عام ١٩٨٣/١٩٨٢، وإلى ٣٩٤٨ مليون دولار في عام ١٩٨٤/١٩٨٣. وبذلك عادت فجوة الموارد الاجنبية للاتساع مرة أخرى، معرضة الهند من جديد للضغوط الخارجية. والمشكلة التي أصبحت تواجهها، هو أن امكانات سد هذا العجز المتفاقم من خلال القروض الميسرة قد قلت تماماً، وأصبح السبيل الرئيسي لمواجهة هذا العجز الاقتراض بشروط صعبة. ويمكن التأكد من هذه الحقيقة بإلقاء اطلالة سريعة على الجدول رقم (٢) الذي يوضح لنا كيف مولت الهند عجز الحساب الجاري لميزان مدفوعاتها

جدول رقم (٢)

طرق تمويل عجز الحساب الجاري بميزان المدفوعات الهندي

خلال الفترة (١٩٧١/١٩٧٠ ـ ١٩٨٤/١٩٨٣)

(بملايين الدولارات الامريكية، بالأسعار الجارية)

	١٩٧٠/ ١٩٧١	١٩٧٣/ ١٩٧٤	١٩٧٦/ ١٩٧٧	١٩٧٩/ ١٩٨٠	١٩٨٠/ ١٩٨١	١٩٨١/ ١٩٨٢	١٩٨٢/ ١٩٨٣	١٩٨٣/ ١٩٨٤
عجز الحساب الجاري	ـ ٣٩٧	ـ ٥٩٤	٧٢١	ـ ٢٥٤	ـ ٢٩٦٤	ـ ٣٤٠٣	ـ ٣٨٧٤	ـ ٢٩٤٨
طرق مواجهة العجز								
منح		٩١	٤٣٤	٦٠٨	٨٢٠	٧٠٠	٦٥٢	٦١٩
قروض (صافي)[1]	٧٩٠	٥٩٧	١٠٣٦	٦٠٠	١١٣١	١١٩٦	١٧٣٣	٢٠٣٩
ائتمان من صندوق النقد الدولي	ـ ١٨٣	٧٥	ـ ٣٣٧	-	١٠٣٥	٦٩٠	١٩٨٠	١٢٩٥
تحويلات رأسمالية[2]	ـ ٢٥٣	ـ ٦٣	ـ ٢٨٨	ـ ٧٣٠	ـ ٣٦٧	ـ ١٥٨١	١٢	٩١٤
التغير في الاحتياطيات[3]	٤٣	ـ ١٠٦	ـ ١٥٦٦	ـ ٢٢٤	ـ ٣٤٥	٢٣٩٨	ـ ٥٠٣	ـ ٩١٩

(١) تشمل الاقتراض الميسر والاقتراض غير الميسر.

(٢) تشمل التعديلات الناجمة عن اعادة تقويم الاحتياطيات وودائع غير المقيمين.

(٣) علامة ناقص (ـ) تعني الزيادة.

المصدر: World Bank, *Situation and Prospects of the Indian Economy: A Medium Term Perspective,* 3., vol. 2: *Statistical Appendix,* April 16, 1984, p. 25.

خلال الفترة ١٩٧١/١٩٧٠ ـ ١٩٨٤/١٩٨٣. ويبدو ان المعضلة التي تواجهها الهند حالياً هي أن معدل الادخار المحلي قد وصل إلى مستوى مرتفع (حوالى ٢٢ بالمائة) وأنه ليس من السهولة زيادته إلى مستوى أعلى من ذلك، وبخاصة في ضوء عدم سيطرة الحكومة الهندية على كل مصادر الفائض الاقتصادي الممكن، وعدم امكانها زيادة الادخار الاجباري المولد من خفض مستوى استهلاك الفقراء ومحدودي الدخل.

---

(٧٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: World Bank, *Situation and Prospects of the Indian Economy*, vol. 1: *Executive Summary.*

ويرى البنك الدولي في تقرير حديث له (صدر في ١٦ نيسان/أبريل عام ١٩٨٤) عن الاقتصاد الهندي أن الحل امام الهند يتمثل في طريقين. أولهما، هو العمل على زيادة كفاءة الانتاج من الطاقات الانتاجية القائمة من خلال زيادة استخدام الطاقات العاطلة، وزيادة مستوى الانتاجية لعنصر العمل البشري عن طريق التدريب والتأهيل، وضمان تأمين المدخلات الوسيطة، وبالذات المدخلات المستوردة، حتى لا تتهدد عجلات الانتاج بالتوقف أو التباطوء. كما تتطلب زيادة الانتاجية ضرورة استكمال النقص في مواد الطاقة ووسائل النقل. أما الطريق الثاني، فهو تأمين الحصول على زيادة مستمرة في الموارد الخارجية. وهنا ينصح البنك بضرورة اعطاء الصادرات دفعة قوية حتى يمكن زيادة حصيلة النقد الاجنبي. وهذا يتطلب زيادة الاستثمار في القطاعات المنتجة للتصدير. وإذا فشلت الهند في ذلك، مع استمرار نمو الواردات، فإن ذلك سيضطرها إلى السير من جديد في طريق الاستدانة، الأمر الذي سينجم عنه مشكلات حادة في الأجل القريب بسبب عودة معدل خدمة الدين للارتفاع مرة أخرى مسبباً في ذلك أزمات واضحة في النقد الاجنبي، مما سينجم عن ذلك حدوث تنافس شديد بين خدمة الديون وتمويل الواردات الضرورية.

ثالثاً: تناقضات الوضع الراهن وآفاقه

يبدو أن نموذج التنمية الهندي، الذي صاغته السياسة البراغماتية لحزب المؤتمر الهندي قد وصل إلى أفضل نتائجه في نهاية الخطة الخمسية الخامسة، حينما استطاع أن يقلل فجوة الموارد المحلية ويصل بها إلى الصفر، من خلال زيادة معدل الادخار المحلي ومساواته مع معدل تراكم رأس المال (٢٢,٦ بالمائة). ويجب التأكيد على أن هذه النتيجة تعد أفضل مما استطاعت الهند أن تحققه في هذا المجال منذ حصولها على استقلالها السياسي في عام ١٩٤٨. وقد اعتقد الهنود أنهم بذلك قد وصلوا إلى مرحلة الاعتماد على الذات، التي يستطيع الاقتصاد الهندي بعدها أن ينطلق في معارج النمو بقواه الذاتية وفي غير احتياج للموارد الخارجية.

ومن الجلي لنا، أن المفهوم الذي تبنته لجنة التخطيط بالهند لمقولة الاعتماد على الذات (Self-reliance) بالمعنى السابق، يتطابق تماماً مع مفهوم النمو الذي يدفع نفسه بنفسه (Self-sustained growth) بعد الوصول إلى مرحلة الانطلاق، كما جاء في تحليل روستو عن مراحل النمو. والاعتماد على الذات، في ضوء هذا المعنى، هو عبارة عن منهج إنمائي يحتوي على تلك السياسات التي من شأنها أن تحل معضلة «توزيع الموارد المحدودة على الاستخدامات أو الأغراض غير المحدودة»، والذي تحتل فيه مشكلة موارد النقد الاجنبي النادرة أهمية ارتكازية، وصولاً للاستغناء عن الموارد الخارجية المقترضة[٧٥]. والاعتماد على الذات، بحسب هذا المعنى، هو مفهوم مادي وتوازني، ضيق وناقص. ذلك أن الفهم الصحيح والشامل

---

(٧٥) قارن في ذلك: Samuel L. Parmar, «Self-Reliant Development in an Interdependent World,» in: G.F. Erb and V. Kallab, eds., *Beyond Dependency: The Developing World Speaks Out*, 3rd ed. (Washington, D.C.: Overseas Development Council, 1977), p. 6.

لتلك المقولة يرتكز، في نواته الأساسية، على عملية التغيرات الاجتماعية الهيكلية التي تضمن إحداث تعبئة مستمرة للموارد الذاتية الممكنة، ونمواً متواصلاً في الانتاج، وتحسيناً في التوزيع، وليس مجرد العمل على توازن المدفوعات الخارجية والاستغناء عن الاقتراض الخارجي فقط. فقد تستطيع الدولة أن تحقق توازناً في مدفوعاتها الخارجية، وقد تستغني عن الموارد الاجنبية، وتحقق معدلات مرتفعة نسبياً في تقدمها الاقتصادي، ولكنها لن تستطيع الاحتفاظ بهذه الحالة إذا لم تحقق التغيرات الهيكلية الاجتماعية التي تكفل ضمان استمرار هذه الحالة[٧٦]. وغالباً ما يتم تجاهل هذه النقطة في الكتابات العربية المعاصرة عن «الاعتماد على الذات». ولعل الوضع الراهن للهند، وما يحتويه من تناقضات يبرهن على صحة ما نراه من مفهوم اجتماعي شامل لمقولة الاعتماد على الذات.

فقد استطاعت الهند، من خلال تركيبة التحالف الطبقي في جهاز السلطة السياسية ومن خلال سياستها البراغماتية في مجال التخطيط والتنمية، أن تحقق رفعاً محسوساً لمعدل ادخارها المحلي (بثمن اجتماعي باهظ) وان تحقق في نهاية السبعينات توازناً بين انفاقها الاستثماري، وادخارها المحلي، وان يناظر ذلك توازن آخر لا بأس به في المدفوعات الخارجية من خلال تبني سياسات مشجعة للصادرات والاتجاه نحو تصنيع وتنمية بدائل الواردات. بيد أنها في المقابل عجزت تماماً عن أن تحقق الأهداف الاجتماعية التي كانت ترد دائماً في خطط التنمية وتتحدث عن ضرورات تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاه للشعب الهندي. بل انه نظراً لضعف البنية الاجتماعية التي قام عليها المفهوم الهندي للاعتماد على الذات وحصره في نطاق الموارد وميزان المدفوعات، فإن الهند تشهد اليوم انتكاسة سريعة لمنجزات هذا الاعتماد على الذات. حيث يتزايد الآن عجز ميزان مدفوعاتها، وتميل في الآونة الأخيرة إلى السير بقوة على طريق الاستدانة مرة أخرى. وهو الأمر الذي سيجعلها تدور في فلك الاقتصاد الرأسمالي العالمي من موقع تابع في المستقبل القريب، ما لم تزل عقبات النمو المحلية ويقضى على البنية الاجتماعية المدعمة لهذه العقبات.

وفيما يلي نتعرض الآن لأهم تناقضات الوضع الراهن في الهند.

١ ـ زيادة النمو مع زيادة الفقر

منذ أن استقلت الهند، كان القضاء على الفقر والارتفاع بمستوى معيشة الشعب الهندي هو هدف أساسي معلن للسياسة الاقتصادية ولخطط التنمية في الهند[٧٧]. ومع ذلك، فإنه على الرغم من النمو الواضح الذي حققته الهند في مختلف مجالات الانتاج والتمويل

---

(٧٦) انظر معنى الاعتماد على الذات حسبما نفهمه، في: رمزي زكي، **المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة**، سلسلة عالم المعرفة، ٨٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٤)، ص ٤٣٦ ـ ٤٥٥.

(٧٧) انظر: World Bank, *Situation and Prospects of the Indian Economy*, vol. 2, p. 123.

والتكنـولوجيـا، إلا أنها تعتبر من ضمن «بـلاد النماذج الصـارخة لبؤر الفقـر والبؤس في العالم الثالث». ما بالنا إذا علمنا أن حوالى نصف سكان الهند يعتبرون من الفقراء والمعدمين. لقـد قدرت الخطة الخمسية السادسة، أنه في عام ١٩٧٩/ ١٩٨٠ وصلت نسبة سكان الهند الـذين يعيشـون تحت خط الفقر ٤٨,٤ بـالمائـة، أي حوالى ٣٢٠ مليـون فرد[٧٨]. (انـظر لمـزيـد من التفاصيل الجدول رقم (٣)، والجزء الأكبر من هؤلاء يعيشون في مستويات استهلاكية منحطة

جدول رقم (٣)
الانفاق الاستهلاكي وعدد ونسبة السكان الذين يقعون تحت خط الفقر بالاقتصاد الهندي (طبقاً لاحصائيات عام ١٩٧٩/ ١٩٨٠)

المجموعات السكانية	متوسط الاستهلاك الشهري للفرد (١٩٧٩/ ١٩٨٠) (بالروبية)			عدد السكان (بالملايين)		
	بالريف	بالحضر	متوسط الاجمالي	بالريف	بالحضر	متوسط الاجمالي
الفقراء المعدمون	٣٢,١١	٤١,٣٨	٣٤,١٢	٥١,٢٠	١٤,٢١	٦٥,٤١
من يقعون تحت خط الفقر	٥١,٢٧	٥٩,٧٥	٥٢,٨٠	٢٥٩,٥٦	٥٧,٢٨	٣١٦,٨٤
من يقعون فوق خط الفقر	١٢٥,٧١	١٦٥,٨٣	١٣٥,٨٣	٢٥٢,٤٤	٨٤,٨٢	٣٣٧,٢٦
اجمالي السكان	٨٧,٩٧	١٢٣,١٦	٩٥,٧٢	٥١٢,٠٠	١٤٢,١٠	٦٥٤,١٠
نسبة من يقعون تحت خط الفقر	-	-	-	(٥٠,٧٠)	(٤٠,٣١)	(٤٨,٤٤)

ملاحظة عامة: تشير العلامة (-) الى أن المفهوم غير معرف.
المصـــدر: World Bank, *Situation and Prospects of the Indian Economy: A Medium Term Perspective,* vol. 2, p. 124.

جداً، ولا تكاد تكفي لسد متطلبات الحياة الأساسية، كما تبدو عليهم العلامات المميـزة لسوء التغذية ونقص النمو، وتتفشى بينهم الأمراض، ويعانون من عـدم وجود مصـادر لمياه الشرب النقية. وهم يسكنون في أكواخ من الصفيح والقصب، وفي أحيان كثيرة ينـامون في الشـوارع في العراء. وهم اميون وعاطلون، أو على الأقل يعانون من عدم استمرار العمل طوال العام. ومتوسط عمر الانسان المتوقع عند الـولادة منخفض جداً. وهؤلاء الفقـراء يتمثلون في شرائح اجتماعية عـديدة، مثـل صغار المـزارعين وعـمال الزراعـة الأجراء[٧٩]، وعـمال البناء والتشييـد بالمدن، والعمال الرحل والبدو، ومن يعملون بـالقطاع الهـامشي[٨٠]. وأكثر من ٨٠ بـالمائـة من

(٧٨) Government of India, Planning Commission, *Sixth Five Year Plan, 1980-85,* pp. 51 - 52.

(٧٩) لمـزيـد من التفـاصيـل، انـظر: Petra Heidrich, «The Socio-Economic Profile of India's Emergent Rural Proletariat,» *Economic Quarterly* (HFO), vol.19, no.2 (1984), pp. 3-17.

(٨٠) انـظر تحديـد فئات العـمال العاملين في هـذا القطاع، وظـروف معيشتهم، بصفة عـامة: C.O.N.=

هؤلاء الفقراء يعيشون في الريف، وحوالى ٧٨ بالمائة منهم يرتبطون بالقطاع الزراعي. وهم ذوو انتاجية منخفضة بسبب سوء تغذيتهم وضعفهم الجسماني، وبسبب أميتهم. ونظراً للانخفاض الشديد في مستوى دخولهم، فإنهم ينفقون أكثر من ٨٠ بالمائة من دخلهم على الغذاء[٨١]. وهم يتعرضون في السنين الأخيرة لضغط شديد على مستوى معيشتهم بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية.

وترتبط قضية الفقر بالهند أيما ارتباط بقضية توزيع الدخل، الذي زادت درجة تفاوته بسبب الفلسفة الاجتماعية للتنمية التي سارت عليها الهند في العقود الثلاثة الاخيرة. فهناك تفاوت صارخ في توزيع الدخل القومي. وطبقاً للتقرير الاقتصادي عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٣ الذي يصدره البنك الدولي، يتبين أن افقر ٤٠ بالمائة من سكان الهند يحصلون فقط على ١٦,٢ بالمائة من الدخل القومي[٨٢]. كما أن أغنى ٥ بالمائة من السكان يحصلون على ٢٢,٢ بالمائة، وأن هناك نسبة تقدر بحوالى ٢٠ بالمائة من السكان تحصل على ٤٨,٩ بالمائة من الدخل. أما افقر ٢٠ بالمائة من السكان فيحصلون على ٦,٧ بالمائة من الدخل فقط[٨٣].

ورغم ما حققته الهند من نمو وتقدم لا بأس بهما في مجال الانتاج الزراعي، وبالذات في مجال انتاج الحبوب من جراء تطبيق ما يسمى «بالثورة الخضراء»، إلا أن آثار تلك الثورة على فقراء الريف كانت قاسية وسيئة تماماً. فقد انحازت هذه الثورة إلى المزارعين الكبار وتجاهلت تماماً صغار المنتجين الذين لا تتوافر لديهم القدرة المالية على شراء الماكينات والبذور العالية الانتاجية والاسمدة. بل لقد تعرض صغار المنتجين لمنافسة قاتلة من المزارع الكبيرة التي طبقت هذه «الثورة»، وتعرضوا بذلك لابتزاز مقرضي النقود والتجار والمضاربين. كما أن ادخال الآلات على نطاق واسع في المزارع الكبيرة قد أدى إلى تعميق مشكلة البطالة في الريف الهندي، وإلى نمو فائض سكاني نسبي بينهم. ويمكن القول، إن الثورة الخضراء بما استهدفته من زيادة في الانتاج الزراعي الغذائي ومن استغناء لعدد كبير من العمال الزراعيين تعد سبباً مهماً في استمرار انخفاض معدلات الاجور. وهي قضية مهمة للبرجوازية الهندية وللشركات الدولية النشاط العاملة في الهند[٨٤].

٢ ـ ارتفاع معدل التراكم وزيادة معدل البطالة

نجحت الهند في التخطيط لتحقيق ارتفاع متواصل في معدل تراكم رأس المال. وقد

= Moser, «Informal Sector or Petty Commodity Production: Dualism or Dependence in Urban Development?» *World Development,* vol. 6, nos. 9-10 (1978), pp. 1041-1064.

(٨١) انظر: World Bank, *Situation and Prospects of the Indian Economy*, vol.1, p. 15.

(٨٢) World Bank, *World Development Report, 1983* (Washington, D.C.: Oxford University Press for the Bank, 1983), pp. 200-201.

(٨٣) انظر هذه النسب في: World Bank, *Situation and Prospects of the Indian Economy*, vol. 1, p.11.

(٨٤) قارن في ذلك: زكي، **المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة،** ص ٣٨١.

وصل هذا المعدل إلى حوالى ٢٣ بالمائة في عام ١٩٨٢. وهو من أعلى المعدلات في العالم. ومن المعلوم أنه توجد علاقة وثيقة بين معدل التراكم الرأسمالي ومعدلات التوظف، نظراً لوجود حد أدنى من رأس المال الاضافي الذي يلزم توافره لخلق فرصة عمل واحدة. وعليه، فإن هذا المعدل المرتفع للتراكم الذي حققته الهند، كان يجب أن يترافق مع انخفاض معدلات البطالة، خصوصاً وأن الخطط الاقتصادية التي وضعتها الهند كانت تتحدث دائماً عن هدف مكافحة البطالة، وضرورة خلق فرص عمل كافية، لكل فرد قادر على العمل وراغب فيه، كما أن القضاء على الفقر مرتبط بالقضاء على البطالة، نظراً الى وجود صلة وثيقة بينهما. وقد أشارت كثير من الدراسات، إلى أن أكثر الفئات فقراً وأقلها استهلاكاً بالهند (من يقل انفاقها الشهري عن عشر روبيات) هي الفئات التي يتزايد فيها معدل البطالة، في الريف أو الحضر[٨٥].

وقد أشرنا فيما تقدم إلى الأثر الذي احدثته الثورة الخضراء في زيادة فائض السكان النسبي في الريف الهندي، نظراً إلى اعتماد تلك الثورة على الميكنة والطرق الفنية الحديثة للزراعة التي تقلل الحاجة إلى عنصر العمل البشري. ومن هنا لم تترافق الزيادة التي حدثت في الانتاج الزراعي مع زيادة فرص التوظف في الريف. وقد تحققت هذه النتيجة نفسها أيضاً، بدرجة ما، في القطاع الصناعي، وبخاصة في قطاع الصناعات الاستهلاكية المعمرة التي تنتج بدائل للواردات، حيث قامت هذه الصناعات على فنون انتاجية مكثفة لعنصر رأس المال، ومن ثم كانت مساهمتها محدودة في خلق فرص التوظف للعمالة الجديدة المتزايدة عاماً بعد آخر، بفعل ارتفاع معدل النمو السكاني بالهند.

وطبقاً لدراسة حديثة عن مشكلة البطالة في الهند، تبين أنه خلال الفترة ١٩٥٩/١٩٧٨، كانت أعداد العاطلين عن العمل تتزايد سنوياً بمعدل ١,٧ بالمائة[٨٦]، وأن معدل البطالة قد وصل إلى ٨,٢٣ بالمائة في عام ١٩٧٨[٨٧]. وعند تحليل معدل البطالة إلى عوامله المسؤولة، تبين أن شدة الكثافة الرأسمالية للفنون الانتاجية التي استخدمت في الهند خلال هذه الفترة قد ألغت أكثر من نصف مفعول التخفيض الممكن في معدل البطالة الناجم عن نمو عنصر رأس المال[٨٨].

هذا وتجدر الاشارة إلى أن أكبر مستوعب للعمالة الجديدة في الهند هو القطاع العام الصناعي، ولكن في مقابل ذلك نجد أن معدلات الاجور الحقيقية التي يدفعها هذا القطاع لعماله ظلت دائماً منخفضة واتسمت بالجمود. وضاعف من تدهور تلك المعدلات تحسن

---

(٨٥) انظر في ذلك: Raj Krishna, *The Growth of Aggregate Unemployment in India: Trends, Sources, and Macroeconomic Policy Options*, World Bank Staff Working Papers, no. 638 (Washington, D.C.: The Bank, 1984), P. 34-35.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ١٥.

معـدلات التبادل السلعي الـداخلي لصـالح القـطاع الزراعي في السنـوات الاخـيرة. وتشـير احصائية مهمـة، إلى أن الرقم القيـاسي (١٩٦١ ـ ١٠٠) للأجـور الحقيقية المـدفوعـة للعمال الصناعيين الذين يعملون بالصناعات التحويلية في الهند قد ظل ثابتـاً، تقريبـاً، خلال الفـترة ١٩٦٢/١٩٧١، على الرغم من زيادة الرقم القيـاسي للأجـور النقديـة المدفـوعة بمقـدار ٨٧ نقطة خلال الفـترة نفسها[٨٩]. وتغـذي ظاهـرة الاجور الحقيقيـة المنخفضة للعـمال الصناعيـين بـالهند ظـاهرة التبـادل غير المتكـافىء الذي تتعـرض له منتـوجات الهنـد في السوق الـرأسمالي العالمي.

ومهما يكن من أمر، فإن مشكلة البطالة المتفاقمة في الهند ستظل أحد التناقضات الحادة في نموذج التنمية الهندي، سبباً رئيسياً من أسباب الاضطرابات الاجتماعية والأزمات السياسية التي تنشأ من حين إلى آخر في الهند. وإن علاج هذه المشكلة لن يكون بمزيـد من التكوينـات الرأسمالية، حيث وصل معدل تراكم رأس المـال في الهند إلى مستـوى يصعب تجاوزه حـالياً، ولكن من خلال تقليل معامل رأس المـال للناتـج (Capital Output Ratio)[٩٠]، الأمر الـذي سيتـطلب بذل جهـد كبير في عـلاج مشكلة الطاقـات الانتـاجيـة العـاطلة، وزيـادة مستـوى الانتاجية، وتعديل معايير اختيار الفنون التكنولوجية... إلى آخره، بيد أن تحقيق ذلك يحتاج إلى نهج جديد في التنمية.

٣ ـ معدل مرتفع للادخار وميل شديد للاستدانة حالياً

لعل أخطر تناقض شوه الصورة البراقة التي بدا بهـا نموذج التنميـة الهندي في السنـوات الأخيرة، هو حدوث انتكاسة شديدة في موقف المدفوعات الخارجية للاقتصـاد الهندي، الأمـر الـذي عرض المفهـوم الشكلي لـلاعتماد عـلى الذات، الـذي تبنته لجنـة التخطيط، إلى النقـد الشديد. فقد قلنا آنفاً، ان لجنة التخطيط قد فهمت الاعتماد على الذات على أنه تلك المرحلة التي تنخفض فيها الموارد الاجنبية المقترضة إلى الصفر، مع ايجاد فـائض بالميـزان يكفي لدفـع أعباء الديون الخارجية الماضيـة. وقلنا ان ذلـك مفهوم نـاقص وضيق، لأنه يحصر المشكلة في نـطاق ندرة مـوارد النقـد الاجنبي وفي إطـار ميـزان المـدفـوعـات دون أن يـربط تحقق ذلـك بـالتغيرات الهيكليـة المطلوبـة داخل التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية في الهند، والتي تكفـل الوصول إلى هذه المرحلة واستمرار دوامها.

وقـد وصلت الهند خـلال الفـترة ١٩٧٥/١٩٨٠ إلى حـالـة تمكنت فيهـا من احـداث مساواة أو تطابق بين معدل استثمارها ومعدل ادخارهـا المحلي (حـوالى ٢٣ بالمـائة)، بحيث لم

---

(٨٩) Sen, *The State, Industrialization and Class Formation in India*, p. 190.

(٩٠) المقصود بمعامل رأس المال، هو ذلك المعـامل العـددي الذي يـوضح لنـا عدد وحـدات رأس المال اللازمة لزيادة الانتاج بمقدار وحدة واحدة. ويتوقف هذا المعامل على كثير من العوامل التكنولوجية والاقتصادية. ومما تجدر الاشـارة به في هـذا الخصوص ان هـذا المعامـل قد تضـاعف في الهنـد خـلال الخمس وعشرين سنـة الاخيرة. وهو أمر يشير الى عدم كفاءة تشغيل النموذج الهندي في التنمية.

تعد في تلك الفترة بحاجة إلى موارد خارجية صافية مقترضة، وأن كانت قد استمرت في الحصول على رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة بكميات لا بأس بها. كان وصول الهند إلى هذه المرحلة مرتبطاً بتزايد حجم الموارد التي أصبحت تحت سيطرة الحكومة والقطاع العام، وبخاصة بعد تأميم البنوك التجارية الكبرى في عام ١٩٦٩، ومن خلال الاستمرار في نهج التمويل بالعجز وما تولد عنه من ادخار إجباري، تحملت وطأته الطبقات والشرائح الاجتماعية الفقيرة والمحدودة الدخل. كما أن تجميد الاجور بالقطاع العام الصناعي وانخفاض مستواها قد سمح للحكومة بتحقيق فائض اقتصادي مهم في مؤسسات القطاع العام. وظل نظام الضرائب في الهند يحابي الاغنياء على حساب الفقراء، حيث ظلت الضرائب غير المباشرة (التي تفرض على الاستهلاك والتداول والتصرفات) هي المعين الأساسي لموارد الدولة السيادية[٩١]. كما أن الضرائب على الدخل، التي يفترض أن يتحملها الأغنياء غالباً ما كان يتمكن المكلفون بدفعها من نقل عبئها إلى عاتق المستهلكين (ظاهرة راجعية الضريبة). ويضاف إلى ما تقدم، أن الفائض الاقتصادي الذي يتحقق في القطاع الزراعي ما زال بعيداً عن القبضة الضريبية، بسبب نفوذ الملاك الزراعيين وتشجيع الدولة لنمو الرأسمالية في الريف بعد اقدامها على تطبيق «الثورة الخضراء». كما لا يجوز أن ننسى في هذا الصدد، هذا القدر الهائل من الموارد الضريبية التي تتنازل عنها الدولة طواعية لصالح رأس المال الاجنبي من أجل استرضائه وحفزه للمجيء للاشتغال في مختلف القطاعات الاقتصادية. في ظل هذه الظروف نما معدل الادخار المحلي، الحدي والمتوسط، ووصل إلى مستوى مرتفع، تساوى فيه مع معدل الاستثمار. وبهذا ضاقت فجوة الموارد المحلية.

ومن ناحية أخرى، واكب ذلك تخفيض محسوس في فجوة الموارد الخارجية (فجوة ميزان المدفوعات) وذلك بسبب النمو المطرد الذي شهدته صادرات الهند خلال النصف الثاني من السبعينات، وترشيد الواردات، والعمل على تشجيع وتصنيع بدائل الواردات (الأسمدة، الحديد والصلب، الالمنيوم، والزيوت والشحوم)، فضلاً عن زيادة انتاج الحبوب والغلال. واستطاعت الهند أن تسد الثغرة المتبقية في ميزان المدفوعات من خلال جذب رؤوس الأموال الاجنبية الخاصة عن طريق المزايا والاغراءات التي تقررت لهذه الأموال.

وبدخول الهند مشارف الثمانينات تنقلب الصورة. إذ يسجل ميزان المدفوعات عجوزات كبيرة ومتنامية عبر الزمن (انظر مرة أخرى الجدول رقم (٢)). هنا لا تفلح زيادة الموارد المحلية لتكون بديلاً عن الموارد الخارجية بسبب طبيعة تركيب الصادرات والواردات الهندية. وكانت الأسباب الكامنة وراء ذلك هي:

١ - تزايد اعتماد الهند على الواردات من المدخلات الوسيطة اللازمة للصناعات التحويلية الاستهلاكية التي قامت على أساس الإحلال مكان الواردات.

٢ - تباطؤ نمو الصادرات في السنوات الأخيرة، بسبب موجة الكساد التي تمسك بخناق

---

(٩١) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر: World Bank, *Situation and Prospects of the Indian Economy*, vol. 1, pp. 7-8.

اقتصاديات الدول الرأسمالية الصناعية والدول المتخلفة التي تتعامل معها الهند[٩٢].

٣ ـ نمو مبالغ خدمة الديون الخارجية المتراكمة من الماضي، وبخاصة لارتفاع أسعار الفائدة التي اقترضت بها الهند خلال السبعينات.

٤ ـ تزايد نزوح تحويلات الأرباح للخارج لحساب رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الهند (قفزت هذه التحويلات من ٤٦٤ مليون دولار في عام ١٩٧٨/١٩٧٩، إلى ١١٣٤ مليون دولار في عام ١٩٨٣/١٩٨٤ ـ (انظر الجدول رقم (٤)).

جدول رقم (٤)

تطور دخول الاستثمارات الاجنبية بالهند، المحولة للخارج

خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٤)

(مليون دولار)

السنة	المبالغ المحولة
١٩٧٩/١٩٧٨	٤٦٤
١٩٨٠/١٩٧٩	٥٠٩
١٩٨١/١٩٨٠	٤٨٣
١٩٨٢/١٩٨١	٦٢٦
١٩٨٣/١٩٨٢	٨٤٩
١٩٨٤/١٩٨٣	١١٣٤

البيانات من ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ فعلية، أما بيانات الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤ فهي تقديرية.
المصدر: المصدر نفسه، الجزء ١، ص ٨٢.

وقد قفز عجز الحساب الجاري من ٢٥٤ مليون دولار في عام ١٩٧٩/١٩٨٠، إلى حوالى ٣٩٤٨ مليون دولار في عام ١٩٨٣/١٩٨٤، الأمر الذي دفع الهند إلى استنزاف احتياطياتها النقدية الخارجية وزيادة استدانتها الخارجية، وبخاصة من المصادر الخاصة غير الميسرة. من هنا، فقد ترتب على هذا العجز المتفاقم وطرق مواجهته، أن نمت الديون الخارجية المستحقة على الهند من ٢١ مليار دولار في عام ١٩٧٩ إلى ٣١ مليار دولار في عام ١٩٨٢. وقفزت مبالغ خدمة هذه الديون إلى ٢,١ مليار دولار في عام ١٩٨٢.

ويرى البنك الدولي في تقرير حديث (صدر في نيسان/ ابريل عام ١٩٨٤) عن الوضع الاقتصادي بالهند والآفاق المحتملة له، أن الهند سيتعين عليها أن تستمر في الحصول على قدر مهم من الواردات الأساسية ومن رؤوس الأموال الأجنبية، إذا أرادت أن تحقق معدلات النمو التي تستهدفها، وذلك بشرط أن تقوي من قدرتها على سداد ديونها الخارجية والوفاء بتحويلات الأرباح للخارج، وذلك من خلال دعم كفاءة قطاع الصادرات. ويرى البنك أن فشل الهند في زيادة الصادرات مع استمرار الواردات في النمو سوف يعرضها إلى مآزق

(٩٢) تجدر الاشارة هنا إلى أن نسبة صادرات الهند إلى الناتج المحلي الاجمالي لم تتجاوز ٦ بالمائة في أحسن الحالات.

شديدة في تسوية معاملاتها الخارجية بسبب صعوبات تسوية الديون، بخاصة وأن التقديرات الحديثة عن معدل خدمة الدين تشير إلى أنه سيصل إلى حوالى ٢٠ بالمائة من حصيلة الصادرات الهندية في عام ١٩٨٦/١٩٨٧[٩٣]. ومعنى ذلك إذن، أن قدرة الهند على الاقتراض الجديد ستكون أحد العوامل المهمة الحاكمة لاستمرار نمو الاقتصاد الهندي في السنوات القادمة. صحيح أن السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الهند منذ عدة سنوات تلقى ترحيباً من الدوائر الحاكمة في المراكز الرأسمالية المهمة (الولايات المتحدة، اليابان، بريطانيا، المانيا الاتحادية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي. . .)، بيد أن حجم الموارد المقترضة بشروط ميسرة (من حيث سعر الفائدة وفترة السماح ومدة القرض)، قد أخذت في التدهور الواضح في السنوات الاخيرة. ولم يعد أمام الهند إلا الاقتراض المتزايد بشروط صعبة. ويبين لنا الجدول رقم (٥) كيف تناقصت الموارد التي تلقتها الهند من الخارج بشروط سهلة، في حين

جدول رقم (٥)

ارتباطات الهند خلال الفترة، (١٩٨٠ - ١٩٨١، ١٩٨٣ - ١٩٨٤) بشأن الحصول على الموارد الخارجية (ملايين الدولارات)

	١٩٨٠/١٩٨١	١٩٨٣/١٩٨٤ (تقديري)
قروض من وكالة التنمية الدولية	١,٢٨١	٩٦١
قروض ثنائية ميسرة	١,٤٦٥	٥٧٥
قروض من IFDA و OPEC	٦٨	٥٣
منح	٤٠٤	٦٠٠
اجمالي القروض الميسرة	٣,٢١٨	٢,١٨٩
قروض من البنك الدولي	٣٤٠	١,٠٨٦
قروض ثنائية غير ميسرة	٤٢	٨
تسهيلات الموردين (خاصة)	١٢٣	٢٨٠
قروض خاصة تجارية		
اجمالي القروض غير الميسرة	١,٧٩٥	٣,٠٧٢
اجمالي القروض الميسرة وغير الميسرة	٥,٠١٣	٥,٢٦١
الاقتراض الصافي من صندوق النقد الدولي	١,٠٣٥	١,٢٩٥

المصدر: World Bank, Ibid., vol. 1: *Executive Summary*, Report no. 4962-IN, April 16, 1984.

(٩٣) World Bank, Ibid., p. 12.

تـزايـدات المـوارد المقـترضـة بشروط صعبـة وذلـك خـلال العـامـين ١٩٨٠/١٩٨١ و١٩٨٣/١٩٨٤.

وصفوة القول، انه رغم الوصول الشكلي لمرحلة الاعتماد على الذات، فإن الهند بحكم توجهاتها الانمائية التي فرضتها عليها طبيعة التحالفات الطبقية للسلطة، سرعان ما تبتعد عن هذه المرحلة، لأنها لم تملك في أي فترة من فترات التنمية السابقة أي مقومات فعلية تمكنها من الرسوخ في تلك المرحلة، لأن ذلك كان مرهوناً بحدوث تحولات جذرية في النظام تصطدم مع مصالح الطبقات المسيطرة التي تملك الجانب الأكبر من الفائض الاقتصادي في الهند. وهكذا... تعود الهند مرة أخرى إلى الاعتماد على نمط التنمية المعتمد على العجز التجاري وعلى قدرتها على تمويل هذا العجز من خلال القروض الخارجية.

خاتمـــة: ما هي احتمالات المستقبل؟

رأينا فيما تقدم، كيف كان مسار حركة النموذج الهندي للتنمية منذ أن حصلت الهند على استقلالها السياسي وحتى الآونة الاخيرة. وقد اتضح لنا أن مرحلة الخمسينات والستينات والسبعينات (إلى حد ما)، اتسمت بما يمكن أن يسمى بمرحلة رأسمالية الدولة الوطنية، القائمة على تحالف مختلف شرائح البرجوازية الهندية (الصناعية، العقارية، الزراعية، التجارية). ونظراً لضعف البرجوازية الهندية عموماً داخل المجموعة الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع الهندي، فإن ذلك قد مكن البرجوازية البيروقراطية من فرض قيادتها على هذا التحالف، وفرض نفوذها وتوجهاتها السياسية والاجتماعية على نمط هذا النموذج وطرق تشغيله. وقد استمدت البرجوازية البيروقراطية قوتها في بادىء الأمر من امتلاكها (أو بتعبير أدق، من وراثتها) لفائض اقتصادي ضخم (نسبياً) بالعملة الصعبة، وهو الأرصدة الاسترلينية التي قدرت في عام ١٩٤٨ بحوالى ١٢٠٠ مليون جنيه استرليني. هذا الرصيد الضخم من الموارد الأجنبية قد أعطى الحكومة قدرة كبيرة على الحركة وعلى المناورة في مجالات التصنيع وتقوية القطاع العام، بل وفي سياستها الخارجية. كما استطاعت الدولة آنذاك أن تحافظ على قدر من الاستقلال والقوة تجاه رأس المال الاجنبي رغم محاولاتها المتكررة لجذبه للاستثمار داخل الهند. وهكذا اعتمد النموذج على تمويل نفسه من خلال الارصدة الاسترلينية، ومن خلال ما أمكن اعتصاره من فائض اقتصادي من خلال زيادة الضرائب والتمويل التضخمي وتجميد الأجور، فضلاً عن القروض والمساعدات الاجنبية التي حصلت عليها الهند من مجموعة الدول الرأسمالية ومجموعة الدول الاشتراكية. وخلال هذه المرحلة، حاولت كل طبقة داخل التحالف الطبقي لحزب المؤتمر أن تناور لتدعيم مصالحها الخاصة. وآنذاك كانت الدولة من الناحية السياسية قوية، وتبدو كما لو كانت فوق الطبقات.

وما ان بدأت مشكلة النقد الاجنبي في الظهور وتهديد قدرة الدولة على توفير الواردات الضرورية اللازمة للاستهلاك المحلي، وللانتاج المحلي، وللاستثمار المحلي، وعدم قدرة البرجوازية البيروقراطية على اتخاذ مواقف حاسمة تجاه تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن وتجاه

ضبط الحركة في قطاع التجارة الخارجية، حتى بدأت سلسلة التنازلات والتقهقر. وضاعف من حرج الموقف تخاذل الدولة تجاه المشكلة الزراعية. فلم تتخذ أي اجراءات جذرية لإحداث تنمية حقيقية للقطاع الزراعي كي يفي بالضرورات الغذائية للشعب الهندي، وحتى يوفر المواد الخام اللازمة للصناعات المحلية، وحتى يوفر فائض كاف للتصدير. ولم تعط الدولة لقضية تعبئة الفائض الاقتصادي الزراعي أي أهمية. وهو الفائض الذي يؤول لملاك الأراضي ومقرضي النقود والتجار والمضاربين، ولا يستخدم في أغراض انتاجية. وزاد الوضع سوءاً بعد الاتجاه نحو التصنيع القائم على أساس الإحلال مكان الواردات. عندئذ ارتهنت جهود التنمية الصناعية بالقدرة على الاستيراد وتوفير موارد النقد الأجنبي اللازمة لاستيراد مدخلات هذا النمط من التصنيع. وهكذا لم يعد بالإمكان المحافظة على معدلات الانتاج الجاري إلا بحدوث عجز تجاري كبير، لا يمكن تحويله إلا من خلال الاقتراض المتزايد. بيد أن الاقتراض وإن كان سهلاً في مرحلة من المراحل، إلا أنه بعد نقطة زمنية معينة، تبدأ مصاعب سداد الديون في الظهور، ويحدث تنافس شديد على استخدامات النقد الاجنبي فيما بين دفع أعباء الديون الخارجية، وتمويل الواردات الضرورية[94]. وهو تنافس يفضي غالباً ـ في ضوء طبيعة التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية السائدة في البلدان المتخلفة ـ الى الوقوع في براثن صندوق النقد الدولي وضغوط الدائنين. وقد عانت الهند من ذلك أشد معاناة خلال الستينات والسبعينات، وذلك على نحو ما عرضناه في الصفحات السابقة. وكان من نتيجة ذلك تخلي الحكومة الهندية شيئاً فشيئاً عن أولوياتها في مجال التنمية، وبالذات في مجال التصنيع الثقيل، وفي مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تراها ضرورية لتحقيق الاهداف المدرجة في الخطة. وبدأت تقدم التنازلات تلو التنازلات لرأس المال الاجنبي وللدائنين وللرأسمالية المحلية، بعيداً عن شعارات النموذج التي كانت تتحدث عن تحقيق الاشتراكية والعدالة الاجتماعية والاعتماد على الذات.

وإذا كنا قد توصلنا في التحليل السابق الى نتيجة معينة، مفادها أن نموذج التنمية الهندي قد استنفد أغراضه ووصل إلى أفضل نتائجه في نهاية السبعينات حينما أمكن المساواة بين المعدل المرتفع للاستثمار ومعدل الادخار المحلي (عند ٢٣ بالمائة من الدخل القومي)، فإن التناقضات الكامنة في النموذج ـ والتي أشرنا اليها فيما تقدم ـ قد انفجرت بشدة عند مطلع الثمانينات، ووضعت الهند على مشارف عهد جديد. ودون الدخول في تفاصيل كثيرة، يمكن القول إن الملامح الأساسية التي آل اليها نموذج التنمية الهندي، والتي ستحكم مسار الهند مستقبلاً، انما تتمثل في ثلاثة ملامح:

الملمح الأول: هو تساهل الدولة تجاه نمو الرأسمالية في الريف الهندي، بخاصة بعد تبني ما سمي بالثورة الخضراء التي نجحت إلى حد لا بأس به في تنمية الانتاج الزراعي، ولكنها من ناحية أخرى، أدت إلى إفقار الفلاحين وزيادة التمايز الاجتماعي في الريف، وإلى

(٩٤) لمزيد من المعالجة النظرية لهذه النقطة، انظر: زكي، **أزمة الديون الخارجية**، ص ٧٨ ـ ٢٢٨.

زيادة ظهور فائض السكان النسبي بالزراعة، وتزايد الهجرة إلى المدن، في الوقت الذي لا تجد فيه هذه العمالة المهاجرة مخرجاً لها في التصنيع. وهنا يجب التأكيد على أن نتائج تلك الثورة قد دعمت من نفوذ ومواقع الرأسمالية الريفية، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

الملمح الثاني: هو تساهل الدولة تجاه الرأسمالية المحلية الصناعية والاذعان لمطالبها في مجال تخفيف الضرائب، وتحويل الموارد اليها (من خلال الجهاز المصرفي والمعونات الحكومية) وحماية مصالحها؛ دون أن تتمكن الدولة من التأثير على استخدامات الفائض الاقتصادي في الأنشطة الاقتصادية التي تعمل فيها.

الملمح الثالث: هو تساهل الدولة مع رأس المال الاجنبي، ومباركة مشاركته للقطاع الخاص، وتغلغله الآن في مواقع كثيرة في الاقتصاد الهندي.

لقد كانت تناقضات النموذج الهندي في التنمية منعكسة بشكل واضح في التباين الشاسع بين الهدف والنتيجة، بين الشعار المرفوع وبين الواقع. فهو نموذج كان يدعو إلى تحقيق تنمية وطنية مستقلة، ولكنه عجز عن تحقيقها لأنه لم يمتلك القدرة على تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن وتوجيهه إلى مشروع هذه «التنمية المستقلة». من هنا كانت حتمية وقوعه في فخ الديون وابتزاز الدائنين. وهو نموذج دعا إلى تحقيق الاشتراكية وفقاً لما سماه «بالنمط الهندي للاشتراكية»، لكنه في الواقع ترك للرأسمالية المحلية فرصة النمو والتحالف مع الرأسماليات الاجنبية وإضعاف القطاع العام. وهو نموذج كان يعلن عن سعيه لتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على جيوب الفقر وتنمية المناطق المتخلفة في الهند، ولكنه عجز عن تحقيق هذا الهدف. فما زال الثالوث الأزلي للفقر والمرض والجهل يخيم على نصف الشعب الهندي.

ويبدو لنا، أن «طريق الحل الوسط» الذي قام على أساسه نموذج التنمية الهندي قد انتهى، وبخاصة بعد مصرع انديرا غاندي ووصول مشاكل الهند، الاقتصادية والاجتماعية والطائفية، إلى هذا الحد الذي تشهده الآن، ان الهند تقف الآن عند مفترق طرق، وعليها أن تختار أي طريق تسلك في المستقبل. ودون الدخول في مضاربات فكرية نقول، إن أمام الهند الآن طريقين لا ثالث لهما:

الطريق الأول: هو طريق التنمية التابعة. وهو ما تدعو اليه شرائح مختلفة من البرجوازية الهندية، التي تنادي بنبذ طريق التنمية المعتمدة على القطاع العام والتخطيط والاسراع للسير على طريق «المشروع الحر»، والتعاون اكثر فأكثر مع رأس المال الاجنبي للحصول على التكنولوجيا الحديثة والأموال اللازمة. وطبيعي أن السير في هذا الطريق لن يكون حائلاً دون تحقيق نمو اقتصادي[٩٥]، ولكنه سيكون، كما أكدت الخبرة النظرية والتاريخية، نمواً غير مستقر ويؤدي إلى المزيد من الاغراق في الديون، والى سيطرة رؤوس الأموال الاجنبية على نحو أشد على المراكز الحاكمة في الاقتصاد الهندي. وهذه التنمية التابعة

(٩٥) قارن: باتنيك، «الامبريالية ونمو الرأسمالية الهندية،» ص ٩٤.

ستفرز مزيداً من الجوع والبطالة والفقر للشعب الهندي. ولا شك أن تأمين خطوات السير على هذا الطريق سيتطلب الدوران في فلك الامبريالية، وسيحتم استخدام أساليب القمع والقهر للشعب الهندي.

أما الطريق الثاني، فهو طريق التنمية المستقلة، الذي يتطلب إعادة النظر جدياً في نموذج التنمية الهندي في الماضي، والاستفادة من دروس الفشل والنجاح، وعلى أن يكون الهدف الحقيقي منصباً تجاه إشباع الحاجات الأساسية للشعب الهندي، والعمل على الارتفاع بمستواه المعيشي. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال الاعتماد على تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن، وتغيير نظام أولويات الاستثمار، وتعميق وتحسين أساليب التخطيط والادارة، في ضوء مشاركة شعبية في صنع قرارات التنمية وانجاز أهدافها.

وليس هناك شك في «أن مشكلة الهند الاجتماعية لن تحل «تكنولوجيا» أو اداريا... ولكن سياسياً أولاً، وبإقامة اشتراكية صحيحة في الهند. ولا مناص لراجيف غاندي، مهما كان التفويض الذي حصل عليه، الا أن يوازن بين كل الأطراف. ويتطلب الكيان الاقتصادي والاجتماعي للهند، كل الحكمة والحنكة في تحقيق التغيير. ولكن لا مناص أيضاً من أن يعمل راجيف غاندي ويستجيب لإرادة القوى الشعبية والفتية التي قدمت له التفويض، والتي تنحاز بلا شك الى الهند الاشتراكية...»[٩٦].

---

(٩٦) عن مقال للكاتب المصري محمد عودة بعنوان: «راجيف غاندي امام قدره السياسي،» الوطن (الكويت)، ٢٠/٦/١٩٨٥، ص ٧.

تعقيب ١

د. عبد الرزاق حسن (*)

تمثل تجربة التنمية في الهند منذ استقلالها عام ١٩٤٧ نمطاً يحتاج الى دراسات معمقة، لا يكتفي فيها باستعراض التغيرات الرقمية في هذا المجال أو ذاك من مجالات التنمية، وذلك للطبيعة المعقدة للهند؛ تكوينها، تراثها الحضاري، علاقتها بالعالم الخارجي. فالهند ليست بلداً متماثلاً في تركيبه الجغرافي والسكاني فهي شبه قارة تبلغ مساحتها ٣٢٨٨ كلم٢ ويصل عدد سكانها الى حوالى ٧٥٠ مليون نسمة. وتتعدد فيها اللهجات (وقد حددت احدى الدراسات ان هناك ٢٢٥ لغة ولهجة، غير أن المعترف بها رسمياً هي ١٥ لغة)، والديانات بمختلف فلسفاتها وطقوسها (هندوكية، مسيحية، بوذية، اسلامية) تتباين فيها المستويات المعيشية والحضارية بشكل صارخ، إذ يتداخل الغنى المفرط بكل سلوكياته الاستفزازية، والفقر المدقع بكل أبعاده ومشاكله وآلامه. وتعد الهند حتى هذا العام واحدة من أفقر عشرين بلداً في العالم، إذ لا يتعدى متوسط دخل الفرد ٣٥٠ دولاراً في العام، وتصل نسبة الامية فيها الى ٣٦ بالمائة، ولا يتعدى متوسط العمر ٥٢ سنة. ومن خلال الصراعات والاضطرابات التي جرفت الهند بعد استقلالها أو أحاطت بها (انفصال باكستان، الصراع حول كشمير، الحرب مع الصين، تأييد الحركة الانفصالية لبنغلادش عن باكستان، الحركة الانفصالية للسيخ، النزاعات الداخلية بين الهندوس والمسلمين، ضغوط الولايات المتحدة لاستقطابها الى جانبها. . . الخ)، كان على الهند أن تجد طريقها الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، محاولة تحييد مختلف القوى المضادة للتغيير. ومن الطبيعي أن هذا الطريق كان مليئاً بالثغرات، وتصعب فيه الحركة.

وحتى يمكن إدراك مشاكل وتقويم منجزات التنمية، علينا ادراك طبيعة الواقع المعاش والذي لا يخرج عن أن يكون حلقة من تاريخ طويل من المشاكل والمعاناة التي كان للعلاقات

(*) نائب رئيس الادارة العامة للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية ـ تونس.

الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، وكذلك الارتباطات الاقتصادية السياسية الخارجية دور كبير فيها.

وقد عكست الدراسة القيمة المقدمة صورة المشاكل التي واجهت الهند عند تطبيق خططها الخمسية الست المتتالية، غير أن هذه الصورة كما يبدو لم تكن كافية لتحديد طبيعة المشاكل المتداخلة والتي ما زالت تواجهها مما أدى الى تصور الحلول المناسبة لهذه المشاكل، ومدى ارتباط أي منها بتغيير الإطار العام أو التركيب العام للقوى المحركة في المجتمع.

وليكون كلامنا أكثر تحديداً فسنقصره هنا على الجوانب التالية:

١ ـ التشكيل الاقتصادي والاجتماعي.
٢ ـ حزب المؤتمر الهندي ومفاهيمه.
٣ ـ التخطيط وحرية السوق.

١ ـ التشكيل الاقتصادي والاجتماعي

أ ـ الحاضر هو وليد الماضي، وبذرة تشكيل المستقبل. وقد احسنت الدراسة بالاشارة الى فترة الاستعمار البريطاني، وما أدى اليه من نهب لثروات الهند، واعتصار مواردها المادية والبشرية على مدى قرن ونصف من الزمان بمختلف الوسائل، غير أن هذا الأمر لم يكن ليتم بالسهولة وبالصورة التي تم بها لولا التشكيلة الاجتماعية التي سادت البلاد لمدة طويلة، حينما استشرى استغلال المهراجات، والتجار والمرابين في مختلف قطاعات الهند، وعم الفساد وتدهورت الأوضاع الاقتصادية لعامة المواطنين. ومثل هذه الحال تؤدي الى واحد من اثنين، إما ثورة عامة لتحطيم الجهاز الاجتماعي المهيمن واستبداله بجهاز آخر، أو غزو من الخارج لكسر النظام الكهنوتي الطبقي القائم. ونتيجة لفلسفة الاستسلام، واشتداد حدة الخلافات الطائفية، اكتسح الاستعمار البريطاني قلاع النظام دون عناء كبير، وحول حكامه الاقليميين والاقطاعيين الى سياط في يده، تستخدم لامتصاص جهد المواطنين وتغيير نمط الانتاج، من زراعة وصناعة تغطي القدر الأكبر من الاحتياجات (قمح، ذرة، أرز، نباتات طبية، صناعات يدوية)، أو مزارع للتوابل وتربية دودة الحرير، الى مزارع ضخمة للقطن والحبوب والشاي، لتغطية حاجات المصانع المهمة في بريطانيا والى سوق مفتوحة لمنتوجات هذه المصانع. وهكذا تحول الملاك الزراعيين الصغار الى اجراء يعملون في مزارع الشركات الكبيرة، أو عاطلين يلتقطون ما تصل اليه أيديهم من فتات أو فضلات، وأخذت القوى الاجتماعية في التفكك التدريجي. واستخدمت موارد الهند، ومن خلال حكام اقاليمها، لتدعيم قوة بريطانيا وتمكينها من الهيمنة على مصير البلاد.

لقد كان لذلك ردود فعل كبيرة على المجتمع الهندي، وبدأ يتحرك بشكل انتفاضات هنا وهناك، غير أن اليقظة العامة لم تأخذ شكلها الجدي الا من خلال الحرب العالمية الاولى

التي استنـزفت قدراً كبيـراً من موارد الهنـد، وفتحت العيون فيهـا على الهـوة التي تجرهـا اليها بريطانيا. ومما زاد من ادراك هذا الأمر بدء شعور الهند بنفسها، حينما اضطرت بـريطانيـا الى إقامة بعض الصناعات لتغطية مطالبها الحربية، والمطالب المحلية، كبـديل لمـا كانت تقـوم به مصانعها وتوقف امدادها. وقد اتسع شأن هذه الصناعـات بعد تلك الحـرب وظهرت فئـات اجتماعية ذات مصالح متنـامية كـان يعنيها تـدعيم مراكـزها، وأخـذت البلاد تمـوج بالأفكـار الاستقـلالية والاصـلاحية، وتكشف ضعف النـظام الرأسـمالي الـبريـطاني من خـلال الأزمـة الاقتصادية العالمية، واستغل ذلك كله حزب المؤتمر.

ب ـ بدأ التركيب الاجتـماعي للهند يـأخذ شكله الجـديد منـذ الحرب العـالمية الأولى، ببروز فئة كبيرة من الرأسـمالية الـوطنية، التي تستنـد الى الصناعـات الجديـدة والتي تعتمد في الأسـاس على الخـامات المحليـة، وتتركـز على تغـطية حـاجات الاستهـلاك كـالمنسـوجـات، والمعلبات، والاسمنت ومواد البناء، والصناعات التركيبية، والى جانبها مجموعة من متوسـطي ملاك الأرض الذين استحوذوا عليها من خـلال ما حققـوه من أرباح أو دخـول عاليـة خلال ظـروف الحـرب، وفي صفهم نخبـة من المثقفـين والمتعلمـين والمهنيـين في مختلف المجـالات والموظفين المتطلعين الى غد أفضل.

وفي الـوقت الذي كـان يتنامى دور طبقـة الرأسـمالية الـوطنية ونفـوذها، كـانت طبقـة المهراجات، وكبار التجار والمرابين المرتبطين بـالسلطة الاستعماريـة في تقلص، نتيجة لفقـدان فعاليتها وقدرتها على توجيـه الأمور، التي أخـذت تتشابـك وتتعقد، نتيجـة حركـات مقاومـة الاستعمار ومقاطعة المنتوجات البريطانية.

وفي الطرف الأخر من السلم الاجتـماعي كانت تـوجد فئـة المزارعـين الاجراء والعـمال وفئات المنبوذين وغيرهم ممن يزاولون الخدمات الرثة والمتعطلين.

وكان اعتماد الانتاج الزراعي على الأدوات البدائية، والأساليب العتيقة، مما كـان يجعل الانتاج شديد التذبذب والتأثر بالظروف الطبيعية، ولا يترك فائضاً ذا بال لأي تطور ذاتي. أما الصناعة كما ذكرنا فقد كانت مع ما نالها من تحسن محدود النطاق، غير قادرة على النمـو لقلة الارباح المتراكمة وضيق وسائل التمويل.

وقد أدت ظروف الحرب العالمية الثانية وفتح الحلفاء جبهة عريضة للصراع مـع اليابـان الى تنمية الصناعة المحلية، وزيـادة مكاسب رجـال الصناعـة والتجارة،وإن كـانت في الوقت نفسـه قد أدت الى استنـزاف الكثير من الـطاقات المـاديـة والبشريـة التي تحـولت الى أرصـدة استرلينية شبه مجمدة في سندات على الخـزانة الـبريطانيـة، وزادت الحرب وأعبـائها من حـدة التناقضات الاجتماعية والتفـاوت الاقتصادي التي كـانت عناصر فعـالة لتقـوية حـزب المؤتمر، الممثل للرأسمالية الوطنية بمختلف فئاتها.

٢ ـ حزب المؤتمر الهندي ومفاهيمه

أ ـ قام حزب المؤتمر الهندي بعد الحرب العالمية الأولى، منادياً بالاستقلال الذاتي للهند. وقد سيطر على الساحة السياسية في الفترة ما بين الحربين، وكان اضطهاد زعمائه عنصراً فعالاً عاملاً لصالحه، إذ ضمن له التأييد الشعبي الكبير، كما أكد له ذلك البرامج الاقتصادية والاجتماعية التي عمل لها منذ الاستقلال على الرغم مما كان يعتورها من نقص. والحزب هو الممثل الحقيقي للرأسمالية الوطنية، الذي تشكل من متوسطي ملاك الأرض، والصناعات الوطنية الجديدة التي تعتمد على تغطية احتياجات الطلب الاستهلاكي المحلي، والمهنيين، والموظفين، والمثقفين. وهو بطبيعة تشكيله ذاك يعطي صورة عن الفلسفة الاجتماعية التي أخذ بها، والخطط والبرامج الاقتصادية التي وضعها وعمل على تطبيقها. ولهذا، من غير الطبيعي أن نفترض قيامه بأعمال لا تتسق مع فلسفته الاجتماعية العامة، وإن كانت ترضي بعض أجنحته اليمينية أو اليسارية، على الرغم من تأكيده في الدستور (عام ١٩٥٠) الى أن الهند دولة اشتراكية اتحادية.

وقد تميز نهج حزب المؤتمر بالمرونة المناسبة للأوضاع والظروف القائمة في الهند، ففي مرحلة الثلاثينات كان يركز في مواجهته لبريطانيا بمقاطعة منتوجاتها، والدعوة لاستهلاك المنتوجات الوطنية بغض النظر عن نوعيتها. ولعلنا نذكر أثر دعوة غاندي وتأثيرها على بريطانيا في الوقت الذي كانت تضربها الأزمة الاقتصادية العالمية بكل قسوة.

وقد تأثر مثقفو الحزب بالأفكار الاصلاحية «للفابية» البريطانية خلال الفترة بين الحربين، والتي كانت تتسم نظرياتها بالقبول على ساحة المجتمعات الرأسمالية التي كانت تعيش تناقضاتها ومشاكلها لميلها الى التغيير من خلال البرامج الحكومية، بعيدة عن التطرف الثوري. وقد انتشرت الكثير من الأفكار الاصلاحية ـ الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ـ خلال الحرب العالمية الثانية، وشجعتها حكومات الحلفاء، للتبشير بمجتمع انساني أكثر عدالة يقضى فيه على مثلث الفقر والجهل والمرض. وكان تبني حزب المؤتمر لها يزيد من رصيده الجماهيري.

ب ـ وحينما وصل الحزب الى الحكم بعد الاستقلال قام بتنفيذ برامجه الاصلاحية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فعمل على القضاء على سلطة المهراجات واستولت الدولة على اقطاعاتهم مقابل دخل مقطوع، وبدأ بوضع خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكان يضرب إذ ذاك على النغمة السائدة في مختلف المجتمعات حتى الرأسمالية منها، كوسيلة لاعادة بناء ما خربته الحرب، وارضاء المتضررين منها، والتأكيد لهم أن تضحياتهم لم تذهب هباء. وكانت خطط الحزب تقوم على تشجيع الصناعة الوطنية والحرفية، وإجراء إصلاحات في مجال الزراعة عن طريق تنظيم حيازة الارض، وتقديم المعونات والقروض والارشادات للمنتجين، وتوسيع قاعدة البنى الأساسية من طرق، ووسائل اتصال، واعطاء أهمية خاصة للتعليم بمختلف مراحله، والبحث العلمي وتحسين المرافق الصحية والعناية الطبية بالمواطنين،

ومقاومة الأمراض المتوطنة والوبائية، وتوسيع قاعدة مد المواطنين بالماء الصالح للشرب والكهرباء، وتوجيه الجهاز المصرفي بما يضمن تيسير الائتمان لبناء القاعدة الانتاجية المتوازنة.

وقد اعتمدت الخطط على زيادة دور الدولة في إقامة المشروعات والمرافق، تماشياً مع نص الدستور، ان الدولة هي الموجه للنظام الاقتصادي والتي تضمن تركيز الثروة ووسائل الانتاج لما فيه صالح الجميع. وأنها تضمن للعمال الأجور المناسبة والحياة الكريمة والمستوى اللائق للمعيشة، وتمكنهم من توجيه طاقاتهم الكلية لإدارة الصناعة، غير أن دور الدولة يعتمد على معاونة القطاع الخاص في مبادراته وحفزه على الانتاج والتوسع. وهذا المفهوم هو الذي كان سائداً في كثير من دول العالم الثالث في تلك الفترة، ولكن على أساس عدم تضخم جهاز الدولة على حساب القطاع الخاص.

فمهمة المخطط في جهاز الدولة إذن كانت مجرد ضمان تحسين الاوضاع العامة، وتخفيف حدة التوتر الاجتماعي وتيسير حركة التنمية الطبيعية. ولم ينظر اليه ليكون عاملاً أساسياً في تعديل علاقات الانتاج إلا في حدود ضيقة، (وضع حدود عليا لملكية الارض الزراعية، وتوزيع الزيادة على المزارعين) وعدم إحداثه تغييرات جذرية في التركيب الاجتماعي، ولهذا، لم يرتبط التخطيط بالتأميم، أو حتى بالضغط على بريطانيا بدرجة كافية لتحرير الارصدة الاسترلينية المتراكمة خلال الحرب، أو السماح باستخدامها بحرية لمقابلة الخطة من سلع انتاجية، أو الاستيلاء على الممتلكات البريطانية في الهند كتعويض لها، أو وضع حدود عليا للدخول، أو فرض حدود دنيا للأجور في مختلف المجالات، أو الالتزام بتشغيل المواطنين، أو فرض التعليم الزامياً حتى سن معينة.

صحيح أن الدولة استولت على اقطاعات المهراجات بعد الاستقلال، واهتمت بتنظيم حيازة الارض، والغت نظام الملكية الخاصة للثروات القومية للغابات والمناجم، وامت المصارف التجارية الاربعة عشر الكبرى في الخطة الرابعة. ولكن كان الهدف من هذه الاجراءات اما القضاء على دور المهراجات، في الجهاز الاقتصادي والاجتماعي، أو الحد من أسباب التوتر الاجتماعي نتيجة كثرة النزاعات على تملك الارض، أو ايقاف تبديد الثروة القومية أو سوء استغلالها، أو لضمان حسن استخدام المصارف لمواردها لتمويل الخطة والمطالب العامة عوضاً عن تشغيلها لحساب العمليات ذات العائد السريع، ومع ذلك ففي جميع احوال المصادرة أو التأميم قامت الدولة بدفع التعويضات المناسبة. وإذا كان يبدو أن شعارات حزب المؤتمر قد اختلطت بين الديمقراطية الاشتراكية والاشتراكية التعاونية، أو اهتمت برامجه في بعض المراحل بالتصنيع الأساسي أو الثقيل، كما تفعل البلدان الاشتراكية، فإن ذلك يجب ألا يلتبس علينا، ونقحم تجربة حزب المؤتمر الهندي في إطار التجارب الاشتراكية ونحكم على هذه التجارب من هذا المنظار أو نحكم على الاشتراكية من خلال هذا المفهوم.

ج ـ وقد لاحظ الباحث أن الهند لجأت لتنفيذ خططها ـ أو برامجها الانمائية بمعنى أدق ـ

إلى الحصول على قروض أجنبية، أو ترك الباب مفتوحاً لرأس المال الاجنبي للقيام بالمشروعات الانتاجية أو المشاركة فيها، أو قبول المعونات من البرنامج الامريكي للفائض الزراعي (وفقاً للقانون ٤٨٠)، وهذه التصرفات طبيعية ومنطقية لأن الرأسمالية الوطنية حينما تصل إلى درجة ما من النمو، وتحتاج إلى رأسمال أكبر أو مستوى تقني أعلى أو تواجه مشاكل تسويق في الاسواق الخارجية أو نقص في المواد، فإنها تلجأ إلى الرأسمالية الاجنبية القوية المتمرسة، التي تتمتع بالقدرة، ولديها من الامكانيات ما يساعدها على تنفيذ برامجها وتخطي مشكلتها، لأن السبيل الآخر وهو شد الأحزمة على البطون، والضغط على الإنفاق، وفرض الضرائب العالية، أمور لا تتفق في كثير من الاحيان مع مصالحها في النمو. وتبريراً لمثل هذه المواقف يرفع الشعار البراق وهو عدم تحميل الجيل الحاضر بأعباء تنمية تستفيد منها أجيال مستقبلية ويمكن لتلك الاجيال تحمل هذه الاعباء.

ولكن إذا لجأ البلد إلى الاقتراض الخارجي ـ من بلدان الاقتصاد الحر على وجه الخصوص ـ فلا مفر له من تشكيل خططه بالشكل الذي يضمن وجود بعض المشروعات التي تمكنه من القيام بالتصدير إلى السوق الحرة. وإذا وجدت السلامة في السماح برأس المال الاجنبي بالعمل حراً، أو بالاشتراك معه في القيام بالمشروعات، فإنها تخضع للشروط التي يفرضها هذا الوضع، وفي هذه الحال يكون دورها ثانوياً موجهاً لصالح رأس المال الاجنبي. وفي جميع الاحوال يتطلب الامر تحرير المعاملات في السوق المحلية وفي علاقته بالاسواق الخارجية، وبالتالي، تتأثر الاوضاع العامة بالاضطراب الذي يسود الأسواق الخارجية من رواج أو كساد، كما يتأثر بما تقدمه له الشركات الاجنبية من تكنولوجيات بغض النظر عن مدى ملاءمتها للظروف الخاصة للبلد (مشروع يونيون كاربايد للمبيدات ومشكلة تلويثه لمنطقة بوبال)، أو ما تفرضه من شروط لتصريف المنتوجات من الخارج، أو ما تتطلبه من حريات تحويل الارباح إلى الخارج، أو التمتع بإعفاءات ضريبية، أو التحلل من أي قوانين مقيدة لها عند التشغيل... إلخ.

وفي الواقع إن هذه المشاكل هي نتيجة نمو الرأسمالية الوطنية، التي وإن كانت تحقق تقدماً اقتصادياً واجتماعياً في مرحلة ما، فإنها تقصر عن ذلك بعد أن تستنفد امكانياتها ووسائلها، أو بمعنى آخر بعد أن تكون قد حققت الفئات المكونة لها اهدافها. ومع النمو المادي تتغير طبيعة ومصالح فئات الرأسمالية الوطنية وتكون السيطرة والتوجه لاقواها في الميدان.

وهنا تحصل الانشقاقات، أو تقوم تجمعات جديدة نتيجة الافرازات الاجتماعية. نخرج من ذلك أنه لا يمكن مطالبة حزب المؤتمر بأن يقوم بأكثر مما قام أو يقوم به. وبالتالي، فإن الخاتمة التي انتهى اليها الباحث غير منطقية وهي التي استمدها من أحد الكتاب من أنه لا مناص لكي تستقيم الامور في الهند من أن يستجيب راجيف غاندي إلى القوى الشعبية وبالتفويض الذي حصل عليه، من أن يسير بالهند إلى طريق الاشتراكية لأن رئيس الوزراء، إنما يمثل حزب المؤتمر، وقد اختير بمعرفته، وهو حزب الرأسمالية الوطنية وليس حزباً اشتراكياً،

وبالتالي، فهو يعبر عن مصالح القوى الغالبة في الحزب التي تضع الخطوط الملائمة لها، وهي في النهاية ما زالت مرتبطة بمجموعة الكومنولث البريطاني ولم تنفصل عنه، ومتمسكة بأسلوب الحكم البريطاني بغض النظر عن مدى ملاءمته لظروف الهند وتركيبها الاجتماعي.

٣ ـ التخطيط وحرية السوق

تعكس الخطط الاقتصادية المتتابعة في الهند طبيعة الظروف المتغيرة التي مرت بها البلاد، وعلاقات القوى في الحزب الحاكم، وكانت الخطط في مجموعها تعبر عن النظرة المادية أو التنمية «البراغماتية»، ولم يكن الهدف منها إحداث تغيير أساسي في العلاقات الاجتماعية، وإنما تطوير الامور بشكل تدريجي. وكان تصور التنمية وتحسين مستوى المعيشة يتلخص في تحقيق زيادة الناتج القومي محسوباً بالنقد، ولم يكن ينظر لتغيير الوضع الاجتماعي من أكثر من زيادة فرص العمل للمواطنين وزيادة المنخرطين في صفوف التعليم أو المستفيدين من الخدمات الاجتماعية... الخ.

ولم تبين الخطط كيف يكون الشكل الاجتماعي في نهاية كل خطة، ولم يعط الاهتمام بما ينشأ عن التنفيذ من ظهور فئات طفيلية أو مستفيدة من الخطط دون تحمل أعباء ذات بال. وكان التصور أن بمجرد ايجاد التمويل اللازم للخطط أو البرامج تنتفي مشاكلها، وكأن حل قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في حيز المنال.

ويمكن أن نكتشف من خلال خطط التنمية الست، منذ مطلع الخمسينات الى منتصف الثمانينات، المسارات المختلفة لها والتي يمكن اعتبارها متتابعة ومتكاملة، وليست متنافرة كما قد يبدو من خلال البحث المقدم.

ويمكن تحديد هذه المسارات في: تمهيد الأرضية العامة للتنمية ـ التصنيع الأساسي أو الثقيل لمعاونة اجهزة الإنتاج ـ محاولة الإعتماد على الذات ـ التعاون مع القوى الأجنبية لرفع درجة التطوير واقتحام الأسواق الخارجية.

أ ـ ركزت خطة التنمية الأولى على تمهيد الطريق للتنمية، من خلال اعتبار الدولة العنصر المساعد لمختلف القطاعات، والتي يمكنها أن تضمن التوازن بينها، وإزالة العقبات التي تحول دون الحركة الواجبة، بل وتقوم بتنفيذ ما قد يستعصي على القطاع الخاص القيام به.

وكان الاهتمام في هذه الخطة مركزاً على الزراعة باعتبارها المصدر الأول للانتاج، (وقد ظهر نتيجة انفصال الباكستان، المصدر الاساسي للكثير من الموارد الاساسية وزوال السلطة الهندية القديمة للمهراجات)، ثم الاهتمام بوسائل النقل والاتصالات التي تدهورت أحوالها خلال الحرب العالمية الثانية، وكذلك الصناعة التي تعتبر المنشط الفعال والسريع للتنمية، وأخيراً، الخدمات الاجتماعية لضمان تأييد الجماهير وتطلعاتها والجهاز المصرفي باعتباره المحرك لمختلف قطاعات الانتاج.

وقد حققت الخطة الكثير من أهدافها كنتيجة لتواضع التقديرات الموضوعة لها، إذ كان على واضعي الخطة أن يكونوا على حذر، ولا يبعدوا كثيراً عن معدلات الأنماط السائدة للادخار والاستثمار، وأن كان من الطبيعي في مراحل الحماس والانطلاق الأولى أن ترتفع درجة الآمال ويزداد النشاط، ويكشف إطار تمويل الخطة النظرة العامة لحزب المؤتمر، كما سبق أن ذكرنا، سواء بالنسبة لاعطاء دور هام للقطاع الخاص والحصول على نسبة طيبة من التمويل من الخارج، أم الاعتماد في جزء من التمويل المحلي ليس على فائض الموازنة العامة فقط، وانما عن طريق السحب على الجهاز المصرفي. وقد أدى الحماس للانتاج المحلي، وتحسن الظروف الطبيعية وزيادة الانتاج الزراعي إلى تحقيق معدلات نمو أعلى مما قدرتها الخطة، وان كان معدل نمو متوسط دخل الفرد لم يكن بالدرجة المرجوة، ولكنه يمثل على أي حال درجة كبيرة من التحسن ومع ذلك فإننا نعتقد أن الصورة العامة ليست واضحة تماماً لنتعرف منها على اسلوب توزيع الناتج القومي على الفئات الاجتماعية المختلفة قبل وبعد الخطة.

ب ـ بعد نجاح الخطة الخمسية الأولى، وتمهيدها الارضية الصالحة للتقدم بالتنمية الإقتصادية خطوة، كانت الظروف مهيئة لتخطو الهند خطوة أبعد وذلك بولوجها مجال التصنيع الاساسي أو الثقيل، وقد ساعد على ذلك، الجو الذي عاشه نهرو في مؤتمر باندونغ، وعروض الاتحاد السوفياتي لمعاونة الهند لبناء قاعدة صناعية صلبة. وكان التصور ان إقامة الصناعة الاساسية هو لبنة في بناء مجتمع اشتراكي ولكن بمنهج خاص لا تهدر فيه الحرية الفردية، وإنما تتسع فيه قاعدة الانتاج فتشرف الدولة على قطاعات الانتاج الاساسية، وتعطي للافراد الفرص الكافية للعمل بحرية، وذلك ليتسق الامر مع التركيب الخاص بحزب المؤتمر كما قلنا، وعدم اثارة نزاع مع الرأسمالية العالمية التي أخذت تحس بخطورة المد اليساري في العالم، لا سيما النامي منه.

وقد تضمنت الخطة: إقامة مشروعات للحديد والصلب، والكيماويات، والاسمدة، والصناعات الهندسية والكهربائية، والصناعات التركيبية واستخراج الفحم... الخ.

وقدر واضعو الخطة ان معدل نمو الدخل القومي ونصيب الفرد سيتضاعف خلال الخطة. وقد قام التفاؤل الكبير على ما حققته الخطة الاولى، بغض النظر عن العوامل الاستثنائية لها، أو تهيئة المناخ لضمان تنفيذ الخطة الجديدة، التي كانت تعني قفزاً فوق الواقع، وتحدياً للعلاقات والتوازنات القائمة.

وكان من الطبيعي أن تواجه الخطة بالعثرات لعدم توافر التمويل الاجنبي الذي اعتمدت عليه لأنه تمويل غير حيادي، كما ان الاعتماد على الظروف الطبيعية لضمان وفرة المحاصيل الزراعية أمر فيه الكثير من المضاربة، ولم يكن من المقدر تعبئة الموارد المحلية بشكل قسري لأنه مناقض لطبيعة تكوين حزب المؤتمر الحاكم.

لهذا لم تجد الحكومة مفراً من قبول وصفة العلاج التقليدية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير، بتخفيف نصيب الصناعة، لا سيما الثقيلة منها، في الخطة

لأنها لا تحقق عائداً في الاجل القصير، واعطاء الاولوية للزراعة باعتبارها المصدر الاساسي للانتاج، والمجال الأوسع لتشغيل القوى العاملة، وتقليص دور القطاع العام لحساب القطاع الخاص، واعطاء الحوافز للاستثمار الاجنبي، كما أشار الباحث. وكانت هذه الوصفة متسقة مع مصالح فئات الرأسمالية الوطنية التي شكلت القاعدة الاساسية لحزب المؤتمر، ومع قبولها أخذت تتدفق الاموال من مراكز الرأسمالية العالمية لاغتنام الفرصة لكسب سوق الهند الكبيرة من ناحية، ولضمان عدم إحداثها ارتباكاً لنظم البلدان المجاورة التي قد تعمد الى تقليدها من ناحية أخرى، والأخذ بتقديم شعار الصناعة الاحلالية للواردات.

ج ـ ولادراك طبيعة التوجهات في هذا المجال يمكن أن نشير إلى التشريعات الجديدة التي سمحت بإطلاق حرية الاستثمار الوطني والاجنبي في السماح لرأس المال الاجنبي بتملك نسب تتراوح بين ٤٠ بالمائة ـ ١٠٠ بالمائة من رؤوس أموال المشروعات، وفقاً لقدرتها على المساهمة في التصدير، ونوعية التكنولوجيا المقدمة، وفي المجالات التي تتطلب تكثيفاً لرأس المال، وإزالة الحدود التي كانت موضوعة للاستثمارت الضخمة، وكذلك شروط استيراد المعرفة، والسماح للمشروعات في المناطق الحرة بالاقتراض بحرية، وخفض معدلات الضرائب على المشروعات، وإلغائها على الاحتياطات المعاد استثمارها، وإلغاء حدود التوزيعات التي تحققها الاستثمارات الاجنبية، والسماح بتحويلها الى الخارج بحرية، ومنح تشجيعات خاصة لشركات التنقيب عن النفط، واتفاقات عدم الازدواج الضريبي مع بعض الدول الاجنبية، وإلغاء تحديد أسعار بعض السلع الاساسية عند حدود معينة (كانت أسعار الاسمنت محددة لمدة ٣٠ سنة لما يتراوح بين ٤٠ ـ ٥٠ بالمائة من الانتاج)، وتشجيع المواطنين المهاجرين بفتح حسابات حرة. وقد أعطى تبريراً لذلك كله تعبئة جميع الامكانيات لاستغلال الطاقات الانتاجية، وضمان تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس.

ويبدو أن هذه السياسة كانت متسقة مع الشعارات الكثيرة التي رفعت في دول العالم الثالث لمحاولة امتصاص احساس الجماهير بالحبوط لتدني النتائج مع الآمال. بل برز اقتحام رأس المال الاجنبي للمجالات التي كانت محددة للقطاع العام، كنتيجة لفشل بعض مشروعات هذا القطاع عن تحقيق العائد الذي كان مقدراً له، ودون دراسة لأسباب ذلك وهل هي أسباب ادارية أو نقدية أو مالية أو سياسية.

د ـ لم يطل الأمد بمبدأ الاعتماد على الذات، وهدف القضاء على الفقر في مدى عقد من الزمان، حتى وجدت الهند نفسها بمواجهة مشاكل ضخمة نتيجة العجز الكبير في ميزان مدفوعاتها، واستفحال التضخم نتيجة سياسة التمويل بالعجز، وعجز الموازنة العامة. وهنا كان على الحكومة بعد تردد كبير، أن تأخذ بنصيحة صندوق النقد الدولي مرة أخرى بإلغاء إعانات التصدير، وتخفيف قيود التجارة، وتشجيع الميل للادخار، والحد من الائتمان برفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وفي النهاية خفض قيمة العملة، وتضييق نطاق الرقابة على النقد.

وهكذا دخلت الهند في معمعة السوق العالمية تتحمل بما تأتي به تياراتها، ولكنها لم تتخل عن مبدأ الاعتماد على الذات، والتخلص من ربقة الاحتكارات الكبيرة. غير أن مبدأ الاعتماد على الذات، وان كان قد نجح إلى حد كبير في سد الفجوة الغذائية، وتوطين مستويات معينة من التكنولوجيا، وإثارة النعرة القومية في زيادة الميل إلى استهلاك المنتوجات الوطنية، إلا أن طريق الهند ما زال طويلاً، وهي كما نرى في بؤرة صراعات عالمية قوية، وتسعى القوى العظمى لاستقطابها لما تشكله من ثقل اقتصادي وسياسي.

لقد استفادت الهند كثيراً من تعاونها مع الاتحاد السوفياتي في دفع عملية الصناعة الثقيلة، غير أنها ما زالت تفتقر إلى الكثير من مدخلات الصناعة لا سيما الطاقة، وتضطرها ظروفها الاقتصادية إلى دفع اعداد كبيرة من قواها العاملة للعمل في الخارج، للاستفادة مما تبعث به من تحويلات، وعلى الرغم مما يثير ذلك من نقص في بعض المجالات التي تحتاجها في مرحلة البناء.

وتؤدي ظروف التوتر بين الهند وجيرانها ـ الصين والباكستان ـ إلى انفاق قدر كبير من موازناتها، ومواردها على التسليح، كما أن المنافسة الكبيرة التي تواجهها من اليابان، ومراكز الشركات العابرة للجنسية في تايوان، وكوريا الجنوبية، وهونغ كونغ، تؤثر في قدرتها على الدخول ليس الى الاسواق المتقدمة فحسب، وإنما أيضاً إلى الاسواق التقليدية، وحتى أسواق البلدان النامية التي كان يمكن أن تقبل منتوجات الهند ذات النوعية المتدنية غير المتطورة، أصبحت تجد بغيتها في منتوجات الاسواق السابقة بنوعيات متعددة، وذات ميزات أفضل.

لقد تصور حكام الهند أن استمرارهم في الجماعة البريطانية القديمة «الكومنولث» سيحتفظ لهم بالميزات النسبية التي كانوا يتمتعون بها في ظل مبدأ التفضيل الامبراطوري، غير أن دور هذا المذهب انتهى بعد استقلال دول الجماعة (الكومنولث) من ناحية، واتخاذ كل منها سياسة اقتصادية منفردة، فضلاً عن أن الدولة الأم «بريطانيا» أصبح لها ارتباطات جديدة، وعلاقات مختلفة ومفضلة مع السوق الاوروبية من ناحية، والولايات المتحدة من ناحية أخرى (ومن الطريف أن دول الجماعة ما زالت تجتمع في مؤتمرات تحت مظلة الملكية البريطانية، وبينها وبين بعضها اختلافات مادية وسياسية، بل وايديولوجية كبيرة).

وقد أشار الباحث إلى «أن نموذج التنمية الهندي قد استنفد أغراضه، ووصل إلى أفضل نتائجه في نهاية السبعينات» ونحن نتفق معه في ذلك، ولكن ليس لأنه في ذلك الوقت تمكن من «المساواة بين المعدل المرتفع للاستثمار، ومعدل الادخار المحلي»، ولكن لأن طبيعة التركيبة الاجتماعية للنظام قد وصلت إلى الحد الذي لا يمكنها فيه أن تقوم بأي تقدم ما لم يحدث تغيير في هذه التركيبة. وبمعنى آخر تغيير في التركيب الطبقي للنظام. وما سارت عليه الهند وما انتهت اليه، لا يختلف في الجوهر عما سارت فيه وانتهت اليه تجارب الرأسماليات الوطنية التي تحكمها الرأسمالية الصغيرة، والتي لا تخرج منطلقاتها وأهدافها عن الاهتمام بالتحكم في مقاليد الامور لتحل محل الفئات التي أدت سيطرتها إلى تجميد التنمية، وتأميم بعض المشروعات

الكبيرة، وإقامة بعض الصناعات، والقيام ببرامج اصلاحية للتخفيف من حدة التوترات الاجتماعية، وقد سمي هذا النوع من التنمية في أوائل الستينات بالتنمية بغير النظام الرأسمالي.

وما لم يحدث تغيير في العلاقات الاجتماعية في الهند، فإن الأوضاع القائمة ستستمر في رتابتها، وبمشاكلها، ولعله من الطبيعي في هذه المرحلة أن نلمس اشتداد النزعات الانفصالية، وزيادة الصراع الطبقي، واضطرار الدولة إلى الأخذ بالاساليب التقليدية في الحكم التي كانت ترفضها عند الاستقلال.

وبالتالي، لا اتفق مع الباحث في انه حدث تساهل «من الدولة تجاه نمو الرأسمالية في الريف...» وكذلك تساهلها «تجاه الرأسمالية المحلية الصناعية لمطالبها» في مختلف المجالات، أو تساهلها ازاء «رأس المال الاجنبي» لأن الدولة ليست كياناً مستقلاً عن الفئة التي نمت في نطاق الزراعة أو الصناعة، والتي ترتبط برأس المال الاجنبي في مرحلة ما من مراحل نموها، لأنها هي الممثل لمصالح هذه الفئات، مهما قيل بأنها تمثل جميع الشعب لنجاحها في الانتخابات التي تتم بشكل ديمقراطي.

ومن الواضح أن النتيجة المباشرة للوضع القائم هي التبعية بدرجة أو بأخرى للاقتصاد الرأسمالي العالمي، واستخدام أساليب العمل السائدة نفسها فيه، ولا يغير من الامر ملكية الدولة لبعض أدوات الانتاج، أو تنفيذها لبعض المشروعات، لأن العبرة هي في الهدف والمنهج، ونوعية تمثيل الفئة الحاكمة للطبقات الشعبية.

وقد يقوم التساؤل بعد ذلك عن مدى امكانية خروج الهند من الدوامة التي تجد نفسها فيها. والواقع ان ذلك لا يتم إلا بتغيير علاقات الانتاج فيها، وهذا التغيير هو الكفيل بتغيير انماط الانتاج، وأساليب الاستهلاك، ونوعية السياسات التي تتبع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

والتنمية المستقلة في الظروف العالمية الراهنة، وإن كانت إيسر نسبياً في الهند عنها في كثير من البلدان، لحجمها وامكاناتها، إلا أنها ليست يسيرة، ما لم تتم من خلال الاعتماد الجماعي على الذات، في إطار مجموعة من الدول النامية ذات المصالح المشتركة التي يمكنها احداث الاثر، سواء في تنظيم علاقاتها الاقتصادية بشكل مخطط، أم في مواجهة القوى الكبرى المتحكمة حالياً في المقدرات الاقتصادية للعالم. وحكام البلدان النامية مهما كانت نسبة التأييد الشعبي لهم، لا يمكنهم أن يحدثوا أي تغيير، إلا إذا كانوا يمثلون مصالح هذا الشعب، ويسترشدون بأهدافه ومطالبه.

تعقيب ٢

د. جودة عبد الخالق (*)

بالرجوع إلى الشروط المرجعية للدراسة نجد أنها تنص على أن تكون الدراسة تحليلية تستهدف تقويم التجربة، مركزة على محور الاستقلال/ التبعية، وتناقش مدى الاعتماد على الذات في الغذاء والطاقة والتكنولوجيا، وتتناول نمط العلاقات الاقتصادية الدولية، وتوصف التنظيم الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ السياسي، وتناقش مدى اعتماد هوية حضارية مستقلة، وتحلل مشاكل ومميزات الحجم: (التنوع الثقافي ـ التجربة الديمقراطية ـ الاقتصاد المختلط)، كل هذا مع مناقشة الدلالة بالنسبة للوطن العربي قومياً وقطرياً.

ويبدو لي أن الباحث، رغم ما أعرفه عنه من حياد وموضوعية ـ التزم بأفكار مسبقة حول طبيعة التجربة الهندية ونتيجتها وكرس جل طاقته لإثبات ذلك. وكأنه بهذا الموقف يصدر الحكم قبل المداولة، كما يذهب التعبير القضائي المعروف: ان الباحث قد حاكم التجربة الهندية من الخارج بمعاييره هو. لذلك ليس غريباً أن نراه يقول في ختام دراسته: «لقد كانت تناقضات النموذج الهندي في التنمية منعكسة بشكل واضح في التباين الشاسع بين الهدف والنتيجة، بين الشعار المرفوع وبين الواقع. فهو نموذج دعا إلى تحقيق الاشتراكية وفقاً لما سماه «بالنمط الهندي للاشتراكية»، لكنه في الواقع ترك للرأسمالية المحلية فرصة النمو والتحالف مع الرأسماليات الاجنبية... وهو نموذج كان يعلن عن سعيه لتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على جيوب الفقر.. ولكنه عجز عن تحقيق هذا الهدف». إن التجربة الهندية عند الباحث ما هي الا الحلم الذي كان.

وأرى أن الباحث رغم دراسته المطولة والمسهبة لم يجتهد في إقامة الحجة على هذه النتيجة. فهي تظل مقولة تحتاج إلى إثبات. إذ أنه صرف جلّ طاقته إلى سرد وصفي لخطط التنمية الخمسية الست في الهند منذ عام ١٩٥٦ وحتى عام ١٩٨٥.

والآن إلى بعض الملاحظات الأخرى:

(*) استاذ بكلية الاقتصاد في جامعة القاهرة ـ القاهرة.

١ ـ إن القسم الثاني من الدراسة هو أطولها وأكثرها ضعفاً في الوقت نفسه. فلا يعدو أن يكون استعراضاً لخطط التنمية الهندية الخمسية المتعاقبة، ويتسم العرض في هذا القسم بميل شديد للسرد والتطويل دون تحليل متعمق يركز على الأساسيات ويعطي مادة تفيد في الاقسام التالية من الدراسة وبشكل اختلف بالنسبة لكل خطة عنه بالنسبة للخطط الأخرى. أي افتقد الانتظام في نسق معين بما يخدم هدف البحث في النهاية.

كما أن التحليل في هذا الجزء يقوم على الخلط بين خطط التنمية وتجربة التنمية. فالمقصود كما ورد في الشروط المرجعية للدراسة هو استعراض تجربة التنمية وليس خطط للتنمية. لذلك أرى أن إطار التحليل في هذا الجزء أضيق من أن يعطي أساساً للحكم على تجربة التنمية. فالتركيز الأساس على توازن الموارد والأهداف القطاعية للخطط المختلفة، وما يرتبط بها من استقرار نقدي. ولكن هذه الأمور جميعاً تقصر عن أن تعطي تصوراً عن التنمية بما تتضمنه من تغيرات هيكلية وتحولات اجتماعية وتطورات ثقافية.

٢ ـ يلقي د. رمزي زكي في كثير من الحالات القول على عواهنه دون أن يكلف نفسه عناء تقديم الدليل.

مثال على ذلك، أنه عند الحديث عن الخطة الخمسية الرابعة يذكر أنه لم ينخفض معدل البطالة وزادت الهجرة إلى المدن وزاد التفاوت في توزيع الدخل وبخاصة في الريف، وهذه تطورت مهمة ولا يمكن اعتبارها مسلمات، بل لا بد من إقامة الدليل عليها.

ولعل أوضح الأمثلة على عمل تقريرات واستنتاجات بلا دليل هو حديث الباحث عن أهم تناقضات الوضع الراهن في الهند. فتقاريره ـ ولا أقول تحليله ـ عن زيادة النمو مع زيادة الفقر تستند إلى البيانات الخاصة بسنة واحدة فقط هي ١٩٧٩/١٩٨٠. فهو يقول «وترتبط قضية الفقر بالهند أيما ارتباط بقضية توزيع الدخل، الذي زادت درجة تفاوته بسبب الفلسفة الاجتماعية للتنمية...» إن هذا الكلام يعكس خلطا منهجياً يتبدى في عمل تقارير عن التطور عبر الزمن، استناداً إلى البيانات الخاصة بنقطة زمنية واحدة.

ثم يقول في الفقرة التالية إن آثار الثورة الخضراء على الريف كانت قاسية وسيئة تماماً ولكنه لا يقدم أي دليل على هذه المقولة القاطعة، رغم أهمية الوقوف على آثار الثورة الخضراء بالنسبة الى الأمن الغذائي والعدالة الاجتماعية. والحقيقة أن انجاز الهند في هذا المجال باهر إلى حد كبير؛ ففي عام ١٩٨٢ بلغت واردات الحبوب للفرد ٣,٤ كلغ مقابل ١٥١,٢ كلغ بالنسبة الى مصر.

طبعاً، الوضع الأمثل هو تحقيق الأمن الغذائي في إطار من العدالة الاجتماعية، وأسوأ الأوضاع هو انعدام الأمن الغذائي والعدالة الاجتماعية معاً. وإذا صح أن العدالة الاجتماعية في الهند قد تدهورت بعد الثورة الخضراء نقول: إن الهند ضحت بهدف العدالة ابتغاء لهدف الأمن. فماذا تكون المحصلة النهائية؟

ويشير الباحث أيضاً إلى زيادة معدل البطالة رغم ارتفاع معدل التراكم. فيذكر انه خلال الفترة ١٩٥٩ ـ ١٩٧٨ كانت اعداد العاطلين عن العمل تتزايد سنوياً بمعدل ١,٧ بالمائة وأن معدل البطالة قد وصل إلى ٨,٢٣ بالمائة عام ١٩٧٨. ولي هنا ملاحظتان: أولاهما أن زيادة اعداد العاطلين عن العمل لا تعني بالضرورة زيادة معدل البطالة. فإذا كانت اعداد العاملين قد زادت بمعدل أكبر من ١,٧ بالمائة فسيؤدي هذا إلى انخفاض معدل البطالة وليس العكس. والارجح أن هذا ما حدث بالفعل، وهو عكس استنتاج الباحث، والثانية: إن معدل ٨ بالمائة للبطالة في دولة كالهند يجب أن يعد انجازاً إذا قورن بمعدل البطالة في دول نامية كثيرة، بل وحتى بدول أكثر تقدماً كبريطانيا وايطاليا أو حتى الولايات المتحدة الامريكية.

٣ ـ كان أمام الباحث فرصة كبيرة للتركيز على محور الاستقلال/التبعية استجابة للشروط المرجعية لدراسته. ولكنه اكتفى بالاشارة إلى دراسات أخرى ولم يطور تحليله ليتناول الاعتماد على الذات في مجال التكنولوجيا والغذاء والطاقة. وتصوري أن أداء الهند في مجال التكنولوجيا والغذاء اداء طيب (انضمت الهند إلى الدول الذرية وحققت الاكتفاء الذاتي من الغذاء باستثناء سنوات القحط) خلال الفترة، وربما كان أداؤها في مجال الطاقة أقل نسبياً منه في المجالين المذكورين. ولكن يجب ألا نقلل من أهمية الأوضاع الجيوبوليتكية التي تفرض على الهند تطوير قدراتها النووية، وهذا أيضاً أهمله الباحث تماماً رغم دلالته لموضوع دراسته.

٤ ـ اضافة إلى أن الباحث لم يطور التحليل على محور الاستقلال/التبعية، فإن ما قاله بهذا الخصوص لا يخلو من تناقض واضح. ففي الصفحة الاولى (الفقرة الثانية) يقول: «والهند التي عرفت ابان فترة الخمسينات بتحديها للقوى الخارجية من خلال ما طرحته من ممارسات في مجال ما يسمى «بالقومية الاقتصادية»، تعود في السبعينات لكي تذعن لتلك القوى من أجل أن تحصل على مزيد من القروض والاعانات» ولكن الباحث يذكر واقعة تكوين الكونسورتيوم الخاص بالهند عام ١٩٥٩ من الدول الرأسمالية، وأن أعضاء الكونسورتيوم قدموا إلى الحكومة الهندية (نصائح/ مطالب) تتضمن تخفيض قيمة الروبية، واعطاء حوافز جديدة لرأس المال الاجنبي الخاص. ويذكر أن الرضوخ لتلك النصائح / المطالب كان ثمن الحصول على القروض الجديدة التي كان يحتاجها استكمال مشروعات الخطة (الثانية). والتناقض بين القولين واضح. إذ ان النص الأخير قاطع في أن الهند في الخمسينات لم تتحد القوى الخارجية، بل إن هذا لم يحدث في الستينات أيضاً. لذلك أقول على عكس ما ذهب إليه الباحث ان الهند على الرغم من رفعها شعار عدم الانحياز والتعاون بين دول العالم الثالث (على ما سيأتي بيانه فيما بعد)، لم تقف من الدول الرأسمالية المتقدمة موقف المناوىء أو المتحدي حتى في الخمسينات، بل على العكس، لقد حاولت جهدها الافادة من الموارد المالية التي يمكنها الحصول عليها من هذه الدول، وتاريخها الطويل مع الكونسورتيوم خير دليل على ذلك.

٥ ـ إن تناول الباحث لموضوع التنظيم الاقتصادي ـ الاجتماعي ـ السياسي، تناول مبعثر في انحاء الدراسة. كما يكتنفه الكثير من الغموض أحياناً، فهو ينتقد النموذج الاشتراكي للمجتمع الذي طرح ابان الخطة الخمسية الثانية للهند، بأنه لم يعبر إلا عن رأسمالية دولة وطنية

في مجتمع متخلف. والحقيقة أن التجربة الهندية تستحق الدراسة، فهي تختلف عن بعض أشهر التجارب في العالم الثالث مثل التجربة المصرية. ففي حين استندت التجربة الهندية الى تعدد الاحزاب الذي يسر قدراً كبيراً من المشاركة الجماهيرية وحرية التعبير، نجد أن التجربة المصرية بعد تموز/ يوليو عام ١٩٥٢، قامت على تنظيم الحزب الواحد في إطار صيغة تحالف قوى الشعب العامل. وإذا كانت التجربة الهندية قد انطوت على التضحية بمعدل أسرع للنمو الاقتصادي، إلا أنها يسرت ظروفاً أفضل للتنمية على المدى الطويل مقارنة بالتجربة المصرية، وهذا تأكيد لمسألة أصبحت مطروحة بإلحاح في الفكر التنموي الحديث، ألا وهي قضية الديمقراطية والمشاركة الجماهيرية. فالباحث يكرر في أكثر من موضوع ضرورة تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن، واتخاذ ما يلزم من تدابير، وإلى عدم قدرة الحكومة الهندية على هذه التعبئة. وينتقد مفهوم الاعتماد على الذات الذي تبنته لجنة التخطيط الهندية على أنه ناقص وضيق، لأنه لا يرتبط بالتغيرات الهيكلية المطلوبة داخل التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية في الهند والسؤال: ما هي هذه التغيرات على وجه التحديد، هل هي التأميم؟ هل هي إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية للهند؟ هل هي الاصلاح الزراعي؟ أم أنها مزيج من هذا كله؟ إن مثل هذا التحديد أساس لاكتمال وجهة النظر ولإمكان مناقشتها.

٦ ـ في تحليله لتناقضات الوضع الراهن وآفاقه، يحدد الباحث ثلاثة تناقضات تحكم مسار التجربة الهندية مستقبلاً وهي: زيادة النمو مع زيادة الفقر، وارتفاع معدل التراكم وزيادة معدل البطالة، ومعدل مرتفع للادخار وميل شديد للاستدانة حالياً. وسبق أن أوضحنا أن البيانات التي أوردها الباحث لا تنهض دليلاً على زيادة النمو مع زيادة الفقر. والواقع أن الاداء الهندي هنا أفضل بكثير من حالة بلاد أخرى مهمة في العالم الثالث مثل: تركيا أو البرازيل أو المكسيك، بل من مجتمعات تسير منذ فترة على المنهج الاشتراكي مثل تنزانيا. كما أوضحنا أيضاً عدم وجود دليل على زيادة البطالة على الرغم من وجود العديد من المشاكل النظرية والعملية لقياس البطالة في الدول النامية، إلا أن الارقام التي أوردها الباحث لنهاية السبعينات تدل على تواضع معدل البطالة. وهذا لا ينفي بالطبع أن حجم المشكلة في بلد له تعداد الهند، يكون كبيراً بلا جدال.

أما التناقض الاخير، فهو وجود معدل مرتفع للادخار وميل شديد للاستدانة حالياً. وهذا التناقض هو الأهم من منظور الاستقلال/التبعية. وليس من الواضح الأسباب التي تكمن خلف تصاعد عجز الميزان التجاري في أوائل الثمانينات. يقول الباحث ان هذا يعود إلى تباطوء الصادرات بسبب الأزمة في الدول الرأسمالية وزيادة الواردات من المدخلات الوسيطة نتيجة لبرنامج احلال الواردات. ولكن هذه أمور ليست مقنعة خصوصاً ـ كما ذكر الباحث ـ أن نسبة صادرات الهند إلى الناتج المحلي الاجمالي لم تتجاوز ٦ بالمائة في أحسن الحالات. ويبدو أن العوامل الأهم في تدهور وضع الميزان الجاري تتمثل في تصاعد مدفوعات الديون الخارجية مع تدهور شروط الاقتراض، وتزايد تحويلات الارباح على رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة في الهند. ولا أرى مبرراً للانزعاج من وضع المدفوعات

الخارجية للهند رغم تصاعد ديونها الخارجية، فما زالت نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى قيمة الصادرات في حدود الأمان. كما أن نسبة الديون المستخدمة إلى اجمالي الصادرات كانت في تناقص مستمر خلال عقد السبعينات.

٧ ـ وأخيراً، أرى أن أحد محاور الدراسة التي تضمنتها الشروط المرجعية وهو محور الاستقلال/التبعية، كان يمكن أن يثري المناقشة في ندوة عن التنمية المستقلة في الوطن العربي لو أن الباحث انتبه لأهمية الامور التالية:

أ ـ الحجم باعتباره أحد دعائم الاستقلال الاقتصادي (تجارب الهند ـ مصر ـ تنزانيا).

ب ـ الجهد الجماعي في إطار التعاون الثلاثي بين الهند ومصر ويوغسلافيا في مجال التكنولوجيا.

ج ـ التنوع الثقافي وأثره على نجاح جهود التنمية ودعم الاستقلال الوطني.

إن تناول هذه الامور كان، بلا شك، سيضفي على الجهد المبذول في هذه الدراسة قيمة إضافية. ولكن هذه الملاحظات، إنما قصد بها الدفع بالباحث عدة خطوات في اتجاه نعرف جميعاً أنه صعب المنال.

المُناقشات

١ ـ خالد المنوبي

استفسر د. رمزي زكي حول النقاط التالية:

أ ـ هل لديه معلومات حول نسبة فائض القيمة الاجتماعي (دون الوقوع في وهم منظومة أسعار السوق) الذي يستنزف من الهند لصالح المراكز الرأسمالية الريعية، أو على الأقل هل له مؤشرات تفيد بقاء معظم فائض القيمة الاجتماعي داخل الهند أو على العكس من ذلك خسارته؟

ب ـ هل لديه معلومات عن مدى طفيلية الطبقة المسيطرة المحلية أو بالأحرى هل هناك علاقة بين ما يكسبه المستغل الهندي، وبين ما تخسره المجموعة الهندية ـ على حساب الطبقة المستغلة طبعاً ـ بالنسبة إلى ذلك الكسب؟ ثم هل له فكرة عن النسبة بين ذلك الكسب وتلك الخسارة في صورة ثبوت العلاقة بينهما؟

ج ـ في حالة توافر الاجابة على النقطتين السالفتين، هل لدي المعلق ما يفيد انفراج الوضع أو على العكس من ذلك تدهوره بمرور الزمن ولغاية الساعة في الحالة الهندية.

د ـ هل ان بقاء الجزء نفسه من الفائض الاجتماعي داخل الهند يخدم أقل أو أكثر من ذي قبل (مثلاً منذ الاستقلال) المصالح المشتركة «للمجتمع» الهندي كمياً وكيفياً من ناحية، ويخدم أقل أو أكثر الطبقات المستغلة؟ وبالتالي، هل يجوز الحديث عن وطنية البرجوازية الهندية أم لا يجوز اطلاقاً؟

هـ ـ وفي ضوء ذلك ما هو الفرق بين ما أفضى به الحال في الهند، وما أفضى به الحال في الصين وهي حالة قابلة للمقارنة ولو أن تعقيب د. عبد الرازق حسن لا يدع تقريباً مجالاً للشك في هذا المضمار.

٢ ـ عادل حسين

إن دراسة التجربة الهندية من الامور التي ينبغي أن نهتم بها كثيراً. وفي ظني أنه رغم وضوح النتائج التي يمكن أن نخلص بها من عرض د. رمزي في ورقته، إلا أن النتائج التي وصل هو اليها تختلف عما كنت أتوقع. وقد يعكس هذا تحيزاً مسبقاً يفترض فرضاً لا يريد بعضنا أن يتزحزح عنه، وهو أن التنمية المستقلة ينبغي بالضرورة أن تكون تجربة ماركسية أو شبه ماركسية أو اشتراكية، وإن لم تكن كذلك فبينها وبين منهج التنمية المستقلة طلاق بائن لا رجعة فيه. وهذا في الحقيقة ما اختلف معه فيه.

استطاعت الهند، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، أن تحقق عدداً من النتائج الواضحة: زاد اعتمادها على النفس بالنسبة لتمويل التنمية؛ قل احتياجها للاقتراض الخارجي لكي تمول استثماراتها؛ وتحقق هذا بطريقة مخططة نتيجة القيادة السياسية الوطنية التي استهدفت الوصول إلى ذلك وتمكنت فعلاً من الوصول إليه، حققت أيضاً ليس مجرد معدل منتظم من النمو، ولكن حققت نوعاً وهيكلاً من النمو يؤدي إلى الاعتماد على النفس في انتاج الحبوب، ومزيداً من الاعتماد على النفس في انتاج احتياجات الزراعة ومدخلاتها المختلفة، حتى يكون الاعتماد على النفس في مجال الحبوب والزراعة والغذاء متكاملاً، إضافة إلى زيادة درجة التصنيع في الصناعات الثقيلة والصناعات الحربية بشكل خاص، بل والصناعات النووية. مع كل هذا التقدم لا نلمح أننا بصدد تجربة تتقدم شيئاً فشيئاً لتعظيم استقلالها، مع أن هذه النتيجة في تقديري لا تخطىء، بخاصة ونحن جميعاً نقول إن الاتجاه للاستقلال لا يتحقق بين يوم وليلة، وإنما هو عملية تتواصل. وإذا كان الامر كذلك، فإن ما يحدث في الهند هو عملية تتواصل في هذا الاتجاه، قد نقول إن السرعة كان يمكن أن تكون بشكل أعلى، قد نقول إن السرعة لم تكن بالدرجة المطلوبة، ولكن هذه قضية أخرى، المهم الوجهة إلى أين؟ هذا هو السؤال المطروح.

أهمية أن أقول هذا الكلام هو الرغبة المخلصة في أن ننشط خيالنا حول تعدد الطرق الممكنة لتحقيق تنمية مستقلة، بخاصة وأنني ممن يرون أن المنطقة العربية، إذا قدرلها أن تمضي في نمط معين من التنمية المستقلة، فإن ظروفنا لأسباب عديدة تجعل توقعاتي لا تصل إلى أن النمط السوفياتي أو النمط الصيني أو ما شابه ذلك يصلح لنا أو أننا نصلح له. ظروفنا تختلف، ورغم هذا، فإنني أرى أننا نستطيع أن نبدع نمطاً خاصاً يتفق مع ظروفنا ويحقق تنمية مستقلة.

انتقل إلى النقطة الثانية وهي تتعلق ببعض القضايا التي طرحها د. رمزي زكي، انه قد حصل هناك تنمية ولكن لا زال هناك فقر شديد. له انتقادات واضحة وصحيحة حول توزيع ناتج التنمية، واتفق معه في هذا، ولكن بعدد من الشروط أو التحفظات: التحفظ الاول هو، أنه لا ينبغي في كل الاحوال أن نبالغ في إمكانية إحداث تحسن جذري هائل في مستوى معيشة الطبقات الفقيرة في الهند، أخذاً في الاعتبار المستوى المتدني جداً لمتوسط

الدخل الذي بدأت منه التنمية. التحفظ الآخر هو أنه، إذا أخذنا في الاعتبار مدى تدني مستوى الدخل، فحقيقة الحال هو أن أي تحسن بسيط في مستوى معيشة الطبقة المتوسطة يؤدي إلى اقتطاع شريحة ضخمة من الناتج القومي مثلاً.

نقطة أخرى، عن الفلاحين في الهند وكيف قاسوا من الثورة الخضراء. أنا أوافق على هذا. وكان يمكن، كمشاهد من بعيد، أن يكون الامر أفضل. ولا مانع من نقد هذا، بشرط أن نتذكر أن التجارب الأخرى التي نعتز بها أو يعتز بها بعضنا على الاقل كانت أقسى بمراحل مما قاساه العامل الروسي في قضية الكولخوزات، كان أشد بكثير مما قاساه العامل في الهند في قضية الثورة الخضراء.

أما عن قضية توزيع الدخل، أنا أتفق هنا مع د. عبد الرازق حسن حين قال اننا نعتمد أكثر من اللازم على الارقام أو يجب على الاقل ألا نقتصر عليها، وينبغي أن تتسع مخيلتنا للصورة الاجتماعية والسياسية العامة. في مجتمع كالهند فيه كل هذا التعدد اللغوي والطائفي والقومي الذي تحدث عنه د. عبد الرازق حسن، اذكركم أن معركة التنمية تم خوضها في ظل تعددية سياسية ونظام فريد في مستوى الديمقراطيات المتيسرة للطبقة السياسية وللطبقات الشعبية بشكل عام، من حيث حرية الاحزاب السياسية، الصحافة، حرية النقابات... الخ. إذا تصورنا أن كل هذه العملية السياسية الهائلة لم يكن لها أثر ايجابي على عملية توزيع الدخل، اعتقد أننا نكون مخطئين جداً، حتى ولو لم تظهر بصورة كاملة في الاحصاءات لا بد أن تكون منعكسة في حياة الريف، في حياة العمال، فيما حققته النقابات بشكل أو بآخر، بدرجة أو بأخرى.

النقطة الاخيرة هي أنه بدا لي من ختام العرض عن توقعات المستقبل كما لو أن حزب المؤتمر في الهند اليوم يواجه أزمة لم يواجهها في تاريخه من قبل، مع انني أتصور العكس. أتصور أنه بالرصيد الذي تحقق فهو يواجه مشاكل. لكن لا شك ما سيواجهه في المستقبل من عقبات أخف من العقبات التي اجتازها بالفعل. ولي تحفظ حين نتحدث عن حزب المؤتمر بأنه حزب البرجوازية الوطنية الهندية. عندما يكون حزب قومي يحكم الهند مما قبل الاستقلال إلى اليوم بشكل شبه منتظم وأقول انه يمثل حزب البرجوازية الوطنية لوحده، حقيقة أنا أظلمه وأظلم كل هذه الجماهير التي لا تنتخب غيره في العملية الانتخابية. وبالتالي، أتصور أن هذا الحزب يمثل إطاراً أوسع من الناحية السياسية والتنظيمية يستوعب قوى عديدة. وهو يمثل تحالفاً من قوى مختلفة. قد نقول ان البرجوازية الوطنية الهندية تمثل مركزاً أكبر أو أقوى من غيرها، نعم، هذا شيء ولكن أن نقول انه حزبها وحدها هذا شيء آخر، وإذا قلنا ذلك أي ان هذا الحزب يمثل نوعاً من التحالف العريض تتزعمه البرجوازية الوطنية وأضيف اليها البيروقراطية الهندية، ففي المقابل ينبغي أن نتصور ماذا يمثل الحزب الحاكم في الصين؟ أنا اختلف مع من يقول انه يمثل العمال والفلاحين. لا شك أن الحزب الحاكم في الصين يمثل أيضاً نوعاً من التحالف وقيادته ليست، من ناحية التحليل السوسيولوجي البحت، العمال

والفلاحين، قيادته البيروقراطيين والتقنوقراط أي المقابل للبرجوازية الوطنية في حزب المؤتمر. قد تكون البرجوازية التي تمثل في داخل حزب المؤتمر تختلف في مكوناتها الفكرية، وتختلف في مدى ترابطها، لا عن الحزب الحاكم في الصين، ولكن هذا الخلاف شيء وبين أن أتصور أن الفارق بينهم فارق السماء عن الارض، وأن هذا حزب العمال والفلاحين في الصين، وذاك حزب البرجوازية الوطنية في الهند، أعتقد أن الخلاف ليس بهذا الاتساع.

٣ ـ علي نصار

اهمل د. رمزي زكي في دراسته، محوراً أساسياً عميق الصلة بالتنمية المستقلة والاعتماد على الذات. وهذا المحور هو الانجاز في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

وأرى أن الانجازات التي أشير اليها في الخطتين الخمسيتين الخامسة والسادسة، تتصل بما أشرت إليه. فما تحقق في الزراعة الهندية كان مرتبطاً أكثر من سواه بالابداع التكنولوجي الهندي، وخفّض تخفيضاً جذرياً من مدخلات الطاقة التجارية في الزراعة، لكل محصول ولكل وحدة مساحة، وحقق تخفيضاً كبيراً في الاحتياجات الرأسمالية والوسيطة من العالم الخارجي.

٤ ـ أسامة أمين الخولي

أود أن استرعي الانتباه إلى ما حققته تجربة الهند في مجال العلم والتكنولوجيا والثقافة، قبل وبعد الاستقلال، وعلى امتداد الخطط الخمسية المختلفة ومراحل التنمية التي مرت بها الهند. ولنذكر بداية أنه كانت في الهند صناعة حديد وصلب ومعدات هندسية ثقيلة، بل وطائرات صممت وانتجت في الهند، قبل قيام الحرب العالمية الثانية.

واهتمام الهند ببناء قدراتها العلمية ـ الثقافية الذاتية، وعلى الرغم من كل الازمات التي مرت بها، ثم اصرارها على تحقيق تحكم كبير على دخول الثقافات من الشركات عابرة الحدود، وشروط هذا الدخول، موضوعات تستحق أن ننظر فيها بأكثر من مداخلة عابرة مني. ومسار تجربة الهند في هذه المجالات لم يكن كله نجاحاً، بل مر بدوره بتحولات وتعديلات متتالية حافلة بعبر ودروس تهمنا في الوطن العربي، وعلى الرغم من فروق جوهرية لا يمكن القفز فوقها، وبالذات في حجم السوق المحلي وعدد السكان وحجم مخرجات نظامي التعليم والتدريب، بل ومنظومة القيم السائدة.

ملاحظتي الثانية تختص بمحاولات إقامة نوع من التعاون بين مصر والهند ويوغسلافيا في الستينات في ظل روح «باندونغ» والثلاثي الذي قاد حركة عدم الانحياز. هل نتمنى على السيد المحاضر نظرة تحليلية عابرة لهذه المحاولة وما آلت اليه؟ وبالمناسبة، وفي حدود تجربة شخصية لا أدعي أنها صاحبة الدلالة الكبرى في محاولات التعاون هذه، اذكر أن الطائرة

الهندية المطاردة فوق الصوتية، اخترقت حاجز الصوت لأول مرة في حلوان بمحرك جرى تصميمه وتصنيعه في مصر، وذلك في مطلع عام النكسة، ١٩٦٧.

تساؤلي الأخير هو حول رأي المحاضر في ما يبدو وكأنه علاقة لها بعض صفات التبعية المعروفة بين الهند، وبين بعض دول العالم الثالث وبالذات في افريقيا. ففي الهند الآن بيوت استشارية ضخمة وشركات مقاولات كبيرة تعمل خارج حدود الهند. وهذا أمر يختلف في كون الهند حتى عهد قريب تكاد أن تحتكر سوق آلات الصيانة (Machine Tools) في اوستراليا مثلاً، عنه في احتكارها لتوريدات الآلات والمعدات لافريقيا الوسطى والشرقية بالذات.

٥ ـ عاطف قبرصي

تمت التنمية الهندية من خلال توظيفات رأسمالية في القطاع الصناعي وبخاصة في الصناعات الاساسية والرأسمالية. وفي القطاع الزراعي في توظيفات أفادت كبار المزارعين أو الشركات الزراعية، فكان أن نما الاقتصاد نمواً كمياً دون مشاركة كبيرة من الفلاحين والمواطنين. بينما اعتمدت اليابان استراتيجية صناعية في بداية مرحلتها الصناعية قوامها تكثيف العمالة، ثم بدأت بعد ذلك تكثيف رأس المال، فنبع عن ذلك مشاركة شعبية وتحديد للسكان ونمو للمواهب وارتبطت مصالح العمال والفلاحين بتحديد النسل واكتساب المهارات.

غير أن هذا لا يعني أن تجربة الهند لم تنجز العديد من النجاحات، بخاصة في المجال التكنولوجي والصناعات الرأسمالية والابحاث. فالهند اليوم دولة صناعية تعتبر في عدد كبير من الصناعات في عداد الفئة الاولى الصناعية في العالم.

٦ ـ عبد المنعم السيد علي

تؤكد تجربة الهند على نقطة مهمة، وهي أن هناك شروطاً عديدة للتنمية المستقلة، قد يكون تساوي معدل تساوي الادخار المحلي مع معدل التراكم شرطاً ضرورياً، ولكن ليس كافياً لتحقيقها. ولعل من أهم الشروط الأخرى: ترشيد الاستهلاك والاهتمام بقطاع الغذاء والنمو الزراعي اللازم؛ وضرورة التوازن بين التنمية الزراعية والصناعية ورأس المال الاجتماعي والحد من النمو السكاني. والدليل على ذلك، هو أن معدل الادخار في البلدان النفطية العربية يفوق حتماً معدلات التراكم فيها، ومع ذلك، فإن التنمية المستقلة فيها لم تتحقق أبداً.

ثم ألا يدل النموذج الهندي على ضرورة جعل الطموحات مساوية للامكانات؟

كما يجب ملاحظة أن ما يتصف به الوضع في الهند هو الكثافة السكانية التي قد تستحوذ

على أي ثمار ممكنة للتنمية. وهو أمر ينطبق على مصر كذلك. وهو ما يجب التوكيد عليه كفارق مهم بين هذين البلدين من جهة، والبلدان العربية والبلدان النامية الأخرى ذات الكثافة السكانية الاقل من جهة أخرى.

كما يلاحظ أن هناك كلاماً كثيراً عن البرجوازية الوطنية ودورها في التنمية وفي تحقيق الاستقلال السياسي الوطني، وذلك حتى المرحلة التي يتم فيها ذلك الاستقلال. والسؤال هو: ما الذي حصل بعد نيل الاستقلال بحيث تصبح البرجوازية عائقاً للتنمية المستقلة؟ لماذا هذا التغير في المواقف؟ أم أن هناك خطأ في التحليل؟ ثم سؤالي الاخير: كيف البطالة المرتفعة مع زيادة التراكم؟ وما تفسير ذلك؟

٧ ـ يوسف صايغ

عندما يحاكم باحث تجربة اجتماعية ـ اقتصادية ما، فإنه يجري المحاكمة في ضوء توقعاته من هذه التجربة. وانني أتساءل هنا فيما إذا كان الباحث في تحديده لتوقعاته واقعياً؟ فالتوقع الأساسي في هذا الصدد يتصل بإمكان قيام الهند بإطلاق عملية تنمية سليمة وشاملة وذات دلالة عميقة، وبالنسبة لموضوع ندوتنا تنمية تنطلق من الاعتماد على النفس. من هنا، فإنني أشعر بأن حكم الباحث على التجربة الهندية قاس وغير واقعي، لأنه يفترض ضمناً إمكانية تحقيق نجاحات باهرة في أربعة عقود من الزمن، ونحن نعلم أن التنمية، عملية طويلة جداً في الظروف العادية، وبخاصة في بلد بحجم المجتمع الهندي وتعدديته وقسوة مشكلاته. عملية التنمية لا بد لها من أن تستغرق زمناً أطول بكثير من عقود الاستقلال الهندي الأربعة.

٨ ـ عبد الرازق حسن

أولاً ليس هناك من ينكر انه حدث تقدم. وانما حينما نتكلم عن التنمية ماذا نقصد بالتنمية؟ هل التنمية مجرد ـ كما قال البعض ـ وجود مراكز للبحث العلمي أدت إلى التفجير الذري؟ أو ايجاد طائرة تسير بسرعة أكبر من سرعة الصوت؟ هل الفكرة من التنمية أن نزيد الانتاج؟ ونزيد الصادرات مثلاً؟ إذا كان الامر كذلك فالدول المستعمر في مرحلة الاستعمار كانت تزيد الانتاج والصادرات. ولكن التساؤل يكون لمصلحة من تم التغير وعلى حساب من؟

ما نقول عن التجربة الهندية انها اذا استمرت بهذا الوضع فستتكلس، وبناء على ذلك لا بد من إحداث تغيير. وليس هناك اختلاف كبير بين الهند والصين لأن النتيجة التي وصلوا اليها متشابهة. أما عن طبيعة البرجوازية الوطنية، فهي عبارة عن تجمع مجموعات من طبقات مختلفة ذات مصالح معينة، وبناء عليه حينما يصلون إلى السلطة يبدأون بتحقيق بعض الانجازات ثم تحدث انشقاقات في داخل هذا التنظيم، لماذا؟ لأنها تحدث حينئذ الخلافات الجذرية المبنية أساساً على تشكيل هذه القوى. وبناء عليه يقال دائماً عن الثورة بأنها تأكل

ابناءها. وهذا غير صحيح لأن الثورة هي مجموعة عناصر لها مصالح حتى مرحلة معينة، وبعد ذلك تتنافر لأن كل مجموعة منها لها مصلحة مستقلة عن الاخرى.

وبناء عليه حينما نتكلم عن التجربة الهندية نقول إنها استنفدت كل قواها واستمرارها بعد ذلك بالاسلوب نفسه سيؤدي بها الى الدخول في قلب الرأسمالية الصناعية، وهذا واضح من أنها تعتمد على: القروض الاجنبية، وجود نسبة البطالة، ابتداء عملية التنظيم الاسري، قوة طرد مركزية للفئات العمالية لتخرج من البلاد للبحث عن لقمة العيش، هذا إضافة إلى وجود التفسخات والخلافات الدينية والحركات الانفصالية... الخ. هذه ليست عملية اعتباطية اطلاقاً، وانما هي نتيجة الاحساس بالصعوبات ومحاولة البحث عن وسيلة للانفكاك للخروج من هذا الجو المقفل.

لا نطلب أن يكون هناك نظام ماركسي. ما نطلبه أن يكون هناك نظام عادل بالنسبة لفئات الشعب. النقطة الأساسية ان المجتمع للجميع وبالتالي، لا يهمنا أن نعرف متوسط الدخل، وانما لا بد من أن نشرح هذا المتوسط إلى مجموعات كي نعلم ما هي النسبة الكبرى التي تحصل على الناتج القومي؟ وعلى من يقع عبء الاستثمارات؟ الاستثمارات ليست عملية بسيطة، قد تأخذها عن طريق التضخم وعلى هذا يقع العبء على الفئات ذات الدخل المنفخض، الفئات ذات الدخل الثابت. كذلك عندما نجد في أي بلد أن عدد التليفزيونات مثلاً زاد، وعدد السيارات زاد، فهذا شيء طبيعي ولكن عندما نجد أن النسبة الكبرى من الناس لم تجد بعد حذاء تلبسه فمعنى ذلك أن هناك نمواً مختلاً وعلينا أن نراجع أنفسنا فيه.

٩ ـ نادية رمسيس فرح

على الرغم من اتفاقي مع المقولات التي تركز على نجاح الهند في تخطي بعض العقبات التقليدية للتنمية في العالم الثالث، في مجالات محددة مثل بعض مجالات التكنولوجيا والزراعة... إلخ، إلا أن المسار الاجتماعي للتجربة الهندية قد أدى إلى خلق فجوة واسعة بين النخبة المستفيدة من التنمية، والاغلبية الفقيرة التي ما تزال تعاني من واقع الفقر. وقد أدى تزايد الفجوة إلى انفجار الصراعات الطائفية التي احتدمت بخاصة في الفترة الاخيرة. ولقد استفادت النخبة الهندية من التعددية الاثنية في تحويل الصراع الطبقي إلى صراع على الموارد المحدودة المتيسرة للطبقات الفقيرة. على أن تفجر الصراع الاثني إذا ما امتد على استقامته، فإنه سيصبح المهدد الرئيسي لعلاقات الانتاج القائمة وسيصبح امام الهند إما إعادة الاندماج في الاقتصاد العالمي إذا ما اختارت النخبة الهندية، مع تأزم الازمة، الانضواء تحت جناح الرأسمالية العالمية بحثاً عن الحماية لمصالحها، وأما أن تنجح القوى الشعبية في قيادة عملية التنمية نحو علاقات انتاجية ذات صبغة اشتراكية، توفر مزيداً من المشاركة للجماهير الشعبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية نحو مزيد من الاستقلالية.

١٠ ـ محمود عبد الفضيل

التجربة الهندية جديرة بالاهتمام من وجهة النظر العربية، لأنها تمثل تجربة في إطار رأسمالي ولكنها حققت درجات ملموسة من الاستقلال النسبي في المجالات التالية:

أ ـ السيطرة النسبية على اتجاهات عملية التراكم.
ب ـ السيطرة النسبية على اتجاهات التطور التكنولوجي والبحث العلمي.
ج ـ تحقيق إكتفاء ذاتي في مجال الحبوب الغذائية، لهذا الحجم من السكان.
د ـ تعتبر الهند من انشط بلدان العالم الثالث في مجال تصدير السلع الهندسية والكهربائية والملابس والخدمات الاستشارية.
هـ ـ ما زالت خدمة الدّين الخارجي في حدود ١٠ بالمائة من حصيلة الصادرات، وفق تقرير التنمية الدولي الصادر عن البنك الدولي في جنيف عام ١٩٨٥.

ـ وكل هذه المقاييس والمعايير تجعلنا نعتبر **التجربة الهندية** جديرة بالتأمل في مجال الاستفادة من درجات الحرية المتيسرة في إطار التقسيم الدولي السائد للعمل، ودون الاعتماد المفرط على الشركات دولية النشاط.

نقطة أخرى أغفلها البحث، تتعلق بعدم الإشارة إلى الصراع الاجتماعي والسياسي الذي احتدم منذ بداية **الخطة الخمسية الثانية** (المسماة بخطة ماهالانوبيس)، حيث إن التجربة الهندية كانت حافلة بالصراعات حول توجهات التنمية والتغيرات في البنية الاقتصادية والتحولات في علاقات الانتاج، وحول السياسة السعرية، وتوجهات التجارة الخارجية.

١١ ـ عاطف قبرصي

إن المشاكل الاقتصادية التي واجهتها الهند في الحقبة الاخيرة، كانت نتيجة حتمية لنجاح سياستها الصناعية. فالصناعة الثقيلة تتطلب ادخاراً كبيراً. كما أن نجاح هذه القاعدة الصناعية الثقيلة جاءت على حساب الصناعات الاستهلاكية، فكان أن قدمت اجوراً ومداخيل دون أن تقدم سلعاً استهلاكية، فنتج عن هذا عدم توازن كلي في الاقتصاد وتضخم أدى بدوره إلى تفاقم توزيع الدخل والثروة والبطالة.

١٢ ـ ابراهيم حلمي عبد الرحمن

آثرت أن أتحدث بعد انتهاء المناقشة واتمام الرد الذي تفضل به د. رمزي زكي لأن أثير

قضية عامة لا تتصل بالورقة التي تمت مناقشتها في هذه الجلسة فقط. بل ما أثاره خليل السالم من قضية عملية هي، كيف يمكن أن تكون مناقشات هذه الندوة ذات فائدة في إحداث استنارة، أو تنوير أوضح بالنسبة إلى الخطة الخمسية التي أوشكت على الابتداء في الأردن. والمعنى هنا، أن متخذ القرار حينما ينظر إلى سياسات التنمية، تكون أمامه خيارات ومسؤوليات تختلف عن تلك التي نتحدث عنها اليوم حينما نبحث في تطور التفكير والتنفيذ الذي تم منذ ثلاثين عاماً في الهند.

وقد كان من حظي أني عاصرت عبر عدة عقود زمنية، تقدم الهند في التنمية والتخطيط، ولمست ما أشار اليه الزملاء من تقارب وتفاوت بين تجارب الهند وتجارب مصر. وقد يتسع المجال في فرصة تالية، للإسهاب في هذا الموضوع، وبخاصة إبراز وجهات النظر المعاصرة حينذاك التي كانت مهيأة أمام متخذي القرار، وليس كما نفعل اليوم بالضرورة من القاء أضواء تحليلية على أحداث تاريخية.

يهمني أيضاً أن أشير، إلى الجانب التكنولوجي في الخبرة الهندية الذي تفضل بالاشارة اليه الزميل د. علي نصار والزميل د. أسامة الخولي، وفي هذا الشأن ارجع إلى ورقة د. ابراهيم سعد الدين حيث يقول: «ان اختيار التكنولوجيا الملائمة والحد من الآثار المدمرة لانتشار نمط الاستهلاك الغربي، هما شرطان أساسيان، من ضمن شروط أخرى لإمكان نجاح المشروع الوطني الهادف إلى بناء اقتصاد وطني مستقل». واني أرى أن المدخل التكنولوجي ربما يكون أحد المداخل الهامة المتيسرة لدول العالم الثالث للاقتراب من إمكانية تحقيق تنمية اكثر قبولاً. وكذلك الامر بالنسبة إلى «الحد من الآثار المدمرة لانتشار نمط الاستهلاك الغربي»، الذي يبدو أن الهند ـ وغيرها ـ نجحت في تحقيقه بدرجة أكثر مما حدث في مصر والبلدان العربية عامة. وربما نتعرف على مداخل أخرى.

وربما تجدون يا سيدي الرئيس، من المناسب أن تحاول جلسات الندوة المتتالية تكامل الافكار وتقابل الآراء المختلفة حتى لا يكون الامر مجرد مناقشات منفصلة. إن الاوراق المقدمة بعضها يثير قضايا عامة مثل التي قدمها د. اسماعيل صبري عبدالله ود. سمير أمين ود. ابراهيم سعد الدين، وكلها نظرات فاحصة في مفهوم التنمية ومتطلباتها ـ بينما تعالج أوراق أخرى ـ أولاها الورقة التي ناقشناها الآن عن الهند، حالات خاصة لدول مختلفة، ويا حبذا لو أمكن بصفة دورية ادماج ومقابلة النظرات العامة من الدراسات القطرية، حتى يمكن للندوة أن تبني فكراً متكاملاً، ولو انه حتما سيبقى متفاوتاً. ويا حبذا لو أمكن مثلاً للدكتور ابراهيم سعد الدين أن يقيس الآليات التي أوردها في دراسته لنا اليوم صباحاً على الخبرة الهندية، لنعرف أي من هذه الآليات أدت إلى زيادة التبعية الهندية أو أنقصتها في اطار الرأسمالية الدولية.

وأفضل من هذا أن نعكس مثل هذه النظرات الفاحصة والناقدة على مجتمعنا العربي

القطري والاقليمي؛ فلندعو د. عبد الرازق حسن مثلاً ـ إضافة إلى ما ذكره عن المحدودية المستقبلية للتنمية في الهند، إلا إذا أعيد صياغة الاوضاع السياسية والاجتماعية ـ ليذكر لنا رأياً في المحدوديات التي قد تكون موجودة في البلدان العربية بالنسبة إلى التنمية السليمة بسبب الصيغ السياسية والاجتماعية.

أذكر هذه الملاحظات لحرصي على تعميق فهمي للفكر العميق والعروض الثرية التي استمعنا اليها، ولو أنني ربما لم أفهم أكثر من نصفها.

١٣ ـ رمزي زكي يرد

شكراً لكل الزملاء الافاضل الذين قاموا بالتعليق على هذه الدراسة، سواء بطرح بعض الملاحظات أم بعض الاسئلة. ومن المؤكد، أن ذلك الحوار قد أثرى تلك الدراسة. ولكن يبدو لي، من الاستماع لما دار في المناقشة الآن، إن ثمة انطباعاً قد وجد لدى عدد كبير من المعلقين بأنني كنت قاسياً في الحكم على تجربة التنمية في الهند خلال الفترة محل الدراسة، في حين انه من الشائع أن تلك التجربة قد حققت نجاحات كبيرة وانجازات هائلة لا يجوز التهوين من شأنها. وأنا في الواقع لم أقلل من شأن هذه الانجازات. والدراسة مليئة بالاشارة اليها. لكنني، كنت أركز، في الاساس، على معرفة مدى **امكان استمرارية** هذه الانجازات في ضوء دينامية ومسار هذه التجربة، وبخاصة في ضوء توجهاتها في الفترة الاخيرة. والسؤال الذي حاولت دائماً أن أسأله لنفسي هو: هل يمكن للهند بعد أن وصلت إلى هذه الانجازات، وبعد أن حققت ما سمته بالاعتماد على الذات (وهو مساواة معدل الادخار المحلي بمعدل الاستثمار) أن تحتفظ بذلك، وبخاصة في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي على الغرب التي يتبناها الآن حزب المؤتمر؟. وكانت اجابتي بعد فحص المشكلات الراهنة للاقتصاد الهندي، هي، بلا تردد، .. لا، مستنداً في ذلك إلى الخبرة النظرية والتاريخية لما يسمى بسياسة الباب المفتوح في حالة البلاد المتخلفة. هذا هو في الواقع محور الدراسة وهمها الاساس. ولهذا لم انشغل أصلاً بالاشارة بما هو مُشاد به في كثير من الدراسات حول الانجازات والنجاحات الكثيرة التي تحققت في مجال الثورة الخضراء، وفي التصنيع، والتكنولوجيا، والطاقة، .. الخ.

طبعاً لا يستطيع أي منصف أن يهمل أهمية النجاحات الكثيرة التي تحققت. ولكن السؤال هو في دوام واستمرارية هذه النجاحات؟ وفي تصوري، من خلال محاكمة هذا النموذج، انه انتهى الى الانفتاح الاقتصادي، أي إلى الاندماج في الرأسمالية العالمية، وأن ما حققته الهند من نجاحات في السابق قد يقضي عليها هذا الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي سريعاً. وهناك شواهد كثيرة تدل على هذا. لأن سياسة راجيف غاندي حالياً، ومنذ

سياسة والدته انديرا غاندي، تقوم أساساً على أن حل مشكلة الهند هي بالحصول على التكنولوجيا الحديثة وبزيادة استقطاب رؤوس الاموال الاجنبية والخضوع لتوجهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. هذه حقائق لا يمكن لأي باحث موضوعي، حينما يناقش تجربة الهند، أن يغض الطرف عنها. وقد ركزت على هذه المسائل، على أساس أن الكثير من البلاد العربية سائر في هذا الطريق (طريق الانفتاح) وفي مقدمة هذه البلدان مصر. فالانجازات التي تحققت خلال الفترة الناصرية قُضي عليها في فترة الانفتاح. والاستقلال النسبي الذي تمتعت به مصر في مجال الاعتماد على الذات، وفي مجال الحياد الايجابي، وفي مجال إقامة علاقات متوازنة مع الخارج، والحصول على القروض من الشرق والغرب، ومحاولات التصنيع، وتحقيق قدر ما من العدالة الاجتماعية... الخ؛ قضى عليها الانفتاح قضاءً مبرماً. وهذا ما أتوقعه أيضاً للهند رغم خصوصيتها. ومن هنا وفي هذا الاطار العام، أجد أن الحكم لم يكن قاسياً؛ وإنما كان يحاول أن يستشرف، في حدود الحقائق، ما هو المآل الذي من الممكن أن تؤول اليه هذه التجربة. إن الطريق الذي تسير فيه الهند هو الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ومن الممكن أن يتحقق في هذا الطريق نمو، ولكنه سوف يكون نمواً تابعاً وغير مستقر، بخاصة وأن الاقتصاد الرأسمالي العالمي، منذ السبعينات وحتى الآن، يمر في أزمة شديدة. ولا يجوز أن ننسى أن من ضمن الآليات الهامة التي يعتمد عليها الاقتصاد الرأسمالي حالياً في الخروج من أزمته، هو محاولة تشديد استغلال البلدان النامية كأحد المخارج الهامة لأزمته. وهذا هو ما يعطيه لنا نموذج الانفتاح الاقتصادي سواء في مصر أم في الهند أم في كثير من الدول.

والآن... أحاول أن أجيب عن بعض الاسئلة والملاحظات التي أبداها بعض الزملاء في حدود ما يسمح به الوقت.

وفيما يتعلق بسؤال. د. خالد المنوبي الذي يقول، هل توجد لدي بيانات عن حجم ونسبة فائض القيمة الاجتماعي الذي يستنزف من الهند لحساب الشركات الاجنبية العاملة بالهند؟. الواقع، انه لا توجد لدي بيانات عن ذلك، ولكن ورد بالدراسة، وبخاصة في الجدول رقم (٤) بيانات عن تطور حجم الارباح خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٤. وهي بيانات لا تعكس حجم هذا الفائض ـ لأنها قاصرة على الأرباح فقط، فضلاً عن أنها تعكس التحويلات الرسمية فقط. ولكن من المؤكد، في ضوء المزايا والحوافز التي تقررت لرأس المال الاجنبي، أن هذا الفائض كبير. أما عن حجم الفائض الاقتصادي عموماً الذي يتبقى بالهند وهل هو اكبر مما كان عليه قبل الاستقلال، فمن المؤكد ـ عبر انجازات هذه التجربة ـ انه أكبر وأفضل مما كان عليه ابان فترة السيطرة الكولونيالية. أما عن البرجوازية الهندية، وهل فقدت صفتها الوطنية، فأود الاشارة بأنني قلت في الورقة بأن طبيعة تركيب السلطة بالهند، التي يمثلها حزب المؤتمر، تشمل البرجوازية الصناعية، والمالية والعقارية، والبرجوازية المتوسطة التي تضم شرائح مختلفة من المجموعات المهنية، فضلاً عن البرجوازية البيروقراطية. ومن المؤكد أن جانباً من شرائح هذه «البرجوازيات» قد ارتبطت مصالحها مع رأس المال الاجنبي.

لكن من المؤكد أن هناك جانباً من شرائح هذه البرجوازيات قد اضير من سياسة الانفتاح الاقتصادي، وهذه الشرائح تمثل في اعتقادي البرجوازية الوطنية. وليس من مصلحتها هذا الانفتاح الذي يحدث الآن. لكن المشكلة الآن هي أن حزب المؤتمر، بقيادته وتوجهاته وبالسياسات التي يرسمها لمآل الهند، سوف يفقد الهند الطابع الوطني لبرجوازيتها في المسار القادم، لأن البرجوازية الهندية سوف يُحكم عليها أن تكون ذيلية وتابعة للرأسمالية العالمية. والذي يتابع الآن حركة الاستثمارات الاجنبية في الهند يجد انها أصبحت مرتعاً للشركات متعددة الجنسية وتزاول شتى أنواع الاستغلال والنهب للهند. وكلنا قد سمعنا على سبيل المثال عن الغازات السامة التي تتسرب من المصانع (في منطقة بوبال) وتقتل أعداداً غفيرة من السكان ولا تتحرك الحكومة لكي تتخذ أي اجراء حاسم أو محاسبة في مثل هذه الأمور.

لا شك أن الهند كما قلنا حققت نجاحات كثيرة. ولكن كما قلت أن مهمة الدراسة لم تكن هي الاشادة بهذه النجاحات فقط، وانما التساؤل حول استمرار، أو امكانية استمرار، هذه النجاحات في ظل التوجه الانفتاحي. واجابتي بلا تردد هي أن هذه النجاحات ليس لها دوام الاستمرار. وخير دليل على ذلك هو حالة الاقتصاد الهندي الآن بعد أن تجاوز الخطة الخمسية الخامسة والمشكلات التي يعاني منها حالياً.

أشارك عادل حسين في أن التنمية المستقلة ليست ذات طريق واحدة. ولا أحد يقول انها ماركسية أو انها يجب أن تكون اشتراكية على نمط الصين أو على نمط الاتحاد السوفياتي. هذه كلها مسائل أصبحت بديهيات ولا نحتاج حتى أن نكررها. ولكن السؤال هو: تحت أي شروط تتم هذه التنمية المستقلة؟ في تصوري أن هذه التنمية المستقلة لا يمكن لها أن تتحقق في إطار رأسمالي، على الاقل بالطابع الذي هو موجود حالياً في الجزء الغالب من الدول المتخلفة.

هل هناك أزمة يواجهها حزب المؤتمر؟ أم أنها مجرد مشاكل عابرة يمكن أن يواجهها كما حدث في الماضي؟ في تصوري أن ما يواجهه النموذج الهندي برمته، وعلى رأسه طبعاً قيادته ممثلة في (حزب المؤتمر) هو أزمة، وأن أفضل النتائج لهذا النموذج قد وصلوا اليها في الخطة الخمسية الخامسة. أما الآن، فإن الهند تواجه بكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والعرقية أيضاً، التي هي نتاج لهذه الازمة. وفي تصوري أن الهند تقف الآن على مفترق طرق كما قلت في نهاية الورقة: الطريق الاول، وهو أمر ممكن، هو أن تسير الهند في طريق الانفتاح وتندمج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وهنا أتوقع أن معظم المنجزات التي حققتها الهند في السابق سوف يُقضى عليها. قد تتحقق فيها بعض ألوان من النمو. لكنه كما قلت سيكون نمواً تابعاً ونمواً غير مستقر. والطريق الآخر هو طريق التنمية المستقلة التي يمكن أن يتحقق فيها كما يقولون نموذج ذاتي للتراكم وأن يخلق السوق المحلي لهذه التنمية وان يتقاسم شعب الهند، بقدر ما من العدالة، ثمار هذه التنمية. واعتقد أن هذه الأسس حالياً غير موجودة في الهند.

وفيما يتعلق بالكلام الكثير الـذي قيل عن الثـورة الخضراء وأن الهند الآن مكتفيـة ذاتياً من الحبوب وأن لا مشكلة لديها باستيراد هذه الحبوب، في تصوري أن هناك علاقة بين الثورة الخضراء وما أنجزته من نجاحـات في هذا الخصـوص وبين الانفتـاح الاقتصادي. لأنـه، إذا كـان الانفتاح الاقتصـادي في الاسـاس يقـوم عـلى الـترحيب بـرأس المـال الاجنبي وبنشـاط الشركات الاجنبية متعددة الجنسية، فـإن أهم ما يهم هـذه الشركات هـو حل مشكلة الغـذاء الداخلية. هذه أحد عناصر الاستقرار في اشتغال هذه الشركات داخل هذه الدول. طبعـاً في هـذا المنظور يجب أن لا نقلل من أهميـة ما حققتـه الهند في هـذا الخصوص إذا كـان التوجـه المستقبـلي للهند سيكـون هو العـدول عن طريق الانفتـاح، لأن الامن الغـذائي أحـد شروط التنمية المستقلة.

ومن المؤكد أن الهند كان فيها صناعات متنوعة وكثـير من الحرف المتقـدمة قبـل الحرب العالمية كما قال د. اسامة الخولي. وعلى ما أعتقد كانت الهند ثاني أو ثالث دولة يقام فيها سكة حديد. وكان فيها صناعات للحديد والصلب، وصناعة بعض الادوات والماكينات. ولكن في فترة السيطرة الكولونيالية كان وجود هـذه الصناعـات أحد الشروط المهمـة لاستغلال الهنـد. أعني أنه لم تكن هناك حركة نمو وتقدم تحدث لصالح الهند بقدر ما كانت تتم لصالح الرأسمال البريطاني في الهند أيام المرحلة الكولونيالية.

د. اسامة يطرح أيضاً تساؤله عن احتـمالات التعاون العلمي وغـير العلمي التي كانت مـوجودة بـين الهند ومصر. وهـل كـل هـذه الاحتـمالات قـابلة لأن تتحقق في المستقبـل؟ في تصوري أنه في فترة الاندماج مع الرأسمالية العالمية وفي ظل سيـاسة الانفتـاح، فإن مثـل هذه المحاولات سوف تحارب من جانب الرأسمالية العالمية لاضعاف قوة البلاد النامية والتعـاون فيما بينها. بيد أنه في ظل توجهات تنموية مستقلة فإن احتمالات هـذا التعاون تصبـح كبيرة، كـما كانت هي الحال في فترة روح باندونغ.

وبالنسبة لتعليق د. عاطف قبرصي، عن الفرق بين اليـابان والهنـد، فأود الاشـارة بأن الفرق جوهري بين الهند واليابان في نموذج التنمية. إن أهم ما يميز نموذج اليابان هو أنه تم في اطار مستقل، وفى إطـار من السيطرة عـلى الموارد، وأن اليـابان لم تتعـرض لغزو اجنبي بحكم فقرها أصلاً في الموارد وبحكم العزلة التي كانت تفرضهـا عليها الامـبراطوريـات التي تعاقبت عليها. وفضلا عن هذا؛ فإنه ما ان تحققت لليابان الثورة الصناعية، فإن استمرار هذه الثورة ودوام عملية التراكم اقتضت من اليـابان أن تمتـد خارجيـاً في منطقـة جنوب شرق آسيـا: في الصين وفي منشوريا وفي الجزر التي احتلتها. وهذا طبعاً أمر غير قائم مـطلقاً بـالنسبة للهنـد، لأنها كانت على العكس من ذلك موضوع نهب واستغلال وحشي لمدة قرنين تقريباً.

وفيما يتعلق بالانطباع الذي ذكره د. عبد المنعم السيد علي حول انني أقول انني فهمت أن التنمية المستقلة على أساس انها تعني مساواة معدل الادخار مع معدل الاستثمار، فأنا أقول ان هذا هو المفهوم الهندي الذي يجب أن ننتقده، ولو ان هذا طبعاً أمر جيـد أن يكون هنـاك

تعادل بين الادخار والاستثمار كشرط للتوازن وكشرط لارتفاع التمويل الذاتي. لكن التنمية المستقلة في رأيي أمر يتجاوز هذا بكثير. فليس المهم هو الوصول إلى اللحظة التي يتعادل فيها الادخار المحلي مع الاستثمار، وانما المهم هو استمرار دوامية هذه اللحظة. وهذا كان كل النقد الموجه للهند في هذا المفهوم.

وفيما يتعلق بضرورة جعل الطموحات مساوية للإمكانات حتى نتجنب المشاكل، فإن هذا صحيح، ولكن السؤال هو: أي طموحات؟ وعن من تعبر؟ ثم ما هي الإمكانيات؟ هل هي الامكانات الـ (Actual) أو الـ (Potential)؟ إننا إذا كنا نتحدث عن الامكانات التنموية في حدود ما هو موجود في ظل التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية الراهنة، فنحن في الواقع نتحدث عن امكانات ضئيلة جداً. بل تكاد تكون معدومة في صياغة مشروع التنمية المستقلة. لكننا حينما نتحدث عن التنمية المستقلة، فإننا في الواقع يجب أن تكون لنا طموحات أكبر مما هو مطروح، وامكانات محتملة يجب أن نعمل على تعبئتها باستمرار. ومن هنا تأتي التفرقة الاستراتيجية التي ذكرها بول باران فيما يتعلق بالادخار الفعلي والادخار الممكن. وفي تصوري أن إحدى ركائز التنمية المستقلة هي الفائض الممكن. ولا شك أن كيفية تحويل هذا الفائض الممكن إلى فعلي تمثل أحد التحديات الجوهرية لمشروع التنمية المستقلة.

لماذا زادت البطالة مع التراكم؟ وما هو تفسير ذلك؟ في تصوري أن هذا ببساطة يعود للمفهوم الهندي نفسه في التحديث وفي الثورة الخضراء وفي التصنيع عموماً. فلم يكن الهدف هو خلق عمل لكل فرد قادر عليه وراغب فيه، كما كان حزب المؤتمر يقول قبل أن يصل إلى السلطة، وإنما الذي حدث، وبالذات ابتداء من الخطة الخمسية الثالثة، هو التراكم في ظل نمط رأسمالي يستهدف أساساً تعظيم الربح، وليس هناك أي اعتبارات أخرى. ومن هنا فلو أخذنا الثورة الخضراء على أنها نموذج على درجة عالية من الاستثمار الذي تحقق في القطاع الزراعي سنجد أن هذا النموذج قد قام في الاساس على استخدام ميكنة عالية الرأسمالية. وطرق آلية للري والتسميد والجمع والحصاد للمحاصيل، تستغني إلى حد كبير عن العمل البشري. ومن هنا كان من الطبيعي، مع زيادة التراكم ومع زيادة الانتاج الزراعي، أن تزداد البطالة ويزداد الفقر في الريف. فنحن حينما نتحدث عن الثورة الخضراء أو أي نجاحات في الهند يجب أن لا نركز على جانبها المادي فقط. نقول ان الهند تنتج الآن الحبوب وحققت ثورة خضراء وأنها الآن تحقق معدلاً مرتفعاً للتراكم.. الخ، هذه كلها أمور جيدة لا ينازع أحد في أهميتها. ولكن حينما يكون الحديث حول التنمية المستقلة التي تتوجه الى الداخل وتهدف إلى رفاهية انسان العالم الثالث فإن هذه هي القضايا التي يجب أيضاً أن ننشغل بها. وهذا ما حاولت أن أبرزه في الورقة، أي ايضاح الجانب المأساوي أو الاسود في التجربة الهندية، الذي اعتبره الكثير منكم على انه محاكمة غير عادلة، لنموذج التنمية الهندي.

الفصل الخامس

من الكتاب الأحمر إلى الكتاب الأصفر: عرض تجربة الصين التنموية

د. نادر فرجاني (*)

مقدمة

«كان الفيلسوف يانغ تسوبيكي عندما يصل الى مفترق طرق متفكراً أن المرء يمكن أن يذهب شمالاً أو جنوباً. وكان الفيلسوف موتسوبيكي عندما يرى لفة من الحرير الخام، متأملاً أنها يمكن أن تصبغ بالأحمر أو بالأصفر»

بتصرف من مجموعة الحكم (هواى نان تسو)

الكتاب الأحمر، وصاحبه، غنيان عن التعريف. أما الأصفر فهو، ولا غرابة، اللون الذي غلفت به مجموعة من أقوال دنغ تشياو بنغ، الزعيم الصيني الذي يستهدف، حسب قوله، بناء «اشتراكية ذات وجه صيني»(1).

ولو لم تتعرض الصين لتغير جوهري في التوجه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي العام منذ وفاة ماو تسي تونغ، لكان لمناقشة التجربة التنموية فيها أهمية كبيرة في ندوة عن «التنمية المستقلة في الوطن العربي» من منظور استخلاص دروس التجارب المهمة في العالم الثالث. فالتجربة التنموية الصينية هي، بلا منازع، أغنى تجارب العالم الثالث، وبخاصة من زاوية التبعية ـ الاستقلال. وللتجربة الصينية دلالات مهمة للمستوى القومي من إشكالية التنمية في الوطن العربي نظراً لاعتبارات الحجم والخصوصية الحضارية، والجغرافيا السياسية، مما أدى، كما في حال الوطن العربي الى قيام علاقة معقدة للصين مع العالم الخارجي عبر تاريخها الحديث.

(*) باحث اقتصادي ـ القاهرة.

(1) «East Meets Reagan,» *Time*, vol. 123, no. 17 (30 April 1984).

ولكن قامت موجة من التغيير في علاقة الصين بالعالم الخارجي في بداية السبعينات بانضمام الصين الى الأمم المتحدة بدلاً من تايوان، وزيارة نيكسون للصين[٢]، تعاظمت أبعادها حتى تحولت الى مراجعة كاملة للتوجهات الداخلية والخارجية للمجتمع الصيني. قرب نهاية السبعينات، تراوحت توصيفاتها بين تصحيح أخطاء، «التطرف اليساري» الذي ظهر على أشده خلال «الثورة الثقافية»، من جانب، «والردة الى اليمين» من جانب آخر.

ولقد ثار جدل عام حول ما اذا كان هذا التغيير يرسم طريقاً مختلفاً عما ساد قبله، أو أنه مجرد لون، قد يكون أفضل، لخامة الحرير نفسها. وحيث أن التغيير يتعلق في أحد أبعاده الأساسية بطبيعة العلاقة بالعالم الخارجي، فإن مؤدى هذا أن تتعاظم أهمية مناقشة تجربة الصين في هذه الندوة.

وتستهدف هذه الدراسة تقديم عرض للتجربة التنموية في الصين بقصد المساهمة في استخلاص الدروس المستفادة منها في تخليق مشروع تنموي عربي، وحيث أن معالم التجربة الصينية قبل وفاة ماو أكثر تداولاً في الوطن العربي، فسنعرض للتطورات الحديثة بدرجة تفصيل نسبي أكبر.

والتجربة موضوع الدراسة غنية وبعيدة، وحتى بياناتها كانت غير متوافرة، وما توافر منها لم يكن بالضرورة دقيقاً، باعتراف الصينيين أنفسهم الآن. ولهذه الأسباب يقصر حجم الورقة وجهد الكاتب عن دراسة تجربة الصين بشكل واف. فقد كان لا بد من الانتقاء، والأمل أن يكون قد تم بما يخدم غرض الدراسة في هذه الندوة. كذلك كان لا بد من التعريف بالتجربة مما اقتضى الوصف والسرد أحياناً.

وتحد من قيمة هذه الورقة قيود تجدر الاشارة اليها بداية. فالكاتب ليس من المتخصصين في شؤون الصين الاقتصادية، وهؤلاء، في حدود علمه، ليسوا كُثُراً في الوطن العربي. وهذا بلا ريب أحد أسباب ندرة الكتابات الجادة باللغة العربية في هذا المجال. كما أن الصين كانت حتى عهد قريب منعزلة الى حد بعيد، وظهر ذلك في قلة توافر دراسات صينية بلغات أجنبية. ويترتب على ذلك أن الباحث في تجربة الصين التنموية مضطر الى الخوض في كتابات «مراقبي الصين» من الغربيين، وهذه ليست خالية من التحيز بشكل ما، وبدرجة أو بأخرى.

صحيح أنه قد بدأت تظهر مؤخراً كتابات صينية، باللغة الانكليزية في مجالات مختلفة[٣]. ولكن يلاحظ على هذه الكتابات أنها تعبر عن وجهة النظر الرسمية القائمة الآن،

---

(٢) يضم ملحق (١) قائمة بالأحداث المهمة في تاريخ الصين الحديث في منظور هذه الدراسة.

(٣) Xu Dixin et al., *China's Search for Economic Growth* (Beijing: New World Press, 1982), and Liu Zheng et al., *China's Population: Problems and Prospects* (Beijing: New World Press, 1981).

وفي الأغلب الأعم بواسطة باحثين «أعيدوا» إلى الحياة الفكرية والعامة حديثاً[٤]. وعلى هذا، فإن الحكمة تقتضي اعتبار أعمالهم تعبيراً عن موقف «المدرسة الجديدة» والتحفظ، ولو قليلاً، على أحكامهم على الفترات السابقة.

أولاً: تعريف خاطف بالصين

الصين بلد من الضخامة بحيث لا يخلو الإطار الذهني للمثقف العادي من تصور، ولو عام، للصين حضارة، ومنذ منتصف هذا القرن، مثالاً سياسياً فذاً. ولكن لا مانع من الاشارة الى بعض الملامح الجوهرية للبلد على سبيل التقديم السريع.

يقطن الصين الآن أكثر من خمس البشرية، غالبيتهم العظمى من الفلاحين. فقد كانت الصين عبر العصور، وما زالت، بلداً زراعياً بالأساس يعتمد على عمل ملايين مؤلفة من الفلاحين والعمال المعدمين. ولإظهار مغزى هذا الكم الهائل من البشر، يكفي أن نشير إلى أن عدد الفلاحين الصينيين في بداية الثمانينات (أكثر من ٨٠٠ مليون نسمة) يفوق عدد سكان الاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وألمانيا الغربية، وفرنسا، وبريطانيا، مجتمعين[٥]. وينتشر المليار صيني على مساحة تناهز عشرة ملايين كلم٢، نصفها فقط صالح للسكن في الأجل الطويل، حيث الباقي جبال وتلال وصحارى. ويقل نصيب الصين من الأرض الزراعية كثيراً عن قسمتها من سكان العالم، ولكن المحدد الأكثر حرجاً لرفاه السكان هو توافر المياه، إذ لا يزيد نصيب الصين من موارد المياه العذبة في العالم عن ٦ بالمائة[٦].

والصين من مهاد الحضارات المهمة في تاريخ الانسانية، ويميزها اكثر اتصال الحياة المتحضرة لعدة آلاف من السنين، مما يجعل للماضي أثراً واضحاً في الحاضر. ويمكن تمييز ثلاثة خيوط من التراث الصيني شكلت التركيبة الثقافية للصين، فيما يتعلق بالتنظيم الاجتماعي، حتى اعلان الجمهورية الشعبية، ولا نعني بالقطع أنها اختفت بعد ذلك. منذ أكثر من ألفين وخمسمائة عام تأمل الفيلسوف لاوتسو أحوال البشر، باعتبارهم جزءاً من العالم الطبيعي، ورأى أن الناس يجب أن يكونوا أحراراً وأن ينظموا أنفسهم للعمل سوياً لخير المجموع. وأشار إلى أن البشر يمكن أن يفقدوا طبيعتهم الخيرة في محاولة تنظيم الآخرين والسعي الى السلطة. واقترح «طريقة» («داو» بالصينية ومنها «الداوية Daoism) للعيش في انسجام مع

---

(٤) تواريخ أعمال كسو ديسكن الأساسية المسجلة في نهاية الكتاب الأول المشار اليه اعلاه كالآتي: ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٩، ١٩٥٧، ١٩٦٤، ثم يعود الى الظهور في ١٩٧٩، ١٩٨٠.

(٥) Liu Zheng, «Population Planning and Demographic Theory,» in: Liu Zheng et al., Ibid.

(٦) Song Jian, «Population Development: Goals and Plans,» in: Ibid.

الطبيعة، بأن يكون الانسان محباً، وأميناً، وساعياً الى المعرفة، ومحسناً. وتبلورت بعدها الداوية كنوع من الدين. وظهر الخيط الثاني بعد حوالى مائة سنة. إذ بيّن كونفوشيوس، المتجول باحثاً عن الحقيقة، كيف يجب أن تتصرف كل من فئات المجتمع: الحكام ينبغي أن يكونوا رحيمين ومخلصين، والرعايا موالين، والعلماء أمناء في تفكيرهم، والصغار محترمين للكبار. وقد استخدم هذا الفكر، الذي يلعب فيه كل فرد دوره المرسوم في المجتمع، فيما بعد للحفاظ على التقاليد والنظام في الصين، حيث يتطلع الناس الى أعلى، عبر طبقات من المسؤولين، الى الامبراطور على القمة، ومن خلاله فقط، الى عبادة السماوات. ونصل الى الخيط الثالث بعد مائتي سنة تقريباً من كونفوشيوس، في عصر كانت فيه ولايات الصين تتناحر فيما بينها، وينفصل بعضها عن امبراطورية «تشو»، حين ذهب العلامة منسيوس الى أن على الناس واجب الثورة ضد «الحاكم الشرير»[٧].

أما منذ نهاية أربعينات هذا القرن فلقد قدمت الصين للبشرية جمعاء نموذجاً فريداً لبناء الاشتراكية في بلد فقير ضخم. وعلى الرغم من تقلبات شديدة في مسار هذه التجربة الفذة في السنوات الخمس والثلاثين الماضية، فإن هناك ملامح عامة لهذه التجربة تبنتها كل العناصر القيادية المهمة في الصين طوال فترة الجمهورية الشعبية، واستمدت مشروعية والحاحاً بعد عقود من الامتهان الراجع الى السيطرة الاجنبية والتفكك الاجتماعي. ويمكن تلخيص هذه الملامح في تطوير تنظيم اجتماعي يقوم على:

١ ـ وظيفة قيادية شاملة لمؤسسة الحزب ـ الدولة في مجالات السياسة، والاقتصاد، والتعليم والرفاه.

٢ ـ تركيز ملكية وإدارة الاقتصاد في الدولة والمؤسسات التعاونية (الجماعية).

٣ ـ اقتصاد مخطط.

بحيث يخترق هذا التنظيم جميع أبعاد المجتمع، ويستخدم في تحويله تجاه تحقيق الأهداف الآتية:

(١) تنمية اقتصادية سريعة تقودها الصناعة، بخاصة للصناعة الثقيلة المملوكة للدولة، ولكن تكون للتنمية الزراعية أهمية حيوية، تؤدي الى تحسين معيشة الناس.

(٢) القضاء على الاستغلال والتمايزات، بتحطيم العلاقات الاستغلالية لطبقات ملاك الاراضي والرأسماليين والتجار، ومقاومة عدم المساواة بين الرجل والمرأة، وبين الأقليات والـ «هان»[٨]، وفي الأجل الطويل بين الريف والحضر.

---

(٧) D.C. Money, *China: The Land and the People* (London: Evans Brothers, 1984), pp. 30-31.

(٨) الصينيون المتحدرون من اصول بالمناطق الشمالية.

(٣) كسر قيود السيطرة الاجنبية وتحقيق اعتراف عالمي بالأمة الصينية، في إطار الاعتماد على الذات[٩].

فماذا كانت نتيجة هذه التجربة؟ لقد أصبحت الصين في مدى عقدين من الزمان المثال الفريد لاشباع الحاجات الأساسية لقرابة مليار من البشر، يقابلون ضعف عدد السكان عند قيام الجمهورية تقريباً (الجدول رقم (١) ـ الملحق رقم (٢)). ولا شك أن هذا الانجاز مر بعثرات وآلام، بل فظائع. ولكن لا ولادة بلا مخاض، كما أن المسيرة تعرضت لتحول كبير بعد رحيل «الربان العظيم»، كان جزءاً منها إدانة الربان وبعض جوانب الرحلة. وسنعود الى كل هذا بقدر من التفصيل فيما بعد، ولكن يعنينا هنا الاشارة فقط الى الحجم الهائل للانجاز الذي تم.

في بداية الخمسينات لم يكن الصيني العادي ليحلم، ولا الحزب الشيوعي بقادر على أن يعد، بأكثر من «حفنة أرز لكل فرد كل يوم». أما في نهاية السبعينات فقد أصبح استهلاك الغذاء في الصين أعلى من متوسطه في العالم الثالث ومن الاحتياجات. كما اختفت الأمية[١٠]، وارتفع توقع الحياة عند الميلاد من أقل من أربعين عاماً في عام ١٩٤٩ الى قرابة السبعين في نهاية السبعينات، ورافق ذلك انخفاض معدل الوفيات الى حوالى ٦ بالألف، وهذا تعبير عن مستوى صحي راق بحق، بخاصة اذا أخذنا في الاعتبار فتوة التوزيع العمري (حوالى ٤٠ بالمائة من السكان أقل من ١٥ سنة)[١١]. كل هذا مع فائض في الحساب الجاري مع باقي العالم تعدى الخمسة مليارات دولار في عام ١٩٨٢[١٢]. أما مدى المساواة الذي تحقق في هذا البلد الذي بدا وكأنه غير قابل لأن يحكم حتى انشاء الجمهورية الشعبية، فقد أدهش المراقبين دائماً[١٣]. والسؤال الآن هو كيف تحقق كل هذا؟ وماذا كانت التكلفة؟ وما هو مصير هذه التجربة الفريدة وما هي الدروس المستفادة للوطن العربي؟

ثانياً: الصين بقيادة ماو

في تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٤٩ أعلن ماو تسي تونغ، كرئيس للحزب الشيوعي الصيني إقامة جمهورية الصين الشعبية، ولكن القصة تبدأ قبل ذلك. فقد شهدت أواخر

---

(٩) Mark Seldon, «The Logic and Limits of Chinese Socialist Development,» *World Development,* vol. 11, no. 8 (1983), pp. 631-632.

(١٠) World Bank, *World Development Report, 1984* (Washington, D.C.: Oxford University Press, 1984), tables 24 and 25, pp. 264-267.

(١١) Liu Zheng, «Population Planning and Demographic Theory,» table 14, pp. 244-245.

(١٢) World Bank, Ibid., table 14, pp. 244-245.

(١٣) W. Klatt, «The Staff of Life: Living Standards in China, 1977-81,» *The China Quarterly,* no. 93 (March 1983), p. 17.

القرن التاسع عشر تحكم القوى الغربية، بخاصة انكلترا وفرنسا، في الصين اقتصادياً وسياسياً، وزادت سطوة هذا التحكم في بداية القرن العشرين.

لقد كانت الصين حينئذ بلداً «شبه مستعمر، وشبه اقطاعي» على حد تعبير أحد كبار الاقتصاديين الصينيين[١٤]. كانت غالبية الصناعة مركزة في المدن الساحلية التي يحكمها رأس المال الأجنبي. وكانت أربع عائلات رأسمالية احتكارية تمتلك ثلثي رأس المال الصناعي، و ٨٠ بالمائة من الاصول الثابتة في الصناعة والنقل والاتصالات. وبينما لم تتعد نسبة مالكي الأرض واغنياء الفلاحين ١٠ بالمائة من سكان الريف، الذين كانوا يمتلكون أكثر من ٧٠ بالمائة من الأرض الزراعية[١٥]. واضافة الى ذلك، ونتيجة له، فقد كان قدر الصين أن تعاني خمسة عقود من التفكك والتناحر الداخلي الذي كيفته دائماً العلاقة المعقدة مع العالم الخارجي، وبوجه خاص مع اليابان.

وتعود بذور الجمهورية الشعبية الى قيام الحزب الشيوعي الصيني في أوائل العشرينات. وبعد وفاة صن يات سن، تحول تحالف قلق لهذا الحزب مع الحزب الوطني (الكومينتانغ) الى صراع أجبر فيه الشيوعيون على اللجوء الى منطقة التلال الجنوبية الشرقية. وبعد بضع سنوات بدأت «المسيرة الطويلة» الأسطورية من هذه المنطقة متجهة غرباً عبر الصين حتى وصلت «ينان» بعد ٣٦٨ يوماً، وبعد فقد ٨٠ بالمائة من المائة الف مقاتل الذين بدأوا المسيرة بقيادة ماو. وأضحت ينان قلب التطور الشيوعي في الصين.

وقد عاد الحزبان، الشيوعي والوطني، الى التحالف أثناء الحرب ضد اليابان، لكن هذه «الجبهة المتحدة» فقدت كل معنى أثناء الحرب العالمية الثانية. وبعد هزيمة اليابان عاد الحزبان الى التقاتل ثانية في عام ١٩٤٧ وانتهت الحرب الأهلية بسيطرة الجيش الأحمر ـ بعدما أعيد تسميته جيش التحرير الشعبي ـ على الموقف في عام ١٩٤٩. وخلال الحرب الأهلية كان الحزب الشيوعي يطبق الاصلاح الزراعي في المناطق التي تقع تحت نفوذه، كما أحاطت سمعة النزاهة المطلقة بماو ورفاقه المقربين، مما كفل كسب تأييد الفلاحين. وفي المقابل، عجل الفساد في صفوف الحزب الوطني، اضافة الى الظروف الاقتصادية العامة، بهزيمته. وكان من أهم هذه الظروف الاقتصادية موجة عاتية من التضخم النقدي نتيجة للجوء حكومة الكومينتانغ الى تمويل العجز بالاصدار النقدي المنفلت. ويقدر أنه في الفترة (١٩٣٧ ـ ١٩٤٩) زاد حجم الاصدار النقدي الى ١٤٠ مليار مِثْلاً، وزادت أسعار السلع عبر الفترة نفسها الى ٨٥٠٠ مليار مِثْلاً[١٦]. وقد حطم التضخم القاعدة الاجتماعية المؤيدة للحزب الوطني والمؤلفة أساساً من فئة التجار في المدن.

(١٤) Xu Dixin, «Transformation of China's Economy,» in: Xu Dixin et al., *China's Search for Economic Growth*, p. 2.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣.

وهكـذا عندمـا أعلن ماو قيـام الجمهوريـة الشعبية، كـان الاقتصاد خـرباً، والمجتمع مفككاً من عناء سنوات طويلة من الحرب، وأربعة أخماس السكان أميين، وغالبيتهم الساحقة تفتقد ضروريات الحياة اليومية. ولذا كرس الحزب الشيوعي الصيني طاقـاته في البـداية، وفي المقام الأول، لتحقيق الاصلاح والاستقرار الاقتصادي، والبنـاء السياسي داخلياً وخارجيـاً. فألغيت كل امتيازات القوى الامبريالية، وأصبح للصين، لأول مرة منـذ مائـة عام، السيـادة الـوطنية عـلى تجارتهـا الخارجيـة، وفي أقل من سـتـة شهـور تم ضبط التضخم وتثبيت أسعـار السـوق في كل أنحـاء البلاد[17]. وقـد ساهم في هـذا الانجاز نـظام معقد للضبط المـركزي، وبخاصة في مجال تقنين الاستهلاك اليومي، عن طريق اجازات لـلاقامـة والعمل، وبـطاقات تموين صالحة فقط في مكان الاصدار. كما أصبحت المعاملات المالية لكل الأفراد والمؤسسـات تراقب بصرامة عن طريق ضوابط مالية ونقدية لا تترك شيئاً للصدفة. أمـا الأصل الاجتـماعي الجوهري في حياة الغالبية الساحقة للسكان، وهو الأرض الزراعية، فقد صـودر في الاصلاح الزراعي وجمدت حـركة ملكيتـه. وكان الاصـلاح الزراعي قـد نفذ في المنـاطق المحررة قبـل إعـلان الجمهوريـة، والتي بلغ عدد سكـانها وقتـئـذ ١٦٠ مليـون نسمـة. ولكن بعـد اعـلان الجمهورية نفذت حركة اصلاح زراعي واسعـة في باقي البـلاد شملت أكثر من ٣٠٠ مليـون نسمـة في ذلك الحـين[18]. وهكذا لم يحـل عام ١٩٥٢ الا وكـانت الاصلاحـات الاقتصـادية الأساسية قد أنجزت فعلاً.

وتلت ذلك مرحلة التحول الاشتراكي وقـامت على التجميـع التعاوني. فقـد نظمت في البداية «فرق العون المتبادل»(Mutual Aid Teams)في المناطق الريفية، ثم جمعت هذه لتكوين «تعاونيات المنتجين البدائية» التي تحولت فيما بعد الى تعاونيات المنتجين الاشتراكيـة. وبحلول عام ١٩٥٦ كان ٩٦ بالمائة من أسر الصين الـريفية (١٢٠ مليـوناً) قـد نظمت في تعـاونيات. كـذلك تمت حـركـة تعـاونيـة مقـابلة في صفـوف الحـرفيـين حتى وصـل عـدد المنضمـين الى «التعاونيات الحرفيـة الانتاجيـة» منهم في عام ١٩٥٦ حوالى ٦ ملايـين(٩٢ بـالمائـة من الجملة»[19].

ولكن التحول الاشتراكي قام على دعامة أخرى، وهي التخطيط المركزي. وتعد الخطة الخمسية الأولى (١٩٥٣ ـ ١٩٥٧) انجازاً هاماً، حتى في نظر «المدرسـة الجديـدة» فقد عـدت طموحة، ولكن واقعية ومتوازية، ووازنت على وجه الخصوص بين الاستهلاك والـتراكم (وهو كما سنرى أحد الاهتمامـات الجوهـرية للقيـادة الحاليـة). ويقدر أن الـدخل القـومي[20] ارتفع خلال سنوات الخطة بمعدل سنوي ٩ بالمـائة، ارتفـع في الصناعـة الى ٢٠ بالمـائة في مقـابل ٤

(١٧) المصدر نفسه، ص ٤.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٦.

(٢٠) القيمـة التي تخلق بواسـطة العمال في الانتـاج المادي، وتشمـل في الأسـاس قـطاعـات الصنـاعـة، والزراعة، والتعدين، والغابات والتشييد، اضافـة الـى بعض الخدمـات المتصلة بالانتـاج المادي مبـاشرة، ولا تشمل الدفاع والخدمات العامة، والخدمات الاجتماعية، والتأمين، والتجارة.

بالمائة فقط في الزراعة[٢١]، ولكن السفينة تعرضت لعواصف عاتية بعد ذلك.

وتزامنت الخطة الخمسية الثانية مع «القفزة العظيمة الى الامام» بهدف مضاعفة الناتج خلال عام واحد (!). تحت شعار «بقدر ما يجسر البشر، بقدر ما تنتج الأرض» عن طريق التراكم الضخم، على حساب مخصصات الاستهلاك، ومع تركيز زائد على الصناعة الثقيلة، لدرجة الاضرار بالصناعة الخفيفة والزراعة. ولتحقيق هذا، أدمجت التعاونيات الزراعية بسرعة لتكوين «كوميونات الشعب الريفية»، التي اعتمدت ثلاثة مستويات من الملكية والادارة: الكوميون، وفيلق الانتاج (Brigade)، وفريق الانتاج (Team). ولكن تركزت المسؤولية والتخصيص والتوزيع في المستويين الأعلى، بعيداً عن المنتجين الفعليين، وسادت المساواتية (Egalitarianism) بلا ضابط على حساب العقلانية الاقتصادية. ويرى البعض في هذا دفعاً لمنطق التجميع والقضاء على القطاع الخاص والسوق الى مستوى أبعد من مقتضيات تطور قوى الانتاج في الصين وقتها. وسنعود الى هذه النقطة فيما بعد. أما في الصناعة، فقد كان الهدف نشر الانتاج الصناعي في جميع أنحاء البلاد، عن طريق الانتاج في وحدات صغيرة بما في ذلك انتاج الحديد والصلب.

والتقدير الآن أن «القفزة» انتهت بـ «كسرة» على صورة عواقب اقتصادية وخيمة، لدرجة أن انخفض الناتج[٢٢]. ولا شك أن الثمن كان فادحاً بأكثر من معيار، فيقدر مثلاً أن معدل الوفيات ارتفع من ١١ في الألف في عام ١٩٥٧ الى ٢٥ في الألف في عام ١٩٦٠[٢٣]. ولكن يجب أن نتذكر أن نهاية الخمسينات شهدت النزاع، ثم الفراق، بين الصين والاتحاد السوفياتي، وتعاقب ظروف مناخية مدمرة عصفت بالانتاج الزراعي.

وعلى أي حال كانت المحصلة أزمة اقتصادية طاحنة في الفترة (١٩٥٩ - ١٩٦١)، انتهت بهجر «القفزة» وان لم يبرأ الاقتصاد من جرائها سريعاً. وقد كان التسليم بالفشل شبه قاطع في الشق الخاص بالصناعة، وان استمر التنظيم الزراعي الذي جاءت به «القفزة» (ويرى البعض الآن أن هذا أيضاً كان خطأ، وقامت محاولة لتصحيحه بعد وفاة ماو).

أما الخطتان الخمسيتان الثالثة والرابعة فقد واكبتا أخطر مراحل الثورة الصينية في تقديرنا، أي «الثورة الثقافية». وربما تعود بدايات الثورة الثقافية الى قول ماو في عام ١٩٦٥، «ان المسؤولين في الصين يكونون طبقة تتعارض مصالحها مع مصالح العمال والفلاحين»[٢٤]. وقد تبلور هذا التوجه في كثير من التطورات في المجتمع الصيني، بخاصة في مجال التنظيم الاجتماعي، سنعود اليها بعد قليل.

---

(٢١) Xu Dixin, «Transformation of China's Economy,» p. 9.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٢٣) Seldon, «The Logic and Limits of Chinese Socialist Development,» p. 635.

(٢٤) Bruce Mc Farlance, «Political Economy of Class Struggle and Economic Growth in China, 1950-1982,» *World Development,* vol. 11, no. 8 (1983), p. 667.

ويلخص أحد المتخصصين في دراسة الاقتصاد الصيني(٢٥) الاطار الفكري لاقتصاديات الثورة الثقافية كالتالي:

١ ـ **في المجال الداخلي**: يستمر الصراع الطبقي، وقد يتكثف في ظل الاشتراكية، والتغير في علاقات الانتاج، وليس قوى الانتاج، هو الحافز على التطور في ظروف الاشتراكية الصينية. وعلى هذا فإن السياسة الاقتصادية يجب أن تركز على علاقات الانتاج بخاصة في مجالات الملكية وحوافز العمل. ودمغت السياسات التي تركز على التقدم التكنولوجي والعقلانية الاقتصادية، بازدراء شديد، على أنها تنتمي الى «نظرية قوى انتاج». ورافق هذا التوجه نفي متزايد للمقولات الاقتصادية كالسعر، والأرباح والقوانين الاقتصادية الموضوعية، والتبشير عوضاً عن ذلك بـ «الاقتصاد الطبيعي (Natural)» وبقانون القيمة الأساسي ان الاقتصاد الاشتراكي يهتم فقط بالاستغلال الكفء للموارد.

٢ ـ **في المجال الخارجي**: حالة من الحرب مع العالم الخارجي ضد «الشر التوأم» المكون من «الامبريالية الاشتراكية» والامبريالية الرأسمالية، وكان المظهر الواضح لهذا، هو تطوير نظام اقتصادي مكثف ذاتياً، وتركيز الجهد على بعض الأولويات الأساسية (الحبوب والصلب مثلاً) والتأكيد على انجاز المهام المطلوبة بغض النظر عن التكلفة.

وقد تبلورت هذه التوجهات في خطتين خمسيتين حددتا أهدافاً شديدة الارتفاع للنمو، مما زاد من مستوى التشييد الرأسمالي، الذي كان مرتفعاً فعلاً من قبل، ضاغطاً على الموارد المتيسرة، ومضيقاً أكثر نسبة الموارد المتيسرة للاستهلاك. (يظهر ذلك بوضوح في بيانات الجدول رقم (٤) ـ والملحق رقم (٢) ـ مع اعتبار فترة التأخير المتوقعة).

هذا عن الجانب الاقتصادي في الثورة الثقافية ولعله ليس الجانب الاهم. فالعنصر الحاسم عندنا في الثورة الثقافية كان يتصل بمجال التنظيم الاجتماعي: فكرة الثورة الدائمة، وضرب تكلس التنظيم الحزبي، واطلاق طاقات الجماهير، والتخلي عن الأنانية في محاولة خلق الانسان الاشتراكي الجديد.

وعادة ما تتكثف التغيرات السياسية ـ الاقتصادية الكبرى في حياة مجتمع ما بصعود، أو هبوط، شخصية ما الى قمة السلطة. وعلى حين كان لين بياو الشخصية المهيمنة، تحت ماو طبعاً، خلال الثورة الثقافية، تؤذن اعادة دنغ تشياو بنغ الى السلطة في عام ١٩٧٥، بزوال نفوذ لين بياو وفرقته (ما اصبح يسمى الآن «عصابة الأربعة») وبقرب نهاية الثورة الثقافية. ولم يعش ماو بعدها طويلاً، وستكون الأحداث التي تتالت بعد وفاته، ومغزاها، موضوع القسم التالي من الدراسة. ولكن قبل أن ننتقل اليها، لنلق نظرة نقدية سريعة على فترة الصين في ظل ماو، بقدر من التركيز على جوانب التنظيم الاجتماعي.

---

(٢٥) Cyril Chihren Lin, «The Reinstatement of Economics in China Today,» *The China Quarterly,* no. 85 (March 1981), pp. 2 and 37.

بداية نقول: ان الصين نجحت نجاحاً باهراً تحت قيادة ماو. ولقد أشرنا الى الانجاز في مجال اشباع الحاجات الأساسية. وإذا أضفنا الى هذا النمو الاقتصادي المطرد (الجدول رقم (٣) ـ الملحق رقم (٢))، وبخاصة نمو الناتج وانتاجية الأرض في الزراعة (الجدول رقم (٥) ـ الملحق رقم (٢)) بما يكفي للاعتماد على النفس وبناء مقدرة نووية، لتبين لنا انجاز هائل بكل المعايير في مدى ربع قرن فقط. وعليه، فإن التعرض للمشاكل التي مرت بها الصين، وبالتحديد تلك التي تركها فيها ماو، يجب أن يدور في إطار هذا النجاح غير المسبوق. على سبيل المثال، نجحت الصين في بناء قاعدة صناعية تجعلها واحدة من الدول القائدة في انتاج كثير من المنتوجات الصناعية. وحتى خلال ما يسمى «عقد الفوضى» (فترة الثورة الثقافية) زاد الانتاج الصناعي الى اكثر من الضعف. وعليه، فلا مبرر لمناقشة مشاكل النوعية الرديئة للمنتوجات، وضعف الانتاجية، ومستوى التكنولوجيا، وقلة التواؤم بين المنتج والطلب، الا في حدود الاعتراف بالانجاز الصناعي الضخم الذي قام على استثمار كميات هائلة من العمل ورأس المال[٢٦].

وهناك اتفاق على أن السنوات الأولى للجمهورية الشعبية كانت عصرها الذهبي. وقد قامت على دعامتين: الأولى، تحول مؤسسي عميق، ساهم في تحقيق صحوة اقتصادية قوية؛ والثانية، درجة عالية من الاجماع في قيادة الدولة ـ الحزب على الأهداف طويلة الأجل وكيفية تحقيقها. ورغم أن فترة التجميع الأولى قد أنتجت بعض مشاكل أساسية، إلا أنها تمت بسرعة استثنائية من جانب، ودونما عنف يذكر من جانب آخر[٢٧].

ومن المعالم المميزة لبدايات فترة الجمهورية الشعبية أيضاً، أن طبقت الصين ـ مثل بلدان أوروبا الشرقية ـ نموذج التخطيط المركزي المادي الذي طوره ستالين في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، كالتصميم الأساسي لإعادة البناء الاقتصادي، ولكن مع تضمينه «أنساقاً فرعية» ذات محتوى صيني، مما زاد من كفاءته في التطبيق الخاص. وتشمل هذه الأنساق الفرعية الصينية، مفهوم فريق الانتاج الذي ارتبط بالتكوينات القروية التقليدية، والعلاقة العضوية بين الاطر الحزبية والجماهير العاملة، والسماح بقيام صناعات محلية تقوم على الموارد الخاصة بالمناطق الاقليمية، وسياسة التشغيل الكامل بأجور منخفضة في كل القطاع الحديث[٢٨].

لكن اتفاق القيادة والتأييد الشعبي الموحد الذي وسم السنوات الأولى للجمهورية، ضعفا مع بداية «القفزة العظيمة»، حيث بدأ شقاق بين ما سمي بعد ذلك «اليمين» و

(٢٦) Martin Lockett and Craig R. Littler, «Trends in Chinese Enterprise Management, 1978-1982,» *World Development,* vol. 11, no. 8 (1983), p. 701.

(٢٧) Seldon, «The Logic and Limits of Chinese Socialist Development,» pp. 632-634.

(٢٨) Shigern Ishikawa, «China's System Reform: Underlying Factors and Prospects,» *World Development,* vol. 11, no. 8 (1983), pp. 647-648.

«اليسار» داخل الحزب الشيوعي الصيني ، وتفاقم الى حد الانفصام أثناء الثورة الثقافية ولهذا الأمر أهمية كبيرة في مجتمع يقوم على سيطرة مؤسسة الحزب ـ الدولة، ولذا، نرى أهمية في التعرض لدور الحزب عند ماو وعلاقته بالجماهير بشيء من التفصيل.

لقد أصر ماو دائماً على مفهوم قيادة الحزب، فقد كان يرى أن الكوميونات أضعف من أن تقاوم الثورة المضادة. ولذا رفض ماو اقتراحات «شنغ وليان» لإنشاء نظام سياسي يقوم على الكوميونات، كما رفض اقتراحات «شن بودا» الذي كان يفضل استمرار الحزب على النمط الراديكالي الذي ساد مرحلة الثورة الثقافية. ويرى البعض في هذا أن ماو لم يرفض كلية فكرة قيادة المجتمع الصيني بواسطة نخبة ما[٢٩].

ولقد كان ماو يرتب للحزب مهاماً خطيرة في بناء الاشتراكية، الذي كان يهتم فيه بالوسيلة التي تستخدم للوصول الى الغاية، اهتمامه بالغاية ذاتها. فلم يكن دور الحزب عند ماو قاصراً على العمل على زيادة الانتاج وتطويره، إنما عليه ضمان عدم نشوء طبقة جديدة ووصولها الى السلطة من خلال هذا. فالنضال من أجل الانتاج والصراع الثوري لا ينفصلان، وفي التحليل النهائي، يكون الصراع الطبقي هو الاهم. صحيح ان التنمية الاقتصادية والتطوير التكنولوجي مكونات حيوية في بناء الاشتراكية، ولكن اذا لم يصاحب هذا صراع لتثوير علاقات الانتاج، فستكون تحولات الاقتصاد والتكنولوجيا في النهاية مقيدة بأشكال علاقات الانتاج الرأسمالية ولن تنجح محاولات تثوير الوعي. ولهذا كان للحزب دور رئيسي في الانضباط الايديولوجي والسياسي.

إلا أن الحزب لم يكن عند ماو إلا أداة واحدة من عدة، ولكل من هذه الأدوات خصوصيتها، وبالتالي، دورها المناسب. وقد عنيت ثقة ماو بالجماهير وامكانية اعطائهم دوراً كبيراً في استراتيجية التطوير الاشتراكي. فعلى حين قامت «القفزة العظيمة» تحت شعار «الحزب في القيادة»، كان مضمونها أن حماس الجماهير يمكن أن يلهب، ثم يضبط ويوجه لخدمة النمو الاقتصادي والتصنيع. وفي الثورة الثقافية قام ملايين من الشباب منظمين في صفوف «الحرس الاحمر» بشن الحرب على «ذيول البرجوازية»، وحتى على مؤسسة الحزب[٣٠].

ولا ريب أن أحداث الثورة الثقافية، وما عنته من حملات تطهير وإبعاد، قد عمقت من الانقسام بين «اليمين» و «اليسار» في الحزب، عامة، ومن ضغط فصيل «اليسار» على فصيل «اليمين». وقد انكمش هذا الأخير وكمن داخل الحزب أثناء حياة ماو، لكنه عاد، وبعنف، بعد غياب الزعامة التاريخية التي ناصرت «اليسار» وحمته.

---

(٢٩) Tony Saich, «Party Building since Mao: A Quesion of Style?» *World Development,* vol. 11, no. 8 (1983), p. 749.

(٣٠) S.R. Schram, «To Utopia and Back: A Cycle in the History of Chinese Communist Party,» *The China Quarterly,* no. 87 (September 1981), p. 420.

ثالثاً: الصين بعد رحيل ماو

يقال ان ماو كتب لزوجته عند بداية الثورة الثقافية قائلا ان «اليمين» سيمسك بالسلطة بعد وفاته[٣١]، وقد كانت الثورة الثقافية وسيلته لمنع ذلك. إلا أنها لم تنجح، بل ربما كانت أداة تحقيق هذه النبوءة.

وليست هذه الانقلابات مستغربة في تاريخ الصين الحديث. ويلخص أحد دارسي الصين الغربيين هذا الوضع ببلاغة بقوله: «طريق الصين الى التنمية مليء بالانكسارات. وعلى كل انكسار تعلق لافتة «يمين» أو «يسار» حسب ما اذا كانت الأولوية تعطى للأهداف الاقتصادية أو السياسية، على الترتيب. وفي الأجزاء المتجهة «يميناً»، تحت قيادة المجموعة التي يسميها المراقبون الغربيون «المعتدلين» في الحزب الشيوعي الصيني، تعطى الأولوية للنمو الاقتصادي، وتؤجل القيم الاشتراكية الى المدى الطويل. وعلى الأجزاء المتجهة «يساراً»، حين يكون الراديكاليون في القيادة، ينظر الى التنمية الاقتصادية والتقدم نحو الاشتراكية على أنها هدفان لا ينفصلان ومتعاضدان، والفرق بين المدرستين ليس تكتيكياً. إذ يعتقد الراديكاليون أن السياسات التي لا تقوي وتطور الاشتراكية تؤدي لإضعافها، وأن السياسات التي تشجع الفردية والتميز والهرمية تعمل في الواقع على استعادة وظهور مجتمع طبقي على غرار النمط السوفياتي. وهكذا، فإن انقساماً ايديولوجياً جوهرياً يبطن الخلاف على سياسة التنمية. ويعني هذا أن الانكسارات على الطريق تكون مفاجئة، وعنيفة سياسياً، حيث يدمغ الخط الايديولوجي السائد المرحلة السابقة، ويهون من انجازاتها»[٣٢].

ولعل أحد الأمثلة الواضحة في هذا الصدد، هو اشكالية «المركزة ـ اللامركزة» التي تكون عنصراً جوهرياً في الفكر الاقتصادي الصيني. ويمكن تمييز أربع دورات على الأقل بين قطبي الاشكالية منذ قيام الجمهورية الشعبية، اثنتان منها في حياة ماو، الباقيتان بعد وفاته[٣٣]. وليس أدل على هذه التحولات الفجائية من التاريخ شديد التقلب للرجل الأول في الصين الآن. فقد تقلد دنغ تشياو بنغ مناصب على قمة السلطة، وأقصي منها عدة مرات كان آخرها في نيسان/ أبريل عام ١٩٧٦ حينما طرده ماو وأعفاه من كل مناصبه، ثم عاد ليتربع على رأس حملة النقد والتغيير.

ومن المهم ملاحظة أن ماو لم يستبعد امكانية التغير والتقلب في حقل البناء الاقتصادي. ويظهر هذا جليا في مقتطف عنه في بدايات الثورة الثقافية: «لا يخلو البناء الاقتصادي من الحركة الى الأمام والى الخلف... أحياناً يجري الحصان أسرع، وأحياناً يبطىء، أحياناً نمتطي الحصان، وفي أحيان أخرى نترجل ـ وعلى هذا، فإن البناء الاقتصادي شبيه بالموجات، قمم ويقعان تلو بعضها، ويعني هذا وجود توازن ثم اختلال يستعاد التوازن بعده. ولكن هذه التقلبات في التقدم الموجي يجب

---

(٣١) «East Meets Reagan».

(٣٢) Neville Mawell and Bruce McFarlane, eds., «China's Changed Road to Development,» *World Development*, vol. 11, no. 8 (1983), p. 625. (Special Issue)

(٣٣) Lin «The Reinstatement of Economics in China Today,» p. 46.

ألا تكون أكثر من اللازم، وإلا أضحت «مغامرة» تليها «محافظة»»[٣٤].

والتساؤل هو: هل يمكن اعتبار ما حدث بعد ماو في نطاق التقلبات الموجية في البناء الاقتصادي؟ فهناك وجهة نظر تقضي بأن التحولات الاقتصادية التي ظهرت بعد ماو لها جذور عميقة في فترة حكم ماو، وبالتالي، يمكن اعتبارها لا كردة فعل لغيابه، ولكن كتحقيق لاتجاهات طويلة الأجل في تطور الاقتصاد السياسي الصيني، حجبتها مؤقتاً أحداث سياسية، مثل الثورة الثقافية، وتواصل الآن تطورها المنطقي. ويستدل أصحاب هذا الرأي بأن برنامج التحديثات الأربعة، قد أعلنه شو إن لاي في كانون الثاني/يناير عام ١٩٧٥، وله جذور في مؤتمر الحزب الذي انعقد في عام ١٩٥٦. والواقع أن دنغ كان قد أعيد الى السلطة وقتها وأعد برنامجاً لاصلاح الصناعة، والعلم، والتكنولوجيا تحت اشرافه. ولكن هذا البرنامج هوجم من «عصابة الأربعة» على أنه «ثلاثة أعشاب سامة»[٣٥]. وإذا لم يكن ما حدث في نطاق التقلبات الموجية. فهل أن التحولات بعد وفاة ماو هي أقرب لرد الفعل المحافظ للمغامرات التي قادها ماو ذاته، بخاصة في صورة الثورة الثقافية، والتي لم تكن الا أخطاء «اليسار» بزعامة لين بياو و«عصابة الأربعة» كما يدعي الفريق الحاكم الآن في بكين؟ لننعم النظر قبل أن نحكم.

في عام ١٩٧٨ أعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بدء التحول نحو تحقيق التحديث الاشتراكي ودعت كل الشعب للعمل تجاه تحديث الصناعة، والزراعة، والدفاع، والعلم والتكنولوجيا خلال بقية القرن العشرين بهدف رفع الناتج القومي لأربعة أمثال بحلول عام ٢٠٠٠. وتقرر أن تواجه الصين الاختلالات القائمة عن طريق تنفيذ سياسة (التعديل، والاصلاح، والتقوية، والتحسين) لعدة سنوات[٣٦]. ولكن ماذا كانت بواعث هذا التحول؟

تبلور اتفاق بين مجموعة من دارسي الصين الغربيين، في حلقة دراسية عام ١٩٨٢، على عديد من الأسباب التي دفعت القيادة الصينية الى التحول تجاه «التحديث الاشتراكي» ويمكن حصرها وتصنيفها كما يلي:

١ ـ انخفاض كفاءة الاستثمار، نتيجة لوجود معدل مرتفع للاستثمار الانشائي غير المنتج في قطاع الدفاع، وتخلف التكنولوجيا، ونظام التخطيط المفروض من أعلى بشكل غير ديمقراطي، وعدم كفاءة الاطر الحزبية وفسادها، وتصدع الثقة بينها وبين الجماهير، والبطالة المقنعة، وتعرض الاستثمار لتقلبات مضيعة، استجابة للتغيرات السياسية.

٢ ـ وجود ثغرات في هيكل الصناعة، وتراكم الاختلالات الهيكلية فيه نتيجة لاعطاء أولوية مبالغ فيها للسلع الرأسمالية.

---

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٥ و ٣٩.

(٣٦) Xu Dixin, «Transformation of China's Economy,» p. 172.

٣ ـ انخفاض الفائض الزراعي، وتناقص نسبة المنتوجات الزراعية القابلة للتسويق. وكان التقدير أن أي محاولة لرفع الانتاجية، والنسبة القابلة للتسويق من الناتج الزراعي، تحت ظروف نظام الكوميونات والتخطيط القائم ستؤدي الى انفجار سياسي.

٤ ـ قلة الانجاز في التقليل من الفوارق الاقليمية، وبخاصة بين الريف والحضر، والتي ظهرت بأجلى ما يكون في التدهور النسبي لأحوال حوالى مائة مليون فلاح في قاعدة هرم الاستهلاك.

٥ ـ الخوف من المعارضة والاتجاهات اليسارية والحوار المفتوح داخل الحزب(٣٧).

وتعني الاستجابة لمجمل هذه الأسباب تحولاً تقنوقراطياً بامتياز. وهذا صحيح كما سنرى.

لا ينتقد الخط الرسمي الحالي فترة التحول الاشتراكي في بداية الجمهورية (حتى عام ١٩٥٢) كثيراً، وإن كان يعيب عليها التسرع في تكوين التعاونيات، وضياع الجودة في منتوجات المشروعات الفردية التي جمعت. ولكن النقد لمرحلتي «القفزة» و «الثورة الثقافية» مرير. فإنشاء الكوميونات، على سبيل المثال، كان مغامرة زج فيها البلد دون أي تجريب على خلاف ما جرى في حالة التعاونيات(٣٨). ويهمنا الآن تتبع الخط الايديولوجي لنقد فترة ماو وتبرير **التحول**.

يمكن ارجاع **الإطار الفلسفي** للتحول إلى أيار /مايو عام ١٩٧٨ حينما بدأ نقاش مهم، أكاديمي في ظاهره، حول القضية الفلسفية: معيار الحقيقة. وقبل مرور وقت طويل، تم اعتماد مقولة «التجربة هي المعيار الوحيد للحقيقة»، وأعلن رئيس الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية «اتبعوا القوانين الاقتصادية الموضوعية، وأسرعوا بتحقيق التحديثات الأربعة»(٣٩). وكان معنى هذا إعادة الاعتبار الى الواقعية والعقلانية الاقتصادية بعد إهدارهما في الثورة الثقافية.

وفي آذار/ مارس عام ١٩٧٩، قدم الاقتصادي الشهير كسوميوكياو تقريراً الى المجلس الاقتصادي للدولة، حلل فيه الجذور الاجتماعية ـ السياسية لفترتي «القفزة العظيمة» و«الثورة الثقافية» وكان صلب رأيه أنه لا يمكن تجاهل القوانين الاقتصادية الموضوعية، وأن هذه القوانين تعاقب الحزب، أو الشعب، الذي يغتالها، بلا رحمة. وأنه في المرات التي ارتكبت فيها أخطاء خطيرة، كإنشاء الكوميونات، كان ذلك نتيجة لتبديل علاقات الانتاج أسرع من

---

(٣٧) Maxwell and McFarlane, eds., «China's Changed Road to Development,» and McFarlane, «Political Economy of Class Struggle and Economic Growth in China, 1950-1982».

(٣٨) Schram, «To Utopia and Back: A Cycle in the History of the Chinese Communist Party,» p. 431.

(٣٩) Lin, «The Reinstatement of Economics in China Today,» p. 42.

اللازم، على حين لا يمكن أن تتدعم علاقات الانتاج الاشتراكية، الا بتطوير قوى الانتاج. وأكد أنه «حتى في الاشتراكية التي تكلم عنها ماركس ستظل، لا محالة، بقايا رأسمالية. وكيف يمكن ألا تكون هناك في الريف الصيني اليوم بقايا للرأسمالية، وحتى للاقطاع؟ إذا لم يكن هناك شيء من الرأسمالية، أو من اقتصاديات الفلاح الصغير باقية، فلن يكون هذا متسقاً مع مستوى تطور قوى الانتاج. وعلى هذا فإنه كلما تشن حملة جماهيرية ضد الرأسمالية، تخرب قوى الانتاج. والنتيجة هي أنه كلما عارضنا الرأسمالية كلما زادت، وكلما بنينا الاشتراكية كلما قلّت»[٤٠]. والمقصود طبعاً «معارضة الرأسمالية» و «بناء الاشتراكية» على طريقة «القفزة» و «الثورة الثقافية» التي تركز على علاقات الانتاج.

ولقد تبنى الحزب هذا الأساس النظري في حزيران/ يونيو عام ١٩٨١، وتعداه، في توصية مهمة نقتطف منها ما يلي: «في التصحيح الأكيد للخطأ المسمى بـ «الثورة الدائمة تحت دكتاتورية البروليتاريا». . . لا نعني أن مهام الثورة قد أنجزت وأنه لا توجد حاجة لشن الكفاح الثوري بإصرار. ان الاشتراكية لا تهدف فقط الى ازالة كل أنظمة الاستغلال وكل الطبقات المستغلة، ولكنها تهدف الى تطوير واسع لقوى الانتاج، وتحسين وتطوير علاقات الانتاج والهيكل الفوقي. وعلى هذا الأساس تزيل تدريجياً كل الفوارق الطبقية، وكل التمايزات الاجتماعية التي تعود أساساً الى تخلف قوى الانتاج، حتى تتحقق الشيوعية في النهاية. ان هذه لثورة عظيمة لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية. إن صراعنا الحالي لبناء بلد اشتراكي عصري يكون حلقة واحدة من هذه الثورة، تختلف عن الثورات التي سبقت القضاء على نظام الاستغلال. **إن هذه الثورة لا تتم عن طريق المواجهة والنزاع الطبقي الحاد. ولكن عن طريق النظام الاشتراكي ذاته، تحت قيادة، وخطوة خطوة، وبطريقة منظمة**»[٤١].

ولا ريب أن هذه التوصية تتناقض مع الأسس الايديولوجية للتحول الاشتراكي حسب ماو كما أشرنا في القسم السابق. وعلى حين لا تشكل هذه التوجهات انقطاعاً كاملاً مع فكر ماو، فهي تبقي الاتفاق في حدود الملامح العامة التي وصفناها عند التعريف بالصين، في القسم الاول، وربما أقل. ولم يمنع هذا القيادة الصينية الحالية، في تأكيدها الانحراف عن الفكر الماوي، في الاعلان المستمر عن الانقطاع مع ما تعتبره التيار الأصيل، والتفسير السليم، لفكر ماو، كمصدر للشرعية الفكرية، والقاء اللوم في أخطائه على لين بياو و«عصابة الأربعة»[٤٢]. ويبدو هذا في إحدى عبارات دنغ تشياو بنغ التي تضمنتها مجموعة أعماله المختارة التي نشرت في عام ١٩٨٣ حين يقول: «نحن نصمم بصرامة على اعتناق الطبيعة العلمية للفكر الماركسي ـ اللينيني ـ الماوي بشمولية واصرار، وعلى مبدأ الحركة من الواقع، والبحث عن الحقيقة من الوقائع. بهذا الأسلوب نستعيد الخصائص الأصيلة لفكر ماو تسي تونغ، ونكرس المركز العالي للرفيق ماو كشوري عظيم في تاريخ الثورة الصينية والثورة العالمية»[٤٣].

جوهر التحول الذي تبلور بعد وفاة ماو، إذن، هو التركيز على تطوير قوى الانتاج وتأجيل نسبي لموضوع علاقات الانتاج الاشتراكية، وبالطبع يتم هذا في إطار تنظيم اجتماعي

---

(٤٠) Schram, Ibid., p. 431.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٤٣٨. التشديد من قبل الكاتب.

(٤٢) Xu Dixin, et al., *China's Search for Economic Growth,* p. 15.

(٤٣) Tang Tsou, «Review Article: The Historic Change in Direction and Continuity with the Past,» *The China Quarterly,* no. 98 (June 1984), p. 332.

ـ سياسي ملائم؛ أي، حسب تصنيف ماكسويل الذي أوردناه في بداية هذا القسم من الدراسة، يحمل التحول لافتة «اليمين» بجدارة. وسنحاول في بقية هذا القسم أن نعرض لأهم ملامح التحول في المجال الاقتصادي، بقدر من التركيز على الزراعة (لأسباب واضحة) والعلاقة بالعالم الخارجي (وهما الأول التطوير التكنولوجي)، ثم نتعرض للتصور الجديد للتنظيم الاجتماعي، وبخاصة دور الحزب، قبل أن ننهي هذا القسم بتقويم مختصر للتحول ومستقبله.

الهدف في المجال الاقتصادي، تطوير قوى الانتاج، ووسيلته تغيير أسلوب ضبط الانتاج ومنطق التوزيع. فقد أعلن شن يون، مصمم الاصلاح الاقتصادي، في اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في آذار/مارس ـ نيسان/أبريل عام ١٩٧٩ أنه: «في الاستخدام المتزامن للآليات الضابطة للنشاط الاقتصادي يكون للخطة أسبقية، ولكن يطور دور السوق إلى أقصى حد»[٤٤]. وهكذا عادت آلية السوق الى الاقتصاد الصيني، وان كان هناك اجماع بين المراقبين أن هذا لا يعني نوعا من «اشتراكية السوق» كتلك المطبقة، أو المقترح تطبيقها، في بعض بلدان أوروبا الشرقية.

ويتضمن الموقف الرسمي أنه لكي يمكن للمشروع الانتاجي التحرر من نمط الادارة المركزية الذي أفقده المبادأة لا بد من اعطائه قدراً من الاستقلال. وأن الحافز الفردي قد ضاع تحت وطأة سياسات العمالة المضمونة والدخل والانفاق الموحدين، بغض النظر عن الانتاج، والتي مثلتها شعارات «صحن الأرز الحديدي» و«الأكل من الصحن نفسه». ولذا كان لا بد من اعمال المبدأ الاشتراكي «من كل حسب مقدرته، ولكل حسب عمله كأساس للتوزيع»، «إذ انه فقط حينما نقبل الفروق في الدخل تبعاً لكم العمل ونوعيته، يمكننا أن نربط المصالح المادية للعمال بنوعية نشاط المشروع، ونرفع انتاجية العمل بفعالية، ولكن لسنوات طويلة، تحت تأثير «اليسار» اعتبرت المساواتية، اشتراكية، والأجر حسب العمل: رأسمالية»[٤٥]. ويصل الموقف الرسمي الى اعلان سياسة السماح للبعض أن يغتنوا قبل الآخرين كوسيلة لمقاومة المساواتية (التي تعد كلمة قذرة الآن) واستخدام من يغتنون أولاً لقيادة الفقراء الى الأمام[٤٦].

ويكمل هذه العناصر في سياسة الاصلاح الاقتصادي اعطاء اهتمام أكبر للاستهلاك، حيث يستهدف الانتاج الاشتراكي الوفاء بحاجات الشعب المادية والمعنوية. وهذا هدف يعيقه زيادة معدل التراكم عن الحدود المعقولة. وكان معدل التراكم قد تعدى ٣٠ بالمائة منذ بداية السبعينات (الجدول رقم (٤) ـ الملحق رقم (٢)) وبهذا أصبحت «مشكلة» الصين في الثمانينات هي «تخفيض معدل التراكم ليصل الى حوالى ٢٥ بالمائة من الدخل القومي»[٤٧]. وقد تم هذا

---

(٤٤) Thierry Pirault, «Chinese Market Mechanism: A Controversial Debate,» *World Development*, vol. 11, no. 8 (1983), pp. 639-645.

(٤٥) Xu Dixin, «Transformation of China's Economy,» pp. 19-20.

(٤٦) Xiang Qiyuan, «Economic Development and Income Distribution,» in: Xu Dixin et al., Ibid., pp. 128-129.

(٤٧) Xu Dixin, Ibid., pp. 18-19.

عن طريق تقليل الاستثمار الانشائي وتحجيم الصناعة الثقيلة بدرجة كبيرة، لدرجة أن انخفض انتاجها في عام ١٩٨١ بما يقرب من ٥ بالمائة(٤٨). كذلك تم توجيه كثير من المصانع الحربية لانتاج سلع استهلاكية.

ومن زاوية الثقل البشري، يسود الريف المجتمع الصيني، وتسيطر الزراعة على الاقتصاد. وعند وفاة ماو لم يكن قد بقي من المحتوى الجوهري لـ «القفزة العظيمة» الا نظام الكوميون. وليس هذا بالأمر الهين، فلقد كان الكوميون وحدة التنظيم الاجتماعي الأساسي لحوالى ثمانمائة مليون صيني. ولذا، فإن التغييرات التي جلبها نظام «المسؤولية الانتاجية» في الريف الصيني منذ عام ١٩٧٢، جوهرية الى درجة تقارن آثارها بتكوين التعاونيات والكوميونات في الخمسينات. ولو أن نظام «المسؤولية» بدأ كإصلاح لأساليب ادارة العمل في الزراعة، إلا أنه انتهى بتحويل التنظيم التعاوني الى هيكل عار، وأعطى أغلب وظائفه الزراعية للأسرة، ولم يفلت من هذا المصير إلا الكوميونات الأغنى التي رأت في استمرار الصيغة التعاونية فائدة اقتصادية محققة. ولقد وصل الأمر الآن إلى أن الكوميون الريفي لا يعتبر النموذج الوحيد، أو حتى الأكثر مناسبة، للتنمية الريفية في الصين، لدرجة أن البعض يعتبر ما حدث تراجعاً الى الأشكال التنظيمية التي سادت الزراعة الصينية في الخمسينات الأولى وما قبلها، وأن «عشرين عاما من الاشتراكية ذهبت هباء»(٤٩).

لقد كان ماو يحقر معارضي التجميع في الخمسينات على أنهم: «نساء بأقدام مربوطة»، ولكن الرأي العام الرسمي الآن أن السياسات «اليسارية» التي أعطت أسبقية لعلاقات الانتاج على قوى الانتاج، قدمت للزراعة احذية اكبر من اللازم بحيث أصبحت غير قادرة على الحركة، وبالتالي كان لا بد من تفصيل أحذية تناسب الأقدام. وكان الحذاء المناسب هو نظام «المسؤولية الانتاجية».

بدأ العمل بنظام «المسؤولية الانتاجية» منذ اجتماع الحزب الشهير في عام ١٩٧٨، وروج له على نطاق واسع خلال العامين التاليين. وفي البداية كان محتوى النظام ابرام تعاقدات مع «مجموعات عمل» (Groups) طبقاً للحصص التي يحددها لهم «فريق العمل» الذي ينتمون اليه (وكان تحديد الحصص الانتاجية على الأسر، أو تقسيم الأرض على الأسر، ممنوعاً). وكان المفروض أن يتم التخطيط والادارة والمحاسبة على مستوى الفريق، ولكن يتم تقسيم الدخل على الأفراد على مستوى مجموعة العمل. وتضمن النظام حصول الفلاحين على علاوات اذا انتجوا أكثر من الحصص المحددة لهم. وفي هذه الحدود لا يعد النظام اعادة

---

(٤٨) Lockett and Littler, «Trends in Chinese Enterprise Management, 1978-1982,» p. 688.

(٤٩) A. Watson, «Agriculture Looks for «Shoes that Fits»: The Production Responsibility System and its Implication,» *World Development,* vol. 11, no. 8 (1983), pp. 705-706.

تنظيم جوهرية للكوميون ولكن كان الاعتقاد السائد أن هذا لا يكفي لتوفير الحوافز المطلوبة لزيادة الانتاج[٥٠].

لذلك بدأت بعد اعلان نظام المسؤولية، تجارب لأشكال بديلة من تنظيم العمل في بعض أجزاء البلاد. وقد أدت هذه التجارب تدريجياً إلى ادخال وتوسيع نطاق التعاقد مع أسر، بل ومع أفراد، إلى أن اصبحت هذه الأشكال هي النمط المسيطر على النظام. فقد امتد التعاقد مع الأسر الى ٤٠٠ فريق في «أن هوى» في عام ١٩٧٨، ثم الى ١٦ بالمائة من كل الفرق في عام ١٩٧٩، و٩٠ بالمائة منهم في عام ١٩٨٠[٥١].

وقد كانت هناك تصورات نظرية بإمكانية التفرقة في درجة تطبيق نظام «المسؤولية» حسب درجة ثراء الكوميون، بحيث يتوقف النظام عند مستوى «مجموعة العمل» في الكوميونات الأغنى، ويمزج بين مستوى مجموع العمل ومستوى الأسر في الكوميونات الأقل غنى، بينما يصل الى مستوى الأسر في الكوميونات الأفقر ويسمح حتى بتخصيص الأرض، وليس الناتج فقط. ولكن بحلول منتصف عام ١٩٨١، وصل الواقع في الريف إلى حد أبعد من التصورات النظرية بكثير، إذ أصبحت التعاقدات تبرم مع الأسرة على كل الأمور المهمة في الاقتصاد الريفي، بما في ذلك تخصيص الأرض والحيوانات والأصول الاخرى للأسر في مقابل ضرائب وحصص مبيعات[٥٢].

ويرى البعض أن معدل التغير في تنظيم الزراعة قد أملاه ضغط من أسفل. وأن الفلاحين أوصلوا الاصلاحات الى مدى أبعد مما تصورته القيادة. ولكن يصعب أن يكون ذلك قد تم دون تعاطف، وتشجيع، بعض القيادات. والمؤكد أنه في غضون سنوات قلائل تطور نظام المسؤولية الانتاجية الى انتشار أشكال من الادارة الاقتصادية أقل تجميعاً من الكوميون في جميع أنحاء البلاد، عن طريق التعاقدات مع وحدات تتباين من مجموعة العمل الى الأسرة والفرد، وفي كل الأنشطة الزراعية، مما أعطى الفلاحين تقريباً حرية كاملة في الانتاج، وبالتالي، اكتسب النظام مقومات الدوام لفترة طويلة من الزمن[٥٣].

وتدافع القيادة الحالية عن نظام المسؤولية على أنه لا يمثل ردة عن الاشتراكية ما دامت ملكية الأرض ما زالت جماعية. وأن النظام ليس نفياً للزراعة الجماعية، ولا يعدو كونه اسلوباً عقلانياً لإدارة الزراعة الجماعية. ويبرر تنفيذ النظام ايديولوجيا بأن علاقات الانتاج الكامنة في نظام الكوميون تجاوزت مستوى تطور قوى الانتاج في مناطق واسعة من الريف الصيني، وهذا بالطبع متسق مع الخط الايديولوجي العام للتحول بعد ماو.

---

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٧١٢.
(٥١) المصدر نفسه.
(٥٢) المصدر نفسه، ص ٧١٣.
(٥٣) المصدر نفسه، ص ٧١٤ و ٧٢٥.

إلا أن هـذا الدفـاع مردود عليـه بأنـه يمكن تحقيق الملكية العـامـة لقـوى الانتـاج دون التوصل الى علاقات انتاج اشتراكية. فعلاقات الانتاج الاشتراكية تتوقف على طبيعـة عمليات التوزيع والتبادل التي لا يمكن تحويلها تلقائياً الى نمط اشتراكي بمجرد تغيير انماط الملكية.

وقد امتد نظام المسؤولية إلى الصناعة أيضاً بعد مرحلة تجريبيـة اعطيت فيهـا استقلاليـة أوسع لبعض المشروعات في الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠ وتضمنت احتفاظ المشروع الصناعي بقدر من الأربـاح، وتوسيـع صلاحيـات التخطيط والتسـويق، وزيادة المـرونة في ادارة العـاملين. وبقـدوم عام ١٩٨١، طبق في الصنـاعة نـظام «المسؤولية الاقتصـادية» الـذي يتم فيه تـوزيع المسؤوليـة عن النشاط الاقتصـادي بين مستـويات أربعـة: الدولـة، المشروع، القطاع داخـل المشروع، والعمال. ويقوم النظام على التعاقد والمشـاركة في الأربـاح. فعلى سبيـل المثال يمكن أن يتعاقد المشروع مع الدولة لتقديم قدر معين من الأرباح. فإذا تعدت أرباحه ذلك القـدر، تقسم الزيادة بين الدولة والمشروع طبقاً لنسب محددة. أما اذا لم يحقق المشروع الحصة المتعاقد عليها، وجب أن يقدم للدولة جزءاً من النقص من موارده الخاصة[٥٤].

ونـظام «المسؤولية الاقتصـاديـة» بهـذا الشكـل صنـو لنـظام «المسؤوليـة الانتـاجيـة» في الـزراعة. ولكن يتـوقع أن يكـون تأثـيره على الاقتصـاد الصيني ضخـماً نتيجـة للوزن النسبي للصناعة في الناتج القومي الذي وصل الى ٧٥ بالمائة في بداية الثمانينات (الجـدول رقم (٥) ـ الملحق رقم (٢)).

ومؤدى الاصـلاح الاقتصادي في الـزراعة والصنـاعة أن تتعـايش في الاقتصـاد الصيني اشكال عديدة من التنظيم والادارة والاقتصادية. ولا ترى العقلانية الاقتصاديـة الجديـدة أي غضاضة في هذا، نظراً للتباين الشديد في حجوم المشروعات الاقتصادية، وطبيعة التكنولوجيا المستخدمة، ومستوى الانتاجية، عبر أنحاء البلاد والقـطاعات الانتـاجية. إذ يعني هـذا الأمر اتساق أشكال التنظيم والادارة مع مستوى تطور قوى الانتاج في المجتمـع. بل يصـل البعض الى القول، بأن التنوع الشديـد في درجة تـطور قوى الانتـاج في المجتمع، يقتضي وجـود نظم متعددة للملكية[٥٥].

ولا تقف التحولات في المجال الاقتصادي عند حدود قطاعي الانتاج المادي الرئيسيين. ولكنها في الواقع تكوّن ذهنية اقتصادية متكاملة تمتـد الى جميع الـظواهر الاجتـماعية. ونضرب هنا مثالاً واحداً بقضية السكان. في المؤتمر العالمي للسكان في عام ١٩٧٤ قادت الصـين العالم الثالث في مقاومة «حركـة تنظيم الأسرة» التي يتبنـاها الغـرب الرأسـمالي ومؤداها اعتبـار النمو السكاني السريع من أهم أسباب التخلف في البلدان الناميـة، وضرورة تخفيض معدلات نمـو

---

(٥٤) Lockett and Littler, «Trends in Chinese Enterprise Management, 1978-1982,» pp. 683-689.

(٥٥) Zeng Qixian, «Employment Creation and Economic Development,» in: Xu Dixin et al., *China's Search for Economic Growth*, pp. 158-160.

السكان في هذه البلدان عن طريق برامج الحد من الانجاب. وقد بني الموقف الصيني وقتها على أساس أن كل طفل يولد هو مستهلك وإمكانية انتاج في الوقت نفسه، وأن أزمة التنمية في العالم الثالث تعود للهيكل الاجتماعي ـ السياسي وليس الى حجم السكان، وهو التصور الماركسي السليم. ولكن الموقف الرسمي من قضية السكان الآن في الصين قائم على تبني التصور الغربي، القائم على المؤشرات النقدية وحسابات تكلفة الطفل على أنها استقطاع من امكانيات التراكم دون اعتبار للطاقة الانتاجية المتوقعة(٥٦). وبالطبع، تم تلفيق تبرير ايديولوجي للموقف الجديد من قضية السكان من زاوية أن تخطيط الانتاج يعني أن يخطط الناس انجابهم (الانتاج البشري)، كما يخططون الانتاج المادي. ومن دون هذا يصعب أن ينمو الاقتصاد بشكل مخطط ومتوازن(٥٧). والحجة واهية، بخاصة من المنظور الماركسي ـ اللينيني.

وقد تبلور الموقف من قضية السكان عملياً في حملة قوية لتنظيم الأسرة تستهدف اكتفاء الأسرة بطفل واحد. والهدف من «تخطيط الانتاج البشري» هو الوصول بعدد سكان الصين «المقدر له ان يرتفع الى ١٢٠٠ مليون نسمة تقريبا مع نهاية القرن الى الحجم الأمثل»، وقدره ٧٠٠مليون نسمة بعد مائة عام. وقد تحدد هذا الحجم الأمثل بناء على قيام مجموعة من العلماء الصينيين بإعداد اسقاطات لعدد السكان المرغوب، بناء على اعتبارات التنمية الاقتصادية، والحاجات من الغذاء، والتوازن الايديولوجي، والموارد المائية. ومن الطريف هنا ملاحظة أن هذه الإسقاطات تبنت الاطار الحضاري الغربي، مثل اعتبار نسبة البروتين الحيواني في الغذاء السائدة في فرنسا في الثمانينات هدفاً مستقبلياً للصين(٥٨).

ونتنقل الآن الى مناقشة **العلاقة مع العالم الخارجي** في التصور الجديد وهو عنصر مركزي في التحول بعد ماو، وموقف القيادة منه قاطع. ففي عام ١٩٨٤ أعلن رئيس الوزراء، أثناء زيارته للولايات المتحدة، أن: «الصين قد فتحت بابها ولن تغلقه مرة أخرى»(٥٩). وفي عام ١٩٨٥، أعلن دنغ تشياو بنغ أمام اللجنة الاستشارية المركزية الصينية أنه: «لا يوجد بلد يمكن أن ينمو الآن عن طريق اغلاق أبوابه». وعلى أرض الواقع فتحت الصين أربع عشرة من مدنها الساحلية، في أربع مناطق في الجنوب للاستثمار الاجنبي، مع منح حوافز للمستثمرين في صورة اعفاءات ضريبية وسلطات أوسع للإدارة في التعامل مع العمال (بما في ذلك الدفع بالانتاج، والاتفاق على شروط العمل الاخرى، وحتى الفصل)(٦٠). ويتلخص الهدف من

---

(٥٦) Liu Zheng, «Population Planning and Demographic Theory,» in: Liu Zheng et al., *China's Population: Problems and Prospects.*

(٥٧) Xu Dixin, «Preface,» in: Liu Zheng et al., Ibid.

(٥٨) Song Jian, «Population Development: Goals and Plans,» in: Liu Zheng et al., Ibid.,

(٥٩) «East Meets Reagan».

(٦٠) Mark Whitaker et al., «China's Year of Rejuvenation,» *Newsweek,* vol. 105, no. 2 (14 January 1985).

الانفتاح على العالم الخارجي في استقدام التكنولوجيا الحديثة والاستفادة من التقسيم الدولي للعمل. ولعل النقطة الأولى أهم كثيراً للنخبة الحاكمة في بكين الآن.

لقد كان التحديث الاقتصادي مطلباً وطنياً منذ أول لقاء للصين مع الغرب المصنع في القرن التاسع عشر، وكان تحقيق هذا المطلب متوقفاً على التغلب على القيود التكنولوجية والقيود المؤسسية (السياسية) للتنمية. لذا، كان فريق من القيادات الصينية يرى أن التغلب على القيود السياسية، عن طريق انشاء الدولة الاشتراكية، كان يجب أن يؤدي إلى التركيز على تطوير التكنولوجيا. ولكن الحملات السياسية المتتالية أعاقت هذا الجهد. وترى القيادة الحالية في الصين أن هذا التأخير في تطوير التكنولوجيا ينطوي على عواقب وخيمة للصين التي تخلفت عن الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، وتوشك أن تفوتها الموجة الثالثة، في صورة تكنولوجيا الالكترونيات الدقيقة. والواقع أن احساساً أليماً بالتخلف التكنولوجي، بالمقارنة مع البلدان المتقدمة يغلف الكتابات الصينية المحدثة، ويغذيه ولا شك الاحساس بعظمة الأمة الصينية التي ينتقص منها هذا التخلف.

ويفتتح الموقف المبدئي الحالي تجاه العالم الخارجي دائماً بالتأكيد على أن الصين، كبلد اشتراكي كبير الحجم، يجب أن يكون معتمداً على الذات. وأن التحديث الاشتراكي يعتمد في المقام الأول على استثمار الامكانات الذاتية، والابداع التكنولوجي الذاتي، وتعظيم الامكانية الانتاجية للمشروعات الوطنية. كما أن التركيز على استيراد التكنولوجيا، وبخاصة اذا كانت مجسدة في صورة معدات كاملة، يعني الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية، وهذا شكل من أشكال التبعية لا يستقيم مع توجهات الصين.

ولكن هذا الموقف المبدئي تتبعه حركة التفاف مؤداها أنه لا يوجد بلد في العالم يستطيع أن يبقى مغلقاً، وأن نظام الاكتفاء الذاتي الذي طبق في الماضي أثر سلبياً على تطور التكنولوجيا، وأعاق التقسيم الاجتماعي للعمل، وأن المشروعات الصناعية الحديثة تقوم على الانتاج الضخم والتكنولوجيا المتطورة، ولذا، لا بد من استيراد التكنولوجيا المتقدمة من البلدان المصنعة إذا أريد الاسراع بالتحديث، وأن التكنولوجيا تستورد لكي تهضم وتمتزج بالتكنولوجيا المحلية في ابداع تكنولوجيا جديدة متطورة تكون عاملاً مهماً في تحقيق الاعتماد على الذات، وأن هذا قد تم فعلاً في المرحلة الأولى للجمهورية الشعبية بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، وأنه علينا أن نتذكر في النهاية أن الصين قد أقامت الآن نظاماً اقتصادياً كاملاً نسبياً، وترسخ فيها بناء الاشتراكية بحيث لا يمكن لاستيراد التكنولوجيا من الخارج أن تضع الاقتصاد الصيني أو النظام الاجتماعي تحت رحمة الأجانب[٦١].

---

(٦١) Dong Fureng, «Relationship between Accumulation and Consumption,» in: Xu Dixin et al., *China's Search for Economic Growth*, pp. 183-185, and Xu Dixin, «Transformation of China's Economy,» in: Xu Dixin et al., Ibid., pp. 21-23.

ولا يختلف الأمر كثيراً في حالة التجارة الخارجية. فالمصلحة الصينية الأسمى هي في تطوير سوقها الداخلي، فلا يمكن أن تعتمد الصين على التجارة الخارجية كمحرك للنمو الاقتصادي. ولكن اتباع التنمية المنغلقة والتأثر الشديد للتجارة الخارجية بالأمور السياسية كانا خطأ. إذ عنيا الفشل في الاستفادة من المنافع التي تتأتى من التقسيم الدولي للعمل. فقد اتسم نمط التجارة الخارجية بمجموعة من الخصائص التي قللت من فائدتها للتنمية، منها: صغر الحجم، وشدة التقلب، والتغير السريع في الشركاء التجاريين، وضخامة التغير في الهيكل. فعلى سبيل المثال كان التعامل مع الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية يمثل ٦٥ بالمائة من التجارة الخارجية للصين في الخمسينات، ولكن اختفى تقريباً في الستينات. ولذا، فإن التجارة الخارجية يجب أن تتوسع وتتسم بالاستقرار لكي يمكن أن تثري التنمية(٦٢).

ونتحول الآن لمناقشة **الاطار الثقافي والاجتماعي ـ السياسي** للتحولات واسعة المدى التي شهدها المجتمع الصيني بعد رحيل ماو. في البداية يلاحظ أن نواحي الماوية الخاصة بـ «تغيير الطبيعة البشرية» و «بناء الانسان الاشتراكي الجديد» قد تركت مكانها للقيم الصينية التقليدية مثل: العمل باجتهاد في سبيل المصلحة الذاتية، والاقتصاد. ويرى البعض أن مؤسسة العائلة الصينية قد خرجت سالمة من الثورة الثقافية رغم محاولات ماو اضعافها. ولذا، فإن تحطيم نظام الكوميون، قد أعاد الأسرة لتكون الوحدة الأهم في الريف الصيني. وبعد أن كان الصيني في الماضي يخدم الشعب، أصبح يخدم الأسرة، ونفسه. أما على المستوى الثقافي العام، فقد ترتب على ضعف الايديولوجية الاشتراكية بعد رحيل ماو أن عادت الوطنية الصينية الى البروز، بما في ذلك توجه «أن الصين مركز العالم».

أما على المستوى الاجتماعي، فلقد قام تحالف طبقي جديد يستند اليه التحول. ويعبر أحد منظري المدرسة الجديدة عن هذا بقوله: «إن العمال، والفلاحين، والمثقفين، والمواطنين الذين انتموا قبلاً الى الطبقات المستغلة ولكنهم الآن يؤيدون الاشتراكية، هم سادة المجتمع الصيني»(٦٣). والمثير للاهتمام في هذه الصياغة هو ظهور فئة «الرأسمالية الوطنية» في التحالف، بخاصة اذا علمنا أن من دمغوا كبرجوازيين في عام ١٩٥٧، برئوا من هذه التهمة. واعتبر الحزب بأثر رجعي أن ٨١ بالمائة ممن صنفوا كرأسماليين في الخمسينات كانوا قد صنفوا خطأ. وأنهم كانوا «عاملين»، وحتى الـ ١٩ بالمائة الباقين فقد أصبحوا عاملين أيضاً، وبالتالي، لا يوجد أحد يتعين عليه أن يحمل وصمة الرأسمالية. وقد رأى البعض مفارقة في اختفاء صفة الرأسمالي في الوقت نفسه الذي أعادت فيه الدولة بعض الممتلكات لأصحابها(٦٤).

---

(٦٢) Teng Weizao, «Socialist Modernization and the Pattern of Foreign Trade,» in: Xu Dixin et al., Ibid., pp. 167-171.

(٦٣) Xu Dixin, «Transformation of China's Economy,» p. 25.

(٦٤) Richard Kraus, «Bureaucratic Privilage as an Issue in Chinese Politics,» *World Development*, vol. 11, no. 8 (1983), pp. 674-676.

وتفصح بعض تفاصيل هذا التحالف الطبقي الجديد بصورة أدق عن التوجه الاجتماعي العام للقيادة الحالية، وهو محافظ بدرجة لا يمكن تجاهلها. فعلى حين ضرب ماو بشدة فئات المثقفين غير الحزبيين، ومديري المشروعات الاقتصادية في المناطق الحضرية، والشباب غير النشطين سياسياً، أصبحت هذه المجموعات تكون أجزاء مهمة في القاعدة الاجتماعية للنظام القائم الآن. وبينما أجريت سلسلة من التطهيرات من قبل مجموعة دنغ لإخراج القيادات الراديكالية للحزب ـ الدولة من ناحية، كُرم أعضاء الحزب ـ الدولة الذين أضيروا خلال سنوات الحكم الراديكالي من ناحية ثانية. وأصبح ممكناً للدرجات الأعلى من مؤسسة الحزب ـ الدولة الحصول على مزايا لهم ولعائلاتهم بشكل منظم لدرجة أن امتحانات القبول في الجامعة، التي أعيدت مرة أخرى، مالت لاعطاء ميزة لأبناء هذه الفئة على حساب أبناء العمال والفلاحين[٦٥].

ولا ريب أن توجيه الاقتصاد صوب النشاط الخاص قد خلق فئة برجوازية صغيرة متنامية، تكون شريحة اجتماعية جديدة تؤيد دنغ. كذلك أنشأت السياسة الاقتصادية الجديدة روابط مع الرأسماليين الصينيين في هونغ كونغ وبعضهم له صلات أجنبية، مما أعطى دفعة كبيرة لفئة أصحاب الأعمال، ورتب لهم مصلحة في دعم النظام القائم.

وبالطبع لا يتصور أحد أن تحالفاً من مسؤولي الحزب ـ الدولة، والمثقفين، ورجال الأعمال يمكن أن يتوافر على بناء المساواتية الاشتراكية أو يتحمل راديكالية ماو تسي تونغ.

كذلك أدانت القيادة الحالية أسلوب الحملات الجماهيرية التي تؤكد المشاركة الجماهيرية وفضلت عليه الأساليب التقليدية لأبنية الحزب ـ الدولة. ويقال ان آخر حملة تعبئة جماهيرية قد تمت لإدانة اسلوب التعبئة الجماهيرية ذاته ومتبعيه. ولذا، لم يسمح لحركة «حائط الديمقراطية» بالاستمرار. فالنقد يجب أن يتم من داخل الحزب ـ الدولة. وليس هذا الأمر بغريب من حركة كانت في جوهرها «ثورة من أعلى». فالقرارات التي حددت التوجه السياسي والتنظيم الاقتصادي الحالي اتخذت في الأساس بعد صراع على قمة هرم السلطة، ولم تكن استجابة لمطلب ديمقراطي لممثلي العمال في المزارع والمصانع. ويتكامل مع هذا الاتجاه عمل القيادة الصينية منذ عام ١٩٧٦ على تحطيم نسق اتخاذ القرار الجماعي المتسم بالديمقراطية النسبية في المصانع تدريجياً، على الرغم من بعض الاصلاحات الهامشية مثل انتخاب قيادات الورش. وقد تأكدت منذ عام ١٩٧٨ توجهات تعني مزيداً من الضبط لقوة العمل في إطار سلطات أوسع لمديري المشروعات الصناعية. كذلك ليست تطورات نظام «المسؤولية الانتاجية» في الزراعة متوافقة مع زيادة المشاركة الجماهيرية في الريف[٦٦]. وهكذا نرى أن

---

(٦٥) المصدر نفسه.

(٦٦) McFarlane, «Political Economy of Class Struggle and Economic Growth in China, 1950-1982,» pp. 662-667.

الاتجاه الأساسي للقيادة الحالية، هو تدعيم الإدارة على حساب المشاركة الجماهيرية سواء في العمل السياسي أم النشاط الاقتصادي.

ونتيجة لهذا فقد أصبح للحزب الدور الأول في العمل السياسي. ولكن الحزب الذي خرج من مرحلة الثورة الثقافية ما كان ليصلح لأغراض المرحلة الجديدة. ولذلك تم بسرعة تدوير العضوية، بخاصة في التشكيلات الأعلى، لإعطاء «المعتدلين» دوراً أكبر. وبدأ العمل على تصحيح «أسلوب عمل الحزب» عن طريق اعداد دستور جديد للحزب، ويعطي هذا أهمية حيوية لبناء المركزية الديمقراطية، المقيدة بخط الحزب وخدمة «التحديثات الأربعة»، و«القانونية الاشتراكية» التي تقنن أسلوب العمل الحزبي، والقيادة الجماعية، بحيث لا يكون العمل السياسي «شخصانياً» كما حدث في عصر ماو.

وبينما تؤكد التعليمات على خضوع الأقلية للأغلبية، والمستويات الأدنى للمستويات الأعلى في الحزب، تنص على أن تبدي المستويات التنظيمية الأعلى للحزب اهتماماً مستمراً بالمستويات الأدنى وبالأعضاء. كذلك يدعو الدستور الجديد للحزب إلى جعل صفوف الكادر أكثر ثورية، وأصغر، وأفضل تعليماً، وأقدر مهنياً، وإلى الغاء مناصب مدى الحياة سواء أكانت بالانتخاب أم التعيين. وأخيراً، يسعى الاتجاه الجديد لفصل الحزب عن الدولة عن طريق التأكيد على أن مسؤولية الحزب في القيادة تحت الاشتراكية لا تعني التحكم المباشر على الاطلاق، وضرورة عدم الجمع بين مناصب الحزب والدولة. هذه هي معالم حركة اصلاح الحزب. ولكن يخطىء من يظن أنه لا توجد مقاومة لها من داخل الحزب ذاته(٦٧).

ونختتم هذا القسم من الورقة بمحاولة سريعة لتقويم التحول الذي انتاب حركة المجتمع الصيني بعد ماو.

اتضح من العرض السابق أن التحول كان شاملاً وعميقاً وفي غضون سنوات قليلة. ومؤدى هذا بالطبع استحالة اصدار حكم نهائي عليه، فما زالت التحولات في حالة صيرورة. فكثير من الاشكاليات المطروحة بسبب التغيرات الجديدة لم تحسم، والتطبيقات التي نفذت حتى الآن أبرزت تناقضات ومشكلات، ويتوقع أن يتمخض عنها تناقضات ومشكلات اخرى لكونها شاملة وعميقة فقط.

على رأس الاشكاليات المطروحة يأتي التزاوج المفتعل بين الفكر الماركسي ـ اللينيني ـ الماوي، الذي يصر دنغ على اعلائه، من ناحية، وبين مبدأ البحث عن الحقيقة من الوقائع، والواقع الاجتماعي ـ الاقتصادي شديد التغير في صين اليوم، من ناحية أخرى. يلي ذلك مسألة تطوير الديمقراطية في نظام حزب ـ دولة لينيني. وقضية القيادة الجماعية في بلد تعود على حكم رجل واحد (تظهر هذه القضية بالحاح في حالة دنغ ذاته).

وفي المجال السياسي ما زال التناقض داخل الحزب بين التقليديين والمصلحين غير

---

(٦٧) Saich, «Party Building since Mao: A Question of Style?», pp. 747 and 672.

محسوم، ولهذا التناقض أصداء في باقي مؤسسات المجتمع ومن أهمها مؤسسة التخطيط حيث يقوم تناقض بين اللينينيين التقليديين ومؤيدي زيادة الاعتماد على السوق.

أما في المجال الاجتماعي ـ الاقتصادي فهناك العديد من التناقضات والمشكلات، وجلّها في القطاع الريفي الضخم، حيث كانت التغييرات أكثر نفاذاً. ففي البداية، ليس مؤكداً أن نظام المسؤولية الانتاجية سيؤدي الى زيادة مستمرة في الانتاج نظراً لضعف الاستثمار في البنية الأساسية الذي كانت تتولاه الكومبونات ولكن لن تقدم عليه الأسر الريفية منفردة. والخبرة ان الفلاحين استثمروا زيادة دخولهم في الأصل الوحيد الذي لم تمتد اليه يد الدولة أبداً، أي منازلهم الخاصة. كما قد ظهرت مشكلات صغر وحدة الزراعة نتيجة تخصيص الأرض للأسر، مما وضع عقبات في سبيل التخصيص الكفء لأدوات الانتاج. كذلك حدث تسرع شديد في التحول عن نمط النشاط الاقتصادي القائم على كثافة العمل (الجدول رقم (٧) ـ الملحق رقم (٢)). ويقدر البعض أن حوالى ثلث المزارعين الصينيين قد أعفي من العمل كل الوقت بالحقول، وقد ساهم هذا في ظهور البطالة على نطاق واسع. كذلك يتوقع أن يؤدي أسلوب الانتاج الأسري الى زيادة قيمة الأولاد، بخاصة الذكور، للمساهمة في النشاط الاقتصادي مما يتعارض مع الهدف المعلن لتخفيض الانجاب. ومن المؤكد أن تنوع أشكال المشروعات الاقتصادية سيقلل من استجابة النشاط الاقتصادي للتوجيه المركزي. كذلك انتهى عهد استقرار الأسعار والطهارة الاقتصادية وظهرت بدايات التضخم، والفساد والسوق السوداء. ولا جدال أن مجمل السياسات القائمة سيؤدي الى زيادة التفاوت الاجتماعي والفروق بين الريف والحضر. كما قد بدأت تزحف أمراض اجتماعية لم تعرفها الصين من قبل كالاغتراب، وتغريب الشباب، وأنواع جديدة من الجرائم. وتكاد القائمة لا تنتهي.

ولا يعني هذا أن التحول أتى بشرّ خالص. فلن يمكن تكوين حكم مقبول على ما جرى الا بعد معرفة أسلوب ونتيجة حسم أهم الاشكاليات والتناقضات المثارة ومواجهة المشكلات المترتبة على كل التغيرات التي أفرزتها موجة التحول الأخيرة. حينئذ فقط سيمكن الحكم عما إذا كان سينجم عن غياب ماو، وصعود دنغ، استقرار نمط أقل راديكالية للاشتراكية في الصين، أو ستنتهي مرحلة «الاشتراكية ذات الوجه الصيني» بردّة فعل عكسية في اتجاه «اليسار».

وعندنا أن العامل الحاسم في تبلور أحد هذين البديلين سيكون المدى الحقيقي والنهائي لاندفاع القيادة الصينية الحالية في تعديل نظام ماو، ومن المؤسف أنه يبدو لنا مغالياً.

رابعاً: الدروس المستفادة من منظور التنمية المستقلة في الوطن العربي

نحسب أن الدروس التي يمكن استخلاصها من العرض السابق للتجربة التنموية في

الصين من منظور التنمية المستقلة في الوطن العربي، لا تخفى على القارىء الفطن. ولكن لا ريب أنها ستتلون بخلفيته الفكرية والايديولوجية. ولذا، نقدم هنا باختصار شديد، وإذكاء للحوار، ما نرى نحن أنه يمثل تلك الدروس.

١ ـ التنمية ممكنة

أنه يمكن بالفعل، في الاطار الاشتراكي، قيام تغيير هيكلي اجتماعي ـ اقتصادي عميق يؤدي إلى تغيير البنية الاقتصادية، والعلاقات الاجتماعية، واشباع الحاجات الأساسية للبشر في مجتمع فقير بالاعتماد على الذات، وتحقيق مستوى رائع من المساواة والعدالة الاجتماعية، خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً. فالوضع الذي بدأت منه الصين في عام ١٩٤٩ كان أدنى من غالبية بلدان العالم الثالث، وفي أقل من ربع قرن وصلت الصين إلى مستوى للبناء الاقتصادي واشباع الحاجات الأساسية يبز متوسط العالم الثالث رغم الحجم الهائل للمهمة، نظراً الى ضخامة عدد السكان.

٢ ـ المجتمع الكبير

فلا قيام لمشروع للتنمية المستقلة في بلد صغير. وبمقارنة تجربة الصين بكثير من التجارب التي قامت في عديد من بلدان العالم الثالث، التي بدأت من موقف أفضل نسبياً من الصين، وبتوجيهات ايديولوجية متباينة، يظهر لنا أن الصين ما كان يمكن لها أن تحقق ما وصلت اليه، لو لم يكتمل لها تنوع موارد ووفورات الحجم الكبير، التي مكنتها من الوفاء بالحاجات الأساسية، وامتصاص الصدمات، وتوفير مقومات الاعتماد على الذات.

٣ ـ القطيعة والصراع

تبدأ التنمية بإحداث وتكريس قطيعة مع البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية التي أورثت التخلف، وليس هذا الأمر سهل التحقيق دون صراع، إلا إذا كان النظام القديم قد وصل الى منتهى التحلل. وإذا كان للتنمية أن تستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وتقوم على مشاركة الجماهير، فإن هذا لا يتحقق إلا بصراع يؤدي إلى تغيير توازنات القوى الاجتماعية ـ السياسية التي تكرس التمايز والسيطرة. كما يعني التخلص من علاقات التبعية بالضرورة مقاومة المراكز الحاكمة في النظام العالمي، والمستفيدة من علاقات الاستغلال القائمة.

٤ ـ الجماهير قاعدة التغيير

هناك حتمية لأن تكون الجماهير هي القاعدة الاجتماعية الأصلية للمشروع التنموي، وأن يترجم هذا في بناء مؤسسي يسمح بالمشاركة الفاعلة لجماهير الشعب. إذ في هذا ضمان

لئلا يحيد المشروع التنموي عن أهدافه في خدمة الشعب، ولئلا يكون عرضة للمغامرات أو لصراعات النخب. وهذا تحد ضخم، فحتى نظام الكوميون عصف به صراع قمة السلطة بعد عشرين عاماً من قيامه.

٥ ـ التوازنات والتصاعد

ينبغي أن تتوخى عملية التنمية في الجوهر تحقيق مجموعة من التوازنات الدقيقة على متصاعد مستقر يتفادى الصدمات العنيفة قدر الامكان، مما يعجل بتحقيق الأهداف. ومن هٰذه التوازنات نذكر:

أ ـ الماضي ـ الحاضر: بمعنى التوصل الى مزيج مستقر من التراث والحداثة يحافظ على الهوية ويدفع العمل التنموي المعتمد على الذات، ولا يقطع مع الحضارة الانسانية.

ب ـ الخاص ـ العام: بين المصلحة العامة والخاصة، وبين الاستهلاك والتراكم، وبالتالي بين الأجيال.

ج ـ السياسة ـ والاقتصاد: التوازن في التطور بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج. فالتطرف في تطوير أحد الجانبين لفترة لا يلغي الحاجة الموضوعية لتطوير الآخر، وعادة ما يؤدي إلى أن تعود الحاجة إلى الجانب المكبوت للظهور كرد فعل عنيف.

د ـ الداخل ـ الخارج: الانغلاق التام عن العالم الخارجي ـ لفترات طويلة ـ غير ممكن ولا مفيد. وقد يكون قدراً كبيراً ولكن محسوب من فك الاشتباك مع العالم الخارجي مفيداً في مرحلة البناء، بخاصة إذا كان البدء من نقطة تبعية كاسحة. إذ ان هذا يمكن من تحقيق الانبعاث الداخلي لطاقات الأمة، وتأمين مقومات الاستقلال في تطوير التكنولوجيا المحلية، والقدرة الانتاجية الذاتية. أما في **مرحلة تالية** فيقتضي تطوير التكنولوجيا والجهاز الانتاجي تفاعلاً أوثق مع العالم الخارجي. ولكن من موقف لا يتهدد معه البناء الداخلي ولا يهدد بعودة التبعية، حيث تكون مقومات الاستقلال قد أمنت في المرحلة الأولى.

٦ ـ التعدد والتماسك والكفاية

يستحيل اقتطاع بعد واحد من الكيان المجتمعي والاعتماد عليه في جر الباقي في عملية التنمية، وانما لا بد من أن تتعدد مجالات المعركة، فهي بطبيعتها متشابكة بقوة. ومتى ما تعددت الأبعاد، فلا بد من أن تلتئم سبل معالجتها في شبكة متسقة منطقياً ومتعاضدة في تأثيرها من جانب، وتغطي كمّاً حرجاً من أبعاد النسق المجتمعي بما يضمن أن يكفي العمل على هذه الأبعاد، لتغيير المجتمع في الاتجاه المطلوب ولتحقيق غايات التنمية من جانب آخر.

٧ ـ التخطيط والتجريب

فتغيير نظام اجتماعي ـ اقتصادي لتحقيق أهداف تنموية بكفاءة أمر شديد التعقيد والتشابك. لذا، يجب العمل على ضبطه واتساقه قدر الامكان عن طريق التخطيط الشامل. كذلك يعني التعجيل بتنفيذ تغيرات في الهيكل الاجتماعي ـ الاقتصادي، بخاصة اذا كانت جوهرية وعلى نطاق واسع، المخاطرة بهزات شديدة أو انعكاسات ضخمة غير محسوبة. ويفيد في هذا الصدد اعتماد منهج التجريب الاجتماعي قبل الاعتماد والتنفيذ.

هذه هي الدروس التي عنت لنا من تأمل تجربة الصين عسى أن تنتفع بها الأمة.

ملحق رقم (١): أحداث مهمة في تاريخ الصين الحديث

١٩١٢	:	إعلان الجمهورية الصينية (صن يات سن)
١٩٢١	:	إعلان الحزب الشيوعي الصيني.
١٩٢٥	:	وفاة صن يات سن.
١٩٣٥	:	بدء «المسيرة الطويلة».
١٩٤٩	:	إعلان جمهورية الصين الشعبية.
١٩٥٠	:	توقيع معاهدة الصداقة والتحالف مع الاتحاد السوفياتي.
١٩٥٥	:	بدء الخطة الخمسية الأولى.
١٩٥٨ - ١٩٦١	:	«القفزة العظيمة الى الأمام».
١٩٦٦	:	بدء الثورة الثقافية.
١٩٧١	:	انضمام الصين الى الأمم المتحدة.
١٩٧٢	:	زيارة نيكسون للصين.
١٩٧٦	:	وفاة ماو تسي تونغ.
١٩٧٨	:	انعقاد الدورة الثالثة للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني - بدء التحول رسمياً.
١٩٧٩	:	إعتراف الولايات المتحدة الامريكية بالصين.

ملحق رقم (٢): بيانات احصائية

جدول رقم (١)
تطور جملة السكان وسكان الريف، (١٩٤٩ - ١٩٧٩)

السنة	عدد السكان (بالمليون)	
	المجموع	الريف
١٩٤٩	٥٤٢	٤٨٤
١٩٥٧	٦٤٧	٥٤٧
١٩٦٠	٦٦٢	٥٣٤
١٩٦٥	٧٢٦	٦٢٥
١٩٧٥	٩٣٠	٨٠٨
١٩٧٩	٩٧١	٨٤٢

المصـدر: Shigern Ishikawa, «China'a Economic Growth since 1949: An Assessment,» *The China Quarterly*, no. 94 (June 1983), p. 249.

جدول رقم (٢)
تطور قوة العمل والمساهمة في النشاط الاقتصادي، (١٩٥٢ - ١٩٧٨)

السنة	قوة العمل (بالمليون)		معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي (٪)	
	المجموع	في الزراعة	المجموع	في الزراعة
١٩٥٢	٢٠٧	١٧٣	٣٦،٠	٣٥,٢
١٩٥٧	٢٣٨	١٩٣	٣٦،٨	٣٥،٨
١٩٦٢	٢٥٩	٢١٣	٣٨،٤	٣٧،٩
١٩٦٥	٢٨٧	٢٣٤	٣٩،٦	٣٨،٧
١٩٧٠	٣٤٤	٢٧٨	٤١،٧	٣٩،٦
١٩٧٥	٣٨٢	٢٩٥	٤١،٤	٣٧،٦
١٩٧٨	٣٩٩	٢٩٤	٤١،٦	٣٦،٣

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٥١.

جدول رقم (٣)
متوسط معدل نمو المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، (١٩٥٢ ـ ١٩٨٠)
(نسبة مئوية)

المتغير	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية (الثورة الثقافية)	المرحلة الثالثة	(١٩٥٢ ـ ١٩٨٠)
الدخل القومي(*)	٤,٠	٧,٠	٨,٥	٥,٥
الناتج الصناعي	١٠,٦	١١,٣	١١,٢	٩,٨
الناتج في الصناعة الثقيلة	١٤,٤	١٣,٦	١٣,٦	١١,٣
الناتج في الصناعة الخفيفة	٧,٤	٨,٥	١٢,٦	٨,٤
الناتج الزراعي	١,٤	٣,٨	٦,١	٣,٤
كمية الحبوب المنتجة	٠,٦	٣,٤	٣,٨	٢,٥
السكان	١,٧	٢,٤	١,٣	٢,٠
الدخل للفرد	٢,٣	٤,٤	٧,١	٣,٥
كمية الحبوب للفرد	١,٠	١,٠	٢,٤	٠,٥

(*) الناتج المادي المحلي الصافي (Net Domestic Material Product).

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٤٥.

جدول رقم (٤)
مؤشرات التراكم، (١٩٥٣ ـ ١٩٨٠)

الفترة	معدل التراكم الى الدخل القومي (٪)	نسبة الاستثمار الموجه للانتاج (المادي) (٪)
١٩٥٣ ـ ١٩٥٧	٢٤،٢	٧١،٧
١٩٥٨ ـ ١٩٦٢	٣٠،٨	٨٦،٨
١٩٦٣ ـ ١٩٦٥	٢٢،٧	٨٣،٠
١٩٦٦ ـ ١٩٧٠	٢٦،٣	٨٩،٤
١٩٧١ ـ ١٩٧٥	٣٣،٠	٨٦،٦
١٩٧٦	٣٠،٩	٨٥،١
١٩٧٨	٣٦،٥	٨٢،٦
١٩٨٠	٣٢،٤	٦٦،٣

المصـدر:

Dong Fureng, «Relationship between Accumulation and Consumption,» in: Xu Dixin et al., *China's Search for Economic Growth* (Beijing: New World Press, 1982).

جدول رقم (٥)

التغير في هيكل الناتج الاجمالي(*)، (١٩٤٩ - ١٩٨٠)

السنة	مساهمة القطاع في الناتج الاجمالي (٪)		
	الزراعة	الصناعة الخفيفة	الصناعة الثقيلة
١٩٤٩	٧٠،٠	٢٢،١	٧،٩
١٩٥٢	٥٦،٩	٢٧،٨	١٥،٣
١٩٨٠	٢٤،٦	٣٥،٤	٤٠،٠

(*) مجموع الناتج من الزراعة والصناعة.

المصدر. Liang Wensen, «Balanced Development of Industry and Agriculture,» in: Xu Dixin et al., Ibid.

جدول رقم (٦)

الأرقام القياسية لتطور الناتج والانتاجية في زراعة الحبوب، (١٩٥٢ - ١٩٧٨)

السنة	الناتج	الغلة لهكتار الأرض	الغلة للعامل
١٩٥٢	٨٤	-	٩٤
١٩٥٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٦٥	١٠٠	١٠٣	٨٧
١٩٧٠	١٢٣	١٣٨	٨٨
١٩٧٥	١٤٦	١٦٥	٩٦
١٩٧٨	١٥٦	١٩٠	١٠٣

ملاحظة عامة: تشير العلامة (-) إلى أن البيانات غير متوافرة.

المصدر: Ishikawa, «China's Economic Growth since 1949: An Assessment,» p. 262.

جدول رقم (٧)

تطور نسب الناتج لرأس المال، ورأس المال للعمل، في مشروعات الدولة الصناعية، (١٩٥٢ - ١٩٧٩)

السنة	الناتج لرأس المال	رأس المال للعمل
١٩٥٢	١،٣٤	٣،٢
١٩٥٧	١،٣٨	٤،٦
١٩٦٥	٠،٩٨	٩،١
١٩٧٥	١،٠٥	٩،٥
١٩٧٩	١،٠٣	١١،٥

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٥٨

تعقيب ١

د. سمير أمين (*)

١ ـ قدم لنا د. نادر فرجاني بحثا نجح تماماً في ان يعرض ـ ولو بايجاز، وهذا أمر أصعب ـ أهم سمات التجربة الصينية سواء أكانت في عهد ماو أم بعد رحيله. ونجح ايضا في تفادي الاحكام المنحازة المتطرفة التي تغلب في هذا المجال، ربما انعكاساً للجدال الحار ـ وفي كثير من الاحيان غير الموضوعي وغير العلمي ـ الذي صحب انشقاق الحركة الشيوعية بين «أنصار» الاتحاد السوفياتي، و«أنصار» الصين في عقد الستينات. يضاف الى ذلك ان الباحث القى الضوء على أسباب ضرورة الدراسة المعمقة لهذه التجربة. لا لأنها اكبر تجربة تنموية في عصرنا من حيث حجم البلاد وأهمية الانجازات فقط، ولكن لأنها تعرضت لجميع العوائق التي يتعرض لها العالم الثالث بشكل عام والوطن العربي بشكل خاص ايضاً. ولذلك ان لهذه التجربة مغزى جوهرياً مباشراً بالنسبة الينا. على ان معرفة هذه التجربة ليست على المستوى المطلوب في الوطن العربي، للأسف الشديد، ربما بسبب انحياز التيار الغالب في اليسار العربي وانتشار الاحكام المسبقة حولها.

هذا، ويعترف الباحث انه «غير متخصص» في شؤون الصين. انني ايضا لست متخصصا اكثر منه، ولا اعتقد ان «المتخصصين» في هذا المجال كثر في وطننا. لعله بسبب صعوبة التغلب على عائق اللغة. فكلنا مضطر إذن الى الاعتماد على الدراسات التي نشرت بلغات اوروبية سواء أكانت ناتج جهود باحثين غربيين، أم صادرة عن جهات صينية رسمية. ويندر أن تكون هذه الدراسات «محايدة»، بل يغلب في معظمها طابع الانحياز. ولذلك ينبغي قراءتها بشيء من التحفظ.

ونظراً لاتفاقي مع كل ما ورد في ورقة نادر فرجاني تقريباً، فإن الملاحظات التي أود أن

(*) منسق برنامج معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ـ دكار. جمهورية السنغال.

أبديها لها طابع تكميلي لعرضه وليس لها طابع النقد له.

٢ ـ ثمة اوجه للتشابه واوجه للاختلاف بين الظروف التاريخية للتجربتين الاشتراكيتين الكبيرتين، السوفياتية والصينية. ولعل كاتب الورقة لم يوضح هذه الأوجه بالدرجة المطلوبة، ولو أنها ظهرت بشكل ضمني من وراء وصفه الدقيق لسياسات وانجازات الصين الشعبية. إن «تلخيص» سمات التجربة الصينية كما ورد في الورقة ـ أي في السمات الثلاث المذكورة (الوظيفة القيادية للحزب، وهيمنة الدولة في المجال الاقتصادي، واحلال اشكال ملكية الدولة والجمعيات التعاونية محل الملكية الخاصة لأهم وسائل الانتاج، والتخطيط الاقتصادي المركزي) ـ إن هذا التلخيص يبدو لي شكليا. فهذه السمات في الواقع مشتركة بين جميع التجارب الاشتراكية التي استلهمت الماركسية. فينبغي نقاش هذه السمات والكشف عما يكمن وراءها من حقيقة وأشكال وأنماط وعما تقصر هذه السمات عن التعبير عنه.

وأرى في هذا الصدد أن الفرق الاساسي بين التجربتين، إنما هو في المضمون الطبقي للحركة الاجتماعية التي أحاطت بثورة عام ١٩١٧ من جهة، والثورة الصينية من جهة أخرى. وأقصد هنا المضمون الطبقي الحقيقي للحزب الشيوعي القيادي نفسه قبل الثورة وفي اثنائها، وكذلك مضمون التحالف الشعبي الذي اعتمد هذا الحزب عليه وحركه.

لقد نشأ الحزب البلشفي في روسيا القيصرية في أواخر القرن الماضي، في أوساط الانتلجنسيا المثقفة الثورية (التي خرج منها معظم الزعماء التاريخيين لثورة عام ١٩١٧)، ثم نجح في كسب الطبقة العاملة الصناعية منذ ثورة عام ١٩٠٥. ولكن لم يكن لهذا الحزب جذور في الريف، الذي كان لا يزال يضم الغالبية الكبرى من السكان. فكان الحزب الاشتراكي الثوري هو القوة الثورية المسيطرة على الريف. وانعكست هذه الاوضاع في صفوف سوفيات عام ١٩١٧: اغلبية بلشفية في الحضر، واغلبية اشتراكية ثورية في الريف. الا ان التاريخ «الرسمي» الذي كتب فيما بعد في عهد الستالينية ـ وهو المصدر المتداول في اليسار العربي ـ يخفي هذا الواقع. بيد ان الحزبين قد تلاقيا في معاداة النظام خلال الحرب العالمية الاولى، ثم تحالفا اثناء الثورة على أساس تبني برنامج اصلاح زراعي جذري مفاده توزيع كل الارض الزراعية على جميع الفلاحين العاملين تقريباً على قدم المساواة. والجدير بالذكر ان هذا البرنامج لم يكن أصلا برنامج الحزب البلشفي، بل برنامج الحزب الاشتراكي الثوري. فالحزب البلشفي نشأ ونما ـ كما قلنا ـ بعيدا عن مشاكل الريف. فاكتفى في هذا الشأن حتى ثورة عام ١٩١٧ باعلان الموقف النظري للاممية الثانية، وهو الغاء الملكية الفردية للارض واحلال ملكية الدولة محلها. وكان هذا الموقف ناتجا عن ظروف تطور الرأسمالية في الغرب المتقدم حيث ازدهرت الرأسمالية المركزية على أساس ثورة برجوازية (أو اصلاح وتطور أدّيا في نهاية الامر الى الأوضاع نفسها)، فقضت على الهيمنة الاقطاعية السابقة. وقد أدى ذلك الى هجرة واسعة للحضر صحبت حركة التصنيع الباكر لدرجة ان سكان الريف اصبحوا أقلية. وترتب على هذا التطور ـ من الجانب السياسي ـ تخلي الفلاحين عن

مواقفهم الثورية السابقة، فاصبحوا «رديف اليمين» ضد الثورة الاشتراكية المقبلة. وتختلف هذه الامور عما كانت عليه الثورة في روسيا والصين وعما لا تزال عليه في العالم الثالث المعاصر، حيث لم يحدث ثورة برجوازية او تطور رأسمالي مركزي.

إلا أن عبقرية لينين الثورية سمحت له بإدراك أهمية المسألة الفلاحية فتبنى فوراً برنامج الاشتراكية الثورية، واتخذ «مرسوم الارض» المعروف وبنى تحالفاً عمالياً فلاحياً متيناً. ثم استمر هذا التحالف خلال عقد العشرينات. على ان الحزب البلشفي لم يتحرر تماما من ايديولوجيا «معاداة الفلاحين» السائدة في الاممية الثانية، الامر الذي يفسر في نهاية الامر قراره التعسفي اللاحق، ونقصد خيار ستالين في أوائل الثلاثينات لاحلال الجمعيات التعاونية المتقدمة ـ الكولخوز ـ محل نمط الانتاج العائلي. ومن المعروف الآن ان هذا التحول اقتضى قمع معارضة الغالبية العظمى من الفلاحين (وليس معارضة اقلية «الكولاك» كما يدّعي التاريخ السوفياتي الرسمي). فكان الهدف الحقيقي لعملية انشاء الجمعيات هو تمويل التصنيع من خلال اخضاع الفلاحين لنظام «تسليم الانتاج الاجباري» وهو في حقيقة امره استغلال. ومن المعروف الآن ان هذه العملية احدثت ازمة زراعية عنيفة عانى الاتحاد السوفياتي منها حتى وقت قريب (عقد الستينات)، وربما لم يتجاوز آثارها تماماً حتى اليوم. وثمة اطروحة لم تحظ في الوطن العربي بالنقاش الذي تستحقه، مفادها ان كسر التحالف الشعبي هذا هو السبب الذي أدى الى القضاء على الديمقراطية الشعبية الثورية التي كانت تسود في الاتحاد السوفياتي قبل الثلاثينات.

ويختلف تاريخ الحزب الصيني اختلافاً اساسياً في هذا الشأن. لقد نشأ الحزب الشيوعي الصيني ايضا في اوساط الفئة المثقفة الثورية في اعقاب الحرب العالمية الاولى. وانتشر نفوذه في الطبقة العاملة الصناعية المركزة في مدينة شنغهاي. ولكن سرعان ما انتقل مركز ثقل نشاطه الى الريف حيث قاد ثورة الفلاحين. وكانت النتيجة ان الحزب كسب منذ البدء شعبية عظيمة في صفوف الفلاحين ووثّق علاقاته معهم. ثم تدعمت هذه الشعبية خلال الحروب الطويلة التي خاضها من أوائل الثلاثينات الى النصر عام ١٩٤٩. فلم يصبح موضوع التحالف العمالي / الفلاحي عنده موضع اي تساؤل. وهذه الاوضاع المختلفة عما كانت عليه في روسيا تفسر الكثير مما حدث فيما بعد ـ فلولا هذه الجذور الريفية لما تم الاصلاح الزراعي الجذري، ثم الانتقال السريع الى مرحلة اقامةالجمعيات بالسهولة التي تم بها ـ ثم ان النظام الصيني لم يفرض على الفلاحين تسليم الانتاج باسعار مخفضة للغاية كما كان الشأن في الاتحاد السوفياتي. فلم يكن من الممكن تصور مثل هذا الخطأ في ظروف الصين الموضوعية. ومهما حدث من تقلبات في شروط التبادل بين الريف والحضر خلال ثلث القرن الاخير في الصين، الا أنها لم تتجاوز حدوداً معتدلة فلا تقارن مع الشروط التي فرضت على فلاحي الاتحاد السوفياتي. هذا، اضافة الى ان استحالة تمويل التصنيع من خلال استغلال الفلاحين، قد ساعدت على ادراك ضرورة تصور نمط آخر للتنمية الشاملة والتصنيع. وقد تناولنا هذا الموضوع بشيء من التفصيل في كتابنا عن مستقبل الماوية.

وخلاصة القول ان التحالف الشعبي الواسع الذي خلقته الثورة لا يزال قائماً حتى الآن.

٣ ـ لا يعني ما سبق عرضه، على الإطلاق، ان الماوية «كشفت مفاتيح المستقبل» فلم تتعرض لأي عائق في سبيلها، أو أنها لم تعان من أي تناقض داخلي! كلا.

فثمة تناقضات داخلية للحزب الشيوعي الصيني ظهرت منذ انشائه. الا أن هذه التناقضات لا تتعلق بموضوع ثورة الفلاحين، بشكل مباشر على الأقل، بل تخص اشكالية أخرى هي ناتج تقابل أهداف الثورة الاجتماعية (وهي بدورها مزدوجة الطابع أي برجوازية/ فلاحية من جانب، واشتراكية من الجانب الآخر) واهداف التحرر الوطني البحت. ولم تتعرض روسيا لهذه المشكلة اذ لم تكن مستعمرة او شبه مستعمرة رغم تخلفها؛ بل كانت روسيا امبراطورية مركزية ذات شأن عظيم في التوازنات الاوروبية نفسها، وان كانت تعاني من تخلف اقتصادي، وبالتالي، تواجه تحدياً من القوى العظمى الأخرى. هذا، بينما كانت الصين شبه مستعمرة يتحكم الاستعمار الغربي في شؤونها. وقد أثرت هذه الظروف على جميع القوى والمنظمات السياسية في الصين؛ وهذا امر طبيعي نجده ايضاً في جميع اقطار العالم الثالث التي تعاني من هيمنة الاستعمار. وفي ظروف الصين آلت هذه الأوضاع الى انضمام عدد كبير من المثقفين الوطنيين المعادين للاستعمار للحزب الشيوعي، بخاصة في مرحلة التصادم المباشر مع اليابان اثناء الحرب العالمية الثانية. فكان هؤلاء المثقفون يغذون ميولا اجتماعية برجوازية ولم تكن تطلعاتهم المستقبلية اشتراكية أصلاً. وجذبهم الحزب الشيوعي على أساس ميولهم الوطنية ونفورهم من خيانة الحزب الوطني (الكومينتانغ) وعدم فعاليته في مواجهة الغزو الياباني.

ويتضح من هذه المقارنة السريعة اختلاف المضمون الطبقي والتحالفات الاجتماعية من التجربتين. وخلاصة القول في هذا المضمار ان الثورة الروسية اتت نتيجة تقابل تاريخي لاحتياجات مزدوجة الطابع. احتياجات الثورة البرجوازية / الفلاحية واحتياجات الثورة الاشتراكية. هذا بينما كان للثورة الصينية ثلاثة ابعاد بدلاً من اثنين وهي: البعد البرجوازي/ الفلاحي والبعد الاشتراكي وبعد التحرر الوطني. وبما أن هذا الوضع هو أيضا شأن جميع بلدان العالم الثالث المعاصر ومنها الوطن العربي، فإن تجربة الصين تتعلق بدعوانا بشكل مباشر. وذلك من زاوية ما يمكن استدلاله من درس التطورات التي طرأت عليها.

فلنأخذ مثلاً مشكلة «فك الروابط». لم تكن اللينينية قد فكرت سابقا في هذا الموضوع. فلم يستنتج لينين وجود حاجة الى فك الروابط من نظريته للاستعمار. اذ كانت عقيدته ان الطبقة العاملة في الغرب ناضجة للقيام بالثورة الاشتراكية. وبالتالي، نظر لينين الى الثورة المقبلة على انها ستكون قادرة على مؤازرة «بناء الاشتراكية» في البلدان المتخلفة مثل روسيا، وذلك على اساس توثيق مبادىء الاممية البروليتارية. واقتنع لينين بسرعة انتشار الثورة الروسية الى الغرب، فلم يطرح مشكلة فك الروابط في عصره. فهي مشكلة طرحت من تلقاء نفسها فيما بعد، حينما اصبح من الواضح ان الثورة لن تنتشر الى الغرب سريعا. هذا

بينما ماو ظهر في مرحلة لاحقة، فلم يعمل حسابه على اساس مساعدة مباشرة من قبل الطبقة العاملة الغربية. وبالتالي، واجهت الثورة الصينية مشكلة «فك الروابط» مواجهة مباشرة من الاصل. وفي هذا الاطار رأينا هو أن الثورة الصينية عبّرت عن مقتضيات فك الروابط في صيغة أوضح وأكثر فعالية من الثورة الروسية. ولسنا نحن هنا بصدد الخوض في تفاصيل هذه المعضلة التي تناولناها في كتابنا المذكور.

ولا يعني هذا ايضا ان الماوية لم تصطدم بحدود تاريخية، ولا انها لم تشارك اللينينية في اوجه كثيرة اساسية.

شاركت الشيوعية الصينية فعلا مع غيرها من الأحزاب الشيوعية التابعة للأممية الثالثة جوهر الاطروحات اللينينية. ولسنا نحن هنا بصدد نقاش هذه الاطروحات في ذاتها. الا انه يعسر ادراك مصادر التطورات اللاحقة في كل من الاتحاد السوفياتي والصين دون عمل حساب لبعض هذه الاطروحات. قطعا انفصلت اللينينية عن التيار الغالب «الاشتراكي الديمقراطي» للاممية الثانية في الممارسات السياسية، بخاصة في مجال الموقف العملي للحركة العمالية أمام تحدّيات الحرب العالمية، وكذلك في مجال موقفها ازاء مشكلة الاستعمار بشكل عام. الّا انها لم تتعمق بالدرجة المطلوبة في كشف اصول «الانحرافات» التي انفصلت عنها. فاللينينية ورثت من ايديولوجيا الأممية الثانية وبخاصة من الكوتسكية فكرة ان التكنولوجيا عنصر محايد الى حد كبير يمكن ان يخدم علاقات انتاج رأسمالية أو اشتراكية طبقا للطابع المهيمن للسلطة واشكال الملكية. يضاف ان اللينينية أنمت نظرية جديدة كاملة عن «الحزب» مفادها انه فئة طليعية منظمة تنظيما صلبا. والآن ينبغي العودة الى نقاش هذه الاطروحة. فالتاريخ اللاحق أثبت ان هذه النظرة للحزب لعبت دوراً سلبياً في كيفية تناول مشكلة مجموعة العلائق الاجتماعية منها: علاقة تلك النخبة بالطبقة التي يفترض ان الحزب يمثلها، وعلاقة الحزب وصلته بالدولة، وعلاقة الدولة بالمجتمع المدني... الخ. رأيي هو أن الكثير من عناصر النظرية اللينينية في هذا الشأن لم يكن له مغزى عام، بل كان ناتج ظروف خاصة لروسيا.

اما الماوية فلم تتجاوز هذه الحدود التاريخية اللينينية الا جزئياً فقط. لا ريب أن الماوية زرعت فعلاً بذور التجاوز في مجال نقد التكنولوجيا. فطرحت مشكلة العلاقة بين الانماط الفنية في تنظيم الإنتاج والعمل، وبين علاقات الانتاج الاجتماعية، ووضعتها موضع التساؤل. لا ريب ان الثورة الثقافية طرحت هذه المشكلة طرحاً لم يكن له مثيل سابق في التجربة السوفياتية. وقد رأينا ان متانة التحالف مع الفلاحين الناتجة عن تاريخ الشيوعية في الصين فرضت التساؤل في نمط التصنيع وتنمية قوى الانتاج. فأغلق هذا التحالف التاريخي باب امتثال التجربة السوفياتية في هذا الشأن أي بناء الصناعة على كاهل الفلاحين. هذا، بينما اعتمد الخيار السوفياتي على فكرة «حياد التكنولوجيا» ولم يضع هذه الفكرة موضع التساؤل. ثم قيل ـ وهذا صحيح في رأينا ـ ان هذا الطرح الماوي ليس «ابداعاً» بالنسبة الى جوهر الماركسية، بل في الواقع هو عودة الى الاصل. فقيل في هذا الصدد ان الماوية ذكرت

لنا ان «الاشتراكية ليست هي رأسمالية دون رأسماليين» (والمقصود بهذا التعبير نظام يشابه في كثير من أوجه الحياة وتنظيم العمل وأنماط الاستهلاك وغيره، ما حققه المجتمع الرأسمالي، بحيث ان الفرق يكاد ينحصر في احلال ملكية الدولة محل الملكية الخاصة لوسائل الانتاج). ثم ربطت الماوية هذا النقد للتكنولوجيا بأصوله الفلسفية وهي نقد «الاستلاب السلعي»، وهو في رأينا أساسي في الماركسية. الا أن الظروف الموضوعية للمجتمع الصيني لم تسمح بتطوير هذا النقد. والآن تغلب في الصين قوى ايديولوجية تدفع في اتجاه نسيان هذه الأطروحة الماوية والعودة الى الفهم اللينيني البحت للمشكلة.

وكذلك في ميدان التنظيم الاجتماعي والعلاقة بين الدولة والمجتمع والحزب والطليعة والجماهير، زرعت الماوية بذوراً تجاوز اطروحات اللينينية. وظهر ذلك عندما دعا ماو الجماهير الى الهجوم على قيادات الحزب معلنا انها هي جنين الطبقة الجديدة المستغلة. بيد أن الماوية لم تنجح في اقتراح بديل ايجابي عملي ليحل محل اشكال التنظيم الموروثة من الأممية الثالثة. وظهرت هذه النواقص في طرحها لمشكلتي «اللامركزية ازاء المركزية» و«السوق ازاء الخطة». فلم يربط مفهوم «اللامركزية» بالدرجة المطلوبة، بمشكلة تمتين القواعد الشعبية في مجال تنظيم العمل والهيمنة على القرار الاقتصادي من قبل المنتجين انفسهم. وهو بدوره شرط القضاء على ظاهرة «الاستلاب السلعي»، وهي سمة اساسية في النظام الرأسمالي؛ بل دار النقاش في إطار الجدال بين المركزية الادارية واللامركزية الاقليمية الادارية أيضاً. ويبدو لي أن هذا الإبهام يرجع بدوره الى إبهام آخر يتعلق بالعلاقة بين «الخطة» و«السوق». فقد فهم البعض ان اللامركزية ترادف فتح مجال أوسع لآليات السوق. هذا، بينما ـ في رأينا ـ هاتان المشكلتان مستقلتان، ولو انه توجد علاقة بينهما نتيجة تخلف قوى الانتاج والحاجة الموضوعية الى انمائها. وقد تناولنا هذا الموضوع بشيء من التفصيل في الكتاب المذكور.

وقد انعكست هذه النواقص ـ وهي بالتحديد الحدود التاريخية للماوية والمترتبة على عدم قطعها مع الوراثة اللينينية بالدرجة المطلوبة ـ في تمسك الشيوعية الصينية في نهاية الأمر بالنظرة اللينينية التقليدية للحزب والدولة والديمقراطية. وهذا رغم الظروف الموضوعية الخاصة بالصين، ونقصد متانة التحالف الشعبي، على عكس ظروف الاتحاد السوفياتي حيث انكسر هذا التحالف في الثلاثينات. لعل هذا الاختلاف يفسر عدم انزلاق الصين حتى اليوم الى اشكال حكم شبه استبدادية كما حدث في فترة من التاريخ السوفياتي وذلك رغم تماثل التجربتين من قبولهما اطروحات اللينينية في مجال مشكلة الحزب والديمقراطية.

٤ ـ لعل الأوضاع الموصوفة فيما سبق من جهة، والحدود التاريخية للماوية نفسها من الجهة الأخرى، قد خلقت ظروفاً مؤاتية للنكوص الذي طرأ في أعقاب وفاة ماو. وهنا نشارك وصف مختلف أوجه هذه «المراجعة» كما اتت في ورقة نادر فرجاني. نود فقط أن نورد في هذا الصدد ملاحظتين:

أولاً: لا شك أن «الانفتاح» الصيني على الخارج يحمل في طياته خطر تغلغل نفوذ

استعماري في داخل المجتمع. هذا ويبدو لي ان ما كتب في هذا المجال، سواء أكان في الغرب أم في المنشورات السوفياتية، لا يفوق حقيقة الواقع فقط بل يتجاهل تماماً أهم سمات النظام الصيني، بخاصة في ميدان تمسكه بإنجازاته الوطنية. والغريب هو أن معظم هؤلاء الذين يتهمون الصين بالتنازل امام الاستعمار على نمط ما يحدث في كثير من بلدان العالم الثالث لا يدركون ـ أو يتجاهلون ـ أن درجة انفتاح الصين على الغرب أخف بكثير مما هي عليه بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي نفسه ـ ناهيك عن المجر مثلا! ـ وذلك مهما كانت المعايير المستخدمة لقياس هذا الانفتاح، فلا نرى ان هذا الانفتاح هو خطر حقيقي على استقلال الصين قد يأتي بها الى حالة «تبعية» على نمط الدول الرأسمالية للعالم الثالث المهددة فعلاً بإعادة «كمبرادوريتها». ان الخطر الحقيقي هنا هو في تلاقي فعل عامل توسيع العلاقة مع الخارج مع عوامل داخلية حتّى تتآزر وتتقوّى الميول الرأسمالية الوطنية على حساب الاتجاهات الاشتراكية. وسوف نرجع الى هذا الموضوع فيما بعد.

ثانياً: لا شك ان المراجعة جاءت ايضا نتيجة نضوج لمشاكل جديدة هو بدوره ناتج انجازات الفترة السابقة، واستحالة استمرار الاعتماد على ممارسات قد بلغت حدودها في كثير من الحالات. ففي ميدن التنمية الزراعية مثلاً، اعتمدت ممارسات الفترة السابقة على تعبئة العمل لتخصيصه للاستثمارات الجماعية في اطار الكومونات، وعلى تكثيف العمل الانتاجي المباشر بأقل ما يمكن من انفاق على الميكنة واستخدام الوسائل العلمية الحديثة. وقد وضحنا في كتابنا كيف أن هذه الاساليب كانت قد بلغت حدودها قبل وفاة ماو. فمثلاً ارتفع عدد أيام العمل للفلاح الصيني من ١٦٠ يوماً في المتوسط عام ١٩٥٧ الى ٢٧٠ يوماً عام ١٩٧٥. ومن الواضح ان هذا الرقم الاخير يكاد يكون حداً مطلقاً. ومعنى ذلك ان الحاجة الى «التحديث»، بدأت تفرض نفسها بقوة متزايدة فأصبحت منذ منتصف السبعينات حاجة ماسة فعلا. غير ان هناك وسائل مختلفة «للتحديث» الذي ليس هو مشكلة «فنية» محايدة. فهناك وسائل للتحديث تعتمد على انماء وتشجيع الميول الرأسمالية، كما ان هناك وسائل اشتراكية له. الاّ ان هذه الأخيرة غير موجودة في نموذج جاهز يمكن الاكتفاء باحتذائه. اذ أن التجربة السوفياتية في هذا الشأن سلبية أكثر منها إيجابية.

وتؤدي هذه الملاحظة الأخيرة الى قلب الموضوع وبيت القصيد، ويمكن التعبير عنه بالاشكالية الآتية: ما بعد الرأسمالية؟

٥ ـ يطرح ماسبق عرضه اشكالية «ما بعد الرأسمالية» في اطار يبدو لي متحرراً عن الاطروحات الايديولوجية البحت التي تقتصر على الحديث المجرد حول التضاد بين الاشتراكية والرأسمالية. فتنبع هذه الاطروحات الايديولوجية من افتراض مبسط هو، أن المجتمع الإشتراكي أصبح حقيقة محققة فعلاً في الاتحاد السوفياتي أو في الصين أو في كلا البلدين.

ونحن لسنا مقتنعين بأن هذا التبسيط يجدي. فإذا رجعنا الى مقولات ماركس عن كنه المجتمع اللاطبقي لوجدنا أن هذا الاخير يتصف بسمات ايجابية يمكن تلخيصها في جملة:

هيمنة مباشرة وكاملة للمنتجين على جميع أوجه النشاط الاجتماعي، الأمر الذي يتطلب بدوره ديمقراطية حقيقية متقدمة تفوق من جميع أوجهها الديمقراطية المحدودة المعروفة في الغرب الرأسمالي المتقدم المعاصر. ولا يمكن ابدال التعريف الايجابي بتعريف سلبي مفاده أن الاشتراكية هي إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. فالمطلوب هو تحديد بماذا تستبدل الملكية الخاصة الملغاة أي تحديد العناصر التي تجعل الشكل الجديد شكلاً مجتمعياً فعلاً، وليست ملكية الدولة من تلقاء نفسها مرادفاً للهيمنة الاجتماعية المرغوب فيها. فإذا أخذنا بمعيار مقولات ماركس لتوصلنا الى انه يستحيل اعتبار المجتمع السوفياتي والمجتمع الصيني على انهما قد حققا شروط الهيمنة الاجتماعية المذكورة. ولا يصح تفادي مواجهة السؤال من خلال ذكر إنجازات النظم «الاشتراكية» في ميدان التنمية ورفاهية الشعب والاستقلال الوطني. فليس حقيقة هذه الانجازات موضع شك وتساؤل في أهميتها، انما هي لا تعني بنفسها «تحقيق الاشتراكية».

وربما يرى البعض في هذه الاقوال موقفاً «سلبيا». واسمع صوت هؤلاء الذين يرفضون فتح باب النقاش حول الطبيعة الحقيقية للمجتمعات التي سمت نفسها اشتراكية، والذين يذهبون الى ان مجرد فتح باب هذا النقاش انما هو اتخاذ موقف «رجعي» في ذاته، من شأنه أن يؤدي الى خيبة أمل الجماهير وبالتالي، يخدم الاستعمار.

ليكن موقفنا واضحا اذن. اطروحتنا هي ان ما حدث الى الآن ـ وهو خروج المجتمعات المذكورة من منطقة سيادة الرأسمالية العالمية ـ انما هو أمر ايجابي للغاية يدفع الى التقدم. ثم ليس هذا الأمر بغريب. إن كون التوسع الرأسمالي العالمي غير متكافىء في ذاته ـ أي مؤدياً بالضرورة الى انقسام المنظومة الرأسمالية الى مراكز استعمارية مهيمنة وأطراف متخلفة وتابعة تشتد فيها حدة التناقضات ـ قد فرض هذا الشكل من الثورات المعادية للرأسمالية. فهي حققت فعلا ما لم يكن من الممكن تحقيقه في اطار النظام الرأسمالي العالمي، من تعجيل انماء قوى الانتاج على أساس وطني مستقل يفتح آفاقاً اشتراكية محتملة.

هذا قول، اما كون هذه النظم قد «أكملت» انجاز الهدف، فهو قول آخر. وهنا أود أن أطرح ـ ولو بإيجاز ـ بعض التساؤلات حول موضوع «الانتقال الى الاشتراكية». وأرى ان الثورة الاشتراكية التي تمت في هذه الظروف التاريخية ـ ولا يمكن ان تتم ثورة خارج هذا الاطار ـ وأرى انها تفتح مرحلة تاريخية طويلة، تفوق مدتها السنين بل العقود، اذ لن تنتهي الّا بفوز القوى الاشتراكية على صعيد عالمي (وهو أمر خارج جدول الأحداث المحتمل حدوثها في الآفاق المنظورة). وفي خلال هذه المرحلة التاريخية تتآزر وتتعارض قوى تدفع التطور في اتجاهات مختلفة. وأرى هنا ان هذه القوى هي ثلاث وليست اثنتين (الاشتراكية والرأسمالية كما يقال في معظم الاحيان).

أولاها هي القوى الدافعة في اتجاه التطوير الاشتراكي. ومصدرها الطبقات الشعبية التي عبأت قواها خلال الثورة من أجل تحقيق الأهداف الاشتراكية، وايديولوجيا الطليعة

الماركسية التي لعبت الدور الحاسم في هذه التعبئة والتوعية. وذلك مهما حدث فيما بعد من خيبة امل محتملة من قبل الجماهير وفك تنظيمها، ومهما حدث من انحراف، بل من تزييف في الميدان الايديولوجي.

وثانيتها هي القوى الدافعة في اتجاه استمرار بل إنماء علاقات انتاج رأسمالية. وهنا أيضا يتطلب الأمر رفع ابهام قد يرد. فلسنا نحن هنا معتبرين ان هذه القوى هي مجرد انعكاس «لبقايا» الماضي. بل اطروحتنا هي أن تنمية قوى الانتاج في هذه الظروف التاريخية يستحيل ان تتفادى فتح مجال لتوسيع العلاقات الرأسمالية. الاّ أن هذا التوسيع لا يعني بالضرورة خضوعه لمقتضيات التوسع الرأسمالي العالمي ايضا. فالدولة الوطنية موجودة هنا، وهي عنصر يستطيع أن يمنع تآزر القوى الرأسمالية الداخلية مع القوى المهيمنة على صعيد عالمي، لدرجة أن تؤدي إلى عودة إلى الرأسمالية البحتة.

وثالثتها اذن، هي تلك الدولة التي أشرنا اليها حالاً. ان الأطروحة الاكثر انتشاراً في صدد الدولة تركز على دورها كمجرد وسيلة لتنفيذ مصالح طبقية. وعلى هذا الاساس يدَّعي البعض أن إلغاء الملكية الخاصة (وبالتالي، القضاء على الطبقة الرأسمالية) قد جعل الدولة وسيلة في خدمة الجماهير. بينما يدَّعي غيرهم العكس، أي أن هذه الدولة أصبحت تخدم نظاماً رأسماليا أعيد بناؤه. أما نحن فلا نكتفي بهذه الادعاءات. فمن جهة، لا نقبل أطروحة أن المجتمع الذي لم يصبح اشتراكياً انما هو بالضرورة رأسمالي. (ولسنا نحن هنا بصدد نقاش هذه المشكلة التي تناولناها في أماكن أخرى). ومن جهة أخرى نرى أن الدولة في هذه الظروف التاريخية تلعب دوراً مستقلاً، بل هناك احتمال تاريخي وارد مفاده أن يتبلور نمط اجتماعي جديد حول هيمنة الدولة (ولذلك أطلقنا على هذا النمط اسم «الدولنة»).

ان المجتمعات الاشتراكية «الموجودة فعلا» كما يقال، تنتمي جميعاً الى مرحلة «بعد الرأسمالية»، فتعمل وتتناقض فيها القوى الثلاث المذكورة. الا أن تآزر هذه القوى يتخذ أشكالاً ملموسة مختلفة من بلد الى آخر، ومن مرحلة الى أخرى، طبقاً للتطورات التاريخية العينية الخاصة لكل مجتمع.

وفي هذا الصدد أرى أن النموذج السوفياتي الحالي ـ أي منذ الثلاثينات ـ هو أقرب الى نموذج يتسم بهيمنة القوة الثالثة. هذا بينما يجمع نموذج الصين ـ الى الآن ـ بين الاتجاهات الثلاثة بشيء من التوازن. فليست مصادر القوى في الصين موحَّدة في مركز وحيد، بل هناك أولاً: تركز قوى شعبية تعمل في المسرح السياسي بفضل استفادتها من هامش حرية القرار (ومن المعروف أن هذا الهامش في الجمعيات التعاونية الصينية أوسع كثيراً مما هو عليه في الكولخوز السوفياتي). وحاولت الماوية انماء هذه المراكز. وهناك ثانياً: تركُّز قوى حول المبادرات الاقتصادية الرأسمالية الجديدة يعتمد عليها الجناح الحاكم حالياً للحزب؛ وهناك ثالثاً: تركز قوى لها الكلمة العليا في نهاية الأمر ـ وفي حدود المستطاع طبعا ـ في الدولة. إن

هذا النموذج الصيني أقرب في الواقع الى نموذج يوغسلافيا أو المجر منه الى النمط السوفياتي الحالي (*).

وما هو الأفضل من حيث التطلع الاشتراكي؟ لست أدري. ولكن حدسي هنا هو أن المرونة أفضل من التجمد، ولو أن التجمد يظهر على انه أثبت وأقوى. قطعاً تحتوي المرونة على خطر الانزلاق. ولكن قد يكون هذا الخطر أقل ضرراً من الخطر الذي يواجهه التجمد، وهو خطر الانغلاق في مأزق.

(*) لأخذ فكرة أوضح عن الموضوع، انظر: سمير امين، **مستقبل الماوية: الماوية والتحريفية** (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٤).

تعقيب ٢

د. عبد الرازق حسن (*)

١ ـ مقدمة

تقدم ورقة تجربة الصين التنموية عرضاً واضحاً سلساً لهذه التجربة وأبعادها وما يمكن استخلاصه منها، واني اتفق مع الباحث على نقص المعطيات، التي تجعل التحليل محدود النطاق. ومع ذلك، فان استقراء التاريخ، وتسلسل الاحداث تجعل الرؤية واضحة الى حد كبير. فالحاضر هو محصلة الماضي، وابن المستقبل وأي تغيير أو انتقال للمجتمع من مرحلة الى أخرى لا يتم في فراغ، وانما من خلال علاقات قد لا تكون واضحة المعالم في وقت ما، ولكنها تتفاعل في جسم المجتمع حتى تبدو في النهاية وقد تشكلت وتدعمت.

وترجع اهمية دراسة تجربة الصين التنموية الى الاسلوب الذي بدأت به ثم ما انتهت اليه، مما يعكس القيمة الحقيقية لما يسمى «بالايديولوجيات الوطنية» التي يحاول أصحابها صبغها بإطار محلي، ويميزونها بالمرونة المنبثقة من الظروف المكانية والتراث الخاص، دون التقيد بإطار فلسفي مجرد او نظري معين.

ولم تنشأ تجربة الصين بتناقضاتها نتيجة اختلافات او صراعات فردية، وانما كانت محصلة لتفاعلات الاحداث والسياسات التي تتابعت منذ القضاء على الملكية الامبراطورية واعلان (صن يات سن) للجمهورية الصينية الاولى عام ١٩١٢.

وقبل ان اخوض في تحليل التجربة، والتعليق على ورقة د. نادر فرجاني، اسمح لنفسي بتوسيع نطاق التحليل مقسما التجربة في الصين الى ثلاث مراحل تتلخص في الآتي: المرحلة السابقة على سيطرة الحزب الشيوعي على الحكم واقامة الجمهورية الشعبية، والثانية هي

(*) نائب رئيس الادارة العامة للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية ـ تونس.

المرحلة الاولى لحكم الحزب الشيوعي بقيادة ماو تسي تونغ حتى وفاته، والثالثة من غياب ماو حتى الآن؛ لعله من خلال متابعة التطور المرحلي يمكن تقدير النتائج التي تبلورت فيها الامور وانتهت الى ما انتهت اليه.

٢ ـ المرحلة الاولى

تنقسم هذه المرحلة الى فترات دفعت فيها كل واحدة الاخرى:

أ ـ حتى القرن التاسع عشر كانت امبراطورية الصين تعيش منغلقة على نفسها الى حد كبير، تعيش بمنأى عن المشاكل العالمية وصراعاتها، وان كان ينشب في داخلها من وقت الى آخر تطاحن بين القطاعات المتناثرة، وكل ما كان بين الصين والعالم خارجها، عدا المناوشات على حدودها الشمالية في منغوليا، عبارة عن تجارة في عدد محدود من السلع المتميزة كالمنتوجات الحريرية، والقطنية، والخزفية والنحاسية، والشاي.

ب ـ وقد تهدد هذا الطود من خلال الضربات المتلاحقة من الخارج خلال القرن التاسع عشر، قرن المغامرات والمؤامرات والثورة الصناعية، وتساقطت القلاع من حولها واصبحت البلاد نهبا للرأسمالية المتعطشة التي كانت تهيم في أرجاء المعمورة بحثاً عن المواد الخام، واسواق تصريف المنتوجات الصناعية.

وبالتحديد منذ مدخل العقد الرابع لذلك القرن عندما بدأ التوسع الصناعي ؛ فمن حرب الافيون مع بريطانيا ١٨٤٠/١٨٤٢، وسيطرة الأخيرة على هونغ كونغ، وتمتعها بحق التجارة الحرة في بعض الموانىء، الى منح امتيازات خاصة لرعايا الدول الاجنبية الكبرى والتخلي عن تايوان لليابان عام ١٨٩٥، وحصول روسيا والمانيا على امتيازات خطوط الحديد في الشمال.

ج ـ وكان لهذه الاوضاع ردود فعل عميقة في البلاد، وانتشار روح الثورة ضد الحكم القائم ونظامه المتهالك، وضد الاجانب، وقد عاون على ذلك نمو بعض الصناعات الوطنية، بعمالها ورأسماليتها الوطنية، وظهور مجموعة من المثقفين المتحررين الذين تشبَّعوا بقيم وفلسفة جديدة، سواء من خلال معايشة الاوضاع القائمة، أم الحصول على قدر من التعليم في الغرب. وكان احد حملة التغيير صن يات سن الذي نادى عام ١٩٠٣ بمبادىء ثلاثة «الوطنية، والديمقراطية، والاشتراكية». واخذ يدعو لافكاره بين المثقفين الصينيين.

قامت حركة قوية في الصين مطالبة بإقامة نظام حكم دستوري، وإلغاء امتيازات السكك الحديد الاجنبية، والمطالبة بتأميمها. وكذلك إلغاء المعاهدات غير المتكافئة، واسترجاع الاراضي التي استولت عليها القوات الاجنبية. وانتهى الامر بثورة عام ١٩١١، وقيام الجمهورية عام ١٩١٢ التي انهت حكم أسرة شي انج.

وكان الحكم الوطني الجديد يتشكل من جناحين يمثلان تيارين أساسيين، وهو أمر

طبيعي في الثورات الوطنية، واحد يرى الأخذ بمبادىء الحرية الإقتصادية، مقتفيا أثر التيارات الاستقلالية وقتذاك، والتحول الاجتماعي بشكل سلمي اعتماداً على الرأسمالية الوطنية المتمثلة في الفئات الاجتماعية التي يهمها التغيير، والتخلص من الهيمنة الاجنبية. والآخر يرى ضرورة إحداث تغييرات اساسية في علاقات الانتاج كوسيلة لضمان توحيد المجتمع وتعبئة طاقاته وموارده، والتركيز على تخليصه من القيود المكبلة له في شكل قوى استعمارية، وحلفاء لها، من إقطاع أو كبار ملاك وتجار، ومن خلال الأخذ ببرامج اصلاحية في مختلف الميادين لا سيما الزراعية وتنظيم الإنتاج بشكل جماعي، وتحديد اسعار السلع الأساسية.

وبالرغم من اختلاف وجهتي النظر في التغيير بين الجناحين، الا أنهما عملا سويا للتخلص من النفوذ الأجنبي، وإلغاء الامتيازات الاجنبية، والقيام بإصلاحات اساسية في نظام الحكم والادارة، وفي إقامة المشروعات والمرافق الاساسية، والتوسع في الخدمات العامة التعليمية والصحية.

وكان صن المتأثر بحكم ثقافته الغربية يرى ان النموذج الشيوعي لا يناسب الصين وأوضاعها العامة، وأن التاريخ لا تحركه العوامل المادية، وان التقدم الإجتماعي لا يتحدد من خلال الصراع الطبقي، وان الصين بما فيها من تباين في المستويات لا تنقسم الى فقراء وأغنياء، وأن غالبية الملكية في ايدي صغار ومتوسطي الملاك، ولا توجد الا قلة من الكبار وأن الشكوى من الريع قليلة، وان كل ما تطلبه الصين هو تحريرها من الأجانب، وإقامة نظام ديمقراطي ووجود حكومة شعبية.

وكان الجناح اليساري يرى أن الانموذج السوفياتي هو الأمثل، وأنه لضمان تحقيق الهدف من التغيير يجب اعطاء دور اكبر للفلاحين والعمال المثقفين والجند والشباب والنساء، وقد ساعد قيام «الكمنترن» عام ١٩١٩ على تشجيع تشكيل نواة الحزب الشيوعي. الذي أنشىء عام ١٩٢٥ مرتكزا على الفلسفة الماركسية.

وبعد موت صن عام ١٩٢٥، اشتد الخلاف داخل الحكم نتيجة اصرار الحزب الشيوعي على اسلوب الصراع الطبقي لحل مشكلة الصين، وتدعيم الحركات العمالية، وتشديد الاتجاهات المضادة للامبريالية الفرنسية لاخراجها من البلاد. وتشديد المقاطعة ضد الاجانب.

وقد حسم الامر عام ١٩٢٧، بإخراج الشيوعيين من الحكم بعد قيامهم بمظاهرات ضد الاجانب في شانغهاي، واحداث انتفاضات في مختلف المدن، وهجومهم على المؤسسات الاجنبية. وأخذت الحكومة تطاردهم بقسوة، وتستبعد العناصر المؤيدة لهم في مختلف المراكز، واقتفت اثرهم في المناطق التي أقاموا بها في الريف، حيث كانوا يستولون على الارض ويعيدون توزيعها. وقد لقي موقف الحكومة التأييد من الأجانب وكبار الرأسماليين.

ومع اشتداد الضغط على الحزب، اضطر الى الخروج بأطره الى الريف المتسع فيما سمي

بالمسيرة الطويلة (مسيرة الألف ميل) عام ١٩٣٥. واخذ الحزب يعمل فيها، متغلغلاً في المناطق التي عاشت طويلاً كحاجز لا تصل اليه سلطة الدولة، ومعتمداً على قوى الفلاحين الفقراء والطاقات المهملة الضخمة والموارد المبعثرة. والى جانب الفلاحين اجتذب العمل الحزبي فئات الرأسمالية الوطنية الصغيرة والمتوسطة المتضررة من كبار التجار، ومن المزاحمة الأجنبية.

وقد خلق الحزب الشيوعي في المناطق التي كان يعمل فيها جواً اجتماعياً جديداً، اذ اعتمد في عمله على تنظيم المجتمع الزراعي، وتشكيل مجموعات عمل وقتال في الوقت نفسه من الفلاحين. وكان فكر ماو تسي تونغ، الذي قاد الحزب، عدم المساس بالملكية الخاصة للعاملين في ارضهم ورفض فكرة انتزاع الارض من الفلاحين أو توزيعها بالتساوي كما كان يحدث في التطبيق السوفياتي.

واعتمد الحزب على كسب الفئات الاجتماعية المتوسطة بهدف تحييدها، أو ضمان تأييدها لاحداث التغيير الإجتماعي المنشود.

وتمشياً مع فلسفة ماو، رفضت فكرة النخب الممتازة في مختلف المجالات حتى لا تشكل تجمعات ذات أهداف فردية وتطلعات تضر بالمجتمع، وتؤدي الى التفاوت والتناحر، ولكن يمكن الاعتماد في العمل على الحس الاجتماعي والسياسي للجماهير، ومبادراتها، باعتبارها صاحبة المصلحة الحقيقية، وهي التي تهمها التنمية والتطور بشكل عام، ولاقامة مجتمع اشتراكي، كان يرى ماو تحويل المدن من كيانات مستهلكة الى منتجة.

٣ ـ المرحلة الثانية

أ ـ حينما انتهت الحرب العالمية الثانية وانـدحرت اليابان وتخلت عن منشوريا وتايوان وامتيازاتها في الصين، وتقلص نفوذ كل من بريطانيا وفرنسا، كان قد تعاظم دور الجيش الاحمر (جيش الحزب الشيوعي) الذي قاد حرب العصابات، وحركة مقاومة الاستعمار الياباني. وبدأ الحزب في المطالبة بدور أكبر في الحكم، وضرورة إحداث تغييرات جذرية في علاقات الانتاج، ونمط الحياة القائم، مما اقتضى دخوله في معارك سافرة مع الحزب الوطني المهيمن على السلطة، والذي كان يرأسه شانج كاي شيك، واستمرت الحرب الأهلية لمدة عامين، انتهت بسيطرة الجيش الاحمر، وقد مكنته من ذلك الظروف المتدهورة في المدن.

وكانت الخطوة الاولى لوضع البلاد في المسار المستهدف، الغاء الامتيازات الاجنبية، وتأمين التجارة الخارجية، وتحديد حدود دنيا للاجور، وربط تلك الحدود بأسعار الأرز (سلعة الغذاء الاساسية) وتطبيق نظام البطاقات لاستهلاك السلع الاساسية، مع تحديد أسعارها، وفرض نظام تراخيص العمل والإقامة في المدن وكذلك تأمين المشروعات الكبيرة ومصادرة الملكيات الكبيرة، وأملاك بعض الاجانب وإلغاء النقود السابق اصدارها، وتعويضها بنقد بديل وفق معادلة معينة، والغاء الدين الخارجي، وتنظيم الملكيات الزراعية الصغيرة

والمتوسطة في شكل جمعيات تعاونية، وكذلك ربط المنتجين الحرفيين في جمعيات تعاونية خاصة، واصدار تشريعات جديدة لاتحادات العمال وتأجيل التحول السياسي للمجتمع لمواجهة الظروف الشديدة التي تواجهها البلاد وكذلك الحال ازاء فرض دكتاتورية الطبقة العاملة، وتم التفاهم في المدن مع بعض العناصر غير الشيوعية، وأبقي بعض الرأسماليين والبيروقراطيين في مناصبهم والمصانع التي يعملون فيها، وكذلك في المدارس وأجهزة الدولة.

وتشبه هذه المرحلة الى حد كبير تلك التي تمت في الاتحاد السوفياتي، وأطلق عليها «السياسة الاقتصادية الجديدة»، كتمهيد لتنظيم الإقتصاد القومي وفق خطط خمسية مركزية محددة، قائمة على مبدأ العمل والاعتماد على الذات وقد كان المناخ القائم يدعو للتفاؤل لحماس الجماهير.

ب ـ بدأ التخطيط الاقتصادي القومي بالخطة الخمسية الاولى ١٩٥٣/١٩٥٧ معتمدة على اعطاء وزن كبير للصناعة بمختلف مستوياتها، ونشرها على أوسع نطاق باعتبارها المصدر الاساسي للتغيير الاقتصادي، وتكثيف البحث عن المواد الخام اللازمة للصناعة. وكان احد الشعارات «مصهر في كل منطقة»*. وفي الزراعة إعادة تنظيم التعاونيات وتجميعها، لضمان تقديمها لفائض أكبر لتمويل التنمية، والشروع في اقامة مشروعات البنى الأساسية للربط بين أجهزة الانتاج، وتسهيل الحركة بينها في مختلف أجزاء البلاد، وتوسيع نطاق التعليم والقضاء على الأمية، والاهتمام بالرعاية الصحية والاجتماعية لتحقيق التفاهم الاجتماعي، وزيادة الانتاج. كل ذلك مع زيادة الرقابة على الأسعار بمراعاة العلاقة بين الأجور وزيادتها، والسلع المتيسرة للاستهلاك وتحديد مدى التفاوت بين الدخول، وتحديد حد أدنى للاجور بما يتناسب مع أسعار السلع الاساسية وكمياتها، وضمان العمل للجميع. وقد كان الحماس للتجربة واضحاً، إذ اتسع نطاق فرق العمل المشترك الموسمية والمؤقتة، وساد شعار «دع مائة زهرة تتفتح ومائة مدرسة فكرية» وهي دعوة للمثقفين ليدلوا بدلوهم لبناء المجتمع الجديد. وكان البعض يرى في هذه الدعوة الرغبة في كشف العناصر المعارضة وبرامجها، كخطوة لمهاجمتهم واعتبارهم عناصر مناوئة مضادة للثورة.

وقد كان من الطبيعي ان تنتهي الخطة بارتفاع معدلات نمو الصناعة بدرجة كبيرة (٢٠ بالمائة) عما كان مقدراً، وارتفعت مستويات التعليم والصحة العامة بشكل ملحوظ. وبالرغم من تواضع معدلات نمو الزراعة (٤١ بالمائة) إلا انها كانت تزيد كثيرا عن معدلات نمو السكان (٢,٥ بالمائة) مما ضمن تحسناً في مستوى التغذية، وكانت النتيجة العامة، كما أشار الباحث، ارتفاع نسبة التراكم الى الدخل القومي الى (٢٤,٢ بالمائة)، ومعدل الاستثمار الموجه للانتاج المادي الى (٧١,٧ بالمائة).

ج ـ أدت النتائج المباشرة للخطة الخمسية الاولى، الى زيادة الثقة بإمكان تحقيق

(*) كانت تجمع فيه الحديد، الخردة، وقطع الحديد المهملة.

انجازات أكبر، اخذاً في الإعتبار إهتمام المواطنين بزيادة الانتاج والحد من الاستهلاك. فوضعت الخطة الخمسية الثانية ١٩٥٨/١٩٦٢ لتحقيق قفزة كبرى في الانتاج ليضاعف بموجبها الدخل في سنة، وركزت تلك الخطة على الصناعة الثقيلة وتمويلها من خلال زيادة نسبة التراكم المقدر من الناتج المحلي. ومعنى ذلك زيادة الفائض المطلوب من الزراعة والصناعة الاستخراجية والحرفية بزيادة انتاجيتها، وانتاجية المواطنين في مختلف المرافق الأخرى، وكان المقدر ان يرتفع معدل التراكم الى (٣٠,٨بالمائة) ونسبة المخصص للاستثمار المادي ٨٦,٨ بالمائة (كما أشار الباحث) وهي نسب لا شك ممعنة في الارتفاع.

وازداد الاهتمام بالتجمعات (الكميونات) التي تذوب فيها الملكية الخاصة في إطار التجمع في المدن على النمط نفسه الذي استخدم في الريف، وتنسيق العمل بين التعاونيات الريفية بما يمكنها من اعتمادها على نفسها من الزراعة، الى تسويق المنتوجات الى التعليم والادارة بل والامن العام. وكان الهدف الإسراع بالتحول الى نظام الملكية العامة وتخطيط الانتاج الزراعي، والمساواة في المعاملة. وعلى الرغم من أن هذه التجمعات قد مكنت الريف من مواجهة الفترة الصعبة للأزمة الزراعية وقتذاك، إلا أن أعضاءها كانوا يشعرون ان النظام يتسم بقدر كبير من التحكم، وأفقدهم الحرية الكافية للعمل والتصرف، ولم يستسيغوا فكرة ذوبان الملكية الخاصة في التجمع، أو نظام المساواة الكاملة، ولا زيادة تغلغل المشرفين في الأمور السياسية دون إعتبار للمبادىء الاقتصادية. وقد أدى النقد المتزايد للمجمعات الى التخلي عنها، وإستبدالها بفرق الانتاج.

ولم تنجح القفزة في دفع الانتاج الصناعي الى المستويات المرجوة، في الوقت الذي ضعف فيه دور الصناعات الصغيرة والحرفية.

د ـ وضعت الخطة الخمسية الثالثة ١٩٦٣/١٩٦٧ والمناخ العام للعمل والانتاج والفكر السياسي نفسه تشوبه الضبابية، وأرهقت المواجهات الخارجية الامكانيات العامة، وانخفضت انتاجية الصناعة عما كان مقدرا لها، واتسم انجاز المشروعات بالبطء، وظهور فتور في حماس العاملين للعمل، لضعف الحوافز المادية، وانكشاف العجز الاداري نتيجة تضخم الاجهزة البيروقراطية، وقيام صراع فكري على أمور قد تبدو طبيعية ولكنها ذات أبعاد هامة وتأثير كبير على مسيرة التنمية. وتتلخص في التأكيد على المركزية او توزيع السلطة، وفرض التغيير من خلال اجراءات تشريعية حاسمة ومواقف متشددة، أو من خلال مراعاة حركة التطور الطبيعي والتدريجي للأمور، وبين التركيز على العمل الجماعي أو منح الافراد حريات أكبر للعمل والتصرف، وكذلك بين العمل على تحقيق الاهداف من خلال التحكم في قوى الإنتاج أو ضمان علاقات إنتاج متوازنة، والمساواة في توزيع الناتج الإجمالي، أو اعتماد قدر من التمييز مع الأخذ في الإعتبار ما يقدمه كل عنصر أو عامل في الإنتاج، وهل المهم هو ضمان تحقيق الإنتاج المستهدف مهما كانت الوسيلة؟ أو تكون العبرة في التقدير حساب التكاليف الاقتصادية والإجتماعية وفي النهاية هل تترك الإدارة وتوجيه الانتاج كله بين يدي أهل الثقة، أم مراعاة أهل الخبرة والمعرفة؟ وقد خشت القيادة أن تؤدي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية،

واشتداد الصراع الفكري الى انتكاس الثورة، فحركت ما سمي «بالثورة الثقافية» عام ١٩٦٦ بقيادة لين بياو بهدف تأكيد الفلسفة الأصيلة للماركسية، ورفض تطعيمها بما بدا أنه توجهات اصلاحية مناسبة للتطبيق، وان كانت في الواقع انحرافاً عنها. وأنه لا مفر من تأكيد المساواة وإلغاء الفوارق مثلا بين المدينة والريف، والعمال والفلاحين، والجنود والضباط والعمل الذهني واليدوي. . . الخ.

وتمخضت الأمور عما هو أبعد من ذلك، إذ نحي الكثيرون عن أعمالهم وفرض على عدد كبير من المثقفين وسكان المدن التحول الى العمل في المزارع، وقامت انتفاضات على ادارات المصانع، وفي الجامعات، وسادت حالة من الفزع بين الموظفين وتسلط سيف الاتهام على كل ذي رأي بأنه منحرف أو مضاد للثورة.

وكان هدف ماو من إثارة هذه «الثورة الثقافية» تكتيل قوى الشبيبة باعتبارها صاحبة المصلحة في التغيير، وانها الوحيدة القادرة على دفع الصين الى الأمام ومواجهة الأعداء دون اعتماد على أحد من الخارج.

وكانت قيادة الصين تشعر ان النظام فيها مستهدف، فمن حرب في كوريا الى أخرى مع الهند، والى ثالثة لمواجهة القوى التي تحاول اعادة السيطرة على الهند الصينية.

وقد اتبع التوجه الجديد تعديل اسلوب الخطة الثالثة، ومدها حتى عام ١٩٧٠ لتوائم التغيرات الجديدة. وقد أدت الثورة الثقافية الى تصلب المعارضة وتقوقعها وليس القضاء عليها، واستكانت مستغلة حالة المعارضة المتزايدة للاتجاهات المتشددة. ومهما يكن الامر، فالحوار الذي سبق «الثورة الثقافية» والتجربة القاسية التي مرت بها النماذج المختلفة في التطبيق الاشتراكي لم تنفرد بها الصين، إذ قد حدث ما يشبهها في الاتحاد السوفياتي، وذلك نتيجة لطبيعة التحول من مجتمع رأسمالي أو شبه رأسمالي الى مجتمع اشتراكي أو يسير في طريق الاشتراكية.

ومشكلة «الثورة الثقافية» ليست في المسائل التي طرحتها، ولكن في العنف الذي شملها، واتساع نطاق تطبيقها في المدن التي هي المراكز الحساسة للتغيير الاجتماعي مهما قيل عن الريف وطاقاته. وان محاولة اعطاء الجماهير دوراً أكبر في التطور الاشتراكي باعتبارها أدرى بمصالحها وهي صاحبة المصلحة الحقيقية فيه، أمر سليم ولكن يجب أن يتم في إطار قيادة سياسية واعية، والا تتعارض مصالح هذه القيادات مع الجماهير.

فعلى الرغم من مآسي «الثورة الثقافية» إلَّا أن الملاحظ أنه قد واكبها تغيير مادي واضح، من مضاعفة نصيب الصناعة الثقيلة، التي أصبحت قاعدة التطور الصناعي، وزيادة انتاج الصناعة الخفيفة والمحلية التي مكنت من تغطية نسبة هامة من احتياجات الأقاليم، وكانت انتاجيتها مرتفعة الى حد جعلت الصين مكتفية ذاتياً في أغلب السلع الغذائية، ويتمتع المواطنون بمستوى تغذية أعلى بكثير عما كانوا يحصلون عليه.

هـ ـ خفت حدة «الثورة الثقافية» عند وضع الخطة الخمسية الرابعة وفي ظـروف انفراج دولي ازاء الصين وخروجها من عزلتها، وانضمامها الى الامم المتحدة حالّة محل الصين الوطنية.

وبالرغم من انتهاء مقاطعة الصين من الدول الصناعية الكبرى، الا ان الاهتمام بالخطة استمر في تأكيد سياسة الاعتماد على الذات، وتدعيم اتجاهات الانتاج السابقة، وزيادة المخصص للاستثمار، لا سيما في الصناعة الثقيلة، والالتزام بزيادة الانتاج في حدود معقولة، واستمرار الجهود الاجتماعية للقضاء على الأمية، وتوسيع فرص التعليم، وتحسين المستوى الصحي والمعاشي للمواطنين، والتحكم في أسعار سلع الاستهلاك.

٤ ـ المرحلة الثالثة

أ ـ أدت ظروف الانفراج الدولي الى اعادة طرح الكثير من القضايا التي ستتم اثارتها، وبشكل يتسم بقدر أكبر من الحرية والموضوعية. وبعد أن استكمل بناء هيكل الإنتاج بالشكل الذي قدر له، اتجه الاسلوب نحو التحديث، باعتباره الوسيلة التي تضمن مضاعفة الانتاج. وكان يعني ذلك الربط الهيكلي بين مصادر الانتاج المختلفة وتحركاتها الامامية والخلفية، لحسن الاستفادة من الموارد، وخفض التكاليف، ودراسة كفاءة الاستثمار من خلال دراسة دقيقة لفاعلية الاستثمارات الاضافية، والمقارنة بين البدائل لاختيار الاستثمار الأمثل. وانه إذا كان مستوى متخلف من التكنولوجيا قد قبل في ظروف معينة أن يغطي احتياجات حالية وضرورية، فقد آن الأوان للاستفادة من التقدم العلمي، ومما هو متيسر من تكنولوجيا خارجية متطورة، للحصول من مدخلات عملية الانتاج على أكبر قدر من المنفعة أو العائد، وأنه بذلك يمكن تنظيم الانتاج، ومن ثم الاسراع بالتطور وتحقيق الاشتراكية.

ب ـ في هذا الاطار وضعت الخطة الخمسية الخامسة ١٩٧٦/ ١٩٨٠، وتوفي ماو خلال السنة الاولى منها ، وادت روح المهادنة إلى عودة تنغ تشياو بنغ الى الساحة، وبروز مجموعة من الداعين للاصلاح والتغير في صفوف الحزب، ومعالجة المشاكل الاقتصادية بقدر اكبر من المرونة لدعم المسيرة الاشتراكية، وهو من القائلين بأن العبرة هي في ثبات الخطوات، ومواجهة الواقع وليس القفز فوقه.

وقد عاون على هذا الاتجاه ـ كما ذكرنا ـ الانفراج الدولي مع الصين، وقبول فكرة المعايشة مع وجهات النظر المعارضة، وما برز من مشاكل في مسار التنمية نتيجة انخفاض كفاءة أدوات الانتاج، وانشغال القيادات عن التدريب بالامور السياسية. وكان من المقرر ان اعادة تنغ يمكن أن تصحح المسيرة، لا سيما وأنه كان أحد الأقطاب المنادين بتحديث الصناعة، والادارة العلمية، واعطاء البحث العلمي والتقدم التكنولوجي دوراً أكبر تحت رعاية الدولة، وما يقتضيه ذلك من حفز المبادرات، واعادة النظر في المشروعات، وتقويمها على أساس أدائها وحسن انتاجها، وليس على أساس حجم هذا الانتاج بغض النظر عن

نوعيته وهي المشكلة التي واجهت الدول الاشتراكية في المراحل الاولى لعملها.

والمشكلة في هذا المنطق انه يختلط فيه رفض أخذ مفهوم التغير من خلال تغيير العلاقات القائمة كخطوة أولى مهما كانت التضحيات، أو الانطلاق من الواقع واحداث التغيير فيه، وهذا المبدأ يمكن الأخذ به من خلال خطة واضحة دون السماح بتسرب الاتجاهات المعاكسة التي تعتبر ان أي تغيير كبير هو قفز فوق الواقع، ولا يتسق مع طبيعة الاشياء، وبالتالي، ليس هناك من حاجة لصراع طبقي يضحى فيه بعناصر ذات خبرة وكفاية لمجرد الاختلاف معها. والواقع ان هذا المبدأ يتماشى الى حد كبير مع فلسفة «الرأسماليات الوطنية»، او النماذج الاصلاحية التي يهمها إزالة الضغوط عنها، والعراقيل من أمامها، وتشعر في نفسها القدرة على التغيير والتحرك بدرجة كبيرة وبوعي نحو الهدف، وهو تنظيم الانتاج، وانه من خلال هذا التنظيم يتسع نطاق المستفيدين منه، ويتصاعد نصيب الفرد بشكل ثابت مستقر، وعلى العكس من ذلك، ان نزع الملكية كثيرا ما يحدث مشاكل اقتصادية واجتماعية، ولا يترتب عليها بالضرورة زيادة نصيب الفرد، وتحسن مستواه المادي.

ومن هنا يمكن ان يثار أيضا دور الفرد كعنصر فعال في الانتاج بشكل مستقل، أو دوره من خلال الجماعة والعمل الجماعي. فالمبادرة الفردية ليست مرفوضة، والمكافأة عليها ليس هناك من اعتراض عليها، ولكن المهم هو تحديد دور الفرد الحقيقي مستقلاً في ذلك عن الجماعة، وهل يمكن أن يكون له معنى بعيداً عن الجماعة بكل ما تقدمه؟ ومن الممكن أن يعطي الفرد دوراً أكبر، ودخلاً أعلى ، ولكن المشكلة في النظام الاشتراكي هي حدود استخدام هذه المزايا بما لا يؤثر بشكل معاكس للاهداف العامة، أو للعلاقات الاجتماعية.

كذلك الحال بالنسبة لمسألة المركزية واللامركزية، والتقدم العلمي والتكنولوجي، فهي مطلوبة، ولها اعتبارها في مختلف النظريات والتطبيقات، لا فرق في ذلك بين الاشتراكية والرأسمالية، وانما العبرة هي في اسلوب التنفيذ، وهل يتم ذلك بناء على تخطيط واضح واع لتحديد مسارات كل العناصر؟ أم تترك العملية لحركية السوق بما فيها من اعتباطية، وما يرتبط بها من قوى ومصالح طبقية؟

والنظرة التجريبية، والاعتماد على الواقع وحده قد يفقد القدرة على النظر الى حركة العناصر العاملة، وبالتالي، التمسح بالقوانين الاقتصادية الموضوعية لتبرير المنهج الذي اتبع، قول مردود لأن هذه القوانين ترتبط بعلاقات مادية معينة، وتتحرك وفق فرضيات، لا يمكن القول بأنها شاملة، وهي ليست كالقوانين الطبيعية التي تتميز بالثبات لنوعية الحركة في مكونات كل منها.

واذا كانت الزراعة، والعمل فيها، قد أدت الى تأصل نوع من الفردية في المزارع، والربط القوي بينه وبين الارض التي يزرعها، فليس معنى ذلك ان هذه الفكرة ثابتة، لان التقدم العلمي، والتحكم التكنولوجي في عوامل الطبيعة أفقدت عنصر الارتباط بالأرض أهميته السابقة، وبالتالي، فالقول بفشل التعاونيات وعدم انجازها لما قدر لها، لا يعني خطأ

الفكرة، وانما قصور ربطها بالمتغيرات العلمية التي تزيد من فعاليتها، وتضعف من دور الفرد. اما اذا كان قيامها من خلال تجميع الافراد، أو أصحاب ملكيات صغيرة، وبتصور أن العمل التعاوني أو الجماعي سيعطي نتيجة أكبر، فإن ذلك من المشكوك في نجاحه بعيداً عن اطار نفسي، وفهم فلسفي يتخلى فيه الفرد عن مصالحه المباشرة والموروثة للصالح الاجتماعي.

وقد استخدم أصحاب النظرة الجديدة في الصين مقولة «انه لا يهم لون القط طالما انه يصيد الفار» كمبرر للانحراف عن الفكر الاشتراكي، ولا تختلف عن المفاهيم الوطنية أو القطرية التي نلمسها في كثير من الدول التي تنادي بما يسمى «الاشتراكية الوطنية»، بل اننا نجد أيضا من يفلسف لها في الدول المتقدمة الصناعية، التي تظن انه من خلال التطبيق القائم لما يسمى «ديمقراطية» سيأتي الوقت الذي تتحقق فيه الاشتراكية.

ج ـ وقد أشار الباحث الى آراء مجموعة من الدارسين الغربيين تعليلاً لمرحلة التغيير، ولخصها في انخفاض كفاءة الاستثمار، ووجود ثغرات في هيكل الصناعة ، وانخفاض في الفائض الزراعي، وقلة الانجاز في التقليل من الفوارق الاقليمية، والخوف من المعارضة والاتجاهات اليسارية.

وكل هذه الأسباب مقبولة من وجهة نظر فردية مادية آنية، ولا تتمشى في كثير مع النظرة الاجتماعية بعيدة المدى، والمهم هل بعض هذه المشاكل أصيلة في النظام أو مرحلية نتيجة أخطاء؟ أو عدم الوضوح؟ أو عدم كفاية المعطيات التي حددت على أساسها الأهداف؟ وكل هذه المشاكل تحدث في مختلف أشكال النظم الاجتماعية، على مراحل مختلفة، وبمعدلات متباينة، ولا تؤدي إلى الإنقلاب على الأوضاع إلا إذا حدث استقطاب ثم تصادم بين القوى الاجتماعية القائمة، ولا مفر من حدوث ضحايا في كل تغيير لعلاقات الانتاج. ولكن العبرة هي في المحصلة النهائية وتوازن النصيب الاجتماعي مع الجهد المبذول، وفي الحدود التي لا تخل بالعلاقات الاجتماعية، أو بقدرة المجتمع على النمو بشكل مستمر متوازن.

وقد يمكن قبول الاسباب السابقة في اطار من المثالية، اما الظروف الاجتماعية بشكلها الموروث في الصين، فإن إحداث تغييرات جذرية تتطلب وقتاً ليس بالقصير وتضحيات جساما. وأن كل ذلك لا يبرر ما قد يحدث من أخطاء مقصودة.

ومشكلة الصين انها لم تقم برصد كاف للتحولات التي تتم في المجتمع في مختلف اجزائه، وطبيعة العوامل الاجتماعية التي جدت على الساحة، حتى يمكن الاستفادة بأكبر قدر من العناصر ذات الفعالية في التغيير، لاعطائها دوراً أكبر. لقد قادت الثورة فئة ليس هناك ما يؤكد تميزها بالكفاءة العلمية او الفنية، ولكنها كانت تؤمن بفلسفة اجتماعية مخالفة لما هو قائم، وكانت رؤيتها فيما يجب ان تكون عليه الامور والعلاقات، واضحة الى حد كبير، وكانت مهمتها تمهيد الطريق لمجتمع جديد، يقوم على انقاض قيم بالية ليزيل العقبات التي تعترض المسيرة.

ومع ذلك فلا يمكن نكران أن عنف «الثورة الثقافية» على مبرراتها المنطقية، أدت الى صمت المخالفين، وحالت دون تبين ما قد يكون هناك من عيوب التطبيق التي أخذت في التراكم وانتهت بزيادة رصيد المعارضة، استخدمته بفعالية حينما زال أثر العامل الاساسي الضاغط وهو ماو تسي تونغ.

د ـ الملاحظ عند قيام الثورات او مراحل التطورات الكبيرة هي رفع شعارات عريضة جذابة، تخفي تكتيكات متناقضة، فتحت شعار «الحرية والاخاء والمساواة» استعمرت بلدان كثيرة، وتحت شعار «التمدين» قضي على حضارات كثيرة، واستغلت شعوب ضعيفة، وتحت شعار «الانفتاح» تسللت الرأسمالية العالمية لتقضي على مكتسبات ضحى من أجلها بالكثير، وتحت شعار «التحديث والتطوير» عاد المنطق الرأسمالي الى الصين ليسود أسلوب العمل، ويدخل هذا البلد في دوامة التناقضات الداخلية والخارجية. واختلف مع الباحث في تقويمه «باستحالة اصدار حكم نهائي» على التحول الذي أقر به دنغ. وسأحاول أن أشير هنا الى بعض مظاهر التطبيق وما تمخضت عنه:

(١) في محاولة لإرجاع شانغهاي لسابق عهدها قبل الثورة ـ حينما كانت مركزاً تجارياً وصناعياً دولياً ـ قدمت تسهيلات كثيرة للاستثمارات الاجنبية فيها، وأعطيت المشروعات المقامة أكبر قدر من الحرية. وحتى نهاية عام ١٩٨٥ مثلاً، كانت قد اقيمت ١٤ شركة أمريكية صينية مشتركة للروائح والاجهزة الكهربائية، وللهندسة والمعدات النفطية، والتنقيب عن النفط، والانشاءات، إضافة الى مجموعة من الشركات المشتركة مع اليابان والمانيا وهولندا.

(٢) أنشئت مناطق حرة عام ١٩٧٩ في شن زن، وشانتو، وتشيامن وزوهاي على الساحل الجنوبي الشرقي، بهدف اجتذاب رأس المال الأجنبي واستجلاب التكنولوجيا المتقدمة لدفع حركة التصدير، وقد انفقت الحكومة في تلك المناطق على البنى الأساسية (قدر ما انفق على مشروعات البنى الأساسية في شن زن وحدها مليار دولار) أكثر مما وصل اليها من رأسمال أجنبي، ولم يتم تصدير الا ثلث انتاج المشروعات المقامة. وكان قد قدر أن يصل الى ٣,٢ مليارات دولار، ولكن لم يصل حتى عام ١٩٨٤ غير ٨٤٠ مليون دولار. وتبين أن حوالى (٨٠ بالمائة) من المال الاجنبي الوارد من شن زن (أكبر مناطق الاستثمار الاجنبي) أتى من هونغ كونغ.

وفي مجالات الاستثمار الاجنبي كانت (البيبسي كولا)، والكمبيوتر وكان تسويقها الاساسي يتم في الصين نفسها. ومن الاعمال الاخرى البريد والهاتف، والانشاءات، والفنادق. وأقيمت شركات نسيج من هونغ كونغ للاستفادة من انخفاض الاجور في الصين.

(٣) قدمت الحكومة لجزيرة هاينان في عام ١٩٨٣ مزايا اقتصادية، لاقامة صناعة تصدير، غير أن الاموال استخدمت لشراء سلع أجنبية بيعت في البلاد. وقد واجهت هاي كيو عاصمة

الجزيرة مشاكل كثيرة، لقلة استخدام الميناء، وانخفاض أشغال الفنادق مما أدى الى اغلاق العديد منها.

(٤) لاحظت الحكومة ان تشجيع الاستثمار الاجنبي، وتخصيص مناطق حرة لاجتذاب رؤوس الاموال الأجنبية، لم يحقق الهدف. كما لاحظت أن بعض المشروعات ـ لضمان تسيير أعمالها ـ عمدت الى تشغيل أبناء كبار المسؤولين بها بمرتبات عالية.

وقد اضطرت الحكومة الى اعادة النظر في الامتيازات الممنوحة للمشروعات الأجنبية وفرضت نوعاً من الرقابة على النقد في أوائل عام ١٩٨٥ (لا تسري على المناطق الخاصة)، وتسمح الإجراءات الجديدة للمشروعات بالاحتفاظ بحصيلتها من العملة الاجنبية الآتية من صادراتها.

(٥) بعد موت ماو وعودة القطاع الخاص انشىء ٠٠٠ ٦٦٠ مشروع خاص، بلغ عددها في عام ١٩٨٤: ٩,٣ ملايين مشروع (منها ٠٠٠ ٨٨٠ في النقل، ٠٠٠ ٢٥٠ لإصلاح الأحذية، ٠٠٠ ٦٤٠ للخدمات، ٠٠٠ ٤٠ لاصلاح وبناء المنازل) ويوجد في بكين وحدها ٥٠٠ سوق للتعامل الخاص.

(٦) تتجه معاملات الصين التجارية مع الخارج الى عجز، ففي السنوات ١٩٨٤/١٩٧٩ بلغ العجز ٤ مليارات يوان وبلغ العجز في النصف الأول من عام ١٩٨٥ حوالى ١٨,٨ مليار يوان.

وقد أدت مصاعب التمويل إلى اللجوء الى البنك الدولي لاقتراض ٣,٠٢ مليارات دولار لمدة ٥ سنوات لتنفيذ مشروعات في مجالات الطاقة والصناعة والزراعة والمواصلات.

وقد أوصى البنك الحكومة بضرورة تغيير نظامها الحالي لادارة الموارد، والعمل على رفع الطاقات الإنتاجية، لإمكان رفع نصيب الفرد في الناتج القومي، مع استثمار ٣٠ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي، وتنشيط قطاع الخدمات، والمحافظة على عدد السكان عند حد ١,٢ مليار في نهاية القرن وهو الحد الذي بلغه عام ١٩٨٥.

(٧) بدأت الصين تستجيب لما تشير اليه كتابات الغرب الرأسمالي. وهو ضرورة تحجيم النسل، لإيجاد نوع من التوازن بين السكان والموارد، وقررت فرض نوع من العقوبات على من ينجب أكثر من طفل، مما أدى الى عودة ظاهرة وأد البنات في الريف والتي كانت قد اختفت عند قيام الثورة.

(٨) وفي العلاقات الخارجية، صمتت الصين عن ضم تايوان التي تعتبر بمثابة قاعدة أمريكية، وبالرغم من عرض البرتغال تسليم جزيرة مكاو لها بعد قيام ثورة البرتغال، الا انها ما زالت تدرس هذا الامر. ودخلت مع بريطانيا في اتفاق يستمر بموجبه النظام القائم في هونغ كونغ، دون مساسه لمدة ٥٠ سنة بعد انتهاء امتياز بريطانيا على المناطق المجاورة عام ١٩٩٧، وتنازلها عن الجزيرة. وتقضي الاتفاقية أن تستمر أساليب الإدارة الرأسمالية كما هي،

ويظل حق التملك الشخصي، والتجارة الحرة، وحركة رؤوس الاموال، ولا تتدخل الدولة في أسواق المال، أو في حرية الأفراد في إقامة الشركات الخاصة، وفي معاملاتها مع الخارج.

حقيقة ان التحول لا يعني أنه قد أتى بشر خالص، كما ذكر الباحث ولكن الأمر نسبي يتوقف على تحديدنا لما هو الشر، ومن وجهة نظر المجتمع بطبقاته الاجتماعية، وأهدافه المستقبلية، وفي كل الامور هناك من يستفيد وهناك من يضار والعبرة بالمحصلة النهائية.

هـ ـ نخرج من هنا، بأن البعد عن الهدف الاجتماعي، والأخذ بالنظرة الفردية، لا يؤديان إلا الى الانغماس في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ودخول المجتمع في دوامة النظام الاقتصادي العالمي القائم بما فيه من تناقضات، ويهدد الانجازات التي حققتها الثورة. وهو الخطأ نفسه الذي تقع فيه ما تسمى «بالثورات الوطنية»، أو «الاشتراكيات الوطنية» أو مرادفات هذه التسميات.

تعقيب ٣

د. علي عبد القادر علي (*)

مقدمة

دعنا نلاحظ بادىء ذي بدء انه، وعلى الرغم من تحفظ د. نادر فرجاني بأنه «ليس من المتخصصين في شؤون الصين الاقتصادية» قد استطاع أن يستعرض لنا في ايجاز، غير مخل، أهم سمات نموذج التنمية الصيني مستخدماً في ذلك ما هو متيسر من معلومات. ولعلنا لا نغالي إن قلنا ان الباحث، قد حقق نجاحاً باهراً في استعراضه الموجز هذا، خصوصاً إذا ما قورن هذا الملخص المكثف بما أصبح متيسراً من الكتابات الصينية الصفراء.

وعلى الرغم من أننا نوصي الذين يودون الالمام بتجربة الصين بقراءة هذه الدراسة كمدخل للتعمق في بحث نجاحاتها ومشاكلها، إلا أننا سنحاول في هذا التعقيب استعراض التجربة الصينية على مستوى تجريدي أكثر، حتى يتسنى لنا التركيز على ما يمكن استنباطه من دروس يستفاد منها في جهود التنمية العربية المنشودة.

ونحن إذ نتقدم بمحاولتنا هذه لا يسعنا إلّا أن نسارع لنسجل تحفظاً شبيهاً بتحفظ الباحث ذلك لكوننا دارسي تنمية دون أن نكون «متخصصين في شؤون الصين الاقتصادية». وعلى الرغم من أن هذه الملاحظة تفرض علينا قيوداً معرفية على المستوى التحليلي، إلّا أنها لا ينبغي أن تحرمنا من محاولة تناول الدروس التنموية الضمنية في التجربة الصينية.

في القسم الأول من هذا التعقيب نستعرض نماذج التنمية الصينية بينما نفرد القسم الثاني لمناقشة سريعة للدروس المستفادة ونخصص القسم الثالث لبعض الملاحظات الختامية.

(*) استاذ الاقتصاد بجامعة الجزيرة وحاليا كبير خبراء بالمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ـ الخرطوم.

١ ـ ألوان النماذج

تمكننا القراءة المتمعنة لورقة د. نادر فرجاني، ولما هو متيسر من أدبيات في مجال التنمية الصينية، من استنباط أهم خصائص ومميزات نموذجي التنمية الصينية باستخدام عدد من المؤشرات الاقتصادية. ويمكننا لأغراض تركيز النقاش استعراض هذه الخصائص من خلال الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)
نماذج التنمية الصينية

البند	النموذج الأحمر	النموذج الأصفر
(أ) أهداف التنمية	النمو المتسارع	الرفاهية المجتمعية
(ب) التراكم	تعظيم معدلات التراكم	تخفيض تدريجي لمعدل الاستثمار حتى يبلغ ٢٥ بالمائة من اجمالي الناتج
(ج) تركيبة الاقتصاد	التركيز على الصناعات الثقيلة	التنمية المتوازنة لكل القطاعات الانتاجية والخدمية
(د) التوجه التنموي	المشروعات الجديدة واستخدام متسارع للطاقة والمواد الخام (النمو الأفقي)	معيار النوعية للأغراض التنافسية: اعمار واصلاح الهياكل القائمة، زيادة انتاجية العمل (النمو الرأسي)
(هـ) النظام الاقتصادي	التوجيه المركزي	دور السوق في ترشيد توزيع الموارد في اطار التوجيه الموحد للاقتصاد التجميعي
(و) العلاقات الدولية	الباب المغلق	الباب المفتوح
صفة النموذج	الاعتماد على الذات، الاستقلال، الطوبائية	الاعتماد على النفس وعلى الغير، التبعية النسبية، الواقعية

المصدر: Alexander Eckstein, *China's Economic Revolution* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1977), and

م. مروان، نماذج في الاقتصاد السياسي ([لندن]: كتب بنجوين، ١٩٨٤)، (الأصل بالانكليزية). أنظر أيضاً الورقة المقدمة من قبل د. نادر فرجاني.

ولعلنا على صواب إذا قلنا ان النجاحات التي حققها تطبيق النموذج الأحمر في شتى مجالات التنمية قد اعتمدت بطريقة حاسمة على عدد من العوامل المؤسسية من أهمها، كما

ذكر الباحث، الدرجة العالية «من الاجماع في قيادة الدولة ـ الحزب على الأهداف طويلة الأجل وكيفية تحقيقها. . . ومفهوم فريق الانتاج الذي ارتبط بالتكوينات القروية التقليدية، والعلاقة العضوية بين الأطر الحزبية والجماهير العاملة، والسماح بقيام صناعات محلية تقوم على الموارد الخاصة بالمناطق الاقليمية وسياسة التشغيل الكامل بأجور منخفضة في كل القطاع الحديث».

هذا ويبدو ان الدعوة الى تعديل النموذج قد ارتكزت على عدد من المشاهدات التجريبية يمكن تلخيصها على النحو التالي[1]:

أ ـ بعد الفراغ من احداث التحول الاشتراكي الأساسي أصبح التناقض الرئيسي في الصين يتمثل في التضارب بين النمو المطرد للحاجات المادية والثقافية للسكان من جهة، وبين تخلف الانتاج الاجتماعي من جهة أخرى. ومن ثم ظهرت الدعوة الى التحديث الاشتراكي مركزاً حول البناء الاقتصادي.

ب ـ ان البناء الاقتصادي الاشتراكي لا بد له وأن ينطلق من الظروف الفعلية للصين، ولا بد له وأن يكون متوافقا مع الطاقات الوطنية. ومن ثم ظهرت الدعوة الى اتباع «النهج العلمي» بمعنى محاولة الاجتهاد للوصول الى فهم وتحليل متعمقين للمعطيات الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على السلوك حسب ما تمليه القوانين الاقتصادية الموضوعية والاعتراف بالتخلف النسبي للاقتصاد والمجتمع كحقيقة أساسية، والاعتراف بالايجابيات التي تراكمت من خلال التجارب السابقة للبناء الاقتصادي.

ج ـ ان التغير والتحسين في العلاقات الاشتراكية للانتاج لابد لهما من التوافق مع قوى الانتاج بحيث تصبح التركيبة الاقتصادية مواتية لنمو الانتاج. فعلى الرغم من أن اقتصاد الدولة والاقتصاد الجماعي سيظلان التنظيمين الأساسيين للاقتصاد في الصين، إلا أنه يتوجب الاعتراف بأن الاقتصاد الفردي، في حدود معلومة، يمثل تكاملاً ضرورياً في إطار التخطيط والملكية العامة، يؤدي الى خلق السوق، والى خلق علاقات للانتاج واضحة المعالم لكل مرحلة من تطور القوى الانتاجية على اعتبار انه لا يوجد نموذج محدد لتطور علاقات الانتاج الاشتراكية.

ومهما يكن من أمر العوامل التي أدت الى أن يحقق «النموذج الأحمر» نتائجه الباهرة في مجال التنمية، ومهما يكن من طبيعة الاعتبارات التي أدت الى تبني مشروع تعديل النموذج في إطار التحديث الاشتراكي، ومهما يكن من أمر النتائج المستقبلية المترتبة على هذا التحول، فإن الأسئلة التي تطرح نفسها الآن هي، على أي نحو يمكن اعتبار استراتيجية الصين التنموية استراتيجية متفردة أفرزت نموذجاً تنموياً يمكن تطبيقه في الوطن العربي؟ وما هي الشروط التي يتوجب توافرها ليتم هذا التطبيق؟

---

(١) أنظر: ل. شنقوري و ز. وزويدان، «الخطوط العريضة للتنمية الإقتصادية، ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠،» في: قوانقيوان، التحديث الاشتراكي في الصين.

ولعله من البديهي ملاحظة أن الاجابة عن مثل هذه الأسئلة هي التي ستمكننا من استنباط الدروس المستفادة من التجربة الصينية في التنمية. كما لعله من البديهي ملاحظة أن الاجابة عن هذه الاسئلة قد ضمنت جزئياً في الجدول رقم (١).

٢ ـ حول الدروس المستفادة وتطبيقها

استخلص د. نادر فرجاني، عدداً من الدروس والشروط التنموية من التجربة الصينية اشتملت على ملاحظة إمكانية التنمية في الاطار الاشتراكي، ومشروطيتها بحجم المجتمع وأهمية إحداث وتكريس قطيعة مع البنية الاقتصادية والاجتماعية التي أورثت التخلف، وحتمية مشاركة الجماهير في المشروع التنموي، ومراعاة مجموعة من التوازنات (بين الماضي والحاضر، وبين الخاص والعام، وبين السياسة والاقتصاد، وبين الداخل والخارج)، وملاحظة استحالة تحقيق الأهداف من خلال وصاية الجزء على الكل، وأهمية اعتماد منهجية التخطيط الشامل والتجريب الاجتماعي.

ويمكننا لأغراض تركيز النقاش اعادة تجميع هذه الدروس في ثلاث خصائص أساسية لتفرد التجربة التنموية الصينية.

أ ـ **تكامل الجماهير والقيادة**: اعتمدت الاستراتيجية الصينية أساساً على منهج استنفار همم الجماهير، خصوصاً في مجال توفير الخدمات العامة وتطويع التقنية من ناحية، وعلى قيادة إلتزمت بالأهداف المعلنة وضربت المثل والقدوة في السلوك والانضباط الشخصي من ناحية أخرى.

ب ـ **نوعية الحوافز**: بينما اعتمدت الاستراتيجية الصينية على مشاركة القاعدة الجماهيرية استندت أيضاً إلى مجموعة قوية من الحوافز المادية والمعنوية، دارت حول رؤية خلق مجتمع صيني تختفي فيه مظاهر تحقير الانسان واستغلاله، والتمايز الاقتصادي والاجتماعي، والفقر والبؤس والحرمان.

ج ـ **معطيات المجتمع**: عكست الاستراتيجية التنموية الصينية التداخل الايجابي لعوامل الندرة (الأرض ورأس المال)، والايديولوجية والتنظيم في إحداث التحول الهيكلي المطلوب لأغراض التنمية.

ومهما يكن من أمر التفاصيل التي يمكن أن نوردها فيما يتعلق بالدروس المستفادة من التجربة الصينية في التنمية[٢]، فإن الدرس الأهم في رأينا يبقى هو نجاح الصين في تطوير

---

(٢) د. كيسنخ، «دروس اقتصادية في الصين،» مجلة اقتصاديات التنمية، السنة ٢، العدد ١ (١٩٧٥)، ص ١ ـ ٣٢.

الأطر المؤسسية اللازمة لإحداث التحول ومن ثم تحقيق أهداف التنمية. وهذا أمر في رأينا سيظل حاسماً في إطار الوطن العربي، والذي فشلت أقطاره حتى هذه اللحظة في تطوير ما يمكن أن نسميه «بالدولة التنموية»، وهذه لعمرنا قضية يطول بحثها على أي حال.

وفيما يتعلق بالعامل المؤسسي كعامل حاسم في إحداث التنمية، تبقى ظاهرة افراز «القادة لا الحكام» أمراً ذا أهمية خاصة. ويقيننا أن القارىء يتفق معنا أيضاً في أن الشواهد التجريبية المتراكمة تؤكد أن الوطن العربي قد فشل، فيما عدا حالات قليلة، في افراز قادة يؤمنون ويلتزمون بتحقيق تنمية أياً كان لونها.

٣ ـ ملاحظات ختامية

استقرأ د. نادر فرجاني بعض الآثار التي يتوقع أن تترتب على التوجه الجديد في الصين، في اطار برامج التحديث الاشتراكي التي أفرزت ما سميناه بالنموذج الأصفر، والذي يتميز بصفات الاعتماد على النفس وعلى الغير والتبعية النسبية والواقعية. ولقد أشار الى عدد من الآثار السلبية في المجال الاقتصادي ـ الاجتماعي، كتفشي البطالة والتضخم والفساد والسوق السوداء وتزايد حدة التفاوت الاجتماعي والفروق بين الريف والحضر، وهي قطعاً آثار ستترتب على الأهمية النسبية التي ستعطى لآليات السوق في الاقتصاد الصيني.

والسؤال الذي تثيره هذه الملاحظة هو ما إذا كان القادة الجدد في الصين قد قاموا بتحليل هذه الآثار ومقارنتها مع الايجابيات المتوقعة من برامج التحديث؟ والاجابة عن هذا السؤال هو، ان ذلك قد تم بالفعل بدليل المنهجية «العلمية» التي دعا الى تبنيها هؤلاء القادة الذين قالوا بأهمية تحليل وفهم الواقع الصيني كوسيلة لاتخاذ القرارات الرشيدة. وقد نغالي كثيراً إذا افترضنا أن ذلك لم يحدث لسبب بسيط هو، أن اختيار التوجه الجديد قد كان عملية كثيفة لاستخدام الزمن الذي أُستغرق معظمه في الانتقال بالقضايا من المستوى الفلسفي الى المستوى التطبيقي.

والأمر كذلك، يبقى السؤال عما إذا كانت التجربة الصينية تؤكد صحة المسار التنموي التقليدي الذي يقول بأن «دورة التنمية» في الأقطار النامية الناجحة عادة ما تتكون من مرحلتين: مرحلة اتباع استراتيجية بدائل الواردات لحين بناء قاعدة صناعية قوية نسبياً، تتبعها مرحلة النمو من خلال تشجيع الصادرات[٣]؟ وإذا كانت الاجابة بنعم، فهل يعني ذلك أن «دورة التنمية» في اقتصاد اشتراكي لا تختلف عن مثيلتها في اقتصاد رأسمالي؟

---

(٣) نفترض ضمنيا ان «النموذج الاحمر» للتنمية الصينية يتطابق مع استراتيجية بدائل الواردات، بينما يتطابق «النموذج الأصفر» مع استراتيجية تشجيع الصادرات. للسمات الرئيسية للاستراتيجيات التنموية التقليدية، انظر: أ. كروغر، «بدائل الواردات في مقابل تشجيع التصدير،» **التمويل والتنمية**، السنة ٢٢، العدد ٢ (حزيران / يونيو ١٩٨٥).

المناقشات

١ ـ اسماعيل صبري عبد الله

معلوماتي عن الصين محدودة. ولكني وجدت العرض قيماً للغاية، ولي خمس ملحوظات سريعة.

الملحوظة الأولى: تتعلق بما يسمى الأخطاء والانحرافات في محاولة نقل الاشتراكية. وأريد أن أقول إذا لم نحول الاشتراكية الى نوع من الفردوس على هذه الأرض، فيجب أن نسلم انه لا يوجد طريق معبد مفروش بالزهور وخالٍ من الأخطاء والانحرافات. وأن وجود مجتمع اشتراكي وسلطة اشتراكية لا يعني أن كل شيء «سيسير على ما يرام». ولا بد من انحرافات وأخطاء. والعبرة تظل في النهاية بقدرة المجتمع على تجاوز مشاكله من خلال صراعاته التي لا بد منها. ومن هذه الناحية أنا لست قلقاً على مستقبل الاتحاد السوفياتي، ولا على مستقبل الصين.

الملحوظة الثانية: د. نادر فرجاني أجاد في الإشارة الى دور الحضارة الصينية. وكنت أود أن يبرز وجهاً خاصاً من أوجه هذه الحضارة تشترك فيه في الواقع: الصين وكوريا واليابان، وهو العلاقة بين الفرد والمجموع، المجتمع الكبير، أو الهيئة التي ينتمي اليها. فمفهوم الفرد عندهم مختلف، وهو نقيض مفهوم الفرد في المجتمع الغربي. الفرد في المجتمع الغربي يؤكد فرديته في مواجهة الجماعة، في حين أن الفرد في هذه المجتمعات الشرقية ـ بغض النظر عن النظام الاجتماعي والاقتصادي ـ يؤكد فرديته من خلال رضا المجموعة عنه، من خلال نجاحه في نيل تقدير هذه المجموعة. وحين يفشل في ذلك يلجأ الى الـ «هاراكيري» في النهاية. وهذا عنصر مهم جداً في فهم التجربة الصينية.

الملحوظة الثالثة: في تقديري ـ بغض النظر عن أي أسباب، وعن أن الثورة كانت

مرتبطة بالفلاحين أكثر ـ ولكن من وجهة نظرنا في العالم الثالث، أهم ما يميز التجربة الصينية هي إعطاء الأهمية المبكرة لحل مشكلة الغذاء. فهي أول تجربة وضعت في رأس قائمة الأولويات حل مشكلة الغذاء، وليس مجرد الوفاء العاجل بالاحتياجات الأساسية، ولكن وجود قاعدة باستمرار لمشكلة توفير الغذاء لهذا العدد الضخم من السكان.

الملحوظة الرابعة: انه نجد في تطبيقات الصين ـ في الواقع ـ ما يمكن أن نسميه البحث المستمر عن التكنولوجيا الملائمة لكل مرحلة من مراحل النمو. ففي المرحلة الأولى الاستخدام الكثيف للعمالة بدل الآلات كانت هي التكنولوجيا الملائمة لبلد فقير يريد أن يحقق تراكماً سريعاً، ويحول عدد السكان من عبء على التنمية الى سند للتنمية. وعندما بنيت قاعدة كافية، وبنسبة كافية من التراكم، كان من الطبيعي الانتقال الى مرحلةتوافر العمل المرهق للأفراد. وفي النهاية نظرة الاشتراكية للآلات، ان المقصود منها باستمرار هو تخفيف الطابع المرهق أو الطابع الاستغلالي للعمل المنتج، لكي يكون العمل المنتج مرضياً لمن يقوم به وللمجتمع في الوقت نفسه، والتجربة من هذه الناحية، وبعيداً عن الايديولوجيات، تستحق الاهتمام.

الملحوظة الأخيرة: حول مفهوم الثورة الثقافية. تكلم د. نادر فرجاني جيداً عن الثورة الثقافية كحدث تاريخي في إطار تطور الصين، ولكن في الواقع أن هذا المفهوم مفهوم قديم. لينين في عام ١٩١٧ حدد مهام الاشتراكية في ثلاث: الاصلاح الزراعي، التصنيع، الثورة الثقافية؛ ومات قبل أن يحقق هدف الثورة الثقافية. الثورة الثقافية في تقديري، ليست مجرد العودة الى الشعب في مواجهة الحزب ولا غيره، ولكنها فعلاً التخلص من مجموعة قيم متوارثة سواء متوارثة من داخل المجتمع، أم وافدة عليه من المجتمع الرأسمالي وفرضت نفسها عليه، وايجاد انسان جديد، وهو الانسان الاشتراكي.

واذكر عندما كنت في الاتحاد السوفياتي، في الذكرى الخمسين للثورة قلت للاصدقاء السوفيات. إن لينين يوم انتصار الثورة في روسيا. قال: «لقد ولدت مدنية جديدة *(New Civiliza-tion is born)*.

ولكن بعد خمسين سنة من الثورة، ومن كلمة لينين تلك، ما زلت لا أرى المدنية الجديدة في الاتحاد السوفياتي. مفهوم الثورة الثقافية ما زال من القضايا الأساسية في الفكر الاشتراكي التي تحتاج الى كثير من الدرس والبحث.

وهي بالقطع قضية واردة بالنسبة إلى الوطن العربي. ولو طرحنا مفهوم الثورة الثقافية طرحاً سلبياً سنتجاوز الاشكالية الزائفة حول الأصالة والمعاصرة.

٢ ـ عادل حسين

لا شك أن الموضوع هام جداً. وبداية اعترف بأن تغيراً كبيراً حدث في الصين خلال

السنوات الأخيرة، ولكن أرجو أن ألفت النظر الى ما أظن انه مبالغة في تصوير هذه التغيرات. حدثت تغيرات كبيرة. نعم، ولكن ليس بالقدر الذي يبدو في الصحافة الغربية من ناحية، وليس بالحجم الذي يبدو كذلك في الصحف والمراجع الصينية من ناحية أخرى، حيث أن طبيعة الصراع السياسي هناك تؤدي الى المبالغة في الترويج للجديد وفي الهجوم على القديم، فيبدو كما لو أن الصين قد تحولت ١٨٠ درجة، والأمر ليس على هذه الدرجة من الضخامة.

في ضوء هذا، لي بعض الاضافات أو التعقيبات على ما جاء في الورقة وسأعمد الى مجرد ذكر العناوين دون شرح. أعتقد أنه يحسن أن يضاف الى الدروس المستفادة والواردة في آخر الورقة الدرس الأول، وهو علم وفن اتخاذ القرارات المستقلة. لأن هذا هو جوهر ما يهمني في التجربة الصينية. وهذا العلم والفن المتمثلان في الإرادة السياسية، وفي الدولة، وفي دور الحزب، يمتدان الى فلسفة التطوير الاقتصادي، واختيار الهيكل الملائم وجميع التغيرات التي حدثت بعد ذلك. فالتوسع أو السياسات الزراعية ومحاولة الاكتفاء بالغذاء كانت في هذا الاتجاه، أي لتعظيم القدرة على اتخاذ القرارات المستقلة. الاهتمام بانشاء قوة نووية مستقلة كانت للغرض نفسه وهو تأكيد القدرة على اتخاذ القرارات المستقلة، وهكذا.

قضية أخرى، اعتقد أن تجربة الصين تكشف لي أنه ليس مهماً بالدرجة الأولى الحديث الذي يقال كثيراً حول الاشتراكية والرأسمالية. ما يهمني في جوهر التجربة الصينية هو أنهم حاولوا باستمرار أن يبدعوا وأن ينقدوا ما أقاموه هم أنفسهم من نظم في إطار هدف واحد وهو بناء الصين الوطنية، وإحداث نهضة شاملة تشمل تنمية مستقلة بشكل يتفق مع الظروف الصينية. لو أخذنا الأمر بهذا النحو، فأنا حقيقة لا يزعجني أن أسمع عن اتفاقيتهم مع هونغ كونغ، طالما أنني لست مقيداً في ذهني بنموذج معين إذا أخذته في ذهني. فبالفعل تعتبر اتفاقية هونغ كونغ وأساليبهم في محاولة استعادة تايوان وكل ما حدث بعد ذلك بالنسبة للقطاع الخاص أو في الاستثمار الأجنبي يعتبر كل ذلك بالفعل ردة وانتكاسة ومصيبة. أما إذا كان الهدف هو كيف ابني الصين بأسرع وقت ممكن وبشكل ملائم فمن هنا التجربة الصينية، منذ بدايتها حتى اليوم، كانت تلجأ باستمرار الى التجربة والخطأ. قيل كثيراً إن مسار الثورة الصينية يختلف عن المسار السوفياتي. وهذا صحيح، ولكن بأي معنى؟ كيف اكتشف ماو تسي تونغ أنه ينبغي أن يقيم ثورته من الريف وليس من شانغهاي. اكتشف هذا بالتجربة والخطأ وليس من الكتب، لأن الكتب كانت تقول له ركّز على المدن وعلى البروليتاريا ودعك من الفلاحين ولا تبدأ بهم. الصين إذاً تجربة فذة وعبقرية في مواجهة الواقع ومقابلة التحديات بإجابات مناسبة في اللحظة المناسبة. ما يحدث اليوم هو استمرار للتقليد الصيني نفسه بهذا المعنى.

قضية أخرى أيضاً ينبغي أن تثير الذهن، وهي، كيف ينبغي أن نتصور أن أشكال الإدارة الاقتصادية يمكن أن تتعدد وتختلف اختلافاً شديداً جداً مع بقاء شكل الملكية كما هو. وهذه نقطة هامة جداً. يعني في ظل الملكية العامة لوسائل الانتاج كما هو الحال في الصين

الآن، تحدث تبدلات هائلة في الإدارة الاقتصادية وفي أدواتها مما يعني تغييراً أساسياً بالنسبة للنظام الاقتصادي الاجتماعي ككل. وكذلك يمكن أن نتصور كيف أنه في ظل نظام من الملكية المشتركة أو المختلطة أو من الملكية الخاصة يمكن أن تتعدد أشكال الإدارة الاقتصادية وأدواتها بأشكال مختلفة.

النقطة الأخيرة هي، اعتقد أنه آن لنا أن نهتم في تحليلاتنا الاقتصادية ببعض الجوانب التي يحدث عادة أن نهملها أو على الأقل لا نعطيها الوزن الكافي في التحليل رغم علاقتها الوثيقة باختيارات النمو الاقتصادي وبمعدلات هذا النمو. وأقصد هنا تحديداً جانبين: الجانب الأول هو جانب التاريخ والارث الحضاري. وأعتقد أن كل من يتحدث عن الصين، وأنا منهم، اهتم كثيراً بالتاريخ المعاصر واهتم كثيراً بالتجربة الاقتصادية ـ الاجتماعية، وكل ما يقال الآن حول تفسير التغير الذي حدث، بعد أو قبل ماو، يركز في التفسير على العوامل الاقتصادية الاجتماعية فقط. ولكن دراسة التغيرات الحالية في الصين وفي المستقبل لا يمكن فهمها واستيعابها بشكل كامل في تقديري ما لم نكن مدركين لطبيعة المجتمع الصيني، تاريخه، تراثه، قيمه، فلسفاته... إلخ. هذا جانب، الجانب الآخر الذي نهمله عادة في التحليلات وبالتالي نعجز أمامه، أو بسببه، عن فهم الصورة بكاملها هو الابعاد الجيوسياسية. وقد أحسن د. نادر فرجاني حين أشار الى قضية السكان، وهذا بعدٌ هام وأحياناً يُنسى ونحن نتكلم عن الصين أو عن الهند. ولكن أقصد الى جانب ذلك أيضاً العلاقة التقليدية التاريخية بسبب الجغرافيا، اضافة الى التاريخ والحضارة، بين الصين وبين اليابان، وبين منطقة كوريا. وما يمكن أن ينشأ عن هذه العلاقات في المستقبل. ما يمكن أن يترتب على ذلك عند نهاية القرن إذا تكثفت العلاقة بين أعضاء هذه الكتلة بعضهم ببعضهم الآخر؟ وما أثر ذلك على مجمل النظام الدولي؟ وما أثر ذلك تحديداً على قيادة النظام الدولي الممثلة في الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي؟ وما أثر ذلك بشكل مباشر على وزن المحيط الهادي في الاستراتيجيات الدولية مقارنة بالمحيط الاطلسي؟ وإذا أخذ كل هذا في الاعتبار، فما أثره في اختيارات الصين الحالية في تطوراتها الاقتصادية وفي اختياراتها التكنولوجية؟ وفي علاقاتها مع اليابان؟ وما أثر هذه العلاقة الخاصة مع اليابان في إطار الحسابات المستقبلية على قدرة الصين لكي تتحمل عجزاً معيناً في علاقاتها الخارجية مع اليابان أو مع غيرها استفادة من رصيدها من القوة، بحيث لا يؤدي هذا العجز الى اخلال خطير بتنميتها المستقلة. الاعتبارات الجيوسياسية وأثرها على الاختيارات الاقتصادية في الصين لا تقل أهمية في تقديري عن مناقشة التغيرات في القيادة السياسية أو في التغيرات في الطبقات الاجتماعية في الصين عند اختياراتها الحالية.

هذه المسائل لها كما قلت، أثر هام في الاختيارات الاقتصادية الصينية، هي أيضاً لها أثر هام على تصوراتي عن المنطقة العربية بالنسبة للتنمية المستقلة. لأن التنمية المستقلة عندي ستعارض أو ستواجه بنظام دولي معين، مما يؤثر في تحديد اختياراتي وتصوراتي للتنمية في المنطقة العربية.

٣ ـ علي نصار

أنا اكن اعجاباً للتجربة الصينية، ويعتريني أيضاً الحزن على التطورات الأخيرة، سياسية كانت أم تنموية. ولكني أريد أن أتأكد من حقيقة بعض الأمور في الدراسة، حتى لا نظلم الصين أو نظلم أنفسنا عندما نحاول استكمال وتطوير الدروس المستفادة التي استخلصها د. نادر فرجاني في نهاية ورقته. أريد من المتناقشين الاهتمام بالآتي:

ـ ما هو الدور الذي لعبه العسكريون وقضايا التسلح حتى تتبنى قيادة الصين هذه التوجهات في التحديث؟

ـ ما هي الأخطاء التي استدرجت الثورة اليها في التعليم، حتى تستخدم ورقة تدهور التعليم في الهجوم على الثورة الثقافية؟

وأنا حقيقة لا أعرف، إذا ما نجحت هذه القيادات «اليمينية» في حسم الخلافات وتنفيذ برامجها، ولكني أتساءل: ما هو أقصى مدى يمكن أن تذهب اليه الصين؟

وهناك تساؤلات فرعية أخرى تحتاج إلى التدقيق، منها:

ـ هل تغيّر الموقف من قضية السكان كثيراً، إذا ما قارنا ما كان يحدث أيام ماو وما قبل وبعد فترة ماو؟

ـ هل التحديث والتطوير في الاعلانات الصينية الحديثة، هي مفاهيم التحديث والتطوير بمعايير الغرب الصناعي في كل القطاعات وفي كل الاختيارات بكل قطاع؟

ـ هل الموقف من المركزية ـ كما أشير اليه في الورقة ـ يترتب عليه بالضرورة تراجعاً عن أشياء جيدة؟

٤ ـ خالد المنوبي

هل لمفهوم التنمية المستقلة معنى؟ ليس له معنى في نظرنا وإنما أقصى ما يمكن أن يحدث، حدث في الصين بالذات. فماذا حدث في الصين؟ حدث أنها انسلخت عن الشكل الاجتماعي الرأسمالي عام ١٩٤٩.

ما هي أهم النتائج؟

أ ـ توقف تقريباً استنزاف فائض القيمة الاجتماعي لصالح المراكز الامبريالية.

ب ـ تسارعت تنمية القوى الانتاجية.

ج ـ كان انتفاع المصالح المشتركة للمجتمع بتلك التنمية والجماهير العريضة كذلك بما لا نسبة له، ولا مناسبة، مع ما قد كان يحدث لو لم تحدث الثورة ولو لم يحدث ذلك الانسلاخ.

علماً أن النقطتين أ وب مرتبطتين ارتباطاً جدلياً وثيقاً. أما ارتباط النقطتين أ وج فهو

أمر بديهي. وهو ما لا يمكن لأي بلاد طرفية رأسمالية. وهو أفضل وأقصى مايمكن أن يحدث في الطور الراهن، ولا ندري أي مضمون للتنمية المستقلة غير هذا. أما الوضع الراهن في الصين (وفي الاتحاد السوفياتي) فإنني لا أوافق ما ذهب اليه د. سمير أمين في تعقيبه من اعتبار وجود ثلاثة عناصر أو ثلاث قوى وهي الرأسمالية والاشتراكية والدولنة.

فما هي الرأسمالية؟ أهي نمط انتاج؟ فهو ما لا نقبله. لقد وقع لفظ الشكل الاجتماعي الرأسمالي وإنما بقيت له بقايا وإن كانت ما زالت خضراء نضرة. وما هي الاشتراكية؟ أهي نمط انتاج؟ أيضاً لا. ثم ما هي الدولة أو الدولنة؟ هل لها وجود منفصل عن مكونات أخرى (الرأسمالية المزعومة والاشتراكية غير المعرفة)، كلا أيضاً.

في نظرنا بعد الخروج من الشكل الاجتماعي الرأسمالي، ومن دولنته، لم تُصنف الطبقات بعد، بل وقع الدخول في مرحلة انتقال حقيقية طويلة وعسيرة فعلاً، تتولى فيها البروليتاريا دكتاتوريتها ضمن دولة طبقية هي مع ذلك تركيز لقوى المجتمع وتلخيص رسمي له، علماً أن المجتمع لم يعد رأسمالياً لكن مع وجود بقايا داخلية للشكل الرأسمالي وتأثيرات للشكل الرأسمالي القائم في الخارج. وهو تقدم مطلق عن الرأسمالية ولا رجعة فيه لأن المصالح المشتركة للمجتمع تتعارض بوضوح مع الوقوع من جديد في الشكل الرأسمالي.

نقطة أخيرة: لا ندري كيف يستنتج د. نادر فرجاني استحالة التنمية المستقلة (ما هي التنمية المستقلة؟) في غير البلاد الكبيرة. نادر فرجاني لم يدرس أحوال البانيا أو كوريا الشمالية أو كوبا. ثم لو فرضنا أن مقولته صحيحة، هل سترضى البرجوازية العربية بتحقيق الوحدة العربية لأنها تمهد للتنمية المستقلة (المزعومة) على أساس نقض الرأسمالية، أي على أساس إقامة دكتاتورية العمال على حسابها لاحقاً؟

يبقى مع ذلك انه حتى لو انتحلنا أرقى مفهوم برجوازي للاستقلال (الحلم الناصري أو الغاندي أو المنظورالديغولي على سبيل المثال)، فإن الصين توغلت فيما هو أبعد منه بشكل محسوس أو كثير.

٥ ـ ابراهيم سعد الدين

لدي ملاحظتان حول الخبرة الصينية فيما يتعلق بمدى إمكان الاستفادة منها في تحقيق التنمية المستقلة في الوطن العربي.

أولاً: هناك قضية المشاركة الشعبية في مناقشاتنا السابقة وفي حديث د. اسماعيل صبري عبدالله وقع التركيز على أهمية المشاركة الشعبية لتحقيق التنمية المستقلة، وانني أتبنى الموقف نفسه. ولكن ليس واضحاً بالضبط الاسلوب الافضل للمشاركة الشعبية. أقول ذلك في ضوء الثورة الثقافية وما قيل عنها من أنها تتضمن تحركاً جماهيرياً ضد سلطة الحزب وأنها شكل من أشكال المشاركة الشعبية. وتساؤلي هو حول مدى صحة هذا الرأي وبخاصة انها

تتضمن قدراً من التهييج. وقيادة الجماهير بواسطة قيادات معينة سواء من الحزب أم من خارجه ضد قيادات أخرى. وبعد انتهاء الثورة الثقافية حدث تحرك بعض الفئات الأخرى ضد الفئات الأولى. في الحالتين الى أي حد يمكن القول بأن هذا شكل صحيح للمشاركة الشعبية. في رأيي أن المشاركة الشعبية تتضمن تنظيماً للجماهير معبراً عنها وقادراً على حل مشاكلها ويقف مستقلاً عن السلطة وذو قدرة على موازنة السلطة المطلقة. وهذه مسألة تحتاج الى العديد من الأبحاث والدراسات، بخاصة وأن كل حزب ومنظمة في المنطقة العربية يدعي الحديث باسم الجماهير، ويحرك فئات شعبية بشكل أو بآخر في هذا الاتجاه أو ذاك.

ثانياً: بالنسبة لقضية التكنولوجيا بودي لو كان د. نادر فرجاني قد أشار الى مرحلة معينة من التطور الصيني وهي المرحلة التي كان يطلق عليها شعار «المشي على قدمين»، أي تبني التكنولوجيا الكثيفة المستوردة في بعض الصناعات في الوقت نفسه الذي تطورت فيه التكنولوجيا التقليدية في قطاعات أخرى. لم يكن هناك عداء مطلق لاستيراد التكنولوجيا، وإنما استخدام التكنولوجيا المناسبة في القطاعات المختلفة. ولي في هذا الاتجاه تعليق على ما يقوله د. سمير أمين حول أن اللينينية ورثت الانحراف الذي ساد في الدولية الثانية، وحول أن التكنولوجيا محايدة، أود أن أشير في هذا الاطار الى أن ماركس هو الذي طرح ان علاقات الانتاج لا بد أن تتطور لتتماشى مع التقدم في قوى الانتاج، وبمعنى آخر التطور التكنولوجي من هذا المنطلق سابق ومستقل. ولا يتخذ الاشتراكيون موقفا مسبقا ضد تكنولوجيا معينة، وإنما يحاكمون هذه القضية من زاوية الملائمة والمناسبة.

٦ ـ ابراهيم العيسوي

في محاولة للاستفادة من الخبرة الصينية بالنسبة لبناء التنمية المستقلة في الوطن العربي، يسترعي انتباهي أربع نقاط جوهرية:

أولاً: إن التحول في الصين تم عن طريق التغيير الثوري، لا عن طريق التحول الديمقراطي البطيء والمتدرج. فهل هذا ضروري لتغيير المسار من أوضاع التبعية إلى أوضاع الاستقلال؟ اعتقد ذلك نظراً لوجوب شمول التغيير المطلوب جميع جوانب الحياة وتعذر تحقيق تقدم ملموس في جبهة، بينما بقية الجبهات على ما هي عليه.

ثانياً: إن التحول في الصين قد حدث في بلد ضخم الحجم، وقد كان ذلك من عوامل النجاح هنالك، وهو من عوامل النجاح المرغوب فيها في أي محاولة للتطبيق في الوطن العربي. ولكن هل الوحدة أو العمل العربي المشترك ضرورة لا مهرب منها، كما نفهم من عرض د. نادر فرجاني؟ يبدو لي أن الحجم الكبير مطلوب على الاقل بما يستبعد إمكانية التحول إلى تنمية مستقلة في بلد صغير الحجم. ولكن هل التحول مستبعد في بلد متوسط الحجم مثل مصر، وان يكن بتكاليف وتضحيات اكبر؟ ففي رأيي أن هذا قد يكون ممكناً.

ثالثاً: التراجع الذي قد يكون حدث في الصين يثير قضية ضمانات التحول وشروط

تأمين التحول إلى التنمية المستقلة. فهل بنت الصين من الضمانات خلال فترة العزلة النسبية اثناء الجزء الاكبر من حكم ماو، ما يحول دون تحول، دون ارتداد أو عودة الاتجاه «المحافظ» - كما سماه د. نادر فرجاني - الى التبعية؟ وما هي الضمانات التي توافرت والتي لم تتوافر في الخبرة الصينية لتأمين التحول الى التنمية المستقلة؟

رابعاً: لماذا الهلع من أي محاولة لدولة اشتراكية بعد فترة طويلة من العزلة النسبية وفك الارتباط مع النظام الرأسمالي العالمي، لإعادة الدخول في المعاملات الدولية بزخم أكبر من موقع أكثر ملائمة! أليس هذا هو الوضع الطبيعي، أم الطبيعي هو الاستمرار في العزلة؟ هذا أيضاً درس هام لنا في الوطن العربي.

٧ - محمد محمود الامام

لي ثلاث ملاحظات تتصل بما يستفاد من البحث بالنسبة للوطن العربي.

الأولى: تتعلق بما سماه د. رمزي زكي انصاف الحلول. فالواضح أن محاولة اعطاء أوزان مختلفة لاتجاهات الفئات العاملة تؤدي إلى تعدد الحلول ومن ثم تغييرها من آونة إلى أخرى. فهل هذه صفة لمثل هذه الصيغة التوفيقية التي تتغير مع تغير الظروف التاريخية والاجتماعية أم أنه راجع إلى ما سماه د. اسماعيل صبري عبد الله غياب تنظير مستقر للثورة الثقافية؟

الثانية: تتعلق بالتكنولوجيا، وكلنا يعلم الوزن المعطى لها في الوطن العربي مع خلط في المفاهيم. وأشير هنا إلى أن الاندفاع نحو التصنيع أو تحديث قطاع الزراعة، وأن التغلغل الاستهلاكي في المجتمع العربي، كل ذلك قد برر كثيراً من الممارسات الخطيرة، بما في ذلك دعوة رؤوس الاموال الاجنبية والمناداة بالانفتاح إلى آخره. بعبارة أخرى، ان التكنولوجيا ليست عاملاً محايداً، بل ان لها تأثيراً كبيراً على كل من قوى الانتاج وعلاقاته. ويثير هذا التساؤل حول نوع التوجهات المستقبلة في الوطن العربي والموقف من قضايا التكامل العربي، وحول امكانية استمرار أي محاولة عربية للتنمية المستقلة.

الثالثة: تتعلق بالتركيبة الاجتماعية العربية في ضوء التطورات الاقتصادية الحالية. فهناك تهميش لحوالى ١٠ بالمائة من القوى العاملة العربية، ليس بتغريبها في مواقع بعيدة عن الموطن الاصلي فقط، بل بتحويلها من فئات تعتمد على العمل، إلى فئات تعتمد على رأس المال الصغير. وهناك أيضاً التحول من دور القطاع العام إلى القطاع الخاص، سواء في البلدان النفطية مع تراجع حصة البلد من عائدات النفط، أم في الدول الأخرى التي زينت أو زين لها ما يسمى بالانفتاح، هل هذه التطورات قادرة على افراز صراع يتجه نحو حل لارأسمالي، ولا أقول اشتراكي؟

٨ ـ محمود عبد الفضيل

أضم صوتي إلى صوت د. ابراهيم العيسوي بأنه عندما نتحدث عن الصين أو الهند، فيجب أن ينصب حديثنا عن «الخبرة الصينية» أو «الخبرة الهندية»، وليس «التجربة» أو «النموذج»، لأن مصطلح «التجربة» يوحي بأنها سائرة في طريق مرسوم دون لحظات صعود وانكسار، ولحظات شد وجذب، كذلك الحديث عن «نموذج» يوحي بالسكون والجمود وحبس حركة التاريخ الحي في نماذج جامدة.

بالنسبة لما جاء في النقاش، أود الاشارة إلى ثلاث قضايا في تقديري أنها هامة:

القضية الأولى: خاصة بأهمية «الثورة الثقافية» في سياقها التاريخي كأسلوب لحل التناقضات التي اعترضت مسيرة تجربة التنمية في الصين. فهي كانت بمثابة أسلوب لإدارة الصراع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ومحاولة للاعتماد على قدر هام من المشاركة الشعبية لحسم الصراع الدائر. والجذور الفكرية للثورة الثقافية نجدها في المقال الهام لماو تسي تونغ الذي كتبه عام ١٩٥٧ بعنوان **«حول المعالجة الصحيحة للمتناقضات في صفوف الشعب»** في فترة البناء الاشتراكي. وتحليل آليات «الثورة الثقافية» في الصين تعتبر هامة للغاية لأنها كانت تمثل صراعاً مفتوحاً وحاداً بين تيارين: **«التيار الإرادي» (Volontarism) والتيار المسمى «بالموضوعي»** (Objectivist) الذي يأخذ الواقع القائم بعين الاعتبار ويخشى من القفز الى الامام... وقد استمر الصراع دائراً لمدة طويلة، حتى حسم ماو تسي تونغ الموقف، عندما نزل يستحم في النهر بعد فترة احتجاب طويلة، وكأنه يقول للجميع: «أنا استحم... إذن أنا موجود».

وهناك دراسة هامة لـ «Victor Nee» صدرت كعدد خاص في مجلة *Monthy Review* الامريكية عند نهاية الستينات، وهي تحكي لنا قصة الثورة الثقافية عند بدايتها في جامعة بكين.

القضية الثانية: التي أثارها د. ابراهيم سعد الدين عبدالله حول شعار «المشي على قدمين»، والمقصود به عدم اهمال الزراعة لحساب الصناعة. وكذلك عدم اهمال الصناعة لحساب الزراعة، فلا بد أن تؤازر احداهما الاخرى في علاقة تكامل وليس تفاضل. كذلك كان هذا الشعار يعني تعايش نوعين من التكنولوجيا: **تكنولوجيا حديثة متقدمة نسبياً**، تقوم على «الكثافة الرأسمالية»، وتكنولوجيا اخرى بدائية نسبياً، تقوم على «كثافة العمل»، بحيث يمكن زرعها بسهولة في المناطق الريفية على أساس لامركزي مما يخدم بعداً أمنياً ودفاعياً واضحاً، مثل زرع أفران صغيرة لصهر الصلب، في إطار الكوميونات في الريف الصيني.

القضية الثالثة: وهي تتعلق بعدم توافر مراجع صادرة عن كتاب ومفكرين صينيين مما يؤدي إلى الاعتماد على مراجع ذات توجهات متحيزة صادرة عن كتّاب غربيين، على النحو

الذي أشار اليه د. سمير أمين. وأود بهذا الصدد الاشارة إلى أن هناك كتاباً مترجماً إلى اللغة الانكليزية لأحد قادة ومنظري «الثورة الثقافية» في الصين وهو شين بودا (Chen Pôta)، كذلك هناك فصل هام في كتاب استاذتنا الراحلة الاقتصادية البريطانية (Joan Robinson) الثورة الثقافية في الصين، وهو عبارة عن وثيقة كتبها مسؤول الثورة الثقافية في مدينة شانغهاي، وتعتبر هذه الوثيقة من أروع ما قرأت حول حيثيات قيام الثورة الثقافية في الصين.

٩ ـ عبد الرزاق حسن

هل حدثت في الصين ردة أم لم تحدث ردة؟ المسألة ليست بالارقام فقط، وانما في السياسات التي اتخذتها الصين في السير مع الدول التي قامت بحركات رجعية وبخاصة في افريقيا، ولنتذكر الموقف الذي حدث في السودان وخلافه، كانوا دائماً يأخذون الموقف ضد الاتحاد السوفياتي، وبذلك فقدت الصين جزءاً كبيراً جداً من فاعليتها وفلسفتها في افريقيا التي كانت تلعب فيها دوراً كبيراً جداً، ولا أريد أن أقول كيف كانت تلعب هذا الدور وفشلت فيه تماماً.

كذلك من الممكن أننا نستطيع الاستفادة من بعض تجارب الصين لأنها فعلاً استفادت من بعض الأمور في التراث. مثل التي قامت بها في المرحلة الاولى ولكن بدأت تموت، كعملية الاطباء الحفاة واستخدام الطب القديم، وهكذا. كان هناك محاولة لإعادة الاستفادة من تجارب قديمة لمواجهة هذه المشاكل.

النقطة الاخيرة هي مسألة التوازن بين الزراعة والصناعة، لا أحد ينكر أن لا بد منها في جميع الدول، وانما النقطة الرئيسية: كيف يمكن أن تقوم بعملية تمويل التنمية دون أن تركز في المبدأ على العنصر الذي يعطيك فائض انتاجه وهو الزراعة؟ لكن النقطة الرئيسية هي أنه يجب ان نعطي المزارعين الذين يقدمون هذا، جزءاً من فائض العملية ولا نعطيهم كل الفائض والا تصبح المشكلة هي كيف ننمي الصناعة وندفع أجور العمال في الصناعة؟

١٠ ـ سمير أمين

أربع ملاحظات بمنتهى السرعة. الملاحظة الأولى، تشبيه انفتاح الصين أو انفتاح الاتحاد السوفياتي بانفتاح مصر مثلاً في رأيي غير مناسب إذ يتجاهل تماماً اختلاف التكوين الطبقي، وطبيعة الدولة، التي هي لا في الاتحاد السوفياتي، ولا في الصين، كما هي في مصر.

أما إذا استخدمنا معايير الانفتاح، المعايير التي استخدمها د. عبد الرازق حسن، وهي حجم التجارة أو حجم استيراد التكنولوجيا، فسنجد أن انفتاح الاتحاد السوفياتي على العالم الرأسمالي أعلى بكثير من درجة انفتاح الصين: مصنع فيات موجود في الاتحاد السوفياتي واستيراد التكنولوجيا على مستوى عال، وهكذا الملاحظة الثانية، أنا مع د.

اسماعيل صبري عبدالله تماماً من انه لا بد أن نتخلى عن الاستخدام الزائد لكلمة الاشتراكية كأنها نظام موجود فعلاً اكتمل بناؤه هنا أو هناك. امامنا مرحلة طويلة جداً وصعبة قد يخشاها البعض لأنها صعبة ويرى لزاماً البحث عن بديل آخر سهل مثلاً وهذا كلام غريب جداً. إذا قبلنا بذلك، فبدلاً من أن نحلل هذه الخبرات في إطار ايديولوجي ونتحدث عن انحرافات وعن تذبذبات... الخ، ننظر اليها على أنها مجتمعات حية يحدث فيها تناقضات وصراعات. فمثلاً قامت مظاهرات شعبية في الصين ـ حديثاً ـ معادية للرأسمالية، أتمنى أن يحدث ذلك في أماكن أخرى أيضاً. هذا في ذاته عنصر سليم جداً، وليس دليلاً على التحريف. في هذا الاطار اعتقد أن المرونة أفضل من التجميد ومن تأميم السياسة كما حدث في أماكن أخرى بما فيها مصر.

الملاحظة الثالثة، عن التراث الايديولوجي والثقافي الصيني. أظن أنه من المهم جداً بالنسبة للصين وللمنطقة كلها، وسنرجع إلى هذه النقطة حينما نناقش موضوع كوريا الجنوبية. الايديولوجيا الرسمية التي سادت لالوف السنين في المنطقة، أي «الكونفوشيانية» ما زالت هي الايديولوجية الرسمية في اليابان وفي كوريا الجنوبية وفي فيتنام أيضاً. هذه الايديولوجية السائدة ليس لها طابع ديني بل مدني، اخلاق مدنية. وبالتالي، انتماء الفرد هو على مستويين ومستويين فقط: الاسرة والقومية أوالوطن لا يوجد انتماء آخر. وبالتالي، ربما هناك مميزات خاصة لهذه المجتمعات بالمقارنة مع مجتمعات أخرى وبخاصة مجتمعنا العربي والمجتمعات الاوروبية أيضاً.

الملاحظة الرابعة، عن البانيا، لا أعتقد أن هناك نموذجاً البانياً، وأن نموذج البانيا حقق ما لم تحققه التجارب الاشتراكية الاخرى... الخ. لكن خيار الاوتاركية في الظروف الملموسة لألبانيا، اعتقد انه كان أفضل خيار. إذا انفتحت البانيا في ظروفها وفي مكانها الجغرافي عام ١٩٤٥ أو ١٩٤٦ أين كانت البانيا اليوم؟ نصف سكانها أصبحوا مهاجرين يعملون في مصانع المانيا والنصف الثاني كان يعتاش على بضعة سياح المان أيضاً في الصيف على شواطىء البحر الابيض. وكانت احتمالات التطور اللاحق المستقبلي انتهت نهائياً، ربما نهائياً، وربما كذلك الثقافة الالبانية واللغة كانت انتهت نهائياً. بينما خيار فك الروابط احتفظ على الاقل بإمكانيات مستقبلية الطف.

١١ ـ نادر فرجاني يرد

لا يتسع المقام إلا لبعض اشارات سريعة عن بعض النقاط الهامة التي أثيرت في النقاش.

العوامل الحضارية في غاية الاهمية في الصين، وفي منطقة شرق آسيا عموماً. ولكن يجب أن نأخذ في الاعتبار التمايزات القائمة داخل المنطقة في هذا المجال. على سبيل المثال، هناك فروق هامة في العلاقة بين الفرد والمجموع بين الصين واليابان، وبالتالي في طبيعة دور

الاسرة في التنظيم الاجتماعي، فهي أهم في التراث الصيني، مما ينشيء وحدة اجتماعية جوهرية بين مستويي الفرد والجماعات غير القرابية. كذلك الانتحار على طريقة «الهاراكيري»، وهو من تقاليد «الساموراي» في اليابان، لا يمارس في الصين. كما أن هناك عداوات تقليدية، مثلاً بين الصين واليابان، تعود إلى تاريخ طويل، يجب أن تؤخذ في الحسبان في تحليل الجوانب الحضارية عند مناقشة مستقبل منطقة شرق آسيا.

الثورة الثقافية في خبرة الصين لم تكن محاولة لحل الاشكالية الثقافية الخاصة بالأصالة والمعاصرة، ولكنها كانت في الأساس، شكلاً من أشكال التثوير الاجتماعي. وأتصور أن التسمية غير دالة. الهدف الأساسي كان ضرب التكلس في أساليب العمل السياسي، واطلاق طاقات الشباب من القطاعات الشعبية الأوسع باعتبارهم صناع المستقبل، وأصحاب المصلحة في التقدم.

بخصوص مسألة التنمية في مجتمع صغير أو حتى متوسط الحجم، أنا أقف وراء ما ذكرته في الورقة عن اعتقادي باستحالة التنمية في مجتمع صغير. وأنا أقصد بالتنمية هنا قدرة ذاتية في التكنولوجيا، وفي الانتاج للوفاء باحتياجات الناس، وهوية حضارية متميزة. وأرى أن هذا مشروع يتعدى امكانيات دولة صغيرة. لقد أشير في النقاش إلى حالة كوبا. وأعتقد أن مثال كوبا معروف لنا جميعاً، فدرجة اعتمادها على دعم الاتحاد السوفياتي لا يؤهلها لاعتبارها خبرة تنمية مستقلة. وهذا ليس قدحاً في تجربة كوبا التي أكن لها الكثير من التقدير. في تقديري أن البانيا حالة أكثر أهمية من كوبا في هذا الصدد. إذ انها حققت حالة من الاستقلال، ولكن في إطار اكتفاء ذاتي (أوتاركي) عند مستوى متدنٍ من الرفاه الاجتماعي. ولا يعني هذا القول الإعجاب الكامل بما تم في ألبانيا، فهي تشارك كثيراً من الدول الاشتراكية في تدني المشاركة الشعبية وغيرها من النقائص. وأعتقد أن ألبانيا ستواجه مشكلة حادة في محاولة الارتفاع بمستوى الرفاه الاجتماعي فيها عما هو سائد الآن في اطار الاكتفاء الذاتي والحجم الصغير.

النقطة الهامة الأخرى هي مسألة المشاركة الشعبية. واتفق مع د. ابراهيم سعد الدين عبدالله انها مازالت غير محسومة حسماً كاملاً. هناك شبه اجماع على المبدأ، ولكن لا يوجد تصور واضح للشكل والآليات. وأتصور أنه في أي مجتمع يتسم بوجود مشاركة شعبية فاعلة ستكون هناك مستويات للمشاركة تختلف، وتتباين مجالاتها، بحسب التنظيم الاجتماعي - السياسي. في خبرة الصين مثلاً كان هناك مشاركة فاعلة في اتخاذ القرار على المستوى المحلي في صورة الكوميون والتنظيمات الجماعية الاخرى. ولكن القرارات النهائية حول علاقات الانتاج في المجتمع مثلاً، كانت تحسم على قمة التنظيم الاجتماعي - السياسي من مؤسسة الدولة - الحزب. وإنما مر القول، القرارات الحاسمة في أغلب المجتمعات البشرية كانت وستظل تتخذ في إطار نخبة ما على قمة السلطة القائمة. ويبقى الاعتبار الحاسم هو طريقة تكوين هذه النخبة بحيث تكون مفتوحة وتعبر بشفافية عن عموم الناس.

أما المسألة الأَوْلى بالرعاية في هذا الرد السريع وهي تقويم التحول الأخير في الصين. لقد ذكرت في الورقة أنه من الصعب اصدار حكم نهائي على التحولات التي جرت في الصين منذ وفاة ماو، وأن كنت قد أشرت أنها ليست منبتة الصلة بتيارات كانت تستعمل داخل مؤسسة الحزب ـ الدولة منذ منتصف الستينات، كما أشرت إلى أن تقديري الخاص هو أن التعديلات بعد ماو كانت مغالية في التوجه نحو اليمين (داخل الخط الأساسي للاشتراكية الصينية).

بعد هذا، أود أن أضم صوتي إلى الاخوة الذين قالوا بأن ما حدث حتى الآن لا يعد تراجعاً أو ردة. تقديري أنه في الفترة منذ اعلان جمهورية الصين الشعبية وحتى وفاة ماو، كان قد تم بناء قدر ضخم من المناعة ضد ما يمكن أن يجره القدر المحسوب من الانفتاح ومن اعمال آلية السوق اللذين بدءا منذ أواخر السبعينات. هذه المناعة تحول في تقديري دون أن تقوض التحولات الاخيرة البناء الاقتصادي والاجتماعي لجمهورية الصين الشعبية. شتان، على سبيل المثال، ما بين انفتاح مصر وانفتاح الصين مثلاً، أقصى ما وصل اليه العجز في الميزان التجاري للصين، في العام الماضي، ٨ مليارات دولار، أي مستوى عجز الميزان التجاري نفسه لمصر، مع الفارق الضخم في حجم السكان والجهاز الانتاجي، وبالتالي من القدرة على مواجهة مثل هذا العجز. وبالتأكيد هناك مظاهر فساد، ومناطق حرة، وغيرها مما أشرت اليه في الورقة. ولكن هناك أيضاً تنبه لكل هذه الأمور ومراجعة شديدة لها. على سبيل المثال، بدأ نوع من التقتير على الاستيراد من الخارج. وفي النهاية، أرى أن مثل هذه النواقص لا تعدو أن تكون بمثابة بعض البثور الصغيرة على جسد ضخم جداً، وصحي في المقام الأول. وبالتالي، لا يوجد في تقديري، مبرر للانزعاج. فلا الصين انهارت ولا الاشتراكية فيها دحرت، ولا أتوقع أن أياً منهما سيحدث في المستقبل المنظور.

الفصل السادس

إدارة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية

د. هبة حندوسة (*)

مقدمـــة

هنـاك اتفاق عـلى ان نموذج كـوريا الجنـوبية التنمـوي يعتبر نمـوذجاً نـاجحـاً من حيث الانجازات العديدة التي حققتها الـدولة في فـترة لا تتجاوز العشرين عـاماً منـذ عام ١٩٥٥. ومن اهم تلك الانجازات السرعة التي قفـز بها النمـو بالقيـاس الى قلة الموارد المتيسرة ونـدرة الاراضي الزراعية وتخلف هيكل الانتاج ومشكلة الانفجار السكاني.

وقد عانت كوريا فور استقلالها من اليابـان عام ١٩٤٥ من التمـزق الاقتصادي نتيجـة انقسامها، ثم نشوب الحرب مع كوريا الشمالية (١٩٥٠ الى ١٩٥٣) وما نتـج عنها من تـدمير لاكثر من ٤٠ بالمائة من المنشآت السكنية والمرافق العامة والمصانع. كما راح ضحية الحرب مـا يقـرب من ٣٢٠ ألف شخص (وكـان عـدد السكـان آنــذاك حـوالى ٢٠ مليــون نسمـة في الجنوب).

واستطاعت كوريـا الجنوبيـة التغلب على مـظاهر الفقـر والتخلف التي ورثتها من عهـد الاستعـمار القاسي، الـذي عمل عـلى قمع اللغـة الكوريـة من التعليم في المـدارس، وسلب حقوق المواطنين الكوريين في المشاركـة في ادارة الحكومـة والمصانـع والتدريس الجـامعي، وفي تملك اكثر من ثلث الاراضي الزراعية.

ورغم هذا التاريخ المظلم استطاعت كوريا الجنوبية ان تحسن الظروف المعيشية باختيار أمثل وهو توجيه العناية للفئات الدنيـا وهي: المزارعـون المعدمـون والاميون وقـد استفاد من برنامـج الاصلاح الـزراعي ٦٢ بالمـائة من اسر المـزارعين عنـدما خفض الحـد الاقصى للملكية الفرد الى ما لا يزيد عن ٧,٢ فدادين. وارتفع نصيب الفرد من الارز، وهو الغذاء الاساسي للكــوريــين، من ٨٠ كيلو في السنــة في منتصف الاربعينــات الى ١٢٥ كيلو في منـتصـف

(*) استاذ مساعد في الاقتصاد في الجامعة الامريكية بالقاهرة ـ القاهرة.

السبعينات. كما توصلت كوريا الجنوبية الى مرحلة الاكتفاء الذاتي في انتاج الارز وفي صيد الاسماك، بل وتحقق صادرات من الاسماك بما يقرب من مليار دولار. وكذلك بالنسبة للتعليم، اذ تمكنت كوريا من تعميم التعليم الاولي منذ عام ١٩٦٤، ثم رفع معدل الالتحاق بالمدارس الاعدادية من ٥٠ بالمائة عام ١٩٦٤، اى ٧٤ بالمائة في عام ١٩٧٤، والى ٩٨ بالمائة في عام ١٩٨٢. وأخيراً فقد توسعت في استيعاب الطلبة في الجامعات. وقد ساهم الاهتمام بالتعليم الاساسي في رفع انتاجية القاعدة العمالية، حيث بلغت نسبة العمالة الجديدة التي دخلت سوق العمل عام ١٩٨١ والحاصلة على التعليم الاعدادي والثانوي ٨٢ بالمائة من العمالة. كما ساهم انتشار التعليم في توفير المؤهلات اللازمة لتوفير فرص العمل للمرأة. ولقد ثبت ان حركة السيماول اندونغ في الريف، ونوادي النساء في الحضر، كان لهما مساهمة ايضا في محو الامية بين الكبار، وبناء الوعي الوطني وعزة النفس في شعب قد اصابته الكآبة والحبوط بعد عهود الاستعمار والحروب. وتمكنت كوريا من السيطرة على النمو السكاني ورفع متوسط دخل الفرد من ٨٧ دولاراً في عام ١٩٦٢ الى ٢٠٠٠ دولار في عام ١٩٨٤.

أما عن احد الاسئلة التي نطرحها في هذه الندوة وهو عن هوية النموذج الكوري وهل ينتمي الى النموذج الرأسمالي أو الاشتراكي، فمن الواضح لي كما سأحاول إبرازه في هذه الورقة، ان النموذج الكوري نموذج رائد لا ينتمي اقتصادياً أو ايديولوجياً الى النموذج الاشتراكي، على الرغم من انه استهلم الكثير من اهدافه الاجتماعية منه. ومن ثم، فتعتبر تجربة كوريا الجنوبية تجربة فريدة من نوعها لما تضمنته من استيعاب للايجابيات الكامنة في كل من استراتيجية التنمية الرأسمالية والاشتراكية، وهي تجربة اتسمت بالنجاح الفذ في سرعة النمو والتطوير وتخطي اصعب مرحلة في عملية التنمية، وذلك عن طريق اجراء تحول جذري في هيكل الاقتصاد، بإعادة توجيه العمالة الى القطاعات الاكثر انتاجية في كل نشاط من الاقتصاد، وبخلق الآليات التي تضمن استمرار عملية النمو والتنمية.

ومن الممكن ايجاز اهم الدروس المكتسبة من التجربة الكورية والخاصة بفلسفة التنمية وآليات النمو وأدوات السياسة الاقتصادية فيما يلي:

١ ـ وضع اولويات المجتمع وتنمية الفرد فوق أهداف النمو السريع للتدخل القومي، وذلك بالاهتمام المبكر بتلبية الاحتياجات الاساسية في مجالات الصحة والتعليم وتوفير فرص العمل المنتج للرجل والمرأة، وادخال تنظيمات مبتكرة للتوعية وبناء الشخصية الكورية المعاصرة. وكان دور حركة السيماول اندونغ في الريف والجمعيات النسائية من ابرز هذه التنظيمات.

٢ ـ وضع خطط طموحة ومرنة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل بالنسبة لمجالات الاستثمار وتشكيلة الانتاج واهداف التصدير، وذلك في اطار التشاور المستمر مع قادة الوحدات

الانتاجية الممثلة في الشركات الوطنية العملاقة، والجمعيات التابعة لقطاع الصناعات الصغيرة.

٣ ـ استخدام معايير اقتصادية رشيدة في وضع استراتيجية الصناعة والزراعة والتشييد ومن اهمها: معيار الميزة النسبية الدينامية التي تأخذ بأسعار المنافسة العالمية وظروفها في الاجل المتوسط والطويل، وتتناسب مع خطط التعليم والتدريب والتكنولوجيا المتناسقة.

٤ ـ الاستعانة بنخبة من علماء الاقتصاد والمال والتشريع والعلوم في صورة مجموعة ذات اتصال مباشر بمتخذي القرارات، واعطاء هذه المجموعة وزناً كبيراً في وضع الاهداف وتطبيق السياسات دون التحيز لأي مضمون ايديولوجي، بل بالتركيز على الاسلوب البراغماتي.

٥ ـ استخدام آليات السوق في توجيه المبادرات الفردية لتحقيق أكبر عائد للمجتمع ككل بما فيه، الاسراع في رفع حجم المدخرات للقطاع العائلي، وتوسيع قاعدة رأس المال الوطني، وتعظيم معدل التراكم.

٦ ـ التدخل في سياسة الأسعار والحوافز كلما ارادت الدولة ان تسرع في عملية التوسع في مجالات معينة مثل: تصدير السلع الصناعية، والاكتفاء الذاتي في زراعة الارز، وإدخال صناعات جديدة ذات ميزة نسبية في المستقبل مثل: بناء السفن، والحد من استهلاك السيارات الخاصة وتأجيل مرحلة الاستهلاك من السلع الترفية الأخرى.

٧ ـ السيطرة الكاملة على قطاع المال والبنوك، ومن هنا التحكم الشامل على توجيه الاستثمارات حسب اولويات الخطة. واجبار كل مصرف على اعتماد نسبة مرتفعة من الاقراض الاجمالي الى الوحدات الانتاجية الصغيرة.

٨ ـ السيطرة المستنيرة على تدفق الاستثمارات الاجنبية للحد من العبء الناشىء عنها، وتعظيم الاستفادة منها في مجالات التكنولوجيا والتصدير.

٩ ـ بناء المؤسسات التنموية التي تساند الوحدات الانتاجية في رفع الكفاءة الادارية والفنية والتسويقية، وربط سياسة هذه المؤسسات بأهداف الخطط المتتالية، وخلق علاقة مباشرة بين هذه المؤسسات والقطاع الانتاجي المستفيد منها.

١٠ ـ الرقابة والمتابعة المستمرة من قبل اجهزة الدولة على أعمال الشركات العملاقة، لتفادي ظهور اي نشاط احتكاري معاد لشروط المنافسة المحلية والأساسية لنجاح النظام الاقتصادي.

١١ ـ اصرار الدولة على تقييد حجم البيروقراطية وحجم انفاق الحكومة بما فيها ميزانية الاجور لموظفي الدولة وميزانية الجيش، وتطبيق الشعار الملزم للجهاز الحكومي في أن يكون في خدمة القطاعات الانتاجية والمجتمع وليس العكس.

أولاً: خلفية عن كوريا الجنوبية

قبل الحرب العالمية الثانية، كانت اليابان تحتل كوريا لمدة ٣٥ عاماً وكانت الزراعة تستوعب أكثر من ٨٠ بالمائة من العمالة، وكان هناك عدد محدود من الصناعات مثل صناعة المنسوجات ومنتوجات الحديد والصلب والأسمدة والأسمنت والسكر والتبغ ولب الورق والورق. وكان أكثر من نصف هذه الصناعات يقع في الشمال، وكانت اليابان هي شريك التجارة الأساسي لكوريا حيث حصلت هذه الأخيرة على ٨٥ بالمائة من وارداتها من اليابان، كما وجهت اليها ما يزيد عن هذه النسبة من الصادرات. وخلال فترة الاستعمار، حقق الميزان التجاري لكوريا مع اليابان عجزاً كبيراً، كما تدفقت رؤوس الأموال من اليابان بصفة أساسية[١].

وعلى وجه التقريب، كان حوالى ثلث الأراضي الزراعية في كوريا بأيدي اليابانيين، وكذلك كل المشروعات الصناعية الحديثة أيضاً. وكانت القوة العاملة الفنية في الصناعة والتشييد والمرافق العامة تحت سيطرة اليابانيين. وفي الصناعات المعدنية والكيماوية كان كل عامل فني كوري يقابله ٩ من اليابانيين.

وكان اليابانيون يسيطرون أيضاً على الادارة الحكومية، مما يعني عدم حصول الكوريين على أي خبرات في الادارة، وكان ١٠ بالمائة فقط من الكوريين يشغلون منصب القضاة المحليين، ولم يكن باستطاعة أحدهم العمل في المحاكم العليا.

وفي مجال التعليم، كانت الأمية تتفشى بين الأغلبية العظمى من السكان. وقد قمعت الثقافة الكورية، وأقتصر تعليم اللغة الكورية على السنوات الثلاث الأولى من التعليم الأولي. كما قيد اليابانيون قبول الكوريين بالمدارس الثانوية والكليات. وقد نتج عن ذلك ضآلة نسبة الطلاب والمدرسين الكوريين في الجامعات بالمقارنة باليابانيين. وفي نهاية عام ١٩٤١ كان هناك ٣٠٤ طلاب كوريين فقط واستاذ واحد في الجامعة[٢].

وعلى الرغم من أنه كان هناك نمو وتغيير هيكلي ملحوظ في الاقتصاد الكوري خلال الفترة ١٩١٠ ـ ١٩٤٥، إلا أن هذه التغييرات كانت انعكاساً لاحتياجات القوة الاستعمارية، فقد كانت التنمية الاقتصادية ذات صلة محدودة بالقطاع التقليدي في الاقتصاد الكوري وكانت لا تتوافق مع

---

(١) Anne Krueger, *The Developmental Role of the Foreign Sector and Aid: Studies in the Modernization of the Republic of Korea, 1945-1975* (Cambridge, Mass.: Harvard Univ. Press, 1979), pp. 6-8.

(٢) L. Wade and B. Kim, *Economic Development of South Korea: The Political Economy of Success* (New York: Praeger Publishers, 1978), pp. 9-14.

انجازات التنمية الاقتصادية المعتمدة على الذات»[3]. وبينما كانت هناك زيادة ملموسة في متوسط نصيب الفرد من الانتاج خلال هذه الفترة، تراجع متوسط نصيب الفرد من استهلاك الأرز وهو الغذاء الأساسي للكوريين من ١١١,٥ كيلو غراماً إلى ٨٠,٢ كيلوغراماً خلال الاعوام ١٩١٢ ـ ١٩٤٤، وذلك نتيجة الزيادة الاجبارية لصادرات الأرز إلى اليابان. وفي الوقت نفسه كان متوسط نصيب الفرد من استهلاك الأرز باليابان يبلغ ١٥٧ كيلوغراماً[4].

في عام ١٩٤٥، رحل اليابانيون عن كوريا، وتم تقسيمها إلى دولتين احتلت الولايات المتحدة الامريكية الجنوب واحتلت روسيا الشمال. وقد تمخض عن هذا التقسيم الكثير من الاضطراب والفوضى وانتقالات كثيرة للسكان منها، هجرة حوالى ٢,٣ مليون شخص إلى كوريا الجنوبية سواء من الشمال أم من العائدين من اليابان. وقام الجزء الشمالي بقطع امدادات الطاقة، كما فقد الجنوب كل الانتاج من الأسمدة والأسمنت والحديد والصلب إلى جانب جميع الموارد التعدينية. ولم يعد من الممكن السيطرة على التضخم حيث زادت الأسعار بأربعين مثلاً في عام ١٩٤٥، كما بلغت في عام ١٩٤٦ أربعة أضعاف ما كانت عليه في العام السابق[5]. وقد أدى اندلاع الحرب الكورية في عام ١٩٥٠ إلى ضياع كل المكاسب الضئيلة التي حققها الجنوب، من حيث استعادة بعض التوازن والتنسيق في توفير الطاقة وفي نظام النقل والتسهيلات الأخرى. وقد كان حجم الدمار كبيراً، فقد قتل ما يقرب من ٣٢٠ ألف شخص وتهدم حوالى ٦٦١ ألف مبنى ومرفق في الجنوب[6].

وتقدر نسبة الدمار الذي أصاب المرافق الصناعية بحوالى ٤٢ ـ ٤٤ بالمائة من حجم الطاقة التي كانت موجودة قبيل الحرب، وقد كانت صناعة المنسوجات وبناء السفن والطباعة والنشر هي أكثر الصناعات تعرضاً للدمار الشديد، ومعظمها كان يقع في مناطق سيول ـ انشون وسامشوك. وفي عام ١٩٥١، انخفض متوسط الرقم القياسي للانتاج بكوريا الجنوبية الى نصف ما كان عليه في عام ١٩٤٩[7].

كما قفز التضخم الى مستويات أعلى وتحطمت معنويات وثقة الشعب بصورة خطيرة. وكان اجمالي الادخار المحلي لا يتجاوز ٢ بالمائة من اجمالي الناتج القومي في مطلع الخمسينات وارتفع إلى ٤ بالمائة فقط في عام ١٩٦٠.

وقد احتلت المعونة الامريكية مكان الصدارة بالنسبة للمساعدات الأجنبية في خلال

---

(٣) K.S. Kim and M. Roemer, *Growth and Structural Transformation: Studies in the Modernization of the Republic of Korea, 1945-1975* (Cambridge, Mass.: Harvard Univ. Press, 1979), p.14.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٥) Krueger, *The Developmental Role of the Foreign Sector and Aid*, p. 9.

(٦) Wade and Kim, *Economic Development of South Korea*, p. 17.

(٧) Kim and Roemer, *Growth and Structural Transformation*, p. 33.

الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٦٥ (كان حجم المعونة يمثل ١٠ بالمائة في المتوسط من اجمالي الناتج القومي). وفي خلال الفترة من عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٥١ بلغ اجمالي المعونة الامريكية ٦١١ مليون دولار، ومع هذا كان ٩٠ بالمائة من هذه المعونة يتمثل في واردات من السلع الأساسية تامة الصنع التي يمكن توزيعها بسهولة دون أن تدخل عليها أي عمليات انتاجية أخرى. وحتى عام ١٩٦٢ لم يكن هناك مصدر آخر للعملات الاجنبية بخلاف المعونة، فقد كانت التدفقات الرأسمالية الخاصة معدومة، كما توقف حجم الصادرات الكورية عند أقل من ٢ بالمائة من اجمالي الناتج القومي، وفي خلال الفترة من عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٦٢ تلقت كوريا ما يقرب من ملياري دولار من المعونات الامريكية. وعلى الرغم من أن الجانب الأعظم من المعونة كان ينفق على السلع، إلا أنها ساهمت مساهمة كبيرة في تعمير البلاد، كما كان هناك أيضاً عدد محدود من المشروعات لتنمية موارد الفحم وتوليد الطاقة الحرارية وانتاج الأسمدة حتى يمكن تعويض الموارد ـ التي أصبحت من نصيب الشمال ـ ولاعادة بناء هياكل البنية الأساسية.

وبينما تتسم الفترة من عام ١٩٥٣ وحتى عام ١٩٥٦ بأنها فترة التعمير اتسمت الفترة من عام ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٦١ بالنمو البطيء جداً، فالصادرات التي بلغت ٤٠ مليون دولار في عام ١٩٥٣، لم تستعد هذا المستوى حتى عام ١٩٦١[٨]. كما حالت معدلات النمو المرتفعة في السكان خلال الخمسينات دون حدوث أي تحسن في متوسط نصيب الفرد من الدخل الذي توقف عند ٨٧ دولاراً في عام ١٩٦٢.

ومن خلال هذا التاريخ المظلم يجب أن نقوم جهود كوريا الجنوبية في مجال التحديث والتنمية.

ثانياً: الانجازات المبكرة

على الرغم من ندرة الموارد في كوريا الجنوبية، والصعوبات التي واجهتها حتى أواخر الاربعينات، فإن هذه الفترة وضعت الأساس الذي تم الاستناد عليه عند وضع نموذج التنمية في كوريا في خلال المرحلة اللاحقة. وفي ضوء أحداث الماضي، كان تحسين الظروف المعيشية لأقل الفئات حظاً في المجتمع، وهم المزارعون المعدمون والاميون، هو أفضل الأولويات بالنسبة لصانعي السياسة خلال فترة الجمهورية الأولى (تحت رئاسة الرئيس سينغمان ري الذي تولى الحكم في خلال الفترة من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٠).

---

(٨) Krueger, *The Developmental Role of the Foreign Sector and Aid*, p. 57.

١ ـ القطاع الزراعي(٩)

في خلال الأربعينات، كان اجمالي مساحة الرقعة الزراعية في كوريا الجنوبية لا يتجاوز ثلاثة ملايين هكتار (أي ٥,٥ ملايين فدان)، كما كانت إمكانية التوسع في هذه الرقعة محدودة للغاية، حيث تغطي الغابات ٦٦ بالمائة من المساحة الاجمالية. وفي عام ١٩٤٩، صدر في كوريا الجنوبية قانون الاصلاح الزراعي الذي تم بموجبه توزيع ٢٣ بالمائة من اجمالي المساحة المزروعة على المزارعين المعدمين (وهي المزارع التي كان يمتلكها اليابانيون من قبل)، إلى جانب كل الملكيات الزراعية التي يملكها كوريون وتزيد عن ٧,٢ فدادين. وقد استفاد من الاصلاح الزراعي ٦٢ بالمائة من اسر المزارعين.

وقد أدى الاصلاح الزراعي في كوريا الى خفض متوسط مساحة الارض المزروعة إلى (فدانين). وفي عام ١٩٥٩ كان ٣ بالمائة فقط من المزارع يزيد مساحتها عن (٦,٧ فدادين)، وبينما كان ٤٢ بالمائة منها يبلغ فدانا أو أقل. وعلى الرغم من صعوبة تحقيق وفورات الحجم الكبير، كان في استطاعة الزراعة الكورية أن ترفع من مستوى انتاجيتها، كما كانت تأتي في مرتبة عالية بين منتجي الأرز من حيث غلة الفدان، حيث بلغت ٢,٠٦ طن للفدان في عام ١٩٧٨.

وبلغ معدل النمو السنوي المتوسط في اجمالي الانتاج الزراعي ٥,١٩ بالمائة خلال الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥، كما ارتفع اجمالي الانتاج الغذائي بنسبة ٢٦ بالمائة خلال النصف الثاني من الستينات.

واستطاعت كوريا خلال الاعوام ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠، أن تعمل على زيادة المساحة المستزرعة بنسبة ١٤ بالمائة، ومساحة الأراضي المروية حتى بلغت ٨٥ بالمائة من اجمالي الأراضي الزراعية، كما أمكن التوسع في الأخذ بالتركيب المحصولي المزدوج حتى بلغ معدل المساحة المحصولية إلى المساحة الزراعية ١,٤٠ في عام ١٩٧٦، واستعادت كوريا الاكتفاء الذاتي في انتاج الارز في عام ١٩٧٧.

في عام ١٩٨٢، أصبحت كوريا تنتج وتستهلك أكثر من ٥ ملايين طن متري من الأرز، ومع هذا كانت تعتمد اعتماداً كبيراً على الواردات من القمح حيث بلغ حجم الواردات السنوية ما يقرب من ٢ مليون طن من القمح، و٤ ملايين طن من الذرة سنوياً خلال الفترة من عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٨٢.

ولقد كان التوسع في صيد الأسماك وتصنيعها وتزايد قدرة هذه الصناعة على المنافسة

(٩) انظر: *Korea Statistical Yearbook, 1983* (Korea: Economic Planning Board, National Bureau of Statistics, 1983), Krueger, Ibid., p. 20, and Wade and Kim, *Economic Development of South Korea*, p. 18.

بالنسبة لكوريا هائلا، وقد استطاعت هذه الصناعة في الوقت الحالي أن تساعد على سد الفجوة في الانتاج الغذائي. وارتفع مستوى صيد الأسماك من ٣٧٧ ألف طن في عام ١٩٦٠ إلى ٨١٦ ألف طن في عام ١٩٧٠، إلى أن بلغ ٢٤١٠ الآف طن في عام ١٩٨٠، وبذلك أمكن تصدير ٣٧٦ ألف طن، وبذلك تبلغ قيمة صادرات كوريا من هذه الصناعة في السوق العالمي ما يقرب من مليار دولار.

ومن الأمور المهمة أن نأخذ في الاعتبار تأثر كوريا بالأسعار العالمية للمنتوجات الغذائية حيث تقدر الزيادة في تكاليف استيراد الحبوب الغذائية الناتجة عن الزيادة في الأسعار في عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، بما يعادل ١ بالمائة من اجمالي الناتج القومي لكوريا.

ففي الوقت الذي كان اجمالي الواردات الغذائية يمثل ١٩ بالمائة من اجمالي الواردات الكورية في الفترة من عام ١٩٧٠ إلى ١٩٧٢ قفزت الأهمية النسبية لواردات الحبوب الغذائية في اجمالي الواردات الكورية إلى ٢٥ بالمائة[10]، واضافة إلى ذلك، تحملت كوريا العبء الرهيب الناتج عن زيادة أسعار النفط في عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، مما أدى إلى زيادة قيمة وارداتها في عام ١٩٧٤ فقط بمقدار ٧٢٤ مليون دولار أخرى.

وتعتبر قضية الأسعار الزراعية ذات وزن مهم بالنسبة لسياسة كوريا الجنوبية تجاه القطاع الزراعي، فمنذ منتصف السبعينات قررت الحكومة الكورية لا رفع الأسعار إلى مستوى الاسعار العالمية للسلع المماثلة فقط، بل رفع هذه الأسعار تدريجياً أيضاً، بحيث أصبحت في الواقع تفوق الأسعار العالمية وذلك حتى تحقق **ثلاثة أهداف أساسية أولها**، الهدف الاستراتيجي الخاص بتشجيع زيادة الانتاج من كل المحاصيل الرئيسية (يتم شراء الأرز من المزارعين بأكثر من ضعف سعره العالمي)، وذلك عن طريق خلق حوافز لزيادة الانتاجية كرد فعل لزيادة الربحية. أما **الهدف الثاني** فهو رفع مستويات دخول طبقة المزارعين التي كانت بحكم العادة أسوأ حالاً بالمقارنة بالعمال في الحضر، أو العمال غير الزراعيين في الريف. ويتمثل **الهدف الثالث** في احتواء عوامل الجذب في الحضر التي أدت إلى تفاقم مشكلة الكثافة السكانية في المدن (يتركز ٣٠ بالمائة من سكان كوريا في سيول وحدها).

٢ ـ التعليم[11]

بمقارنة انجازات كوريا في مجالات التعليم بالمستويات العالمية، نجد أنها تتبوأ مكاناً

(١٠) Organization of Economic Cooperation and Development [OECD], *Development Cooperation: 19 - Review* ([Paris: OECD, n.d.]), p. 69, in: Wade and Kim, *Economic Development of South Korea,* p. 67.

(١١) انظر: *Korea Statistical Yearbook, 1983;* Snodgrass McGinn et al., *Education and Development in Korea* (Cambridge, Mass.: Harvard Univ., Press, 1980); Korea, Ministry of Labour, *Yearbook of Labour Statistic* (Korea: The Ministry, 1982), and =

فريداً من حيث جهودها في محو الأمية، وتركيزها على تدريب الطلاب على المهارات المطلوبة للتنمية.

وفي الواقع، أمكن في عام ١٩٦٤ تعميم التعليم الأولي، كما بلغت نسبة حضور الأطفال المستهدفين (كل في مجموعة السن الخاصة به) أكثر من ٩٥ بالمائة. وفي الوقت الذي تراجع فيه نمو السكان، بلغ عدد المسجلين في التعليم الأولي أقصاه في مطلع عام ١٩٧١، حيث وصل الى ٥,٨١ ملايين طفل، ثم تراجع هذا الرقم بعد ذلك إلى ٥,٢٧ ملايين طفل في عام ١٩٨٣.

إن المكاسب التي عادت على كوريا من جراء السيطرة على نمو السكان (وهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتعميم التعليم الأولي ومحو أمية النساء)، وكان لها أثر على تخصيص الموارد في مجال التعليم، حيث أن الوفر الكبير الذي تحقق نتيجة انخفاض عدد التلاميذ في المدارس الأولية بمقدار نصف مليون تلميذ خلال العقد ١٩٧٢ ـ ١٩٨٢، يعني توجيه الانفاق إلى تحسين الخدمات التعليمية، كما أن انخفاض عدد الأطفال الملتحقين بالمدراس الأولية خلال الأثني عشر عاماً الماضية، مكن كوريا من تركيز اهتمام أكثر على الملتحقين بدور الحضانة ومراكز الرعاية اليومية الذين زاد عددهم بمقدار العشرة أضعاف خلال السنوات العشر الماضية حتى بلغ ٢٠٦ الآف طفل في ٤٢٧٦ دار حضانة في عام ١٩٨٣. ولقد زاد أيضاً معدل الالتحاق بالمدارس الاعدادية من ٥٠ بالمائة في عام ١٩٦٤، إلى ٧٤ بالمائة في عام ١٩٧٤، وإلى ٩٨ بالمائة في عام ١٩٨٢، وفي الوقت نفسه زاد عدد المدرسين في المدارس الأولية بنسبة ٢٠ بالمائة خلال السنوات العشر الماضية مما نتج عنه انخفاض معدل الطلبة إلى المدرسين إلى ٤٢ في عام ١٩٨٣ مقابل ٥٣ في عام ١٩٧٣ و ٦٣ فى عام ١٩٦٤، كما كان النمو في عدد الفصول الدراسية خلال السنوات العشر ملموساً حيث بلغ معدله ١٤ بالمائة، كما قادت الحكومة حملة قومية لتعبئة الأعمال التطوعية لبذل الجهد في سبيل محو أمية الكبار. ويعتبر النموذج الذي احتذته كوريا في هذا الميدان نموذجاً يستحق الإشادة به كما يتضح من مساهمة حركة سيماول اندونغ في الريف، ونوادي النساء التي ثبت كونها أداة مفيدة ومكملة لنظام التعليم الاولي الرسمي.

ان مقارنة الانجازات التعليمية لكوريا بما حققه العديد من الدول المتقدمة في أوائل عام ١٩٧٠ تؤكد نجاح كوريا في هذا المضمار. فقد بلغ متوسط عدد سنوات التعليم في كوريا ٦,٧٦ سنوات بالنسبة للشباب (في سن ٢٥ ـ ٣٤)، وهو ما يفوق المتوسط في فرنسا (٥,٠١) أو ايطاليا (٤,٠٥). وقد خدمت هذه الفئة قضية الانتاجية المرتفعة في كل قطاعات الاقتصاد الكوري، وعلى الأخص في الصناعات التحويلية، وبهذا استطاعت كوريا حديثاً أن

= مقابلة مع البروفيسور بارك يونغ كي، مدير معهد العمل والإدارة، جامعة سوغانغ، حزيران/ يونيو ١٩٨٤.

تطبق الشرط الذي يفرض على طلاب التدريب المهني قضاء تسع سنوات دراسية (أولي واعدادي) حتى يصبح مؤهلاً لدخول مراكز التدريب المهني وقد أخذت المشروعات الصناعية بأصلح المقاييس لاستخدام عمالة جديدة، وقد كان ٨٢ بالمائة من العمالة الجديدة التي دخلت سوق العمل في عام ١٩٨١ من الحاصلين على التعليم الاعدادي والثانوي.

وقد ساهم التعليم في توفير المؤهلات اللازمة لتوفير فرص العمل للمرأة. فعلى سبيل المثال، تشكل النساء ٥٠ بالمائة من القوة العاملة في الصناعة. ويعني توفير فرص عمل أكثر للمرأة رفع مستوى الدخول والمعيشة لكل أسرة كما أنه يصبح عاملاً هاماً في استقرار مستويات الأجور في سوق العمل.

ثالثاً: الاستراتيجية الصناعية وتنمية الصادرات والتخطيط

بالنظر الى ضيق الرقعة الزراعية، وقلة الموارد الطبيعية الأخرى في كوريا الجنوبية، أصبح التصنيع السريع هو الاختيار الوحيد لنمو وتنمية الاقتصاد القومي. ففي عام ١٩٥٣، كانت الصناعات التحويلية في كوريا تساهم بنسبة ٦ بالمائة فقط من اجمالي الناتج القومي[١٢]، وخلال فترة السنوات الثماني التي أعقبت الحرب الكورية (١٩٥٣ ـ ١٩٦٠)، لم تستطع كوريا أن تزيد من نصيب الصناعة في اجمالي الناتج القومي بأكثر من ٧,٢ بالمائة. وكان متوسط نصيب الفرد من الانتاج الصناعي يبلغ ١٥ دولاراً فقط في عام ١٩٦٠. كما بلغ اجمالي قيمة الصادرات الصناعية ١١ مليون دولار[١٣] وبلغ اجمالي حجم العمالة في قطاع الصناعة ٤٨٠ ألف عامل.

وخلال الخمسينات، كانت كوريا تتبع سياسة التصنيع التي تعتمد على انتاج بدائل الواردات، مع التركيز على انتاج بعض السلع الاستهلاكية الأساسية (السلع الغذائية والمنسوجات)، والسلع الوسيطة (الأسمنت والأسمدة والحديد والصلب)، كما أخذت بسياسة الحماية في نظام التجارة الخارجية، وذلك باستخدام نظام تعدد أسعار صرف معقد، وفرض ضرائب جمركية عالية على الواردات التي ينتج مثلها محلياً، ومنخفضة على السلع الرأسمالية والوسيطة، وفرض قيود كمية على عدد كبير من السلع المستوردة. وقد استخدم نظام تعدد أسعار الصرف كحافز أساسي للتصدير، حيث كانت تضاف علاوة عند تحويل حصيلة الصادرات. والى جانب ماتقدم استخدم الدعم النقدي ـ على نطاق متواضع ـ لتشجيع بعض الصادرات المختارة.

---

(١٢) Hong Wontag, *Factor Supply and Factor Intensity of Trade in Korea* (Seoul, Korea: Korea Development Institute, 1976), p. 1.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٥٥ ـ ١٥٦.

وحتى عام ١٩٦١، كانت الصادرات الصناعية الكورية محدودة جداً، وكانت السلع المصدرة ذات القيمة العالية تتمثل في خامات المعادن ومشتقاتها (٨,٩ ملايين دولار)، الحرير الخام (٢,٩ مليون دولار)، الخشب الابلكاج (١,٢ مليون دولار)، والمنسوجات القطنية (٠,٨ مليون دولار)[١٤].

وقد بلغ معدل النمو في اجمالي الناتج القومي لكوريا ٤ بالمائة خلال فترةالسنوات العشر ١٩٥٣ - ١٩٦٣، وكانت كل المؤشرات الاقتصادية الأساسية بالاقتصاد الكوري لا تعطي صورة مشرقة في مطلع الستينات. ولم يكن الاعتماد على المعونات الأجنبية لاستيراد السلع الأساسية أمراً مريحاً. وفي عام ١٩٦٢، لم تكن هناك أي دلالة لارتفاع معدل الادخار عن مستواه المنخفض الذي كان يبلغ ٣ بالمائة من اجمالي الناتج القومي. وكانت الموارد من العملات الأجنبية تمثل القيد الأساسي على جهود كوريا في مجال الاستثمار، كما حالت دون رفع نسبة الواردات من السلع الرأسمالية عن المستوى المنخفض الذي كان يبلغ ١١ بالمائة من اجمالي الواردات. وقد استمر هذا الوضع خلال الفترة ١٩٥٣ - ١٩٦٠[١٥].

وإلى جانب الصعوبات الاقتصادية التي كان يبدو من المستحيل التغلب عليها، أصبح عدم الاستقرار السياسي والقلق الاجتماعي من الأمور بالغة الحرج. وتعتبر الثورة العسكرية التي اندلعت في أيار/ مايو عام ١٩٦١ نقطة التحول الرئيسية في تاريخ كوريا الاقتصادي، فقد قرر قائدها بارك شانغ هي (الذي انتخب في الحال رئيساً لكوريا)، أن يبدأ عهداً من النمو الذي لم يسبق له مثيل في ظروف محلية غير مستقرة. وعلى الرغم من أن متوسط المدة التي كان يقضيها الوزراء في الحكم لا تزيد عن أحد عشر شهراً خلال فترة رئاسة سنغمان ري التي استمرت أثني عشر عاماً، إلا أن الصفوة الحاكمة الجديدة جلبت معها الاستقرار والنظام والمقدرة الإدارية الفذة والنشاط والدفعة الموجهة لتحقيق الأهداف المرسومة. وفوق كل هذا، أثبت النظام الجديد قدرته على الاعتراف بآراء الخبراء في مسائل التنمية، وتقبلها وتنفيذها.

وقد أمكن خلال العقد ١٩٦٢ - ١٩٧١ رفع معدل نمو الاقتصاد إلى ٩ بالمائة، واجراء تغيير جذري في هيكل الاقتصاد، وذلك عن طريق صياغة منهجية لسلسلة من الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية، وتنفيذ هذه الخطط بكفاءة بدءاً من عام ١٩٦٢. إن المرء ليجد في السياسات والإطار التنظيمي الذي وضع خلال الستينات تفسيراً للقفزة الهائلة التي قفزتها كوريا الجنوبية، وهي قفزة حركت كل آليات النمو والتنمية، وأحدثت التغيير في كل متغير يدعم التطور في المتغير الآخر بغرض تخليص الاقتصاد من جميع مظاهر الاختلال السابقة. ومنذ عام ١٩٦٢ فصاعداً، تقدمت كوريا بخطوات سريعة فاقت معظم الدول النامية الأخرى.

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٧.

(١٥) Kim and Roemer, *Growth and Structural Transformation*, pp. 40-55.

ومنذ تولي الحكومة العسكرية الحكم، تحولت السياسة الاقتصادية بصورة واضحة من التركيز على سياسة انتاج بدائل الواردات السابقة، إلى اتباع برنامج لتعظيم النمو من خلال التصنيع الموجه للتصدير، وذلك باستغلال المورد القومي الوحيد لكوريا وهو القوة العاملة الوفيرة والماهرة نسبياً. ولقد ادرك صانعو السياسة في كوريا أن استمرار الاعتماد على سياسة انتاج بدائل الواردات من السلع الاستهلاكية لن يكون له فاعلية سياسة التصنيع الموجه للتصدير، ولم تكن السوق المحلية الكورية من الاتساع الذي يسمح بتنفيذ مشروعات ذات حجم يوفر الاستفادة من وفورات الحجم الكبير. وتتضمن سياسة انتاج بدائل الواردات أيضاً، زيادة الاعتماد على الواردات من السلع الوسيطة الضرورية لقيام هذه الصناعة وليس العكس من ذلك. والأهم من ذلك كله، تتطلب مثل هذه الصناعات استثمارات رأسمالية كبيرة بالمقارنة بعدد الوظائف التي يمكن أن توفرها.. ومع الأخذ في الاعتبار الصعوبات الشديدة التي يواجهها ميزان مدفوعات كوريا، فإن التوسع في الانتاج الذي يمكن تصديره سوف يجنبها مشكلة النقص في العملات الأجنبية (وهي المشكلة التي اصطدمت بها جهود التنمية في كثير من الدول النامية)، وقد كان خلق العمالة هو الهدف الثاني المهم الذي سوف تدعمه سياسات تنمية الصادرات كثيفة استخدام العمالة. ومن بين الأهداف المهمة الاخرى ضمان التخصيص الأمثل لموارد كوريا عن طريق تعريض صناعات التصدير للمنافسة في الأسواق الدولية. فالنجاح في التصدير هو أفضل ضمان ضد عدم الكفاءة.

وبدءاً من عام ١٩٦٢، قامت الحكومة الكورية بإجراء عدد من الاصلاحات الأساسية في الاقتصاد، وكلها تستهدف تحقيق المهمة الأساسية لاعادة توجيه مسار التنمية في الدولة، وقد تضمنت هذه الاصلاحات خفض قيمة العملة الكورية بنسبة ٥٠ بالمائة، وتوحيد أسعار الصرف وتطبيق سعر معوم، وذلك حتى يمكن مواجهة التحيز القائم ضد الانتاج للتصدير، كما قدمت مجموعة كبيرة ومرنة من حوافز التصدير المباشرة وغير المباشرة وهو ما سنشرحه فيما بعد. وقد تضاعف سعر الفائدة على الودائع بالبنوك حتى وصل إلى سعر حقيقي يتراوح بين ٩ و ١٤ بالمائة، وذلك بهدف تشجيع الادخار الاختياري والحد من الاستخدام غير المثمر للتسهيلات الائتمانية. وقد كانت استجابة المدخرات الخاصة فورية، كما زاد نصيب المدخرات العائلية في اجمالي المدخرات القومية من أقل من ١٠ بالمائة إلى ما يتراوح بين ٢٠ بالمائة ـ ٣٠ بالمائة خلال العقد ١٩٦٢ ـ ١٩٧٢. وقامت الحكومة أيضاً بإجراء اصلاح ضريبي أدى إلى زيادة نسبة ايرادات الضرائب من ١٠ بالمائة من اجمالي الناتج القومي في عام ١٩٦٠، إلى ١٥ بالمائة في مطلع السبعينات. وقد أدى هذا الاجراء إلى جانب اصلاح هيكل أسعار منتوجات المشروعات العامة إلى تمكين الحكومة من السيطرة على مستوى التضخم وإلى أن تصبح مساهماً كبيراً في المدخرات القومية، حيث بلغ نصيبها ما بين ٢٠ بالمائة و ٤٠ بالمائة من اجمالي المدخرات المحلية خلال الفترة من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٣[١٦].

---

(١٦) = Larry E. Westphal, *Korea's Experience with Export Led Industrial Development,*

وقد حققت هذه الاجراءات نجاحاً كبيراً في إحراز معدل نمو للصادرات بلغ ٣٠ بالمائة سنوياً خلال العقد ١٩٦٢ ـ ١٩٧٢ بأكمله، كما ارتفع معدل الادخار المحلي من ٣ بالمائة من اجمالي الناتج المحلي إلى ١٧ بالمائة، وزاد حجم المدخرات المحلية بصورة تكفي لدعم الزيادة الكبيرة في الانتاج، وفي الوقت نفسه لتحل محل المدخرات الأجنبية كعامل أساسي في التنمية، وارتفع الانتاج من السلع المصنعة بمعدل سنوي يصل إلى ١٨,٤ بالمائة، وذلك نتيجة التزايد المستمر للصادرات من السلع الصناعية كثيفة استخدام العمالة. وحتى مطلع السبعينات حققت كل المنتوجات الصناعية الخفيفة معدل نمو مرتفع في اسواق التصدير، إلا أن المنسوجات والملابس والأحذية المطاط والشعر المستعار وخشب الابلاكاج والأغذية المحفوظة كانت اكثر تصديراً.

١ ـ موجة تنمية الصادرات(١٧)

تعتبر مجموعة حوافز التصدير التي قدمتها الحكومة الكورية في الستينات أحد أشكال الحوافز التي تطبقها الدول النامية بصورة كبيرة في مثل هذه الفترة القصيرة، وأكثرها نجاحاً. وإلى جانب التخفيض المتتالي والكبير في قيمة الون (العملة المحلية)، تضمنت برامج تنمية الصادرات المختلفة الآتي:

أ ـ اعتباراً من عام ١٩٥٩، كان يسمح للمستوردين أن يستوردوا السلع الرأسمالية والوسيطة دون أي قيود، مع اعفاء هذه السلع من الرسوم الجمركية. وقد وفر هذا الاجراء للمصدرين حرية شراء مدخلات الانتاج وبيع المنتوجات بالأسعار العالمية. ولم يقف النظام الكوري عند حد النظم العادية التي تتبعها معظم الدول، حيث يتم خصم الرسوم الجمركية بعد شحن السلع (وهو ما يحمل المصدر تكلفة كبيرة، حيث يتحمل عبء الرسوم حتى تتم اجراءات الدروباك). أما في كوريا، عندما كان التصدير أقل مما كان متوقعاً، كان على المستورد أن يدفع الفرق بين الرسوم المستحقة. وفي عام ١٩٦٥ امتد الاعفاء الجمركي في كوريا إلى كل الموردين المحليين للشركات المصدرة، وهو اجراء آخر لا يطبق على نطاق واسع في مكان آخر، كما يتطلب درجة كبيرة من المتابعة والتفتيش الإداري للتأكد من أن المستفيدين من هذه الاعفاءات يستحقونها فعلاً. وفي تموز/ يوليو عام ١٩٧٤ تحول نظام الاعفاء الجمركي إلى نظام خصم الرسوم الجمركية، ويحتمل أن يكون هذا رد فعل لتضاؤل الحاجة إلى تقديم حوافز بعد ١٥ سنة من النمو المستمر في الصادرات.

= World Bank Staff Working Paper, 249 (Washington, D.C.: The Bank, 1977); Krueger, *The Developmental Role of the Foreign Sector and Aid,* pp. 83-104, 117-138,

مقابلة مع السيد تارانغ كيم مدير دائرة التعاون عبر البحار، ١٨ حزيران/يونيو ١٩٨٤.

(١٧) Westphal, Ibid., p. 75.

ب ـ في عام ١٩٦١، سمح بتخفيض الضرائب المباشرة بنسبة ٥٠ بالمائة على الدخول المتولدة من التصدير، وقد استمر الأخذ بهذا الحافز حتى عام ١٩٧٣ حيث توقف العمل به، كما أعفي المصدرون من دفع أي ضرائب غير مباشرة سواء على السلع الوسيطة الأساسية ـ المستورد منها والمشترى محلياً ـ أم على المنتوجات المصدرة. وعلى الرغم من أن الاعفاء من الضرائب غير المباشرة له تأثير محايد (أي أنه لا يقدم دعماً للأنشطة التصديرية)، فإنه يساعد على الحد من التحيز ضد الصادرات الذي قد ينشأ في غيابها. ويعتبر الاعفاء من ضريبة الدخل أيضاً اجراء في صالح الصادرات دون أن يؤدي بالضرورة إلى الاخلال بعملية تخصيص موارد الاستثمار، إلى جانب أنه لا يميز بين المنتوجات التصديرية المختلفة، كما أنه أداة نافعة بجانب الاعفاءات الجمركية من حيث أنه لا يقلل من ايرادات الضرائب التي تفرضها الحكومة. وعلى أساس المقارنة بين وضع يتم فيه التصدير أو العكس، فإنه من الواضح، أن القيمة المطلقة لحصيلة الضرائب التي يتم الحصول عليها من النشاط التصديري تكون أكبر بكثير من تلك التي تفرض بالكامل في ظل نشاط تصديري محدود.

ج ـ في أواخر الخمسينات وفي معظم سنوات الستينات، كان هناك استخدام لنظام الربط بين التصدير والاستيراد الذي يسمح لبعض المصدرين باستيراد بعض السلع الشعبية التي لم يكن استيرادها مسموحاً وبذلك يحصل هؤلاء المصدرون على أرباح اضافية من النشاط التجاري. وكان هذا الامتياز يستخدم بصورة متقطعة وعلى أساس مؤقت لمساندة المصدرين الذين كانوا يواجهون خسائر مؤقتة نتيجة دخولهم في أسواق جديدة، أو نتيجة التقلبات في الأسواق الدولية. وفي عام ١٩٥٧، أصبح القيد في سجل المستوردين مرهوناً بالاداء التصديري، كما زادت قيمة الحد الأدنى للصادرات المطلوب انجازه كشرط للقيد في سجل المستوردين، ففي عام ١٩٥٨ كانت هذه القيمة تبلغ ١٠٠٠٠ دولار، وفي عام ١٩٥٩، بلغت هذه القيمة ١٠٠٠٠٠ دولار، وفي عام ١٩٧٠ كان الحد الأدنى المطلوب هو ٣٠٠٠٠٠ دولار. ولا يعني الحصول على شهادة بالقيد بسجل المستوردين أنها تظل صالحة تلقائياً. وقد استخدمت كوريا في عام ١٩٥٩ نظام اجازات التصدير أيضاً، وكان الحد الأدنى ـ لقيمة الصادرات ـ المطلوب للحصول على الاجازة هو ٢٠٠٠٠ دولار. وقد انتقد نظام الربط بين التصدير والاستيراد من جانب الكثير من المؤلفين، وذلك بسبب طبيعته المؤقتة التي يمكن أن تصبح مصدراً للفساد.

د ـ قامت كوريا، ولمدة طويلة، بدعم الائتمان المتوسط وقصير الأجل كحافز للمصدرين الذين يستطيعون اقتراض عملات أجنبية لتمويل احتياجاتهم من الأصول الثابتة ورأس المال العامل بأسعار تفضيلية. وفي عام ١٩٦٥، عندما أدى اصلاح هيكل أسعار الفائدة إلى رفع هذا السعر إلى ٢٦ بالمائة بالنسبة للاقتراض المحلي، تم تقديم قروض للمصدرين بأسعار فائدة تفضيلية تبلغ ١٨ بالمائة، وقد كانت أسعار الفائدة على القروض المقدمة بالدولار تبلغ ١٢ بالمائة واستطاعت الحكومة أن تفرض سيطرتها الكاملة على تخصيص

هذه القروض للمقترضين حسب الأولويات المقررة. وهذا النوع من الحوافز يقع في مجموعة الدعم المباشر للصادرات وجميعها من أكثر الحوافز تمييزاً بين المتفعين بها في وقت كان فيه سوق الائتمان مقيداً جداً. وقد استمر هذا النوع في كوريا خلال الستينات والسبعينات. وحتى يمكن أن نبين مدى أهمية الائتمان التفضيلي بالنسبة للمصدرين أوضحت التقديرات أن دعم أسعار الفائدة يمثل أكثر من $\frac{1}{5}$ اجمالي دعم الصادرات في عام ١٩٦٤، هذا بخلاف المزايا التي تعود على الحاصلين على قروض للتصدير في ظل وضع يتم فيه ترشيد الائتمان.

هـ ـ استخدمت كوريا أيضاً مخصص بدل التالف ـ الذي تعرض للكثير من النقد ـ كحافز آخر لتشجيع المصدرين. وقد سمحت المخصصات المعفاة من الرسوم، والتي تمنح في حالة تعرض السلع الوسيطة المستوردة للخسارة والتلف، بالحصول على علاوة على المبيعات المحلية من الواردات غير المستخدمة، وإذا لم يتم الاتجار فيها، فإن الشخص الذي يحصل على مخصص الخسائر سوف يحصل على ميزة غير عادلة باستخدامه مدخلات انتاج رخيصة. ومع هذا، قدر حجم هذا الدعم بحوالى ٢,٧ بالمائة من اجمالي قيمة الصادرات السلعية في عام ١٩٦٨، وهو ما لا يمكن اعتباره مخلاً بهيكل الحوافز، حتى ولو كان من شأنه تشجيع المصدرين على زيادة استخدام السلع الوسيطة المستوردة بدلاً من المحلية. وهذا الأثر السلبي، يصدق أيضاً على الائتمان التفضيلي الذي كان يجب أن يشجع المصدرين على استخدام وسائل انتاج كثيفة استخدام رأس المال. وقد تراوحت قيمة مخصص الخسارة من عام لآخر حسب ما تفرضه ظروف تقويم العملة المحلية بأكثر من قيمتها الحقيقية.

و ـ استخدمت كوريا أيضاً عدداً من حوافز التصدير الأخرى الأقل أهمية، ومنذ عام ١٩٦٦ سمح للمشروعات الصناعية بأن تطبق نظام مخصص للاهلاك المتزايد، وفي عام ١٩٦٧ تم اجراء تخفيض طفيف على رسوم السكك الحديد والكهرباء (تقدر بـ ٠,٤ بالمائة من قيمة الصادرات في عام ١٩٦٨)، كما تم التخفيف من الرقابة الضريبية على بعض الصادرات المختارة.

ويوضح هذا العدد الكبير من حوافز التصدير، وتلك الدقة في اختيار مجالات استخدامها إلى أي مدى أمكن توجيه الجهاز الحكومي نحو تحقيق أهداف التصدير.

وإلى جانب اتباع أساليب مختلفة لحوافز التصدير، وضعت الحكومة الكورية في عام ١٩٦٢ معدلاً سنوياً مستهدفاً للتصدير. وقد ثبتت فاعلية هذا النظام، إلى حد كبير، بالمقارنة بالنظام الذي يتضمن وضع أهداف تصديرية سنوية عامة في اطار الخطط الخمسية للتنمية. وقد قامت وزارة التجارة والصناعة بمسؤولية تنفيذ معدل التصدير المستهدف، وهي جهاز حكومي أوكل اليه مهمة تأكيد الربط بين انجازات التصدير والنمو في قطاع الصناعة، وانشأت الوزارة مكتباً لمتابعة وضع التصدير، وذلك لمتابعة الاداء اليومي لكبار المصدرين.

وقد وضعت الحكومة أهدافاً طموحة بعد التشاور مع المؤسسات الصناعية ومع إدارة المشروعات المعنية. وقد وضعت المعدلات المستهدفة على أساس ربح سنوي وعلى مستوى السلعة والاقليم. وإذا ما حدث في أي وقت أن تخلف قطاع معين عن تحقيق المعدل المستهدف، تبذل الجهود لتعديل سياسات الحوافز أو لتبسيط الاجراءات البيروقراطية أو لتحسين الخدمات التسويقية التي تقدمها الحكومة.

ولقد قامت الحكومة الكورية بإنشاء هيئة تنمية التجارة (KOTRA) في عام ١٩٦٤ لتنمية الصادرات الكورية ولاعداد البحوث التسويقية. وفي عام ١٩٨٤، بلغت الميزانية التي تخصصها الدولة لهذه الهيئة ١٠ ملايين دولار، كما كانت تشرف على عمل ٢٠٠ مكتب في العديد من المراكز التجارية في الخارج. هذا، إلى جانب أنها تنظم الأسواق الدولية مرة كل عامين. وتقدم (KOTRA) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة جميع المعلومات الخاصة بإمكانية التصدير إلى الأسواق الأجنبية، وذلك بالاستعانة بـ ٥٨٠ موظفاً يعملون بمراكزها الرئيسية في سيول. وبينما كان اجمالي صادرات كوريا في عام ١٩٦٥ لا يتجاوز ١٧٥ مليون دولار، بلغ هذا الرقم حالياً ٢٤ مليار دولار. وتمثل الصادرات من المنتوجات الصناعية ٩٤ بالمائة من هذا الاجمالي وهذا بفضل جهود (KOTRA). وقد صرحت الحكومة أيضاً لمؤسسة التجار الكوريين (وهي هيئة خاصة) بتحصيل ١ بالمائة من اجمالي قيمة الواردات (سيف) كوسيلة لتمويل جهود ترويج الصادرات. كما طلبت الحكومة من سفاراتها بالخارج الاهتمام بترويج صادرات كوريا وهو ما يقوم به موظفوها بكل اخلاص، يساعدهم في ذلك ما يحصلون عليه من تدريب خاص على المهارات التجارية اللازمة.

ويبدي رئيس جمهورية كوريا نفسه اهتماماً خاصاً بترويج الصادرات منذ أن احتضن سياسة التصدير في عام ١٩٦٢. وقد كان يرأس اجتماعات التصدير الشهرية ليطلع على مدى التقدم في التصدير، وليتأكد من إمكانية إزالة أي عقبات إدارية. وفي عام ١٩٦٩، تم ترتيب المصدرين على أربع مجموعات استناداً إلى ادائهم التصديري، وقد منح المصدرون الذين حققوا أعلى انجاز ميدالية الشرف القومية، كما كان يوجه اليهم علناً شكر وثناء الرئيس.

وقد ثبت أن نظام حوافز التصدير في كوريا هو أداة فعالة في الاداء التصديري غير العادي لكوريا. وقد كان وضع أهداف تصديرية هو نظام مكمل لنظام الحوافز. وكما كتب واستغال[١٨] «ان إحدى الوظائف المهمة التي أداها نظام الأهداف التصديرية هو إحاطة الحكومة دائماً بكل ما يتعلق بالاداء التصديري، حيث يمكن اجراء أي تغيير في نظام الحوافز في حينه». وقد كان هذا يتضمن غالباً تقديم مساعدات مؤقتة لمصدري المنتوجات الصناعية. أما الوظيفة الثانية لهذا النظام فقد كانت الاعلان عن الأهمية التي توليها الحكومة للصادرات. وقد كان هناك اعلان جيد

(١٨) Krueger, Ibid., p. 115.

عن حوافز التصدير كما كان في الإمكان الحصول على هذه الحوافز فوراً. وبذلك خلق جو يستطيع فيه رجال الأعمال التأكد من أن نظام الحوافز سوف يكافىء الجهود التي تبذل في مجال التصدير. وقد استجاب رجال الأعمال لهذا بأن تحملوا مسؤولية المخاطرة الجسيمة التي تترتب على التوسع في الانتاج والطاقة الانتاجية الموجهة للتصدير، وكما كتب كروغر «ان أصعب التحديات التي تواجهها معظم الحكومات في محاولتها التحول عن سياسات الانغلاق التي كانت تنتهجها في المراحل الاولى، تتمثل في اقناع المصدرين بأن ما تعهدت به بالنسبة لاستراتيجية التصدير، ومنح حوافز للتصدير سوف يستمر»[19] وفي كوريا كانت حوافز التصدير قوية وثابتة بدرجة كافية.

وعلى أساس القيمة الدولارية، كان المعدل المركب لنمو الصادرات خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٥، يبلغ ٤٠ بالمائة سنوياً. وقد حقق قطاع المنسوجات (الغزل والنسيج والملابس) أعظم زيادة حيث زادت صادرات هذا القطاع من ٨٠ مليون دولار عام ١٩٦٦، إلى ١,٤٣١ مليار دولار في عام ١٩٧٤، وكان يجري في الوقت نفسه تنويع الصادرات، فتجاوزت قيمة الصادرات من كل من الآلات الكهربائية والواح الحديد والصلب ومعدات النقل والمنتوجات المعدنية ١٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٥. وفي هذا العام أيضاً كانت هناك زيادة كبيرة في تصدير خدمات التشييد: فقد تم توقيع عقود تصل قيمتها إلى ١,٨ مليار دولار لبناء المساكن والطرق والمستشفيات، في منطقة الشرق الأوسط بصفة أساسية، وتتضمن هذه العقود استخدام الادارة والعمالة ومواد البناء الكورية[20].

إن أحد الأساليب التي يمكن استخدامها لتقويم مساهمة نمو الصادرات في نمو الدخل القومي في كوريا، هو أن يقارن التغير الحدّي الذي طرأ على مكونات الانفاق في اجمالي الناتج القومي بالتغير في اجمالي الناتج القومي نفسه. وخلال فترة الثلاثة عشر عاماً من ١٩٦٠ ـ ١٩٦٢ إلى ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥، زاد اجمالي الناتج القومي أكثر من ثلاث مرات. وكانت المساهمة الحدية للصادرات في هذه الزيادة تبلغ ٣٩ بالمائة، وللاستثمارات ٣٥ بالمائة، وانخفض الاستهلاك عن المعدل الحدي الذي كان يبلغ ٩٧ بالمائة خلال السنوات السبع السابقة الى ٦٥ بالمائة فقط خلال الفترة الاخيرة. وقد ساهمت المدخرات المحلية بأكبر نصيب في زيادة الاستثمارات خلال عقد الستينات، حيث كان ٧٠ بالمائة على الأقل من النمو في الاستثمارات يتم تمويلها بالجهود الكورية، أما نسبة المدخرات إلى اجمالي الناتج القومي فقد صعدت من ٢ ـ ٤ بالمائة في الخمسينات إلى ١٤ ـ ١٧ بالمائة في الستينات، وأصبح المعدل الحدي للادخار يتراوح بين ٢٥ ـ ٣٥ بالمائة من اجمالي الناتج القومي خلال المرحلة الثانية[21].

وقد كان للصادرات أيضاً الفضل في حدوث زيادة ملموسة في اجمالي انتاجية عوامل

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) Kim and Roemer, *Growth and Structural Transformation*, pp. 48-51.

الانتاج. ففي الصناعة، انخفض العامل الحدي لرأس المال/ الناتج بنسبة ٤٣ بالمائة، من ٢,٥٨ إلى ١,٤٦ في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥ (هذا على عكس زيادة هذا العامل في الزراعة بنسبة ٧١ بالمائة)، وفي الوقت نفسه زادت انتاجية العامل بنسبة ١٠ بالمائة سنوياً في المتوسط خلال الفترة من ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤، إلى ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ وذلك في الوقت الذي بلغ فيه معدل النمو السنوي المتوسط لانتاجية العامل بكل القطاعات ٦,٧ بالمائة خلال الفترة نفسها[٢٢].

ويرجع النمو في حجم العمالة في كوريا في خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ إلى النمو الملحوظ في حجم العمالة بالصناعة الذي بلغ ١١,٧ بالمائة سنوياً في المتوسط.

وقد برزت الآثار الايجابية لسياسة كوريا التصديرية، عندما اهتز الاقتصاد الكوري تحت وطأة ارتفاع أسعار الحبوب الغذائية والنفط في عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، الذي اعقبته موجة الركود العالمي فأدت قوة وديناميكية قطاع التصدير إلى تجنب حدوث أي تباطوء ملموس في نمو الانتاج أو العمالة. وقد زادت قيمة الصادرات الكورية من ١٦٣٢ مليون دولار في عام ١٩٧٢، إلى ٥٠٨١ مليون دولار في عام ١٩٧٥. هذا، إلى جانب أن الرقم القياسي لحجم الصادرات تجاوز الضعف خلال هذه السنوات الثلاث، وهو ما يشير إلى رد فعل عظيم بالمقارنة بالأثر السيىء الذي أحدثته أزمة النفط على الدول النامية الاخرى.

وعلى الرغم من أن ارتفاع قيمة الواردات من ٢٥٢٢ مليون دولار في عام ١٩٧٢، إلى ٧٢٧٤ مليون دولار في عام ١٩٧٥ (وارتفاع أسعار الواردات بنسبة ١٠٧ بالمائة مقابل ارتفاع أسعار الصادرات بنسبة ٦٠ بالمائة فقط)، حتم زيادة الاقتراض من الأسواق الدولية بصورة عظيمة، فقد كان الاداء التصديري السابق والثقة الائتمانية هما اللذان مكنا كوريا من الحصول على قروض من أسواق المال الدولية بشروط تجارية. وقد ارتفع حجم الدين الخارجي لكوريا، بما فيه القروض التجارية الأجنبية، خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٥ إلى ٨٠٢٠ مليون دولار. ومع هذا تراجعت نسبة خدمة الديون من ٢٥,٥ بالمائة في عام ١٩٧٢ إلى ١٢,٧ بالمائة في عام ١٩٧٥ وإلى ١٣,٥ بالمائة في عام ١٩٧٩.

وقد أدى تضاعف الصادرات إلى تضاعف قيمة الصادرات فيما بين عامي ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ ليصل إلى ١٠ مليارات دولار، وإلى تضاعفه مرة أخرى ليصل إلى ٢٠,٧ مليار دولار في عام ١٩٨١، وقد بلغ معدل النمو الحقيقي في اجمالي الناتج القومي ما بين ٩ بالمائة، ١٥ بالمائة سنوياً خلال السبعينات[٢٣].

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٦٣ ـ ٦٨.

(٢٣) بالنسبة لنسب الصادرات، الواردات، القروض وخدمات الدين، فقد حسبت من: Krueger, *The Developmental Role of the Foreign Sector and Aid,* tables 34, 37, 41 and 42 resp.

٢ ـ التخطيط والسوق

على الرغم من تمسك كوريا بالايديولوجية الرأسمالية إلا أن حكومة بارك شانغ هي، أخذت بالتخطيط الاقتصادي الشامل كجزء من الهدف الذي تسعى اليه لتحقيق التنمية الاقتصادية السريعة. وقد وضعت الخطة الخمسية الاولى في خلال السنوات ١٩٦٢ ـ ١٩٦٦، كما تم صياغة وتنفيذ أربع خطط أخرى منذ ذلك الوقت (وكوريا الآن في السنة الثالثة من الخطة الخمسية الخامسة).

ويعتبر نظام التخطيط في كوريا أحد النظم التي تسعى لوضع غايات اقتصادية قومية اجمالية وأهداف قطاعية، ويتم تنفيذها من خلال الجمع بين الأسلوب الغربي والأخذ بأدوات الميزانية إلى جانب صور مختلفة من التدخل الحكومي المباشر والتشاور غير المباشر مع القطاع الخاص.

وبالمقاييس الدولية للاقتصاديات المختلطة، وعلى الرغم من البعد في بداية الأمر عن اعتناق الايديولوجية الاشتراكية، توسعت كوريا في الملكية العامة وفي الرقابة على وسائل الانتاج على النحو المتبع في الهند، وإن كان بدرجة أقل بكثير مما هو عليه في مصر. ففي عام ١٩٦٠ كان هناك ٣٦ مشروعاً تابعاً للقطاع العام، ومعظمها تم الحصول عليه من الحكومة اليابانية الاستعمارية أو من المشروعات الخاصة اليابانية، ومنها احتكارات التبغ والجنساج. وعلى العكس من مصر، لم تقم كوريا بتأميم أي من مشروعاتها المحلية (وقد كان من الصعب حتى التفكير في هذا، نظراً لحداثة عهدها، والأهمية البالغة التي تعقدها الحكومة على تنمية طاقاتها وتشجيع دينامياتها) ومع هذا، اقامت الحكومة الكورية عدداً من المشروعات التي تملكها الدولة في عدد من القطاعات مثل الحديد والصلب والأسمدة وتكرير النفط والبتروكيماويات والتصنيع الزراعي والصيد في اعماق البحار، وفي عام ١٩٧٣، زاد عدد المشروعات العامة إلى ١٠٤ مشروعات، وزادت نسبة ما تساهم به هذه المشروعات في اجمالي الناتج المحلي من ٦,٦ بالمائة في عام ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ إلى ١٠ بالمائة في عام ١٩٧١ ـ ١٩٧٢، وبمعدل سنوي حقيقي يصل إلى ١٤,٥ بالمائة خلال هذه الفترة. وفي عام ١٩٧٢، كانت أنشطة القطاع العام تساهم بنسبة ٨٧ بالمائة من القيمة المضافة في قطاع المال، $\frac{٢}{٣}$ في قطاع الكهرباء والمياه وبالثلث في كل من قطاعي التعدين والنقل والمواصلات، ١٥ بالمائة في الصناعة، ٥ بالمائة في التشييد[٢٤].

قد ذكر جونس بعض الكتابات الاولى للرئيس بارك شانغ هي، والتي يقول فيها ان حركة اصلاح الميجي في اليابان واتاتورك في تركيا وثورة عبد الناصر في مصر، باعتبارها حركات وثورات، كانت مصدر الهام واسترشاد في كتاباته. ويبدو أن خوفه من تزايد وتركيز

---

(٢٤) Leroy Jones, *Public Enterprise and Economic Development: The Korean Case* (Seoul: Korea Development Institute, 1975), pp. 74-75.

القوى الاحتكارية في أيدي القطاع الخاص كان هو الدافع وراء مساندة مشروعات القطاع العام وتدخل الدولة.

«. . . إن المشاكل الأساسية التي تواجه سياسة الاقتصاد الحر تتمثل في التنسيق والاشراف من جانب الدولة على القوى الاقتصادية الهائلة، ولن تكون الدولة ولا المجتمع فريسة جشع مراكز القوة»(٢٥).

ووفقاً للفلسفة الاقتصادية لكوريا، يجب أن يكون التدخل الحكومي في مجالات مختارة وبصورة كافية حتى لا تخفق المبادرة الفردية «لا يجب أن يؤدي التخطيط الاقتصادي أو برنامج التنمية طويلة الأجل إلى خنق الابداع أو المبادرة لدى المشروع الخاص. ومن أجل التشغيل الرشيد للاقتصاد، قد تقتضي برامج التنمية القومية الشاملة فرض رقابة إدارية على التخصيص الاقليمي للصناعات المختلفة وعلى تخطيط الاستثمار. ومع هذا يجب أن تستغل - لأقصى حد - المزايا التي يقدمها عادة جهاز الأسعار من منافسة حرة، وبذلك يمكن تجنب المخاطر التي يمكن أن تصاحب أي نظام احتكاري»(٢٦).

وفيما عدا ما تحقق من معدل نمو كبير للدخل القومي لكوريا الجنوبية خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٦، حيث بلغ المعدل السنوي في المتوسط ٩,٦ بالمائة، فشلت الخطة الخمسية الأولى في تحقيق الكثير من أهدافها.

وقد واجه رجال التخطيط الكوريون ظروفاً تجعل من الصعب تحقيق كل الشروط التي يجب توافرها لنجاح التخطيط. فمن ناحية، كان يجب تطوير حسابات الدخل القومي (التي بدأ العمل بها في الخمسينات فقط) بدرجة كبيرة حتى يمكن للبيانات والمفاهيم أن تحدد المتغيرات التي يمكن للسلطات المركزية أن تعالجها، كما كان يجب انشاء مركز يضم الأطر الفنية ورجال الصناعة المدربين الذين يمكنهم تولي مراكز مسؤولة في أجهزة التخطيط الاقتصادي والهيئات الحكومية المرتبطة بها. وفوق كل هذا، كان يجب الحصول على التأييد السياسي حتى يمكن اعادة تنظيم الأجهزة البيروقراطية، واعطاء سلطات فعالة لمجلس التخطيط فيما يتعلق بكل قضايا السياسة الاقتصادية.

إن الأخذ في الاعتبار الدور الذي يلعبه جهاز الأسعار كأداة قوية للتخطيط، كان أول القضايا التي تناولها صانعو السياسة في كوريا، وعلى العكس من الكثير من الدول النامية التي واجهت مقاومة عظيمة لمفاهيم نفقة الفرصة البديلة ومعيار الربح عند التسعير، قررت كوريا أن تلغي تدريجياً الدعم، وأن تأخذ بأسعار الظل عند تخصيص الاستثمارات في كل المشروعات التي تملكها الدولة بما فيها: السكك الحديد والمواصلات والكهرباء. وقد نتج عن هذا الاجراء انخفاض كبير في حجم الانفاق الحكومي بالميزانية، وزيادة ملموسة في مستوى الكفاءة التي يتخذ بها قرارات الاستثمار والانتاج وتوفير الفرصة أمام الحكومة لتوزيع الدعم

---

(٢٥) Park Chung Hee, *Our Nation's Path* (Seoul: Hollym Corporation, 1970), p. 128.
(نشر الأصل عام ١٩٦٢ وباللغة الكورية).

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢١٤.

الضمني على مجالات تستهدف رفع مستوى الرفاهية (كالتنمية الريفية والدعم الظاهر للاسكان).

أما الخطة الخمسية الثانية فقد كانت عبارة عن برنامج للتنمية أكثر تعقيداً، وقام بوضعها مجموعة صغيرة من موظفي الحكومة الشباب بمساعدة بعض الاكاديميين الكوريين، وعدد قليل من خبراء التخطيط الامريكيين. وكانت انجازات هذه الخطة تفوق كثيراً الأهداف الطموحة التي كانت محددة في ذلك الوقت، كما أمكن جزئياً تجنب الاختناقات التي تنبأت بها نماذج المدخلات والمخرجات، وذلك باتخاذ الاجراءات المناسبة، وأمكن تحديد المجالات التي تتمتع بميزة نسبية قطاعية، كما أمكن الاشارة إلى الصناعات الخفيفة التي تبشر بالنجاح إلى جانب المشروعات التي تتسم بأنها تتطلب مهارات عالية، ورأس مال صغير في المشروعات المعدنية والهندسية، وقد تم عن طريق نموذج مبرمج اختبار مدى إمكانية تنفيذ مشروعين كبيرين لانتاج بدائل الواردات (مشروع بتروكيماويات ومصنع متكامل للحديد والصلب)، وقد تم أيضاً صياغة أدوات السياسة المناسبة لاحتواء الضغوط التضخمية وتقديم حوافز فعالة لتشجيع الادخار والاستثمار والتصدير(٢٧).

ولقد كان هناك تقويم مستمر يستند إلى أسلوب مرن للمراجعة والمتابعة، وهو ما يميز التخطيط الكوري. وقام مجلس التخطيط الاقتصادي بمتابعة التغيرات اليومية في كل مؤشر يرتبط بالسياسة، بما فيها العروض النقدي والاجور والأسعار وأسعار الفائدة، وبذلك يستطيع أن يتخذ بسرعة القرارات المناسبة التي يجب أن تخضع لها كل الأجهزة التابعة.

وإلى جانب قيام أجهزة التخطيط بالمتابعة الشهرية والاسبوعية واليومية للاتجاهات المحلية والعالمية، واجراء التعديلات اللازمة في السياسة فقد أمكن عن طريق التخطيط طويل المدى تحديد الاولويات الأساسية في كل مرحلة من مراحل التاريخ الاقتصادي الحديث لكوريا. وبينما كانت الخطة الخمسية الاولى والثانية تركز على التصنيع وهيكل البنية الأساسية في الصناعة وتشجيع الاستثمار الأجنبي والتصدير، وجهت الخطة الخمسية الثالثة اهتمامها لرفع دخول وانتاجية المجتمعات الريفية.

رابعاً: المساعدات الأجنبية والاستثمارات الأجنبية المباشرة

في عام ١٩٦٢، كانت كوريا ما زالت تعتمد على المعونات الأجنبية من أجل البقاء وكان معدل الادخار لا يتجاوز ٣,٣ بالمائة من اجمالي الناتج القومي، هذا بينما كانت التدفقات من المعونات الاجنبية (ومعظمها من الولايات المتحدة) تمثل ١٠,٧ بالمائة من اجمالي الناتج القومي. وكان القطاع الصناعي يساهم بـ ١٤,٢ بالمائة فقط من اجمالي الناتج

(٢٧) Wade and Kim, *Economic Development of South Korea*, p. 185.

القومي. أما الصادرات فكانت لا تـزال ضئيلة (٥٥ مليون دولار) حيث لم تتجـاوز ٥ بالمـائة من اجمـالي الناتـج القومي، هـذا بينما بلغت الـواردات ٤٠٠ مليون دولار. ولقـد أصبح من الواضح جداً امام القادة الكوريين أن المعونـات الامريكيـة، التي ساهمت بـدرجة عـظيمة في تعمـير هياكـل البنية الأسـاسية للدولـة وللحفاظ عـلى الاستهلاك من السلع الأسـاسيـة عنـد مستويات كافية (كان متوسط نصيب الفرد من اجمالي النـاتج القـومي لا يتجاوز ٨٧ دولاراً)، لا يمكن الاعتـماد عليها للقيـام بأي استثـمارات كبيرة لتنفيـذ الخـطة الخمسيـة الاولى. ويشـير تـوزيع اجمـالي المعونـات (إلى معونـات للمشروعات، ومعـونات أخـرى، ومعـونـات فـائض الحاصلات الزراعية، الممنوحة لقانون (PL 480) خـلال الفترة ١٩٥٥ - ١٩٦٥ إلى أن تمـويل المشروعـات، بما في ذلـك هياكـل البنية الأسـاسية، كـان في انخفـاض مستمـر، كـما كـانت الارتباطات الاجمـالية تقـل شيئاً فشيئـاً من الدولـة المانحـة والوحيـدة وهي الولايـات المتحدة الامـريكية، فـانخفضت من ٩٣ مليـون دولار في عـام ١٩٥٧ إلى ٥٦ مليـون دولار في عـام ١٩٦٠، وإلى ٢٢ مليون دولار في عام ١٩٦٢[٢٨].

وقـد انعكس النقص في الموارد من العمـلات الأجنبية الـلازمة لتمـويـل الاستثـمارات الـرأسمـاليـة، على انخفـاض نسبة الآلات ومعـدات النقل التي بلغت أقـل من ١٢ بالمـائة في المتوسط من اجمالي الواردات خلال الفترة من عام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٦٠. كما أن انخفـاض نسبـة السلع الاستثـماريـة في اجمالي الـواردات بصورة غـير عاديـة، بالنسبـة لدولـة تقف عنـد مشارف مرحلة انتاج احتياجاتها من السلع الرأسمالية، هو أفضل دليل على أن المعونة الاجنبية (الامـريكية) لم تكن السبب في ارسـاء قاعـدة التصنيع، وان أقصى مـا يمكن الانتفاع بـه من المعونة هو المحافظة على مستويات الاستهلاك في الدولة وتوفير الفرصـة لاستيراد بعض السلع الوسيطة والأساسية. وفي مطلع الستينات، فشلت المفاوضات التي جرت بين كـوريا وأمـريكا حول المساعدة في التوسع في الطاقـة المنتجة للحـديد والصلب في كـوريا (التي استمـرت عند ٣٢٠ ألف طن حتى عـام ١٩٦٥). وهنا أدرك القـادة الكوريـون أن المعـونـة الامـريكيـة إلى جانب كونها لا توجه لقطاعات تحقق النمو، فإن تدفقات هذه المعونة سوف ينخفض تـدريجياً (وقد انقطعت هذه المعونات فعلاً في نهاية الستينات)، وقد ردت كوريـا على هـذا بالعمـل في اتجاهين: في عام ١٩٦٠، اصدرت القانون الاول لتشجيع رأس المال الأجنبي الـذي بمقتضاه يمنح المستثمر الاجنبي الخاص العديد من الحوافز المالية والضمانات، وفي عام ١٩٦٥، قـامت بتطبيع العلاقات الدبلوماسية مع اليابان بعد ٢٠ عاماً من القطيعـة، وهي خطوة بـدأ بعدهـا التدفق السريع للتجارة والمعونات والاستثمارات من اليابان.

وقد شهدت الفترة من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٢ حالة من عدم الاستقـرار السياسي والاجتماعي في كوريا، بدءاً بثورة الطلبة التي نادت بسقوط الرئيس سنغمان ري، وتبعها قيـام الجمهورية الثانية التي لم تستمر طويلاً، ثم استيلاء العسكريين على الحكم وانتقال السلطة إلى

---

(٢٨) Krueger, *The Developmental Role of the Foreign Sector and Aid.*

الرئيس بارك شانغ هي في عـام ١٩٦٢ . وما كـان هذا الـوضع السيـاسي المحلي الـذي يتسم بعدم الاستقرار، إلى جانب التوقعات المستقبلية غير المشرقة، بمشجع لأي استثمار أجنبي. ولم يستطع قانون الاستثمار أن يجتذب أي مشروع إلا بعد السنة الثالثة من صدوره حيث تقدمت شركة أمريكية لانتاج خيوط النايلون في كوريا(٢٩).

وفي خلال الفترة من عام ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٦٦ كان قانون الاستثمار متحرراً، وكان يسمـح بأي استثـمار اجنبي يحقق أهداف الخـطة الخمسية الأولى، ولم تكن مسـاهمة المنشـآت المحليـة في رأس المال اجبـارية، كـما كانت تمنـح الاعفاءات الضريبيـة والضمانـات لتحـويـل الأرباح ورأس المال إلى الخارج بشروط سهلة. وفي عام ١٩٦٧ ، توقعت الحكومة تدفقاً كبيراً للاستثمارات اليابانية. ولذا، سرعان ما تحركت لإعادة النظر في قانون الاستثمار الاجنبي حتى تنظم نوعية التدفقات الرأسمالية.

ومن الـواضح ان هـذه التغيرات المبكـرة لم يتم تنفيذهـا بفـاعليـة نتيجـة عـدم كفـاءة الإدارة، ولكن على أي حال كان اجمالي التـدفقات ضئيـلاً، بحيث لم يكن هناك ضرر كبـير. وفي نهايـة عام ١٩٦٤ ، أي بعـد خمس سنوات من تنفيـذ القانـون، تمت الموافقـة على أربعـة مشاريع، يبلغ اجمـالي رأسمالهـا ١٠,٥ ملايـين دولار، وقد شهـدت السنوات الخمس التـالية (١٩٦٥ ـ ١٩٦٩) مسـاهمة ٧٠ مستثمـراً اجنبياً آخـر، وبلغ اجمالي رأس المـال الموافق عليـه ٦٥,٥ مليون دولار خلال هذه الفترة. ولم يبدأ الاستثمار الاجنبي المباشر في التدفق إلى كوريا بشكل ملموس إلا في مطلع السبعينات. وفي عام ١٩٧٠ ، انشئت أول منطقة تصدير حرة في ماسان.

وفي عام ١٩٧٣ كان صـانعو السيـاسة الكـوريون قـد اكتسبوا خـبرة في إدارة الاقتصاد مكنت كـوريا من التفـوق في كل الجبهـات خلال العقـد ١٩٦٢ ـ ١٩٧٢ : ارتفاع معـدلات النمو، تنويع الانتاج، استيعـاب التكنولـوجيا، والحصـول على أسـواق أجنبية جـديدة. لقـد أصبحت كـوريا الآن في وضـع يمكنها من الاصرار عـلى إملاء شروطهـا في مواجهـة الاستثمار الاجنبي.

وفي عـام ١٩٧٣ ، أعلنت رسمياً مـا كان يعتـبر من قبل سيـاسة غـير رسمية وذلـك في وثيقة التوجيهات العامة للاستثمار الاجنبي المباشر وهي وثيقة تتضمن بعض القواعد الصارمـة التي لم يسبق أن طبقتها أي دولة نامية منفتحة على الخـارج، وعلى الـرغم من أن التوجيهـات التي صدرت في عام ١٩٧٣ ، لم تتضمن إلا بعض التعديل الطفيف، على مـدى السبعينات، إلا أنه يمكن اعتبارها العمود الفقري لسياسة الاستثمار الاجنبي في كوريا خـلال هذه الفـترة، وقد اشتملت هذه التوجيهات على ثلاثة أقسام تغطي معايير عدم صلاحية المشروعات وقواعد المساهمة الأجنبية والحجم الأدنى للمشروع(٣٠).

(٢٩) Bohn-Young Koo, *Role of Foreign Direct Investment in Recent Korean Economic Growth*, Working Paper, 8104 (Seoul: Korea Development Institute, 1982).

(٣٠) *The Korean Times*, 30/6/1984.

ووفقاً لما ورد في التوجيهات العامة، فإن المشروعات غير الصالحة هي:

١ - التي تؤدي إلى عدم استقرار الطلب المحلي والمعروض من المواد الخام والمنتوجات الوسيطة.
٢ - التي تنافس المنشآت المحلية في الاسواق الاجنبية.
٣ - التي يقتصر هدفها على توفير التمويل للمشروعات المحلية القائمة.
٤ - التي يقتصر هدفها على تحقيق ربح من استخدام الأرض.

وعلى الرغم من أن القيود المشار اليها أعلاه لا تغطي المشروعات التي تنافس المشروعات المحلية في السوق المحلية، إلا أنه يمكن تقييد هذه المشروعات من خلال اجراءات منح الاجازات.

أما بالنسبة للقواعد المتعلقة بحجم المشروعات الاجنبية، فقد تحدد الحد الأدنى لقيمة الاستثمارات عند ٥٠ ألف دولار للمشروع في عام ١٩٧٣ (وهو رقم صغير جداً)، ثم زادت هذه القيمة إلى ١٠٠ ألف دولار في عام ١٩٧٤، ثم إلى ٢٠٠ ألف دولار في عام ١٩٧٥، وإلى نصف مليون في عام ١٩٧٩، هذا مع الاحتفاظ بحق السلطات الكورية في تقديم استثناءات في حالات خاصة مثل، حالة الاستثمارات الخاصة بالكوريين المقيمين في الخارج، ويرجع إلى هذه الفئة من المستثمرين الفضل في انشاء ٧ بالمائة من كل المشروعات الاجنبية في نهاية عام ١٩٨٠.

ومع وجود مثل هذه القائمة من اللوائح، قد ندهش قليلاً إذا علمنا أنه بتوزيع الاستثمارات الاجنبية بين القطاعات، نجد أن مساهمتها في التصدير وفي نقل التكنولوجيا وفي خلق العمالة كان في مجموعه مرضياً. وعلى الرغم من أنه تم وضع هذه القيود بحيث تتناسب مع ظروف كوريا إلا أنه يمكن القول بأنها كانت تتسم بقدر كاف من المرونة بحيث أنها قد توافق أحياناً على مشروع صغير لا يتجاوز رأسماله ٥٠ ألف دولار، وقد تكون ملكيته بأكمله لأجانب إذا كان يمكن أن يساهم بخدمة مهمة للمشروعات المحلية. وفي الوقت نفسه يمكن أن تعترض على مشروع مشترك ضخم تتضاءل فيه نسبة المساهمة الاجنبية ويستثمر بالملايين، ولكنه قد يسبب متاعب لمستثمر محلي موجود أو محتمل.

وعلى الرغم من أن العقد الاول للمناخ المشجع للاستثمار الأجنبي شهد تدفقاً محدوداً للغاية من الاستثمارات المباشرة، حقق العقد التالي (١٩٧٠ - ١٩٨٠) نجاحاً عظيماً. فقد بلغ اجمالي عدد المشروعات الموافق عليها خلال السبعينات ١٢٦٠ مشروعاً، منها ٧٩٢ مشروعاً كانت لا تزال تعمل حتى كانون الاول/ ديسمبر عام ١٩٨٠. وكان المتوسط السنوي للاستثمارات المتدفقة خلال هذا العقد يبلغ ١٠٠ مليون دولار سنوياً، وهو رقم ليس كبيراً جداً، ولكنه يتفق مع تركيز كوريا على نوعية رؤوس الأموال الخاصة المستثمرة في كوريا أكثر من تركيزها على حجم هذه الأموال. وقد ساهمت المنطقتان الحرتان ماسان (عام ١٩٧٠)

وايرى (عام ١٩٧٤) بحوالى ١٠ بالمائة من اجمالي رؤوس الأموال المستثمرة في نهاية عام ١٩٨٠.

وخلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٨٠ بأكملها، شكلت مشروعات اليابان ٧٦ بالمائة من اجمالي عدد المشروعات و ٥٧ بالمائة من قيمة الاستثمارات المتراكمة، كما شكلت مشروعات الولايات المتحدة ١٦ بالمائة من اجمالي عدد المشروعات و ٢٢ بالمائة من قيمة الاستثمارات، وأوروبا ٥ بالمائة من اجمالي عدد المشروعات و ١٢ بالمائة من قيمة الاستثمارات. وقد تركزت الاستثمارات اليابانية في الصناعات كثيفة استخدام العمالة الموجهة للتصدير، وذلك لاستغلال العمالة الكورية الرخيصة نسبياً كمحاولة لإعادة توطين صناعاتها الآخذة في الانكماش، بخاصة في مطلع السبعينات (تراجع هذا الاتجاه وانعكس في نهاية السبعينات عندما بدأت تكاليف العمالة الكورية في الارتفاع بدرجة سريعة).

ومن ناحية أخرى، اتجهت الاستثمارات الامريكية والاوروبية إلى صناعات انتاج بدائل الواردات المتقدمة تكنولوجياً وكثيفة استخدام رأس المال وفي كل الحالات، كانت الحكومة الكورية نشطة جداً في الترويج للصناعات التي تبدو متفقة مع أهداف خطط التنمية والتي تحمي المنتجين المحليين وذلك بعدم السماح - إلا نادراً - بأي منافسة من المشروعات الاجنبية سواء في الأسواق المحلية أم الاجنبية.

وبالنظر إلى توزيع الاستثمارات الاجنبية خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٨٠، نجد أن القطاع الصناعي استحوذ على ٨٤ بالمائة من اجمالي المشروعات و ٧٥ بالمائة من قيمة الاستثمارات (حوالى ٨٠٠ مليون دولار)، كما أن صناعة الكيماويات وتكرير النفط والآلات كانت تمثل الجانب الأكبر من صناعات انتاج بدائل الواردات، بينما كانت صناعة المنسوجات والالكترونيات تستحوذ على معظم الاستثمارات الموجهة للتصدير، وهذه القطاعات الخمسة تمثل أكثر من ثلثي اجمالي الاستثمارات الاجنبية في كوريا. ولقد كانت المشروعات الكبرى تتركز في صناعة الأسمدة وتكرير النفط والبتروكيماويات والآلات.

وقد كان توزيع الاستثمارات وأنماطها يسير بدقة وفقاً لاستراتيجية التصنيع التي وضعتها الحكومة، وبدأت صناعة المنسوجات في التراجع بينما ظهرت الصناعات المعدنية الثقيلة خلال عقد السبعينات، واستمرت صناعة الالكترونات خلال الفترة بأكملها، ومن ناحية أخرى، اقتصرت الاستثمارات الأجنبية، في قطاع الخدمات، على إقامة الفنادق (حيث كانت تمثل ٣,٤ بالمائة من المشروعات و ١٢ بالمائة من الاستثمارات التي بلغت قيمتها ١٢٠ مليون دولار) وعلى انشاء البنوك التجارية.

وقد احتفظ مجلس التخطيط الاقتصادي بسجلات تفصيلية للمستثمرين الأجانب العاملين في كوريا، واستطاع تقويم مساهمة الاستثمارات الاجنبية في كوريا باستخدام الأرقام الخاصة بالمبيعات المحلية والصادرات حسب القطاعات، والعمالة والتكوين الرأسمالي وتحويل الأرباح للخارج والواردات من السلع الوسيطة ووضع الاتفاقيات الخاصة بمنح الاجازات.

وقد أوضحت الدراسة أن تكلفة تحويل الارباح للخارج (اضافة إلى الاتاوات) كنسبة من متوسط الرصيد القائم من رؤوس الاموال الاجنبية خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٠ تراوحت بين ٣ بالمائة و ٢١ بالمائة خلال مختلف السنوات. وكان متوسط هذه النسب يزيد قليلاً عن سعر الفائدة الذي يدفع فعلاً على قروض البنوك التجارية خلال هذه السنوات. وحتى نهاية عام ١٩٨٠ كانت الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتراكمة تمثل ٠,٥ بالمائة من اجمالي التكوين الرأسمالي في الاقتصاد الكوري، كما كانت رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة في قطاع الصناعة تمثل ٢,٦ بالمائة من اجمالي التكوين الرأسمالي بهذا القطاع. وفيما يتعلق بالعمالة كانت الاستثمارات الاجنبية تضم ٢,٣ بالمائة من اجمالي العمالة و ٩,٥ بالمائة من اجمالي العمالة في الصناعة في عام ١٩٧٨. وبالنسبة لأثر الاستثمارات الاجنبية على اداء الصادرات، ساهم الاستثمار الاجنبي بتصدير ما يتراوح بين ٢٢ بالمائة و ٢٥ بالمائة من اجمالي الصادرات الكورية خلال الاعوام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨، وهو دور بارز اذا ما نظرنا إلى النمو غير العادي لاجمالي الصادرات الكورية خلال تلك الفترة (معدل النمو السنوي المتوسط يبلغ ٤٠ بالمائة) وحجم رؤوس الاموال الصغير نسبياً الذي يستخدمه هؤلاء المستثمرون.

وقد بلغت قيمة صادرات المنشآت الاجنبية حوالى ٢٨٩٩ مليون دولار عام ١٩٧٨، كما بلغت قيمة مبيعاتهم المحلية ٣٠٧٥ مليون دولار وقيمة وارداتهم ١٨٨٩ مليون دولار، وهذه الأرقام لا تشمل ارقام تكرير النفط. ويمكن تقدير اجمالي الاستثمارات المتراكمة في نهاية عام ١٩٧٨، بصفة مبدئية، وباستبعاد النفط، بحوالى ٩٥٥ مليون دولار، كما تقدر اجمالي تحويلات الارباح بحوالى ٤٤ مليون دولار، واجمالي الاتاوات ٢٨ مليون دولار. ومهما كان المؤشر الذي نهتم بحسابه مؤشراً مبدئياً، فإن المعادلة تبعث على الانبهار بالنسبة لكوريا، فكل دولار من رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة بالاقتصاد (باستبعاد تكرير النفط) كان يحمل بفائدة واتاوات مرحلة تبلغ حوالى ٨ بالمائة، ويدر عائداً تصديرياً يبلغ ٣ دولارات ويستخدم واردات قيمتها ١,٩٨ دولار. وليس من الممكن تقويم الأثر الكلي على ميزان المدفوعات دون أن يتوافر تقدير دقيق للقيمة العالمية للسلع الوسيطة المحلية التي تستخدمها هذه المنشآت. ومع هذا يمكن القول بأن كوريا استفادت استفادة كبيرة من الاستثمارات الاجنبية على خلاف الكثير من الدول النامية في افريقيا وأمريكا اللاتينية.

في أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٠، خففت الحكومة الكورية من القيود الصارمة التي فرضتها على الاستثمارات الاجنبية خلال السبعينات، حيث سمحت بمزيد من التحرر في المجالات التي يطرقها الاستثمار الاجنبي، وذلك بالسماح للمنشآت الاجنبية بتملك معظم أو كل المشروعات في القطاعات الفرعية، هذا إلى جانب تخفيض الحد الأدنى لحجم رأس المال المستثمر إلى ١٠٠ ألف دولار. وهذا التحول في السياسة املته الحاجة إلى تخفيف الحماية الممنوحة للمنشآت المحلية ولدفعها إلى زيادة مستوى كفاءتها وانتاجيتها، وذلك عقب عقدين من الحماية المكثفة، ويتمثل الدافع الثاني في رغبة كوريا في البحث ـ مع المستثمرين الأجانب ـ عن مجالات جديدة تتمتع بميزة نسبية خلال فترة انتقال كانت فيها الكثير من

صادراتها المبكرة قد بدأت في التراجع نتيجة منافسة دول صناعية جديدة تنخفض فيها مستويات الاجور[31].

وتشير البيانات الأخيرة للاستثمارات الاجنبية إلى زيادة متوسط التدفق السنوي من ١٠٠ مليون دولار في السبعينات، إلى حوالى ١٤٠ مليون دولار في عامي ١٩٨٠ - ١٩٨١، وإلى ١٨٨ مليون دولار في عام ١٩٨٢، وإلى ٢٦٨ مليون دولار في عام ١٩٨٣. وقد أمكن تحقيق المعدل المستهدف لعام ١٩٨٤ والبالغ ٢٨٠ مليون دولار في شهر حزيران/ يونيو، كما كان من المتوقع تجاوز هذا المعدل بحوالى ٢٠٠ مليون دولار أخرى[32].

وقد انخفضت نسبة الاستثمارات اليابانية خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٣ من ٥٧ بالمائة من اجمالي قيمة الاستثمارات في العقد الماضي إلى ٣٨ بالمائة. هذا بينما زاد نصيب الاستثمارات الامريكية من ٢٢ بالمائة في خلال السبعينات إلى ٣٩ بالمائة خلال السنوات الخمس الماضية. كما زادت أهمية ما تساهم به استثمارات الجنسيات الأخرى، حيث بلغت ١٩٢ مليون دولار من بين ٨٤٩ مليون دولار خلال السنوات الخمس الاخيرة (١٩٧٧ - ١٩٨٣)[33].

خامساً: الدولة: الإدارة العليا وبناء المؤسسات

استطاعت كوريا في عقد الستينات أن تحقق نجاحاً عالمياً قياسياً في كل مظهر من مظاهر التنمية: انخفاض ملموس في نمو السكان، تعميم التعليم الأولي في منتصف الستينات، ارتفاع نصيب الصناعة في اجمالي الناتج المحلي من ١١ بالمائة الى ٢٢ بالمائة، كما زاد حجم الاستثمارات من اجمالي الناتج المحلي من ٩ بالمائة الى ٢٧ بالمائة، وارتفعت الصادرات من مستوى منخفض جداً في عام ١٩٦٠ حتى حققت معدل نمو سنوي بلغ ٢٤ بالمائة خلال النصف الاول من الستينات، كما بلغ ٣٧ بالمائة خلال النصف الثاني من هذا العقد، وهذا أثر بدوره على معدل النمو في اجمالي الناتج القومي حيث بلغ ٦,٢ و ١١,١ بالمائة سنوياً خلال النصف الاول والثاني من هذا العقد على التوالي[34].

ويظهر أثر هذه الانجازات على الاقتصاد القومي الكوري في بلوغ معدل النمو السنوي

---

(٣١) بالنسبة للقواعد المتعلقة بحجم الاستثمارات الأجنبية وأثرها خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٢، انظر: المصدر نفسه.

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) Bohn-Young Koo, *Industrial Structure and Foreign Investment: A Case Study of their Interrelationship for Korea,* Working Paper, 8402 (Seoul: Korea Development Institute, 1984).

(٣٤) أنظر: Korea, Economic Planning Board, *Major Statistics of the Korean Economy* (Korea: The Board, 1983).

المتوسط للدخل الفردي ٦,٨ بالمائة خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٢[٣٥]. وفي مطلع السبعينات كان من الواضح ان كوريا استطاعت أن تصل إلى مرحلة من النمو الذاتي المستمر والتنمية، كما استطاعت أن تستكمل التغيرات الهيكلية الاساسية في الاقتصاد، مما سمح لهذا الاقتصاد بضمان التوسع المستمر فيه، وقد أمكن تحقيق معدل نمو سريع في العمالة بأكثر القطاعات انتاجية وهو الصناعة، كما زاد معدل المدخرات المحلية بحيث أصبحت تشكل نسبة متزايدة في الاستثمارات. وقد ترجم النمو السريع في اجمالي الناتج القومي إلى ارتفاع مستويات المعيشة بالنسبة إلى الرجل العادي والمرأة العادية، وارتفاع الاجور الحقيقية في التعدين والصناعة بنسبة ٥,٥ بالمائة سنوياً خلال خمس عشرة سنة متواصلة[٣٦]. وزادت ايرادات الحكومة بصورة سريعة، وبذلك تمكنت الدولة من توجيه اهتمامها إلى مسألة الدخول والانتاجية في قطاع الزراعة، وهو القطاع المتخلف، وإلى تخفيض نسبة الانفاق العسكري من اجمالي الناتج القومي من ٢٤ بالمائة إلى ٦ بالمائة، وزيادة الانفاق على الرفاهية تدريجياً.

ولقد حاول بعض الكتاب أن يعزو قصة نجاح كوريا إلى مجموعة من الظروف المواتية: مساعدات اجنبية وفيرة، استثمارات اجنبية ضخمة، علاقات خاصة بين كوريا وشركاء التجارة الكبار: الولايات المتحدة واليابان. وبخلاف التفسير الأول، فإن أياً من هذه التفسيرات لا تثبت صحته عند التحليل الدقيق. فقد رأينا أن المعونة الامريكية كانت ذات أهمية حيوية في اعادة بناء وتعمير كوريا خلال الخمسينات. وعلى الرغم من انها لم تركز على تنمية الصناعة، إلا انه يمكن القول بأنها كانت بمثابة دعم غير مباشر يعوض الضعف في مدخرات كوريا ومواردها من العملة الأجنبية، ومع هذا كانت نسبة المعونات الاجنبية الاجمالية إلى إجمالي الواردات الكورية تنخفض تدريجياً من ثلاثة أرباع في عام ١٩٦١، إلى الثلث في عام ١٩٦٥، وأقل من ١٥ بالمائة في عام ١٩٧٠[٣٧].

ولا يرتبط النمو الكبير خلال الستينات بالاستثمارات الاجنبية المباشرة التي كانت لا تذكر حتى عام ١٩٦٥، والتي لم تكن تتجاوز ٦٧ مليون دولار خلال عقد الستينات بأكمله، وأصبحت اليابان حليفاً قوياً في جهود كوريا من أجل التنمية، ولكن كان هذا بعد عام ١٩٦٥ عندما أعادت كلتا الدولتين علاقتهما الدبلوماسية، وفي الحقيقة، أنه خلال طفرة الصادرات الكورية في الستينات، كان النصيب النسبي للصادرات الكورية إلى اليابان آخذاً في الانخفاض من ٦٢ بالمائة في عام ١٩٦٠، إلى ٣٢ بالمائة في عام ١٩٦٤، وإلى ٢١ بالمائة في عام ١٩٦٩[٣٨]. ولم تكن الصادرات الكورية المتزايدة الى الولايات المتحدة تتمتع بأي معاملة

---

(٣٥) Westphal, *Korea's Experience with Export Led Industrial Development,* p. 3.

(٣٦) World Bank, *World Development Report, 1981* (Washington, D.C.: The Bank, 1981).

(٣٧) Westphal, Ibid., p. 3.

(٣٨) Krueger, *The Development Role of the Foreign Sector and Aid.*

تفضيلية في هذه السوق التي كانت مفتوحة امام الدول النامية الأخرى خلال هذه الفترة. ويبدو انه من الانصاف أن نقول إن الانجازات التي حققتها كوريا خلال الستينات كانت تعتمد أساساً وبصفة مطلقة تقريباً على المحاولات الدائبة والناجحة لصانعي السياسة لمضاعفة النمو والتنمية في الدولة.

وعلى الرغم من أن جانباً كبيراً من النجاح الذي حققته كوريا يجب أن يعزى إلى صفات الشعب الكوري الذي يعرف بالتزامه وجلده. إلا أن مجموعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اتبعتها الحكومة كانت مسؤولة عن دفع كل الآليات اللازمة لتعظيم مسار النمو بالدولة، وعن توجيه أهداف النمو نحو تحقيق توزيع عادل في الدخل. وقد كان هناك تأكيد مقصود على دور التخطيط الذي يستند إلى استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير. وقد أمكن تنفيذ الاهداف التفصيلية للخطة تنفيذاً دقيقاً باستخدام كل أدوات الادارة الاقتصادية الممكنة، وذلك لضمان الاتساق في الخطة ولتعظيم مستوى الكفاءة. وقد أمكن دفع المبادرة الفردية إلى حد جعل النمو والتنمية هدفاً قومياً بين الشركات الكبرى والاعمال الصغيرة والعمال الريفيين وصغار التلاميذ والمدرسين على حد سواء. وقد أدركت البيروقراطية دورها كأداة لتوجيه الجهود ودعم دينامية القطاعات المنتجة بالاقتصاد سواء أكانت قطاعات خاصة أم عامة.

ومن الممكن التعرف على ميدانين يخضعان لتدخل الدولة استطاعت فيهما حكومة كوريا استغلال سلطتها الإدارية بكفاءة عظيمة وهما: بناء التنظيمات وإدارة الاقتصاد القومي.

ومن الممكن التعرف على ميدانين يخضعان لتدخل الدولة استطاعت فيهما حكومة كوريا استغلال سلطتها الإدارية بكفاءة عظيمة وهما: بناء التنظيمات وإدارة الاقتصاد القومي.

وعلى الرغم من وجود تداخل مستمر بين الاهداف والسياسات والهياكل التنظيمية التي أنشئت لخدمتها، فإنه من المفيد أن نبين إلى أي مدى استطاعت القرارات التي اتخذت في كلا الميدانين، إن تقدم لكوريا هذه التركيبة النادرة التي يعمل فيها القطاع الخاص وفقاً لأهداف منتقاة على المستوى العام. وبالنسبة للكثير من المراقبين، تمثل كوريا اقتصاداً رأسمالياً وذلك في ضوء التعريف الضيق للملكية ووسائل الانتاج ودور جهاز الاسعار. ومع هذا فإن العامل الاساسي وراء قصة نجاح كوريا يكمن في اتساع دور الحكومة في نطاق المشروع الخاص. وفي حالات قليلة كان الابتكار احدى الوسائل التي استخدمتها كوريا، ومع هذا فإن اختيار أساليب إدارية منتقاة، والتأكيد على تنمية مؤسسات عامة متخصصة، وإعادة التقويم المستمر لكل من السياسات والهياكل التنظيمية، هو الذي جعل التجربة الكورية بأكملها تجربة أصيلة وتستحق البحث.

وبالنسبة لأي اقتصاد مختلط آخر، كانت إدارة الحكومة للاقتصاد الكوري تتسم بالشمول حتى وقت قريب. وحتى في الوقت الحالي. فإنه بعد ثلاث سنوات من مزيد من التحرر يمكن اعتبار كوريا ذات اقتصاد تسيطر عليه الدولة. وما زالت إدارة الاقتصاد

الكوري تتضمن الرقابة المباشرة على الصرف والرقابة على الائتمان، والرقابة على بعض الاسعار والرقابة على الاستثمار الاجنبي. وقد أثر نظام الإدارة غير المباشرة ـ عن طريق التخطيط ونظام الاهداف ـ على هيكل ومعدل النمو القطاعي للاستثمار والتوظف والصادرات والواردات، كما كان مسؤولا عن التنمية الاقليمية ونمو الاجور الحقيقية وتوزيع الدخل.

إن أحد الدروس الاساسية التي يمكن استخلاصها من التجربة الكورية تتعلق بالشروط التي يجب توافرها لتحقيق التخطيط الكفء. فالتخطيط أداة ضرورية لتحليل الحاضر، وللتنبوء باتجاهات بعض المتغيرات الاساسية، ولتوقع النتائج المستقبلة للاختيارات البديلة، ولتحديد معدل نمو ملائم، ولتنسيق الاستثمارات القطاعية. ولكن من دون توافر جهاز تخطيط ذي سلطة ونفوذ، تصبح الخطة ككتاب عديم الفائدة ولا يمكن تحقيق أي من أهدافها. وقد كان التخطيط في كوريا لا يمارسه الا محترفون ذوو خبرة، وليس هناك أي تدخل من جانب السياسيين، كما لم تثر أي ضجة بشأن المضمون الايديولوجي لما يعتقده الاقتصاديون بشأن أكثر الاجراءات صلاحية وسرعة لتحقيق التنمية السريعة.

ويقف مجلس التخطيط الاقتصادي على رأس الهيكل البيروقراطي بأكمله، وهو يحكم كل القرارات المتعلقة بالتخطيط والسياسة النقدية والمالية والصرف الاجنبي والاستثمار الاجنبي. ويتمتع مجلس التخطيط الاقتصادي بالسيطرة الفعالة على ميزانية الحكومة مما يجعل تنفيذ قراراتها مهمة سهلة، ويضم مجلس التخطيط الاقتصادي جهاز الاحصاء الرئيسي بالدولة الذي يقوم بجمع البيانات التي تستخدم في صياغة ومتابعة الخطة، ومراجعة ارقام الانتاج والصادرات والتطورات النقدية من أجل صياغة السياسة العامة وتحقيق الاتساق في الخطة. ويضم المجلس أيضاً جهازاً لمراجعة أسعار السلع الاساسية بالسوق، ويعمل في المجلس حوالى ١٥٠٠ موظف حكومي (من بينهم ١٠٠٠ موظف يعمل بالاعمال الاحصائية) ويرتبط معهد التنمية الكوري ارتباطاً وثيقاً بمجلس التخطيط القومي، وإن كان يتمتع ببعض الاستقلال، وهو يتولى إعداد البحوث الاقتصادية ويقدم مساعدات مباشرة لمجلس التخطيط القومي تتمثل في صياغة خطة السنوات الخمس[٣٩].

ويتم تنظيم الوزارات الرئيسية الأخرى على أساس توفير عدد محدود من العاملين، وتحديد واضح للمسؤولين، ووصف المهام الوظيفية بالتفصيل، مما يبسط الاجراءات ويوفر الوقت بصورة ملحوظة ويتحاشى ازدواج الجهود. فعلى سبيل المثال، يشكل جهاز التجارة والصناعة وزارة واحدة تكون مسؤولة عن تنفيذ خطط الدولة فيما يتعلق بالانشطة الصناعية والتصدير وتتبعها (KOTRA) وهي جهاز تطوير التجارة والاسواق الاجنبية، وهي جهة مستقلة وإن كانت تعتمد على الحكومة. ويرتبط مركز الانتاجية الكوري[٤٠] أيضاً ارتباطاً وثيقاً

---

(٣٩) مقابلة مع السيد داي يونغ كيم، المدير العام، مكتب التخطيط الاقتصادي مجلس التخطيط الاقتصادي، ٢١ حزيران/ يونيو ١٩٨٤.

(٤٠) مقابلة مع السيد كول ـ هو، المدير العام لمركز الانتاج الكوري، والسيد سو جن جون، مدير الادارة الاقتصادية، ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٨٤.

بـالوزارة، وقـد بدأ في تنـظيم موجـه دعم الانتاجيـة تحت اشرافه. ويتـولى مركـز الانتـاجيـة الكوري مهمة تدريب كل مستويات الإدارة، وقياس مستوى الانتاجية في الصنـاعة في مختلف القطاعات على أساس نصف سنوي، ويحتفظ بعلاقات وثيقة مـع مراكـز الادارة الدوليـة حتى يمكن الحصول على أساليب التدريس الحـديثة وتتنـافس امكانيـات التدريب بـه مع أكـثر من ١٢٠ مؤسسة خاصة في سيول.

وقد قامت الحكومة خلال العقدين الماضيين بإنشاء عدد من مؤسسات التنميـة الأخرى وتمخضت (KAIST) كنتيجـة الادمـاج بـين معهـد كـوريـا للعلوم والتكنـولـوجيـا (KIST) و (KAIS) التي كانت بمثابة مركز التعليم الجامعي للعلوم الطبيعية. ويعتبر الجمع بـين البحوث التطبيقية والتنمية، في مجالات تستفيد منها الصناعة مباشرة، وبين القيام بتدريب حـوالى ثلث اجمالي احتياجات كوريا على مختلف التخصصات العلمية أسلوباً فعالاً للاستفادة من البحـوث المتقدمة والقوة العاملة العلمية. ولوزارة العلوم والتكنولوجيا تأثير قوي على توجيه البحوث في (KAIST) بهـدف احتواء مجـالات البحث التي تتضمنها اتجـاهات التجـارة والصناعـة طـويلة الأجـل والتي تمليها الخـطة. وبالنسبـة لاتفاقيـات نقل التكنـولوجيـا التي تعقد مـع الشركات الاجنبيـة يجب أن تتـوجـه الـوزارة بـدورهـا الى (KAIST) لأخـذ رأيهـا في اتفـاقيـات نقـل التكنولوجيا مع الشركات الأجنبية في كل حالة على حدة[٤١].

ولكل فرع من فروع الصناعة في كوريا جمعية تضم الشركات الاعضاء التي تجتمـع معاً وتتبادل المعلومات عن اتجاهات السوق وخطط التصدير. وتحتفظ الجمعيـة بدورهـا بعلاقـات وثيقة مع وزير التجارة والصناعة لتمكينه من متابعة اداء الانتاج والتصـدير، ويمكن للجمعيـة أن تتقدم ـ بالنيـابة عن الشركـات الاعضاء ـ بـطلبات تتعلق بحـماية الـسوق المحلي وحـوافز التصدير وتخصيص الائتمان[٤٢].

وللمشروعات الصغيرة (التي تستخدم أقل من ٣٠٠ عامل) جمعية تضمها ويطلق عليها اتحاد كوريا للاعمال الصغيرة، وتقوم بالـترويج لحـوالى ١٩٥ جمعية تعـاونية قـطاعية واقليميـة وشركاتها الاعضـاء. وقد استـطاع الاتحاد أن يحصـل على مبـالغ كبـيرة لإقراض المشروعـات الصغيرة بقروض تصـل إلى عشرة اضعاف قيمـة الضمانـات المقدمـة. كما يعمـل الاتحاد عـلى ضمان تحقيق معاملة تفضيلية لمشتريات الحكومة من الشركات الصغيرة. كما يتفاوض من أجل الحصول على استثنـاءات ضريبية خـاصة لـلأنشطة الـريفية غـير الزراعيـة، وتمنح الشركـات الصغـيرة فرصـة شراء الأراضي في أي منطقـة صناعيـة بثلث الثمن الذي تـدفعـه الشركـات الكبـيرة، وبشروط ميسرة في الدفـع تتضمن فترة سماح تصل لعـامـين والتقسيط عـلى ثـلاث

(٤١) مقابلة مع د. تشونغ اوك لي، مديـر مجموعة البحـوث الاقتصاديـة ـ التكنولـوجية، المعهـد الكوري المتقدم للعلوم والتكنولوجيا، ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٨٤.

(٤٢) مقابلة مع السيد اون بارك لي، نائب الرئيس، اتحاد النساجين والغزالين الكوريين، ٢٠ حزيـران/ يونيو ١٩٨٤.

سنوات. ويقوم الاتحاد بترتيب المسابقات المنتظمة حتى يختار المنتجين الذين يقدمون أكثر المنتوجات جودة وحتى يؤكد أهمية معايير الجودة التي يقوم الاتحاد ووزارة التجارة والصناعة بفحصها(٤٣).

وقد بذلت البيروقراطية في كوريا كل الجهود للاعلان عن دورها وخططها وسياستها إلى جمهور العامة. فهي تعلن ـ بصورة منتظمة ـ إلى الشعب الكوري عن خدماتها القيمة في مجالات عديدة كإرسال فئة من المتخصصين في (KDI) لاداء خدمات استشارية للحكومة السعودية التي تعتبر أكبر عميل لكوريا في مجال الخدمات الانشائية، أو التفاوض للحصول على امتيازات خاصة لاسطول صيد الاسماك الكوري في المياه الاقليمية لدولة غرب افريقيا، مقابل انشاء مشروعات للبنية الاساسية وللمشروعات الصناعية في هذه الدولة. ومنذ عام ١٩٨١ بدأت الحكومة في تنظيم حملة «للتعليم الاقتصادي» وذلك لتعميق الفهم الشعبي للصعوبات الاقتصادية التي كانت الدول تواجهها عندئذ، حتى يمكن كسب تأييد جماعي لسلسلة الاجراءات الحكومية الصارمة التي تستهدف تحقيق الاستقرار في مستوى الاسعار(٤٤). وقد كان للبرامج التعليمية فاعليتها في الحد من توقعات الاتحادات التجارية والعمال باستمرار التضخم، حتى يقبلوا الزيادة الطفيفة في الاجور، كما تولت هذه البرامج نقل رسالة الحكومة إلى قطاعات الاعمال بشأن تخصيص الحماية وضرورة بذل الجهود لتحسين مستوى الكفاءة، والقدرة التنافسية، والحد من أنشطة المضاربة في العقارات، وذلك بالاعلان عن الزيادات الكبيرة في الضرائب وغيرها من القيود والجزاءات التي توقع على الأنشطة غير المنتجة.

وقد نجحت مجموعة السياسات المالية والنقدية وسياسات أسعار الصرف في خفض معدل التضخم من ٢٦ بالمائة في عام ١٩٨٠ (وهو أول عام في النمو السلبي لاجمالي الناتج القومي)، إلى ١٦ بالمائة في عام ١٩٨١، و ٨ بالمائة في عام ١٩٨٢، و ٢,٨ بالمائة في عام ١٩٨٣ (وهو العام الذي ارتفع فيه معدل النمو في اجمالي الناتج القومي مرة أخرى فبلغ ٩,٢ بالمائة)(٤٥).

ولا يجب التقليل من أهمية الآثار قصيرة وطويلة المدى للتضخم على النشاط الاقتصادي وعلى توزيع الدخل. وحسب ما جاء في تحليل شامل للوضع في كوريا خلال الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨١ من تضاعف التضخم، فإنه يتضح أن النمو الاقتصادي المستمر يصبح مستحيلاً ما لم يكبح جماح التضخم، ويشير ضعف القدرة التنافسية للصادرات، ووجود أنشطة غير منتجة استفادت من المكاسب التضخمية، وتزايد الحبوط لدى العاملين الذين يواجهون فروقاً

---

(٤٣) مقابلة مع السيد جاي يول هان، نائب الرئيس، الاتحاد الكوري للاعمال الصغيرة ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٨٤.

(٤٤) مقابلة مع د. سانغ وو نام، زميل اقدم، معهد التنمية الكوري، ٢٢ حزيران / يونيو ١٩٨٤.

(٤٥) Nam Sang Woo, *Korea's Stabilisation Efforts since the Late 1970's,* Working Paper 8405 (Seoul: Korea Development Institute, 1984).

شـاسعة في تـوزيع الـدخول والـثروات، كل هـذا يشير إلى أن التضخم المـزمن يذهب بكـل إمكانيات النمو بصورة خطيرة(٤٦).

إن المدخرين بالقطاع المنزلي، الذين يواجهون التضخم المتزايد ليس لـديهم حافـز على الاحتفاظ بالاصول المالية عند مستوى منخفض من أسعار الفائدة. فسعياً وراء المكاسب التي تولدها انشطة المضـاربة، يتجـه الكثير من فـائض السيولـة إلى الاستثمار في الاراضي والمنـازل والشقق والمجوهرات والقطع الاثرية أو حتى بعض المنتوجات الزراعيـة. ومما يـذكر عـلى وجه الخصوص هو ذلك الطلب المحموم على العقارات الذي أدى في بعض الاحيـان إلى مضاعفـة أسعـار الاراضي كـل عـام. وهـذا المـوقف المشتعـل يؤدي إلى خلق المـزيـد من التـوقعـات التضخمية التي تضاعف بدورها من التضخم(٤٧).

وكثيراً ما يوجه اللوم إلى قطاع الاعمال لاهتمامه بـاقتراض مـا يمكن اقتراضـه من البنوك لمجرد الاستثمار في العقارات أو للتوسع في الانشطة غير المنتجة. وقد تمكن الاغنياء من تحقيق ثروات طائلة بين يوم وليلة نتيجة الاستثمار في أنشطة المضاربة بشكل يفوق ما يدخره مـوظف أمـين يتاقضى اجـراً طوال حيـاته. ولـذا، فإن الكثـير من الموارد، بمـا فيهـا أفضـل المـواهب الادارية، اندفعت نحو أنشطة المضاربة(٤٨).

هذه هي الظروف التي واجهتها الحكومة الكوريـة بكل شجـاعة في عـام ١٩٧٩ وذلك بـبرنامـج تثبيت استطاع أن يعـالج المشكلة من جـذورها عن طـريق مجموعـة من الاجراءات الشاملة التي ورد ذكرها من قبل، وذلك على حساب توقف النمو الاقتصادي في عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١.

وخلال ثلاثين عاماً من النمو، طـور الجهاز الحكـومي الذي أصبـح في استطاعتـه دفع عجلة التنمية بصورة سريعة دون أن تتكبد أي اعباء جسيمة فيما يتعلق بتوزيع الدخـل المحلي أو تـدخل أو سيـطرة أي مصالـح اجنبية. وهـذا دليل كـاف على أن بـإمكان الـدول الناميـة الأخرى أن تحقق تنمية اقتصادية سريعة تستند إلى ادارة اقتصـادية ذات كفـاءة، مع التقـويم المستمر لأهداف وأولويات الدولة.

---

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١.
(٤٧) المصدر نفسه، ص ٨.
(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٥ ـ ١٦.

تعقيب ١

د. نادية رمسيس فرج (*)

من قراءتنا للبحث الجاد الذي قدمته د. هبة حندوسة نخرج ببعض الملاحظات، أولاها تتعلق ببعض الأمور الفرعية التي لنا عليها بعض التحفظات، والثانية تتعلق بإمكانية تطبيق النموذج الكوري في البلاد العربية لضمان استراتيجية تنمية مستقلة.

١ ـ ملاحظات فرعية

أ ـ على الرغم من تأكيد الباحثة على أن ٩٠ بالمائة من اجمالي المعونة الأمريكية تمثلت في واردات السلع الأساسية تامة الصنع، الا أنها عادت وأكدت في الفقرة نفسها على أن المعونة ساهمت مساهمة كبيرة في تعمير البلاد. ولم توضح لنا الباحثة، كيف أمكن بـ ١٠ بالمائة فقط من المعونة التي لم تزد عن ملياري دولار في الفترة من عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٦٢ من اعادة تعمير البلاد؟ وفي أي المجالات؟

ب ـ في الجزء الثاني من البحث «الانجازات المبكرة» تحدثت الباحثة عن انجازات الحكومة الكورية في الفترة من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٠، وكان من أهمها في رأيها تحقيق العدالة الاجتماعية بخاصة في الريف من خلال تطبيق نظام اصلاح زراعي صارم، وتعميم التعليم الأولي، والسيطرة على نمو السكان. إلا أنها ربطت بين السيطرة على النمو السكاني وبين تعميم التعليم الاولي ومحو أمية النساء، وتجاهلت الباحثة أن إنخفاض معدلات النمو السكانية في كوريا كان محصلة لاجراءات إعادة توزيع الدخل، والبدء في مشاريع التنمية. وبالتالي، لا نستطيع أن نرجع انخفاض النمو السكاني الى إجراءات جزئية مثل التعليم ومحو الأمية، بل يرجع هذا الانخفاض الى تغيير بنية الاقتصاد الهيكلية وتغيير علاقات الانتاج، بخاصة في مجال الزراعة.

(*) استاذ مساعد في الجامعة الامريكية القاهرة ـ القاهرة.

ج ـ تشير الباحثة إلى أن تغيير النظام السياسي في أيار / مايو عام ١٩٦١، وتبوؤ الحكومة العسكرية الحكم، كان نقطة تحول رئيسية في تاريخ كوريا الاقتصادي. وربطت بين قيام الحكم العسكري، والتحول الى سياسة التصنيع للتصدير، والثورة التنموية في كوريا بطريقة مباشرة، مما قد يؤدي بنا الى الاعتقاد، بأن دول العالم الثالث لا تستطيع إجراء ثورة اقتصادية في أنظمتها دون حكومات عسكرية قوية. ولا نعتقد ان الباحثة قد قصدت هذا المعنى، إلا اننا نشير الى أن كثيراً من الأنظمة العسكرية قد استولت على حكومات العديد من دول العالم الثالث دون أن تحقق المكاسب الاقتصادية التي تحققت في كوريا. وقد يشير البعض الى ان كثيراً من تلك الحكومات العسكرية لم تتبن سياسة التصنيع للتصدير، أو أنها لم تصل الى درجة الكفاءة الإدارية التي اتصفت بها الحكومة العسكرية الكورية. الا اننا نستطيع الاشارة الى كثير من التجارب التي تماثل تجربة كوريا، مثل البرازيل، والتي فشلت في تحقيق القفزة الهائلة التي قفزتها كوريا على الرغم من اتباع السياسات نفسها تقريباً، والتي انتهت بمديونية دولية قد تؤدي الى انهيار إقتصادها القومي.

د ـ أسهبت الباحثة في توصيف الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة الكورية لتشجيع الصادرات. وعلى الرغم من أهمية تلك الإجراءات، إلا أننا نشك بجدواها لولا تدفق الاستثمارات اليابانية الضخمة الى كوريا منذ منتصف الستينات. ولا نستطيع القول بأن الاجراءات التشجيعية هي التي اجتذبت رؤوس الاموال اليابانية: فالباحثة تشير في الورقة، وبحق، الى أن العامل الأساسي في تدفق رؤوس الأموال اليابانية الى كوريا كان محاولة يابانية لإعادة توطين صناعاتها الآخذة في الانكماش، بخاصة في مطلع السبعينات، وذلك للاستفادة من العمالة الكورية الرخيصة نسبياً آنذاك.

هـ ـ تشير الباحثة إلى دور الدولة الرئيسي في دفع مسار التنمية من خلال عملية تخطيط شاملة ومدروسة، ونتفق مع الباحثة في أهمية التخطيط، إلا أنها أشارت إلى أن عملية التخطيط في كوريا لا يمارسها الا المختصون وليس السياسيون. كما أشارت الى أن فصل الايديولوجية السياسية عن العملية الاقتصادية كان عاملاً حاسماً في القيام بعملية تخطيط صحيحة. ونتساءل هنا: هل يجوز الفصل بين الايديولوجية السياسية والعملية الاقتصادية؟. فعلى الرغم من أن الحكومة الكورية قد أخذت منهج التخطيط الشامل، واتسع دورها الفعلي في تملك وسائل الانتاج، إلا أن النظام الاقتصادي الذي استندت اليه هو نظام رأسمالي، وان كان تحت سيطرة الدولة القائدة. وبالتالي، فقد تبنت الدولة منذ البداية مفهوماً ايديولوجياً وسياسياً لعملية التنمية ولم تسمح بأي معارضة حقيقية لتلك السياسات في ظل النظام العسكري الشمولي الذي تمتعت به.

٢ ـ النموذج الكوري والتنمية المستقلة

ان استعراضنا للنموذج الكوري للتنمية في إطار الندوة الحالية عن التنمية المستقلة في

الوطن العربي، يدفع بنا الى التساؤل عن امكانية تطبيق النموذج الكوري في الوطن العربي لتحقيق تنمية مستقلة. قبل أن نبدأ في بحث إمكانية تطبيق النموذج الكوري، يجب ان نبحث أولاً في طبيعة التنمية الكورية، وهل هي تجربة تنموية مستقلة ام لا؟

من الواضح أن التنمية الكورية اعتمدت في الأساس على لحظة تاريخية مواتية. وعلى الرغم من اصرار الباحثة على أن التنمية الكورية لم تقم بالأساس على المساعدات الاجنبية الوفيرة، أو الاستثمارات الأجنبية الضخمة، أو وجود علاقات خاصة بين كوريا وشركائها التجاريين الكبار: الولايات المتحدة واليابان. إلا أن البيانات التي أوردتها تشير بوضوح الى أهمية الاستثمارات الاجنبية وبخاصة اليابانية في دفع عملية التنمية، ولا يقلل من أهمية تلك الحقيقة أن الصادرات الكورية الى اليابان كانت تتناقص باستمرار خلال فترة الستينات، أو عدم تمتع كوريا بمزايا تفضيلية في سوق الولايات المتحدة. فمن الواضح أن الاستثمارات اليابانية في كوريا لم تكن موجهة الى تصنيع منتوجات يعاد تصديرها الى اليابان، بل كان الهدف الواضح هو التخلص من بعض صناعاتها التقليدية وإعادة توطينها في كوريا لتوجيه تلك السلع الى السوق العالمي، والاستفادة من رخص العمالة الكورية في اختراق الأسواق الاجنبية، بخاصة أسواق الولايات المتحدة الامريكية.

ونلاحظ أيضاً أن تدفق الاستثمارات اليابانية الى كوريا قد تم في النصف الثاني من الستينات وتصاعد في السبعينات. ولقد كانت تلك الفترة الزمنية، هي فترة الأزمة الاقتصادية العالمية التي تمثلت في صورة أزمة هيكلية استنفد فيها نموذج الصناعات الثقيلة التقليدية منافعه في قيادة النمو، وأخذت الدول المتقدمة في إعادة تشكيل اقتصادياتها تجاه نموذج مختلف، ألا وهو نموذج تدويل الانتاج. وأخذت الدول القائدة في إعادة تقسيم العمل الدولي، بحيث تنتقل بعض الصناعات التقليدية الى بعض دول العالم الثالث ومنها كوريا والبرازيل على سبيل المثال، بينما تتخصص الدول المتقدمة في الصناعات التكنولوجية المتقدمة مثل صناعات الفضاء، وأبحاث البحار، والهندسة الوراثية، وصناعة المعلومات.

لقد انتهزت كوريا الجنوبية تلك الفرصة التاريخية لتسرع بعملية التنمية. ساعد على ذلك بالطبع الإدارة الإقتصادية الرشيدة للاستثمارات الأجنبية وتعظيم منافعها. وتعرف تلك العملية التنموية باسم تنمية تابعة مترافقة او «Associated Dependent Development» ومن الواضح أن عملية التنمية في الستينات لم تنتج النتائج نفسها، لا لأنها اتبعت استراتيجية إحلال الواردات، بل لضعف الاستثمار الأجنبي في كوريا.

وقد يكون من المفيد أن ننبه الى ان الوطن العربي قد سنحت له فرصة مماثلة في السبعينات. فإعادة تقسيم العمل الدولي أعطت فرصة للاقطار العربية النفطية لرفع أسعار النفط. وتدفقت الأموال الى المنطقة العربية دون أن تكون مرهونة بشروط المستثمر الأجنبي. فلماذا نجحت كوريا في تجربتها التنموية بينما أخفقت الأقطار العربية؟ بل نستطيع الإدعاء بأن التدفقات المالية للأقطار العربية أدت الى زيادة تبعية الوطن العربي.

من الواضح ان واقع التجزئة العربية قد أضعف من فرص الاستفادة من التدفقات النفطية. فلقد عجزت البلدان النفطية عن استيعاب تلك الفوائض. ويرجع ذلك الى ان البنية الاقتصادية للبلدان النفطية لم تكن قد تطورت بصورة تسمح باستيعاب تلك الفوائض الضخمة. وفي الوقت نفسه نلاحظ ضعف الاستثمارات العربية في البلدان العربية الفقيرة نسبياً، وإن كانت تتمتع ببنية اقتصادية أكثر تقدماً وتعقداً (مصر وسوريا على سبيل المثال)، بل ارتبطت الاستثمارات العربية في البلدان العربية الفقيرة بشروط أدت الى مزيد من التبعية للاسواق الدولية، مثل اصرار الشريك العربي المستثمر على اشراك الدول الاجنبية الرأسمالية، أو اشتراط شروط قرضية تماثل شروط صندوق النقد الدولي. ونعتقد أن تلك الشروط كانت جزءاً من استراتيجية سياسية تهدف الى تعديل المسارات الاقتصادية للدول المستقبلة للاستثمارات النفطية، بخاصة ان تلك الدول كانت قد طبقت في الستينات سياسات اقتصادية حمائية عرفت بالاشتراكية.

وإذا تغاضينا عن الماضي فلنتساءل: هل يمكن تطبيق النموذج الكوري في الوطن العربي لإحداث نموذج للتنمية المستقلة؟

بادىء ذي بدء، نلاحظ أن النموذج الكوري ليس تعبيراً عن استراتيجية للتنمية المستقلة، إلا أننا نستطيع الاستفادة من النموذج الكوري في بعض ملامحه، بخاصة أن الوطن العربي ككل لا يعاني من نقص الموارد الذي يتعرض له نموذج التنمية القطرية.

نلاحظ أولاً أهمية التحول السياسي لاحداث تنمية مستمرة وجذرية في الحالة الكورية. وعلى الرغم من أننا نعتقد أن الحكومات العسكرية بحد ذاتها قادرة على إحداث تنمية مستقلة، إلا أن الدرس المستفاد هو اهمية اعادة تشكيل علاقات القوة في المجتمع العربي، والتي تحول دون استثمار الموارد العربية استثماراً أمثل. بل أكثر من ذلك نستطيع القول بأن التحول السياسي المنشود ينبغي أن يكون تحولاً ديمقراطيا يؤدي الى السماح بالمشاركة الشعبية في عملية التنمية حتى نتلافى بعض مثالب التجربة الكورية، مثل انتشار الرشوة والفساد في النظام الكوري ابان فترة الحكم العسكري.

الدرس الثاني المستفاد من التجربة الكورية يتلخص في أهمية التخطيط الشامل والمدروس لإنجاح عملية التنمية. فلقد اعتقدت بعض الاقطار العربية ان الطريق لاجتذاب رأس المال الاجنبي يكمن في تقليص دور التخطيط في الاقتصاد. على العكس من ذلك، تثبت التجربة الكورية اهمية دور عملية التخطيط في أي مخطط تنموي صحيح، كما تثبت التجربة الكورية ايضاً أهمية دور الدولة في الاقتصاد المخطط في دول العالم الثالث. فمع تعاظم عامل المخاطرة في مشاريع التنمية، تبرز أهمية الدولة في الاضطلاع بالمشروعات الأساسية، بخاصة المشروعات التي يحجم عنها رأس المال الخاص مثل: مشروعات الصناعات الوسيطة والثقيلة... إلخ.

ويبقى أخيراً أن نؤكد، أن الطريق الوحيد لتنمية عربية مستقلة هو في الحقيقة طريق

الوحدة العربية. أي أن عملية التنمية العربية المستقلة مرهونة باتحاد تلك المنطقة حتى تستطيع رسم سياسة شاملة للمنطقة العربية ككل. أي أن حل المشكلة الاقتصادية في الوطن العربي يظل بالأساس حلاً سياسياً. وقد يقول البعض ان الوحدة العربية حل مثالي لن يحدث في المستقبل القريب، وهذا يعود بنا الى مشكلة التجزئة العربية والواقع الراهن للاقتصاديات العربية.

لقد حاولت بعض الاقطار وبخاصة مصر اتباع النموذج الكوري في السبعينات، ولقد غيرت مصر من سياساتها الاقتصادية باتباع سياسات الانفتاح الاقتصادي حتى تستقطب الاستثمارات والمعونات الأجنبية. ومن الملاحظ أن التجربة المصرية قد فشلت في إحداث تنمية حقيقية. قد يرجع البعض ذلك الى سوء الادارة في مصر، والتمسك ببعض السياسات الاشتراكية مثل: الحفاظ على القطاع العام، أو سياسة الدعم الاقتصادي، . . . الخ، إلا اننا نستطيع القول ان السبب الرئيسي في فشل التجربة المصرية هو احجام الاستثمارات العربية عن المشاركة في التنمية الحقيقية (أي التنمية في الصناعة والزراعة). إضافة الى ضعف الاستثمارات العربية، اتجهت معظمها الى مجال الخدمات أو إنشاء البنوك، بينما أحجمت عن الاستثمار في القطاعين الصناعي والزراعي. ولقد كانت مصر على استعداد لاستقبال رؤوس الاموال العربية، وعلى أمل تلك الاستثمارات أعلنت مصر قوانين الانفتاح الاقتصادي في عام ١٩٧٤، إلا ان الاستثمارات العربية لم تلعب الدور الذي لعبته الاستثمارات اليابانية في كوريا. على العكس من ذلك، أدت الثروة النفطية الى سحب جزء كبير من العمالة المصرية الماهرة، مما أثر سلبياً على البنية الانتاجية. ولقد أدت هجرة العمالة المصرية الى تصدير التضخم الى السوق المصرية، مما أضعف من فرص الاستثمار ايضاً. واتجهت الأموال العربية الى المصارف الأوروبية والأمريكية ولم تستطع مصر أن تحاكي التجربة الكورية.

نخلص من ذلك الى انه من الصعب محاكاة النموذج الكوري لإحداث تنمية مستقلة في الوطن العربي. والأجدر بنا، في الحقيقة، البحث في كيفية بناء نموذج عربي للتنمية يتفق وواقع الاقتصاديات العربية والظروف التاريخية المحيطة بها.

تعقيب ٢

د. سمير أمين (*)

١ ـ قدمت ورقة د. هبة حندوسة معلومات مفيدة بعضها يخص الجانب الكمي للتجربة التنموية لكوريا الجنوبية، وبعضها اتجاهات واساليب السياسات المتبعة التي أدت الى هذه الانجازات. ونظراً لأن الرأي العربي يجهل، للأسف، كثيراً من هذه المعلومات، فإن عرضها في ذاته مرحب به.

الاّ أن المصادر التي يمكن الاعتماد عليها من أجل ادراج هذه المعلومات في سياقها الحقيقي ـ وهو عملية ضرورية للحكم على مغزى الانجازات الاقتصادية لكوريا الجنوبية وبالتالي استنتاج الدروس منها من منظور أهداف التحرر والتنمية في الوطن العربي ـ هذه المصادر نادرة للغاية باللغات الاوروبية (وأتصور اننا جميعاً لا نقرأ لغات آسيا الشرقية)، بل هي مبتورة ومنحازة، علماً بأن البنك الدولي هو المصدر الأساسي في هذا الشأن. ولذلك كان ينبغي أولاً: قراءة هذه المصادر بشيء من التحفظ وعدم قبولها دون تساؤل؛ وثانياً: محاولة تكملتها بمعلومات تخص أوجه المشاكل التي لا يتناولها عادة البنك الدولي في تحاليله. ويبدو لي أن كاتبة الورقة لم تحاول ذلك بجدية، ففي كثير من الاحيان لم تكتف بنقل المعلومات من المصدر المشار اليه فقط، بل أخذت أيضا بالتحليل الذي يصحب العرض. هذا لدرجة انها في بعض الاحيان نقلت هذه مع التحاليل آراء «عامة» هي نظرات البنك الدولي رغم انها لا تمتّ للموضوع بصلة، مثلاً حينما نسبت الأزمة الراهنة الى تعديل سعر النفط. كذلك لم تخرج الكاتبة عن الاشكالية التنموية كما يصفها البنك الدولي، فلم تتناول أوجه المشكلة غير المعتبرة في المصادر المستخدمة. ولذلك، فإن ملاحظاتنا مركزة على أوجه النقص هذه.

٢ ـ لا يصحّ التحدث عن كوريا الجنوبية دون إعطاء أي اعتبار لتجربة كوريا

(*) منسق برنامج معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ـ دكار.

الشمالية، وان كان موضوع البحث هو كوريا الجنوبية فقط. وذلك لأسباب ثلاثة على الأقل هي:

أولاً: لأن انجازات كوريا الشمالية هي أيضاً تفوق إنجازات كثير من الدول الاشتراكية النامية، كما ان انجازات الجنوب تفوق غيرها من انجازات الدول الرأسمالية للعالم الثالث، الأمر الذي يطرح تساؤلاً عن الأسباب «المشتركة» ـ ان وجدت ـ لهذين «النجاحين».

ثانياً: لأن هناك منافسة بين النظامين. فترجع بعض السياسات المتبعة في الجنوب الى احتياجات مواجهة هذه المنافسة، وهو أمر غير موجود في المناطق الأخرى للعالم الثالث.

ثالثاً: لأن تطورات المستقبل سوف تتوقف الى حد كبير على مصير هذه المنافسة وتطور العلاقات بين الدولتين الكوريتين من جهة، وبينهما وبين بلدان المنطقة وبخاصة الصين من جهة اخرى.

إن انجازات الوطن الكوري من حيث التنمية الاقتصادية متماثلة في بعض نواحيها ومختلفة تماماً في بعضها الآخر. فالدولتان بدأتا من مستوى متدن للغاية. وإذا كانت الصناعات الاستخراجية وانتاج الطاقة مركزة في الشطر الشمالي، فإن منطقة الجنوب كانت تغطي تقليدياً عجز الشمال الغذائي. وإن كانت حرب الاعوام ١٩٥٠ ـ ١٩٥٣ قد دمرت فعلاً شقي البلاد، الا ان التدمير في الشمال كان أكثر تفاقماً بسبب قسوة غارات الطيران الامريكي الذي ألقى على كوريا الشمالية كمية من القنابل تفوق ما ألقاه على ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن كوريا الشمالية حققت نمواً سريعاً. إذ ان متوسط الدخل للفرد عام ١٩٨٢ بلغ ١٦٥٠ دولاراً مقابل ١٩١٠ دولارات في كوريا الجنوبية. وكذلك بلغ نصيب الصناعة في الدولتين حوالى ٣٠ بالمائة. هذا، بينما تختلف الأوضاع فيما يخص نصيب قطاع الخدمات الذي يبلغ ١٨ بالمائة فقط في الشمال، مقابل ٣٨ بالمائة في الجنوب. وليست هذه المقارنة بالضرورة في صالح الجنوب لما نعلمه عن الطابع الطفيلي لكثير من «الخدمات» الخاصة في المجتمع الرأسمالي وينعكس ذلك في تركز السكان في العاصمة سيول في الجنوب (حيث يبلغ سكان العاصمة ثلث سكان القطر)، الأمر الذي لا مثيل له في الشمال الأكثر اتزاناً.

وفي ميدان الزراعة كذلك، ليست المقارنة في صالح الجنوب، رغم انجازاتها التي تفوق معظم بلدان العالم الثالث الرأسمالي. فإن الرقم القياسي لانتاج الغذاء قد ارتفع بمعدل ٣٢ بالمائة في الشمال، مقابل ٢٥ بالمائة في الجنوب خلال عقد السبعينات. هكذا لم تزد واردات الشمال من الجنوب عن ٥٨٥ ألف طن، بينما استورد الجنوب ٥٥٣٨ ألف طن عام ١٩٨٢.

لا شك أن المعلومات الخاصة بتوزيع الدخل قاصرة في الدولتين، إلا أن الجميع يتفق على أن الدولة الشمالية حققت قدراً من المساواة يفوق ما حققه الجنوب في هذا الميدان الاجتماعي. فإن كانت هناك امتيازات في الشمال ـ ولا أنكر ذلك ـ فهي تقتصر على فئة

صغيرة من النخبة القيادية، بينما التفاوت بين الطبقة الوسطى الواسعة العدد والجماهير واضح للنظر البحت في الجنوب.

تختلف التجربتان تماماً من حيث التجارة الخارجية ودورها في دينامية النمو. فإن نسبة التجارة الخارجية إلى الدخل القومي تبلغ ٢٨ بالمائة في الجنوب، بينما لا تزيد عن ٥ بالمائة في الشمال. يضاف إلى ذلك أن نسبة الدين الخارجي إلى الدخل منخفضة في الشمال، ولو أن نسبته إلى الصادرات تزيد عما هي عليه في الجنوب نتيجة انخفاض التجارة الخارجية الشمالية. ومرة أخرى ليس هذا الفرق في صالح الجنوب، إذ يرتبط بما سبق عرضه عن توزيع الدخل. كما أن هذا الفرق يفترض أيضاً اختلافاً في نمطي الانتاج الصناعي.

هذا لا يعني أن النموذج المتبع في الشمال يمكنه أن يستمر كما هو عليه في المستقبل. بل رأينا هو انه بلغ حدوده وأن استمرار النمو قد يتطلب الآن شيئاً من «الانفتاح» على الخارج. إلا أن كوريا الشمالية بنت قاعدة متينة تسمح لها بمواجهة تحديات هذا «الانفتاح» في ظروف اجتماعية وسياسية أنسب مما هي عليه بالنسبة إلى كوريا الجنوبية.

ولا يعني هذا الكلام أن النظام الشمالي «ممتاز» من الناحية السياسية، بل رأينا هنا هو انه لم يجد هو الآخر الحل المطلوب لمشاكل الاشتراكية (انظر في هذا الصدد تعقيبنا عن التجربة التنموية الصينية، إذ أنني أعتقد أن التجربتين لم تتجاوزا حدود الوراثة اللينينية، وهذا التجاوز هو بالذات المطلوب).

ثم يعلم الجميع ان الاصلاح الزراعي في الجنوب جاء رداً على ما حققه الشمال في هذا الميدان. ومن المعروف أيضاً، والمعترف به في المقال، أن التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية قد بدأت بعد انقلاب عام ١٩٦٠، هذا بينما التنمية في الشمال سبقتها وبدأت قبل حرب الاعوام ١٩٥٠ ـ ١٩٥٣ ثم بعدها فوراً. ومن المعروف أن نظام سنغمان ري في الخمسينات كاد يكون «حماية» أمريكية. وأن الولايات المتحدة رضيت تماماً بهذا النظام. ورأيي هنا هو أن هذا النظام كان سيستمر لولا منافسة الشمال. فكانت الولايات المتحدة في ظروف أخرى قد عارضت التغير، لولا الظروف الجيوستراتيجية التي فرضت عليها قبول قلب نظام سنغمان ري.

٣ ـ هذا ولا أنكر اطلاقاً أهمية «انجازات» كوريا الجنوبية في إطار التوسع الرأسمالي العالمي منذ أوائل الستينات.

على أن هناك خطابين متناقضين في هذا الصدد. أولهما خطاب البنك الدولي الموجه للعالم الثالث؛ وثانيهما خطاب خاص «للاستخدام الداخلي» في إطار الغرب المتقدم (أقصد منظمة التعاون الاقتصادي ـ OECD). وقد تجاهلت ورقة د. هبة حندوسة هذا الخطاب الأخير ونقلت نظرات البنك الدولي الموجهة للعالم الثالث فقط. وقد كتبنا في هذا المضمار (في مقالنا المقدم لهذه الندوة) ان «الدعاية حول كوريا تركز على مجموعة ظواهر لا تمت إلى الموضوع بصلة. فتدعي أن هناك ربطاً بين معدل النمو المرتفع المحقق... و«الانفتاح» الواسع على الخارج... بل تدعي أن

سر النجاح هو بالذات في هذا الانفتاح، كأنه شرط ضروري وكاف لارتفاع معدل النمو. وفي هذا الإطار تقارن الاستراتيجية الموجهة نحو الداخل المزعومة (ويعتبر أن التصنيع من خلال الاحلال محل الواردات هو نموذج لهذه الاستراتيجية) مع الاستراتيجية «المحركة من الخارج» التي تعتبر أفضل». ثم أضفنا «ان هذا الحديث للبنك الدولي في غير محله. ذلك. . . لأن التنمية المتمحورة على الذات ليست مرادفا لاستراتيجية الاحلال محل الواردات. . . ولأنه لا يوجد تناسب بين ارتفاع معدل النمو والانفتاح على الخارج. . .».

ثم أضفنا إلى ذلك ما يلي: «فإذا كانت تجربة كوريا مهمة فيرجع ذلك إلى انها لم تكن ما يدعي البنك الدولي أنها كانته. فكان دور الدولة هنا مركزياً، يفوق دور «المخطط المحاكم» الذي يوفق بين مصالح اقتصادية متنوعة محلية وأجنبية، وكان تدخل الدولة مهماً جداً لدرجة أن الفصل بين الدولة، وبين رأس المال الاحتكاري الخاص المحلي (الذي اتخذ شكلاً مماثلاً للـ (zaibatsu) اليابانية والتي تسمى هنا في كوريا (chaecol) وبين الدولة، انما هو فصل صعب. فهناك رأي يقول ان الاحتكارات الخاصة ليست إلا شكلاً من أشكال نشاط الدولة. وإذا كانت كوريا قد نجحت فعلاً في استغلال فرص السوق العالمية فقد كان ذلك ناتجاً عن هذه الظروف والممارسات المتعارضة مع فلسفة البنك الدولي!».

٤ ـ ونصل هنا الى المشكلة الحقيقية في رأينا وهي معرفة ما إذا كانت كوريا الجنوبية انجزت التبلور البرجوازي الوطني. وهي مشكلة لم تتناولها ورقة د. هبة حندوسة، بل ربما لم تدرك الكاتبة أهميتها. وبما أننا قد حاولنا الإجابة عن هذا السؤال المعقد في ورقتنا المقدمة في هذه الندوة، فإننا نرجو الرجوع اليها في مناقشة تجربة كوريا الجنوبية.

المُناقشات

١ - منير حمارنة

عندما يتم تقويم التجربة في كوريا الجنوبية، لا بد من رؤية العامل السياسي الذي حدا بالقوى التي ساهمت في التجربة الكورية، وهي الولايات المتحدة الامريكية واليابان بالدرجة الاولى، لدعمها.

وأعتقد أن قانون الضرورة هو الذي يملي السلوك السياسي والاقتصادي للدول الرأسمالية التي ساعدت كوريا. فأولاً، مطلوب منها أن تصمد أمام تجربة كوريا الشمالية، وثانياً، مطلوب منها أن تلعب دوراً في جنوب شرق آسيا في مواجهة الاحتمالات السياسية والتبدلات في بعض البلدان.

ثم علينا رؤية كيف أن دور الدولة كبير جداً في الحياة الاقتصادية، خلافاً لما تبشر به النظريات الرأسمالية في الاقتصاد، وكذلك دور هيئة التخطيط المركزية ليس كبيراً فقط، بل يمتلك صلاحيات واسعة تشمل وضع الخطة والإشراف على جهاز الاحصاء والميزانية، وهذا غير معهود في البلدان الرأسمالية.

لذلك، فإن التجربة الكورية، تتم وفق توجهات من الخارج من أجل هدف سياسي محدد. ولكن ذلك لا يجوز أن يحجب عنا، أن مثل هذا التطور في ظل الرأسمال الاجنبي الوافد على شكل قروض واستثمارات مباشرة، قد يقود إلى تبدلات عميقة في الداخل نتيجة الصراع الداخلي، وهذا لا يمكن التنبوء به حالياً. ولكنني أعتقد أن تجربة كوريا ليست مثلاً يفيدنا في الوطن العربي لأنها تجربة ليست مستقلة، وغارقة في المديونية. والشيء الشبيه بتجربة كوريا الجنوبية، يمكن رؤية بعض ملامحه في حالة اسرائيل وموقف الرأسمال الاجنبي منها، والهدف السياسي من المساعدات المالية والاقتصادية لإسرائيل.

٢ ـ دارم البصام

نموذج التنمية الكورية الذي نحن بصدد مناقشته ليس نموذجاً للتنمية المستقلة، بل هو مثال واضح للتنمية التابعة ضمن إطار الرأسمالية العالمية. وأعتقد بأن ما يمكن دراسته هنا هو: هل يمكن لهذه التجربة في سيرها في طريق التطور الرأسمالي أن تنسلخ في المستقبل المنظور عن مجموعة بلدان الأطراف الى بلدان المركز، وأن تسيطر على التراكم المحلي، وتحقق التجانس؟

لا يمكن فهم تطور أي تجربة، في نظري، ولا استشراف مستقبلها إلا من خلال وضعها ضمن إطار تحليلي يتضمن التالي: **أولاً**: المضمون العالمي للتجربة المعنية، وأقصد بهذا كلا من الاقتصاد العالمي والنسق الدولي؛ **ثانياً**: العلاقات بين الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد، وبخاصة بين المنتجين، وبين من يملكون وسائل الانتاج؛ **وثالثاً**: دور الدولة في علاقتها بالطبقات الاجتماعية وبالنسق العالمي.

واعتماداً على ما يذكره لنا كاردوزو، فإن التنمية التابعة تؤدي إلى انتصار الدولة والقطاعات الرأسمالية على النخب القديمة، وبالتالي، يصبح القطاع العام والشركات متعددة الجنسية والقطاع الرأسمالي الحديث في حالة تحالف. وهذا في نظري ينسحب بكليته على النموذج الكوري للتنمية، باعتباره مثالاً صارخاً للتنمية التابعة.

٣ ـ رمزي زكي

هناك سؤال هام وجوهري يجذبنا ونحن نناقش تجربة كوريا الجنوبية وبخاصة من منظور التنمية المستقلة. فقد عرضت علينا الدراسة المقدمة من د. هبة حندوسة كثيراً من المؤشرات للانجازات الايجابية الكثيرة التي حققتها هذه التجربة. لكن الشيء البارز في هذه المؤشرات، هو النمو الهائل الذي حققته كوريا الجنوبية في مجال تصدير السلع المصنعة، وهو الأمر الذي مكنها من أن تحقق فائضاً في ميزانها التجاري. ولكن حينما ننظر إلى حالة الحساب الجاري، فسوف نجد انه يحقق عجزاً، يواكبه نمو في الديون الخارجية. وهناك تقرير للبنك الدولي يضع فيه كوريا الجنوبية ضمن الدول المتخلفة ذات المديونية الثقيلة. من هنا، فإن السؤال: كيف يحدث هذا رغم أن نموذج النمو في هذه الدولة قد قام على أساس تنمية الصادرات؟

لقد حاولت الباحثة أن تفسر هذا العجز في الحساب الجاري من خلال استشراء التضخم، وارتفاع اسعار الواردات، ورغم أهمية هذين العاملين في زيادة هذا العجز، إلا أن السبب الجوهري هو زيادة تحويلات أرباح ودخول الاستثمارات الاجنبية المتعددة الجنسية التي تعمل داخل كوريا الجنوبية، بخاصة أن الباحثة ذكرت أن نسبة تحويلات الارباح الى رصيد رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة يصل إلى ٢١ بالمائة.

٤ ـ علي نصار

اقنعتني دراسة د. هبه حندوسة تماماً بوجود انجازات في الخبرة الكورية. وتشمل هذه الانجازات الكثير على محور النمو الاقتصادي وعلى محور التنمية البشرية أيضاً، والبناء المؤسس:

واشعر بأنها وصلت من كل هذا إلى بعض النتائج الخاطئة: حول البعد التوزيعي، اذ جاء تقويمها لذلك متناقضاً عبر ثلاثة مواقع في الدراسة. وحول السيطرة الاجنبية على القرارات والاختيارات، كما نرى في خاتمة الدراسة ومواقع أخرى منها. وفيما يتصل بمقولة حيادية جهاز التخطيط. واقترح للمناقشة نتائج أخرى أولية استخلصها من الدراسة نفسها: تركيز الاهتمام على التنمية البشرية والبحث والتطوير التكنولوجي؛ أهمية البعد القيمي والحضاري في أي عمل تنموي؛ أهمية تنويع هياكل الانتاج لتدعيم الاقتصاد أمام تبدل العوامل الخارجية؛

إن الحروب تصقل الانسان، والثروات المفاجئة تدعو للتكاسل؛ أهمية وجود قيادات لها تصور استراتيجي؛ إن سيادة بلد ما أمر لا يقبل التجزئة، ما بين سيادة في السياسة وسيادة في الاقتصاد.

وحتى السيادة في الاقتصاد تتطلب النظر في نوعية وهياكل الواردات لبلد يستهدف تعظيم الصادرات.

وأهم النتائج المقترحة؛ ان التبعية لا تستدعي بالضرورة كل هذا التراخي والابتذال في إدارتنا لاقتصادياتنا في بعض اقطار الوطن العربي.

٥ ـ أحمد الغندور

تناقش د. هبة حندوسة امكانات اقتصاد تابع من الوقوف على عتبة التنمية المستقلة على الرغم من استمرار اندماجه في السوق العالمي الرأسمالي. وهذا موضوع هام.

ولقد استطاعت الباحثة أن تحيط بالعناصر الاساسية لتطور الاقتصاد الكوري منذ بداية الخمسينات، وأن تكشف عن قدرة البرجوازية المحلية ـ من خلال التخطيط والتدخل الشديد للدولة ـ على تحقيق تراكم محلي واضح. ومع ذلك يتبقى السؤال: ما هي احتمالات وامكانات البرجوازية الجديدة في السيطرة على التراكم الرأسمالي والبعد عن التأثر المباشر في مراكز القرار الاقتصادي في العالم الرأسمالي؟ وأيضاً يبقى السؤال: ما هي احتمالات وتوجهات البرجوازية الجديدة في مجال التحالف مع القوى الشعبية ونمط توزيع عائد التراكم الرأسمالي؟

٦ ـ عارف دليلة

اضافة إلى أهمية العامل السياسي الخارجي في تفسير الانجازات الكمية للتجربة

الكورية الجنوبية، فإن تقويم التجربة يحتاج، برأينا، أكثر من استعراض الانجازات الاقتصادية ـ الكمية، وبالتحديد إلى البحث في مدى تجذير هذه التنمية في التربة الوطنية. وهنا نطرح التساؤلات التالية:

ـ ما هو مدى شمول التحول الاقتصادي ـ الاجتماعي؟ هل التحديث يشكل جزراً كما في معظم البلدان النامية أم ينتشر على النطاق الاجتماعي الشامل؟

ـ وما هو مضمون هذا التحول؟ هل يقتصر على قدرة رأس المال المتحالف: الأجنبي ـ المحلي، على تجنيد قوة العمل الكورية وتعبئتها بطريقة عسكرية؟، بل تحويل التجنيد نفسه إلى اسلوب لاستغلال قوة العمل في الخارج من قبل الشركات متعدية الجنسيات، أم أن التحول تجاوز ذلك إلى إعادة تشكيل الانسان نحو مزيد من الانسجام الاجتماعي؟

وبتصوري الخاص، إن الجواب عن هذا السؤال سلبي. فنجاح شركات المقاولات الكورية كان يرجع إلى الاسلوب العسكري في الاستغلال، وهو نجاح هش ويعاني اليوم من مأزق بسبب اعتماده على ظروف خاصة جداً. وقد تغيرت هذه الظروف.

تطور الصناعات البتروكيماوية، وصناعة المنسوجات، والملابس، يواجه اليوم أزمة أيضاً. باعتبار هذه الصناعات قد قامت للتصدير إلى سوق الرأسمالية العالمية.

كانت التنمية الكورية ضعيفة التمحور حول الذات والاتجاه للداخل. واعتقد أنه في ظروف السوق العالمية فإن هذه الشركات تواجه صعوبات كثيرة في التسويق لا تستطيع تجاوزها حالياً إلا على حساب زيادة الاستغلال المحلي والابقاء على انخفاض الاجور، وتشديد الاسلوب العسكري في تعبئة قوة العمل.

نخلص أخيراً إلى القول بأن نظرية التنمية ما زالت تفتقر إلى تطوير في المنهجيات وطرق القياس والتقويم، تأخذ بالاعتبار النواحي المجتمعة ـ النوعية، والنواحي المستقبلية التي أشار اليها د. سمير أمين، وهذا ما يبرر المقارنة بين التجربتين الكوريتين.

إن أهمية المقارنة بين التجربتين الكوريتين هي أنها توفر لنا مادة غنية للمقارنة، ليس بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي كنظامين وحسب، بل، وهذا المهم هنا، بين طريقين في التقدم الاجتماعي والاقتصادي للدول النامية محددي الهدف منذ البداية، بخلاف الكثير من تجارب التنمية الاخرى، وقد بلغ النموذجان الكوريان حدا من النضج يكفي لاجراء هذه المقارنة.

٧ ـ هبة حندوسة ترد

أولاً لي رد بالنسبة لأهمية دور الاستثمارات الاجنبية وأثره على الصادرات الكورية وعلى الدين الخارجي والعجز في ميزان المدفوعات. إذا نظرنا إلى تشكيلة الاستثمارات الاجنبية في

كوريا في ظل تحكم الدولة في المجالات التي يسمح للاستثمار الاجنبي أن يعمل فيها، فصحيح أن للاستثمارات الاجنبية أهمية كبيرة في التصدير وأوضحناه بأن ربع الصادرات الكورية مصدرها استثمارات أجنبية. إنما حجم الاستثمارات نفسه ضئيل جداً بالنسبة للاستثمارات الكلية في الدولة. وكذلك نوعية الاستثمارات ليست من النوع الذي يعاد توطينه من اليابان في كوريا. ومثال على ذلك أن أهم الصادرات الكورية هي صادرات الملابس الجاهزة، وهذا مجال محظور على النشاط الاجنبي وتعمل فيه الوحدات الانتاجية الكورية فقط، وتمثل تقريباً ربع صادرات السلع الصناعية.

بالنسبة لاستنتاج د. رمزي زكي أن سبب العجز في ميزان المدفوعات هو تحويل ارباح الاستثمارات الاجنبية. هذا ليس صحيحاً. والسبب المهم في حجم الديون الخارجية التي وصلت الآن إلى ٤٨ مليار دولار هو اقتراض الشركات الكورية العملاقة من الخارج، ولقيامها بدور الاستثمار جنباً إلى جنب مع الادخار المحلي. وكذلك الاسعار العالمية. والدور الذي تلعبه الواردات السلعية إلى كوريا، التي لا تحظى باي موارد وطنية من المواد الخام هام جداً، فمثلاً يمثل النفط الخام ٦ مليارات دولار من وارداتها. فطبعاً عندما قفز سعر النفط في منتصف السبعينات اضطرت كوريا أن تقترض من السوق العالمي مما أدى إلى عجز في ميزان المدفوعات وتراكم للديون، بينما نجد أنه في السنة الحالية ينتظر أن توفر كوريا الجنوبية مليار ونصف المليار من انخفاض سعر النفط. الامر نفسه بالنسبة للحبوب، فكوريا لا تزال تستورد كمية ضخمة من القمح حتى إذا كانت قد وصلت إلى الاكتفاء الذاتي من الأرز.

بالنسبة لنقد د. سمير أمين من أن المصادر معظمها من البنك الدولي، هذا غير صحيح. كان هناك مصدر واحد وهو دراسة البنك الدولي، انما معظم المصادر الاخرى هي لكتاب كوريين ومترجمة في كوريا وأعطيت لي في كوريا.

القِسمُ الثَالِث

تجَارِبُ عَرَبيّة

الفصل السابع

تجربة مصر في التنمية المستقلة: التقدم والتراجع في التجربة المصرية - ملاحظات من منظور التنمية المستقلة

عادل حسين (*)

اخترت ألا تكون الورقة عرضاً تحليلياً مرتباً ومتكاملاً لما تحقق من تنمية مصرية عبر ما يزيد عن عقود ثلاثة، فحجم الورقة لا يتسع من الناحية العملية لمثل هذه المهمة، ولن نقوم بتلخيص كتابات سابقة حول الموضوع[1]، ولذا، فإن من الممكن والأفضل أن تكون الورقة تنقيحاً أو تعميقاً أو تحديداً وتدقيقاً لبعض المفاهيم التي سبق أن استخدمتها، ولبعض النتائج التي توصلت اليها. وينبني على ذلك أن النقاط الواردة هنا قد لا تكون الأكثر أهمية، ولكنها أخذت موقعها في هذا البحث وفق تقدير أنها أكثر حاجة للشرح أو التحديد، وقد وصلت الى هذا التقدير في ضوء الكتابات التي اطلعت عليها، أو الحوارات التي شاركت فيها، خلال السنوات الأخيرة.

أولاً: في موضوع التنمية المستقلة / التابعة

قد يكون من المناسب أن أفصح في البداية عن بعض المبادىء أو المفاهيم النظرية التي أعتمدها في التحليل والتقويم، والتي أرى انها تحتاج إلى القاء ضوء خاص عليها. وقد لا يقتنع آخرون بصحة المفاهيم التي أشرحها هنا (بخاصة انني أعرضها باقتضاب وتركيز شديدين)، ولكن ما يهمني في المقام الأول هو توضيح ما يحكم تحليلاتي في الموضوع، وليس الاقتناع به، حتى يكون الاختلاف (اذا نشب) حقيقياً، أي يكون الخلاف بسبب المقاصد

(*) باحث وصحافي ـ القاهرة.

(1) أنظر بالنسبة للفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٧٣: عادل حسين، **نحو فكر عربي جديد: الناصرية والتنمية والديمقراطية** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، بخاصة الفصلين ٤ و٥.

وبالنسبة للفترة ما بعد ١٩٧٤، انظر: عادل حسين: **الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩**، ٢ ج (بيروت: دار الكلمة: دار الوحدة، ١٩٨١)، **والعلاقات الاقتصادية بين مصر واسرائيل** (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤).

التي أرمي اليها فعلاً، وليس بسبب لبس واختلاط في استخدام مصطلحات تحمل أكثر من وجه.

١ ـ التنمية الاجتماعية أولاً

معروف أن الكتابات التنموية الغربية (غير الماركسية) عمدت في مرحلتها الاولى الى حصر اهتمامها في المتغيرات الاقتصادية، ومعروف أيضاً أن هذه الكتابات قد عدلت عن هذا التقليد منذ فترة، مسلمة بالأثر الكبير للعوامل غير الاقتصادية، إلا أن أغلب اقتصاديينا ما زال، رغم ذلك، أسير المرحلة الاولى من الناحية العملية، وان اعترف شكلياً بأن التنمية ليست مجرد استثمارات ونمو في الدخل. ولو كان هذا الانحراف منحصراً في الدوائر الاكاديمية لهان الأمر (إلى حد ما)، ولكننا نلحظ انتشار الانحراف بين المسؤولين عن رسم السياسات الاقتصادية، وبين المسؤولين عن قطاعات الاعمال الكبرى ذات الصلات الوثيقة بالمؤسسات الدولية المختلفة، وفي هذه الحالة لا يكون الانحراف مجرد تشوه معرفي، ولكنه يصبح تورطاً في قرارات خاطئة، وكارثة تنموية مباشرة[٢].

ولكننا نهتم هنا بمناقشة أصحاب الكتابات المبدعة التي ظهرت في السنوات الأخيرة، فهذه لا تنقصها بطبيعة الحال الرؤية الكلية، وهي تتنبه بالتالي، إلى دور العوامل غير الاقتصادية، ولكن يبدو انها ظلت أسيرة المفهوم الغربي (لدى المدارس الغربية المختلفة)، والذي يهتم بالعوامل غير الاقتصادية بسبب ضرورتها للنمو الاقتصادي. ولكن ينبغي أن نلحظ أن بعض مفكرينا قد التقط ما قيل عن أسبقية الأهمية النسبية لرأس المال البشري أو للاستثمار في البشر، وأضيف أن مفهوم الاستثمار البشري لا يقصد به مجرد زيادة المهارات

---

(٢) لا يحتاج الأمر اشارة الى أمثلة معينة، وانما نذكر بالدراسات الاقتصادية التي صاحبت خطط التنمية القطرية، بل وأغلب وثائق الخطط نفسها التي اقتصرت على مجرد ارقام للاستثمار والنمو وما شابه. نذكّر ايضا بأغلب الدراسات التي تمت عن التكامل الاقتصادي العربي، او عن استخدامات الاموال النفطية.. الخ. وينطبق هذا على كثير مما نشره مركز دراسات الوحدة العربية حول مثل هذه المواضيع رغم حرص المركز ـ في حدود علمي ـ على مراعاة العوامل غير الاقتصادية وتوجيهه للباحثين نحو ذلك. ونذكر في المقابل طبيعة الدراسات الاقتصادية المصاحبة لبرامج المعونة الامريكية مثلا، او السابقة لقرار شركة متعددة الجنسيات للاستثمار (أو عدم الاستثمار) في بلد معين، او الدراسات الغربية المعالجة لموضوع العلاقات الاقتصادية المحتملة بين العرب واسرائيل. الدراسات الغربية في مثل هذه الموضوعات لا تتكلم ابدا بمفهوم الاقتصاد البحت، بخاصة اذا كان اصحابها على مقربة من مواقع السياسات والقرارات، على عكس غالبية الدراسات الصادرة عن اقتصاديين عرب، والتي تحرص على مفهوم الاقتصاد البحت، بحيث تفقد جدواها العملية. وقد يكون غريبا (او لا يكون) أن تبتعد الدراسات عن أثر العوامل غير الاقتصادية بقدر اقتراب اصحابها من مواقع السياسات والقرارات! أنظر: حسين: **الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩**، هذا الكتاب حافل في جزئيه بامثلة عديدة للنمطين من الدراسات او من التفكير (الغربي والمصري أو العربي)، انظر مثلا: الفصل ٨، ص ٢٢٨ ـ ٢٤٤، و**العلاقات الاقتصادية بين مصر واسرائيل**، ص ٤٠ ـ ٥٢.

التقنية لدى الفرد من خلال التعليم والتدريب، فهو يشمل عندنا تنمية الولاء للأمة وقيمها، وهو يشمل كذلك الأوضاع المؤسسية الملائمة التي تنظم علاقات البشر وتحركهم. وقد ذاعت بعد ذلك مقولات التنمية من أجل الانسان، ثم قدمت صياغات محددة لما اطلق عليه استراتيجية تنمية بديلة وما اطلق عليه استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية لغالبية السكان. وهذا كله رائع، ولكن يبدو لي أن أغلب المعالجين لهذه الأمور لم ينتبه بعد إلى أن الصياغات النظرية الجديدة استدرجتنا دون أن نشعر الى نتيجة خطيرة، فالمسألة لم تعد مجرد تأكيد الأوجه المختلفة للتنمية، فاستراتيجيات التنمية البديلة تخضع - في رأينا - العوامل الاقتصادية للعوامل غير الاقتصادية، أي أصبحت مشروعية النمو الاقتصادي مشروطة بخدمة هذا النمو لمصالح أبناء المجتمع كافة. لقد أصبح الفعل الاجتماعي هو الذي يحدد أهداف النمو الاقتصادي ومعدلاته ومواقعه. وهذا تطور نظري في غاية الأهمية، لم يكشف النقاب عنه، أو لم يعترف به بعد، سواء أكان هذا بتأثير من الماركسية[3]، أم من الكتابات التنموية التقليدية السائدة، أم بتأثير التخصص الأكاديمي (إذ تصادف أن أغلب المتحدثين عن الاستراتيجيات البديلة من الاقتصاديين)[4]. وأياً كان السبب، فإن عدم الكشف عن هذا المفهوم النظري الجديد (تحكم الاجتماع بالاقتصاد) حال دون تبين الأسئلة الجوهرية التي تنشأ عن مضمون هذه الاستراتيجية للتنمية البديلة، فقد أدى استمرار التحيز الاقتصادي (بوعي أو دون وعي)

---

(٣) يرى الكاتب ان التجربة السوفياتية (وما شاكلها) تعتبر ضمن التحديات النظرية لنموذج ماركس. انظر مثلا: حسين، **نحو فكر عربي جديد: الناصرية والتنمية والديمقراطية**، ص ٤١ - ٤٥.

ويتفق في ذلك عديد من الماركسيين الغربيين. ويهمنا في السياق الحالي أن نشير الى ان ما ذكرناه في المتن، كان مفروضا ان يثور امام الشيوعيين بمناسبة ما حدث في التجربة السوفياتية، فما سمي بالاشتراكية هناك لم يكن نسقا في التنظيم الاجتماعي جاء نتاجا (أو حلا) حتميا لبلوغ المجتمع مرحلة عليا من النمو الصناعي الاقتصادي، وانما كان النمو الاقتصادي وفق اهداف وأنظمة حققتها القيادة السياسية. الا ان الفكر النظري لم يحدث ابدا أن أعيد فحصه من خلال «التغذية العكسية» التي قدمها الواقع العملي. فظلت الصياغات التقليدية على حالها والواقع الفعلي يمضي في مسار آخر. وقد امتد هذا التقليد الى معالجات استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية حيث جمع البعض في قلبه بين حب الاستراتيجية، وبين حب المبدأ الكلاسيكي المتعلق بأولوية الاقتصاد، رغم ان التناقض الآن بين الامرين أصبح أوسع مما كان عليه الحال أثناء التجربة السوفياتية. فأثناء هذه التجربة ظل هناك تقديس لمعدلات النمو الاقتصادي بحيث كان رفع المعدلات مبررا كافيا لاحداث أي تعديلات مطلوبة في التنظيم الاجتماعي او السياسي. حتى وان كانت التكلفة ملايين القتلى والجوعى والمشوهين. كانت السياسة هي سيدة الجميع وليس الاقتصاد، ولكن كان الاقتصاد في المقابل سيد الاجتماع. . ولكن استراتيجية اشباع الحاجات يفترض انها تعالج اوراق التجربة السوفياتية، وبالتالي اصبح التتابع كالتالي: السياسة - الاجتماع - الاقتصاد. . أي ازداد تأكيد الفجوة واتساعها بين المفهوم الماركسي وبين ما تدعو له مبادىء التنمية الجديدة.

(٤) للمزيد من التعمق في تحليل نموذج التنمية الغربية (الرأسمالية أو الاشتراكية) باعتبارها تنمية اقتصادية - اجتماعية، ومقارنة ذلك بالنموذج العربي المستهدف باعتباره نموذجا لتنمية اجتماعية - اقتصادية، انظر: عادل حسين، «التراث ومستقبل التنمية،» في: **تكنولوجيا تنمية المجتمع العربي** (القاهرة: المركز الاقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية، ١٩٨٥). (محدود التوزيع)

إلى تحويل الاستراتيجية الى وثيقة مجففة تفتقد الروح والحياة، لقد اختزلت الى مجرد مقترحات لتخصيص الموارد وتنميتها بحيث تؤدي إلى تحقيق الهدف الاجتماعي النبيل (إشباع الحاجات الأساسية). ولكن كيف تحظى الاستراتيجية بقبول واسع من أعضاء المجتمع؟ بل كيف يتولد فعل اجتماعي قادر على تحقيق هذه الاستراتيجية مع ملاحظة الصراعات والحروب التي ستتصدى لها؟

لم يتعرض أصحاب النزعة الاقتصادية لمثل هذه الاسئلة[٥].

وغني عن البيان أن حديثنا عن أشكال العلاقة بين الاقتصادي والاجتماعي، هو استطراد إلى موضوع لم يكن مثاراً في أدبيات التنمية الرائدة خلال الستينات، إذ كان محسوماً في مصر وفي غيرها، ان الغلبة للجوانب الاقتصادية (إذا كانت هناك جوانب أخرى جديرة بالاهتمام)، وكان هذا امتداداً لهيمنة الفكر الغربي ومدارسه، وقبولاً عاماً لمفهوم التحديث في أكثر صياغاته فجاجة. وقد أدى ذلك إلى أخطاء في تحديد الهدف، وإلى قصور في تحليل أسباب النجاح أو الفشل[٦].

---

(٥)أنظر مزيدا من شرح هذه النقطة في الدراسة الرئيسية لمشروع استراتيجية التنمية الاجتماعية العربية الذي أشرفت على اعداده امانة الشؤون الثقافية والاجتماعية، الجامعة العربية، تونس، ١٩٨٤. وقد أعدت مسودة هذه الدراسة الرئيسية مجموعة عمل ضمت د. عبد الباسط عبد المعطي ود. علي نصار، وكاتب هذه الورقة.

وبالنسبة لملاحظتنا عن عدم التنبه الى بحث كيفية توليد فعل اجتماعي.. الخ، فان المقصود بهذه الملاحظة (أو هذا النقد) من يتصدون للموضوع من الزاوية الفكرية والنظرية. أما أرباب الممارسة العملية الجادة فاننا مطمئنون الى قدرتهم على مواجهة الواقع مباشرة لاستخلاص الحلول اذا تخلف اهل النظر عن مساعدتهم، هكذا فعل لينين مثلا أو ماوتسي تونغ.. ولكن حيث اننا لا نوجه حديثنا هنا الى مثل هؤلاء ولكن الى مجموعة من المفكرين والباحثين، فإن اقتراحنا بتصحيح مفاهيمهم، وسد الثغرات في اطروحاتهم، هو في الحقيقة دعوة الى زيادة دورهم في الحياة الواقعية، وفي تقليل الخسائر التي تتحملها الحركة الاجتماعية اذا اضطرت الى اعتماد منهج التجربة والخطأ وحده.

وبشكل عام يعتبر الحاق الاقتصاد بالاجتماع مدخلا اسلاميا (ودينياً بشكل عام) عند صاحب هذه الورقة. ولذا لم يكن صدفة ان الكتاب الاسلاميين المعاصرين (وغير المعاصرين) تناولوا قضايا المجتمع المتشابكة من هذا المنظور وان كان التناول يحتاج مزيدا من الصقل. أشير من بين المصريين المعاصرين الى سيد قطب، أنظر كتابه: سيد قطب، **العدالة الاجتماعية في الاسلام** (بيروت: دار الشروق، ١٩٧٤).

(٦) جلال أمين له دراسات أخيرة حللت وحاكمت التطورات التي أصابت المجتمع المصري منذ ١٩٥٢ حتى الآن وفق منهج اجتماعي ـ اقتصادي، وهي تستحق وقفة تحليلية طويلة لا يتسع لها المجال. ويكفي ان نقول هنا انه لم يتبين انه يستخدم منهجا تحليليا جديدا يخالف ما تواضع عليه المقلدون للفكر الغربي، وترتب على ذلك انه لم يتنبه الى ضرورة شحذ الأدوات (أو تحديد المفاهيم) التي يستخدمها، فاختلطت الامور الى حد ما، ولم يصل الى كل ما كان ممكنا ان يصل اليه. أنظر:

Galal A. Amin and Elizabeth Awny, *International Migration of Egyptian Labour,* IDRC-MR-108e (Canada, 1985), and

٢ ـ المفهوم الحاكم في النموذج التنموي

انتشر في السنوات الأخيرة مصطلحا الاستقلال والتبعية، وان اختلف المفهوم الذي يقصده الباحثون. ويعنيني هنا أن أوضح بشكل خاص أنني لا أتحدث عن التبعية باعتبارها مجرد عيب أو نقيصة ضمن عيوب أو نواقص أخرى تصيب النموذج التنموي، أي أن شأنها شأن انخفاض متوسط الدخل، أو تخلف المستوى التقني، أو انتشار الأمية والأمراض... إلخ. وكذلك لا أعتقد أنه يكفي أن نشير إلى تكامل هذه المثالب، فتوصيف العلاقة بين هذه المثالب يحتاج مزيداً من التحديد، فنقول مثلاً إنها علاقات نسق (أو نموذج) ذي مركز تدور حوله سائر المتغيرات الأخرى، أو نصفها بأنها علاقة هرمية ذات مستويات. وفي الحالتين سيكون الاستقلال هو المركز أو قمة الهرم في النموذج التنموي الذي نستهدفه، وستكون التبعية هي المركز أو القمة في النموذج التنموي المضاد. ويحدث أحيانا أن يقر بعض الباحثين بأن مفهوم الاستقلال / التبعية يحتل عنده هذا الموقع المحوري الذي نراه، ولكن يلاحظ أنه ينسى ذلك حين يتصدى لتحليل الأوضاع المباشرة لتقديم توصيات محددة.

٣ ـ العوامل الخارجية والعوامل الداخلية

أيها يحدد المسار التنموي؟ هذا السؤال يطرح كثيراً، وأعتقد أنه طالما اننا نتكلم عن قيام نظام دولي، عن مركز ومحيط، عن دول صناعية متقدمة ودول هامشية تابعة، عن استعمار جديد وتدويل رأس المال... إلخ. فإن هذا المفهوم (أياً كان المصطلح المستخدم للتعبير عنه) يعني أن القرارات الاستراتيجية، والمعالم الرئيسية للمسار التنموي في البلد التابع تتحدد في مركز النظام الدولي، وليس في العاصمة المحلية للبلد التابع، وإلا ماذا يعني أنه تابع؟! هذه المسألة كانت واضحة تماماً قبل تصفية الامبراطوريات التقليدية، فلم يكن هناك من ينازع في أن اعاقة الصناعة في مصر، أو التخصص في انتاج القطن، أو تحديد حجم الجيش... إلخ. لم يكن هناك من ينازع في أن هذه التوجهات كافة مفروضة من الخارج عبر تشكيلة من أدوات القوة، فهل تغير جوهر النظام الدولي بعد تصفية الشكل التقليدي للامبراطوريات؟! أعتقد أن العكس صحيح، فالنسق الدولي العام ازداد احكاماً، وشبكة علاقاته ازدادت كثافة، وكذلك حال الانساق الدولية الفرعية داخل هذا النسق الدولي العام[٧]. ولا يتعارض الإقرار بذلك مع فكرة تطور الظاهرة من داخلها، ولكن أي ظاهرة

= جلال امين: «نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع في مصر،» **اليقظة العربية (القاهرة)**، العدد ٥ (تموز / يوليو ١٩٨٥)، و«نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع في مصر،» **اليقظة العربية**، العدد ٦ (آب/ اغسطس ١٩٨٥).

(٧) النسق الدولي العام هو الذي يحكم العلاقات الدولية كافة. وهو نسق يهيمن عليه الى حد كبير القطبان الامريكي والسوفياتي. وقد تطلبت التطورات المختلفة تحديد قواعد للعلاقة بينهما تحدد مجال التنافس (أو الصراع) ومداه وأساليبه. والانساق الدولية الفرعية مثل الكتلة الغربية والكتلة الشرقية الاوروبية =

تلك التي نتكلم عن داخلها وخارجها؟ لم تعد الظاهرة المقصودة بلداً معيناً، فوحدة التحليل أصبحت النسق الدولي الفرعي الذي يجمع هذا البلد مع عديد من البلدان الأخرى وفق علاقات معينة. نحن نتكلم الآن عن نسق ذي امتدادات عالمية وعما يحدث فيه من تقسيم للعمل ومن تبادل وفق توجيهات صادرة من مركز النسق. وكل ذلك يعتبر تفاعلات داخلية (وليست خارجية) تحدث التغيير والتطوير في الأقطار المختلفة المشاركة في هذا النسق. ولا يعني ذلك بطبيعة الحال أن الأقطار التابعة مجرد أفلاك جامدة يقف دورها عند تلقي التعليمات والدوران في فلك المركز تنفيذاً لهذه التعليمات، فنحن نتحدث عن مجتمعات بشرية حية، كل مجتمع منها هو نسق في حد ذاته (وهو يتفرع بدوره إلى عديد من الانساق الثانوية والثالثية. . . إلخ)، وله تفاعلات تحدث داخله، اضافة الى التفاعلات التي تحدث بينه وبين الآخرين داخل النسق الدولي الذي يضمهم معاً، ولكن ما نؤكده هو أن التفاعلات داخل النسق الدولي بشروطه هي التي تحكم المسار الأساسي والنتائج العامة للتفاعلات الحادثة في النسق القطري. تماماً كما نقول إن التفاعلات داخل النسق «المصري» على سبيل المثال تحكم مسار التفاعل ونتائجه في أي قرية أو مدينة داخل القطر.

ويتطلب استقرار قطر ما في تبعيته لنسق دولي فرعي قيام طبقة محلية تكون همزة وصل بين مراكز التوجيه، وبين الأوضاع المحلية لهذا القطر. إن هذه الطبقة تتحمل قدراً من المسؤولية عن استقرار النسق الدولي الفرعي، من خلال ما تتولاه من مسؤوليات محددة داخل قطرها، ولكن المسؤولية الكبرى عن استقرار النسق الدولي في مجمله تقع على عاتق الطبقة الحاكمة في دول المركز بكل ما تملكه في مستودعاتها من امكانيات، وبكل ما تحكم عليه من مؤسسات، بل إن هذه الطبقة هي صاحبة المسؤولية الاولى عن ضمان الاستقرار داخل كل قطر من الاقطار التابعة. وبتعبير آخر، فإن التوجه الاستراتيجي الذي يضمن استمرار التبعية في بلد من بلادنا يتحقق عن طريق مركّب يتألف من دولة المركز والدولة التابعة، والقيادة في هذا المركب تكون للمركز بطبيعة الحال[٨].

ويلاحظ أن عدداً من الباحثين في العلوم الاجتماعية يقبلون إلى حد كبير هذا التصور

= والصين. . الخ، وكل نسق فرعي له مركز يقوده. وحين نصف قطرا ما بأنه قطر تابع، فان هذا يعني ان تبعيته المباشرة لنظام دولي فرعي معين؛ ومعروف ان التمايز بين الانساق الدولية الفرعية لا ينفى ان التشابك والتفاعل بينها يتزايد عاما بعد آخر.

(٨) السرد الوارد في المتن هو مجرد تحليل وصفي لحالة بلد مستقر في التبعية، ولكنه لا يشرح كيف وقع هذا البلد في اسر التبعية، فهذا موضوع آخر. أنظر رأي الكاتب في هذه النقطة: عادل حسين، «المقدمة،» في: عادل حسين وآخرين، **التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ١٦، وحسين، **نحو فكر عربي جديد: الناصرية والتنمية والديمقراطية**، ص ٥٦.

ولا بد من التنويه بأن التوجه المستقل يتطلب عكس ما ذكرناه. فالعوامل الداخلية (وعلى رأسها الابداع والتخطيط المحلي والارادة الحديدية المحلية) هي التي تحدد مسار التنمية المستقلة، وهي التي تحدد مصير هذه المحاولة للخروج على النسق الدولي الفرعي. وينطبق هذا الوصف على عبد الناصر ونسقه.

الذي نطرحه، ولكن يلاحظ في الوقت نفسه انهم لا يستخدمون هذا التصور باتساق وتكامل عند تحليل الأحداث والتطورات، ويبدو أن الانغماس في الصراعات المحلية والتصادم اليومي المباشر مع سلطات القهر المحلية وأدوات التضليل المحلية ومع شخوص الطبقة الحاكمة المحلية، يبدو أن الانغماس في هذا قد ينسينا أحياناً ما خلف هذه الواجهات المحلية من قوى عالمية، وتشابكات بعضها ظاهر وبعضها خفي(٩).

٤ ـ المعلومات والأسرار

توسيع دائرة المعلومات، وضمان تدفقها في الوقت المناسب وتصحيحها واستكمالها وتجددها وتنظيمها وتحليلها، مسألة أساسية لتسيير شؤون المجتمع وعلاقاته، ولتحقيق تنميته المركبة على أسس سليمة. هذا أمر لا خلاف فيه. ولكن من قواعد الادارة الاستراتيجية والسياسية أن قسماً من المعلومات يبعد تماماً عن دائرة الضوء، أي يعتبر أسراراً عليا لسبب أو لآخر. ومن الطبيعي أن تكون قضية الأسرار هذه من الأمور المرتبطة عضوياً بمسألة الاستقلال / التبعية. فما هو موضوع هذه الأسرار؟ وهذه الأسرار بيد من؟ وممنوعة عمن؟ أجابة مثل هذه الاسئلة تعتبر محدداً رئيسياً لموقف كل دولة على المتصل ما بين الاستقلال والتبعية. ففي الدولة التابعة تكون بنية الأسرار مناسبة في الأساس للدولة المسيطرة، وتكون مودعة في الأساس في خزائن هذه الدولة. وفي الدولة المستقلة تكون أسرار الدولة في حرز أمين صعب الاختراق بالنسبة لكل القوى الخارجية. وبين هذين الطرفين المتضادين توجد بطبيعة الحال منطقة رمادية وسطى.

ويدهش المرء أن كثيرين من باحثينا ينسون هذه الحقيقة عند تحليلهم للسياسات والقرارات في بلادنا، ينطبق هذا على الأمور الاقتصادية(١٠) وينطبق كذلك على الأمور غير

---

(٩) ينطبق هذا للأسف على أغلب دراسات الاقتصاديين المصريين المهتمين بقضية التبعية، وعلى عكس غالبية نظرائهم في امريكا اللاتينية الذين بالغوا في دور النسق الدولي، الى درجة تخل بالتوازن الصحيح في رأينا، والذي يضع المسؤولية الاولى على النظام الدولي ولكن دون اهمال لدورالقوى المحلية.

(١٠) ظلت أغلب تحليلات الانفتاح الاقتصادي ومساراته في مصر بعيدة عن متابعة أو «تخمين» ما يحدث في الدائرة السرية من العلاقات والتوجيهات والضغوط. وقد حدث تحسن في ذلك خلال العامين الأخيرين، فأصبح المحللون يشيرون الى التوجيهات السرية لوكالة التنمية الامريكية ولصندوق النقد الدولي. ولكن حتى في هذه الحالة نلاحظ ان الاشارة الى تعليمات صندوق النقد ـ مثلا ـ وتحليلها يركزان على الحجج التي يتذرع بها الصندوق نفسه حين يصدر تعليماته، ومن السهل حصر هذه الحجج. ولكن اهم من الحجج التي يعلنها الصندوق، الحجج الحقيقية التي لم يعلنها والتي تحدد سياساته والتي تستتر خلف الهراء الذي يعلنه. بتعبير آخر نقول: بدأت التحليلات في دخول منطقة الاسرار بمجرد التعرض لدور الصندوق، ووصلت الى المستوى الاول منها حين تناولت التوجيهات السرية للصندوق وأثبتت كذب ادعائه بأنه يصلح الأداء الاقتصادي. انظر مثلا: ابراهيم سعد الدين وآخرين، **دعم الأغنياء ودعم الفقراء** (القاهرة: كتاب الأهالي، ١٩٨٥).

ولكن المستوى الأعمق والأهم في التحليل هو لماذا يكذب صندوق النقد (ومن يلف لفه)؟ وما هو هدفه =

الاقتصادية. انهم يتقيدون في تحليلاتهم بالمعلومات المعلنة وبالتفسيرات الرسمية المنشورة، فيضلون ضلالاً بعيداً (وهذا من مقاصد أعدائنا). إن الأسرار لا يقتصر مدلولها على حجب المعلومات، فالكذب والخديعة، وما شابه، تحقق الوظيفة نفسها من حيث أنها تبعد الأنظار عن المعلومات الصحيحة. ان افتراض وجود منطقة أسرار، ومعرفة صاحب هذه المنطقة، ومعرفة هدفه وأسلوبه، يعتبر أداة تحليلية مهمة، وهو أداة لا غنى عنها لمن يناضل ضد علاقات التبعية وقراراتها[11].

= الحقيقي؟ وهذا المستوى من الاسرار لم تتناوله أغلب تحليلاتنا بعد. أنظر في كشف المنطق الحقيقي لتعليمات الصندوق: حسين، **نحو فكر عربي جديد: الناصرية والتنمية والديمقراطية**، الفصل ٣.

(١١) أعتقد أن التاريخ الحديث لم يشهد بلدا مستقلا تعرّت منطقة أسراره على النحو الذي حدث في مصر. هذا لم يحدث الا بالنسبة للبلاد التي سلمت لاعدائها دون قيد أو شرط. وقد تم ذلك بمختلف الوسائل، وأحيانا كان يتم الكشف عن الاسرار بحسن نية ردا على الأكاذيب المغرضة. على اي حال، نتج عن هذا كله ان تجمعت لدينا (ولدى الاعداء طبعاً) ثروة من المعلومات والبيانات تنتظر من يتفرغ عندنا لتحليلها وتركيبها كما تفرغ عند الاعداء من حللوها وركبوها.. اصبح بوسعنا ان ندرك الآن مفهوم دائرة الأسرار، وكيف اختلفت في مرحلة عبد الناصر عنها في المرحلة التالية. انظر آليات اصدار القرارات واذاعتها في ظل ادارة مستقلة تملك دائرة مستقلة من الاسرار (في قرارات الاسلحة التشيكية مثلا - وتأميم قناة السويس - الوحدة المصرية السورية - علاقات عبد الناصر مع ثورة العراق.. الخ). بغض النظر عن رأينا في مدى صواب ما اتخذ من قرارات في كل حالة وملاءمته، وبغض النظر عن رأينا في كفاءة المؤسسات الوطنية كذلك.

مع تصفية المؤسسات المستقلة بعد ١٩٧٤، أو مع تهميشها أو اختراقها، اصبحت الدائرة السرية تجمع الرئيس اساسا مع الجهات الخارجية (وليس الرئيس مع مؤسساته الداخلية). وقد اعترف السادات بذلك وقال «ان تواجد المعلومات كلها عند فرد واحد عمل خطير، ويجب ان يكون هناك على قمة المسؤولية من يشارك الرئيس فيما لديه من معلومات وخطط موضوعة لكل الاحتمالات»... وأضاف الرئيس يومها «انني قررت ان اضع غيري معي في الصورة، صورة العمل بكافة جوانبه». فعين مبارك نائبا لرئيس الجمهورية.

أنظر: مقابلة أجراها علي حمدي الجمال مع حسني مبارك: «٤ مفاجآت في حياتي، آخرها منصب نائب رئيس الجمهورية،» **الأهرام** (القاهرة)، ١٩٧٥/٦/٥. ونشك رغم ذلك ان السادات اشرك مبارك أو غيره في كل الاسرار، فلا اعتقد ان كل ما دار بين السادات وبين الاخرين في كامب ديفيد (على سبيل المثال) قد عرف في أي دائرة مصرية (مذكرات الوطني الشجاع محمد ابراهيم وزير الخارجية آنذاك شهادة واضحة على ذلك). وأعتقد كذلك ان ما دار في الاجتماعات المغلقة بين السادات وبيغن بعد ذلك ظل سرا على الادارة المصرية. وأخطر من هذا كله أن السادات نفسه لم يكن شريكا كاملا في دائرة الاسرار التي تجمعه بالقوى الخارجية، فنصيبه من المعلومات كان لا يتعدى ما يرى الاخرون ضرورة اعلامه به. فهو لم يطلع مثلا على حقيقة السيناريو وأبعاده الذي أعدته الإدارة الامريكية وعلى رأسها كيسنجر حين أعلنت ما سمي بالخطوة خطوة... وهذا هو الوضع الطبيعي في إطار علاقات التبعية وبالنسبة لدائرة أسرارها.

ولاثراء ثقافتنا العامة حول أبعاد التخطيط السري لتفرقتنا وللسيطرة علينا، من الجوانب الاقتصادية وغير الاقتصادية، اود أن ألفت الأنظار الى أهمية الوثائق السرية التي يكشف النقاب عنها بعد عدد من السنوات في انكلترا والولايات المتحدة وفرنسا، فهذه الوثائق ما زال باحثونا يتعاملون معها بغرض فهم الماضي، مع أن اهميتها القصوى تكمن في انها مفتاح ضروري لفهم الحاضر.

وقد اشرت الى الكم الهائل من المعلومات السرية الذي نشر أو سرب عن فترة عبد الناصر، وقلت: اما =

٥ ـ ما هو الاستقلال الاقتصادي (التنمية المستقلة)؟

كما أوضحنا، لا نهدف إلى تقديم اجابة متكاملة لهذا السؤال أو غيره. الهدف تقديم ملاحظات أو تحديدات من وجهة نظر الكاتب حول بعض النقاط التي نرى أنها غامضة أو غائبة، أو موضع تفسيرات متعارضة. وفي إطار السؤال المطروح في هذا البند أقول إن الاستقلال الاقتصادي هو أساساً القدرة على اتخاذ قرارات وسياسات اقتصادية مستقلة، أي وفق حسابات تحددها الاستراتيجية العليا الساعية لتعظيم الاستقلال بمفهومه المركّب، أو بمفهومه الحضاري المتكامل. وفي المجال الاقتصادي، تحديداً، يتطلب القرار المستقل تصحيح هيكل الموارد واستخداماتها بحيث يزيد إلى أقصى حد ممكن الاعتماد على النفس في اشباع الحاجات المادية الأساسية. فهذا التصحيح لهيكل الموارد هو الركيزة الصلبة لاستقلال القرار الاقتصادي (وغير الاقتصادي)، ولكن هذا لا يعني أن استقلال القرار يتوقف على اتمام عملية التصحيح هذه، والتي تستغرق بالضرورة زمناً، وقد تتطلب توسعاً أفقياً في قاعدة الموارد من خلال علاقات تكاملية مع أقطار أخرى. ان استقلال القرار يمكن أن يسبق تصحيح الهيكل، بل يجب أن يسبقه، فهو شرط لإتمام هذا التصحيح. وفي هذه الحالة، يلزم أن تجهز السلطة الوطنية السياسات الاقتصادية بعوامل قوة غير اقتصادية تمكنها من تحييد الضغوط الاقتصادية الخارجية، وتمكنها من المضي وفق حساباتها الوطنية[١٢].

= وقد حدث ما حدث، فان من واجب مثقفينا وباحثينا أن يدرسوا هذه المعلومات، ليتعلموا مفهوم الاسرار، واسلوب الادارة الفعلية للصراعات. واعتقد ان دراسة جلال كشك هي محاولة من هذا القبيل، وان جانبها التوفيق كثيرا في ظني. فهناك ضوابط منهجية اساسية فاتته، منها ان دائرة الاسرار تظل على علاقة وثيقة بما يحدث فوق الارض وفي العلن، ويصعب ان تعامل الاسرار باعتبارها وحدها الحقيقة، حتى وان عارضت البدهيات او سياق الاحداث التي نوقن حدوثها. . . لا يعقل ان يعامل كل ما شاهدناه باعيننا ولمسناه بايدينا باعتباره وهما ممكن اسقاطه من الحساب اذا تعارض مع مذكرات فلان، حتى اذا كان فلان هذا يعمل في CIA. . وهناك نقطة منهجية أخرى اذ ينبغي الا نغرق في القصص والحكايات الكثيرة فنخلط بين ما هو ثانوي وما هو رئيسي. وكذلك ينبغي ان نفهم الصراع باعتباره كرا وفرًا، هات وخذ، وتوازن القوى يمكن ان يختلف في أي لحظة تحت تأثير عامل من العوامل العديدة المتحكمة في الموقف. . الخ. فاذا تطلب المسار المستقل صراعا مع الولايات المتحدة مثلا فان هذا لا يعني في حالة عبد الناصر مثلا صراعا متصلا، وباسلوب واحد. وحتى اذا كان الصراع متصلا فانه لا يعني قطيعة واغلاق كل قنوات الاتصال رسمية وغير رسمية، بل ان اتصال الصراع يتعارض مع التساهل في هذه النقطة او تلك، أو التراجع في مرحلة ما. . المهم هو الاتجاه العام من ناحية، وكيف تحسب الحسابات السابقة لهذا الموقف او ذاك من ناحية اخرى. أنظر: محمد جلال كشك، كلمتي للمغفلين (القاهرة: دار ثابت، ١٩٨٥).

(١٢) بوسعنا أن نشير إلى أمثلة اسرائيل ـ يوغسلافيا ـ مصر الناصرية ـ فيتنام (حسب التوالي التاريخي لظهورها). فقد حققت هذه التجارب استقلالاً اقتصادياً بالمعنى الذي حددناه (أي استقلال السياسات الاقتصادية) رغم تشوه هيكل الانتاج ورغم التنوع المحدود في الموارد الطبيعية بحكم صغر المساحة. اختلفت تفاصيل الظروف التي مكنت كل حالة من الصمود في وجه المخططات الخارجية لتقويض استقلالها. ولكن يمكن أن نقول بشكل عام ان عوامل الصمود شملت صلابة البناء الاجتماعي الداخلي وتمحوره حول نفسه، وشملت =

وهناك أيضاً جانب آخر في مفهوم التنمية المستقلة، إذ ينبغي أن نشير إلى أن المكونات الاقتصادية الاجتماعية للتجارب التنموية المستقلة تختلف من حالة إلى أخرى، أي أن تركيبات أو أنساقاً متباينة يمكن أن تحقق مشروعاً مستقلاً في ظروف تختلف بدورها اختلافاً كبيراً. فالتجربة اليابانية تختلف عن التجربة الامريكية وعن التجربة الفرنسية وعن التجربة السوفياتية... إلخ. وقد استندت الخلافات (إلى حد كبير) إلى تباينات موضوعية (سياسية ـ اجتماعية ـ تاريخية ـ جغرافية). ترى ما هي المكونات والسمات الخاصة في مشروعنا، التي تعكس بدرجة أو بأخرى ظروفنا الخاصة؟

٦ ـ كيف تتحقق التنمية المستقلة؟

في إطار هذا السؤال نكتفي بالاشارة إلى أن تشكيل الطبقة الحاكمة (صاحبة الصوت الأعلى في السلطة السياسية) ليس الشرط الوحيد، بل وليس الشرط الأساسي، في كل الحالات، لنجاح التنمية المستقلة. فقد تتوافر طبقة مرتبطة عضوياً بمشروع التنمية المستقلة، وقد تتوافر طليعة سياسية عالية الصلابة والكفاءة، ولكن تكون الاعتبارات التاريخية أو الجغرافية المعاكسة أقوى من ارادتها فتفشل المحاولة. **إن توافر طليعة سياسية مقاتلة حول زعامة تاريخية بارزة في لحظة تاريخية مواتية وفي مسرح جيوسياسي ملائم، هي شروط متكاملة لا يمكن اسقاط شرط واحد منها**[١٣].

= استفادة بارعة من التناقضات الدولية، في اطار اوضاع جيوسياسية ملائمة. أما بالنسبة لاسرائيل فالأمر واضح. انظر: حسين، **العلاقات الاقتصادية بين مصر واسرائيل**.

وكذلك الحال بالنسبة لمصر الناصرية بعمقها القومي العربي ودورها في افريقيا وآسيا والمنطقة الاسلامية في ظروف تناقض انكلترا وفرنسا مع الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، وتناقض الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي على مستوى عالمي، وبالنسبة ليوغسلافيا نذكر انها عبرت فترتها الصعبة في ذروة الحرب الباردة، وكان هذا يكفي لدعم الغرب لها. وقد اضطر الغرب إلى تحمل حياد يوغسلافيا واستمرار نظامها الاقتصادي الاجتماعي امام صلابة البناء السياسي ـ الاجتماعي، ولا تقل أهمية عن ذلك (بل قد تزيد) الاوضاع الجيوسياسية، أي موقع يوغسلافيا بالنسبة للدول الشيوعية في شرق ووسط أوروبا. إذ كان مفيداً تشجيع تفتت الكتلة الشرقية من خلال تأكيد امكانية المسار المستقل امام دول هذه الكتلة، أي امكانية أن يستمر النظام اشتراكيا دون ارتباط مع الاتحاد السوفياتي، بدلالة النموذج اليوغسلافي، بالنسبة لفيتنام في مرحلتها الراهنة نشير إلى الاستفادة من التناقض السوفياتي ـ الصيني في اطار ان الهند الصينية على حدود الصين.. وواضح أن الظروف الملائمة لتحقيق استقلال القرار ليست كلها مما يخضع للارادة السياسية. فما يمكن أن نسميه صدفة يلعب دوراً مهماً.

(١٣) الموجة الثانية من كتب التاريخ المصري الحديث تتأثر إلى حد كبير بالماركسية. ومن العيوب التي تورطت فيها هذه المدرسة تركيز تحليلها على الجانب الاقتصادي ـ الاجتماعي، ويغض النظر عن أسر التطورات الاقتصادية الاجتماعية المصرية داخل المفاهيم الغربية التي تضيق عن استيعابها، فإن ما يعنيني هنا هو الاشارة إلى تجاهل أثر العوامل التاريخية والجيوسياسية في اتجاه التطورات الممكنة ومداها. على سبيل المثال نجد ان النتائج التي توصلت اليها ثورة ١٩١٩ ترجع إلى سبب وحيد هو عجز أو خيانة أو تردد «كبار الملاك» =

وضمن الشروط الجغرافية والتاريخية، عندنا الارتباط الطبيعي بين أي مشروع للتنمية المستقلة في قطر عربي، وبين التوجه الوحدوي، إذ يستحيل تحقيق تنمية مستقلة في مواجهة نظام دولي يرفض هذا المنحى، بإمكانيات قطر عربي واحد. والعلاقات الاقتصادية التي تتحقق في إطار الوحّدة، هي نوع خاص من التكامل لا تستند حساباته إلى متغيرات اقتصادية فقط. ولا يتنافى ذلك مع التدرج في تنفيذ هذا النمط من التكامل الاقتصادي، بل لا بد من تدرج، ولكنه يتم أساساً من داخل دولة الوحدة. ودولة الوحدة التي تضم كل الاقطار أو أغلبها لا يمكن تحقيقها كذلك في وثبة واحدة، فأغلب الظن انها تتحقق عبر عدة وثبات فيما يشبه التفاعل المتسلسل.

٧ ـ العقيدة المعبئة للفعل الاجتماعي

قلنا إن التنمية العربية المستقلة (ذات التوجه الوحدوي بالضرورة) هي حرب ضارية ممتدة، وقلنا إن الفعل الاجتماعي الذي يحدث هذه التنمية يتطلب ظروفاً جغرافية وتاريخية ملائمة. ولكن ما هي الحوافز لقبول التضحيات الثقيلة والجهاد الشاق؟. لا يمكن في ظني أن تقتصر الحوافز على مجرد وعد بتحسين مستوى المعيشة. ان الحوافز تتضمن هذا الوعد، ولكنه لا يكفي وحده. وكذلك لا يكفي أن مصر أمنا وما شابه ذلك. فكل ذلك لا يبرر دفع الثمن الذي تفرضه التنمية المستقلة. ويمكن أن تظل مصر أمنا في ظل تنمية تابعة أو نصف تابعة دون اضطرار لبذل تضحيات هائلة. وكذلك يمكن لكثير من الأقطار ان تحسن مستوى حياة مواطنيها دون هذه الدعوة الى القتال. إن الطاقة المطلوبة يمكن أن تولد لو آمنا بأن لنا رسالة

=و«البرجوازيين» والقوى السياسية التي عبرت عن هؤلاء وأولئك؛ مع انني أتصور انه لم يكن ممكناً أن تحكم مصر في تلك الفترة سياسات تزيد كثيراً في درجة تطرفها أو ثوريتها عما تحقق أيامها فعلاً، فالظروف التاريخية (توازنات القوى داخل النسق الدولي أيامها) والظروف الجيوسياسية (موقع مصر البعيد أيامها عن اهتمام أو قدرات القوى المنافسة لانكلترا، وسيطرة الغرب على كل المناطق العربية والاسلامية المحيطة)، كل ذلك كان يضع قيوداً على التحرك المصري حتى لو حكم مصر أيامها من يطلق عليهم في المصطلح اليساري «العمال والفلاحون». أنظر مثلاً: عبد العظيم رمضان، **تطور الحركة الوطنية في مصر، من ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٨**، ٢ ج (بيروت: الوطن العربي، ١٩٧٣)، وعبد الخالق محمد لاشين، **سعد زغلول: دوره في السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤** (بيروت: دار العودة؛ القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٥).

وتنطبق الملاحظة السابقة على الكتابات التي تناولت الثورة العرابية كذلك. أنظر: مثلاً: صلاح عيسى، **الثورة العرابية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢؛ القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢).

وعلى سبيل التوضيح نذكر أن هوشي منه وقع عام ١٩٤٦ مع فرنسا معاهدة أسوأ جداً من معاهدة ١٩٣٦ مع مصر، وهو نفسه الذي قاد النضال الثوري ضد فرنسا حتى انتزع اتفاقيات جنيف عام ١٩٥٤ التي تنازل فيها أيضاً عن تحرير نصف الأراضي الفيتنامية. وهو نفسه الذي قاد التمرد بعد ذلك ضد هذه الاتفاقيات حتى حرر بلاده كلها. هوشي منه وحزبه لم يتغيرا طوال الفترة، بمعنى انه كان ثورياً في كل المراحل، وكان يتمنى في كل مرحلة أن يحقق أكثر مما حقق، ولكنه كان مقيداً في كل مرحلة بحدود الظروف التاريخية والجيوسياسية التي يتحرك في اطارها.

خير شاملة ومقدسة نقدمها للانسانية، ونسعى إلى تطبيقها في مجتمعنا، ونسعى إلى نشرها بين الناس جميعاً تقرباً إلى الله. ونحن نملك هذه العقيدة فعلاً.

ثانياً: المسار التنموي في مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٣

١ ـ بين الأعداء والأصدقاء

هذه الفترة قتلوها ومثلوا بجثتها.. ففضلاً عما تحقق داخل المجتمع واقتصاده، انتشرت حملات التشهير والافتراء ولم تتوقف. الأعداء السافرون في الغرب والصهاينة، والأعداء التقليديون من داخل المنطقة ومن داخل مصر لم يهدأوا ولم يغفلوا لحظة عن أداء هذا «الواجب المقدس». وكان من حظ الناصرية ان انضم إلى هؤلاء عدد من معارضي «الانظمة الثورية» التي تعيش بيننا هذه الأيام، فأوسعوا الناصرية تقريعاً تصوراً منهم ان هذه الانظمة مجرد امتداد لها، أو كنوع من الرمز والاسقاط، أي مهاجمة «الأنظمة الثورية» تحت غطاء مهاجمة الناصرية. ويضاف إلى هؤلاء وأولئك التيار الاسلامي الذي لم يستطع الجيل الشاب منه أن يتجاوز صراعات الخمسينات والستينات، فغطت المرارة المترسبة أي محاولة جادة للتقويم وللاستفادة من الدروس (وتقتضي الأمانة أن نقول إن المدافعين عن هذه الفترة لم يتجاوزوا بدورهم صراعات تلك الفترة ولم يعيدوا تقويم مواقف الثورة أثناءها).. في مقابل ذلك كله نلحظ أن رواد مدرسة التبعية الشهيرة في أمريكا اللاتينية تجاهلوا تماماً ما حدث في مصر، رغم أن ما حدث كان ذا أبعاد شغلت العالم كله، وكادت الأحداث تتسبب في حرب نووية أكثر من مرة، أي لا يمكن التجاهل على سبيل السهو من باحثين متخصصين في تحليل التنمية التابعة وفي دراسة آليات تصفيتها، بخاصة إذا كانت دراساتهم لم تقتصر على أمريكا اللاتينية، فقد امتدت إلى الهند والفيليبين وتوغو... إلخ، أي لم تترك بلداً دون فحص! يبدو أن للنفوذ الصهيوني دوراً في هذا الموقف الذي يبدو شاذاً.

على أي حال، حدث في عصر عز فيه المنصف والنصير، ان تركز قسم كبير من المدافعين عن الناصرية في بعض الانظمة العربية، وفي الاتحاد السوفياتي وحلفائه[١٤]، وفي الدوائر الماركسية اللينينية العربية. وبعيداً عن الحسابات السياسية التي تحرك بعض هؤلاء الفرقاء، فإن الحيثيات النظرية لدفاعهم عن الناصرية ناقصة في ظني أو خاطئة. وللأمانة، فإن قيادة ٢٣ يوليو نفسها شرحت مواقفها في الستينات وفق حيثيات مشابهة (الميثاق)،

---

(١٤) كمثالين لأوجه الدفاع السوفياتي، أنظر: ايفور بيليابيف، وافجيني بريماكوف، **مصر في عهد عبد الناصر** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥)، وأ. ف. لوتسكيفتش، **عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادي، ١٩٥٢ ـ ١٩٧١**، ترجمة سلوى أبو سعدة وواصل بحر، مراجعة مجدي ناصيف (بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠). والاطروحات الواردة في هاتين الدراستين هي المحور الذي تدور حوله أغلب مرافعات المدافعين.

فـالصيغة النـظرية التي قـدمتها (وسنشرح ذلـك). كانت أضيق من أن تتسـع لكل مـا مثلته الناصرية في أرض الواقع، ولكن كان بوسع الجماهير ـ أيام النصر والمجد ـ أن تبتلع أو تؤجل تحفظاتها، أما بعد أن أصبح على أمتنا أن تبدأ جولة جـديدة، وأصبـح على الـطلائع القـومية الأصيلة أن تكسب الجماهير والأجيـال الشابـة إلى جوهـر ما مثله ٢٣ يـوليو، فـإن على هـذه الطلائع أن تبذل جهداً لصياغة المفهوم الصحيح الذي يشرح ويستوعب الأبعـاد كافـة، التي وقفت الجماهير من أجلها خلف عبد الناصر. ولا ننسى انه القائل: «إن الميثاق ليس نصاً جـامداً، لكنه أسلوب للحركة الشاملة. إن الميثـاق يجب أن يكون أداة في يـد تحالف قـوى الشعب العامـل ولا ينبغي أن يتحول إلى قيد عليها»[١٥].

٢ ـ تراجع التحليلات الماركسية المصرية

في عام ١٩٦٥ وما بعده كانت التحليلات الماركسيـة المصرية قـد اتفقت على اعتبـار ما حدث من تغيرات اقتصادية اجتـماعية ولـوجاً في عمليـة «التحول الاشـتراكي»، أو شروعاً في «التطبيق العربي للاشتراكية» مع مـا يصاحب ذلـك من «تنمية اشـتراكية»[١٦]. ولم يكن الأمـر مجـرد دراسات أو مقـالات تنشر، إذ ترتب عـلى هذه التحليـلات أن قـرر كـل من الحـزبـين الشيوعيين القائمين في ذلك الوقت، كل على حدة وبإرادة واعية حرة، إنهاء كيـانه التنـظيمي تطلعاً إلى مشاركة أعضائه كأفراد في تنـظيم عبد النـاصر وتحت قيادتـه. ولا شك أن مـواقف الحزبين الشيوعيين يومها كان موقفاً تاريخيـاً جريئـاً، وأضيف كذلـك انه كـان موقفـاً مخلصاً، تعالى الناس فيه عن آلامهم الذاتية ومرارتهم. وأذكر أن أغلب الأحزاب الشيوعية في المنـطقة وفي العالم لم ترحب بهـذا الموقف ولم تقنعهـا حيثياتـه، ولكن تحليلات الشيـوعيين المصريـين لم تكن تغييراً مفاجئـاً في اللون والوجهـة، فهي نتاج جـولة طـويلة من الحوار (داخـل السجون أساساً) حيث تباينت الآراء وتطورت، فاعتبر النظام ممثلاً للرأسمالية المتـوسطة الاحتكـارية أو لرأسمالية الدولـة الاحتكاريـة (أحيانـاً وطنية وأحيـاناً عميلة لـلاستعمار)، أو ممثـلاً للرأسماليـة المتوسطة الـوطنية، أو لمـا سمي بحكم المجموعـة الاشتراكيـة (عرفت أحيـاناً بـأنها برجـوازية صغيرة، وتركت أحياناً بغـير تعريف طبقي لكي يفتـح أمامهـا احتمال التحـول إلى أن تصبح بروليتارية). كان الحوار صراعاً حاداً، وتم في ظروف قـاسية جـداً، ولذا، لم يكن سهـلاً أن تهتز نتائجه النهائية، وقد صمدت فعلاً فترة طويلة أمام الحبوطات والانتقادات[١٧].

---

(١٥) خـطاب الـرئيس جمـال عبـد النـاصر في افتتـاح الـدورة الثـانيـة لمجلس الأمـة، في: صحف ١٩٦٤/١١/١٢.

(١٦) يمكن الـرجوع هنـا الى اعداد مجلتي: الـطليعـة والكاتب، وكـذلـك الى محـاضرات المعهـد العـالي للدراسات الاشتراكية، وبعض برامج التثقيف المعدة لمنظمة الشباب وقيادات العمل السياسي.

(١٧) كان اختياراً خاطئاً للثورة رفض اليد الممدودة من غالبيـة الشيوعيـين، إذ فضلت القيادة أن يشكـل التنظيم الطليعي بل والاتحاد الاشـتراكي والتنظيـمات النقابيـة من العناصر التي لا تملك أي «دوسيـة» في الأمن، فاستبعدت الغالبية العظمى من الشيوعيين والاخوان المسلمين والاشتراكيين من خلال العزل السياسي أو غـيره، =

ويلاحظ الآن، ان هناك تراجعاً صريحاً في التحليلات الماركسية المصرية عن موقف منتصف الستينات. فلم يعد هناك من يصف ما حدث في تلك الفترة بأنه تحول اشتراكي، ولم يعد هناك من يتحدث عن مجموعة أو قيادة اشتراكية، ولم يعد هناك من يدافع عن قرار حل الحزبين الشيوعيين. وإلى جانب الاجماع حول هذه النقاط، فإن الغالبية لا ترى انكساراً في مسار التحولات الاقتصادية الاجتماعية بين ما قبل عام ١٩٧٣ وما بعده. أغلب التحليلات الماركسية المصرية تراها تواصلاً طبيعياً، وان ما حدث بعد عام ١٩٧٣ هو مجرد تراكم ونمو لما كان موجوداً أيام عبد الناصر[١٨]. وإذا كنت لا أرى صواباً في هذا التراجع، فإن من واجبي أن أشير بسرعة إلى بعض ما أتصوره أسباباً.

وأعتقد أن الأسلوب الذي تمت به تصفية النسق الناصري كان ضمن هذه الأسباب، إذ أنشأ ارتباكاً هائلاً، وسبب خجلاً وشكاً في التحليلات السابقة، إذ كيف تصفى تجربة تحول اشتراكي بهذه البساطة؟ أين العمال والفلاحون أصحاب المصلحة في هذا التحول؟ إن في الأمر خطأ ما، وأضعف الايمان انها لم تكن تجربة تحول اشتراكي كما تصورنا في السابق! ولا اعتراض على رد الفعل هذا، ووقت الهزائم والأزمات يتطلب وقفة نقدية تسعى الى تصحيح الأخطاء التي تتصور أنها أدت إلى الأزمة أو الهزيمة، ولكن ما نأخذه على أصحاب الموقف هو انهم لم يسحبوا (وفق هذا المنطق نفسه) اعترافهم بتجارب التحول الاشتراكي التي كادت تذوي تحت أقدام الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين لولا تدخل الجيش السوفياتي. وعلى كل، فإن الاسلوب الذي أنشأ به عبد الناصر نسقه في أواخر الخمسينات وفي الستينات، كان قد أحدث بدوره ارتباكاً هائلاً، وسبب خجلاً وشكاً في التحليلات السابقة.

ويبدو لي أن أغلب المشاكل الفردية والنظرية التي أرهقتنا في الستينات ظلت كامنة أيام الانتصارات تحت السطح، وحين جاء الجزر برزت المشاكل مرة أخرى وتحركت[١٩]. في

= وأثر ذلك في صلابة البناء السياسي، وفي تأكد الولاءات والانقسامات الفكرية والسياسية التقليدية. ولا أدري ما هي الاعتبارات التي حكمت تقديرات عبد الناصر ومخاوفه عندما اختار هذا الاتجاه، ولكنه في ظني حذر زائد عن الحد، وعدم استيعاب كاف لأهمية التنظيم السياسي المقاتل، ولمدى شعبية الرئيس التي تحاصر أي منحى تآمري محتمل، (والحديث هنا عن عام ١٩٦٥ وما بعده).

(١٨) يمكن مطالعة صورة مكثفة عن الحال من خلال ندوة شارك فيها عدد من كبار المثقفين الماركسيين، من اتجاهات وأجيال مختلفة. أنظر: «المائدة المستديرة: ما طبيعة السلطة في مصر؟» في: **قضايا فكرية** (١٩٨٥)، ج ١، ص ١٧٣ ـ ٢٢٨. الطريف أن الندوة أرجعتني الى جو السجن منذ أكثر من ٢٠ عاماً، إذ لاحظت أن كل مخضرم عاد تقريباً الى الموقع الذي مثله أيام الحوار القديم!

(١٩) كان لي اسهام متواضع في حوار السجون خلال الستينات، وقد تبلور ذلك في دراسة مطولة (نظرية وامبريقية) حول مفاهيم التحول الاشتراكي في ضوء التجربة المصرية مقارنة بالتجارب الخارجية، وتمكنت من اخراج هذه الدراسة خارج الأسوار، ولكن بدا لي بعد الافراج ان الدراسة لم تعد ذات موضوع ولا تستحق النشر، باعتبار أن المسألة حسمت، والكل يكرر ما كنت أقوله، ويزيد عليه... ولكن حين تصفحتها أخيراً =

الستينات كانت الغالبية أسيرة التصور الاوروبي حول علاقة الطبقة بالدولة. فالطبقة البرجوازية تتشكل في أحشاء المجتمع الاقطاعي، ثم تستولي طلائعها السياسية على السلطة، وتستخدمها في قيادة التغيير الشامل وفق شروطها، ورغم ما حدث في تاريخنا الطويل على خلاف هذا السيناريو، ورغم ما حدث امام أعيننا في روسيا والصين، ظلت الغالبية لا ترى احتمال ان تصل طليعة سياسية إلى الدولة، وتستخدم صلاحيات هذا الجهاز في خلق قاعدتها الاجتماعية (الطبقة) الملائمة لمشروعها في التغيير الشامل. ومع انكار هذا السيناريو أصبح متعذراً تفسير ما أحدثه عبد الناصر وصحبه، أو ما أحدثه السادات وصحبه، دون تحد أو انكار صريح للوقائع التي عشناها أو عاصرناها. فبالنسبة لتجربة السادات على سبيل المثال، يقدم لنا تحليل يقول إن الطبقة التي نشأت في ظل الناصرية نمت وتحالفت مع بقايا الرأسمالية القديمة وبقايا الاقطاع، بحيث أصبحت في موقع قوة يمكنها من فرض شروطها وتعديل النظام وسياساته، وبالتالي، فإن قيادة الدولة لم يكن بوسعها إلا أن تمتثل وتعبر سياسياً عن هذه المصالح والضغوط. . هذا ما يقال، مع أنني كباحث، أو كمواطن، أرى أن تسلسل المشاهد لم يكن على هذا النحو، فالسلطة السياسية (التي قبل السادات مشاركة الامريكيين فيها) هي التي اتخذت الاجراءات والسياسات المطلوبة لإنشاء قاعدة اجتماعية ملائمة لشروط الانفتاح. أي أن المبادرة كانت في يد قيادة الدولة، ولرئيسها تحديداً (المنتصر في حرب تشرين الاول / اكتوبر)، ولم تكن في يد طبقة اجتماعية معينة مبلورة وفاعلة سلفاً (وفق مفهوم الطبقة الذي يستخدمه التحليل الماركسي). ومفهوم ان العلاقة بين الدولة والطبقة هي في كل الأحوال علاقة متبادلة، ولكن هذا لا يتعارض طبعاً مع تحديد الطرف الأفعل في حالة ما أو لحظة ما، وهذا ما نحن بصدد تحديده.

ويبدو كذلك أن الفكر الماركسي المصري ظل (في غالبه) أسير عدد محدود جداً من المتغيرات الاقتصادية ـ الاجتماعية، لا يستخدم غيرها في تحليلاته (راجع أولاً ـ ٦). وفي إطار الطبقات الاجتماعية (بغض النظر عن أصولها وتطورها)، نلحظ انتشار التأثر بالصياغات الكلاسيكية عند ماركس، فيسلط الضوء على الطبقتين الأساسيتين: البرجوازية والبروليتاريا وما بينهما من صراع لا يهدأ ولا ينتهي إلا بانتقال حتمي من سلطة الطبقة الاولى إلى سلطة الطبقة الثانية. وفي هذا النموذج تكون الفئات الوسيطة بين هذين القطبين هشة ومؤقتة، ومذبذبة بالتالي، في مواقفها. وقد صيغ النموذج وفق تجريد أسقط الرابطة القومية لحساب التركيز على ما هو أهم (الصراع الطبقي بين البرجوازية والبروليتاريا)، فهذا هو الجوهر الذي يتجاوز الحدود (المفهوم الكلاسيكي للأممية البروليتارية). وطبيعي أن يترتب على ذلك حذر من هيمنة التوجه القومي على قضية الصراع الطبقي ـ مثل هذه الأفكار (التي تستمد أصولها الاولى من البيان الشيوعي) أربكت مساهمة الماركسيين في النضال الوطني والقومي، وهي تربك ولا تعين في فهم ما أحدثته ثورة تموز / يوليو. وقد يعجب المرء من استمرار مثل هذه

= بمناسبة كتابة هذه الورقة بدا لي انها تناقش مشاكل حية ومعاصرة تماماً.

الأفكار في إحداث تأثيرها، بعد كل ما حدث في العالم، وبعد كل ما قدمته الثورتان الصينية والفيتنامية، تحديداً، من خبرات، ولكن هذا ما جرى. إن البروليتاريا وفق النموذج (الذي أشرنا إلى بعض ملامحه) تؤخذ أحياناً بمفهومها الأوروبي الكلاسيكي (أي العاملون بأجر، وبخاصة العاملون اليدويون في القطاع المنظم). وإذا اعتبرت البروليتاريا وفق هذا المفهوم قائدة للتطور، فإن الحديث عن الاشتراكية يكون تطلعاً إلى مهام أجيال قادمة (حتى ينتشر التصنيع وتنضج البروليتاريا). وقد أدى ذلك التصور إلى قصور شديد في التعرف على المهام الثورية الممكنة في مصر، كما أن هذا المنطق يكفي وحده لنفي «ادعاءات» التحول الاشتراكي التي كانت ترفعها الثورة. أما إذا كان المقصود من البروليتاريا هو ما وصلت اليه تجارب كالصين وفيتنام، حين اعتبرت الأحزاب الثورية (الماركسية اللينينية) بديلاً يغني عن البروليتاريا الحقيقية في أداء مهامها التاريخية، فإن الأحزاب المقصودة لها سمات معينة يستحيل من دونها ان يتحقق برنامج التحول الاشتراكي. وهذا صحيح، ولكن ما هي هذه السمات؟ هل هي حفظ كتب معينة واستخدام مصطلحات خاصة في الحديث؟ أم أن المصدر الأساسي هو القدرة على معايشة الناس وتوجيه الفعل الاجتماعي وقيادة مؤسساته؟ إن الثورة عمل فني ابداعي هائل، ودون اغماط لقدر القراءة والثقافة، فإن في العمل الثوري، كما في العمل الفني الرفيع، تأتي الموهبة (والحظ!) قبل الشهادة. ولكن التحليلات الماركسية المصرية لا ترى ذلك. على أي حال لست من المقلدين دوراً تاريخياً خاصاً للبروليتاريا بمفهومها الكلاسيكي. ولست من المدركين لسبب تسمية الحزب القائد للثورة القومية الراديكالية حزباً بروليتارياً؟ ولكن ما يهمني في السياق الحالي هو تقرير أن التحليلات الماركسية لم تتقيد (في أحيان كثيرة) بمعطيات الواقع قدر تقيدها بالمعطيات الواردة في نموذجها النظري. ووفق هذا المنهج، لا تبنى التوقعات على أساس ما نراه من أدوار وعلاقات لهذه الفئة أو تلك، ولكن على أساس ما يتوقعه ويخبره النموذج. وهذا منهج ضار في كل الأحوال، ولكنه مدمر تماماً إذا كان النموذج على غير صلة بالواقع الذي ينصحنا بأوجه التصرف فيه. وقد أوصل هذا المنهج الى أخطاء جسيمة متتالية، ولكن لم تحدث رغم هذا مراجعة جادة لمدى «علميته».

لنأخذ مثالاً لكيفية توجيه النموذج للتحليل والبرهان واستنباط الأحكام. لقد حور النموذج البروليتاريا من مفهوم اجتماعي إلى مفهوم سياسي (وهذا جيد لمن يستوعب مغزى هذا التحور ويحسن استخدامه). ولكن حين كانت البروليتاريا طبقة اجتماعية كان تعريفها خاضعاً لأركان موضوعية لا يختلف فيها، أما ما سمي حزب البروليتاريا، فإن أدوات التعريف المتيسرة اختزلته إلى أشكال ورموز توفر لمن يتحلى بها أن يحصل على اعتراف دولي بأنه يحتكر الحديث باسم البروليتاريا. هذه نقطة البدء في عمل النموذج حين نكون بصدد تحليل الناصرية مثلاً، فالبروليتاريا (أي الحزب الشيوعي) ليست في الحكم، إذن لا تحول اشتراكي (كما يقول النموذج). وإذا استبعدنا الاشتراكية نكون بصدد حكم البرجوازية والتطور الرأسمالي (حيث لا يوجد إلا هذين البديلين وفق ما يقوله النموذج). وإذا كانت التطورات في مرحلة الناصرية صارخة في دلالاتها المعادية للتطور الرأسمالي وشبيهة بما يحدث في الدول الاشتراكية، فإن تجاهل هذه الحقيقة أو إنكارها لا يمكن أن يستمر فترة طويلة،

ولكن أقصى ما تصل اليه مرونة التحليل هو الوصول إلى وصف عبد الناصر بالبرجوازية الصغيرة. إن التحليل لم يصل إلى هذه النتيجة (وما يصاحبها من إنكار للتحول الاشتراكي) من خلال متابعة ميدانية امبريقية، وانما لمجرد الامتثال لأوامر النموذج. ولكن هل تملك البرجوازية الصغيرة (حسب منطق النموذج) كل هذه الصلابة والقدرة على القيادة؟ طبعاً لا، ولكن لا يوجد حل افضل من حكاية البرجوازية الصغيرة طالما أن المنهج المستخدم هو منهج الاتباع غير النقدي لتوجيهات النموذج، وهو منهج استنباط الأجوبة والحلول من داخل النموذج بكل ما يفرضه من تعريفات جامدة وأدوار محددة سلفاً وعلى نحو خاطىء. والمنهج الصحيح هو أن نتابع في الواقع (وليس في النماذج الجاهزة المستوردة) ماذا يجري؟ وكيف يجري؟ من يستفيد ومن يضار؟ ولا بأس أن نركّب نحن، وفي ضوء دراستنا لواقعنا وتاريخنا، نموذجاً نظرياً أصيلاً، ولكن علينا ألا نعبده بعد تشكيله، بل علينا أن نحاكمه كل يوم ونعدّله. إذا بحثنا وفق هذا المنهج لن نصل إلى أن قيادة عبد الناصر كانت تمثل البروليتاريا (حسب المفهوم الأصلي السوسيولوجي للبروليتاريا)، وبالقدر نفسه لن تكون قيادة الاتحاد السوفياتي ممثلة للبروليتاريا (حسب هذا المفهوم)، وسنصل، وهذا هو الأهم، إلى أن الحياة شديدة الثراء والتنوع.

ما أود اثباته باختصار هو أن ما حدث عندنا كان تغييراً شاملاً وبالغ العمق في الأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية. وحين اتفق الماركسيون المصريون على تسمية ما تحقق بالتحول الاشتراكي (اتفاقاً مع ما جاء في ميثاق العمل الوطني)، فإن الأمر لم يكن مجاملة أو نفاقاً، وإنما لأن التغيرات التي استحقت هذا الوصف هنا هي التغيرات ذاتها التي استخدم في وصفها مصطلح التحول الاشتراكي في دول أخرى ـ مع فارق الكفاءة في إدارة الصراعات ـ حيث استطاعت القيادة الناصرية أن تجري إعادة ترتيب اجتماعي بهذا الاتساع، مع تأميمات وتوزيع أراض وإعادة توزيع ناتج، دون سفك للدماء، ودون إخلال بالاستقرار، ودون اضطرار إلى تأجيل مشروعات التنمية والتخطيط. نحن لا نرى إذن محلاً لتراجع التحليلات الماركسية الأخيرة عن وصف التغييرات الناصرية بالاشتراكية. وعن نفسي، فإنني لا أرى حرجاً من إعادة ما كنت أكتبه في هذا الصدد خلال الستينات. وغني عن البيان ان كتاباتي عن التحول الاشتراكي في تلك الفترة كانت كتابات نقدية. إلا أنني أفضل الآن الحديث عن التنمية المستقلة ـ الوحدوية، اعتقاداً مني أن طريق الاستقلال ـ الوحدة، يشمل ما تقصده الاشتراكية وزيادة عليه (وسأشرح ذلك في نقطة تالية). أي أن مفهوم الاستقلال ـ الوحدة يشرح ما تحقق في الستينات وما نستهدفه في المستقبل على نحو أفضل. انه تجاوز للمستوى النظري في الستينات وليس تراجعاً عنه. لقد كانت التجربة في مصر أرسخ من تجارب بولندا أو تشيكوسلوفاكيا. . . إلخ، لأن الأمر عندنا كان أوسع من أن يكون مجرد عملية انتاجية توزيعية. لا تقولوا انها صفيت بدورها، فقد تطلب الأمر حرباً لتحقيق هذا الهدف، والمال النفطي، خلق بالصدفة جواً مواتياً. وكذلك كان تواطؤ السادات مع الأمريكيين ومع القوى المحلية المتربصة للردة عاملاً رئيسياً، وليس صحيحاً أن الطبقة الحاكمة «الطفيلية» هي التي فرضته فرضاً.

٣ ـ ما أشبه الليلة بالبارحة

في تموز / يوليو عام ١٩٥٢ كانت الهيمنة الاجنبية تستند الى قوى سياسية واقتصادية واجتماعية محلية، وحين تحركت الثورة في المجال الاقتصادي ضد هذه الهيمنة وركائزها، لم يكن الأمر سهلاً. قاوم أصحاب المال والأعمال بطريقتهم الخاصة: تهريب للأموال، وقف للاستثمار، وتعطيل للإستيراد، إنهيار في بورصة الأوراق المالية... إلخ. بمجرد صدور قانون الاصلاح الزراعي ونشر بعض التصريحات عن مبدأ تدخل الدولة في السياسة الاقتصادية، طغت على الحياة الاقتصادية حالة انكماش، وأعلن البنك الأهلي (كان يقوم بمهام البنك المركزي ومعبراً عن دوائر المال الأجنبية والمحافظة برئاسة علي الشمسي باشا) ان هذه الحالة ستظل «قائمة إذا لم تتخذ الاجراءات اللازمة لخلق جو من الثقة الفعلية بين رجال الصناعة والزراعة والتجارة، وذلك بكفالة حريتهم في العمل في حدود القانون وعدم التدخل المستمر في شؤونهم الخاصة»[٢٠]. ولكن حدث بعد تردد، وفي مواجهة ضغوط نعرفها ولا نعرفها (أسرار)، حدث أن تزايد التدخل الحكومي عام ١٩٥٤، فبلغت نفقات الدولة الفعلية على مشروعات التنمية عام ١٩٥٣ / ١٩٥٤ ـ ٤٧,٦ مليون جنيه، وأعلن اتحاد الصناعات في كتابه السنوي معارضة هذا الاتجاه ونصح «بترغيب الأفراد الذين يملكون مفتاح الموقف»، وقد وافق البنك الأهلي على آراء اتحاد الصناعات، ولكنه استدرك قائلاً انه: «مما يؤسف له أن التقرير على ما يبديه من معارضة لتدخل الحكومة تدخلاً مباشراً في عمليات الاستثمار، لا يرى مانعاً من مساهمة الحكومة في هذا الشأن بضمان حصص من الأرباح والأسهم والسندات أو الاعفاء من الضرائب... إلخ»[٢١]. حتى هذا المستوى من التدخل كان يعتبره البنك الأهلي مما يدعو للأسف!

وحين أصرت الدولة على ضرورة مشاركتها في إنشاء بعض الشركات بعد إحجام رأسمال المال عن القيام بها، عارض البنك الأهلي هذا الاتجاه نحو الشركات المختلطة، وقال إن الدول الرأسمالية تزيد مواردها من خلال الضرائب «من غير أن تتحمل شيئاً من مسؤولية ادارة الشركات»[٢٢]. إلا أن حجة الدولة لم تكن الرغبة في زيادة الموارد، وانما حفز انشاء مشروعات أساسية كصناعة الحديد والصلب، ولذا هوجمت فكرة هذه المشروعات من أساسها بحجة أنه «من الطبيعي لبلد زراعي أن يركز جهوده الرئيسية في تحسين الانتاج الزراعي (...) والواقع أن المشروعات ذات الطابع الصناعي البحت ـ مثل مصنع الحديد والصلب ـ تقل في أهميتها عن المشروعات الزراعية والمشروعات الحيوية الأخرى»[٢٣]. إلا أن تدخل الدولة استمر رغم هذه المعارضة؛ ومع تدخل الدولة زاد رأس المال المستثمر خلال الاعوام ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦ وزاد الاتجاه نحو تأسيس الشركات الصناعية. ومعروف أن الثورة بدأت سياستها الاقتصادية بتشجيع رأس المال الاجنبي، وكانت النتائج مخيبة للآمال. لقد انخفضت نسبة رأس المال الأجنبي في شركاتنا

---

(٢٠) البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية، العدد ٤ (١٩٥٢)، ص ٢٧٧.

(٢١) البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية، العدد ١ (١٩٥٤)، ص ٤.

(٢٢) البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية، العدد ٢ (١٩٥٤)، ص ٨٩.

(٢٣) البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية، العدد ٤ (١٩٥٤)، ص ٢٦٩.

منذ مطلع القرن مع اشتداد النضال الوطني بأوجهه المختلفة. بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ ـ ١٩٥٣) كانت النسبة قد هبطت الى ١٦ بالمائة[٢٤]، ثم وصلت في سني الثورة (١٩٥٣ ـ ١٩٥٦) إلى ١١,٣ بالمائة[٢٥]، وقد توجت معركة تأميم القناة بحسم قضية التمصير بطريقة ثورية هبطت بنسبة رأس المال الأجنبي في شركاتنا المساهمة إلى ما يقرب من ٤,٣ بالمائة[٢٦]، وانتزعته من جميع المراكز الحساسة التي كان يسيطر عليها، وانخفض على أثر ذلك حجم تحويلاتنا للخارج (كأرباح وفوائد) من ١٨ مليون جنيه عام ١٩٥٤[٢٧] إلى ٢,٢ مليون عام ١٩٥٨[٢٨]. وفي هذا يقول عبد الناصر انه «في عام ١٩٥٢ بعد الثورة كانوا يقولون له كلما فتح فمه بكلمة: حاسب أحسن رأس المال الأجنبي يهرب، وطبعاً الواحد خاف من مسألة هرب المال الأجنبي هذه، ولم أكن أعرف أيامها حقيقة الموضوع وطبيعته، ثم تبين أن رأس المال الأجنبي الذي منعنا أن نعمل أي حاجة أحسن يهرب، تبين أنه يأخذ كل سنة حوالى ٢٩ أو ٢٠ مليون جنيه أرباح نحولها له برة بالعملة الصعبة (...) في سنة ١٩٥٧ لم يصلنا رأسمال أجنبي، وفي كل السنين الماضية من أول ١٩٥٢ لغاية الآن كل الذي جاء ٣ ملايين جنيه ونصف للتنقيب عن البترول وكل شغلنا وكل عملنا بالاعتماد على أنفسنا»[٢٩].

---

(٢٤) وصل الاستثمار في الشركات المساهمة خلال الأعوام الثلاثة الى ٢٢,٩ مليون جنيه ولا يدخل في الرقم رأس مال شركة السكر والتقطير المصرية التي أعيد تشكيلها في هذه الفترة لأنها لم تكن تمثل اضافة فعلية للاستثمار وانما مجرد تغيير في الشكل القانوني فقط [دخلت الحكومة شريكاً في رأس المال مقابل المتأخرات الضريبية للشركة ـ كان هذا أول احتكاك حاد مع قطب مالي كبير (احمد عبود)].

في هذا الرقم الاجمالي كان نصيب الشركات الصناعية ١٦,٩ مليون جنيه، أي بمتوسط سنوي ٥,٦ مليون جنيه في الوقت الذي لم يتعد فيه المتوسط خلال العامين ١٩٥١ و١٩٥٢ حوالى ١,٥ مليوناً. وقد بلغت نسبة ملكية الدولة في رأس مال الشركات الصناعية المنشأة في تلك الفترة ٤٥,٣ بالمائة، وهي نسبة كبيرة بمقاييس تلك السنوات، وسط تقليد لم يألف هذا التدخل من جانب الدولة. كانت أغلب مساهمات الدولة في صناعات ثقيلة (الحديد والصلب ـ كيما ـ القومية للاسمنت). أنظر: «الشركات المساهمة الجديدة في الفترة، ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨،» **البنك الصناعي**، العدد ٢ (١٩٦٢)، الجدول رقم (٢ ـ أ).

(٢٥) سجلات الاقتصاد العالمي بهامبورغ، **الاقتصاد المصري: هيكله وتطوره**، ترجمة زكريا نصر (القاهرة، ١٩٥٨)، ص ٣٣١.

(٢٦) بناء على تقديرات وزير التجارة، أنظر: **بيانات الوزراء أمام مجلس الأمة عام ١٩٥٧** (القاهرة: مجلس الأمة، ١٩٥٧)، ص ٢٤٨.

(٢٧) **البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية**، العدد ٢ (١٩٥٥)، ص ١٠٢.

(٢٨) **البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية**، العدد ٢ (١٩٦٠)، ص ١٦١.

ويلاحظ أن الأرقام السابقة لا توضح الا الاتجاه العام للصراع ضد سيطرة الاحتكارات الأجنبية ولكنها لا تعطي بياناً كاملاً عن نتائج هذا الصراع، فهي لا تشمل مثلاً تمصير شركة قناة السويس نفسها، وكذلك شركات السكك الحديدية الاجنبية والتي كانت تمثل عام ١٩٥٤، ١٥ بالمائة من مجموع النقل بالسكك الحديد، أنظر: **البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية**، العدد ٤ (١٩٥٤)، ص ٢٨٥، ثم مصرت تمصيراً كاملاً عام ١٩٥٧، كذلك لا تشمل البيانات حصراً لرؤوس الأموال البلجيكية التي تم تمصيرها في منتصف ١٩٦٠؛ وجزء من رؤوس الأموال البلجيكية هذه لم يكن على أية حال في هيئة شركات مساهمة، فلا يدخل بالتالي في أرقام الشركات التي تابعنا تطورها في النص.

(٢٩) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في المؤتمر التعاوني بالقاهرة، في: صحف ١٩٥٨/١١/٢٧. النص الأصلي باللهجة العامية، وقد أعدنا صياغته مع المحافظة على معنى الحديث وروحه.

ومعروف أن معركة التمصير الحاسمة عام (١٩٥٧) كانت في الوقت نفسه إنشاء لقطاع عام ذي وزن مؤثر في حركة الاقتصاد، ولم تكن قوى السيطرة الغربية ولم يكن حلفاؤها المصريون سعداء بهذا التطور، بل تم التأميم في مواجهة مطالب كبار رجال الأعمال المصريين بشراء الممتلكات الانكلوفرنسية[٣٠].

وقد انهالت حملات الخارج والداخل تدين هذه الاجراءات، وتشكك في امكانيات التنمية. في عام ١٩٥٧ سجلت دراسة في المانيا الاتحادية أن تقدير الاستثمارات خلال السنوات العشر التالية يتراوح بين ٥٠٠ و ٧٠٠ مليون جنيه، أي حوالى ٥٠ أو ٧٠ مليون جنيه في المتوسط السنوي (بالاسعار الثابتة، ومع افتراض البدء في السد العالي). ولكن هذا المبلغ لا يتعدى أيامها ١٠ بالمائة من الدخل القومي، ومع ذلك أوضحت الدراسة ان تحقيق هذا المستوى من الاستثمار «موضع شك كبير»، إذ ان «انخفاض مستوى معيشة جمهور الشعب المصري يجعل من المتعذر الكلام في المستقبل القريب عن تكوين رأس مال مدخر يستحق الذكر (. . .) كما أن حجم ما تحتاجه مصر من أموال يجعل الالتجاء إلى الأموال الأجنبية ضرورة لا غنى عنها». ولكن حتى هذا الباب ـ كما قال الكتاب ـ قد أغلقته سياسة مصر المتشددة أثناء تأميم القناة! وهذه هي الرسالة التي كان مقصوداً تبليغها لمن يعنيه الأمر[٣١]، وقد آزر البنك الأهلي في مصر هذا الاتجاه، فعلق في نشرته على البرنامج الصناعي الأول عام (١٩٥٧)، وكان البرنامج يقوم على افتراض مضاعفة الدخل القومي في عشرين سنة، وعلى هذا كان يقترح استثمار ٢٢٠,٨ مليون جنيه في الصناعة خلال خمس سنوات، وقد علق البنك الأهلي على هذه الخطة المتواضعة (حتى بمعايير تلك الفترة) بأنه: «يجب تناولها بعناية وحذر لأنها لا تعدو أن تكون خطة بغير موارد»[٣٢]. ولكن القيادة تصدت للتحدي، وأمكن تمويل الاستثمارات من خلال دور متزايد

---

(٣٠) علق د. القيسوني أيامها على ضم البنوك الممصرة الى المؤسسة الاقتصادية قائلاً «ان الحكومة قد أخذت في الاعتبار الا تحتكر مؤسسة ما مزاولة عمليات معينة (. . .) وجمعت بين دعم المؤسسات والسماح بقدر من المنافسة بينها»، «بيان وزير المالية والاقتصاد أمام مجلس الأمة،» في: **بيانات الوزراء أمام مجلس الأمة**، عام ١٩٥٧، ص ٢١٧. كان القيسوني يقصد أن الحكومة عمدت الى منع بنك مصر من احتكار العمليات المصرفية.

وقد أوضح الرئيس عبد الناصر في مناسبة تالية أنه قال للقيسوني ان «جميع هذه الشركات بتروح القطاع العام (. . .) وان احنا لن نستطيع بحال ان احنا نخلي الرأسماليين يزيدوا تحكمهم بأنهم يأخذوا أيضاً ممتلكات فرنسا وممتلكات انكلترا. . . كانت فرصة طبعاً لينا في هذا الوقت أن نقيم القطاع العام». خطاب جمال عبد الناصر في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية، عام ١٩٦٢.

(٣١) سجلات الاقتصاد العالمي بهامبورغ، **الاقتصاد المصري: هيكله وتطوره**، ص ٣٢٨ ـ ٣٣١.

يلاحظ أن قيود النشر في تلك الفترة في الصحف اليومية والمجلات الاسبوعية دفعت قوى المعارضة المحافظة (المرتبطة بالنظام السابق) الى الاعتماد على المجلات المتخصصة (مثل نشرة البنك الأهلي) وعلى الكتب وبالتالي فإن هذين المصدرين هما النافذة الوحيدة للاطلاع على وجهة نظر هذه الجهات. وقائمة الكتب المترجمة والمنشورة في تلك الفترة تحمل علامات واضحة للتوجيه الخارجي. الكتاب الذي ننقل عنه هنا لم يكن صدفة صدوره عن جهة ألمانية لتجنب حساسية صدور كتاب مثله (في تلك الظروف) عن جهة انغلو ـ فرنسية أو أمريكية.

(٣٢) **البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية**، العدد ٣ (١٩٥٧)، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٠. التعليق كان =

للقطاع العام. لقد توسع القطاع العام من خلال تأميمات عام ١٩٥٧ كما أوضحنا، وكذلك من خلال تزايد الاستثمار السنوي للدولة. كان استثمار الدولة يبلغ ٢١ مليون جنيه عام (١٩٥٢) ونسبته إلى الدخل القومي ٢,٦ بالمائة، ووصل إلى ٥٢ مليون جنيه عام (١٩٥٤) ومثل نسبة ٤,٤ بالمائة، ثم ٦٢,٨ مليون جنيه (عام ١٩٥٧) ومثل نسبة ٦,٤ بالمائة، ثم ١٠١ مليوناً (عام ١٩٥٩)، أي نسبة ٨,٤ بالمائة[٣٣].

مع هذا التزايد في الثقة بالنفس بدأت معركة الخطة الخمسية الأولى. لقد سعت أجهزة التخطيط لتصميم خطة للتنمية مدتها عشر سنوات تنتهي عام ١٩٦٨، وقدرت نفقاتها بنحو ١٨٠٠ مليون جنيه[٣٤]. وقد عرضت هذه الخطة على مجلس الوزراء فعلاً عام ١٩٥٩، وقاد عبد الناصر معركة الغاء هذا المشروع، الذي كان يعني مضاعفة الدخل القومي في عشرين سنة، وأصرت القيادة على وضع تصميم جديد يستهدف مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات فقط[٣٥]. وقد تحقق ذلك، ولكن لم تتوقف معارضة الخبراء ورجال الاعمال. لم تتوقف المعركة بصدور القانون ٢٢٣ لعام ١٩٦٠ والذي يقرر أحكام الخطة واجراءات تنفيذها ومتابعتها، ولا شك أن المعارضة كانت تستند إلى مراكز القوى الاقتصادية والاجتماعية التي تحتلها. ولذا، كان الاصرار على المضي في تنمية مستقلة بمعدلات عالية، يتضمن استعداداً لتحرير القرار الاقتصادي من تأثير قوى الضغط هذه. وقد بدأت العملية فعلاً بتأميم بنك مصر (القانون ٣٩ لعام ١٩٦٠)، وكان ثاني كتلة مالية واقتصادية في ذلك الوقت بعد المؤسسة الاقتصادية ممثلة القطاع العام[٣٦] وقد قفز حجم القطاع العام بهذا التأميم

= يثير قضية التمويل ويضج على أساس أن البرنامج الصناعي يحتاج ٤٤ مليون جنيه سنوياً، وهي جملة الادخار القومي - على حد قوله - الذي تعتمد عليه مشاريع مهمة كثيرة في النقل والزراعة والبناء.. الخ: وهو لم يفكر أبداً في امكانية رفع معدل الادخار! وقد حدث فعلاً أن زيدت الاستثمارات المستهدفة لهذا البرنامج الى ٤٣٩ مليون جنيه وأمكن المضي في تنفيذه الى أن ادمج خطة أكثر شمولاً وطموحاً (الخطة الخمسية الاولى.... والاخيرة!).

(٣٣) البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية، العدد ١ (١٩٦٤)، ص ٥٨.

(٣٤) البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية، العدد ١ (١٩٥٧)، ص ٤٨.

(٣٥) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في افتتاح الدورة الثانية لمجلس الأمة في: صحف ١٢/١١/١٩٦٤.

(٣٦) كان واضحاً أن الدولة لا تستريح للدور الذي يلعبه بنك مصر. حين صدر قانون البنوك (١٩٥٧)، نقد بنك مصر الصلاحيات الواسعة المعطاة للبنك المركزي واعترض على وضع حد أقصى للقروض وتحديد أنواع الاستثمارات، واعتبر أن هذه الأمور موجهة اليه في الأساس. انظر: بنك مصر، العدد ٢ (١٩٥٧)، ص ٣٦ - ٣٧. ومعروف أن القانون حظر امتلاك أي بنك لنصيب يزيد عن ٢٥ بالمائة من رأس المال المدفوع لأي شركة، واشترط ألا تجاوز القيمة الاسمية للأسهم التي يملكها البنك في هذه الشركات التي يساهم فيها رأس ماله المدفوع واحتياطاته.. ولكي تدرك كيف كانت هذه النصوص تصيب بنك مصر، نشير الى أن نص القانون كان يعني ألا تجاوز قيمة الأسهم التي يمتلكها البنك ٧ ملايين جنيه في حين ان استثمارات البنك في الشركات ١١,٥ مليون جنيه، أي كان مفروضاً أن يتخلى عما قيمته ٤,٥ ملايين جنيه، وبالذات من =

قفزة كبيرة. فمجموع مساهماته وصل إلى ٢٥ بالمائة من مجموع رأس مال الشركات المساهمة، وفي الحقيقة كان يملك حوالى ٥٠ بالمائة من رأسمال الشركات الصناعية ويسيطر على ٨٣ بالمائة من أعمال البنوك التجارية. وأضيفت الى ذلك منشآت كبس القطن (القانون ١١٠ لعام ١٩٦١) ومنشآت تصدير الأقطان (القانون ٧١ لعام ١٩٦١)، وشركة بواخر البوستة الخديوية (القانون ١٠٩ لعام ١٩٦١)(٣٧)، التي سبقت قرارات تأميمها الكامل أو الجزئي، اجراءات تموز/ يوليو الشاملة عام ١٩٦١(٣٨).

حين قلنا ما أشبه الليلة بالبارحة، لم نقصد أن حاضرنا يتماثل مع ما كان عام ١٩٥٢. هذا أمر لا يفعله التاريخ أبداً. ولكن ثمة أوجه للشبه ـ بشكل عام ـ من حيث خضوع

=أسهم شركاته الكبيرة، إذ يبلغ نصيبه فيها ٧,٩ مليون جنيه ورأسمالها ٢٠ مليونا، أي أن البنك كان يملك ثلث أسهمها، وليس ربعها كما ينص القانون، فكان عليه أن يبيع من هذا الجانب الدسم بالذات، وليس من استثماراته في شركة الحديد والصلب مثلاً. انظر: **البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية**، العدد ١ (١٩٦٠)، ص ٣٨، **والاهرام الاقتصادي**، (آب/اغسطس ١٩٦١).

في مقابل هذا التكتل الذي مثله (مجموعة مصر) كانت هناك المؤسسة الاقتصادية ورؤوس أموالها عام ١٩٥٧ تبلغ ٤٤ مليون جنيه. وفي الوقت الذي كانت فيه الدولة تسعى للتضييق على مساهمات بنك مصر والحد منها، كانت استثمارات المؤسسة تتزايد بسرعة فوصلت الى ٧٢ مليون جنيه عام ١٩٦٠، وكانت مجالات نشاطها متنوعة، وقد تزايد نفوذها في البنوك التجارية بعد ضم البنوك الانكلو فرنسية اليها فأصبحت تمثل ٤٥ بالمائة من النشاط المصرفي مقابل الـ ٣٢ بالمائة التي كان يمثلها بنك مصر. انظر: **البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية**، العدد ١ (١٩٦٠)، ص ٣٨.

من الأمور الطريفة التي نذكر بها أن تحليلات الأحزاب الشيوعية العربية (باستثناء فريق محدود من الشيوعيين المصريين) كانت تجمع على أن بنك مصر هو الحاكم الفعلي لمصر، وهو الذي يسخر الدولة لخدمة مشروعاته التوسعية في المنطقة، وكان المقصود بالمشروعات التوسعية «الامبريالية» جهود مصر الناصرية باتجاه التوحيد العربي!

(٣٧) كان القطاع العام يمتد الى مجالات أخرى، فقد عمل في الصناعات الحربية التي تطورت الى مؤسسة مستقلة (المؤسسة العامة للمصانع الحربية والمدنية) وأصبحت تشرف على عدد من الشركات الصناعية المهمة التي تقوم بانتاج حربي ومدني. وكان القطاع يمتد في هذه الفترة أيضاً الى محطات الكهرباء الضخمة والى تكرير النفط، كما كانت سيطرته منتشرة على عديد من قطاعات النقل والمواصلات.

(٣٨) رغم ارتفاع معدلات تنفيذ الخطة (قبل التأميمات وبعدها) تواصل النقد والتشكيك، فنشر مثلاً: «ان خطة التنمية كانت مثاراً لبعض التعليقات طوال السنة الماضية، فقد طرحت للمناقشة ثلاثة موضوعات رئيسية تتلخص في أن التوسع في اقتراض الحكومة من الخارج لا تجيزه الاعتبارات الاقتصادية، وأن نسبة الاستثمارات الى الدخل القومي (وتقدر بحوالى ٢١ بالمائة في السنة الأولى) تعتبر عالية جداً. وأخيراً فإن الزيادة التي ينتظر أن تتولد في الدخل القومي ـ وفقاً لتقديرات الخطة ـ والتي تبلغ نحو ٨ بالمائة تزيد كثيراً عن مثيلاتها في الدول النامية الأخرى، وانتهت هذه التعليقات الى أن مثل هذه العوامل الثلاثة من شأنها أن تؤدي بالضرورة الى التضخم». انظر: **البنك الأهلي: النشرة الاقتصادية**، العددان ١ و٢ (١٩٦٣)، ص ٢.

نذكر بأن هذه الخلافات (التي تحدثت عنها نشرة البنك الأهلي) وانعكاساتها العملية لم تكن واضحة في ما تنشره الصحف اليومية، وعلى عكس ما حدث في المجالات غير الاقتصادية، لم يكشف من تولوا مسؤولية القطاع الاقتصادي أسرار وتناقضات تلك الفترة.

الاقتصاد المصري للخارج عبر طبقة محلية ترتبط مصالحها باستمرار التبعية، وقد بذل شعبنا جهداً كبيراً حتى رفع هذا العبء عن كاهله، ثم أصابه ما أصاب «سيزيف» إذ سقط بعد أن قارب القمة وعادت له صخرته، وأصبح عليه أن يدفعها من جديد، أصبح عليه أن يبدأ من جديد عملية التحرر. ويكمن الفارق الجوهري بين ليلتنا والبارحة في طبيعة السلطة وفي قدرة القيادة على مواجهة التحدي وقبول المخاطر.

٤ ـ كيف نفهم هذه الاجراءات؟

كان يحلو للقيادة السياسية أن تبدو في اجراءاتها في موقف من يدافع أو يجبر على شن هجوم مضاد، وليس في موقف من بادر إلى هجوم مبيت بعد اعداد طويل وتدبير. ولا شك أن هذا الاخراج (أو التمويه) كانت وراءه حسابات سياسية معينة، ولكن يحسن أن يتحرر باحث اليوم مما قيل في البيانات الرسمية لذلك الزمان إذا كان يهدف إلى الغوص تحت السطح، وإذا كان يهدف إلى فهم منطق العملية التاريخية كما تمت فعلاً. فالاجراءات لم تكن مجموعة قرارات عشوائية متناثرة رداً على هذا الاستفزاز أو ذاك، فعلى عكس ما يبدو من بيانات ذلك الزمان، كانت الاجراءات متشابكة ومتراتبة وفق أولويات ومراحل عقلانية وواقعية. وبوسعنا الآن أن نصل إلى هذه النتيجة بمجرد إلقاء نظرة على ما تحقق خلال الفترة، فلم يكن صدفة أن تكون القناة أول ما يؤمم من رؤوس الاموال الاجنبية، ولم يكن صدفة أن يركز التأميم بعد ذلك على رؤوس الاموال الانكلوفرنسية بالذات. ثم يكون بنك مصر هو الخطوة التالية بعد هذا، ثم بعده المرحلة الاولى من اجراءات التأميم الواسعة في تموز / يوليو عام ١٩٦١، التي تستكمل في مرحلة تالية خلال عام ١٩٦٤. . ومع هذا، فإن متابعة ما نشر عن لسان الرئيس عبد الناصر، أو من خلال من أحاطوا به، يؤكد صحة هذا الذي نستنتجه[٣٩]، وكثيراً ما كان عبد الناصر يكشف الأسباب الحقيقية لقرار ما مخالف لما سبق أن أذاعه هو نفسه لحظة صدور ذلك القرار. ونحن نقرأ عادة في كتابات بعض الدارسين لثورة تموز / يوليو، أنها لم تكن تملك رؤية نظرية متكاملة. ويقال هذا عادة برنة أسى لا أشاركهم فيها أبداً لأنني أعلم ما يقصدونه بهذه الرؤية النظرية المتكاملة. وعلى كل، فإن التسليم بعدم وجود رؤية نظرية تربط بين الجمعية التعاونية في القرية وبين الأميبا، وبين

(٣٩) الجهود التحضيرية الطويلة والمتعددة التي سبقت قرار تأميم القناة باتت معروفة ومنشورة. ولكن ما زالت المعلومات ناقصة عن الجهود التي سبقت اجراءات تموز/يوليو، والتي تكشف بالضرورة المنطق المتكامل خلفها ـ بالنسبة لقناة السويس يذكر الاستاذ فتحي رضوان أنه طلب من الرئيس عبد الناصر ـ بالحاح ـ أن يعلن في خطاب للشعب الحيثيات الحقيقية للتأميم، وهي استرداد حق مصر التاريخي والقانوني، وطلب منه ألا يفسر التأميم بقرار دالاس وحلفائه بسحب عرضهم لتمويل السد العالي. وقد رفض عبد الناصر كلام فتحي رضوان باصرار، بدعوى أنه يعرف الطريقة الأفضل لاخراج الموضوع، وهي في الحقيقة طريقته التقليدية في اخراج كثير من قراراته الاقتصادية وغير الاقتصادية. انظر: فتحي رضوان، **٧٢ شهراً مع عبد الناصر** (القاهرة: دار الحرية، ١٩٨٥)، الفصل ٤.

تطور الكون اللانهائي[40]، عدم اكتشاف ثورة تموز/ يوليو لهذه القوانين العامة لا يعني أنها كانت تضرب وتتصرف كيفما اتفق، دون تصور استراتيجي يحدد الهدف ويضبط الخطوات، فالتكوين العسكري يلزم بإنشاء مثل هذا التصور، وخبرة الحكم والصراعات فرضت هذا، إضافة إلى التفاعل المباشر ـ وعلى أعلى المستويات ـ مع تجارب العصر المختلفة.

إذا كان هذا صحيحاً، فإن قناة السويس لم تؤمم كرد فعل لسحب أمريكا وانكلترا والبنك الدولي عرض تمويل السد العالي، كان السحب مناسبة لإصدار القرار وليس سبباً له. والشيء نفسه يقال عن تأميم بنك مصر، فقد أعلنت الحكومة يومها أن التأميم كان بسبب تقاعس البنك عن تعديل أوضاعه المالية وفق ما جاء في قانون البنوك. وهذه حجة كان كل من له صلة بعالم المال والاقتصاد يدرك أنها من قبيل الذريعة الشهيرة للذئب حين قال للحمل قبل أن يلتهمه: «لقد عكرت عليّ الماء!» فإجبار البنك على مراعاة ما جاء في القانون كان ممكناً إحداثه بمائة طريقة، بل كان ممكناً إلغاء القانون نفسه تجنباً لزلزال التأميم إذا كان هناك أدنى حرص على استقرار النسق الاقتصادي ـ الاجتماعي الموروث[41]. ومع هذا أذكر أن بعض

(٤٠) يرى الكاتب صعوبة تركيب هذه الرؤية النظرية الشاملة، ويرى أن انضاج العملية يتطلب على مستوى العالم ككل شروطاً عديدة لم تتوافر حتى الآن. ومن أشهر المحاولات التاريخية في هذا الاتجاه: محاولة ابن خلدون من ناحية ومحاولة ماركس من ناحية أخرى. وكل محاولة منهما كانت ترتكز عملياً الى أصول عقائدية (ميتافيزيقية) تخالف أصول المحاولة الأخرى تماماً. وكذلك كانت كل محاولة منهما أسيرة قاعدة المعلومات التي تعرف العالم من خلالها. وبالنسبة للماركسية تحديداً، فإن أساسها العقائدي هو المادية وأثر ذلك في نظرتها الكلية وفي تحليلاتها كافة. ومعلوماتها عن المجتمع البشري وتاريخه وحضارته لم تتعد أوروبا. وكل هذا لا ينفعنا (أقصد كاتب الورقة ومن يلف لفه)، حيث أن مرتكزنا عقائدي وديني بشكل عام، واسلامي بشكل خاص، ومعلوماتنا مركزة على العالم العربي الاسلامي، وبالتالي فإن مدارسنا الفكرية ومحاولاتنا لتشكيل نظرة كلية ستكون متأثرة بالضرورة بهذه الاعتبارات. أنظر: حسين، **نحو فكر عربي جديد: الناصرية والتنمية والديمقراطية**، الفصل ١.

وليس مطلوباً من العاملين في الميادين المختلفة للفعل الاجتماعي، أن يتوقفوا عن الحركة الى حين انتهاء المنظرين من تشكيل نظرة كلية متكاملة. وليس مطلوباً أن يتوقفوا عن العمل إذا ثبت أن النظرية العامة تحتاج تعديلاً كبر أو صغر. وتعبير «ليس مطلوباً» قد يشير السخرية، إذ من الذي سيطلب أو من الذي سيكف عن الطلب؟! ان من يصنعون التاريخ لا ينتظرون تصريحاً من أحد.. لا يعني هذا أن تحقق وضوح نظري لا يفيد في شيء، إذ لا شك في أهمية هذا الوضوح، ولا يستطيع سياسي أن ينجح، في احداث تطورات مهمة (مركبة بالضرورة) دون قدر مناسب من الوضوح النظري. ما نعترض عليه تحديداً هو المبالغة في دور نظرية عامة أو شاملة الى حد يقترب من عدم الاعتراف بقيمة انجاز تاريخي كبير إذا كان أصحاب هذا الانجاز لا يعلنون عن التزامهم بنظرية عامة، وكذلك نعترض على التقليل من أهمية المستويات المتوسطة من التنظير التي تعين على خوض صراع مباشر في ظروف اقليمية وتاريخية معينة.. مع أن أغلب الاحداث التاريخية الكبرى تمت فعلاً في هدى هذا النمط من التنظير.

(٤١) إذا وضعت الدولة يدها اليوم على أعمال العثمانيين بحجة تأخرهم في تنفيذ بعض العمليات الموكولة اليهم أو بسبب تهرب بعضهم من سداد الضرائب، فهل يصدق أحد أن يكون مثل هذا السبب تفسيراً لاجراء بحجم امبراطورية عثمان؟ ـ وبالنسبة لبنك مصر نذكر أن تعيين أحمد فؤاد مثلاً ممثلاً شخصياً وغير رسمي لقيادة =

التحليـلات اليساريـة تعلقت في تلك الأيام بـالتبريـرات الحكوميـة لتثبت أن التـأميم لم يكن صراعاً طبقياً بالغ العمق والحدة، ولا يتطلب بالتالي إحداث تعديـلات أساسيـة في تحليلاتهم وتوقعاتهم.

وأود أن أضيف في هذا السياق أن الدولة ركزت بعد اجـراءات تموز/يـوليو عـلى إذاعة ان خبرة السنة الأولى من الخطة الخمسية أثبتت أن القـطاع الخاص لا يقـدم على المشـاركة في تنفيـذ الاستثمارات المستهـدفة، فحق تـأميمه[42]. ومـا زالت تحليلات عـديدة تستخـدم هـذه الحجة في تفسير اجراءات تموز/يـوليو، رغم سـذاجتها الشـديدة، إذ كيف يعقـل أن الدولـة كانت تتوقع مساهمة فعالة من القطاع الخـاص بعد كـل ما سبق، وبـالذات بعـد تأميم بنـك مصر؟! قبيـل تأميم بنـك مصر وبعده لم يخـطىء رجل أعـمال واحد في فهم نيـات الـدولـة. والدولة بدورها لم تفاجأ بموقف رجال الأعـمال أثناء العـام الأول من الخطة، فقبله كـان إقدام هؤلاء على المشاركة في شركات جديدة يقـترب من الصفر، وكـان الاتجاه النـزولي في بورصـة الأوراق المالية اتجاهاً متواصلاً بلا انقطاع كما لو كان ظاهرة بنائية، وبخاصة بالنسبة للشركات الصناعية. وعـلى هذا كـانت استثمارات القـطاع العام المستهـدفة تبلغ حـوالى ٨١ بالمـائة من مجموع الاستثمارات في السنة الأولى للخطة (١٩٦٠/١٩٦١)، وكـذلك كـانت ٨٢,٦ بالمـائة في السنة الثانيـة (١٩٦١/١٩٦٢)، أي كان مقـدراً منذ البـداية أن مسـاهمة القـطاع الخاص محدودة جداً.

٥ ـ انحراف الاستهلاك العائلي

هكـذا تغير النسق الاقتصـادي ـ الاجتماعي، وأنجـز ما سمي في تلك الفـترة «التحول الاشتراكي» فزادت بشكل عام معدلات الاستثمار والنمو (بخاصـة أثناء الخـطة الخمسية)[43]. وأمكن زيادة الادخار القومي من خلال استيلاء الدولـة على الفـائض الاقتصادي الـذي كان

= الثورة في مجلس ادارة بنك مصر (١٩٥٦) كان يعني للكافة اعداداً لقرار ما.

(٤٢) عبد الناصر لم يخف تفسيراته الحقيقيـة بعد استقـرار الأمور، فبـالنسبة لموقفه من أصحـاب الأعمال أوضح أنه موقف راديكالي مبدئي وبراغماتي معاً، ولكنه بعيد تمـاماً عن مسـألة تخلف القـطاع الخاص عن تحقيق معدلات التنمية التي كانت متوقعة منه، فقال مثلاً «طالما الطبقة موجودة، وطـالما أسلحـة الطبقـة موجـودة، اللي هي أدوات الانتاج، حتصبح أنت في مركز الضعيف لأنك أنت في هذا لا تسيطر على أدوات الانتاج»... طالما أن البنوك وأدوات الانتاج في يـد الرأسـمالية فهي «تستـطيع في هـذا الوقت أن تؤثـر عليك حتى تجعلك تـطلب استرضاءها حتى توازن الأوضاع الاقتصادية، لأن حتبقى رقبتك في أيديها.. بتقدر تخلق لك أزمات اقتصاديـة، وتقدر تفرض ما تشاء، وترفع أسعـار السلع الاستهلاكيـة وتقدر.. الـخ. اذن هي على كـل حال يبقى لها قوة كبـيرة في البلد، وقد تضـطرك هذه القـوة الى أن تطلب اسـترضاءهـا أو تهادنها، وهي في هـذا بتاخـد مكاسب مرحلية لغاية ما تنقض عليك لأن أسلحتها معاها»، انظر: «محاضر جلسات مباحثات الوحدة: المرحلة الثانية،» الأهرام، ١٩٦٣/٣/٣.

(٤٣) انظر بالنسبة للخطة: حسين، المصدر نفسه، الفصل ٤.

يذهب الى أصحاب الملكيات الكبيرة وأصحاب رؤوس الأموال أجانب ومصريين. وحدث تقارب في دخول الطبقات والفئات المختلفة وحدث تقارب بالتالي، بين مستويات الاستهلاك من خلال الارتفاع بالمستويات الدنيا، وخفض المستويات العليا. لم يكن نمط الاستهلاك والتنمية موجهاً للطبقة المتوسطة وحدها، وإن كان صحيحاً أنها كانت الأكثر استفادة، وهذا طبيعي. والنقد الجوهري هو أن معدلات الزيادة في الاستهلاك للطبقات، أو للفئات الدخلية المختلفة وليس للطبقة المتوسطة وحدها، تجاوزت (بدرجات متفاوتة) الامكانيات المتيسرة، أي لم تتناسب مع معدلات زيادة الدخل، ولم تتناسب مع معدلات زيادة الانتاجية[٤٤]، وكان هذا على حساب مستويات الادخار القومي المحققة، وبتعبير آخر استفدنا من المساعدات الاقتصادية الكبيرة التي كانت متيسرة في تلك الفترة لزيادة مستويات الاستهلاك بدلاً من زيادة مستويات الاستثمار، رغم معرفتنا بحقيقة أن هذه المساعدات غير مضمونة الاستمرار، وأن استخدامها فيما يمكث في الارض هو الذي ينفع في اليوم الذي تنقطع فيه هذه التدفقات. وقد صاحب التجربة الناصرية في مراحلها كلها هذا العجز عن تحقيق التوازن بين الادخار والاستهلاك، بكل ما يرتبط بذلك من اختلال في التوازنات الأخرى، وبخاصة ميزان التعامل مع الخارج (طبعاً نحن لا نتكلم عن فترة «الانفتاح» التي ألغيت فيها تقريباً فكرة الموازين!). وحتى في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٣، فترة الحرب الساخنة الممتدة، لم تحاول القيادة استعادة التوازن المفقود[٤٥]. ونحن نعلم طبعاً أن المشكلة هنا ليست مجرد صدور قرار

---

(٤٤) أثرت هذه الوجهة الاستهلاكية في هيكل الاستثمار أيضاً حيث تجاوز التنفيذ في قطاع الخدمات، بخاصة الخدمات غير الانتاجية، المعدلات المستهدفة، بينما تخلف التنفيذ عن تحقيق المستهدف في القطاع السلعي.

(٤٥) جون ووتربيري يربط هذا الموقف من قضايا الاستهلاك بمفهوم الدولة الرخوة المتساهلة Soft state الذي استخدمه ميردال لوصف سلوك الدولة في العالم الثالث. وهو يقصد قابليتها لتجاوز الحدود كلها مراعاة لأصحاب المصالح القومية والمتعارضة، وهذا الجوهر قائم تحت الواجهات الديمقراطية لبعض دول العالم الثالث، وقائم كذلك في ظل أعتى النظم الدكتاتورية والعسكرية.. المهم أن ووتربيري يستخدم هذا المفهوم قائلاً إن مصر كانت دولة متساهلة في أيام عبد الناصر وفي أيام السادات والعقد الاجتماعي (أي الميثاق) الذي قيد اختيارات عبد الناصر ظل سارياً أيام السادات وبالتالي فإن الانفتاح كان حتماً نتيجة لاختلالات الناشئة عن التساهل في أمور الاستهلاك مع الحرص على استمرار التنمية. ما يطرحه ووتربيري يدخل ضمن معسكر القائلين بالاستمرارية بين مرحلتي الثورة، ولكنه يتميز بتسليطه الضوء على قضية الاستهلاك التي تشمل الطبقات الاجتماعية المختلفة (بدرجة أو أخرى) كأساس للاستمرارية ولا يركز على قيام طبقة بعينها كأساس لاتصال المرحلتين. ونحن نتعاطف مع تركيز ووتربيري على قضية الاستهلاك بأبعاده الكلية ولكن نختلف معه في الاضافات وفي النتائج التي استخلصها. فمواجهة هذا الأمر لم تكن مستحيلة (أيام عبد الناصر)، واعتبار أن مفهوم الدولة الرخوة أو المتساهلة ينطبق على الدولة الناصرية مسألة غير صحيحة في تقديري. وفي كل الأحوال فإنه من التجريد المخل ملاحظة جانب مشترك بين المرحلتين مثل زيادة معدلات الاستهلاك واسقاط جوانب الخلاف الكثيرة التي تشكل النسق على هذا النحو أو ذاك، أنظر: John Waterbury, «The Soft State and the Open Door: Egypt's Experience with Economic Liberalization, 1974-1984,» paper presented at: The SUNY Binghamton Conference, April 1984, *Egypt: The Sadat Decade in Perspective.*

إداري، يحدد مستويات الاستهلاك وأنماطه وفق حسابات اقتصادية باردة، فالمسألة أكثر تعقيداً من ذلك، إنها مسألة التصادم مع عادات تكيف الناس معها، وانتقاص مما يعتبره الناس حقوقاً مكتسبة، وهي مسألة تتطلب جهداً سياسياً وتربوياً دؤوباً للاقناع، بل تتطلب ترويضاً. وهي لن تخلو من توتر ومرارة وبعض الصراع، ولكنها ممكنة في النهاية، تماماً كما أن اقناع المريض بتناول دواء مر، أو بمنعه من الحركة لفترة ما، يمكن أن يتحقق ببعض الجهد. وعادة تكون لحظة الحروب والكوارث لحظة مناسبة لكي تعيد الشعوب فيها ترتيب أمور حياتها، ولكي تقبل بسهولة على إجراء «ريجيم» خاص في استهلاكها، ولذا يعجب المرء من تردد القيادة السياسية في اتخاذ ترتيبات اقتصاد حرب بعد عام ١٩٦٧، ولماذا فضلت أن تواجه نقص الموارد وزيادة الانفاق العسكري من خلال خفض معدلات الاستثمار بدلاً من خفض مستويات الاستهلاك العائلي؟! هناك أسباب قيلت في ذلك الوقت، ولديّ تخمينات خاصة في تفسير هذا الذي يبدو لغزاً، ولكن لأمر لا يخرج ـ في التحليل النهائي ـ عن نقص في الثقة بقدرة الجماهير على المشاركة والعطاء. وهذا عيب أسجله رغم أنني لا أحمل أي نظرة رومانسية لمفهوم الجماهير.

الهجوم على مستويات الاستهلاك وأنماطه من هذا المنظور، سبق للقوى الراديكالية أن أثارته في تلك السنوات[٤٦]، وما لم نثره أيامها هو نوع الحياة المستهدف في شموله، ونمط الاستهلاك المادي الذي نتطلع الى انتاج ما يشبعه. وهذه قضية دينية ونظرية تتناول مفهوم التقدم والموقف من الحضارة الغربية، وهل تقليدها هو الهدف من كل هذا الكفاح الذي نخوضه؟ أم أن لنا نموذجاً حضارياً مستقلاً نهدف الى إقامته هو نموذج الحضارة العربية الاسلامية؟ هذه القضية لم تكن مثارة بطريقة واضحة من أي طرف سياسي أو فكري، ويعكس هذا قصوراً نظرياً عاماً لا تتحمل مسؤوليته قيادة ٢٣ تموز/يوليو وحدها.

٦ ـ القروض الأجنبية

الملاحظات النقدية السابقة لا تنفي دلالة الاتجاه العام الذي تابعنا تشكيله. فالنسق الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي أنشأته الثورة كان يتيح ربع معدلات الادخار المحلي، أي زيادة معدلات الاستثمار والنمو بالاعتماد على الموارد المصرية، وكان يمكّن من ادارة الجهد التنموي وفق قرارات المركز المصري ـ العربي. كان المسعى يهدف الى انشاء نسق اقتصادي يتسق مع مجتمع يعاد ترتيبه بحيث يكون دائراً حول مركزه، أسراره في داخله، وحتى سرقاته من داخله (منّه فيه).. وقد تحقق الهدف الى حد كبير. وانعكس كل ذلك في مسيرة متصاعدة

= والرأي الوارد في الورقة هو بلورة لما جاء في كتابه المعروف: *The Egypt of Nasser and Sadat* (Princeton: Princeton Univertsity Press, 1983).

(٤٦) انظر على سبيل المثال: «ندوة اقتصاد الحرب،» مصر المعاصرة (القاهرة)، العدد ٣٢٢ (نيسان/ابريل ١٩٦٨). (تصدر عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع).

للاستقلال الاقتصادي متمثلة في استقلالية القرار، وقد تكفلت السياسة الناصرية المركبة بالحد من الآثار السلبية لتشوه الهيكل الاقتصادي الموروث، والتي تنعكس بشكل مباشر في التبادل الدولي، وتكفلت السياسة الناصرية المركبة بشكل خاص بالحد من تدخل مقدمي المساعدات للتأثير في التوجهات العامة والتوجهات الاقتصادية. كاتب الورقة ممن يشيدون بالنتائج الايجابية التي ترتبت على القروض السوفياتية (مدنية وعسكرية)، وقدمت في مناسبة أخرى تحليلاً متكاملاً لأسس هذا التقويم الموضوعي[٤٧]. ولكنني أوضحت في الوقت نفسه أن ايجابية النتائج (وبمعيار المحافظة على استقلال القرار في المقام الأول) تعتبر شهادة لكفاءة القيادة المصرية في إدارة العلاقات الدولية (والمحلية)، قبل أن تكون شهادة للجانب السوفياتي. وقد استطاعت اسرائيل أن تحقق شيئاً من هذا القبيل في علاقتها مع الولايات المتحدة في ظل ظروف وحسابات مغايرة بطبيعة الحال. ورغم هذه الشهادة بنجاح القيادة المصرية في ظروف سياسية مواتية، يظل المبدأ الذي نحرص عليه هو تقليل الاعتماد على صيغة القروض في التعامل مع الدول العظمى، فزيادة الاقتراض من دولة كبرى تعتبر في كل الأحوال أداة سياسية محتملة في يد الدائن يتحين الفرصة لاستخدامها من أجل فرض شروطه. نعرف هذا جيداً في حالة الدول الغربية، ولكن الدول الشيوعية استخدمت بدورها الحصار الاقتصادي لاخضاع يوغسلافيا عند الخلاف معها (أيام ستالين)، ونعرف أيضاً أن الاتحاد السوفياتي أوقف المساعدات الاقتصادية عن الصين (أيام خروشوف)، وكذلك استخدمت الصين السلاح نفسه (وقف المساعدات) ضد فيتنام والبانيا. لا يعني هذا منع التعامل أو منع الاقتراض من الاتحاد السوفياتي أو من غيره، فالضرورة لها في بعض الأحوال أحكام، ولكن الحذر في كل الأحوال واجب.

٧ ـ بعض الأخطاء النظرية في «الميثاق»

ننتقل الى نقطة أخيرة تتعلق بتحليل الميثاق الناصري لطبيعة التحولات العميقة التي أحدثتها ثورة ٢٣ تموز/يوليو، ولآليات تحقيق هذه التحولات. ومعيارنا هنا في تحديد ما نعتبره أخطاء نظرية، هو مدى تعبير هذا الفكر عن مقصد أصحابه وتجربتهم[٤٨]. يقول الميثاق «ان

(٤٧) انظر: حسين، **الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩**، ج ١، ص ٣٨ ـ ٦٤.

(٤٨) تقتصر الملاحظات التالية على ما يتعلق بموضوع التحولات الاقتصادية ـ الاجتماعية بحكم المجال الذي تتحرك فيه الورقة. هناك ملاحظات أخرى تتعلق بتحليل التاريخ المصري، وقد تضمن هامش رقم (١١) على سبيل المثال اشارة الى ذلك، فقد شارك الميثاق المؤرخين المحدثين (التقدميين) أخطاءهم، وإن جاءت أخطاء الميثاق هنا لأسباب سياسية الى جانب الأسباب المعرفية، اذ ظنت قيادة الثورة ان الاقلال من شأن النضال الوطني السابق على الثورة قد يزيد من لمعان وبروز ما تحقق بعد الثورة، وقد يبدو هذا صحيحاً (ميكيافيليا) في الأجل القصير رغم مضاره في الأجل الأطول. ولكن أعتقد أن هذا الموقف كان ضاراً حتى في الاجل القصير، إذ ترجم هذا الموقف النظري في تبرير لتجاهل وعزل القسم الأكبر من الطلائع الثورية، وهذا=

الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر ـ وصولاً ثورياً الى التقدم ـ لم يكن افتراضاً قائماً على الانتقاء الاختياري، وإنما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير، كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين». وقد حاول الميثاق أن يؤكد حتمية الحل الاشتراكي من خلال اثبات استحالة تكرار تجارب التنمية الرأسمالية التي ارتبطت بالاستعمار حيث لا استعمار الآن، وكذلك من خلال عجز الجهود المحلية الفردية المبعثرة عن مواجهة الاحتكارات العالمية، وبالتالي، فإن هذه الجهود ستعجز عن إحداث تنمية جادة في ظروف عالم اليوم، وسينتهي الأمر بالرأسمالية المحلية الى أن تصبح ذيلاً للاحتكارات العالمية. إلا أن هذه الصياغات التي رفضت احتمالات المسار الرأسمالي على أسس واضحة، لم تحدد مفهومها لموضوع الاشتراكية بدرجة الوضوح نفسها، فمن ناحية، سجل الميثاق: «ان الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح للتقدم». ومعروف أن الماركسية ارتبطت بمصطلح الاشتراكية العلمية (بحق أو بغير حق)[٤٩]، وقد سجل الميثاق كذلك مفهومه لمرحلة التحول الاشتراكي وأوضح الحيثيات النظرية لما سبق اتخاذه من اجراءات، ومعروف أن هذا المفهوم كما أشرنا سابقاً يتفق مع البرنامج الذي سبق تطبيقه في التجارب الشيوعية باسم التحول الاشتراكي. الا أن الميثاق هاجم ـ من الناحية الأخرى ـ في اللحظة نفسها وبتعبيرات حادة ما حدث في التجربة السوفياتية (دون ذكر اسمها بصراحة) أو ما حدث في التجارب الشيوعية عامة، حين رفض التجارب التي حققت تقدماً على حساب زيادة شقاء الشعب العامل واستغلاله «تحت ضغط تطبيقات مذهبية مضت الى حد التضحية الكاملة بأجيال حية في سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة»، وقال ان: «القيم الانسانية أسقطت الاستعمار، كما أن هذه القيم أسقطت السخرة».

وأعتقد أن الغموض في صياغة بعض فقرات الميثاق، يرجع الى حسابات سياسية (محلية واقليمية ودولية)، أو اعتبارات مرحلية، اضافة الى ارتباك المفاهيم النظرية أيضاً. إلا أن الغموض لم يكن السمة السائدة في الميثاق على أي حال. فقد جاء قاطعاً وحاسماً في أغلب القضايا المطروحة، وتكمن هنا أهميته التاريخية، وأهمية مراجعته مراجعة نقدية. لقد كان الهدف من اصدار الميثاق تقديم وثيقة نظرية تفسر ما حدث، أو تفصح عن حقيقة المنطق

= الموقف أضعف البناء السياسي الى درجة حرجة ـ هناك ملاحظات تتعلق كذلك بأسلوب الادارة السياسية عموماً كما حدثت وكما عبر عنها الميثاق، انظر: حسين، **نحو فكر عربي جديد: الناصرية والتنمية والديمقراطية**، الفصل ٦. وهناك ملاحظات تتعلق بالوحدة العربية وأسلوب تحقيقها، وهذه لم نكتبها بعد.. ولا يتسع المجال هنا للاشارة اليها.

(٤٩) علمت من د. خير الدين حسيب انه ناقش الرئيس جمال عبد الناصر حول هذه الملاحظة نفسها، أي حول اللبس الذي يحدثه استخدام الميثاق لمصطلح الاشتراكية العلمية. وقد أبلغه الرئيس بعد فترة انه سيزيل اللبس في خطاب عام، وقد تحقق هذا فعلاً حيث أوضح الرئيس عبد الناصر في خطابه في يوم العلم أن مقصده من الاشتراكية العلمية هو ضرورة الاهتمام بالمكتشفات العلمية والتقنية في عملية التنمية.. الا أن قسماً كبيراً من برامج التثقيف لم يكن يشرح مفهوم الاشتراكية العلمية على هذا النحو رغم خطاب الرئيس عبد الناصر.

الذي حكم المسار الثوري، وحقيقة العلاقات التي تربط بين الاجراءات والمراحل المختلفة. وهذه الوثيقة النظرية كانت توجه خطوات المستقبل بقدر تفسيرها لمنطق المرحلة السابقة على صدور الميثاق. وما نزعمه هنا هو أن الميثاق لم يكن موفقاً تماماً في تحقيق مهمته. وإذا عدنا مثلاً الى العرض الذي قدمناه تواً عن مفهومه للتحول الاقتصادي والاجتماعي وعن أسبابه، فإن بوسعنا أن نثبت الملاحظات التالية:

أ ـ انني ممن يرون ضرورة الاجراءات التي اتخذتها الثورة بشكل عام، ولكنني لا أقول بحتميتها حيث لا حتمية في التاريخ. كانت الاجراءات ضرورية في مصر الستينات لتمكينها من أداء دورها القيادي في مشروع النهضة العربية المستقلة، ولكنها تفقد صفة الضرورة إذا لم تكن القيادة السياسية والطبقية حريصة على هذه النهضة وعلى دور مصر فيها. وكذلك، فإن القيادة قد لا توفق في مسعاها رغم حرصها. من هنا لا أقول عن الاجراءات انها حتمية.

وينقلنا هذا مباشرة الى معارضة الميثاق الذي حصر منطق التغيير ودوافعه في المتطلبات الاقتصادية للتنمية داخل القطر المصري، «لمواجهة اتساع مسافة التخلف في العالم بين السابقين، وبين الذين يحاولون اللحاق بهم (...). ان مواجهة التحدي لا يمكن أن تتم الا بثلاثة شروط: ١ ـ تجميع المدخرات الوطنية؛ ٢ ـ وضع كل خبرات العلم الحديث في خدمة استثمار هذه المدخرات؛ ٣ ـ وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج».

وربما يوحي سردنا السابق لسيناريو التغييرات الاقتصادية ـ الاجتماعية، بأننا نشارك الميثاق في تركيز التحليل على هذا الجانب التنموي الاقتصادي، وهذا غير صحيح وغير مقصود، فقد فعلنا ذلك لمجرد أن السياق تطلب القاء ضوء خاص على التطورات الاقتصادية المصرية وتناقضاتها، أما حين نكون بصدد عرض نظري مركب لما سمي بالتحول الاشتراكي، فإننا نتجاوز ما ذكرناه سابقاً وما جاء في الميثاق. فتنمية القدرات الاقتصادية تابعة للتوجه المستقل، وهذا مرتبط بالضرورة بتوحيد أقطار أمتنا، وتفسير ما تحقق من تغيرات اقتصادية ـ اجتماعية لا بد من أن يشمل هذه الأبعاد المتشابكة. وإذا كان التوجه الوحدوي يستمد مشروعيته وحوافزه من العقيدة المشتركة ومن التاريخ الحضاري المشترك (الى جانب متطلبات المستقبل وتحدياته)، فإن هذا بدوره ساهم في تحديد معالم النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي الصاعد، على نحو لم تبرزه صياغة الميثاق.

ب ـ ومن المفيد أن نستطرد الى شرح بعض العوامل التي تفسر حدوث التغيرات الاقتصادية ـ الاجتماعية، أي بعض الأمثلة الخارجة عن الاحتياجات المباشرة للتنمية الاقتصادية المصرية، والمرتبطة بالتوجه الاستقلالي ـ الوحدوي. فنبدأ بالتذكير بأن كل ما تحقق من مداخل كان يتحقق عبر تحرك عسكري وقتال ساخن، بالمعنى الحرفي. فالمرحلة من عام ١٩٥٢ حتى تأميمات عامي ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧، شهدت تحريك عمليات عسكرية محدودة ضد قوات الاحتلال في القناة، وشهدت تحركاً عسكرياً لمساندة الجزائر، وواجهت اعتداءات اسرائيلية متوالية، فأسرعت بتدبير مصادر جديدة للسلاح لمواجهة هذا التحدي. وأخيراً شهدت هذه الفترة قتالاً ضد العدوان الثلاثي. وبالنسبة لمرحلة التأميمات الواسعة والتخطيط

الشامل (١٩٥٧ ـ ١٩٦٧)، فإنها المرحلة التي شهدت انتقال قوات مصرية الى الأراضي السورية لدعم صمودها ضد مؤامرات حلف بغداد لغزوها، وقد توجت نتائج هذه المرحلة بالوحدة السياسية بين مصر وسوريا، ويهمنا في السياق الحالي أن هذه الوحدة دمجت جيشين عربيين تحت قيادة عسكرية واحدة بكل الأثار الاستراتيجية التي تترتب على هذا، وقد شهدت هذه الفترة كذلك تحرك القوات المسلحة المصرية لمساندة الثورة اليمنية، وكان مجرد الوجود العسكري المصري في الجزيرة العربية عامل اقلاق لقوى عديدة. ثم أخيراً، جاءت الحرب الصهيونية ـ الامريكية لاجهاض النهضة العربية في حزيران/يونيو عام ١٩٦٧ أما الفترة الأخيرة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٣)، فإنها فترة من القتال شبه المتصل بلغ ذروته في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣ . . وليس صدفة بالمناسبة، ان اتجاه التغير الاقتصادي ومراحله أخذ نمطاً آخر بعد عام ١٩٧٣، مع تغير الدور العسكري للقوات المسلحة المصرية، تعبيراً عن التغير في العلاقات مع الصهيونية ومع الولايات المتحدة.

التذكير بهذا السيناريو يقصد منه أن بناء قوات مسلحة قوية لم تكن مجرد شعار، انه سبب أساسي للتغيرات الاقتصادية ـ الاجتماعية، وهو في الوقت نفسه نتيجة لها. فاتجاه قيادة تموز/يوليو كان يفرض مبدأ بناء قوات مسلحة قوية على جدول الأعمال، والتقصير في تحقيق ذلك كان يكبد اتجاه الثورة خسائر جسيمة، وقد كان التقصير كبيراً للأسف حتى حرب عام ١٩٦٧ . . ويلاحظ من الناحية الأخرى أثر التوسع في التسليح وزيادة الانفاق العسكري على التنظيم الاقتصادي وعلى الموارد المتيسرة للتنمية. إن ارتفاع التكلفة الاقتصادية لحماية الأمن القومي، ولنشر الاتجاه الاستقلالي الوحدوي، كان عاملاً أساسياً خلف الاجراءات التي اتخذت، تماماً كما كان الحال أيام محمد علي، وكما توقع دالاس عام ١٩٥٦ فيما يبدو[٥٠].

ج ـ ينبغي أن نذكر أن مشاهد السيناريو السابق صاحبها كذلك انتشار الروح القومية وتأكيد الدور القيادي المصري، بحيث فرضت قضية الوحدة على كل الاطراف كهدفٍ مباشر أو كمصيبة وشيكة، حسب موقف هذا الطرف أو ذاك من الموضوع. لقد خرج المد القومي عالياً بعد العدوان الثلاثي. ورغم الانحسار الحادث بعد ثورة ١٤ تموز/يوليو عام ١٩٥٨

---

(٥٠) الحجة أو الذريعة التي استخدمها دالاس لسحب القرض الامريكي بتمويل السد العالي، هي شكه في قدرة الاقتصاد المصري على تمويل مشتريات أسلحة كبيرة (الصفقة التشيكية أو السوفياتية في حقيقة الأمر) وعلى المضي في بناء مشروع ضخم كالسد العالي في الوقت نفسه. والأمر المؤكد أن أسباب واشنطن ولندن والبنك الدولي لسحب مشروعاتها لتمويل السد العالي، كانت أسباباً مركبة، وكانت أسباب سياسية في المقام الأول. ولكن هذا لا يمنع من الاعتراف بأن الحجة الاقتصادية المستخدمة لا تخلو من أساس. واعلان دالاس كان يعبر عن شكه في قدرة مصر على تسديد ديونها للجهات الغربية (ولذا طلب البنك الدولي حق متابعة ومراجعة الميزانية المصرية وميزان مدفوعاتها، ورفض الطلب. وقد أصبح هذا الأمر الآن شيئاً عادياً!). ولا أدري إن كان دالاس قد وضع في حساباته خطر ان تضطر الدولة المصرية الى زيادة مواردها عبر تأميمات واسعة للوفاء بالتزاماتها المحلية والدولية. . ولكن لم يكن في الحقيقة أمام الدولة المصرية إلا أن تفعل ذلك إذا ارادت أن تمضي في بناء السد وفي زيادة الانفاق العسكري في الوقت نفسه.

العراقية، وفي مرحلة ما بعد الانفصال المصري ـ السوري، فإن آمال الوحدة ظلت تملأ الأفق، ورغم حدة الصراعات العربية (التي لم تكن مبررة كلها) ظل الدور المصري معترفاً به. وقد تحسين الموقف (من المنظور المستقل الوحدوي) بعد عام ١٩٦٧، حيث تشكل محور مصري ـ ليبي ـ سوداني، ثم دخلت معهم سوريا، وكانت باقي الأقطار العربية تحلق حول هذا المركز. ومقصدنا من التذكير بهذا التحرك في المحيط العربي، أثناء المراحل المتعاقبة للتطور الاقتصادي ـ الاجتماعي داخل مصر، هو اثبات انه من خلال التحرك الوحدوي الواسع والشامل تولدت أسباب اضافية لإحداث هذه التطورات الاقتصادية ـ الاجتماعية.
لقد جاءت اجراءات تموز/يوليو عام ١٩٦١ في ظل دولة الوحدة (وقبلها الاصلاح الزراعي في سوريا) بهدف دعم القطاع العام في اقليمي الدولة، وكان هذا يعني ـ مع قيام مؤسسة سياسية عسكرية مركزية ـ انشاء قطاع اقتصادي مشترك (مصري ـ سوري)، وهو أمر يساعد في تحقيق الاتساق بين حركة الاقتصاديين باتجاه التنمية المشتركة وزيادة التبادل، فضلاً عن تأكيد استقلالية القرارات والسياسات الاقتصادية في القطرين، وعزل مراكز التأثير التقليدية (أجنبية ومحلية)، اضافة الى تعميق الانتماء الوحدوي للجماهير العربية الواسعة التي كان مفروضاً أن تستفيد من هذه الاجراءات. وبشكل عام نقول إن التحرك الجاد نحو إقامة الوحدة كان يتطلب بالحاح زيادة الدور الاقتصادي للدولة، فقد أثبتت التجربة أن الدور المركزي للدولة مهم جداً في عمليات الدمج والتنسيق بين الاقتصادات العربية، وهي عمليات لها حسابات فنية واقتصادية معقدة، ولها حساسيات أكثر تعقيداً[٥١].

د ـ ننتقل بعد ذلك الى زاوية أخرى من زوايا المعالجة النظرية للميثاق، فالقيادة السياسية كانت تدرك تماماً أن نذر التبعية قد تأتي من جانب الكتلة السوفياتية أو من جانب الكتلة الغربية الأمريكية، فقد تعلمت ذلك على الأقل من خلال علاقاتها الخاصة مع يوغوسلافيا والصين. وكما أن التبعية للغرب تحول دون وحدة العرب (إذ إن مصلحتهم في تفتيت وحدتنا)، فإن التبعية للشرق تفضي الى النتيجة نفسها. هذا أمر نفهمه من التاريخ ومن علوم السياسة والاستراتيجية، بل ونعلمه من خلال خبرتنا الذاتية أثناء الوحدة المصرية ـ السورية، وبعد ثورة ١٤ تموز/يوليو العراقية. ولأمر ما لم تشمل الشروح النظرية ـ كما جاءت في الميثاق ـ أي تحذير من هذا الاحتمال حتى لا يحدث لبس من هذه الناحية في فهم اشتراكية الميثاق، وحتى يتأكد في الوعي الثوري العربي أن المسار التنموي القطري قد يقود الى تبعية أخرى ويفقد استقلاله وتوجهه الوحدوي، رغم أي رايات «اشتراكية» قد يرفعها، إذا تكامل هذا المسار القطري مع الكوميكون بدلاً من الارتباط بتيار التنمية العربية والسوق العربية[٥٢].

---

(٥١) حديثنا هذا لا يتضمن تقويماً لكفاءة ما تحقق، وبخاصة في القطر السوري، فليس هذا مجاله، كما أنني لا أملك من المعلومات ما يمكنني من ذلك. ما يهمنا هنا هو فهم المنطق الذي كان خلف هذه الاجراءات وايضاح ان التوجه الوحدوي كان ضمن هذا المنطق العام وضمن الآليات التي حركت الاتجاه.

(٥٢) انظر مزيداً من الشرح في نقد التركيز على مصطلح الاشتراكية في التثقيف السياسي للستينات، في: =

هـ ـ ونلاحظ كذلك أن الميثاق لم يحدد بوضوح ما إذا كان برنامج «التحول الاشتراكي» بالتفصيل الوارد فيه هـو أمر خـاص بمصر، أم أنه أسـاس لحركـة الوحـدة في الأقطار كلهـا؟ بخاصة بعد أن أصبح مطلب الاشتراكية شرطاً ضرورياً ومسبقاً للوحـدة (حريـة ـ اشتراكيـة ـ وحـدة). وفي ظني أن البرنـامج الـوارد في الميثاق لم تكن تتـطلبه ظـروف عـديـد من الأقـطار العربية، والأسـاس الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي يمكن أن يجمعنـا معاً في دولـة واحدة هـو استقلال القرار الاقتصادي في مواجهة التدخـل الخارجي، وفي هـذه الحالـة سيوجـد قدر من التباين بين البنى المختلفة التي تحقق استقلال القرار في الأقطار العربية. والعلاقات الوحدويـة (حتى في شكلها الأرقى: الوحدة الاندماجية) تتحمل قيام هذا القدر من التبـاين، ويمكن أن يكـون هذا التبـاين (في ظل إدارة سيـاسية رشيـدة) مصدر حيـوية، وأسـاس اعتماد متبـادل حقيقي، في اطار استراتيجية عليا واحدة تحدد السيـاسة الخـارجية والتـوجه الاقتصـادي العام وتوحد القوات المسلحة خلف القيادة السياسية.

وقد ذكرنا في القسم الأول من الورقة أن مكونـات التنمية المستقلة قـد تختلف اختلافـاً واسعـاً بين البـلاد المختلفة. والميثـاق محق في تبين اختـلاف الظروف بيننـا وبين الـدولـة التي تحققت فيها التنمية الرأسمالية. وبالنسبة للدول الاشتراكية، فإن رفض الميثـاق لما أطلق عليـه سخرة في تجاربها أمر لم أستسغه ولم أفهمه، بخاصة إذا كان المقصود تجنب التضحيات التي قد تتطلبها النهضة (وهو خاطر لا يمكن استبعاده في ضوء موقف الثورة من الاستهلاك العائـلي كما شرحناه). إلا أن ظروفنـا تطرح بـالفعل إمكـانية تحقيق نمـوذج خاص للتنميـة المستقلة، وإذا حصرنـا بحثنا في الـظروف الاقتصاديـة وحدهـا، نقـول إنـه إذا كـان هيكـل المـوارد المتيسرة وحجمها قد أثر الى حد كبير في تشكيل النموذج التنموي الغـربي، وفي تشكيل نمـوذج التنمية السـوفياتي أو الصيني، فإن هيكل الموارد النفطية وحجمها يفرضان علينا أن نبحث عن الطبعة العـربية الخـاصة من التنميـة المستقلة. وللأسف لا نلحظ أن الميثـاق قد أثـار قضية النمـوذج الخاص من هذه الزاوية، بـل إنه لم يشر الى النتـائج المحتملة لتـوظيف النفط العربي للتنميـة المستقلة المتكاملة.

و ـ خلاصة ما سبق أنه لـو أن الميثاق شرح منـطق التحرك بـاعتباره استجـابة مـلائمة لمتـطلبات الاسـتراتيجية القـومية العليـا، لكان أصـدق تعبيـراً، وأكـثر قـدرة عـلى الاقنـاع. والاستراتيجية العليـا مفهوم مـركب ينسق بين المتغـيرات السياسيـة والاجتماعيـة والاقتصاديـة والعسكـرية التي تتفـاعل معـاً بهدف الاقـتراب من هدف النهضـة العربيـة الاسـلاميـة، التي تتضمن بالضرورة استقلال الإرادة في مواجهة الأنساق الدولية الفرعية المهيمنة، وهي تتضمن كـذلك، وبـالضرورة، توجهـاً لإقامـة دولة الـوحـدة التي لا يمكن من دونها مـواصلة المسـيرة المستقلة. لو قال الميثاق ذلك لكـان أصدق كـما قلنا في تحليـل ما حـدث، فما سمي بـالتحول

= حسين، المصدر نفسه، ص ٨٣ ـ ٨٨. ولا يتعارض هذا مع تأكيد مبدأ العدالـة الاجتماعيـة (المتمثل في عـدالة توزيع الأصول والدخول) في اطارنا للتنمية المستقلة، بل لا بد من ذلك.

الاشتراكي كان فعلاً نتيجة كل المداخل التي عددناها. ولو تنبه الميثاق الى أن الهدف الرئيسي هو الاستقلال ـ الوحدة، وأن التنظيم الاقتصادي ـ الاجتماعي المستهدف، هو النظام الملائم لتحقيق الهدف، لو تنبهنا الى هذا كان محتملاً أن نتنبه كذلك الى إمكانية التباين بين الانساق الاقتصادية ـ الاجتماعية داخل المنطقة العربية في إطار التوجه الاستقلالي ـ الوحدوي.

ولست أزعم أنني أو غيري كنت أبعد نظراً وأكثر إحاطة مما جاء في ميثاق الستينات. وأمثلة القصور التي أشرت اليها كانت تمثل ـ الى حد كبير ـ المناخ السائد أيامها، ولكن هذا لا يبرر بطبيعة الحال الا نشرع في تصويب مفاهيمنا حالما نتبين ضرورة ذلك.

ثالثاً: المسار التنموي ١٩٧٤ ـ ١٩٨١/١٩٨٢

كما في القسمين السابقين، ستكون معالجتنا ـ في الأساس ـ اضافة الى ما سبق أن كتبناه في الموضوع وعلى هامشه.

١ ـ حدث انكساران وليس انكساراً واحداً

نبدأ بتأكيد ارتفاع معدلات النمو في الاقتصاد المصري خلال هذه الفترة حيث كان معدل النمو السنوي الحقيقي (أي بالأسعار الثابتة) ٩ بالمائة خلال الفترة بين عام ١٩٧٤ الى عام ١٩٨٠/١٩٨١. إلا أن الزيادة الحقيقية في دخل المجتمع تفوق هذا المعدل أيضاً، إذ ان أثر دخول العاملين في الاقطار النفطية على الدخل القومي احتسب على أساس حجم التحويلات الرسمية فمثل ذلك ١٤ بالمائة من الدخل القومي (بتكلفة العوامل) عام ١٩٧٩، في حين أن دخول العاملين في الأقطار النفطية لا تقتصر على هذه التحويلات الرسمية، فهناك تحويلات غير رسمية، هناك مدخرات بالنقد الأجنبي، اضافة الى انفاقهم الاستهلاكي. وتصل بعض التقديرات الى أن احتساب التقديرات أثر دخول العاملين في الأقطار النفطية بمفهومها المتكامل يجعلها تمثل في ذلك العام (١٩٧٩)، اضافة الى الدخل القومي تتراوح بين ٢٥ و٤٠ بالمائة وليس ١٤ بالمائة[٥٣]. وقد بنيت التقديرات على أساس فرض بأن العاملين في الأقطار النفطية كانوا لا يزيدون عن ١٠ بالمائة من قوة العمل المصرية (وهذه مسألة ظنية

---

(٥٣) بالنسبة لأثر دخول العاملين في الخارج، أنظر: Bent Hansen and S.Radwan, *Employment Opportunities and Equity in a Changing Economy: Egypt in the 1980's* (Geneva: International Labour Organization [ILO],1982), pp. 233-238.

وبغض النظر عن مدى دقة التصحيح الذي أحدثته هذه الدراسة في حجم ما تضيفه دخول العاملين، فإن الفكرة في أساسها صحيحة، فأثر العمالة في الخارج لا يمكن أن يقتصر انعكاسه على التحويلات الرسمية. في المقابل سبق لي أن شككت في معدلات النمو الاجمالي التي عبرت عنها تقارير المتابعة وقبلتها الهيئات الدولية دون تحفظ عادة. أنظر: حسين، **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩**، ج ٢. ولكن يظل صحيحا رغم أي تحفظ أن معدلات النمو في هذه الفترة كانت بالغة الارتفاع. وما يعنينا هنا هو اثبات هذا الاتجاه العام.

وفيها نظر). ويفضي اعتماد هذه النسبة على أي حال الى تقدير الزيادة في متوسط دخل الفرد في اجمالي قوة العمل المصرية بنسبة تتراوح بين ٥٠ و٩٠ بالمائة، ويلاحظ أن هذه النسبة تمثل تقدير الزيادة الناشئة بشكل مباشر عن دخول العاملين في الخارج وحسب. أي لا تدخل في التقدير الزيادة في متوسط الأجر الناشئة عن أسباب داخلية.

ان معدلات النمو في هذه الفترة تعلو كثيراً جداً عن أي معدلات سبق تحقيقها في تاريخ مصر الاقتصادي الحديث (والقديم بطبيعة الحال)، ويشمل ذلك معدلات النمو في الخطة الخمسية الأولى الشهيرة (١٩٦٠/١٩٦١ ـ ١٩٦٤/١٩٦٥). وكذلك، فإن الارتفاع في متوسط الأجر لا يقارن بما تحقق نتيجة اعادة توزيع الدخل في مرحلة «التحول الاشتراكي» وقد شاركت في النمو القطاعات الاقتصادية المختلفة بدرجة أو بأخرى. وكذلك أصابت كل المهن (ذهنية ويدوية ـ في الريف والحضر) نصيباً من زيادة الدخل.

هذه حقائق لا بد من الاعتراف الصريح بها، وأياً كان الرأي في سياسة «الانفتاح الاقتصادي». وهي تعني حدوث تغيرين حادين في المسار الاقتصادي خلال هذه الفترة، وليس تغيراً واحداً. والتغيران ليسا من جنس واحد، والأسباب التي أحدثت أحدهما تختلف تماماً عن الأسباب التي أحدثت التغير الآخر. والتقاء الاثنين في لحظة تاريخية واحدة كان مجرد صدفة. نقصد بهذا الحديث أننا بصدد تغير حاد في السياسة الاقتصادية، من اتجاه مستقل الى اتجاه تابع، ونحن في اللحظة نفسها بصدد تغير حاد في الموارد الاقتصادية من حيث حجمها وهيكلها، ولا بد من التمييز بين أثر كل من هذين العاملين في مجمل التطورات الاقتصادية (وغير الاقتصادية) الحادثة في تلك الفترة.

٢ ـ أهمية التمييز بين الانكسارين

أخفى غبار الجدل الساخن والواسع حول السياسات الاقتصادية حقيقة التغير المفاجىء والسريع في قاعدة الموارد، وربما ساعد في الاخفاء أن الظاهرة غير مألوفة، فقد جرت العادة على أن تتطور الموارد بتدرج ما من خلال جهد تنموي تنظمه سياسات اقتصادية، ولكن افلات الموارد من عرفها التقليدي، وانطلاقها في قفزات سريعة وبدرجة ملحوظة من الاستقلال النسبي عن الجهد التنموي المبذول وسياساته الاقتصادية، لا شك أن هذا الانفلات كان ظاهرة غير عادية وكان يتطلب مضي فترة ما قبل استيعاب الظاهرة وادخالها في تحليل الوضع الاقتصادي وتقويمه. ولكن كان هذا التخلف عن استيعاب الظاهرة، يعني تخلفاً عن استيعاب المركّب الاقتصادي المصري بأبعاده المتكاملة، وأدى هذا الى خطأ كثير من التوقعات والتنبؤات. فعلى سبيل المثال، طالما أن التحليل مركز على ما طرأ على السياسات الاقتصادية، يكون معروفاً من التجارب التاريخية السابقة، ان التطورات الحادثة في هذه السياسة تؤدي الى افقار الطبقات الكادحة، فاتجهت التوقعات الى هذه النتيجة فعلاً، بل إن بعضها تشبث بهذه النتيجة الخاطئة رغم مرور فترة كافية لتوضيح أثر العوامل الموازنة التي منعت النتيجة المتوقعة، أي أثر التغير المفاجىء في الموارد، وبخاصة أثر دخول العاملين في

الأقطار العربية. ان اختزال الدراسة والحوار الى جانب السياسات الاقتصادية وحده ورّط مناهضي هذه السياسة في أخطاء تحليلية وتقويمية، وكل أخطاء من جانبنا تفيد بشكل غير مباشر أصحاب الانفتاح والمروجين له. وقد عمد هؤلاء بدورهم الى معالجة المتغيرين (أي السياسات والموارد) كما لو كانا شيئاً واحداً، وقد أفادهم هذا المنهج بشكل مباشر، إذ ساعدهم في تجميل الانفتاح حيث اضافوا الى رصيده نتائج هي في حقيقتها صادرة عن القفزة الهائلة في الموارد القومية (والفردية)، ولا تكاد تمت بصلة للسياسات الاقتصادية، بل لقد تحققت هذه النتائج في رفع الأجور رفعاً مذهلاً وتحسن مستويات المعيشة لفئات واسعة الى درجة فاقت احلام هذه الفئات، وحدث كل هذا رغم أنف ما كان مفروضاً أن تؤدي اليه السياسات الاقتصادية التابعة في ظروف عادية. . وقد آن لمفكرينا في مجال العلوم الاجتماعية أن يبحثوا النتائج الخاصة التي تترتب على تحقق الوفرة المادية أو الثراء. أذكر ان كتابات غربية كثيرة عالجت موضوعاً كهذا، وبخاصة في العقدين الاخيرين مع موجة الدراسات المستقبلية[٥٤]، ولكنها لن تنفعنا ان حاولنا تقليدها والتشبث بنتائجها، لن تنفعنا لأكثر من سبب، ويكفينا في السياق الحالي أن نذكر بأن زيادة الموارد عندنا كانت مجرد «رزق» لا يرتبط بانتاج ولا بعلاقات انتاج. كانت رزقاً ابتلينا به ولم نحقق حتى الآن الا الفساد والبوار (والكلام هنا لا يقتصر على مصر بطبيعة الحال). وهذا كله يمثل حالة فريدة لم ترد على غيرنا ولن يحلها الا نحن.

٣ ـ العلاقة الفريدة بين الموارد والسياسات

قلنا ان القطاعات كافة شاركت في النمو بحيث زادت الموارد الى أكثر من ضعفها خلال سبع سنوات، ولكن المسؤولية الكبرى تقع على عاتق قطاعات: النفط والغاز ـ دخول

---

(٥٤) قد نشير هنا الى ان البعض حاول ان يبحث النتائج الجزئية للثراء على النحو الذي يعبر عنه على سبيل المثال بقانون انغلز الذي يشير الى ان نسبة ما ينفق على الغذاء تتراجع مع زيادة الدخل. ولكن هناك من حاول أن يبحث النتائج الكلية للثراء، وهذا اكثر اهمية. نشير مثلا الى ملاحظة غالبريث ان جميع النظريات الاقتصادية (الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والماركسية) قامت في ظروف من انخفاض المستوى العام للمعيشة، وتساءل عن اثر الوفرة التي أصبحت محققة الآن على الفكر الاقتصادي والنظم الاقتصادية. انظر:
John Kenneth Galbraith, *The Affluent Society* ([London]: A Pelican Book, 1968), chs. 1 and 4.
وقد تالت كتابات غالبريث المختلفة كمحاولة لانشاء فكر اقتصادي يتجاوز الفكر السابق ويتسق مع المجتمع الصناعي الجديد او مع مجتمع الوفرة ـ وفي الحقيقة سبقه ماركس الى ذلك، وقد كان ماركس اول واكثر من بالغ في الاثر المحتمل للوفرة حيث جعل الشيوعية نتيجة حتمية له، بكل ما عنته هذه الشيوعية عنده، اي انتهاء الطبقات والمشاحنات والمنافسات المدمرة، وشيوع الفضائل كلها، واطلاق الملكات والمبادرات وانهاء الاغتراب. . الخ ـ والدراسات المستقبلية تشيع بدورها توقعات سعيدة (للدول فوق الصناعية بالذات) بسبب ما ستحققه هذه الدول من وفرة نتيجة الثورة العلمية والتكنولوجية. وقد اشير الى توفلر، بشكل خاص، الذي حظيت كتاباته بانتشار كبير، وحظيت بقبول في الشرق والغرب. لانها تجسد بالمناسبة تجسيداً ممتازا ما ينبغي لنا ان نناهضه في مفهوم التقدم الغربي.

العاملين في الأقطار العربية ـ السياحة ـ عوائد قناة السويس ـ إضافة الى صافي تدفقات رأس المال الأجنبي.

واصرارنا على لفت الانتباه الى ما طرأ على الموارد، والى خطر الاقتصاد ـ في التحليل الاقتصادي ـ على تتبع السياسات الاقتصادية الانفتاحية، اصرارنا هذا لا يعني أن التفاعل بين هذين المتغيرين لم يكن قائماً، ولكنه يعني أن الزيادة الكبيرة في الموارد، والطريقة التي تمت بها الزيادة، جعلتا للموارد ـ في حالتنا ـ دوراً فريداً يخالف الدور التقليدي الذي تلعبه الموارد في نموذج تنموي. ومن ناحية أخرى، فإن هذا الدور الفريد جعل العلاقة بين الموارد والسياسات الاقتصادية، أي جعل نمط التفاعل بينهما، فريداً أيضاً[٥٥]. وقد عبرنا عن هذا بأن الموارد انطلقت بدرجة ملحوظة من الاستقلال النسبي عن الجهد التنموي الذي تبذله قوة العمل داخل البلاد (لا يزيد عدد العاملين داخل البلاد في القطاعات الرائدة عن ٣ بالمائة من قوة العمل المحلية). ولكن كل هذا لا ينفي قيام تشابك وتفاعل من نوع خاص بين تطور الموارد، وتطور السياسات الاقتصادية.

ولتوضيح ذلك، نقول إن هناك اختيارات سياسية معينة ساهمت في تطور الموارد على النحو الذي تحقق من حيث تعيين المدى والمراحل، فالسياسات العامة هي التي حددت حجم هجرة العمالة ونمطها مثلاً، وهي التي حددت مراحل استعادة آبار النفط من اسرائيل، وهي التي حددت موعد فتح قناة السويس. لا يمكن نكران ذلك. ولكن التسليم بهذا لا ينفي أن الموارد نشأت ـ في الأساس ـ وفق اعتبارات موضوعية خاصة بها، وبغض النظر عن اتجاه السياسات العامة أو السياسات الاقتصادية. فتأثير هذه كما قلنا يحدد المدى والمراحل ولكنه لا ينشىء الظاهرة انشاء، فقد يؤدي اسلوب آخر لاستعادة الاراضي المحتلة الى اختلاف في مواعيد استرداد آبارنا من اسرائيل، ولكن الآبار موجودة في كل الاحوال وكانت ستسترد في هذا الموعد أو ذاك. وارتفاع أسعار النفط بعد حرب تشرين الاول/اكتوبر لم يكن من القرارات التي حددتها السياسة المصرية. وكذلك الأمر بالنسبة للملاحة في قناة السويس، فهذه هبة جغرافية تضاعفت ميزتها الكبرى مع زيادة تصدير النفط وارتفاع أسعاره، وليست من نتائج السياسة الاقتصادية. كان ممكناً أن تؤثر السياسة في موعد افتتاحها وشروطه، ولكن كان طبيعياً أن تفتح في كل الأحوال. وكذلك الحال بالنسبة الى العاملين في الخارج. فهذا الاندفاع للعمل في الأقطار النفطية كان لا بد من أن يفرض نفسه على أي واضع للسياسة الاقتصادية، والا أطيح به. السياسات الاقتصادية كانت ستتباين في أسلوب تعاملها مع هجرة العمالة، ولكن في اطار انها تعترف بها وفي كل الأحوال كحقيقة موضوعية.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن السياسة الاقتصادية المصرية كان مفروضاً ان ترد في كل الأحوال على مفاجأة الموارد لها، وكان مفروضاً أن يحدث تعديل كبير في توجهات السياسة

---

(٥٥) غني عن البيان ان هذا التحديد لعلاقة فريدة بين الموارد والسياسات في بلد كمصر ينطبق بدرجة اعلى على الاقطار النفطية ونصف النفطية.

الاقتصادية وفي أدواتها بعد تشرين الأول/اكتوبر عـام ١٩٧٣، وكان التعـديل يصـل الى حد إعادة صياغـة البنية أو النسق الاقتصـادي ـ الاجتماعي، ليكـون في امكاننـا استيعاب هـذه الطفـرة في الموارد داخل مصر وحولها[٥٦]. إذا حدثت استجابة ثوريـة لتحدي الـثراء هذا (من منـظور مستقل)، كنا سنحسن استخدام الفرصـة التاريخيـة، وكنا سنمتنـع من البدايـة عن استنزاف الثروات وتبديدها، وكنا سنعمد الى تحويلها وتنميتها في ظروف ميسرة نسبياً من حيث التكلفة المادية. ولكن هذه المهمة كانت غاية في الصعوبـة، لأن التشوه الـذي أصاب فئـات المجتمع وأفراده بسبب هذا النمط من الموارد الغزيرة المفاجئة (وعلى رأسها المال النفطي) جعل إمكانية التحرك التنموي الرشيد مسألة صعبـة، والقيادات السيـاسية في مصر، والمنـطقة العـربية، لم يكن من بينها من هو قادر أو راغب في السيطرة على الظروف الجـديدة في إطـار مسار مستقـل وحـدوي. ولكن ينبغي أن نشهد في الـوقت نفسه، بـأن القوى الـوطنية داخـل مصر لم تكن بشكل عام واعية بضرورة إحداث تغييـرات ما في الأوضـاع والسياسـات الاقتصاديـة ـ الاجتماعيـة استجابة لثورة الموارد، بحيث بدت المناقشات الاقتصادية عام ١٩٧٤ كما لو كانت حواراً بـين فريق يريد المحافظة على الوضع القائم (المكاسب الاشـتراكية) متجـاهلاً الامكـانات الجـديدة عـلى الساحـة، وبين فـريق مقابـل يريـد التجديـد مشيراً إلى تلال البترو دولار. ووسط هـذا الاضطراب استفاد أصحاب الانفتاح من توافر الـظروف الموضـوعية الـداعية إلى تغيـير ما في السياسات الاقتصادية، فحققوا بتخطيط أمريكي ـ صهيوني أسوأ تغيير ممكن، وباسم الرغبـة في الاستفادة من ثورة الموارد أنجزوا مهمتهم في التحول من الاستقلال إلى التبعية.

٤ ـ هيكل الموارد المصرية والأمن القومي

قدمت دراسة للبنـك الدولي تقـديراً لمسـاهمة أربعـة قطاعـات رئيسية في جملة المـوارد. القـطاعات هي: نصيب مصر من انتـاج النفط والغاز، وتحـويلات العـاملين، وعـوائـد قنـاة السويس، وصافي تدفقات رأس المال الاجنبي[٥٧]. ويلاحظ أن العـادة جرت في السـابق على ادراج قطاع السياحة ضمن القطاعات الرائـدة الواعـدة. ويبدو أن استبعـادها يـرجع إلى أن

(٥٦) نذكر هنا ان «ورقة اكتـوبر» (ايـار / مايـو ١٩٧٤) كانت محـاولة جـادة للتعبير عن ضرورة تجـديد السياسات والمؤسسـات الاقتصاديـة. وقد ظلت الـورقة بسبب مـا حدث بعـد ذلك عـلى يد من أعلنت بـاسمه الورقة، أي أنور السادات. أنظر تقويم الورقة: حسين، **الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩**، ج ٢، ص ٣١ ـ ٣٣.

(٥٧) انتاج النفط كان أقل من ٨ ملايين طن (١٩٧٤) قيمتها بالسعر العالمي حوالى ٨٠٠ مليـون دولار، فأصبح اكثر من ٣٢ مليون طن (١٩٨١) قيمتها ٨ مليارات دولار تقريباً، ويعني هـذا معدل زيـادة سنويـة تبلغ حوالى ٢٧ بالمائة في المتوسط بالسعر الثابت للدولار ـ وبالنسبة لتحويلات العـاملين فأنها زادت من ١٩٠ مليـون دولار إلى ٢٨٠٠ مليون دولار (١٩٨١)، أي بمعدل زيادة سنوية ٣٢ بالمائة في المتوسط بالسعـر الثابت للدولار ـ كذلك بـالنسبة للقنـاة التي بلغ دخلها بعـد فتحها وتـوسيعها حـوالى ٩٠٠ مليون دولار (١٩٨١) ـ أمـا بالنسبـة لتدفق رأس المال الاجنبي للاستثمار المبـاشر وتدفق القـروض متوسـطة وطويلة الاجـل فأنها زادت زيـادة كبيرة، اتخـذت في المرحلة الاولى (سنـوات العلاقـات مع البلدان الخليجيـة) شكل منـح وقروض سـائلة لدعم ميـزان =

حصيلتها الصافية أصبحت سالبة أو ما يقرب من ذلك(٥٨). ورغم تحفظنا على اقتصار حسابات البنك الدولي في موضوع العاملين في الاقطار العربية على التحويلات الرسمية مالية وعينية (وسبق ايضاح ذلك)، فإن النتائج التي توصلت اليها التقديرات هي أن هذه الموارد ارتفعت نسبتها إلى جملة الانتاج القومي من حوالى ٦ بالمائة عام (١٩٧٤) إلى ٤٥ بالمائة (في أوائل الثمانينات)، وأصبحت نسبتها إلى القيمة المضافة ٥٥ بالمائة، وحصيلة النقد الأجنبي من صافي صادرات النفط ومن تحويلات العاملين ومن عوائد المرور في القناة ومن السياحة زادت بمعدل سنوي ٤٠ بالمائة، وأصبحت تمثل أكثر من ٧٠ بالمائة من جملة الايرادات الجارية في ميزان المدفوعات(٥٩).

وقد تناولت في دراسة سابقة الآثار المجتمعية المدمرة للقطاعات التي أصبحت تمثل هذا الوزن الهائل في مواردنا الاقتصادية (بخاصة قطاع المال النفطي)(٦٠). وقد تابعنا ما يحدث داخل مصر نفسها بالنسبة لنفطها ومالها النفطي، حيث أصبح استنزاف النفط حلالاً وسياسة رسمية، وحيث يتزايد الاستهلاك بمعدل مجنون يزيد عن ١٢ بالمائة سنوياً، ومفروض ألا تتعدى نسبة الانتاج إلى الاحتياطي ٢ بالمائة وعندنا ٧ بالمائة، وإذا استمر الحال على هذا النحو فقد ينفد النفط عام ١٩٨٨ / ١٩٨٩، أو في عام ١٩٩٥ حسب تقديرات أخرى اكثر تفاؤلاً(٦١). وما يقال عن تبديد الثروة النفطية المصرية، ينطبق بشكل آخر على دخول المصريين

= المدفوعات (إلى حد كبير) ثم اخذت في المرحلة الثانية (١٩٧٨ ـ ١٩٨١) شكل قروض مرتبطة بمشروعات محددة بشكل أساسي.

(٥٨) ما وصل إلى البنوك عام ١٩٨١/١٩٨٢ من السياحة ٥٠٨ ملايين جنيه، وما وصل إلى الحكومة من ذلك ٢٤٥ مليون جنيه (البنك المركزي) إلا أن وزير السياحة آنذاك توفيق عبده اسماعيل قدر الدخل السياحي الحقيقي في ذلك العام بحوالى ١٢٠٠ مليون دولار أي أن قسماً كبيراً من الدخل السياحي بالنقد الاجنبي لا يمر عبر القنوات الرسمية المصرفية. أنظر، **الاهرام**، ١٩٨٣/٦/١٤ ومن ناحية أخرى قدر انفاق المصريين في السياحة بالخارج بحوالى ٥٧٣ مليون دولار (١٩٨١).

(٥٩) The International Bank for Reconstruction and Development [IBRD], *Egypt Issues of Trade and Investment Planning,* Report no. 4136-EGT, October 1982 (Washington: IBRD, [1982]), vol.1: *An Economy-Wide Perspective,* pp. 5-12. (Document, confidential draft for official use only).

(٦٠) عادل حسين، «المال النفطي عائق للتوحيد والتكامل،» **المستقبل العربي**، السنة ٢، العدد ٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٩)، ص ١٦ ـ ٣١.

(٦١) أنظر مثلاً: محمود أمين، «تحذير بترولي: الفائض الذي ليس فائضاً،» **الأهرام الاقتصادي**، (٥ نيسان/ابريل ١٩٨٢)، وكانت البيانات الرسمية تتعمد اخفاء هذه الحقائق، ولكن توالت التصريحات منذ ١٩٨٤، تؤكد نفاد الاحتياطي المؤكد عام ١٩٩٥. ونعلم أنه لا يتم تحديد مستويات رشيدة لانتاج النفط في الأقطار العربية كلها، ولا يتم استخدام رشيد للمال النفطي كذلك. ولكن اذا كنت اتصور ان مستويات انتاج النفط الخليجي التي تبدو غير عقلانية من منظور اهل الخليج والأمة العربية وقد تفسر بأنها نتيجة ضغوط خارجية (سرية)، فإن موقف اللامبالاة للسلطات المصرية مما يحدث في نفطها لا يمكن تفسيره للأسف بطريقة مشابهة.

ومن الطريف أن البنك الدولي بدأ يحذر بدوره من احتمالات نفاد النفط وكيف ينبغي أن يعالج باعتباره دخلا =

العـاملين في الخارج، فهي مقتـطعة بـدورها من ثمن ثـروة مصيرهـا إلى الـزوال، وينبغي أن نتعـامل معهـا بعنايـة تحول دون تبـديد أغلبهـا فيها لا ينفـع إلا في اشباع حـاجات طـارئة في اللحظة الحالية التي نحياها.

وقـد أصبح البنـك الـدولي يلحظ مثلنـا أن هـذه المـوارد «ذات مصـادر خـارجيـة»، وانها «تعتمد إلى حد كبير على عوامل تخرج عن سيطرة صـانعي السياسـة». وكل هـذا لم تكن تقاريـر الهيئات الدولية تشـير اليه، فهـذه القطاعـات خططت الجهـات الخارجيـة لتنميتها، وهللت كـل سنة لنتائجها. ولم تكن تشير أبداً إلى الوجه الآخر لهذا النمو (كيف يحدث؟ وعلى حساب ماذا؟). وقد بشرت بأن هذه القطاعات حين تصل إلى ذروتها ستنهي متـاعب مصر سنة ١٩٨٠ (وهي السنة التي «تصادف» انها سنة قطع «المساعدات» الخليجية، وسماها السادات سنة الرخاء).

إلا أن أخطر ما في الأمر هو أن هذه الموارد ترتبط وجوداً وعدماً برضاء اسرائيل أو عدم رضـائها (ومن يخـالفها) عن سلوكنـا. فبمجرد نشـوب قتـال تتـوقف هـذه المـوارد، كلهـا أو معـظمها، ويعني ذلـك أن التكلفة الاقتصـادية لقـرار مصري بـالحـرب (للدفـاع أو الهجـوم الـوقائي) تكـاد تكون غـير محتملة. ولا شك في أن هـذا يعني دعماً هـائلاً لـلأمن الاسرائيـلي (يضاف إلى المناطق المنزوعة السلاح والقوات الدولية)، وهو انتقاص من منعـة الأمن القومي المصري بالقدر نفسه، وهو أداة في يد اسرائيل لابـتزاز السياسـة المصرية بصـورة مستمرة[٦٢]. وفي وسعنا أن نقرر أن القروض الميسرة والمنح الامريكية اصبحت تمثل كذلك اضافة منتظمـة إلى مواردنا السنوية (وبالنقد الاجنبي أيضاً). ومعروف أن ما تقدمـه الحكومـة الامريكيـة هو نوع من الموارد المشروطة سياسياً، ولكن ما ينبغي أن نتنبه له هو أن كل مـا تقدمـه قطاعـات النفط والقناة والسياحـة والعاملين في الخـارج، يعتبر بـدوره موارد أو «مسـاعدات» مشروطـة سياسياً، وتملك الولايات المتحدة واسرائيل أن توقفها في أي لحظة. وقد قرأت المذكرات التي نشرها اسماعيل فهمي ومحمد ابراهيم كامل[٦٣]، وقد تعـاقب الرجـلان على وزارة الخـارجية، متابعاً عن قرب وبعين وطنية ما دار في المفاوضات مع الولايات المتحدة واسرائيـل، وأزعجني

= من نوع خاص غير متجدد. إلا أن البنك الدولي (وشركـاءه) تدخـل في حسابـاتهم وتحليلاتهم اعتبـارات أخرى غير التي تهمنا نحن من منظور وطني.

(٦٢) نشر هـذا التحليل في: حسـين، **الاقتصاد المصري من الاستقـلال إلى التبعيـة، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩**، ج ٢، الفصـل ١٠، وقـد لاحـظت أن مسؤول المكتب المصري في معهـد شيلواح في تـل أبيب (الـوثيق الصلة بالمخابرات الاسرائيلية) قـدم تحليلاً مشـابهاً عن مغـزى التغير الهيكـلي لموارد الاقتصـاد المصري، وهو أعلم مني بالتأكيد بأن هذا التغيير لم يكن مصادفة. قال آمر أيلون انه «يعتقد أن مصر ستحاول ان تتجنب الأزمات، كأن توقف علاقاتها الدبلوماسية أو تقطعها. فنحو ٨٥ بالمائـة من النقد الاجنبي الـذي حصلت عليه مصر في السنـة الماضية جاء عن طريق البـترول وقناة السـويس والسياحـة والاستثمار الاجنبي، وهـذه كلها تحتـاج إلى علاقـات مستقرة مع اسرائيل، لأن البترول قريب إلى حد مـا من الحدود، والقنـاة يمكن أن تغلق في حالـة الاشتباكـات، والسياحة والاستثمار يهربان من المناطق غير المستقرة.» أنظر: *Jerusalem Post*, 3/2/1980

(٦٣) محمد ابراهيم كامل، **السلام الضائع في اتفاقيات كامب دايفيد** (لندن: الشركة السعودية للابحاث والتسـويق، كتاب الشرق الأوسط، ١٩٨٢) واسـماعيل فهمي، **التفـاوض من أجل السـلام في الشرق الاوسط** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٥).

حقيقة أن الجانب المصري لم يكن منتبهاً إلى طبيعة العلاقة بين ما يحدث في الجبهة الاقتصادية (وفقاً لتوصيات الهيئات الدولية)، وبين ما يشار في المحادثات السياسية حول مراحل الانسحاب ونوع العلاقة المقبلة بين مصر واسرائيل. وينعكس ذلك على ما أشرنا إليه تواً حول العلاقة بين التحول الحادث في هيكل الموارد المصرية وبين تدعيم الامن الاسرائيلي. فنتيجة لعدم التنبه الى دلالة هذا التحول من منظور الأمن، لم تطلب مصر (في حدود علمنا) ما يقابل هذه الورقة التي كسبتها اسرائيل.

٥ ـ أوجه استخدام موارد النقد الأجنبي (أو تبديدها)

أشرنا إلى طبيعة الموارد الكبيرة المحققة، وكشفنا بشكل خاص علاقتها بالأمن الاسرائيلي، وبقضية الحرب والسلام. ولكن قد يقال ان هذا الهيكل الهش والمكشوف للموارد كان ممكناً أن يحسن استخدامه مع ذلك في تمويل تنمية حقيقية، إلا أن التشوهات المجتمعية والسياسات المتخذة تكفلت بمنع هذا الاحتمال. كان ممكناً في إطار إرادة مستقلة أن تستخدم هذه الموارد في تصحيح الهيكل الانتاجي بحيث تزداد درجة الاعتماد على النفس في الأجل المتوسط، وبحيث نقضي على الاختلال في التوازن الاقتصادي العام وما يتفرع عنه، في الأجل القصير، وكل هذا مما يدعم القدرة على المضي في المسار المستقل. ولكن ما حدث كان، عكس هذا كله، تعميقاً للتشوه والتبعية، فزاد الاعتماد على الخارج في استيراد سلع استراتيجية دون اكتساب مواقع قوة مقابلة في تعاملنا مع الآخرين. وحتى بالنسبة الى التوازن العام بين الموارد بمكوناتها المختلفة وبين الاستخدامات، فإنه انهار تماماً بدلاً من أن يتحسن، وانعكس ذلك في انهيار ميزان المدفوعات[٦٤] وتراكم الديون الخارجية من ناحية[٦٥]، وفي انهيار

---

(٦٤) يعتبر سمير أمين زيادة الميل للاستيراد في حد ذاتها دليلاً على زيادة التبعية للخارج. وهو يطرح ذلك في تحليله لتطور اقتصادات الاقطار العربية ومن بينها مصر في المرحلة النفطية. واختلف حول استخدام هذا المعيار بشكل مطلق وبغض النظر عن الظروف الزمان والمكان. ففي مصر (والاقطار النفطية بدرجة أعلى) لم تكن المسألة مجرد زيادة ميل للاستيراد، ولكن تراكم موارد كبيرة من النقد الاجنبي، وبالتالي كتب علينا أن نزيد الاستيراد، وكان ممكناً أن تتحول زيادة الاستيراد إلى ميزة كبرى من المنظور التنموي ما دامت لا تورطنا في ديون خارجية، وإذا كان الاستيراد مربوطاً باحتياجات التنمية المستقلة وحساباتها الرشيدة. لم يكن الخطأ اذن زيادة الاستيراد، ولكن كان الخطأ في مكونات الاستيراد، وانعدام الصلة بين هذه المكونات وبين أي تخطيط للتنمية. وقد وصل سمير أمين في تمسكه بوجهة نظره إلى انه أعلن أخيراً ان على البلدان العربية أن تخرج من النفط بقدر حاجتها وتترك الباقي في مكامنه في الأرض لكي تحد من تبعيتها، وهذه نقطة لا تتطابق مع ما نحن بصدده من حديث مباشر عن الحالة المصرية. ولكنها تعكس المفهوم العام الذي نعترض عليه، والذي قد يعني أن هناك ظروفاً وشروطاً نمطية لا بد من تعديل أوضاعنا وفقاً لها حتى نطبق عليها نموذجاً تقليدياً للتنمية المستقلة، مع أن التحدي الحقيقي الذي يواجهنا هو كيف نحدث تنمية مستقلة في ظل الشروط المفروضة علينا، وهي في حالتنا تراكم أرصدة من النقد الاجنبي بقدر أو آخر، تفرض علاقة واسعة مع الأسواق الخارجية... ويلاحظ أن القيمة الاستراتيجية للنفط بالنسبة للنسق الدولي في مجمله، تحد من قدرتنا على تعيين سقوف لاستخراج النفط بقرار من جانب واحد. انظر: Samir Amin, *The Arab Economy Today,* trans, Adian Foster-Carter (London: Zed Books Ltd., 1982).

(٦٥) لا مجال لما يقوله المسؤولون عادة من أن مشكلة الديون في مصر جزء من المشكلة العامة للدول =

التوازنات الداخلية من ناحية أخرى، وضمنها هذا العجز المزمن والمتزايد من الموازنة العامة للدولة مع ما ترتب على ذلك من تراكم مديونية الدولة للجهاز المصرفي.

ولن نستطرد في شرح أوجه التبديد السفيه والاجرامي لموارد النقد الأجنبي، وسنقتصر على الاشارة السريعة إلى تحول مصر إلى مركز من مراكز إعادة تدوير المال النفطي.. إن إعادة التدوير هذه حين كانت تحدث في قطر صاحب فوائض كانت كل علامات الاستفهام والتعجب ترفع في وجه هذا التصرف، ولا أدري كيف يمكن أن يوصف هذا التصرف في حالة قطر غارق في الديون؟! على أي حال هذا حدث في مصر من خلال أفواج السياحة والاصطياف في الخارج، ومن خلال شراء القصور والضياع في الخارج، ومن خلال تشغيل الأموال عبر الجهاز المصرفي، والمساهمة في شركات ومؤسسات أجنبية خارج القطر، أو في المناطق الحرة داخل مصر(٦٦). وقد قدرت احدى الدراسات أن ما فقدته مصر عن هذا الطريق بلغ حوالى ٣٩٦٩ مليون دولار خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨١(٦٧). وهذا كله «تبديد أهلي» لا يدخل فيه ما يبدو في خدمة الديون أو عبر الارتفاع المفتعل في أسعار التوريد وفي أجور الخبراء... إلخ.

ومعروف أن قسماً كبيراً من دخول المصريين في الأقطار العربية (ومن دخل السياحة الوافدة إلى البلاد) يستخدم فيما يسمى الاستيراد دون تحويل عملة. وحجم هذا الاستيراد اكبر كثيراً مما تذكره الأرقام الرسمية. ولكننا نود أن نتوقف عند قسم خاص من هذا الاستيراد، ونقصد المخدرات بأنواعها، بعد أن بلغ تقدير المخدرات المهربة سنوياً ـ على

=النامية، أنظر التصريحات: سلطان أبو علي، «مصر واجتياز دائرة الخطر،» **الأهرام**، ١٦/٨/١٩٨٥. فصحيح أن هناك أزمة، حيث كانت سنوات الأزمة خيراً وبركة بالنسبة لنا من حيث موارد النقد الأجنبي التي يؤدي النقص فيها إلى الوقوع في دوامة الديون. ويقال في تصريحات المسؤولين أيضاً اننا لم نصل بعد إلى النقطة الحرجة، أي لم نصل بعد إلى اشهار الافلاس العام كما حدث في أواخر ١٩٧٦، وهم لا يقصدون هنا امتداح سياستهم الاقتصادية، وانما يقصدون اننا ما زلنا نستطيع احتمال أعباء ديوننا على ضخامتها وتزايدها عاماً بعد عام (٣١ مليار دولار في ١٩٨٥ غير الديون العسكرية). والحقيقة أن أي دول أخرى ذات مؤشرات اقتصادية قريبة من مؤشراتنا لم يكن بوسعها أن تحتمل هذا القدر الذي نتحمله من أعباء الديون، والموارد غير العادية من النقد الاجنبي هي التي مكنتنا من ذلك، وليس في ذلك ما يدعو لأي فخر، إذ ان ما كان متوقعا هو ألا نقع أصلاً في ديون خارجية كبيرة ونحن نملك هذا القدر من أرصدة النقد الأجنبي.

(٦٦) القانون لا يمنع حالياً الاكتتاب في شركات مقيمة في الخارج وتطرح أسهما وصكوكاً يكتتب فيها المصريون بالنقد الأجنبي.. الشركات لا توجد في مصر إلا على هيئة مكاتب فردية ولكن عملها في الخارج. كذلك لا يتدخل القانون الآن في أي ترتيبات تتعلق بالاكتتابات المطروحة بالعملة الحرة على المصريين من قبل الشركات الأجنبية العاملة في مصر والمقامة بنظام المناطق الحرة (أي لا تخضع لاجراءات القانون ١٥٩، عام ١٩٨١ الخاص بتنظيم الاكتتاب في شركات الاموال المصرية). انظر: **الأهرام الاقتصادي**، (٣ حزيران/يونيو ١٩٨٥).

(٦٧) المجالس القومية المتخصصة، **اقتصاديات المدخرات للمصريين المهاجرين** (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٣).

لسان المسؤولين ـ إلى مليار دولار سنوياً، وقد أعلن هذا التقدير في أوائل عام ١٩٨٢، ثم أعلن تقدير آخر في أوائل عام ١٩٨٥ وصل بالمبلغ إلى حوالى ملياري دولار(٦٨) والدلالة الأولى لهذه الارقام أن المسألة لم تعد تهريباً. فمفهوم التهريب يتضمن أن في البلاد بوابات ونظماً وسلطات، وإذا كان الأمر بالحجم المذكور، فإنه يعني أنه لم تعد هناك بوابات ولا نظم ولا سلطات. ومع ذلك، فإن الدلالة الأخطر للأرقام العجيبة تتعلق بموضوع هذه التجارة، فليس غريباً على خبرات الصراع الدولي استخدام المخدرات في تحطيم الخصوم. إن حرب الأفيون ضد الصين مثال كلاسيكي. وقد اتهمت الولايات المتحدة بدورها الصين وفيتنام أثناء حربها في الهند الصينية، بأن هناك استخداماً للمخدرات لتحطيم معنويات جنودها وللحصول على الدولارات. ومن هنا، فإن هذا التزايد الهائل في توريد المخدرات الينا وراءه بالقطع مخططات وسياسات وعصابات منظمة، وبالتالي، فإن برود السلطات في مواجهة هذا التحدي أمر غاية في الغرابة(٦٩).

ما نود أن نسجله في ختام هذه الفقرة، هو أن تبديد الموارد على النحو الذي أشرنا إليه أصبح وظيفة تقوم عليها فئة اجتماعية وشبكة كثيفة من العلاقات، تربط أصحاب الأنشطة التبديدية خارج جهاز الدولة بأعوانهم داخل الجهاز وبمراكز أجنبية. وهذه الشبكة قادرة على الدفاع عن مصالحها، وقادرة على مواجهة أي اجراءات تحاول الحد من تبديد الموارد، أو ترشيد استخدامها. وإذا تغلبت رغبة الاصلاح على مقاومة هذا الخط الدفاعي، فإن التدخل الأجنبي (والامريكي تحديداً) يملك أدوات متصاعدة للضغط والردع، والمساعدات الاقتصادية ضمن هذه الأدوات بطبيعة الحال. إن البناء الاقتصادي الاجتماعي مصمم على نحو يجعل تبديد الموارد وظيفة أساسية لهذا البناء، وهي موارد تفوق كثيراً ما تقدمه الولايات المتحدة كمساعدات. . ولكن حذار من إصلاح البناء حتى تظل الدولة المصرية تلهث خلف حفنة الدولارات الامريكية، وتذعن لما يطلب منها!

٦ ـ آليات إعادة توزيع الدخل

ذكرنا ان الاتجاه الذي رصدناه في المعاملات الخارجية (حيث بددت موارد النقد الاجنبي وظل العجز يتزايد) كان ممتداً في المعاملات الداخلية، فرغم «المنحة» التي اتخمت موارد الموازنة العامة للدولة، أي دخل القناة والنفط والذي كان يمثل ١١ بالمائة من اجمالي الموارد فأصبح ٣٥ بالمائة (عام ١٩٨٠/١٩٨١)، رغم هذا الحدث السعيد، لم يتحقق تجاوز أو انكماش للعجز التقليدي للموازنة، ولكن حدث العكس، اي تزايد العجز (حوالى ٢٠

(٦٨) التقدير الأول أعلنه وزير الداخلية المصري، أنظر: **الأهرام**، ١٩٨٢/٤/٢ والتقدير الثاني قدمه مسؤولون عن مكافحة المخدرات. أنظر: **الأهرام الاقتصادي**، (١٨ آذار/ مارس ١٩٨٥).

(٦٩) بعد كتابة الورقة، اعلنت الحكومة عن حملة قومية لمكافحة المخدرات مع الاعتراف باستفحال خطرها. ونحن نرحب بهذا القرار، ونرجو أن تتواصل الحملة، آخذين في الاعتبار قوة الأعداء أصحاب المصالح (هل تقوى أوضاعنا الحالية على مواجهتهم؟) كذلك ينبغي ألا تكون الحملة مجرد اجراءات بيروقراطية.

بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي) ويغطي أغلبه عن طريق الاقتراض المصرفي. وهذا مصدر اساسي لاستمرار التضخم ومعدلاته المرتفعة. ولا شك في ان التضخم كان ـ كالعادة ـ الوسط المواتي لإعادة توزيع الناتج القومي لحساب الفئات صاحبة الحظوة في النسق الاقتصادي ـ الاجتماعي الجديد. ولكن بوسعنا ان نلحظ آليات ساهمت في تسريع هذا الاتجاه وفي توجيهه، فقد حدث انقسام في المجتمع الى «أسرى القطاع الناصري» من ناحية، (ويشملون كل المقيدين بقواعده ومؤسساته بدءا بالعاملين في الحكومة والقطاع العام، وانتهاء بملاك الاراضي الزراعية والمباني السكنية القديمة وحملة الاسهم في شركات القطاع العام القديمة).. والى الملتحقين بالقطاع الانفتاحي من ناحية أخرى، بدءا بالمهاجرين وانتهاء بأصحاب المشروعات الجديدة والعاملين فيها بمناشطهم ومستوياتهم المختلفة [٧٠]. وقد أدت قيود الأسعار المفروضة على أهل القطاع الأول من المواطنين الى تآكل ثرواتهم ودخولهم الحقيقية وسط السيولة الزائدة التي احدثها التضخم، بينما مكنت هذه السيولة الزائدة من اطلاق يد أهل القطاع الآخر لكي يحسنوا موقعهم في خريطة توزيع الدخل... كل فئة، وكل فرد، حسب قدرته على الاستفادة من الظروف والامكانيات المتيسرة. ولا بد من الاشارة أيضا الى أثر الفساد المنظم في إعادة توزيع الدخل، فالفساد المنظم هو وجه للاستفادة من المناخ الذي وفره التضخم. ونقصد بالفساد المنظم دور عدد كبير من أهل السلطة والمنتفعين بمواقعهم، وممارسات الشركات العابرة للجنسية في توريداتها وتعاقداتها عبر وكلائها ووسطائها. ونقصد أيضا اسلوب انفاق «المساعدات» الامريكية، وقبلها «المساعدات» الخليجية، وكذلك أسلوب توزيع الائتمان عبر البنوك الاجنبية، والمضاربة في العملة، اضافة الى موضوع المخدرات وموضوع بورسعيد، فهنا أيضاً توجد علاقات مؤسسية تنظم المسائل على مستوى عال. والفساد اذا أطلق له العنان يكتسب اندفاعاً ذاتياً ولا يقف نهمه عند حد، والفساد المنظم او المؤسسي يصبح محاطاً بدائرة واسعة من الفساد المتناثر والفردي، في مستويات صغيرة او متوسطة وكل هذه آليات تحدد نمط إعادة توزيع الناتج.

ولكن رغم كل ما ذكرناه، لا ينبغي ان نقفز الى النتيجة التقليدية التي تقول إن مثل هذه السياسات التابعة (وما يصاحبها من فساد منظم وغير منظم) أدت الى تحقيق استقطاب حاد، والى افقار الجماهير الشعبية الواسعة والفئات المتوسطة لصالح الطبقة التابعة الصاعدة، اذ يصعب القطع في ذلك برأي، ونذكر مرة أخرى بالأثر الموازن الذي تحقق من خلال ما طرأ على الموارد اجمالا، وبخاصة دخل العمل في الأقطار النفطية. بوسعنا ان نقطع بأن عنصر التفجر الاجتماعي (من منظور دخلي) لا يرجع في المقام الاول الى انخفاض أصاب متوسط الدخل الحقيقي في المستويات الدنيا والمتوسطة. بوسعنا ان نقطع بأن الوضع المعيشي والاستهلاكي لغالبية هؤلاء قد ارتفع بالمعايير المطلقة. وان تعذر علينا في غيبة البيانات المتكاملة الكلية أن نحدد ما آل اليه الوضع النسبي لهم في خريطة توزيع الموارد الاجمالية. وفي كل الأحوال، فان عنصر التفجر الاجتماعي (من منظور دخلي) يستمد أساساً، في ظني،

(٧٠) أنظر: حسين، **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية، ١٩٧٤ - ١٩٧٩**، ج ٢، ص ٤١٥.

من المفارقات الصارخة في توزيع الاجور والدخول بين أبناء الفئة الاجتماعية الواحدة، بل داخل الأسرة الواحدة، أو بين اصحاب المهن المختلفة، وبين ابناء الاجيال المختلفة، وبين العاملين في الداخل بشكل عام، وبين العاملين في الخارج. . . إلخ. وهي مفارقات بالغة الشذوذ والتشعب والانتشار دون مبرر اقتصادي او عقلاني. ان شيوع هذا الخلل والتشوه يوسع مفهوم المظالم الاجتماعية الى حد ينذر بالتفجير، وسيضاف عامل جديد اذا طالت ازمة الاقطار النفطية، وصاحب الأزمة انكماش متزايد في استخدام قوة العمل المصرية (ولكن هذا الاستطراد يضعنا في فترة ما بعد عام ١٩٨١/١٩٨٢).

خاتمة

كان مستهدفا أن تختم الدراسة بقسم خاص عن الفترة من عام ١٩٨١/١٩٨٢ حتى الآن، ولكن يبدو انه أصبح مستحيلاً تحقيق ذلك بعد ان طالت الورقة، ولعل الامر يتطلب دراسة مستقلة. . وقد استحقت هذه الفترة معالجة خاصة لأسباب اقتصادية وأخرى سياسية. فمن الناحية الاقتصادية، كانت استراتيجية تنمية القطاعات الرائدة قد حققت أهدافها الرئيسية (استغناء مصر عن التمويل الخليجي ـ ودعم الأمن الاسرائيلي). في العام ١٩٨٠/١٩٨١ بلغت القطاعات الرائدة ذروتها، وأصبح مطلوباً الانتقال الى استراتيجية بديلة تحيِّد الأثر المحتمل لزيادة الموارد المصرية في ميزان القوى. وقد سبق ان أوضحنا مدى هشاشة الهيكل الاقتصادي المصري وسيولته الزائدة، وكيف ان أي ضربة يمكن ان تصيبه بنزيف يصفي دمه، ولكن قلنا في الوقت نفسه إنه يمكن رغم ذلك تغيير هذا الوضع من خلال مخطط تنموي يستفيد من الموارد المحققة استفادة مثلى. ولهذا كان بلوغ هذه القطاعات مرحلة نضجها أو ذروتها لحظة الحاح القوى الخارجية على سرعة تنفيذ برنامج التثبيت الذي قدمه صندوق النقد الدولي، وقد الغى الصندوق اتفاق الدعم الذي كان قد التزم به بسبب ما اعتبره تخلفاً من السلطات المصرية عن تنفيذ التزاماتها قبله [٧١] وبرنامج الصندوق كان مدخلا لاستراتيجية تشجيع التصدير التي وضعها البنك الدولي وروجت لها وكالة التنمية الامريكية. والمضمون الحقيقي لهذه الاستراتيجية، وفق رؤية الجهات الداعية لها وصاحبة المصلحة منها، وهو حفز عملية «التطبيع»، أو تنمية قطاع تكاملي تحت الهيمنة الاسرائيلية.

الا ان عام ١٩٨١/١٩٨٢ تصادف أن يكون بداية مرحلة متميزة بسبب اغتيال السادات. كذلك، فقد انتعشت آمال غامضة في التغيير نحو الأفضل في ظل القيادة السياسية الجديدة. ولا شك ان ثمة تغييراً حدث، ولكن كان أقل من المتوقع كثيراً.

وقد تفاعل الاعتبار الاول مع الاعتبار الثاني، فانعقد «مؤتمر الاقتصاديين» في ١٣ ـ ١٥ شباط / فبراير عام ١٩٨٢ قبيل سفر الرئيس مبارك الى الولايات المتحدة. وقد اتفق جميع المشاركين على ان كثيراً من المؤشرات الكمية يثير القلق (رغم ما تحقق من نمو في الموارد)،

(٧١) أنظر: حسين، **العلاقات الاقتصادية بين مصر واسرائيل**.

واتفق الجميع على اننا بصدد مرحلة اقتصادية جديدة تتطلب ـ ضمن ما تتطلب ـ توجيهاً تنموياً مغايراً لما حدث في سنوات الانفتاح السابقة، اتفق على ان القطاعات الرائدة وصلت ذروتها ولم يعد ممكناً المضي في تحقيق معدلات نمو مرتفعة اعتماداً عليها كما كان الحال في السنوات السابقة. اذن كيف يكون التحرك في المستقبل؟ هنا لم يكن ممكناً تحقيق اتفاق. لقد كان صوت أصدقاء الهيئات الدولية واضحاً مسموعاً داخل المؤتمر، وقد تبنوا توصيات هذه الهيئات ودافعوا عنها، ولم يكن بوسع عدد كبير من الحاضرين أن يوافقوا على ما طرحه أولئك (بخاصة للمواضيع الحساسة كالدعم). وحتى حين تحدث أصدقاء الهيئات الدولية عن استراتيجية تشجيع التصدير لم يكن الاتفاق ممكناً. لا خلاف حول هدف التصدير وزيادته، ولكن هل يتم ذلك بقيادة وطنية أم بقيادة الشركات العابرة للجنسية؟ وإذا استعنّا بالشركات الأجنبية، فبأي شروط؟ لقد تقدم حزبا العمل والتجمع الى المؤتمر بتقريرين عن الوضع الاقتصادي برمّته، وأعتقد أن بينهما اتفاقاً كبيراً[٧٢] ولكن تنفيد هذه الرؤية يعني، إحداث تغييرات سياسية ـ اجتماعية ـ اقتصادية ثبت أن القيادة تتردد في اقتحامها.

وعلى هذا، فإن بوسعنا أن نقول إنه لم يحدث اجراء واحد جاد لتصحيح الأداء الاقتصادي، رغم الحاجة الملحة لذلك من منظور الصندوق أو من منظور إدارة وطنية رشيدة. ولم يحدث أي تعديل لاستراتيجية التنمية رغم أن الظروف الموضوعية ـ كما أشرنا ـ تتطلب ذلك، سواء من منظور وكالة التنمية والبنك الدولي، أم من منظور التنمية المستقلة. وكان طبيعياً أن يترتب على هذا التوقف أو الشلل مزيد من التدهور والفوضى، بخاصة مع زيادة تهريب الأموال الى الخارج (نتيجة اشاعات التصحيح الذي لم يحدث) ومع انخفاض أسعار النفط بآثاره المختلفة، فزادت الديون الخارجية وأعباؤها، وزادت الديون قصيرة الأجل، واستفادت الهيئات الدولية من ذلك في ممارسة ضغوطها لكي يكون الاصلاح وفق توجيهاتها وليس وفق قرارات مستقلة. ولا ننسى أن نذكر في هذا السياق فشل الحكومة في تنفيذ الخطوة الاصلاحية الجادة التي عرفت باسم «قرارات يناير ١٩٨٥» والتي تم التراجع عنها في نيسان/ابريل، وكانت القرارات تهدف الى توسيع اشراف الجهاز المصرفي (بقيادة البنك المركزي) على حركة النقد الأجنبي واستخداماته.

وختاماً نقول إن خروج مصر من مأزقها، مأزق التبعية، أمر غاية في الصعوبة. وكما قلنا ما أشبه الليلة بالبارحة، ولكن في هذه المرة زادت علاقات التبعية تعقيداً بالنسبة لمصر وبالنسبة للأقطار العربية الأخرى. وفي الوقت ذاته ازدادت العلاقات العربية تشابكاً وزاد

---

(٧٢) أنظر: حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، **أزمة مصر الاقتصادية الراهنة.. والطريق نحو الخروج منها** (القاهرة: [الحزب]، ١٩٨٢)، وحزب العمل الاشتراكي، **تقرير عن المشاكل الاقتصادية وطريقة حلها** (القاهرة: [الحزب]، ١٩٨٢).

ولا مانع من ايراد ملاحظة سريعة، إذ ينطبق على الدراستين في رأيي ـ انهما لم يجعلا قضية الاستقلال منطلقا ومركزاً للتحليل والتوصيات، وأن تضمنتا بطبيعة الحال تناولاً جيداً للقضية.

الاعتـماد الاقتصادي المتبـادل (وان تحقق بشكل مشـوّه). وأغلب الظن أن هـذين الاعتبارين سينعكسان بشكل مـا في إيجاد مخـرج من الأزمة. ولكن لا ننسى ان الأزمـة مركبـة، وإذا كان الهدف عودة الى مسار مستقل وحـدوي، فإن عـلى القيادة السيـاسية التي تتصـدى للمهمة أن تتذكر أن علاج الجوانب الاجتماعية يأتي قبل العلاج الاقتصادي ويحكمه.

تعقيب

د. يوسف صايغ (*)

أود استهلالاً أن أقول إن بنية الورقة متماسكة بشكل عام وتعكس تدرجاً منطقياً في تقديم موضوعات البحث وترابطاً بين جزئياته، هذا مع الاستدراك بأن الورقة تشكو من تباين واضح في نمط توزيع الأهمية بين ما تعالج من موضوعات. فبعض النقاط المركزية تم تقديمها بشكل مقتضب جداً وبنبرة قطعية أو تأكيدية: وبالمناسبة، فهذه النبرة تمتد عبر القسم الأكبر من الورقة مما يخفي الى حد ما المقاربة التحليلية ويعطي الورقة نَفَساً لاهوتياً يوحي وكأنه غير خاضع للشك أو التساؤل. وبالعكس فقد حظي البعض الآخر من الموضوعات بفسحة واسعة ما كان ليحظى بها لو أن الكاتب كان أكثر تشدداً في وضع ميزانية توزيع الصفحات، وأقل رغبة وتساهلاً في افساح المجال لاعتبارات يبدو لي أنها ليست في موقع مرتفع من الأولوية، وإن تكن في موقع مرتفع من الدلالة الوجدانية أو العاطفية. وفي ذهني تحديداً تخصيص الكاتب مساحة طويلة نسبياً للمواقف الشيوعية المصرية من التجربة الاقتصادية الناصرية ومحاكمته الطويلة لهذه المواقف. وأعترف هنا أنني محدود الاطلاع على خلفية المحاكمة. على أنه يبدو لي أن الباحث يسدد عبر هذه الصفحات فاتورة حساب قديم، واني أتساءل فيما إذا كانت الورقة المكان المناسب لتسديد الحسابات.

بعد هذه الملاحظات العامة، أتقدم الى التعقيب على أقسام الورقة، واحداً بعد الآخر.

أولاً: في موضوع التنمية المستقلة/التابعة

١ ـ يتناول القسم الأول موقع كل من التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، حيث ينتقد الكاتب، وبقسوة، ما يرى انه جفاف معظم الفكر التنموي العربي حتى الآن ـ إن لم نقل كله ـ في اعتماده الفكر والنموذج الغربيين اللذين كانا سائدين في الفترة اللاحقة مباشرة

(*) مستشار اقتصادي ـ بيروت.

للحرب العالمية الثانية، واللذين اغفلا أولوية وأهمية التنمية الاجتماعية، ثم، إذ أخذا يبديان الاهتمام بها، وضعاها في موقع ثانوي كأنما في لحظة تذكّر متأخر، على اعتبار أن التنمية الاجتماعية، إنما هي مجرد مدخل في السعي صوب التنمية الاقتصادية التي هي المنتَج المركزي المستهدف.

ومع الاعتراف بأن النمط السائد حتى الآن في النتاج الاقتصادي التنموي، يتميز بالتركيز المفرط على التنمية الاقتصادية، إلا أن هذا لا يعني التجاهل التام للتنمية الاجتماعية. بل أستطيع أن أقول، انطلاقاً من محتوى الادب التنموي منذ السبعينات، إن الاقتصاديين العرب الذين قدموا أبرز المساهمات، لا يستحقون الحكم القاسي الصادر بحقهم في الورقة. فالباحث يغفل احتمال أن يكون ما يبدو وكأنه اغفال لا يعدو أن يكون سهواً أو ضعفاً منهجياً إخراجياً وليس انحرافاً مفهومياً، بحيث يبقى الاقتصاديون المعنيون على وعي بالدور الرئيسي للتنمية الاجتماعية ضمنياً بدلاً من التعبير خارجياً عن هذا الوعي كما كان يجب.

وعلى أي حال، فالكاتب وظف الكثير من الاهتمام بهذه النقطة وأولاها الكثير من الأهمية (وبالمناسبة دون أن يقدم تعريفاً محدداً لما يرمي اليه في استخدام المصطلح)، بدليل إعطائها فسحة واسعة في القسم الأول ثم العودة اليها في الخاتمة. لكنه مع ذلك لم يوضح بالقدر الكافي دلالة التسلسل الذي يقول به - أي الانطلاق من التنمية الاجتماعية الى الاقتصادية - بشكل يعكس مقدار التشديد الذي وضعه على وجوب التقيد بالتسلسل السليم.

وأضيف في السياق نفسه، أنه عندما يأتي الباحث الى تناول قصور الاقتصاديين العرب في ما نحن بصدده تحديداً، فإنه يورد مثلاً واحداً عبر تساؤله «كيف تحظى الاستراتيجية [التنموية] بقبول واسع من أعضاء المجتمع؟ بل كيف يتولد فعل اجتماعي قادر على تحقيق هذه الاستراتيجية؟... الخ» دون أن يكون قد تم الالتزام بالتسلسل المرغوب فيه. والواقع أن هذا التساؤل يمس آلية ومراحل مسار التنمية، أكثر من محتواها. ثم ان المحلل يستطيع أن يناقش فكرة التسلسل أساساً بالقول، ان التسلسل المحدد في الورقة ليس مطلقاً بل هو مرتبط بمرحلية التنمية، كما تظهر بعض الدراسات الاستقرائية والتحليلية[1]. فقد التقت هذه الدراسات سواء منها

---

(١) اشير بصورة خاصة إلى: Irma Adelman and Cynthia Taft Morris, *Society, Politics and Economic Development: A Quântitative Approach* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1967),

ويوسف صايغ، مقررات التنمية الاقتصادية العربية، ترجمة حلمي المعلوف (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥). وقد اعتمد المؤلف الأول منهجية كمية واستخدم «تحليل العوامل» بكثافة، فيما اعتمد المؤلف الثاني المقاربة التحليلية المنطلقة من مراجعة معمقة للادبيات التنموية ومن عمل ميداني امتد ١٨ شهراً وشمل ١٢ قطراً عربياً و ٣٥٠ مقابلة مع اساتذة جامعيين ومسؤولين حكوميين ورجال اعمال ونقابيين وصحفيين ومفكرين مستقلين. (ترجم عن الاصل الانكليزي المنشور في ١٩٧٨).

المستخدمة للاقتصاد الرياضي أم المقتصرة على التحليل، حول تسلسل يشير الى غلبة الاعتبارات والعوامل السياسية كمقررات تنموية، وأولويتها عند أدنى مستويات الأداء الاقتصادي، ثم غلبة الاعتبارات الثقافية ـ الاجتماعية وأولويتها بعد استيفاء الشروط السياسية، في مرحلة لاحقة تتميز ببعض التحسن في الأداء الاقتصادي، وأخيراً، غلبة الاعتبارات الاقتصادية المحض كمقررات بعد استيفاء الشروط السياسية والثقافية ـ الاجتماعية في مرحلة متقدمة من الأداء الاقتصادي. ولكن مع كل هذا يظل صحيحاً في إطار تسلسل الأغراض التنموية أن الأغراض الحضارية والاجتماعية هي قلب المسألة التنموية.

٢ ـ ثمة مقولة يوردها الباحث تستحق تعليقاً مستقلاً، مع أنها تتصل أيضاً بعلاقة التنمية الاقتصادية بالاجتماعية مما نحن بصدده. يعتبر الباحث بموجب هذه المقولة «الحاق الاقتصاد بالاجتماع مدخلاً اسلامياً (ودينياً بشكل عام)» لكن أسباب هذا الالحاق التي يقدمها الباحث على أنها من إنتاج الإسلام (والدين بشكل عام)، ليست بالضرورة قادرة على أن تحمل الآخرين على اتخاذ الموقف نفسه. ويبدو لي أن تأكيد الباحث عبر كلماته القليلة لا يكفي لإثبات أن التفسير المقدم لضرورة الالحاق ضروري أو كاف، لأنه انما ينطلق من موقف تبشيري لا تحليلي. وهناك إشارات أخرى في المنحى اللاهوتي نفسه يطلقها الكاتب متضمنة شحنة من التأكيد مع قليل جداً من التحليل، وأنني أشعر انه بهذا يظلم المقولات المعنية لأنه لا يوفر أسباب الإقناع الوافية. على أنها تظل جديرة بالذكر في التعقيب لأنها تعكس موقفاً راسخاً لدى الكاتب.

٣ ـ يؤكد الكاتب، أيضاً بصورة قطعية، ان «النسق الدولي العام ازداد إحكاماً». ودون أن أتصدى بالنفي الى هذا التأكيد يظل من حقي وحق القراء الآخرين أن يتساءلوا: أليس من الواجب أن يقوم هذا القطع على قاعدة من البحث الاستقرائي العريض الذي يستخدم مدخلات تاريخية موثوقة ومنهجية بحثية صارمة؟ وأراني مسوقاً في هذا الصدد الى الاعتراف بتقاعس الاقتصاديين العرب بشكل عام عن النهوض ببحوث معمقة في التاريخ الاقتصادي ـ السياسي العربي في إطاره العالمي، منطلقين من فرضيات ومقولات معينة تتصل بموضوع التبعية ـ محتوى وآليات وتطوراً ـ لكي لا تظل الإشارة الى التبعية العربية مجرد صدى للأدبيات الامريكية اللاتينية.

٤ ـ عندما ينتقل الباحث في القسم الأول الى تعريف الاستقلال الاقتصادي أو التنمية المستقلة، نجده يفعل ذلك في فقرات ثلاث. ومع أن الورقة لم تكن مصممة من أجل تناول محتوى التنمية المستقلة، فإنني أجد أن ما يقدمه الباحث يقتصر على تعريف الاستقلالية بأنها أساساً القدرة على اتخاذ قرارات وسياسات اقتصادية مستقلة. ويكاد يكون هذا التعريف دائرياً (توتولوجيا). وعلى أي حال، فإنه بحاجة الى عدة اضافات أساسية تبدأ بتصور مستقل للتنمية المستهدفة ينسجم مع طموحات الشعب المعني وحضارته، ومن ثم اعتماد تصورات وسياسات قادرة على المحافظة على استقلالية القرار (مثلاً بالنسبة للتحكم بالاستهلاك وحشد الادخار وحسن انتقاء أوجه التثمير في إطار نظام أولويات مدروس ورشيد جدير بالاعتماد... إلخ). وأنني أشير الى هذه الإضافات لأن اعتمادها كمعايير أو عناصر في

مشاركتي الواسعة للاستاذ عادل حسين واتفاقي العريض معه في تحليله واستنتاجاته بالنسبة للفترة المذكورة. يبقى أن لدي ملاحظة رئيسية واحدة لا بد من تسجيلها، عدا ما كنت قد أشرت اليه بالنيسبة لمحاكمة المواقف الشيوعية المصرية من التجربة الناصرية، التي تحولت من النقد الى التأييد فإلى النقد مرة أخرى.

الملاحظة التي أسجلها هنا، تتصل بالمعايير المستخدمة في تقويم المسار التنموي بالنسبة للخطوات المتخذة صوب التنمية المستقلة. فأنا اعتبر أن المعايير المستخدمة صالحة للغرض الذي استخدمت من أجله، ولكنها غير كافية للخروج باستنتاج قاطع بأن المسار التنموي في الفترة المغطاة كان قادراً على الحفاظ على ما تحقق من تنمية مستقلة، حتى لو لم تحرم المسيرة من قائدها الفذ وهو بعد في مرحلة العطاء المتميز. والنقطة المركزية في ملاحظتي هي أن المباشرة بالإنجاز لا تعني بالضرورة القدرة على الحفاظ على هذا الانجاز وتوطيده وتوسيعه. أما سبب تساؤلي عن هذه القدرة فهو أن ثمة شروطاً ضرورية يستدعيها الحفاظ والتوطيد مما سأشير اليه فوراً.

أول هذه الشروط هو القدرة على الادخار الوافي، ثم الاندفاع التثميري مما ميّز القسم الأول من الفترة المعنية، أي حتى أواخر سنوات الخطة الخمسية ١٩٥٩/١٩٦٠ ـ ١٩٦٤/١٩٦٥. وقد ضعفت هذه القدرة بسبب الانفلات الاستهلاكي لأسباب لن أتناولها في هذا المقام. (كنت قد عالجتها في بحث نشر في مطلع عام ١٩٦٦ بعنوان «حساب الأرباح والخسائر في التجربة الاشتراكية المصرية» في جريدة النهار البيروتية). وقد اغناني الباحث عن التوسع في النقطة المثارة لأنه أولاها اهتماماً ملموساً. وهو على حق في ايلاء الأهمية البارزة لتوافر الموارد المالية الضرورية من داخل المجتمع كإحدى الركائز الأساسية للتنمية المستقلة.

على أنه كان من الضروري وبشكل متصل استيفاء شروط أخرى تشكل هي أيضاً ركائز أساسية، اسجل أبرزها باقتضاب:

أ ـ التعبئة الشعبية في خدمة التنمية عبر الإقناع المنطلق من المنطق الاقتصادي، الى جانب الشحن العاطفي، ففي ذلك حماية وصون للانجاز التنموي تجاه الردّات المحتملة والمصالح الفئوية الضيقة.

ب ـ المشاركة السياسية الحقيقية في إطار من الحرية، لا عبر طقوس الديمقراطية الشكلية، من أجل تحقيق تعبئة فعالة متصلة.

ج ـ الإفادة من مساهمات سائر الفئات القادرة على العطاء من أجل تحقيق أوسع قاعدة ممكنة للجهد الانمائي.

د ـ وضع سلم أولويات واضح وسليم في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لكي تمكن صيانة الجهد البشري والفاعلية المؤسسية والموارد الاقتصادية من التفتت والتشتت، خصوصاً بالنظر لضخامة المهام المطلوبة وخطر الانكشاف وسط المناخ العدائي حول التجربة المصرية.

هـ ـ الالتفات الجاد الى مستوى الاداء الاقتصادي الكفوء الذي في النهاية يحاكم المسار التنموي بموجبه، ويستتبع هذا الالتفات الحرص الشديد في صياغة نمط توزيع الموارد بين القطاعات والانشطة والمنشآت، بحيث تكون استمرارية تغذية هذه بالموارد ممكنة، وبحيث يراعى الترابط بين سعة المنشآت والاسواق المحتملة لمنتوجاتها وخدماتها.

و ـ اعتماد نظام للثواب والعقاب منطلق من الأداء ومرتبط به لا باعتبارات خارجة عن سياقه.

ز ـ الحفاظ على موقع ملائم وغير معرض للتبدلات العنيفة والمفاجئة لرأس المال الوطني الخاص ـ الى جانب القطاع العام الرائد ـ لكي لا يخسر المجتمع والاقتصاد قدرات القطاع الخاص ومساهماته.

ح ـ أخيراً، الادراك الوافي بأن قدرة جمهرة المواطنين على التجاوب بسرعة وبكامل الاندفاع مع الحوافز المجتمعية، لا توازي قدرة القيادة، وبالتالي، ضرورة إفساح المجال للمجتمع والاقتصاد لاستيعاب التبدلات والتحولات الجذرية التي صممتها وأطلقتها القيادة خلال سنوات قلائل.

بالتأكيد، فإن معظم هذه الاشتراطات دون مستوى تلك التي تم استيفاؤها في الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٧٣، خلال نشدان استقلالية التنمية، كاشتراطات حرجة وحاسمة بالنسبة للتحرر من التبعية. غير أن هذا لا يعني ان ما عددته من اشتراطات لم يكن أساسياً وضرورياً لتمكين المجتمع والاقتصاد من الحفاظ على درجة استقلالية التنمية المتحققة، ومن ثم توسيعها وتوطيدها. وإن كانت الاشتراطات التي أوردتها أقل إثارة من الخلاص من كابوس القوى الاستعمارية، وإيقاف استغلال رأس المال الأجنبي لمصر، الا انها مع ذلك كانت ضرورية للامساك بالانجاز الملموس في نطاق التنمية المستقلة وصونه من التآكل والضياع.

ثالثاً: في العودة الى التبعية:
المسار التنموي ١٩٧٤ ـ ١٩٨١/١٩٨٢

هنا، أجدني في موقف الاتفاق العام مع الباحث حول تحليله-لفترة الارتداد في السنوات ١٩٧٤ وما تلاها، بسبب تدفق الموارد الضخمة وانكشاف هذا التدفق أمام العوامل الخارجية، وسبب السياسات الاقتصادية الجديدة بدءاً بالانفتاح، التي جاءت عن سابق تصور وتصميم لتقلب السياسات التي سيطرت في الفترة الناصرية، حين احتلت استقلالية القرار الانمائي مكان الصدارة في الاهتمامات المجتمعية الاقتصادية. وقد كان لهذين العاملين دلالات خطيرة بالنسبة للاستهلاك، وتبديد الموارد، ونمط توزيع الثروة والدخل، وكذلك بالنسبة لانكشاف الامن الوطني وبالتالي، ونتيجة لذلك، لانكشاف الأمن القومي العربي بشكل مأساوي. لذلك يتكون تعليقي بالنسبة الى القسم الثالث من الاعتقاد بأن الباحث وفق في معالجته لمعالم فترة الارتداد، وتقويمه لآثارها المدمرة التي أعادت الاقتصاد المصري الى

التعـريف يؤثر في طبيعـة ومنحى الحكم على الفـترة الممتـدة من عـام ١٩٥٢ الى عـام ١٩٧٣ المغطاة بالورقة والتي وجد الباحث أنها تتميز بسيطرة منحى الاستقـلالية التنمـوية. ان اعتـماد المعايير وسواها مما سأشير اليه لاحقاً، كان سيؤدي الى استدراكات ذات شـأن في استنتاجـات الورقة بالنسبة للفترة المذكورة.

يضيف الباحث بعد ذلك وجوب تحقيق «توسع أفقي»، عبر الوحـدة العربيـة، أي الى المـدى الحيوي الـذي ينبغي أن تُستهدَف التنميـة المستقلة ضمنه. وانني أرى أن هـذا التـوسـع غـير كافٍ في نفسه. فينبغي الالتفات الى التكامل العمودي داخل كل قـطر ـ اضافـة الى التوسـع الافقي عبر الاقطار ـ لأنـه لا يعقل أن يتيسر للتنميـة المستقلة أن تتحقق حتى مع الـوحدة إذا ظلت الاقتصادات القطريـة تتميز في داخلهـا بعدم التـواصل، وبضعف التكـامل والـترابط، وهزال التغذية العكسية.

وما دمنا في سياق الحديث عن شروط تحقق التنمية المستقلة فليسمح لي الباحث بابـداء الاستغراب لإغفالـه شرطين عـلى درجة قصـوى من الالحاح والخـطورة، هما: ضرورة تـوافر مشاركة شعبية واسعة في إطار الحرية، ومقدار واسع من العدالة الاجتماعيـة ـ الاقتصاديـة (أو على الأقل قدر كبير من الجهد الصادق لتضييق فجوة الظلم الاجتماعي ـ الاقتصادي، وللعمل على تكافؤ الفرص). قد يقـال في هذا المجـال ان التنمية، بخـاصة في مـراحلها الأولى، قـد تتـطلب ـ على العكس ممـا أبديتـه ـ أولاً، وجود نـظام سياسي مـركزي صـارم يحـرك القـوى الاقتصادية في تـوجهات انمـائية دون السـماح للمشاركـة السياسيـة الواسعـة بأن تميـع الجهود الانمائية أو تضيعها في تجاذب وتشتت للقوى مما يرافق الحرية والديمقراطية؛ وثانياً وجود تركيـز قوي على تكثيف وتنويع الانتاج كأولوية عليـا قبل الالتفـات الى نمط توزيـع النـاتـج القومي، على أساس كون هذا التركيز يؤدي الى تزايد النـاتج القـومي وييسر تعاظم الادخـار كضرورة ملحة للتثمير ولرفع الناتج القومي... وهكذا دواليك.

لست أدري إذا كـان الباحث يتبنى مثـل هـذا المـوقف الاقتصـادي المنغلق، وإن كنت استبعد ذلك كلياً، لأن موقفاً كهذا يتعـارض مع تـركيزه عـلى التنمية الاجتـماعية بـأغراضهـا العـريضة البعيـدة المدى والملحـة في آن. فإذا كـان تصـوري لمـوقف البـاحث سليـماً، فـإنني استغرب الا ينعكس موقفه في إشارة صريحة الى ركيزتين أساسيتـين لقيام التنميـة المستقلة، الى جانب ما أورده من ركائز. فلا يعقل أن تتحقق تنمية معتمدة على النفس، بكل ما يعنيه هذا المفهوم، دون التزام شعبي واسـع بالتنميـة، ولا يعقل أن يتحقق الـتزام كهذا دون المشـاركة الواسعة، ولا يعقل أن تتحقق المشاركة الواسعة دون توزيع أكثر عدالة لاعباء التنمية وثـمارها على السواء.

٥ ـ يضع الباحث عدداً من الشروط لتوافر الظروف المؤاتية للتنمية المستقلة. تنص الفقـرة المستشهد بها والمؤشر تحتها في النص على وجوب «توافـر طليعة سيـاسية مقـاتلة حـول زعامـة تاريخية بارزة في لحظة تاريخية مؤاتية وفي مسرح جيوسياسي ملائم». ويتابع بـأن هذه هي «شروط متكـاملة لا يمكن اسقاط شرط واحد منها». ويبدو لي أن هذه التركيبـة تعجيزيـة الى حد بعيـد، وهي إضافـة تجيء

خلواً من التحديد للمصطلحات الحرجة فيها، مثل «مؤاتية»، «ملائمة». «متكاملة». وأنني إذ أعي الصعوبة القصوى في تحقيق التنمية المستقلة تحت أي ظروف، وأتعاطف مع الباحث حول ضرورة التأكد من توافر الشروط الضرورية والكافية لتنمية كهذه، إلا أنني أخشى أن يكون قد «رفع مهر التنمية المستقلة» كثيراً - إذا جاز التعبير. ودون أن أذهب بعيداً في مناقشة كل من الشروط المسجلة منفردة وشرط التقائها معاً، اكتفي بالتساؤل فيما إذا لم يكن بمقدور الطليعة والزعامة اللتين يذكرهما، إذا توافرا معاً، «صنع اللحظة التاريخية».وإعداد المسرح، مع وجود رؤية تنموية صافية وتعبئة شعبية من أجل الالتزام الواسع بهدف التنمية المستقلة.

٦ - ينتهي القسم الأول بتحديد الكاتب «للعقيدة المعبئة للفعل الاجتماعي» بالقول إن: «الطاقة المطلوبة «للتحرك صوب التنمية المستقلة» يمكن أن تولد لو آمنّا بأن لنا رسالة خير شاملة ومقدسة نقدمها للانسانية، ونسعى الى تطبيقها في مجتمعنا، ونسعى الى نشرها بين الناس جميعاً تقرباً الى الله. ونحن نملك هذه العقيدة فعلاً». ومع احترامي الكامل لرسالة الخير الشاملة والمقدسة التي يعنيها الباحث، انني أتساءل فيما إذا كان وجود «رسالة خير» كهذه شرطاً ضرورياً وكافياً للتعبئة من أجل استقلالية التنمية، بل من أجل أي تنمية. وبالتأكيد، فإن رسالة كهذه تدخلنا الجنة ولكنها قد لا تكون قادرة بالضرورة على ادخالنا عالم التنمية المستقلة. وبالنظر لحساسية الموضوع أود أن أميز، من جهة، بين وجوب وجود نظام قيم عام، محفّز وموجه، منفصل عن الاعتبارات اللاهوتية وإن يكن غير متعارض مع ما يتصل منها بالحياة الاقتصادية، يمتد خلف الجهد التنموي: نظام يعكس الاهتمام بخير الانسان والمجتمع وتقدمهما وأمنهما، ويناهض التسلط الخارجي والتمييز والظلم الاجتماعي - الاقتصادي الداخلي، نظام ذو صفة عالمية، تشترك في مبادئه الأديان جميعها، كما نجد عناصره في النظم الفكرية من ماركسية وقومية كذلك. ومن جهة أخرى، بين نظام ديني تؤكد منطلقاته أنه نظام حصري يعتبر نفسه دون سواه من النظم، قادراً على احتواء القيم ذات الصلة المباشرة بالسعي الى التنمية والخير الاجتماعي - الاقتصادي. وانني أخشى، ان نحن اعتمدنا الموقف اللاهوتي في السياق الحالي، ان نضطر لمناقشة النظام اللاهوتي لاستكشاف عناصر محتواه التي تتصل بموضوع التنمية، والحفز عليها للتأكد من كونه نظاماً ضرورياً وكافياً لتحريك الجهد المجتمعي باتجاه التنمية، والتنمية المستقلة بشكل خاص.

ثانياً: في تقويم دلالة المسار التنموي المصري ١٩٥٢ - ١٩٧٣ بالنسبة للتنمية المستقلة

لعلي اطلت في تعليقي على القسم الأول من الورقة المتعلق بالمفاهيم والمعايير بشكل عام. ومرد ذلك الى سببين: الأول، أهمية دور المفاهيم والمعايير في تقويم المسار التنموي في الفترة ١٩٥٢- ١٩٧٣، وهي الفترة الناصرية تضاف اليها سنوات ثلاث من حكم الرئيس السادات سبقت التحول على اتساع مائة وثمانين درجة في التوجه السياسي - الاجتماعي - الاقتصادي الرسمي وفي السياسات المترجمة لهذا التوجه. والثاني

التبعيـة بعد أن أخـذ بالتحـرر منها، وببنـاء مرتكـزات التنمية المستقلة، وإن لم تستـوفَ جميع الشروط اللازمة لتوطيد هذه التنمية وتوسيع مداها.

وبهذا أنتقل الى خاتمة الورقة.

الخاتمـة

ينتهي الباحث بخاتمة تتضمن ثلاث نقاط هي التالية:

أ ـ انـه لم يتحقق تصحيح للوضـع بعد ذهـاب السادات، بـالرغم من الحـاجة الملحـة للتصحيح. وهكذا تفاقم التردي والفوضى.

ب ـ وبالتالي، فإن خروج مصر من مأزق التبعية الثقيلة «أمر في غاية الصعوبة».

ج ـ إلّا أن اشتداد تشابك العلاقات المصرية مع الاقطار العربية الأخـرى قد يشـير الى المخرج: أي الخروج من التبعية عبر التكامل العربي العميق والواسـع. ويختم الكاتب ورقتـه بالاستدراك بالنسبة للنقطة الاخيرة هذه بقوله: «ولكن لا ننسَ أن الأزمة مركبة، وإذا كان الهدف عودة الى مسـار مستقل وحـدوي، فإن عـلى القيادة السيـاسية التي تتصـدى للمهمـة أن تتـذكـر أن عـلاج الجـوانب الاجتماعية يأتي قبل العلاج الاقتصادي ويحكمه».

وهنا، بالنسبة للاقتباس الأخير، أجـدني في موقـع الاستغراب أن لا يكـون الكاتب قـد خلص الى ما هو أكثر مركزية وحرجاً من التذكير بـأولويـة التنمية الاجتـماعية مقـارنة بـالتنمية الاقتصادية. وبالتأكيد، فإن الفقرات الختامية الثلاث كان يمكن أن توحي بخلاصة أقـدر على هـز الضمير العـربي، وتحريـك الفعل العـربي من أجل استهـداف التنميـة المستقلة. ألم يكن الأجدر بالورقة أن تنتهي بأن تقرع جرس الإنذار بما تنطوي عليه التبعية ـ السياسية والفكـرية والاقتصادية ـ من أخطار مصيرية فيما اذا لم تنتفض الإرادة العـربية، وأن تضيء الـورقة النـور الأخضر أمـام طريق الخـلاص الذي يمتـد عبر النضـال من أجل استقـلاليـة القـرار في جميـع الساحات العربية وعلى جميع المستويات؟

المناقشات

١ ـ ابراهيم سعد الدين عبد الله

ان ورقة عادل حسين تثير العديد من القضايا التي تحتاج الى نقاش، وقد اغناني تعقيب د. يوسف صايغ عن ابداء ملاحظات حول بعض القضايا، ولكن مع ذلك، فهناك العديد من النقاط التي لم تزل تحتاج الى نقاش. وسأغض النظر تماماً عن محاولة عادل حسين تسوية حساباته مع نفسه ومع الماركسيين، في تصورات لا أرى مكاناً لها هنا. وأركز على عدد من القضايا.

أ ـ هناك اولاً تعريف عادل حسين لماهية التنمية المستقلة، وفي رأيي أنه قد ذكر فقط أحد شروطها الضرورية ولم يعرِّفها، حيث أن القرار المستقل هو شرط للسير في طريق تحقيق التنمية المستقلة، إلا أن التنمية المستقلة نفسها، لا تتم الا من خلال نضال طويل ومن خلال تغيرات أساسية في هيكل المجتمع تتطلب لحدوثها شروطاً، أورد العديد منها د. يوسف صايغ ولا أرى مبرراً لاعادتها هنا. ولكن ما يثير اهتمامي أكثر هو تحديد عادل حسين للكيفية التي يمكن أن تحدث بها تلك التنمية المستقلة والتي أكد عليها في ورقته بوضع خط تحتها. والتي يتحدث فيها عن شروط لا بد من وجودها متكاملة دون إختفاء أي من عناصرها. من هذه العناصر توافر القيادة التاريخية. وفي هذا المجال بصفة خاصة أود الاشارة الى أن توافر القيادة التاريخية بالمعنى المقصود، هي مسألة صدفة أكثر منها قضية نضال، وبالتالي، اذا اخذنا بما يقوله عادل حسين، فإنه الى أن تتوافر هذه القيادة التاريخية فلا مجال لنضال حقيقي من أجل نفي التبعية. هذه الفلسفة التي يتبناها عادل حسين فلسفة الاعتماد على القائد الفرد الفذ هي ـ في رأيي ـ خطيرة اذا ما سلمنا بها، بالنظر لأن «الفذ» في التاريخ هو ناتج الصدفة وليس ناتج النضال.

ب ـ المسألة الثانية هي محاولة عادل حسين اعطاء الانطباع بأن طريق ثورة ٢٣ تموز / يوليو في الفترة الناصرية كان محدداً سلفاً، وانه كانت هناك استراتيجية واضحة للثورة. وفي

رأيي أن ذلك غير صحيح وأنه يتضمن محاولة ليِّ التاريخ ليثبت وجهة نظر الباحث. وأعطى بعض البيانات بخصوص هذه المسألة. نأتي مثلاً لقضية الموقف من رأس المال الاجنبي؛ بدأت ثورة ٢٣ تموز / يوليو بفتح الباب لرأس المال الاجنبي، وحاولت جذبه عن طريق تقييد قانون الشركات الذي كانت قد أصدرته الرأسمالية المصرية في عهد وزارة السعديين، فيسرت لرأس المال الاجنبي أن يكون له الأغلبية (٥١ بالمائة) من الأسهم بالنسبة للشركات. ولم تتخذ الثورة موقفاً مختلفاً من رأس المال الاجنبي الا بعد تأميم قناة السويس. وفي هذا الإطار يمكن القول إن الثورة استهدفت منذ البداية تحقيق التنمية، الا أن طريقها لإحداث تلك التنمية لم يكن واضحا بل اكتسبت كثيراً من المعرفة من خلال التجربة والخطأ والفعل ورد الفعل.

ويحاول عادل حسين أن يؤكد أن تأميم قناة السويس كان معداً من قبل موقف «دالاس» من رفض تحويل السد العالي. وأن هذا الرفض كان مناسبة الاعلان عن القرار لا سبب اتخاذه. والوقائع تشير الى خلاف ذلك. وفي ندوة أخيرة عن صناعة القرار في الوطن العربي تمت في إطار مشروع المستقبلات العربية البديلة، كانت هناك مناقشة لقرار تأميم القناة وقد طرح فيها د. محمد السيد سليم الرأي نفسه الذي انتهى اليه عادل حسين. ولكن عدداً من المسؤولين في الفترة الناصرية من الذين شاركوا في اتخاذ القرارات وممن كانوا على علم بمجرى الأحداث، أكدوا على أن الدراسات التي كانت تتم فيها يختص بموضوع قناة السويس كانت تتعلق باتخاذ الاستعداد المناسب لتسلم القناة عند فترة نهاية الامتياز في عام ١٩٦٨، ولم يكن هناك أي قرار بالتأميم قد اتخذ قبل موقف «دالاس». وبالطريقة نفسها، يحاول الباحث أن يربط بين قرارات عام ١٩٦١ وبين الحاجة لبناء جيش وطني، وضرورة التنسيق بين اقتصاد اقليمي الجمهورية العربية المتحدة، ويستبعد بالكامل العلاقة الصراعية بين الدولة ورأس المال المحلي الكبير خلال الفترة ١٩٥٩ ـ ١٩٦١. والوقائع كلها تشير الى عكس ما يقول. ولعله من المهم هنا أن نبرز أنه لو كانت قرارات عام ١٩٦١ قد اتخذت لتحقيق مزيد من الترابط الاقتصادي بين اقليمي الجمهورية العربية المتحدة، فإنها تكون قد جانبها التدقيق لأنها كانت أحد العوامل التي يسرت الانفصال الذي حدث بعد شهرين من اتخاذ تلك القرارات.

د ـ طرح عادل حسين ما سماه أخطاء نظرية في الميثاق. ورغم أن مناقشة هذا الموضوع لا تتعلق بما حققته أو لم تحققه الفترة الناصرية من تنمية مستقلة، فإن طرح الباحث له يجعل من الضروري مناقشة ملاحظاته لأنها تبين الإطار الفكري والنظري الذي ينطلق منه الباحث.

ان أهم انتقادات عادل حسين ترتبط بثلاثة أمور: قول الميثاق بحتمية الحل الاشتراكي، عدم توضيح الميثاق لأخطار التبعية للدول الاشتراكية، عدم ابراز الميثاق ما إذا كان الحل الاشتراكي هو حل لقضايا مصر أم لقضايا الوطن العربي، وعدم أخذ الواقع العربي في الحسبان أو الاشارة الى الدور المحتمل للنفط العربي لتحقيق التنمية العربية المستقلة.

ودون محاولة الدفاع عن الميثاق أو مناقشة الطروحات النظرية فيه، نشير الى أن الميثاق الوطني قد صدر في مصر بعد الانفصال ليوضح الأساس النظري لفكر القيادة الناصرية وبرنامجها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وقد أكد عبد الناصر في أكثر من مرة أنه لا يحوي أي «نظرية». وكان من الطبيعي في هذا الاطار أن يكون الميثاق هو دليل العمل في مصر، وليس على المستوى العربي. وهو دليل عمل لقوى الثورة في مصر وليس لكل قوى الثورة العربية.

والواقع أن الميثاق عندما قال بحتمية الحل الاشتراكي لم يعن اطلاقاً حتمية ميكانيكية، وانما عنى ضرورة الحل الاشتراكي لحل المشاكل والقضايا التي انطلقت ثورة ٢٣ تموز / يوليو لتحقيقها. وفي رأيي أن هذا هو المعنى نفسه للحتمية في الفكر الاشتراكي بصفة عامة، والفكر الماركسي بصفة خاصة، الذي أصبح عادل حسين شديد الحساسية بالنسبة له، وشديد الرغبة في أن يرسم الحدود الفاصلة بينه وبين نفسه.

أما فيما يتعلق بقضية أخطار التبعية بالنسبة للدول الاشتراكية، فإن عادل حسين يحاول أن يفرض فكره الذاتي على واضعي الميثاق في الاطار التاريخي الذي تم صدوره فيه. إن الميثاق كان يتحدث عن الاخطار التي تجابهها الحركة الوطنية المصرية والعربية المعاصرة. وقد كان نضال هذه الحركة في الأساس موجهاً ضد الاستعمار الذي كان يستغل الوطن العربي ويفرض عليه الهيمنة والسيطرة ولم يكن خطر التبعية للاتحاد السوفياتي او للدول الاشتراكية مطروحا. وكان صاحب الميثاق قد طرح جانبا شعارات «لا شرقية ولا غربية» وانتقل الى ضرورة التحالف مع قوى الاشتراكية والتحرر والسلام في العالم. وقد وصل الى هذه النتيجة أيضاً خلال الممارسة، وعن طريق الفعل ورد الفعل والتجربة والخطأ، لا انطلاقاً من تحيز ايديولوجي معين. واذا كان عادل حسين قد ارتد الآن الى شعارات «لا شرقية ولا غربية» الذي لا يفرق بين أعداء ولا حلفاء. فالعيب في هذا الأمر ليس عيب الميثاق، والخطأ ليس خطأ الميثاق.

وكما سبق القول، فان الميثاق صدر كدليل عمل للثورة المصرية ـ لا للثورة العربية. ومن هنا ليس هناك ما يبرر من أن تقيد مصر نفسها وحركتها في طريق التحول الاشتراكي، لأن أجزاء أخرى في الوطن العربي لم تنضج لمثل هذا التحول بعد. كما أنه ليس هناك ما يبرر أن يشير الميثاق الى دور للنفط العربي في تحقيق التنمية المستقلة.

والواقع ان نقد عادل حسين لا ينطلق من زاوية مدى ما حققته أو لم تحققه التجربة الناصرية من استقلال اقتصادي. وإنما من المنطلق الخاص لعادل حسين الذي يعلي القومية على التحرر الإجتماعي، ويؤكد على قضية الاستقلال لذاتها وليس لمضمونها الشكلي الذي يسعى لتحقيق الرفاهية المادية والمعنوية للجماهير.

٢ ـ محمود عبد الفضيل

اود اولاً أن أحيي د. يوسف الصايغ على تعقيبه النافذ، وأهميته تجيء من أنه لم يصدر عن مفكر مصري بل عن مفكر عربي، مما يجعل التجربة المصرية ملك كل المفكرين العرب، ويعزز من عملية الاغناء والإخصاب المتبادل بين المفكرين والاقتصاديين العرب.

ودون الخوض في خصوصيات الطروحات والمقولات التي جاءت بها ورقة عادل حسين، فإن ما يهمني هنا هو تسجيل عدد من الملاحظات التي أرى أنها ضرورية من حيث ضرورة رفع بعض التعسف في المعالجة واحقاقاً لبعض الحق:

أ ـ يشير عادل حسين الى أن الفكر الماركسي المصري ظل (في غالبه) أسير عدد محدود جداً من المتغيرات الاقتصادية ـ الاجتماعية، وأن النموذج التحليلي المعتمد يقوم على الطبقتين الأساسيتين: البرجوازية والبروليتاريا، وبالتالي أسقط هذا الفكر الرابطة القومية لحساب التركيز على ما هو أهم (الصراع الطبقي بين البرجوازية والبروليتاريا). وأعتقد أن هذا التوصيف غير دقيق بل تعسفي، فمع اعترافي بأن هناك جناحاً ضمن الماركسيين المصريين يقابل المواصفات التي طرحها عادل حسين، الا ان هناك قطاعاً متزايداً من الماركسيين المصريين، يقيمون الرابطة العضوية بين الصراع الطبقي في الداخل، والرابطة القومية على الصعيد الغربي، ويزاوجون بين النضال الاجتماعي والتوجه الوحدوي. ويكفيني أن أذكر هنا كتابات د. فؤاد مرسي و د. اسماعيل صبري عبد الله و د. عبد الرازق حسن ولطفي الخولي و د. فوزي منصور وأبو سيف يوسف و د. ابراهيم سعد الدين عبد الله . . . الخ.

ب ـ اذا كان عادل حسين يسوق لنا تعريف عبد الناصر للاشتراكية في خطاب عام له عن أن مقصده من **الاشتراكية العلمية** «هو ضرورة الاهتمام بالمكتشفات العلمية والتقنية في عملية التنمية» فلماذا اذن يعيب على الماركسيين المصريين تراجعهم في كتاباتهم الاخيرة عن وصف التحولات الاقتصادية والاجتماعية في ظل الناصرية **بالتحولات الاشتراكية**؟ انني لا أرى بأساً في ذلك، لأن المسألة تعلق بمراجعة موقف حول المعايير الأساسية لبناء الاشتراكية «علمية أو غير علمية».

ولكن يكفينا أن الماركسيين المصريين، وغيرهم من مدرسة عادل حسين، يتفقون على حد أدنى من التقويم المشترك حول الطابع التحرري والاستقلالي للتجربة الناصرية في البناء الاقتصادي والاجتماعي. وهذا يكفي في تقديري لتوحيد القوى ورص الصفوف من أجل نهوض وطني وقومي عام.

٣ ـ رمزي زكي

اود أن أشير، بأن التأميمات التي حدثت في الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٦٣ قد تمت في لحظة تاريخية معينة، هي لحظة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية ١٩٥٩/١٩٦٠ ـ

١٩٦٤/١٩٦٥. التي واكب السنة الأولى من تنفيذها مشكلة عدم امكان وضع المدخرات المتيسرة في القطاع الخاص لخدمة أهداف التنفيذ. وحينما أدركت القيادة السياسية آنذاك، أن تنفيذ الخطة سيرتبط بتعبئة الفائض الاقتصادي (الكبير نسبياً) لدى القطاع الخاص، فإنها لم تتردد في اجراء هذه التأميمات. ولم يكن ذلك نتيجة تصور ايديولوجي مسبق، وانما نتاجاً لخبرة التجربة. وأنا أعتقد أن هذه التأميمات، التي دعمت ووسعت من حجم القطاع العام المصري، كانت من أهم العوامل المفسرة لنجاح الخطة وتنفيذ أهدافها، وزيادة درجة اعتماد الاقتصاد المصري على ذاته، حيث كانت نسبة التمويل المحلي حوالى ٦٣ بالمائة من اجمالي الاستثمارات المنفذة. ولهذا يمكن أن نقول، إن من أهم الممارسات العملية والخبرة النظرية للاقتصاد الناصري، هي التوصل الى مبدأ هام ينص على «أنه لا يمكن للخطة الاقتصادية أن تنفذ الا إذا كان هناك سيطرة على الفائض الاقتصادي ومركزته ووضعه تحت سلطة الدولة الوطنية».

وهناك مبدأ آخر، لا يقل أهمية عن المبدأ السابق، كان الاقتصاد الناصري قد توصل اليه في فترة الستينات، ألا وهو: **أنه لا يمكن السيطرة على العجز الخارجي وضمان تمويل الواردات الضرورية والوفاء باعباء الديون الخارجية وتجنب الضغوط الخارجية إلاّ إذا كانت هناك سيطرة كاملة على قطاع التجارة الخارجية (تصديراً واستيراداً ونقداً أجنبياً)**. وهذا *يفسر لنا أيضا لماذا أقدمت الحكومة المصرية آنذاك على تأميم تجارة القطن* وتولي الدولة عمليات الاستيراد على اختلاف أنواعها، واستمرارها في التمسك باستمرار تطبيق نظام الرقابة على الصرف.

ان السيطرة على الفائض الاقتصادي؛ وامساك الدولة بالخيوط الأساسية لقطاع التجارة الخارجية، يمكن النظر اليهما على أنهما من أهم مبادىء مشروع التنمية المستقلة الذي حاولت الناصرية أن تحققه. وهذان المبدآن ما يزالان يمثلان ـ في رأيي ـ أهمية خاصة في تحقيق التنمية المستقلة. ولهذا، فإن الانفتاحيين في مصر قد حرصوا، بشكل لا هوادة فيه، على التحلل من هذين المبدأين، كمدخل رئيسي وضروري لارساء قواعد فترة الانفتاح الاقتصادي، التي مثلت انحرافاً بمقدار مائة وثمانين درجة عن الاقتصاد الناصري.

٤ ـ عبد العال الصكبان

أود طرح الملاحظات التالية:

أ ـ الميثاق اجتهاد مطروح للمراجعة دورياً وليس فرماناً جامداً.

ب ـ الحكم على ثورة تموز/يوليو وقيادتها التاريخية يتم من خلال اثرها في حركة التاريخ العربي عموماً وتاريخ القطر المصري خصوصا من جهة، وحركة الاستقلال في العالم الثالث وعدم الانحياز وفلسفة الاستقطاب الدولي من جهة اخرى. ويكفي ما انجزته ثورة تموز / يوليو في هذا المجال بغض النظر عن اي تسمية يراد وصفها بها.

ج ـ ليست مشكلة ثورة تموز / يوليو او قيادتها التاريخية ان يغير الافراد أو الحركات

إجتهاداتهم، فالعبرة انها خلقت المحور الذي تدور حوله حركة الاستقلال الاقتصادي في مصر.

د ـ احدى مشكلات المشروع الناصري هي المشاركة الجماهيرية المنظمة في إتخاذ القرار، وإكتفائها بالارتياح الجماهيري لشخصية القائد واسلوب لقائه المفتوح لها. إلا انه يلاحظ على أنه ليس لدى كل من انتقدوا الثورة، أفراداً وحركات، بديلاً قابلاً للتطبيق في هذا الصدد.

هـ ـ ان وطأة السلطة على شرائح من جماهير الثورة كان مرده جذرية قرارات بناء الاستقلال الاقتصادي، ومتطلبات اقتلاع الواقع المر في مسيرة التنمية.

و ـ ان الحل الاشتراكي الذي طرحه الميثاق هو حل يتفق وواقع الامة العربية، وعلميته تكمن في عدم طوباويته وسلامة فرضياته واسلوب تحليله للمشكلة الاقتصادية ـ الاجتماعية.

ز ـ ان الاشتراكية العلمية ليست علامة تجارية لفكر اشتراكي معين، والمؤتمر العشرون للحزب الشيوعي ارسى مقولة إمكانية تحقيق الاشتراكية بطرق مختلفة، والمناقشات حول ورقتي د. سمير امين و د. اسماعيل صبري عبد الله تفصلان هذا الأمر. كما ان تحقيق الاشتراكية لا يقتضي بالضرورة ان يسير في اتجاه واحد، أو يفترض مناخاً واحداً.

٥ ـ عبد المنعم السيد علي

هناك عدة ملاحظات وددت أن أثيرها بصدد البحث وهي:

أ ـ لم نصل، في اعتقادي الى تعريف واضح ومحدد لمعنى (التنمية المستقلة)، صحيح ان (القدرة على اتخاذ قرارات اقتصادية مستقلة) هي أساس القدرة على تحقيق تنمية مستقلة. ولكن الشرط الآخر الذي أشار اليه عادل حسين حول تصحيح الهيكل الاقتصادي، يجعل تلك القدرة على اتخاذ القرارات بصورة مستقلة امراً مستحيلاً تقريباً على المدى القصير. والتنمية كما هو معلوم هي (عملية مستمرة) ذات أبعاد زمنية. ويصبح من الصعب عندئذ الكلام عن (تنمية مستقلة) على المدى القصير او حتى المتوسط. كما ان (القدرة على اتخاذ القرار) قد تكون واردة دون أن يعني ذلك تحقيق تنمية مستقلة ما دامت الشروط الاخرى غير متحققة بسرعة كافية للوصول الى قدرة القطر على اتخاذ قرارات اقتصادية مستقلة عن اي مؤثرات خارجية، سواء أكانت هذه المؤثرات إقتصادية أم سياسية أم حتى إجتماعية وثقافية.

إنني أقترح معياراً آخر للتنمية المستقلة يقوم على (مدى كون العوامل المحددة لكل من العرض والطلب المحليين محلية وليست خارجية). فإذا كانت نسبة كبرى من هذه العوامل خارجية، تزيد مثلاً عن ٢٠ الى ٢٥ بالمائة، فإن من الصعب القول ان القطر قادر أصلاً على تحقيق مثل هذه التنمية على المدى المنظور. وكلما قلت نسبة العوامل الخارجية المحددة للعرض

والطلب المحليين، زادت القدرة على اتخاذ القرار المستقل وعلى تحقيق تنمية مستقلة، دون إنكار للشروط الأخرى غير الاقتصادية.

والإختلاف في هذه النسب هو الذي يميز بين قدرة بلد وآخر على تحقيق التنمية المستقلة المنشودة.

ب - ان موقف الماركسيين من القرارات الاشتراكية في مصر عام ١٩٦١، وكذلك من ثورة ٢٣ يوليو (تموز) نفسها كان غير مستقر عموماً. فقد انتقدوا تلك القرارات لان الموقف الاشتراكي الرسمي لم يكن مؤيداً تماماً.

ولا زلت أذكر ما قاله لي السفير التشيكوسلوفاكي في القاهرة يومئذ بصدد تلك القرارات (انني لا أعترف باشتراكية أخرى غير الاشتراكية العلمية).

ج - ان الإنحراف في الإستهلاك كماً ونمطاً كان محدوداً في اعتقادي خلال فترة الستينات. ومن المعلوم أن زيادة المساواة في توزيع الدخل لا بد لها من أن تزيد من حجم الإستهلاك في ظل الفقر الهائل الذي كان سائداً في مصر قبل الثورة وبعدها مباشرة.

د - فهمت من بحث الكاتب أن وضع الاشتراكية كشرط للوحدة كان خطأ.. وخوفي هنا هو أن ذلك قد يعني بالنسبة للبعض ان القرارات الإشتراكية كانت سبباً مباشراً لنكبة الانفصال بين سوريا ومصر عام ١٩٦١. وهو خطأ كبير لأن الوحدة انهارت بفعل أعدائها من ناحية، وبنتيجة اخطاء قد تكون الوحدة ذاتها قد وقعت فيها من ناحية أخرى، من ذلك مثلاً عدم اتمام الوحدة الإقتصادية بصورة كاملة بين القطرين حتى بعد مرور حوالى ثلاث سنوات عليها. والحقيقة اني لا أجد مبرراً كافياً لذلك مهما كانت الصعوبات السياسية الداخلية التي كانت تقف في سبيلها يومذاك.

هـ - لقد أحسن الباحث في تأكيد العوامل الاقتصادية المهمة التي عكستها الفورة في الموارد التي حصلت عليها مصر من السياحة وقناة السويس والتحويلات الخارجية والمساعدات والمنح الاخرى، والتي أدت الى تحسن في متوسط الدخل الفردي في مصر بعد عام ١٩٧٣. وهو ما يفند القول بأن هذا التحسن هو أمر ناتج عن سياسة الانفتاح التي اتبعتها مصر بعد عام ١٩٧٣. وهو يذكرني دائماً بادعاءات البلدان النفطية، بأن دخولها القومية زادت بمجرد أن زاد ضخ النفط من آبارها. وهو أمر لا بد من اعمال النظر فيه قبل إقراره وقبوله من قبلنا نحن الاقتصاديين.

٦ - خالد المنوبي

بالنسبة الى عادل حسين، التنمية المستقلة هي القدرة على اتخاذ قرارات إقتصادية وإجتماعية.. مستقلة. بكل بساطة، هو يدور في حلقة مفرغة لماذا؟ لأنه يفترض وجود كيان مستقل ألا وهو المجتمع المصري في موضوع البحث، وهذا ما انكره بكل بساطة كما أنكره

بالنسبة لتونس أو للمجموعة العربية ما دامت رأسمالية، لأن الشكل الإجتماعي الذي ننتمي اليه جميعاً نحن العرب هو المجتمع الرأسمالي العالمي. يعني أن عادل حسين لا يدري الى أي مجتمع ينتمي.

اما بخصوص ما يؤكد عليه عادل حسين من تمكن الاقتصاد المصري من تحقيق وفرة نسبية في المرحلة الثانية، فإن ذلك يصفه هو نفسه بكونه ناتج عن رزق نازل، وهو ما أسميه ريع تحتي. ثم انه لا يعني تحقيق تقدم اجتماعي لأن القوى الانتاجية الرأسمالية باقية على نموها. إلا أن هذا النمو يتم مع فجوة متزايدة، صعبة الإحتمال حضارياً، بين ما يوفره للطبقة المسيطرة (سواء في خارج مصر أم داخل مصر) وما يساق، بطرق يعتبرها عادل حسين نفسه غير سليمة، للطبقات المصرية المولى عليها.

أما ما يؤكد عليه عادل حسين من أن تحقيق تلك الوفرة لا يعزي الى سياسة الانفتاح، فهو كلام صحيح في حد ذاته، لأنه لو تم الانفتاح اليوم مثلاً لما تحققت تلك الوفرة، إلا أن العلاقة مع ذلك موجودة بين ذلك الانفتاح وتلك الوفرة لأنهما مرتبطان على مستوى الشكل الاجتماعي الرأسمالي العالمي، وهو ما غاب عن عادل حسين لأنه يتصور مخطئاً أنه ينتمي الى مجتمع حدوده حدود مصر وبالتالي، فإن ما اكتشفه عادل حسين من تباين الانكسارين لا يمكن ان يوظفه عادل حسين منهجياً ونظرياً وتطبيقياً في أي وجهة من شأنها السيطرة على الواقع وتحويله، لأنه لا يقوى على تشخيص الفاعل الجماعي للتاريخ.

أخيراً وبطبيعة الحال، لا يعني إنتماؤنا الى الشكل الاجتماعي الرأسمالي أن الانسلاخ عن ذلك الشكل ـ وهو ما اعتبره حتمية عالمية من وجهة نظر طبقية لا تقوى إلا الماركسية على تنظيرها ـ لا يمكن ان يتم على أساس حدود مصر أي بالاعتماد على التقاليد المحلية المكونة للشخصية المصرية سواء منها المصرية ـ المصرية، ام المصرية ـ العربية، ام المصرية ـ الاسلامية، أم المصرية ـ الافريقية ام غير ذلك. على انه يجوز ان لا يكون للشخصية المصرية دخل في ذلك الانسلاخ ـ غير المنظور في الحال ـ تماماً.

أما ما يذهب اليه من ضرورة الجنوح الى العقيدة المعبئة للفعل الاجتماعي، فإنها تصبح غير ذي موضوع حيث يهمل من جملة ما يهمل العلاقة المادية الجدلية التاريخية بين اي ايديولوجية وبين اي ممارسة تاريخية، فضلا عن كونه ضل الاطار والفاعل والقوة المحركة على حد سواء.

والنتيجة العملية الخاطئة هي ان التنمية المستقلة (المزعومة) في مصر العربية او في مصر وفي الوطن العربي ممكنة، ولا يكاد ينقصها الا انتحال فعلي ومنظومي لعقيدة معينة وهو ما يتعين رفضه بكل قوة لنقصان القاعدة العلمية له.

٧ ـ خلدون حسن النقيب

ان القضية المحورية في هذه الندوة كما ظهرت حتى الآن، هي أن التنمية المستقلة ما

هي إلا مظهر من مظاهر القومية الاقتصادية (او التنمية من منطلق قومي) كما عرفناها في التجربة الناصرية بكل حساسيتها وتخوفاتها وتطلعاتها المشروعة ولا شك. لقد راودني شك منذ البداية، بخاصة عند قراءة كتابات د. سمير أمين وغيره من الكتاب المبدعين، في أن التنمية المستقلة بكل ظلال المعاني التي تصاحبها كالتمحور حول الذات والإعتماد على النفس والتوجه الى الداخل... الخ، هي تعبيرات عن القومية الاقتصادية. ولكنني حسبت أنه ربما قد يكون هناك فرق خفي بين الاثنين لم انتبه له.

لماذا نستعمل مصطلح التنمية المستقلة ونحن نقصد القومية الاقتصادية؟ انا اعتقد ان لهذا الامر سببين في خبرة المنطقة العربية، السبب الاول: هو ان كل اشكال القومية الاقتصادية من اتاتورك الى عبد الناصر لم تقم من منطلقات ايديولوجية واضحة، وانما كانت عبارة عن ممارسات براغماتية إنتقائية بشكل مريع. ولذلك، كأنني بالزملاء أصحاب الاوراق يحاولون ان يبعدوا أنفسهم عن التجارب الأولى الفاشلة خصوصاً لأنها أدت في النهاية الى مزيد من التبعية.

والسبب الثاني: هو الرغبة الواضحة في معظم الأوراق التي قدمت، والنقاش الذي دار حول موضوعاتها في محاولة تعميق السياسات والممارسات الإقتصادية من منطلق قومي، بإدخال المنطلق الايديولوجي المتمثل بالإشتراكية، كما تمثل بأطروحته أن التنمية المستقلة غير ممكنة إلا باتباع اسلوب إشتراكي مؤمل، وهو غير موجود الآن ولم يكن موجوداً في السابق أيضاً.

فقد تبين بشكل جلي أن الإستقلال السياسي لا يولد استقلالاً اقتصادياً بالضرورة (في خبرة مصر وغيرها من البلدان العربية)، والاستقلال الإقتصادي لم يتحقق «بالاجراءات الاشتراكية» وتوسيع دور القطاع العام، الا لفترة قصيرة. ثم اكتشفنا بعد ذلك أن الإجراءات الاشتراكية وسيادة القطاع لم تؤد الى الاشتراكية، وإنما الى زيادة رهيبة في التسلط البيروقراطي للدولة.

إذن فلا بد أن تكون هناك خطوة لاحقة جديدة وهي ما نسميها الآن التنمية المستقلة، والتي تبدو في هذا الضوء وكأنها مرحلة متقدمة نيرة للقومية الاقتصادية التي عرفناها في السابق في المرحلة الناصرية.

ولكننا نلاحظ بأن هناك حساسية مفرطة من التعامل مع النظام الرأسمالي العالمي. وأرى أن هذه الحساسية المفرطة لا مبرر لها (وحتى وان أخذنا التجربة الناصرية بعين الاعتبار)، لأننا نخلط عادة بين مستويين من مستويات التبعية وليس مستوى واحد:

أ ـ فيمكن ان نتكلم عن التبعية على المستوى المجتمعي، بمعنى فقدان السيطرة على التحكم في الموارد وفي اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

ب ـ ولكننا عادة نهمل المستوى الآخر من التبعية التي يمكن ان تنشأ من علاقات القوة في أي تعامل اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي.

فإذا كان بالإمكان حسم التبعية على المستوى الاول المجتمعي، نظرياً على الأقل، فلأن اما أن تكون الدولة تابعة في قراراتها الاقتصادية والاستراتيجية أو لا تكون تابعة، إلا أن قضية التبعية على مستوى علاقات القوة بين المهيمن والتابع لا يمكن أن تحسم بشكل نهائي بالطريقة نفسها، بل لا بد أن نتعامل معها في كل حالة على حدة. وإمكانية حدوث التبعية على المستوى الثاني تبقى قائمة دائماً حسب طبيعة علاقات القوة في كل موقف.

فنحن من الممكن أن نقرر تأميم القناة أو النفط وأن نقرر الاسعار المناسبة لنا، ولكن ذلك يعرضنا في الوقت نفسه الى درجات من التبعية للنظام الرأسمالي العالمي متمثلاً في حقيقة أن الانتاج هو موجه للتصدير بالدرجة الاولى مما يحد من قدرتنا على المناورة. فقد نستطيع ان نقاوم التبعية في هذه الحالة على هذا المستوى وقد لا نستطيع، ولكن التبعية في هذه الحالة ليست وضعية جامدة دائمة. . انها تتبع منطق علاقات القوة في كل موقف أو تعامل، ولا تحسم بطريقة نهائية بحيث نرتاح بعدها ونريح.

لقد لخص د. سمير امين المحصلة النهائية (من وجهة نظره) للتنمية المستقلة بالسيطرة على التراكم، ويتبع ذلك اجرائيا «فك الارتباط» وحل اشكالية الدولة التي سماها «الدولنة». فإذا أجلنا خلافنا معه حول التعريف الاجرائي لفك الارتباط، فإنني اتفق معه كلياً في خطورة اشكالية دور الدولة في التنمية المستقلة (استخلاصاً بشكل خاص من تجربة مصر الناصرية).

فكل تنمية مستقلة في اوضاع العالم الثالث لا بد أن تقود الى تعظيم دور الدولة (وهذا سبق أن شمل العالم الاول أيضاً). لا بد أن نواجه اشكالية الدولة: اذ ان تعظيم دور الدولة في الاوضاع الحاضرة يؤدي الى التسلط البيروقراطي وفقدان الضمانات الدستورية والحريات الديمقراطية خصوصا، ودون الدولة وقدرتها التنظيمية ـ التنسيقية من جهة اخرى، تصبح البلاد عرضة للاستباحة الامبريالية والتمزق الاقليمي من حيث كون الدولة اداة رئيسية في الاندماج الوطني.

وفي رأيي ان كلتا الحالتين تؤديان الى ازدياد تسلط الدولة واستبداد جهازها البيروقراطي. فليست كل انواع التسلط من النوع الذي تمارسه ملكة الموت الحمراء، او على طريقة «خذوه فغلوه» التي يمارسها حكامنا في بعض الاحيان. فالدولة البيروقراطية بقدرتها الفائقة على تنسيق النشاطات الاجتماعية والاقتصادية تملك قدراً واسعاً من التسلط، حتى في فصل الحريات الديمقراطية.

كيف اذن تحل هذه الاشكالية؟ بخاصة وأن عدم حلها يمكن أن يفرغ عملية التنمية المستقلة من محتواها السياسي والاجتماعي ـ الحضاري، كما حصل في مصر. هذه هي المسألة، وليس لدي جواب جاهز عنها.

وفي الختام يقول عادل حسين عندما يقارن بين حالنا الحاضر وحالنا عام ١٩٥٢، أن الليلة لا يمكن أن تشبه البارحة، وأن التاريخ لا يعيد نفسه ابداً، ولكن واقع الحال هو كما

صوره كارل ماركس عندما قال: يعيد التاريخ نفسه، ولكنه يظهر في المرة الاولى كمأساة وفي المرة الثانية كمهزلة.

٨ ـ علي نصار

أوجه ملاحظتي الى د. يوسف صايغ. ان الاشارة الى النبرة الوجدانية واللاهوتية في ورقة عادل حسين غير مفهومة. من ناحية أتمنى ظهور نبرة وجدانية في دراسات الباحثين العرب، وهي موجودة بالفعل، نعترف بوجودها أحياناً، ولا نعترف بوجودها حيناً آخر. ومسيرة التنمية هي نتاج تفاعل الانسان بوجدانه من ناحية، والظروف المادية الموضوعية من ناحية أخرى. ودور القيادة التاريخية أكثر تعقيداً. كما أن اللاهوتية تظهر في دراسات عديدة وفي فكر اليمين واليسار، وتثير فينا الارتباك.

٩ ـ جورج العبد

على الرغم من اسهاب عادل حسين في الشرح التاريخي لتطور فكرة التنمية المستقلة، أجد الورقة قاصرة في نهايتها فيما يخص تحديده الشخصي للتنمية المستقلة، مع أنه في بعض الاحيان يشير الى ضرورة التنمية المستقلة الوحدوية، وفي قياس آخر يشير أو يذكر الزعامة التاريخية. وفي نهاية الورقة ينتهي بجملة اعتقدها مبهمة وتحتاج الى مزيد من الشرح، وقد تكون مدخلاً لشرح تصوره فيما يخص التنمية المستقلة او بالتحديد الخروج من الأزمة الحالية في مصر، حيث يقول: «ان العلاقات العربية ازدادت تشابكاً وازداد الاعتماد الاقتصادي المتبادل... وأغلب الظن أن هذين الاعتبارين سينعكسان بشكل ما في إيجاد مخرج من الأزمة». ولكن الباحث يكتفي بهذا القول ولا يحدد كيفية الخروج من الأزمة، وما دور العلاقات العربية مع مصر في الخروج من الازمة. الجملة تتركني وكأن العلاقات مع البلدان العربية هي سبب ارتباك أو تعثر، مع أن المقصود قد يكون أن هذه العلاقات تمثل مخرجاً أو سبيلاً الى الخروج من الأزمة الحالية في مصر.

١٠ ـ عبد الرازق حسن

لمست من خلال المناقشات ان هناك لبساً بالنسبة للتجربة المصرية للتنمية المستقلة. وعلى من يريد معالجة التجربة المصرية ان يأخذها ككل لا أن يجتزىء فترة أو مرحلة منها. اذ أعتبرت التجربة بمثابة تجربة اشتراكية وهذا غير اكيد. حينما قامت حركة الضباط الاحرار في ٢٣ تموز / يوليو عام ١٩٥٢، كان يطلق عليها «الحركة المباركة» ولم يجرؤ أحد على تسميتها ثورة. وكل ما اهتمت به في البداية القيام بإصلاح زراعي، وهو ما كان يتردد الكلام حوله في مصر منذ اوائل الاربعينات. ليس هذا فقط، وانما أخذت الحركة بمبدأ تحديد الملكية الفردية بـ ٢٠٠ فدان كحد أعلى، وكان الشعار المرفوع قبل ذلك هو ٥٠ فداناً كحد أعلى.

وقد اهتمت الحركة في البدء بالتصنيع، واعتبرت أن الاصلاح الزراعي خطوة لدفع أصحاب الأموال للاستثمار في الصناعة، بدلا من إغراق أموالهم في الارض الزراعية نتيجة لاعتبارها المصدر الاساسي للثروة، والحصول على الدخل، إضافة الى ما تضفيه على المالك من تميز اجتماعي. ولضمان التصنيع المستهدف، شجع رأس المال الخاص والاجنبي، وعدل قانون الشركات المساهمة عام ١٩٥٣، ومرة ثانية عام ١٩٥٤، بحيث نظم فيه اسلوب الاشتراك في عضوية مجالس الإدارة وسمح لرأس المال الاجنبي بحيازة ٥١ بالمائة من رأسمال أي شركة، بعد أن كان الحد الأعلى ٤٩ بالمائة في عهد حكومة السعديين، ولم يكن يسمح بأي نقد للاستثمار الاجنبي أو للرأسمالية بشكل عام.

وأنشئت وزارة للصناعة عام ١٩٥٦، وبدأ وزيرها وقتذاك د. عزيز صدقي إعداد خطة خمسية للصناعة كلفت ٢٥٠ مليون جنيه مصري، وقانون للتنظيم الصناعي. ولتيسير الاستثمار في الصناعة صدر قانون الهدم والبناء، يمنع هدم أي مبنى لا يقل عمره عن ٤٠ سنة الا بموافقة خاصة بعد ان لوحظ تدفق الاستثمارات نحو بناء المساكن، وقُدِّر ما كان ينفق سنوياً على البناء بأكثر من ٢٠ مليون جنيه في الوقت الذي لم يكن ينفق على الصناعة أكثر من ٢,٥ مليون جنيه.

وكانت الحكومة قد أنشأت مجلساً للانتاج، قام بدراسة بعض المشروعات الصناعية، ولكنه ترك تمويلها الاساسي لبعض الأجهزة التمويلية القائمة كالبنك الصناعي، وبنك مصر، وغيرها من الأجهزة والصناديق التي تملك التمويل. وكان تمويل البنك الصناعي يأتي اساساً من قروض يحصل عليها من البنك الأهلي المصري (المركزي في ذلك الوقت) بضمانة الحكومة، وأنشئت في ذلك الوقت شركات الحديد والصلب، والكيماويات، والكابلات، والاسمنت، والخزف الصيني... الخ، وطلب من بعض البنوك أن تسهل شراء المواطنين لأسهم هذه الشركات بالتقسيط. والملاحظ ان الحكومة وقتذاك كانت تحاذر ان تساهم بشكل مباشر في أي من تلك المشروعات.

وحينما حدث العدوان الثلاثي في تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٥٦، وضعت الحكومة المشروعات الانكليزية والفرنسية تحت الحراسة. وقام ضغط من بعض المفكرين بالمطالبة بتمصير تلك المشروعات وان لا يكتفي بوضعها تحت الحراسة، وكانت تلك هي الفرصة الذهبية لهذه الخطوة. وقد تم ذلك فعلاً في منتصف كانون الثاني / يناير عام ١٩٥٧ بعد ان انسحبت انكلترا وفرنسا من الاراضي المصرية. وأنشئت المؤسسة الاقتصادية التي أصبحت هي المالكة للنصيب الانكليزي والفرنسي في الشركات الاجنبية، وسمح لها بإنشاء شركات مساهمة بشكل منفرد. وكان المثل المحتذى لذلك مؤسسة «الايني» الايطالية. وأصبحت المؤسسة مهيمنة على الشركات التي تملك ٢٥ بالمائة من رؤوس أموالها. وكان المشرفون على المؤسسة يصرحون بأن تملكهم لأسهم مشروع ما، انما هو مؤقت، وستقوم المؤسسة ببيع اسهم المشروعات حينما تقف على قدميها.

وفي عام ١٩٥٧ عقدت الحكومة أول قرض كبير للتصنيع مع الإتحاد السوفياتي، وتبعه

الحصول على قروض من بعض دول اوروبا الاشتراكية. وكان وزير الصناعة وقتذاك يعرض المشروعات على أصحاب الاموال المساهمة فيها، غير ان غالبيتهم كانوا لا يحبذون هذا الامر لأنهم كانوا يفضلون الحصول عى المعدات والآلات من الدول الغربية، مما اضطر الحكومة ان تترك المساهمة للمؤسسة الاقتصادية وجهات التمويل الاخرى.

وفي أوائل عام ١٩٦٠ وجدت الحكومة ان مواردها واحتياطاتها تكاد تنفد، فلجأت الى تأميم البنك الاهلي المصري (باعتباره بنك الاصدار) لاستغلال وسيلة الاصدار لتمويل احتياجاتها، وفي الوقت نفسه اممت بنك مصر نتيجة حيازته محفظة أوراق مالية ضخمة، في عدد كبير من الشركات التي انشأها البنك على مدى تاريخه، وكان الهدف الاستفادة من حصيلة محفظة الاوراق المالية من ناحية، والاشراف على تلك الشركات من ناحية أخرى.

وللسيطرة على الاقتصاد القومي وجدت الحكومة في حزيران / يونيو وتموز / يوليو عام ١٩٦١ انه لا مفر من تأميم الشركات المساهمة الكبرى، وتحديد حد أعلى للتعويض النقدي او التعويض بسندات على الدولة، وتوسعت العملية بعد ذلك في عام ١٩٦٣، ولم تمس التأميمات مشروعات التنمية التي سبق ان أقامتها، وأعادت النظر في قانون الاصلاح الزراعي وحددت ملكية الاسرة بـ ١٠٠ فدان، وخفضت الايجارات... الخ. ومنذ ذلك التاريخ بدأ الكلام عن الثورة، والتطبيق العربي للاشتراكية، او الاشتراكية العربية كما أصر البعض على تسميتها. ثم صدر ميثاق العمل القومي ليحدد اطار هذا التوجه الاشتراكي. وحدث تغيير كبير في ادارة الشركات، واعطاء دور للعاملين في ادارتها، لست في حاجة الى سردها. ولم تستمر المرحلة لأبعد من هزيمة عام ١٩٦٧، وحينذاك بدأ التراجع.

ومن ذلك نرى ان التجربة المصرية مرت بمراحل، ولا يمكن أخذ مرحلة منها والتركيز عليها، واعتبارها هي الاسلوب الذي اتبع لنطالب بتطبيقه على البلدان العربية. وكل ما يمكن قوله ان علينا ان نستفيد من هذه التجربة بكل مراحلها، ونعمل على البحث عن الاسلوب المناسب لإحداث تنسيق بين البلدان العربية، كخطوة نحو التكامل والوحدة، لأنه لا يمكن فرض إطار معين في ظروف التباين القائمة بين البلدان العربية، والتي يخشى اذا استمر ان يصبح من الصعب ربطها ببعضها، ولن ينفع رفع شعارات، اللغة الواحدة، والتاريخ المشترك، والتحديات القائمة، والآمال المشتركة.

١١ ـ عارف دليلة

كنت انتظر بشوق، تقويم تجربة الوحدة السورية ـ المصرية، وهي الوحدة الحقيقية الأولى والوحيدة حتى الآن في تاريخ العرب الحديث، من حيث علاقتها بالتنمية المستقلة.

فقد تكرر التأكيد في المناقشات السابقة على اهمية الوحدة العربية كشرط أساسي محدد لامكانيات وانجازات ومستقبل التنمية العربية المستقلة. وكانت ورقة عادل حسين والنقاش حولها المكان المناسب لتحليل الامكانيات الايجابية التي توافرت للتنمية المستقلة في الجمهورية

العربية المتحدة. ولكن الورقة والمناقشات أغفلت هذه المسألة المركزية، ويجدر بنا أن نتذكر دائما بأن الصراع ضد الوحدة حتى تحطيمها، انما جاء من قبل قوى التبعية، أعداء التنمية العربية المستقلة، من قوى طبقية داخلية مرتبطة بالخارج، الى القوى الاقليمية العربية الضالعة مع المصالح الاستعمارية، الى إسرائيل والقوى الاستعمارية الكبرى. ومن الضرورة بمكان التأكيد على أن النضال من أجل الوحدة، وبالتالي، من أجل التنمية المستقلة في الوطن العربي يشترط النضال ضد هذه القوى بالضرورة، ويتوقف على النجاح في مواجهتها.

١٢ ـ ابراهيم حلمي عبد الرحمن

أخرج بانطباعين لجماع ما قيل عن التنمية المستقلة، الاول: انها هدف بعيد المنال له شروط تكاد لا تتحقق اليوم في أي دولة في العالم، والثاني، على النقيض، يذهب الى ان التنمية المستقلة ليست أمراً ذا بال، إذ أن القرار المتخذ بإرادة داخلية مع العلم بثمنه وآثاره والاستعداد لقبول نتائجه فهو قرار مستقل مثلما يشتري المرء سلعة من سوق حرة.

ولعلي بعد ذلك أتساءل لماذا اختار المسؤولون عن هذه الندوة هذا الموضوع، السبب الاول ربما كان، أن مناقشات دولية واسعة دارت بشأنه وبخاصة في أمريكا اللاتينية ابتداء، وقد قلّت هذه المناقشات بعض الشيء ولكنها ما زالت قائمة، ولكن السبب الآخر الذي أرجحه هو الشعور بأن القرار العربي في السنوات الأخيرة ربما يكون قد فقد الكثير من مقومات استقلاله بالمعنى السابق ذكره، وانه في المستقبل القريب قد يكون عرضة لمزيد من التردي نحو التبعية الصريحة.

وهنا أكرر ما ذكره الزملاء أن الصراع الوطني للحصول على الاستقلال السياسي كان يذكي ناره رؤية المحتل العسكري عياناً، والشعور بالكرامة، وتأكيد الذات مع جعل استنفار الناس في الصراعات الوطنية حادثاً يكاد يكون تلقائياً. فهل نحن الآن قادرون على استنفار مماثل ولكن للسعي على الاحتفاظ للقرار العربي باستقلاليته وحمايته من التبعية.

وفي غياب استراتيجيات متكاملة ثابتة، كثيراً ما يتخذ القرار العربي وفقاً للظروف والاوضاع أو السياسات القائمة، وأن كان هذا لا ينفي مثلاً في حالة مصر انه كانت هناك أسس لا شك فيها يستند اليها العمل الوطني منذ عام ١٩٥٢. وأوافق هنا على ما ذكره د. ابراهيم سعد الدين من أن الاسلوب التفاعلي مع الاحداث كان يحدد صيغة القرار واختياره، ولكن في ظل محددات وتوجهات اكثر شمولاً وإن لم تكن ترتقي دائما الى مستوى الاستراتيجيات المتكاملة. فمثلاً، اعتقد ان عبد الناصر لم يكن يظن ان الهجوم سيحدث على مصر عام ١٩٥٦ حتى بدأت القنابل تسقط على القاهرة. وقد اختلف تفكير عبد الناصر كثيرا بعد العدوان. كذلك كان من أهم معالم محددات القرار في مصر مثلاً، الضغط الشعبي المستمر لزيادة الرفاهة والاستهلاك الفردي، مما أدى الى قيام سياسات «الارضاء» على حساب الاداء الاقتصادي والكفاءة الادارية. بل انه في كثير من الاحوال تتجاوز السياسة حتى تصل

الى «الاسترضاء» طلبا للاستقرار وخشية تصدع جبهة الامن.

ومثل آخر يتعلق بالتعرف على الضغوط الخارجية ومحاولة التغلب عليها واحتوائها. فقد كان الهدف الاول للثورة بطبيعة الحال هو إنهاء الاحتلال البريطاني ثم تقوية الكيانات الاقتصادية والعسكرية مما اقتضى الحصول على السلاح من مصادر شرقية، وتوالت الاحداث حتى وقع الاعتداء الثلاثي وما تلاه من تأميم اولي والسعي الحثيث الى إقامة خطة تصنيع طموحة، ثم خطة قومية شاملة.

ومنذ السنوات الاولى، وضعت سياسات التوجه العربي والتوجه الافريقي والمشاركة في تجمع باندونغ وحركة عدم الانحياز والافادة من الصراعات بين الكتلة الشرقية والغربية.

ولكن نكسة الانفصال مع سورية ونكسة عام ١٩٦٧ كان لهما اكبر الاثر في اعادة تحديد الاولويات القومية بالدعوة الى «ازالة آثار العدوان» حتى تم تصحيح الموقف عسكرياً وسياسياً الى حد كبير عام ١٩٧٣. وكانت الصلة بالكتلة الشرقية قد ضعفت ووضح مدى تحيز الولايات المتحدة الامريكية بتسليح اسرائيل على مستويات اعلى مما كانت عليه من قبل، وبذلك قامت لدى السلطات المصرية خشية مرعبة ان تتكرر النكسة، مما ادى الى السعي الى الحصول على معونات عربية من الفوائض النفطية لأغراض عسكرية ومدنية، رغم وجود دواع لضعف الثقة بين السلطة المصرية والسلطات العربية. ويهمني ان أؤكد هنا، ان خشية تكرار النكسة وضعف الاستعداد الحربي المصري النسبي بعد عام ١٩٧٣ كانتا من أهم ما يشغل القيادة في مصر، وتوالت الاحداث بعد ذلك وفقاً لما هو معلوم.

ولعلنا نرى اليوم النظم العربية كلها على اختلافها وتنوعها متنافرة متصارعة متحاربة، وتركيباتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير قادرة على رسم وتنفيذ استراتيجيات قوية، وبذلك يستمر الاعتماد في اتخاذ القرار على أهداف محدودة مثل تجاوز الازمات الطارئة ومحاولة «البقاء» امام العواصف التي تثور من كل اتجاه. وهذه شبيهة بأوضاع الجاهلية الأولى قبل الاسلام، حينما كانت القبائل العربية تتصارع وتتحارب وتتنافر، وبعضها يلوذ بكسرى انوشروان، وبعضها بملك الروم - بينما يغزو أبرهة قلب الجزيرة - ولكن كل هذا الصراع والتنافر لم يمنع من قيام الوحدة والوصول الى المنعة بعد الاسلام. وفي الجلسات السابقة سمعنا من الزملاء عن الحروب الداخلية في الصين التي استمرت اجيالاً متتالية بين جيوش متصارعة، وعن كوريا التي اجتاحتها الجيوش عدة مرات في الخمسينات، وعن الهند التي تجمع في إطارها مئات الجنسيات والعرقيات، ولكن كل هذه الصعاب لم تمنع من قيام حركات تنمية قوية بها سمات كثيرة من الاستقلال والنجاح، مما يدفعنا الى عدم الخضوع لليأس والعمل المستمر الجاد نحو تحقيق وحدة وتعاون عربي فعال.

ولعل هذه الندوة، بما تحويه من مصارحة وتوضيح للمفاهيم النظرية ومراجعة للخبرات العملية، تساهم بنصيب في تعبئة الجهود وتحقيق الآمال في مجابهة صحيحة للمستقبل المشتعل بالافكار، والسعي نحو استقلالية القرار التنموي العربي في كل قطر، وفي المحيط العربي ككل.

١٣ ـ عادل حسين يرد

اتمنى ان تظل التساؤلات التي أثيرت دائرة بيننا، نتداولها ونفكر في شأنها. ويترتب على هذا انني لست مكلفاً الآن بتقديم ردود نهائية، وانما اشير فقط الى تعليقات سريعة أو انبه أصحاب الملاحظات الى وجه آخر للمشكلة عسى ان يتمعنوا فيه.

لم افهم حقيقة ما قصده د. يوسف صايغ حول الاحكام اللاهوتية. اذا كان يقصد انني في المقدمة النظرية تكلمت كثيراً بلا برهان، فهذا صحيح. الورقة ليست حول شرحي للمفهوم النظري للتنمية المستقلة، وإنما بدأتها ببعض مفاهيم اجرائية حتى يقرأ باقي الورقة في ضوئها. وقلت صراحة انني لا اقصد ان اقدم مفاهيم متكاملة وحتى لن اغطي جميع النقاط التي ينبغي ان يشملها من يعالج التنمية المستقلة، اعتمادا على كتابات اخرى. قلت ساقتصر على النقاط التي اتصور إنها تثير لبساً حتى يحسن فهم ما جاء في الورقة. وعلى هذا لم يكن مطلوبا ان اقدم مزيداً من البرهان او التحليل.

ولا أدري لما أثار حديثي عن ضرورة وجود عقيدة الاندهاش. قد نختلف ولكن على اي حال ارى ان هذه بديهية. بالتأكيد لم اقل، وليس في ظني، انه يكفي ان تكون صاحب عقيدة مخلصا لها لكي تحقق تنمية. لو قلت هذا لكنت احمقاً، والحمد لله انني لست كذلك. وعلى هذا فأقول إن التنمية المستقلة تحتاج الى عديد من المكونات والشروط، ولكن اكدت على شرط خاص وهو ان يكون الشعب المنخرط في عملية التنمية المستقلة قادراً على القتال والتضحية من أجلها. لا بد ان يكون عنده شيء غال وثمين يحس انه يهزه ويدفعه من اعماقه، والا لما قبل التضحيات. فعلى هذا الاساس، وعلى مستوى معين من التجريد، هذه العقيدة مطلوبة في اي تجربة تاريخية عظيمة، كان هذا هو الحال بالنسبة للتجربة السوفياتية. وكان هذا هو الحال بالنسبة للتجربة الصينية. أي تجربة في التنمية المستقلة تتطلب نوعاً ما من العقيدة. ما هو نوع العقيدة المناسبة لنا؟ ما هي شروطها؟ لم ابحث هذا. ولكن من حيث المبدأ اعتقد انها ليست قضية خلافية او هكذا كنت اظن.

ايضاً حين عرضت لبعض المتطلبات لتحقيق التنمية المستقلة ذكرت توافر طليعة سياسية ـ مقاتلة حول زعامة تاريخية بارزة في لحظة تاريخية مؤاتية وفي مسرح جيو سياسي ملائم، وهي شروط متكاملة لا يمكن اسقاط شرط واحد منها. لم يكن مطلوبا كما قلت في اطار الورقة وفي اطار الاغراض المحددة لهذه المقدمة النظرية ان اشرح واطيل في الشرح ولكن اذا اردتم شرحاً تلغرافياً يمكن ان توجد قيادة ثورية على اعلى مستوى من الصلابة وبعد النظر والقدرة على التنظيم وقيادات سياسية. . . الخ، ولكن لا تستطيع ان تحقق اهدافها. خذوا مثلاً واحداً فيتنام. هوشي منه في عام ١٩٤٦ قبل اتفاقية مع الفرنسيين لو وقعها اي حاكم عربي مع محتل اجنبي لبلاده لاعتبر خائنا. لماذا قبلها هوشي منه وهو الذي ثبت بعد هذا انه في منتهى الصلابة وفي منتهى الثورية؟ لماذا قبل هذا الحد المرحلي؟ لانه اعتبر ان توازن القوى في لحظة معينة لا يمكنه اكثر من ذلك. عندما تغير توازن القوى بتغير الاوضاع

في الصين، وتغيرت الأوضاع بالنسبة لفرنسا، وتغيرت الأوضاع بالنسبة للامريكيين في فيتنام. . . الخ، من مختلف المتغيرات التي حصلت بعد ذلك، زاد مطالبه وحقق اشياء اخرى. وحتى اتفاقية عام ١٩٥٤ لم تحقق الاهداف الفيتنامية. فما قلته ليس مقولة جوفاء وانما اتصور انها مستنبطة او مستقرأة من وقائع التاريخ.

مسألة اخرى. يبدو انني فُهمت خطأ بشأن رأيي في الميثاق. هناك رأيان ميزت بينهما، هناك مقولات في الميثاق اعتبرت انها خاطئة، وهناك حيثيات في الميثاق اعتبرت انها غير كاملة. حين قلت ان الاستعداد العسكري المصاحب للتنمية المستقلة يتطلب بالضرورة تغييرات معينة في النظام الاقتصادي الاجتماعي لم اكن اقصد من ذلك انني اقدم حيثيات بديلة للتي جاءت في الميثاق، حيث ركز الميثاق على ضرورة تجميع الموارد الوطنية واستخدامها بشكل مخطط لاغراض التنمية. هذه حيثية معتمدة عندي، ولكنها لا تكفي وحدها. فكنت اضيف حيثيات اضافية وليس حيثيات بديلة. الشيء نفسه بالنسبة لدولة الوحدة، اعتقد ان الاصلاح الزراعي الذي طبق في سوريا بعد الوحدة لم يكن لمجرد العدالة الاجتماعية في سوريا، ولكن لمقاربة النظام الاجتماعي بين القطرين ولتسهيل عملية ضرب القوة الرجعية في سوريا كما تصورت القيادة السياسية في ذلك الوقت. الاجراءات الخاصة بالتأميم والقطاع العام. . . الخ، كانت مربوطة بهدف التخطيط المشترك ولدعم سلطات الدولة السياسية. اعتقد هذه ليست قضية خلافية. د. ابراهيم سعد الدين قال لي لو كان الامر كذلك لكان ذلك خطأ، لأنها ادت الى الانفصال. هذه قضية اخرى. من الممكن ان هذه كانت ضمن حيثيات القرار ولكن لم توفق السلطة للاعداد لها على النحو الجيد. هذه قضية اخرى. من الممكن ان هذه كانت ضمن حيثيات القرار ولكن لم توفق السلطة للاعداد لها على النحو الجيد، هذه قضية أخرى هذه مسائل تنفيذ. وما كنت اعني هو ما هي الفلسفة؟ استاذنا د. ابراهيم حلمي اشار الى شيء مهم بالنسبة لتفكير عبد الناصر وكيف انه اختلف كثيراً بعد العدوان عما قبل العدوان. وهي لقطة سريعة بامكان المرء ان يتوقف عندها قليلاً. اريد ان اقول ان التغير هنا ليس مجرد مزيد في الوضوح النظري. لان بعد عدوان ١٩٦٧ تغير توازن القوى. عدوان عام ١٩٦٧ بنتائجه السياسية اعطى لعبد الناصر، وللموقف المصري بشكل عام، مزيداً من الثقة بالنفس من قبل العالم الخارجي. وبالتالي كثيراً من الأشياء التي كان يمكن ان تدور في ذهن صاحب القرار فقط، وربما يتردد في الافصاح عنها او تنفيذها، اصبحت بعد عدوان عام ١٩٥٦ واردة في جدول الاعمال. وهذا هام لأنه يرينا آلية تطوير القرارات السياسية وان من ضمن المدخلات التي تؤدي الى امكانية تطوير القرار السياسي لدى القيادة هو تغيير توازن القوى الذي يؤخذ عنده القرار.

مسألة أخرى. بالنسبة لتخلف التنظير عن العمل الثوري. هذا ليس شيئاً غريباً لغاية الآن، أي فرد يقرأ الكتب الصينية عما يحدث في الصين يجد نفسه لا يفهم الشيء الكثير. ويضطر أن يقرأ مراجع كثيرة لكي يعلم ما الذي يحدث في الصين. لتاريخه لم تصدر كتب ومراجع دراسات جادة تنظّر لما حدث في الاتحاد السوفياتي. هناك تخلف حقيقي في

التنظير، بحيث لا نفهم من الكتب الرسمية حقيقة ما تم هناك ولا أسبابه الحقيقية. فإذا كان هذا العيب موجوداً أيضاً في وثائقنا النظرية وفي أعمالنا النظرية، فهذا ليس شيئاً غريباً نندهش له، هذا كان موجوداً. الميثاق بالفعل لا يعبر تعبيراً صحيحاً. أهمية هذا أن نستكمل العدة النظرية استعداداً للمستقبل حتى نكون أكثر كفاءة.

القضية التي تربط هذا كله هي الآتية: يهمني عندما نتكلم عن التنمية المستقلة أن نعرف على ماذا تقوم؟ أعيد تذكيركم جميعاً بما قد يتداول بيننا وبين الحين والآخر ولكننا في الحقيقة لا نستخدمه في حياتنا الواقعية وفي تحليلاتنا الاقتصادية، وهو المفهوم السائد الآن حول ما يسمى الاستراتيجية العليا للدولة. (وأنا سعيد أنه انعقد اخيراً في مصر مؤتمر من هذا القبيل، وأعتقد أن النتائج التي انتهى اليها هامة جداً وكانت نقدية جداً للانفتاح من منظور مصالح الاستراتيجية العليا للدولة). يفترض ان الاستراتيجية العليا للدولة تحدد مفهوماً امنياً يحدد الاعداء الخارجين ويحدد المتطلبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلاقات الدولية الملائمة لتحقيق وتعظيم الامن القومي. ولو درسنا الامور من هذه الناحية، سنجد أن منطق اجراءات تموز/يوليو عام ١٩٦١ كان مستنداً تماماً إلى مفاهيم الامن القومي. الاستراتيجية العليا عام ١٩٥٢، حتى لو غير موجودة بشكل صريح، كانت متضمنة في ذهن القيادة: ستدخل في معارك، إذا يجب أن يكون هناك جيش، هذا جزء من الاستراتيجية العليا. يجب أن تتحرك عربياً، وبالتالي، يجب أن ترى ما هي علاقاتك في العمق العربي هذا وكيف تقويها؟ وماذا يتطلب هذا من ناحية التنظيم الاقتصادي؟ هذا جزء من الاستراتيجية العليا. عندما تعتبر طبيعة العلاقات بين القوى الاجتماعية المختلفة، وكيف يمكن أن تحقق استقراراً في الجبهة الداخلية حتى تمتنع على الاعداء. هذا جزء من الاستراتيجية العليا ولو أننا كقوى، وطنية مختلفة، بحثنا في مفهوم الاستراتيجية العليا التي تتولى التنسيق بين مختلف المتغيرات التي تحكم حركة المجتمع، بحيث نكون اكفأ في مواجهة الاعداء الخارجين وفي محاولات التنمية، لو نشأ هذا وشاركنا نحن كاقتصاديين بما ينبغي أن يتم في الجبهة الاقتصادية وليس وفق تحيزات مسبقة، ولكن وفق احتياجات عملية ومتطلبات، في ضوء ما في ذهننا للاستراتيجية العليا والتحرك وفقاً لها، اعتقد أن هذا يمكن أن يضيق كثيراً من شقة الخلاف بين القوى الوطنية المختلفة، وبين الاقتصاديين من المدارس المختلفة تحديداً.

النقطة الاخيرة تتعلق بالفقرة الأخيرة من الورقة التي قيل انها غامضة، لا أتصور انها غامضة، انما بالتأكيد هي موجزة جداً هذا طبيعي لأننا هنا نتكلم عن المستقبل. ومن يستطيع أن يتكلم عن المستقبل بوضوح كامل. انما المقصود أن الوضع المصري في مأزق حالياً (وبالمناسبة نحن نأخذ حرية الكلام عن مصر كباحثين مصريين، لكن مع تأكيدي أن الوضع في أغلب الاقطار العربية ليس أفضل. وإذا كنا آخذين حرية الكلام عن مصر فذلك لأسباب كثيرة. نأخذها لأننا على الاقل نعرفها أكثر، لكن ليس هذا السبب الوحيد.) ما يهم في الموضوع أننا في مأزق كما أن غيرنا في مأزق. ونقول إن الخروج من هذا المأزق بالفعل

أصبح صعباً بحيث يتطلب اعتماداً على العمق العربي أكثر من أي مرحلة سابقة. وطالما نحن نتكلم عن الناحية الاقتصادية، هناك قضية ارتباط الموارد اليوم بالحرب والسلام مع اسرائيل. لو حدث أي اشتباك يؤدي لفقد نصف الموارد في مصر، ماذا سنفعل؟ إن لم يكن هناك سند عربي واضح والتزام عربي واضح، سيصعب هذا على مصر جداً. هذا ليس السبب الوحيد الذي يصعّب المواجهة مع اسرائيل، أو الخروج من كامب ديفيد، لكنه أحد العوامل التي ينبغي أن توضع في الحساب. أيضاً اسجل ظاهرة حصلت في الفترة السابقة وهي أن التشابكات في العلاقات العربية اصبحت اكثر مما كانت في أي وقت من الاوقات. فعلاً موضوع انتقال العمالة وانتقال رؤوس الاموال العربية هي ظاهرة لا يمكن أن تُخطىء في السبعينات ولها آثار في مختلف انحاء النسيج المجتمعي وفي مختلف العلاقات والمصالح. طبعاً تمت في شكل مشوه جداً، ولكنها خلقت رصيداً يمكن في ظروف سياسية مناسبة أن يكون مساعداً للوثبة القادمة بحيث تتم الاستفادة من هذا الرصيد التشابكي من أجل عمل أفضل.

أخيراً، قلت ان على القيادة السياسية التي تتصدى للمهمة أن تتذكر أن علاج الجوانب الاجتماعية يأتي قبل العلاج الاقتصادي ويحكمه. أنا ممن يستشعرون المخاطر الشديدة التي أصابتنا نتيجة التشوهات القيمية والمجتمعية في المرحلة النفطية. هذا الترهل الترفي الذي أقعد الناس عن العمل والانتاج، في ظله استنزفت مواردنا، وفي ظله تصالحنا مع اسرائيل دون أن يتحرك احد، حتى وصلنا إلى درجة من الشلل وقعود الهمة بحيث حدث ما حدث. وعلى هذا، فالقضية بالنسبة لنا ليست ان نتحدث عن استثمارات معينة أو عن تدفقات مالية تأتي من هنا وتذهب إلى هناك. هذا سهل أن يقال القضية الاساسية أن نعود كما كنا: أمة مستعدة للعمل الشاق، مستعدة لأن تكون صاحبة رسالة، نعم، صاحبة رسالة مستعدة أن تضحي من أجلها. ما لم نستعد هذه اللياقة مرة أخرى، فكل ما نقوله عن محاولات الخروج من الازمة الحالية أو عن وثبة قادمة باتجاه التنمية المستقلة الوحدوية يكون مجرد أمنية جميلة في اجتماع مغلق ولا تأتي بنتيجة.

الفصل الثامن

تجربة الجزائر: الدينامية الاقتصادية والتطور الاجتماعي

د. عبد اللطيف بن أشنهو (*)

ان تحليل التاريخ الاقتصادي الحديث للجزائر (١٩٦٧ ـ ١٩٨٢) يبرز الدور الذي لعبته الدولة في عملية التنمية، كما يبرز نتائج هذا الدور وحدوده، ويكشف التحولات الاجتماعية البعيدة الأثر التي حصلت في غضون عشرين سنة من الاستقلال، والتي لها تأثيرها الأكيد في تحديد البنية الاقتصادية المستقبلية للجزائر.

أولاً: في التنمية: تحولات اقتصادية بنيوية اساسية قامت بها الدولة

بعد مرور حقبة انتظار اتسمت بالجمود الاقتصادي، وبغياب نظرية اقتصادية مستقرة، ترجع اسبابها للحركة المعقدة التي تميز القوى الاقتصادية والسياسية الموجودة، كما ترجع الى ضعف المقومات المالية للدولة حديثة الاستقلال، بدأت عام ١٩٦٦ ترتسم معالم نظرية وسياسية تنموية جديدة ترتكز الى مفهوم متجدد لمسارات التنمية وإلى توافر اكبر للأموال.

ارتبط هذا التوافر بتزايد الانتاج النفطي من جهة، وبتحكم أفضل في النظامين المالي والضريبي العائدين لهذا القطاع من جهة ثانية. وقد ساهمت في هذا التحكم الاتفاقيات النفطية المعقودة بين فرنسا والجزائر في تموز / يوليو عام ١٩٦٥.

وابتداءً من عام ١٩٦٧، اعتمدت الدولة مجموعة من الخطط كوسيلة لتدخلها في الاقتصاد وتسيير عملية تراكم رأس المال. لكن هذا التخطيط لم يحقق الانجازات المتوقعة سواء أكان ذلك في مراحل تطوره أم في الوسائل أم التكنولوجيا التي ارتكز عليها.

وتظهر بنية تراكم رأس المال التي أعدتها الدولة ارتفاعاً كبيراً في نمو القطاع الصناعي

(*) المدير المساعد ـ المعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لليونسكو. باريس ـ فرنسا.

جدول رقم (١)
بنية الاستثمارات التي تحققت
(بمليارات الدنانير)

	١٩٦٧ - ١٩٦٩		١٩٧٠ - ١٩٧٣		١٩٧٤ - ١٩٧٧		١٩٧٨	
	الحجم	(٪)	الحجم	(٪)	الحجم	(٪)	الحجم	(٪)
الهيدروكاربونات[١]	٢,٧	٢٨	٩,٨	٢٧	٣٦	٣٠	١٤,٧	٢٨
سلع وسيطة وتجهيزات[٢]	٢,٢	٢٢	٩,٧	٢٧	٣٣	٢٩,٨	١٣,٨	٢٦,٢
سلع استهلاكية[٣]	٠,٤٥	٦	١,٣	٣	٥	٤,٣	٤	٧,٦
مجموع الصناعات[١] - [٢] - [٣]	٥,٤	٥٦	٢٠,٨	٥٧	٧٤,٢	٦٤,١	٣٢,٥	٦١,٨
الزراعة	١,٦	١٦	٤,٦	١٣	٥,٨	٤,٧	٢,٤	٤,٥
بنية تحتية وغيره	٢,٧	٢٨	١١,٣	٣٠	٤٠,٨	٣٣,٣	١٧,٧	٣٣,٧
المجموع	٩,٧	١٠٠	٣٦,٧	١٠٠	١٢٠,٨	١٠٠	٥٢,٦	١٠٠

بمفهومه العريض (بما فيه الهيدروكاربونات والبناء)، ومتواضعاً نسبياً في مجال الزراعة، حتى وان دلت الأرقام في المطلق على ازدياد في حجم الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع. اذ ارتفعت هذه الاستثمارات من مبلغ ٣,٢ مليارات من الدنانير لفترة ١٩٦٧ - ١٩٦٩ الى مبلغ ٢٩,٨ ملياراً في عام ١٩٧٩.

وتتكشف هذه البنية الشاملة عن مفهوم للتنمية يربط ما بين القطاعين النفطي والصناعي من جهة، وبين القطاعين الصناعي والزراعي من جهة أخرى: ان الفكرة الاساسية وراء هذا المفهوم هي، تنمية القطاع الذي سيوفر العائدات اللازمة لنمو القطاع الصناعي الذي يرتبط بدوره بالقطاع الزراعي بشكل دينامي، اذ يؤمن له الوسائل الصناعية لزيادة انتاجيته.

فإذا كان من شأن الاستثمارات في القطاع المنجمي أن تؤمن التمويل اللازم لعملية التنمية وان تضمن استقلال الدولة المالي، فمن شأن الاستثمارات الصناعية بدورها ان تغطي تدريجياً الطلب المحلي المتزايد لكل من السلع الاستهلاكية والانتاجية والتجهيزية، وذلك في القطاع الزراعي كما في باقي القطاعات.

١ - تصنيع سريع ومتشعب

شهدت آلة الانتاج الصناعية القائمة تشعباً سريعاً بفضل تسارع الاستثمارات. فخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧١، تركز الاهتمام على انتاج السلع الوسيطة

والتجهيزات المعدة للزراعة (آلات زراعية ومضخات ومعدات للسدود وسماد وأنابيب)، وتلك المعدة للبناء والاشغال العامة (شاحنات وصلب واسمنت وأنابيب)، وللقطاع الصناعي نفسه (كهرباء وغاز طبيعي وآلات بسيطة)، اضافة إلى انتاج السلع الاستهلاكية (نسيج ومواد غذائية محضرة وكهربة الريف وشبكة غاز طبيعي). وفي الحقبة اللاحقة الممتدة من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٧٨، ازداد التنوع في آلة الانتاج الصناعية بشكل ملحوظ وذلك في مجال المنتوجات الوسيطة والشرائط البلاستيكية والأدوات الصحية والمنتوجات الحديدية. واكتمل انتاج التجهيزات مع صناعة الصقالات والنحاسة والرافعات وأدوات الاشغال العامة والكابلات والمعدات للهاتف، فيا تطور في مجال السلع الاستهلاكية انتاج الادوات المنزلية الكهربائية (برادات وطباخات وراديوهات وتلفزيونات). ولقد غطت طاقات الانتاج القائمة عام ١٩٨٠ ما بين ٧٠ و ١٠٠ بالمائة من الحاجات المنزلية باستثناء الأدوية والسكر والمفروشات ووسائل النقل الخاصة التي بقيت بمعظمها، ان لم نقل بكاملها مستوردة. وغطت أيضاً هذه الطاقات ما بين ٦٠ و ١٠٠ بالمائة من انتاج السلع الوسيطة او سلع التجهيزات باستثناء المواد الكيميائية والالمنيوم والصلب وآليات الاشغال العامة والتجهيزات الصناعية التي بقيت هي الأخرى بمعظمها، ان لم نقل بكاملها مستوردة.

وفي مجال القطاع الزراعي، تركزت جهود الدولة على تجهيز المزارع، وبشكل خاص على الملكيات ذات الإدارة الذاتية والتي نشأت من استعادة وإعادة تنظيم مزارع الاستعمار القديمة.

ولم يرافق هذا التركيز في تمويل الأراضي العامة تزايد في استثمار الأراضي الخاصة، بل على العكس من ذلك، فإن اصحاب الملكيات الخاصة المتمكنين راحوا يبحثون عن سبل اخرى لتوظيف رؤوس اموالهم في نشاطات غير زراعية تجنباً منهم لمخاطر تأميم الأراضي، وللمحاذير الناتجة عن سيطرة الزراعة الخفيفة. علماً أن الاستثمار الزراعي في الملكيات الخاصة قد عاد وانتعش بتشجيع من الدولة ابتداء من عام ١٩٧٨ وبعد اجراءات التأميم وتحجيم الملكيات.

ويمكن القول، بشكل عام، ان تراكم رأس المال في القطاعات غير الزراعية ظل خاضعاً لسيطرة الدولة، ولا سيما بعد تأميم المناجم وشركات التأمين والجزء الأكبر من المصالح النفطية والغازية، حيث اصبحت الدولة الفاعل الوحيد تقريباً في مجال توجيه وتحقيق وتمويل الاستثمارات. ولا يقلل من شأن هذه الحقيقة ان القطاع الخاص قد تمكن من تحقيق ارباح هامة، في ظل سياسات جمركية حمائية ومستفيداً من النمو الشامل للسوق وتمكن من التوظيف في ركاب القطاع العام داخل أقسام انتاجية مربحة، لكونها تستجيب لطلب محلي آخذ بالازدياد.

إن جهود الدولة في التحكيم بعملية التراكم وقيادتها عبر تزايد المنشآت العامة، قد أدت إلى تحقيق انجازات متنوعة في مجالات الانتاج والاستخدام والكفاءات. ففي مجال

الانتاج الصناعي، تحققت انجازات ملحوظة، علماً بأن العديد من العوائق، مثل متطلبات التدريب وخلل بعض التجهيزات المستوردة وجمود الإدارة التي لم تألف متطلبات التنمية، قد أدت إلى تباطؤ نسبي في الانتاج. إلا انه عاد وشهد بعض الازدهار في نهاية المرحلة، مظهراً بهذا ايجابية التدريب وحسنات اللامركزية في توزيع آلة الانتاج التي نتجت عن تغيير بنية المنشآت العامة، اذ ارتفع عددها من السبعين الى المائتين في فترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨١.

٢ ـ ركود في الانتاجية الزراعية

وبدافع من اهتمامها بالانتاجية وبزيادة حجم الانتاج، قامت الدولة اعتباراً من عام ١٩٧٩، باعتماد تقسيم جديد للمنشآت الزراعية بحيث تسهل إدارتها بشرياً وتكون قابلة للاستمرار من الوجهة الاقتصادية. إلا أن الصعوبات في القطاع الزراعي هي في الواقع أكثر تعقيداً كما تشير اليه الأرقام التالية.

جدول رقم (٢)
تطور متوسط المردود بالهكتار خلال خطط التنمية الثلاث
(كنتال / هكتار)

الزراعة	الخطة الثلاثية ١٩٦٧ ـ ١٩٦٩	الخطة الرباعية ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣	الخطة الرباعية ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧
حنطة	٦,٥	٦	٦,٢
خضر جافة	٥	٥	٧
سباخة	٦٦	٦٣,٤	٦٧
علف	١٨	١٩	١٩
تبغ	٦,٥	٦,٦	٩,٦
قطن	٥,٦	٦,٧	٨,٧
زيتون	١٤	١٣,٢	١٤,٤

تعود أزمة الانتاجية الزراعية الى بداية هذا القرن. فمنذ ذلك الوقت، لم يطرأ أي تحسن على العائدات الزراعية، في حين تناقص حجم المساحات المستقلة بعض الشيء. وأدت هذه الأزمة في العقود الأخيرة الى ركود عام في الانتاج الزراعي رغم تكثيف الاستثمارات المخصصة له، ورغم حصول تغيير جوهري لمصلحته في سياسة الاسعار والعائدات، اضافة الى اطلاق حرية المبادلات التجارية تدريجياً خلال السنوات القليلة الماضية.

ويعزو بعض الاخصائيين السبب الأساسي للأزمة الزراعية الى الخيبة التي أصابت الفلاحين في تعاملهم مع البيروقراطية الزراعية، والتي لم تتمكن الدولة من امدادها بالمواد اللازمة لتطورها. وقد أدت هذه الخيبة الى عزوف حقيقي عن العمل الزراعي، تزايد تبعاً لنمو التوظيف غير الزراعي في الأوساط الريفية. إذ أمّن هذا التوظيف لعائلات الفلاحين المستوى المعيشي اللازم، وساعد احياناً على تحسينه مجنباً اياهم مواجهة بيروقراطية زراعية ثقيلة، وسياسة زراعية يصعب عليهم فهم اتجاهاتها ووسائلها، وذلك على الرغم من وجود اتحاد وطني للفلاحين الجزائريين، أنشيء مبدئياً للتعبير عن حاجاتهم والدفاع عن مصالحهم.

ويرى اخصائيون آخرون، ان أزمة الانتاج الزراعي هي نتيجة لشكل الملكية، والادارة التي تبنتها الدولة كأساس جديد لسياساتها والتي نتج عنها اقامة مزارع جماعية مبنية على الادارة الذاتية، او على النظام التعاوني. وقد شمل هذا الاجراء ملكيات الاستعمار والملكيات الخاصة التي استعادتها الدولة من خلال التأميمات وتحجيم الملكيات الذي شمل ٢١٦٠٠ ملكية. فيما كان يتوقع لتوزيع الأراضي على اساس فردي للعائلات، ان يؤدي الى إعادة إرساء أسس صلبة لطبقة اجتماعية فلاحية، تلك الأسس التي تزعزعت عبر التاريخ ولا سيما في فترة الاستعمار.

وليس هناك من تعارض في الرأيين المذكورين. وعلى أي حال، فإنهما يظهران ضخامة المشكلة وضرورة ايجاد حل لها. فعلى الزراعة الجزائرية ان تستعيد قدراتها لتأمين الغذاء لعدد متزايد من السكان الذين تبدلت عاداتهم الغذائية في الكم والنوع، في زمن اصبح فيه تأمين المنتوجات مسألة سياسية بحتة، علماً بأن امكانياتها الزراعية الحالية غير كافية مطلقاً. فلقد اعتمد ما يعادل ٥٠ بالمائة من حجم الاستهلاك الغذائي الشامل على واردات مصدرها الاساسي (٦٥ بالمائة) الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وبلغ ثمنها في الوقت الحاضر ٢٠ بالمائة من مجموع الواردات، أي أكثر بقليل من العائدات النفطية والغازية. ولا يعفي وضع كهذا الدولة من مسؤولياتها المباشرة. فقد غاب عن السياسة التي اعتمدتها في استيراد المواد الغذائية تقدير قويم وملائم لآليات الأزمة الزراعية ولسبل الخروج منها، كتأمين حماية فعّالة للسوق الوطني مثلاً.

وتدفع الدولة ثمن هذه الأزمة بتقديم الدعم لسلع الحاجات الأولية ولا سيما الغذائية منها. وازداد هذا الدعم ازدياداً ملحوظاً منذ عام ١٩٦٧ ليبلغ ٣,٨ مليارات دينار في عام ١٩٨٢. ويدعو البعض الى خفض هذا الدعم بحجة واقع الاسعار الفعلي، وهذا ما يؤدي الى تدهور جسيم في المستوى المعيشي للأجراء، المتضررين أساساً من جراء التضخم الداخلي.

والواقع ان السياسات في مجال الاسعار والمداخيل، لا تكفي كأداة لدفع الانتاج الى الامام، طالما ظلت المزارع تفتقد للتقنية اللازمة في عمليات التنمية التي تسمح لها بالتدخل الفعال في أسواق السلع والخدمات، وتحصيل الخبرات اللازمة للقيام بهذه العمليات. وفي

غياب ذلك، تستمر المخصصات المالية للزراعة في التراكم كما في السابق دون التوصل إلى صرفها بكليتها. ففي الفترة الممتدة من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٧٨، بلغت نسبة المخصصات الزراعية المصروفة ٤٦ بالمائة، تخللها تدن شديد بين عام ١٩٧٤ وعام ١٩٧٧، وتبعه تحسن طفيف.

٣ ـ دينامية لا سابق لها في مجالي الاستخدام والمداخيل

مما لا شك فيه ان التطورات الآنفة الذكر التي حصلت في مجالي التراكم والانتاج، قد أثرت على حجم الاستخدام وبنيته وأهليته، كما أثرت على انتاجيته وتوزيعه.

ففي عام ١٩٦٧، بلغ مجموع الجزائريين العاملين ١٧٠٠٠٠٠، وقدرت نسبة البطالة في القوى العاملة (الذكور) بـ ٣٥ بالمائة.

جدول رقم (٣)
تطور الاستخدام في الفترة بين ١٩٦٧ و ١٩٧٨
(بالآلاف)

القطاعات	١٩٦٧	١٩٦٩	١٩٧٣	١٩٧٧	١٩٧٨
الزراعة	٨٧٤	٩٣٤	٨٧٣	٨٠٠	٨٦١
الهيدروكاربونات	٦	٨	٤٠	٤٠	٤٠
الصناعة	١١٧	١٥٣	٢٢٣	٣٤٧	٣٩٠
البناء والاشغال العامة	٧١	٨٢	١٩٠	٣٦٤	٣٩٩
التجارة	١٧٩	١٨٢	١٩٢	٢١٢	٢٢٠
النقل والمواصلات	٥٣	٦٤	٨٥	١٤٠	١٥٣
الخدمات	١٤٢	١٥٢	١٦٣	٢٠٥	٢٠٨
ادارات وغيره	٣٠٦	٣١٨	٤٣٤	٥٤٢	٥٥٩
المجموع	١٧٤٨	١٨٩٣	٢١٨٢	٢٦٥٠	٢٨٣٠

وفي عام ١٩٨٢، بلغ عدد العاملين في الجزائر ٣,٤ ملايين، وتراجعت نسبة البطالة وفقاً للمقاييس المعتمدة سابقاً لتعريف القوى العاملة، علماً بأن هذه المقاييس قد وضعت موضع التساؤل من قبل المراقبين، نظراً لارتفاع نسبة النساء اللواتي دخلن سوق العمالة.

ان النمو الشامل الحاصل في مجال الاستخدام، قد انعش بشكل خاص العمل غير الزراعي في المدينة كما في الريف. ويعتقد المراقبون ـ مع بعض التحفظ ـ ان الاستخدام

الزراعي قد سجل انخفاضاً خلال الفترة المذكورة، ثم استقر حالياً على قرابة ٩٠٠ ٠٠٠ عامل بينهم ٤٠٠ ٠٠٠ عامل موسمي.

جدول رقم (٤)
تقدير ارباح الانتاجية بواسطة القيمة المضافة الناتجة عن
كل وحدة عمل بين ١٩٦٧ و ١٩٧٨
(بالقيمة الثابتة للدينار)

الفروع	القيمة المضافة الناتجة عن كل وحدة عمل		
	١٩٦٧	١٩٧٨	الرقم القياسي ١٩٦٧ - ١٩٧٨
الزراعة	٦٠٠٠	٧٨٠٠	١٣٠
البناء والاشغال العامة	٦٥٠٠٠	٣٢٠٠٠	٤٩
الصناعة	٣٦٨٠٠	٣١٠٠٠	٨٤
التجارة، التنقليات والخدمات	٢٧٠٠٠	٣٧٨٠٠	١٤٠
المجموع ناقص الهيدروكاربونات	١٦٨٠٠	٢٤٠٠٠	١٣٨
الهيدروكاربونات	٢٣٧٠٠٠	٦١٥٠٠	٢٦
المعدل العام	٢٣٠٠٠	٣٠٨٠٠	١٣٢

ويصعب تحديد الخط الفاصل في المناطق الريفية، بين العمل الزراعي الموسمي والعمل غير الزراعي لأسباب عدة منها وجودهما ضمن العائلة الواحدة، اضافة الى الطابع الذاتي وتغير اجابة الاشخاص عن الاسئلة التي وجهتها اليهم الاستمارات والاحصاءات. ويبرز حجم هذه الظاهرة حين يتضح ان توزيع العمل في المناطق الريفية يتم على الشكل التالي: ٥٠ بالمائة في الزراعة، ٢٠ بالمائة في قطاع الخدمات، ١٦ بالمائة في البناء و ١٠ بالمائة في الصناعة.

ومما لا شك فيه أن الانجاز الأكبر على المستوى الوطني قد تحقق في مجال الاستخدام الصناعي، الذي ازداد بنسبة اربعة اضعاف خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٧١ وعام ١٩٨٠. هذا مع الإقرار بأنه كان يمكن الاستغناء عن ١٠ بالمائة من هذا الاستخدام داخل المنشآت. وان ١٠ بالمائة منها ايضاً هي مجرد دعم تقني او اجتماعي للانتاج. وساهمت دينامية الاستخدام الصناعي في تزايد الاستخدام في قطاعي البناء والخدمات كما في مجال الادارة، ويعود ذلك الى النمو العام الذي احدثه التصنيع.

أثارت قضايا الانتاجية المتعلقة بالاستخدام اهتمام المخططين. فمن المعروف أن الانتاجية الصناعية قد انخفضت ما بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٨٠ بنسبة ١٦ بالمائة، وأكثر من

٥٠ بالمائة في قطاع البناء. الا انها سجلت ارتفاعاً في باقي القطاعات غير الزراعية مثل مواد البناء والطاقة، حيث أعطت الجهود التقنية ثمارها.

وعلى العكس من ذلك، ازدادت انتاجية العمل الزراعي بشكل ملحوظ، نتيجة تناقص اليد العاملة الزراعية والاتجاه في نهاية المرحلة، نحو مكننة اكبر للعمل في الأراضي العامة والخاصة على السواء. وقد سمح بذلك توافر الامكانيات المالية وسهولة الحصول على الآليات. الا ان ازدياد انتاجية العمل ليس بالضرورة مرتبطاً، كما أشرنا، بنمو الانتاج، اذ قد يكون مجرد انعكاس لندرة العمل الزراعي.

ويعود هذا التفاوت في حركة الانتاجية، الى متطلبات التدريب الصناعي والبطء في نمو الانتاج وتوافد القوى العاملة على القطاعات غير الزراعية، وبالتالي، انخفاضها في القطاع الزراعي بالذات حيث بقيت بعض الأراضي غير مستغلة، كما ان مساحة الأراضي المهملة لم تنحسر انحساراً ملموساً. وهكذا ترافق ارتفاع انتاجية العمل مع تدني انتاجية الأرض.

ولم تتوافر في بادىء الأمر المؤهلات التقنية التي تطلبتها الوظائف المستجدة. فعلى الرغم من جهود لا يستهان بها لتأمين المستوى اللازم بواسطة الجهاز التقليدي طبعاً، ولكن بالأخص خارجه، في الجزائر كما في الخارج، بقيت نسبة الأطر المؤهلة في المجال الزراعي كما في المجالات الاخرى، ضعيفة جداً. اضافة إلى استقطاب المؤهلين لصالح بعض القطاعات على حساب غيرها، وداخل القطاع الواحد، لصالح بعض الفروع على حساب غيرها.

جدول رقم (٥)

توزيع المؤهلات على الفروع الاقتصادية في ٣٠ نيسان/ ابريل ١٩٧٨

(نسبة مئوية)

الفروع الاقتصادية	التأهيل		
	كوادر ومعلمون (٪)	تقنيون وعمال مؤهلون (٪)	عمال متخصصون وفعلة (٪)
الماء والطاقة	٢٩	٦٥	٦
الهيدروكاربونات	٣٠	٢٤	٤٦
مناجم	١٣	٢٨	٥٩
صناعة ثقيلة	١٠	٤٢	٤٨
صناعات خفيفة	١١	٣٩	٥٠
بناء واشغال عامة	٧	٣٤	٥٩
نقليات وخدمات للمنشآت	١١	٥٤	٣٥
المجموع	١٠	٣٩	٥١

إن وضع الزراعة يدعو أكثر من غيره الى القلق. فبرامج إعداد العمال المؤهلين

والتقنيين، لم تحقق أهدافها إلا بنسبة قليلة جداً. أما مهندسو التخطيط والانجاز الذين تخرجوا بأعداد كبيرة نسبياً، فقد تحولوا بنسبة ٦٠ بالمائة من مجال الانتاج الى العمل البيروقراطي. وهذا ما دفع الى الاستعانة بالتقنيين الاجانب، الذين تم استبدالهم تدريجياً في قطاعات الانتاج، فيما بقي وجودهم ذا وزن في قطاع التعليم. أما برامج التدريب التي قامت بها الشركات الاجنبية محلياً، فلم تعط المستوى المطلوب وكذلك، لم يعط التخصص في الخارج - في المجالين التقني وما بعد الجامعي - أفضل النتائج، هذا فضلاً عن تكاليفه المتزايدة.

وأخيراً، تجدر الاشارة إلى أن نمو الصناعة من خلال منشآتها المحلية والوطنية، قد أدى إلى توزيع اكثر توازناً للنشاطات الاقتصادية وللاستخدام الذي تراجع بشكل ملحوظ في المناطق الساحلية المجاورة للمدن الكبرى، كالجزائر ووهران وعنابة، ليتوزع بشكل افضل على الصعيد الوطني العام. وكان لتوافر الأموال في عمق الريف وجهه السيىء اذ ساهم في حركة النزوح الكبيرة إلى المدينة.

إن شروط نمو الاستخدام وتوزيعه الجغرافي وظروف تطور أسواق القطاع الخاص، كل هذه العوامل أثرت تأثيراً جذرياً في تطور المداخيل، الذي لا بد من رسم خطوطه العريضة الآن.

جدول رقم (٦)
تطور مداخيل الأسر وبنيتها ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٨
(مليارات الدنانير بالأسعار الجارية)

	١٩٦٧		١٩٧٨	
	المجموع	النسبة المئوية (٪)	المجموع	النسبة المئوية (٪)
اجور	٥,٨	٤٣	٣٣,٤	٦١
تحويلات اجتماعية	٢,٧	٢٠	٧,٦	١٤
مداخيل غير الاجور	٥	٣٧	١٤	٢٥
منها - زراعية	١,٢		٤,٢	
- وغير زراعية	٣,٨		٩,٨	
المجموع	١٣,٥	١٠٠	٥٥	١٠٠

شهدت المداخيل ارتفاعاً في جميع القطاعات، كما تشير الاحصائيات، وهذا ما سمح بازدياد الاستهلاك الفردي بنسبة ١٥٠ بالمائة ما بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٨، و ٧٠ بالمائة بالقيمة الفعلية أي حوالى ٦ بالمائة سنوياً. وقد تفاوت هذا النمو مع تفاوت البيئات، مدينية او ريفية، ومع اختلاف المداخيل، مأجورة وغير مأجورة، ومع اختلاف فئات المأجورين.

٤ ـ استمرار الفروقات

يمكن القول بشكل عام، إن نمو المداخيل، انطلاقاً من مستويات ضعيفة جداً، كان أعلى في النشاطات الزراعية اكثر من غيرها. وأصبحت هذه الظاهرة ملموسة، بخاصة ابتداء من عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤، وذلك نتيجة لتطور الاسعار الزراعية ـ المقننة والحرة على السواء ـ وتطور الأجور ونظام الضرائب الزراعي. وتأكد هذا الاتجاه خلال عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣.

جدول رقم (٧)
تقدير تطور القدرة الشرائية والمداخيل
لكل فئة اجتماعية وللعامل الواحد

الفئات الاجتماعية	القطاع والفترة	المدخول في السنة الاولى (دينار في السنة)	الرقم القياسي للمداخيل	الرقم القياسي للأسعار	القدرة الشرائية (٪)	المدخول في السنة الأخيرة (دينار في السنة)
مأجورون	زراعة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧	٢٨٠٠	٢٥٦	١٧٥	+٤٦	٧٢٠٠
	صناعة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٧	١٠٤٢٠	١٥٥	١٦٧	– ٨	١٦١٠٠
	بناء واشغال عامة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٧	١٢٩٠٠	١٢٣	١٦٧	–٢٧	١٥٩٠٠
	نقليات ١٩٦٩ ـ ١٩٧٧	١٢٢٠٠	١٤٧	١٦٧	+١٢	١٨٠٠٠
	خدمات ١٩٦٩ ـ ١٩٧٧	٦٠٢٠	٢٢٥	١٦٧	+٣٢	١٣٦٠٠
	ادارة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧	٧٥٠٠	٢٠٦	١٧٥	+١٧	١٥٠٠٠
غير مأجورين	زراعة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧	٣٢٠٠	٥٠٠	١٧٥	+١٨٥	١٦٠٠٠
	نشاطات غير زراعية ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧	٢٠٠٠٠	٢٥٠	١٧٥	+٤٢	٥٠٠٠٠

ازدادت مداخيل المأجورين بشكل سريع نسبياً. إلا أنها بقيت دون مستوى مداخيل غير المأجورين، وذلك، بخاصة في أوساط المدن حيث يظهر تأثير تمركز المداخيل.

وشهدت اجور قطاعات الخدمات والادارة والصناعة، اكبر ارتفاع بين المداخيل المأجورة غير الزراعية. إلا أن مجمل هذه الاجور بقيت حتى نهاية المرحلة تفوق الأجور الزراعية، علماً بأن الأجر الزراعي يبقى متوسطه أدنى بنسبة ٢٠ إلى ٣٠ بالمائة من الأجر غير

الزراعي، وذلك بسبب معدل الاستخدام السنوي للعمال الزراعيين. وفي المحصلة، تبقى الفوارق قائمة بالرغم من تقدم محسوس نحو التعادل.

إن الاجور الحقيقية قد ازدادت بشكل ملحوظ ما بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٥، ثم انخفضت تدريجياً بعد ذلك، نتيجة للتضخم الذي تميزت به الفترة اللاحقة. وقد أثر هذا التضخم في اعداد متزايدة من المأجورين، ذلك لأن معدل الاستخدام في كل أسرة أخذ يميل نحو الاستقرار، بسبب تباطؤ حركة الاستخدام بالمقارنة مع الحركة السكانية، ابتداء من عام ١٩٨٠. هذا إضافة إلى النقص في عدد من السلع، ولا سيما في المسكن.

وهكذا، وبعد ان سجل معدل الاستهلاك الفردي ارتفاعاً سريعاً لغاية عام ١٩٧٧، يتجه حالياً الى الاستقرار على ما هو عليه، بل الى الانخفاض في بعض الحالات، علماً بأنه رهن بسياسة الدولة في مجال استيراد ودعم المواد الأساسية. فكل تعديل يطرأ على هذه السياسة سيؤثر بالضرورة على مستوى المعيشة، إذ انه من المقبول حالياً أن المأجورين في المدينة، كما في الريف، يتأثرون مباشرة بسياسة دعم المواد الغذائية مثل السماد والحنطة والخضر الجافة والزيت والحليب والبيض والدواجن والسكر والبن.

ثانياً: السياسة التكنولوجية العامة بين الاقتصاد الحر والموجّه

أحدثت عملية التراكم ثورة تكنولوجية في الجزائر نظراً لأهمية التوظيفات التي حصلت وللفروع الجديدة التي استحدثت وما نتج عنها من تنويع في مجال التأهيل. رافق مسار هذه التحولات في القطاع الزراعي كما في القطاعات الأخرى، نقاش طويل حول صيغ ادخال التكنولوجيا الجديدة، وتكاليفها وفعاليتها وما سينتج عنها من قضايا اجتماعية واقتصادية. وطرح على بساط البحث اعتماد صيغة تسليم المفتاح (Turn-Key) والتي تؤدي في الواقع الى إعطاء مجهز المصنع صلاحية اختيار التكنولوجيا وتحديد نوعية التدريب المرتبط بها والمصاريف المتحدرة عن التوظيف الأولي، والتي تتعارض مع امكانية اعداد المهندسين المحليين، وتجعل من الصعب توظيف تجهيزات أو خدمات متوافرة محلياً في استثمار شامل كهذا. وفي الواقع، لم يكن لهذه الاعتبارات أي دور في تبني هذه الصيغة التي أتت، بالأحرى، استجابة لعدد من طلبات السوق الملحة وتجنباً للتباطؤ البيروقراطي الذي تخضع له الصيغ الأخرى، التي هي أقل شمولية، ولكنها تستدعي تدخل الإدارات المتكرر.

كما دار نقاش طويل حول تكاليف رأس المال وتكاليف التشغيل التي يتطلبها ادخال التكنولوجيا الاجنبية الى الجزائر. ويقدر أن العقود التجارية الشاملة قد أعطت الأفضلية المطلقة لتدخل شركات اجنبية كبيرة مارست أسعاراً احتكارية، وان تكاليف الدعم التقني المتكررة والمرتبطة بهذه العقود كانت باهظة، إذ سجلت ارتفاعاً بالقيمة المطلقة والقيمة النسبية بلغت ٢,٦ بالمائة من اجمالي الناتج القومي (دعم المنشآت) و ١١ بالمائة من مجموع تكاليف الاستثمارات عام ١٩٨٤.

بلغت نسبة مصاريف الدعم التقني العائدة للقطاع الصناعي، باستثناء الهيدروكاربونات ٤٦ بالمائة عام ١٩٧٨. وقد أثر انحسار سيطرة الصناعيين على عملية الشراء وعلى ادارة مشاريع آخذة بالازدياد والتنوع من جهة، وتباطؤ الادارات التي تفتقر الى التنظيم اللازم لإدارة عملية التنمية من جهة ثانية، والتحولات الجذرية التي طرأت على عالم العمال التكنولوجي من جهة ثالثة، أثرت كلها في ازدياد تكاليف التشغيل. لا أحد ينفي أن المجتمعات النامية لا تستطيع ان تتحاشى دفع سعر اضافي لعملية التنمية، انما المهم هو حصره في حدود معقولة.

وتناول النقاش أيضاً فعالية التكنولوجيات المستوردة. وارتكز الطرح القائل بفعاليتها المتدنية الى عدد من الظواهر: تباطؤ نمو الانتاج في الوحدات الصناعية، والاخطاء الحاصلة في بنائها، وعدم تكيّف بعض التكنولوجيات مع البيئة المحلية، لا سيما تلك المستعملة في الزراعة (تربية المواشي انتاج مشتقات الحليب، وتقنية المزروعات ذات المردود المرتفع).

وفي بعض الحالات، تم تحديد مسؤولية مجهزي المصانع تحديداً دقيقاً. وفي حالات أخرى، اثر المستوى التأهيلي المتدني للعمال في بداية عملهم، إضافة إلى تغيبهم وتنقلهم، في تقييد انتاجية آلات الانتاج.

ولا أحد ينفي انه تم تحقيق تقدم ملحوظ في السنوات الأخيرة، على الرغم من عدد من الاخطاء التكنولوجية ذات التأثير الدائم الحاصلة في بعض فروع الانتاج.

ويبقى السؤال الأساسي المطروح على المخططين وعلى الممولين هو كيفية الاستبدال المحلي لآلة الانتاج وصولاً الى تعميمها تدريجياً.

تبرز هنا مسألتان: أولاً، ان الامكانيات المحلية لانتاج التجهيزات وللصناعة الهندسية لا تغطي الا جزءاً قليلاً نسبياً من الطلب المحلي وهو الجزء الأقل تعقيداً، كما تشير الاحصائيات في الجدول رقم (٨).

وثانياً، تقدر نسبة الحاجات التي تغطيها الامكانيات الوطنية لهندسة الانجاز بـ ٢٥ بالمائة في الصناعة و ٤٠ بالمائة في مجال السكن والبنيات التحتية، وتتدنى هذه النسبة أكثر فيما يخص امكانيات هندسة التحويل.

وكان لعدد من الأسباب أثرها في تفاوت التطور الصناعي، علماً بأن السياسة الصناعية لم تعر صناعة السلع التجهيزية اهتماماً وافياً على الرغم من التذليل الجزئي للعقبات التقنية والمالية والتجارية التي كانت تعترضها بعد عقد من التطور الصناعي. وتكشف الاحصائيات تدني التوظيف في صناعة التجهيزات والتراجع الذي لحق بها، اذ حازت على ١٠,٦ بالمائة من الاستثمارات لفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩ و ٨,٦ بالمائة لفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤، علماً بأن هذه التوظيفات أتت بشكل أساسي لانتاج تجهيزات البناء والنقليات والاتصالات، وبنسبة أقل

جدول رقم (٨)
نسبة تغطية الانتاج المحلي للتجهيزات وللصناعة الهندسية

المنتوجات	نسبة تغطية الحاجات بالامكانيات (٪)
آلات زراعية	٦٠
آليات الاشغال العامة	١٩
كابلات	٥٦
لمبات	٨٧
وسائل نقل	٤٩
تجهيزات سكك الحديد	٤٠
ادوات آلية	٢٠
ادوات كهربائية	١٠
صقالات	٥٠
كابلات	٥٦

للتجهيزات الصناعية بالمعنى الضيق. وهذا ما جعل تطور الآلة الصناعية، خاضعاً كلياً للامدادات المالية الخارجية.

وقد تعارض رأيان، ولا يزالان، حول تنظيم التطور التكنولوجي. **الأول**، يحبذ الانطلاق من السلع الاستهلاكية والوسيطة، ثم اجتيازها لتطوير انتاج السلع التجهيزية ولتطوير البحوث في المجال الصناعي؛ **والثاني**، يعتبر أن حرية السوق والتكنولوجيا التي استفادت منها المنشآت تجعل التدرج الذي يدعو اليه الرأي الأول صعب المنال. ويتخذ هذا الرأي موقفاً ارادياً في مجال التطوير التكنولوجي الوطني وبشكل خاص فيما يتعلق بالاحتياجات التربوية والتأهيلية التي تشكل ركيزة هذا التطور.

ويلاحظ في الآونة الاخيرة اهتمام اكبر من قبل مسؤولي السياسة الاقتصادية لتعزيز نوع من التطور التكنولوجي المحلي، من خلال التركيز على صيانة الآلات المتنقلة وآلات الانتاج التي تخضع حالياً لاحصاء دقيق. لقد ابتدأ الآن ضبط تناسق تجهيزات النقل والانتاج بشكل أدق وكذلك عمليات التدريب على الصيانة، مما يحملنا على الاعتقاد بأن هذه السياسة المرتبطة باهتمام متزايد في انتقاء التجهيزات المستوردة ستسهل مبدئياً شروط إعادة الانتاج المحلية والتي لم يعد بالامكان تأجيلها الى ما لا نهاية.

ومن المسلم به عامة، ان المسألة الاساسية التي تطرح على اقتصاد أمّن تجهيزاته بفضل العائدات النفطية، هي امكانية التوصل الى تماسك داخلي اكبر لآلة الانتاج والى قدرة اكبر في التحكم في توسعها. وإلا ظل كل من التطور الصناعي والزراعي مرتبطاً بالتقلبات غير المتوقعة للتجارة الخارجية وفقدان امكانية الاستقرار. اضافة إلى انه إذا اقتصر التطور على الاستيرادات المتكررة للتجهيزات والكفاءات والمعارف، فقد يكلف ذلك ثمناً باهظاً.

وليس صدفة أن تؤدي الصعوبات التي يشهدها السوق العالمي للطاقة الى تحجيم الاستثمارات داخل منظمة الاقطار المصدرة للبترول. فضرورة ايجاد توازن في مختلف اقسام آلة الانتاج في الجزائر هو شرط أساسي للتطور المستقبلي للبلد. وهو يتطلب تحقيق الأهداف التالية خلال العقد القادم: وضع حد للأزمة الزراعية، تحريك مخزون انتاجية قطاعي الصناعة والبناء، وتوسيع الامكانيات الصناعية عن طريق انتاج السلع التجهيزية الاستراتيجية، وربط تكوين المداخيل المأجورة وغير المأجورة بمختلف هذه العمليات. ويمكن القول إن وجهة النظر هذه ترتكز إلى ضرورة الانتقال من اقتصاد مبني أولاً على العائدات، وموجّه بدرجة ثانية نحو التصنيع وتطوير الزراعة، الى اقتصاد انتاجي مبني أساساً على تطوير الصناعة ونمو الزراعة، ومرتكز إلى قدرة متزايدة على التحديث التكنولوجي على المستوى المحلي. ويعتقد العديد من المراقبين بأن أي نقاش بديل حول السياسة الاقتصادية يبقى سطحياً.

ثالثاً: علاقات الجزائر الاقتصادية على المستوى الدولي

إن تحريك العائدات النفطية وتراجع تصدير منتوجات الكروم التقليدية قد ساهما، مع التبدل في حجم التراكم وفي السياسة التكنولوجية من خلال تحولات كبيرة في بنية واتجاه

جدول رقم (٩)
بنية الواردات والصادرات حسب انواع السلع عام (١٩٨٠)

	الواردات		الصادرات	
	مليار دينار	(٪)	مليار دينار	(٪)
منتوجات غذائية	٧,٤	١٩,٣	٠,٤	٠,٨
نفط ومنتوجات نفطية	١,٠	٢,٧	٥٠,٩	٩٨,٤
مواد اولية	٢,٢	٥,٨	٠,٢	٠,٤
منتوجات نصف مصنعة	٩,٦	٢٥,٠	٠,٢	٠,٤
سلع تجهيزية زراعية	٠,٤	١,٠		
سلع تجهيزية صناعية	١١,٧	٣٠,٥		
سلع استهلاكية صناعية	٦,٠	١٥,٧		
المجموع	٣٨,٣	١٠٠	٥١,٧	١٠٠

ومصادر الواردات والصادرات، بتغير ملحوظ في العلاقات الاقتصادية الدولية، علماً بأن تنويع الشركاء التجاريين قد حصل داخل الغرب، وبأن بنية التجارة الخارجية تظهر خضوع عملية التنمية، وبالتالي عملية التخطيط لها، خضوعاً كبيراً للعائدات النفطية.

ويمكن ملاحظة عدد من الظواهر:

يظهر - في الدرجة الاولى - تراجع فرنسا بين شركاء الجزائر التجاريين تراجعاً كبيراً. ففي حين كانت تؤمن ٧٢ بالمائة في عام ١٩٦٦ من واردات الجزائر وتستوعب ٧٤ بالمائة من صادراتها، اضطرت في سنوات أخرى الى اخلاء مرتبة الشريك الأول التي تحتلها لصالح المانيا الاتحادية فيما يتعلق بالواردات، ولصالح الولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بالصادرات.

تدل بنية التجارة الخارجية لعام ١٩٨٢ على أن ٩٥ بالمائة من الصادرات الجزائرية موجّهة الى البلدان الرأسمالية المتطورة (٥٢ بالمائة للولايات المتحدة، و ١٤ بالمائة لفرنسا و ١١ بالمائة لالمانيا الاتحادية) و ٢,٧ بالمائة الى البلدان الاشتراكية و ٢,٢ بالمائة لسائر البلدان.

وتدل أيضاً على أن ٨٩ بالمائة من واردات الجزائر مصدرها البلدان الرأسمالية المتقدمة، في حين أن نصيب البلدان الاشتراكية وسائر البلدان النامية من هذه الواردات بالتالي هو: ٤,٧ بالمائة و ٦,٣ بالمائة. ويرتبط الى حد بعيد الوزن الذي يحتله الغرب في التجارة

جدول رقم (١٠)
التوزيع الجغرافي للمبادلات عام (١٩٨٠)

	واردات		صادرات	
	مليار دينار	نسبة مئوية (٪)	مليار دينار	نسبة مئوية (٪)
المجموعة الاقتصادية الاوروبية	٢٤,٤	٦٣,٤	١٩,٨	٣٨,٨
فرنسا	٨,٧		٧,٥	
المانيا الاتحادية	٥,٥		٥,٧	
ايطاليا	٤,٨		٢,٠	
الولايات المتحدة الاميركية	٢,٨	٧,٣	٢٥,٥	٥٠,٠
الاتحاد السوفياتي	٠,٢	٠,٥	٠,٤	٠,٨
اليابان	١,٧	٤,٤	١,٤	٢,٧
اسبانيا	٢,١	٥,٤	٢,٠	٣,٩
البلدان الاخرى	٧,٣	١٩,٠	١,٩	٣,٨
المجموع	٣٨,٥	١٠٠	٥١,٠٠	١٠٠

الخارجية الجزائرية، بطبيعة الصادرات الجزائرية (الطاقة) التي يقل طلب البلدان الاشتراكية عليها، ويرتبط أيضاً بطبيعة السياسة التكنولوجية المتبعة التي لم تستكشف الامكانيات الحقيقية لتعاون صناعي اكثر تطوراً مع البلدان الاشتراكية والبلدان النامية، علماً بأن عامل الدّين

الخارجي الذي أمن تغطية جزء لا يستهان بـه من التراكم يقـدر لفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨ بـ ٢٠ بالمائة، قد كان حاسماً في استبعاد البلدان الاشتراكية والبلدان النامية عامة.

ولا نستنتج من ذلك أن هذه البلدان غائبة تماماً عن العلاقات الاقتصادية الخارجية للجزائر، إلا أن وجودها بقي هامشياً واقتصر على بعض المشاريع الكبيرة في مجال صناعة الحديد والميكانيك.

وقد ناقش علماء الاقتصاد ومخططو التنمية في الجزائر موضوع ازدياد الدين الخارجي. وفي حين تجمع الآراء بأن الجزائر قد وظفت نتاج ديونها الخارجية ولم تستهلكه، اعتبر البعض أن حجم هذه الديون قد يصبح مفرطاً في الضخامة بالنسبة لإجمالي الناتج القومي ولمجموع الصادرات. إلا أن الجزائر تبقى، من هذه الناحية، ضمن حدود معقولة، إذ لم تتجاوز خدمة الدين حتى الآن ٣٠ بالمائة من صادراتها، ولم يتجاوز مجموع الدين ٤٢ بالمائة من اجمالي الناتج القومي في نهاية المرحلة، وتعتبر هذه الارقام معقولة جداً اذا ما قورنت بتجاوزات بلدان أخرى، علماً بأنه كان من الممكن حصر هذا الدين اكثر لو اتبعت الادارات والأسر سياسة تقشف اكثر جدية.

لقد حققت الجزائر نتائج مهمة فيما يتعلق بشروط التبادل مع الخارج. ويشير تطور هذا التبادل الى وجود فائض لصالح الجزائر بنسبة ١٥ بالمائة للفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٠. ويعود هذا الفائض الى تعديل أسعار النفط الذي تم في مرحلة اولى عام ١٩٧٣، وثانية عام ١٩٨٠. إلا أنه يجب الاشارة إلى التكاليف الكبيرة الناشئة عن صعوبات تشغيل التكنولوجيا المستوردة والتي تزيد بشكل ملحوظ من سعر الكلفة الأولي.

لقد طالبت الجزائر ابتداء من عام ١٩٧٩ بمبدأ ثبات القوة الشرائية للأسعار والذي لا يعني ثبات العائدات، وقد وضع هذا المطلب موضع التنفيذ تدريجياً في عقود الغاز المبرمة مع شركائها الاوروبيين، ولا سيما فرنسا.

ويرى العديد من المراقبين ان المسألة الاساسية التي تطرح هي معالجة الظروف غير المستقرة للعلاقات الاقتصادية الدولية اكثر من التوقف حول الارقام. وتشهد الازمة النفطية التي تفجرت مؤخراً كما يشهد ارتفاع معدل الفوائد على هشاشة هذه العلاقات. وقد لمست الجزائر عبر علاقاتها التكنولوجية والمالية والتجارية مع الغرب، الهادفة إلى دعم تطورها الاقتصادي والتكنولوجي، مدى المجازفة التي ترتبط بعقود التجهيز وتحويل التكنولوجيا وتدريب العمال؛ وقد دفعت ثمنها غالياً في بعض الأحيان.

ولذلك ليس مصادفة أن تصبح الجزائر، ابتداء من عام ١٩٧٤ بمبادرة الرئيس الجزائري وبمناسبة الجلسة الاستثنائية السادسة للأمم المتحدة ـ لسان حال العالم الثالث ـ في مطالبته بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد. ويعود الفضل اليها في وضع العرض الأولي لطروحات العالم الثالث المتعلق بعدم تكافؤ العلاقات الاقتصادية الدولية. وقد قدمت افكاراً

في كيفية العمل لبناء أسس جديدة لهذه العلاقات في مجال المواد الأولية والطاقة كما في مجال التكنولوجيا والتجارة العالمية، ودعت الى إعادة النظر في النظام النقدي العالمي، وفي الدّين، وفي تمويل التنمية.

وكان وصول اليسار للحكم في فرنسا عام ١٩٨١، مناسبة لاجواء ومبادرات جديدة تخدم مصالح البلدين، اذ تمت عمليات «تنمية مشتركة» ـ اذا صح التعبير ـ سمحت بتسويق المنتوجات النفطية الجزائرية في السوق الفرنسي وأعطت، في المقابل، المؤسسات الفرنسية فرصة المشاركة في الجهود الرامية إلى تطوير البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لخطة التنمية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٤).

غير أن المسائل الحساسة كتمويل التكنولوجيا والمعارف ومشاريع البحث العلمي والتقني المشترك، بقيت من دون حل، إلى جانب المسألة الاساسية المتعلقة بمستقبل الهجرة الجزائرية الى فرنسا التي ما يزال وضعها الاقتصادي والسياسي غير محسوم نظراً للأزمة المحلية المتزايدة والتطور التكنولوجي الحاصل، اضافة إلى ارتباك اليسار الفرنسي وعدم وضوح موقفه الايديولوجي من ظاهرة العنصرية المتزايدة في الغرب.

وفي حين قررت الجزائر في عام ١٩٧٣، ايقاف الهجرة الى الخارج، وبالتالي الى فرنسا، يبقى السؤال مطروحاً حول المستقبل الاقتصادي والاجتماعي للهجرة القائمة وحول ما ستقدمه الجزائر من ظروف معيشية للذين يقررون الاندماج مجدداً في المجتمع الجزائري. وتبذل جهود كبيرة في مجال تأمين الإعداد المهني لهم، الا ان شروط العمل والسكن والاجور وتأمين التعليم للأولاد تبقى غير كافية وغير مطمئنة، في حين تزداد وطأة العنف العنصري في فرنسا محتمية بسياسات مشكوك بها.

رابعاً: السياسات الاجتماعية

أشرنا أعلاه الى الظروف التي رافقت تطور الاستخدام فيما يتعلق بمختلف أنماط العائدات والاستهلاك خلال الفترة الممتدة بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٨٠. هذا التطور هو بحد ذاته تعبير عن التحولات الاجتماعية الجسيمة التي حصلت في الجزائر بعد الاستقلال. إلا أن هذه التحولات قد تأثرت أيضاً بالسياسة الاجتماعية التي انتهجتها الدولة. وهي بدورها تكشف النقاب عن بنى جديدة تشكلت ضمن مجموعات وفئات اجتماعية يجدر تحليلها نظراً لأثرها في إرساء استراتيجيات كان لها دور في توجيه مستقبل التنمية اقتصادياً واجتماعياً. ويمكن القول إن السياسة الاجتماعية التي اتبعتها الدولة قد استهدفت طموحات عالية اصطدمت بمعوقات حدّت من نتائجها.

وتمثل المحور الرئيسي لسياسة الدولة الاجتماعية في مسألة الديمقراطية: تعميم المدارس، تعميم الخدمات الصحية، وإفساح المجال للمعرفة العلمية والتقنية التي تميز العالم المعاصر، وبدرجة ثانية، الى تأمين المسكن.

أما المحور الثاني لهذه السياسة، فيتمثل في تعميم اللغة العربية في المدارس كما في الإدارات، واعتمادها مبدئياً وبشكل تدريجي في النشاطات الاجتماعية كافة ومن ضمنها الاقتصاد.

إذاً، فإن ممارسة الديمقراطية والنهضة الثقافية هما الاتجاهان الاساسيان للايديولوجية الوطنية، وقد تحقق وضعهما موضع التنفيذ بصورة مختلفة من قطاع إلى آخر.

١ - جهود لا سابق لها في مجال التعليم والتدريب

ما لبث قوام التعليم الابتدائي والثانوي والعالي ان اتسع بسرعة قصوى تشهد على الجهود الجبارة التي اضطلعت بها الدولة من اجل تعميم المعرفة ونشرها وخلق الظروف اللازمة لانتاجها.

وتبلغ نسبة مساهمة الدولة في هذا المجال ٢٥ بالمائة من ميزانيتها مما يشكل عقبة لا يسهل تذليلها، إذ يبقى الحق في التعليم مطلباً دائماً في المجتمع الجزائري. هذا التوسع في إعداد طالبي العلم ترافق وعدد من الاصلاحات التربوية. أهمها تلك التي تحققت في التعليم العالي عام (١٩٧١)، وفي التربية التأسيسية عام (١٩٧٦)، وفي التعليم الثانوي والتدريب المهني عام (١٩٧٩).

جدول رقم (١١)
التطور العددي في القطاع المدرسي وفي قسم التدريب
بين (١٩٦٦ و ١٩٨٠)

نوع التعليم	١٩٦٧ - ١٩٦٨	١٩٧٩ - ١٩٨٠
التعليم الابتدائي		
عدد التلاميذ	١٤٦٠٠٠٠	٣٠٦١٢٥٢
معدل الزيادة	٤٧,٨٪	٧٢,٥٪
التعليم المتوسط والثانوي		
عدد التلاميذ	١٤٣٠٠٠	٩٣٣٣٣٥ (نسبة الفتيات ٣٧,٩٪)
عدد المدارس	٥٦٠	١٣٧٦
التعليم العالي:		
طلاب (متخرجون وما بعد التخرج)	٩١٨١	٦٨٤٩٨

ويهدف الإصلاح في التعليم العالي الى تقوية الفروع العلمية والتقنية في الجامعة وتطويع مناهج التعليم بشكل يسمح بإرساء قواعد لنظام المناهج المشتركة. كما يهدف إلى تطبيق الدوام الكامل لأساتذة الجامعة، ومشاركة الطلبة في تشكيل الفرق التربوية التي من شأنها متابعة تطور مسار التدريب في مختلف المناحي.

ويهدف تطبيق نظام المدارس التأسيسية الى خلق تعليم أساسي مدته تسع سنوات، ويشمل إلغاء امتحان المرور من المرحلة الابتدائية الى المرحلة المتوسطة؛ كما يهدف إلى ادخال علوم البوليتيكنيك وتعميم الثقافة الفنية على التلامذة.

ويمكن القول إن اجراءات عدة قد وضعت لتوسيع التعليم الفني في المرحلة الثانوية والتوصل إلى نسبة ٥٠ بالمائة فيما يتعلق بهذا الخط من التعليم على ان يبلغ هذا الهدف مبتغاه عام ١٩٩٠.

وقد وفرت خطة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ الفرصة لخلق وزارة للتأهيل المهني تتولى تجميع مراكز التأهيل التي انشأتها المؤسسات العامة، كما تسعى إلى تطوير هذه المراكز تطويراً يعالج النقص الفادح في اليد العاملة المتدربة.

جدول رقم (١٢)
الاهداف والاحتياجات الاقتصادية ومراكز التدريب المهني
التي انشئت بين (١٩٧٠ و ١٩٧٧)

	الاحتياجات الاقتصادية (١)	الاهداف المخطط لها (٢)	الانجازات (٣)	٢/١	٣/٢
التقنيون والمعلمون المساعدون	٩٤٠٠٠	٤٨٦٨٠	٢٧٩٥٠	٪٥١	٪٣٠
العمال المتدربون	٢٤٣٠٠٠	٢٣٢٠٠٠	١٦٩٠٤٠	٪٩٥	٪٧٠
المجموع	٣٣٧٠٠٠	٢٨٠٦٨٠	١٩٦٩٩٠	٪٨٣	٪٥٨

ولا بد لهذه الاهداف من أن تكتمل بتشريعات تتعلق بالتدريب وتسمح بتقديم العون المادي للمؤسسات الحرفية القادرة على تولي تدريب الشبان.

٢ ـ حدود النظام التربوي

حققت استراتيجية التعليم والتدريب نتائج مرضية إلا أنها لا تزال تصطدم بعقبات ترتبط بصعوبة تجنيد وتحريك الوسائل البشرية والمادية اللازمة للانجاز. وظلت الاستثمارات في قطاع التربية شديدة الضعف في فترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨، وقد نتج عن ذلك نقص في الاماكن، فأوجب استخدامها استخداماً مزدوجاً في المدارس الابتدائية. وأدى إلى التشدد في ترفيع التلامذة إلى الصفوف الثانوية، وهذا يتعارض مع استراتيجية العائلة والطلاب والمعلمين، إذ أن الانجذاب الى الوظائف الادارية والاعمال المريحة وإلى المهن الحرة بصورة خاصة، يشكل عاملاً حاسماً في الحد من التوجه نحو الفروع العلمية والمهنية داخل النظام التعليمي في الجزائر.

ورغم التقدم الملموس في ميدان التعليم، يمكن الاشارة إلى عقبات أخرى كالتباين التقليدي القائم بين الريف والمدينة. والتفاوت في الفئات الاجتماعية، وانعكاس ذلك على النتائج المدرسية التي أظهرتها الاحصاءات، كإعادة السنة الدراسية والرسوب في الامتحانات أو ترك المدرسة بصورة نهائية.

نستنتج من ذلك أن الالتزام بتأمين التعليم للجميع واشراكه بصورة أكثر فاعلية في صلب التنمية الاقتصادية للبلاد، يستوجب ادخال تحسينات جادة على الانتاجية الداخلية والخارجية للنظام التربوي.

٣ ـ الصحة والمسكن: قطاعان متأخران

ما لبثت الهيئات العامة في الجزائر أن تنبهت إلى ضرورة سياسة صحية نظراً لارتفاع نسب وفيات الأطفال والاجهاض، وإلى أن واقع سوء التغذية يسهل انتشار الامراض المعدية في الريف وفي المدينة على السواء.

من ناحية ثانية، فإن تزايد اعداد العاملين في الصحة الذين تلقوا تعليمهم في الجامعات أو مدارس التمريض، قد ساهم في خلق توازن جديد ـ وإن كان غير كاف ـ في البنى التحتية الصحية في البلاد، التي سمحت، اعتباراً من عام ١٩٧٤، بإرساء قواعد خدمات طبية مجانية، انطلقت من مراكز صحية وعيادات متعددة الاختصاصات. وقد كشفت النقاب عن حاجات صحية كامنة وضخمة، لم تلق التلبية اللازمة بعد.

ومما لا شك فيه أن تلبية هذه الاحتياجات يستدعي بذل جهود خاصة في انجاز بنى تحتية صحية بشكل أسرع، عن طريق اعتماد الأبنية الجاهزة، كما أنه يفرض وضع سياسة في تعيين وتوزيع الاطباء والمتدربين. وهو السبيل الوحيد لمعالجة وضع الخدمة الطبية الموجودة حالياً، ومعالجة التباين بين الريف والمدينة، الذي لا يزال قائماً.

وبشكل عام، فقد تحققت نتائج مرضية في المجال الصحي، إذ أضحى العلاج في متناول عدد أوسع من السكان، وانعقدت الآمال على مستوى صحي أفضل، وانخفضت نسبة الوفيات، بفضل ارتفاع ملموس في مستوى الأعمار، وبفضل مكافحة آفات عدة كالحميات والسل والتراخوما، ورغم ذلك، ظل ارتفاع نسبة الوفيات بين الاطفال يشكل ظاهرة مقلقة وبقي توقع الاعمار عند الولادة لا يتجاوز ٥٨ عاماً. أما نسبة الولادات، فلا تزال شديدة الارتفاع لأن سياسة تنظيم النسل التي اعتمدتها الدولة والتي أضحت مقبولة في المجتمع، لم تتمكن من فرض نفسها على الواقع وذلك للنقص في البنى التحتية اللازمة لتلبية الحاجات أو لغيابها الكلي أحياناً. في ظروف كهذه، تبقى نسبة تزايد السكان شديدة الارتفاع وقد يصل عدد سكان الجزائر في هذا القرن إلى ٢٧ أو ٣٥ مليون نسمة، كما تقدر الفرضيات المتعلقة بالوضع الديمغرافي.

ويضع الكثيرون تساؤلات جمة حول طبيعة هذه التنمية الصحية التي تتجه نحو العلاج أكثر من توجهها نحو الوقاية، والتي تتبنى أولويات غير مضمونة من ناحية قدرتها على تلبية الاحتياجات المطلوبة. وعلى الرغم من ذلك، تظل مجانية التطبيب دون شك هدفاً مهماً من أهداف الثمانينات، مهما اتسمت الاستراتيجيات الاجتماعية المعتمدة بشأنه بالتشوش.

أما السياسة الاسكانية، فهي أكثر الحلقات ضعفاً ضمن سائر السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ذلك أنه بسبب الآمال الوهمية المعقودة على العقارات الخالية التي خلفها الاوروبيون، لم تمنح السياسة الاقتصادية هذا القطاع الأهمية اللازمة في الوقت الذي ضاعفت فيه التغيرات الناتجة عن التصنيع وحركة الانتقال السكانية من تزايد الطلب على السكن. وفيما كانت الازمة الاسكانية تزداد تفاقماً في المدن، كانت سياسة «القرى الاشتراكية» تمنح الأفضلية في الإسكان للريف، إن لم نقل للفلاحين.

ولم تنفع الجهود التي بذلت اعتباراً من عام ١٩٧٠ لإنقاذ هذا الوضع عبر زيادة المخصصات المالية التي منحتها المصالح العاملة في التنشيط والتوظيف العقاري، وذلك بسبب قلة العاملين في هذا القطاع، والتزاحم القائم بين مختلف القطاعات لامتلاك الامكانيات اللازمة لتنفيذ مشاريعه.

ومن هذا المنظور، كانت الغلبة للمصنع على حساب المدرسة والمسكن، مما أدى الى خلل بنيوي تحتي عاد وانعكس من جديد على حركة التصنيع ذاتها.

وبالرغم من ذلك، تجدر الاشارة انه اعتباراً من عام ١٩٧٥، ازداد الانتاج السنوي للمساكن ازدياداً قاصراً عن تجاوز طلبات الطبقات المتوسطة، والتوصل الى تلبية حاجات شغيلة المصانع وعمال القطاع الاسكاني ذاته. وقد تم تسليم ٥٥ ألف مسكن خلال عام ١٩٨٢، فيما تقدر الحاجة الفعلية حالياً بمليونين.

إن الاجراءات المتخذة في سبيل الاسراع في زيادة الانتاج عن طريق استيراد كميات ضخمة من المساكن الجاهزة، تشكل في حد ذاتها وسيلة لتخفيف الضغط المحلي، وإن كانت الظروف الاقتصادية والتقنية والمالية لهذا النهج لا تتمتع بالقدرة على الاستمرار على المدى البعيد أو المتوسط.

ولا بد من الإقرار بأن حل قضايا الاسكان يشكل عنصراً أساسياً من العناصر العاملة على تحرير الطاقة الانتاجية في الصناعة. أما الاجراءات التي اتخذت لتشجيع الافراد على تولي عملية البناء بأنفسهم، عن طريق بيعهم المساحات المملوكة للدولة، فتبدو قاصرة لجهة تغطية حاجات الذين لا يملكون المبالغ اللازمة لبناء المسكن الشخصي.

وانطلاقاً مما تقدم، ومن أوضاع خلّفها الاستعمار، تتصف الجزائر عموماً بالبطالة والفقر والأمية والتردي الصحي، يمكننا القول إن السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، وبالتحديد اعتباراً من عام ١٩٦٦، قد أدت إلى انقلاب

عميق في تطلعات الجزائريين وفي احتياجاتهم. إن في سعي الدولة لتلبية قسط كبير من هذه الاحتياجات والاستجابة لبعض هذه التطلعات، مساهمة في جعلها أكثر إلحاحاً وضرورة، مما يضع على عاتقها مسؤولية ايجاد الامكانيات اللازمة للرد على مزيد من المتطلبات المستقبلية وذلك لا يتم، كما أشرنا، إلا بتخطي سياسة الاقتصاد المبني على العائدات والانتقال نحو اقتصاد مبني على الانتاج. إن دراسة شروط هذا التجاوز لا بد من أن تعود الى تحليل البنى الاجتماعية الجديدة التي رافقت التنمية والاستراتيجيات الجديدة التي وضعت في خدمتها.

خامساً: إعادة البناء الاجتماعي والتنمية

ان السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي اتبعتها دولة الاستقلال في الجزائر قد عملت على احداث تحولات جسيمة في بنى البلاد الاجتماعية، تلك البنى التي عادت وأثرت بدورها على توجيه التنمية المستقبلية وأبعادها.

ويمكننا أن نبرز بإيجاز أربعة تحولات أساسية في المجتمع الجزائري:

فالتحول الاول يتمثل بالتوسع الهائل في استخدام اليد العاملة المأجورة التي تشكل حالياً ٧٦ بالمائة من مجموع القوة الفاعلة المستخدمة. هذا النمو في اليد العاملة المأجورة ناتج عن ازدهار قطاعات انتاجية غير زراعية وازدهار القطاعات العامة الادارية والاجتماعية. وهو ناتج أيضاً عن تراجع في العمل الزراعي المستقل والمرتبط، كما أشرنا، بالأزمة الانتاجية التي شهدتها المزارع، وبالبحث عن أعمال مأجورة غير زراعية، وكذلك بمسارات الاصلاح الزراعي نفسه، وإن بشكل جزئي. هذا التوسع في استخدام المأجورين لا يشكل بالضرورة، انقطاعاً حاداً في استمرارية الاوضاع الاجتماعية. ففي الريف مثلاً، يصح الحديث عن «عمال ـ فلاحين» في وصفنا لشغيلة المصانع والورش الذين يقطنون غالباً في المنشآت الزراعية ويساهمون بالمال والعمل في زراعتها واستهلاك جزء من منتوجاتها.

أما التحول المهم الثاني الذي طرأ على المجتمع، فهو ذاك التوسع الهائل الذي شهدته الطبقات الوسطى، المأجورة منها أو غير المأجورة، والذي اقترن بتوسع آخر في مرافق الادارة والموظفين ومستخدمي أقسام المبيعات، كما اقترن بازدهار الاعمال الحرفية الحديثة في مجالي الخدمات والانتاج، والتي اتسع سوقها بفضل ازدياد مداخيل الاسر والافتقار الى بعض الخدمات في أعمال الصيانة والتصليح والسكن والترميم. وينعكس نمو هذه الطبقات المتوسطة وتشتد وطأتها على أنماط الاستهلاك. إذ ان ازدياد عائداتها يمنحها امكانيات شراء مواد استهلاكية غير أساسية.

والتحول الثالث هو تحسن وضع الرأسمال الخاص بشكل ملموس، فازداد حجمه وشكل بنية بحد ذاته. ويمكن اعتبار أن البرجوازية الزراعية الخاصة قد فقدت من أهميتها بفعل تحجيم بعض الملكيات وتأميم بعضها الآخر، إلا أن هذا لم يمنع ظهور اتجاهات معاكسة

جدول رقم (١٣)
تطور بنية الاستخدام غير الزراعي
(نسبة مئوية)

القطاعات	١٩٦٧	١٩٧٠	١٩٧٤	١٩٧٧
الهيدروكاربونات	٠,٧	٠,٨	١,٨	٢,٨
الفروع الصناعية	١٣,٤	١٦,١	١٧,٦	١٨,٨
البناء والاشغال العامة	٨,٢	١١,٧	١٥,٣	١٩,٧
التجارة	٢٠,٤	١٧,٨	١٤,١	١١,٥
النقليات	٦,٠	٦,٦	٦,٩	٧,٦
الخدمات	١٦,٣	١٥,٠	١٢,٢	١١,١
الادارات	٢١,٣	١٩,٩	٢١,٨	٢٠,٦
قطاعات اخرى	١٣,٧	١٢,١	١٠,٣	٨,٧
المجموع غير الزراعي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

في بعض مناطق السهول نتج عنها تطور برجوازية متوسطة زراعية، تخصصت بإنتاج الفاكهة والخضار واللحم الاحمر لتزويد أسواق مدنيّة متزايدة، علماً بأنها استعادت سيطرة جزئية على دورات التسويق الزراعي التي كانت ممنوعة عنها سابقاً. ووفقاً لبعض التحاليل، يعتبر أن عملية الاصلاح الزراعي لم تصل الى العمق المطلوب إذ بقيت مساحات مهمة ـ إذا ما قيست بالقاعدة الزراعية المحدودة للبلد ـ غير خاضعة للتأميم أو للتحجيم. وقد أفاد ذلك البرجوازية الزراعية التي حرصت على تنويع نشاطاتها في المناطق الريفية سواء في التجارة أم في البناء أم في النقليات. إلا أن المجالات التي طالها تراكم رؤوس الاموال الخاصة بسرعة قصوى، كانت المجالات غير الزراعية، إذ استفادت من توسيع الاسواق وحماية السلع ومن نشوء احتكارات لبعض الفروع فُرِضَتْ على الواقع في بعض الحالات، وهي مرتبطة بالسياق الاقتصادي العام.

ويعتبر التحول الاجتماعي الرابع ـ الذي تم ـ هو ظهور وتطور فئة اجتماعية، تتكون من مديري المنشآت العامة، ومن كبار مسؤولي الادارة الاقتصادية الذين تولوا مهام انشاء وتطوير آلة الانتاج العامة أو مهام التنظيم والتخطيط والتنسيق الاقتصادي والمالي، وقد ساهم كل من اتساع القطاع العام، وسياسة الدولة في التدخل الاقتصادي، في النمو الكمي لهذه المجموعة المنحدرة عامة من الطبقات الوسطى التي توفر لها تعليم أولادها. ونُعِت بعض أفرادها «بالتقنوقراطية» والبعض الآخر «بالبيروقراطية الاقتصادية».

١ ـ اشكال المشاركة في وضع القرارات

نرى من المهم التذكير بالدينامية الاجتماعية التي رافقت مختلف التحولات. فابتداء من

عام ١٩٧٤، دخل طور التنفيذ ما سمي بالادارة الاشـتراكية للمنشـآت في القطاع العـام بعد أن خططت له الدولة وحاز موافقة العمال التي أتت متـأخرة، وسمحت بـه التقنوقـراطية غـير الميّالة إلى مشاركة العمال في الحكم. وقد عرف هؤلاء العمال «بالمنتجين ـ الاداريين».

وقد يسرت هذه المشاركة لتجمعات العمال امكانية الاطلاع على مجريات الامور ومراقبة العمليـات الادارية بـواسطة ممثلين عنهم يتم اختيـارهم عـبر اجـراءات عـامـة. إلا أن هـذه الطريقة في الاختيار لا تزال تلاقي حذراً من قبل العمال فيما يخص الطابع الموجـه للانتخـابات المهنية.

لقد أحدثت الادارة الاشتراكية للمنشآت تطوراً ايجابياً في مـا لا يقل عن ثـلاثة حقـول اجتماعية. فقد أظهرت ضرورة التخلي عن المركزية في العمليـات الادارية لصـالح الـوحدات الانتاجية التي تتمتع بالبنى اللازمة للمشـاركة، كـما حققت روابط أكثر تـوازناً بـين مستويـات الاجور من ناحية، وبين الجهـود الانتاجيـة للتجمعات العـمالية من نـاحية أخـرى، وكان من نتائجها انحسـار واضح في جـدول الأجور في الفـترة الواقعـة بين عـام ١٩٧٢ وعام ١٩٨٠، وتدنٍ في النفقات الادارية.

ويمثل الهدف الأهم الـذي حققته الادارة الاشـتراكية في وعيهـا لحدود الـديمقراطيـة في المؤسسات حين تتقلص مساهمة العمال في القطاع العام والوطني بشكل يضعف من قدرتهم في ضـمان سياسـة اقتصاديـة عامـة قادرة عـلى حل مشـاكل السكن والنقليـات وتحديـد الاسعـار وتوزيعها. وهذا ما يلحق ضرراً بصـورة غير مبـاشرة بالجهـود الانتاجيـة، وبالتـالي في التطور الاقتصادي العام ذاته.

وفي القطاع الخاص، بقيت القدرة الفعلية للعمال على المفاوضة ضعيفة رغم الاعتراف بحقـوقهم النقـابيـة وبحقهم في الاضراب. ويعـود ذلـك إلى بنيـة الكفـاءات ذاتها وانعـدام الاستقرار في الاستخدام الذي ينتج عنها وازدياد العمل غير الشرعي، كما تشير الاحصـائيات والاستثمارات.

وفي القـطاع الزراعي، وعـلى الاخص في التعاونيـات الزراعيـة الانتاجيـة الناشئـة عن توزيع الاراضي التي استعادتها الدولة في عملية الاصلاح الزراعي، لم يكن بالمستطاع التغلب على مساوىء الادارة الذاتية التي عملت البـيروقراطيـات المختلفة عـلى تشويههـا. وقد أنشئت هذه التعاونيات أصلاً على أراض رديئة التكوين، وعهد بها الى تجمعات عمالية غير متجانسة، مما أدى بها الى العجز وفسح المجـال لتدخـل الرقـابة البـيروقراطيـة والماليـة وأدى بالعـمال الى التخلي عنها في بعض الأحيان. وفي كلتا الحالتين، بقيت المداخيل، ولفترة طويلة من الـزمن، عـلى وضع من التخبط لا يؤهله لتجنيـد الـطاقـات الفعليـة للتجمعـات العـماليـة، ولم تنفـع المكـاسب المعنويـة لهذه الاشكـال الجـديـدة في الادارة في تعـويض الضرر المـاثـل في تفـاوت مداخيل هؤلاء العمال مقارنة بمداخيل أمثالهم من العاملين في القطاعات غير الـزراعية. وربمـا أتت الاجراءات التصحيحية متأخرة جداً.

٢ ـ ضيق آفاق المستقبل

إن المسألة الاساسية التي تطرح الآن هي مسألة الاستراتيجيات المعتمدة ازاء التنمية. ويصعب التكهن بدقة حول مستقبل البلد الاقتصادي والمواقع التي سيتخذها مختلف الفاعلين. فمن الواضح ان بعض الفئات الاجتماعية تحدد لنفسها استراتيجيات تهدف بسط نفوذها الاقتصادي إلا أنها تواجه في سياقها استراتيجيات اخرى، ولو كانت دفاعية بحتة.

ويعتبر البعض ان الاجراءات التي اتخذت مؤخراً كانت لصالح الصفقات العقارية الحرة ومنحت المؤسسات الخاصة امتيازات مالية وضريبية، ودفعت مشاريع الشركات المختلطة إلى الامام، وبذلك شجعت بشكل ملحوظ توسع التراكم الخاص الذي لا يمكن للتشريعات، التي تمنح الدولة حق احتكار التجارة الخارجية وتجارة الجملة الزراعية وغير الزراعية ان تصمد طويلاً في وجهه.

ويقدر أيضاً اصحاب هذا الرأي ان انتعاشاً متجدداً للاقتصاد الحر سيستغل اعادة بناء المؤسسات العامة لصالحه ويستفيد من انخفاض حجومها ليرسم حدا فاصلاً بين قطاع عام مقتصر على فروع استراتيجية ان لم نقل تقليدية (مناجم، كهرباء، صناعة حديدية، كيمياء ثقيلة... الخ)، وقطاع خاص يشمل الفروع التكنولوجية البسيطة والتوظيفات الخفيفة والاكثر ربحاً. فيبقى في نهاية المطاف قطاع عام في تقلص متزايد، وقطاع خاص في اتساع متزايد. لا يمكن لهذه الرؤية لاقتصاد مختلط غير متكافىء أن تحظى بموافقة الجسم السياسي والاجتماعي بأكمله، ويرى البعض فيها مخاطر تهدد التوجيه العام للتنمية التي تعود بالنفع على الجميع.

وإذا ما تم الاجماع على مضاعفة فعالية القطاع العام في المجالين الاقتصادي والتجاري، وعلى اصلاح السياسة التوظيفية في المنشآت العامة بشكل تدريجي، وعلى امكانية توسيع قطاع خاص يتم ضبط انتاجيته وتقليص نزعته الطبيعية إلى المضاربة، عندئذ يمكن للاجراءات المتخذة حالياً والهادفة إلى اعادة تنظيم القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص، أن تعتبر جزءاً من استراتيجية تهدف لإعادة التوازن المفقود في إطار تصور ذي أسس ثابتة يعمل لصالح تطور اقتصادي مستقل على المدى البعيد.

لقد تركزت أهداف خطة التنمية لفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ على العمل لترجيح الكفة لصالح الزراعة والموارد المائية والبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية والسكن. فتوقف نسبياً تطور القطاع الصناعي ليعطي الأولوية لباقي القطاعات، في حين يتم العمل على وضع ترتيبات جديدة من شأنها تطوير انتاجية النشاطات غير الزراعية بشكل عام.

ونظراً لما تتميز به الجزائر من معطيات ديمغرافية وزراعية ومالية، يعتبر تدعيم التطور الصناعي وتوسيعه السبيل الوحيد الى التقدم. وعلى هذا الاساس، ينبغي العمل بكل

الوسائل لتدعيم تجمعات العمال وفرقاء الادارة من أجل الاستفادة من تجربة صناعية باهظة الثمن. لقد استعادت الجزائر، خلال عشرين عاماً، بالصبر والعناء، نفوذها الاقتصادي الداخلي، ولا يمكنها الآن اهمال ما يشكل الدعامة الاساسية لاستقلالها الاقتصادي.

ويستند مطلب تطوير التصنيع إلى ضعف القاعدة الزراعية للبلد، والى ضرورة تشغيل اعداد متزايدة من الرجال والنساء، كما يستند إلى مطلب يقضي بإيجاد بديل للصادرات النفطية في عالم أصبح قوامه مدى القدرة الذاتية على التجديد والتحكم بالتنمية، والحصول على موقع عادل داخل المبادلات الاقتصادية العالمية، أكثر مما يرتكز على الموارد الطبيعية ورفع مستوى الأجور.

إن القضايا الرئيسية التي تطرح على الاقتصاد والمجتمع الجزائري في غضون عشرين عاماً من الاستقلال، تتعلق بطبيعة التطور الحاصل والعلاقات الدولية القائمة ومقومات المستقبل الاقتصادية.

لقد شكلت قضية الاستقلال الاقتصادي المحور الدائم لاهتمام المسؤولين السياسيين غير أن متطلبات هذا الاستقلال تقضي الآن، وأكثر من أي وقت مضى، بتحكيم السيطرة الوطنية على اتجاهات التنمية وعلى وتيرتها واستقرارها. ولذلك، ينبغي على الدولة ممارسة رقابتها الفعلية على سير التوظيفات والانتاج وعلى وسائل ضبط التيارات الاقتصادية، وأن توجد الامكانيات الصناعية القادرة على تغطية الحاجات الاقتصادية فيما يتعلق بالتجهيزات والمعارف والكفاءات بشكل تدريجي، والتي لا يمكن الاستغناء عنها، إذا أردنا التخلص من التبعية الاقتصادية.

ولم يعد في امكان الجزائر، بحكم النمو الديمغرافي الذي شهدته ومستوى الآمال المعقودة تاريخياً، أن تقع ثانية في عملية تنمية اقتصادية تابعة ترتكز على مواردها المنجمية أو البشرية التي اندرجت في التقسيم العالمي الجديد للعمل وفقدت من قيمتها، هذا التقسيم الذي وصل هو ذاته إلى مأزق.

يبقى عندئذ سبيل واحد لتحقيق أهدافها، ألا وهو تدعيم التصنيع، وايجاد حل للازمة الزراعية، وتطوير البنيات التحتية العلمية والتقنية، علماً بأن اعادة النظر في علاقاتها الاقتصادية الدولية ستؤدي إلى تعميق معنى التعاون مع عدد من البلدان المجاورة لها أو الواقعة شمال البحر الابيض المتوسط.

وعلى صعيد المغرب ككل، تطرح مسألة الانتقال من انظمة اقتصادية تنافسية تندرج ضمن مفاهيم اقتصادية متباينة وعلاقات اقتصادية دولية غير متكافئة، إلى هيكل اقتصادي مغربي ذي أهمية حيوية، مبني على التكامل الزراعي والصناعي والبشري والمالي، ويقضي هذا الانتقال بتحولات سياسية واجتماعية مهمة إلا أنها في مقدور الشعوب والاقطار المغربية. أما فيما يخص التعاون بين ضفتي البحر الابيض المتوسط، فالامكانيات كبيرة، شرط ألا تعطي دول جنوب أوروبا الافضلية لبناء اوروبي متجه نحو الشمال.

خاتمـــــة

تكشف التجربة الاقتصادية التي تشهـدها الجـزائر منـذ الاستقلال عن امكـانيات وصعـوبات عمليات التنمية في الاطار العالمي الحاضر. تمكنت الجزائر، بفضل اتباع سياسة ديناميـة مبنية على استعادة مواردها الطبيعية، من تأمين التمويلات اللازمة للتحولات الاجتماعية الاساسيـة دون أن تقـع تحت سيطرة المسـاعدة الخـارجية أو التـوظيف الـدولي المبـاشر، المتعـارضـين في استراتيجيتهما وأهدافهما ووسائلهما مع ضرورات أي تنمية مبنية على تحـول شامـل للاقتصـاد. وقـد أدت هذه السيـاسة، دون شـك، إلى تغييرات مهمـة في المستويـات المعيشية والـظروف الحيوية لاغلبية السكان رغم استمرار التفاوت الاجتماعي ووجود بعض جيوب الفقر.

وربما ساهمت امكـانيات الـدولة المـالية في تـأخير التنميـة إلى ضرورة الاكتفاء الغـذائي الذاتي عن طريق تنمية الانتاج الزراعي، وربما حجبت الرؤية عن بعض المتطلبات الضرورية لمسألة التطور الصناعي. إلا أن الجزائر قد استفادت من تجـربتها هـذه ووعت، خلافـاً لكثير من البلدان، طبيعة الرهانات الاقتصادية التي يقوم عليها العـالم المعاصر؛ وهي مصممـة على تنظيم وتجنيد طاقاتها من اجل الحفاظ على استقلالها الاقتصادي الذي يضمن لها البقاء خارج اللعبة غير المتكافئة التي تفرضها استراتيجيات الدول الكبرى والمتوسطة.

تعقيب ١

محمد الأمين فارس (*)

أجدني مدفوعاً لاغتياب الباحث وذلك لغيابه المؤسف، وربما تجاوز الاغتياب الى التجربة التي عنى بها الباحث ذاتها، لعدم كفاية ما قدم حولها.

فالباحث يذكرنا بما قال المتنبي:

ولم أر في عيوب الناس عيبا كنقص القادرين على التمام

والدكتور عبد اللطيف بن شنهو في هذه الورقة من بين أولئك الناس الذين عناهم القول.

فالباحث قدم نصف الحقيقة وفضل موقف المحايد، وترك للندوة وللمعلق بشكل أخص أن يستخلص من بحثه ما يخدم غرض الندوة وهي مهمة ليست باليسيرة بخاصة إذ كلفت بالتعقيب هذا الصباح. ومع ذلك فقد كان للشذرات التي قدمها الباحث بشكل متناثر وموجز وغامض ما أفاد كثيراً، على الرغم من أن البيانات التي قدمها لم تتجاوز عام ١٩٧٨، والنادر منها يعود الى عام ١٩٨٠.

وابتداء لا أجد حرجاً في الحديث عن تجربة الجزائر، فهذا لا يمثل حكماً على نجاحها أو فشلها فالمؤكد على أن هدف التنمية المستقلة كان هدفاً معلناً في برامج التنمية، وخطاً سياسياً مارسته الجزائر بنشاط وكثافة مشهودتين.

والتجربة الجزائرية اعتمدت في محاولتها للسعي نحو التنمية المستقلة على المعطيات التالية:

(*) مدير ادارة القوى العاملة في منظمة العمل العربية ـ بغداد.

١ ـ اعتماد وسيلة التخطيط ابتداء من عام ١٩٦٧ بالخطة الثلاثية وما تلاها من خطط رباعية، مع كل التحفظات حول تقنيات اعداد هذه الخطط وتساؤلات عن نسب الانجاز.

٢ ـ تولي الدولة عملية تراكم رأس المال والهيمنة الكاملة على توجيه الاقتصاد، من خلال القيام بتأميم واسع يكاد يكون شاملاً بما في ذلك قطاع الزراعة في فترة متأخرة، وقد تم ذلك في اطار تختلف نعوته من التطبيق الاشتراكي الى رأسمالية الدولة.

٣ ـ الاعتماد على التصنيع مع اهمال متعمد للزراعة وللجانب الاجتماعي باستثناء التعليم والتكوين منه. فتصاعدت نسب الاستثمار في الصناعة من ٥٦ بالمائة الى ٦٤ بالمائة خلال فترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧ (الخطط الثلاث الأولى)، وتضاءلت في الوقت نفسه النسب المخصصة للزراعة في الفترة نفسها من ١٦ بالمائة الى ٤,٥ بالمائة، وقد تركز التصنيع في مجال المحروقات إذ التهم هذا القطاع وحده ٣٠ بالمائة من الاستثمارات المخططة بما في ذلك مصانع اسالة الغاز.

٤ ـ تطبيق وتدعيم مختلف صور المشاركة الشعبية بما في ذلك مشاركة العمال في تسيير المؤسسات والاتجاه بحزم لتقليل التفاوت في الدخول، بخاصة في الدخول الزراعية ونشر مظلة التأمينات ومجانية الخدمات الصحية، وتوفير قدر كبير من تكافؤ الفرص. وقد قدم كل ذلك كهبات من حكم شعبي اشتراكي.

وقد اعترى هذه التجربة اخفاقات حتى هذا الحين في عدد من المجالات اشار الباحث في عجلة مريبة الى بعضها حيث قال: «هذا التخطيط لم يحقق الانجازات المتوقعة سواء في مراحل تطوره أم في الوسائل التكنولوجية التي ارتكز عليها». كما أشار الى جمود الادارة وتباطؤ نسبي في الانتاج، هذا بالنسبة للصناعة. أما بالنسبة للزراعة فيشير الى أزمة والى ركود عام في الانتاج، ويرفق ذلك بمقولات قابلة للنقاش مثل تكثيف الاستثمارات المخصصة للزراعة واعادة الازمة الزراعية الى بداية هذا القرن. ويشير الى صعوبة فهم الفلاحين للسياسة الزراعية وصعوبة فهم اتجاهاتها ووسائلها، ثم يضيف والبراءة تنضح منه: «وذلك بالرغم من وجود اتحاد وطني للفلاحين الجزائريين».

وفي المجال الاجتماعي يشيد بالتوسع في الاستخدام بين عامي ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨ إذ يشير الى استحداث ١,٠٨٢ مليون وظيفة عمل (الجدول رقم (٣)) دون أن يشير الى الزيادة في طلب العمل بفعل تزايد السكان، أو اقبال المرأة على المساهمة في النشاط الاقتصادي، أو التباين بين الريف والحضر، أو الاشارة الى القوة العاملة المهاجرة الى اوروبا. ويشير الى تعميم الخدمات الصحية دون أن يتناول كفاية هذه الخدمات بالقدر الكافي.

وفي قضية التكنولوجيا يعلمنا أنه دار نقاش حول تكاليف رأس المال وتكاليف التشغيل التي يتطلبها ادخال التكنولوجيا وحول فعاليات التكنولوجيا المستوردة ثم يتعرض لرأيين حول تنظيم التطور التكنولوجي ويعتصم في كل ذلك بحياد مثير للدهشة.

ويلامس قضية الدّين الخارجي فيشير الى مساهمته بـ ٢٠ بالمائة في تكوين التراكم، ثم يهون من الأمر فيقول: «ان الجزائر من هذه الناحية تبقى ضمن حدود معقولة فلم تتجاوز الآن خدمة الدين ٣٠ بالمائة من صادراتها ولم يتجاوز مجموع الدين ٤٢ بالمائة من اجمالي الناتج القومي. وتعتبر هذه الارقام معقولة جداً. . .» الخ. ثم يقدم نصيحة: «كان بالامكان حصر هذا الدين أكثر لو اتبعت الادارات والاسر سياسة تقشف أكثر جدية». وهو مزج تعسفي بين الادارة والأسر وكأن التقشف المفروض على الأخيرة قرابة ربع قرن ليس بكاف. ولعله يكون قد طور رأيه بعد الاعلان أخيراً عن نقص عائدات النفط والغاز بنسبة ٨٠ بالمائة.

ويصل الى اعادة البناء الاجتماعي وما يرتبط به بما سماه بيروقراطية التقنوقراطيين وأشكال المشاركة في وضع القرارات.

ثم يصل بنا بحق وروية الى أزمة التجربة الجزائرية تحت عنوان «ضيق آفاق المستقبل» ملمحاً الى الاتجاهات العامة لخطة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ وعكسها الأولويات لصالح الزراعة والموارد السابقة والبنى التحتية والاسكان، وفيها يتعلق بخطة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩ يسلمنا الى شك وغموض حول المستقبل وهو شك مبرر يدفع بأزمة التجربة الجزائرية الى قمتها، بخاصة في ضوء المتغيرات الجديدة في عالم الطاقة.

وقد لا ينفع الندوة وبشكل خاص الموضوع الذي تعني به في الاستمرار في محاورة الغائب. وخلاصة الموقف في تقديري من وجهة نظر موضوع الندوة ومن خلال عرض التجربة. هو تبين حلقة مفرغة شملت أهم صور التبعية في حين أريد، وبإخلاص عميق، تحقيق أكبر قدر من الاستقلال الاقتصادي.

فالزراعة أهملت لتدني نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء الى ٥٠ بالمائة حسب الورقة، وفي مصدر آخر الى ٢٥ بالمائة عام ١٩٨٢، وقد كانت في بداية السبعينات ٧٥ بالمائة لكي تتجاوز واردات الغذاء صادرات النفط والغاز. وبذلك خلفت تبعية غذائية مؤكدة، وتم ذلك لصالح الصناعة التي اعتمدت من ناحية على عقود من نوع «جاهزة التشغيل» أو جاهزة الانتاج، وبخاصة في تعظيم موارد الثروة الوطنية من خلال مجمعات اسالة الغاز فخلفته تبعية تكنولوجية لأمد بعيد. ولإقامة هذه الصناعات اعتمد بنسب عالية على التمويل الخارجي فخلقت تبعية مالية على أمل التخلص منها بعوائد المحروقات التي تخضع هي الأخرى لقرارات خارجة عن الإرادة الوطنية.

وعلى الرغم من هذه النتيجة، فأغلب عناصر تحقيق التنمية المستقلة المشار اليها في الندوة قد تمثلت في التجربة الجزائرية وخلاصتها:

١ ـ نظام يؤمن بالاستقلال الاقتصادي ويسعى اليه سراً وعلانية.
٢ ـ القرار الاقتصادي الوطني وقد كان جزائرياً إذا لم نتساءل عن المشاركة في صياغته.
٣ ـ هيمنة الدولة على معطيات التنمية.
٤ ـ المشاركة الشعبية اذا لم تتجاوز الجوانب المعروفة لها.

٥ ـ التراث الثوري الفاعل والثورة الجزائرية نبع لا ينضب.

٦ ـ توافر قدر من العدالة الاجتماعية في مختلف الميادين وهو أمر لا ينكر في التجربة الجزائرية.

٧ ـ تكامل الموارد وتنوعها، ويجعل هذا الامر من الجزائر بلداً مثالياً للتنمية المستقلة.

ويبدو واضحاً ان العناصر السبعة السابقة لم تحقق للجزائر ما تصبو اليه من تنمية مستقلة.

ولعله من المفيد عندئذ استقصاء عناصر أخرى في حالة الجزائر وغيرها لعلّها تكمل شروط التنمية المستقلة. وفي تقديري أن العناصر الاخرى التي لا غنى عنها يمكن أن يبحث عنها بعد تعمق في المواضيع السبعة التالية:

١ ـ شرعية السلطة

صورالسلطة التي تستمد شرعيتها من الانجاز في التنمية المستقلة.

٢ ـ مفهوم المشاركة الشعبية

كيفية التحول من الشكل الى المضمون ومن منح المكاسب الى أحقية الحصول عليها بكفاءة.

٣ ـ إدارة التنمية وطبقة التقنوقراط

مكوناته وعلاقته باللغة والثقافة.

٤ ـ حدود التبعية المسموح به في موقع جغرافي وسوقي (جيوبوليتيكي) خاص لأسباب مثل:

ـ تسرب البث التلفزيوني والأثير.

ـ الحركة البشرية بين جنوب العالم وشماله سواء من خلال السياحة أم الهجرة.

٥ ـ صنع القرار الاقتصادي وطنياً

ـ آلياته

ـ دور بيوت الخبرة الأجنبية

٦ ـ التكامل الاقليمي وشبه الاقليمي

٧ ـ الأمن كوسيلة للاستقرار وحدوده كخدمة التنمية المستقلة

اعتذر ان كنت قد أجحفت حق الباحث ولكن ذلك بفعل التقدير له، وإن كنت قد حصرت نفسي بالسلبي في تجربة الجزائر، فلإيماني بإمكانية الانجاز الافضل والوفاء بالتراث الثوري العظيم، ولذلك كان ضيقي بالسلبيات.

تعقيب ٢

د. جورج قرم (*)

يقدم بحث د. عبد اللطيف بن شنهو حول التطور الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر عرضاً وافياً وشاملاً لمجمل التطورات الحاصلة في الجزائر منذ الاستقلال، مثيراً تساؤلات عديدة نظراً لخصوبة التجربة الجزائرية. والحقيقة أن الزملاء الاقتصاديين الجزائريين قد قاموا منذ بضعة أعوام بحركة بحث نقدية نشطة للغاية حول مدى نجاح التجربة الجزائرية، بخاصة من ناحية تحقيق تنمية مستقلة ومرتكزة ذاتياً. وربما كان نقد السياسات التكنولوجية المعمول بها في الجزائر من أهم ما قدمه الاقتصاديون الجزائريون لزملائهم من الأقطار العربية الأخرى أو من العالم الثالث[1]. ولهذا النقد أهميته الكبيرة بعد أن لعبت الجزائر دوراً ريادياً بالنسبة الى العالم الثالث في تبني بعض أساليب نقل التكنولوجيا من الدول الصناعية الى الدول النامية، ظهرت بعد مدة محدودية تأثيرها على بناء الاستقلال التكنولوجي، وفي بعض الأحيان تكاليفها الباهظة وتأثيراتها الفرعية السلبية. وقد ساهم د. عبد اللطيف بن شنهو مساهمة كبيرة في هذا النقد.

أما البحث الموضوع أمامنا هنا فهو يتطرق بشكل عابر فقط الى هذه القضية، ليطرح بشكل أوسع مدى التغييرات الهيكلية الحاصلة في البنية الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية منذ عام ١٩٦٧، مشيراً في الوقت نفسه إلى عمق التغييرات من جهة، ومحدوديتها من جهة أخرى، ليصل في نهاية بحثه الى المفترق الحالي في السياسة الجزائرية الاقتصادية، بخاصة بالنسبة الى إعادة ترتيب دور كل من القطاع العام والخاص في تنمية البلاد، في سعي الى زيادة انتاجية البنية الاقتصادية والتخفيف من الاتكال على الريع النفطي لدفع حركة التنمية

(*) مستشار اقتصادي ـ بيروت.

(١) انظر: Seminar on Technology Policies in the Arab States, Paris, 14-18 December 1981.

الى الأمام. وقد كان بودنا أن تكون المعطيات الرقمية في البحث أكثر دقة وشمولية، بخاصة في مجال مستويات التصنيع ومدى اشباع الحاجات الأساسية الصناعية بالانتاج المحلي، لكن الجميع يعلم صعوبة الحصول على احصاءات وافية ودقيقة حول الانتاج المحلي في معظم الأقطار النامية.

ومع ذلك يبدو جلياً أن دراسة د. عبد اللطيف بن شنهو تطرح تساؤلات عديدة لا تهم التجربة التنموية في الجزائر فقط، بل في سائر الأقطار العربية الساعية الى إقامة قاعدة تنموية مستقلة ومرتكزة ذاتياً. من هذا المنظار يمكن طرح هذه التساؤلات في اشكالية عامة للتنمية المستقلة في الوطن العربي، بعد أن مرّت على الوطن العربي تجارب مرحلية مختلفة في الشأن الاقتصادي يمكن تقويمها اليوم بشيء من البعد والموضوعية، إذ دلّت جميع تلك التجارب على فعاليتها النسبية في كسر حلقة التخلف والتبعية التي تعانيها جميع الاقتصادات العربية.

أولاً: الوسيلة المميزة لدفع عجلة الاقتصاد للخروج من التخلف: دور كل من القطاع العام والخاص

إن العمل من خلال تقوية نشاطات القطاع العام وتوسيع حجمه في الاقتصاد الوطني اعتبر من أهم الوسائل للخروج من دائرة التخلف والتبعية. وحتى البلدان ذات الاتجاه الليبرالي قد اضطرت الى ذلك اما لتطوير قطاعات المواد الخام، أو قطاعات صناعية لم تحبذ المبادرة الحرة الدخول فيها. وقد أصبح الآن القطاع العام يحتل مركز الصدارة في معظم الأقطار العربية، بخاصة وأن قطاع النفط والفوسفات هو في أيدي الحكومات في جميع الأقطار المنتجة، وليس في أيدي الشركات الخاصة كما هو الحال في الدول الصناعية الغربية. ومما لا شك فيه أن دراسة د. عبد اللطيف بن شنهو تركز على كثير من أوجه التقصير في القطاع العام الجزائري في الزراعة كما في الصناعة، وكذلك في قطاع الخدمات الأساسية (سكن، تربية، صحة عامة). وعلى الرغم من تمسك الباحث باستراتيجية تنموية مبنية على نشاط القطاع الحكومي بشكل رئيسي، تظهر جلياً في مواقع عديدة من الدراسة مساوىء «البيروقراطية» بخاصة من ناحية تدني الانتاجية الزراعية والصناعية، وهذا أمر خطير للغاية، إذ انه يشجع الاتجاهات العفوية لدى صانعي القرار بتشجيع القطاع الخاص ليسد ثغرات القطاع العام.

والقضية في هذا المجال ليست قضية اختيار بين قطاع عام وقطاع خاص في المسار التنموي، بل هي تدعيم الانتاجية في كل من القطاع العام والقطاع الخاص معاً ليتكاملا في دورهما بشكل رشيد، لمصلحة اشباع الحاجات الأساسية للمواطن وتخفيف التبعية العامة تجاه الاقتصاد الدولي. ان تقصير القطاع الخاص ـ كما كان الحال في الخمسينات من هذا القرن ـ لا يبرر قيام القطاع العام بنشاطات لا يمكن أن يقوم بها بكفاءة، والعكس هو صحيح، إذ ان

تقصير القطاع العام كما ظهر في السبعينات - لا يبرهن على ضرورة تسليم القطاع الخاص مسؤوليات اقتصادية لا يمكن أن يقوم بها بأمانة لمصلحة كل الفئات الاجتماعية المعنية. والتنقل المفاجىء كما حصل مثلاً في مصر بسياسة الانفتاح الاقتصادي من استراتيجية مبنية على دور رئيسي للقطاع العام، الى استراتيجية مبنية على دور القطاع الخاص وانفتاحه المطلق على الاقتصاد الدولي لهو تحرك مضر للمسار التنموي.

والجدير بالملاحظة أن كل التجارب التنموية الناجحة ارتكزت على بناء بيروقراطية ذات كفاءة عالية، لها فهم ودراية بآليات التطور الاقتصادي والتقني كما ارتكزت على توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص حسب المراحل ومقتضيات البيئة والظروف. ومن أبرز التجارب في هذا الميدان بناء البيروقراطية الفرنسية الحديثة على أيدي نابوليون في بداية القرن التاسع عشر، ومن ثم البيروقراطية الألمانية في أواسط القرن على أيدي بسمارك، وأخيراً البيروقراطية اليابانية في أواخر القرن الماضي في عهد الميجي. وتجارب الأقطار العربية تدل بوضوح على أن الفشل في بناء أجهزة حكومية ذات كفاءة ونظرة واعية الى أمور التنمية والتكنولوجيا هو الذي يعرقل في نهاية المطاف المسار التنموي مهما كانت الجهود المبذولة جبارة والموارد المالية المكرسة للتنمية ضخمة. وهذا ما يظهر جلياً من دراسة د. عبد اللطيف بن شنهو، حيث لا يساور القارىء شك بأن تشويه الانجازات واجهاض الجهود التنموية هما من مسؤولية الأجهزة الحكومية نفسها، التي تقوم بقيادة المسار التنموي وبتحقيق الجزء الأعظم من الاستثمارات.

ومن المؤسف أن يكون الجدل بين الاقتصاديين في الوطن العربي قد اقتصر في هذا الموضوع على مناقشة أهمية دور القطاع العام مقابل دور القطاع الخاص في الاستراتيجية التنموية، وذلك بشكل نظري ومذهبي (اشتراكية مقابل ليبرالية) بدلاً من أن يدور الجدل *حول السبل الكفيلة بزيادة انتاجية القطاع العام وطريقة تأمين تكامل مثمر بين القطاعين العام والخاص*. ومما لا شك فيه في هذا المضمار أن القطاع العام في حال تدني مستواه ومهما كان حجمه كبيراً، سيفتح للقطاع الخاص مجالات ربح غير شرعي على حساب الاقتصاد الوطني، وأن القطاع العام لا يمكن أن يؤدي أي وظيفة انتاجية مثمرة في ظل وجود قطاع عام يعاني الفساد وقصر النظر وسوء التصرف.

ثانياً: النظام التربوي وعلاقته بالانتاجية والتبعية التكنولوجية

ان دراسة د. عبد اللطيف بن شنهو مثيرة فعلاً للتساؤل حول هذه النقطة الرئيسية. فالدولة الجزائرية انفقت أموالاً ضخمة في قطاع التربية والتدريب المهني طوال الخمس عشرة سنة الماضية، ومع ذلك تؤشر الدراسة مراراً وتكراراً الى نقص صارخ في الأجهزة التربوية، بخاصة في مجال التدريب المهني، الزراعي والصناعي. وليس هذا حال الجزائر فقط، إنما هو حال معظم الأقطار العربية وكثير من بلدان العالم الثالث، وكما أصبح معروفاً، فإن السياسات التربوية والعلمية في الوطن العربي ليست موصولة بشكل جدي بالجهاز الانتاجي،

ولا تفي بحاجاته. وقد بحث د. انطوان زحلان هذا الوضع الشاذ في دراسته المشهورة العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي[٢]. والحقيقة أن أي زيادة حقيقية طويلة الأمد للانتاجية في القطاع الخاص كما في القطاع العام في الأقطار العربية تتطلب إعادة نظر جذرية في الأنظمة التربوية لتأمين فعاليتها وملاءمتها بالمستوى التنموي المحلي. ويمكن القول في هذا الصدد إن تدني المستوى التعليمي وعدم ملاءمته باحتياجات التنمية المحلية، هما مصدران أساسيان للتبعية التكنولوجية تجاه العالم الخارجي، ولا يمكن تخفيف التبعية الصناعية الا ببذل جهود جبارة من أجل تطوير القدرة المحلية على التعامل بالتكنولوجيا الحديثة بالحد الأدنى من الملكة التقنية. ولا فائدة في انفاق الأموال الطائلة في استيراد أحدث التكنولوجيات إذا افتقرت الأقطار العربية الى القاعدة المحلية لاستيعابها بكفاءة، وادارتها ادارة فعالة، لا تزيد من التبعية للمعونة الفنية الأجنبية.

وكل هذه أمور أصبحت معروفة، لكن السياسات الحكومية العربية لا تزال على ما هي عليه من توسع كمّي في الأجهزة التربوية والعلمية والتدريبية دون الاهتمام بمناهج التعليم والتدريب ومحتواها من حيث تكوين قدرة فعلية على التراكم في ميدان الملكة التقنية. فقد بنِيت المطارات والمرافىء والسدود والمصانع العملاقة طوال العشرين سنة الماضية في جميع الأقطار العربية، دون أن يحصل أي تراكم فعلي في القدرات الهندسية العربية خارج ميدان العمارة والطرق والجسور الا في بعض الحالات النادرة. ويجب هنا اعادة النظر في نظام الحوافز الاجتماعية والمادية الممنوحة من قبل الدولة لكي يوجه هذا النظام نحو ميدان توظيف القدرة التقنية محلياً، وتطوير قدرة تراكمية في هذا الميدان[٣].

ثالثاً: اعادة توزيع الدخل واعادة توزيع السكان جغرافياً وديمغرافياً

تظهر دراسة د. عبد اللطيف بن شنهو أن الاستراتيجية التنموية الجزائرية أثرت بشكل فعال على اعادة توزيع الدخل في الجزائر بفتح الكثير من فرص العمل، وأن السياسة الاجتماعية والصناعية أدت الى ازدياد عدد السكان بشكل سريع، وهجرة السكان من الأرياف الى المدن. كل هذه التطورات الايجابية في جانب كبير منها لها سلبيات تعيق متابعة

---

(٢) انطوان زحلان، العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩).

(٣) جورج قرم، التبعية الاقتصادية: مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠)، و Seminar on Technology Policies in the Arab States, Paris, 14-18 December 1981.

المسار التنموي، ففرص العمل الجديدة تفتقر الى الانتاجية الحقيقية، وزيادة السكان لا يمكن أن يقابلها زيادة مماثلة في توفير السكن والخدمات الأساسية، وتوفير السكن والخدمات هو بدوره عنصر مهم من عناصر الانتاجية المحلية. وهذا أيضاً ليس حال الجزائر فحسب، انما حال معظم الأقطار العربية (ما عدا الأقطار الخليجية وليبيا).

والحقيقة أن عمليات اعادة توزيع الدخل قد تمت في معظم دول العالم الثالث لصالح أبناء المدن وعلى حساب أبناء الريف، مما ساهم في تدني انتاجية القطاع الزراعي. ويدور الآن الكثير من البلدان في حلقة مفرغة تعرقل متابعة مسارها التنموي وهي حلقة ازدياد السكان وتمركزهم في المدن بشكل عشوائي، مما يؤدي الى استحالة الحفاظ على مستويات المعيشة في الأرياف كما في المدن، وتفقد تدريجياً الكثير من الفئات الاجتماعية المكاسب المادية التي حصلت عليها في المراحل الأولى من المسار التنموي بينما تستفيد من المدينة فئات قليلة (من القطاع العام أو الخاص) وبشكل عشوائي وتستغل في بعض الأحيان للكسب غير الشرعي مواقع النقص في السكن أو المواد الأساسية أو الخدمات العامة. وهذا بدوره يساهم في هبوط المستوى الانتاجي العام في البلاد وفي زيادة التبعية تجاه الخارج لتأمين الحاجيات الأساسية من سكن وخدمات ومواد غذائية حيوية. وفي مثل هذه الحالات يصعب متابعة أي نمط من أنماط التنمية، إذ يصبح المسار التنموي مشلولاً تماماً، بخاصة في ظل غياب أو تدني الريع النفطي، أو انخفاض الموارد المالية الدولية المتيسرة بشكل قروض أو هبات.

ومما لا شك فيه أن الوطن العربي أصبح يقترب بشكل سريع من احتمال شل المسار التنموي الذي اتبع في السنين العشر الماضية والمعتمد على الريع النفطي (بما فيه عمليات اعادة توزيع جزء منه بين بلدان المنطقة عن طريق القروض والمساعدات)، وعلى الانفتاح شبه المطلق على الاقتصاد الدولي مع ما يجرّ هذا النمط من تبعية متعاظمة وانحرافات في آليات توزيع الدخل في البنية الاجتماعية المحلية.

وهذا ما يثير القلق بشكل واضح في ختام دراسة د. عبد اللطيف بن شنهو، والحقيقة أن الاقتصاد العربي كله أصبح على طريق وعر، فمزايا العهد النفطي تندثر تدريجياً، والانتاجية مفقودة في الجزء الأكبر من القطاعات الاقتصادية والعجز الغذائي متفاقم والتبعية التكنولوجية في الصناعة والخدمات لم تنقص، بل زادت في الأرجح في معظم القطاعات.

ومن حسنات دراسة د. عبد اللطيف بن شنهو، بل ربما أهمها، أن عرضه الموضوعي حول التجربة الانمائية الجزائرية بالعين الثاقبة وروح النقد البناء، هو عرض يصلح منهجه وتساؤلاته الوجيهة لتقويم معظم التجارب الانمائية في الوطن العربي. وقد سعينا في هذا التعقيب الى طرح اشكالية مستقبل هذه التجارب من خلال ثلاث قضايا رئيسية: دور الدولة والقطاع الخاص ـ النظام التربوي ـ اعادة توزيع الدخل، وذلك بعيداً عن المواقف الاقتصادية النظرية المتشجنة التي كانت تحول في الماضي في معظم الأحيان دون رؤية المعضلات الحقيقية للاقتصاد العربي، وسعيت في ذلك أن أكون وفياً لروح الدراسة نفسها التي تعرضت

لإشكالية التنمية الجزائرية بجرأة وموضوعية وقلق بنّاء، بعيداً عن الأفكار المسبقة والمفاهيم النظرية القليلة الجدوى. فالمهم أن نصل الى المعالجة الميدانية الحقيقية لآفات الاقتصاد العربي وليس أن ندخل الاقتصاد العربي في نموذج نظري لا يمت الى الواقع بصلة. إن تعقيدات الواقع وخطورة المرحلة التي نمر بها لا تتحمل بناء النماذج المثالية، بل تتطلب من الاقتصاديين العرب التصدي الواقعي السريع لأوضاع مريرة تنذر بمزيد من المتاعب والتعرقل التنموي.

والقضايا الثلاث التي أثرتها في هذا التعقيب لا بد من معالجتها، وهي مرتبط بعضها بالبعض الآخر ارتباطاً وثيقاً. واعتقادي أن المعالجة أصبحت اليوم ممكنة بعد أن تعثرت الجهود التنموية سواء أكانت من وحي الاشتراكية أم الليبرالية. ان مستوى أداء القطاع الحكومي هو أمر جوهري لا بد من التصدي له للقضاء على ثغرات التنمية الرئيسية التي تفتح الباب أمام الانحرافات في توزيع الدخل وفي منح القطاع الخاص المحلي مواقع ريع مضرة، وكذلك انحرافات في التعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات، والعمل من أجل تنوير البيروقراطية ورفع مستواها وارشادها وهو عمل ضروري لدفع النظام التربوي الى اصلاح يؤمن ملاءمته بالنسبة الى الحاجيات الانمائية.

وأخيراً، لا يمكن أن ينجح أي اصلاح بيروقراطي، وأي اعادة نظر في البنية التربوية والعلمية في ظل استمرار الأوضاع الديمغرافية السائدة كما وصفناها اعلاه، كما لا يمكن تخفيف الضغوطات السكانية على البنية الاجتماعية والاقتصادية الا في ظل نظام توزيع الدخل الذي يؤمن بشكل متوازن مقتضيات اشباع الحاجات الأساسية من جهة، وضرورة منح الحوافز المناسبة لتوفير زيادة الانتاجية لدى فئات السكان الأكثر حرماناً من جهة أخرى. هذه هي الاشكالية لإرساء دعائم تنمية مستقلة ومرتكزة ذاتياً في الوطن العربي، وهي تظهر جلياً في الدراسة عن القطر الجزائري كما قدمها لنا الباحث.

تعقيب ٣

عثمان بلقندوز (*)

من خلال مجموعة من الجداول المبرزة لبنية الاستثمارات، وتطور المردود في الزراعة، والاستخدام، والانتاجية، وتطور القوة الشرائية... الخ. حاول الباحث بتركيز أن يعطينا صورة تحليلية وصفية عن الحركة الانتاجية، والتأثيرات التي أحدثتها خلال الفترة (١٩٦٧ - ١٩٨٢).

وقد رأينا أن الاستثمارات قد ارتفعت خلال الخطة الرباعية الأولى (١٩٧٠ - ١٩٧٣) من ٣٦,٧ مليار دينار، الى ١٢٠,٨ مليار دينار خلال الخطة الرباعية الثانية (١٩٧٤ - ١٩٧٧). وقد شهد عام ١٩٧٨ استثماراً فاق ٥٢ مليار دينار، والشيء نفسه حصل بالنسبة لعام ١٩٧٩، وهما عامان يعتبران «خارج الخطة» كما اصطلح على تسميتهما.

وعلمنا، أنه في اطار غياب نظرية اقتصادية أو تصور معقول لما أمكن لمثل هذا التطور أن يحدث ما بين أعوام (١٩٦٣ - ١٩٦٧) وهي الأعوام الأولى للاستقلال، التي اتسمت بعدم وجود موارد مالية يمكن الاعتماد عليها، فإن أعوام ١٩٦٧ وما تلاها، قد شهدت اعتماد سلسلة من الخطط الاقتصادية التي أمكن القيام بها.

فبعد أن قامت الجزائر عام ١٩٦٥ بتصحيح العلاقات النفطية مع فرنسا، يمكننا طرح السؤال التالي: هل كانت نتيجة هذه المفاوضات الى جانب الجزائر؟ وهل استطاعت تصحيح دفة التوازن لجانبها ومكنتها من استرجاع مكانتها والحيف الذي لحق بها؟ الواقع، أن التاريخ يبين لنا أن هذه المفاوضات لم تنته بأي نتيجة سوى التسويف والمماطلة حتى عام ١٩٧١، التي قامت فيها الجزائر بتأميم قطاع الغاز بشكل نهائي، والنفط تدريجياً. بحيث، انه ابتداء من

(*) استاذ مساعد بمعهد العلوم الاقتصادية من جامعة الجزائر - الجزائر العاصمة.

العام المذكور وما بعده، نستطيع أن نقول، ان الجزائر بدأت، في وضع يدها فعلاً على الخيط الضائع لموارد مالية لازمة لنموها.

وعند استعراض الباحث لعملية التصنيع، الموجهة لسد الحاجات الملحّة والدائمة لعملية النمو وتوسعه فيما بعد، نلاحظ، اننا أمام توسع كمي لعملية النمو في بعض القطاعات الوسيطة والأساسية، دون النظر الى مدى التناسق الذي يمكن ملاحظته، والذي أشارت اليه مختلف الأبحاث والدراسات. وأقصد به هنا، جدول التداخل الصناعي وامكانية المخططين والمشرفين على ايجاد صيغة متوازنة قادرة على اعطاء حيوية للنسيج الصناعي، وتجنيبه عملية الضياع والهدر، وتفاقم التكاليف، واعادة تقويم المشاريع أثناء عملية الانجاز، الأمر الذي أدى الى تأخر ملحوظ في عملية الانجاز والذي اصطلح على تسميته الباقي، والذي هو في سبيل الانجاز.

وتبرز الورقة، مدى الركود الذي شهده الانتاج الزراعي خلال الاعوام العشرة (١٩٦٧ - ١٩٧٧) وبخاصة فيما يتعلق بزيت الزيتون، والقمح، بنوعيه الصلب واللين، واعلاف الحيوانات.

وترجع الورقة أسباب الجمود، الى خيبة أمل الفلاحين من جهة، والى شكل الملكية من جهة أخرى. ومثل هذا التبرير لا يفسر جوهر أسباب الجمود، باعتبار أن الباحث يرجع الأزمة الى بداية هذا القرن، ومعنى ذلك، أنها ليست أزمة طارئة بل قديمة. مع العلم، أن المجتمع الجزائري قد اعتمد في استمرار وجوده وبقائه على العمل الزراعي بكل ارهاصاته وبدائيته. وان الرخاء الذي استطاع «الكلون» تحقيقه كان على حساب تراكم ورزق الفلاح، ومدى تمكنه من ايجاد الفرص لتنويع مصادر هذا الرزق، باعتبار أن الحبوب وتربية الحيوان مرت بدورات طويلة من الكساد خلال الفترة (١٩٢٥ - ١٩٤٥)، ودورات من الرخاء ما بين الأعوام (١٩٤٦ - ١٩٦٦).

وعليه، فإن الازمة، هي أعمق مما أشارت اليه الورقة، بحيث أنها تعود الى سوء فهم عقلية الفلاح الجزائري، ومحاولة المسؤولين تطبيق نماذج لا تتلاءم وعقلية الفلاح وطموحه، واعتباره كأي فلاح يمكنه تقبل أي منهج أو اصلاح ثبتت نجاعته في الدول الاشتراكية أو تجارب امريكا اللاتينية أو بعض الدول الآسيوية.

وسوء الفهم هذا، أدى الى اصدار تشريعات ومراسيم في اطار ما سمي بالثورة الزراعية، والتسيير الذاتي، والاصلاحات المتتالية التي شهدها الريف الجزائري بصفة عامة، وكانت نتيجتها تهميش العمل الزراعي وحشده ضمن بيروقراطية روتينية خانقة، الى جانب غياب تصور متكامل لعمليات الاقراض والتسليف الزراعي التي لم تحل عقدتها الا منذ مدة قصيرة.

وعند محاولة الورقة تقدير أرباح الانتاجية بواسطة القيمة المضافة، نراها تقف عند بعض الأرقام الجافة دون توضيح لعمليات التقدير والصعوبات التي واجهتها. ومدى الدور

الـذي لعبته الانتـاجية في دينـامية القـطاع، وتحريـك سواكنـه، أو ابقائـه ضمن الـدوران في العمليات الانتاجية العادية.

وتشير أرقام الاستخدام الى تطوره وتزايده الواسع في كـل الفروع الاقتصـادية بـاستثناء الزراعة. والقطاعات الرائدة في عملية الاستخدام كانت حسب الأرقام المطلقة: **الادارة يليها البنـاء، والأشغـال العـامـة ثم الصنـاعـة فـالتجـارة والخـدمـات، والنقـل والمـواصـلات، والمحروقات.**

ويبدو من هذه الأرقام، أن الاستخدام قد انحسر في القطاعات غير المادية إذا ما تركنـا الصناعة جانباً. ومعنى ذلك، أن الاستخدام قد استقطبته الأنشطة المؤقتة مثل البناء والأشغال العامة والمساعدة مثل العمل الإداري.

وهنا، كان لا بد من طرح الاطـار النظري والبعـد الاستراتيجي لمثـل هذه الصعـوبات التي تواجهها مجموع البلدان المتخلفة. وما هي الطرق والوسائل لتفادي التشغيـل في الأنشطة التي لا علاقة لهـا بعملية الانتـاج الحقيقي وتراكم الـثروة؟ ومدى العـلاقة التي ربـطت عملية الاستخـدام بتطور القـوة الشرائية للعـاملين؟ الى جانب الـدور الذي لعبتـه عمليـة التكـوين و«التمهين» بصفة عامة.

والشيء الذي نلاحظه بخصوص تطور القدرة الشرائية، أو القدرة الشرائية كما جـاء في الورقة، هو أن الزراعـة كانت في المقـدمة: تليهـا الخدمـات، فالإدارة. وهنـا نتساءل، لمـاذا «تقوقع» الانتاج الزراعي في حـين تطورت قـوته الشرائيـة؟ كيف نفسّر هذه الـظاهرة؟ وهـل تتماشى والأسباب المذكورة في الورقة؟ أم أن هنـاك أشياء تكمن وراء هـذه الظاهـرة لم تكشف بعد؟

ويبدو من خلال الصفحات العشر الأولى للورقة، أن عملية التراكم كانت مهمة خلال الفترة المذكورة، ومثل هذا التراكم قد أحدث تحولات اجتماعية مهمة حددتها الورقة في:

١ ـ التوسع في الاستخدام.
٢ ـ نمو الطبقة الوسطى.
٣ ـ البرجوازية الخاصة.
٤ ـ ظهور طبقة المديرين والمسيرين.

من هنـا، نستطيـع أن نتساءل، هـل يمكننا اعتبـار عملية التحـول المـادي وتـراكـماتهـا الـرأسماليـة قد أفـرزت هذه التحـولات حسب النظرة الكـلاسيكيـة المـاركسيـة؟ أم أن هـذه التحـولات هي نتيجة طبيعيـة للتوسـع الأفقي والرأسي للمنـظومة الاقتصـادية بصفـة عـامـة كتسلسل توسعي متماسك؟ وعليه لا نجد أي تفسير لعملية التحول والتأثـيرات اللاحقـة لهذا التحول على التنمية بصفة عامة.

باستثناء بعض الاشارات العابرة لبعض الآراء ووجهات النظر السائـدة، لا نلمس أي

وجهة نظر جوهرية استراتيجية «للفعل الاقتصادي» الجاري وتحديد تصورات واضحة له ضمن التجربة المستقاة، وامكانية فحصها ضمن الأطر النظرية السابقة في دول امريكا اللاتينية وتجارب بعض الأقطار العربية.

وفيما يتعلق بالسياسة التكنولوجية، اكتفت الورقة باستعراض جملة من الآراء دون أن تحدد ما المقصود بالعملية التكنولوجية في التجربة الجزائرية، وكذلك نرى من خلال الجدول رقم (٨) حيث تقوم الورقة بعرض بعض عمليات الانتاج الصناعي - التي بدأت معالمها قبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية اثر التحطيم الذي شهدته الآلة الصناعية الفرنسية، بحيث أنها تدخل ضمن عملية الانتاج التقليدية - كالتمديدات الهاتفية والكهربائية، والزراعة والاشغال العامة.

وتشير الورقة الى امكانية «توسيع الامكانيات الصناعية عن طريق انتاج السلع التجهيزية الاستراتيجية». ومثل هذا الموضوع يحتاج الى تحليل موسع. فالسوق المحلية الجزائرية غير قادرة على توسع صناعي غير محدود. واقامة المشروعات الاقتصادية المتوسطة أو الكبيرة باهظة الثمن لا يمكن تعويضها الا من خلال انتاج كثيف للمنتوجات عبر العمر الانتاجي للمشروع. وتتفق الآراء اليوم، على أن المشروعات الإقتصادية سوف لن يصادفها النجاح، إذا لم تعتمد في انتاجها على سوق أو أسواق يفوق تعدادها ٢٢٠ مليون نسمة، علماً أن الوطن العربي اليوم لا يتجاوز تعداده ١٥٠ مليون نسمة.

الواقع، انه من الجميل أن نتكلم عن التصنيع والصناعة، في حين نجد أن الدول الاوروبية اليوم، تحاول، في اطار تجمعاتها أن تنشىء ما تسميه بالصناعات الاستراتيجية مثل الطائرة أو الطائرات الحربية الأوروبية، والقطار السريع، والآلات الحاسبة (الكمبيوتر) والصناعات البيوتكنولوجيا القائمة... الخ. ومعنى ذلك، أن مردود مثل هذه الصناعات تعتمد على أسواق واسعة. وعليه، فإنه يصعب علينا فهم اصطلاح الصناعات الاستراتيجية في ظل الوضعية العربية والأسواق العربية الحالية. فباستثناء الصناعات التقليدية العادية (كآلات الصيانة والشاحنات والساحبات والسيارات) فإننا نلاحظ، انه في غياب وجود محركات ذات تصميم وابتكار محلي، فإن الكلام عن عملية التصنيع لا يتجاوز عملية الاستيراد أو البحث أو التركيب، وهو ما نراه قائماً في مختلف التجارب العربية.

وتشير الورقة، الى امكانية ربط المداخيل المأجورة وغير المأجورة بمختلف العمليات. وهنا نتساءل، ترى هل المقصود بذلك من حيث مستوى الانتاجية أم من حيث ربط الأجور بمستوى الاسعار؟ والشيء الذي يمكن الاشارة اليه، هو أن الأفكار الواردة في الورقة تحتاج الى تحليل أعمق لكي يمكن أن نعطي للورقة المسحة العلمية اللازمة لها.

وبالنظر الى علاقات الجزائر الاقتصادية مع باقي دول العالم الاخرى، نستطيع أن نقول، ان الجزائر قد ربطت علاقتها التجارية انطلاقاً من مبدأ المعاملة بالمثل، والأفضليات التي يمكن الحصول عليها اعتماداً على المصالح المتبادلة دون الحاق أي ضرر بالجانب الآخر.

وعلى الرغم من ذلك، فإن العلاقات غير المتكافئة ضمن النظام الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية الدولية، جعلت الجزائر كبلد متخلف يخضع لواقع التبادل غير المتكافىء وحدود التبادل التي تخدم مصلحة الشريك القوي. ومن هنا، كانت معضلة التنمية، وضعف القدرة على تحقيق استراتيجيات تتلاءم والطموحات المعقولة، محافظة على المصلحة الوطنية والقومية.

وكما يعرف الجميع، فإن مطالب العالم الثالث، لم يعترف بها، وأصبحت لا تجد آذاناً صاغية في العالم الغربي، باستثناء بعض الاتجاهات والتنظيمات الانسانية التي تحاول التجاوب والاعتراف ببعض المطالب (لجنة براندت مثلاً)، فإن بقية الشرائح الغربية ترفض جملة وتفصيلاً آمال العالم المتخلف، وتعتبرها متجاوزة على حقوقها، وعلى المواقع الأولية التي تحتلها على جميع المستويات والمبادلات المنظورة وغير المنظورة التي تخدم مصالحها.

وعند استعراض الورقة للناحية الاجتماعية، نلاحظ جملة التحولات التي حققها القطر الجزائري الحديث في ميدان التربية والتكوين والتمهين. وبعد الاشارة الى تأرجح للأرقام، تؤكد الورقة، على أن حدود النظام التربوي وطموحاته تتوقف على التحسينات الجادة والخاصة بالانتاجية الداخلية والخارجية للنظام التربوي.

وهنا، نجد أنفسنا، أمام موقف من أصعب المواقف التي يمكن اثارتها عند التعرض للاستثمار التربوي والنتائج التي يمكننا الحصول عليها. بحيث ان المستقبل الاقتصادي لمختلف دول العالم المتخلف يتوقف على المنظومة التربوية والتعليمية وقدرتها على تكوين الانسان، وخلق روح الجدية والنظرية النقدية التحليلية للمواقف والمشاكل العويصة المطروحة على النطاق العملي. لذا، فتكوين الانسان وحقل خياله. وبث روح البحث والاهتمام لديه، هي النقطة الأساسية التي يمكن الاهتمام بها في أي نظام تربوي.

وفي مجال الصحة والسكن نرى، أن هناك جهوداً قد بذلت في هذا الميدان، على الرغم من الصعوبات المادية والمالية التي تطرحها حالياً مشكلة السكن، والتي ترى الورقة «انه لا بد من الاقرار بأن حل قضايا الاسكان يشكل عنصراً أساسياً من العناصر العاملة على تحرير الطاقة الانتاجية في الصناعة». وفي رأيي أن مثل هذه الأمور، هي جزء بسيط من مشكلة السكن، ذات التعقيدات المتشعبة، والتي لا يمكن حلها الا بتوافر سلسلة من الحلول الجادة القادرة ليس على حل هذا المشكل من الأساس، بل التخفيف منه على اعتبار أن التكاليف الباهظة الثمن التي صاحبت تطور هذا القطاع خلال الأعوام العشرة الأخيرة، جعلت منه الى جانب الأشغال العامة من أهم القطاعات التي تحتاج الى تمويلات ضخمة تؤدي الى تزايد الديون الداخلية والخارجية على السواء.

وهنا نشير، الى أن القضايا الاجتماعية مثل السكن والصحة والتأمينات الاجتماعية، أصبحت تشكل أحد المخاطر الأساسية «المثبِّلة» لعملية النمو ما دامت أساليبها ومناهجها مقتبسة من المناهج والتصورات نفسها الموجودة في الدول الغربية. ومن المعروف، أن القضايا الاجتماعية، أو ما يسمى بالحماية أو الرعاية الاجتماعية، أصبحت تشكل لب المعضلة

الاقتصادية لكل الدول الغربية، بحيث انها وراء ما يسمى بالأزمة الاقتصادية والتحولات الهيكلية التي يشهدها اليوم التطور الاقتصادي الغربي.

نلاحظ هنا، أن الورقة لم تبين لنا الصيغة اللازمة التي يمكن اعتمادها من الناحية الاجتماعية واستقطابها، لكي لا تتحول الى عراقيل فعلية تؤدي بالجهود المبذولة الى الدوران ضمن حلقات مفرغة. وعلى الرغم من تعرض الورقة لاشكال التحولات التي أشرنا اليها، تبقى ضخامة المشاكل التي ستفتح من آفاق المستقبل غير كافية حسب تعبير الورقة. ونظراً للمعطيات السكانية والزراعية والمالية، فإن الورقة تعتبر خلاص الجزائر في عملية التصنيع. وباعتبار أن للتصنيع حدوداً معقولة، فكان من اللازم، ضبط مطالب التصنيع وطموحاته وحدوده، والعلاقة التي يمكن أن يحدثها مع القطاع الأول والثالث. وهي مشاكل ما زال حلها يتوقف على طبيعة الاصلاحات الجارية في ميدان الإدارة الاقتصادية، والنهج السليم الذي يمكن اعتماده لتفادي جملة من الأخطاء الموجودة في هذا الميدان.

وأخيراً، فإن الباحث قد حاول جاداً، أن يعطي صورة للوضع الاقتصادي وحركيته خلال الفترة المشار اليها. مع العلم أن عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر قد توقفت على عنصر التجارة الخارجية وتدفقات رأس المال عبر القنوات الرسمية، وقد كان لهذه التدفقات دور رائد في عملية التنمية والنهوض بالوضع الاجتماعي بصفة عامة. كما أشار الباحث الى مدى استفادة القطاع الخاص من الاستثمارات التي تحققت في نطاق القطاع العام بحيث أنه بدا وكأنه يقوم لجني الثمرة حين نضوجها. وتعرض الباحث الى واقع التصنيع، إلا أنه اغفل الشكل الملائم للمراحل الصناعية وكيفية ضبطها ضمن التجربة الجزائرية. وقد حاول الباحث كذلك، ابراز التطورات والتغيرات الاجتماعية الحاصلة. ومن المعروف، أن مثل هذه التحولات، لعبت فيها جهود التقليل من عدم المساواة وتضييق جيوب الفقر احدى الحلقات الأساسية التي جعلت مختلف الفئات تشعر أنها استفادت كل حسب موقعها من الجهود المبذولة في هذا الميدان. وهذا ما يفسر قلة الحوادث الاجتماعية التي قد تتسبب فيها عملية التنمية مهما كان الشكل الذي تتخذه.

المناقشات

١ ـ محمد محمود الامام

أود أن أطرح قضية مفهوم التصنيع، بخاصة إذا ذكر في معرض الحديث عن التركيز على التصنيع مقابل الزراعة. إن تنمية الزراعة في عصرنا الحالي رهن بالتطور الصناعي. ومن هنا فإن القضية هي: هل المقصود بالتصنيع إقامة صناعات (بأسلوب تسليم المفتاح أو بالجهد الذاتي؟)، أم أنه هيكل متكامل يتجاوز المصانع الى اكتساب الذهنية الصناعية وما يلزم لذلك من الاعداد العلمي والنفسي وغرس السلوك الصناعي في المتعاملين مع الصناعة انتاجاً أو استهلاكاً؟ ولا أريد أن أفيض في مغزى ذلك بالنسبة للاستقلال والتبعية.

٢ ـ لحسين بو طعام

بينت التجربة الجزائرية أن التكنولوجيا المستعملة حالت دون استعمال كل القدرات للنجاح في الميدان الصناعي. ويتجلى هذا بالخصوص في صناعة الصلب والصناعة الثقيلة بحيث تشكل هذه القدرة، حسب معطيات بعض الاختصاصيين ٤٠ بالمائة فقط، مما يؤدي الى تكلفة أكثر بالنسبة للسوق العالمية، والشيء الذي يزيد المسألة حدة هو عدم ادماج هذه الصناعة في اطار متوازن مع القطاع الزراعي وفي اطار اقليمي.

والسؤال المطروح هنا هو: هل هذا الاختيار ناتج عن عدم الكفاية في الخبراء الذين يخططون لهذه الصناعة، وهنا نشعر بمسؤولية البحث والبحث العلمي بالخصوص؟ أم أن هذا ناتج عن عدم وضع الثقة في الاخصائيين القوميين وتكليف الخبراء الدوليين لتقويم التنمية وأهدافها، وتحديد التكنولوجيا المناسبة للوصول الى هذا الهدف؟

٣ ـ فؤاد حمدي بسيسو

يطرح بحث التجربة الجزائرية، موضوع مؤشرات التبعية التي ينبغي الاحتكام اليها

بصورة مأمونة، وذلك يقود بطبيعة الحال الى فهم شروط التنمية المستقلة.

وأود أن أناقش مسألة اتخاذ مؤشر حجم واتجاهات التجارة الدولية لأي قطر كإحدى الدلائل على التبعية، فهل مجرد تزايد نسبة الصادرات أو مجمل حركة التجارة مع العالم الرأسمالي يعني التبعية؟ هل ارتفاع نسبة التجارة الخارجية الى الانتاج المحلي دليل على تبعية البلد؟

أود أن ألفت النظر حيال هذه المسألة الى أن التجارة الخارجية هي نتيجة وليست سبباً، نتيجة لتوجهات السياسة الاقتصادية والانمائية الوطنية، ومن هنا ينبغي لنا العودة الى هذه السياسات قبل اصدار الحكم بالتبعية من خلال المؤشرات الكمية للتجارة الخارجية. بمعنى آخر، ضرورة الاهتمام بالجانب النوعي والكيفي لقطاع التجارة الدولية، أي بربطه بجذوره المتعلقة بمسار التنمية الوطنية وسياساتها.

هذه المسألة تنقلني الى النقطة الهامة التي أشار اليها د. جورج عبد والمتعلقة بضرورة الكشف عن الآليات الداخلية للتبعية، وعدم حصر الاهتمام في آليات التبعية الدولية، فقد يكشف التحليل المتعمق للعلاقات التجارية والاقتصادية الدولية لأي قطر عن وجود خلل هيكلي في الاقتصاد الوطني تساهم به قوى داخلية، أو نتيجة ضعف في ارادة التنمية المستقلة. أرجو أن تلقى هذه المسألة الاهتمام الذي تستحقه وصولاً الى وضوح يتعلق بمؤشرات التبعية وآلياتها، داخلية كانت، أم خارجية، بخاصة وأننا لمسنا ومن خلال العديد من الأبحاث، وجود نفوذ أجنبي يُمارس من خلال قوى محلية، في التأثير على اتخاذ القرار الانمائي، ليس في أقطار منطقة الخليج فقط، بل وفي أقطار المغرب العربي وربما في جميع الأقطار العربية.

النقطة الثانية، التي أود الاشارة اليها، تتعلق بضرورة قيامنا، لدى الحكم على سياسات التنمية في أي قطر، أو مجموعة من الأقطار، بأنها تابعة، يتوجب علينا أن نفسر بدقة الكيفية التي تحققت بها التبعية ومؤشراتها من ناحية، كما يترتب علينا، وهذا هو الأهم، تحديد البديل الذي كان متيسراً لسياسات التنمية التابعة ولم تتبعه. فعندما نقول بأن بعض الأقطار العربية ازدادت تبعيتها للعالم الرأسمالي نتيجة زيادة صادراتها من النفط والغاز، فالسؤال المطروح هل كان امام هذه الدول بديل آخر، بالنسبة لسياسات الانتاج مثلاً، والتي يمكن افتراض ضرورة ربطها باحتياجات إقامة قاعدة التنمية المستقلة وفق اطار وطني واقليمي عربي؟ فإذا كان هناك خلل ينبغي توضيحه، وهل كان بإمكان هذه الأقطار توجيه صادراتها الى منطقة أخرى غير منطقة العالم الرأسمالي؟ بخاصة وأن ميدان العلاقات التجارية الدولية يشهد تطوراً يشمل بنوداً متطورة للعلاقة بين العالمين الاشتراكي والرأسمالي.

النقطة الثالثة، تتعلق بمؤشر التبعية، في جانبه الايديولوجي والفكري، وأقصد بذلك الفكر الذي نتبناه لصياغة منهاج التنمية المستقلة في الوطن العربي، وهي مسألة تتعلق بالعديد من أبحاث الندوة ومناقشاتها.

وفيما يتعلق بهذه المسألة، فقد أشرت سابقاً الى أن بعض أبحاث الندوة وتعقيباتها

طرحت البديل الاشتراكي وكأنه البديل الوحيد المتيسر لتحقيق التنمية المستقلة، ارتكازاً الى قيادة النمط الرأسمالي في التنمية أدى الى تعميق التبعية للمحطات الرأسمالية المركزية.

ولم تتعرض أبحاث الندوة أو تعليقاتها، الا على نطاق محدود للغاية، اتسم بالايجاز، أو التهيب، من طرح البديل الاسلامي كنموذج واطار لتحقيق التنمية المستقلة. وبذلك تتجاوز الندوة المدرسة المعاصرة التي تخصصت في الاقتصاد الاسلامي وراحت تدرس النظرية الاقتصادية والتنموية في الإسلام. وتوافرت لها بعض التطبيقات الجزئية في اطار العالم الاسلامي، بخاصة في مجال التمويل والصيرفة الاسلامية. كما تجاوزت جميع أشكال التعاون الاقتصادي القائم وفق الأسس الاسلامية وما يلعبه من أدوار رئيسية على طريق دعم التنمية واستثماراتها الوطنية والاقليمية المشتركة، في اطار العالم الاسلامي وتجربة البنك الاسلامي للتنمية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وما انبثق عنها من مراكز لتشجيع التجارة وانتقال عوامل الانتاج، على الرغم من محدودية نتائجها في المرحلة الجارية، وهي أمور تستحق الاهتمام والمتابعة.

وأرجو التأكيد أن حديثي ينبغي أن يفهم من منطلق فكري، لا مساس له من قريب أو من بعيد بالتطبيقات الرسمية للدول التي تتخذ من الاسلام واجهةً لها، بينما تطبق الاسلام على الطريقة والفهم الاستعماري الامريكي، الذي يُظهر عشقه للاسلام عندما يُخطِّط له مقاومة الشيوعية فقط.

تستلزم معالجة قضية التنمية المستقلة صرامة العلم وتجرد العلماء وفي جو من الموضوعية الايجابية والحياد التقويمي الكامل الذي أدعو اليه، بصورة خاصة، العديد من المفكرين الذين التزموا الماركسية، فأوغلوا في وثنيتهم الفكرية عندما ناقشوا قضية التنمية المستقلة، وعندما أشاروا الى الاسلام حكموا عليه بأنه من مخلفات الماضي. وأود أن أؤكد في هذا المجال على صحة ما أورده ميردال عندما قال بأن:

«الجهود المبذولة للفرار من القيم، إنما هي جهود ضالّة ومحكوم عليها بالعقم والضرر».

وعليه، فإن النموذج الحر القابل للتطبيق ينبغي أن يستبعد التقليد، فلا محل في نماذجنا ومثلنا للنموذجين الرأسمالي والماركسي، على الرغم من حرصنا على الانتفاع من دروس جميع التجارب البشرية. بخاصة وأن نظرية التنمية كما تطورت في الأقطار الرأسمالية أو الشيوعية، إنما هي مشروطة ببيئة معينة، هي خصائص الاقتصاديات الغربية نفسها ومشكلاتها الخاصة بها، وقيمها الذاتية الصريحة أو الضمنية وبنيتها الاجتماعية السياسية.

وأخيراً، أود لفت النظر الى أن نسيجاً متكاملاً يتعلق بنظرية التنمية في الاسلام تجري صياغته حالياً من قبل العديد من الاقتصاديين المسلمين، ولم ينحصر الجهد الفكري في مجرد جزئيات الاقتصاد الاسلامي كموضوع الربا والفائدة، وكموضوع الزكاة والضريبة. وعلينا متابعة ذلك الجهد المتكامل للاستفادة منه في صياغة أسس وشروط التنمية المستقلة في الوطن العربي.

٤ ـ علي نصار

هل يمكن أن نسمّي هذه الندوة: «التنمية المستقلة هي ما لا يحدث في الوطن العربي»؟ ألا يفقدنا هذا مشروعية التقائنا هنا ويشكك في ادعائنا بأننا نفقه ما نقول؟ قضيتي هي قضية مؤشرات التنمية المستقلة ومنطقية تنوع مؤشرات التنمية المستقلة.

منذ حوالى شهر عقد مؤتمر للدول المتحدثة بالفرنسية، واشتركت فيه أقطار عربية من المغرب العربي الكبير، ولم يقاوم الكثير من المثقفين في المغرب الكبير هذا المؤتمر. بالنسبة لهؤلاء المثقفين، فإن الحضارة ونمط الاستهلاك والنشاط الثقافي واللغة والفنون... الخ، كلها أمور تحدد من الشمال ومن فرنسا على وجه التخصيص.

وسوف أستشهد بمثالين من قطاع التعليم في الجزائر، لاستشهد على ضرورة تنويع مؤشرات التنمية المستقلة:

لقد أهمل الباحث الجهد الرائع الذي بذلته الجزائر في مجال التعريب. أليس هذا الجهد في اتجاه التنمية المستقلة؟ ألا تتضاعف قيمة ما ذكره الباحث عن استثمارات وهياكل التعليم لو أخذنا هذا الانجاز التحرّري الكبير في الاعتبار؟

من ناحية أخرى، قد أستفيد بمؤشرات أخرى (أكثر أهمية من بعض المؤشرات الاقتصادية التي أشير اليها في الدراسة وبعض التعليقات عليها) لإثبات التقصير التنموي في الجزائر. مثال ذلك أن نسبة ما ينفق على البحث والتطوير التكنولوجي في الجزائر، ونسبة العاملين في هذا المجال، هي من أكثر النسب تدنّياً في العالم.

من المهم أن نلتفت الى المؤشرات التي نستخدمها، ونحاول حصر مناقشاتنا في مؤشرات التنمية المستقلة الأهم.

٥ ـ عبد العزيز ياسين السقاف

انصب الحديث حول العلاقات الاقتصادية الدولية مثل التجارة الخارجية أو القروض والاستثمارات الأجنبية... الخ. في نظري، التنمية المستقلة تتطلب تطوراً في مجالات مختلفة لا بد من التطرق اليها ـ ولو سريعاً ـ وذلك لأهميتها في تحديد مدى تبعية هذا النظام أو ذاك. فمثلاً، لماذا لم تتطرق أي من الأوراق الى آثار التبادل الثقافي والتعليمي والتحالفات السياسية والارتباط العسكري والهجرة البشرية.. الخ؟

٦ ـ عبد العال الصكبان

لا شك أن تجربة التنمية في الجزائر تتضمن العديد من جوانب الاستقلال. والعبرة ليست في حجم التعامل التجاري مع الدول الرأسمالية الصناعية، ولكن العبرة بالقدرة على

اتخاذ القرار بشأنها وعدم الخضوع الى تلك الدول في السلوك السياسي والخيار التنموي والنمط الحضاري العام. فمن المعلوم أن الاستيراد من دولة بعينها قد يتم لأسباب تاريخية واقتصادية معاً. كما أن التصنيع نفسه لا يتم الا باستيراد متطلباته من الخارج المتقدم تكنولوجياً وهو الغرب في حالتنا هذه.

لكن النقص الكبير في الجوانب الاستقلالية لخيار الجزائر التنموي ينتج عن اهمال الجانب القومي العربي في تخطيط التنمية أو في تصوراتها الاستراتيجية.

ولقد أشار الباحث الى أن ٢ بالمائة من تجارة الجزائر الخارجية يتم مع دول العالم الثالث بما فيها التجارة مع الأقطار العربية، ويعني هذا انعدام التشابك في علاقات الجزائر الاقتصادية الخارجية مع شقيقاتها العربيات، سواء المجاورة في افريقيا أم البعيدة في آسيا. وحتى مع الدول النامية التي تنادي دائماً بأنها تدافع عن مصالحها.

ولقد أشار البحث الى أن المخرج من مأزق التنمية في الجزائر يكمن في تكاملها مع أقطار المغرب العربي، وبإقامة تعاون فعّال بين دول جانبي البحر الابيض المتوسط على ألّا يعطي دوراً كبيراً في هذا التعاون لدول جنوب أوروبا. ولا شك أن هذا حل أقل من الأفق الأرحب للتكامل الاقتصادي العربي الذي هو المتوفر الوحيد لإنقاذ جهود التنمية المستقلة في مختلف أقطار الوطن العربي.

٧ ـ خير الدين حسيب

أعتقد أننا نظلم التجربة الجزائرية في التنمية المستقلة ظلماً كبيراً إذا حكمنا عليها من زاوية ما يحدث الآن فقط وإذا لم نأخذ بنظر الاعتبار نقطة البداية. دعونا نتذكر جميعاً أنه عندما أخذت الجزائر استقلالها عام ١٩٦٢ لم يكن هنالك لا ادارة ولا دولة ولا أي شيء تعتمد عليه.

ترك الفرنسيون الجزائر فجأة، ولم يتركوا وراءهم أي شيء يمكن أن تعتمد عليه الثورة الجزائرية، وبالتالي بدأت من الصفر. وهذا يفسر الانتكاسة التي حصلت في قطاع الزراعة، فأفضل الأراضي الزراعية كانت بيد المعمرين الفرنسيين، أما القطاع الزراعي التقليدي الذي كان بيد الجزائريين فكان يشمل الأراضي الزراعية ذات الانتاجية المنخفضة. وحينما ترك المعمرون الفرنسيون الجزائر فجأة، تم تطبيق ما يسمى بالتسيير الذاتي، الذي لم يكن نتيجة تخطيط وقرار اختياري، انما ما حصل هو أن العمال الجزائريين الذين كانوا يعملون في هذه المزارع الفرنسية، استولوا عليها كأمر واقع بعدما تركها الفرنسيون، وبعد ذلك جاءت حكومة الثورة الجزائرية واستعانت بالتجربة اليوغسلافية وأصدرت قانون التسيير الذاتي لتنظيم وتقنين الأمر الواقع. وهكذا بدأت عملية التخبط في الانتاج الزراعي. وضاعف من حدة المشكلة أن الاقتصاد والانتاج الزراعي الجزائري كانا مرتبطين قبل الاستقلال بفرنسا، وتصدر الكروم الى فرنسا اما كما هي أو كنبيذ، ولكن المعمرين الذين غادروا الى فرنسا بدأوا

بزراعة الكروم هناك وأخذوا يزاحمون الاقتصاد والانتاج الزراعي الجزائري، ولذلك كان لا بد من إعادة النظر في عملية الانتاج الزراعي الجزائري كله وتحويله من انتاج الكروم الى مجالات أخرى. كما كانت هناك مشاكل عملية صيانة المكائن الزراعية وغيرها. وهذه كلها أدت الى انخفاض الانتاج الزراعي. لقد قيل ان الثورة الجزائرية لم تنجح في القطاع الزراعي، لكن ذلك كان لأمور خارجة عن ارادتها، وأياً كانت السلطة ووطنيتها في تلك الظروف، فإنه ما كان يمكن عمل الا الشيء القليل جداً المختلف عما تم وقد عملوا ما يستطيعون عمله. وبالتالي، فإن الحكم على القطاع الزراعي في الجزائر وانخفاض الانتاج يجب أن يؤخذ في ظل الظروف التي تم فيها انتقال القطاع الزراعي الأجنبي الى الجزائريين.

مقابل هذا، هنالك انجازان هامان في قطاعين: القطاع الصناعي وقطاع التعليم. ففي القطاع الصناعي بدأت الجزائر كذلك من الصفر، ولكن عن طريق التجربة والخطأ نجد أن الجزائر التي بدأت من نقطة الصفر في القطاع النفطي عند الاستقلال، أصبحت في عام ١٩٦٨ متقدمة على العراق في الصناعة النفطية. ففي عام ١٩٦٨ كان لدى الجزائر فرق مسح جيولوجي وجيوفيزيائي وحفر. وخلافاً لما ذكره الباحث، فإن الجزائريين عملوا على تطوير وتطويع التكنولوجيا وتعلموا ذلك عن طريق التجربة والخطأ. فقد كانوا يأتون بحفارات روسية وأمريكية... الخ، ويشتغلون بها ويجربون هذه ويبدلون تلك وهكذا. وبذلك قطعت الجزائر خطوة كبيرة في مجال الصناعة النفطية وسبقت الأقطار العربية الأخرى، مثل العراق الذي كان يسبقها بأكثر من ثلاثين سنة في مجال الصناعة النفطية عند استقلال الجزائر. كما حققت الجزائر انجازات كبيرة في مجال الصناعات الأخرى الثقيلة... الخ. ويجب أن لا نحكم الآن على تجربة الجزائر من خلال ما تعرضت له التجربة في السنوات الأخيرة من إعادة نظر فيها لأسباب وصراعات داخلية. الناحية الأخرى الهامة كذلك في الجزائر، هي أننا تكلمنا عن أن التنمية المستقلة يجب أن تعتمد على تأكيد الهوية الحضارية وتأكيد الهوية القومية، وهذا أهم ما أنجزته الجزائر من خلال عملية التعريب التي تمت فيها. عملية التعريب معناها تأكيد تثبيت الهوية القومية للشعب الجزائري. لقد سبقت الجزائر كلاً من المغرب وتونس اللتين كانتا تسبقانها بامكانياتهما بمراحل كبيرة. لقد أكملت الجزائر تعريب كل المراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية وقطعت مرحلة كبيرة في تعريب التعليم الجامعي، فماذا يسمّى هذا؟

بالمقابل كان هناك اخفاق في مجال المشاركة الشعبية. لقد كان للجزائر رصيد كبير في أنها وصلت الى الحكم عن طريق ثورة شعبية حقيقية مع تنظيم شعبي مناضل هو «جبهة التحرير الجزائرية»، ولكن ما حدث فيها، وهو ما حدث في أقطار عربية أخرى وصلت فيها أيضاً أحزاب نضالية الى السلطة، هو أنه بسبب عدم وجود تعددية سياسية ولعدم وجود معارضة، فقد انتهت هذه الأحزاب الشعبية الى حكم الحزب الواحد وتحولت الى جهاز من أجهزة الدولة الأخرى ولم تؤمن المشاركة الشعبية، ويتحول الحكم في الجزائر للأسف، بشكل

متزايد الى نوع من الأشكال السائدة في أقطار عربية كثيرة من الحكم العسكري بدرجة أو بأخرى، وهذا أحد مجالات فشل الثورة الجزائرية.

وبالتالي، لا بد عند الحكم على هذه التجارب العربية من تقويمها في الاطار وفي الظروف التاريخية التي تمت فيها، وأن لا نمارس عملية جلد وتعذيب الذات ونمسخ كل ما تم تحقيقه في العشرين أو الثلاثين سنة الأخيرة. علينا أن نؤكد على الايجابيات التي تمت، وإذا كانت هنالك سلبيات، وهناك سلبيات كثيرة، فننقد تلك السلبيات. هذا هو، في رأيي، الطريق للوصول الى استكمال المسيرة وليس رفض كل شيء.

٨ ـ أديب الجادر

اتفق مع أغلب ما جاء في تعليق محمد الأمين فارس وبخاصة:

أ ـ المساهمة الشعبية: لقد كان أمام الجزائر فرصة ذهبية لكي يساهم الشعب في معركة التنمية بعد أن ساهم سبع سنوات في حرب التحرير وعن طريق جبهة التحرير، وبدلاً من الاستفادة من هذا التنظيم للمساهمة في معركة التنمية فقد تركت التنمية لأجهزة بيروقراطية وفوقية.

ب ـ الهوية: واللغة عامل أساسي في تثبيت الهوية. لقد حارب الشعب الجزائري فرنسا تحت هويته العربية الاسلامية. ورغم كل الجهود التي بذلت في تعريب التعليم، فقد بقيت الدوائر الفنية والمناصب الحساسة مقصورة على التقنوقراط المتمسكين باللغة الفرنسية فحصل انفصام بين هذه الطبقة الجديدة المتنعمة والمتفرنسة، وجماهير الشعب.

ج ـ الحاجات الأساسية: لا تنمية مستقلة دون تلبية حاجات الانسان الأساسية. ولقد عانى الشعب الجزائري طويلاً، وكان يأمل أن تفكر السلطة الوطنية في حل بعض هذه المشاكل. ولكن الطبقة البيروقراطية أرادت أن تكمل التصنيع الثقيل ثم تعود لتفكر في حل مشاكل الجماهير وحاجاتها الأساسية، فكانت نتيجة هذه المعاناة وجود مليون عامل جزائري في فرنسا الآن.

لقد حاولت فرنسا أن تجنس الجزائريين بالجنسية الفرنسية قبل الاستقلال وقاوم الجزائريون ذلك بكل قوة، وها هم الآن الجزائريون المقيمون في فرنسا يطالبون كل يوم بالجنسية الفرنسية. أليس هذا دليلاً على فشل التنمية المستقلة في الجزائر؟

٩ ـ خالد المنوبي

أريد ابداء ملاحظة تعليقاً على ما جاء في كلمة د. فؤاد حمدي بسيسو والمتعلقة بالدعوة لإحلال الاقتصاد الاسلامي كمقوم من مقومات التنمية المستقلة وهو ما أسجله باعتباره تشعيباً جديداً للمناهج، الى جانب الاستمرار في الوقوع في الاقتصاد الرأسمالي من ناحية،

وفك الارتباط معه من ناحية أخرى، وهو على كـل، ومع ذلـك، اتجاه مستمـد من تراثنـا ما دامت هناك ممارسات اقتصادية في نطاق الاسلام فيما مضى. لكننا لا نعلم بدقة معالم الاقتصاد الاسلامي، وذلك ليس راجعاً لمحدودية معرفتي الشخصية له فقط، وانما كذلك لعدم اكتمال وضع معالمه في الوقت الـراهن. إلاّ أن احلال الاقتصـاد الاسلامي، في حـالة امكـان ذلك، يتطلب ازاحة العلاقات الرأسمالية التي تكتنف حياتنا الاجتماعية وهو ما يعتبر شكلياً جداً. كما يعني انتقال مركز الثقل الى شرق دجلة والفرات، حيث يجب أن ندخـل في الاعتبار بـاكستان وأندونيسيا وبنغلاديش وايران علاوة عن افريقيا السوداء الاسلامية في الطرف الآخر.

١٠ ـ ابراهيم سعد الدين عبد الله

لا شـك أن هدف التنميـة المستقلة كان أحـد الأهداف الاسـاسية لصـانعي القـرار في الجزائر. ولا جـدال من أن قدراً كبيـراً من النجاح قـد تحقق، كما أن هنـاك مخاطـر ومشاكـل تواجه التجربة الجزائرية وقدر من الفشـل في تحقيق الأهداف المـطلوبة. وقـد أثارت التجـربة الجزائريـة والمناقشـات التي دارت في القاعـة لدي عـدداً من الاسئلة لا تتعلق بالجـزائر فقط، وإنما تتعلق بموضوع التنمية المستقلة بصفة عامة.

أ ـ لعل احدى القضـايا التي تحتـاج الى نقاش هي مـدى تأثـير محاولـة تسريع عمليـة التنميـة والتصنيع رغم عـدم توافـر الظروف المؤهلة لـذلك. مثـلاً عنـد عـدم تـوافـر الأطـر الضروريـة يؤدي تسريع عمليـة التصنيع الى الاعتـماد المـتزايـد عـلى الخـبرة الخـارجيـة وعـلى مشروعات تسليم المفتاح، وتزداد تكلفة المشروعـات ثم لا تستخدم بكفـاءة وتعمل بـأقل من انتاجيتها مما يؤثر على القدرة في الاستمرار في تحقيق تنمية مستقلة. ألا يكـون قدراً من السـير الـوئيد المتصـاعد مـع توافـر الشروط الضرورية لـذلك أفضـل من القفزات التي قـد لا يمكن استمرارها؟

ب ـ يتعلق سؤال مشابه بموضوع مدى سيطرة الدولة على أدوات الانتاج ومدى ضرورة تصفية نشاط القطاع الخاص. لا شك أن دوراً قيادياً للقطاع العـام وتوجهـه لبناء الاشـتراكية هو شرط من شروط التوجه لبناء تنميـة مستقلة. ولكن التوسـع في مجال سيـطرة الدولـة دون مـبرر أحيانـاً ودون توافـر الشروط الموضـوعية لـذلك، تؤدي في الكثـير من الأحيان الى خنق الانتاج وتطرح مرة ثانية موضوع عودة القطاع الخاص في ظـروف أسوأ قـد يتضمن نوعـاً من الردة التي تعطل مسيرة التنمية المستقلة.

ج ـ السؤال الثـالث يتعلق بدور التقنـوقراط وأهميـة اجتذاب العنـاصر الفنيـة المحلية لخدمة تقنية التنمية، وأهميـة اعطاء هـذه الفئة امتيـازات معينة خـاصة في اطـار التنافس عـلى استخدامها من دول أخـرى قد تكـون عربيـة أو غير عـربية، ووجـود خطر مـا يسمى هجرة العقول. مع التسليم بأهمية هذه الفئة وأهمية جذبها واعطائهـا حوافـز للبقاء والعـطاء، فكيف يمكن استمـرار الرقـابة المجتمعـة على هـذه الفئة بحيث يمنـع تحولهـا الى طبقة جـديدة وتمتـع

انفرادها بالسلطة. ويطرح في هذا الاطار موضوع السلطة وشكل المشاركة الشعبية الضرورية.

د ـ هناك أيضاً قضية الزراعة وضرورة الاهتمام بها لتوفير الغذاء اللازم للشعب. وقد ذكر د. اسماعيل صبري عبد الله في ورقته أهمية أن يتمكن كل شعب من إعادة انتاج ذاته ومن ضمن ذلك انتاج غذائه. وهنا نطرح سؤالاً: ما هي العلاقة بين القطاعين الصناعي والزراعي؟ وكيف يمكن أن يتحقق قدر من التوازن في هذا المجال يضمن القدرة على الوفاء باحتياجات الشعب من غذائه؟

١١ ـ مصباح العريبي

ينبغي ألاّ نقسو على التجربة الجزائرية. فنحن نعتز بهذه التجربة ويمكن اعتبارها من بين التجارب الناجحة ليس بين تجارب البلاد العربية فقط، وإنما في تجارب دول العالم النامي بصورة عامة. كل ما هناك أنه قد وضعت أسس ثابتة لتنمية صناعية عريضة تدور حول نفسها، وإذا كانت هناك بعض السلبيات في استغلال كامل لطاقة بعض الصناعات الثقيلة بالذات وكذلك الارتفاع النسبي في بعض التكاليف، فإن ذلك لا ينقص من أهمية هذا الانجاز الكبير. كما أن الاهمال للزراعة وبعض المجالات الأخرى كالاسكان كان نسبياً. ولقد فرض الخيار الصعب الذي اتجه اليه المخطط الجزائري نحو التصنيع بعض التضحيات على الشعب الجزائري، ولقد واجه الشعب الجزائري هذه الصعوبات ببسالة.

وأحب أن ألفت النظر الى التطورات الجديدة في توجهات الجزائر الأخيرة حيث أعيد اعتبار القطاع الخاص باقراره شريكاً للقطاع العام في النشاط الاقتصادي. ولقد أثار د. ابراهيم سعد الدين التسرع في انهاء دور القطاع الخاص في تجارب التنمية في البلاد العربية، وأن هذا التسرع قد لا يكون أفضل الحلول لأهمية القطاع الخاص في بعض الأنشطة، كما أن القطاع العام قد لا يكون مستعداً للعمل وبكفاءة في كل الميادين. ولقد وصلت الجزائر على ما يبدو الى هذا الاستنتاج. وأما بالنسبة للتغير الثقافي وأهمية التقنوقراط في اتخاذ القرارات الهامة، فإن ذلك يتضح في التجربة الجزائرية. فقد رأى البعض أن الاسراع في التعريب قد يؤثر على امكانية الاستفادة من التكنولوجيا والخبرة التي تأتي واقعاً من الغرب.

١٢ ـ محمود عبد الفضيل

التجربة الجزائرية في التنمية لها خصوصية ومكانة خاصة في مسيرة البلدان العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال. وفي اعتقادي أن الأحكام الواردة في ورقة د. عبد اللطيف بن شنهو حول انجازات التنمية الجزائرية جائرة بعض الشيء، لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار التضاريس والصعوبات العملية التي واجهتها الدولة الجزائرية الوليدة غداة الاستقلال...

حيث كانت هناك «الأرض المحترقة» و«المزارع الشاغرة» التي خلفها المعمرون الفرنسيون وراءهم، لكي تبدأ عملية البناء الاقتصادي الجزائري من نقطة الصفر تقريباً. وفي تقديري أن ما تم انجازه خلال الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٨١ يعتبر جيداً بالمعايير النسبية المطروحة في منطقتنا العربية، من حيث درجة المناعة أو درجة الاستقلال النسبي. فهناك في تقديري ايجابيات نموذج التصنيع ونمط التراكم السائد، رغم أزمته وأن مأزق التصنيع الجزائري لا يخرج عن كونه مأزق التصنيع على مستوى القطر الواحد؛ من حيث عدم توافر رقعة السوق الملائمة، وعدم القدرة على الاستفادة من وفورات الحجم أو وفورات النطاق استفادة كاملة.

يبقى رغم ذلك عدد من السلبيات لا بد من الاشارة اليها في الحالة الجزائرية:

أ ـ الافراط في الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة، ولا سيما عقود «تسليم المفتاح»، مما أدى الى أن تكون تكنولوجيا في أحوال كثيرة «ذات كثافة رأسمالية عالية».

ب ـ الاعتماد بشكل مسرف على بيوت الخبرة الأجنبية في عمليات التصميم الفني والاستشارات، وتلك مسألة لها مخاطرها حول خيارات وتوجهات عملية التنمية.

ج ـ التوسع في المديونية الخارجية، حيث كان من المتوقع التوسع في الاستثمارات ذات العائد والمردود التنموي، بما يسمح بخدمة الدّين الخارجي بسهولة ويسر، ولكن خابت تلك التوقعات.

د ـ التوسع في رقعة القطاع العام ليس بالضرورة عملية ناجحة ـ كما أشار د. ابراهيم سعد الدين، إذ أن جانباً هاماً من أزمة شركات القطاع العام في الجزائر (الشركات القومية (Sociétés) Nationales)، هي عدم القدرة الاجتماعية والادارية للدولة على إدارة هذه الشركات، إذ انه في غياب تلك القدرة تصبح الملكية العامة أشكالاً قانونية فارغة، ولا تعبر عن ملكية اجتماعية بالمعنى المقصود للكلمة.

تبقى أخيراً نقطة هامة ومركزية مستخلصة من وحي التجربة الجزائرية ولها انعكاساتها على باقي أقطار الوطن العربي، وهي تتعلق بإجهاض عملية المشاركة الشعبية بعد الاستقلال وفك عملية التعبئة الجماهيرية التي سادت خلال فترة حرب التحرير الوطني. وجذور تلك الأزمة تعود الى فترة ما قبل تسلم جبهة التحرير الجزائرية السلطة. ودعوني أغوص قليلاً في بعض خصوصيات التاريخ الجزائري قبل الاستقلال.

فبعد أن مثّل مؤتمر وادي الصومام (عام ١٩٥٦) نقطة انطلاق صحيح في مجال وضع تصورات نظرية لمستقبل الثورة الجزائرية، ومن خلال بعض المؤسسات الديمقراطية التي تضمن الوصول الى قرارات قائمة على المشاركة الديمقراطية، شهدت مسيرة الثورة عدة انتكاسات قبل الحصول على الاستقلال... وتمثلت تلك الانتكاسات فيما يلي:

(١) اغتيال واختطاف بعض القيادات الهامة والواعية التي شاركت في صياغة قرارات مؤتمر وادي الصومام، من خلال سلسلة من التصفيات الداخلية.

(٢) نمو ظاهرة ما يسمى بجيوش الولايات التي أخذت تمثل جزراً منعزلة عن بعضها البعض، قرب نهاية فترة حرب التحرير، وفي مقابل ذلك تكون جيش «شبه نظامي» خارج الحدود في تونس وعلى الحدود مع المغرب، وسمي «بجيش الخارج». وبالتالي، تم خلق مراكز متنافسة للصراع على السلطة غداة الاستقلال. وهذا التطور كان له خطورته القاتلة في اطلاق الصراعات بين القوى المختلفة واجهاض مسيرة التطور الديمقراطي على أساس من الوحدة بين رفاق السلاح خلال مسيرة الثورة الجزائرية.

وقد زاد الطين بلّة، أن المجموعة من الصفوة السياسية والفكرية التي أحاطت بقيادة بن بللا بعد تسلم السلطة غداة الاستقلال، كانت مجموعة تتسم بالمثالية الثورية والطوباوية ولم تخرج عن نطاق «الخطاب الايديولوجي»، بينما كان هناك مشاكل ملحة تحتاج الى معالجة وبرامج عملية في مجال بناء الدولة وحل المشاكل الاقتصادية المتراكمة.

وهنا نصل الى جوهر الأزمة التي أدت الى فك التعبئة الجماهيرية للشارع السياسي العربي في معظم الأقطار العربية، حينما تزايدت «الفجوة» بين الصفوة السياسية والفكرية التقدمية، وبين الجماهير من ناحية، وبينها وبين الجيش وأهل السوق من ناحية أخرى. فعندما تفشل تلك الصفوة في صياغة فكرها في شكل برامج وآليات محددة تصلح للتعامل اليومي مع المشاكل الماثلة وتقف عند حدود «الخطاب الايديولوجي» ومستوى «الشعارات العامة»، تكون أزمة المشاركة والتعبئة الشعبية في مأزق حقيقي. ولذا، فإن مفتاح الأزمة يكمن في تجسير الفجوة بين الصفوة والطليعة السياسية والفكرية، وبين الجماهير والقوى الفاعلة في المجتمع والحياة الاقتصادية.

١٣ ـ عارف دليلة

للتجربة الجزائرية أهمية خاصة من زاوية أخرى غالباً ما تهمل كلياً أو جزئياً في المناقشات التنموية، وهي مسألة دور العامل الذاتي في عملية التطور الاجتماعي، وبالنسبة للتجربة الجزائرية ومثيلاتها العربيات، كيف تصنع التجربة كل مضاداتها حتى تنتكس أو تنعكس.

وفي دولة كالجزائر كانت ذات خطاب سياسي تقدمي بارز طيلة عقدين من الاستقلال، سواء في اعلان بناء الاشتراكية كهدف اجتماعي في الداخل، أم الاعلان عن الانحياز للجبهة التقدمية على المستوى الدولي، تحتل مسألة تفسير دول العامل الذاتي أهمية خاصة.

لماذا تجد هذه الأنظمة نفسها وبعد عقدين من الاستمرار أو أكثر في موقع مضاد تماماً لكل الأهداف المعلنة؟. كيف يستطيع التطور في مختلف الميادين أن يسير، لا بصورة استثنائية، بل بصورة ثابتة، بخلاف الأهداف المعلنة، ولماذا تفتقد آليات الاصلاح الضرورية؟

وبينما عملية البناء في جميع الميادين تحقق الكثير من أهدافها، كمياً وظاهرياً، والتنظيمات الحزبية والشعبية تعج بها البلاد في كل مكان ومناسبة. والدولة تمتلك قدرات للسيطرة على الحركة الاجتماعية لا تطمح ببلوغها أي دولة رأسمالية أو اشتراكية. فما الذي ينقص هذه الأنظمة اذن؟ ما الذي يفرغ هياكلها الاقتصادية والسياسية من المضمون الاجتماعي التقدمي، وما الذي يجعل هذه الهياكل تنتفخ بكل ما يخلو من أي مضمون يتفق مع الأهداف المعلنة؟ هذا جانب هام جداً يستحق أن يولى بحثاً خاصاً في غمار البحث عن شروط التنمية المستقلة.

ان مشكلة هذه الأنظمة هي أنها عندما تخلصت من البنى وأشكال السلطة وآليات الضبط الاجتماعي التقليدية، خطت خطوة هامة في الأمام، إذ فتحت أمام نفسها آفاقاً جديدة. لكن الوسطية والتردد، والافتقار الى تحديد واضح للهدف، ووضع برمجة زمنية للوصول اليه، وبناء القوى الذاتية الملائمة. وهو ما امتاز به «هوشي منه» الذي ذكره عادل حسين من قبل. هذه الوسطية جعلت الهياكل الجديدة في الأنظمة العربية التقدمية تستعيد مضمون الهياكل القديمة وممارستها، وان كان بطرق مبتكرة. وقد استراحت الأنظمة الى ذلك ولم تحاول تطوير آليات تثوير مستمرة، وآليات ضبط اجتماعي، وأشكال تعبئة جماهيرية تتناسب مع مضمون الأهداف المعلنة، حتى انحسرت الأهداف الى مجرد اعلانات تلفزيونية تستر واقعاً اجتماعياً مضاداً على طول الخط حتى تنهار التجربة.

١٤ ـ عبد الرازق حسن

لقد كانت ثورة الجزائر من أهم الانجازات القومية على الساحة العربية، فاستخلاصها لاستقلالها من براثن الاستعمار الفرنسي، وتضحياتها الضخمة في هذا المجال كانت وما تزال مثار اعجاب وتقدير ليس في الوطن العربي فحسب، وانما في العالم الثالث بأسره.

وقد بدأت الجزائر من الصفر تقريباً، وكان عليها أن تهيىء القيادات اللازمة لإدارة البلد الضخم، واعادة بناء ما خربه الاستعمار. وكأني بها كانت تسابق الزمن، فأقامت العديد من المشروعات الضخمة في مختلف المجالات، غير أنها بدأت تواجه الكثير من المشاكل في السنوات الأخيرة، نتيجة التناقضات الايديولوجية من ناحية، وبروز المصالح الفردية والفئوية من ناحية أخرى.

وليس من الغريب أن تظهر تناقضات ومشاكل بعد المرحلة الأولى للاستقلال، لأن المجموعة الثورية التي حكمت باسم جبهة التحرير كانت تضم عناصر ذات تطلعات مختلفة من ناحية، ولأن الدفع الثوري والتماسك العضوي في الجبهة نحو العمل الوطني أخذ يتناقص بعد ذلك. وحينما تصل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى تحقيق حد ما من المعدلات، تبدأ كل مجموعة في تشكيلة الجبهة تبحث عن مصالحها الذاتية، أو في تطبيق ما تتصوره من أهداف اجتماعية. ولهذا لا مفر في مثل هذه الأحوال من اعادة النظر في التشكيلة المكونة

للجبهة لدفع العمل القومي الى الأمام، وما يسميه البعض النظام، ليوائم المرحلة الجديدة. ويثير البعض عند الكلام عن التجربة الجزائرية عدة مسائل منها: البعد عن العمل القومي العربي، والاتجاه نحو العمل الجهوي، واعادة النظر في العلاقة مع فرنسا والبلدان المتكلمة بالفرنسية (الفرانكوفونية)، وتحديد دور القطاع العام وزيادة دور القطاع الخاص، ومراعاة المصلحة الذاتية في التعامل مع الخارج.

وإذا كانت الجزائر قد بعدت الى حد كبير عن العمل القومي العربي، فإن ذلك ليس بالجديد، فقد كان هناك تيار قوي بعد الثورة، لا يوافق على الانخراط في العمل العربي بما فيه من مشاكل، وقد ساعده أخيراً ما ظهر من تفكك في الجبهة العربية. وتحول اهتمام الجزائر الى الاهتمام بالتحالفات الاقليمية، كما هو الحال الآن في التحالف مع كل من تونس وموريتانيا. وحتى فكرة المغرب العربي الكبير تضاءلت، واتخذت الجزائر موقفاً متشدداً من المغرب، وساندت حركة البوليساريو في الصحراء الغربية.

وفي الوقت نفسه، تتجه المعاملات مع فرنسا الى التحسن بشكل كبير، بحجة أن هناك حوالى نصف مليون عامل جزائري يعملون فيها، وللارتباط اللغوي مع فرنسا الذي لم ينجح دعاة التعريب في التقليل منه، والتمسك بالفرنسية كلغة في التعامل يشكل عائقاً كبيراً في اندماج الجزائر في العمل العربي المشترك. والملاحظ أن حركة الاندفاع نحو التعريب عند الاستقلال قد خفت الى حد كبير، وان اتخذ الحزب قراراً باعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية للبلاد.

أما عن تحديد دور القطاع العام، وزيادة دور القطاع الخاص، فلا يمكن اعتباره تحولاً جذرياً دون دراسة دور القطاع العام في الخطة من ناحية، والمجال الذي يخدمه هذا القطاع من ناحية أخرى. لأنه لا يمكن النظر الى القطاع العام بشكل مطلق، وهناك العديد من الدول النامية التي تقوم التنمية فيها على القطاع العام الذي يخدم أساساً مصالح مشروعات الاستثمار الفردي. وكذلك الحال بالنسبة الى القطاع الخاص، فطالما أن نموه محكوم، فلا خوف منه، أما إذا تركت له الحرية المطلقة، فإنه عند مرحلة معينة سيجد من مصلحته التعاون مع رأس المال الأجنبي، مما يؤدي الى تأثير معاكس على استقلالية التوجه الاقتصادي في الدولة، والصورة عما يتم في الجزائر ما زالت غير واضحة المعالم في هذا المجال حتى يمكن الحكم عليها.

والمشكلة التي تواجه الجزائر حالياً هي توسعها في إقامة مشروعات رأسمالية ضخمة، حديد وصلب وكيماويات، وصناعات تركيبية ذات طاقة انتاجية عالية، دون النظر الى مدى اتساقها مع حاجة السوق العربي، أو حتى المغربي، مما أدى الى مواجهتها بمشاكل التصدير. وقد أدى التوسع في هذه المشروعات، وفي مشروعات البنى الأساسية الى اللجوء الى الاقتراض بمعدلات عالية، معتمدة في ذلك على ارتفاع أسعار النفط والغاز الذي تقوم بتصديره أساساً الى الدول الأوروبية. وقد أصبحت تواجه بمشاكل نتيجة انهيار أسعار النفط

والغاز في الوقت الذي عليها أن تقوم بتشغيل وصيانة المشروعات التي أقيمت، إضافة الى سداد خدمة الدّين العام.

المشكلة التي تعيشها الجزائر توضح لنا وبكل وضوح عدم قدرة أي اقتصاد عربي على أن ينمو بشكل مستقل عن الاطار العربي ككل. ولا يكفي في هذا أن يدخل في اطار تكتل اقليمي محدود الامكانيات كالمغرب العربي الكبير الذي يكثر الكلام حوله.

والجدير بالملاحظة أن البعدعن العمل القومي هوالذي يشجع مقولة التكامل بين دول البحر الأبيض المتوسط، شماله وجنوبه، وما معناه ضمان تنمية الأقسام الجنوبية من البلدان الأوروبية من خلال ربطها بأقطار المغرب العربي.

١٥ ـ نادية رمسيس فرح

تتماثل التجربة الجزائرية في محاولة تنمية مستقلة مع التجربة المصرية في الستينات، وتتسم بظهور المشاكل نفسها تقريباً التي عانت منها مصر في أواخر الستينات مثل: تبلور نخبة بيروقراطية ذات اتصال عضوي بالقطاع الخاص، وازدياد تفاوت الدخول، والاعتماد التكنولوجي على الخارج، واعادة رسم السياسات في اتجاه اعطاء مزيد من الامتيازات للقطاع الخاص على حساب تقليص القطاع العام. ولقد تطور هذا الواقع في مصر بإعادة الانخراط في النظام الرأسمالي العالمي من خلال سياسات الباب المفتوح. وأعتقد أن الجزائر تقف الآن على مفترق طرق، فإما أن تؤدي تلك التوجهات الى السير في ركاب التجربة المصرية، أو أن يحدث تثوير في العلاقات الاجتماعية التي تكلست وأصبحت عائقاً في سبيل تطور قوى الانتاج في اتجاه عملية تنمية مستقلة.

الأمر الثاني الذي أحب أن أنوه اليه، أن لا ننظر فقط الى مؤشرات العلاقات التجارية الخارجية في تقويم تبعية الاقتصاد الجزائري من عدمه. فمن الصعب تغيير تلك العلاقات بطريقة فجائية، وهناك مزايا اكتسبتها الجزائر من تجارتها الخارجية ووظفتها بطريقة جيدة في خدمة خططها التنموية وإن كانت هناك أخطاء ملموسة مثل الاعتماد على استيراد المشاريع تامة الصنع... الخ.

وأعتقد أن سبباً رئيسياً في تأزم مسارات التنمية في الوطن العربي، وهو تبني أساليب التنمية بالتركيز على الصناعات التقليدية. وهي عملية لا تعطي أي ميزة نسبية للوطن العربي في تقسيم العمل الدولي الحالي. ومن الملاحظ أن نظاماً جديداً لتقسيم العمل الدولي قد بدأ في التبلور. وبالتالي أعرض فكرة أرجو أن تكون موضوعاً للبحث من قبل الاقتصاديين العرب، وهي كيفية التخطيط في ايجاد مكان للمنطقة العربية في قلب النظام الدولي المرتقب وليس على أطرافه. وأطرح هنا فكرة الاستثمار في الموارد البشرية وفي المجالات الحديثة للبحث والتطوير كمجال لاستثمار أمثل للموارد البشرية والفوائض العربية المتولدة من دخل

النفط، وذلك دون الاخلال بالصناعات التي تعمل على اشباع الحاجات الأساسية لمجموع الشعب العربي.

١٦ ـ مكرم فؤاد صادر

تردد الحديث في مناسبات عدة حول القطاع الخاص وعودة تطوره في البلدان ذات النهج الاشتراكي كسوريا ومصر والجزائر وغيرها. أود أن أشير الى أن الموضوع ليس دور القطاع الخاص أو عدمه، أو فائدة هذا القطاع أو عدم فائدته. إذ ان المقارنة الصحيحة تكون من خلال خطة التنمية المعتمدة في هذا البلد أو ذاك، وضمن المعطيات الموضوعية للبلد المعني. فدور وحجم ومجال عمل القطاع الخاص يحدده المخطط حسب احتياجات الخطة. فليس من ضير أن يقوم القطاع الخاص بدوره ما دام هذا الدور محكوماً من قبل المخطط ذاته. غير أن الذي حدث في الجزائر، وفي مصر كذلك، أن القطاع الخاص وبظل اختلالات في عملية التنمية راح يطوّر عمله. وهذا جلي في الصناعات الخفيفة في شرائح السلع القريبة الى المستهلكين والتي تتطلب استثمارات ضعيفة وذات دورة انتاجية قصيرة جداً، مما جعله يستفيد وبشكل واضح من تحويل جزء من الفائض الاجتماعي على حساب القطاع العام. وإذا استمرت عملية تحويل الفائض الاجتماعي هذه من القطاع العام نحو القطاع الخاص، فإن هذا الأخير سيفرض مستقبلاً دوراً سياسياً متزايداً يؤثر من خلاله على التحكم في انتاج الفائض وعلى توجيه هذا الفائض نحو استثمارات يجد له فيها مصلحة. وعليه لا بد من التنبه لمثل هذا المسار الذي ليس في مصلحة التنمية المستقلة. إذ ان عودة القطاع الخاص الى التنامي سيؤدي حتماً الى زيادة الاندماج في السوق العالمية. فالفئات الاجتماعية الكامنة وراء النشاطات الخاصة لها مصلحة بالتطلع نحو الخارج لإقامة تحالفات وعلاقات تتقوى بها وتقويها بدورها. ولا أخال د. بن شنهو غافلاً عن مثل هذه الأمور، بل على العكس لقد حللها مفصلاً في عدة كتابات له ومنها كتابه الأخير حول التنمية والتصنيع في الجزائر.

الفصل التاسع

تجربة التنمية الإقتصادية من منطلق الاستقلال والتبعية في المملكة العربية السعودية

د. محمد هشام خواجكية (*)

مقدمـــة

تعتبر تجربة السعودية في التنمية الاقتصادية ذات خصائص متميزة عن تلك التي تعرفها معظم الدول النامية.

فعلى الرغم من كون السعودية تتميز بضآلة عدد السكان (١٠ ملايين نسمة)، إلا أنها مع ذلك من الدول ذات الاهمية الاستراتيجية الكبيرة بسبب ما لديها من احتياطيات نفطية كبيرة، وكونها من أكبر مصدري النفط في العالم وواحدة من الدول النامية التي استطاعت، بالتعاون مع دول الأوبك الأخرى «تحويل معدل التبادل التجاري لصالحها» خلال عقد السبعينات نتيجة تصحيح اسعار النفط خلال الاعوام ١٩٧٣، ١٩٧٩، و ١٩٨٠، مما أدى إلى زيادة تدفق العائدات النفطية التي مكنتها من الانفاق على نطاق واسع على مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة الاستهلاك العام والخاص بشكل أدى إلى تحسن كبير في مستويات المعيشة حتى وصل متوسط دخل الفرد فيها بين ١٢٠٠٠ ـ ١٦٠٠٠ دولار، ويعتبر هذا واحداً من أعلى مستويات الدخل في العالم.

ولكن على الرغم من الحقائق السابقة، فإن الاقتصاد السعودي يشترك مع اقتصاديات الدول النامية الاخرى بمجموعة من الخصائص أهمها ضآلة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع نسبة السكان الذين يقطنون المناطق الريفية والاعتماد الكبير على العالم الخارجي سواء في مجال التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً أم في مجال التكنولوجيا.

كل هذه العوامل تجعل من دراسة تجربة السعودية في التنمية ذات أهمية خاصة وبعداً يتجاوز السعودية إلى الدول الاخرى ذات البنية الاقتصادية المشابهة لها.

وانطلاقاً مما تقدم، ستقوم الدراسة بالتعريف بجهود التنمية الاقتصادية عموماً والصناعة خصوصاً، وتقويم حصيلة هذه الجهود من حيث أثرها في تنويع مصادر الدخل وايجاد بنيان

(*) مدير ادارة الاعلام والتنسيق الصناعي.

اقتصادي داخلي متوازن قادر على توليد مصادر دائمة للدخل بشكل يحل تدريجياً محل النفط الآيل للنضوب. كما ستقوم بتقويم جهود التنمية من حيث أثرها على تأمين الاستقلال الاقتصادي المتزايد وامكانيات الاعتماد على الذات.

وتحقيقاً لذلك ستستعرض الدراسة في القسم الاول الموارد الطبيعية والبشرية باعتبارها الاساس لأي تنمية اقتصادية واجتماعية. وفي القسم الثاني ستقوم بتحديد المؤشرات الرئيسية للاقتصاد السعودي مشيرة إلى خصائص الاقتصاد السعودي وتطور الفعاليات الاقتصادية وطرق تخصيص الموارد.

أما في القسم الثالث فسيجري تحليل العلاقات الاقتصادية الخارجية للسعودية من حيث تركيب التجارة الخارجية واتجاهاتها والمدفوعات الدولية والموجودات الخارجية المتراكمة ودور الهجرة في جهود التنمية السعودية.

وفي القسم الرابع سيجري استعراض اوضاع الصناعة الاستخراجية والتحويلية من حيث تطور انتاج النفط وأسعاره والعوامل المحددة لهما، وكذلك تطور الصناعة التحويلية وأقسامها الرئيسية وخصائصها.

وفي القسم الخامس والاخير سيتم تقويم تجربة السعودية في مجال التنمية الاقتصادية من خلال استعراض مظاهر التبعية التي لا زالت قائمة في الاقتصاد السعودي، وكذلك من خلال مؤشرات الاستقلال الاقتصادي التي يمكن تلمسها نتيجة الجهود الطويلة التي بذلت سواء من قبل الحكومة أم الافراد بهدف النهوض في الاقتصاد السعودي.

وتجدر الاشارة إلى أن بيانات هذه الدراسة قد توقفت عند عام ١٩٨٣. ونظراً لأن العديد من التطورات الهامة قد حدثت منذ عام ١٩٨٣ وحتى الآن، مما أدى إلى تغيير واضح في عدد من المتغيرات الاقتصادية بخاصة ما تعلق منها بنسبة مساهمة القطاعات الانتاجية غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي وفائض ميزان المدفوعات ومعدلات الاعتماد على العمالة الأجنبية وغيرها، لهذا، فإننا نود التأكيد هنا على أهمية هذه التحولات كمؤشرات أساسية للتعرف على مدى التطور الحاصل في بنية الاقتصاد السعودي رغم عدم تمكن الدراسة من الاشارة إليها بسبب عدم توافر البيانات الدقيقة حولها.

أولاً: الموارد الطبيعية والبشرية

١ ـ الموارد الطبيعية

يعتبر النفط والغاز الموجودان بكميات كبيرة من أهم الموارد المتوافرة في السعودية، وقد مكنها هذا من أن تصبح أكبر مصدر للنفط في العالم. فالسعودية من أكبر البلدان المالكة للاحتياطيات النفطية. أما الغاز فتمتلك خامس اكبر احتياطي منه في العالم، ويقدم هذا للسعودية امكانيات

كبيرة للتنمية الاقتصادية في المستقبل، يضاف إلى ذلك بأن السعودية تتمتع بميزة وجود النفط بالقرب من سطح الارض، وبالتالي، فهو سهل الاستخراج قليل التكاليف. كما أن وجود آبار النفط بالقرب من الموانىء البحرية يقلل من تكاليف نقله مما يعطي السعودية ميزة اضافية طبيعية في السوق الدولية.

اضافة إلى وجود النفط والغاز بأسعار رخيصة للاستعمالات الصناعية والزراعية، فإن السعودية تمتلك امكانيات كبيرة لاستغلال الطاقة الشمسية. وإذا كانت مصادر الطاقة واحدة من العوامل المساعدة على التصنيع، فإن توافر الماء يمثل واحداً من العناصر الاساسية في التنمية الاقتصادية، لا سيما وأن التوسع الصناعي والزراعي من شأنه أن يزيد من استهلاك المياه، وبالتالي، فإن ندرة المياه الرخيصة من شأنها أن تشكل عائقاً قوياً أمام التنمية الاقتصادية.

هذا وتشير التقديرات إلى وجود احتياطيات كبيرة من المياه الجوفية تقدر بنحو ٣٣٧ بليون متر مكعب، أما الاحتياطيات المحتملة فتقدر بنحو ٥٦٥ بليون متر مكعب[1]، وتكفي هذه الاحتياطيات لري مساحة من الاراضي الزراعية مقدارها ربع مليون هكتار لمدة ١٠٠ عام، هذا دون إنقاص الكميات اللازمة لمياه الشرب وللصناعة وللزراعة العادية.

وعلى الرغم من وجود فائض من كميات المعروض من المياه البالغة ٢,٥ مليون متر مكعب عام ١٩٨٥ بالنسبة للكميات المطلوبة منه، فإن هناك حاجة إلى زيادة المعروض من المياه في عدد من مناطق السعودية مما يتطلب الاستمرار في تطوير انتاج المياه لتأمين احتياجات كل من المدن والقرى من ماء الشرب النقي وبالكميات المناسبة خلال خطة التنمية الثالثة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ وما بعدها.

وستبقى الاستراتيجية الرئيسية للسعودية في هذا المجال هي تنظيم الاستفادة من المياه المتوافرة بأقل التكاليف ودون الاساءة إلى المخزون غير المتجدد من المياه وتوزيع المنتج على مختلف المناطق المدنية والقروية في السعودية. ورغم توافر المياه، فإن تطوير الزراعة بشكل كبير مسألة صعبة بسبب ندرة الأراضي الصالحة للزراعة. فمن أصل مساحة السعودية البالغة ٢٢٤٠ ألف كلم^2 تبلغ مساحة الاراضي الصالحة للزراعة نحو ٢٩١ ألف كلم^2 فقط أي ١٣ بالمائة من مجموع مساحة الاراضي. أما المساحة المزروعة فعلا فتبلغ ٨١ ألف كلم^2 أي حوالى ٢٨ بالمائة من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة. إن توسيع رقعة الاراضي المزروعة تستدعي التوسع في المساحات المروية، ويتطلب التوسع في الأراضي المروية بدوره تخطيطاً سليماً وحذراً شديداً لأن الري غير المدروس قد يؤدي إلى افقار الارض وتقليص مساحات الأراضي الصالحة للزراعة بسبب ملوحة الارض الزائدة. وفي المقابل، فإن هناك امكانيات كبيرة في تطوير زراعة الخضر والفواكه وتربية الدجاج في بيئات اصطناعية مسبقة.

ويتميز مناخ السعودية بكونه شبه استوائي حار ورطب في الصيف ومعتدل في الشتاء في

(١) Saudi Arabia Lloyds Bank Group, *Economic Report, (1982)*.

المنطقة الغربية الواقعة بمحاذاة البحر الاحمر. كما يتميز بصيف حار جداً مع شتاء بارد وجاف في المنطقة الوسطى. وبمناخ حار ورطب طيلة أيام السنة في المنطقة الشرقية. وهذا الجو القاسي لا يساعد على النشاط الاقتصادي، إلا أن الوسائل الحديثة للتكييف والتبريد قد مكنت السعودية من تجاوز هذه المشكلة ببعض التكاليف.

ويوجد على سواحل السعودية وبخاصة في المنطقة الشرقية المطلة على الخليج العربي ثروة سمكية هامة يمكن استغلالها والاستفادة منها، كما توجد ثروة سمكية أقل أهمية في البحر الاحمر يمكن الاستفادة منها واستغلالها أيضاً.

وتشير الدلائل إلى وجود كميات تجارية من الحديد والذهب، كما توجد دلائل على وجود الفضة والنحاس والكروم والمنغنيز والملح والفوسفات والبوكسايت والنيكل والرمل والجبس. ولم يجر استغلال هذه الموارد المعدنية وغير المعدنية بالشكل الكافي على الرغم من أنها تشكل مصدراً مهماً لتطوير الانتاج في المستقبل[٢].

ويعتبر مركز السعودية المطل على البحر الاحمر من جهة الغرب والخليج العربي من جهة الشرق مهماً من وجهة النظر التجارية، حيث انها تمتلك واجهات بحرية ممتدة تسمح لها بالوصول إلى البحار العالمية لنقل بضائعها ومنتوجاتها. وهذا بحد ذاته مسألة مهمة لاقتصادها وعلاقاتها التجارية مع بقية انحاء العالم[٣].

٢ ـ الموارد البشرية

لما كانت قاعدة البيانات المتوافرة حول السكان محدودة النطاق وقليلة الدقة، لهذا، فإن الارقام الخاصة بالسكان يمكن اعتبارها مؤشراً عاماً فقط يعطي صورة تقريبية عن الواقع القائم.

وقد زاد عدد السكان خلال العقد الماضي بمعدلات مرتفعة وسريعة حيث ارتفع من ٦,٤٢٩ ملايين نسمة عام ١٩٧١ إلى ٧,٢٥٠ ملايين نسمة عام ١٩٧٥، ثم إلى ٨,٩٦٠ ملايين نسمة عام ١٩٨٠، وأخيراً ١٠ ملايين نسمة عام ١٩٨٣[٤]. وبلغ معدل النمو السنوي في السكان خلال الفترة ١٩٧١/ ١٩٨٣ حوالى ٣,٧٥ بالمائة. ويعتبر معدل النمو هذا مرتفعاً إذا ماقورن بمعدلات النمو في البلدان الصناعية الرئيسية. وهذا النمو المرتفع من شأنه أن يزيد من احتياجات الاستهلاك والموارد البشرية على حد سواء[٥]. ويعزى هذا المعدل المرتفع لنمو السكان بشكل رئيسي

---

(٢) United Nations Industrial Development Organization [UNIDO], *Resource Base for Industrialization in the Gulf Cooperation Council Countries,* (1983), pp. 95-115.

(٣) صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية، ١٩٧٢ ـ ١٩٨٣ (الكويت: الصندوق، [د.ت.])، ص ١٢ ـ ١٣، و ١٥.

(٤) Economic Intelligence Unit [EIU], *Quarterly Economic Review of Saudi Arabia, Annual Supplement, 1984,* p.6.

(٥) صندوق النقد العربي، المصدر نفسه.

إلى هجـرة العمالة الاجنبية التي اعتمدت عليها السعودية في نموها الاقتصادي السريع. وقد قدر عدد السكان الوافدين بنحو ١٥ بالمائة من المجموع العام عام ١٩٨٠.

وبـالنظر لاتساع مساحة السعودية وقلة عدد السكان فقد انخفضت الكثافة السكانية فيها لتصل إلى ٤,٥ أشخاص للكيلو متر المربع الواحد. ويقدر سكان المدن بنحو ٢١ بالمائة من مجموع السكان بينما يصل سكان المناطق الزراعيـة والقرى إلى حـوالى ٧٩ بالمـائة من المجمـوع العام (عام ١٩٧٦).

ويشير التوزيع العمري للسكان إلى أن حوالى ٤٧ بالمائة من السكان دون سن الـ ١٥ سنة وهناك ١١ بالمائة فقط فوق سن الـ ٥٠ عاماً. أما السكان النشيطون اقتصادياً فتبلغ نسبتهم ٤٣ بالمـائـة من عدد السكان. وهذا يعني أن التوزيع العمري للسكان يميل نحو الاعمار الصغرى. وتشكل النساء أقل من نصف عدد السكان بقليل (٤٩,٤ بالمائة). وعلى الرغم من التقدم الحاصل في مجال التعليم ووصول ما يقرب من ٢,٥ مليون طالب في سلك التعليم العام وأكثر من ٩٠ ألف طالب في التعليم الجامعي، فإن نسبة الامية ما زالت مرتفعة وتصل إلى حوالى ٥٠ بالمائة من مجموع عدد السكان (فوق ١٠ سنوات) عام ١٩٨٢. وتعزى هذه النسبة المرتفعة للامية إلى نسبة السكان الـريفيين المـرتفعـة. ونتيجة للاستثمارات الكبيرة في مجال التعليم، فإنه من المعتقد أن تزداد نسبة المتعلمين بشكل مضطرد. ومع ذلك فإن الوضع الحالي يعكس الخصائص البشرية في السعودية من وجهة نظر احتياجات التصنيع والتطور التكنولوجي[(٦)].

إن البيانات الخاصة بقوة العمل ليست أفضل من تلك الخاصة بالسكان وتستدعي الحرص الشـديد عند معالجتها. وقدر عدد العمال في السعودية بنحو ٢٦٩٢ ألف نسمة عام ١٩٨٠، أي حوالى ٣٠ بالمـائة من عدد السكان. أما نسبة العمالة الاجنبية إلى المجموع العام فتقدر بنحو ٣٨ بالمائة عام ١٩٨٠ أي أكثر من (١) مليون عامل، وأصبحت ٤٣ بالمائة عام ١٩٨٢ أي نحو ١٢١٧ ألف عامل. إن الرغبة في التوسع الاقتصادي السريع قد أحدثت طلباً عالياً على العمالة لم يكن من المستطاع تأمينها من مصادر محلية. لهذا، فقد فتحت السعودية أبوابها، شأنها في ذلك شأن بلدان الخليج كلهـا، إلى العـمالة الوافدة. وربما كان هناك مناطق قليلة في العالم يجد الانسان فيها هذه النسبة المرتفعة من العمالة الاجنبية.

وتتميز القوة العاملة في السعودية بأنها فتية حيث ان ما يقرب من ٦٠ بالمائة من عدد العمال هم دون الـ ٣٥ سنة، و ٢٨ بالمائة منهم ما بين ٣٥ ـ ٤٩ سنة و ١٢ بالمائة فقط فوق الـ ٥٠ سنة. وتعتـبر الـظاهـرة الملفتة للنظر في العمالة السعودية الانخفاض الشديد في نسبة مساهمة الاناث في العـمالة، حيث لا تتجاوز هذه ٦ بالمائة من مجموع القوة العاملة في البلاد. وتشكل هذه الظاهرة

---

(٦) الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، البيانات الاساسية (الكويت: الصندوق، ١٩٨٣)، ص ٣٣ ـ ٤٢، و UNIDO, *Resource Base for Industrialization in the Gulf Cooperation Council Countries*, pp. 20-25.

واحداً من العوائق التي تحد من التوسع في النشاطات الانتاجيةاعتماداً على المصادر المحلية للسكان. هذا وتتوزع العمالة على النشاطات الاقتصادية الرئيسية (زراعة ـ صناعة ـ خدمات) بنسبة ٦١ بالمائة للأول أي ١٦٦٩ ألف عامل، و١٤ بالمائة للثاني أي ٣٥٠ ألف عامل، و٢٥ بالمائة للثالث أي ٦٧٣ ألف عامل[٧].

ثانياً: المؤشرات الرئيسية للاقتصاد في السعودية

١ ـ الخصائص العامة للاقتصاد في السعودية

لقد تميز النشاط الاقتصادي في السعودية قبل البدء في انتاج النفط وتصديره باعتماده على الزراعة المحدودة وتربية قطعان الماشية، اضافة إلى اعتماده على عوائد الحج السنوية.

ومنذ مطلع الخمسينات بدأ انتاج النفط وتصديره، وبدأ النفط يهيمن بصورة متزايدة على النشاط الاقتصادي بصفته الكلية لا كقطاع رئيسي ومساهم أساسي في الناتج المحلي الاجمالي فقط، ولكن أيضاً، ومن خلال الانفاق الحكومي لموارد النفط، المحدد الرئيسي والوحيد للنشاط الاقتصادي في القطاعات الاخرى. ومع تدفق العائدات النفطية زادت مخصصات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما زاد الانفاق على الاستهلاك العام والخاص بشكل أدى إلى تحسن كبير في مستويات المعيشة حتى وصل دخل الفرد إلى ١٥٨٢٠ دولاراً للفرد الواحد عام ١٩٨٢، ثم عاد فانخفض إلى ١١٩٠٠ دولار للفرد عام ١٩٨٣[٨].

وعلى الرغم من أن السعودية تتبع نظام الاقتصاد الحر، فإن الحكومة تظل هي المولد الرئيسي للنشاط الاقتصادي لأن الحكومة أولاً هي المالكة لدخل النفط والغاز الطبيعي، ولأن قدرات المنظمين من السعوديين محدودة نسبياً خارج الانشطة التجارية والخدمية التقليدية ثانياً. وينتظر أن تستمر الحكومة السعودية بالقيام بدور اقتصادي رئيسي، في الوقت نفسه الذي تعمل فيه على تنمية القطاع الخاص والمشاركة في عدد متنام من المشروعات المشتركة. ويعتبر الهدف الرئيسي للاقتصاد السعودي في الظروف الراهنة التي يبدو فيها اعتماده الكبير على مورد قابل للنضوب وهو النفط، تنويع مصادر الدخل القومي وذلك عن طريق استغلال الثروة النفطية بصورة تمكن البلاد من تحويلها إلى أصول منتجة، وبحيث تحل الايرادات المتحققة من الموارد الجديدة محل ايرادات النفط على نحو مستمر ودائم ومنتظم، وبشكل يؤدي إلى تخفيض الاعتماد شبه الكلي على الاسواق الخارجية، سواء لتصريف النفط الخام والغاز المسال أم لتأمين احتياجات السعودية من مختلف السلع والمواد الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية.

---

(٧) Ministry of Finance and National Economy, *Statistical profile of Saudi Arabia, 1984*, p.9.

(٨) صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية، ١٩٧٢ - ١٩٨٣، ص ١٥.

وانطلاقاً من الحقيقة السابقة، سعت السعودية إلى تدعيم وزيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد السعودي في مختلف الميادين. وقد شمل ذلك إقامة بنية أساسية متطورة تتضمن انشاء محطات توليد الكهرباء وتحلية المياه والطرق والموانىء والمطارات والمواصلات الحديثة، وكذلك المناطق الصناعية التي توفر التسهيلات الهامة التي تحتاج اليها المشروعات الصناعية، اضافة إلى تطوير العنصر البشري كالرعاية الصحية والتعليم والقطاع المالي الذي يشتمل على مؤسسات متخصصة في تمويل مختلف أنواع المشروعات وبصفة خاصة المشروعات الصناعية، وأخيراً القطاع الزراعي بهدف تأمين جزء متزايد من احتياجات البلاد الزراعية.

وقد أدت المنجزات السابقة إلى قيام اقتصاد حديث نسبياً يشكل فيه قطاع النفط حجر الاساس في الوقت الذي تزداد فيه اهمية القطاع غير النفطي بالتدريج. وعلى الرغم من هذه المنجزات فإن السعودية ما زالت تواجه تحديات تشبه إلى حد كبير تلك التي تواجهها الدول النامية، وربما تكون اكثر حدة في الامد الطويل.

وتشكل التنمية المحلية نقطة ارتكاز رئيسية في تحول السعودية من مرحلة الاعتماد على النفط إلى مرحلة الاقتصاد المتوازن. إن تنويع مصادر الدخل هو من العناصر الاساسية للتنمية المحلية، إذ انه يوفر قدراً متزايداً من اسباب الاستقرار ويخفف من حدة التعرض والانكشاف. إلا أن التنمية المحلية المتوازنة لا يمكن تدعيمها بشكل دائم دون التغلب على مشكلة ضيق السوق، ونقص الموارد الطبيعية والبشرية. لذلك تبرز الحاجة إلى تحقيق المزيد من التعاون والتكامل الاقتصادي بين السعودية من جهة، واقطار الخليج العربي من جهة أخرى. ونظراً لأن سوق الخليج لا يوفر القدر الكافي من مقومات التنمية الصناعية والزراعية في الامد المتوسط والطويل، تحتاج السعودية إلى توسيع نطاق التعاون والتكامل الاقتصادي ليشمل الاقطار العربية جميعها، حيث يوفر اختلاف توافر عناصر الانتاج الفرصة لإقامة صناعات ومشاريع متنوعة ومتعددة يمكن أن تشكل أساساً قوياً لتنمية صناعية واقتصادية أكثر عمقاً وأوسع مدى.

٢ ـ الناتج المحلي الاجمالي ومكوناته

وصل الناتج المحلي الاجمالي إلى **٥٢٤٧١٨** مليون ريال عام **١٩٨٢** بعد أن كان **٢٢٩٢٠** مليون ريال عام **١٩٧١** و**١٣٩٥٩٩** مليون ريال عام **١٩٧٥**، أي أنه تضاعف ست مرات بين عامي **١٩٧١** و**١٩٧٥**، بينما تضاعف اكثر من **٢٢** مرة بين عامي **١٩٧١/ ١٩٨٢**. وقد كان السبب الرئيسي في هذه الزيادات الكبيرة هو ارتفاع اسعار النفط التي حصلت بشكل كبير عام **١٩٧٣** و**١٩٧٩** و**١٩٨٠**، وكذلك زيادة كميات الانتاج خلال الفترة المدروسة. إن الزيادات الكبيرة في عائدات النفط هي التي أدت إلى التوسع السريع في القطاعات الاخرى. فقطاع الصناعات التحويلية تضاعف انتاجه بحدود **١٢** مرة خلال السنوات العشر، وقطاع البناء والتشييد تضاعف بحدود **٥٧** مرة، وقطاع الفنادق والتأمين والمواصلات بحدود **١٨** مرة، وأخيراً قطاع الخدمات بنحو **٢٠** مرة.

ونظراً لزيادة السكان التي رافقت الزيادة في الناتج المحلي فإن متوسط دخل الفرد قد ازداد هو الآخر من ٣٥٦٥ ريالاً سعودياً عام ١٩٧١ إلى ١٩٣٣٧ ريالاً عام ١٩٧٥، ثم إلى ٦٠٨٨٦ ريالاً عام ١٩٨١. إلا أن هذه الزيادات يجب أن ينظر اليها بشيء من التحفظ، إذ ان جزءاً من هذه الزيادات ناتج عن التضخم في أسعار السلع المستوردة سواء أكانت استهلاكية أم رأسمالية. كما أن الزيادة المتبقية بعد طرح معدلات التضخم يجب أن ينظر اليها بحذر أيضاً، إذ ان هذه الزيادات ناتجة عن بيع النفط الذي يعتبر ثروة وطنية غير متجددة. أي أن استخراج النفط إما أن ينجم عنه تحويل الثروة النفطية في باطن الارض إلى أشكال أخرى من الثروة عن طريق استثماره في مشاريع انتاجية أو تحويله للاستهلاك المباشر. وهذا يعني أن حساب الناتج المحلي بالطريقة التقليدية يمكن أن يؤدي إلى تضخيم الناتج بطريقة جذرية باعتباره دخلاً دائماً وهو غير ذلك.

كذلك انخفض الناتج المحلي بشكل كبير عام ١٩٨٣ بالنسبة لعام ١٩٨٢ ليصل إلى ٤١٥٦٧١ مليون ريال بعد أن كان ٥٢٤٧١٨ مليون ريال. ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض اسعار النفط والكميات المنتجة منه على حد سواء، وذلك بسبب الاحداث والتطورات الناجمة عن أوضاع الاقتصاد العالمي، حيث أدى استمرار أوضاع الركود الاقتصادي العالمي، ولا سيما في الدول الصناعية الرئيسية، إلى تخفيض الطلب العالمي على النفط. وقد ترتب على ذلك انخفاض انتاج النفط الخام وتراجع أسعاره، ومن ثم تدهور العائدات النفطية للدول المصدرة للنفط وعلى رأسها السعودية. وقد انعكس ذلك على انخفاض ناتج قطاع الصناعات الاستخراجية، وبالنظر لأهمية هذا القطاع ودوره الكبير في الناتج المحلي الاجمالي فقد أدى إلى تراجع حجم الناتج الاجمالي للسعودية.

أ ـ هيكل الناتج المحلي الاجمالي

وتشير دراسة توزيع الناتج المحلي الاجمالي على مختلف القطاعات الاقتصادية، بشكل واضح، إلى سيطرة النفط على مجمل الفعاليات الاقتصادية. فناتج قطاع الصناعات الاستخراجية قد تراوح بين ٥٥ بالمائة عام ١٩٧١ و ٧٥ بالمائة عام ١٩٧٥، ثم عاد فانخفض إلى ٦١ بالمائة عام ١٩٨٢ و ٤٦ بالمائة فقط عام ١٩٨٣. وعلى الرغم من هذا الانخفاض ما زال قطاع النفط يساهم بالنصيب الاوفر من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي. والانخفاض الملاحظ في نسبة مساهمته لم يكن بسبب نمو فعاليات انتاجية أخرى بقدر ما كان ناتجاً عن انخفاض الاسعار وكميات الانتاج المشار إليها. ويوضح الوضع السابق تأثير العائدات النفطية على طبيعة وهيكل الناتج الاجمالي، ويبرز أهمية الاسراع في تنفيذ سياسة تنويع مصادر الدخل للتقليل تدريجياً من مخاطر الاعتماد على مادة وحيدة ناضبة هي النفط في تمويل مختلف الفعاليات الاقتصادية وفي خلق قاعدة اقتصادية متوازنة تتوافر فيها فرص استثمارية متنوعة.

ورغم الجهود التي بذلتها السعودية في مضمار التنمية الاقتصادية فلا زال هيكل الناتج الاجمالي يتصف بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

(١) ما زال نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي منخفضاً بشكل عام وتراوح بين ٨,٥ بالمائة عام ١٩٧١ و ٦ بالمائة عام ١٩٨٢ . هذا على الرغم من ارتفاع معدل النمو السنوي لناتج الصناعة التحويلية الذي بلغ ٢٧ بالمائة خلال الفترة ١٩٧١ / ١٩٨٣ ، مما يعني أن السعودية ما زال أمامها طريق طويل لتتمكن من تصحيح الاختلالات الهيكلية التي تسود اقتصادها والمتمثلة في أهمية قطاع النفط والغاز وضآلة مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي .

(٢) يأتي قطاع الخدمات في المرتبة الثانية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بعد قطاع الصناعة الاستخراجية ؛ وقد تراوحت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بين ١٣ بالمائة عام ١٩٧١ و ١٠ بالمائة عام ١٩٨٢ ، ثم ارتفعت الى ١٦ بالمائة عام ١٩٨٣ . وترجع هذه الاهمية إلى ضخامة حجم الاستثمارات الحكومية في القطاعات الخدمية .

(٣) أما قطاع الفنادق والتأمين والمصارف والمواصلات فيأتي في المرتبة الثالثة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي . وقد تراوحت مساهمته الاجمالية بين ١٢,٥ بالمائة عام ١٩٧١ ، و١٠,٣ بالمائة عام ١٩٨١ ثم ١٥ بالمائة عام ١٩٨٢ . وتعود الاهمية الكبيرة التي حظي بها هذا القطاع إلى أن التوسع في التجارة والصناعة والزراعة وغيرها تستدعي خدمات مختلفة في مجال التأمين والمصارف والمواصلات مما دفع إلى نمو هذا القطاع بالشكل المشار اليه .

(٤) أما قطاع البناء والتشييد فقد حظي باهتمام كبير، تراوحت نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي بين ٤ بالمائة عام ١٩٧١ ، و ١٠ بالمائة عام ١٩٨٢ ، و ١٣ بالمائة عام ١٩٨٣ . وقد تم انفاق بلايين الريالات السعودية على البناء والتشييد في جميع المجالات التجارية والصناعية والزراعية .

(٥) بقيت الاهمية النسبية لقطاع الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي منخفضة ومتواضعة . وتميزت بالتدهور خلال الفترة ١٩٧١ / ١٩٨٣ ، إذ تراوحت نسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي بين ٤ بالمائة عام ١٩٧١ و٢ بالمائة عامي ١٩٨٢ / ١٩٨٣ .

وعلى الرغم من انخفاض نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي التي تعزى بشكل أساسي إلى الزيادات الكبيرة في الناتج المحلي وبخاصة تلك المتعلقة بالصناعة الاستخراجية ، فإن القطاع الزراعي قد حقق تطوراً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية وبلغ معدل النمو السنوي فيه ٢٠ بالمائة . وقد تميز هذا التطور بالخصائص التالية :

(أ) خلال الستينات وحتى عام ١٩٧٩ كان التركيز الرئيسي للدولة على التوزيع المجاني للأراضي الحكومية على صغار المزارعين . حيث تم توزيع حوالى ٢٨٠٠٠ هكتار عام ١٩٧٢ على نحو ٤٨٠٠ مزارع بمعدل وسطي قدره ٦ هكتارات للمزارع الواحد .

(ب) كما قامت الحكومة بإنشاء المزارع الكبيرة النموذجية حيث انفقت الحكومة نحو ٢١٥ مليون ريال لتحسين الري والصرف في إقليم الاحساء ، واستطاعت نتيجة ذلك أن توقف تدهور مساحات الواحات في تلك المنطقة ، وزادت انتاجية المزارع . كما قامت الدولة بتطوير ٤٠٠٠ هكتار في إقليم الحردة لتوطين البدو هناك في مزارع تقوم بإنتاج الحيوانات الحية والعلف ، وفي اقليم جيزان

تم انشاء أول سد لتحسين ري الأراضي وزيادة مستوى معيشة ٥٠ ألف مواطن يعيشون في المنطقة. ومنذ عام ١٩٧٠ تركزت جهود الحكومة في المشروعات الهادفة إلى زيادة الانتاجية كما هو الحال في وادي الدواسر، حيث تم الاستثمار لتهيئة الأراضي للزراعة بهدف تشجيع الاستثمار الخاص فيها. كما تم ربط منح الاراضي الحكومية بسياسة تمويل لزراعتها واستغلالها.

(ج) تقديم قروض بلا فائدة وكذلك مساعدات لشراء الآلات والادوات الزراعية والسماد. فخلال الاعوام ١٩٧٥ - ١٩٨٣ تم تقديم ١١,٨ بليون ريال سعودي إلى نحو ٢٧٤٠٠ مزارع كقروض زراعية من البنك الزراعي السعودي، كما وصلت المساعدات المقدمة للمزارعين من قبل وزارة الزراعة والري بين الاعوام ١٩٧٥ - ١٩٨٢ نحو ٦,٢ بلايين ريال، وفي عام ١٩٨٢/ ١٩٨٣ وصلت القروض الزراعية إلى ٤,٢ بلايين ريال. كما رخصت وزارة الزراعة والري خلال الاعوام ١٩٧٨/ ١٩٨٢ نحو ٩٧٧ مشروعاً زراعياً بتكلفة تقدر بنحو ٩٥٧٦ مليون ريال. وقد أدت العوامل السابقة إلى ايجاد قطاع زراعي حديث مختلف تماماً عن الزراعة التقليدية يضاف إلى ذلك بأن حوالى ١٣,٢ بليون ريال قد تم دفعها من قبل الحكومة على شكل إعانات من المواد الغذائية والعلف الحيواني[٩].

(د) قيام الحكومة بشراء بعض المنتوجات الزراعية بأسعار مرتفعة، حيث تقوم على سبيل المثال بشراء القمح من المزارع السعودي بنحو ٣,٥ ريالات سعودية للكيلو غرام الواحد، في الوقت الذي يعادل هذا السعر خمسة أضعاف سعر القمح في السوق الدولية.

ونتيجة لما تقدم، فقد زاد الانتاج الزراعي بشكل كبير خلال الاعوام ١٩٧٠ - ١٩٨٣، ويلاحظ ان انتاج القمح قد ازداد من ١٣٠ ألف طن عام ١٩٧٠، إلى نحو ٧٤١ ألف طن عام ١٩٨٣. ومن المقدر أن يكون انتاج القمح قد وصل إلى نحو ١٣٠٠ ألف طن عام ١٩٨٤. كما زاد انتاج الطماطم من ١٠٠ إلى ٢٦٦ ألف طن، والتمور من ٢٤٠ إلى ٤٣٨ ألف طن، واللحوم البيضاء من ٧ إلى ١٣٦ ألف طن، والبيض من ٥ إلى ٧٠ الف طن، والاسماك من ١٧ إلى ٣٧ ألف طن. وانخفض انتاج الذرة والدخن من ٣٣٠ إلى ٨٧ ألف طن، والحبوب الاخرى من ٢٠ إلى ٦ آلاف طن على التوالي. وقد أدى ذلك إلى أن السعودية قد حققت أو قاربت الهدف من تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدد متزايد من السلع الزراعية وبخاصة في القمح والدجاج والبيض والحليب والخضروات[١٠].

كما بلغت الصادرات الزراعية نحو ١٢ مليون دولار أي حوالى ٣٦ بالمائة من مجموع الصادرات غير النفطية السعودية. ولكن في المقابل زادت الواردات الزراعية من ٢,٢ بليون دولار عام ١٩٧٩ إلى نحو ٥,٢ بلايين دولار عام ١٩٨٢، و٤,٧ بلايين دولار في الاعوام التالية. ويعود ذلك إلى التغير الكبير في العادات الاستهلاكية وإلى أعداد الوافدين إلى السعودية

---

(٩) EIU, *Quarterly Economic Review of Saudi Arabia*, pp. 11-13.

(١٠) *Financial Times* (London), 22/4/1985, p. xii.

بمعدلات فاقت معدلات الزيادة في الانتاج المحلي. وعلى سبيل المثال زاد استهلاك الدجاج والبيض بمعدل ٢٣ مرة خلال الاعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢، كما زاد استهلاك اللحم في الفترة نفسها بمعدل ٤٢ بالمائة.

ب ـ الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي

تظهر التطورات في نمط تخصيص الموارد عدداً من المؤشرات، أهمها اثر الزيادة في انتاج النفط وأسعاره على كل من التكوين الرأسمالي والاستهلاك والصادرات والواردات. كما تظهر أيضاً انه في حالة انخفاض انتاج النفط أو أسعاره، فإن جميع المتغيرات السابقة تتأثر إلى حد بعيد بهذا الانخفاض.

وتمثل الصادرات النسبة الكبرى من تخصيص الموارد في السعودية، وتتراوح نسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي بين ٦٦ بالمائة عام ١٩٧١، و٦٧ بالمائة عام ١٩٨٢، لتعود فتنخفض عام ١٩٨٣ لتصل إلى ٥٣ بالمائة. وبلغ معدل النمو السنوي لها خلال الفترة ١٩٧١/ ١٩٨٢ نحو ٣٧ بالمائة، وانخفضت في عام ١٩٨٣ قياساً بعام ١٩٨٢ بنسبة ٣٧ بالمائة بالنظر لخفض الانتاج والاسعار لمادة النفط الخام. اما نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي فقد كانت أقل ارتفاعاً من نسبة الصادرات وتراوحت بين ٢٣ بالمائة عام ١٩٧١، و٣٦ بالمائة عام ١٩٨١، و٤٥ بالمائة عام ١٩٨٢. وبلغ معدل النمو السنوي للسنوات العشر ١٩٧١/ ١٩٨١، ٤٣ بالمائة وبقيت ثابتة تقريباً في عام ١٩٨٢.

وإذا أخذنا التجارة الخارجية برمتها (صادرات + واردات) لوجدنا أن حجمها وأهميتها بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي كبيرة جداً وتصل إلى ٨٩ بالمائة عام ١٩٧١، و٩٩ بالمائة عام ١٩٨٣. ويعكس هذا الواقع درجة الاعتماد المتزايدة على العالم الخارجي ومحدودية الطاقات الانتاجية المحلية في تلبية احتياجات سوق السعودية من السلع والخدمات، سواء الاستثمارية منها أم الاستهلاكية أم الوسيطة. هذا على الرغم من أنه يعبر أيضاً عن ارتفاع مستويات المعيشة وزيادة الاستثمارات في جميع الميادين الصناعية والزراعية وفي قطاع الخدمات.

وقد ازدادت نسبة الاستهلاك العام والخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي بشكل كبير خلال الفترة ١٩٧١/ ١٩٨٣ من ٤٥ بالمائة إلى ٥٦ بالمائة، وبلغ معدل النمو السنوي لها خلال الفترة نفسها ٣٢ بالمائة وهي نسبة مرتفعة للغاية، ويعزى ذلك إلى تدفق العائدات النفطية الناجمة عن زيادة الاسعار وكميات الانتاج خلال الفترة السابقة موضوع الدراسة.

ويلاحظ من الجدول السابق أيضاً أن الاستهلاك الخاص كان أكبر من الاستهلاك العام، وقد زاد من ٦٤١٢ مليون ريال عام ١٩٧١، إلى ١٣٨٧٧٦ مليون ريال عام ١٩٨٣، بينما زاد الاستهلاك العام من ٣٧٩٠ مليون ريال إلى ٩٤٢٤٨ مليون ريال خلال الفترة المدروسة. ولا يخفى أن ارتفاع معدلات نمو الاستهلاك وبخاصة الاستهلاك العام من شأنها أن تؤدي إلى تنامي السحب من الاحتياطيات المالية، وبخاصة مع انخفاض الايرادات النفطية. ويستدعي الوضع

السابق اتباع الحكومة استراتيجية من شأنها ترشيد الانفاق الحكومي من جهة، وتنويع مصادر الايرادات الحكومية وتنميتها من جهة أخرى.

وقد شهدت السعودية زيادات كبيرة خلال الفترة المدروسة في نسبة المنفق على التكوين الرأسمالي العام والخاص حيث زاد هذا من ٢٧٢٦ مليون ريال عام ١٩٧١ إلى ١٤٧٩١٨ مليون ريال عام ١٩٨٣. وبلغ معدل النمو السنوي له ٤٣ بالمائة. ويلاحظ أن معدلات نمو التكوين الرأسمالي العام كانت أكبر من معدلات نمو التكوين الرأسمالي الخاص، ويعود ذلك إلى البرامج الانمائية الطموحة التي شهدتها السعودية منذ منتصف السبعينات ونتيجة للدور الكبير الذي اضطلعت به حكومة السعودية في دفع عجلة النمو عن طريق تخصيص الاستثمارات لمختلف الانشطة الاقتصادية والصناعية، وتقديم الدعم والتسهيلات للقطاع الخاص بهدف زيادة كفاءته في تنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية.

وقد بلغ مجموع الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي حوالى ١٢ بالمائة عام ١٩٧١، و١٣ بالمائة عام ١٩٧٥ و٢٢,٦ بالمائة عام ١٩٨٠، و٣٥ بالمائة عام ١٩٨٣. وتعتبر معدلات الاستثمار هذه واحدة من أعلى المعدلات في العالم أجمع. وقد حظيت الهياكل الاساسية بحصة الاسد من جملة الاستثمارات إذ بلغت نسبتها إلى المجموع العام خلال خطة التنمية الاولى والثانية حوالى ٣٠ بالمائة، يأتي بعدها في الاهمية الاستثمارات المنفقة على الموارد البشرية حيث بلغت حصتها من المجموع العام حوالى ٢٢ بالمائة، ثم تنمية الموارد الاقتصادية ١٨ بالمائة. أما في الخطة الثالثة فقد احتلت تنمية الموارد الاقتصادية الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل المكان الاول من جملة الاستثمارات ووصلت إلى ٣٣ بالمائة من المجموع، يأتي بعدها في الاهمية الهياكل الاساسية فالموارد البشرية. ويلاحظ الفائض الكبير والمتزايد في الميزان التجاري للسعودية الناتج عن زيادة صادرات النفط خلال الاعوام المدروسة. ففي عام ١٩٨٢ بلغ الفائض حوالى ١٦٧١٦٥ مليون ريال أو ما يعادل ٣٢ بالمائة من مجمل الناتج المحلي الاجمالي. وهذا الفائض التجاري الذي تطور من ٩٩٨٤ مليون ريال عام ١٩٧١، إلى ٨٧٢٠٣ مليون ريال عام ١٩٧٥، ثم إلى ١٢٦١٣٦ مليون ريال عام ١٩٨٠، هو الذي مكّن السعودية من الانفاق على نطاق واسع على مختلف المشاريع الاستثمارية، وهو الذي أدى إلى التوسع الاقتصادي السريع خلال العقد الماضي.

وقد أوجد هذا التدفق من أموال النفط مشكلة كبيرة تتعلق بطريقة ادارة هذه الاموال المتحصلة من الصادرات ومعدل وقدرة البلد على امتصاص هذه الاستثمارات في مشروعات جديدة وآلات جديدة وفي الانفاق على البنية الاساسية وتحسينها بشكل يمكن البلاد من تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرغوبة، أو في توجيهها نحو تحسين مستويات الاستهلاك والمعيشة للمواطنين.

ونظراً لعدم قدرة البلاد على امتصاص هذه التدفقات النقدية داخل البلد فقد أدى هذا إلى استثمار قسم منها في العالم الخارجي، وقد عملت هذه الاستثمارات بدورها على تأمين عائدات جديدة وأدت إلى تراكم جديدٍ للأموال. كما أن حجم الودائع والاستثمارات السعودية المتراكمة في الخارج قد خلقت بدورها مشكلات جديدة من طبيعة مختلفة تماماً. إذ ان أي تغيير في طبيعة هذه

الاستثمارات من شأنه أن يحدث آثاراً مالية مهمة على الوضع المالي الدولي، وعلى معدل الاستقرار للمجتمعات الصناعية، وبالتالي، على نسبة الامان التي يمكن أن تتمتع بها هذه الاستثمارات في المستقبل.

ثالثاً: العلاقات الاقتصادية الخارجية للسعودية

لقد تطورت العلاقات الاقتصادية الخارجية للسعودية تطوراً كبيراً خلال السنوات الاخيرة، وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في ثرواتها وفي أهميتها الاستراتيجية. ونتج عن هذا الوضع أن أخذت التجارة الخارجية تلعب دوراً متزايداً في الاقتصاد السعودي حتى بلغت حصتها (صادرات + واردات) إلى الناتج المحلي الاجمالي نسبة تتراوح بين ٨٨ بالمائة عام ١٩٧١ و٩٨ بالمائة عام ١٩٨٣ بعد أن كانت تزيد عن ١٠٠ بالمائة عام ١٩٨٢.

وتعكس الارقام السابقة ارتباط الاقتصاد السعودي بالاقتصاد العالمي واعتماده الشديد عليه، كما تعكس الارقام السابقة حقيقة أساسية أخرى، وهي أنه على الرغم من جهود التنمية والتصنيع التي بذلت خلال السنوات السابقة، فإن نسبة الاعتماد على العالم الخارجي ما زالت مرتفعة ولا بد من استمرار السعودية في تخصيص مخصصات كبيرة للاستثمارات الصناعية والزراعية لفترة زمنية طويلة حتى تستطيع تنويع القاعدة الانتاجية وتقليل الاعتماد على العالم الخارجي بشكل ملموس.

ويعزى السبب الرئيسي في زيادة الاهمية النسبية للتجارة الخارجية إلى الزيادات المتتالية التي طرأت على أسعار النفط وكميات انتاجه وصادراته بدءاً من عام ١٩٧٣. إذ تعتمد السعودية كما هو معروف، على حصيلة صادراتها من النفط الخام والغاز الطبيعي لتزويد احتياجاتها من العملات الاجنبية، وتمويل خططها الانمائية واشباع حاجات السكان المتزايدة عن طريق الاستيراد المباشر للسلع الصناعية والرأسمالية والاستهلاكية المختلفة. ويؤكد الوضع السابق حقيقة كون السعودية ما تزال تقوم بتصدير المواد الخام إلى الدول المتقدمة صناعياً، وتستورد في المقابل السلع المصنعة من الدول الصناعية ذاتها، شأنها في ذلك شأن جميع الدول النامية التي تشكل جزءاً من تقسيم العمل الدولي التقليدي.

ومن المتوقع حدوث تغيير ذي مغزى في الوضع الحالي، وذلك بعد مباشرة المصانع البتروكيماوية وغيرها من الصناعات الاساسية كالحديد والصلب التي جرت اقامتها منذ مدة قريبة، بالانتاج والتصدير بحيث تدخل السلع الوسيطة في قائمة الصادرات جنباً إلى جنب المواد الخام كمرحلة أولى. ومن المتوقع في مرحلة لاحقة دخول المنتوجات البتروكيماوية النهائية في الانتاج والتصدير لتعمل على تعديل الواقع الراهن بشكل ذي مغزى. ونظراً لأن صادرات النفط كانت أكبر بكثير من الواردات، فقد نتج عن ذلك وجود فوائض مالية كبيرة. وعلى الرغم من عدم وجود معلومات تفصيلية حول هذه الفوائض إلا أن جزءاً منها قد استعمل في مساعدة عدد من الاقطار العربية والنامية، كما استعمل جزء آخر منه من قبل العمالة الوافدة لتحويله إلى ذويهم، وتم استثمار الجزء الاكبر منها في الخارج إما على شكل ودائع مصرفية أو استثمارات طويلة الاجل كما سنبين فيما بعد.

١ ـ اتجاهات التجارة الخارجية وتركيبها الهيكلي

تشير البيانات القليلة المتوافرة إلى أن تجارة السعودية مع اقطار مجلس التعاون ضئيلة وهي في الغالب إعادة تصدير السلع المستوردة ولا تزيد عن ٤ بالمائة من مجموع صادرات السعودية و١,٢ بالمائة من مجموع وارداتها. ويعود السبب في ذلك إلى أن اقتصاديات هذه الاقطار متشابهة في طبيعتها إلى حد كبير. إن تطوير امكانيات التجارة بين السعودية واقطار مجلس التعاون الخليجي تتوقف إلى حد كبير على قدرة هذه الاقطار على تطوير الصناعات المحلية لديها. كما تشير البيانات إلى انحسار نصيب كل من الدول النامية والعربية في تجارة السعودية مع ازدياد نصيب التجارة الدولية للسعودية مع الدول الصناعية.

ويبين الجدول التالي حصة كل من الدول الصناعية والنامية والعربية من تجارة السعودية خلال الاعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٨١.

صادرات وواردات السعودية إلى كل من الدول الصناعية والعربية والنامية خلال الاعوام (١٩٧٥/ ١٩٨١)
(نسبة مئوية)

السنة	الصادرات إلى الدول			الواردات من الدول		
	الصناعية	النامية	العربية	الصناعية	النامية	العربية
١٩٧٥	٦٨,٣	٢٢,٠	١,٢	٦٣,٧	٢٥,٣	١٨,٠
١٩٧٦	٦٦,٥	٢٢,٨	١,٣	٦٤,٣	٢٠,٠	١٢,٤
١٩٧٧	٦٩,٥	٢١,٦	١,٦	٦٩,٤	١٦,٣	٧,٦
١٩٧٨	٧٥,٢	١٨,٦	١,٣	٧٩,٩	١٢,٨	٣,٥
١٩٧٩	٧٥,٧	١٩,١	١,٨	٧٩,١	١٣,٨	٣,٤
١٩٨٠	٧٥,٣	١٩,٨	١,٩	٧٩,٦	١٤,٥	٣,٢
١٩٨١	٧٢,٤	٢٢,٦	٢,٥	٨٠,٦	١٤,٣	٣,١

المصدر: International Monetary Fund [IMF], *Direction of Trade Statistics Yearbook, 1982* (Washington, D.C.: IMF, 1982).

ويوضح الجدول أن حصة الدول الصناعية من صادرات السعودية قد ازدادت من ٦٨ بالمائة عام ١٩٧٥، إلى أكثر من ٧٢ بالمائة عام ١٩٨١. أما حصة الدول النامية فبعد الانخفاض الذي عانت منه خلال الفترة من عام ١٩٧٧ إلى ١٩٨٠، عادت وارتفعت عام ١٩٨١ لتصل إلى مستواها في عام ١٩٧٥. أما صادرات السعودية إلى البلدان العربية فقد تضاعفت نسبتها إلى مجموع الصادرات من ١,٢ بالمائة إلى ٢,٥ بالمائة. أما الواردات من الدول الصناعية فقد سجلت زيادات

كبيرة من ٦٣ بالمائة من مجموع الواردات عام ١٩٧٥، إلى أكثر من ٨٠ بالمائة عام ١٩٨١. أما الواردات من الدول النامية فقد انخفضت من ٢٥ بالمائة من مجموع الواردات عام ١٩٧١، إلى أقل من ١٥ بالمائة عام ١٩٨١، وكذلك الواردات من البلدان العربية غير اقطار مجلس التعاون الخليجي التي سجلت هبوطاً من ١٨ بالمائة إلى ٣,١ بالمائة خلال الاعوام المدروسة. ويعزى ضعف الصادرات العربية إلى السعودية وتدهورها مع الزمن إلى ضعف وضيق القاعدة الانتاجية فيها وتشابه هياكلها الاقتصادية والتركيب السلعي لتجارتها الخارجية.

أما التركيب السلعي للتجارة الخارجية السعودية فيبين مدى تركز الصادرات في مادة رئيسية واحدة وهي النفط التي شكلت نسبة تزيد على ٩٠ بالمائة من مجموع الصادرات السعودية. وتصدر ثلاثة أرباع النفط إلى الدول الصناعية والربع فقط إلى الدول النامية. ويأتي في الاهمية بعد صادرات النفط الصادرات من المنتوجات النفطية التي تعتبر جزءاً من الصناعة النفطية نفسها. أما بالنسبة للواردات فقد أخذت اتجاهات مغايرة حيث احتلت السلع المصنعة مركز الصدارة وبلغت نسبتها إلى مجموع الواردات بين ٥١ بالمائة عام ١٩٧١، و ٧٠ بالمائة عام ١٩٨١. ويعكس الوضع السابق ضعف القاعدة الانتاجية ومحدودية نتائج سياسات التصنيع سواء ما تعلق منها بإحلال الواردات أم التصنيع من أجل التصدير. ولما كانت نسبة كبيرة من السلع المصنعة مؤلفة من الآلات والادوات ووسائل الانتاج المختلفة، فإن من المتوقع أن يتغير الوضع الحالي بعد أن تبدأ المشروعات الصناعية في الانتاج. ويأتي في الاهمية بعد واردات السلع المصنعة الواردات من الاغذية التي بلغت نسبتها حوالى ١٣ بالمائة من المجموع العام للواردات.

إن ضيق نطاق السوق الداخلية للسعودية من جهة، وتركز أسواقها الخارجية في عدد محدود من الدول من جهة أخرى، وتعرض منتوجاتها نصف المصنعة من البتروكيماويات للاجراءات الحمائية والتمييزية في عدد من الدول الصناعية من شأنه أن يضع قيوداً على عملية التصنيع في السعودية.

ومما لا شك فيه، بأن توسيع السوق الداخلي عن طريق التكامل الاقتصادي مع اقطار مجلس التعاون، اضافة إلى التنسيق مع هذه الاقطار لتأمين تصدير السلع نصف المصنعة والمصنعة إلى الاسواق العالمية، من شأنه أن يساعد في القضاء على بعض المعوقات. إلا أن العمل العربي المشترك من شأنه أن يفتح آفاقاً واسعة أمام الصناعة السعودية ويسمح بتطويرها بشكل كبير. مما يعتبر مسألة مهمة وملحة في طريق التنمية الاقتصادية السعودية.

٢ ـ المدفوعات الدولية والموجودات الخارجية

نتيجة للفائض التجاري المتراكم على مدى عشر سنوات تمكنت السعودية من القيام بتحويلات مالية لعدد من دول العالم. فبعض هذه الاموال خرجت كمساعدات لبلدان عربية واسلامية ونامية، وبعضها الآخر خرج كتحويلات مالية للعمال المقيمين في السعودية كما خرجت أموال أخرى للاستثمار السعودي في الخارج.

ويبين ميزان المدفوعات السعودي أن قيم الصادرات السلعية ازدادت من ١٥ ألف مليون ريال عام ١٩٧١ ، إلى أكثر من ٣٧٤ ألف مليون ريال عام ١٩٨١ ، ثم عادت فانخفضت إلى ١٥٢ ألف مليون ريال عام ١٩٨٣ . وكما هو متوقع ، كان النفط الخام هو السلعة الرئيسية المصدرة ، تأتي بعده في الاهمية الصادرات النفطية المصنعة . وكانت الزيادة في قيم صادرات النفط ناتجة عن زيادة أسعارها خلال الاعوام ١٩٨٣ و ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ، وكذلك كميات انتاجها . كما أن انخفاض قيم الصادرات في الاعوام الاخيرة يعود إلى انخفاض كميات الانتاج ومستويات الاسعار النفطية . أما الصادرات الاخرى من البضائع والخدمات ومنها عائدات الاستثمارات الخارجية السعودية فقد ازدادت من ١٥٣٠ مليون ريال عام ١٩٧١ إلى ٧٠٧٣٦ مليون ريال عام ١٩٨٣ .

وازدادت قيم الواردات السلعية بشكل كبير خلال الفترة المدروسة لتقفز من ٣٨٨٣ مليون ريال عام ١٩٧١ إلى ١١٣٠٠٠ مليون ريال عام ١٩٨٣ ، أي بمعدل ٣٠ ضعفاً خلال الاعوام ١٩٧١ / ١٩٨٣ . أما الواردات من السلع والخدمات الاخرى فتمثل الأموال والمدفوعات المحولة للخارج لقاء الخدمات التي يؤديها الاجانب في السعودية والاستثمارات الاجنبية ، وبخاصة في القطاع النفطي ومشتريات الحكومة من الآلات والاعتدة العسكرية لاغراض الدفاع . وقد زادت قيمة هذه الواردات من ٨٠٠٠ مليون ريال عام ١٩٧١ إلى أكثر من ١٣٤ ألف مليون ريال عام ١٩٨٣ .

ونظراً لأن صادرات السلع والخدمات كانت أكبر من واردات السلع والخدمات خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨١ ، فقد حقق ميزان السلع والخدمات فائضاً كبيراً ازداد من ٥٣٢٠ مليون ريال عام ١٩٧١ ، إلى أكثر من ١٨٢ ألف مليون ريال عام ١٩٨١ . إلا أنه عاد فانخفض إلى ٣٠٣٩٠ مليون ريال عام ١٩٨٢ ، وحقق ميزان السلع والخدمات عجزاً قدره ٢٤٠٠٠ مليون ريال عام ١٩٨٣ .

أما القيم الأخرى من ميزان المدفوعات فتتعلق بالتحويلات الجارية الخارجية . فالتحويلات الخاصة تمثل في الغالب تحويلات العاملين الأجانب في السعودية إلى ذويهم . ويلاحظ أن هذه التحويلات قد ازدادت من ٩٢٣ مليون ريال عام ١٩٧١ إلى ١٧٢٧٢ مليوناً عام ١٩٨٣ . والحقيقة أن هذه التحويلات تمثل اضافات مالية مهمة لاقتصاديات البلدان التي قدم منها العمال الاجانب . أما المساعدات الخارجية للسعودية أي التحويلات الرسمية دون مقابل فقد ازدادت من ٣٠٦ ملايين ريال عام ١٩٧١ ، إلى حوالى ١٣٤٥٠ مليون ريال عام ١٩٨٣ .

وحقق رصيد الحساب الجاري فائضاً خلال الاعوام ١٩٧١ / ١٩٨١ باستثناء عام ١٩٧٨ . ويعكس العجز الملاحظ في عام ١٩٧٨ الزيادة الكبيرة في الاستثمارات الحكومية في مجال التنمية الاقتصادية . وقد تم تجنب عجز محتمل خلال الاعوام ١٩٧٩ / ١٩٨٠ بسبب ارتفاع أسعار النفط وكميات انتاجه . أما العجز الملاحظ عامي ١٩٨٢ / ١٩٨٣ فيعكس انخفاض اسعار وكميات النفط المصدر .

ويمثل حساب رأس المال حركة رأس المال على المدى الطويل والقصير على حد سواء ، كما يمثل التغيرات الحاصلة في الاستثمارات الخارجية للسعودية . إن حركة رأس المال طويل الأجل التي

تمثل بشكل أساسي الاستثمارات الخارجية المباشرة للسعودية فقد زادت بشكل كبير بعد عام ١٩٧٣ لتصل إلى ٣١٥٠٥ ملايين ريال عام ١٩٧٤ بعد أن بلغت ٣٣٠٠ مليون ريال عام ١٩٧٣ كما بلغت ٨٢٧٦١ مليون ريال عام ١٩٨١ .

أما الاستثمارات الخارجية القصيرة الأجل فقد ازدادت هي الاخرى من ٢٥٤٢ مليون ريال إلى ١٣٦٠٣ مليون ريال عام ١٩٧٣/ ١٩٧٤ ، ثم وصلت إلى ٣٧٤١٣ ألف مليون ريال عام ١٩٨١ . ويلاحظ أن مجموع التحويلات الخارجية ذات الاجل الطويل والقصير قد ازدادت من ٧٤٣ مليون ريال عام ١٩٧١ ، إلى أكثر من ١٢٠١٧٤ مليون ريال عام ١٩٨١ ، أي أنها تضاعفت اكثر من ١٦٠ مرة خلال الفترة المدروسة .

وازدادت التغيرات الخاصة بالاحتياطيات السعودية بمقدار ٣٠٠٠ مليون ريال عام ١٩٧١ ، و ١٦١٨٥ مليون ريال عام ١٩٨٠ ، ثم بمقدار ٣٧١٧٠ مليون ريال عام ١٩٨١ ، مما يعكس زيادة الموجودات والاستثمارات السعودية في الخارج . ويلاحظ أنه بدءاً من عام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ أصبح ميزان المعاملات الجارية سالباً بما يعادل ٣٧٦٧ و ٥٣٧٧١ مليون ريال على التوالي ، مما أدى إلى انعدام الاستثمارات طويلة وقصيرة الاجل وأدى هذا إلى نقص في احتياطيات السعودية الخارجية .

ونتيجة للفائض المتراكم في الحساب الجاري للسعودية مع العالم الخارجي خلال الاعوام السابقة ، فقد ازدادت الموجودات الخارجية للبنك المركزي السعودي والبنوك التجارية السعودية من عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٨٠ على الشكل التالي :

الموجودات الخارجية للبنك المركزي السعودي

والبنوك التجارية السعودية

السنة	الموجودات بالبليون دولار امريكي
١٩٦٠	٠,١٦
١٩٦٥	٠,٧٦
١٩٧٠	٠,٩٦
١٩٧١	١,٧٦
١٩٧٢	٣,١٥
١٩٧٣	٥,٠٨
١٩٧٤	٢٢,٢٤
١٩٧٥	٣٩,٢٠
١٩٧٦	٥٢,٢٥
١٩٧٧	٦١,٤٠
١٩٧٨	٦١,٦٧
١٩٧٩	٦٤,٨٤
١٩٨٠	٩٤,٣٨

وتمثل الارقام السابقة تقديراً للموجودات من العملات الاجنبية في البنك المركزي السعودي والبنوك التجارية السعودية، وعلى أساس الافتراض بأن العملات الاجنبية للبنك المركزي مستثمرة في الخارج، بينما ارقام الموجودات الخاصة بالبنوك التجارية غير مستثمرة في الخارج. كما أنها لا تشمل اشكال الاستثمارات الخارجية الاخرى كالملكية العقارية وأسهم الشركات وغيرها من القيم المالية غير المسجلة في حسابات البنك المركزي السعودي. وباعتقادنا أن الارقام السابقة من الموجودات السعودية في الخارج هي أقل بكثير من الواقع(١١).

وتجدر الاشارة إلى أنه بدءاً من عام ١٩٨١ بدأ الوضع يتغير بشكل له معنى حيث يقدر معهد وارتون للتنبؤات؛ بأن السعودية ربما كانت قد سحبت من رصيدها من الاحتياطي ما يعادل ٤٠ بليون دولار هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار العجز الملاحظ في موازنة الدولة في عام ١٩٨٤/ ١٩٨٥ وما قبله. يضاف إلى ذلك القروض التي قدمتها السعودية إلى بعض اقطار الخليج، مما يعني بأن احتياطيات السعودية ربما هبطت إلى ما دون ١٠٠ بليون دولار امريكي أي إلى ما يقارب ٩٠ بليون دولار فقط. فإذا علمنا ان ٤٠ بليون دولار من هذا المبلغ عبارة عن قروض مقدمة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ودول أخرى في منطقة الشرق الاوسط، علمنا حالة الارصدة النقدية الخارجية مع ما يستتبع ذلك من الحرص الشديد على عدم تبديد الاحتياطيات النقدية المتناقصة في السعودية في المستقبل.

٣ ـ دور الهجرة الاجنبية إلى السعودية

لقد أشرنا فيما سبق إلى أن الانفاق الحكومي المتزايد والذي هدف إلى التعجيل بخطى النمو الاقتصادي قد أدى إلى الهجرة المتزايدة للعمال من خارج السعودية. ذلك لأن العمالة المحلية، وبخاصة المدربة منها، لم تكن كافية لتأمين الاحتياجات المتزايدة لإقامة البنية الاساسية وتأمين تطور القطاعات الانتاجية المختلفة وبخاصة الصناعة.

وتشير البيانات الخاصة بتركيب العمالة حسب الجنس إلى أن معظم الوافدين إلى السعودية كانوا عرباً، ولكن مع زيادة عددهم في السنوات الاخيرة أتى آخرون من باكستان والهند وجنوب شرق آسيا. ومع أن وجود العمال الاجانب والمتخصصين هو الذي مكّن السعودية من تحقيق التطور الاقتصادي السريع ومكنها من الاستفادة من عملية نقل التكنولوجيا، فإن وجودهم أدى إلى زيادة الضغوط على الاقتصاد السعودي وذلك بسبب زيادة احتياجات البلاد من الخدمات الضرورية لمعيشتهم كالبيوت السكنية والغذاء والصحة والتعليم والنقل. ويشير الجدول التالي إلى توزيع العمالة الوافدة حسب الجنسية؛ ففي عام ١٩٧٥ كانت العمالة العربية تشكل القسم الاكبر من

---

(١١) تصل موجودات السعودية الخارجية إلى نحو ١٦٥ بليون دولار بموجب تقديرات المؤسسات المالية الامريكية. وتعتبر هذه اكبر من الاستثمارات الامريكية واليابانية فيما وراء البحار حيث تصل الاولى إلى ١٠٥ بلايين دولار والثاني إلى ٧٠ بليون دولار في نهاية عام ١٩٨٢.

العمالة الوافدة إلى السعودية وتشير البيانات إلى أنه كان هناك حوالى ٦٩٩ ألف عامل عربي من أصل ٧٧٣ ألف عامل اجنبي في السعودية، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

العمالة الوافدة إلى السعودية عام ١٩٧٥

العمالة العربية	العدد	العمالة الآسيوية	العدد	العمالة الوافدة الاخرى	العدد
مصري	٩٥٠٠٠	باكستانيون	١٥٠٠٠	اوروبيون وامريكيون	١٥٠٠٠
يمني عربي	٢٨٠٤٠٠	هنود	١٥٠٠٠	جنسيات أخرى	٢٠٠٠٠
اردني وفلسطيني	١٧٥٠٠٠	جنسيات أخرى آسيوية	٨٠٠٠		
جنسيات أخرى عربية	١٤٩٥٠٠				
المجموع	٦٩٩٩٠٠		٣٨٠٠٠		٣٥٠٠٠
المجموع العام	٧٧٣٤٠٠				

أي أن العمالة العربية تمثل ما يقارب ٩٠ بالمائة من العمالة الوافدة، أما العمالة الآسيوية فتشكل نسبة ٥ بالمائة من المجموع العام وكذلك العمالة الوافدة من الدول الصناعية.

وبموجب أرقام عام ١٩٨٠ المنشورة من قبل مكتب العمل السعودي، فإن العمالة الاجنبية الرئيسية في البلاد تتألف مما يلي:

٦٠٠٠٠٠ يمني
٢٥٠٠٠٠ مصري
٢٠٠٠٠٠ باكستاني
٨٠٠٠٠ كوري جنوبي
٧٠٠٠٠ فيليبيني
٣٠٠٠٠ امريكي وانكليزي

كما انه بموجب بيانات وزارة التخطيط في السعودية فإن أعداد اليد العاملة الاجمالية في السعودية، بلغت ٢٤٧١٢٠٠ عامل منها ١٤١١٤٠٠ عامل سعودي والباقي من العمالة الاجنبية[١٢].

رابعاً: الصناعة في السعودية

إن استراتيجية التصنيع القائمة على تحويل المواد الاولية إلى مواد نصف مصنعة أو سلع منتهية

(١٢) EIU, *Quarterly Economic Review of Saudi Arabia, Annual Supplement 1984*, pp. 6-7.

الصنع، انها تتم بقصد الحصول على القيمة المضافة الناتجة عن هذه العملية، وكذلك بقصد تنويع مصادر الدخل والصادرات واستغلال الميزة النسبية الناتجة عن تصنيع سلع تنافسية.

يضاف إلى ذلك، بأن عملية التصنيع من شأنها أن تؤمن تحقيق أهداف متنوعة أخرى. فالتصنيع غالباً ما يستخدم كميات كبيرة من رأس المال والطاقة وهذا مما يناسب السعودية بسبب توافر مصادر الطاقة ورأس المال وندرة العمالة الفنية وغير الفنية. كما أن تنويع الصادرات مهم لأن أسواق السلع المنتهية الصنع اكثر تنوعاً جغرافياً من أسواق المواد الاولية.

أي أن تصنيع المواد الاولية قبل تصديرها من شأنه أن يسمح للسعودية بالحصول على الارباح التي كانت من نصيب الدول المستوردة لها. كما أن تطوير هذه الصناعات من شأنه أن يعمل على تطوير صناعات أخرى مرتبطة بها أمامياً وخلفياً، وليست بالضرورة قائمة على المواد الاولية نفسها، مما من شأنه أن يقلل من الاعتماد على النفط الخام ويحقق الهدف العام من التصنيع الا وهو تنويع مصادر الدخل القومي. ان تصميم وتنفيذ برامج الاستثمار سيحتاج الى الخبرات الفنية والتكنولوجيا المناسبة لانشاء وتشغيل المنشآت والمشروعات الجديدة. كما أن أسواق التصدير لا بد من تأمينها. ولما كانت الشركات متعددة الجنسيات تمتلك احتكاراً قوياً على التكنولوجيا والاسواق اللازمة لهذه المنتوجات، وأن مستوى الخبرات والكفاءات الوطنية غير كافٍ للاشراف على تنفيذ وتشغيل هذه المنشآت، فإن المشاركة مع الشركات متعددة الجنسيات ربما كان أمراً لا مفر منه في المرحلة الأولى من التصنيع، وربما كانت النتيجة الرئيسية التي يمكن استخلاصها مما تقدم هي ان تحقيق التنمية الصناعية المستقلة يتطلب تطوير الكفاءات والخبرات الوطنية وكذلك المؤسسات المناسبة. ان فائدة التصنيع لأي بلد تميل الى الانحسار في حالة عدم وجود مثل هذه الكفاءات.

وسنقوم هنا بالقاء الضوء على خصائص الصناعة الاستخراجية والتحويلية في السعودية باعتبار الصناعة بشكل عام، والصناعة التحويلية بشكل خاص، تشكل حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عموماً.

١ ـ الصناعة الاستخراجية

تحتل الصناعة الاستخراجية مكانة هامة في اقتصاد السعودية. وتشكل عوائد النفط والغاز نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الاجمالي ومن دخل الحكومة الاجمالي ومن الصادرات.

أ ـ النفط

يبدو واضحاً من التحليل السابق ان الاقتصاد السعودي يهيمن عليه القطاع النفطي، وان اجمالي النشاط الاقتصادي والمالي يتحدد بالتطور الذي يحصل في هذا القطاع. وعلى الرغم من ان السعودية تأتي في المرتبة الثالثة من حيث الانتاج بعد الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، الا انها اكبر مصدر للنفط في العالم ومن اكبر البلدان المالكة للاحتياطيات النفطية. وتبلغ احتياطياتها حوالى ثلث الاحتياطي في العالم غير الاشتراكي واكثر من ربع اجمالي الاحتياطي العالمي او ما يعادل

١٦٨ بليون برميل عام ١٩٨٢ . وعلى اساس معدل انتاج عام ١٩٨٣ يبلغ عمر النفط ٩٤ عاماً.

وحتى وقت قريب كان هنـاك ثلاث شركـات منتجـة للنفط في السعودية هي شركة النفط العـربية ـ الامريكية (أرامكو) وشركة غيتي، وشركة النفط اليابانية ـ العربية. وان العلاقة ما بين حكومة السعودية وهذه الشركات قد حددت من خلال اتفاقات مستقلة توضح الامتيازات الممنوحة لكل منها في مجال الاستكشاف والانتاج والملكية.

وهنـاك عدد من الشركات العالمية الاخرى التي ساهمت في عمليات استكشافية ثانوية مع الشركـة العـامـة بترومـين[١٣] ومن هذه الشركات شركة ايني ENI وفيليبس Philips وايراب Erap وتينيكـو Tenneco ونوتوماس Notomas ، وتساهم شركة أرامكو بنسبة ٩٧ بالمائة من انتاج النفط الخام السعودي وجميع الغاز الطبيعي المسال.

وحتى عام ١٩٧٢ كانت أرامكو شركة مملوكة من قبل الشركات الامريكية التالية Standard Oil of California بنسبـة ٣٠ بالمـائـة، وشركـة Texaco بنسبة ٣٠ بالمائة، وشركة Exxon بنسبة ٣٠ بالمائة، وشركة موبيل اويل Mobil Oil بنسبة ١٠ بالمائة.

وفي نهاية عام ١٩٧٢ تم التـوقيع على الاتفـاقية العـامة للمشاركة والتي حصلت الحكومة بموجبها على نسبة ٢٥ بالمائة من أسهم شركة أرامكو لقاء مبلغ ٥٠ مليون دولار. وفي منتصف عام ١٩٧٤ وسعت الحكـومة من مساهمتها في الشركة الى ٦٠ بالمائة وبأثر رجعي ابتداءً من الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤ . وفي عام ١٩٨٠ قام السعوديون بتعويض الشركات الاجنبية عن كامل القيم الـدفترية لموجوداتهم. وبذلك حلت شركة النفط الوطنية السعودية محل شركة أرامكو. وقد احتفـظت كل من شركـة ENI وشركـة النفط اليابـانية ـ العـربية بامتياز استغلال نصف المناطق الفاصلة ما بين الكويت والسعودية والتي تقتسم الدولتان المصالح فيها مناصفة.

لقد كانت السمة الرئيسية لانتاج النفط في السعودية هي التزايد المستمر والثابت حتى عام ١٩٨٠ . الا انه بدءاً من عام ١٩٨٠ عاد الانتاج الى التراجع بسبب ازمة الكساد العالمي وانخفاض الطلب على النفط عموماً وعلى نفط الأوبك خصوصاً.

قد ازداد انتاج النفط من ١,٥ مليون برميل يومياً عام ١٩٦١ ، الى ٣,٧ ملايين برميل عام ١٩٧٠ ، ثم الى ٧ ملايين برميل عام ١٩٧٥ ، واخيراً الى ٩,٩ ملايين برميل يومياً عام ١٩٨٠ . الا ان الانتاج عاد فانخفض الى ٦,٥ ملايين برميل عام ١٩٨٢ ، وحوالى ٥ ملايين برميل عام ١٩٨٣ .

اما الأسعار فقد شهدت تطوراً مماثلاً حيث ازدادت من ٢,٥٩ دولار للبرميل عام ١٩٧٣ ، الى ١٠,٤٦ دولارات للبرميل في العـام الثـاني ١٩٧٤ ، ثم الى ٢٤ دولاراً للبرميل عام ١٩٧٩ ،

(١٣) المؤسسة العامة للنفط والمعادن (بترومين) انشئت عام ١٩٦٢ بهدف تطوير الصناعات القائمة على النفط والغاز الطبيعي والمعادن إلى جانب عمليات التصنيع والاستكشاف. وقد تولت منذ انشائها عدداً من الفعاليات كإنتاج النفط والتصفية والنقل والتوزيع والتسويق.

واخـيراً الى ٣٤ دولاراً للبرميل عام ١٩٨١، الا ان الاسعار عادت فانخفضت بعد ذلك الى ٢٩ دولاراً للبرميل عام ١٩٨٣ بسبب اوضاع السوق العالمي وازمة الكساد والسياسات الخاصة بتحديد الاستهلاك في الدول الصناعية الرئيسية.

إن القسم الأكبر من انتاج الخـام في السعودية يصدر إلى خـارج البلاد وقـد تم في عام ١٩٨٠ تصدير حوالى ٩,٦٣٠ ملايين برميل في اليوم أي ما يعادل ٩٣ بالمائة من اجمالي انتـاج السعـوديـة من النفط الخـام في تلك السنـة إلا أن الصـادرات انخفضت الى النصف في عـام ١٩٨٣ لتصل الى ٤ ملايين برميل في اليوم.

وتعتـبر اليابان والولايات المتحدة وفرنسا من اكبر البلدان المشترية للنفط السعودي. وتعتبر دول أوروبا الغربية المستورد الرئيسي للخام السعودي عام ١٩٨٠ يليها في الاهمية البلدان الآسيوية واستراليا ثم امريكا الشمالية والجنوبية.

ورغبة في تخفيض اعتماد السعودية على الخليج العربي ومضيق هرمز في تصدير نفطها الذي يتحتم على النـاقلات عبوره قبل الوصول الى البحر الاحمر فقد قررت بترومين انشاء خط انابيب جديد للنفط يمتد من شرق البلاد إلى غربها بطول ١٢٧٥ كلم وبطاقـة ١٢٥٠ ألف برميـل في اليوم. ويربط هذا الخط حقول النفط في شرق البلاد مع ينبع غرباً.

ومن الجدير بالذكر أن هذا الخط هو ثاني انبوب لنقل النفط من ابقيق في شرق البلاد إلى ينبع في الغرب، ونتيجـة اضـافة هذا الخط سيصبح في وسع السعودية نقل حوالى ٢٠ بالمائة من انتاج الاوبك من هذه الانـابيب أي ما مجمـوعه ٣ مـلايين بـرميل في اليـوم حيث تبلغ طاقـة الخط القائم حالياً ١٨٥٠ ألف برميل في اليوم، بينما تبلغ طاقة الانبوب الجديد ١٢٥٠ ألف بـرميل في اليـوم. وسيكون قـطر الانبوب الجـديد ٥٦ بـوصة، بينـما بلغ قـطر الانبـوب القـديم ٤٨ بوصة. وسيستخدم الانبوب الجديد محطات الضخ القديمة التي ستزيد استطاعتها لتؤمن ضخ النفط في الانبوب الجديد. وقد شرعت ارامكو بتلزيم توريد الانابيب والتجهيزات اللازمة كما أن عـروض توسيـع استطاعـة محطات الضـخ تجري دراستهـا. ومن المتوقـع أن يصبح الخط الجديد جاهزاً خلال عام ١٩٨٧، بينما بدأ الخط الأول في التشغيل عام ١٩٨١. ويقوم حاليـاً مشترو النفط السعودي بدفع زيادة في الاسعار قدرها ٢٥ سنتاً امريكياً للبرميل الواحد لتغطية نفقات النقل في الانابيب من شرق السعودية إلى غربها، وتعمل هذه الخطوط لقـاء ذلك عـلى اختصار مسافة قدرها ٣٦٠٠ كلم عن طريق البحر الاحمر حول السعودية[١٤].

ويعتقد الكثيرون أن الخطوة السعوديـة هذه أتت بسبب من اعتبـارات استراتيجيـة اكثر منها اقتصادية.

---

(١٤) Michael Ritchie, «Saudi Arabia: Oil line Assumes Strategic Role,» *Middle East Economic Digest [MEED]*, vol.2, no.19 (10-16 May 1985), pp. 14-15.

ب ـ الغاز الطبيعي

يستخرج الغاز في السعودية مع النفط، ويبلغ معدل الانتاج حوالى ٥٠٠ قدم مكعب مع كل برميل من النفط. وحتى يتم تجنب ضياع هذا الغاز، فان جزءاً منه يعاد ضخه في الآبار لرفع انتاجيتها، اما الجزء المتبقي فيجري استعمال قسم منه ويحرق الباقي في الجو.

وكانت نسبة الاستفادة من الغاز المصاحب ضئيلة في السنوات الماضية، وذلك لأسباب عديدة منها انخفاض اسعار النفط وما تبعه من انخفاض اسعار الغاز المنتج معه. ومع ارتفاع اسعار النفط زادت اسعار الغاز وزادت تبعاً لذلك نسبة الغاز المستغل من ٢٤,٨ بالمائة عام ١٩٧٨، الى اكثر من ٣٦ بالمائة عام ١٩٨٢. ومن المتوقع زيادة الاستفادة من الغاز المصاحب وذلك بعد ان قامت السعودية بوضع البرامج والخطط لاستغلاله في محطات تحلية المياه وفي الصناعات الاساسية كالحديد والصلب والبتروكيماويات والسماد. كما تقوم السعودية ببناء نظام اساسي لجمع الغاز يشتمل على شبكة معقدة من الأنابيب والوحدات الخاصة بمعالجة الغاز. وقد قامت شركة أرامكو بتنفيذ المشروع بتكلفة وصلت الى ١٥ بليون دولار. وسيقوم المشروع بتجميع ٣,٤ بلايين قدم مكعب من الغاز يومياً. كما يشتمل المشروع على شبكة من وحدات عزل الغاز عن النفط والتي ستقوم بتجهيز الغاز الى معامل التسييل في بيري وشدقم ومنطقة عثمانية ومعملي تجزئة الغاز في صوامة وينبع لاستخلاص الميثان والايثان للاستخدام المحلي ومن خلال هذا النظام سيصبح من الممكن معالجة ٧٥ بالمائة من الغاز المصاحب في السعودية. وسيصبح بمقدور السعودية زيادة كمية الغاز المصدّر الى الأسواق الدولية.

وسيعمل المشروع على معالجة الغاز المصاحب بهدف استخلاص مكوناته الأكثر سهولة مثل، البروبين والبيوتين والغازولين الطبيعي للتصدير. اما الميثان والايثان المتبقيان فيتم استخدامها محلياً ولا سيما بعد ان تنتهي المجمعات الصناعية العملاقة في كل من الجبيل وينبع.

ومع انخفاض نسبة المحروق من الغاز تصبح أرقام الانتاج اكثر تعبيراً عن استخدامات الغاز المصاحب. وقد زاد الانتاج السعودي من الغاز من ٢٥ الف مليون متر مكعب في السنة من الغاز عام ١٩٧١ الى ٤٧ الف مليون متر مكعب عام ١٩٧٥، ثم الى ٥٣ الف مليون متر مكعب عام ١٩٨٠. ثم عاد فانخفض الى ٢٦٩٠٠ مليون متر مكعب عام ١٩٨٣. اما نسبة الغاز المحروق الى جملة الانتاج خلال السنوات السابقة فقد كانت ٧٨ بالمائة عام ١٩٧١، و٧٩ بالمائة عام ١٩٧٥، ثم ٧٢ بالمائة عام ١٩٨٠[(١٥)]، واخيراً ٦٠ بالمائة عام ١٩٨٣.

وقد زادت عائدات النفط زيادات كبيرة من ٢٣٤٩ مليون دولار عام ١٩٧٠ الى ٢٧٨٨٥ مليون دولار عام ١٩٧٥، ثم الى ١٠٢٤١٦ مليون دولار عام ١٩٨٠، واخيراً الى ١١١ مليون دولار عام ١٩٨١. الا انه بدءاً من ذلك العام شهدت العائدات النفطية انخفاضاً كبيراً لتصل الى

(١٥) Saudi Arabia Lloyds Bank Group, *Economic Report.*

٧٥ الف مليون دولار عام ١٩٨٢ ثم ٥١٥ الف مليون دولار عام ١٩٨٣ . وتجدر الاشارة الى ان انتاج النفط السعودي وتصديره يتقرر من خلال عوامل متعددة ومختلفة داخلية وخارجية . ومن العوامل الداخلية ان معظم آبار النفط السعودي قريبة من سطح الأرض كما انها قريبة من موانىء التصدير وتزيد انتاجيتها بما يعادل ٤٠٠ ضعف انتاجية الآبار في مناطق اخرى من العالم وهذا يجعل تكاليف الانتاج منخفضة جداً. كما ان بناء ناقلات عملاقة للنفط تجوب بحار العالم ادى بدوره الى انخفاض تكاليف النقل. اما العوامل الخارجية فترتبط بنمو الطلب العالمي على النفط، والتذبذبات في مستويات عرض النفط من قبل البلدان الاخرى المنتجة وبخاصة دول خارج الأوبك. وقد اصبحت السعودية تحتل مركزاً مهماً جداً في سوق النفط بالنظر لحجم انتاجها واحتياطها والذي يمكنها من ممارسة تأثير قوي على مستويات الانتاج والاسعار في العالم. ان معدل نمو الانتاج السعودي من النفط والبالغ ١٢ بالمائة سنوياً خلال الأعوام ١٩٦٩/ ١٩٨٠ قد تجاوز معدلات النمو المتحققة لكل من بلدان منظمة الأوبك والعالم والذي بلغ بحدود ٤,٤ بالمائة سنوياً خلال الفترة نفسها. ونتج عن ذلك ان زادت مساهمة السعودية في انتاج النفط بالنسبة لبلدان الأوبك والعالم. ففي عام ١٩٦٩ كانت نسبة الانتاج السعودي ١٥,٤ بالمائة من انتاج اوبك و٧,٨ بالمائة من انتاج العالم، وازدادت هذه لتبلغ ٢٤,٥ بالمائة و١٣,٦ بالمائة على التوالي عام ١٩٧٣، ثم ارتفعت الى ٣٦,٨ بالمائة و١٦,٦ بالمائة على التوالي عام ١٩٨٠ . ان ازدياد الانتاج الى هذا الحد مكنها من ممارسة تأثير كبير على السوق العالمية للنفط. الا انه ابتداءً من عام ١٩٨١ والى الآن تغير الوضع كثيراً حيث قامت السعودية بتخفيض انتاجها الى حد كبير بغية المحافظة على استقرار اسعار النفط في العالم. وقد أدى هذا الى انخفاض نسبة انتاج السعودية الى انتاج الأوبك والعالم ليصل الى ٢٨,٥ بالمائة للأول و٩ بالمائة للثاني، وبذلك يتضح ان السعودية تقوم بدور التوازن في السوق النفطية وتعمل على استقرارها الى حد كبير.

ويجري العمل الآن على ايصال الغاز الطبيعي المسال الى ينبع عبر انبوب يمتد بمحاذاة انبوب النفط بطول ١١٦٨ كيلومتراً وبطاقة ٢٧٠٠٠٠ برميل يومياً. وسيكون بالامكان زيادة طاقة الانبوب مستقبلاً بنسبة ٥٠ بالمائة.

وقد زادت احتياطيات الغاز من ١٢٩٥ بليون متر مكعب عام ١٩٧١ الى ٢٤٤٧ بليوناً عام ١٩٧٥، ثم الى ٣١٨٣ بليوناً عام ١٩٨٠، ثم ٣٤٤٦ بليون متر مكعب عام ١٩٨٣[١٦]. وتمثل احتياطيات الغاز السعودية نسبة تتراوح بين ٩ ـ ١٢ بالمائة من احتياطيات دول الأوبك وبين ٢ ـ ٤ بالمائة من مجموع احتياطيات العالم[١٧]. ويعتبر احتياطي السعودية من الغاز خامس اكبر احتياطي

---

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) Organization of Petroleum Exporting Countries [OPEC], *Annual Statistical Bulletin, 1983* (Geneva: OPEC, 1983), and

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول [اوابك]، تقرير الامين العام السنوي العاشر، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م (الكويت: اوابك، ١٩٨٤)، ص ٧١.

في العالم بعد الاتحاد السوفياتي وايران و الجزائر والولايات المتحدة الامريكية.

ان وجـود الاحتياطيات الكبـيرة من الغـاز في السعودية يضيف بعداً جديداً الى امكانيات السعودية ووزنها في السوق الدولية ويمكنها من المضي قدماً في انشاء وتدعيم الصناعات البتروكيماوية على اعتبار ان الغاز المستخدم هو أهم من النفط المكرر كمدخل رئيسي من مدخلات الانتاج.

٢ ـ الصناعة التحويلية في السعودية

ان الزيادة الكبيرة والمفاجئة في عائدات النفط نتيجة ارتفاع الاسعار قد ساعدت على تغير وضعية الاقتصاد السعودي خارج حقول النفط نتيجة الاستثمارات الكبيرة فيه. ورغم زيادة مستوى المعيشة، الا ان ذلك تم على حساب استهلاك رأس المال الوطني ـ عن طريق استنزاف الاحتياطي النفـطي السعـودي. والسعـودية، شأنها في ذلـك شأن بقية اقطار الخليج العربي، تدرك أن أي تخفيض في اسعار النفط على المدى المتوسط والبعيد من شأنه ان يؤدي الى مصاعب مالية. وحتى لو لم يحدث اي تخفيض في الأسعار فان النفط يوماً ما آيل الى النضوب.

ولو كانت عائدات النفط باقية الى الأبد فانه لن يكون هناك حاجة للاهتمام بتنويع مصادر الدخل. ولكن لما كانت هذه الحالة غير قائمة ولما كانت عائدات النفط محدودة، بات التفتيش عن مصادر بديلة للدخل مسألة مهمة. والطريق الطبيعي لذلك هو في تعظيم العائدات المتحصلة من النفط والغاز عن طريق تصنيعهما من جهة، وعن طريق اقامة صناعات بدائل الواردات التي تتوافر لها الاسواق المحلية والتي تتمتع فيها السعودية ببعض المزايا في انتاجها من جهة ثانية، هذا اضافة الى تدريب الأطر الفنية وايجاد الكفاءات العالية القادرة على القيام بهذه المهمة.

وسنستعرض في هذا القسم جهود التنمية في مجال الصناعة التحويلية السعودية، ابتداءً من مرحلة ما قبل النفط مروراً بالاربعينات ثم بالوضع الحالي للصناعة التحويلية في السعودية.

أ ـ التطور الصناعي في السعودية

يعتـبر النشـاط الصنـاعي ظاهـرة حديثـة في السعـودية باستثناء بعض المشاريع الصناعية التقليدية مثل: النسيج والسجاد ودباغة الجلود وصناعة الصابون والفخار والأثاث والأدوات المنزلية.

وقـد بدأت الصنـاعـات الحديثة بالظهور في منتصف الاربعينات عندما أسس أول معمل تكرير بالبلاد (رأس تنورة)، وفي السبعينات اصبح لدى السعودية خمس مصافٍ ومصنع أسمدة.

وبعد ارتفاع اسعار النفط عام ١٩٧٣ وزيادة عائدات النفط بشكل كبير، قررت الحكومة البدء ببرنامج استثماري كبير يستهدف الاستفادة من الغاز المصاحب في انشاء الصناعات المرتبطة به والقـائمة عليه وعلى النفط. وقد انعكس هذا الاتجاه في خطط التنمية الأولى والثانية والثالثة التي تضمنت انشاء مركزين صناعيين كبيرين هما الجبيل على الخليج العربي وينبع على البحر الأحمر.

وقد أصبح هذان المركزان مجمعين كبيرين للصناعات الهيدروكربونية والصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة. ففي ينبع توجد المحطة الأخيرة لضخ النفط وتخزينه اضافة الى مشروع أرامكو للغاز المسال ومصافي بترومين للاستخدام المحلي والتصدير ومصنع بترومين لزيت التزييت ومصنع ينبع للبتروكيماويات. اما الجبيل ففيها مصفاتان للنفط ومصفى لزيت التزييت ومخزن للمنتوجات النفطية الثانوية واربعة مصانع للبتروكيماويات ومصنع للحديد والصلب ومصنع للأسمدة.

وعند اكتمال هذه المشاريع ستصبح هذه المواقع اقطاباً للنمو الصناعي وذلك بسبب الوفورات الخارجية والمنافع التي يمنحها هذان الموقعان للصناعات التحويلية الاخرى، وبشكل خاص للصناعات التي تستخدم منتوجات الصناعات الاساسية للموقعين المذكورين.

وقد أنشىء المجلس الملكي لينبع والجبيل بهدف الاشراف على انجاز الهياكل الاساسية المطلوبة للمشاريع الصناعية الاساسية في الموقعين المذكورين. كما أنشئت بترومين لتحمل مسؤولية انشاء مصافي النفط ومجمع الغاز، بينما أنشئت الشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك) لتحمل مسؤولية ادارة وتوجيه الانشطة المتعلقة بالمعادن غير النفطية والمشروعات البتروكيماوية والمعدنية في ينبع والجبيل.

وتقوم الحكومة السعودية بانشاء المشروعات الصناعية الاساسية كتكرير النفط ومصانع البتروكيماويات والحديد والصلب والأسمدة وغيرها بالمشاركة مع الشركات متعددة الجنسية، وذلك بهدف تجاوز المشكلات المتعلقة بالاشراف على انشاء المعمل وتشغيله وتسويق منتوجاته وضمان الحصول على تصاميم جيدة وتكنولوجيا متقدمة.

اما الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فان القطاع الخاص هو الذي يقوم بانشائها وادارتها. وهذا القطاع هو المنتج الرئيسي لمنتوجات مختلفة: كالاسمنت والكونكريت والطابوق والبلاط والابنية الجاهزة والأبواب والشبابيك والمواد العازلة ومكيفات الهواء والمواد الغذائية والسلع والأدوات المنزلية.

وتقدم الحكومة دعماً للقطاع الخاص بغية تشجيعه على الاستثمار الصناعي. وتشمل الحوافز التي تقدمها الدولة على ما يلي:

(١) الإعفاءات من الرسوم الجمركية على الآلات والأدوات المستوردة وقطع الغيار والمواد الأولية والوسيطة ومواد التعبئة والتغليف.

(٢) تقديم القروض الصناعية بشروط ميسرة الى المستثمرين السعوديين.

(٣) تقديم الأراضي والخدمات بأسعار مدعومة ولآجال طويلة.

(٤) تفضيل المنتوجات المحلية في مشتريات الحكومة اذا كانت اسعارها لا تزيد باكثر من ١٠ بالمائة عن اسعار السلع المشابهة والمستوردة من الخارج.

وعلى الرغم من الحوافز المقدمة للقطاع الخاص، فإن الصناعيين السعوديين يواجهون المشكلات المعتادة التي تواجهها الدول النامية وهي السوق الصغيرة والتمييز لدى المستهلك ضد

المنتوجات المحلية وكلف الانشاء المرتفعة ونـدرة الاطر الادارية والعمالة الماهرة والطاقات الانتاجية العاطلة بسبب انعدام البيانات الدقيقة عن الأسواق المحلية والاجنبية.

ب ـ خصائص الصناعة التحويلية في السعودية

على الرغم من المعوقات التي تواجه نمو وتطور الصناعة التحويلية في السعودية والتي رأيناها اعلاه، اضافة الى ندرة الموارد الطبيعية باستثناء النفط وعدم وجود خبرة صناعية والحواجز العديدة المفروضة امام التجارة الخارجية، استطاعت السعودية ان تقطع شوطاً لا بأس به خلال السنوات الماضية في مضمار التصنيع.

وتشير بيانات الناتج الصناعي الى ان القيمة المضافة في الصناعة قد زادت من ١٩٥٧ مليون ريال سعـودي عام ١٩٧١، الى اكثر من ٢٥٦٠٠ مليون ريال سعـودي عام ١٩٨٣، اي انها تضاعفت اكثر من ١٢ مرة خلال اثنتي عشرة سنة، وبلغ معدل النمو السنوي لها ٢٧ بالمائة خلال الفترة المدروسة. وعلى الرغم من هذا الارتفاع في الناتج الصناعي في السعودية، إلا ان حصة الصناعة في الناتج المحلي قد انخفضت من ٨ بالمائة عام ١٩٧١، الى ٦ بالمائة عام ١٩٨٣، وذلك لأن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي كان اكبر من معدل نمو الصناعة التحويلية بمفردها مما أدى الى انخفاض اهمية الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.

ويلاحظ ان معدل نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية قد اتسم بالاستقرار والثبات والتزايد المستمر حتى عندما انخفضت عائدات النفط بسبب انخفاض اسعاره وكميات انتاجه. فالناتج ارتفع من ١٩٥٧ مليون ريال عام ١٩٧١، الى ٧٣٦٥ مليوناً عام ١٩٧٥، ثم الى ١٩٢٩٤ مليون ريال عام ١٩٨٠، ثم الى ٢٥٦١٢ مليون ريال عام ١٩٨٣، في الوقت الـذي انخفض فيه ناتج الصناعة الاستخراجية من ٢٣٨ الف مليون عام ١٩٨٠ الى ١٩٤ الف مليون عام ١٩٨٣.

وعلى الرغم من الحقائق السابقة ورغم معدلات النمو المرتفعة لناتج الصناعة التحويلية لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي منخفضة مما يشير الى ان دور الصناعة التحويلية في النشـاط الاقتصادي لا يزال دون المستوى المطلوب لكي تلعب دوراً فعالاً في احداث التنويع المرغوب فيه في مصادر الدخل القومي.

ويلاحظ، انه لو قمنا بحساب نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي لارتفعت نسبة مساهمة الصناعة في الناتج الاجمالي ولتراوحت بين ١٩ بالمائة عام ١٩٨٠، و ١٥ بالمائة عام ١٩٨٣.

ج ـ معدل نصيب الفرد من الصناعة التحويلية

يستعمـل متـوسط نصيب الفـرد من نـاتـج الصنـاعة التحويلية للتعرف على معدل التطور الحـاصل فيها كمؤشر مكمل لنسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي وللتدليل على اهمية

الصناعة ومستوى تطورها في البلد المعني.

ويشير الجدول التالي الى التطور الحاصل في نصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية في العربية السعودية.

مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي
ومتوسط نصيب الفرد منها في السعودية
(بالاسعار الجارية)

السنة	مساهمة الصناعة التحويلية (بالمليون ريال سعودي)	عدد السكان (بالمليون)	نصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية (بالريال السعودي)
١٩٧١	١٩٥٧	٦,٤٢٩	٣٠٤
١٩٧٢	١٩٨٤	٦,٥٧٠	٣٠٢
١٩٧٣	٢٤٢٧	٦,٧٦٠	٣٥٩
١٩٧٤	٥٠٧٦	٦,٩٧٠	٧٢٨
١٩٧٥	٧٣٦٥	٧,٢٥٠	١٠١٦
١٩٧٦	٨١٧٣	٧,٥٨٠	١٠٧٨
١٩٧٧	٩٢٨٣	٧,٩٢٠	١١٧٢
١٩٧٨	٩٩٧٤	٨,٢٦٠	١٢٠٨
١٩٧٩	١٢٦١٥	٨,٦١٠	١٤٦٥
١٩٨٠	١٩٢٩٥	٨,٩٦٠	٢١٥٣
١٩٨١	٢٥٨٠٨	٩,٣٢٠	٢٧٦٥
١٩٨٢	٢٢٣٨٤	٩,٦٨٠	٢٣١٢
١٩٨٣	٢٣٩٧٢	١٠,٠٧٠	٢٣٧٨

المصدر: صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للدول العربية (١٩٧٢ - ١٩٨٣)، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، الحسابات الاقتصادية الوطنية، ١٩٨٤.

ويشير الجدول أعلاه الى التطور الكبير الحاصل في معدل نصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية حيث زاد هذا الى حوالى عشرة اضعاف من ٣٠٠ ريال عام ١٩٧١، الى ٢٣٧٨ ريالاً عام ١٩٨٣، وبلغ معدل نموه السنوي حوالى ٢٢ بالمائة.

د - الصناعات المتوسطة والصغيرة

يقوم القطاع الخاص بإنشاء وادارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وهو المنتج الرئيسي لسلع مختلفة مثل: الاسمنت والكونكريت والطابوق والبلاط والابنية الجاهزة والأبواب والشبابيك وحديد التسليح والمواد العازلة ومكيفات ومبردات الهواء. وفي الآونة الأخيرة، تركز الاهتمام بالسلع الاستهلاكية كالمواد الغذائية والأدوات المنزلية وغيرها.

وعلى الرغم من ان الغالبية العظمى من رجال الاعمال السعوديين يمتلكون عقلية تجارية، فإن البعض منهم قد اتجه للنشاط الصناعي التحويلي وذلك بسبب الدعم الذي تقدمه الحكومة الى القطاع الخاص والمشار اليه فيما تقدم. وقد قام عدد كبير من مشروعات القطاع الخاص بالمشاركة مع جهات اجنبية مختلفة وبشكل رئيسي في صناعات تجميعية وأنشطة اخرى تتعلق بمراحل التصنيع النهائية. وغالباً ما يكون الهدف من دخول شركات اجنبية في مشاركة مع المستثمرين السعوديين هو الوصول الى السوق المحلي. وهذا الوضع يختلف عن الشركات الاجنبية التي تدخل في مشاركة مع الحكومة في انشاء الصناعات الاساسية بحيث تستخدم هذه الشركات الاجنبية للوصول الى الاسواق الدولية. ونتيجة للحوافز السابقة التي تقدمها الدولة وبخاصة ما تعلق منها بانشاء الصندوق السعودي للتنمية الصناعية وتقديم ٥٠ بالمائة من احتياجات المشروعات الصناعية على شكل قروض ميسرة، فقد حققت هذه الصناعات معدلات للنمو بلغت ١٥,٨ بالمائة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠، مقارنة بالهدف المخطط لها في الخطة الثانية والبالغ ١٤ بالمائة.

وبموجب بيانات وزارة الصناعة السعودية بلغ عدد المصانع المرخصة في العربية السعودية حتى نهاية عام ١٩٨٣ م (١٤٠٣ هـ) ٢٩٣٢ منشأة صناعية كما ازداد حجم الموجودات الرأسمالية في قطاع الصناعة التحويلية الخاص من ٥٠٨٧ مليون ريال عام ١٩٧٤، الى ١٢١٧٦٥ مليون ريال عام ١٩٨٣، نلاحظ ان الصناعات الكيماوية استحوذت على حصة الأسد من الاستثمارات الصناعية وبلغت نحو من ٦٤٤٥٠ مليون ريال سعودي اي ما يعادل ٥٢ بالمائة من مجموع الموجودات الرأسمالية في هذا القطاع، كما بلغ عدد العاملين فيها ٢٩٧٤٥ عاملاً وعدد المنشآت المرخصة ٥١١ منشأة. يأتي بعدها في الأهمية صناعة مواد البناء التي وصلت الاستثمارات فيها الى ٢١٩٤٧ مليون ريال اي ما يعادل ١٨ بالمائة من المجموع العام. وبلغ عدد العاملين فيها ٤٧٣٩٢ عاملاً كما بلغ عدد المنشآت ٦٢٩ منشأة.

اما الصناعات المعدنية فقد احتلت المرتبة الثالثة من حيث حجم الاستثمارات فيها التي وصلت الى ١٧٥٦٥ مليون ريال أي ما يعادل ١٢ بالمائة من المجموع العام، بينما بلغ عدد المنشآت المستحدثة ٨٠٦ منشآت وعدد العمال ٤٧٩٩٠ عاملاً. اما الصناعات الغذائية فتأتي في المرتبة الرابعة حيث استثمر فيها ما يعادل ٩٩٢٩ مليون ريال، بينما بلغ عدد المصانع المنشأة فيها ٥٠٤ مصانع وعدد العمال ٢٦١٤٢ عاملاً.

ويلاحظ ايضاً ان المصانع التي بدأت في الانتاج تبلغ ٥٤ بالمائة من مجموع المصانع المرخصة، بينما بلغت نسبة المصانع المرخصة تحت التنفيذ ١٦ بالمائة والمصانع المرخصة والتي لم يبدأ بعد تنفيذها ٣٠ بالمائة.

هـ ـ مصافي النفط

ليس للنفط الخام استعمالات مباشرة الا بعد تصفيته، والتصفية هي الخطوة الأولى نحو تحويل النفط الى منتوجات صالحة للاستعمال. وبواسطة عمليات تحويلية مختلفة يتحول النفط الى

منتوجات نفطية مختلفة : كزيت الديزل والاسفلت والغاز وزيت الوقود والكيروسين ووقود الطائرات واخيراً الكازولين والنفتا. ويشكل الكازولين والنفتا اللقيم الاساسي للصناعات البتروكيماوية. ويوجد في العالم عام ١٩٨٠ حوالى ٩٠٠ مصفاة للنفط بطاقة انتاجية يومية قدرها ٨٠ مليون برميل. اما المصافي في السعودية فتقدر طاقتها الانتاجية عام ١٩٨٠ بنحو ٨٧٨ الف برميل في اليوم، أي ما يعادل ١,٢٥ بالمائة من مجموع طاقات التكرير العالمية. وارتفعت الطاقة الانتاجية الى ١٠٤٨ الف برميل في اليوم عام ١٩٨٣، وذلك كما هو وارد في الجدول التالي:

الطاقات الانتاجية لمصافي النفط في السعودية

المصفاة	الموقع	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
أرامكو	رأس تنورة	٥٦٣	٥٦٣	٥٦٣	٥٦٣	٥٦٣	٥٦٣	٥٦٣	٥٦٣	٥٦٣
مصفاة جدة	جدة	٤٥	٤٥	٤٥	٩٥	٩٥	١٠٥	١٠٥	١٠٥	١٠٥
مصفاة الرياض	الرياض	١٥	١٥	١٥	٢٠	٢٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠
مصفاة ميناء سعود	ميناء سعود	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
مصفاة الخفجي	الخفجي	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
بترومين/ينبع	ينبع	—	—	—	—	—	—	—	—	١٧٠
المجموع العام		٧٠٣	٧٠٣	٧٠٣	٧٠٣	٧٠٣	٨٧٨	٨٧٨	٨٧٨	١٠٤٨

المصدر: Organization of Petroleum Exporting Countries [OPEC], *Annual Statistical Bulletin, 1983* (Geneva: OPEC, 1983).

وهناك مشاريع تكرير اخرى قيد الانشاء في السعودية تقدر طاقاتها الانتاجية بنحو ٩٥٠ الف برميل في اليوم بحيث يصبح مجموع طاقات التكرير السعودية نحواً من ٢ مليون برميل في اليوم. وعلى اساس معدل انتاج النفط الخام عام ١٩٨٣ والبالغ ٤,٥ ملايين برميل في اليوم، فان نسبة الانتاج المكرر الى اجمالي انتاج النفط الخام تصل الى ٢٣ بالمائة، يتوقع ان تصل الى حوالى ٤٠ بالمائة في نهاية الثمانينات.

ونظراً لان الانتاج الحالي اكبر من احتياجات السعودية الداخلية من منتوجات النفط، فإن السعودية تقوم بتصدير نحو ٤٠٦ آلاف برميل من منتوجات التكرير مثلت ٤٩ بالمائة من النفط المصفّى عام ١٩٨٠، وزادت الى ٤٨١ الف برميل عام ١٩٨١ ثم الى ٥٣٧ الف برميل في اليوم عام ١٩٨٢، ثم عادت فانخفضت الى ٤٩٧ الف برميل في اليوم عام ١٩٨٣.

ولما كانت نفقات نقل المنتوجات النفطية المكررة أعلى من نفقات نقل النفط الخام بما يعادل ١,٥ دولار للبرميل في المتوسط الى امريكا واوروبا واليابان، مما يعني بأن السعودية قد تجد

صعوبة في تسويق منتوجاتها من النفط المكرر في الدول الصناعية الرئيسية. لهذا، فإن اتجاه السعودية نحو زيادة صادراتها من المنتوجات النفطية المكررة يجب ان يصاحبه زيادة قدرات اسطول النقل السعودي للمنتوجات المكررة وذلك لتقليل الاعتماد على البواخر العالمية التي تضع الآن تسعيرة مميزة ضد المنتوجات المكررة.

وتساهم مصافي النفط في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي بنسبة تفوق نسبة مساهمة كل الصناعات التحويلية مجتمعة. وقد تطورت القيمة المضافة من تكرير النفط من ١٤٧٢ مليون ريال عام ١٩٧١ الى اكثر من ١٠٢٧٦ مليون ريال عام ١٩٨٠ اي بما يعادل ٦٠ بالمائة من مجموع الناتج الصناعي التحويلي في السعودية.

وحتى وقت قريب كانت معظم طاقات التكرير في السعودية مملوكة لشركات اجنبية وفي عام ١٩٧٩ لم تزد حصة السعودية من الطاقات الانتاجية التكريرية عن ١٦ بالمائة، في حين كانت حصة شركة اكسون ٢٢,٣ بالمائة وموبيل ٧,٤ بالمائة وستاندرد ٢٢,٣ بالمائة وتكساكو ٢٢,٣ بالمائة. وفي عام ١٩٨٠ قامت السعودية بالسيطرة على معظم أنشطة التكرير في البلاد بعد تعويض الشركات الاجنبية عن اسهمها في الشركات المستولى عليها. ونتيجة لذلك بلغت حصة السعودية من اجمالي الطاقات الانتاجية نحو ٩٣,٧ بالمائة.

و ـ صناعة تسييل الغاز

ان سيطرة الشركات متعددة الجنسية على انتاج النفط والغاز في السعودية، اضافة الى اسعار الغاز المنخفضة قبل عام ١٩٧٣، أدت الى عدم قيام مصانع لتسييل الغاز وشحنه بغية تصديره الى الأسواق العالمية. الا انه بعد عام ١٩٧٣ ونتيجة سيطرة الحكومة على الثروة النفطية وارتفاع اسعار الغاز فقد اصبحت الاستثمارات في منشآت تسييل الغاز اقتصادية، ولهذا فقد اتجهت السعودية مع عدد آخر من اقطار الخليج نحو الاستفادة من الغاز المصاحب الذي كان يحرق معظمه عن طريق انشاء معامل تسييل الغاز.

هذا ويوجد في السعودية الآن ثلاثة مشاريع لتسييل الغاز هي رأس تنورة الذي تبلغ الطاقة الانتاجية فيه ٩٥٠٠ الف طن في السنة، ومشروع الفوار الذي تصل طاقته الى ١٠٧٤٤ الف طن في السنة، ومشروع ينبع الذي تصل طاقته الانتاجية الى ٥٤٣١ الف طن في السنة، بحيث يصبح مجموع الطاقات الانتاجية لتسييل الغاز نحو من ٢٥٦٧٥ الف طن في السنة، وذلك على النحو الذي يبينه الجدول التالي:

ز ـ الصناعة البتروكيماوية

يعتبر الهايدروكربون المشتق من النفط والغاز المصدر الأساسي لمعظم الصناعات البتروكيماوية سواء أكانت أساسية أم وسيطة أم نهائية. وتصنف البتروكيماويات الأساسية الى أوليفين (ايثلين ـ

مشروعات تسييل الغاز في السعودية عام ١٩٨٣

المشروع	الطاقة التصميمية (مليون قدم في اليوم)	ايثان	بروبان	بيوتان	غازولين طبيعي	مجموع الغازات السائلة
رأس تنورة	١٠٠٠	-	٣٥٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٩٥٠٠
الفوار	٣٥٠٠	١٤٢٠	٤٥٥٠	٢٤٢٢	٢٣٥٢	١٠٧٤٤
ينبع	غ. م	١٢٦٠	٢٦٢٨	١٣٢٧	٢١٦	٥٤٣١
المجموع	٤٥٠٠	٢٦٨٠	١٠٦٧٨	٦٧٤٩	٥٥٦٨	٢٥٦٧٥

المصدر: OPEC, *Annual Statistical Bulletin, 1983,* and
منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول [اوابك]، تقرير الامين العام السنوي العاشر، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م (الكويت: اوابك، ١٩٨٤)، ص ١٥٠.

بروبايلين - بيوتادين) وأروماتيك (بنزين واكزايلين) وميثانول.

ويعتبر الايثلين والبروبايلين المادة الأساسية لتصنيع البلاستيك، والاروماتيك لتصنيع الخيوط الاصطناعية، والبيوتادين والبنزين لتصنيع المطاط، والميثانول لتصنيع المواد اللاصقة. واقتصاديات تصنيع المواد البتروكيماوية معقدة وتتضمن تكنولوجيا متقدمة وحجوم انتاجية كبيرة وارتفاع اسعار المواد الداخلة في الانتاج وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على اسواق المنتوجات الوسيطة وتكنولوجيا الانتاج.

وتعتبر السعودية في وضع ممتاز لانتاج البتروكيماويات نظراً الى مواردها الهيدروكربونية لا سيما وان قسماً منها لا يستغل بشكل كاف كالغاز المحروق، وكذلك نظراً الى رأس المال الموجود بوفرة والذي يمكن استثماره في انشاء هذه الصناعات. كما ان انخفاض نسبة استخدام العمالة بالنسبة الى رأس المال في هذه الصناعة مناسب للسعودية وتمكنها من تخفيض نسبة اعتمادها على العمالة الاجنبية. كما ان تصنيع المواد الأولية في السعودية من شأنه ان يولد قيمة مضافة محلية، ويعمل على تنويع الصادرات السعودية جغرافياً والاستفادة من الخبرة التي تولدها عملية التصنيع هذه في ايجاد الاطر العليا المدربة والتي لها اكبر الأثر في ايجاد التنويع المطلوب في موارد السعودية مستقبلاً.

لهذه الأسباب، فإن إقبال السعودية على انشاء الصناعات البتروكيماوية الاساسية والوسيطة كخطوة اولى نحو انشاء الصناعات البتروكيماوية النهائية، امر له ما يبرره على الرغم من وجود طاقة انتاجية فائضة من هذه المنتوجات في كل من اوروبا واليابان. الا ان السعودية بالمميزات التي تتمتع بها في مجال هذه الصناعة وبالمزايا الاخرى، باعتبارها مستوردة كبيرة لعدد كبير من السلع وموردة رئيسية للنفط الخام، تستطيع النفاذ الى الأسواق العالمية لتحصل على حصة عادلة من السوق الدولية لهذه المنتوجات.

ويمكن تلخيص جهود السعودية في هذا المجال على الشكل التالي: لقد تم البدء بانشاء معمل السماد (الشركة العربية السعودية للاسمدة الكيماوية) عام ١٩٦٥ وبدأ في الانتاج عام

١٩٦٩ . وتبلغ الطاقة الانتاجية التصميمية للمعمل ٣٦٠ الف طن في السنة من اليوريا و ١٠٠ الف طن من مادة حامض الكبريت. وقد تطور انتاج السماد في السعودية من ٢٤ الف طن عام ١٩٧٠، الى ٣٣٠ الف طن عام ١٩٨٠. وهناك مشروع آخر قيد الانشاء بالتعاون مع شركة تايوانية للاسمدة الكيماوية في الجبيل بطاقة انتاجية قدرها ٣٠٠ الف طن من الامونيا و ٥٠٠ الف طن من اليوريا.

ومنذ عام ١٩٧٦ بدأت السعودية بتوظيف الاستثمارات في برنامج واسع النطاق يهدف الى انشاء صناعات تعتمد بشكل مكثّف على المواد الهيدروكربونية. ويعتبر مشروع النظام الاساسي لجمع الغاز نقطة البداية في انشاء هذه الصناعات حيث يقوم المشروع باستخلاص مادة الايثان والميثان اللازمتين للصناعات البتروكيماوية. اما المكونات الاخرى للغاز الطبيعي كالبروبين والبيوتين والغازولين الطبيعي فيتم تصديرها. بعد هذه المرحلة بدأت السعودية برنامجاً ضخماً لانتاج البتروكيماويات الاساسية والوسيطة وذلك كما هو مبين في الجدول التالي:

المشاريع القائمة والمخططة لانتاج البتروكيماويات في السعودية

اسم الشركة	الموقع	الانتاج	الطاقة الانتاجية
شركة ينبع للبتروكيماويات سابك/ موبيل	ينبع	ايثلين بولي اثلين م. ك ايثلين كليكول بولي اثيلين ع. ك	٤٥٠٠٠٠ ٢٠٠٠٠٠ ٢٢٠٠٠٠ ٩٠٠٠٠
الشركة البتروكيماوية السعودية سابك/شيل	الجبيل	ايثلين ستايرين ثاني كلورايد الايثلين الايثانول الخام الصناعي الصودا الكاوية كلوراين	٦٥٠٠٠٠ ٢٩٥٠٠٠ ٤٥٠٠٠٠ ٢٨٠٠٠٠ ٣٧٧٠٠٠ ٣٣٠٠٠٠
شركة الجبيل للبتروكيماويات سابك/ دكسون	الجبيل	بولي ايثلين مخفض الكثافة	٢٦٠٠٠٠
الشركة العربية للبتروكيماويات	الجبيل	الايثلين	٥٠٠٠٠٠
الشركة الوطنية للميثانول سابك/ تكساس	الجبيل	ميثانول	٦٥٠٠٠٠
الشركة الوطنية للبتروكيماويات سابك/ ميتسوبيشي	الجبيل	بولي ايثلين مخفض الكثافة ايثلين اوكسيد كليكول ايثلين	١٣٠٠٠٠ ٣٠٠٠٠٠ ٣٠٠٠٠٠
الشركة السعودية للميثانول سابك/ ميتسوبيشي	الجبيل	الميثانول	٦٠٠٠٠٠

المصدر: United Nations Industrial Development Organization [UNIDO], *Resource Base For Industrialization in the Gulf Cooperation Council Countries,* (1983), p. 273, and

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي العاشر ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، ص ١٣٦- ١٣٩.

ولما كانت هذه المجمعات البتروكيماوية تتطلب مهارات عالية التخصص كما أن النفاذ الى اسواق التصدير العالمية مسألة تحفها المخاطر والصعوبات بسبب سيطرة عدد من الشركات متعددة الجنسيات عليها، فإن هذه الاعتبارات حدت بالسعودية إلى الاتجاه نحو المشاركة مع الشركات متعددة الجنسيات ذات الصدارة على المستوى العالمي.

وتقوم السعودية بتقديم مختلف انواع الحوافز للشركات العالمية بغرض تشجيعها على المشاركة في مثل هذه المشروعات. ويمكن إجمال هذه المساعدات بما يأتي:

(١) كل مشروع صناعي تصل نسبة المساهمة الأجنبية فيه الى ٥٠ بالمائة من رأس المال تقوم السعودية بتأمين التمويل له بشروط ميسرة بما يعادل ٦٠ بالمائة من تكاليفه الاستثمارية، و ١٠ بالمائة من المصادر التجارية العادية. اما الباقي والبالغ ٣٠ بالمائة فيجري تأمينه مناصفة بنسبة ١٥ بالمائة لكل جانب من الشركاء.

(٢) توفير غاز الميثان باسعار مدعومة تبلغ ١,٦٧ ريال سعودي (٠,٥٦ دولار) لكل ألف قدم مكعب. وهذا السعر يعادل خمس السعر العالمي للغاز.

(٣) توفير الماء النقي بسعر ٢٥ هللة (حوالى ٠,٠٨ دولار) لكل متر مكعب، في حين ان كلفته الحقيقية تصل الى ٧,٥ ريال للمتر المكعب (اي ٢,٥ دولار).

(٤) توفير الطاقة الكهربائية بسعر ٧ هللة (حوالى ٠,٠٢٥ دولار) لكل كيلوواط/ ساعة على الرغم من ان تكلفة انتاج الكهرباء أعلى من ذلك بكثير.

هذا، وتجدر الاشارة الى انه نظراً لكثافة رأس المال التي يتطلبها انشاء هذه المشروعات، فان اجمالي الاستثمارات المنفقة على مشروعات سابك تقدر بنحو ٣٥٠٠٠ مليون ريال سعودي باسعار عام ١٩٨٠، بينما يقدر عدد العاملين المطلوب توفيرهم لهذه المجمعات بنحو ٧٠٠٠ شخص فقط. وعندما تبدأ هذه المجمعات بالانتاج يتوقع ان تساهم بما يقرب من ٥ بالمائة من اجمالي انتاج العالم من البتروكيماويات.

وتجدر الاشارة اخيراً، الى انه لما كانت السعودية اكبر مصدر للنفط في العالم ولديها احتياطيات كبيرة من النفط والغاز، فإنه من الطبيعي ان تتجه نحو تكامل عمليات انتاج النفط وتكريره وتصنيفه وتسويقه بشكل يؤمن التنوع المطلوب لاقتصادها والسيطرة الكاملة على مواردها الطبيعية وتطوير صناعاتها ويؤدي الى دعم التنمية الاقتصادية الشاملة لديها. كما ان تركيز الانتاج بوحدات ذات طاقة انتاجية كبيرة قادرة على اختراق الأسواق العالمية لهو مسألة مهمة وضرورية على اعتبار ان حجم المشروع مسألة مهمة جداً في تحقيق وفورات الحجم وفي الدخول الى الأسواق العالمية ايضاً.

وهذه الصناعات تربطها بالسعودية رابط طبيعي اذ ان المادة الأولية اللازمة لها تزيد تكاليفها عن ٧٥ بالمائة من مجموع كلف الانتاج في حالة معظم المنتوجات البتروكيماوية، اي انها تتمتع لديها بميزة نسبية فائقة القيمة.

ونتيجة لذلك، ورغبة من دول السوق الاوروبية المشتركة في حماية صناعاتها البتروكيماوية التي يعمل معظمها بأقل من طاقاته الانتاجية القصوى لعدة اعوام مضت، فقد قررت فرض رسوم

جمركية قدرها ١٣,٥ بالمائة على واردات الميثانول من السعودية وذلك بغرض المحافظة على حد أدنى من الانتاج لاعتبارات استراتيجية خاصة بالوحدات الانتاجية. ويبدو ان الحماية هذه قد تم تبنيها من قبل كل من المانيا الاتحادية وايطاليا وهولندا، كما تمت معارضتها من قبل كل من انكلترا وفرنسا. ويبدو ان معظم كبار المنتجين الأوروبيين ضد فرض الحماية هذه، ويضغطون على اللجنة الاوروبية لإلغائها مطالبين باغلاق المعامل ذات الكفاءة الانتاجية المنخفضة. ومعظم التوقعات هي ان سابك ستجد اسواقاً لمنتوجاتها سواء في اوروبا أم في غيرها نظراً لأنها تتمتع بالميزة النسبية العالية في انتاجها. ومن المؤكد ان استمرار اجراءات الحماية ستحول اسواق السعودية الى آسيا وبقية اقطار الشرق الأوسط(١٨).

وبرأي الكثير من خبراء الاقتصاد ان هذا الواقع لن يؤثر على انطلاقة السعودية في مجال انتاج البتروكيماويات، لا سيما وان سياسة السعودية كانت تتركز على قيام شركة سابك بالتعاقد مع الشركات الأوروبية والأمريكية الراغبة في تخفيض انتاجها في دولها الأصلية، وتكليفهم في تسويق المنتوجات البتروكيماوية السعودية وهذه السياسة فضلاً عن انها أدت الى كسب الشركات المنتجة التي تشكل المنافس الرئيسي لمنتوجاتها مكنتها من فتح أسواق لمنتوجاتها. وتعتمد سابك على شركائها لتسويق ما بين ٧٠ ـ ٧٥ بالمائة من منتوجاتها البتروكيماوية. الا ان حصة سابك في التسويق ازدادت مؤخراً بشرائها شبكات التوزيع الأوروبية، وبإقامتها مكاتب تسويق في كل من لندن وهونغ كونغ ونيويورك.

وتقدر مصادر سابك ان تبلغ صادرات السعودية من المنتوجات البتروكيماوية ٤ بلايين دولار سنوياً في السنوات الثلاث القادمة، كما انه من المتوقع ان ينمو قطاع البتروكيماويات بمعدل ١٥ بالمائة سنوياً خلال خطة التنمية الاقتصادية الرابعة(١٩).

خامساً: تقويم تجربة السعودية في مجال التنمية الاقتصادية

لا شك بأن تجربة السعودية في مجال التنمية الاقتصادية، مليئة بالعبر والدروس المفيدة خصوصاً بالنسبة لدول النفط ذات الأوضاع المشابهة. وعلى الرغم من قصر الفترة التي شملتها الدراسة (١٩٧١ ـ ١٩٨٣)، فإنها افرزت العديد من المؤشرات والنتائج ذات العلاقة بقدرة الدول الصغيرة على تطوير نفسها بجهودها الخاصة منطلقة من استثمار مواردها الطبيعية في تطوير نشاطات انتاجية متنوعة، بهدف ايجاد البنية الاقتصادية الداخلية المتوازنة وتأمين متطلبات تدعيمها سواء عن طريق تنمية القطاعات الانتاجية المختلفة كالصناعة والزراعة، أم عن طريق تنمية مواردها البشرية

---

(١٨) *Gulf Journal,* (1 April 1985), pp. 9-20, and *Wharton Middle East Economic Outlook,* vol. 5, no. 1 (April 1985), pp. 69-70.

(١٩) UNIDO, *Resource Base for Industrialization in the Gulf Cooperation Council Countries.*

وتطوير الكفاءات العليا المدربة لديها أم عن طريق تنمية قدراتها في اكتساب التكنولوجيا، وفي تطويعها وتطويرها بما يلائم ظروفها ويخدم برامجها التنموية.

ودراسة تجربة التنمية الخاصة بالسعودية والتي عرضناها في الصفحات السابقة تشير الى خصوصية هذه التجربة من حيث كونها تتعلق بدولة صغيرة الحجم نسبياً اذا ما قيست بعدد السكان (١٠ ملايين نسمة فقط)، الا انها مع ذلك من الدول ذات الأهمية الاستراتيجية الكبرى بسبب ما لديها من احتياطيات نفطية تعادل ربع الاحتياطي العالمي من النفط من جهة، وكونها اكبر مصدر للنفط في العالم من جهة ثانية، مع ما سيتبع ذلك من تراكم فوائض مالية نفطية لديها يعجز الاقتصاد المحلي عن استيعابها في استثمارات منتجة داخلية.

وهذا الواقع الواعد والصعب في آنٍ واحد هو الذي دفع السعودية الى السعي الحثيث للتعاون والتكامل مع جاراتها في منطقة الخليج. وهذا الواقع ايضاً هو الذي يجعل من تعاون السعودية مع باقي البلدان العربية ضرورة قصوى لتأمين اسباب النمو الاقتصادي والسياسي والاجتماعي المستقل. هذا اضافة الى التنسيق والتعاون مع الوطن العربي يعتبر واحداً من العوامل الاساسية والوسائل الهامة في تحسين ناتج الصناعة التحويلية في المنشآت القائمة والجديدة، اضافة الى بعده القومي. فمسألة السوق والحجم الاقتصادي لبعض الصناعات الى جانب الانتفاع الكامل من الطاقات الانتاجية المتيسرة تعتبر كلها من المسببات الرئيسية للتنسيق والتكامل على المستويين القطري والقومي.

١ - التحديات التي تواجه الاقتصاد السعودي

لا تزال السعودية، على الرغم من جهودها الكبيرة التي أشرنا اليها في مجمل هذا البحث، تواجه تحديات هامة في سعيها نحو تحويل اقتصادها من مرحلة الاعتماد على النفط، الى مرحلة الاقتصاد المتوازن. ولعل اهم هذه التحديات هي:

- ارتفاع درجة انكشاف الاقتصاد السعودي بسبب ضيق القاعدة الاقتصادية التي تستند الى النفط والاعتماد الكبير على السلع والمنتوجات المستوردة.
- ارتفاع درجة اعتماد القطر على مصادر الدخل الاجنبية سواء ما تعلق بصادرات النفط ام دخل الاستثمارات السعودية في العالم.
- الحاجة الى كسب مزايا نسبية على مر الزمن تفوق ما تخسره منها مع اقتراب نضوب النفط أو توافر بدائل له بأسعار تنافسية. وعلى الرغم من ان الأفق الزمني لهذا الاحتمال قد يمتد فترة طويلة بسبب انخفاض تكلفة استخراج النفط، فإن حدود المزايا النسبية التي تتمتع بها السعودية قد تتضاءل بسرعة في المستقبل في حالة توافر بدائل للنفط كمصدر للطاقة باسعار تنافسية.
- الحاجة الى زيادة المشاركة الفعلية للمواطنين في ادارة وتشغيل مؤسسات الخدمات والمشروعات الانتاجية الصناعية منها والزراعية المختلفة.

وفيما يلي عرض تحليلي لكل من النقاط المشار اليها اعلاه.

أ ـ ارتفاع درجة انكشاف الاقتصاد السعودي بسبب ضيق القاعدة الاقتصادية التي تستند الى النفط والاعتماد الكبير على السلع والمنتوجات المستوردة: وتتلخص درجة الانكشاف فيما يلي:

(١) ارتفاع نسبة مساهمة التجارة الخارجية (صادرات + واردات) في الناتج المحلي الاجمالي. ويعكس هذا الوضع درجة الاعتماد المتزايدة على العالم الخارجي ومحدودية الطاقات الانتاجية المحلية في تلبية الاحتياجات المحلية من السلع والخدمات. الا انه نتيجة انخفاض الصادرات النفطية وكذلك اسعار النفط، فإنه من المرجح ان تنخفض نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي ومن شأن هذا ان يؤدي الى تخفيض نسبة الاعتماد على العالم الخارجي.

(٢) التركز الشديد في التجارة الخارجية. رأينا سابقاً ان تجارة السعودية مع اقطار مجلس التعاون الخليجي ضئيلة وهي بحدود ٢ ـ ٤ بالمائة من مجمل تجارتها الخارجية، كما رأينا ان تجارتها مع الوطن العربي والدول النامية الأخرى ضئيلة ايضاً ولا تتجاوز ربع التجارة الخارجية السعودية. اما تجارتها مع الدول الصناعية فتمثل نسبة تزيد عن ثلاثة ارباع التجارة الخارجية السعودية بمجملها علماً بأنها كانت في تزايد مستمر خلال السنوات الأخيرة. وهذا يعني بأن السعودية تعتمد اعتماداً كبيراً على الدول الصناعية سواء في تأمين الأسواق لصادراتها أم في تأمين احتياجاتها من مختلف السلع المستوردة. ويعزى ضعف التجارة العربية مع السعودية الى ضعف وضيق القاعدة الانتاجية فيها وتشابه هياكلها الاقتصادية والتركيب السلعي المتشابه لتجارتها الخارجية وغياب سياسة منهجية للتعاون الاقتصادي مع الوطن العربي. أما دراسة تركيب التجارة الخارجية السعودية فتبين تركز الصادرات في مادة رئيسية واحدة وهي النفط الخام حيث شكل نسبة تزيد عن ٩٠ بالمائة من مجموع الصادرات. كما ان ثلاثة ارباع النفط يصدر الى الدول الصناعية. اما بالنسبة للواردات فقد شكلت السلع المصنعة النسبة الكبرى من الواردات ووصلت الى ٧٠ بالمائة من مجموع الواردات عام ١٩٨٢. ويعكس هذا الوضع استمرار ضعف القاعدة الانتاجية ومحدودية نتائج سياسات التصنيع الجارية في السعودية.

(٣) الاعتماد الشديد على التكنولوجيا المستوردة سواء لمشروعات القطاع العام ام الخاص وذلك كما هو الحال بالنسبة لمجمل الدول النامية. تشير الصفحات السابقة الى اعتماد السعودية الكبير على التكنولوجيا المستوردة سواء في مشروعات القطاع العام أم مشروعات القطاع الخاص. وكما رأينا سابقاً تقوم السعودية بتقديم مختلف انواع الحوافز للشركات العالمية بغرض تشجيعها على المشاركة في مثل هذه المشروعات نظراً للمهارات عالية التخصص التي تتطلبها هذه الصناعات، وكذلك نظراً لقدرة هذه الشركات على اختراق أسواق التصدير العالمية لمنتوجاتها. ويبرز هذا الوضع ضرورة التوجه نحو دعم الأبحاث النظرية والتطبيقية وزيادة قدرة الخبرات السعودية على انتقاء التكنولوجيا المناسبة واستيعابها وتطويرها.

ب ـ ارتفاع درجة اعتماد السعودية على مصادر الدخل الاجنبية سواء ما تعلق منها بعائدات النفط أم دخل الاستثمارات السعودية في العالم: توضح تقديرات ميزان المدفوعات السعودي التي رأيناها في هذه الدراسة، أن عائدات الصادرات النفطية التي زادت بشكل كبير ابتداء من عام ١٩٧٣

وحتى عام ١٩٨٠ تمثل نسبة تزيد عن ٩٠ بالمائة من مجموع الصادرات السلعية. ونظراً لأن هذه العائدات هي المصدر الوحيد للانفاق على مجمل الفعاليات الاقتصادية في البلاد فقد أصبح النفط هو المحدد الرئيسي للنشاط الاقتصادي في جميع القطاعات. ونظراً لأن انتاج النفط وتصديره يتوقف بشكل كلي تقريباً على اوضاع السوق الدولية، ويتأثر بالتالي بالاحداث والتطورات الناجمة عن أوضاع الاقتصاد العالمي، ولا سيما في الدول الصناعية الرئيسية، فإن أي تغيير في أوضاع هذه الاقتصاديات من شأنه ان يحدث آثاراً كبيرة في أوضاع الاقتصاد السعودي. فانخفاض الطلب العالمي على النفط وتراجع أسعاره في الآونة الاخيرة، ومن ثم تدهور العائدات النفطية للدول المصدرة وعلى رأسها العربية السعودية، قد انعكس على انخفاض ناتج قطاع الصناعة الاستخراجية. وبالنظر لأهمية هذا القطاع ودوره الكبير في الناتج المحلي الاجمالي فقد أدى ذلك الى تراجع حجم الناتج الاجمالي للسعودية برمته. ويبرز هذا الوضع أهمية الاسراع في تنفيذ سياسة تنويع مصادر الدخل للتقليل تدريجياً من مخاطر الاعتماد على مادة وحيدة ناضبة هي النفط في تمويل مختلف الفعاليات الاقتصادية. ونظراً لعدم قدرة السعودية على امتصاص التدفقات النقدية الناتجة عن تصدير النفط حتى وقت قريب، فقد عملت على استثمارها في أسواق المال الدولية. وأدى هذا الى تراكمات كبيرة لهذه الأموال. كما ان هذه التراكمات أعطت عائدات قفزت من ٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٣، الى ٥٣٨٧ مليون دولار عام ١٩٨٠، وبشكل زادت فيه عن ٩٩ بالمائة من اجمالي العائدات المتحصلة من تصدير السلع والخدمات الاخرى عدا صادرات الزيت. مما أدى الى زيادة اعتماد السعودية على الدخول المتحصلة من الخارج. وقد بدأت السعودية في السنوات الثلاث الأخيرة استخدام جزء من هذه الفوائض في تغطية استثمارات السعودية الداخلية.

ج ـ الحاجة الى كسب مزايا نسبية على مر الزمن تفوق ما تخسره منها مع اقتراب نضوب النفط أو توافر بدائل له بأسعار تنافسية: ويستدعي ذلك تطوير القطاعات الانتاجية في السعودية وبخاصة في المجال الصناعي على أسس اقتصادية سليمة وقادرة على تأمين مصادر للدخل على المدى البعيد، وبحيث تكون قادرة على الوقوف والمنافسة في المدى الطويل على قدم المساواة مع الصناعات الأجنبية بخاصة في الاسواق العالمية. ويمكن الاشارة الى الصناعات التالية التي قامت السعودية بتطويرها ضمن هذا الاطار:

(١) الصناعات التصديرية القائمة على تصنيع الموارد الهيدروكربونية ذات الميزة النسبية العالية والقادرة على النفاذ الى الأسواق العالمية كالبتروكيماويات.

(٢) الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية والاستخدام الكثيف للطاقة مع الاعتماد على نسبة منخفضة لمشاركة عنصر العمل غير الماهر في العملية الانتاجية كالحديد والصلب والالمنيوم (السعودية تشارك البحرين في مصهر الالمنيوم بدل قيامها بانشاء مصهر للالمنيوم في السعودية).

(٣) صناعات احلال الواردات التي تتميز بتوافر عنصر وفورات الحجم وارتفاع نسبة استخدام رأس المال الى العمل، وتلك التي تتوافر بها الميزة النسبية وتلك التي تفي بحاجة السوق المحلية كالمواد الغذائية والملبس وغيرها.

وعلى الرغم مما تقدم فإن حصة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي ما زالت منخفضة مما يشير الى أن الطريق ما زال طويلاً لتحقيق مزايا نسبية لتعويض ما يمكن أن تخسره السعودية مع اقتراب نضوب النفط. وإذا ما نظرنا الى القطاع الزراعي كقطاع انتاجي آخر، لوجدنا بأن مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ضئيلة ومتواضعة.

وتجدر الاشارة الى أن الحوافز العديدة والدعم الكبير الذي قدم للقطاعين العام والخاص في سبيل تدعيم الاستثمارات المنتجة، وزيادتها خلال الفترة السابقة قد أوجد ما يسمى بالأثر الاسترخائي للنفط والذي أضعف الحوافز لبذل المجهودات القصوى المطلوبة لبناء اقتصاد قابل للحياة وقادر على حماية نفسه بنفسه وليس من خلال معونات الدولة. ولا شك بأن انخفاض العائدات النفطية في الآونة الاخيرة من شأنه أن يخفض من الدعم الحكومي ويعجل من مجابهة التحدي الكبير والمتعلق بقدرة السعودية على تطوير انتاجها في القطاعات غير النفطية على أسس تنافسية.

د ـ الحاجة الى زيادة المشاركة الفعلية للمواطنين في ادارة وتشغيل مؤسسات الخدمات والمشروعات الانتاجية الصناعية منها والزراعية: على الرغم من الانفاق الكبير على الموارد البشرية والذي تجاوز الـ ٢٠٠ بليون ريال سعودي خلال خطط التنمية الاقتصادية الثلاث، وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة والمضطردة في نسبة المتعلمين السعوديين، فإن نسبة الأمية في صفوف السكان (١٠ +) ما زالت في حدود ٥٠ بالمائة عام ١٩٨٣. وهي نسبة مرتفعة إذا ما قيست باحتياجات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الحكومة الى الوصول اليها، يضاف الى ذلك بأن اعداد الاطر والكفاءات الفنية والادارية ما زال محدوداً ولا تفي بكامل احتياجات السعودية. وبالنظر للرغبة في التوسع الاقتصادي السريع فقد أحدث هذا طلباً عالياً على العمالة لم يكن من المستطاع تأمينه من مصادر محلية، لهذا فتحت السعودية أبوابها الى العمالة الوافدة. وزادت هذه من ٧٧٣ ألفاً عام ١٩٧٥ الى (١) مليون عامل عام ١٩٨٠، ثم الى ١٢٤٠ عاملاً عام ١٩٨٢. وبالتالي زادت نسبة العمالة الأجنبية من ٣٨ بالمائة عام ١٩٨٠ الى ٤٣ بالمائة عام ١٩٨٢. وهذا على الرغم من انخفاض نسبة مساهمة الاناث في العمالة حيث لا تتجاوز ٦ بالمائة من مجموع قوة العمل السعودية. وتعتبر الظواهر السابقة والمتعلقة بارتفاع نسبة الأمية وعدم كفاية المهارات والخبرات الوطنية، وكذلك نسبة مساهمة النساء في العمالة من العوائق التي تحد من التوسع في النشاطات الانتاجية اعتماداً على المصادر المحلية.

ونتيجة للأوضاع السابقة، فإن السعودية تعتمد على الخبرات الأجنبية في مجالات عديدة ابتداء من وضع الخطط الاقتصادية الى دراسات الجدوى الى الاشراف على اختيار التكنولوجيا وانشاء المصانع وتشغيلها وصيانتها ومن ثم تسويق منتوجاتها. وهذا الاعتماد، على الرغم من أنه انخفض بشكل كبير في بعض الفروع الانتاجية، يشكل ظاهرة عامة تستدعي الدراسة. ولما كان من أهم أسباب قيام التنمية الاقتصادية والصناعية على أسس مستقلة هو توافر القدرات والكفاءات الوطنية وتطويرها على شكل خبرات ومعارف فردية ومؤسسات قادرة على تعبئتها في مشروع وطني، فإن الانسان يستطيع أن يستنتج أن الفائدة من التصنيع والتنمية الاقتصادية في السعودية قد

تنخفض في حال استمرار عدم كفاية المعروض من الكفاءات الوطنية. وان الاعتماد المتزايد على العمالة الوافدة يضيف عنصراً جديداً من عناصر الاعتماد على العالم الخارجي، يعتبر في الواقع من أهمها وأخطرها على الاطلاق. من هنا كان التحدي الرئيسي في جهود التنمية الاقتصادية الجارية هو في تكوين الموارد البشرية في السعودية وتنميتها بشكل يمكنها من القيام ببرامج التنمية والتصنيع اعتماداً على امكانياتها الذاتية. ولعل واحدة من الخطوات الهامة في هذا المجال هي اشتراط الحكومة السعودية على الشركات الاجنبية الداخلة في مشاركة مع مشاريع القطاع العام، أن تقوم بتدريب العمالة السعودية لاحلالها في جميع المراكز الفنية والادارية في الشركة محل العمالة الوافدة، وذلك في أقرب فرصة ممكنة. هذا اضافة الى السياسات الداعمة للتعليم العام والفني والاداري على حد سواء.

٢ ـ مؤشرات الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات

على الرغم من مظاهر الاعتماد على الاقتصاد الدولي التي لا يزال الاقتصاد السعودي يعاني منها حتى الآن، فإن جهود التنمية الاقتصادية والصناعية التي رأيناها في معرض هذا البحث قد أفرزت العديد من الجوانب الايجابية ذات التأثير البناء على استقلالية السعودية وزيادة مدى اعتمادها على نفسها في تأمين احتياجاتها الرأسمالية والاستهلاكية على حد سواء. ونظراً لقصر الفترة الزمنية المدروسة، فإن هذه المؤشرات لم تعط بعد كامل نتائجها وتحقق أهدافها ومن المتوقع أن تؤتي ثمارها في المستقبل المتوسط والطويل.

وفيما يلي عرض للمؤشرات ذات الأثر الايجابي على قضية الاستقلال الاقتصادي للسعودية.

أ ـ العمل على وضع خطط خمسية للتنمية الاقتصادية بحيث تحدد من خلالها المنطلقات الاستراتيجية للعمل الاقتصادي وأهدافه العامة والمرحلية والمؤسسات القادرة على انجاز تلك الاهداف: لقد تم وضع ثلاث خطط خمسية الى الآن. الأولى تمتد من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٧٥، والثانية من عام ١٩٧٥ الى ١٩٨٠ والثالثة من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٥. وقد حددت أهداف الخطة الأولى بـ: (١) تحقيق معدل نمو سنوي مقداره ٩,٨ بالمائة؛ (٢) تنويع هيكل الانتاج لتقليل اعتماد الاقتصاد على النفط؛ (٣) تنمية الموارد البشرية عن طريق التخطيط للقوى العاملة. وبلغت جملة الاستثمارات المخصصة لهذه الخطة ٤٠ بليون ريال سعودي. وقد تم التركيز فيها على الهياكل الأساسية للاقتصاد بهدف معالجة الاختناقات التي تحد من القدرة الاستيعابية للاقتصاد.

أما الخطة الثانية فقد دعت الى الاستمرار في تنمية الاقتصاد بمعدل مرتفع وتنويع الهيكل الاقتصادي للانتاج والتعجيل في تنمية الموارد البشرية. وحددت كهدف معدل نمو سنوي قدره ١٠,٢ بالمائة، وبلغت جملة الاستثمارات المخصصة لها ٤٩٨ بليون ريال سعودي. وأبرز ما جاء في هذه الخطة هو تركيزها الشديد على تطوير الموارد البشرية حيث أكد المخطط السعودي على أن قلّة الموارد البشرية تعتبر العقبة الرئيسية التي تواجه النمو الاقتصادي في السعودية، مشيراً الى أن ندرة الموارد البشرية ليست كمية فحسب، بل نوعية أيضاً. وبناء على ذلك كرست الخطة موارد كبيرة

لتدريب وتعليم العمالة السعودية بلغت حوالى ٢٠ بالمائة من مجموع الاستثمارات المخصصة لمشروعات الخطة.

أما الخطة الثالثة، فقد كرست جلّ اهتمامها لتنمية القطاعات الانتاجية لتقليل الاعتماد الكبير على صادرات النفط وتحقيق الموازنة بين الاستثمار في القطاعات الانتاجية الزراعية والصناعية من جهة، وبين الاستثمار في مشروعات رأس المال الاجتماعي من جهة أخرى. وقد بلغت جملة المخصصات لبناء القاعدة الانتاجية أكثر من ٣٣ بالمائة من مجموع الانفاق الاستثماري المخصص لمشروعات الخطة البالغة ٧٨٢ بليون ريال سعودي. وفيما يلي جدول يبين توزيع الاستثمارات على المشروعات في خطط التنمية السعودية.

الانفاق على التنمية خلال خطط التنمية الثلاث
(بليون ريال سعودي)

نوع الانفاق	الخطة الأولى ١٩٧٠ - ١٩٧٥		الخطة الثانية ١٩٧٥ - ١٩٨٠		الخطة الثالثة ١٩٨٠ - ١٩٨٥	
	القيمة	النسبة (٪)	القيمة	النسبة (٪)	القيمة	النسبة (٪)
تنمية الموارد الاقتصادية	٦,٠	١٣,٩	٩٢,١	٢١,٩	٢٦١,٨	٣٣,٠٤
تنمية الموارد البشرية	١٠,٢	٢٣,٦	٨٠,١	١٩,١	١٢٩,٦	١٦,٦
التنمية الاجتماعية	٢,٤	٥,٦	٣٣,٢	٧,٩	٦١,٢	٧,٨
الهياكل الاساسية	١٤,٠	٣٢,٦	١١٢,٩	٢١,٩	٢٤٩,١	٣١,٨
مجموع الانفاق	٣٢,٧	٧٥,٧	٣١٨,٣	٧٥,٨	٧٠١,٧	٨٩,٠
الادارة	١٠,٥	٢٤,٣	٣٨,٢	٩,١	٣١,٤	٤,٠
احتياطي وامانات	—	—	٦٣,٥	١٥,١	٤٩,٦	٦,٤
المجموع العام	٤٣,٢	١٠٠	٤٢٠,٠	١٠٠,٠	٧٨٢,٧	١٠٠,٠

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية، التنمية الصناعية في السعودية: دراسات قطرية، (١٩٨٤).

ومما تجدر الاشارة اليه إلى أن الانفاق الفعلي قد تجاوز الانفاق المستهدف في خطة التنمية الاولى بنسبة ٦٧ بالمائة. وقد حدثت الزيادة الرئيسية للانفاق في كل من: المواصلات والتعليم والصحة والبلديات والطيران المدني والدفاع. ففي نطاق المواصلات تم تعبيد أكثر من ١١ ألف كلم من الطرق لربط جميع المراكز التجارية والادارية الرئيسية، كما تم برمجة خدمات الطيران لأكثر من ٢٠ مطاراً، وتم بناء ١٠ مراسٍ جديدة في ميناء جدة و٧١ مرسى أضيفت الى ميناء الدمام. وفي مجال التعليم تم تسجيل حوالى ٨٠٠ ألف طالب في المدارس العامة و١٢ ألفاً في الكليات والجامعات، وازدادت المستشفيات من ٤٧ الى ٦٢ والمجمعات من ٥٤ الى ٨٥. وخلال السنوات الأربع الأولى من الخطة حقق الاقتصاد السعودي معدلاً للنمو بلغ ١٦ بالمائة سنوياً بدلاً من المستهدف البالغ ٩,٨ بالمائة. والقطاعات التي تجاوزت معدلاتها المستهدفة هي: انتاج النفط، البناء والتشييد،

النقل والمواصلات، الادارة العامة والدفاع، أما الصناعة والزراعة فقد حققت معدلات نمو تقل عن المستهدف.

أما الخطة الثانية فقد دعت الى استمرار تنمية الاقتصاد بمعدل مرتفع. وقد شمل الانفاق على تنمية الموارد الاقتصادية في الخطة، تمويل المشاريع البتروكيماوية والصناعية الرئيسية وكذلك تنمية الموارد الزراعية والمائية والتوسع في مشاريع كهربة القطر. كما أعطيت الأولوية في الزراعة لزيادة الانتاجية وزيادة مساحة الحقول. وفي مجال العمالة هدفت الخطة الى زيادة العمالة المحلية من ١,٣ مليون عام ١٩٧٥ الى ١,٥ مليون عام ١٩٨٠ والعمالة الوافدة من ٣١٤ ألفاً، الى ٨١٢ ألف عامل.

ولما كانت الخطة الأولى والثانية قد ركزتا بشكل أساسي على بناء القاعدة الأساسية للاقتصاد وتمكينه من المضي في عملية التنمية الاقتصادية على المدى البعيد، فإن الخطة الثالثة ركزت على تطوير القاعدة الانتاجية ذات الأثر المباشر على تنويع مصادر الدخل القومي. ومن المتوقع أن تؤتي استثمارات الخطط الثلاث أكلها في العقد القادم.

كل هذا يوضح أن السعودية قامت بوضع الاطار المؤسسي المناسب للعمل الاقتصادي كما حددت له أهدافاً واضحة. وقامت بتخصيص مخصصات كبيرة لانجاز الاهداف المعتمدة له، وهذا برأينا يشكل الخطوة الأساسية للسير نحو تطوير الاقتصاد السعودي وزيادة امكانياته على تنويع مصادر الدخل، وبالتالي زيادة قدرته على الاستقلال الاقتصادي.

ب ـ سيطرة الحكومة السعودية على الثروة النفطية في البلاد سواء ما تعلق بعمليات انتاج النفط أم الغاز أم الاحتياطيات العائدة لهما: رأينا سابقاً أنه حتى وقت قريب كان هناك ثلاث شركات منتجة للنفط السعودي هي شركة أرامكو وغيتي وشركة النفط اليابانية ـ العربية. وقد عملت هذه الشركات بموجب امتيازات ممنوحة لها في مجال الاستكشاف والانتاج والملكية.

وفي نهاية عام ١٩٧٢ وقعت اتفاقية المشاركة الأولى التي حصلت الحكومة السعودية بموجبها على حصة مشاركة بلغت ٢٥ بالمائة من أسهم شركة ارامكو. وفي عام ١٩٧٤ وسعت الحكومة من مساهمتها في الشركة الى ٦٠ بالمائة، وفي عام ١٩٨٠ قامت الحكومة السعودية بتعويض الشريك الأجنبي عن كامل القيم الدفترية لموجوداته وبذلك حلت شركة النفط الوطنية محل شركة ارامكو التي تنتج حوالى ٩٧ بالمائة من انتاج النفط الخام السعودي وجميع الغاز الطبيعي المسال.

ولا تخفى أهمية اعادة سيطرة الحكومة السعودية على ثروتها الرئيسية والوحيدة من النفط والغاز على تدعيم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. إذ انه منذ عام ١٩٧٤، أي العام الذي اصبحت نسبة مشاركة الحكومة في ملكية شركات الامتياز ٦٠ بالمائة بدأت قدرة السعودية في التحكم بأسعار النفط وكميات انتاجه تظهر. وقد رأينا اثر ذلك على الاسعار والعائدات النفطية، وبالطبع لم يكن ذلك ليتم لولا تعاون السعودية مع دول النفط الاخرى في الخليج والوطن العربي. وقد أدت زيادة العائدات النفطية الكبيرة الى زيادة مقدرة الحكومة على تمويل مشروعات

التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يرجع اليها الفضل الاكبر في كل الانجازات التي تمت حتى الآن. ولهذا يمكن اعتبار هذه الخطوة من أكثر الخطوات أهمية في السير نحو تأمين الاستقلال الاقتصادي المنشود في السعودية.

كما أنه حتى عام ١٩٧٩ كانت معظم طاقات التكرير مملوكة لشركات أجنبية ولم تزد حصة السعودية من الطاقات الانتاجية التكريرية عن ١٦ بالمائة في حين كانت حصة شركة اكسون ٢٢,٣ بالمائة وموبيل ٧,٤ بالمائة، وستاندرد ٢٢,٣ بالمائة، وتكساكو ٢٢,٣ بالمائة. وفي عام ١٩٨٠ قامت الحكومة السعودية بتعويض الشركات الأجنبية عن اسهمها في الشركات المستولى عليها. ونتيجة لذلك، بلغت حصة السعودية من اجمالي الطاقات الانتاجية لمصافي التكرير ٩٣,٧ بالمائة.

وعلى الرغم من أهمية الخطوات السابقة في السيطرة على الثروة النفطية، فإن السيطرة الكاملة على هذه الثروة تستدعي السيطرة على وسائل نقل النفط وتكريره ومن ثم توزيعه، ولا زالت السعودية في هذه المجالات الثلاثة بعيدة عن السيطرة عليها بشكل يضمن تحقيق مصالحها.

ج ـ العمل على اقامة صناعات نفطية متكاملة عن طريق تصنيع النفط والغاز الى صناعات وسيطة ونهائية: ان تحويل النفط من مادة خام الى منتوجات مصنعة مسألة مهمة جداً إذ انها تسمح للسعودية بالاستفادة من القيمة المضافة المتحصلة من عملية التصنيع والتحويل كما تسمح لها في الوقت نفسه بتنويع مصادر الدخل القومي والصادرات. ونظراً لأن عملية التحويل هذه تتطلب الخبرات العالية والكفاءات المدربة، فإنه من المتوقع أن تدرب جيلاً من الاطر العليا المتخصصة يساعد بدوره في قيادة عملية التنمية الاقتصادية في البلاد. لهذا، فإن الاهتمام بتصنيع النفط مسألة يتوقف عليها مستقبل البلاد الاقتصادي.

وقد بدأت السعودية عملية التصنيع هذه بتكرير النفط الخام، وزادت طاقات التكرير فيها من ٧٠٠ ألف برميل في اليوم عام ١٩٧٥ أي ٩ بالمائة من اجمالي انتاج النفط، إلى ١٠٠٠ برميل في اليوم عام ١٩٨٠ أي ١٠ بالمائة من اجمالي انتاج النفط، اضافة الى مشروعات تكرير أخرى قيد الانشاء تقدر طاقتها الانتاجية بنحو (١) مليون برميل في اليوم، وبذلك تصبح مجموع طاقات التكرير في السعودية حوالى ٢ مليون برميل في اليوم ويعادل هذا ٢٠ بالمائة من مجموع حجم الانتاج من الخام السعودي على اساس معدل الانتاج عام ١٩٨٠.

كما تقوم السعودية بإنشاء المشاريع الهادفة إلى تحسين معدل الاستفادة من الغاز المصاحب عن طريق تسييله تمهيداً لتصديره. وهناك ثلاثة معامل لتسييل الغاز تقدر طاقتها الانتاجية بحوالى ٢٥٦٧٥ ألف طن في السنة، وتعادل هذه الكمية حوالى ٢٨ بالمائة من مجموع الغاز المنتج في القطر.

أما بالنسبة للصناعات البتروكيماوية فقد أسست السعودية أول معمل للسماد عام ١٩٦٩، كما أسست معملاً آخر عام ١٩٨٠ بالتعاون مع شركة تايوان للاسمدة. ومنذ عام ١٩٧٦ بدأت السعودية في توظيف الاستثمارات في برنامج ضخم لانتاج البتروكيماويات. وقد كان نقطة البدء كما رأينا مشروع النظام الاساسي لتجميع الغاز، وتبعته مشاريع عديدة لانتاج البتروكيماويات الاساسية والوسيطة، ومن ضمن المشروعات البتروكيماوية الاساسية ثلاثة مشاريع لانتاج-الايثلين بطاقة قدرها ١٩٠٠ ألف طن، ومشروعان لانتاج الميثانول بطاقة انتاجية قدرها ١٢٥٠ ألف طن، أما

المشروعات البتروكيماوية الوسيطة فتتضمن اربعة مشاريع لانتاج البولي اثيلين منخفض الكثافة بطاقة انتاجية قدرها ٥٦٠ ألف طن في السنة، ومشروعين لانتاج البولي ايثلين عالي الكثافة بطاقة قدرها ٢٠٠ ألف طن في السنة، ومشروعاً لانتاج الايثلين كليكول بطاقة قدرها ٢٢٠ ألف طن في السنة، اضافة إلى مشروعات كيماوية اخرى كالكوراين والصودا الكاوية وغيرها. ومن الملاحظ أنه عندما تبدأ هذه المجمعات بالانتاج، فإنه يتوقع ان تساهم السعودية بما يقرب من ٥ بالمائة من اجمالي انتاج العالم من البتروكيماويات، وليس من شك بأن تعاون السعودية مع الوطن العربي في مجال تطوير البتروكيماويات النهائية مسألة يتوقف عليها نجاح هذه الصناعة بالنظر لحاجتها للاسواق العربية الواسعة.

د ـ تطوير الصناعات التحويلية وبخاصة ما تعلق منها بالصناعات الغذائية والمنسوجات والسكن بهدف الوفاء بالاحتياجات الاساسية: رأينا في معرض هذه الدراسة أن الحكومة السعودية قد قدمت العديد من الحوافز الصناعية بهدف تدعيم الاستثمار الانتاجي وبخاصة الصناعي، وذلك من خلال انشاء الصندوق السعودي للتنمية الصناعية وتقديم ٥٠ بالمائة من احتياجات المشروعات الصناعية على شكل قروض ميسرة، وكذلك قيام الحكومة بإنشاء المناطق الصناعية المجهزة بجميع احتياجات الصناعة من ماء وكهرباء وغاز ومرافق النقل والمواصلات وغيرها. وقد قدمت هذه الخدمات للمشروعات بأسعار مدعومة. ونتيجة للجهود السابقة فقد بلغ معدل النمو السنوي لهذه الصناعات ١٥,٨ بالمائة سنوياً خلال فترة الخطة الثانية. ونتيجة للوضع السابق فقد زادت المشروعات الصناعية المنتجة للمواد الغذائية حتى وصلت إلى ٥٠٤ مشاريع، كما بلغ اجمالي التمويل لها ٩٩٢٩ مليون ريال سعودي، وعدد عمالها ٢١١٤٢ عاملاً. كما نمت صناعة الملبوسات وبلغ عدد مشروعاتها ٧٤ مشروعاً. وكان النمو الاكبر من نصيب صناعة مواد البناء التي وصل عدد المشروعات المنتجة فيها ٦٢٩ مشروعاً، ورأسمالها ٢١٩٤٧ مليون ريال، وعدد عمالها ٤٧٣٩٢ عاملاً. وبالنظر لعدم وجود بيانات تبين القيمة المضافة لناتج هذه الصناعات، فإنه من المتعذر تقدير نسبة تغطية المنتوجات المحلية من هذه السلع للاحتياجات الكلية للبلاد. علماً بأن واردات السعودية من المواد الغذائية ازدادت من ٣٤٤ مليون ريال عام ١٩٦٠ إلى ١٠٥١١ مليون ريال عام ١٩٨٠، كما زادت واردات السعودية من مواد البناء من ٨٩ مليوناً إلى ١٢٧٣٠ مليوناً، ومن النسيج والملابس من ١١٥ مليوناً إلى ٤٩٩٦ مليوناً، وذلك خلال الاعوام المشار اليها. مما يشير إلى أن السعودية ما زالت بعيدة عن الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من هذه السلع. ومن المرجح أن الوصول إلى هذه المرحلة يتطلب التعاون والتنسيق مع الوطن العربي ذي الموارد الطبيعية والبشرية المناسبة لتطوير مثل هذه الصناعات.

هـ ـ تطوير الزراعة وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من عدد من السلع الزراعية الاساسية: نتيجة للانفاق المتزايد على الزراعة استطاعت السعودية تحقيق نسبة مرتفعة من الاكتفاء الذاتي في عدد من السلع الاستراتيجية الاساسية خلال الاعوام ١٩٧٤ ـ ١٩٨٤.

وتشير البيانات الواردة في هذه الدراسة إلى أن انتاج القمح قد وصل إلى ١٣٠٠ ألف طن في السنة أي ما يكفي لتغطية ١٠٠ بالمائة من احتياجات السعودية. كما أن السعودية قاربت تحقيق

الاكتفاء الذاتي في عدد آخر من السلع الزراعية كالدجاج والبيض والحليب والخضروات.

وقد حدث هذا التقدم بسبب الدعم الكبير الذي تقدمه الحكومة إلى المزارعين سواء على شكل قروض زراعية بشروط ميسرة، أم على شكل بذور وسماد وآلات بأسعار تشجيعية وشروط ميسرة أيضاً.

وتجدر الاشارة هنا أيضاً إلى أن الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من جميع السلع الزراعية أو معظمها، يتطلب التعاون والتنسيق مع الوطن العربي كشرط لا بد منه بسبب توافر الاراضي الصالحة للزراعة والمياه والطقس الجيد والعمالة الزراعية في الاقطار العربية الأخرى.

و ـ العمل على تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي مع اقطار الخليج العربي وزيادة سبل وأوجه التعاون مع الوطن العربي: ترتبط السعودية بعلاقات تجارية واقتصادية مع مختلف اقطار الخليج والوطن العربي. ورغبة في تكوين وحدة اقتصادية بين بلدان الخليج العربي فقد وقعت السعودية في عام ١٩٨١ على اتفاقية مجلس التعاون لدول الخليج العربي هدفت إلى انشاء وحدة اقتصادية وسياسية شاملة بين بلدان الخليج العربي المؤلفة اضافة إلى السعودية من كل من: الكويت وعمان وقطر والبحرين والامارات العربية المتحدة. كما ترتبط السعودية باتفاقات تجارية واقتصادية منوعة مع مختلف البلدان العربية.

وعلى الرغم مما تقدم، فإن نسبة التبادل التجاري بين السعودية واقطار الخليج من جهة، وباقي البلدان العربية من جهة أخرى، هي نسبة متدنية إذ لم تتجاوز ٢,٥ بالمائة من مجموع الصادرات و ٣,١ بالمائة من مجموع الواردات عام ١٩٨١، وذلك بالنسبة للبلدان العربية عدا بلدان مجلس التعاون. أما تجارة السعودية مع بلدان مجلس التعاون فهي لا تزيد عن ٤ بالمائة من مجموع صادرات السعودية، و ١,٢ بالمائة من مجموع وارداتها. وتجدر الاشارة إلى أن الارقام السابقة يدخل فيها إعادة التصدير للسلع التي سبق استيرادها، وبذلك تصبح أرقام التجارة الفعلية بين السعودية وأقطار مجلس التعاون أقل من الارقام السابقة. ويوضح ما يلي ضرورة العمل على تخطيط النمو الاقتصادي بين السعودية وبلدان الخليج العربي من جهة، وباقي الاقطار العربية من جهة أخرى، على أسس تكاملية تضمن قيام اقتصاد عربي متوازن.

وليس من شك بأن ضآلة حجم التجارة بين السعودية والبلدان العربية ومنها الخليجية منشؤه ضعف القطاع الصناعي وضيق القاعدة الانتاجية وعدم وجود قاعدة عريضة من السلع المحلية يمكن تبادلها بين الاقطار العربية. ومما لا شك فيه هو أن توسيع السوق الداخلي للسعودية عن طريق التكامل الاقتصادي مع اقطار مجلس التعاون الخليجي، اضافة إلى التنسيق معها لتأمين تصدير السلع نصف المصنعة والمصنعة إلى الاسواق العالمية من شأنه أن يساعد في القضاء على بعض المعوقات ذات العلاقة بحجم السوق والقوة التفاوضية للسعودية، إلا أن العمل العربي المنسق والمشترك من شأنه أن يفتح آفاقاً واسعة أمام الصناعة السعودية ويسمح بتطويرها بشكل كبير، بخاصة في مجال الصناعات البتروكيماوية النهائية والوسيطة، مما يعتبر مسألة ملحة بالنسبة لقضايا التنمية السعودية.

تعقيب ١

د. رمزي أبو الحاج (*)

اكتمالاً لتحليل تجربة السعودية من منظور الأهداف التي حددتها الدراسة، أود أن استعرض الخصائص العامة للاقتصاد السعودي، والأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى المعتمدة في عملية التنمية الاقتصادية، بهدف إبراز وتحديد أطر التحليل، وكذلك المعايير التي يمكن اعتمادها في هذه الدراسة.

فالاقتصاد السعودي، يمثل مجموعة اقتصادية جديدة اطلق عليها بعض الاقتصاديين «الدول النامية النفطية» فهي تشترك مع اقتصادات الدول النامية بمجموعات من خصائص التخلف التي تشمل انخفاض المتيسر من رأس المال البشري وقاعدة تكنولوجية ضعيفة، وضآلة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الاجمالي، والنسبة العالية للسكان الذين يقطنون المناطق الريفية، والتبعية الاقتصادية للعالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية ومجال التكنولوجيا.

وانني لا أشاطر الرأي الذي ورد في الدراسة، والذي شمل انخفاض الموارد الطبيعية غير النفطية كسمة من سمات الاقتصاد السعودي، إذ أن هناك دلائل قوية على وجود موارد طبيعية غير نفطية كما وردت في الدراسة منها المعدنية وغير المعدنية، مثل وجود خامات الحديد والذهب والفضة والنحاس والكروم والمنغنيز والملح والفوسفات والجبس... الخ. أضف الى ذلك ولدرجة محدودة، موارد المياه وكذلك الموارد السمكية، اذا قارنا هذه الموارد الى تعداد السكان آخذين بعين الاعتبار المجالات المتيسرة في تطبيقات التكنولوجيا المتطورة في الزراعة.

ومن ناحية المشاركة في خصائص التخلف، فإن السعودية كاقتصاد «نامٍ نفطي»

(*) رئيس مكتب البرمجة والتنسيق في لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، بغداد ـ العراق.

يشاطر الدول المتقدمة في مستوى دخل الفرد، الذي تراوح ما بين ١٢٠٠٠ ـ ١٦٠٠٠ دولار، وقد تيسر للفرد السعودي والقطاع العام التمتع بمستوى عال من الاستهلاك، اضافة الى أن مدخول الريع النفطي هذا مكّن الاقتصاد السعودي من رصد موارد كبيرة للاستثمار حيث تراوحت نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي من ١٢ بالمائة عام ١٩٧١، حتى وصلت الى ٣٥ بالمائة عام ١٩٨٣.

في ضوء هذا الاطار العام وسيطرة القطاع النفطي على الاقتصاد السعودي، فإن تنويع مصادر الدخل لا يمكن أن يتم تطبيقه على المدى القصير، بل يصبح هدفاً يتطلب تطبيقه على المدى المتوسط والبعيد.

كما بينت الدراسة وعلى المدى القصير، أنه لم يحدث تغيير في البنية الاقتصادية لصالح القطاعات السلعية الرئيسية أي الصناعة التحويلية والزراعة، بل على العكس، انخفض نصيب الصناعة التحويلية من ٨,٥ بالمائة عام ١٩٧١، الى ٦ بالمائة في أوائل عام ١٩٨٣. وفي حالة القطاع الزراعي، طرأ انخفاض في هذه النسبة من ٤ بالمائة الى ٣ بالمائة بين عامي ١٩٧١ و١٩٨٣. وكان للقطاعات التوزيعية والقطاعات الخدمية نصيب اكبر من الناتج المحلي إذ ارتفعت حصتها من ٢٥ بالمائة عام ١٩٧١، الى ٣١,٦ بالمائة عام ١٩٨٣. أما قطاعا البناء والتشييد اللذان سجلا نمواً عالياً، فقد ارتفعت حصتها من حوالى ٤ بالمائة في عام ١٩٧١، الى ١٣ بالمائة عام ١٩٨٣، أي بحصة أعلى من حصة قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة مجتمعين.

أما اذا اعتمدنا معياراً آخر لرصد تغير البنية الاقتصادية والذي يعتمد تحليل الناتج المحلي الاجمالي بعد استبعاد عائدات النفط، وفي رأيي ـ أنه المعيار الأفضل لرصد التغيير في البنية الاقتصادية على المدى القصير والمتوسط ـ فإن النتائج التي توصلنا اليها سابقاً، لن يطرأ عليها أي تغير أساسي كما هو مبين ادناه، وكان ذلك، نتيجة الارتفاع الضخم في نمو القطاع النفطي، كما أنه من غير المتوقع أن يتكرر مثل هذا النمو في المستقبل.

	١٩٧١	١٩٨٠	١٩٨٣
١ ـ الصناعة التحويلية	١٩,٧	١٣,٣	١١,٧
٢ ـ القطاع الزراعي	١٠,٢	٣,٢	٤,٠
مجموع (١ + ٢)	٢٩,٩	١٦,٥	١٥,٧
٣ ـ البناء والتشييد	١٠,١	٢٩,٧	٢٥,١
٤ ـ القطاعات التوزيعية	٢٨,٩	٢٦,٢	٢٨,٤
٥ ـ القطاعات الخدمية	٢٨,١	٢٧,٣	٣١,٢
مجموع (٤ + ٥)	٥٧,٠	٥٣,٥	٥٩,٦

ان النتائج التي خلصت اليها الدراسة تشير الى زيادة وطغيان المؤشرات التي تمثل التبعية

عن تلك التي تشير الى الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات.

ويجب التأكيد على أنه، بهدف تنويع القاعدة الانتاجية البديلة للنفط، يتحتم تحقيق معدلات عالية من النمو وبشكل مطرد ولفترة زمنية طويلة.

وقد قمنا حديثاً باستقراءات للمستقبل حتى عام ٢٠٠٠ تصور التغير الهيكلي للاقتصاد السعودي والتي تعكس أربع تصورات مستقبلية بديلة، وقد احتسبت هذه التصورات على أساس فرضيتين حول الدخل القومي:

الأولى، تعكس نمواً متحفظاً، أما الثانية، فإنها تعكس نمواً متفائلاً في الدخل القومي، ومن جهة استقراء التغير في الهيكل الاقتصادي، فقد اعتمدنا كذلك فرضيتين: الأولى تعكس نظرية النمو التي تفترض أن الدول الصغيرة الغنية بالموارد الطبيعية، تتبع عادة نمطاً من النمو لا يدخل تغيراً جذرياً على الهيكل الاقتصادي وخصوصاً في دور القطاعات الانتاجية، ومن ثم، فإن هذا التصور كان مبنياً على استمرار وتيرة المسار التاريخي للاقتصاد، ولا سيما مساهمة القطاعات الانتاجية وخصوصاً القطاع الصناعي التحويلي في اجمالي الناتج المحلي. أما الفرضية الثانية فتتضمن تحولات جذرية في الاقتصاد على أساس ادخالها وتنفيذها من ضمن خطط التنمية، ومن ثم يمكن احراز تغيير جذري في البنية الاقتصادية.

وكانت نتيجة هذه التصورات ما يلي:

	١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠٠٠
ـ تصور متحفظ لنمو الناتج الاجمالي			
(معدل النمو السنوي بالنسبة المئوية)	١١,٦	١٠,٨	١١,١
(بنية صناعية تعكس المسار التاريخي)			
(حصة الصناعة في مجمل الدخل القومي ٪)	٧,٦	٩,٠	١٠,٨
ـ تصور متفائل لنمو الناتج المحلي الاجمالي			
(معدل النمو السنوي ٪)	١٥,٢	١٢,٨	١٣,٦
بنية صناعية جذرية التغيير			
(حصة الصناعة في مجمل الدخل القومي ٪)	٨,٨	١٧,٤	٢٠,١

وقد احتسبت معدلات النمو السنوي الصناعي للتصور المتحفظ الآنف الذكر، بأنه يتراوح ما بين ١٢ بالمائة الى ١٤ بالمائة سنوياً حتى عام ٢٠٠٠، وفي حالة التصور المتفائل، فإنه يتطلب نمواً مرتفعاً يتراوح ما بين ١٧,٤ بالمائة الى ٢١ بالمائة سنوياً في الفترة الزمنية نفسها موضوع البحث. أن تحقيق نمو مرتفع كهذا، يتطلب جهداً كبيراً بحيث أن قلة من الدول النامية تمكنت بالفعل من تحقيق مثل هذه المعدلات العالية من النمو المطرد، كما أن نمواً مرتفعاً كهذا، يتطلب تطوير نمط متوازن في قطاع الصناعة التحويلية الذي يجب أن

يشمل، وعلى نطاق واسع، تطوير الصناعات الأساسية والصناعات الهندسية والرأسمالية.

ولن تكتمل أي دراسة عن التطور الاقتصادي لدى أي بلد نفطي، ما لم تتطرق هذه الدراسة إلى نواحٍ مهمة «للاقتصاد التوزيعي» التي تتسم بها هذا الاقتصادات وكذلك آثارها العديدة على توجه هذا النمو ونمطه. فالاقتصاد النفطي السعودي هو في الأساس «اقتصاد توزيعي» وأهم خصائص هذا الاقتصاد هو انفصال الدخل عن «الانتاجية»، إذ أن الدخل يرتبط بمدخول الريع النفطي، ومن ثم، فإن الدخل وكذلك الاستهلاك مرتبطان في الأساس مع التغير في الريع النفطي.

ففي الفترة الزمنية ١٩٧١ ـ ١٩٨٣، سجلت معدلات الاستهلاك الخاص ومجمل الاستهلاك، نمواً سنوياً يعادل ٢٥,٦ بالمائة، بينما كان معدل نمو الانتاج في قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة حوالى ٢٠,٤ بالمائة في الفترة الزمنية نفسها.

في هذا الخصوص أود الاشارة الى ثلاث نواح مهمة:

١ ـ أدى الارتفاع الكبير والسريع لدخل الفرد الى تطوير نمط استهلاكي يجاري مثيله من الانماط في الدول المتقدمة، وكما أشرنا سابقاً، لم تتمكن القاعدة الانتاجية الضيقة في السعودية الّا من تلبية القسم اليسير من هذا الاستهلاك.

٢ ـ كان هناك تركيز على تطوير القطاعات الخدمية، وقد انعكس ذلك في توزيع الاستثمار وخصوصاً في القطاع العام على التنمية خلال خطط التنمية الثلاث في السعودية. ففي الخطة الأولى كان نصيب الانفاق على «تنمية الموارد الاقتصادية» من مجمل الانفاق الكلي ١٤ بالمائة، بينما لم يتعد ثلث مجمل الانفاق في فترة الخطة الثالثة.

٣ ـ احتمال زيادة عدم التوازن في توزيع الدخل، ويواكب ذلك عادة في فترات النمو العالي والسريع للاقتصاد. ومما يزيد من سوء توزيع الدخل طبيعة المؤسسات الاقتصادية وقنوات التوزيع التي تميل الى تكثيف تراكم الدخل، ويشمل ذلك نظام الضرائب المعمول به وتدني المستوى الضريبي.

أود أن اختتم تعقيبي هذا بالتشديد على نقطتين:

الأولى، أن التحديات الكبيرة التي تواجه صانعي السياسة الاقتصادية تحتم ادخال تغيير جذري في السياسات والاستراتيجية الاقتصادية، وهذا التغيير الجذري يتطلب نقل الاقتصاد من «اقتصاد توزيعي»، الى «اقتصاد انتاجي»، وهذا بدوره يتطلب تركيزاً مكثفاً على تطوير القطاعات السلعية الانتاجية أي قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة.

والنقطة الثانية، فإنها تنبثق من الاولى وتكملها، بحيث تتطلب تدعيم القدرة الاستيعابية للاقتصاد السعودي وعلى الأخص قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة. وكان هناك بداية في هذا الاتجاه بحيث تشمل إقامة بنية اساسية صلبة (Hardware) متطورة، كما

تشمل انشاء محـطات توليـد الكهربـاء وتحلية الميـاه والطرق والمـوانىء والمطارات والمـواصلات الحديثة، اضافة، الى اقامة المجمعات الصناعية مثل مدينتي ينبع وجبيل، وهما أكبر مجمعين في العالم تم البدء في تطويرهما في العصر الحديث.

إن تدعيم القدرة الاستيعابية يتطلب على المـدى القصير والمتـوسط، زيادة من التكثيف على تطويـر بنية أسـاسية طـرية (Software)، والتي تتمثـل في تطويـر الموارد البشريـة، الفنية والادارية منها، وتوأمة ذلك مع تطوير القدرات التكنولـوجية وعـلى الأخص تطويـر مؤسسات وآليات نقل وتطوير التكنولوجيا.

تعقيب ٢

د. ابراهيم سعد الدين عبدالله (*)

تتميز ورقة د. هشام خواجكية بالعرض الواضح للاوضاع الاقتصادية وجهود التنمية في السعودية بخاصة بعد بدء مرحلة الثراء النفطي في عام ١٩٧٣. والورقة غنية بالعديد من التفاصيل والبيانات التي تساعد على سد نقص الموضوع محل الدراسة.

ولعلنا لا نخطىء كثيراً إذا قدرنا ان الموقف الأساسي للباحث هو ان مظاهر التبعية الحالية في الاقتصاد السعودي، التي يشار اليها في الورقة، هي نتيجة للإرث التاريخي للأوضاع في السعودية، وأن جهوداً ناجحة تبذل بالفعل لنفي التبعية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، وان كانت هذه الجهود تحتاج الى تدعيم، بخاصة في مجال التعاون الخليجي والعربي. ونختلف مع الباحث في هذا الاستنتاج ونرى على العكس منه ان نموذج التنمية السعودي يبدأ منذ البداية باختيار الاندماج في السوق العالمي في اطار تقسيم العمل الدولي الحالي؛ وان استمرار نموذج التنمية السعودي السائد حالياً سيؤدي إلى زيادة تعمق التبعية، وليس العكس، وان سيطرة الحكومة على المصادر الطبيعية للثروة النفطية في البلاد لا يؤدي في حد ذاته إلى نفي التبعية وان أدى إلى تغير اسلوبها وآلياتها، ونتخذ هذا الموقف انطلاقاً من فهمنا المحدد لمعنى التبعية، ومن رؤيتنا حول سبل نفيها وشروط تحقيق ذلك.

لقد نشأت التبعية تاريخياً نتيجة لاخضاع دول العالم الثالث لسيطرة النظام الرأسمالي العالمي، وأدى هذا الاخضاع إلى إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول بواسطة القوى الرأسمالية المسيطرة ولصالحها. وقد نتج عن هذه العملية التاريخية تفكك وتحلل التشابك بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني في الدول التي خضعت للسيطرة الرأسمالية، وارتباط تلك الدول بالدول الرأسمالية المتقدمة بعلاقات غير متكافئة يعاد تجددها باستمرار بوسائل مختلفة، وذلك بهدف استمرار امتصاص جانب هام من الفائض الاقتصادي

(*) خبير اقتصادي ومنسق مشارك لمشروع المستقبلات العربية البديلة، القاهرة ـ مصر.

لصالح رأس المال الدولي. وتؤدي التبعية الى خضوع التطورات الاقتصادية في الدول النامية للتطورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي في الدول المتقدمة.

إن نفي التبعية يتطلب في المقابل جهداً واعياً ونضالاً طويلاً خلال فترة تاريخية قد تطول وقد تقصر لتحقيق تنمية مستقلة، وهي تنمية ذات توجه داخلي تعتمد على الذات قطرياً وجماعياً وتعطي الأولوية للوفاء بالحاجات الأساسية للجماهير، بما في ذلك الحاجات المادية والمعنوية؛ وتتم بالمشاركة الواعية للمنتجين، وتبني قاعدة علمية وتكنولوجية وطنية تحافظ على الهوية الحضارية للدول النامية، وتهدف الى الرفع المستمر للقدرة الانتاجية للمجتمع، وترفع من مستوى معيشة أفراده.

إن نقطة البدء في مثل هذا الجهد، هي توافر ارادة التحرر والفكاك من سيطرة الرأسمالية الدولية لدى السلطة المسيطرة صاحبة الحق في اصدار القرارات المتعلقة بنمط التنمية المطلوب واستراتيجياتها والسياسات التي ستتبع لتحقيقها. وتشير كل الدلائل الى أن مثل هذه الارادة لا تتوافر لدى السلطات في السعودية.

ويكفي أن نشير هنا الى عدد من المجالات الرئيسية التي تبرز تفضيل السعودية للاندماج في الاطار الاقتصادي الدولي الحالي على أساس من تقسيم العمل الدولي السائد الآن.

وعلى الرغم من أن السعودية كباقي دول الاوبك قد استعادت السيطرة على أسعار النفط وانتاجه في عام ١٩٧٤، فإن السياسة النفطية للسعودية كانت عاملاً حاسماً في تمكين الدول الرأسمالية الغربية من استعادة التحكم في سوق النفط. وقد قادت الولايات المتحدة الامريكية منذ منتصف السبعينات حملة للحد من الطلب على النفط، ولأجل زيادة انتاجه في مصادر خارج الأوبك، ولأجل تكوين مخزون ضخم لمواجهة أي ضغوط لدول الأوبك. وقد كانت السعودية منذ البداية عاملاً حاسماً في تمكين الدول الرأسمالية الغربية في تكوين احتياطيها الضخم عندما زادت انتاجها استجابة لزيادة الطلب بهدف تكوين مخزون نفطي كبير. وعادت للقبول بتخفيض الانتاج فقط، بعد أن انخفض بالفعل الطلب على النفط وزاد انتاجه في مصادر أخرى خارج الاوبك. ولم يتحدد الانتاج النفطي في مرحلة من المراحل في ضوء احتياجات السعودية التنموية أو في ضوء الاحتياجات التنموية للبلدان العربية. ودافعت السعودية باستمرار عن بيع النفط بالدولار الامريكي وقد تصورت ان مثل هذا السلوك كفيل بقبولها كشريك في نادي الدول «الغنية» المسيطرة على الأسواق الدولية، ولكن هذا التصور سرعان ما تبدد عندما بدأت حرب الأسعار الحالية. فعندما أرادت السعودية أن تستعيد جزءاً من نصيبها الذي فقدته، وأن تجبر الدول المنتجة خارج الأوبك على الوصول الى اتفاق حول تحديد الانتاج تبين مدى وهن الوضع السعودي، وتبين الفرق بين حالة الدول التي تنتج النفط لاستخدامها الداخلي بصفة أساسية، وبين الدول التي تنتج النفط من أجل التصدير أساساً. فعلى الرغم من ارتفاع تكلفة الانتاج في بحر الشمال عنها في السعودية، فإن

الانخفاض الأخير في أسعار النفط لم يجبر بريطانيا والنرويج على أي تراجع في مجال الانتاج، وأعلن وزير المالية البريطاني عند تقديم الميزانية الجديدة، أن أي تخفيض في أسعار النفط لن يؤثر على الاقتصاد البريطاني حيث تستفيد الصناعات الأخرى المستخدمة للطاقة من هذا التخفيض في الأسعار. والعكس هو الحادث بالنسبة للدول التي تنتج النفط أساساً للتصدير. ولعل أبرز ما يدل على تبعية الاقتصاد السعودي، هو ما أبرزته الأزمة النفطية الحالية من عدم تحكم السعودية في معدلات نمو الناتج المحلي لها، بل وانخفاض هذا الناتج المحلي انخفاضاً ضخماً وكبيراً بحكم تقلبات السوق الدولية التي ليس للسعودية امكانية التحكم فيها.

ولا تعود التبعية الاقتصادية السعودية الى فقدانها التحكم في أسواق النفط فحسب، بل تعود أيضاً الى اعتمادها الكامل على التكنولوجيا الخارجية، وعلى القدرات الفنية والتنظيمية والتسويقية الخارجية لاستمرار اكتشاف احتياطات نفطية جديدة، ولإدارة المنشآت النفطية وتسويق النفط المنتج لديها، بل وللتخطيط لأي تطورات في هذا المجال.

ولا يؤدي الانتقال من مجال انتاج النفط الخام الى مجال تصنيع النفط إلى أي تغيير في هذا المجال، إذ تبقى السعودية معتمدة اعتماداً كاملاً على تصريف منتوجات صناعة التكرير الضخمة بها، أو الصناعات البتروكيماوية في الأسواق الدولية، وكما تبقى معتمدة بالكامل على التكنولوجيا المستوردة، وعلى القدرات الفنية والتنظيمية والتسويقية الخارجية لإدارة الصناعات الجديدة فيها. ويكفي في هذا المقام أن نشير إلى ما أورده د. هشام خواجكية نفسه حول اضطرار السعودية للاعتماد على التكنولوجيا الخارجية في هذا المجال، ومدى تأثير ذلك على اضطرار السعودية لمنح العديد من الحوافز لحث الشركات متعدية الجنسية على المشاركة في إقامة مشروعات التكرير والمشروعات البتروكيماوية الأخرى فيها، ومحاولة حث الشركات الدولية على استثمار قدر من رأس المال لدى السعودية رغم توافر رأس المال لديها. وقد حسبت السعودية انها تمنح بذلك للشركات الدولية حافزاً يوفر لها ضمان أسواقها، ويبرز الآن بوضوح عدم جدوى تلك المشاركة في ضمان الأسواق خلال مرحلة الازمة الاقتصادية، وذلك لأن الشركات متعدية الجنسيات تتخذ قراراتها على أساس تحقيق أقصى أرباح لمجمل أنشطتها وليس لتعظيم الربح في هذه الوحدة أو تلك، ومن ثم، فمن السهل أن يضحى بمصالح الشريك في الوحدات المنشأة في السعودية إذا كان انقاص الانتاج في هذه الوحدات يمكن أن يعوض من مصدر آخر أكثر ادراراً للربح.

المجال الثالث الذي يبرز توجه السعودية لقبول الاندماج في السوق الدولي في ظل اوضاع التبعية هو استخدام الفوائض المالية التي تملكها السعودية. ودون الدخول في التفاصيل، فقد بقيت هذه الفوائض المالية مركزة في الدول الرأسمالية الكبرى، بخاصة لدى الولايات المتحدة الاميركية. ومكّنت هذه الفوائض البنوك الامريكية والاوروبية من زيادة قروضها ومن التوسع في الائتمان دون أن يكون للسعودية أي سيطرة على توجه أموالها، ولم يغير من الأمر شيء انشاء العديد من البنوك العربية ونشاطها في السوق الدولي، حيث لا تحوز هذه البنوك الا على نسبة ضئيلة من الاموال العربية، وهي على أي حال تتصرف

باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من سوق المال وسوق رأس المال الدولي الذي تخضع لقواعده وتعمل في اطاره.

ونخلص من هذه الاشارات العاجلة الى أن النمو الاقتصادي الذي تم في السعودية، والذي يتم، هو نمو في اطار التبعية. وان استراتيجية التنمية المتبعة بواسطة السعوديين لا تستهدف بحال من الأحوال الانفصال عن الأسواق الرأسمالية الدولية، ولا المساعدة في بناء اقتصاد عربي مستقل.

ويلاحظ في هذا الشأن أن قدرة السعودية أو غيرها من الاقطار العربية على نفي التبعية يرتبط في الاساس بالاتجاه نحو بناء اقتصاد عربي متكامل ومستقل، والاتجاه الى اختيار التكامل العربي كبديل عن التكامل مع السوق الدولية. ان الاعتماد الجماعي على النفس بين الأقطار العربية شرط ضروري لتحقيق مثل هذه التنمية المستقلة، ولكنه ليس شرطاً كافياً، لأن التعاون العربي يمكن أن يتم أيضاً في اطار التبعية. إن مجلس التعاون الخليجي ليس أداة لتحقيق تحرر حقيقي من الهيمنة والسيطرة الاستعمارية. بل انه قد يكون، على العكس، أداة لتحقيق التنسيق في اطار من علاقات الهيمنة التي يفرضها رأس المال الدولي، والسياسة الامريكية بصفة خاصة.

ومن الملاحظ في هذا الشأن أيضاً أن رأس المال السعودي كثيراً ما استخدم كأداة للضغط من أجل مزيد من الارتباط بالسوق الدولي بواسطة البلدان العربية التي تتلقى معونات السعودية، أو التي تتدفق اليها اموالها. وتشترك السعودية في هذا المجال مع المنظمات الدولية المدافعة عن الرأسمالية الدولية، وعن النظام الحالي لتقسيم العمل الدولي، وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

المُناقَشات

١ ـ فهد الفانك

أريد أن أتساءل: هل صادرات النفط هي تصدير حقيقي مثل تصدير المنتوجات الصناعية والزراعية المتجددة، أم هي تصفية رأسمال؟ أنا أرى أنها تصفية لرأسمال وطني. مثلها مثل من يبيع بيته أو أرضه أو سيارته، فلا يجوز له أن يتصور أن ثمن بيع بيته أو أرضه يمثل ايراداً جارياً يجوز له أن يرفع مستوى معيشته على أساسه، بخاصة إذا كان البيت المباع موروثاً ولم يبنه البائع بنفسه أو يساهم في بنائه.

وقد حسب بعض الاقتصاديين أن الجزء من صادرات النفط الذي يجوز أن يعتبر ايراداً، هو كلفة الانتاج مضافاً اليها هامش ربح معقول، أو هو كلفة الفرصة البديلة لعناصر الانتاج بشكل عمل ورأسمال أي ما بين ٢ ـ ٣ دولارات للبرميل، اما ما زاد عن ذلك فهو تصفية لرأسمال البلد.

بهذا المعنى، نجد أن ما يسمى بالاحتياطيات والفوائض في البلدان النفطية كالسعودية والكويت ليست كذلك، وانما هي تغيير شكل ممتلكات البلد من موجودات عينية وهي النفط، الى موجودات نقدية وهي الدولارات. وقد لا يكون هذا بحد ذاته خطأ، فمن وسائل الاستثمار تسييل بعض الموجودات وتحويلها الى موجودات أخرى شريطة أن يتم توظيفها بانتاجية أعلى. بدلاً من هذا المفهوم، نجد أن الحسابات القومية وموازين المدفوعات العربية تظهر حصيلة مبيعات النفط وكأنها ايرادات، وتزعم أن هناك نسب نمو في الانتاج المحلي تبلغ ١٦ بالمائة أو أي نسبة أخرى لمجرد زيادة ضخ النفط أو ارتفاع السعر النقدي، في حين أن الفورة النفطية ربما تكون قد أحدثت نمواً سالباً في المحصلة النهائية، لأنها أفقرت البلاد العربية بتخفيض موجوداتها من النفط، بأكثر من الزيادة في الموجودات الأخرى

بشكل: مطارات وطرق وموانىء ومصانع. . . الخ، أكثرها تشكل أعباء جديدة على الاقتصاد الوطني لمجرد صيانتها وادامتها.

بعبارة أخرى، فإننا لم نستنزف موجوداتنا الرأسمالية من النفط وحسب، بل استخدمنا حصيلتها لاستيراد مشاريع ليست عالية التكاليف وبعضها غير لازم فحسب، بل انها تولد كلفة مستمرة على الاقتصاد الوطني.

وإذا كان هناك اتجاه في هذه الندوة نحو تعريف التنمية المستقلة ولو جزئياً بنسبة الاعتماد الذاتي على المدخرات الوطنية، فإن التنمية المعتمدة على حصيلة مبيعات النفط لا تعتبر برأيي تنمية مستقلة من الناحية الاقتصادية.

ولا فرق من الناحية الاقتصادية بين تمويل التنمية بأموال خارجية واردة باسم قروض، أو تمويلها بأموال واردة باسم ثمن النفط، فكلها خارجية، وليست نتيجة فعاليات وطنية، وكلها غير قابلة للاستمرار، وفي مقابل عبء خدمة الدّين الخارجي للبلدان المقترضة، هناك خدمة وصيانة المشاريع في البلدان النفطية. هذا حتى لو افترضنا بأن حصيلة النفط بأكملها تستعمل لتمويل التكوين الرأسمالي. ولكن قسماً كبيراً منها يستخدم للاستهلاك والدعم وتقديم الخدمات المجانية، مما يعني أن هناك مأزقاً ونكسة بانتظارنا. والمسألة مسألة وقت.

٢ ـ عاطف قبرصي

إن تجربة التنمية السعودية تجربة فريدة وتثير عدة اشكالات للمقولات المتداولة كما انها تثير عدة استثناءات وتساؤلات لا بد من طرحها.

أولاً: اعتبرنا المديونية بأنها تبعية، واليوم نجد ان الفائض الكبير في السعودية هو نفسه تبعية. بادىء ذي بدء، ان هذا الفائض نتج عن كون السعودية حارساً على مواردها الطبيعية، إذ اضطرت الى انتاج كبير فاق قدرة الاقتصاد السعودي على استيعاب الريع الحاصل عنها.

قال العلامة كينز انه إذا استدان شخص ألف دولار من المصرف فهذه مشكلة له، أما إذا استدان مليون دولار فهذه مشكلة للمصرف. المديونية هي مشكلة للعالم الرأسمالي اكثر مما هي مشكلة لدول العالم الثالث، ومشكلة الفائض هي مشكلة السعودية لا الدول التي تستضيف هذا الفائض. وتلغى هذه المشكلة بتوظيف هذا الفائض في السعودية أو في البلدان العربية ضمن شروط تحفظه.

ثانياً: استقلالية القرار الاقتصادي لا تعني استقلالية هذا القرار عن المنظومات القومية فوق القطرية أو عن منظمات دول العالم الثالث. لا يعتبر قرار السعودية التصرف بمفردها بمعزل عن الاوبك استقلالية للقرار السعودي. الاستقلالية التي تنشدها نعني بها الاستقلال عن القرار المهيمن للدول الرأسمالية الاستعمارية الجديدة. فالعمل الجماعي العربي وبين دول

العالم الثالث ضروري لحماية وضمانة المصالح الوطنية للعالم الثالث وسبيل مجد لتحقيق التنمية المستقلة.

فالسؤال المهم هنا: الاستقلالية عن من؟ الجواب الاستقلالية عن العالم الرأسمالي المهيمن وليس بالانعزال عن العمل الجماعي العربي ودول العالم الثالث.

ثالثاً: لم يكن باستطاعة السعودية ان تتغافل عن واقع السوق العالمي للبتروكيماويات عندما قررت الدخول الى هذا السوق بتوظيفات رأسمالية كبيرة بلغت ٤٠ بليون دولار. لهذا قررت مشاركة الشركات متعددة الجنسيات لتوزيع المخاطر. غير أن هذا القرار، بالرغم من العدد الكبير من التفسيرات ليس ما يبرره. إذ أن توزيع المخاطر كان يتطلب أن يلازم مشاركة الاحتكارات الدولية الكبيرة استثمارات كبيرة لاحقة في البلدان العربية الشقيقة وفي دول العالم الثالث، وهذا ما قامت به الكويت بالفعل. وهذا من شأنه ان يخفف من المخاطر والمخاطرة.

رابعاً: إن الاسترخاء النفطي برز عبر الفصل بين الاستهلاك والانتاج وبين الدخول والانتاجية. فكان أن نتج عن هذا تدعيم قواعد الاقتصاد الريعي. إن تدهور القطاع الزراعي في الاقتصاديات النفطية تطور منطقي حتمي للاسترخاء النفطي. فليس هناك بديل عن ربط الانتاج النفطي (أو استنفاد المخزون النفطي) برفع الانتاج في الزراعة والصناعة وبتعميق الرأسمال البشري.

٣ ـ جورج العبد

الملاحظة الأولى: تخص التخطيط من أجل التنمية في السعودية، والتساؤل حول وجود أو عدم وجود علاقة بين هذا التخطيط والاطار العربي للعمل الاقتصادي المشترك. وفي الحقيقة فإن هذه الملاحظة لا تخص السعودية بمفردها، بل هي واردة أيضاً بالنسبة للأقطار العربية الأخرى ولا سيما تلك التي تنتهج التخطيط في السعي الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا المجال نحن نعلم أن البلدان العربية قد سعت منذ فترة ليست قصيرة عن طريق الجامعة العربية أو مجلس الوحدة العربية أو مؤتمرات القمة الى وضع أطر تخطيطية وعملية تتيح للبلدان العربية المختلفة مزيداً من التنسيق والعمل الاقتصادي المشترك. فإلى أي مدى سعت السعودية عند اعداد خطط التنمية الى ربط هذه الخطط ولو جزئياً بمتطلبات وضروريات العمل العربي المشترك؟ أقول هذا ولاسيما ان هذه الخطط بالذات أخذت في الاعتبار وأدرجت ضمن سياستها الاعتماد الكبير والمتزايد أحياناً على العمالة العربية الوافدة اضافة الى وجود علاقات اقتصادية متشعبة مع البلدان العربية (مثل القروض الانمائية والمساعدات الأمنية والاستثمارات الخاصة والحكومية. . . الخ).

الملاحظة الثانية: تخص الانتاج الزراعي وانتاج القمح بوجه خاص في السعودية. وفي هذا الصدد نعلم، وورقة البحث تؤكد، ان السعودية تمكنت من تغطية احتياجاتها بالكامل

من القمح في غضون سنين قليلة. والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل يمكن اعتبار هذا الانجاز حلا لمشكلة احتياجات السعودية من القمح؟ وبمعنى آخر وبمدلول أكثر اتساعا يمكننا أن نصيغ السؤال كالآتي: هل كان الطريق الذي انتهجته السعودية في حل هذه المشكلة طريقاً سليماً سواء أكان ذلك من منطلق التعريف الضيق والمحدود لهذه المشكلة (أي مشكلة انتاج القمح لتلبية الاحتياجات القطرية في السعودية) أم من منطلق أوسع من حيث مدلول هذا الحل فيما يخص امكانية انتهاجه لمعالجة المشكلة الزراعية في السعودية أو مشكلة الغذاء بشكل عام؟ والحقيقة أن معالجة السعودية لهذه المشكلة انما هو دليل قاطع على استحالة حل مشكلة الغذاء في أي بلد عربي من منظور قطري محدود. إذ اننا نعلم أن كلفة انتاج هذا القمح في السعودية كانت عالية جداً، إذ اضافة إلى الدعم الذي قدمته الدولة في مجالات استخراج المياه الجوفية وتوفير البذور وتمويل المكائن اللازمة، ضمنت الدول أيضاً شراء منتوج القمح بأسعار تصل الى أربعة أو خمسة أضعاف سعر السوق. والجدير بالذكر، أن انتاج القمح هذا أو التوسع الزراعي بشكل عام تم اعتباره بديلاً للاعتماد على النفط وسبيلاً لتنويع نمط الانتاج وتوسيع قاعدته. إلا أن الأمر في الحقيقة هو غير ذلك. إذ أن توافر الموارد المالية لدى الدولة بسبب وجود الفوائض النفطية هو الذي مكنها من دعم هذا الانتاج الزراعي، وبالنتيجة، فإذا مالت الايرادات النفطية الى الشح أو النضوب فإن الدول لن تتمكن من تقديم هذا الدعم وبهذا يتقلص انتاج القمح، في الوقت الذي تزداد حاجة السعودية اليه. إذن أصبح القمح ليس سلعة بديلة للنفط بل أصبح سلعة مكملة له، ومحاولتنا لتوسيع قاعدة الانتاج لن تفيدنا شيئاً. والسبب بالطبع هو أن انتاج القمح في السعودية عالي التكلفة وكلفته تزيد عن المستوى المرادف في الاقطار العربية المجاورة، ولهذا فالحل لمشكلة القمح في السعودية ولمشكلة الغذاء عامة لا يكمن في انتهاج مسلك قطري منغلق على الذات ولكن في اتباع سياسة استثمار اكثر انفتاحا نحو المحيط العربي حيث فرص الاستثمار في الزراعة قائمة وعوائد هذا الاستثمار عالية نسبياً. باختصار يمكننا تعميم هذه التجربة بالقول ان حل مشكلة الغذاء، وربما المشاكل الانمائية الأخرى التي تواجهها الأقطار العربية، لا يمكن إلا أن يأتي عن طريق عمل عربي مشترك ضمن منظور قومي سليم يأخذ في الاعتبار خصوصيات الاقطار المختلفة ولكنه يعظم من الاستفادة من نقاط القوة ومن التداخلات الايجابية فيما بينها.

والملاحظة الثالثة والاخيرة تتعلق: بما يسمى في أدبيات التنمية بالمرض الهولندي أو «Dutch Disease» والمتمثل في آثار النفط التضخمية على منظومة الأسعار والتكاليف في بلد نفطي مثل السعودية. إذ ان هذا التضخم في الموارد أمام ضيق فرص الاستثمار المحلية يؤدي الى ارتفاع الأسعار والكلفة وسعر الصرف إلى ما ذلك مما يشوه نظام حوافز الانتاج ويؤدي الى اهمال الصناعات والنشاطات الاقتصادية التقليدية، بل والى شلها وتعطيلها في النهاية، وهذا ما شاهدناه في الدول النفطية كافة. وإذا اعتبرنا أن هذه الصناعات التقليدية هي أقرب الى الأصالة من تلك النشاطات التي تنشأ في ظل التضخم النفطي من حيث أنها في الأساس كانت قد نشأت لتلبية احتياجات محلية معتمدة في انتاجها على موارد ومهارات محلية، يمكننا أن نقول ان هذا التشويه في نمط الانتاج الناشيء عن الاختلالات التي يحدثها التضخم

النفـطي في الاقتصاد يؤدي الى تعميق التبعيـة أو على الاقـل الى الابتعاد عن الاستقـلاليـة في التنمية.

٤ ـ د. خالد المنوبي

اتفق على العموم مع ما ذهب اليه المعقب د. ابراهيم سعد الدين عبد الله من اختلافه مع د. محمد هشام خواجكيـة في مسألـة سعي العربيـة السعوديـة نحو التنميـة المستقلة حيث ينفي ذلك د. ابراهيم سعد الدين عبد الله بحجج مقنعة على العمـوم متعلقة بسيـاسة النفط السعودية بشكل خاص وبالسياسة الاقتصادية السعودية بشكل عام.

الا أنني اختلف معه، أي د. ابراهيم سعد الدين عبـد الله، في مسألـة سعي العربيـة السعودية أو غـيرها من الـدول النفطيـة ومدى مسـاهمتها الحقيقيـة في تغيير أسعـار النفط عام ١٩٧٣ نحو الارتفاع، ذلك أن لا مناص من التغـافل عن اطـار الازمة الهيكليـة لرأس المـال العالمي وما تقتضيه من اعادة هيكلة، وبخاصة في مجال تطوير الطاقات البديلة وهو ما يتطلب تخليص موارد ـ ساهم ارتفاع أسعار النفط في توفيرها للشركات الكـبرى، علاوة عـلى اندراج تلك السيرورة في ترتيب العلاقات المتناقضة بين القوى الامبريالية، حيث يخدم ارتفـاع أسعار النفط المركز الامريكي ويعطيه تفاضلاً نسبياً بالمقارنة مع المراكز الاوروبية واليابـانية المحتـاجة أكثر من الولايات المتحدة الى توريد الطاقة النفطية.

أما على صعيد الاطراف فإن الكنوز المالية النفـطية قـد انتفعت منها عـلى العموم بـلاد قليلة السكان تفتقر الى قاعدة اجتماعية واقتصـادية ثـرية أو الى قـوى تعتبر من أكـبر المنحازين سياسياً للقوى الغربية العظمى مع وجود استثناءات منذ البداية. هذا بطبيعة الحال اضافة الى بعض المفـاجآت الـلاحقة، لكن مـا حصل حتى في هـذه الحـالات فهـو تـطويقهـا في أغلب الاحيان واستنزاف ثرواتها بطرق مختلفة الى أن انهارت الاسعار.

٥ ـ باقر النجار

لدي ملاحظة على معظم الاوراق القطرية الاخرى المقدمة الى هذه الندوة وهـو التناسي التام لجانب مهم في مسيرة اقتصاديـات المنطقـة العربيـة بين الاستقـلال والتبعية وهـو الجانب الاجتماعي ومكوناته الداخلية. فـالفهم الصحيح لمسـيرة التنمية المستقلة في السعـودية كـما هو الحال في معظم الاقطار العربية يجب ان لا يتناسى دور التجـار وطبيعة نشـاطاتهم الاقتصـادية وتوجهاتهم السياسية وطبيعـة ارتباطـاتهم الداخليـة والخارجيـة، والقبائـل وطبيعة التحـالفات المنسوجة فيما بينها، ورجال الدين، والانتلجنسيا المحلية وقدراتها التأثيرية على صناعة القرار، والمرأة وطبيعة اندماجها ودورها في المجتمع. . . الخ. فكل هذه الجماعات باختلاف توجهاتها ووضعهـا الداخـلي، بحيث تصبـح ذات مصلحـة مبـاشرة وغـير مبـاشرة في مسـيرة المجتمـع التنموي وفي حجم ارتباطه بالسوق العالمي.

اختلف مع د. محمد خواجكية وذلك في طرحه من أن السعودية ومعظم البلدان النفطية «قد سيطرت على ثرواتها النفطية سواء فيما يتعلق بانتاج النفط أم الغاز أم الاحتياطيات العائدة لها». فواقع الحال يشير الى ان البلدان النفطية ككل، وليس السعودية فحسب، قد امتلكت الجانب النفطي لها، إلا أن عملية الانتاج والتصدير والتسويق ما زالت خاضعة للشركات متعدية الجنسية، وما زالت القيادات الرئيسية في الصناعة النفطية تُشغل فيها بين ٨٠ بالمائة الى ٩٥ بالمائة من قبل الخبرات الاوروبية، اضافة الى ان التكنولوجيا المستخدمة في القطاع النفطي تكنولوجيا في غاية التقدم ويتم استيرادها من الغرب الاوروبي. أما مسألة السيطرة على الانتاج وحجمه وأسعاره فإن التدهور الاخير في الاسعار وكذلك فيما يتعلق بالانتاج يوحي بانفلات ذلك عن منظومة الدول المنتجة للنفط بشكل عام.

٦ ـ د. ابراهيم العيسوي

لا جدال في ان الاقتصاد السعودي اقتصاد تابع. ولكن القضية هي ما اذا كانت الجهود التي تتم في السعودية قد عملت على زيادة درجة التبعية أم الى نقصانها. وهذه الورقة قد آثرت اتخاذ نهج دبلوماسي حيث عرضت الاتجاهات السلبية والاتجاهات الايجابية دون ان تفصح عن المحصلة الصافية لمختلف الاتجاهات، وهذا ما كنا نود أن نعرفه. وقد ساعدنا تعقيب د. ابراهيم سعد الدين كثيراً لنتعرف على المحصلة الصافية.

ويلاحظ ان بعض المؤشرات التي اعتبرها الباحث مشيرة الى توجه استقلالي تثير التساؤل، مثل: القول بوجود خطط خمسية للتنمية، أو السيطرة على الثروة النفطية، واقامة الصناعات النفطية المتكاملة وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية والزراعية. وقد ناقش د. ابراهيم سعد الدين وجاهة مقولات السيطرة على النفط والصناعة المتكاملة وفندها تفنيداً مقنعاً في نظري. لذا فإنني أود أن أشير فقط الى أن وضع الخطط الخمسية هو مجرد اجراء شكلي قد يشير وقد لا يشير الى توجه استقلالي. والعبرة بمضمون الخطط والاستراتيجية التي تكمن وراءها. وبالنسبة لقضية الاكتفاء الغذائي في بعض المحاصيل: فهنا يثور التساؤل حول مدى استقرار المسار نحو الاكتفاء الذاتي حتى في القمح، أي هل يتوقع استمرار الانتاج عند المستويات العالية التي بلغها بعد تخفيض سعر الشراء المحلي للقمح؟ وأخيراً هل من المحتم الوصول بنسبة الاكتفاء الذاتي الى ١٠٠ بالمائة أم يكفي تحقيق نسبة أقل من ١٠٠ بالمائة ولكنها تؤمن حداً أدنى من الاحتياجات؟ أيضاً الى أي مدى يمكن الذهاب في رفع اسعار شراء المنتوجات الزراعية من المنتجين المحليين؟ أليس الاقتصار على رفع أسعار المحاصيل الزراعية في غياب تعديل أشمل لمجموعة الاسعار وعوائد الانتاج المحلية، يعتبر طريقاً غير مأمون العواقب علاوة عن ان تكلفته الصافية قد تكون بالغة الارتفاع.

وثمة مؤشر هام كان من الواجب مناقشته في تقويم المسار التنموي للسعودية وهو: الى أي مدى حدث تغير في هيكل السلطة في السعودية على نحو ملائم للتوجه الاستقلالي

للتنمية؟ هذا الى جانب مؤشرات اخرى اجتماعية وسياسية غير تلك المؤشرات الاقتصادية التي ركزت عليها الورقة.

٧ ـ عبد الخالق عبد الله

ان السعودية هي حالة نموذجية من حالات الدولة التابعة والتي تحاول بوعي تعميق ارتباطها بدول المركز. وللتدليل على ذلك يمكن ذكر عدة مؤشرات لفهم حالة التبعية في السعودية وفهم التبعية بشكل عام. ويمكن التركيز هنا على ثلاثة مؤشرات هي:

أ ـ **المؤشر الاقتصادي**: أهم معايير هذا المؤشر هي: (١) الوظيفة الطرفية الاقتصاد السعودي، (٢) استمرار الهيمنة التقنية والادارية الاجنبية على القطاع الاستراتيجي في الاقتصاد الوطني، وفي حالة السعودية الهيمنة الاجنبية على قطاع الغاز والنفط؛ (٣) تغلغل الرأسمال الأجنبي في القطاعات الاقتصادية المختلفة، (٤) وجود تشوهات بنيوية بحيث يضطر الاقتصاد الى اكمال دورته في الخارج وارتباطه العضوي بالنظام الاساسي العالمي. لذلك يمكن الاشارة الى أن هناك: (أ) تبعية اقتصادية مباشرة؛ (ب) تبعية تجارية؛ (ج) تبعية مالية؛ (د) تبعية تقنية.

ب ـ **المؤشر الاجتماعي**: هنا يجب القول انه لا يكفي التركيز على المؤشر الاقتصادي للتدليل على حالة التبعية وانما يجب ايضا اظهار البعد الاجتماعي. هذا البعد يتجسد في وجود شرائح اجتماعية مرتبطة بالشركات الاجنبية في شكل وكلاء تجاريين أو في شكل شركاء للشركات المتعددة الجنسية. ان هذه الشرائح الاجتماعية هي الاكثر استفادة من الواقع التبعي وهي الأكثر رغبة في الابقاء عليه وذلك بسبب تطابق مصالحها مع مصالح الرأسمال الاجنبي. هؤلاء هم الجسر البشري الذي يربط السعودية بدول المركز. ودون دراسة نشاطات وارتباطات هذه الشرائح لا يمكن فهم التبعية بل تظل التبعية مفهوماً اقتصادياً مجرداً بل وجامداً.

ج ـ **المؤشر السياسي**: يجب اضافة الى المؤشر الاجتماعي أيضاً فحص البعد السياسي للتبعية. ان التبعية بالمعنى السياسي تعني سياسات وقرارات تتبعها السعودية برغبتها من خلال الاصرار على تشجيع الاستثمار الاجنبي وتقديم كل أنواع الحوافز لها وتيسير الفرصة لها للتغلغل في الاقتصاد الوطني. وكذلك تطابق رؤية القيادة السعودية مع الرؤية الغربية تجاه القضايا الدولية تمثل جميعها المؤشر السياسي للتبعية وتكمل المؤشر الاقتصادي والإجتماعي.

طبعاً إضافة الى هذه المؤشرات هناك أيضاً المؤشر الثقافي والفكري والاعلامي وكلها تعمل على تعميق واقع احتواء السعودية كدولة طرفية في النظام العالمي. لذلك فكل جهود التنمية هي في حقيقتها جهود في اتجاه تعميق التبعية.

٨ ـ فؤاد حمدي بسيسو

أود أن أتعرض الى تجربة التنمية السعودية من زاوية دوائرها الاقتصادية الجغرافية

الثلاث، الدائرة الوطنية، الدائرة الاقليمية، الدائرة الدولية.

وفيما يتعلق بتجربة التنمية السعودية، ومن زاوية الاقتراب أو الابتعاد من تحقيق هدف استقلالية التنمية، في اطارها الوطني، فقد رافقتها تدخلات رئيسية من قبل القوى الكبرى المسيطرة وذلك في تقرير سياساتها التنموية، بخاصة ما يتعلق بسياسة انتاج وتسويق النفط وباعتبار أن قطاع النفط هو المحور الرئيسي للتنمية، فكيف يكون نتاج حركة للتنمية تحكمها أولويات وسياسات مُقرّرة، أو يساهم في تقريرها مصالح أجنبية؟

أستطيع القول ونتيجة لذلك بأن التنمية السعودية كانت خلال مرحلة السبعينات ومطلع الثمانينات تنمية نازفة، حيث عادت الفائدة الكبرى من حصيلة تنفيذ أكبر المشاريع التنموية على الاقتصاد الخارجي والمصالح الأجنبية. ولم تتمكن من اقامة قاعدة الانطلاق نحو التوليد الذاتي للنمو المطلوب، بخاصة لمرحلة ما بعد النفط.

وأرجو المعذرة من الاخوة الخليجيين الذين يتهموننا بأننا دائماً نركز على سلبيات تجربة الخليج، وأعترف بأن هناك ايجابيات، ولكن عندما يكون المسار السلبي في موقع الطوفان يشعر الانسان بالحرج عندما يشير الى الايجابيات.

هناك تساؤل لم تتم الاجابة عليه بصورة شافية، يتعلق بنمط التنمية الامثل الموافق للسعودية وأقطار الخليج العربي، وهل التركيز على التصنيع مناسب أم يجب تبني استراتيجية بديلة تتعرف وبعمق على مقومات وامكانات النجاح لمجالات التنمية وفرصها المختلفة، ونأخذ في الاعتبار الميزة النسبية للموارد البشرية الخليجية، التي ربما كانت في اطار التخصص المالي والتجاري، بأكثر من التخصص في القطاعات الانتاجية. فليس التقدم الاقتصادي مرهون بالصناعة فقط، كما لا تتوافر امكانات نجاح الطريق الصناعي لجميع المجتمعات.

وفيما يتعلق بدائرة التعاون الاقليمي العربي، هناك حد فاصل بين التوجهات المتوافقة أو المتعارضة للتعاون الاقليمي والتعاون القومي، ويجب أن تستحوذ هذه المسألة على البحث المركز، لكي لا نقع ضحايا أحكام اجتهادية متسرعة على حركة التعاون الاقليمي، بمعنى متى تتناقض مع المصلحة القومية ومتى لا تتناقض؟

وفيما يتعلق بهدف التنمية في الاطار القومي فقد أقرته وثائق استراتيجية العمل العربي المشترك والتقى في تحديده المفكرون والقادة عندما تحدد بأنه تحقيق الامن القومي العربي بمفهومه المتكامل الاقتصادي، الاجتماعي، الأمني، العسكري، وذلك بالتركيز على تنفيذ مشاريع الامن الغذائي والدوائي والعسكري على المستوى القومي. ويمكنني اعطاء مثال على الانخلاع عن الجهد القومي صوب الجهد الاقليمي، وهذا الوضع ينطبق على قضية الامن العسكري، فطُرحت مؤخراً مشاريع خليجية لانتاج السلاح، والاطار الانسب لمثل هذه الصناعة هو الاطار القومي لما نعلمه جميعاً من المقومات اللازمة لاقامة مثل هذه الصناعة. كما ينطبق ذلك على مشاريع الامن الغذائي.

وبالنسبة للدائرة الدولية، هناك مسألة لم يشر اليها البحث المقدم تتعلق بنزفٍ في العلاقة الخليجية الدولية نجم عن الشروط المجحفة لتوريد السلع والخدمات الاجنبية أو تنفيذ المقاولات، وابتزاز وتمييز في التعامل قامت الحكومات الخليجية في مرحلة متأخرة (نهاية السبعينات) بالاعتراض عليه ولجأت الى منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) للكشف عنه واقتراح معالجته.

وأخيراً أرجو من هذه الندوة أن تصل الى تحديد مؤشرات واضحة تتعلق بالتنمية المستقلة، واقترح أن يكون على رأس هذه المؤشرات تأمين الارادة الوطنية لصياغة وتحديد أولويات السياسات التنموية ومشروعاتها، فهي المدخل المناسب لضمان التنمية المستقلة، المعتمدة على الذات، كما تصب في الاتجاه نفسه المؤشرات المطلوب وضعها حيال انسجام أو تعارض التوجهات الاقليمية والتوجهات القومية في التنمية العربية.

٩ ـ علي نصار

ألا يرى د. محمد هشام خواجكية أن الاختيارات التقنية في نمط الاستهلاك بالعربية السعودية تزيد بشكل حاسم من تبعية اقتصادها للسوق الرأسمالي العالمي؟ هل يعترف د. محمد هشام خواجكية بأن المشروعات الصناعية الكبيرة المشار اليها في ورقته ـ ولنستثنِ مؤقتاً مصهر الالمنيوم ـ جاءت لتربط الاقتصاد السعودي بالسوق الرأسمالي الغربي، الأمر الذي يضع قيوداً كثيرة على امكانية تحقيق ما يطلبه في ورقته من التعاون العربي واستيعاب الاسواق العربية لمنتوجات البتروكيماويات والحديد والصلب وغيرها. ان هذا الاختيار للمشروعات والتقنية يضعف من مقولة د. محمد هشام خواجكية حول سيطرة الحكومة السعودية على الثروة النفطية.

بالنسبة لتقويم ما تم في مجال الزراعة. نعرف بالطبع حجم التكاليف المبذولة في الزراعة، والتدخل الكبير للحكومة في دعم أسعار منتوجاتها، والحجم الكبير للمدخلات المستوردة فيها. لكن، وأخذاً في الاعتبار لكل ما قرأناه عن آفاق أزمة الغذاء على المستوى العالمي، وموقع الوطن العربي من هذه الأزمة، وكذلك الفرص البديلة التي كان يمكن أن تذهب اليها بعض فوائض النفط. آخذاً في الاعتبار لذلك، هل يمكن أن نعيد النظر في تقويمنا لهذا الانجاز، لنراه ايجابياً من فترة تقويم بعيدة المدى تمتد لعقدين قادمين؟

وأخيراً، ما الرأي في أن جزءاً كبيراً من الفوائض العربية التي يعاد تدويرها بالغرب الصناعي استخدم في شيئين: الاول هو تطوير بدائل للنفط والغاز، والثاني في اكتشافات بحر الشمال، ونحن نعرف الدور الذي لعبته انكلترا وأسعار النفط الشمالي في التدهور الأخير في أسعار النفط.

١٠ ـ عارف دليلة

بحث د. هشام خواجكية يصلح كمقدمة ممتازة للانطلاق الى مستوى آخر في التحليل

هو التحليل النوعي، أي التوصل الى مؤشرات تبيّن التحولات البنيوية في الاقتصاد والمجتمع، وفي العلاقات الخارجية، وكذلك المؤشرات الدالة على فعالية الاداء الاقتصادي: أذكر، مثلاً، من هذه المؤشرات التي يحمل معظمها، دلالات سلبية بالنسبة لمعنى التنمية المستقلة والاعتماد على الذات:

- توزع قوة العمل بين الأنشطة والقطاعات لصالح الانشطة غير الانتاجية.
- تطور القيمة المضافة في الزراعة والصناعة، إذا حذفنا منها الدعم الحكومي.
- انتاجية العمل أيضاً مع استبعاد الريع والدعم المتولد عنه.
- مساهمة قوة العمل السعودية، ليس على المستوى الاقتصادي أو القطاعي الكلي، بل تحديداً في عملية الانتاج المباشرة.
- تطور القدرات المحلية للاستغناء عن الشركات الأجنبية في مجال الانشاء والتشييد وفي ادارة وتشغيل وتسويق الانتاج السعودي.
- تطور الدعم الحكومي للأنشطة والمشروعات، هل يسير نحو التزايد أم التناقص؟ ومدى تطور امكانية الاستغناء عن هذا الدعم، إذا أخذنا بالاعتبار ارتباط هذا الدعم بامكانية، وربما بحتمية انقطاع الريع الاحتكاري الخارجي المصدر.

كما أن هناك محاولات أولية متجددة لاجراء حسابات قومية للبلدان النفطية تستبعد الريع النفطي للتوصل الى تقدير أولي للامكانية الواقعية لاستمرار التطور على أساس النماء الذاتي. وقد آن الأوان لكي يأخذ الاقتصاديون العرب بأساس ما في هذا المجال، وبالأخص وقد مالت شمس الازدهار النفطي الى الأفول.

ومن الأهمية بمكان مناقشة مسألة تطور الطابع الاجتماعي لمشروعات التنمية، وأقصد: التنمية على أساس القطاعين العام والخاص. فإذا كانت أعباء التصنيع السعودية تقع بالأساس على عاتق القطاع الحكومي، فإن الدولة تعلن باستمرار عن أن هذا الطابع الاجتماعي هو طابع موقت، وأنها ستعمد لاحقاً الى اعادة سيطرة القطاع الخاص على المشروعات عن طريق بيعها بعد أن تقف على رجليها، جرياً على التجربة اليابانية في هذا المجال. ويبدو لي أن هذا التحول يفتقر الى الأسس المناسبة في الظروف الحاضرة في بلد كالسعودية، وذلك يرجع الى سببين موضوعيين، الأول: هو ضخامة هذه المشروعات وارتفاع أهميتها كقاعدة للعملية التخطيطية مما يجعل بقاءها في القطاع العام ضرورة موضوعية، والسبب الثاني: وهوالأهم، أن التشغيل الاقتصادي الأمثل لهذه المشروعات حتى تقف على قدميها وتصبح رابحة أصبح مهمة عسيرة لأنه كان من الأساس رهناً بعوامل خارجية، وبالأخص الأسعار وامكانية التسويق في الأسواق الدولية، وقد أصبح واضحاً الآن أن هذه العوامل ليست ايجابية مما يجعل هذه المشروعات تحتاج الى الدعم المستمر.

ثم كان من الضروري أن يشتمل البحث على دراسة لادارة الاستثمارات الخارجية وكيفية توظيفها، وهي مسألة هامة جداً بالنسبة لضخامة هذه الاستثمارات، وبالأخص لتقدير

كيفية ومعدلات تبخر هذه الاستثمارات وتآكلها.

وأخيراً، فإن جميع هذه الاعتبارات كان يفترض أن تدفع الى ظهور اتجاهات جدية للاندماج الاقتصادي الاقليمي ـ الخليجي والعربي، لكنه ما زال يدفع باتجاه معاكس، باتجاه تنافسي حاد مع الاقتصاديات المجاورة والاندماج المرغوب بالاقتصاديات الرأسمالية العالمية وشركاتها الدولية، والاستمرار في اعطائها الامتيازات في الاقتصاد الوطني.

حقيقة أن السعودية انجزت الكثير في مجال البناء، من البنية الأساسية، الى البنية الاجتماعية، والزراعة والتصنيع. ولكن الأهم من ذلك اليوم هو مسألة الادارة والتشغيل التي تحدد درجة الاعتماد على الذات والتنمية المستقلة. ويبدو أن المفاضلة بين الأفق القطري والأفق القومي لم تكن ذات أثر في مرحلة ما قبل السبعينات، وأكثر من ذلك بعد الطفرة النفطية، فهل سيكون لذلك أثره في المستقبل، بعد وقوع جميع البلدان العربية، نفطية وغير نفطية، في أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية لا حد لها هذه الأيام؟ وهو سؤال للمستقبل القريب قبل البعيد.

١١ ـ عبد العزيز السقاف

انا شديد القلق على الاتجاه الانتقادي الصرف الذي يطغى على اجتماعنا هذا. فسياسة ارسال العمالة سياسة خاطئة وتبعية، وسياسة تصدير النفط سياسة خاطئة وتبعية. والحصول على المساعدات الخارجية لتمويل التنمية سياسة خاطئة وتبعية. وسياسة تراكم الفوائض سياسة خاطئة وتبعية. وسياسة تصنيع النفط سياسة خاطئة وتبعية. بل حتى ان بناء الهياكل الأساسية والمشاريع الزراعية المختلفة سياسة خاطئة وتبعية.

يخيل الى ان البعض لا يعجبهم شيء. إذا كنا نريد أن نساهم في توجيه مجتمعاتنا علينا أن ننظر الى الأمور بموضوعية وتعقل. فلا يكفي أن نرفض ذاك مع العلم اننا لا نقدم بدائل للتوجهات التي نرفضها.

والآن عن الاندماج بالاسواق العالمية. لا أجد أي تناقض بين الاندماج في الاسواق العالمية وتحقيق تنمية مستقلة، إلا إذا كنا نعرف التنمية المستقلة، بأنها الانعزال الكامل عن العالم والانطواء. ومراجعة سريعة لما قيل هنا يوحي بأن مفهوم التنمية المستقلة لا يمكن أن يتحقق ما لم يحدث طلاق بيننا وبين بقية العالم، وأظن أن هذا الموقف غير سليم. ذلك لأن الولايات المتحدة مثلا دولة تابعة لأنها مندمجة بالسوق الدولية. فالتنمية المستقلة في النهاية يجب أن يكون لها معياران رئيسيان:

ـ السعي نحو التأثير على العلاقات الدولية على الاقل بمقدار التأثر بها.

ـ العمل على استخدام الموارد المحلية وتنشيطها الى أقصى درجة ممكنة.

١٢ ـ مكرم فؤاد صادر

ان ما يذهب اليه الباحث في أن عملية التصنيع القائمة في السعودية تحقق تنويعاً لمصادر الدخل، واستطراداً اضعافاً للتبعية للخارج، لا يبدو لي تصويراً صحيحاً ودقيقاً لواقع تجربة التنمية السعودية. وسأكتفي تدليلاً على ذلك في التركيز على نقطتين:

أولاً: ان المشروع الصناعي السعودي، وتحديداً ما يسمى بالصناعات الأساسية التي هي ضمن صلاحية مؤسسة سابك والتي تشمل البتروكيمائيات، الحديد والصلب وغيرها والتي اقيمت ضمن المجمعين الصناعيين الضخمين، الجبيل وينبع، ان هذا المشروع الذي خططته حجماً وتركيباً بيوت الاستشارات الاجنبية (بكتل في الجبيل وبارسونز في ينبع) يعتمد على الغاز الطبيعي المصاحب كمادة أولية وكمصدر للطاقة. فلا نستطيع اذن ان نتحدث قطعياً عن تنويع باتجاه تخفيف الاعتماد على النفط الخام. فكيف نحصل على الغاز المصاحب إذا لم ننتج نفطاً خاماً. ونعرف كلنا ان انتاج النفط الخام محكوم باحتياجات السوق العالمية واستطراداً انتاج الغاز المصاحب. وما يزيد خطورة هذا الوضع أن احتياجات الصناعات الأساسية ومحطات التحلية من الغاز الطبيعي المصاحب يفترض انتاج ما لا يقل عن ستة ملايين برميل من النفط الخام. ولما كان الانتاج النفطي السعودي لا يتعدى حالياً المليونين الى مليونين ونصف المليون برميل يومياً فإن ثلث كمية الغاز الطبيعي المطلوب يمكن تأمينها فقط. ويترتب على ذلك ليس دخلاً من هذه الصناعات الثقيلة بل خسارة او لنقل ارتفاعاً كبيراً لكلفتها وبالتالي قد ينتفي المبرر الأساسي لاقامتها وهو ما يسمى بالاكلاف المقارنة أو بالميزات المقارنة التي تتمتع بها السعودية.

ثانياً: ان اقامة هذه الصناعات الضخمة اعتمدت أساساً على التكنولوجيا المستوردة والحديثة وعلى قدرات انتاجية كبيرة دون التنسيق مع المشروعات المماثلة في بلدان الخليج الأخرى ودون التكامل مع البلدان العربية غير النفطية أو بلدان العالم الثالث لناحية استكمال عملية تحويل مخرجاتها باتجاه انتاج سلع نهائية كالاسمدة المركبة والسلع البلاستيكية والادوية التي يمكن تصريفها في أسواق هذه البلدان، فترتب على ذلك تبعية متزايدة للسوق العالمية وعلى مستويات مختلفة. فهناك التبعية التكنولوجية علماً أن تقادم التقنيات في المجمعات الصناعية المقامة هذه يسير بوتيرة متسارعة. ولا بد من التجديد الدائم للتجهيزات ومن شراء البراءات ومن اللجوء الى الكثير من الخدمات التقنية المتوافرة فقط لدى بعض الشركات العالمية المحتكرة. وهناك التبعية للأسواق العالمية وللشركات ذاتها لناحية تسويق المنتوجات النصف مصنعة وبخاصة الايثلين. فهل نسمي عملية التصنيع هذه اضعافاً للتبعية أم أن التبعية التي كانت لمنتوج واحد هو النفط الخام ولشركة واحدة هي الارامكو قد أصبحت تبعيات متعددة ولشركات متعددة ولمنتوجات نصف مصنعة متعددة؟!

١٣ ـ محمد هشام خواجكية يرد

منذ عقدين من الزمن كنا جميعاً نتفق على القول ومازلنا، فإن واحداً من مظاهر التبعية

هي تدهور حدي التبادل التجاري بين الدول النامية والدول الصناعية. وقد كان هذا يعني افقاراً متزايداً للدول النامية واغناء متزايداً للدول الصناعية. وعندما نجحت مجموعة من البلدان العربية النفطية بتحويل شروط التبادل التجاري لصالحها نتيجة تصحيح أسعار النفط في السبعينات، يأتي الآن البعض ليؤكدوا بأن الوضع الجديد قد خلق ارتباطات جديدة للبلدان العربية النفطية مع الدول الصناعية نتيجة استثمار فوائض النفط في تلك الدول. فهل يفهم من هذا بأن مؤشرات التبعية يجب أن تعالج دفعة واحدة وبشكل شمولي وأن أي محاولة لمعالجة عنصر واحد أو أكثر لا تجدي نفعاً؟

أما النقطة الثانية التي أود التعليق عليها فإن البعض أشار الى أن تصنيع البتروكيماويات في السعودية قد أدى الى مزيد من الارتباطات مع الاقتصاديات الصناعية وذلك لأن انتاج البتروكيماويات إنما تجد أسواقها في البلدان الصناعية، وإذا كان هذا صحيحاً فهل هناك خيار آخر لدى السعودية لتصنع نفسها وبناء هيكل انتاجي متنوع لديها يستطيع أن يحل محل ايرادات النفط الآيلة للنضوب؟ لا سيما وأن التصنيع إنما يبدأ أساساً بتصنيع المواد الأولية المتوافرة محلياً؟

النقطة الثالثة وهي أن السعودية سعت الى تأمين حد ادنى من الاكتفاء الذاتي بتدعيم الاستثمارات في عدد من السلع الزراعية على الرغم من أن تكاليف الانتاج في بعض هذه السلع كانت مرتفعة. وقد سأل البعض هل لهذا ما يبرره. وإذا كان الأمن الغذائي مسألة ضرورية فهل يجب ربط مسألة انتاج الغذاء بالتكاليف النسبية لانتاجه بحيث أنه إذا لم يكن هناك مزايا نسبية لانتاج الغذاء في بلد من البلدان فيجب عدم انتاجه؟ هذا سؤال يحتاج الى جواب؟

الحقيقة ان السعودية قامت بتصنيع الموارد الطبيعية المتوافرة لديها، وهذه الصناعات بحد ذاتها هي التي تتمتع السعودية فيها بميزة نسبية عالية تمكنها من الانتاج بتكاليف تنافسية كما تمكنها من الدخول الى أسواق الدول الصناعية بسهولة ويسر. ومن ناحية اخرى فإن الصناعة البتروكيماوية السعودية يمكن ان وجهت الى الدول العربية والنامية أن تعمل على تكامل السعودية مع اسواق البلدان العربية بدلاً من تكاملها مع أسواق الدول الصناعية. ويقتضي ذلك تخطيط انشاء الصناعات الوسيطة والنهائية للبتروكيماويات مع البلدان العربية الاخرى على أساس تكاملي، وهذا بحد ذاته يدفعنا للحديث عن أهمية التكامل القطاعي في الصناعات التحويلية العربية وأهميته في زيادة الاعتماد المتبادل بين البلدان العربية وزيادة درجة الاستقلال الاقتصادي للوطن العربي تجاه الدول الصناعية. ان المشكلة الحقيقية هي أنه حتى الآن لا توجد خطة استراتيجية للتكامل الصناعي أو القطاعي العربي. وفي غياب الخطة الصناعية العربية يقوم كل بلد عربي بعملية التصنيع انطلاقاً من امكانياته أو اعتماداً على أسواقه المحلية، وهذا الإتجاه من سيئاته ان يزيد من تبعية الاقطار العربية كل بمفرده للدول الصناعية مهما كانت الرغبة قوية في الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات.

ان تصحيح هذا الاتجاه يتطلب اعادة النظر في أساليب التنمية القطرية التي تتبعها

البلدان العربية، وهذا يتطلب الأخذ بالبعد الاقليمي كخطوة أولى للبعد القومي العربي من الخطط الصناعية القطرية للتنمية. وتركيز اهتمام الخطط القومية على الصناعات الأساسية وبشكل خاص صناعة البتروكيماويات مع الأخذ بعين الاعتبار السوق العربية على المستوى القومي مع رفع درجة تنافسية هذه الصناعات ووضع أسلوب رشيد لتشجيعها وتطويرها وحمايتها.

الفصل العاشر

إستراتيجية التنمية المستقلة في اقتصاد صغير الحجم - مفتوح: تجربة الجماهيرية

د. مصباح العريبي (*)

مقدمة

تسعى هذه الدراسة للوصول الى هدفين اثنين هما: أولاً، تتبع السياسة التنموية التي سارت عليها مخططات التنمية في ليبيا خلال الفترة ١٩٦٣ ـ ١٩٨٣ ومحاولة سبر غور هذه الاستراتيجية ومدى ما حققته من أهدافها المعلنة، وثانياً، الوصل بين اتجاهات التنمية في ليبيا وموضوع هذه الندوة: التنمية المستقلة.

وسوف نبدأ بمحاولة لإعطاء معنى التنمية المستقلة واستراتيجيات التنمية التي نتحقق بها. ثم نستعرض الظروف الاقتصادية السائدة في ليبيا، وعن طريق تتبع خطط الانماء الاقتصادي نستعرض التطورات الهيكلية التي طرأت على البنية الاقتصادية ونستخلص طبيعة التوجهات الاقتصادية وأثرها على الحياة في البلاد.

أولاً: التنمية المستقلة كاستراتيجية

حفلت أدبيات التنمية بعدد كبير من النماذج الاقتصادية التي تسعى الى تحليل التطورات الاقتصادية والتنبؤ بما تؤدي إليها نتائجها في كثير من البلاد النامية. فبعد الحرب العالمية الثانية سرت موجة من المساهمات النظرية في الأوساط الاقتصادية كان أكثرها من اقتصاديي البلاد الصناعية، عاكسة في كثير من الأحيان التجارب التاريخية للدول الصناعية ذاتها، وتحاول في أحيان أخرى وصف عملية التنمية الاقتصادية في البلاد النامية وفي مرحلة

(*) مكتب جامعة الدول العربية جنيف ـ سويسرا.

مبكـرة بعد استقـلالها السيـاسي[1]. هذا الاستقـلال الـذي تبـين أنـه مجـرد خـطوة في طـريق الاستقلال الحقيقي الكامل والاعتماد على الذات. واتسعت دائرة التنظير بمشـاركة اقتصـاديين من الدول النامية نفسها. ولما كانت سيطرة الدول الاستعـمارية عـلى مقدرات الـدول الناميـة تزداد قوة عن طريق ربط برامج التنمية وتكييفهـا لاستمرار التبعيـة الاقتصاديـة، فإن منهـج التنميـة المستقلة برز كبـديل لخـطط التنمية التقليـدية التي تـزيد من قبضـة الدول الصنـاعيـة أحكاماً على موارد الدول النامية الساعيـة الى التقدم الاقتصـادي. وللوصول الى نهج التنميـة المستقلة عرفت عدة نماذج اقتصادية تهدف كلها بوسـائل متعـددة الالتقاء عنـد هدف التنميـة المستقلة. ويمكن حصر نموذجين عرفا في الأدب الاقتصادي كنماذج عامة بتفريعاتها التالية.

١ ـ **النموذج الأول** يهدف الى خلق صناعة وطنية على أساس قاعـدة داخلية رصينـة ثابتـة ويشمل هذا النموذج المسالك التالية:

أ ـ **استراتيجية احلال الواردات** ببدائل من الانتاج المحلي: وتسعى هذه الاستراتيجيـة للتنمية الاقتصادية على أساس توافر طلب داخلي ثـابت لضمان استمـرار الصناعـات الجديـدة وتوسعها. ومن المفروض أن يؤدي نمو هذه الصناعات الى الاقلال من الـواردات مما يكـون له اثر حميد على ميزان المـدفوعـات. ومن الدول النـامية التي الـتزمت بهذا النمـوذج بعض دول امريكا اللاتينية والنتائج التي توصلت اليها هذه الدول معروفة[2].

ب ـ **استراتيجية تشجيع الصادرات**: فإذا كانت السياسة التنمـوية السـابقة تلتفت الى الداخل وتفترض وجود سوق متسعة كبيرة الحجم، فإن سياسة تشجيع الصادرات تـتطلع الى الخـارج وتنتج لتصـدر السلع والخدمـات الى الاسواق الخـارجية، مما يحقق فائضـاً في ميـزان المدفوعات، وبذلك يمكن استيراد مـزيد من الأدوات الاستثـمارية والتقنيـة المتقدمـة لمزيـد من التوسع في الصناعات وقطاعات الانتاج التي تصدر الى الخارج. وهكذا تتحول الحلقة المفرغة الى حلقة خيرة تثبت دعائم النمو الاقتصادي وتزيد من قدرة الاقتصاد على النمو. وقد اتبعت هـذه الاستراتيجيـة ما عـرف بالـدول الصناعيـة الجديـدة مثل كـوريا الجنـوبيـة، وتـايـوان، وسنغافورة، وهونغ كونغ، وأخيراً البرازيل والارجنتين من امريكا الـلاتينية. وقـد ارتبط هذا الاتجاه بتطورات مهمة في النظم والسياسات التجارية كسيـاسات التعـرفة الجمـركية والـدعم وأمثلية هذه السياسات[3].

ج ـ **استراتيجية الصناعات المصنعـة**: ويهدف هـذا النهج الى خلق صنـاعات أسـاسية

---

(١) M.R. Todaro, *Economic Development of the Third World,* 2nd ed. (New York; London: Longman, 1981), and I.M.D. Little, *Economic Development Theory: Policy and International Relations* (New York; London: Basic Books Inc., 1982).

(٢) Scintovsky Little and M. Scott, *Industry and Trade in Some Developing Countries: A Comparative Study* (Oxford: Oxford University Press, 1970).

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٣ ـ ٢٧٠.

تكون ركيزة لتطور صناعي يتمحور حول نفسه. وتشمل هذه الصناعات قطاع الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب والصناعات الكيماوية والهندسية والصناعات الاستخراجية وغيرها[4]. هذه الاستراتيجية في بنائها النظري والتطبيقي تنطلق من جذور سوفياتية منذ نهاية العشرينات. وقد ساهم في تقديمها من جديد مهالانوبيس ثم المدرسة الفرنسية (بيرو ـ ودي بيرنيس) والتزمت بهذا النهج الجزائر[5].

٢ ـ **النموذج الثاني** يهدف الى خلق قاعدة اقتصادية عريضة للاستقلال الاقتصادي عبر ما يعرف بالاستراتيجية التنموية الذاتية أو المتمحورة حول نفسها أو الداخلية[6]. ويهدف هذا النهج الى تحقيق تحرك متوازن للقطاعات الاقتصادية مع تأكيد اشباع الحاجات الأساسية لعامة افراد المجتمع. فالاهتمام بالقطاع الزراعي في هذه الاستراتيجية جاء نتيجة للإفراط في تنمية الصناعة على حساب القطاعات الأخرى، كما يبدو ذلك واضحاً في النموذج الأول بمسالكه المختلفة. والالتفات بصورة خاصة الى العدالة في التوزيع سواء على مستوى الاقتصاد في الداخل، أم على المستوى الدولي. وعرف هذا النموذج بالتنمية الجديدة، ويمكن ابراز العناصر التالية في هذه الاستراتيجية:

أ ـ **الاهتمام باشباع الحاجات الأساسية** مادية كانت أم معنوية. فالحاجات المادية كالمسكن والملبس والغذاء وغير المادية كالتعليم والمشاركة في اتخاذ القرارات. واشباع هذه الحاجات لا يتعارض مع عملية التنمية، إذ ان النمو الاقتصادي أساساً يهدف الى اشباع هذه الحاجات. ويتحول الاهتمام من الجوانب الكمية الى الجوانب الكيفية في عملية التنمية، وتصبح مشكلة القضاء على الفقر وإعادة توزيع الدخول لصالح المعدمين حافزاً لمساهمتهم في جهود التنمية.

ب ـ تهدف استراتيجية التنمية الجديدة المتمحورة حول نفسها الى خلق **عملية تراكم لرأس المال دينامية ومستمرة**. ولضمان الاستمرارية ينبغي أن توثق العلاقة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بمعنى وجود ترابط وتكامل بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، وجغرافياً بين الاقاليم المختلفة في داخل البلاد وبين الريف والمدن، ويستتبع هذا التكامل الداخلي بسهولة حركة عوامل الانتاج والتحرك الاجتماعي واتساع السوق.

---

(٤) G.D. De Bernis, « Industrializing Industries and Economic Integration of Less Developed Countries,» in: Luis Eugenio Di Marco, ed., *International Economics and Development: Essays in Honour of Raul Prebisch* (New York: Academic Press, 1972), p. 282.

(٥) M.E. Benissad, *Economic du developpement de l'Agerie*, 2ème ed. (Paris: Economica, 1982), pp. 137-157.

(٦) C.A. Michalet, *Le défi du développement independent* ([Paris]: les editions Rachevignes, 1983), pp. 22-30.

ج ـ ابراز المحتوى الثقافي القومي لمفهوم التنمية، وذلك بخلق تحرك ذاتي سياسي وثقافي واجتماعي يتماشى مع القيم السائدة والذاتية الثقافية للمجتمع(٧).

ولقد جاء نموذج التنمية الجديدة كرد فعل للحصاد الهزيل الذي جاءت به النظريات التي سادت أدب التنمية الاقتصادية في فترة الخمسينات والستينات(٨)، وكلها لم تؤد ببرامج التنمية الاقتصادية الى نتائج تذكر، فعملية التنمية في أساسها عملية تحول حضاري(٩) يمتد ليشمل: أسلوب الحياة وطريقة الانتاج وتوزيع العمل وتنقيد الاقتصاد واستيعاب التقنية المجسمة في عوامل الانتاج وكلها مظاهر لمجتمع عصري. والعصرنة هنا لا بد أن تكون منداحة تتسع دوائرها لتشمل المجتمع بأسره بمعنى أن تكون عصرنة متوازنة، فلا يكون هناك قطاع عصري وآخر تقليدي منعزل، ولا تكون عصرنة لنشاط اقتصادي دون عصرنة التركيبة الاجتماعية والمؤسسات السياسية. وقد تتخلف بعض القطاعات بعض الوقت، لكن الفواصل الزمنية ينبغي أن تكون في أضيق الحدود، وينبغي ألا يطول الزمن في عملية التحول والا تصبح الفرص متساوية بين عصرنة القطاع المتخلف وانتكاس القطاع العصري. وذلك على ما نرى يصح على جوانب الحياة المجتمعية بكاملها دون تمييز بين القطاعات الاقتصادية والقطاعات الاجتماعية والسياسية.

وتتسع التنمية الجديدة لتشمل فكرة النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وهو المطلب الذي نادت به الدول النامية لتحييد الآثار السلبية للعلاقات الاقتصادية الدولية بوضعها الراهن على مردود السياسات الانمائية. فقد تأكد أهمية الدور السلبي الذي يلعبه النظام الاقتصادي الدولي والذي وضعت قواعده وأسسه في غيبة دول العالم الثالث. وبصدور قرار الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة، عملت الدول من داخل مجموعة ٧٧ على إعادة النظر في النظام الاقتصادي الدولي فيما عرف بحوار الشمال والجنوب. والدعوة الى نظام اقتصادي دولي جديد هي امتداد للتنمية الجديدة التي رأت أن كثيراً من المعطيات الدولية في

---

(٧) جلال امين، «التراث والتنمية العربية،» المستقبل العربي، السنة ٧، العدد ٧٢ (شباط/فبراير ١٩٨٥)، ص ٤ ـ ٢٢.

(٨) من النظريات التي سادت في تلك الفترة اشتهرت نظرية التنمية بعرض غير محدود من العمل، انظر: William Arthur Lewis, *Development Planning* (London: Allen and Unwin, 1968), and W.A. Lewis, «Economic Development with Unlimited Supply of Labour,» in: Agrawala and Singh, *The Economics of Underdevelopment* (Oxford: Oxford University Press, 1958);

والتنمية غير المتوازنة، انظر: A.O. Hirschman, *The Strategy of Economic Development* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1985),

والتنمية المتوازنة (رودان)، ومراحل النمو الاقتصادي (روستو) وغيرها مما تحفل به كتب التنمية الاقتصادية. انظر: Agrawala and Singh, Ibid., pp. 154-245.

(٩) انور عبد الملك، «تنمية، أم نهضة حضارية،» المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٣ (ايلول / سبتمبر ١٩٧٨)، ص ٦ ـ ١١.

وضعها الراهن، تعمل ضد الوصول الى تنمية اقتصادية حقيقية والى توزيع عادل للدخل بين دول العالم والى تخصص متوازن للعمل. فإضعاف سلطان الشركات المتعددة الجنسيات، وزيادة اسعار المعواد الأولية، وهي جل صادرات العالم الثالث، ونقل التقنية بطرق أسرع وشروط أفضل، وفتح أسواق الدول الصناعية أمام منتوجات البلاد النامية، واصلاح نظام النقد الدولي، وإعادة النظر في مؤسسات بريتون وودز تشكل أهم مطالب الدول النامية كعناصر أساسية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد.

ومن هذا الاستعراض السريع، فإن التنمية المستقلة بمختلف الاستراتيجيات المقترحة تعني السيطرة على الموارد الوطنية وتوجيهها لخلق نمو دينامي للاقتصاد القومي ينتج عنه توازن داخلي وتوازن خارجي. والتنمية الاقتصادية المستقلة لا تعني نموذجاً معيناً ووحيداً ينفع كل البلاد وفي كل الظروف. ولا تعني التنمية المستقلة الانغلاق والانعزال وسياسة الاكتفاء الذاتي. ان تخصيص الموارد بأعظم كفاءة لا يعتمد على الاعتبارات الداخلية فقط، وإنما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأسواق العالمية لمنتوجات البلاد النامية، وكمصدر لوارداتها من رأس المال والتقنية والمعرفة. وهذا العنصر الخارجي يصبح أحد المعطيات المهمة في توجيه برامج التنمية.

ولما كان الاعتماد البيني (المتبادل) مظهراً يعكس تشابك المصالح الاقتصادية والتكامل الاقتصادي الدولي، فإن هدف التنمية المستقلة ينبغي الا يفهم على أنه انطواء وانعزال، وإنما هو الموازنة بين التيارات المهمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ومحاولة التكيف معها حتى يمكن حفظ توازن الاقتصاد القومي في عالم يزيد فيه الاعتماد البيني يوماً بعد يوم. ويمكن تلطيف آثار هذا الاعتماد البيني، ولكن لا يمكن تجاهله. فأسواق العالم للتصدير والاستيراد، والعلاقات المالية والنقدية العالمية، واسعار الصرف وتحركات رؤوس الأموال واليد العاملة كلها معطيات مهمة لا يمكن تصور تنمية جادة دون أن تأخذها في الحسبان. ونقطة الارتكاز في هذا التصور لتحييد الآثار السلبية لهذه العلاقات المتشابكة والمترابطة، هي الاستفادة من درجات الحرية المتيسرة للحركة داخل النظام الاقتصادي الدولي السائد بالقدر الذي تسمح به الظروف والملابسات من حيث توازن القوى الدولية والخلل الوقتي الذي يطرأ عليها من حين الى آخر. وتوافر الإرادة السياسية الفاعلة، والقراءة الفاحصة والدقيقة للعلاقات الاقتصادية والسياسية في العالم توفر قدراً اكبر من حرية القرار التنموي.

ثانياً: الاقتصاد الليبي ـ مقدمة

مساحة ليبيا ١,٧٧ مليون كيلو متر مربع وعدد السكان ٣,٥ ملايين نسمة بكثافة سكانية، فردين للكيلو متر المربع. تغطي الصحارى معظم البلاد، وليس في البلاد مصدر دائم للمياه الا المياه الجوفية، وما يسقط من الأمطار لا يغطي الا الشريط الساحلي ولا يزيد في أعلى مستوى له عن ٦٠٠ ملم سنوياً، كما أن سقوط الأمطار غير منتظم. وحيث تسقط

الأمطار أو تتوافر المياه الجوفية توجد زراعة بسيطة ومراعٍ لتربية الأغنام والماشية. كانت ليبيا خلال الخمسينات تعاني من اقتصاد عاجز وتعتمد اعتماداً كاملاً على المساعدات الخارجية، كما أن مشروعات البنية الأساسية الحديثة لم تتوافر وحتى ما توافر منها دمرته الحرب العالمية الثانية التي كانت ليبيا مسرحاً لمعاركها. وقد وصف الاقتصاد الليبي خلال الخمسينات بأنه نموذج جيد للاقتصاد العاجز. فالاستهلاك أكبر من الانتاج، والواردات أعلى من الصادرات، ونفقات الميزانية العامة وكذلك الميزانيات الفرعية اكبر من ايراداتها. ويمتد هذا العجز الى أغلب المشروعات العامة. ويأتي تمويل هذا العجز من المساعدات الأجنبية سواء أكانت ثنائية أم عن طريق برامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. ومع زيادة عدد السكان وانتشار التعليم وارتفاع المستوى الصحي، زادت حدة هذا العجز وزادت درجة الاعتماد على المساعدات الخارجية.

وترتب على صدور قانون النفط في النصف الأول من الخمسينات ودخول شركات النفط الى البلاد للتنقيب والبحث، ان زاد إنفاق هذه الشركات وخلقت مجالات جديدة للعمالة وبأجور اعلى بكثير مما توفره القطاعات التقليدية في هيكل الاقتصاد الليبي. وهكذا طرأ تحول كبير على هذا الهيكل سواء من حيث إعادة توزيع السكان عن طريق الهجرة الى مواطن العمل الجديدة، أم من حيث انهيار القطاعات التقليدية وبخاصة القطاع الزراعي.

قطاع الزراعة والرعي

ظل هذا القطاع وحتى اكتشاف النفط المصدر الرئيس للانتاج والمستوعب الأكبر للعمالة. اذ بلغ عدد السكان الذي يرتبطون بهذا القطاع ما يزيد عن ٧٥ بالمائة من السكان. ويعتمد الانتاج الزراعي في جله على المواسم الزراعية المرتبطة بنزول الأمطار والظروف المناخية الأخرى. كما كان القطاع الزراعي المعتمد على الري الدائم والمتمثل في بعض المزارع الحديثة حيث تتوافر المياه الجوفية، وبخاصة في سهل الجفارة ومنطقة طرابلس بصورة خاصة مصدراً لانتاج بعض المحصولات النقدية كالزيتون والموالح وبعض الفواكه الأخرى والخضروات. وكان الانتاج الزراعي يكفي في بعض المواسم الجيدة لسد جزء كبير من الطلب المحلي ويصدر أحياناً الشعير والقمح. ويدعم هذا الانتاج الزراعي تربية الماشية وانتاج الالبان واللحوم والأصواف.

وصحب اكتشاف النفط وبداية انتاجه تحرك سكاني كبير من الأرياف والبوادي نحو المدن والقرى، كما ادى الارتفاع الأجور في قطاع النفط الى خلل هيكلي في الأسعار النسبية لعوامل الانتاج، مما افضى الى انهيار القطاع الزراعي التقليدي الذي لم يعد قادراً على المنافسة أمام الظروف الاقتصادية الجديدة. وانخفض نصيب القطاع الزراعي في الناتج القومي على الرغم من المجهودات التي بذلت لإيقاف هذا التدهور. كما سجلت معدلات نمو هذا القطاع نسباً سلبية مرتفعة (انظر الجدول رقم (٢)) كذلك فقد هذا القطاع الأهمية النسبية كمصدر

للعمالة وذلك بتحول عدد كبير من السكان الى المدن الساحلية طلباً للعمل، اما مع شركات النفط وإما في المصدر الجديد للعمالة وهي الدولة. فقد زادت عائدات الدولة من النفط مما مكن من زيادة الانفاق العام على المشروعات العامة من اسكان وبناء طرق وتوسع في الموانىء والمدن الأمر الذي أفضى الى زيادة الطلب على اليد العاملة.

قطاع الصناعة

كان مرتكز هذا القطاع هو الصناعات التقليدية كصناعة النسيج والجلود والفخار وبعض المنتوجات المرتبطة بصناعة البناء، وكذلك صناعات أكبر نسبياً ذات صلة ببعض الانتاج الزراعي. بعض هذه الصناعات كان آلية حديثة نسبياً ومعظمها أعيد بناؤه بعد الحرب العالمية الثانية. ولكنها كانت في أغلبها صناعات محدودة من حيث حجمها وانتاجها. وقد انشئت اول وزارة للصناعة عام ١٩٦١ وهو العام الذي بدأ فيه انتاج النفط. وخصص ما نسبته ٣ بالمائة من استثمارات الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٣ - ١٩٦٨) لقطاع الصناعة. وحيث ان النظام الاقتصادي السائد كان يميل الى تشجيع القطاع الخاص، فقد انشىء البنك الصناعي العقاري عام ١٩٦٥ للإقراض الصناعي والعقاري لدعم النخبة الصناعية وتخفيف العبء على الميزانية العامة. وعند قيام الثورة كانت المشروعات الصناعية الحكومية لا تزيد عن عشرة مشروعات. ومع أن التنمية الصناعية كانت تشكل محوراً هاماً من مجهودات التنمية الاقتصادية حتى عام ١٩٦٩، الا أن مكان الصناعة في المجهود التنموي وصل الى آفاق جديدة بقيام الثورة.

والحدث الضخم في تاريخ البلاد، كان اكتشاف النفط في نهاية الخمسينات وبداية انتاجه وتصديره في أوائل الستينات. وهذا الحادث المهم سوف يؤثر على مستقبل ليبيا لفترات طويلة من الزمن، ولكن يمكن الحديث عن أثرين هامين برزا في وقت مبكر:

١ - وفّر النفط دخلاً متزايداً مكّن من خلق عملية تراكم داخلية لرأس المال.

٢ - كان لدخول التقنية المتطورة عن طريق شركات النفط وفي أكثر المناطق تخلفاً، نتيجة للتنقيب والاكتشاف والانتاج والتصدير، آثاراً بالغة. اذ ادى الاحتكاك مع هذه التقنية المتطورة الى هز البنية الاجتماعية التقليدية ذات التوازن الراكد وهيأ الظروف لتحول اجتماعي سريع.

وقد كانت طبيعة النظام الاقتصادي السائد حتى عام ١٩٦٩ خليطاً من قطاعات عصرية واخرى تقليدية، كما تقاسم القطاع الخاص والقطاع العام النشاط الاقتصادي، وبزيادة مداخيل النفط زادت أهمية القطاع العام. وكان خط التقسيم بين هذين القطاعين غير واضح المعالم وفي كثير من الأحيان كان القطاع العام مطية للقطاع الخاص.

وقد صاحب تصدير النفط إلغاء النظام الفدرالي وخلق سلطة مركزية واحدة، كما

وضعت أول خطة متكاملة للتنمية الاقتصادية ١٩٦٣ ـ ١٩٦٨ بعد انشاء وزارة التخطيط. ولم تتمكن البلاد من التلاؤم مع التغيرات السريعة التي حدثت نتيجة لزيادة مداخيل النفط، فانهار القطاع الزراعي وتضخمت المدن بالآف الوافدين اليها، واتسعت دائرة ثورة التوقعات التي سادت البلاد لتشمل كل فئات المجتمع، مما أربك برامج التنمية وجعلها تخطو بخطوات مترددة وجلة، واستمر هذا الارتباك والقلق حتى قيام الثورة عام ١٩٦٩.

ثالثاً: الثورة والتحول الاقتصادي والاجتماعي

التجربة التنموية في ليبيا مرت وتمر بتطورات سريعة، بحيث يصعب اعتبار الفترة من بداية الثورة حتى اليوم فترة زمنية واحدة متجانسة. فقد مر النظام الاقتصادي والاجتماعي بعدة تغييرات جذرية على مراحل زمنية ثلاث: المرحلة الأولى ١٩٦٩ ـ ١٩٧٥، والمرحلة الثانية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠، والمرحلة الثالثة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥.

١ ـ المرحلة الأولى ١٩٦٩ ـ ١٩٧٥

على مدار السنوات الخمس وفي وقت مبكر من قيام الثورة دخل النظام الثوري الجديد في عملية تصفيات للقوى الأجنبية في البلاد سواء أكانت هذه القوى اقتصادية أم سياسية أم عسكرية، فتم الجلاء عن القواعد الأجنبية، وأنهي وجود الجاليتين اليهودية والايطالية، وبدأ الضغط على شركات النفط العاملة في البلاد بخطوات منسقة. بدأت بتأميم منافذ التوزيع الداخلية التابعة للشركات النفطية الأجنبية، ثم طلب تطبيق اللائحة رقم (٨) كبداية للضغط حين بدأت المفاوضات لإعادة النظر في الأسعار، وكانت هذه المفاوضات الشرارة الأولى التي انطلقت منها الثورة النفطية التي هزت النظام الاقتصادي الدولي بكامله. ثم ما لبثت هذه المفاوضات ان اتخذت طابع الضغط المتواصل على الشركات النفطية بعد حرب رمضان وأدت الى التحكم في اسعار النفط كلية من قبل الدول المصدرة، ثم الى تأميم الشركات النفطية وتحويلها الى شركات وطنية. ويمكن تحديد أهم الخطوات التي تمت في هذه الفترة فيما يأتي[١٠]:

ـ ١٩٧٠/٢/٩ مصادرة أملاك اليهود الذين تركوا ليبيا خلال حرب عام ١٩٦٧ ولم يعودوا.

ـ ١٩٧٠/٣/٢٨ اجلاء القواعد البريطانية من ليبيا.

---

(١٠) هذه هي أهم القرارات الاقتصادية التي أدت الى تغيير كبير في النظام الاقتصادي السائد حتى ذلك الحين. للاطلاع على أهم القرارات في ترتيب تاريخي، انظر:

H. Blenchot, *Chroniques et document Libyens* (Paris: Editions du Centre National de la Recherche Scientifique [CNRS], 1983).

ـ ١٩٧٠/٦/١٦ اجلاء القواعد الامريكية من ليبيا.
ـ ١٩٧٠/٧/٢١ مصادرة أملاك الجالية الايطالية وجلاؤهم عن البلاد.
ـ ١٩٧٠/٨/١ تأميم منافذ التوزيع النفطية من البلاد التابعة للشركات الأجنبية.
ـ ١٩٧١/٦/١٢ تأميم نصيب شركة (ب ب) البريطانية في حقل السرير.
ـ ١٩٧٣/٦/١٥ استكمال تأميم حقل السرير وذلك بتأميم شركة نيلسون بانكر هانت الامريكية.
ـ ١٩٧٣/٩/١ تأميم ممتلكات الشركات النفطية اسو استاندارد ليبيا ـ ليبين اميريكن أويل ـ كريس بتروليوم اسو سرت.
ـ ١٩٧٣/١٠/١٨ مضاعفة أسعار النفط ابتداء من ١٩٧٤/١/١.
ـ ١٩٧٤/٢/١١ تأميم الشركات النفطية ـ اويل تكساس اوفيرسيس ـ اويل ايشيسن ـ رويال داتش شيل.

ويلاحظ ان كل هذه القرارات المهمة تتصل أساساً بإنهاء النفوذ الأجنبي، وبالسيطرة على شركات النفط حيث انتهت هذه المرحلة لتبدأ المرحلة الثانية.

٢ ـ المرحلة الثانية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠

اذا كانت المرحلة الأولى موجهة بكاملها لفك طوق الضغط الأجنبي، فإن المرحلة الثانية شهدت ابراز عدد من الشعارات التي ما لبث أن تحولت الى ركائز لتفسير معنى الاشتراكية المطلوبة. فمع أن الاشتراكية جاءت كهدف من أهداف الثورة التي اعلنت في اليوم الأول، الا أن مفهوم الاشتراكية لم يتحدد، وتأرجح خلال المرحلة الأولى من مبدأ التعاونيات الى التسيير الذاتي، ولكن لم يقدم شرحاً ثابتاً للنظام الاقتصادي المستهدف. وخلال هذه المرحلة، وهي ما يمكن بتسميتها بمرحلية التنظير، صدر الكتاب الأخضر بأجزائه الثلاثة وطرحت النظرية العالمية الثالثة كمجموعة مبادىء تشكل القاعدة الأساسية في النظام الجديد. وخلقت اللجان الشعبية على أوسع نطاق لتزحف على ما تبقى من القطاع الخاص وحتى القطاع العام وتشرف على تسيير مؤسساته الانتاجية والادارية. كما صدرت خلال هذه المرحلة القرارات الرئيسية الخاصة بالشكل النهائي للحكم والنظام الاقتصادي وأهم القرارات في هذه المرحلة هي:

ـ ١٩٧٧/٣/٢ اعلان سلطة الشعب في مدينة سبها وتسمية الجماهيرية.
ـ ١٩٧٨/٨/١٢ حملة اللجان الشعبية للقضاء على التجارة الحرة والنشاط الاقتصادي الفردي عدا القطاع الزراعي.
ـ ١٩٨٠ تأميم الاقتصاد بكامله عدا بعض النشاط الزراعي.

كما وضعت ونفذت خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠، وهي أول خطة خمسية، اذ أن الخطة التي سبقتها كانت خطة ثلاثية.

٣ ـ المرحلة الثالثة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥

بدأت هذه المرحلة بجمهرة النظام بكامله، حيث تحول النشاط الاقتصادي بكامله ليدار من قبل اللجان الشعبية، كما دعمت اركان النظام الجماهيري على المستوى السياسي والاجتماعي. وقد وضعت ونفذت خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي الخمسية الثانية.

ويتضح من هذا الاستعراض للتطورات التي مر بها الاقتصاد الليبي مدى ما ترتب من آثار على مسار السياسة الاقتصادية واستراتيجية التنمية. وحيث أن النظام الاقتصادي الجديد قد اكتملت صورته في اطار النظام الجماهيري في بداية هذه المرحلة فينبغي أن تحدد الملامح الرئيسية له.

رابعاً: النظام الجماهيري والسلطة الشعبية

قام النظام الجماهيري على مبدأ الديمقراطية المباشرة والمحدد لها اطار اللجان الشعبية. واللجنة الشعبية في الاطار النظري تنبثق عن المؤتمر الشعبي وهو بدوره تجمع لعدد من أفراد الشعب تجمعهم مصالح مشتركة. كالاشتراك في عمل مهني (النقابات والاتحادات المهنية)، أو منطقة جغرافية أو سكنية. ويكون شعار «اللجان في كل مكان» الحث على مشاركة عامة ومنتشرة على كل المستويات. والمؤتمر الأساسي هو المؤتمر الشعبي للوحدة الصغيرة لأي تجمع سكاني. و «يصعد» المؤتمر الأساسي أميناً ولجنة لإدارة شؤونه وصياغة مقرراته[١١]، ويصعد المؤتمر الشعبي على مستوى البلدية لجنة عامة لتنفيذ مقرراته وتصبح اللجنة الشعبية النوعية مسؤولة أمامه. ومن مجموع لجان المؤتمرات الشعبية يتكون المؤتمر الشعبي العام، الذي يختار اللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء) على مستوى الجماهيرية، وهي تتكون من أمين ومجموعة من الأمناء واللجان الشعبية العامة النوعية.

وطبقاً لهذا البناء، تبدأ مناقشة الموضوعات المطروحة على جدول أعمال المؤتمرات الشعبية، وتجمع قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية لتوضع أمام مؤتمر الشعب العام. وبذلك تكون القرارات المهمة فيما يخص ميزانية التنمية والاستراتيجية التنموية قد شارك جميع افراد الشعب في تقريرها. كما أن السياسة الاقتصادية على مستوى الجماهيرية تخضع للمراجعة من قبل المؤتمرات الشعبية. ولا يزيد دور الجهاز الإداري على تنفيذ مقررات السلطة الشعبية وتتخذ القرارات لتطبيق ما جاءت به النظرية العالمية الثالثة. والجوانب الاقتصادية لهذه النظرية تتمثل في الشعارات التالية:

---

(١١) انظر: لطفي فرحات، «اللجان الشعبية ودورها في تحقيق سلطة الشعب،» في: الندوة العالمية حول الكتاب الاخضر، بنغازي، ١٩٧٩، ج ١.

١ ـ شركاء لا اجراء بمعنى ان العامل لا يتقاضى اجراً، وإنما يصبح منتجاً مشاركاً في العملية الانتاجية ويأخذ ثلث الانتاج كمقابل.

٢ ـ البيت لساكنه والأرض ليست ملكاً لأحد، فالفرد لا ينبغي ان يتملك غير البيت الذي يسكن فيه، وبذلك يصبح كل ساكن في بيت مالكاً له. ولا يحق للأفراد ملكية الأرض مهما كان نوع استعمال هذه الأرض.

٣ ـ الربح سرقة فلا تجارة بين الأفراد وإنما يقوم المجتمع نيابة عن الأفراد بالمتاجرة، داخلية كانت أم خارجية.

٤ ـ دخل الفرد حق له ولكن لا ينبغي أن يزيد عن حاجته فلا ادخار لأن الادخار سرقة لنصيب الغير[١٢].

تشكل هذه الشعارات الطابع العام للنظام الاقتصادي الذي انبثق عن الممارسات العملية لها. فحيث يوجد عمال تحولوا الى مشاركين في المؤسسة الاقتصادية صغيرة كانت أم كبيرة. وبذلك انتهت عملياً الوحدات الاقتصادية التي كانت تابعة للقطاع الخاص، وتم الاستيلاء على البيوت والممتلكات من العمارات والاراضي المملوكة لأفراد، باعتبار ان البيت لساكنه والأرض لا يملكها أحد. كما تم الزحف على المحلات التجارية والشركات والمؤسسات واقفلت باعتبار أن المجتمع يقوم الآن بالمتاجرة. وهكذا كانت النتيجة المباشرة هي بروز نظام متكامل لا يعطي للنشاط الفردي أي دور الا من خلال المشاركة في اللجان الشعبية. والقطاع الوحيد الذي استثني هو القطاع الزراعي حيث اعيد توزيع وحدات صغيرة على المزارعين، وكذلك سلمت المشروعات الجديدة والاراضي المستصلحة الى أسر لإدارتها وأعطيت حق استعمالها.

فما هي انعكاسات هذا النظام الجديد على استراتيجية التنمية، وما هي السياسة الاقتصادية الجديدة، وهل اختلفت عما كانت عليه في المرحلتين الأولى والثانية؟ نرى أن يتم التعرف على ملامح الاستراتيجية التنموية عن طريق تحليل واستقراء خطط التنمية الاقتصادية في ليبيا.

خامساً: التخطيط الاقتصادي في ليبيا

مع أن التخطيط من الناحية الشكلية وجد في ليبيا منذ الخمسينات، الا أن اول محاولة جادة لوضع خطة اقتصادية متكاملة كان في أوائل الستينات بعد تدفق عائدات النفط بمجرد

(١٢) ترددت هذه المقولات بصور مختلفة وفي مناسبات كثيرة. انظر في ذلك، معمر القذافي: **السجل القومي: بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي**، ٣ ج (طرابلس: وزارة الاعلام، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢)، **والكتاب الاخضر**، بخاصة الجزء الثاني حول الشكل الاقتصادي.

بداية الانتاج والتصدير. وقد كان هناك عدد من اللجان والهيئات الأجنبية التي تعمل على تنفيذ بعض المشروعات الاقتصادية الممولة عن طريق العون الأجنبي، فألغيت هذه الهيئات وضمت الى مجلس الاعمار الليبي، الذي تحول بعد ذلك الى مجلس التخطيط الأعلى وهو الهيئة المشرفة على التنمية الاقتصادية في البلاد. وبتوحيد السلطة المركزية وانشاء وزارة التخطيط اعلنت **الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٣ ـ ١٩٦٨**.

كانت الميزانية التي رصدت لهذه الخطة لا تتجاوز ١٦٩ مليون جنيه ليبي، واحتوت الخطة على عدد من المشروعات أغلبها موجه لبناء التنمية الأساسية ومواجهة الزيادة في الطلب على المدارس والادارة والخدمات الصحية وغيرها مما كانت البلاد في حاجة ماسة اليه. ولكن تقديرات الميزانية الموضوعة كانت أقل بكثير من عائدات النفط الذي زاد انتاجه بشكل معجل، فما أن انتهت السنة الأولى من الخطة الا وكان الدخل المحقق يفوق بكثير المبالغ المرصودة. ومع ان الخطة تعثرت وحدتها وتحولت الى مجموعة من المشروعات، فإن الزمن المحدد لها انقضى دون أن توضع خطة بديلة، كما أن المبالغ المنفقة زادت بكثير عن الميزانية الأصلية[١٣]. وجاءت **الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣**، وهي الخطة التي بنيت على أسس أقوى وأسلم من تلك التي وضعت على الخطة الأولى، وساهم بعض الخبراء الدوليين في وضعها. وهي في جملتها محاولة جادة لاستشراف المستقبل الاقتصادي للبلاد واختبار سياسة انمائية طويلة الأمد. والى جانب القطاعات التقليدية في الخطة، فإن الخطوط العريضة لاستراتيجيتها هي:

١ ـ تحول ظاهر في زيادة مخصصات القطاع الصناعي، اذ زادت النسبة المخصصة من ٤,٩ بالمائة الى ٧,٩ بالمائة من الميزانية الجديدة.

٢ ـ الاهتمام بتنمية الخدمات الاجتماعية كالسياحة والرياضة.

٣ ـ بداية خلق احتياطي لمواجهة الطوارىء.

ولكن الخطة الخمسية الثانية لم تنفذ ـ بعد أن أهملت الثورة الأخذ بها ـ على أساس أنها خطة اقتصادية. ومع ذلك، فإن النظام الجديد لم يطرح خطة تنمية جديدة حتى عام ١٩٧٣ وهو العام المقرر ان تنتهي فيه هذه الخطة. ويمكن القول تجاوزاً إن الخطة الخمسية الثانية نفذت كمجموعة من المشروعات بعد التعديل والتغيير الذي يعكس توجهات الثورة. ويشبه وضع الخطة الثانية ما جرى للخطة الأولى وان كانت الأسباب متمايزة.

الخطة الثلاثية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦

تعتبر الخطة الثلاثية فاصلاً زمنياً بين المرحلتين الأولى والثانية كما سبق أن أشرنا. مع بداية هذه الخطة كانت المرحلة الأولى الموجهة ضد النفوذ الأجنبي قد انتهت عملياً، ولم يكن

---

(١٣) J. Wright, *Libya in Modern History* (London: Croom Helm, 1982).

النظام الاقتصادي والاجتماعي قد تكامل بعد، وانما كانت هناك توجهات تنبىء عن الهدف المقصود في تطور النظام الاقتصادي القائم، وكان القطاع الخاص لا يزال قائماً، وان تقلص دوره بشكل ملحوظ. وبدأ القطاع العام يلتهم نشاطات القطاع الخاص خطوة وراء الأخرى. «ولقد وضعت الخطة الثلاثية بحيث تسير في الخط الاستراتيجي السابق الاشارة اليه والملائم للاقتصاد الليبي من حيث استهداف تنويع الانتاج والصادرات والتقدم بخطوات ثابتة نحو نسبة معقولة من الاكتفاء الذاتي، وولوج ميدان التصنيع باعتباره الخطوة الأكيدة نحو مرحلة الانطلاق الاقتصادي التي تتوافر فيها عوامل الدفع الذاتية، وتستقر معدلات النمو في الدخل القومي وفي دخول الأفراد، مع العمل في الوقت نفسه على تقليل التباين بين الدخول المتيسرة سواء أكان هذا الاتجاه عن طريق تملك القطاع العام للكثير من عوامل الانتاج ام عن طريق الضرائب التصاعدية أم التوسع في تقديم خدمات التنمية الاجتماعية»(١٤).

وتعكس هذه الفترة الأهداف البعيدة المدى لسياسة التنمية الاقتصادية في ليبيا. فهي تعكس بصورة دقيقة النقاط التالية وهي الأهداف التي سوف نقابلها في خطتي التحول الاقتصادي والاجتماعي القادمتين. وقد طرأ بعض التغيير ـ كما سنرى ـ بزيادة الاهتمام ببعض القطاعات أو تقديم مستهدفات أخرى، ولكن النقاط التالية تشكل المحور الذي تدور حوله الاستراتيجية الانمائية:

١ ـ تنويع الانتاج، وبالتالي الصادرات، في محاولة للحد من الاعتماد على سلعة واحدة وهي النفط.

٢ ـ الوصول الى اعلى قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي.

٣ ـ ولوج ميدان التصنيع باعتباره المنطلق الصحيح القادر على خلق نمو اقتصادي مهم.

٤ ـ تقليل التباين في توزيع الدخول بمختلف الوسائل منها:

أ ـ توسع القطاع العام على حساب القطاع الخاص.

ب ـ الضرائب التصاعدية.

ج ـ تقديم خدمات التنمية على نطاق واسع خدمة للطبقات محدودة الدخل.

وهذا الهدف الأخير ـ وهو إعادة توزيع الدخل ـ كان الهاجس الأول الذي سيطر على كثير من السياسات التي تبناها النظام الجديد وكيّفها.

وصدر في عام ١٩٧٣ أول قانون لضرائب الدخل في عهد الثورة، وهو قانون يستهدف ـ أساساً ـ تقليل الفوارق بين الدخول. ويتكون القانون ـ أساساً ـ من ضرائب نوعية يخضع فيها الدخل لمعدلات تصاعدية. ثم هناك ضريبة عامة على الدخل تخضع شرائح

---

(١٤) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، **خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠** (طرابلس: وزارة التخطيط، ١٩٧٦)، ص ١١.

الى مستوى من التصاعد أكبر بكثير من معدلات الضرائب النوعية، بل أن هذا القانون يصل في حالات معينة الى مصادرة رأس المال وليس الدخل فقط. كما أن القطاع العام ظل يتوسع على حساب القطاع الخاص الى أن انتهى هذا الأخير في كل صوره في نهاية السبعينات.

وبعد السنوات الأولى من الثورة، وقبل الخطة الثلاثية، حيث زاد الانفاق على التنمية الزراعية حصل تراجع في هذا الاتجاه نظراً لسلبية النتائج المتحصل عليها. كما أن قطاع الصناعة حظي بنصيب أكبر كان جله موجهاً الى الصناعات الخفيفة الاحلالية، وهي بدورها لم تعط نتائج ذات بال (انظر الجدول رقم (٨) وكذلك رقم (١٣)).

خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي الاولى والثانية (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) و (١٩٨١ ـ ١٩٨٥)

إن خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي الأولى (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) هي استمرار لتحقيق الغايات المستهدفة، كما سبق تأكيد ذلك في الخطة الثلاثية. وقد جدّ في الخطة الخمسية الأولى بعض التغييرات[١٥]:

أولاً: ترسخت الاستراتيجية الانمائية وبدأت تأخذ طابعاً محدداً وأكثر وضوحاً، ونظراً لضعف المردود من الصناعات الخفيفة، انشئت أمانة للصناعات الثقيلة، وظهر توجه بارز نحو التصنيع الثقيل، وسوف نرى أن هذا الاتجاه قوي خلال الخطة الخمسية الثانية (١٩٨١ ـ ١٩٨٥).

ثانياً: كان هذا التوجه على حساب القطاع الزراعي بعد سلبية النتائج العائدة عن الانفاق الكبير الذي اغرق في هذا القطاع في المرحلة الأولى.

ثالثاً: وان كان هناك حديث عن احلال الواردات وتنويع الصادرات، الا أن هذا الاتجاه لم يحتل مكاناً مميزاً في الخطة.

رابعاً: الاهتمام برفع كفاية العامل البشري، ذلك أن الاتجاه الى التصنيع يتطلب قوة عاملة ماهرة.

وينبغي التوقف عند نتائج تنفيذ هذه الخطة قبل الحديث عن خطة التحول الثانية. (انظر الجدول رقم (١٩)).

ويثبت هذا الجدول ما سبق ذكره عن النتائج المخيبة للآمال بالنسبة لمعدلات النمو في

---

(١٥) انظر: اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ (طرابلس: وزارة التخطيط، ١٩٨٠).

القطاع الزراعي[16] بينما كان معدل النمو المحقق في القطاع الصناعي مرتفعاً نسبياً إذ بلغ ٢١,٢ بالمائة وهو إن كان أقل من معدل النمو المخطط، الا أنه يعكس النتائج الايجابية المحققة.

وبتغير اسعار النفط وزيادة الصادرات، زادت مداخيل النفط زيادة كبيرة مما مكن من زيادة الانفاقين الاستثماري والاستهلاكي، وارتفعت بصورة خاصة معدلات تكوين رأس المال (الجدول رقم (٤)) وكذلك معدلات الاستهلاك الفردي والحكومي كنسبة من الدخل القومي (انظر الجدولين رقم (٦) و (٧)) وقد كان للسياسة الاقتصادية المتبعة نتائج مهمة في ضغط الانفاق الاستهلاكي للحد من الواردات. فقد زادت التعرفة الجمركية على عدد كبير من السلع بذريعة انها سلع كمالية، وحدد نوع السلع المتوافرة وكميتها كإجراء مباشر للحد من الانفاق الاستهلاكي الخاص. ولكن كل هذه الاجراءات لم تأت بنتائج تذكر، اذ استمرت الزيادة في الواردات سواء للاستهلاك ام للانتاج. وبالطبع، لم يكن لذلك آثار مباشرة على ميزان المدفوعات اذ استمر تصدير النفط، كما واصلت الاسعار في اتجاهها صعوداً حتى بداية الثمانينات.

وهكذا، تمكن الفائض في ميزان المدفوعات من مواجهة الارتفاع المستمر في الواردات وارتفاع اسعارها تبعاً لموجة التضخم العالمية التي سادت خلال السبعينات. وشهدت خطة التحول انفاقاً رأسمالياً مكثفاً، اذ بلغت جملة الانفاق على الخطة الخمسية الأولى مبلغاً ضخماً ووصل الى ٦٤٠٤,١ مليون دينار ليبي من أصل المبلغ المخصص وهو ٧٨٤٠ مليون دينار ليبي وبنسبة ٨١ بالمائة من الاستثمار المخطط.

وجاءت الخطة الخمسية الثانية ١٩٨١ - ١٩٨٥ لتواصل السير في الخط السابق نفسه مع تركيز اشد على بعض الصناعات الثقيلة. وقد أضيف الى الأهداف السابقة في الخطة الخمسية الأولى بعض الأهداف الاضافية أهمها:

١ - تكثيف الجهود المبذولة من أجل تنمية الموارد البشرية وزيادة مساهمة الليبيين في مجالات التحول المختلفة من تنفيذ المشروعات وتشغيلها، بما يؤدي الى الحد من تزايد اليد العاملة الأجنبية.

٢ - وضع سياسة فعالة فيما يتعلق بتنمية العلوم والتقنية والبدء في اتباع سياسة شاملة لحماية وتحسين البيئة.

وجاءت اسقاطات الخطة الخمسية الثانية أقرب الى الممكن من اسقاطات الخطة الخمسية الأولى. ومن الواضح أن النتائج المحققة من خطة التحول الأولى كيّفت الى حد بعيد اسقاطات الخطة الثانية. ومع أن الاستثمارات الموجهة الى الصناعة قد زادت عما كانت

---

(١٦) انظر: J.A. Allan, *Libya: The Experience of Oil* (London: Croom Helm, 1981), pp. 196-210.

عليه في الخطة الأولى، فإن الأهمية النسبية للقطاعات المختلفة لم تتغير كثيراً كما يبدو من الجداول ((١) - (٢) - (١٠). ويبدو أن الخطة الخمسية الثانية تخلت عن بعض التصورات التي سيطرت على واضعي الخطة الأولى. فالمستهدفات المضافة الى خطة التحول الثانية تعكس الحبوط الناشيء عن تواضع المنجزات في مجال التنمية الاقتصادية. فقد ضاقت أعناق الزجاج في كثير من القطاعات حتى اختنقت وتعطلت مسيرتها، واتصف الموقف العام لدى الليبيين باللامبالاة وضعف المشاركة في المشروعات التي طرحتها برامج التنمية، كما أن نقص الخبرة الفنية والتقنية المتقدمة جعل كثيراً من المشروعات معتمدة اعتماداً كلياً على اليد العاملة الأجنبية، مما حدا بواضعي الخطة الخمسية الثانية الى اعتبار مشاركة الليبيين والحد من اليد العاملة الأجنبية كأحد الأهداف الرئيسية للخطة، خلافاً لما كان سائداً في أوائل السبعينات من أن رأس المال متوافر وعرض اليد العاملة لانهائي المرونة، حيث يمكن الاعتماد على اليد العاملة الوافدة في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية.

السياسة الاقتصادية

صاحب مرحلة التحول الى النظام الاقتصادي الجديد عدد من الاجراءات المالية والنقدية ينبغي استعراضها هنا كسياسة اقتصادية مكملة للسياسة التنموية بصورة عامة.

مع زيادة مداخيل النفط، تصاعدت المبالغ المنفقة على التنمية الاقتصادية، فقد بلغت ميزانيات التنمية حتى عام ١٩٨٥ حوالى ٦٠ مليار دولار (انظر الجدول رقم (٨)) للخطط الثلاث أي الخطة الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥، وخطتي التحول ١٩٧٦ - ١٩٨٥. وهذه المبالغ الضخمة التي انفقت لا تمثل كل الانفاق الحكومي، اذ هناك أيضاً الميزانية الادارية والتي تضخمت هي الأخرى بحكم سيطرة القطاع العام على كل أنواع النشاط الاقتصادي. ولما كانت مرونة الانتاج المحلي محدودة جداً سواء أكان انتاجاً زراعياً أم صناعياً، فإن اخطار التضخم الاقتصادي كانت شبحاً مخيفاً. كما أن معدلات التضخم العالمية جمحت خلال السبعينات في موجة تضخمية كبيرة، وانعكست هذه الموجة في ارتفاع اسعار السلع المستوردة مما زاد من خطورة الوضع.

وقد عوضت مشكلة مرونة الانتاج القومي بزيادة الواردات لمواجهة الطلب الداخلي المتزايد، فقد زادت معدلات الاستهلاك سواء الحكومي أم الخاص زيادة كبيرة خلال هذه الفترة (انظر الجدولين (٦) و(٧)) حيث زاد الاستهلاك الحكومي في نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات نتيجة تطبيق النظام الاقتصادي الجديد.

كما زادت معدلات تكوين رأس المال (انظر الجدولين (٣) و(٤)) على الرغم من زيادة الاستهلاك، وتم تحويل مبالغ كبيرة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية. فزيادة انتاج النفط وزيادة أسعاره رفعت الدخل القومي الى معدلات كبيرة، مما مكّن من زيادة الاستهلاك والاستثمار دون عناء.

وهذه الزيادة الكبيرة في الطلب أدت الى ارتفاع عام في أسعار السلع والخدمات. ومع أن الأسعار زادت زيادة ملحوظة الا أن الموجة التضخمية كبحت ولم تؤد الى خلخلة النظام الاقتصادي، كما أنها لم تؤثر تأثيراً كبيراً في سوء تخصيص الموارد الاقتصادية خلال مرحلتي تطبيق الخطة الثلاثية وخطة التحول الأولى.

كان تطويق الموجة التضخمية إحدى النتائج الرئيسية لعدة اجراءات بعضها لم يكن هدفه المباشر الحد من التضخم. فقد اتسمت السياسة المالية والنقدية بحذر شديد واتخذت عدة اجراءات كانت آثارها الجانبية أو المباشرة ذات أثر فاعل في الحد من الموجة التضخمية في البلاد.

ومع أنه لا يمكن الحديث عن سياسة نقدية في مفهومها الكلاسيكي في النظرية الاقتصادية، فإن السياسة النقدية المتبعة كانت سياسة حذرة حدّت من عرض النقود مع ثبات لأسعار الفائدة وأسعار صرف الدينار الليبي. وثبت سعر صرف الدينار على أساس علاقة ثابتة نسبياً مع الدولار الأمريكي، نظراً لأن السلعة المصدرة هي النفط وتحدد اسعاره على اساس الدولار الامريكي. كما أن تصدير العملة الى الخارج كان ولا يزال محظوراً. وفي أوائل عام ١٩٨١ سحبت فجأة من التداول ورقة العملة من فئة خمسة دنانير، مما اضطر الجميع الى التوجه الى البنوك لتبديل العملة (المخزنة) لديهم. ولكن القانون اشترط أن تودع هذه المبالغ في البنوك ولا يمكن سحب أكثر من (٥٠٠) دينار شهرياً. وعليه فقد جمدّت قوة شرائية كبيرة لدى الجمهور، مما أضعف من الطلب وحدّ من موجة ارتفاع الأسعار.

وساند هذه السياسة النقدية سياسة مالية ترتكز على زيادة معدلات الضرائب المباشرة منها وغير المباشرة. كما أن النظام الاقتصادي الجديد ألغى معظم مصادر الدخل غير المرتبات، مما حدّ بصورة واضحة من الدخل المتيسر لدى الأفراد، وأثّر ذلك في قدرتهم الشرائية.

كان الهدف الأول من السياسة النقدية والمالية المتبعة هو دعم التوجه الى المساواة في توزيع الدخول. ولقد ضيّق قانون المرتبات بين أعلى الدرجات وأقلها وجعل الزيادات السنوية متقاربة. وهكذا انكمشت القوة الشرائية، وضعف نسبياً الطلب على السلع والخدمات وبخاصة الكمالية منها، وذلك ساعد في كبح الموجة التضخمية ولم تزد معدلات الأسعار على النسبة المستوردة من التضخم الا قليلاً.

ومع أن معدلات النمو في الدخل القومي كبيرة (انظر الجدولين (١)، (٢)) الا أن ذلك لا يعدو كونه استهلاكاً لرأس مال قومي وتحويله من صورة الى أخرى. وتبدو صورة معدلات النمو أكثر واقعية اذا اعيد النظر في الحسابات القومية على أساس جديد يأخذ في الحسبان الريع المحقق. وآثار هذا الريع على النشاط الاقتصادي في صورة مكرر يعكس آثار

حقن الاقتصاد القومي بمبالغ كبيرة على دفعات متوالية ومستمرة[١٧].

يقدم السيد ستوفر نموذجاً للحسابات القومية لاقتصاد منتج لسلعة أولية قابلة للنفاد، حيث يعتمد الدخل القومي على تعريف جديد ينطوي على فكرة ثابتة (استاتيكية) حيث تخفض الريع المحقق من مجمل الدخل القومي للحصول على الدخل الفعلي أو الدخل ذي الاستمرارية الممكنة، وجانب دينامي يأخذ في الحسبان آثار المكرر الناتج عن حقن الاقتصاد بالريع المحقق.

ويصل في تطبيق هذه الفرضية الى أن إعادة النظر في الدخل القومي للأقطار النفطية، سوف تظهر الدخل القومي الفعلي مفصولاً عن استهلاك رأس المال القومي المتوافر في شكل طبقات جيولوجية.

ومن بين الأقطار التي طبقت عليها الحسابات القومية المفترضة، تكون السعودية هي أقرب هذه الأقطار الى الوضع في الجماهيرية، إذ ان التشابه في المعطيات الرئيسية كبير. وقد قدر أن الدخل القومي للسعودية يصل الى ٢٠ بالمائة فقط من الأرقام المعلنة، أو ما سمى بالدخل الخالي من الريع. اذ يصل الريع المحقق أو استهلاك رأس المال القومي، والآثار الثانوية لإنفاق هذا الريع الى ٨٠ بالمائة من الأرقام المعلنة للدخل القومي، وينسحب ذلك بالتالي على معدلات النمو المحققة.

ان معدلات النمو في الدخل القومي ليست مؤشراً لمعجزة اقتصادية في البلاد المنتجة للنفط بصورة عامة وإنما هي استهلاك لرأس مال قومي قابل للنفاد، ومعدلات مستوى المعيشة المرتفعة المحققة انما هي ظاهرة دقيقة ومفتعلة مرتبطة بالريع المحقق في أسعار النفط واستنزاف هذا المصدر الفاني[١٨].

ولقد اتبعت السياسة الاقتصادية في الجماهيرية سياسة خاصة بالنسبة لإنتاج النفط حيث خفض الانتاج للمحافظة على الثروة النفطية، كما اتجهت خطط التنمية ـ كما رأينا ـ الى محاولة تنويع الانتاج والتخفيف من الاعتماد على النفط كمصدر للعملات الخارجية وزيادة الانتاج الداخلي لمواجهة الطلب المحلي المتزايد[١٩].

---

(١٧) T.R. Stauffer, *Accounting for «Westing» Assests Measurement for Oil and Mineral Exporting States,* Series no. 25 (Vienna: OPEC Fund, 1984).

(١٨) Salah El-Serafy, «The Demand for Revenue and the Supply of Petroleum,» *Journal of Energy and Development,* vol. 7, no. 1 (1981).

(١٩) من بين المشروعات الضخمة التي يجري تنفيذها حاليا مشروع نقل المياه من جنوب البلاد الى المناطق الساحلة عبر خط ضخم من الانابيب ـ النهر الصناعي ـ كما هو معروف في وسائل الاعلام. وكميات المياه المنقولة عبر هذه الانابيب تصل الى ٣ مليون متر مكعب يوميا لمواجهة الطلب المتزايد على المياه للأغراض المنزلية والصناعية والزراعية.

سادساً: جهودات التنمية ونتائجها

يصعب تقديم نتائج التنمية الاقتصادية في الجماهيرية في ضوء المدة التي تمت فيها. لقد نفذت الخطة الثلاثية ولحقتها خطة التحول الأولى ثم خطة التحول الثانية. وبمقارنة ما نفذ من مشروعات خلال الخطة الخمسية الأولى بالنسبة للمخطط، يمكن أن نفترض أن النسبة نفسها من التنفيذ سوف تتحقق خلال الخطة الخمسية الثانية، وعلى الرغم من زيادة الانتاج الصناعي والزراعي وتطور الحياة بتوفير الخدمات الصحية والتعليمية وزيادة الانفاق على مشروع البنية الأساسية، فإن الأهداف الاستراتيجية التي تخللت كل خطط التنمية حتى الآن لا تزال سراباً. وذلك ليس عيباً في التنفيذ ولا في القدرة على مواصلة العمل الجاد لتحقيق ما يمكن تحقيقه من الأهداف المطلوبة. فهدف الاكتفاء الذاتي يصعب فهمه في ضوء الامكانيات المتيسرة للتنمية في الجماهيرية، وحتى عند تفسيره الأقرب الى الفهم وهو الاعتماد على الذات والتكيف المقبول مع الظروف الدولية، وليس المعنى المطلق المفهوم من كلمة (autarchy) الأجنبية، فإنه يظل هدفاً ليس سهل التحقيق. فإذا كان المعنى المقصود هو الانفصال عن العالم الخارجي، والتقوقع داخل حدود البلاد، يصبح هدفاً ليس مستحيلاً فقط، بل وغير مقبول.

الاقتصاد الليبي اقتصاد صغير مفتوح. ودرجة انفتاح الاقتصاد الليبي يمكن قياسها بمقارنة التجارة الخارجية بالدخل القومي (انظر الجدول رقم (١١)). وقد جمعنا في هذا الجدول الصادرات والواردات ثم نسبناها الى مجمل الدخل القومي. ويتضح من هذا الجدول أن نسبة التجارة الخارجية الى الدخل القومي لم تقل عن ٨٠ بالمائة في المتوسط سنوياً، وهي نسبة عالية جداً لا تظهر بهذه الصورة الا في بعض البلاد النفطية المشابهة. ودرجة الانفتاح هذه تظهر مدى اعتماد الاقتصاد الليبي على معاملاته التجارية الدولية مصدّراً كان أم مستورداً. فالصادرات النفطية تشكل مجموع الصادرات وستظل كذلك لسنوات قادمة. وبالتالي، فإن مصادر الدخل القومي ستظل مرتبطة بتدفق الصادرات من النفط وسوف تستمر كمية النفط المصدرة واسعار الوحدة المرتكز الحقيقي في التطور الاقتصادي في البلاد. والأمر لا يقل أهمية بالنسبة للواردات سواء أكان الطلب استهلاكياً أم استثمارياً فإن الاستيراد من الخارج سيظل العنصر الفاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويتساءل المرء عن حكمة وضع الاكتفاء الذاتي كهدف استراتيجي للتنمية الاقتصادية في وضع مثل الوضع السائد في الاقتصاد الليبي. وينبغي فصل التمنيات عما يمكن تحقيقه. وحتى إن امكن تحقيق الاكتفاء الذاتي لا بد من أن يكون ذلك مقابل ثمن، ويتمثل هذا الثمن في انكماش منحنى الانتاج الممكن الى مستويات أقل مما تسمح به ظروف التخصص الدولي[٢٠].

---

(٢٠) ابراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ جامعة الامم المتحدة: مشروع المستقبلات البديلة، ١٩٨٢).

والهدف الاستراتيجي الثاني هو ولوج ميدان التصنيع بعد فترة من التردد حول بعض المشروعات التي كانت معدة للتنفيذ قبيل قيام الثورة، وبخاصة في مجال البتروكيماويات، اندفع النظام الجديد متبنياً سياسة انمائية جديدة تستهدف نهضة صناعية كبيرة وتحولت الصناعة شعاراً للتطور الحضاري والاقتصادي. وانشئت المؤسسة العامة للتصنيع عام ١٩٧٠ لدراسة المشروعات الصناعية وتنفيذها وخلال حقبة السبعينات زاد عدد المشروعات التي تشرف عليها المؤسسة من عشرة مشروعات الى واحد وتسعين مشروعاً صناعياً. ثم انشئت وزارة الصناعات الخفيفة الى جانب وزارة للصناعات الثقيلة.

ولعل الارتباط الوثيق بين الصناعة والتنمية الاقتصادية يظهر في تطور مخصصات هذا القطاع في خطط التنمية التي وضعتها الثورة. ففي خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي الأولى (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠)، زاد الاستثمار الى ١٩ بالمائة من انفاق الخطة. ثم زاد في الخطة الثانية (١٩٨١ ـ ١٩٨٦) الى ٢١,٥ بالمائة. وينبغي ملاحظة، ان هذه النسب هي من أصل اتفاق استثماري هائل أصبح ممكناً بزيادة أسعار النفط وزيادة الصادرات النفطية.

ويلفت النظر التوزيع الجغرافي لمراكز الصناعات الجديدة. فهي جملة تتمركز بصورة عامة في المناطق الساحلية حيث القرب من الاسواق الاوروبية وحيث تتوافر مياه البحر للتبريد وحيث تتوافر الطاقة. يمكن كذلك الإشارة الى الكثافة السكانية، وان كان ذلك لا ينطبق على البتروكيماويات لوجودها في البريقة وراس لانوف. كما ان المركب الكيماوي يقع قريباً بين الحدود التونسية في ابو كماش ومركب الحديد والصلب في مصراتة ووزعت صناعة الاسمنت وبعض الصناعات الخفيفة على المراكز السكانية لخدمتها. وهذا التوزيع الجغرافي يعكس خيارات لا ترتبط كثيراً بتكاليف الانتاج سواء في توافر اليد العاملة ام في توافر المواد الأولية وما يصحب ذلك من الانفاق الضروري المصاحب لخلق مراكز سكانية جديدة مما يزيد من التكلفة الاجتماعية لها. وقد اتجهت خطط التنمية الى تطوير الصناعات المصنعة كأساس لنهضة صناعية شاملة تعتمد وتستند الى هذه الصناعات الاساسية الكبيرة. وتتمثل الصناعات المصنعة في الجماهيرية في مشروع بناء مجمع للحديد والصلب، ومصانع للبتروكيماويات، ومصانع للكيماويات وصناعة الألمنيوم والاسمنت-وبعض الصناعات الهندسية. وأغلب هذه الصناعات سوف تنتج مدخلات لصناعات أخرى مكملة لها وهذا هو معنى الصناعات المصنعة. وربما كان المثل الجزائري مما اثر في هذا الخيار التنموي وهذه الصناعات لا يزال أغلبها في طور التنفيذ وقد يمر وقت من الزمن قبل أن تنتج نظراً لأن فترة حضانتها طويلة. وان بدأ بعضها في الانتاج الفعلي، وبخاصة البتروكيماويات. وخلال الخطة الخمسية الثانية نمت بعض الصناعات الهندسية التي تعتمد على التجميع لبعض السلع المعمرة لإمداد السوق المحلي، ولزيادة القيمة المضافة تدريجياً لخلق قاعدة صناعية مكملة للصناعات الثقيلة وبذلك يكون النموذج الذي تحيزت له التجربة الليبية هو نموذج الصناعات المصنعة، بداية بالتوجه الى التصنيع الثقيل وخلق تنمية صناعية متمحورة حول نفسها، وهذا الخيار في بلد صغير الاقتصاد صغير الحجم مفتوح يجانبه الرشد والواقعية. كما انه يناقض احد الاهداف

الاستراتيجية لجميع خطط التنمية وهي تنويع الاقتصاد وانهاء الاعتماد على النفط كمصدر للعملات الصعبة وتمويل التجارة الخارجية والتنمية الداخلية. ذلك ان هذا الخيار التنموي ينطوي على مأزق خطير وهو زيادة الواردات والاعتماد المتزايد على صادرات النفط لمواجهة الزيادة الكبيرة في الخلل في ميزان المدفوعات . ولما كان السوق المحلي محدوداً جداً، فإن نجاح هذه الصناعات الثقيلة منها والخفيفة سيظل مربوطاً بقدرتها على المنافسة في الاسواق العالمية. ويعني ذلك أن هدف تنويع الصادرات للاقلال من الاعتماد على النفط يصبح هدفاً مكملاً لهدف التصنيع. وموضع التساؤل هو في الجودة والكفاءة الانتاجية التي تقلل من تكاليف الانتاج الى المستوى الذي تستطيع معه هذه الصناعات المنافسة في الاسواق الدولية. فإذا أمكن أخذ هذه العوامل في الحسبان، فإن برامج التنمية الصناعية في الجماهيرية سوف تقترب من أهدافها.

وقد ازداد الامر تعقيداً في الفترة الاخيرة، حيث هبطت كمية الصادرات النفطية وانخفض السعر العالمي للنفط، مما سوف يحد من عائدات النفط وما يترتب على ذلك من ضغط كبير في النفقات وتوزيع هذه الموارد المتناقصة على وجوه الانفاق المتعددة. وقد يترتب على ذلك توقف بعض المشروعات الهامة أو تأخير تنفيذها الى فترات قادمة، وبذلك يواجه مستقبل التنمية في الجماهيرية مخاطر كبيرة وصعوبات جمة تهدد مصير التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي سعت اليه خطط التنمية وبرامجها.

والهدف الاستراتيجي الثالث هو في زيادة مشاركة الليبيين في برامج التنمية ورفع كفاءة وقدرة العامل الليبي من الناحية الفنية. ولا تزيد حتى الآن نسبة مشاركة الليبيين في سوق العمل عن ٢٠ بالمائة(٢١) وهي نسبة منخفضة، كما ان الإعداد المهني والتدريب لليد العاملة لا يزال ناقصاً. والنقص في الخبرة هو نقص مؤقت، ذلك أن نسبة الطلبة في المدارس الليبية تصل الى ٣٣ بالمائة من عدد السكان. (انظر الجدول رقم (١٤)) إذ يصل مجموع عدد الطلبة في المدارس والمعاهد والجامعات ١١٨٢٣٩٥ طالبا وطالبة. كما أن نسبة البنات ترتفع باستمرار مما سيوسع في القاعدة العاملة بين أفراد الشعب. كما أن البناء الدراسي قد اعيد النظر فيه مؤخراً بإنشاء المدارس المهنية الثانوية والتخصص المهني بعد الإعدادي، مما سيزيد من عرض اليد العاملة المؤهلة.

وقضية مشاركة الليبيين في تنفيذ برامج التنمية قضية اساسية ينبغي توجيه مزيد من الجهود لها، بخاصة وان برامج التنمية تركز الآن على المشروعات الانتاجية سواء في القطاع الصناعي أم في القطاع الزراعي. وقد يكون مقبولاً أن تشارك اليد العاملة الاجنبية في بناء طريق أو بيت أوميناء، بل وقد يكون الاعتماد على اليد العاملة الاجنبية كلياً في مثل هذه

---

(٢١) Saad Eddin Ibrahim, *The New Arab Social Order: A Study of the Social Impact of Oil Wealth*, Westview's Special Studies on the Middle East (Boulder, Colo.: Westview Press; London: Croom Helm, 1982).

المشروعات. ولكن ليس مقبولاً ولا طبيعياً أن تعتمد المشروعات الانتاجية على اليد العاملة الاجنبية. ذلك أن التنمية من أجل الشعب وله. ولا يكون بناء مشروع انتاجي دون مشاركة من سوف يأكلون ثماره الا بناء فوقياً أقرب الى الجسم الغريب الملفوظ. والتنمية الاقتصادية والاجتماعية تطور حضاري لا يقوم على فراغ ولا يمكن أن يفرض لمجرد توفير الظروف المواتية له، وانما ينبغي أن يكون هناك تحرك ذاتي في مواجهة التحدي الذي تفرضه ظروف التخلف. فليست المشاركة الشعبية على اوسع نطاق ضرورية للتنمية الاقتصادية فقط، بل هي التنمية ذاتها. وحتى اليد العاملة العربية المشاركة في جهود التنمية ينبغي أن توطن. فليس منطقياً ان تعتمد صناعات بكاملها او مشروعات زراعية جادة على يد عاملة ـ لحظية الحضور والوجود، بمعنى ان استثناء اليد العاملة العربية ينبغي أن يصحبه استمرارية هذه اليد العاملة ودوامها في العملية الانتاجية.

ويمكن بعد هذا الاستعراض لنتائج تجربة التنمية الجماهيرية التساؤل عن مستقبل التنمية المستقلة في البلاد النامية. إذ توافرت للتجربة الليبية ظروف قلما تتوافر لغيرها. فقد استطاعت الثورة في المرحلة الاولى تصفية النفوذ الاجنبي واتمت سيطرة البلاد على مواردها ومقدراتها، وحيدت في المرحلة الثانية أي عرقلة داخلية بوحي من مصالح اقتصادية معينة. وتوافر لها عرض يكاد يكون غير محدود من رأس المال نتيجة لإنتاج وتصدير النفط. كما أن شروط التبادل الدولي مالت لمصلحتها منذ اعادة النظر في أسعار النفط. ولم يشكل ميزان المدفوعات قيداً على حرية الحركة، بل سجل فائضاً مستمراً كان مصدراً لتمويل برامج التنمية، وأوجد احتياطياً هائلاً لسند برامج الانماء.

كما توفر للتجربة الليبية عرض غير محدود من اليد العاملة على مختلف مستوياتها وهي السياسة الخاصة التي اتبعتها ليبيا في حرية استقبال اليد العاملة بما في ذلك اليد العاملة ذات المستويات الفنية العالية والتي رافقت الواردات من المصانع وقطع الغيار من اسواق الدول الصناعية. بخاصة وان معظم المصانع التي انشئت كانت على اساس «المفتاح في اليد»، مما عجَّل في عملية التصنيع وزاد في القدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبي وهذا التحول المكثف والواضح نحو التنمية الصناعية.

وفي مقابل ذلك كله كانت هناك عقبات وصعوبات في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد رأينا أن نقص اليد العاملة عوض مؤقتاً عن طريق هجرة الايدي العاملة الاجنبية، ولهذه الهجرة سلبياتها اقتصادياً واجتماعياً. ورأينا أن السوق المحلي من الضيق والصغر بحيث لا يسمح بتطور القطاعات الصناعية للاستفادة من وفورات الانتاج الكبير وخفض التكاليف. كما كان الاعتماد على العلائق الاقتصادية الخارجية يزداد عمقاً مع زيادة برامج وكثافة الانفاق الاستثماري ويتضح ذلك من تصاعد الواردات وزيادة التحويلات الى الخارج.

وإذا كان التوجه نحو التصنيع وبخاصة التصنيع الثقيل قد سيطر على الخطتين

الخمسيتين الاولى والثانية للتحول الاقتصادي والاجتماعي وامكن لنا بذلك ان نحدد معالم النموذج النظري لمسار التنمية في الجماهيرية، فإن هذا النموذج النظري لم ينبىء عن توجه كامل للاقتصاد في الجماهيرية لمواجهة متطلبات هذا النموذج. وانما تذبذب الوضع بين الاخذ بنموذج معين وبين مزيج من نماذج التنمية التي سبق الحديث عنها كطرائق محتملة لاتباع نهج تنموي مستقل. وقد يكون هذا الخلط والمزج خلق بعض الاضطراب في مسار التخطيط التنموي. كما أن اجراءات انهاء القطاع الخاص بالصورة السريعة التي تمت قد ساهمت في هذا الارتباك بتكريس طاقات ادارية ومالية نادرة لتعويض بعض الأعمال البسيطة الأولية التي كان يقوم بها هذا القطاع وبخاصة في مجال تجارة التجزئة وبعض الخدمات الاخرى. هذا التخصيص السيىء للموارد البشرية النادرة، ادى الى ارتباك كثير من الأوضاع وحرم القطاعات الصناعية الهامة من اكثر عوامل الانتاج ندرة وهي: العناصر البشرية المؤهلة وبصورة خاصة الوطنية منها.

في هذه الظروف وفي مواجهة هذه الصعوبات قد يكون الحل هو التكامل الاقتصادي الاقليمي. وعلى ذلك فالتكامل الاقتصادي العربي ليس هدفاً سياسياً ولا ضرورة عسكرية واستراتيجية فقط، وانما هو قبل كل ذلك طريق لفعالية برامج الانماء الاقتصادي والحضاري. وقد رفع شعار الوحدة العربية منذ اللحظات الاولى للثورة، وكانت هناك محاولات كثيرة للوصول الى صيغة للوحدة العربية، وتبلورت هذه المحاولات في عدد من الاتفاقيات مع عدد من البلدان العربية. ولكن الجانب الاقتصادي في توجهات النظام لإنجاز الوحدة العربية كان ثانوياً في كل الحالات ووسيلة سياسية أكثر منها هدفاً في ذاته. ولم يظهر في خطط الانماء المتعددة أن اخذ جانب التكامل الاقتصادي العربي في الحسبان.

ومع ذلك فلا بد من ذكر الانعطاف المهم في العلاقات الاقتصادية الخارجية للجماهيرية: إذ زاد التبادل التجاري مع دول العالم الثالث، كما أن هيكل التجارة الخارجية طرأ عليه تحول كبير وبخاصة في السنوات الاولى للسبعينات، إذ زاد الاستيراد من الدول النامية لبعض المواد الغذائية وكذلك بعض السلع الصناعية كما زاد التصدير من النفط الى دول العالم الثالث. وهذا التحول كان تعبيراً عن ارادة الثورة في تطوير علاقات البلاد بمصادر الانتاج والارتباط بأسواق الدول الصناعية المتقدمة. وهذه المحاولات لتنويع التجارة الخارجية اتخذت شكل اتفاقيات ثنائية مع مجموعة من دول العالم الثالث والدول الاشتراكية في اوروبا الشرقية، بعضها كان اتفاقيات مقايضة للنفط مقابل سلع استهلاكية وانتاجية. وقد مس هذا التحول العلاقات التجارية والمالية والنقدية مع بعض البلدان العربية ولكنها فقدت عنصر الاستمرارية والثبات.

كما ساهمت الجماهيرية وتساهم في معظم المؤسسات الاقتصادية العربية وهي مرتبطة بكل المعاهدات والاتفاقيات الاقتصادية العربية. كما أنها تساهم في ما سمي بالقطاع العربي المشترك والمتمثل في عدد من الشركات والمشروعات الانتاجية التي تعمل على نطاق الاقتصاد العربي ككل.

وربما ينبغي التوجه الآن الى الوحدة العربية بمفهوم الوحدة الوظائفيـة. فعزل الـرفاهيـة ومكوناتها عن التيارات السياسية يشكل قاعـدة ثابتـة للتكامـل الوظيفي[٢٢]. وتـزخر السـاحة العربية بالمؤسسات الـوحدويـة والاقليمية، كـما تتسع قـرارات المسؤولين العـرب لتشمل كـل جوانب الحياة العربية، ولكن لا الـوحدة السيـاسية ولا التكـامل الاقتصـادي حققا حتى الآن شيئاً.

ولسنا في حاجة الى مزيد من الاتفاقيات والمؤسسات، ولكننـا في حاجـة الى تنفيذ جـزء ولو يسير مما يتم الاتفاق عليه على كل المستويـات السياسيـة والفنية. فـلا تنمية مستقلة الا في نطاق تكامل اقتصادي عربي، ولا خروج من هذه الدائرة المفرغة إلا في اطار وحدة اقتصاديـة حقيقية.

والوطن العربي غني بموارده الطبيعية والبشرية ويحتل موقعـاً استراتيجيـاً مهماً بـين ثلاث قارات. وقد وفر النفط فرصة تاريخية للنهضة الاقتصادية والاجتماعية يجب أن لا يفـرط فيها. ولقد اثبتت التجربـة حتى الآن، أن مجهـودات التنميـة المنعزلـة أو المرتبـطة بالمـراكز الصنـاعية للدول المصنعـة تنمية هشـة معرضـة الى الانتكـاس والـتردي فضـلاً عن أن طـريقهـا أطـول ونتائجها غير مضمونة.

---

(٢٢) L. Tsoukalis, *The Politics and Economics of European Monetary Integration* (London: Allen and Unwin, 1977).

جدول رقم (١)
مجمل الناتج القومي
(بملايين الدولارات الجارية)

السنة / القطاع	١٩٦٣	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
الزراعة	٣٣	٥٤	٦٩	٦٩	٩٩	١٥٠	١٦٢	٢٨٨	٣٤٧	٣٣٢	٤٢٠	٤٨٨	٥٥٤	٥٧٤
المناجم والمحاجر	٣٠٤	٨٠٨	٢٣٦٢	٢٦٩٣	٢٩٢٠	٣٩٥٧	٨٣٣٢	٦٨٨٧	٩٦٤٤	١١٥٣٩	٩٧٨٧	١٥٩٩١	٢٢٨٨٧	١٥٩٠٥
المصنوعات	٢١	٢٧	٤٦	٥١	٨٢	١٢٥	١٨٤	٢٢٨	٣١٥	٤٥٢	٥١٣	٦٤٨	٨٢٤	٧٩٥
الكهرباء والمياه	٣	٦	١٨	٢١	٢٩	٣٧	٤٣	٦١	٧٨	٩٤	١٠٧	١٣٩	١٧٠	١٩٧
البناء	٣٨	١٠١	٢٤٩	٣٣١	٥٦٤	٨٩٠	١٢٥٩	١٥١١	١٧٩١	٢٠٩٤	٢٣٥٢	٢٥٣٤	٣١٤٠	٣٠٧٠
الخدمات	٢٧١	٤٠٥	٨٧٤	١٢٧٧	١٦٢٨	٢١٤٣	٣١٢٩	٣٧٩٤	٤٤٠١	٤٩١١	٥٧٥٠	٦٧٠١	٧٦٥٩	٧٥٠٦
الناتج القومي	٦٧٠	١٤٠١	٣٦١٨	٤٤٤٢	٥٣٢١	٧٣٠٢	١٣١٠٨	١٢٧٦٨	١٦٥٧٥	١٩٤٢٢	١٨٩٢٩	٢٦٥٠٢	٣٥٢٣٤	٢٨٠٤٧

المصـدر: الأمم المتحدة، بنـك المعلومات؛ مؤتمـر الأمم المتحدة للتجـارة والتنميـة، **الملحق الاحصـائي، ١٩٨٤** (نيـويورك: الأمم المتحـدة، ١٩٨٤)، ومصرف ليبيا المـركـزي، **النشرة الاقتصـاديـة** (طـرابلس: ادارة البحوث والاحصاء، [د. ت.]).

جدول رقم (٢)
الناتج القومي حسب القطاعات (بالدولار الثابت)
معدلات النمو في القيمة المضافة

السنة / القطاع	١٩٦٣	١٩٦٥	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨١
الزراعة	-٦,٩	-٥,٤	-٢٢,٤	٣,٦	٣٥,١	٣٤,٩	-٣,١	٦٥,٤	١٤,٥	-٩,٧	٢٠,٠	٩,٩	-٢,٦
المناجم والمحاجر	١١١,٩	٢٢,١	٧,٦	-١٦,٧	-١٩,٣	٥,٥	-٣٢,٤	-١,٠	٣٠,٤	٧,٣	-٢,٦	-٥,٧	-٤٥,٤
المصنوعات	-١,٧	١٢,٣	٧,٨	٦,٥	٤٤,٦	٣٢,٢	١٧,٩	١٠,٦	٣٤,٣	٤٣,٩	١٤,٠	٤,٩	-١٢,٧
الكهرباء والمياه	١٤,٤	٢٥,٩	٢٥,٦	١٢,٥	٢٧,١	٩,٢	-٧,٦	٢٨,٩	٢٧,٥	٢٠,٩	٢٢,٤	٢٣,٦	٥,٣
البنـاء	-١,٢	٩,٣	-٦,٩	٣٢,٥	٥٧,٤	٣٧,٩	٣٠,٠	٠,١	١١,٠	٩,٩	٢,١	٦,٧	-١٠,٥
الخدمات	٦,٠	١٧,٩	٨,٤	٥٢,١	١٩,٧	١٦,٩	٣٠,٩	١٢,٧	١٤,٤	١٠,١	٩,٦	١٣,٢	-٨,٥
الناتج القومي	٦٨,٠	٢٠,٥	٧,٠	-١٠,١	-١٠,٧	١٠,١	-١٥,٠	٤,١	٢٣,٠	٨,٨	٢,٣	٢,٥	-٢٥,٤

المصدر: المصدر نفسه.

جدول رقم (٣)
تكوين رأس المال الاجمالي + صافي الصادرات - صافي الواردات
كنسبة مئوية من مجموع الناتج القومي الاجمالي
(بالدولار الجاري)

١٩٦٣	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
٣٤,٣	٥٤,٩	٥٦,٣	٥٤,١	٥٢,٥	٥٠,٨	٥٢,٢	٤٠,٨	٤٨,٦	٥٠,١	٤٠,١	٥٠,٣	٥٧,٤	٤٧,٧

المصدر: المصدر نفسه.

جدول رقم (٤)
مجمل تكوين رأس المال كنسبة مئوية من مجموع الانفاق القومي
(مجمل الاستثمار القومي)
(بالدولار الجاري)

١٩٦٣	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
٣٢,٦	٣١,١	١٩,٦	١٩,٥	٢٦,٤	٣١,٢	٢٦,٤	٣٠,٥	٢٤,٠	٢٤,٣	٢٧,٧	٢٥,٠	٢٢,٣	٣٣,٨

المصدر: المصدر نفسه.

جدول رقم (٥)
صافي الواردات من السلع كنسبة مئوية من مجموع الناتج القومي
(بالدولار الجاري)

١٩٦٣	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
٥٣,١	٣٦,٠	٣٠,٦	٢٧,٠	٣١,٠	٣٧,١	٣٨,٤	٤٤,١	٣٤,١	٣٣,٩	٣٩,٣	٣٦,٠	٣١,٧	٤٥,٨

المصدر: المصدر نفسه.

جدول رقم (٦)
الاستهلاك الحكومي العام كنسبة مئوية من مجمل الدخل القومي
(بالدولار الجاري)

١٩٦٣	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
١٣,٨	١٢,٣	١٧,١	٢٠,١	٢٠,٥	٢١,٣	٢٢,٣	٢٧,٦	٢٤,١	٢٤,٠	٣٠,٢	٢٥,٦	٢٢,١	٢٦,٤

المصدر: المصدر نفسه.

جدول رقم (٧)
الاستهلاك الخاص كنسبة مئوية من مجمل الدخل القومي
(بالدولار الجاري)

١٩٦٣	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
	٣٢,٨	٢٦,٦	٢٥,٧	٢٧,٠	٢٧,٩	٢٥,٥	٣١,٦	٢٧,٢	٢٥,٩	٢٩,٧	٢٤,٢	٢٠,٦	٢٥.٩

المصدر: المصدر نفسه.

جدول رقم (٨)
مقارنة الانفاق الانمائي لميزانيات التحول
خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٤ بالفترة
١٩٦٢ـ ١٩٦٩
(بالمليون دينار)

القطاع	١٩٧٠ ـ ١٩٨٤	الأهمية النسبية (٪)	١٩٦٣ ـ ١٩٦٩	الأهمية النسبية (٪)
الاستصلاح الزراعي وتعمير الأراضي	٣٧٤٥,٢	١٨,٣	٦٥,٤	١١,٩
الصناعات الخفيفة	١٦٤٣,٨	٨,٠	٢٨,٥	٥,٢
الصناعات الثقيلة	١٩٠٠,٨	٩,٣	—	—
النفط واستغلال الغاز	٦٦٨,٢	٣,٣	—	—
الكهربـاء	٢١٣٦,٧	١٠,٥	٥٦,٨	١٠,٣
التعليم والتربية	١٣٣٤,١	٦,٥	٤٧,٦	٨,٦
الاعلام والثقافة	٢١١,٣	١,٠	٦,٦	١,٢
القوى العاملة	١١٠,١	٠,٥	٤٦,٣	٨,٤
الصحـة	٦٥٠,٩	٣,٢	١٦,٥	٣,٠
الضمان الاجتماعي	٧٣,٦	٠,٤	٢٠,٢.	٣,٧
الاسكـان	٢٢٦٥,٥	١١,١	١٦٢,٢	٢٩,٤
المرافق	٢٠٣٣,٧	٩,٩		
المواصلات والنقل البحري	٢٩٩٠,٩	١٤,٦	٩١,٦	١٦,٦
الرياضة الجماهيرية	١٢٦,٩	٠,٦	—	—
الاقتصـاد	٥١٣,٢	٢,٥	٤,٣	٠,٨
التخطيـط	٥٤,٣	٠,٣	٥,٠	٠,٩
المجمـوع	٢٠٤٥٩,٢	١٠٠,٠	٥٥١,٠	١٠٠,٠

ملاحظات عامة:

ـ قدرت مصروفات عام ١٩٨٤ بنحو ١٨٧١ مليون دينار بنسبة ٨٩٪ من المخصصات المخططة بنحو ٢١١٠ مليون دينار.

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للتخطيط (طرابلس، الجماهيرية الليبية).

جدول رقم (٩)
نمو الناتج المحلي الاجمالي حسب
الأنشطة الاقتصادية في خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي
(١٩٧٦ - ١٩٨٠)

الأنشطـة	معدل النمو السنوي المخطط (٪)	معدل النمو السنوي المحقق (٪)
الزراعة والغابات	٣,٩	١٥,٨
استخراج النفط والغاز	٤,١	٧,٨
التعدين والمحاجر	٩,٣	١٠,٣
الصناعات التمويلية	٢١,٢	٣٠,٧
الكهرباء والمياه	٢١,٥	٢٣,٠
التشييـد	٧,٨	١٢,٥
مطاعم وفنادق وتجارة	٨,٦	١١,٠
نقل ومواصلات وتخزين	٦,٧	١٨,٧
خدمات وتأمين	١٣,٠	١٤,٠
ملكية المساكن	٦,٤	١٨,٧
الخدمات العامة	١٦,٢	٨,٨
التعليـم	١٣,٧	١٤,٠
الصحـة	١٩,٨	١٢,٠
الخدمات الأخرى	٧,١	١٠,٠

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٨٠ - ١٩٨٥ (طرابلس: وزارة التخطيط، ١٩٨٠)، ج ١، ص ٩٠.

جدول رقم (١٠)
التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي المخطط
(بملايين الدينار) والمنفذ في الخطة
(١٩٧٦ - ١٩٨٠)

الأنشطة	الاستثمارات	الاستثمارات المخططة	نسبة التنفيذ المنفذة (٪)	التوزيع النسبي (٪)	
				المخطط	المنفذ
زراعة وغابات	٩٣٩,١	٨٨٨,٨	٩٤,٦	١٢,٠	١٣,٩
استخراج نفط الغاز	١٩٥,٠	٢٠٧,٨	١٠٦,٦	٢,٥	٣,٢
المناجم والمحاجر	١٩,٠	١٠,٤	٥٤,٧	٠,٢	٠,١
الصناعات التحويلية	١٥٠٦,٧	٩٣٩,٢	٦٢,٣	١٩,٢	١٤,٧
الكهرباء والمياه	٧٠٦,٧	٩١١,٦	١٢٩,٠	٩,٠	١٤,٢
البناء	٧٢,٠	١٠٠,٤	١٣٨,٩	٠,٩	١,٦
مطاعم وفنادق وتجزئة	٤٧,٩	١٠٠,٢	٢٠٩,٢	٠,٦	١,٦
النقل والتخزين والمواصلات	١٤٧٧,٨	١١١٨,٨	٧٥,٧	١٨,٩	١٧,٥
التأمين والعقارات	٥,٠	٤,٠	٨٠,٠	٠,١	٠,١
ملكية المساكن	١١٩٤,٣	٩٥٥,٠	٨٠,٠	١٥,٢	١٤,٩
الخدمات العامة	٧٥٩,١	٦١٩,٤	٨١,٦	٩,٧	٩,٧
التعليم	٤٦٢,٥	٣٣٦,٨	٧٢,٨	٠,٩	٥,٢
الصحة	١٤٨,٩	٢٠٥,١	١٣٨,٠	١,٩	٣,٢
الخدمات الأخرى	٢٥,٠	٦,٦	٢٦,٤	٠,٣	٠,١
الاحتياطي	٣١٠,٠	—	—	—	—
المجموع	٧٨٤٠,٠	٦٤٠٤,١	٨١,٧	١٠٠	١٠٠

ملاحظة عامة: تشير العلامة «-» إلى أن البيانات غير متوافرة.

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٧٦ - ١٩٨٠ (طرابلس: وزارة التخطيط، ١٩٧٦)، ج ١، ص ٢٤.

جدول رقم (١١)

التجارة الخارجية كنسبة من الدخل القومي (بملايين الدولارات الجارية)

السنة	الناتج القومي	الصـادرات	الـواردات	المجمـوع	التجارة الخارجية/ الدخـل (٪)
١٩٦٥	١٤٠١	٧٩٠	٣٢٠	١١١٠	٨٠
١٩٧٠	٣٦١٨	٢٣٥٧	٥٥٤	٥٢٥٨	٨٠,٥
١٩٧٥	١٢٧٦٨	٦٨٣٤	٣٤٥٢	١٠٢٨٦	٨٠
١٩٨٠	٣٨٩٦١	٢١٩١٠	٦٧٧٧	٢٨٩١٠	٧٤
١٩٨١	٢٥٨٠٠	١٤٧٥٥	٧٥٩٤	٢٢٣٤٨	٨٦
١٩٨٢	٢٤٨٣٠(*)	١٣٢١٢	٨٣٠٥	٢١٥٢١	٨٦
١٩٨٣	٢٠٨٩٣(*)	١٠٤٩٩	٧٣٧٠	١٧٨٦٤	٨٥

(*) البيانات تقديرية.

١ ـ المصدر:

International Monetary Fund [IMF], *International Financial Statistics* (Washington D.C.: IMF, 1984), and

الأمم المتحدة، بنك المعلومات؛ اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، المنجزات الاقتصادية والاجتماعية (طرابلس: وزارة التخطيط، ١٩٨٤)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، احصاءات التجارة والتنمية (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٨٤)، الملحق.

جدول رقم (١٢)
أهم المؤشرات المنجزة في مجال الزراعة
خلال الفترة ١٩٧٠ وحتى
(١٩٨٤/٦/٣١)

البيـان	وحـدة	١٩٧٠ - ١٩٨٤
الآبـار	بئر	٢٩٤٢
الفساكي وخزانات المياه	فسكية/خزان	٣٦٠
الاشجار المثمرة	شجرة	٢٢١١٨٢٠٣
اشجار الغابات ومصدات الرياح والمراعي	شجرة	٢٣٤٦٣٢٩٠٠
صوامع الحبوب	صومعة	٣٢
مخازن الحبوب	مخزن	٨٠
المزارع الموزعة على المزارعين	مزرعة	١٤٢٨٣
مساكن المزارعين	مسكن	١٠٥٢٧
الطرق الزراعية المعبدة	كيلو متر	٣٠٨٦
الجمعيات التعاونية الزراعية	جمعية	٣٥٠
عدد الخريجين من المعاهد الزراعية	طالب	٣٠٣٤
الطرق الترابية الزراعية	كيلو متر	١٦٠١٨
الصوبات الزجاجية	صوبة	١٩٧

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، نشرة بمناسبة مرور ١٥ عاماً على الثورة (طرابلس: وزارة التخطيط، ١٩٨٤).

جدول رقم (١٣)

الانتاج الكمي لأهم المنتجات الصناعية

(١٩٧٠ - ١٩٨٤)

نوع الصناعـة	وحدة الانتاج	١٩٧٠	١٩٨٣	١٩٨٤ (متوقع)
طحن الغلال	ألف طن	٣٢,٠	٣٠٠,٠	٣٥٠
المعكرونة	ألف طن	٣١,٥	٧٢,٨	٧٥
الالبان	مليون ليتر	—	٥٥,٠	٥٥
المياه المعدنية	مليون ليتر	٥,٦	١١,٠	١٢,٠
المشروبات الغازية	مليون ليتر	٢١,٨	٩٢,٠	٨٠,٠
الاسماك المعلبة	طن	١٨٦	١٠٧٨	١٠٠٠
الاعلاف	ألف طن	—	٣٥٢,٠	٥٠٠
الخضر والفاكهة	ألف طن	٠,٣	٥٦,٥	٦٠
التبغ	ألف طن	—	٤,١	٣,٢
النسيج	مليون ليتر	—	٤,١	٣,٢
الاردية	ألف وحدة	٦١٧,٠	٢٧٠٠,٠	٢٠٠٠,٠
غزل الصوف	طن	—	—	—
دبغ الجلود	مليون قدم٢	—	٦,٠	٧
الأحذية	ألف زوج	—	٥٨٠٠,٠	٦٥٠٠
الطلاء	ألف طن	٧,٠	٣١,٢	٣٢
منظفات صناعية	ألف طن	٦,٤	٢٠,٠	٢٠
تكرير النفط	مليون طن	٠,٣	٤,٩	٥
الأمونيا	ألف طن	—	٥٤١,٠	٦٠٠
الميثانول	ألف طن	—	٣٣٤,٠	٣٣٠
ملح الطعام	ألف طن	٧,٥	١٧,٣	١٥
الاسفلت	ألف طن	—	٦٧,٠	٨٠
الاسمنت	ألف طن	٩٥,٠	٣١١٠,٠	٣٥٠٠
الجير	ألف طن	—	٨٥,٤	٧٥
الجبس	ألف طن	١,٧	١,٠	٢,٠
الطوب الاجر	ألف طن	١,٧	١٤١,٠	١٤٥
الزجاج	طن	—	٣٠٠٠	٢٥٠٠
انابيب الاترنيت واللدائن	ألف طن	—	٣٦,١	٣٦,٠
اليوريا	ألف طن	—	٣٣٠,٠	٣٣٠
كلور سائل	طن	—	٥٤١,٠	٢٠٠
صودا كاوية	ألف طن	—	٢٦,٨	٣٠

يتبع

تابع جدول رقم (١٣)

نوع الصناعة	وحدة الانتاج	١٩٧٠	١٩٨٣	١٩٨٤ (متوقع)
اللدائن	ألف طن	–	٣٦,٩	٤٠
بلاط الجدران	طن	–	١٧٠٧,٠	٢٠٠٠
الاسلاك والكابلات	طن	–	٤٢٠٠	٣٥٠٠
الانابيب الحديدية	ألف طن	–	١٧,٦	٣٠
الجرارات	جرار	–	٤٢٤٣	٤٢٠٠
قضبان الحديد	ألف طن	–	٥٦,١	٥٠
النضائد السائلة	ألف وحدة	–	١١٢,٢	١٢٥
الصابون العطري	ألف طن	–	٢,١	٢,٥
منتجات الخزف	طن	–	٥٢١	٥٠٠
الشاحنات والحافلات	شاحنة/حافلة	–	١٨٦	٥٠٠
الدراجات	ألف دراجة	–	٣٠,٢	٤٠
البطاطين	ألف وحدة	–	٧٠٨	٧٠٠
سائل التبييض وركينا	مليون ليتر	–	٧,٩	٧,٠
الثلاجات	ثلاجة	–	٢٩٨٣	٣١٠٠
الافران	فرن	–	٩٤٢٠	١١٠٠٠
الغسالات	غسالة	–	٤٥٣٣	٢٠٠٠
البلاط	مليون م٢	–	٢٩	٣,٢
سجاد	ألف	–	١٩٨	٥٥٠

ملاحظة عامة: تشير العلامة «–» الى أن البيانات غير متوافرة.

المصدر: المصدر نفسه.

جدول رقم (١٤)
عدد الطلبة والطالبات في مراحل التعليم
خلال الفترة (١٩٨٣ - ١٩٨٤)

	بنين	بنـات	المجمـوع
رياض الاطفال	٦٦٤٢	٦٤٥٩	١٣١٠١
الابتدائي	٣٩٧٩٠٧	٣٥٩٧٥٤	٧٥٧٦٦١
الاعدادي	١٤٣٥٨٧	١٠٩١٧٩	٢٥٢٧٦٦
الثانوي - عام	٤٤٢٦١	٢٣٩٩٨	٦٨٢٥٩
التعليم الفني	١٥٠٦٤	٦٠١٧	٢١٠٨١
معاهد المعلمين	٩٤٩٩	٢٠٤١٧	٢٩٩١٦
التعليم الجامعي	٢٩١٢٥	١٠٤٨٦	٣٩٦١١
المجمـوع	٦٤٦٠٨٥	٥٣٦٣١٠	١١٨٢٣٩٥

المصدر: المصدر نفسه.

تعقيب

د. مكرم فؤاد صادر (*)

يعتبر الباحث اكتشاف النفط حدثاً ضخماً في تاريخ البلاد أدى بإدخاله التقنية المتطورة عبر شركات النفط الى هز البنية الاجتماعية، وهيأ الظروف لتحوّل اجتماعي سريع، وأفضى إلى قيام الثورة. تستدعي هذه المقولة مجموعتين من الملاحظات:

ـ إن الحدث الضخم في تاريخ البلاد يتمثل، بالأحرى، بدخول الرأسمالية والاستعمار. والصحيح ان ليبيا احتكت بالحداثة قبل تقنيات النفط التي أدخلتها الاحتكارات، وتم ذلك بفعل الاحتلال والجيوش الاجنبية والقواعد وغيرها. وكان اكتشاف النفط وما تبعه عنصراً مسرعاً للتحولات.

ـ كان أحرى بالباحث أن يستغل هذا المدخل ليعطينا صورة عن الأوضاع التي كانت سائدة قبل قيام الثورة، والتي أدى تفاقمها ونضوجها الى قيام الثورة عام ١٩٦٩. فلم يتضمن عرض هذا المدخل أي اشارة الى طبيعة القوى الاجتماعية وتحالفاتها الداخلية أو الخارجية، ولا إلى القوى التي ساندت الثورة انطلاقاً من تحقيق مصالحها.

يرى الباحث حول «الثورة والتحول الاقتصادي والاجتماعي»، ان الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٨٥ تنقسم الى ثلاث مراحل: ويكتفي بإعلامنا انه تم القضاء على النفوذ الاجنبي خلال المرحلة الاولى ١٩٦٩ ـ ١٩٧٥، وأن عملية التنظير قد تمت خلال المرحلة الثانية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠، وأعطى للاشتراكية مضمونها (من غير أن نعرف هذا المضمون)، وأعلنت سلطة الشعب وزحفت اللجان الشعبية أداة هذه السلطة لتتسلم مقدرات البلاد والعباد. وتمت خلال المرحلة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ عملية جمهرة النظام بكامله تحت شعار «اللجان في كل مكان». اما المضمون الاقتصادي العام فيختصر بشعارت اربعة: «شركاء لا أجراء»، «البيت لساكنه والأرض

(*) مدير البحوث والدراسات في اتحاد المصارف العربية ـ بيروت.

ليست ملكا لأحد»، و «الربح سرقة فلا تجارة بين الافراد»، وأخيراً «لكل حسب حاجته، ولا ادخار لأن الادخار سرقة».

بعد هذه المداخل الثلاثة يصل بنا الباحث الى الاستراتيجية التنموية التي يقترح مناقشتها من خلال خطط التنمية الاقتصادية على امتداد فترة ١٩٦٣ ـ ١٩٨٥. وبالاسلوب السردي نفسه، والتعميم المبسط، يخبرنا الباحث أن عائدات النفط المتزايدة فاجأت الخطة الخمسية الاولى ١٩٦٣ ـ ١٩٦٨ فأفقدتها تماسكها وحولتها الى مجموعة من المشاريع الموجهة نحو البنية التحتية المادية والبشرية. ثم فاجأت الثورة الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣ فنفذت مجموعة أيضاً من المشاريع دون أن تطرح الثورة خطة بديلة. وحملت الخطة الثلاثية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦ طابعاً انتقالياً، إذ كانت الجهود ما تزال منصبة على تصفية مواقع النفوذ الاجنبي، ولم يكن قد تحدد بعد المحتوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لنظام الجماهيرية الجديد. ولا تطلعنا الورقة على حجم هذه الخطة والتوزيع القطاعي لاستثماراتها أو مدى المحقق منها مقارنة بالمخطط، وتكتفي بإعادتنا الى الجدولين ٨ و ١٣، فنعود اليهما ولا نجد أي أرقام تتعلق بالخطة الثلاثية المذكورة. ونفهم من الورقة أن جدية التخطيط الانمائي بدأت مع خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي الخمسية الاولى ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠. ويتلخص المحور الذي تدور حوله الاستراتيجية الانمائية بتنويع الانتاج والصادرات، بالتصنيع الذي ابتدأ احلالاً للواردات وانتهى ثقيلاً، بتقليل التباين في توزيع المداخيل، وبالتركيز على رفع كفاية العامل البشري وانتاجيته. ويصدق مجمل هذه الاهداف على معظم خطط التنمية المعتمدة في بلدان العالم الثالث النفطية منها وغير النفطية، وكنا نأمل أن يركز الباحث على خصوصيتها في الاطار الليبي. وينتهي الباحث من تقديم هذه الخطة الهامة بإيجاز نتائجها بأسطر ثلاثة مشيراً الى النتائج المخيبة للآمال في القطاع الزراعي، والمرضية في القطاع الصناعي.

أما خطة التحول الخمسية الثانية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ فلم تقوَّم نتائجها بعد، علماً انها من حيث الأهداف توخت ما ورد في الخطة السابقة مع بعض الاضافات لناحية التركيز على زيادة مساهمة العمالة الليبية على حساب العمالة الاجنبية، وزيادة الاهتمام بالعلوم والتقنية والبيئة. وكما ورد في الورقة، تعكس هذه الاضافات «الحبوط الناشيء عن تواضع المنجزات في مجال التنمية الاقتصادية، وموقف الليبيين العام اللامبالي وضعف مشاركتهم في المشروعات التي طرحتها برامج التنمية». ويبدو لنا هذا الاستنتاج في تناقض تام مع مقدمات الورقة بخاصة الجزء الرابع، حيث قام النظام الجماهيري على مبدأ الديمقراطية المباشرة، وحيث أمّن شعار «اللجان في كل مكان» أوسع المشاركة على كل المستويات، وحيث زحفت اللجان الشعبية، المنبثقة بدورها عن المؤتمرات الشعبية، على القطاع الخاص فألغته، وعلى القطاع العام فتسلمته وأدارته.

وفي قسمها السادس «مجهودات التنمية ونتائجها» تناقش الورقة ثلاثة أهداف تسميها استراتيجية. ويتم التأكيد على استحالة تحقيق الاكتفاء الذاتي كهدف استراتيجي في اقتصاد صغير الحجم ومفتوح. والهدف الاستراتيجي الثاني المتمثل «بولوج باب التصنيع الثقيل».

ونتساءل: عن أهداف هذا التصنيع؟ أهداف التنمية المستقلة أم التابعة والمندمجة في السوق العالمية؟ ونتساءل كذلك: هل التصنيع الثقيل يعني إقامة بعض مشروعات البتروكيماويات والحديد والصلب والالمنيوم؟ وهل هذا التصنيع خطوة ايجابية للتقليل من الاعتماد على الخارج، أم أنه لا يعود كونه محكوماً باستراتيجية الشركات المتعدية الجنسية في اتجاهها لاعادة توطين بعض الصناعات أو بعض أقسام خطوط الانتاج، وبقدرتها على اعادة سيطرتها عبر احتكارها للتقنيات المعتمدة ولوسائل الانتاج، وللعديد من المدخلات، وعبر احتكارها للأسواق، حيث تفرض الكميات والأسعار؟ وهل مثل هذه المشروعات تعتبر تنويعاً لمصادر الدخل أم أنها أشكال أخرى للاعتماد على النفط الخام مدخلاً أساسياً كمادة أولية وكمصدر للطاقة؟ ان الورقة لا تطرح أياً من هذه التساؤلات البديهية.

أما الهدف الاستراتيجي الثالث الذي تتوقف عنده الورقة فهو زيادة مشاركة الليبيين في برامج التنمية ورفع كفاءة العامل الليبي وقدرته من الناحية الفنية، إذ انه ليس مقبولاً أن تعتمد التنمية، بخاصة في مرحلة المشروعات الانتاجية، على اليد العاملة الأجنبية. أن نقول هذا القول وأن نقف عنده لا يقدم البحث ولا يؤخره. فقضية استقدام العمالة الأجنبية ـ أو الوجه الآخر من هذه العملية، أي زيادة مشاركة الليبيين ـ ليست فعلاً ارادياً أو قراراً ادارياً. فحجم هذه العمالة وتركيبها يخضع لمحددات اقتصادية واجتماعية معقدة ويرتبط باستراتيجية التنمية ومفهومها وسياستها ككل، كما قد يرتبط بالنظام القائم وبإعادة انتاج سيطرة القيّمين عليه والمستفيدين منه. وكنا نأمل أن يناقش الباحث بعضاً من هذه الجوانب.

وكان طبيعياً في الختام ـ كما هو شأننا في كل اللقاءات والمؤتمرات والندوات ـ أن يرى الباحث الحل في التكامل الاقتصادي العربي مردداً «لا تنمية مستقلة إلا في نطاق تكامل اقتصادي عربي، ولا خروج من هذه الدوائر المفرغة إلا في اطار وحدة اقتصادية حقيقية». انها فعلاً لمقولة صحيحة وجميلة عشنا، ونموت، وفي نفوسنا أمل بتحقيق شيء منها. ولكن الأصح والأجمل أن يتوقف عندها الباحث بحثاً، وأن يوضح لنا، تحديداً، كيف يرفع بلد كالجماهيرية شعار الوحدة العربية منذ اللحظات الاولى للثورة، بينما يظل الجانب الاقتصادي في توجهات النظام لإنجاز الوحدة العربية ثانوياً؟ والأصح والأجمل أيضاً أن ينبئنا الباحث عن القوى الاجتماعية في القطر الليبي الشقيق التي تعرقل توجهاً كهذا، أو تلك التي يمكن أن تناضل من أجله. والأصح والأجمل أيضاً وأيضاً أن يفيدنا الباحث عن كيفية ترجمة خيار التكامل الاقتصادي العربي وتجسيده في استراتيجية الجماهيرية وسياسة التنمية فيها.

المُناقشات

١ ـ ابراهيم العيسوي

لا أدعي علماً خاصاً بالحالة الليبية. ولكنني أحاول أن استفيد من المعلومات والتحليل الذي تضمنته ورقة د. مصباح العريبي في التوصل الى بعض الدروس بشأن شروط وكيفية التحول الى التنمية المستقلة. ويبدو لي أن خبرة ليبيا تشير بوجه خاص الى الكثير مما يجب الا نفعله ونحن نحاول التنمية المستقلة. اضافة الى، وتأكيداً لما تضمنته الورقة من دروس، أشير الى التالي:

الدرس الاول: هو درس الحجم الصغير وعدم اتساعه لمتطلبات التنمية المستقلة، ومن هنا ضرورة التكامل او التعاون العربي أو الاقليمي، وهذا ما اكدت عليه الورقة. إن ضرورة الوحدة للتنمية المستقلة (وللمشروع الحضاري العربي) تفرض قيوداً على صيغة التحول في قطر واحد، وتؤدي الى ابتعاد التطبيق القطري عن النموذج النظري للتنمية المستقلة، بفرض وجوده.

الدرس الثاني: هو انه لا النيات الطيبة وحدها، ولا الزعامة او القيادة الراغبة والمريدة للتنمية المستقلة وحدها، ولا وفرة المال وحدها، ولا كل هذه العناصر الثلاثة تكفي للتوجه الصحيح نحو تنمية مستقلة. وفي ظني ان ما حدث في ليبيا هو تجاهل لبعض الشروط المادية أو الموضوعية المطلوبة لتحقق التنمية المستقلة، والقفز فوق الواقع استناداً إلى وفرة المال وحماسة القائد وافتراض ان القائد ادرى من الشعب بمصالح الشعب. وهنا تجاهل لأمور عديدة تزداد أهميتها عندما يكون التحول قطرياً ـ لا قومياً ـ الى التنمية المستقلة وهي:

أ ـ تجاهل أهمية النضال السياسي الشعبي من أجل التنمية المستقلة، وخطأ تصور كفاية حدوث انقلاب من السلطة أو ظهور صفوة مؤمنة بالتنمية المستقلة لحدوثها في غياب اقتناع

شعبي عريض بضرورتها وأهدافها. فالنضال الشعبي والاقتناع الشعبي بالتنمية المستقلة هو ما يؤدي الى مشاركة حقيقية ونموها بدلاً من نزولها هبة من الحاكم يسهل سحبها عندما يتدعم مركز القيادة الجديدة في السلطة، أو محاصرتها وتوجيهها الى حد الخنق والتحول الى تسلط باطني كما يبدو انه حدث في ليبيا وفي دول أخرى.

ب ـ تجاهل المدى الزمني اللازم لتصحيح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ولبناء قاعدة مادية تعزز استقلالية القرار وتضمن تواصل التنمية المستقلة. فعلى الرغم من أن نقطة البدء هي قدر من استقلالية القرار، فإن هناك تلازماً بين تصحيح الهياكل واستقلالية التنمية، واغفال ذلك هو ما يؤدي الى التسرع في اتخاذ قرارات في غير أوانها المناسب.

ج ـ تجاهل المعنى الصحيح للتلازم ـ المنطقي في رأيي ـ بين التنمية المستقلة والاشتراكية مما يؤدي الى التسرع والوقوع في أخطاء أو كوارث في عملية التحول، فهذا التلازم لا يعني القفز الى اشتراكية كاملة، حيث أن الاشتراكية لا تقوم بغير قاعدة مادية، وهذا يحتاج لوقت طويل ونضال شاق. إن التلازم بين التنمية المستقلة والاشتراكية لا ينفي أن هناك فترة تحول لا مفر منها ولها متطلباتها وظروفها الخاصة. من هنا، فإنه لا يمكن استخدام اسلوب الضربة القاضية ـ كما يبدو ان ليبيا قد فعلت ـ بإلغاء القطاع الخاص والمشروعات الفردية خارج الزراعة. فطالما ان المشروعات ليست كبيرة، وطالما انه توجد ضوابط وسياسات عامة تحول دون تحول المزروعات الصغيرة إلى رأسمالية كبيرة، وطالما انه يتعذر ادارة مثل هذه المشروعات بكفاءة من جانب الدولة أو القطاع العام، فإن الغاءها غير مفيد، بل انه ضار ويهدر طاقات انتاجية من الواجب المحافظة عليها للمساهمة في اشباع الحاجات الاساسية للجماهير.

د ـ والحذر في التقدم صوب التنمية المستقلة وعدم التسرع في اتخاذ اجراءات لا تتوافر الظروف المناسبة لها، ينسحب أيضاً على العلاقة بين الاشتراكية والتصنيع وما يؤدي اليه أحياناً من اهمال للزراعة والاندفاع غير المبرر في مجال التصنيع الثقيل. كذلك ينسحب الحذر أيضاً على مفهوم الاكتفاء الذاتي وهو مفهوم غير وارد في التنمية المستقلة، لأن المطلوب هو فك الارتباط وليس العزلة الكاملة عن السوق الرأسمالي العالمي. كما أن المطلوب ليس اكتفاء ذاتياً، وانما تأمين حد معقول من الاحتياجات الضرورية، سوف يختلف بالضرورة من قطر الى آخر وفقاً لحجمه ونمط موارده.

٢ ـ خير الدين حسيب

لدي عدد من التساؤلات ارجو من الاخ مصباح العريبي الاجابة عنها في حدود ما هو متيسر له من معرفة حولها:

أ ـ في مجال السيطرة الوطنية على وسائل الانتاج الرئيسية، والنفط أهمها في ليبيا، لماذا لم

تؤمم ليبيا تأميماً كاملاً جميع اسهم الشركات النفطية الاجنبية العاملة في ليبيا واكتفت بتأميم جزئي؟

ب ـ في مجال المشاركة الشعبية في قرارات التنمية الرئيسية، الى أي حد تمثل «اللجان الشعبية» صيغة وقناة حقيقية لهذه المشاركة؟

ج ـ هل الشعب الليبي الآن أحسن حالاً، كماً ونوعاً، في مجال توافر الحاجات الأساسية عما كان عليه قبل سبعة عشر عاماً؟

د ـ هل من الممكن نظرياً، وبغض النظر عن قوة النظام القائم في ليبيا، ان تحقق ليبيا تنمية مستقلة اذا اخذنا بنظر الاعتبار الموارد والمعطيات الطبيعية والبشرية المتيسرة لها، أم ان قدرها هو في الالتحام بغيرها اذا ما ارادت تحقيق تنمية مستقلة؟

٣ ـ عبد الرازق حسن

ليس هناك من ينكر أن ليبيا تدرك أهمية التكامل والوحدة العربية، لأنها بلد صغير، احادي الموارد، يفتقر الى الامكانيات المادية عدا النفط، ويعيش السكان محدودي العدد في مساحة شاسعة. ويمكن القول إن التنمية فيها بدأت من مستوى متدن جداً، ولهذا فإن ما اقامته من مشروعات يعتبر قفزة كبيرة.

وادراكاً من قادة ثورة الفاتح من سبتمبر (ايلول) للوضع العام للبلاد، وأن أمنها ونموها لا يتأتيان بالدرجة المطلوبة الا من خلال التكامل العربي، نلمس محاولات الوحدة المختلفة مع مصر وسوريا، ثم مع تونس، وأخيراً مع المغرب. غير أن محاولات التكامل هذه كان محكوماً عليها بالفشل منذ البداية لطبيعة الشعارات التي ترفعها ليبيا والتي لا تتسق في كثير من الاحيان مع الاوضاع العامة أو توجهات البلدان التي يراد الدخول معها في وحدة أو تكامل.

ومشكلة الثورة الليبية، أو بمعنى ادق نظام الحكم في ليبيا، تصور الحكم الشعبي من خلال ما يعقد من مؤتمرات ولجان شعبية، ودفع الاجهزة العاملة الى الانتفاض على اداراتها وتحطيم ما يقال انه اتوقراطية هذه الاجهزة. ومن يرجع الى الشعارات الاشتراكية المرفوعة يجد ملامحها في خليط من الافكار الاشتراكية المثالية التي سبقت الثورة الصناعية، مع مفاهيم الديمقراطية الاثنية، ومهما قيل في المؤتمرات واللجان الشعبية، فإن اختيار القيادات، وما يوضع من خطط للتنمية لا يتم من القاعدة، وانما بقرارات فوقية، لأن ادارة البلد، واقامة المشروعات لا يمكن ان يتما الا من خلال اجهزة فنية تقنوقراطية مدركة لطبيعة ما يطلب اليها القيام به.

ومن الامور التي تثير التساؤل، وتضع فلسفة النظام كله في محك الاختبار، اسلوب معاملة العاملين العرب. فمفهوم الوحدة العربية، لدى الطبقة العاملة هو حريتها في التحرك والعمل في البلدان العربية دون قيود. ولكن ما حدث في الاشهر الاخيرة من استبعاد العمال

المصريين والتونسيين والموريتانيين بطريقة غير انسانية، وحرمانهم من نقل ممتلكاتهم الفردية ومدخراتهم المحدودة، كان أمراً ليس من السهل تفسيره، وفق أي نظرية اشتراكية، والتي تقوم في الاساس على اعتبار العمال هم أصحاب الحق الطبيعي في فائض القيمة. لقد كان التفسير أن ذلك قد تم اما لأن بعض العمال الوافدين قد دخلوا الى البلاد دون تأشيرات رسمية، أو لأن الظروف الاقتصادية العامة لم تعد مواتية لاستمرارهم. ولكن يرد على ذلك ان من يقيم في البلد ويزاول العمل لا يمكن ان يحدث في غيبة اجهزة الدولة الساهرة على كل داخل اليها وخارج منها، ومع ذلك فالملاحظ ان هذا الاجراء لم يتم ازاء الاجانب من مختلف الجنسيات، بل انه حتى عند عدوان الولايات المتحدة على ليبيا وتأييد بريطانيا لذلك، فإن رعاياهما لم يمسوا بسوء، بل على العكس تمت المحافظة عليهم. والمستغرب ان يستعاض عن العمال العرب المطرودين بعمال من تركيا، وجنوب شرق آسيا، ومن بعض دول البحر الابيض المتوسط غير العرب.

إن المشكلة في ليبيا، هي التناقض بين النظرية والتطبيق، وبين القطرية والقومية الأمر الذي يدخل تجربتها التنموية في دوامة.

٤ ـ عبد العال الصكبان

لقد سقط سلوك المشاركة الجماهيرية في ليبيا في موقفين تاريخيين:

أولهما: عندما تحول المسؤولون عن اللجان الشعبية الى الايذاء البدني والمعنوي للعمالة العربية من مصر وتونس. وثانيهما: عندما سكتت هذه اللجان عن سلوك النظام في ليبيا ضد العراق في حربه مع ايران.

٥ ـ محمد محمود الامام

لي تساؤلان:

الاول، ماهو تقدير د. مصباح العريبي لجدوى انفاق مبالغ هائلة على انشاء نهر صناعي وأهداف هذا الانفاق، بخاصة اذا ربطنا هذه المحاولة والمحاولات الاخرى للاكتفاء الذاتي بالمحاولات العديدة لإقامة وحدة مع هذه الدولة أو تلك دون ايضاح معيار واضح لاختيار الشركاء في الوحدة؟

الثاني، من المعلوم أن ليبيا من البلدان النشطة في المساهمة في العديد من المشاريع المشتركة، ولكن معظمها مع دول غير عربية. ما هي الفلسفة التي بني عليها ذلك الخيار من وجهة نظر دعم التنمية المستقلة وما هي النتائج التي ترتبت عليه؟

٦ ـ يوسف صايغ

تطرح الورقة تساؤلاً جوهرياً ولكنها لا تجيب عنه. هذا التساؤل نصه كالآتي: «فما هي

انعكاسات هذا النظام الجديد على استراتيجية التنمية، وما هي السياسة الاقتصادية الجديدة، وهل اختلفت عما كانت عليه في المرحلتين الاولى والثانية؟» «وللأسف، فإن الورقة، في سياق اهتمامها بالتوجه صوب التنمية المستقلة في ليبيا، لم تبحث الآثار المترتبة عن السرعة والتسرّع في التبدلات المؤسسية والتنظيمية والنسقية المستجدة في حقول السياسة والاجتماع والاقتصاد. ومع الاعتراف بأن تقويم الانجاز الاقتصادي ـ كائناً ما كان حجمه ـ يعكس هذه الآثار ضمناً وإلى حد ما، إلا أن خطط التنمية بالمخصصات الاستثمارية والاهداف الكمية التي تنص عليها، لا يمكنها ان تفصح عن أثر التبدلات المؤسسية المتسارعة والمتسرّعة كما قلت (وأنا استخدم كلمة «مؤسسية» عن عمد لتشمل مضامين واسعة تتعدى الاطر التنظيمية المحض). وهكذا نخرج من الورقة بالانطباع اننا لم نحصل على جواب يحاول تقصي اثر العوامل المؤسسية والنسقية، في حين ان هذه مرت بتبدلات جوهرية كانت لها آثار خطيرة وما تزال على مسار عملية التنمية.

ثمة ملاحظة أخرى أود تسجيلها: تشير الورقة الى تزايد نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر على اشتداد التبعية. وأنا اعترض على استخدام مؤشر كهذا دون استدراك لأنه مغرق في التبسيط، وذلك لسببين: السبب الاول، إن ازدياد الاستيراد يعود الى ازدياد التصدير بفضل انتاج النفط وعائداته المرتفعة حتى ١٩٨١/١٩٨٢. وبالتالي، فإننا لا نستطيع أن نضع ازدياد التصدير في جانب المآخذ كما نضع ازدياد الاستيراد، إلا بسبب كون هذا التصدير يتصل باستنزاف مورد ناضب غير متجدد. أما السبب الثاني، فهو أن طبيعة المستوردات الرئيسية والتي تشكل معظم كلفة الاستيراد هي التي تسمح لنا أو لا تسمح بالحكم على الاستيراد كشيء مضر أو غير مضر. فالمهم هو طبيعة المستوردات أو هويتها، فكلما كانت تشمل سلعاً وخدمات انتاجية واستثمارية كانت أقل مدعاة للشكوى والنقد. والعكس صحيح كلما ارتفعت نسبة سلع الاستهلاك غير الحيوية. بل ان التخلص من الارتهان للمصدِّرين الاجانب قد يكمن لفترة من السنوات في تكثيف الاستيراد، حتى إذا تعاظمت القدرة الانتاجية وامكن التعويض عن المستوردات وعظم اشباع الحاجات الاساسية من اقتصادية واجتماعية بفضل الانتاج الداخلي، امكن عندئذ خفض الاستيراد خفضاً ملموساً. ضمن هذا المنظور وهذه الاستدراكات ينبغي استخدام نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي كمؤشر على درجة التبعية بحذر.

٧ ـ دارم البصام

اعتقد بأننا بعد مراجعتنا لمجموعة منتقاة من التجارب المتمايزة للتنمية في الوطن العربي، ألاحظ ان هناك قاسماً مشتركاً يمكن الخروج به اجماعاً، بغض النظر عن طبيعة الايديولوجية والتوجهات الاستثمارية المتبعة في التجربة المعنية. هذا القاسم المشترك هو استحالة قيام الدولة القطرية بإنجاز مشروع التنمية المستقلة، وان الاستقلال السياسي مهما كانت قوته واصراره لا يقود بالضرورة الى الاستقلال الاقتصادي الا بتوافر جملة شروط

موضوعية، وعلى ما يبدو ان غالبية تلك الشروط لم تعد تتوافر في حالة الدولة القطرية، وفي ظل الاصرار على انجاز المشروع التنموي مع الحفاظ على السيادة بالمفهوم المألوف. ولكن يبقى ذلك تساؤلاً بحاجة الى اجابة واضحة، فيا ترى ما هي طبيعة المشروع القومي البديل؟

نقطة أخرى، هي أن المشاركة الشعبية لا يمكن أن تتم في ظل السلطة الابوية والدولة الريعية، فالدولة في هذه الحالة لا تبحث، بل لا ترغب في البحث عن الشرعية من خلال المشاركة الحقيقية، وان كانت هنالك مشاركة في مثل هذه الحالات فهي من النوع المسموح به على المستوى الافقي بالحالة القصوى، يصاحبه عدم وضوح في تصنيف طبيعة المشاركة الى مستويات قرارية وعدم ارساء قواعد تنظيم اجتماعي للعمل على تصعيد مستويات الوعي.

تلك في نظري استنتاجات اساسية، فسؤال التنمية المستقلة هو سؤال اقتصادي ـ سياسي بالأساس.

٨ ـ مصباح العريبي يرد

نبدأ من استاذنا د. يوسف صايغ. عندما استخدمت مؤشر التجارة الى الناتج لم يكن في ذهني فكرة التبعية، انما استعملت المؤشر للدلالة على الانفتاح الاقتصادي على الخارج. البديل لهذا المقياس هو استعمال نسبة السلع المتاجرة (Traded Foods) في الصادرات والواردات، وأي من المقاييس طبق فالاقتصاد الليبي اقتصاد مفتوح بنسبة عالية جداً.

بالنسبة لسؤال د. محمد محمود الامام عن النهر الصناعي. حقيقة هذه قضية من القضايا الرئيسية، لأن الطلب على الماء هام وهو مكون كما نعلم جميعاً من طلب زراعي وطلب صناعي وطلب مدني. والمنطقة الساحلية في ليبيا بصورة عامة قليلة المياه وتعتبر المياه من السلع النادرة في ليبيا، ولذلك ينبغي استعمالها وتقويمها بما يتناسب مع هذه الندرة. فاكتشاف المياه في الصحراء بكميات كبيرة وقلة هذه المياه في المناطق الساحلية وتأثر المياه السطحية في المنطقة الساحلية بالانفاق الزائد والاستعمال غير الحكيم في المرحلة الاولى، ادى في الواقع إلى توقف يكاد يكون كلياً لإنتاج المياه في بعض المناطق الزراعية مع عدم امكانية تغذية الطلب الصناعي الذي بدأ يزداد بإنشاء بعض المنشآت الصناعية. وهناك ايضاً المشكلة الرئيسية لمواجهة الطلب المدني، مما اضطر الجماهيرية الى أن تتجه الى مياه البحر لتكريرها. وفي الواقع أن الاتجاه الى هذا المشروع ضروري وفي تصوري انه من المشروعات الهامة، اما مقارنته بفكرة التكامل مع دول أخرى، فلا أتصور أن المخطط يتوقف عن تطوير وانشاء المشروعات الصناعية أو الزراعية، أو لضمان وجود المياه للطلب العادي باعتبار انه قد يكون هناك تفاهم او اتفاق أو وحدة مستقبلية مع دول أخرى. من هنا كانت هناك مبررات اقتصادية واجتماعية لهذا المشروع. هل هذا المشروع درس الدراسة الدقيقة وهل المبالغ المرصودة له وهل الدراسات التمهيدية التي عملت حوله كافية أم لا؟ ليس لدي معلومات دقيقة ولكن بعض ما نشر حول هذا الموضوع يؤكد اقامة دراسات حوله وان الكميات من

المياه ستكون مضمونة لمدة خمسين سنة كحد أدنى بمعدل ثلاثة ملايين متر مكعب يومياً تصل الى المناطق الساحلية. وعلى هذا فبسبب مواجهة الطلب الصناعي والطلب الزراعي في المنطقة الساحلية مما يمكن من اتساع الاراضي الزراعية وسد الطلب المدني على المياه، واعتقد ان هذا المشروع بالذات له مبرراته، اكثر من مبررات بعض المشروعات الصناعية الاخرى. حيث لا تكاليف انتاجها ولا قدرتها الانتاجية ولا توافر السوق لاستيعابها متوافر أو مضمون.

بالنسبة لاكتشاف النفط وهل هو حدث هام جداً؟ اعتقد ان اكتشاف النفط من اخطر ما حدث في التاريخ الليبي الحديث. وأثر هذا الاكتشاف مهم وخطير لسببين رئيسين:

أ ـ عملية تغيير بنية المجتمع الليبي، أو هز هذا المجتمع من الناحية الاجتماعية، بالنظر الى التكنولوجيا المتطورة وزيادة الدخل العام. عندما دخلت الشركات النفطية تبحث عن النفط لم تبحث عنه في المناطق الساحلية وانما دخلت الى اعماق البلاد. هناك قرى وبعض المناطق السكنية في قلب الصحراء تكاد تكون منقطعة انقطاعاً تاماً، وسكانها في عزلة كاملة لبعد المسافات وضعف المواصلات، وقد اتصلت بأهلها شركات النفط واستعملتهم كيد عاملة. ومَن هنا صار هناك نوع من التغير والتحرك.

ب ـ الأثر الثاني المهم هو التغير الاجتماعي والاقتصادي الذي أدى إلى الثورة نفسها، لأن اكتشاف النفط بدأ في الستينات حتى عام ١٩٦٩، وكان هناك ثورة من التوقعات بالنسبة لأغلبية الشعب. كل فرد كانت له توقعاته، وما دام النفط قد وصل فالوضع يجب أن يتغير بين عشية وضحاها. ولذلك كانت هذه التوقعات أساساً للتغير أو على الاقل هيأت الظروف لتغير اجتماعي كامل سهَّل بصورة كبيرة جداً قيام هذه الثورة. كانت الجماهير وراء هذا التغير طامحة طامعة ومؤملة في أن تنال الثمار التي حرمت منها محملة المسؤولية للنظام السابق. ولا بد أن نقارن هذا بما كان عليه الوضع في الماضي. فليبيا عام ١٩٥٣ وعام ١٩٥٤ الاعوام الاولى من الاستقلال، كانت دولة فقيرة جداً لا تزيد ميزانية الدولة فيها عن ثلاثة ملايين دولار. لا يحصل إلا جزء يسير منها من داخل البلاد، وأغلبيتها كانت من مساعدات من البلدان المجاورة ومن بعض الدول الكبرى. كانت ميزانية الدولة ثلاثة ملايين دولار، والآن ميزانيتها بعد عشرين سنة وبعد اكتشاف النفط وصلت الى تسعة بلايين دولار، وهذا التغير الهائل في الارقام كان نتيجة اكتشاف النفط. ومن هنا، كان النفط حدثاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ضخماً في تاريخ ليبيا.

بالنسبة لكيفية ترجمة الرغبة الجامحة للوحدة مع أي من البلدان العربية أو البلدان العربية كلها في التخطيط الاقتصادي، أعرف أنه لا يمكن ذلك عملياً ما لم يجتمع أكثر من بلد وتنسق فيما بينها خطط التنمية أو أن يكون هناك طرف ثالث يساعد على هذا التنسيق. ومن الصعب جداً أن تأخذ في الحسبان وحدة مستقبلية في ما تخططه الآن، فالشعارات مطروحة والمحاولات قائمة. كلنا نعلم بهذا، كلنا نعرف المحاولات سواء أكانت مع مصر، مع سوريا مع السودان أم مع كل البلدان العربية الاخرى. وهذه المحاولات كانت تستهدف

عملية سياسية أساساً والمفروض أن ينبني على هذه العملية السياسية ترابط اقتصادي. وتصوري أن الوحدة العربية يجب فصلها عن القضايا السياسية. والتوجهات الليبية في هذا والتوجهات العربية حتى الآن هي توجهات سياسية بحتة، بمعنى تقديم العنصر السياسي على العناصر الاخرى. والخطأ هنا أن المشاكل السياسية قائمة وسهل ان تحتدم، ولذلك تتعرض كل الارتباطات الأخرى للتفكك عندما تبدأ المشاكل السياسية. إن الارتباطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نطاق أوسع تحد من الخلافات السياسية وتهدىء من نتائج هذه الخلافات عند وقوعها. الارتباط العضوي هو ارتباط المصالح وهو الأدوم والأبقى. وأعتقد أن نموذج السوق الاوروبية المشتركة أكثر فاعلية في التوحيد، وعلى الرغم من الخلافات في اللغة وفي التاريخ وعلى الرغم من الحروب الكبيرة العالمية التي حصلت في اوروبا، وعدد القتلى الفظيع، إلا أن الاوروبيين مراعاة لمصالحهم تجاوزوا هذه الخلافات السياسية وحاولوا ان يوحدوا أنفسهم اقتصادياً. مثال آخر بسيط جداً هو سويسرا، فسويسرا بلد مكون من ثلاثة اجزاء لا تتكلم لغة واحدة ولها خلافاتها، ومع هذا، فالروابط الاقتصادية والمصالح المشتركة وحدت بينها، وهذا ما قصدته بالتوجه الوظائفي للوحدة العربية.

وإن كنت لم أجب عن كثير من الاسئلة التي أثيرت، فإنني اتفق مع كثير من الملاحظات التي وردت في مداخلات السادة المشاركين في الندوة وبخاصة بعض ملاحظات ابراهيم العيسوي ويوسف صايغ وعبد العال الصكبان.

الفصل الحادي عشر

تجربة التنمية الاقتصادية في الأردن بين التبعية والاستقلال

د. طاهر حمدي كنعان (*)

مقدمـــــة

إذا كان بعض الكيانات السياسية في الوطن العربي وليد أصول جغرافية ـ تاريخية ذاتية، فإن الكيانات السياسية في شمال الجزيرة العربية، المنطقة المعروفة بسوريا الطبيعية أو الهلال الخصيب، ومنها الكيان الاردني، هي وليدة التصميم المحض للدول الاستعمارية، وبالذات بريطانيا وفرنسا، حين رسمتا تجزئة المنطقة في معاهدة سايكس ـ بيكو عام ١٩١٦. ولهذا السبب، فإن عناصر التبعية في هذه الكيانات ليست ناتجة عن «التأثير» أو «النفوذ» الاستعماري فحسب، بل عن التقطيع المعتمد والمدروس للأوصال والمقومات الاقتصادية لوطن وشعب هما أساساً، وبكل الاعتبارات الجغرافية ـ التاريخية، وطن واحد وشعب واحد. ولم تستهدف هذه التجزئة بالضرورة استغلالاً اقتصادياً متجانساً لكل الكيانات الوليدة، بل لا يبدو ان الهدف الرئيسي من تقسيمات سايكس ـ بيكو هو الاستغلال الاقتصادي لمنطقة الهلال الخصيب في ذاتها، بل كان الهدف أصلاً حماية الطريق الى الامبراطورية الكبرى في القارة الهندية، والحيلولة دون نشوء قوة سياسية كبيرة في هذه المنطقة العريقة الأصول الحضارية، والزاخرة بالحيوية والاستعداد للنهوض، كما أوشكت ان تفعل في عهد محمد علي وابراهيم، وكما هو واضح في مسلسل الانتفاضات والثورات التي تمردت بها على الإدارة الاجنبية.

ولذلك، فإننا نسعى عبثاً إذا حاولنا ان نجد في الأردن في حد ذاته نموذجاً للاستغلال الاستعماري في شكل سيطرة على المواد الأولية، أو احتكار للسوق او قاعدة للشركات متعددة الجنسية. بل لعل الحساب المالي البحت ان يبين ان الاردن هو الكاسب مالياً من علاقته

(*) وزير التخطيط ـ عمّان.

بالدول الصناعية الغربية، إذ ترجح المعونات المالية المبذولة له عبر السنين أي كسب اقتصادي مباشر لتلك الدول من خاماته أو أسواقه. لكن كسب هذه الدول هو في نظام التجزئة الكلي الذي يضمن تبعية المنطقة العربية بأسرها للهيمنة الغربية، بخاماتها وأسواقها وأموالها من الخليج الى المحيط.

وبالمنطق نفسه، فإننا نسعى عبثاً إذا حاولنا أن نقوّم تجربة الأردن في مقاومة التبعية أو السعي نحو الاستقلال بمعيار انجازات التنمية الاقتصادية في حد ذاتها، لأننا سنجد ان هذه الانجازات كانت طول الوقت محكومة بإطار حاسم لم تستطع الفكاك منه، وهو اطار التجزئة الذي أملى على الاردن حجماً صغيراً في موارده الداخلية، وأفقاً محدوداً في اتصالاته مع الخارج.

أولاً: التنمية الاقتصادية قبل ١٩٦٧

يصعب أن نرجع بتاريخ التنمية الاقتصادية في الاردن إلى أبعد من عام ١٩٥٠. ففي ذلك التاريخ كان عمر الدولة ككيان مستقل سياسياً لا يزيد عن سنتين، ذلك الكيان الذي نشأ على أثر تقسيم فلسطين وانضمام الضفة الغربية من الاردن الى الضفة الشرقية. وكانت الدولة الناشئة مثقلة بأعباء ومسؤوليات فادحة، منها بطبيعة الحال عبء الدفاع ضد العدو الاسرائيلي، ومنها أيضاً معالجة المشاكل الناشئة عن الاغتصاب والتقسيم، وليس أقلها فقدان اكثر من ٤٥٠ ألف مواطن، او ٤٠ بالمائة من مجموع السكان مصادر رزقهم، اما لأنهم أصبحوا لاجئين من مدنهم وقراهم في الجزء المحتل الذي أقيمت عليه دولة اسرائيل، وقدر عددهم بـ ٣٥٠ ألفا، واما لأنهم فقدوا املاكهم من أراض واستثمارات في الجزء المحتل، وقدر عدد هؤلاء بأكثر من ١٠٠ ألف مواطن.

كذلك نتج عن الاغتصاب الاسرائيلي حرمان الضفة الغربية من قاعدتها الانتاجية التي كانت متركزة أساساً في المنطقة الساحلية التي اصبحت في الجزء المحتل، وكذلك حرمان الضفتين من وسائل الاتصال بالعالم الخارجي عن طريق البحر المتوسط والتي كانت تؤمنها شبكة النقل والموانىء في المنطقة الساحلية، الأمر الذي رتب على الدولة الناشئة ضرورة اعادة تكوين شبكة النقل والاتصال في اتجاه الشرق والشمال (سوريا) والجنوب (ميناء العقبة)، كما رتب عليها اعادة بناء القاعدة الانتاجية في الزراعة والصناعة في المنطقة ذات الموارد الطبيعية الأقل والبنية الأساسية الأفقر.

لكن استجابة المواطنين في الضفتين لتلك التحديات كانت سريعة وجادة. فسرعان ما انطلقت البلاد في حركة عمرانية نشطة، وصلت أوجها في الفترة بين ١٩٥٩ ـ ١٩٧٦، ونتج عنها نمو حقيقي في الناتج الوطني قدرت وتيرته السنوية بـ ٩ بالمائة خلال عقد الخمسينات ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠ وبـ ٨ بالمائة خلال معظم الستينات، وحتى عام النكبة الثانية في عام ١٩٦٧ (انظر الجدول رقم (١)). وقد ساهمت في تحريك ذلك النمو مدخرات اللاجئين من فلسطين

المحتلة التي أعيد استثمارها في الضفتين، كما ساهمت في ذلك أيضاً تحويلات المواطنين الذين ضاقت بهم فرص العمل فاتجهوا منذ ذلك الحين المبكر الى العمل في الخارج.

جدول رقم (١)
الأردن: متوسط النمو السنوي للناتج الوطني بالأسعار الثابتة (١٩٥٩ - ١٩٧٦)
حسب القطاعات المنتجة واسهامها في النمو
(نسبة مئوية)

القطاع	وتيرة النمو السنوي	الاسهام في نمو الناتج الوطني
الزراعة	٦,٠	١٥,٣
الصناعة والتعدين	١٥,٤	١٨,١
الكهرباء	١١,٨	١,٢
التشييد	١٠,٩	٧,٤
النقل	٣,٦	٤,٩
التجارة بالجملة والمفرق	٧,٤	١٨,٧
المصارف والمال	١٩,٦	٣,٠
امتلاك المساكن	٨,٥	٨,٠
الادارة العامة والدفاع	٦,٣	١٣,٠
الخدمات	٩,٠	١٠,٣
الناتج الوطني بسعر التكلفة	٧,٩	١٠٠,٠
الضرائب غير المباشرة	١٣,٩	-
الناتج الوطني بسعر السوق	٨,٤	-

المصدر: Michael P. Mazur, *Economic Growth and Development in Jordan,* Westview Special Studies on the Middle East (London: Croom Helm, 1979), p. 24.

١ - بدايات تخطيط التنمية

تعود أول محاولة للتخطيط للتنمية في الأردن الى أوائل الستينات حين وضع مجلس الاعمار الأردني الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٢ - ١٩٦٧، التي سرعان ما استبدلت عام ١٩٦٣ بخطة لسبع سنوات ١٩٦٤ - ١٩٧٠.

وكان سبب الاستبدال هو الاعتقاد بأن افتراضات الخطة الخمسية فيما يتعلق بالمعونات الخارجية مبالغ فيه، ولذلك تم تعديل الخطة بحيث تضع في أولوية أهدافها تخفيض العجز الخارجي، وبالذات التقليل التدريجي لاعتماد الموازنة الحكومية على الدعم المالي الخارجي الى أن يتم الاستغناء عنه نهائياً في النصف الاول من السبعينات، وتصبح الموارد المالية الخارجية مكرسة بكليتها لاغراض التنمية. وكان انعكاس هذه الأولوية في الخطة في صورة تقليل حجم

المعونة المباشرة للموازنة الحكومية، ولكن مع المحافظة على حجم كبير من المنح والقروض المخصصة للتنمية، وتقديم عدد كاف من المشاريع المؤهله لاجتذاب هذا النوع من التمويل. كذلك احتوت الخطة على تصورات لزيادة جملة الادخار في الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق اصلاحات ادارية وضريبية لرفع حصيلة الايرادات الحكومية من جهة، وعن طريق زيادة معدل الادخار في القطاع الخاص بتخفيض وتيرة الاستهلاك الخاص من ٣ بالمائة سنوياً، إلى ١ بالمائة. وحين كانت التصورات الخاصة بالموازنة الحكومية معقولة، لم تكن التوقعات المتعلقة بالقطاع الخاص أكثر من تمنيات، لأنه لم يصاحبها تخطيط للوسائل والاجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك الهدف الطموح[1].

وفي تحليل التطور الذي شهدته البلاد في ظل تلك المحاولات المبكرة لترشيد مجهوداتها في التنمية، يلاحظ أن تلك الفترة شهدت حجماً من الاستثمار بلغ مجموعه التراكمي خلال الاعوام ١٩٦٠ - ١٩٦٧ نحو ١٨٢ مليون دينار، ابتداء من متوسط سنوي في حدود ١٩ مليون دينار خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٣، وارتفاعاً الى متوسط سنوي في حدود ٢٦ مليوناً خلال الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٧. وكان تمويل ذلك الاستثمار معتمداً على الموارد الذاتية بنسبة ٢٦ بالمائة في الفترة الاولى، وبنسبة ٥٣ بالمائة في الفترة الثانية مما يشير الى تحسن نسبي خلال المدة، كما هو مبين في الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)
تمويل الاستثمار الوطني في الأردن
(مليون دينار)

	١٩٦٠ - ١٩٦٣	١٩٦٤ - ١٩٦٧	المجموع
مدخرات القطاع الخاص	٢٠	٥٦	٦٧
موارد خارجية	٥٦	٥٠	١٠٦
المجموع	٦٧	١٠٦	١٨٢

المصدر: The World Bank, *World Tables, 1976* (Baltimore; London: The Johns Hopkins Univ. Press, [1976]).

وقد اختلفت درجة الاعتماد على الموارد الخارجية اختلافاً كبيراً بين القطاع الخاص والقطاع العام (الحكومي)، كما يبين ذلك الجدولان (٣) و (٤). ففيما يتعلق بالقطاع

---

(١) أنظر: Taher H. Kanaan, *Projections of Jordan's Foreign Trade: 1970, 1975* (New York: United Nations Conference on Trade and Development, Projections Section, 1966), and Michael P. Mazur, *Economic Growth and Development in Jordan*, Westview Special Studies on the Middle East (London: Croom Helm, 1979), pp. 244-245.

الخاص، ساهمت الموارد الخارجية، لا سيما تحويلات العاملين، بما نسبته ٨ بالمائة من جملة الموارد المتيسرة للانفاق الخاص. وبقيت هذه النسبة ثابتة في المتوسط بين الاعوام ١٩٦٠ - ١٩٦٤ والسنوات ١٩٦٤ - ١٩٦٧. ويلاحظ ان مساهمة الموارد الخارجية لم تقتصر على تلبية احتياجات الانفاق الاستثماري فقط، بل استخدمت الى حد ما في تغطية جزء من الانفاق الاستهلاكي بلغ في المتوسط حوالى ٤ بالمائة من مجموع هذا الانفاق في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٣. وبصورة عامة بلغت درجة الاعتماد على الموارد الخارجية في القطاع الخاص خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٧ ما نسبته ٨ بالمائة من جملة الانفاق لهذا القطاع. وقد كون الانفاق الاستثماري ما نسبته ٧,٢ بالمائة من الانفاق خلال السنوات الثماني المذكورة، مع تحسن ضمني بسيط في هذه النسبة من ٥ بالمائة للاعوام الاربعة الاولى الى ٩ بالمائة للاعوام الاربعة الاخيرة.

جدول رقم (٣)
دخل وانفاق القطاع الخاص في الأردن
(مليون دينار)

	١٩٦٠ - ١٩٦٣		١٩٦٤ - ١٩٦٧		١٩٦٠ - ١٩٦٧
		(٪)		(٪)	
الموارد					
الدخل الوطني في القطاع الخاص	٣٩٦	(٩٢)	٥٧٤	(٩٢)	٩٧٠
الموارد الخارجية (تحويلات العاملين)	٣٥	(٨)	٥١	(٨)	٨٦
مجموع الموارد	٤٣١	(١٠٠)	٦٢٥	(١٠٠)	١٠٥٦
الاستخدامات					
الاستهلاك الخاص	٤١١	(٩٥)	٥٦٩	(٩١)	٩٨٠
الاستثمار الخاص	٢٠	(٥)	٥٦	(٩)	٧٦
مجموع الاستخدامات	٤٣١	(١٠٠)	٦٢٥	(١٠٠)	١٠٥٦

المصدر: المصدر نفسه، ص ١١٥.

كذلك اعتمد القطاع العام (الحكومي) على الموارد الخارجية بدرجة جد كبيرة، بلغت في المتوسط ٥٧ بالمائة في الاعوام ١٩٦٠ - ١٩٦٣، و ٤٧ بالمائة في الاعوام ١٩٦٤ - ١٩٦٧. وقد استخدم معظم تلك الموارد في تمويل الاستهلاك العام الذي ارتفعت نسبته الى جملة الانفاق العام من ٧٢ بالمائة الى ٧٧ بالمائة خلال الاعوام المذكورة، وذلك بالطبع على حساب الانفاق الاستثماري.

جدول رقم (٤)
دخل وانفاق القطاع الحكومي في الأردن
(مليون دينار)

	١٩٦٠ - ١٩٦٣		١٩٦٤ - ١٩٦٧		١٩٦٠ - ١٩٦٧
		(٪)		(٪)	
الموارد					
الدخل الوطني للقطاع العام	٧٠	(٤٣)	١٠٨	(٥٣)	١٧٨
التحويلات والقروض الخارجية	٩٣	(٥٧)	٩٤	(٤٧)	١٨٧
مجموع الموارد	١٦٣	(١٠٠)	٢٠٢	(١٠٠)	٣٦٥
الاستخدامات					
الاستهلاك العـام	١١٧	(٧٢)	١٥٥	(٧٧)	٢٧٢
الاستثمار العام	٤٦	(٢٨)	٤٧	(٢٣)	٩٣
مجموع الاستخدام	١٦٣	(١٠٠)	٢٠٢	(١٠٠)	٣٦٥

المصدر: المصدر نفسه.

٢ ـ القاعدة الانتاجية وفرص العمل

لاحظنا فيما تقدم أن حجماً من الاستثمار في تكوين رأس المال بلغت نسبته ١٥ بالمائة من الناتج الوطني قد تحقق خلال الستينات، ورافقه نمو في هذا الناتج في حدود ٨ بالمائة سنوياً. وفي قياس انعكاس هذا النمو على مقومات الاستقلال الاقتصادي لا بد من تحليل التغيير المتأتي عنه في القاعدة الانتاجية، الصناعية والزراعية.

في القطاع الزراعي كان ثمة توسع وتحسن ملموس في الرقعة المزروعة وفي أنظمة الري والفلاحة نتج عنهما زيادة في معدلات الانتاج الزراعي، مع تغيير في نمط المحاصيل في اتجاه زيادة نسبة الخضار والفاكهة المرتفعة الأثمان بالمقارنة بالمحاصيل الحقلية. كذلك ازداد الانتاج من الثروة الحيوانية بمعدلات مقاربة. وأدى كل ذلك الى نمو في القيمة المضافة الزراعية بلغ ٦ بالمائة سنوياً بين ١٩٥٩/١٩٦٠ و١٩٦٥/١٩٦٦.

وفي القطاع الصناعي استفادت البلاد من توافر القوة العاملة الماهرة والقدرات الادارية ورؤوس الأموال التي وفرتها ظروف النزوح الفلسطيني. وشهدت الفترة موضع البحث قيام صناعات للأسمنت وتكرير النفط والمنظفات والمشروبات والزيوت النباتية، اضافة الى توسيع وتحسين انتاج الفوسفات. وأدى كل ذلك الى نمو في القيمة المضافة الصناعية بلغ ١٥ بالمائة سنوياً بين ١٩٥٩/١٩٦٠ و١٩٦٥/١٩٦٦.

ومن أبـرز ما يـلاحظ في نمط التنمية الاقتصـادية ابـان الفترة السـابقة عـلى عام ١٩٦٧ تركيز النشاط الاقتصادي في الضفة الشرقية، بما في ذلك ٦٢ بالمائة من الناتج الزراعي، و٧٤ بالمائة من ناتج قطاع الصناعة والتعدين، و٦٠ بالمائة من ناتج قـطاع التشييد، وذلـك كما هـو مفصل في الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)
الناتج الوطني في الأردن لعام ١٩٦٥

القطـاع	الضفة الشرقية	٪	الضفة الغربية	٪	المجمـوع
الزراعة	٢١١١٢	٦٢	١٢٩٩٨	٣٨	٣٤١١٠
الصناعة والتعدين	١١٩٩٨	٧٤	٤٢٢٢	٢٦	١٦٢٢٠
التشييد	٤٧٢٣	٦٠	٣١٤٧	٤٠	٧٨٧٠
الكهرباء والماء	١٠٩٣	٦٥	٥٨٧	٣٥	١٦٨٠
النقل والمواصلات	٩٣٧١	٧٤	٣٢٢٩	٢٦	١٢٦٠٠
التجــارة	٢٠٧٦٦	٦٣	١٢٥٧٤	٣٧	٣٣٥٤٠
الادارة العامـة	١٣٩١٨	٦٥	٧٤٩٢	٣٥	٢١٤١٠
الخدمات والقطاعات الأخرى	١٣٢٦٨	٥٦	١٠٢٥٢	٤٤	٢٣٥٢٠
المجموع	٩٤٤٤٩	(٦٣)	٥٤٥٠١	(٣٦)	١٥٠٩٥٠ (١٠٠٪)

المصدر: المصدر نفسه. أما بالنسبة لبيانات الضفة الغربية، انظر:

Brian Van Arkadie, *Benefits and Burdens: A Report on the West Bank and Gaza Economies since 1967* (New York: Carnegie Endowment for International Peace, 1977).

وفي تفسير ذلك التركيز يمكن الاشارة الى عدد من العـوامل منهـا: التحويـر الذي طـرأ على اتجاه العلاقات التجارية من الغرب الى الشرق والشمال، وجـود الأراضي القابلة للزراعـة وغـير المستغلة في الضفة الشرقيـة بمسـاحـات أكـبر منهـا في الضفـة الغـربيـة، وجـود منـاجم الفوسفات وهي مصدر رئيسي للصادرات في الضفـة الشرقية، وأخيـراً لا آخر انتقـال المركـز الحضري الرئيسي الى عمان في الضفة الشرقية.

وصاحب ذلك النمط من التـوزيع الجغـرافي للنشاط التنمـوي انتقال كبـير للسكان من الضفة الغربية الى الشرقية. فـإضافـة الى العدد الكبـير من النازحـين الذين لجـأوا الى الضفة الشرقية مباشرة بعد نكبة عام ١٩٤٨ والذي يقدر عددهم بأكثر من مائة ألف، استمـر انتقال مواطني الضفة الغربية بأعداد كبيرة الى الضفة الشرقيـة طيلة الفترة بحيث ازداد عـدد السكان في الضفة الشرقية من ٥٨٧ ألفـاً حسب التعداد العـام في ١٩٥٢/٨/١ الى ٨٩٧ ألفاً حسب التعداد العام في ١٩٦١/١١/١٨، أي بوتيرة سنوية مقـدارها ٤,٨ بـالمائـة، في حين كـانت زيادة سكان الضفة الغربية بين التاريخين المـذكورين من ٧٤٢ ألفـاً الى ٨٠١ ألفاً، أي بـوتيرة سنوية مقدارها أقل من ٠,٩ بالمائة. فإذا اعتبرنا أن وتيرة الزيادة الطبيعية متقاربة في الضفتين

وأنها في حدود ٢,٨ بالمائة، فإن الأرقام السابقة الذكر تعني أن حوالى مائتي ألف مواطن من الضفة الغربية انتقلوا الى الضفة الشرقية بين ١٩٥٢ ـ ١٩٦١. وبمقارنة مشابهة لتقديرات السكان بين ١٨/١١/١٩٦١ و١/٦/١٩٦٧، يقدر عدد مواطني الضفة الغربية الذين انتقلوا الى الضفة الشرقية بين التاريخين بما لا يقل عن ٨٠ ألف مواطن(٢).

ثانياً: التنمية الاقتصادية بعد ١٩٦٧

شهدت الاعوام التي أعقبت نكبة عام ١٩٦٧ مباشرة نشاطاً اقتصادياً كبيراً ابتدأ بسعي الحكومة لإعادة تكييف وتنشيط الاقتصاد الذي أربكته الحرب والاضطراب المصاحب لها، وساعدت على تغذيته المساعدات المالية العربية التي أقرتها اتفاقية الخرطوم. كان التركيز في السياسة الاقتصادية، التي سادتها اعتبارات التنشيط القصيرة الأمد، على زيادة الانفاق الحكومي وتشجيع القطاع الخاص والمحافظة على ثبات الأسعار الأمر الذي انعكس في تزايد نسبي كبير في حجم الاستيراد، وبالتالي، في حجم العجز الخارجي ودرجة الاعتماد على الموارد الخارجية، بحيث قفزت نسبة التمويل الخارجي الى مجموع الموارد من ١٧ بالمائة في المتوسط للأعوام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧ الى ٢٧ بالمائة في المتوسط للأعوام ١٩٦٩ ـ ١٩٧١. وقد انصرف معظم هذه الزيادة الى تمويل الانفاق الاستهلاكي للقطاع العام، إذ يلاحظ أن نسبة هذا الانفاق الى مجموع الموارد ارتفعت من ١٩ بالمائة في الفترة الأولى، الى ٢٤ بالمائة في الفترة الأخيرة، في حين انخفضت نسبة الانفاق الاستهلاكي الخاص من ٦٩ بالمائة، وبقيت نسبة الاستثمار على حالها، في حدود ١٢ بالمائة فيما بين الفترتين.

وبحلول عام ١٩٧١ كانت فترة التكيف والتنشيط المتقدمة الذكر قد انتهت، وتقرر تجديد الاهتمام بالسياسات الاقتصادية والتنموية المتوسطة والطويلة الأمد، وتأسس لهذا الغرض «المجلس القومي للتخطيط» ليحل محل «مجلس الأعمار»، وليشرع بإعداد خطة التنمية الاقتصادية للسنوات الثلاث ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥، متبعاً إياها في عام ١٩٧٥ بخطة التنمية الاقتصادية للسنوات الخمس ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠، وفي عام ١٩٨٠ بخطة التنمية الاقتصادية للسنوات الخمس ١٩٨١ ـ ١٩٨٥.

ولا تختلف الأهداف الرئيسية للسياسة التنموية في الخطة الثلاثية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ عن أهدافها السابقة في الخطة السباعية ١٩٦٣ ـ ١٩٧٠، المتمثلة في وتيرة عالية من النمو الاقتصادي، وزيادة في حجم العمالة، وتخفيض للعجز التجاري، والاستغناء في المستقبل عن الدعم الخارجي للموازنة. كما أشارت الخطة الى ضرورة انتشار ثمرات التنمية الاقتصادية الى جميع مناطق البلاد.

---

(٢) Economic Commission for Westen Asia [ECWA], «Demographic Situation of the Palestinian People,» May 1979.

ولقد نجحت الخطة في تحقيق معدل عال من الاستثمار بلغت نسبته الى الناتج الوطني ٢٥ بالمائة بالمقارنة بالمعدل المتقدم الذكر للأعوام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧ والبالغ ١٥ بالمائة، وذلك على الرغم من أن حجم الاستثمار الفعلي لم يتجاوز ٨٠ بالمائة من حجم الاستثمار المخطط. وعلى الرغم من أن نسبة الانجاز الفعلي للمشاريع الحكومية لم تتجاوز ٥٥ بالمائة، غير أن وتيرة النمو في الناتج الوطني كانت متواضعة في حدود ٥,١ بالمائة سنوياً، بين عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٦، مقابل الوتيرة المستهدفة ٨,٠ بالمائة سنوياً. ومن ناحية أخرى، كان ثمة انجاز مهم في زيادة الايرادات الحكومية التي بلغت وتيرتها السنوية حوالى ١٧ بالمائة بالأسعار الثابتة مقابل الوتيرة المستهدفة ١٢ بالمائة، وكذلك في زيادة ايراد الصادرات الذي بلغت وتيرته السنوية ١٩ بالمائة بالأسعار الثابتة، مقابل الوتيرة المستهدفة ١٦ بالمائة.

أما فيما يتعلق بدرجة الاعتماد على الموارد الخارجية، ففي حين زادت نسبة هذه الموارد الى مجموع الموارد من متوسط سنوي مقداره ٢٨ بالمائة للأعوام ١٩٦٩ ـ ١٩٧١، الى ٣٧ بالمائة للأعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧، فإن نسبة استغلال الموارد الخارجية لأغراض الانفاق الاستثماري زادت هي الأخرى من ٤٤ بالمائة الى ٥٧ بالمائة من مجموع الموارد.

أما خطة التنمية للسنوات الخمس ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ فسعت الى استغلال وتعميق الزخم التنموي الذي بدأ ابان فترة الخطة الثلاثية وأخذ يستمد وقوداً لاندفاعه من تعاظم القوة الشرائية في الأقطار العربية المجاورة لا سيما، المصدرة للنفط، ومن تعاظم تحويلات العاملين الاردنيين في هذه الاقطار. واستمرت أهداف التنمية في هذه الخطة مماثلة للخطط السابقة فيما يتعلق، بتحقيق وتيرة عالية من النمو الاقتصادي وخفض العجز التجاري وتقليل الاعتماد على الموارد الخارجية في الموازنة الحكومية. إلا أن اهتمام هذه الخطة بدا أكثر وضوحاً فيما يتعلق بتحقيق العمالة الكاملة والعدالة في توزيع ثمرات التنمية بين الفئات الاجتماعية كما بين المناطق المختلفة.

وقد ركزت الخطة في استراتيجيتها على قطاع التصدير والبنيات الأساسية المتعلقة به، كذلك خصصت دوراً مهماً للقطاع الخاص في اطار التصور أن ٣٥ بالمائة من الانفاق الاستثماري سيتم في هذا القطاع.

ولقد نجحت هذه الخطة في تحقيق حجم الاستثمار المستهدف، بل تجاوزته، إذ بلغت جملة الانفاق الاستثماري في السنوات الخمس حوالى ٨٧٣ مليون دينار، بأسعار عام ١٩٧٥ وهو ما يعادل زيادة مقدارها ١٤ بالمائة على اعتمادات الخطة المقدرة بهذه الاسعار. إلا أن الاستثمار المتحقق يختلف عن الاستثمار المخطط في عدد من التفاصيل يبينها الجدول رقم (٦)، وأهمها أن الانفاق الاستثماري في القطاع الخاص فاق بنسبة عالية ما توقعته الخطة، وعوض ذلك الى حد كبير مواطن التقصير في الاستثمار الحكومي. ففي القطاع الزراعي كان حجم الاستثمار الخاص الفعلي أكثر من أرقام الخطة بنسبة ٤٩ بالمائة وذلك بعامل المردود العالي المتحقق في زراعة المحاصيل القابلة للتصدير. في حين أن الاستثمار الحكومي في هذا القطاع

جدول رقم (٦)
تكوين رأس المال الثابت: الفعلي والمستهدف
في خطة التنمية الاقتصادية للأردن، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٠

	الاستثمار الفعلي الى المستهدف (٪)		
	الحكومي	الخـاص	المجمـوع
قطاعات السلع الانتاجية	٨٤	٩٨	٩٨
الزراعة	١٨	١٤٩	٩٠
المياه والري	٥٣	—	٥٣
الصناعة والتعدين	٢٠٦	٩٤	٩٧
الطاقة والكهرباء	١٨١	٥٥	١٦٢
الخدمـات	٩٧	١٩٨	١٣٤
السياحـة	٤٥	١١٦	٩٦
التعليم	١١١	٦٢٨	١٤٨
خدمات اقتصادية أخرى(١)	١١٦	—	١١٦
الخدمات الاجتماعية(٢)	٧٤	٤٩	٧١
الاسكان ومباني الحكومة	١٧٥	٢١٢	٢١٠
أخـرى(٣)	٦٣	٢٦	٢٩
مجموع الاستثمار	٩٢	١٣٢	١١٢
عدا الاسكان وأبنية الحكومة	(٩١)	(١١٠)	(١٠٠)

(١) الاتصالات، التجارة والتمويل.
(٢) يشمل الشؤون البلدية والريفية.
(٣) العلوم، والتكنولوجيا والاحصاء.
المصدر: الأردن، المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الخمسية، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ (عمان: المجلس، [د. ت.]).

لم يتجاوز ١٨ بالمائة من المبالغ المخصصة له في الخطة. أما في قطاع الصناعة والتعدين والطاقة حيث تظهر نسبة عالية من الانجاز الاستثماري، فإن ذلك يعود الى تجاوز كلفة المشروعات المبالغ المقدرة لها في الخطة أكثر مما يعود الى انجاز فعلي. ومن القطاعات المهمة التي كان فيها التنفيذ متخلفاً، الأنشطة ذات البعد الاجتماعي كالصحة والرعاية الاجتماعية والتدريب المهني والشؤون الريفية.

ولا يظهر الاختلال بين ما كان مقدراً في الخطة، وبين ما تحقق بالفعل في جانب التقصير فحسب، بل يظهر أيضاً في جانب المبالغة في الاستثمار في قطاع الأبنية والمساكن حيث فاق الاستثمار الحكومي والخاص في هذا القطاع ما كان مقدراً في الخطة بنسبة ٧٥ بالمائة،

و١١٢ بالمائة على التوالي، وقد لعبت تحويلات العاملين من الأقطار المصدرة للنفط دوراً كبيراً في التوسع الكبير الذي شهده هذا القطاع.

وعلى وجه الاجمال حقق الناتج الوطني خلال السنوات الخمس نمواً حقيقياً يعادل ١٠ بالمائة في السنة، مقارباً بذلك وتيرة النمو المستهدف البالغة ١٢ بالمائة. كذلك نجحت الخطة فيما يتعلق باستراتيجيتها الخاصة بقطاع التصدير الذي حقق بل تجاوز وتيرة نموه المقدر في الخطة والبالغ ٢٣ بالمائة في السنة. غير أن تزايد الاستيراد بوتائر عالية قلل من الأثر الايجابي للنمو المذكور لجهة تقليل العجز التجاري أو ثغرة الموارد.

وفي الوقت الحاضر تعيش البلاد السنة الأخيرة من خطة التنمية للسنوات الخمس ١٩٨١ - ١٩٨٥ والتي انطلقت بطموح كبير لتحقيق برنامج استثماري بقيمة ٣,٣ مليارات دينار، أي بأكثر من ضعفين ونصف الضعف من مستوى الاستثمار المتحقق في سنوات الخطة السابقة، مستهدفة المحافظة على وتيرة النمو العالية التي تحققت ابان السنوات المذكورة، مع محاولة إعادة بعض التوازن الى التوزيع القطاعي للاستثمار، ومع محاولة الاقتراب بدرجة أكبر من أهداف التنمية التي أصبحت تقليدية في الخطط المتعاقبة ومنها: تقليل اعتماد الموازنة الحكومية على الدعم الخارجي، وخفض مستوى العجز التجاري، والتوسع في الخدمات الاجتماعية، ونشر ثمرات التنمية لدى الفئات الاجتماعية المختلفة والمناطق المتباينة. وقد أبرزت هذه الخطة بصورة خاصة موضوع تطوير القوى البشرية ومشاركة المرأة في سوق العمل. ويعكس التوزيع القطاعي للاستثمار في هذه الخطة زيادة كبيرة في نصيب قطاع الزراعة والري وقطاع التربية وتطوير القوى البشرية ومشاركة المرأة في سوق العمل. ويعكس التوزيع القطاعي للاستثمار في هذه الخطة زيادة كبيرة في نصيب قطاع الزراعة والري وقطاع التربية وتطوير القوى البشرية بالمقارنة بنصيبهما المتحقق في السنوات السابقة كما هو مبين في الجدول رقم (٧).

ولا تتوافر حتى الآن سوى معلومات محدودة عن مسار التنمية في اطار الخطة الحالية، ومعظمها يخص السنتين الأوليتين من مدتها. وتشير المعلومات الى أن الانفاق الاستثماري في الاعوام ١٩٨١ - ١٩٨٣ بلغ ١,٧٥ مليار دينار، أي ما يقرب من ٥٠ بالمائة من الاستثمار المقدر للسنوات الخمس. غير أن وتائر النمو في القطاعات السلعية كانت مقصرة عن تقديرات الخطة. ففي القطاع الزراعي عانى الانتاج من قلة الأمطار. وفي قطاع التعدين تأثر الانتاج سلبياً بتراخي الطلب العالمي على الفوسفات، في حين استمر الانتاج الصناعي في النمو استجابة لنمو الطلب في الأقطار المجاورة.

١ - الاعتماد على الموارد الخارجية

واذا ما نظرنا في حصيلة السياسات والمجهودات التنموية طيلة السبعينات والربع الأول من الثمانينات من زاوية الاعتماد على الموارد الخارجية، نلاحظ تزايد هذا الاعتماد بين عام

جدول رقم (٧)
خطة التنمية الاقتصادية للأردن، ١٩٨١ - ١٩٨٥
أهداف النمو الاجمالية والتوزيع القطاعي للاستثمار

القطاع	الانجاز الفعلي ١٩٧٦ - ١٩٨٠	الخطة ١٩٨١ - ١٩٨٥
	وتيرة النمو	
الزراعة	٣,٥	٧,٥
الصناعة والتعدين	١٨,٣	١٧,٨
الطاقة والكهرباء	١٩,٠	١٨,٩
التشييد	٢٠,٠	١٢,٦
الخدمات الحكومية	٦,٦	٣,٥
الخدمات الأخرى	٧,٥	١٠,١
الناتج الوطني بسعر السوق	١٢,٣	١١,١
الاستهلاك	٩,٢	٨,٠
الاستثمار	١٨,٧	١٢,٠
الصادرات	١٦,٣	١٣,٧
المستوردات	٢٤,٢	٢١,٧
	توزيع الاستثمار	
الزراعة والري	١٠,٢	٢٢,٩
الصناعة والتعدين	٢٥,٩	٢٣,٠
الطاقة والكهرباء	٨,١	٥,٠
النقل والمواصلات	٢٢,٦	١٩,٧
التربية والقوى البشرية	٣,٨	٨,١
السكن والأبنية الحكومية	٢١,١	٩,٣
الأخرى	٨,٣	١٢,٠
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: الأردن، المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٨١ - ١٩٨٥ (عمان: المجلس، [د. ت.]).

١٩٧٠ وعام ١٩٧٦ من متوسط سنوي مقداره ٢٨ بالمائة من جملة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري في ١٩٦٩ - ١٩٧١، الى ٣٧ بالمائة في ١٩٧٥ - ١٩٧٧، ثم استقراره قرب المستوى بين هذه الفترة والفترة ١٩٨١ - ١٩٨٣ (انظر الجدول رقم (٨)).

وقد استخدمت الموارد الخارجية لا في تمويل الانفاق الاستثماري فقط، بل والانفاق

جدول رقم (٨)
الدخل والانفاق الاجمالي في الأردن، ١٩٦٩ - ١٩٨٣
(مليون دينار)

	١٩٦٩ - ١٩٧١	(٪)	١٩٧٢ - ١٩٧٤	(٪)	١٩٧٥ - ١٩٧٧	(٪)	١٩٧٨ - ١٩٨٠	(٪)	١٩٨١ - ١٩٨٣	
الناتج الوطني	١٨١	٧٢	٢٢٤	٧٠	٤١٦	٦٣	٧٨٨	٦٤	١٣٣٨	٦٢
الموارد الخارجية	٦٩	٢٨	٩٤	٣٠	٢٤٨	٣٧	٤٤٠	٣٦	٨١٢	٣٨
مجموع الموارد = الاستخدامات	٢٥٠	١٠٠	٣١٨	١٠٠	٦٦٤	١٠٠	١٢٢٨	١٠٠	٢١٤٩	١٠٠
الانفاق الاستهلاكي	٢١٨	٨٧	٢٦٩	٨٥	٥١٧	٧٨	٩٢٦	٧٥	١٥٥١	٧٢
الانفاق الاستثماري	٣٢	١٣	٤٩	١٥	١٤٧	٢٢	٣٠٢	٢٥	٥٩٨	٢٨
الادخار	-٣٧	-١٥	-٤٥	-١٤	-١٠١	-١٥	-١٣٨	-١١	-٢١٣	-١٠
عجز الادخار ٪ من الموارد الخارجية		٥٤		٤٨		٤١		٣١		٢٦

المصدر: الاحصائيات الرسمية للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

الاستهلاكي أيضاً. وقد بلغت نسبة ما خصص من الموارد الخارجية لتمويل الانفاق الاستهلاكي في ١٩٦٩ - ١٩٧١ نحو ٥٤ بالمائة، ثم انخفضت هذه النسبة بالتدريج ولكن باستمرار الى ٣١ بالمائة في ١٩٧٨ - ١٩٨٠، و٢٦ بالمائة في ١٩٨١ - ١٩٨٣. ويعبر ذلك عن عجز في الادخار من الدخل الناشيء عن الناتج الوطني. وقد كانت نسبة هذا العجز في منتصف الستينات في حدود ٦ بالمائة من الناتج الوطني، لكنها بعد عام ١٩٦٧ ما لبثت أن زادت بدرجة كبيرة فوصلت الى ٢٠ بالمائة في بداية السبعينات، واستمرت عند هذا المستوى بل تجاوزته بدرجة ملحوظة في بعض الاعوام طيلة العقد وحتى عام ١٩٧٩. وبدأ بعد ذلك انخفاض ملحوظ في تلك النسبة، فوصلت خلال الاعوام ١٩٨٠ - ١٩٨٣ الى أدنى مستويات لها منذ عام ١٩٦٧. ففي عام ١٩٨٠ سجلت ما لم يزد عن ٩,١ بالمائة، وفي الأعوام ١٩٨١ - ١٩٨٣ ما لم يزد عن ١٦ بالمائة في المتوسط. ويعود ذلك بصورة واضحة الى انخفاض في نسبة الانفاق الاستهلاكي العام في الأعوام المذكورة، إذ انخفضت نسبة هذا الانفاق الى مجموع الموارد من ٢٦ بالمائة في المتوسط خلال الاعوام ١٩٧٢ - ١٩٧٤ الى أقل من ١٦ بالمائة خلال الاعوام ١٩٨١ - ١٩٨٣.

ومن الممكن بيان مزيد من التفصيل للدور النسبي لكل من القطاع الخاص والقطاع العام في التصرف بالموارد المتيسرة سواء من الناتج القومي أم من دخل العوامل والتحويلات الخارجية، ويظهر ذلك في الجدولين (٩) و(١٠)، حيث أجريت المقارنة بين عناصر الموارد والاستخدامات في الحسابات القومية لمدة تغطي عقداً ونيف من التطور الاقتصادي في الاردن

منذ عام ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٨٣. ولتركيز التحليل أخذت المتوسطات السنوية للفترات الأربع، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤، ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧، ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠، ١٩٨١ ـ ١٩٨٣.

ففيما يتعلق بالقطاع الخاص يلاحظ أن الانفاق الاستهلاكي كان طيلة المدة يستنفد كامل الدخل المتأتي من الناتج الوطني ويزيد عليه لأغراض الاستهلاك أيضاً جزءاً من دخل العوامل والتحويلات من الخارج. إلا أن الصورة تحسنت فيما يتعلق باستعمال الموارد الخارجية لأغراض الاستهلاك خلال المدة. ففي حين كانت نسبة الجزء المستعمل للأغراض الاستهلاكية ٢١ بالمائة في الفترة الاولى و٣٦ بالمائة في الفترة الثانية، انخفضت الى ٦ بالمائة و٥ بالمائة في الفترتين الثالثة والرابعة على التوالي. في المقابل ارتفعت نسبة الانفاق الاستثماري من جملة الموارد الخاصة باطراد من ١٢ بالمائة الى ١٧ بالمائة الى ٢٠ بالمائة ثم الى ٢٣ بالمائة في الفترات الأربع على التوالي.

أما فيما يتعلق بالقطاع العام (الحكومي) فقد كان أكثر من ٦٠ بالمائة من الموارد الخارجية يستعمل لأغراض الاستهلاك العام (النفقات الاعتيادية للحكومة) في بداية المدة، ثم انخفض الى أقل من ٣٠ بالمائة في الفترة الثانية، وعاد الى الارتفاع الى ٤٩ بالمائة و٤٤ بالمائة في الفترتين الثالثة والرابعة على التوالي. وفي الأحيان ذاتها كان الانفاق العام لأغراض الاستثمار وتكوين رأس المال يتزايد باطراد من ٢٢ بالمائة من جملة الموارد العامة في الفترة الأولى، الى ٣٠ بالمائة و٣٧ بالمائة و٤٢ بالمائة في الفترات الثلاث الأخرى على التوالي.

٢ ـ بنية الموارد الخارجية

يعبر العجز التجاري أو فائض المستوردات بصورة عامة عن عدم كفاية الناتج الوطني لتلبية حاجات الاستهلاك وتكوين رأس المال في الاقتصاد الوطني، ولذلك، فإن استمرار العجز المذكور على مدى السنين هو مؤشر لعدم اكتمال الاستقلال الاقتصادي للبلاد أو استمرار تبعيتها لجهات خارجية. إلا أن هذا المؤشر يبقى مؤشراً اجمالياً يفتقر الى الدقة، ويقتضي القراءة التفصيلية للوصول الى مدى واتجاه تلك التبعية. ولا يزال في الذاكرة كيف كان الاستغناء عن المعونة البريطانية لدعم الموازنة واستبدالها بالدعم العربي علامة لترسيخ استقلال الدولة الناشئة في الخمسينات.

وفي تحليل المصادر التي تم منها تمويل العجز التجاري وفق ما هو مبين في الجدول رقم (١١)، يلاحظ أن جانباً كبيراً من التمويل كان من مصادر أردنية وإن كان نشاطها خارج الأراضي الاردنية، وهو تحويلات العاملين ودخل الاستثمار. وقد ساهمت تحويلات العاملين في الخارج بتمويل نسبة متزايدة من العجز التجاري بلغ متوسطها السنوي ٢٠ بالمائة في النصف الأول من عقد السبعينات، وتضاعف الى ٤٠ بالمائة في النصف الثاني من ذلك العقد، وبقي مقارباً هذه النسبة في الأعوام ١٩٨١ ـ ١٩٨٣.

جدول رقم (٩)
الدخل والانفاق في القطاع الخاص بالأردن
(مليون دينار)

البيان / الفترة	١٩٧٢ - ١٩٧٤	(٪)	١٩٧٥ - ١٩٧٧	(٪)	١٩٧٨ - ١٩٨٠	(٪)	١٩٨١ - ١٩٨٣	(٪)
الناتج الوطني الخاص	١٨٠	٨٤	٣٣٢	٧٣	٦٩٢	٧٩	١١٩٤	٧٦
دخل العوامل من الخارج	٢٣	١١	١١٧	٢٦	١٧٤	٢٠	٣٤٤	٢٢
التحويلات الخارجية	١٠	٥	٤	١	٨	١	٣٠	٢
الموارد = الاستخدامات	٢١٣	١٠٠	٤٥٣	١٠٠	٨٧٤	١٠٠	١٥٦٨	١٠٠
الاستهلاك الخاص	١٨٧	٨٨	٣٧٦	٨٣	٧٠٣	٨٠	١٢١٤	٧٧
الاستثمار الخاص	٢٦	١٢	٧٧	١٧	١٧١	٢٠	٣٥٤	٢٣
الادخار الوطني الخاص عجـز (-)	-٧		-٤٤		-١١		-٢٠	
عجز الادخار/الموارد الخارجية ٪		٢١		٣٦		٦		٥

المصدر: المصدر نفسه.

جدول رقم (١٠)
الدخل والانفاق في القطاع العام بالأردن
(مليون دينار)

البيان / الفترة	١٩٧٢ - ١٩٧٤	(٪)	١٩٧٥ - ١٩٧٧	(٪)	١٩٧٨ - ١٩٨٠	(٪)	١٩٨١ - ١٩٨٣	(٪)
الدخل الوطني العام	٤٤	٤٢	٨٤	٤٠	٩٦	٢٧	١٤٤	٢٥
التحويلات والقروض	٦١	٥٨	١٢٧	٦٠	٢٥٨	٧٣	٤٣٨	٧٥
الموارد = الاستخدامات	١٠٥	١٠٠	٢١١	١٠٠	٣٥٤	١٠٠	٥٨٢	١٠٠
الاستهلاك العام	٨٢	٧٨	١٤٧	٧٠	٢٢٣	٦٣	٣٣٧	٥٨
الاستثمار العام	٢٣	٢٢	٦٤	٣٠	١٣١	٣٧	٢٤٥	٤٢
الادخار الوطني الحكومي عجـز (-)	-٣٨		-٣٦		-١٢٧		-١٩٣	
عجز الادخار/الموارد الخارجية ٪		٦٢		٢٨		٤٩		٤٤

المصدر: المصدر نفسه.

جدول رقم (١١)

تمويل العجز في التجارة الخارجية للسلع والخدمات بالأردن

الفترة / البيان		متوسط سنوي (مليون دينار)			(نسبة مئوية) (٪)		
		١٩٧١ - ١٩٧٥	١٩٧٦ - ١٩٨٠	١٩٨١ - ١٩٨٣	١٩٧١ - ١٩٧٥	١٩٧٦ - ١٩٨٠	١٩٨١ - ١٩٨٣
العجز التجاري للسلع والخدمات		١٠٦,٨	٣٧٦,٣	٨١٢,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
تحويلات العاملين		٢٠,٩	١٥١,٢	٣١٣,٢	١٩,٦	٤٠,٢	٣٨,٥
دخل الاستثمار		٨,٤	١٠,٧	٣٠,٠	٧,٩	٢,٨	٣,٦
تحويلات خاصة		٢,٢	٢,٢	١٠,٢	٢,٠	٠,٦	١,٢
معونات لا تسترد	عربية	٤٣,٦	١٨٩,٢	٣٢٩,٧	٤٠,٨	٥٠,٣	٤٠,٥
	أمريكية	٢٥,٥	١٤,٢	-	٢٣,٩	٣,٨	-
قروض انمائية ميسرة	عربية	١,٧	٢٥,٤	٢٣,٢	١,٦	٦,٨	٢,٨
	أجنبية	٨,٠	٢٥,٧	٥٣,٢	٧,٥	٦,٨	٦,٥
	دولية	١,٨	٤,٦	٣,٢	١,٧	١,٢	٠,٣
ائتمان تجاري		(٥,٣)	(٤٦,٩)	٤٩,٣	٥,٠	١٢,٥	٦,٦
					١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، النشرة الاحصائية الشهرية، اعداد مختلفة.

أما المصدر الثاني في الأهمية فهو المساعدات العربية التي كان معظمها في شكل دعم مباشر للميزانية الحكومية بتحويلات لا تسترد. وقد بلغت نسبة هذه التحويلات الى جملة العجز التجاري ٤١ بالمائة في النصف الأول من السبعينات، و٥٠ بالمائة في النصف الثاني، و٤١ بالمائة في الأعوام ١٩٨١ - ١٩٨٣.

أما التمويل من مصادر أجنبية فكان قسم كبير منه في شكل قروض انمائية ميسرة، وبقي التمويل بالائتمان التجاري في حدود غير كبيرة، بلغت نسبتها الى مجموع العجز ٥ بالمائة في النصف الأول من السبعينات، و١٣ بالمائة في النصف الثاني، ثم عادت فانخفضت الى أقل من ٧ بالمائة في ١٩٨١ - ١٩٨٣. مع ذلك فقد شكلت القروض الخارجية نسبة عالية ومتزايدة من مصادر تمويل العجز، بلغت ١٦ بالمائة في ١٩٧١ - ١٩٧٥، و٢٧ بالمائة في ١٩٧٦ - ١٩٨٠، ولكنها عادت الى مستوى معتدل في الأعوام الأخيرة.

ولقد تزايد نتيجة لذلك حجم المديونية الخارجية، فارتفع رصيد الدّين الخارجي المسحوب باطراد من ١١٨ مليون دولار عام ١٩٧٥، الى أن تجاوز المليار دولار عام ١٩٧٩ ووصل ما يقرب من ١,٧ مليار عام ١٩٨٢. وقد تضاعفت نسبة رصيد الدّين المذكور الى الناتج القومي من ٢٣ في المائة عام ١٩٧٠، الى ٤٣ بالمائة عام ١٩٨٢. لكن النسبة المرتفعة

من القروض الميسرة في مجموع الدّين ساعدت في المحافظة على بقاء عبء خدمة الدّين ضمن حدود معتدلة بالمقارنة مع معظم الأقطار النامية الأخرى كما يبين ذلك الجدول رقم (١٢). فيلاحظ أن نسبة خدمة الدين الى قيمة الصادرات من السلع والخدمات عام ١٩٨٠ كانت في الاردن حوالى ٦ بالمائة، بالمقارنة مع نسب أعلى بكثير في بلدان عربية أخرى.

جدول رقم (١٢)
مديونية الأردن الخارجية بالمقارنة مع دول مختارة،
(١٩٨٢)

البلد	الدين الخارجي القائم والمسحوب		خدمة الدين	
	مليون دولار	(٪) إلى الناتج القومي	(٪) إلى الناتج القومي	(٪) إلى الصادرات
الأردن	١٦٨٦	٤٢,٩	٤,٩	٦,١
تونس	٣٤٧٢	٤٢,٢	٥,٩	١٥,١
الجزائر	١٣٨٩٧	٣١,٩	٩,٨	٢٤,٦
السودان	٥٠٩٣	٤٧,٧	٠,٨	٧,٥
سوريا	٢٦١٦	١٥,١	٢,٢	١٤,٢
مصر	١٥٤٦٨	٥٢,٨	٦,٤	٢٠,٢
المغرب	٩٠٣٠	٦٠,٨	٩,٤	٣٦,٨
(اسرائيل)	١٤٩٠٠	٦٤,٦	٩,٢	٢٠,٨

المصدر: The World Bank, *World Development Report, 1984* (Washington, D.C.: Oxford Univ. Press for the Bank, 1984).

٣ ـ اتجاهات التجارة الخارجية

تميزت علاقات الاردن التجارية الخارجية مع المجموعات الاقتصادية الرئيسية خلال العقدين الماضيين بمقدار كبير من الاستقرار، رغم النمو الكبير الذي طرأ على حجم التعامل الخارجي استيراداً وتصديراً.

ففي جانب المستوردات، والتي أمكن حصر أرقام تفصيلية عنها للفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٨٣، نجد أن الأقطار الصناعية الغربية هي المصدر الرئيسي لمعظم المستوردات، إذ لم يقل الاستيراد من هذه الأقطار عن ٥٠ بالمائة طيلة الفترة المذكورة، بل وصل في معظمها الى ما يقرب من ٦٠ بالمائة، وتركز القسم الأكبر من النسب المذكورة في قطرين بالذات هما الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية اللذين اقتسما بينهما أكثر من ٢٠ بالمائة من مستوردات الأردن خلال تلك الفترة. وتلاهما في الأهمية اليابان والمملكة المتحدة وايطاليا.

أما المجموعة الثانية في الأهمية فهي الأقطار العربية التي كانت المصدر لحوالى ٢٠ بالمائة

من مستوردات الأردن. لكن القسم الأكبر من هذه المستوردات كانت من مصدر واحد وهو العربية السعودية في صورة المستوردات من النفط. فإذا استثنينا هذا المصدر نجد انخفاضاً نسبياً مستمراً في الاستيراد من الأقطار العربية من حوالى ١٧ بالمائة في ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠، الى حوالى ٨ بالمائة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧، ثم الى أقل من ٤ بالمائة خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٣.

أما نسبة الاستيراد من الأقطار النامية غير العربية فكانت في حدود متوسط سنوي مقداره ١٦ بالمائة خلال ١٩٦٩ ـ ١٩٧١، وارتفع هذا المتوسط الى ٢٣ بالمائة في ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤، ثم عاد الى الانخفاض التدريجي الى أقل من ١٣ بالمائة في ١٩٨١ ـ ١٩٨٣، كما هو مبين في الجدول رقم (١٣).

جدول رقم (١٣)
الأردن: اتجاهات التجارة الخارجية
المستوردات
(نسبة مئوية)

الفترة / البيان	متوسط سنوي				
	١٩٦٩ ـ ١٩٧١	١٩٧٢ ـ ١٩٧٤	١٩٧٥ ـ ١٩٧٧	١٩٧٨ ـ ١٩٨٠	١٩٨١ ـ ١٩٨٣
المجموع الكلي	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
الأقطار العربية منها:	٢١,٠٤	١٧,٩٣	١٧,٤٨	١٩,٦٤	٢٢,٢٧
السعودية	٤,٤٥	٢,٩٢	٩,٢٠	١٢,٨٧	١٨,٨٣
سوريا	٤,٧٨	٤,٩٣	٢,٤٢	١,٩٢	١,١٢
العراق	٠,٦٨	٠,٦٨	٠,٢٠	٠,٢٩	٠,٢٠
لبنان	٦,٧٧	٥,٤٩	٢,٧٤	٢,٨٤	١,٣٠
الأقطار الصناعية الغربية منها:	٦١,٦٢	٥٠,١٩	٥٩,٧٣	٥٨,١٧	٥٧,٢٠
المانيا الغربية	٧,٦٩	٨,٨٦	١٣,٦٦	١١,٣١	٩,٢٣
ايطاليا	٣,٠٠	٣,٣٣	٥,٠١	٦,٤٩	٥,٤٤
المملكة المتحدة	١٢,٠٢	٨,٢٥	٧,٦٥	٧,٨٠	٥,٣٣
الولايات المتحدة	١٥,٠١	١٢,٧٠	١١,٩٢	٧,٩١	١٣,٤٢
اليابان	٦,٢٨	٤,٨١	٦,٥٥	٦,٧٧	٧,٩٥
الكتلة الاشتراكية	١١,٢٤	٨,٤١	٨,٣٤	٨,٥٨	٧,٧١
الأقطار النامية	١٦,١٠	٢٣,٤٧	١٤,٤٤	١٣,٦٢	١٢,٨٢

المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، المصدر نفسه.

وفي جانب الصادرات نجد نمط العلاقات شبه معكوس إذ لم تتجاوز نسبة صادرات الأردن الى الأقطار الصناعية الغربية ٨ بالمائة من مجموع تلك الصادرات، في حين كانت المجموعة العربية هي السوق الرئيسي لها اذ استقبلت أكثر من ٦٠ بالمائة من المجموع في معظم الفترة. ويلي المجموعة العربية في الأهمية مجموعة الأقطار النامية التي استوعبت في بعض الأعوام (١٩٧٤ ـ ١٩٧٧) ما يقارب ٣٠ بالمائة من الصادرات الأردنية. أما أقطار المجموعة الاشتراكية فقد ازدادت أهميتها منذ منتصف السبعينات ويبلغ متوسط الصادرات اليها في الأعوام الأخيرة اكثر من ١٢ بالمائة من مجموع الصادرات (انظر الجدول رقم (١٤)).

جدول رقم (١٤)
الأردن: اتجاهات التجارة الخارجية
الصادرات
(نسبة مئوية)

	متوسط سنوي				
	١٩٦٩ - ١٩٧١	١٩٧١ - ١٩٧٤	١٩٧٥ - ١٩٧٧	١٩٧٨ - ١٩٨٠	١٩٨١ - ١٩٨٣
المجموع الكلي	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
الأقطار العربية منها:	٧٤,٤١	٥٧,٠٢	٥١,٢٩	٦٤,٢٠	٦٣,١١
السعودية	١٤,٨٠	١٥,٤٥	١٨,٢٣	٢١,٢٨	١٦,٢٧
سوريا	١٤,٢٨	١٠,٧١	١١,٦٩	١٣,٦١	٤,٤١
العراق	١٢,٥٣	٦,٢٥	٦,٠٣	١٦,٦٨	٣٠,٣٢
الكويت	١٥,٩٢	٩,١٣	٥,٦٥	٥,٢٤	٤,٦٦
لبنان	١٣,٢٥	١٠,٤٨	٤,٤٤	٢,٤٢	١,٣٤
مصر	٢,٦٩	٣,٢٨	٢,١٢	٠,٦٧	٠,٠١
الأقطار الصناعية الغربية	٠,٧٨	٧,٩٥	٧,٨٩	٤,٩٥	٤,٨٩
الكتلة الاشتراكية	١٠,٧٩	٤,٢٤	١١,٩١	١٠,٠٩	١٢,٨٤
الأقطار النامية منها:	١٤,٠٣	٣٠,٧٩	٢٨,٩١	٢٠,٧٦	١٩,١٥
الهند	١٣,٤٨	١٠,٤٨	٤,٤٤	٢,٤٢	١,٣٤

المصدر: المصدر نفسه.

٤ ـ تطور البنيان الانتاجي

حقق الأردن في السبعينات تطوراً حقيقياً كبيراً في قاعدته الانتاجية، يعكسه نمو الناتج الوطني من القطاعات المختلفة والذي بلغ في جملته أكثر من ٩٠ بالمائة بين عامي ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢.

غير أن هذا النمو الاجمالي يستر اختلافاً كبيراً في وتائر الانتاج بين القطاعات المختلفة وعمق القاعدة الانتاجية التي ينشأ عنها ذلك الانتاج. وكان التطور النسبي للقطاعات الرئيسية كما هو مبين في الجدول رقم (١٥).

جدول رقم (١٥)
نمو الناتج الوطني بالأردن (١٩٧٥ - ١٩٨٢) وتركيبه
بأسعار عام (١٩٧٥)
(مليون دينار)

القطاع / السنة	١٩٧٥		١٩٨٢		متوسط النمو السنوي نسبة مئوية (٪)
	القيمة	نسبة مئوية (٪)	القيمة	نسبة مئوية (٪)	
الزراعة	٢٦,٠	٨,٦	٣٧,٨	٦,٥	٥,٥
التعدين	١٦,٣	٥,٤	٦١,٨	١٠,٧	٢١,٠
الصناعة التحويلية	٣٩,٧	١٣,١	٧٥,٧	١٣,١	٩,٧
الكهرباء والماء	٣,١	١,٠	٢١,٠	٣,٦	٣١,٤
التشييد	١٩,٢	٦,٣	٥٢,٩	٩,٢	١٥,٦
الخدمات	١٣٣,٦	٤٤,١	٢١٩,٦	٣٨,٠	١٤,٤
الادارة العامة والدفاع	٦٥,٢	٢١,٥	١٠٩,١	١٨,٩	٧,٦
الناتج الوطني بسعر التكلفة	٣٠٣,١	١٠٠	٥٧٧,٩	١٠٠	٩,٦

المصدر: الاحصائيات الرسمية للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

يلاحظ في الجدول رقم (١٥) تخلف القطاع الزراعي عن جميع القطاعات الأخرى، وانخفاض نسبة مساهمته في الناتج الوطني من ٨,٦ بالمائة الى ٦,٥ بالمائة. أما بقية القطاعات السلعية فقد حافظت على دورها النسبي أو حسنته مقابل انخفاض غير كبير في مساهمة قطاعات الخدمات.

أ - الانتاج الزراعي والعجز الغذائي

في القطاع الزراعي كان التطور الأساسي في مجال زيادة انتاجية الزراعة المروية عن طريق استخدام الأساليب الحديثة مثل: الري بالتنقيط والتغطية البلاستيكية، وكذلك زيادة المردود المالي بالتركيز على انتاج الخضراوات والفواكه القابلة للتصدير للبلدان المجاورة خارج المواسم الزراعية لهذه البلدان، ولهذا السبب يلاحظ أن النمو في قيمة هذه المنتوجات وفي نسبة مساهمتها في الصادرات كان أكبر بكثير من النمو في كمياتها المنتجة. أما الزراعة المعتمدة على الأمطار فبقيت عرضة للتقلبات، وان كان ثمة اتجاه في السياسة الزراعية في الوقت

الحاضر يجنح الى تشديد الاهتمام بأساليب زيادة الانتاجية في هذا القطاع.

وفيما عدا الانتاج النباتي كان ثمة تطور كبير في انتاج الدواجن والبيض الذي ارتفع مستواه منذ منتصف السبعينات وحتى عام ١٩٨٣ بنسبة تقارب ١٥٠ بالمائة. أما انتاج اللحوم الحمراء فقد عانى من سنوات الجفاف المتكررة التي حالت دون أي زيادة مهمة في انتاجية هذا القطاع.

وقد انعكس تخلف الانتاجية الزراعية في صورة استمرار الاعتماد بدرجة كبيرة على الموارد الخارجية في تلبية القسم الأكبر من احتياجات الاردن الغذائية الأساسية. ولا ننظر الى ما يسمى العجز أو الفجوة الغذائية من زاوية الاكتفاء الذاتي، لأننا لا نعتقد بإمكانية الاكتفاء الذاتي أو بجدواه إذا كان المقصود منه الاستغناء عن الاستيراد واستبداله بانتاج محلي لجميع السلع الغذائية المطلوبة والتي يمكن انتاجها. إنما ما ينبغي أن يتوافر لتحقيق الاستقلال الاقتصادي في هذا المجال هو القدرة الانتاجية الذاتية لانتاج السلع التي يمكن انتاجها بكلفة مجدية اقتصادياً، وباستغلال كفؤ للمزايا النسبية التي يتمتع بها القطاع الزراعي بغض النظر عما إذا كان هذا الانتاج يلبي الطلب المحلي مباشرة، أو يلبيه عن طريق التصدير واكتساب العملة الأجنبية التي توفر احتياجات الطلب المحلي بشكل غير مباشر.

غير أن خطورة العجز الغذائي في الاردن تتعلق بالذات بكونها ذات حجم يستنفد الجزء الأكبر من قيمة الصادرات الأردنية زراعية وغير زراعية، كما يبينها الجدول قم (١٦).

يلاحظ في الجدول (١٦) أن قيمة العجز الغذائي استنفدت كامل قيمة الصادرات السلعية وجزءاً من قيمة الصادرات الأخرى في الأعوام ١٩٧٣ و١٩٧٦ و١٩٧٨ و١٩٧٩، وأن نسبتها الى قيمة الصادرات السلعية لم تقل عن ٧٩ بالمائة في أي عام خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨١. لكن نسبة العجز الغذائي الى العجز التجاري خلال هذه الفترة شهدت تناقصاً تدريجياً ولكن بشكل مستمر، من ٣١ بالمائة عام ١٩٧٣، الى ١٧ بالمائة عام ١٩٨١. ولا يعني هذا بالضرورة انخفاض خطورة العجز الغذائي، وانما يعني أن عناصر أخرى في العجز التجاري أصبحت أكثر أهمية.

وإذا نظرنا الى التفصيل السلعي لمكونات العجز الغذائي، نجد أن ثمة مواد غذائية مهمة يستهلكها الأردن ولكن لا ينتج منها سوى كميات قليلة، وهي: السكر والأرز والذرة والأسماك والقهوة والشاي والكاكاو.

الى جانب ذلك، هناك عناصر غذائية تفوّق الأردن في انتاجها حتى ليفيض منها عن الاستهلاك المحلي مقدار مهم من الصادرات الى الخارج، وهي الخضراوات لا سيما البندورة (الطماطم) والباذنجان، والأثمار لا سيما العنب والبطيخ.

جدول رقم (١٦)
العجز الغذائي في الأردن
(مليون دينار)

السنة	العجز الغذائي (أ)	جملة العجز التجاري (ب)	الصادرات السلعية (جـ)	نسبة العجز الغذائي إلى الصادرات (٪) (أ/جـ)	نسبة العجز الغذائي الى جملة العجز (٪)
١٩٧٣	٢٦,٢	٨٣,٦	١٤,٠	١٨٧	٣١
١٩٧٤	٣٣,٢	١٠٥,٩	٣٩,٤	٨٤	٣١
١٩٧٥	٣٩,٢	١٨٤,١	٤٠,١	٩٨	٢١
١٩٧٦	٦٥,٠	٢٧٠,٠	٤٩,٦	١٣١	٢٤
١٩٧٧	٥٥,٣	٣٧١,١	٦٠,٣	٩٢	١٥
١٩٧٨	٧١,٢	٣٦٨,١	٦٤,١	١١١	١٩
١٩٧٩	٨٧,٠	٤٦٧,٤	٨٢,٦	١٠٥	١٩
١٩٨٠	٩٥,٣	٥٤٣,٤	١٢٠,١	٧٩	١٨
١٩٨١	١٣٣,٣	٨٠٣,٧	١٦٩,٠	٧٩	١٧

المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، المصدر نفسه، و

Adib Haddad, «Jordanian Economy,» Paper Presented at: Conference on System Analysis in Agricultural Policy, October 1984, organized by Abdul Hamid Shoman Foundation.

وهناك أخيراً المواد التي تنتج منها كميات تتفاوت بين السنوات بتفاوت مواسم الأمطار، وأهمها الحبوب والمنتوجات الحيوانية. وفيما يتعلق بالحبوب نجد العجز يتزايد بدرجة كبيرة بين أوائل السبعينات ونهايتها. فبينما كان الانتاج المحلي يمثل ٦٣ بالمائة من الاستهلاك في ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥، انخفضت هذه النسبة الى حوالى ٢١ بالمائة في ١٩٧٦ ـ ١٩٨١. أما المنتوجات الحيوانية فقد تأثرت أيضاً بالمواسم السيئة، فانخفضت نسبة الانتاج الى الاستهلاك من اللحوم الحمراء من ٨٤ بالمائة في ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥، الى ٥٤ بالمائة في ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨، ثم الى ٣٢ بالمائة في ١٩٧٩ ـ ١٩٨١. ويستثنى من المنتوجات الحيوانية الدواجن والبيض والالبان التي نجح الاردن في تطوير انتاجها بكميات تحقق، أو تقترب من، الاكتفاء الذاتي، كما هو مبين في الجدول رقم (١٧).

ب ـ الانتاج الصناعي

يشكل القطاع الصناعي (الصناعة التحويلية والتعدين) ما يقرب من ٢٣ بالمائة من الناتج الوطني. ويفيد التعداد الصناعي لعام ١٩٧٩ أن عدد المؤسسات الصناعية (٥ عمال فأكثر) كان ٩٣١ مؤسسة، منها: ١٠٧ مؤسسات في قطاع التعدين و٨٢٤ مؤسسة في الصناعة

جدول رقم (١٧)
انتاج واستهلاك المواد الغذائية في الاردن
(ألف طن)

البيان / السنة	١٩٧٣ - ١٩٧٥	١٩٧٦ - ١٩٧٨	١٩٧٩ - ١٩٨١
الحبوب			
الاستهلاك	٢٥٠	٤٣٨	٥١٩
الانتاج	١٥٨	٩٦	١٠٩
نسبة الانتاج الى الاستهلاك ٪	٦٣	٢٢	٢١
الخضروات			
الاستهلاك	١٤١	١٥٨	١٥٨
الانتاج	٢١٥	٢٧٢	٣٨١
نسبة الانتاج الى الاستهلاك ٪	١٥٣	١٧٠	٢٤٢
الأثمار			
الاستهلاك	١٤٧	١٥٢	١٥٢
الانتاج	١١٩	١٢١	١٤٨
نسبة الانتاج الى الاستهلاك ٪	٨١	٨٠	٩٨
السكر			
الاستهلاك	٣٨	٨١	٩٥
الانتاج	—	—	—
نسبة الانتاج الى الاستهلاك ٪	—	—	—
اللحوم الحمراء			
الاستهلاك	١٠	١٤	٢٥
الانتاج	٨	٧	٨
نسبة الانتاج الى الاستهلاك ٪	٨٤	٥٤	٣٢
لحوم الدواجن			
الاستهلاك	٢٢	٢٦	٤٩
الانتاج	١٩	٢٤	٤٥
نسبة الانتاج الى الاستهلاك ٪	٨٨	٩٢	٩٣
الألبان			
الاستهلاك	٧٨	٩٧	١٣٥
الانتاج	٣٩	٤٠	٤٢
نسبة الانتاج الى الاستهلاك ٪	٥١	٤١	٣١

يتبع

تابع جدول رقم (١٧)

البيان / السنة	١٩٧٣ ـ ١٩٧٥	١٩٧٦ ـ ١٩٧٨	١٩٧٩ ـ ١٩٨١
البيض (بالمليون)			
الاستهلاك	١٣٧	٢٤٦	٢٨٣
الانتاج	٥٩	٢١٣	٣١٩
نسبة الانتاج الى الاستهلاك ٪	٤٣	٨٧	١١٣
الشاي والقهوة والكاكاو			
الاستهلاك	٦	٦	٧
الانتاج	ـ	ـ	ـ
نسبة الانتاج الى الاستهلاك ٪	ـ	ـ	ـ

المصدر: Haddad, «Jardanian Economy,» Paper presented at: Conference on System Analysis on Agricultural Policy, October 1984, Organized by Abdul Hamid Shoman Foundation.

التحويلية، ويضاف اليها ٢٠٠٠ من المؤسسات الصغيرة جداً التي لا تشكل في مجموعها أكثر من ٨ بالمائة من القيمة المضافة الصناعية، و١٦ بالمائة من العمالة الصناعية. وفي مقدمة المؤسسات الكبيرة خمس شركات تشكل فيما بينها أكثر من ٥٠ بالمائة من قيمة الأصول الثابتة الصناعية المتحققة حتى عام ١٩٧٩، وهذه الشركات هي: الاسمنت والفوسفات والبوتاس والاسمدة ومصفاة النفط. وتشارك الحكومة بنسبة ٤٧ بالمائة من رؤوس الأموال المدفوعة لهذه الشركات، كما تساهم بنسبة ١٧ بالمائة من رؤوس أموال أكثر من ١٢ شركة صناعية أخرى. وفيما عدا ذلك يسود الاستثمار الخاص معظم المؤسسات الصناعية مع دعم من قبل بنك الانماء الصناعي بقروض بلغت حتى نهاية الربع الثاني من عام ١٩٨٤ ما يقرب من ٣٥ مليون دينار. وللمقارنة تقدر قيمة مشاركة رأس المال الخاص في الأصول الثابتة للمؤسسات الكبيرة من القطاع الصناعي بحوالى ٨٠ مليون دينار.

وقد نما القطاع الصناعي نمواً كبيراً خلال السبعينات اذ بلغ في مجال التعدين ما يعادل ٢١ بالمائة سنوياً، وفي مجال الصناعة التحويلية ما يقرب من ١٥ بالمائة سنوياً فيما بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٢. أما التعدين فيخص حجر الفوسفات الذي لم ينعكس التوسع في استخراجه في مردود مالي مكافىء وذلك بسبب انخفاض أسعاره العالمية في الأعوام الأخيرة. وأما الصناعة التحويلية فكان معظم النمو في تركير النفط والصناعات الكيماوية (المواد الصيدلية، الصابون والمنظفات، الاصباغ، المتوجات البلاستيكية)، وفي الصناعات الغذائية والمشروبات، ثم في صناعة النسيج والملبوسات وصناعة الاسمنت ومواد البناء.

وعلى الرغم من أهمية النمو الصناعي بالدرجة المشار اليها، لا يزال هذا القطاع متصفاً

بالمحدودية لجهة عمق درجة التصنيع وتنوعه، ولجهة حجم استيعابه للقوة البشرية العاملة.

فمن جهة، لا يزال ناتج الصناعة التحويلية في الاردن في حدود ١٤ بالمائة من الناتج الوطني بالمقارنة مع ١٩ بالمائة في الدول النامية المماثلة من حيث متوسط دخل الفرد. ولا تزال تغلب على بنيته الصناعية، الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تشكل أكثر من ٣٦ بالمائة من القيمة المضافة في الصناعة التحويلية، كما تشكل صناعات مواد البناء والمنتوجات المرتبطة بالنشاط الانشائي أكثر من ٢٥ بالمائة من القيمة المضافة المذكورة. أما صناعة المكائن والمعدات وما يتصل بها من الصناعة الهندسية فلا زالت في حدود أقل من ٨ بالمائة.

وقد انعكس نمو الانتاج الصناعي في السبعينات ايجابياً لا باستبدال المستوردات فقط، وإنما بنمو كبير في قيمة الصادرات الصناعية بلغ سبعة أضعاف بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٣، وارتفعت نسبة تلك الصادرات من ٢٣ بالمائة الى ٤٣ بالمائة من مجموع الصادرات السلعية خلال الفترة المذكورة. وأهم تلك الصادرات كانت المنتوجات الخشبية، ومواد البناء، والكيماويات، ومعظمها مما يحتوي على نسبة عالية من المواد الأولية المستوردة. ومن المتوقع خلال الخطة الخمسية الحالية (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) اكتمال عدد من المشاريع الصناعية الكبيرة المتجهة لسوق الصادرات والمعتمدة على المواد الأولية الوطنية مثل: البوتاس والأسمدة الفوسفاتية، والزجاج.

أما تأثير النمو الصناعي على فرص العمل فكان أكثر تواضعاً. ففي مقابل وتيرة النمو العالية للصناعة التحويلية والبالغة ما يقرب من ١٠ بالمائة سنوياً، لم يتعدّ النمو السنوي المقابل في العمالة الصناعية ٦ بالمائة سنوياً، وبقي حجم هذه العمالة عام ١٩٧٩ في حدود ٤١ ألف عامل أو ١٠ بالمائة من مجموع العمالة في الاقتصاد الوطني.

٥ـ العمالة والهجرة الى الخارج

قدر حجم العمالة في الأردن عام (١٩٧٩) بـ ٤٢١ ألفاً، منهم ٤٢ ألفاً، أو ١٠ بالمائة في القطاع الزراعي، ومثلهم بالنسبة نفسها طبعاً في الصناعة التحويلية. ويعمل ١٥١ ألفاً، أو نحو ٣٦ بالمائة، في الوظائف الحكومية (الادارة العامة والدفاع)، و٦٧ ألفاً في قطاع التشييد (الأعمال الانشائية). ولقد كان قطاع التشييد هذا عبر السبعينات أكثر الأنشطة حركية فيما يتعلق بالعمالة، إذ ازداد حجم العمالة فيه بين ١٩٧٢ ـ ١٩٧٩ بوتيرة سنوية مقدارها ١٦ بالمائة في مقابل ٦ بالمائة في الصناعة التحويلية وأقل من ٤ بالمائة في قطاعات الخدمات بما فيها الادارة العامة. وارتبط جزء من العمالة الصناعية بالنشاط الانشائي وتأثر بوتيرته العالية، وهو العمالة في صناعات مواد البناء التي نمت بوتيرة سنوية تزيد عن ١٣٠ بالمائة. لكن المحرك الرئيسي للنشاط الانشائي لم يكن ذاتياً منبثقاً عن الطلب الوطني (الداخلي)، ولكنه كان مرتبطاً بالفورة المالية في الأقطار المصدرة للنفط وتحويلات العاملين الناشئة عنها، والتي أضحت في الآونة الأخيرة تعاني من الهبوط والانحسار. بل لعل تلك الفورة قد خلقت من

الـطلب على العـمالة الاردنيـة مما نشأ معه عجـز في بعض قطاعـات القوة البشريـة في الاردن استـدعى اجتذاب عـمال من مصر وسـوريـا وبعض الأقـطار الآسيـويـة ليحلوا محـل العـمال الاردنيين الذين اجتذبتهم الأقطار الخليجيـة. الا أن تلك، في أغلب الظن، ظـاهرة مـرحلية مقتصرة على العمال اليدويين متوسطي المهارة في التعدين والتشييد ومواد البناء وبعض قـطاعات الخدمات.

ولقد قدر عدد أفراد القوة العاملةالاردنيـة العاملة في الخـارج عام ١٩٨٠ بحـوالى ٣٠٥ آلاف عامل، بالمقارنة بالحجم التقديري الكلي للقوة العـاملة في ضفتي الاردن والبالـغ حوالى ٥٦٤ ألف عامل في السنة نفسها. ويمكن ملاحظة التطور الزمني لهذه الظاهرة في الجدول رقم (١٨).

جدول رقم (١٨)
الأردنيون العاملون في الخارج
(ألف شخص)

البيان / السنة	١٩٦١	١٩٧٥	١٩٨٠
عدد الأردنيين العاملين في الخارج			
من الضفة الشرقية	١٤,٢	١٢٥,٠	١٩٥,٤
من الضفة الغربية	٤٨,٧	١٠٠,٠	١١٠,٠
المجمـوع	٦٢,٩	٢٢٥,٠	٣٠٥,٤
عدد سكان الضفة الشرقية	٩٠١	١٨١٠	٢٢٣٣
عدد سكان الضفة الغربية	٨٠٥	٧٥٥	٨١٧
المجمـوع	١٧٠٦	٢٥٦٥	٣٠٥٠

المصـدر: اسماعيـل سعيد زغلول، تحـويلات الأردنيـين وتأثيرها عـلى الاقتصاد الأردني (عـمان: البنـك المركزي الأردني، ١٩٨٤)، ص ١١.

وتشـير التقديـرات الى أن ٨٦ بالمـائة من مجمـوع العـاملين في الخـارج هم في الأقـطار العربية لا سيما السعوديـة والكويت، و١٤ بـالمائـة في أقطار أجنبيـة لا سيما الـولايات المتحـدة وألمانيا الغربية.

وبانحسار الفورة الانشائية والمد الانفاقي في الأقطار المصدرة للنفط ومن ثم في الاردن، عـادت الثوابت الـديمغرافيـة الى ابراز مشكلة العـمالة كـواحدة من أهم المشـاكل التنمـوية في الأردن. فالزيادة الطبيعية المرتفعة للسكان (٣,٤ بالمائة في السنة)، مصحوبة بتركيب للأعـمار يدفع في اتجاه وتيرة سريعة للمشاركة في القوة العاملة، إضافة الى تزايد نسبة مشاركة الانـاث في القوة العاملة بوتيرة سنوية تقارب ٦ بالمائة، ودفعت بـالتالي الى فـائض من الأيدي العـاملة

في سوق العمل يقدر حالياً(٣) بأكثر من ٣٥ ألف عامل. إلا أن هذا الفائض غير ظاهر في جميع فروع النشاط الاقتصادي، بل ثمة فروع من هذا النشاط تعاني نقصاً في الأيدي العاملة لا سيما من الفئات التالية:

- مديري المزارع والعمال الزراعيين ذوي التأهيل المختص.
- المشرفين والعرفاء في الصناعة.
- العمال اليدويين الماهرين.
- العمال الصناعيين نصف الماهرين.

ولعل من أهم ما تستوجبه هذه المشكلة، إعادة النظر بشكل جذري في السياسة التربوية والتدريبية السائدة لتحقيق درجة أعلى من التوازن بين أنماط العمل والمهارات التي يستدعيها النشاط التنموي، وتلك التي يوفرها النظام التربوي كماً ونوعاً. ولعل من المفيد الاشارة هنا الى الاختلاف الكبير بين النظام التربوي السائد في الاردن وغيره من الأقطار العربية من جهة، والنظام التربوي السائد في اسرائيل من جهة أخرى.

فمن ناحية، قد يبدو أن درجة التعليم في الأردن قد وصلت مستويات ممتازة، اذا ما قيس ذلك بدرجة الالتحاق بالتعليم الثانوي مثلاً، كما تظهر في النسبة المئوية للملتحقين من مجموع السكان في فئة السن المؤهلة لهذا التعليم كما هو مبين في الجدول رقم (١٩).

جدول رقم (١٩)
نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي في الاردن

	١٩٥٩/١٩٦٠	١٩٧٩/١٩٨٠
في الأردن	٢٥	٧٧
في اسرائيل	٤٨	٧٤
في متوسط الأقطار من فئة الدخل المقاربة	٢٠	٥١

المصدر: The World Bank, *World Development Report, 1984.*

لكن مقارنة من نوع آخر عن عدد المدارس والطلاب مع التمييز بين التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي المتخصص بالمهن الصناعية والزراعية، يبينها الجدول رقم (٢٠).

(٣) يعود الارجاع الزمني لوقت كتابة الورقة، في أوائل ١٩٨٥، وليس الى موعد عقد الندوة. (المحرر)

جدول رقم (٢٠)
التعليم الثانوي العام والمهني في الأردن واسرائيل
١٩٨٢/١٩٨١

	الأردن	القطاع العبري (في اسرائيل)
التعليم الثانوي العام		
عدد المدارس	٣٦٥	٢٤٦
عدد الطلاب (بالآلاف)	٨٧,٧	٧٣,٠
التعليم الثانوي الصناعي والمهني		
عدد المدارس	٢٠	٣٠٤
عدد الطلاب (بالآلاف)	١٣,٦	٧٦,٤
التعليم الثانوي الزراعي		
عدد المدارس	١	٢٧
عدد الطلاب (بالآلاف)	٠,٤	٤,٨
مجموع التعليم الثانوي		
عدد المدارس	٣٨٦	٥٧٧
عدد الطلاب (بالآلاف)	١٠٢	١٥٤

المصدر: الأردن، دائرة الاحصاء العامة، النشرات الاحصائية السنوية، اعداد مختلفة حتى العدد ٣٢ (١٩٨١).

تعقيب ١

د. خليل حماد(*)

مقدمـــة

كانت دراسة د. طاهر كنعان عن تجربة التنمية الاقتصادية في الأردن شاملة ومفيدة، نجحت في اعطاء صورة صادقة عن جهود التنمية الأردنية خلال فترة تزيد عن ثلاثين عاماً. فقد سجل الباحث الوقائع والتطورات الاقتصادية في الأردن منذ عام ١٩٥٠، سواء على صعيد المتغيرات الأجمالية، أم القطاعات الاقتصادية والخدمات، أم على صعيد الانشطة الاقتصادية الأخرى كالتجارة الخارجية، أم العمالة والهجرة الى الخارج. وفي غمار عملية التنمية وامتدادها، حدثت تطورات كثيرة في خطط التنمية الاقتصادية الأردنية، ان في مضمون مفهوم عملية التنمية أو في الاتجاهات الحديثة في جهود التنمية، أشار اليها الباحث الكريم اشارات سريعة دون الوقوف عندها، نظراً لأن كل جزء من بحثه كان موجزاً. كما أن هذه المفاهيم والاتجاهات بدأت واضحة ومميزة منذ مطلع الثمانينات وبالتحديد في خطة التنمية الخمسية الثانية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥. فقد سميت هذه الخطة «خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية» خلافاً للتسميات التي سبقتها. ولقد أشار الباحث الى السنتين الأولى والثانية من هذه الخطة. أما وقد بدأ الأردن خطة خمسية ثالثة، وظهرت الأرقام والبيانات عن الاقتصاد الأردني حتى نهاية عام ١٩٨٤ وبداية عام ١٩٨٥، فقد آثرت استكمال بحث د. كنعان باستعراض خطة التنمية الخمسية الثانية، وتحليلها وتقويمها ما أمكنني الى ذلك سبيلاً، وذلك لأن دراسة متأنية لهذه الخطة سوف تنتهي الى نتائج أذكر أهمها:

أولاً: ان أهداف التنمية في الأردن قد بدأت تتغير وتتحول نحو مفهوم أشمل للتنمية.

(*) الأستاذ المساعد بدائرة الاقتصاد في جامعة اليرموك ـ اربد.

ثانياً: ان الاندفاع التنموي والانجازات التي تحققت في أواخر السبعينات ليست هي القاعدة.

ثالثاً: ان غياب المؤسسات التي تعنى برسم البدائل والمسارات المختلفة للتنمية، قد يحيل التخطيط التنموي الى نتائج محبطة.

في هذه الدراسة نتفحص خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية: ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ بالتحليل والتقويم. فقد انتهت الفترة الزمنية المحددة لتنفيذ الخطة وبوشر بإعداد خطة خمسية جديدة للتنمية. فلقد كانت الخطة موضع الدراسة، استمراراً لاندفاع الجهد التنموي الذي حقق معدلات نمو مرتفعة في القطاعات الاقتصادية وفي الناتج المحلي الاجمالي. إلا أن متغيرات كثيرة قد استجدت أثناء فترة الخطة الخمسية موضع الدراسة أهمها: الركود العالمي الذي ساد، وانخفاض حجم المساعدات العربية للأردن، وحرب الخليج بين ايران والعراق. ولقد كان لهذه المتغيرات آثارها السلبية في تنفيذ مشاريع الخطة، وبالتالي تحقيق أهدافها.

أولاً: الخطة الخمسية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥

أهداف الخطة: تحددت أهداف الخطة بما يلي[١]:

١ ـ تحقيق نمو سنوي في الانتاج المحلي الاجمالي بمعدل ١١ «بالمائة».

٢ ـ تغيير بنية الاقتصاد الوطني لصالح قطاعات الانتاج السلعي بحيث ترتفع مساهمتها في الانتاج المحلي الاجمالي من (٣٨,٨ بالمائة) في عام ١٩٨٠، الى (٤٦,٠ بالمائة) في عام ١٩٨٥.

٣ ـ المشاركة الفعالة في عقد التنمية العربية، وتعزيز العمل الاقتصادي والتكامل التنموي العربي، والتعاون مع البلدان العربية للتغلب على التحديات المشتركة التي تواجهها، والتنسيق بين خطط التنمية القطرية ومشاريعها، وإقامة المشاريع المشتركة، وبخاصة مشاريع البنى الأساسية التي من شأنها تقوية وتوسيع الترابط بين البلدان العربية وتيسير التبادل التجاري بينها، وكذلك وضع وتطبيق خطط انمائية موحدة في مجالات تطوير القوى البشرية والعلم والتكنولوجيا.

٤ ـ زيادة الايرادات المحلية في الموازنة العامة بحيث تغطي كامل النفقات الجارية، وتحقق فائضاً متزايداً للمساهمة في تمويل الانفاق الرأسمالي فترتفع نسبة الايرادات المحلية الى النفقات الجارية من (٧٠ بالمائة) في عام ١٩٨٠، الى (١٠٠,٤ بالمائة) في عام ١٩٨٥.

---

(١) الأردن، المجلس القومي للتخطيط، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية: ١٩٨١ ـ ١٩٨٥** (عمان: المجلس، [د.ت.])، ص ٣٢ ـ ٣٦.

٥ ـ تنخفض نسبة العجز في ميزان السلع والخدمات بحيث تنخفض نسبته الى الانتاج القومي الاجمالي من ٥١,٩٪ عام ١٩٨٠، الى (٤٠,٧ بالمائة) في عام ١٩٨٥. وذلك بفرض أن المستوردات من السلع والخدمات ستزداد بمعدل نمو سنوي قدره (١٣,٥ بالمائة) الا أن الصادرات من السلع والخدمات سترتفع بمعدل (١٧,٨ بالمائة) سنوياً بسبب التوسع في الصادرات الوطنية وتنويعها وزيادة الدخل من السياحة وتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج.

٦ ـ توفير الحاجات الأساسية للمواطن والحد من التباين بين الأقاليم.

٧ ـ تطوير قوة العمل عن طريق التوسع في مجالات التعليم والتدريب وتطوير القدرات الفنية والمهنية، مع السعي لتحقيق التوازن الكمي والنوعي في سوق العمل والمحافظة على معدلات مناسبة بين الأطر العليا والوسطى، وزيادة مساهمة المرأة في سوق العمل بتوفير المزيد من الفرص التعليمية والتدريبية لها.

استثمارات الخطة:

تعتبر استثمارات الخطة، اضافة الى اتباع السياسات المالية والنقدية الملائمة، من أهم الوسائل لتنفيذ مشروعات الخطة فقد دعت الخطة الى استثمار (٣٣٠٠) مليون دينار بالأسعار الجارية خلال سنوات الخطة، وخصص منها حوالى (٦١ بالمائة) للحكومة المركزية والمؤسسات العامة المستقلة، و (٣٩ بالمائة) للقطاع الخاص والمختلط. وبلغ نصيب قطاعات الانتاج السلعي والسياحة (٥٢,٩ بالمائة) من مجموع الاستثمارات والباقي منه (٤٧,١ بالمائة) لقطاعات البنية الأساسية والقطاعات الاجتماعية والخدمات.

ولقد حظيت الصناعة والتعدين بنسبة (٢٣ بالمائة) من جملة الاستثمارات، يليها في الأهمية قطاع النقل الذي استأثر بنسبة (١٦,٥ بالمائة)، وقطاع المياه والري الذي حظي بنسبة (١٥,٨ بالمائة)، ثم قطاع الاسكان والابنية الحكومية (٩,٣ بالمائة) من جملة الاستثمارات.

تمويل الانفاق على التكوين الرأسمالي للحكومة المركزية

قدرت استثمارات الحكومة المركزية بحوالى ١٧٦٠ مليون دينار خلال سنوات الخطة بالأسعار الجارية على أن يتم التمويل على النحو التالي:

	بالمليون دينار
١) الفائض في الحساب الجاري	٩٢١
٢) القروض والمساعدات الفنية من الخارج	١١٦٢
٣) السندات الحكومية (الاقتراض الداخلي)	١٥٠
مجموع الموارد (١ ـ ٣)	٢٢٣٣
ناقص	
٤) تسديد القروض الخارجية	٩٨
٥) تسديد القروض المحلية	٥٠
٦) المساهمات في القطاع الخاص	٣٢٥
المجموع (٤ ـ ٦)	٤٧٣
٧) الانفاق على التكوين الرأسمالي للحكومة المركزية	١٧٦٠

ثانياً: نظرة تحليلية

يمكن ملاحظة أربعة أمور بارزة من دراسة الخطة الخمسية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥:

١ ـ طموح كبير في الأهداف.
٢ ـ تركيز على التنمية الاجتماعية اضافة الى التنمية الاقتصادية.
٣ ـ خلو الخطة من التخطيط الاقليمي والتركيز على التخطيط القطاعي.
٤ ـ النص صراحة على تعزيز العمل الاقتصادي والتكامل التنموي العربي.

ونناقش الأمر الأول بشيء من التفصيل لأهميته. لقد انطلقت خطة التنمية الخمسية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ في معطياتها من مقومات الاقتصاد الأردني والخبرة المستفادة من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السبعينات، والتي حقق الاقتصاد الاردني من خلالها قفزات كبيرة في جميع النواحي، وحقق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الاجمالي (١١ بالمائة) وفي الناتج القومي الاجمالي (١٢,٦ بالمائة) خلال فترة الخطة الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠[٢]. وعندما بوشر بالتحضير للخطة الخمسية الثانية موضوع الدراسة في عام ١٩٨٠، كان الأردن يمر بمرحلة ازدهار لم يشهد لها مثيلاً، فالدخل مرتفع والمساعدات الخارجية وتحويلات العاملين في أوج ارتفاعها والعمالة شبه كاملة. فجاء هدف نمو الدخل (الناتج المحلي الاجمالي) مرتفعاً (١١

---

(٢) خليل حماد، «التخطيط للتنمية الاقتصادية: دراسة عن التجربة الأردنية،» مجلة تنمية الرافدين، العدد ١٥ (ايلول / سبتمبر ١٩٨٥)، ص ١٢٨.

بـالمائـة)، والناتـج القـومي الاجمـالي كـذلـك (١٠,٩ بـالمـائـة). وتـوقعت الخـطة أن تصـل الاستثمارات الى (٣,٣٠٠) مليون دينار بالاسعار الجارية خلال سنوات الخطة. وبـاستعراض الاستثمارات المتحققة خـلال السنوات ١٩٨١ ـ ١٩٨٤ نجـد أنها كانت ٥٨٧,٩؛ ٦١٩,٣؛ ٥١٠,١؛ ٤٩٠ مليون دينار بـالأسعار الجـارية[٣]. وقـد بلغت في مجموعهـا ٢٢٠٧,٤ مليون دينـار أو ما نسبتـه (٦٦,٩ بالمـائة) من الاستثـمارات المخـططة، ومن غـير الممكن أن تغـطي الاستثـمارات المخططة في العـام الأخير ١٩٨٥، ولا سيما إذا لاحـظنـا أن هـذه الاستثـمارات أخذت بالتناقص منذ عام ١٩٨٢. ومن المعلوم أن استثمارات الخـطة الخمسيةالأولى(١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) قـدرت بمبلغ ٧٦٥ مليون دينار بأسعار ١٩٧٥ الثابتـة، في حين بلغت الاستثـمارات الفعلية (٨٣٧,٨) مليون دينـار خلال سنـوات الخطة. ومن هنـا يلاحظ الـطموح الكبـير في تقدير الاستثـمارات المتوقعـة للخطة الخمسيـة (١٩٨١ ـ ١٩٨٥)، ذلك أن المخـطط قد تـأثر كثيراً بانجازات الخطة الخمسية الأولى واعتبر أن هذا الاندفـاع التنموي سـوف يستمر خـلال سنوات الخطة الثانية، بل انه لم يدر في خلد المخططين أن ركوداً عالمياً سوف يأخذ طـريقه الى الأردن فيـتراخى الطلب عـلى الصادرات الأردنيـة، وتتناقص المسـاعدات الخـارجية وتتبـاطأ معدلات نمو تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج.

ثالثاً: تقويم الخطة

نتبـع في تقـويم الخـطة الخمسيـة (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) مقـارنـة الأهـداف المخـططة مـع الأهداف المتحققة فعلاً. ونود أن ننـوه بأن الأرقـام المتحققة هي للفـترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٤. فما زالت أرقام عام ١٩٨٥ غـير منشورة في الاحصـاءات الرسميـة، ولكن هذا لا يمنـع من عقد مقارنة بين وتائر النمو المخططة والفعلية. ولو افترضنا أن حجم الاستثمار في عـام ١٩٨٥ كان مساوياً للاستثمار في عـام ١٩٨٤، لأصبح حجم الاستثـمار المتحقق (٢٦٩٧,٤) مليون دينـار مقـارناً بـ (٣,٣٣٠) مليـون دينار مخـطط للاستثـمار. وبذلـك تكون نسبـة الاستثـمار الفعـلي (٨١,٧ بالمائة) من الاستثمار المخطط. وهذا يعني أن المشـاريع التي تم انجـازها لا تـزيد عن (٨٠ بالمائة) من المشاريع المخططة. هذا على افتراض ثبات الاسعار على حالها، لكن الأسعار (الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة) زادت بمقدار (٢٦,٢ بالمائة) بين عـامي ١٩٨٠ و١٩٨٤. وهذا يعني أن حجم الاستثمار قد فقد (٢٦,٢ بالمائة) من قيمته نتيجـة التضخم خلال الفـترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤. لذلك، فالنتيجة المنطقية لما سبق، أن نجد الأهداف الرقميـة الفعلية أقـل مما هو مخطط لها خلال فترة الخطة الخمسية.

---

(٣) الأردن، البنك المركزي الأردني، **النشرة الاحصائية الشهرية**، المجلد ٢١، العدد ١٢ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥)، جدول رقم (٤٣).

فإذا انتقلنا من العام الى الخاص، وحسبنا معدلات النمو السنوية في الناتج المحلي الاجمالي، والقطاعات السلعية والخدمية المكونة للانتاج المحلي الاجمالي، لوجدنا اختلافاً كبيراً بين الهدف المخطط والفعلي. ففي حين كان الهدف الأول للخطة تحقيق نمو سنوي في الانتاج المحلي الاجمالي بمعدل (١١ بالمائة)، نجد أن معدل النمو السنوي المتحقق فعلاً هو (٤,١ بالمائة) و(٥,٣ بالمائة) في الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة، وبسعر السوق على التوالي. كما بلغ معدل النمو السنوي في الانتاج القومي الاجمالي (٦ بالمائة) مقارناً بمعدل مخطط قدره (١٠,٩ بالمائة) سنوياً. ويرجع القصور في نمو الناتج المحلي الاجمالي الى القصور في نمو معظم القطاعات المكونة له. وباستثناء قطاع الزراعة الذي نما بمعدل يفوق المخطط، فإن جميع القطاعات قد قصرت في نموها عن المعدل المخطط.

وفيما يتعلق بالهدف الثاني وهو تغيير بنية الاقتصاد الوطني لصالح قطاعات الانتاج السلعي، فيمكن القول إن هذا الهدف ظل بعيد المنال (انظر الجدول رقم (٢)). ففي حين هدفت الخطة الى زيادة مساهمة قطاعات الانتاج السلعي في الانتاج المحلي الاجمالي من (٣٨,٨ بالمائة) في عام ١٩٨٠، الى (٤٦ بالمائة) في عام ١٩٨٥، نجد أن هذه النسبة هي (٣٨,٤ بالمائة) في عام ١٩٨٤ دون تغيير يذكر. كما أن مساهمة قطاعات الخدمات بقيت هي الأخرى دون تغيير، وظل قطاع الخدمات يساهم بنسبة (٦١,٦ بالمائة) من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٤.

وفيما يتعلق بهدف زيادة الايرادات المحلية في الموازنة العامة، يمكن القول إن هذا الهدف قد تحقق الى حد بعيد حتى عام ١٩٨٤. ففي حين هدفت الخطة الى زيادة نسبة الايرادات المحلية الى النفقات الجارية من (٧٠,٠ بالمائة) عام ١٩٨٠، الى (٩١,٩ بالمائة) عام ١٩٨٤، نجد أن نسبة الايرادات المحلية الفعلية الى النفقات الجارية الفعلية قد زادت من (٦٧,٣ بالمائة) عام ١٩٨٠، الى (٨٩,٩ بالمائة) عام ١٩٨٤. ومن المرجح أن تصل هذه النسبة الى (١٠٠ بالمائة) عام ١٩٨٥. ويرجع السبب في ذلك الى أن الضرائب غير المباشرة قد نمت بمعدل (١٥,٤ بالمائة) مقارناً بمعدل مخطط (١١ بالمائة) سنوياً. ويعتبر مؤشر زيادة الايرادات المحلية بالنسبة الى النفقات الجارية مؤشراً على الاستقلال الاقتصادي، إذ تستطيع الدول تمويل النفقات الجارية دون اللجوء الى المساعدات أو الإقتراض الخارجي.

وفيما يتعلق بتخفيض نسبة العجز في ميزان السلع والخدمات مع الخارج، فقد تم تحقيق هذا الهدف جزئياً. ففي حين هدفت الخطة الى زيادة الصادرات من السلع والخدمات بمعدل نمو سنوي (١٧,٨ بالمائة) نجد أن معدل النمو السنوي الفعلي لم يتجاوز (٦,٨ بالمائة). كما أن المستوردات من السلع والخدمات قد زادت بمعدل نمو سنوي قدره (٥,٣ بالمائة) مقارناً بمعدل نمو متوقع قدره (١٣,٥ بالمائة) خلال سنوات الخطة. وهذا الفرق في النمو بين الصادرات والمستوردات من السلع والخدمات، قد أدى بدوره الى تخفيض نسبة العجز في ميزان السلع والخدمات مع الخارج من (٢٤,٢ بالمائة) عام ١٩٨٠، الى (٢٠ بالمائة) من الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٨٤.

ويمثل انسياب رؤوس الأموال بين الأقطار العربية مظهراً من مظاهر التعاون العربي. والأردن يشجع دخول رؤوس الأموال العربية ويعاملها معاملة رأس المال الأردني ويسن التشريعات لحمايتها. والجدير بالذكر أن البلدان العربية وبخاصة الغنية منها، تقدم للأردن دعماً مالياً وذلك لدعم صمود الأهل في الأراضي المحتلة. كما تتلقى قروضاً انمائية بشروط جديدة من وجهة نظر الأردن، على الرغم من أن المساعدات والقروض الفعلية قد قصرت عما هو متوقع طبقاً لمؤتمرات القمم العربية في بغداد وعمان. وفيما يلي بيان بالمساعدات والقروض المتوقعة والفعلية للفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥.

جدول رقم (١)
المساعدات والقروض الفعلية والمتوقعة: (١٩٨١ ـ ١٩٨٥)
(بملايين الدنانير وبالأسعار الجارية)

السنة	المساعدات المالية العربية لدعم الموازنة		القروض الانمائية	
	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي
١٩٨١	٢٢٤	٢٠٦,٣	١٠٧	٧٥,٧
١٩٨٢	٢٢٤	١٩٩,٦	١٥١	٦٥,٣
١٩٨٣	٢٢٤	١٩٦,٧	٢١٥	٧٦,٨
١٩٨٤	٢٢٤	١٠٦,١	٢٩٣	١٤١,٣
١٩٨٥	٢٢٤	١٩٤,٩	٣٩٦	١٧٨,٩
المجموع	١٢٢٠	٩٠٣,٦	١١٦٢	٥٣٨
(٪)	١٠٠,٠	٧٤,١	١٠٠,٠	٤٦,٣

المصدر: الأردن، المجلس القومي للتخطيط، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥**، جدول رقم (٧)، ص ٥٤، بالنسبة للأرقام المخططة. وبالنسبة للأرقام الفعلية، انظر: الأردن، البنك المركزي الأردني، **النشرة الاحصائية الشهرية**، المجلد ٢٢، العدد ١ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٦)، جدول رقم (٣٨).

القطاعات الاجتماعية

تم تحقيق تقدم ملحوظ في توفير الخدمات الاجتماعية التي تلبي حاجات المواطن الأساسية في مجالات الصحة والتربية والتعليم والمياه والكهرباء، فارتفعت النفقات الجارية للحكومة المركزية للقطاعات الاجتماعية من ٥٣,٤ مليون دينار في عام ١٩٨٠، الى ٩٣,٧ مليون دينار بالأسعار الجارية في عام ١٩٨٥، مما ترتب عليه زيادة نسبة هذه النفقات الى مجموع النفقات الجارية للحكومة المركزية من (١٥,٩ بالمائة) الى (١٧,٢ بالمائة) على التوالي(٤).

---

(٤) الأردن، البنك المركزي الأردني، **النشرة الاحصائية الشهرية**، المجلد ٢٢، العدد ١، (كانون الثاني/ =

كذلك ارتفعت نسبة السكان المزودين بالكهرباء من خلال الشبكات العامة من حوالى (٦٥ بالمائة) في عام ١٩٨٠، الى (٩٢,٩ بالمائة) في عام ١٩٨٥. وارتفع استهلاك الفرد من (٤٧٨) كيلواط/ساعة في عام ١٩٨٠، الى (٩٣٢) كيلواط/ساعة في عام ١٩٨٥. كما ارتفعت نسبة السكان المزودين بالماء من خلال الشبكات العامة من حوالى (٨٠ بالمائة) من عام ١٩٨٠، الى (٩٥ بالمائة) في عام ١٩٨٥. فزاد استهلاك الفرد من ٧٠ لتراً يومياً في عام ١٩٨٠، الى ٨٠ لتراً يومياً في عام ١٩٨٥[٥].

وفي مجال الصحة، فقد تم جمع المؤشرات التالية لعام ١٩٨٤ بالمقارنة مع عام ١٩٨٠ كالتالي[٦]:

	١٩٨٠	١٩٨٤
عدد المستشفيات	٣٥	٤١
عدد الأطباء	١٧١٥	٢٣١٠
عدد الأطباء لكل ١٠٠٠ مواطن	٠,٨	٠,٩
عدد الأسرّة	٢٧٤٣	٣٥٧٨
عدد الأسرّة لكل ١٠٠٠ مواطن	١,٢	١,٤
عدد أطباء الأسنان	٣٥١	٤٨٦
عدد الصيادلة	٥٥٠	٨٠٠
القابلات	٢٠٧	٢٦٦
الممرضون القانونيون	٥٥٥	٨٣٠
المختبرات الطبية	٢٦١	٣٧٣
عدد الوفيات لكل ١٠٠٠ مواطن	٣	٣

ويلاحظ الزيادة المطلقة والزيادة النسبية في هذه المؤشرات وبخاصة عدد الأطباء وعدد الأسرّة لكل ١٠٠٠ مواطن بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥.

وبالنسبة للتعليم، فقد عمت فرص التعليم الابتدائي جميع قرى الاردن، فارتفعت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية من (٩١,٢ بالمائة) للعام الدراسي ١٩٧٩/١٩٨٠ لمن هن في فئات العمر (٦ ـ ١١ سنة) الى حوالى (٩٥ بالمائة) في العام الدراسي ١٩٨٣/١٩٨٤. وفيما يلي بعض المؤشرات عن تطور التعليم بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٤ كالآتي[١١].

= يناير ١٩٨٦)، جدول رقم (٣٩).

(٥) بالنسبة لأرقام عام ١٩٨٠ فقد اخذت من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥، ص ١٢ ـ ١٤. وبالنسبة لأرقام ١٩٨٥، فقد جمعها الباحث من الدوائر المختصة بالاتصال المباشر.

(٦) بالنسبة للمؤشرات الصحية في عام ١٩٨٤، انظر: الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٨٤ (عمان، [د.ت.])، ص ٧١ ـ ٧٥.

المرحلة	العام الدراسي ١٩٨٠/١٩٧٩	العام الدراسي ١٩٨٤/١٩٨٣
المرحلة الالزامية		
عدد الطلاب	٦٠٧٠٠١	٦٧٨٤٤٢
عدد الطلاب في الصف الواحد	٣٣,٧	٣٢,١
عدد الطلاب لكل معلم	٢٦,٦	٢٨,٧
المرحلة الثانوية		
عدد الطلاب	٩٠٠٥٣	٩٥٥٤٠
عدد الطلاب في الصف الواحد	٣٣,٨	٣٣,٨
عدد الطلاب لكل معلم	٢١,٠	٢٠,٢
التعليم الجامعي		
عدد الطلاب	٢٧٥٢٦	٥٥٤٩٥
عدد الطلاب/مدرس (متفرغ وغير متفرغ)		٢٣

المصدر: بالنسبة للعام الدراسي ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥، ص ١٣٠، بالنسبة للعام الدراسي ٢١,١٣ ١٩: النشرة الاحصائية السنوية ١٩٨٤، ص ٧٦ ـ ٨٠.

كما زاد الاهتمام بالتعليم المهني. فبلغ عدد المدارس المهنية في المرحلة الثانوية تسع عشرة مدرسة وبلغ عدد الطلبة فيها (٢٥٣١٠) في العام الدراسي ١٩٨٤/١٩٨٣. كذلك زاد الاهتمام بالطلبة المعوقين. فبلغ عدد مدارس المعوقين احدى عشرة مدرسة عدد طلابها (٧٨٧) طالباً في العام الدراسي ١٩٨٤/١٩٨٣، هذا ولا تشمل هذه المؤشرات، عن الصحة والتعليم، أبناء الضفة الغربية، ولا طلبة جامعة مؤتة الحديثة، ولا طلبة التعليم العالي الاردنيين في الخارج والذين قدر عددهم في العام الدراسي ١٩٨٤/١٩٨٣ بحوالى خمسين ألف طالب.

وبالنسبة الى زيادة مساهمة المرأة في قوة العمل، فقد زادت هذه النسبة من حوالى (٨ بالمائة) من القوى العاملة الأردنية، الى حوالى (١٤ بالمائة) بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥ على التوالي، علماً بأن قوة العمل في الأردن تقدر بحوالى نصف مليون أو حوالى (٢٠ بالمائة) من السكان، عدا عن قوة العمل الوافدة.

وفي قطاع التعليم، بلغت نسبة البنات ٣٩ بالمائة في التعليم الجامعي، و٤٧ بالمائة في مراحل التعليم الاخرى للعام الدراسي ١٩٨٤/١٩٨٣.

رابعاً: خلاصة

يمكننا مما سبق أن نستخلص الآتي:

١ ـ لم تحقق الخطة أهدافها فيما يتعلق بهدف النمو لا في الناتج المحلي، ولا في القطاعات المكونة لهذا الناتج. ولم تكن الأهداف المتحققة قريبة حتى من الهدف المخطط، كما لم تنجح الخطة الخمسية الثانية ولا الخطط السابقة في احداث تغيير معقول في بنية الاقتصاد الأردني. فقطاع الخدمات هو القطاع القائد ويشكل أكثر من (٦٠ بالمائة) من مجمل الناتج المحلي الاجمالي. أما في مجال القطاعات الاجتماعية، فقد تحقق تقدم ملموس في قطاعات الصحة والتعليم وتم تغطية الغالبية العظمى من البلاد بشبكتي الكهرباء والمياه.

٢ ـ ان الأسباب الكامنة وراء عدم تحقيق الأهداف الرقمية للخطة، يرجع بالدرجة الاولى الى عدم رصد الاستثمارات لتنفيذ المشاريع المخططة، وهذا بدوره يرجع الى الركود العالمي وتراجع عائدات البلدان النفطية التي يعتمد عليها الأردن كثيراً في تمويل التنمية ودعم موازنة الدولة. اضافة الى ذلك، فإن تحويلات العاملين الاردنيين أخذت تنمو بمعدلات متباطئة بالنسبة الى السنوات السابقة. ولقد كان للحرب العراقية ـ الايرانية أثر سلبي على الاقتصاد الاردني نظراً للعلاقة العضوية بين الاردن والعراق. ولا يمكن بأي حال إغفال عنصر الإدارة في التخطيط من مسؤولية عدم تحقيق الأهداف المخططة.

٣ ـ عندما تكون التنمية الاقتصادية في بلد ما رهناً للعوامل الخارجية بالدرجة الاولى، تصبح أهداف أي خطة في مهب الرياح، وتصبح انجازات أي خطة سابقة موضع الشك والتساؤل.

٤ ـ لذلك فمن البديهي والحالة هذه، أن تعنى المؤسسات التي تشرف على التخطيط برسم البدائل المختلفة لكل مستوى من مستويات الاستثمار، فتحدد أهدافاً طبقاً لكل مستوى، والا استحالت الخطط التنموية، بل والتخطيط الاقتصادي الى نوع من الممارسات التي تكون نتيجتها الفشل والحبوط.

تعقيب ٢

د. منذر أحمد الشرع(*)

مقدمـــة

أود التركيز على بعض الاتجاهات والتغيرات في تجربة الأردن التنموية، وذلك لاستكمال الصورة التي يعرضها الباحث.

ان من يستعرض الأهداف العامة والمحددة، ومرتكـزات واستراتيجيـات خطط التنميـة الأردنية المتعاقبـة، يلحظ تشابهـاً كبيراً فيهـا، وذلك عـلى الرغم من اعـادة ترتيب الأولـويات لتأخذ بعين الاعتبار الظروف المستجدة على الصعيد الوطني والعربي والدولي.

كان الهدف الأول لبرنامج التنمية للسنوات السبع ١٩٦٤ ـ ١٩٧٠، هو تخفيض العجز في الميزان التجاري، ومن ثم تخفيض الاعتماد على المساعدات الأجنبية لدعم المـوازنة. وتـأتي زيادة معدل الدخل الفردي في آخر قائمة الأهداف، مع التـأكيد ـ في وثيقـة البرنـامج ـ عـلى وجوب انسجامه مع الهدف الأول(١).

ثم جاءت خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ لتضع هدف تخفيض العجز في الميـزان التجاري وتقوية ميزان المدفوعات في ذيل قـائمة الأهـداف، وتعطي الأولـوية القصـوى لخلق فرص عمل جديدة في جميع القطاعات الاقتصادية.

أما هدفها الثاني فكان زيادة الانتاج المحلي الاجمالي بمعدل ٩,٩ بالمائة لقطاعات الانتاج السلعي و٦,٩ بالمائة لقطاع الخدمات، أي بمعدل عام ٨ بالمائة سنوياً. وتلا ذلك التركيز على تطوير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعيـة في الأردن، واعادة تنـظيم وتقويـة الحكومـات المحلية

(*) دائرة الاقتصاد والعلوم الادارية في جامعة اليرموك ـ اربد.

(١) Jordan Development Board, *The Seven Year Program for Economic Development of Jordan, 1964-1970* (Amman: The Board, [n.d.]), pp. 5 - 6.

لتطوير المناطق الريفية والحد من الهجرة من الريف الى المدينة. كما أشارت الخطة الى ضرورة زيادة الموازنة العامة على مصادر الايرادات المحلية[2].

أما في الخطة الخمسية الأولى ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ فيقفز هدف تحقيق معدل نمو في الانتاج المحلي الاجمالي بواقع ١٢ بالمائة سنوياً الى مقدمة الأهداف، مع التركيز على تحقيق معدل نمو سنوي لقطاعات الانتاج السلعي (٢١,١ بالمائة) أسرع من ذلك لقطاع الخدمات (٨,٦ بالمائة)، وذلك لإحداث تغيير هيكلي في بنية الاقتصاد الوطني. هذا مع ثبات ترتيب بقية الأهداف كما ورد في الخطة السابقة[3].

كما تركز الخطة الخمسية الحالية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ على تحقيق معدل نمو في الانتاج المحلي الاجمالي بواقع ١١ بالمائة سنوياً، بحيث يؤمل أن تحقق قطاعات الانتاج السلعي وقطاع الخدمات معدلات نمو سنوية تبلغ ١٤,٩ بالمائة و٨,٤ بالمائة على التوالي[4].

ان استمرار ظهور هدف تخفيض العجز في الميزان التجاري في الخطط المتعاقبة يشير الى استنتاجين. **الأول**، عدم التمكن من تحقيق هذا الهدف، **والثاني**، ادراك أهميته في تخفيض الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية. ولكن هبوطه على سلم أولويات الخطط يشير أيضاً الى ادراك القائمين على التخطيط لصعوبة تحقيق نجاح يعتد به في هذا المضمار ـ في المدى القصير والمتوسط على الأقل ـ وذلك لسببين:

أولاً: ضيق القاعدة الانتاجية المحلية سواء لسلع التصدير أم احلال الواردات، والتي ترتبط بمحدودية الموارد وضيق نطاق السوق المحلي مما لا يسمح بقيام صناعات انتاجية بحجم يؤهلها للاستفادة من مزايا الانتاج الكبير، وبالتالي الوصول الى مركز تنافسي اقليمياً أو عربياً أو دولياً.

ثانياً: اطراد الزيادة في المستوردات من السلع الرأسمالية بما يتفق وتحقيق هدف احداث التغيير الهيكلي في الاقتصاد القومي لصالح القطاعات الانتاجية، والذي سنتعرض له بعد قليل.

كما تجلى الادراك لهذا الوضع في تغيير هدف تخفيض العجز في الميزان التجاري الى تخفيض نسبة العجز في ميزان السلع والخدمات في الخطة الخمسية الثانية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥. فقد ازداد الاهتمام بالتركيز على السياحة وكذلك على تحويلات العاملين في الخارج كمصادر

(٢) National Planning Council [NPC], *Three Year Development Plan, 1973-1975* (Amman: NPC, [n.d.]), pp. 15 and 20-29.

(٣) National Planning Council [NPC], *Five Year Plan, 1976-1980* (Amman: NPC, [n.d.]), pp. 26-27 and 32-36.

(٤) المجلس القومي للتخطيط، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٨١ ـ ١٩٨٥** (عمان: المجلس، [د. ت.])، ص ٣٢ ـ ٥٣.

لتمويل الاستيراد، مما يعكس اهتماماً جديداً بمعيار «المقدرة على الاستيراد» كمقياس لشروط التبادل التجاري.

وتركز خطط التنمية في أهدافها العامة والمحددة وضمن اطار استراتيجياتها على تغيير بنية الاقتصاد الوطني بإحداث تغيير هيكلي لصالح قطاعات الانتاج السلعي. فقد ساهمت هذه القطاعات بما نسبته ٣٥,٦ بالمائة من الانتاج المحلي الاجمالي في عام ١٩٧٢، في حين استحوذ قطاع الخدمات على النسبة الباقية (٦٤,٤ بالمائة) للعام نفسه. وهدفت خطط التنمية الى زيادة نسبة مساهمة قطاعات الانتاج السلعي الى ٣٧,٦ بالمائة و٤٤,١ بالمائة و٤٦ بالمائة، وتخفيض نسبة مساهمة قطاع الخدمات الى ٦٢,٤ بالمائة و٥٥,٩ بالمائة و٥٤ بالمائة في الأعوام ١٩٧٥، ١٩٨٠، و١٩٨٥ على التوالي. إلا أن ما تحقق هو تغيير متواضع في نسب المساهمة مع نهاية عام ١٩٨٠ الى ٣٨,٨ بالمائة لقطاعات الانتاج السلعي و٦١,٢ بالمائة لقطاع الخدمات. انظر الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الانتاج المحلي الاجمالي

القطاع	١٩٧٢		١٩٧٥		١٩٨٠	١٩٨٥
	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط
الزراعة	١٨٠,٠	١٧,١	١٠,٣	٨,٣	٨,٥	٧,٢
الصناعة والتعدين	١١,٠	١٣,٠	١٥,٦	٢٨,٣	٢١,٨	٢٩,٣
كهرباء وماء	١,٣	١,٧	٧,٦	٥,٣	١,١	١,٦
الانشاءات	٥,٣	٥,٨	١,٧	٢,٢	٧,٤	٧,٩
مجموع قطاعات الانتاج السلعي	٣٥,٦	٣٧,٦	٣٥,٢	٤٤,١	٣٨,٨	٤٦,٠
مجموع قطاع الخدمات	٦٤,٤	٦٢,٤	٦٤,٨	٥٥,٩	٦١,٢	٥٤,٠
المجموع العام	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: National Planning Council [NPC]: *Three Year Development Plan, 1973-1975* (Amman: NPC, [n.d.]), table 2, p.27, and *Five Year Plan, 1976-1980* (Amman: NPC, [n.d.]), Table 2, p.35, and

المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٨١ - ١٩٨٥ (عمان: المجلس، [د.ت.])، جدول ٢/٢، ص ٣٥.

ويجب ألّا يفهم أن ما سبق، يشير الى تعثر جهود التنمية في الأردن أو اخفاقها. فالتخطيط الاقتصادي في الأردن يتصف بالمرونة، وعلى حين أنه ملزم للقطاع العام، الا أنه تأشيري بالنسبة للقطاع الخاص. فإن لم تتحقق الأهداف المخططة بالكامل فقد يعزى ذلك اما لقصور في نشاط القطاع العام، أو لعزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في مجالات قد

لا تبدو مجدية من وجهة نظره، أو لا تعطي مردوداً مضموناً. فقد طمحت الخطة الخمسية الأولى ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ الى تحقيق معدل نمو سنوي مقداره ٦٢,٢ بالمائة في قطاع الصناعة والتعدين، و٤,١ بالمائة في قطاع الانشاءات، ولكن معدلات النمو السنوية المتحققة في هذين القطاعين بلغت ١١,٥ بالمائة و٢٤ بالمائة على التوالي.

ويعزى هذا المعدل المرتفع في قطاع الانشاءات الى طفرة في نشاط القطاع الخاص في مجال: العقارات واقامة المباني السكنية والتجارية في تلك الفترة، والذي يواجه الآن ركوداً ومصاعب للمستثمرين الذين اندفعوا في الفترة المذكورة لتحقيق أرباح مضمونة. ولا بد هنا من الاشارة الى أن التخطيط ينصب على المشاكل والمصاعب التي يواجهها مسار التنمية. وتشير الخبرة العملية الى أن كل حل يطرح مشكلة، وأحياناً أكثر من مشكلة، وبالتالي، لا بد من المرونة والتغيير للتكيف مع المستجدات على أرض الواقع(٥). وهكذا، وعلى الرغم من تكرار أهداف الخطط السابقة في الخطة الخمسية الثانية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥، فإن هذه الخطة تبرز مرونة التخطيط في الأردن ومسايرته للاتجاهات الحديثة ومحاولة الاستفادة من الدروس والتجارب السابقة. فعندما اتضح أن تحقيق معدل نمو سنوي في قطاعات الانتاج السلعي بمقدار ٢١,١ بالمائة في الخطة الخمسية الأولى كان طموحاً جداً، تواضع هذا الهدف الى ١٤,٩ بالمائة في الخطة الخمسية الثانية.

اضافة الى هذه المرونة، تشير أهداف ومرتكزات واستراتيجية الخطة الخمسية الثانية الى تجاوب وانسجام التخطيط مع الاتجاهات الحديثة للتنمية. فقد اشتملت الخطة على هدف توفير الحاجات الأساسية للمواطن، سواء المادية أم المعنوية، وكذلك الحد من التباين بين الاقاليم. ففي مجال الحاجات الأساسية المادية مثلاً: المساكن، والماء، والغذاء، والمواصلات، توضح الأهداف العامة للخطة الى ضرورة تحقيق معدل مقبول من الأمن الغذائي، وتطوير مصادر المياه وشبكة المواصلات. كما شملت الحاجات غير المادية بضرورة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والتنمية، وتحسين البيئة ومكافحة التلوث، والاستمرار في تحسين مستوى خدمات التعليم والصحة.

إن هذا التأكيد على الحاجات الانسانية الأساسية، يبرز تحولاً من الاهتمام بالمؤشرات التقليدية للتنمية، التي تهدف الى تنمية الأشياء، الى المؤشرات الاجتماعية، التي تهدف الى تنمية الانسان(٦). حيث أنه وفقاً للمؤشرات الاجتماعية وحتى يكون هناك تنمية حقيقية، يجب

---

(٥) فيما يتعلق بالاعتقادات الخاطئة بشأن اقتصاديات التنمية والمشاكل الناجمة عن الحلول التي قدمتها التنمية، انظر:

Deepak Lal, «The Misconceptions of Development Economics,» *Finance and Development,* vol. 22, no. 2 (June 1985), and Paul Strecten, «A Problem to Every Solution,» *Finance and Development,* vol. 22, no. 2 (June 1985).

(٦) هناك استعراض واف لأدبيات التنمية والاتجاهات الحديثة بمؤشراتها الاجتماعية في: دارم البصام، «حول المفاهيم والمؤشرات الاجتماعية المطلوبة لقياس الانجاز في جهود التنمية العربية: رؤية نقدية للاتجاهات =

الوصول الى اجابات واضحة محددة عن التساؤلات تنمية من؟ التنمية بمن؟ التنمية لمن؟ وكيف؟[٧].

ان الاجابة الصريحة عن هذه التساؤلات، أن لا مناص من التضحية بشيء من معدل النمو لتحقيق حد أدنى من العدالة الاجتماعية.

ومن حيث الاعتماد على الذات ـ والذي يعتبره د. يوسف صايغ احد جوانب استقلالية التنمية[٨] ـ فيبدو واضحاً سعي الخطة الخمسية الثانية لتحقيقه بالعمل على:

ـ زيادة الايرادات المحلية في الموازنة العامة لتغطي (على الأقل) كامل النفقات الجارية، وذلك لتقليص الاعتماد على المعونات الأجنبية.

ـ تطوير قوة العمل الأردنية، وتطوير الثروات المعدنية ومصادر الطاقة وترشيد استخدامها، فضلاً عن زيادة كفاءة القطاع العام.

كما أن الخطة تعتمد منظور التكامل العربي والذي يشير اليه د. يوسف صايغ أيضاً كأحد جوانب استقلالية التنمية[٩].

وكان من أهداف الخطة الخمسية الثانية: المشاركة في عقد التنمية العربية وتعزيز التكامل الاقتصادي العربي. ومن مرتكزاتها: ان التنمية والتطوير في الأردن، ينطلقان من الانسجام والتكامل مع اتجاهات التنمية والتطوير في الأقطار العربية لتحقيق المنافع المشتركة ضمن اطار الوحدة الاقتصادية العربية، حيث أن التنسيق بين خطط التنمية القطرية في المنطقة العربية سيؤدي الى زيادة المنافع المشتركة وتوسيع قاعدتها.

وأخيراً، يلاحظ من مرتكزات الخطة الخمسية الثالثة والتي يجري اعدادها الآن، استمرار النظرة لارتباط الأردن بعلاقة عضوية مع بقية الأقطار العربية، وضرورة تحقيق الحد الأعلى من التعاون العربي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية[١٠].

= الجديدة،» ورقة قدمت من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الى: ندوة المؤشرات الاجتماعية العربية، الحمامات ـ تونس، ٢٨ ـ ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٨٣.

(٧) انظر: يوسف صايغ، «نحو تنمية مستقلة في الوطن العربي،» الفصل الاخير في هذا الكتاب، حيث يضع د. صايغ سؤالا رباعي العناصر: «لماذا ننمي، لمن ننمي، ماذا ننمي، كيف ننمي؟ وان الأجوبة يجب ان تأخذ بالاعتبار اهتمامات التنمية لدى الجماهير العربية».

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) اشار رئيس الوزراء الاردني ووزير التخطيط الى هذه المرتكزات واستراتيجية التنمية في لقائهما مع اللجان الفنية لاعداد الخطة الخمسية الثالثة بتاريخ ١٩٨٥/٧/٣١. انظر تفصيلات اللقاء في: الرأي (عمان)، ١٩٨٥/٨/١.

المُناقَشات

١ ـ جورج العبد

أود أن أطرح قضية نابعة من مراجعتنا لتجربة التنمية في الأردن، ولكن دلائلها تمتد الى عديد من الأقطار العربية ودول العالم الثالث. وهذه القضية تتعلق بالموارد اللازمة لتحقيق التنمية، أي تنمية، والتنمية المستقلة بشكل خاص.

فقد أثار البعض موضوع المشاركة الشعبية في عملية التنمية، كشرط ضروري لانطلاق التنمية المستقلة واستمراريتها. والحقيقة أن هذا أمر بالغ الأهمية، لا سيما إذا تمكن المجتمع من جعل هذه المشاركة الشعبية سنداً لعملية التنمية بدلاً من أن تكون الجماهير عبئاً عليها. وهذه المشاركة الشعبية كما رأينا كان لها الأثر الحاسم في بلورة صيغة التنمية المستقلة في بعض البلدان كالصين وسواها.

ولكن في ظل الأنظمة التي لا تستمد شرعيتها من الجماهير، تحرص الدولة دائماً على تحاشي مواجهة القضية الأساسية وهي مشاركة الجماهير في تحديد صيغة العملية التنموية ومحتواها، وهي تلجأ الى استخدام الموارد التقليدية في تمويل الاستثمار وهي الادخار المحلي، وإن لم يكن هذا كافياً فمن الاقتراض الخارجي أو، كما هو الحال في الأردن، من المعونات الخارجية التي لا تسترد، ومن تحويلات العاملين في الخارج.

والقضية التي يثيرها الاعتماد على التمويل الخارجي أياً كان مصدره هو أن هذا التمويل في الأحوال كافة لا يخصص للاستثمار فقط، ولكن يوجه جزء كبير ومتزايد منه نحو الاستهلاك، ويحدث بذلك أنماطاً من الاستهلاك يصعب فيها بعد التراجع عنها. ولهذا فعندما تواجه الدولة انخفاضاً في التمويل الخارجي لأي سبب من الأسباب، فإنها تجد نفسها أمام خيار ذي شقين: فإما أن تتبع سياسة تقشفية تتطلب في نهاية الأمر تجميداً أو تخفيضاً لمستويات الدخل، لا سيما إذا حرصت الدولة على حماية وتيرة معينة من معدلات الاستثمار،

أو أن يستمر البلد المعني في الانفاق على الاستثمار والاستهلاك، وهذا بدوره يتطلب تمويلاً، إما من مصادر تضخمية ونحن بالطبع نعلم نتائج مثل هذه السياسة، وإما أن يتم عن طريق الاقتراض الخارجي وهذا بدوره يؤدي الى ارتفاع في المديونية ويزيد من عبء خدمة الديون كما شاهدنا في عدد من الدول النامية، وفي نهاية المطاف وفي غياب اتخاذ اجراءات محددة للحد من الانفاق، فإن الاقتراض الخارجي يؤدي الى مأزق.

ولهذا، نعود الى القول بأن المخرج الوحيد هو العودة الى المشاركة الشعبية واتخاذ اجراءات اصلاحية يشارك فيها الشعب ويتقبل متطلباتها ويتحمل نتائجها، ولكن الجماهير لن تكون مستعدة للمساهمة في تحمل هذا العبء إلا إذا كانت في الأساس شريكاً في اتخاذ القرارات الأساسية حول توجه مسار التنمية وتحديد صيغتها ومحتواها. وبهذا، فإن المشاركة الشعبية، اضافة الى الكثير من خصائصها المتميزة ودورها في اعطاء التنمية صبغتها الأصيلة، فإنها تزيد من مناعة الاقتصاد الوطني أمام التقلبات والصدمات الخارجية.

وأخيراً، فنحن نتساءل فيما يخص الأردن وغيره من البلدان العربية التي اعتمدت في العقد السابق على التدفقات المالية الناتجة عن الطفرة النفطية بشكل أو بآخر، كيف ستواجه هذه الأقطار الخيارات المقبلة نتيجة انخفاض سعر النفط ومستوى انتاجه، ونتيجة لما يتبع ذلك من ركود، بل وانكماش اقتصادي في المنطقة؟ وما هي النتائج التي قد تتمخض عن اجراءات التكيّف التي ستفرضها الظروف على هذه الأقطار فيما يخصّ التركيبة الاجتماعية والاقتصادية الداخلية؟

٢ ـ فهد الفانك

أولاً أنا أرفض مقولة ان الأردن ككيان سياسي موجود بقرار من رجلين انكليزي وفرنسي، هما سايكس وبيكو، فالواقع أن الانكليز لم يقرروا وجود دولة الأردن، بل قرروا وجود أكثر من خمس أو ست دويلات ضمن الأردن، مثل دويلة الكورة ودويلة عجلون ودويلة الكرك. . الخ. الأسباب الشكلية ليس لها قيمة في التاريخ، ولدينا اليوم شخصية وخصوصية أردنية بالقدر نفسه الذي توجد فيه شخصية وخصوصية عراقية أو مصرية أو تونسية. . الخ. أما الهوية القومية فهي بطبيعة الحال القومية العربية التي لا يقل انتماء الأردن اليها عن انتماء غيره من الأقطار العربية بل يزيد. ونذكر بالمناسبة أن الأردن اتحد مع العراق في وقت ما، ولم يحدث الانفصال بقرار من سايكس وبيكو!

بعد هذه المقدمة أريد الاشارة الى نشاط الحركة العمرانية في الأردن التي أشار اليها الباحث أكثر من مرة، وأقول ان لهذه الحقيقة أبعاداً سياسية، ففي كل خطة كنا نرصد مبالغ كبيرة للاسكان، والذي يحدث فعلاً هو أن نتمكن من انفاق ضعف الى ثلاثة أضعاف الاستثمار المخصص لهذا النشاط، بسبب سهولة تمويل هذا النشاط داخلياً وخارجياً وبشروط تفضيلية من حيث الفائدة والمهلة.

كذلك فقد أوجدنا مؤسسات للاسكان مثل بنك الاسكان الذي بدأ قبل حوالى ١٢ سنة بمليون دينار وتزيد موجوداته اليوم عن ٣٠٠ مليون دينار في ٧٥ فرعاً تغطي كل مدينة وبلدة وحي، ومؤسسة الاسكان التي تقوم ببناء الضواحي السكانية والمدن الاسكانية، وقد أمكن تدبير تمويل لها يزيد عن ١٥٠ مليون دينار، فضلاً عن مؤسسة التطوير الحضري التي تهدف لتحويل المخيمات والمناطق الفقيرة الى مناطق سكنية حديثة بأموال مقترضة من مؤسسات دولية.

وبرأيي أن السبب في سهولة تمويل ذلك ربما يعود الى رؤية معينة مفروضة، وهي تشجيع زيادة طاقة الاردن على الاستيعاب البشري. حيث يجري تفريغ الضفة الغربية تدريجياً وطرد الفلسطينيين من لبنان وغيره، وهذا يستوجب طاقة استيعاب للسكان تزيد عن نسبة النمو الطبيعي للإسكان. وأخشى أن جانباً من النشاط الاسكاني في الاردن هو ـ شئنا أم أبينا ـ بناء وطن بديل لبعض الفلسطينيين يجد دعماً تمويلياً خارجياً سخياً.

ويقول الباحث في أكثر من موقع أن مدخرات اللاجئين الفلسطينيين كانت نواة لحركة التنمية الاردنية. وأنا لا أوافق على ذلك، وأعتقد أن النازحين جاءوا صفر اليدين وكان أكثرهم يظنون أنهم سيقيمون في الاردن لمدة أيام فقط ريثما تفرغ الجيوش العربية من تحرير فلسطين. واستدل على ذلك من أنه عندما تم استبدال الجنيهات الفلسطينية وهي العملة المتداولة في فلسطين والاردن حتى عام ١٩٥٠ بلغ مجموع هذه العملات المحولة الى دنانير اردنية حوالى ٩,٥ مليون جنيه فقط، بما في ذلك ما يملكه أبناء الضفة الشرقية. ويدلنا هذا على أن التنمية في الاردن بدأت من الصفر. ولكن هذا لا ينفي أن الفلسطينيين الذين نزحوا الى الاردن كانوا يمثلون رأسمالاً بشرياً تتوافر لبعضهم الخبرات المهنية والادارية ولكن هذا شيء، والمدخرات المالية شيء آخر.

وأعاد الباحث جهد التخطيط في الاردن الى عام ١٩٦٢ عندما وضعت خطة السنوات السبع، والواقع أن التخطيط، بمعنى ما، أقدم من ذلك. وقد بدأ بزيارة وفد البنك الدولي للأردن عام ١٩٥٢، حيث وضع للأردن برنامج السنوات العشر، أعتقد أن هدفه كان تخفيف وطأة النزوح من فلسطين وتمكين الاردن من استيعاب المهجرين.

في مجال التخطيط لا بد من الاشارة الى أن التخطيط في الاردن توجه نحو الاستقلالية الاقتصادية والمالية والتخلص من التبعية في مرحلتين هما ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧ أي قبيل العدوان و١٩٧٣ ـ ١٩٧٥، وقد رسمت كل من الخطتين بهدف رئيسي وهو تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية (وقد كانت غير عربية) وقد نجح الاردن فعلاً في تخفيض هذا الاعتماد. ولا بد من ملاحظة أن الحكومة الاردنية في الحالتين عند وضع هذا التخطيط كانت برئاسة وصفي التل الذي أسيء فهمه كثيراً في الوطن العربي للأسف، مع أنه كان من رؤساء الحكومات العربية القلائل الذين يتمتعون برؤية وطنية ومستقبلية أصيلة.

وفي هذا المجال نذكر أن خطة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧ نصت على تخفيض نسبة نمو الاستهلاك

من ٣ بالمائة الى ١ بالمائة كما يقول الباحث، وهذه على حسب ما أعلم أول مرة تقوم فيها حكومة عربية بمواجهة شعبها بمسؤولياته، ومطالبته بخفض مستوى معيشته كثمن للاستقلال الوطني والارادة الحرة والتخلص من التبعية. بعكس ذلك نجد أن أكثر الحكومات العربية تتوسع في الانفاق الاستهلاكي والدعم الاستهلاكي لاسترضاء الجماهير وشراء الولاءات والتضحية بالمستقبل.

وقدم الباحث جدولاً يدل على الانتاج المحلي قبل احتلال عام ١٩٦٧، كان موزعاًبحيث يخص الضفة الغربية ٣٦ بالمائة فقط، وهو يعتقد أن هذا كان اتجاهاً انمائياً مقصوداً، وأنه أدى الى نزوح اضافي من الضفة الغربية الى الشرقية.

في هذا المجال أرجو أن أوضح وبخاصة أن أكثر الموجودين ليسوا من المقيمين في الاردن، بأن هذا لا يدل على أي انحياز، فالواقع أن الضفة الغربية تشكل ٦ بالمائة من مساحة الاردن، فإذا كانت تساهم بحوالى ٣٨ بالمائة من الانتاج الزراعي، و٤٠ بالمائة من قطاع التشييد، فإن هذا يدل على مدى تقدم الزراعة في الضفة الغربية، وعلى كثافة الاعمار فيها، وكل ما هنالك أن العاصمة تقع في الضفة الشرقية وتتركز فيها مختلف نشاطات الحكومة والاستيراد والتصدير والنقل . . الخ . ولو قورن النشاط الاقتصادي في احدى محافظات الضفة الغربية مع أي محافظة في الضفة الشرقية (عدا العاصمة) لوجدنا أن الصورة معكوسة على طول الخط.

أريد أن أقول أيضاً ان ما سماه الباحث نجاحاً لخطة التنمية الخمسية الأولى ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ والذي تمثل في تجاوز الاستثمارات للمبلغ المخطط يحتاج لبعض التوضيح والتحفظ. فالواقع أن التجاوز تم مالياً وليس كمياً، أي أن الخطة حققت أقل من المطلوب ولكن بكلفة أعلى، وقد كلفت المشاريع الكبرى أكثر من ضعف التقديرات المسبقة، وأنا لا أسمي ذلك نجاحاً أو تجاوزاً لأهداف الخطة.

كذلك يلاحظ في هذا المجال أن استثمارات الخطة الخمسية الثانية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥بلغ حوالى ٩٣ بالمائة من حجم الاستثمارات المقررة، ومع ذلك لم يتحقق من النمو سوى ثلث النسبة المقررة، أو ٤,٢ بالمائة سنوياً بدلاً من ١١,١ بالمائة سنوياً بالأسعار الثابتة. وهي ظاهرة تستحق التفسير، وتدل على ضعف الارتباط بين استثمارات الخطة وبين النمو.

ويذكر أيضاً أن لدينا في الأردن مشكلة هيكلية من حيث أننا نستهلك حوالى ١١٠ بالمائة من الانتاج المحلي، ونستثمر حوالى ٤٠ بالمائة منه، وبذلك يبلغ انفاقنا الكلي ١٥٠ بالمائة من الانتاج المحلي الاجمالي. ويعود ذلك الى أهمية الدخل من العوامل الخارجية، وبخاصة المساعدات المالية للخزينة، وتحويلات المغتربين الى ذويهم المقيمين في البلد والتي لا بد أن تترجم نفسها بشكل استهلاك يجري توفيره عن طريق الاستيراد.

ويقول الباحث ان خدمة الدين العام تقارب ٦ بالمائة من حصيلة الصادرات من السلع والخدمات، وقد كنت أتمنى لو أنه لم يقتبس هذا الرقم على علاته من البنك المركزي الاردني،

لأن الارقام المتوافرة تدل على أن عبء خدمة الدين الخارجي قد يزيد كثيراً عن ضعف هذه النسبة.

وفي المجال المفهومي وبخاصة في مجال الحديث عن استقلالية التنمية، فإني أذكر أن التعامل مع الاقتصاد الاردني والتنمية الاردنية من خلال الأرقام الصماء، ومدى الاعتماد على التمويل الخارجي، يدل على قدر كبير من التبعية، ولكني مع ذلك لا أقبل هذا المفهوم لسبب بسيط هو أن نحو ٩٠ بالمائة من التمويل الخارجي للاردن هو من مصادر عربية، وفي النطاق العربي لا أسمي ذلك تبعية، بل اعتماداً عربياً متبادلاً.

ولا بد هنا من الاشارة الى أن الاردن يتحمل عبئاً غير عادي لكونه الحاجز الجغرافي والبشري بين العدو وبين الثروات العربية، وبالتالي، فإن دعم الاردن مالياً من قبل البلدان العربية القادرة هو حق طبيعي للاردن، ومسؤولية حربية. ويكفي الاردن أنه يخصص واحداً من كل أربعة من قواه العاملة للقوات المسلحة، ويخصص لها ٢٥ بالمائة من موازنة الدولة الكلية وهي نسبة عالية لا تتفوق عليها سوى اسرائيل، وهذا العبء لا يتناسب مع موارد الأردن وامكاناته ولا يمكن تمويله من الموارد المحلية. فلا يجوز أن يؤدي ذلك بأحدنا للظن بأن الاقتصاد الاردني هو اقتصاد خدمات، فثلث هذه الخدمات هو للدفاع.

٣ ـ محمود عبد الفضيل

تقدم لنا ورقة د. طاهر كنعان لوحة رقمية شاملة لتطور وضعية الإقتصاد الأردني خلال الحقبة النفطية ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢، حيث لعبت تحويلات الأردنيين في الخارج والمساعدات العربية دوراً هاماً في تنشيط الأوضاع الإقتصادية في الأردن. ولعل الأرقام التي تحتويها هذه الجداول تشير بدورها الى **المأزق الراهن** الذي يواجه الإقتصاد الأردني اليوم... مما يشير الى بعض المؤشرات المقلقة التي تواجه مسيرة التنمية المستقلة في الأردن.

وقد أشار د. طاهر كنعان الى أن ارتفاع **معدل الإنفاق الإستثماري الى مجموع الموارد** خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٨٣ (من ١٥ بالمائة الى ٢٨ بالمائة)، هو دليل وعلامة صحة بالنسبة لتدعيم مقومات التنمية المستقلة، وانا اود التشكيك في هذه الفرضية، لأنه اذا حللنا هيكل الإستثمارات في الأردن خلال تلك الفترة، سنجد ان قسماً لا يستهان به قد ذهب لبناء دور السكن وغيرها من أعمال البناء والتشييد التي تخدم أغراضاً استهلاكية في الأساس. وبالتالي، اذا ما تم تصحيح معدلات الإستثمار لكي تأخذ في الإعتبار الإستثمارات الإنتاجية فقط (أي معدل التراكم)، ستكون الصورة أقل تفاؤلاً.

وعودة للمأزق الراهن للاقتصاد الأردني، نجد أن هناك خيطاً واضحاً يربط بين جميع المؤشرات الإحصائية التي تتضمنها الجداول في ورقة د. طاهر كنعان، وكلها تشير بوضوح الى أن **عناصر الحقن الخارجي بالأموال** هي التي لعبت الدور الأساسي في مساندة الأوضاع

الإقتصادية في الأردن خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٣. فقد كان دخل التحويلات من الخارج يمثل ما بين ٢٠ بالمائة و٢٦ بالمائة من الناتج الوطني الخاص، كما كانت التحويلات والقروض من الخارج تمثل ما بين ٦٠ بالمائة و٧٥ بالمائة من اجمالي الموارد المتيسرة للقطاع العام بالأردن. كذلك تم تغطية العجز في الميزان بواسطة تحويلات العاملين والمعونات والمنح العربية (التي لا تسترد): غطت تحويلات العاملين نحو ٤٠ بالمائة من مقدار العجز، وغطت المعونات والمنح العربية نحو ٤١ بالمائة خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٣.

وتزداد أهمية دور عناصر الحقن الخارجي في تنشيط الدورة الدموية للاقتصاد الأردني، عندما نعرف أن صناعة مواد البناء والمنتوجات المرتبطة بالنشاط الإنشائي ساهمت بأكثر من ٢٥ بالمائة من القيم المضافة في قطاع الصناعة التحويلية ـ على ما تشير اليه الورقة ـ فإن جانباً هاماً من هذا النشاط انما يعود الى دور تحويلات العاملين في الخارج التي ساعدت على تنشيط سوق البناء والتشييد في الأردن.

وفي ضوء هذه الخلفية، يمكن تلخيص عناصر المأزق الذي يواجه الإقتصاد الأردني في المرحلة الراهنة، وفي ظل التقلص المتوقع لعناصر التحويلات والأموال الوافدة من الخارج على النحو التالي:

أ ـ احتمال حدوث «ادخار سالب» بالنسبة للقطاع الخاص (العائلي) في الأردن، حيث يجاوز حجم الإستهلاك الخاص حجم الناتج الوطني الخاص في جميع السنوات وجميع الفترات، على امتداد الفترة من ١٩٧٢ ـ ١٩٨٣. وهذا يحتاج الى وقفة لمراجعة نمط الاستهلاك السائد.

ب ـ مواجهة مشاكل تمويل العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، في ظل تراجع تحويلات العاملين وكذلك احتمال تراجع المعونات والمنح العربية الوافدة من البلدان النفطية. وهذا يقتضي نظرة جديدة لسياسة الإستيراد، وهيكل تدفقات التجارة الخارجية.

ج ـ مواجهة مشاكل الركود المتوقع في قطاع البناء والتشييد، الذي يتأثر حجم نشاطه صعوداً وهبوطاً بحجم الأموال الوافدة من الخارج، وانعكاسات ذلك على قطاع صناعة مواد البناء والتشييد الذي حقق بعض الفورة خلال السنوات الأخيرة.

وليس هناك من شك في أن الخطة الأردنية القادمة ستكون خطة لمواجهة الأزمة القادمة. فالمشكلة لا تكمن في أن هناك أزمة قادمة، ولكن المشكلة كل المشكلة تكمن في الوقوف موقف المتفرج من الأزمة التي يلوح نذرها في الأفق.. وكأنها صاعقة لا رادع لها. ولعل المخرج من الأزمة لن يكون حلاً اردنياً خالصاً، بل لا بد من أن يكون في إطار عربي مشترك لمواجهة الأزمة العامة لإنخفاض الأموال النفطية على الصعيد العربي.

٤ ـ مصباح العريبي

ذكر د. طاهر كنعان أن الأردن أرسل نسبة كبيرة من قوته البشرية العاملة الى البلدان

المجاورة، وبخاصة القوة العاملة الماهرة. وقد اضطر الأردن الى استقبال قوة عاملة من مصر وبعض بلاد جنوب شرق آسيا لتعويض هذا النقص. وما يتبادر الى ذهني هو الآثار الإقتصادية طويلة الأمد لهذا التوجه، وذلك ينسحب على البلاد الأخرى المرسلة للقوة العاملة. فلو تم استخدام هذه القوة العاملة الماهرة في خلق قطاعات انتاجية محلية صناعية وزراعية، لكان ذلك اجدى من التلهف على الحصول على عائدات ارسال القوة العاملة، بخاصة وان هذه العائدات استخدمت في قطاع التشييد وحده تقريباً. كما ان تكلفة هذه القوة العاملة كانت عالية بالنسبة للاقتصاد العربي ككل، فمعظم هذه القوة العاملة استعملت في البلاد المستقبلة في بدائل عمالية بسيطة لا تحتاج الى مهارات عالية. وبضعف الطلب الآن على اليد العاملة الأردنية، فإن الفرصة سانحة لإعادة استخدام هذه القوة العاملة العائدة وخلق قطاعات منتجة على الرغم من قلة الموارد الطبيعية الأخرى، وبخاصة في قطاعات متقدمة تكنولوجياً كالالكترونات، حيث تكون اليد العاملة الماهرة اهم عناصر الإنتاج المستخدمة.

٥ - ميرفت بدوي

أود أن أبينّ السؤال الأساسي المطروح في حالة الأردن: هل بإمكان الأردن أن يقوم بتنمية مستقلة؟ والجواب عن هذا السؤال ورد واضحاً في الصفحة الأولى من البحث. فالاقتصاد الأردني هو اقتصاد يقوم على الخدمات. كما أن حجم الأردن بما في ذلك الموارد المتيسرة له لا تسمح له بتحقيق تنمية مستقلة. وفيما يخص انفتاح الأردن وانسياب رؤوس الأموال اليه وتدفق تحويلات العاملين فهو امر لا مفر منه.

والأمر الذي يلزم التأكيد عليه أن هجرة العمالة من الأردن لم تكن هجرة عفوية كما هو الحال بالنسبة لمصر، فهي حركة عمالية مخططة وتعتبر من صميم العملية التخطيطية في الأردن. فحجم الموارد البشرية وتوافر العمالة الماهرة وخريجي الجامعات اكثر من احتياج الأردن لهذه الأطر. يضاف الى ذلك أن الأردن يعاني من فائض في المهندسين من مختلف التخصصات. وواضح أن الأردن يهتم بإرسال العمالة الماهرة واستقبال العمالة الأقل مهارة من البلدان العربية وبعض الدول الآسيوية. ويبدو أن سياسة الأردن هي موجهة الى ذلك.

وفيما يخص امكانيات الأردن للتوسع في الزراعة والصناعة فهي محدودة كما اسلفت بمحدودية الموراد الطبيعية والأراضي الزراعية، فضلاً عن عدم توافر الطاقة اللازمة. لكن على الرغم من ذلك وعند تقويم التجربة الأردنية، لا بد من الإشارة الى الإنجازات الكبيرة التي حققها الأردن في توفير الحاجات الأساسية، اذ ارتفع فيه المؤشر المادي لنوعية الحياة (PQLI) اربعين نقطة خلال العقدين الماضيين.

٦ - رمزي زكي

عرض علينا د. طاهر كنعان المشكلات المختلفة التي يواجهها الأردن، وهي مشكلات

تتشابه الى حد كبير مع البلدان العربية الأخرى ذات العجز المالي. وقد انعكست هذه المشكلات في تلك البلدان، في التدهور المستمر في سعر الصرف، اي في القيمة الخارجية للعملات المحلية لهذه البلدان. ولكننا نلاحظ في حالة الأردن، ان سعر الصرف للدينار الأردني يتمتع ـ الى حد كبير ـ بدرجة عالية من الثبات. ومن هنا، فإن سؤالي: ما السر وراء هذه الظاهرة.

اما السؤال الثاني فيتعلق بمدى استعداد الإقتصاد الأردني لمواجهة اعباء ديونه الخارجية في الفترة القادمة، وهي اعباء من المؤكد انها ليست هينة، وذلك في ضوء التوقع الكبير لتدهور الموارد الخارجية،وهي تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج، وتناقص حجم المعونات العربية والقروض الميسرة من الخارج.

٧ ـ علي نصار

علينا أن ننظر الى عدة أمور من منظور التنمية المستقلة.

الأمر الأول: ما يراه كل خبير من تبلور مدارس اردنية ـ مبدعة حقيقة ـ لها عائدها على المدى الطويل، في الإسكان ومواد البناء والري وربما في اساليب الزراعة.

الأمر الثاني: حقيقة ما تسجله الإحصاءات والمتابعة من العمل الدؤوب للمحافظة على التعليم ومحتواه، وما حققه الأردن في مجال الإستثمار في المورد البشري. ولذلك عائده على المدى الطويل.

٨ ـ عارف دليلة

ينطلق الباحث من كون الأردن لا يملك موارد طبيعية ليقرر بأن القوى الخارجية ليس لديها ما تكسبه من الأردن. وبرأيي في بلد مثل الأردن، يعتمد على الموارد المالية الضخمة ذات المصادر الخارجية، هناك الكثير مما تكسبه القوى الخارجية، من خلال اعادة تحويل هذه الموارد الى الخارج، أما عن طريقة مضاعفة الواردات والاستهلاك، وبالاخص الواردات والاستهلاك اللاانتاجي الحكومي والخاص الترفي، ويظهر هذا من تزايد الواردات الأردنية بمعدلات تزيد كثيراً عن معدلات تزايد الصادرات، كما يمكن إعادة تحويل هذه الأموال الى الخارج بصورتها النقدية.

٩ ـ اسماعيل الزابري

يبدو جلياً من ورقة د. طاهر كنعان ومن المداخلات والتعليقات التي ابديت على مضمون هذه الورقة، اننا لا نختلف على ان الأردن الذي قام بمجهودات انمائية ملموسة بل متميزة، إذا ما حاكمنا حالته في إطار تصوراتنا المبدئية عن مفهوم التنمية المستقلة، لا يملك المعطيات الكفيلة بتحقيق تنمية مستقلة. ان الأردن، مثله مثل عدد كبير من البلدان العربية،

يمر في مأزق اقتصادي وحالة من التبعية للنظام الرأسمالي العالمي لا فكاك له منهما الا بالعمل الإقتصادي الجماعي العربي. وفي هذا السياق أطرح السؤال الهام: ما هو المفهوم الأردني لقضية التكامل الإقتصادي العربي، بخاصة في هذه الحقبة؟ وما الفلسفة التي تحكم نظرة الأردن الى قضية التكامل؟ والى اي مدى يضع تطبيق هذا المفهوم الإقتصاد الأردني على طريق التنمية العربية المستقلة؟

١٠ ـ عبد الرازق حسن

يقع الأردن في مركز متوسط بين سوريا والعراق والسعودية، وفي الغرب منه يقوم الكيان الصهيوني. وليس النمو الإقتصادي في الأردن نمواً مستقلاً كما قد يتصور البعض، لأنه يعتمد أساساً على البلدان العربية المجاورة له. واقتصاده وسيط، وتلعب الخدمات فيه دوراً كبيراً، ويفتقر الى الامكانيات المادية للقيام بحركة تنمية كبيرة. وباستثناء مشروعات التجميع يعتمد على الفوسفات الخام، ويحصل على القسم الأكبر من موارده من تحويلات المغتربين، والفلسطينيين في الأرض المحتلة، ومعونات البلدان العربية، وما يقترضه من الأجهزة الدولية، ولا تقوم في الأردن مشروعات أجنبية مشتركة تذكر، لصغر سوقه من ناحية، ونقص الامكانيات التي تستلزمها هذه المشروعات.

ومن الطبيعي أن نجد الأردن حريصاً على وجود علاقات طيبة مع البلدان العربية المجاورة، ووجود خلاف مع اي منها يسبب له الكثير من المشاكل. ومن الطبيعي في ظروفه ان نجده من أكثر المناطق العربية وعياً بأهمية التكامل، فانضم الى الجامعة العربية منذ انشائها، ودخل في جميع منظماتها، وكان واحداً من البلدان العربية الأربعة التي اعتمدت قرار مجلس الوحدة الإقتصادية العربية بإنشاء السوق العربية المشتركة.

انه من غير المتصور او من غير الطبيعي أن نطلب من الأردن أن تقوم التنمية فيه مستقلة عن الوطن العربي، وهذا ما يفرض على البلدان العربية اعطاءه أهمية خاصة. فعبء السكان أكبر من ان يتحمله، وموارده، كما ذكرنا، محدودة، وحتى الزراعة فإنها تعتمد على المطر، والقليل من الآبار، ولا يكفي نهر الأردن في تغذية حاجته المتزايدة من الماء.

والمسألة تثير التساؤل حول موقف القوى العاملة الأردنية او الفلسطينية المهاجرة التي تتقلص فرص عملها في منطقة الخليج نتيجة للظروف الاقتصادية التي تمر بها تلك المنطقة.

لقد ذكر احد الأخوة أن العمالة الأردنية المهاجرة يمكنها ان تزيد من الإنتاجية في الأردن لو عادت، غير أن ذلك مشكوك فيه، لطبيعة ونوعية الأعمال التي يؤديها هؤلاء، وهي جميعها مشغولة في الأردن، وعودتها معناها حدوث مشاكل بطالة. والأمر الذي قد يحتاج الى دراسة هو موقف الأردن حينما يزول الإحتلال الصهيوني من الضفة الغربية، في حالة قيام وحدة بأي شكل من الاشكال بين الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة، وفي حالة قيام حكومة فلسطينية مستقلة، فكل وضع سيكون له تأثير مختلف.

١١ ـ يوسف صايغ

أ ـ لقد احسن الباحث في تأكيده ان الكسب الإقتصادي او المالي، ليس الكسب الوحيد الممكن او المتوخى او الناتج عن النفوذ والسيطرة الغربيين في البلدان المستعمرة او الخاضعة للسيطرة. فهناك مكاسب استراتيجية وسياسية وثقافية للبلد المسيطر، قد لا يقل شأنها، بل قد يزيد عن شأن المكاسب الإقتصادية. وهذا ينطبق بشكل خاص على حالة الأردن، حيث ـ كما بيّن الباحث ـ كانت التجزئة السياسية بعداً مهماً للتبعية ونتيجة لها. وفي اعتقادي ان هذه النقطة تشكل مساهمة ذات شأن في فهمنا للتبعية.

ب ـ في اشارة الباحث الى التمويل الخارجي تبرز امام المحلل العربي مشكلة مفهومية، فمعظم التمويل الخارجي القادم الى الأردن عربي المصدر، وهو يتدفق ضمن منظور قومي، وتجاوباً مع شعور مقدمي التمويل بالتزامات قومية تجاه الأردن. وهنا يبرز تساؤل وجيه حول كيفية النظر إلى الأعباء التي تترتب على تمويل عربي المصدر كما في هذه الحالة: فهل هو يمثل ظاهرة خطيرة وخطرة كما لو انه جاء من بلدان صناعية متقدمة، أو هل هو يخضع لمعايير خاصة به؟ وإذا تبدلت الأوضاع السياسية، فهل يمكن أن يصبح التمويل العربي المصدر ذاته سبباً بدوره للقلق كما لو انه جاء من بلدان العالم الصناعي المتقدمة؟

ج ـ ان أداء الإقتصاد في المجتمع الأردني ينبغي ان يدرس ويفهم من خلال مجموعتين من العوامل: عوامل تُثقل على الإقتصاد، مثل:

(١) مشكلة كثرة عدد النازحين الفلسطينيين الذين توافدوا بكثافة وفجأة في عام ١٩٤٨، وثانية في عام ١٩٦٧.

(٢) انفصال الضفتين عام ١٩٦٧ بعد ان كانتا قد حققتا قدراً مرموقاً من الإندماج الإقتصادي، مع ما ادى اليه الانفصال من بلبلة وتفتت ومتاعب اقتصادية.

(٣) اضطرار الأردن لتحمل عبء انفاق دفاعي ضخم بالنسبة لحجم البلاد وقدراتها الإقتصادية.

(٤) محدودية موارد الإردن من مياه واراضي صالحة للزراعة ومعادن.

وبالمقابل نشاهد مجموعة ثانية من مؤشرات الإنجاز لا تعكسها تماماً النسب المئوية والتعبيرات الإحصائية عن الإداء والإنجاز، وأبرز مؤشرات الإنجاز هذه هي:

(أ) سلامة القرار التنموي واتساع افقه، في وضع يتميز بالاستقرار والنظام بشكل عام.

(ب) العمران والبناء وتنظيم المدن وتوفير خدمات المرافق العامة بشكل مرض.

(ج) بناء مؤسسات مجتمع عصري حديث.

(د) اتساع مجالات التعليم وتحسن مستواه، واتساع خدمات الصحة والوقاية الصحية.

(هـ) تطوير المواصلات والإتصالات الى مدى بعيد.

(و) كفاءة الإدارة العامة وحسن ادائها ونظافة يدها (مقارنة بالادارة العامة في عدد من البلدان العربية).

ففي ضوء هاتين المجموعتين من العوامل يبرز الإداء الأردني بوضوح أكبر.

ختاماً، يجوز لنا التساؤل **أولا**: هل كان يمكن للاردن، بمعطياته المحدودة وبانجازاته معا، ان يتحاشى كثافة التبعية التي يعاني منها؟، **وثانياً**: هل هناك من حل يستهدف من خلال الإطار القومي؟ جوابي عن شقي السؤالين هو بالنفي.

١٢ ـ طاهر حمدي كنعان يرد

أجد انني قصرت تقصيراً كبيراً، كنت في معظم الجو النفسي للورقة في موقف الناقد والباحث عن الخلل ونقاط الضعف، اكثر من المبرز لنقاط القوة او المفسر مثلاً لظاهرة ان التمويل الخارجي استعمل في معظمه لأغراض استهلاكية. يجب ان نتذكر ان الأردن في الخط العربي الأول للدفاع ضد العدو الإسرائيلي، وقسم هائل غير متناسب مع حجمه وامكاناته يذهب للانفاق الدفاعي، ٢٥ بالمائة من الإنفاق العام الحكومي الأردني (حسب تقديرات البنك الدولي) هو للدفاع مقارناً مثلاً بـ (١٣ بالمائة) من الانفاق العام في جمهورية مصر العربية، مقابل طبعاً ٣٠ بالمائة من الإنفاق العام في اسرائيل. طبعاً غرض المعونات العربية التي لا تسترد في الأساس هو تمويل جزء من هذا العبء الدفاعي.

النقطة الأخرى المفيد جداً الإشارة اليها هي التي تتعلق بما ذكره د. عبد الرازق حسن عن الضفة الغربية ومنطقة غزة اذ فيها ١٤٠٠٠٠٠ نسمة، ومستوى الدخل والانفاق والانتاج لديهم لا بأس به ويشكل سوقاً اقتصادياً لا بأس به، ولكنه لا يصل الى مستوى الضفة الشرقية. هذا السوق الإقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة يستوعب ١١ بالمائة من صادرات اسرائيل، وهو سوق محتكر للصادرات الإسرائيلية. في حين ان الضفة الغربية والقطاع في حالة تصدير، اي يصدر الإنتاج الزراعي بالذات الى الضفة الشرقية وبالكاد يستورد شيئاً يذكر، فعودة الضفة الغربية تعيد مقداراً هائلاً من التوازن للاقتصاد الأردني ويصبح التبادل التجاري في جهتين. هذا السوق الضخم اذا التحق بالانتاج الأردني يستطيع الأردن ان يسوق وان تجد صناعاته وانتاجه مجالاً رحباً جداً هو الآن مستلب من الدولة العدو.

من اولى الملاحظات التي سجلتها ملاحظة د. فهد الفانك عن سايكس وبيكو. انا اعتقد ان الهوية القومية هي غير الهوية الفولكلورية التي يشير اليها.

في النهاية يجب ابراز ان التركيز على الأرقام والاحصاء يجب ان لا يبالغ في مغزاه ويجب ان لا ينسينا ان هناك اعتبارات غير رقمية وغير كمية. ويجب ان يكمل هذا البحث بكل الدروس التي لا بد ان تنبثق عنها هذه الندوة وهي الدروس العقائدية والنظرية التي تجعل الأرقام غاية وهدفاً.

الفصل الثاني عشر

إشكاليّة التنمية المستقلّة في ضوء التجربة التونسيّة

د. خالد المنوبي (*)

مقدمــة

لا زالت مسـألة التبعيـة، على الـرغم من تقدم الـدراسات الحـاصل في شـأنها، تطرح عدداً من المسائل التطبيقية والنظرية، كما أن مفهوم الاستقلال المتصـل بمسألـة التبعية اتصـالاً وثيقاً يثير هو بدوره تساؤلات عديدة.

تتعلق التبعية أو الاستقلال بكيان اجتماعي يمكن أن نطلق عليه اسم «تشكيلة اجتماعية واقتصادية» أو ببساطة أكثر «مجتمع». وعلى الرغم من أن تعريف المجتمع يطرح مسائل نظرية شائكة كالتي تتعلق بالدولة أو الوطن أو الأمة على سبيل المثال، فإننـا سنقتصر في مرحلة أولى على اعتبار المجتمع معطى كما عرّف به التاريخ، على أننـا سنبدي مـلاحظات سريعـة لتبريـر هذا الموقف بخصوص هذا الموضوع.

فلقد كانت أنماط الانتاج قبل الرأسمالية قـائمة ـ ولـو تمفصلت مع أنمـاط انتاج أخـرى خاضعة لها ـ في نطاق كيانات اجتماعية مـوحّدة ـ ولـو اختلفت الأشكال عقـائديـاً وسياسيـاً ـ ومكتملة من حيث تجديد قاعدتها المادية[1]، وبالتالي، مستقلة استقلالاً واضحاً عما سـواها من المجتمعات، (على سبيل المثال، العالم المسيحي في اوروبا في العصور الوسطى والعوالم المزامنة له: العالم الاسلامي، العالم الهندي، العالم الصيني، العالم الأسود).

غير أن ظهور نمط الانتاج الرأسمالي وتفوقـه جاء بعنصرين أسـاسيين جـديدين يعتـبران شرطاً لتجدده الا وهما:

(*) استاذ بكلية الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية ـ تونس.

(١) مما جعل «فرنان برودال» يتحدث عن تقسيم المعمورة الى «اقتصادات ـ عوالم» قبل انتشار الرأسـمالية انطلاقا من اوروبا.

ـ ضرورة التوسع المستمر على حساب سائر الأنماط الموجودة في المعمورة.

ـ ضرورة التثوير المستمر للقوى الانتاجية.

فالعنصر الثاني يخلق تفاوتاً مادياً بين قطاعات المجتمع، وبين المجتمعات المختلفة، بل ويفرض إلى جانب تمكين رأس المال من وسائل تفوقه التاريخي الحاسم على سائر المجتمعات في المعمورة، ضرورة انتحال القوى الانتاجية الجديدة للإفلات من الذوبان المادي. أما العنصر الأول فهو يمهد السبيل أمام قيام مجال اجتماعي موحد لرأس المال، ويهدد باضمحلال المجتمعات القائمة والمتعرضة لعدوان رأس المال من الخارج في أول علاقتها برأس المال.

لقد أسلفنا أن المجتمعات التي دخلها رأس المال بحكم عدوان خارجي لا زالت قائمة، بل وفي صلبها تيارات عميقة تنزع الى الاستقلال، فهل في هذا الواقع التاريخي نقص للمادية التاريخية؟ لقد أوصل رأس المال قوى المجتمع الانتاجية الى درجة مذهلة من التطور قياساً بأنماط الانتاج السالفة، وهو ما جعل لأول مرة في التاريخ مشروع المجتمع الانساني ممكن التصور مادياً، وليس في الدعوات الفلسفية أو الأخلاقية أو الدينية أو السياسية فقط، بدليل أن المعمورة أصبحت اليوم بمثابة القرية الواحدة من حيث الاتصال بين البشر في سائر معانيه. وبدليل تقدم الأمية في سائر أرجاء المعمورة منذ عقود من السنين. الا أنه مع ذلك وعلى الرغم من هذا التقدم المذهل في قوى الانتاج، فإن بلوغ درجة من التركيز الكامل، والتحكم بمعانيه التقنية والاجتماعية، في هذه القوة بما يمكن من تأمين وحدة اجتماعية تغطي جميع أرجاء المعمورة لم يحصل بعد، وهو ما يكرس التناقضات والانقسامات، فضلاً عن ثقل ما أورثه التاريخ بما فيه من سلبي وايجابي وهو ما يبقي على كيانات اجتماعية متباينة، وعائلات اجتماعية مختلفة من شأنها لربما التجميع، ولكن كذلك التفريق في كثير من الأحيان. ومما يزيد الأمر استفحالاً ذلك القانون الأساسي لتنمية رأس المال، ألا وهو قانون النمو غير المتكافىء الذي يبقي على التفاوت بين المجتمعات ولو اشتركت في خضوعها لرأس المال، بل وقد يعمق في الهوة المجسمة لهذا التفاوت. واليوم، وبعد انقضاء قرن من دخول رأس المال في العهد الامبريالي، فإننا نلاحظ تاريخياً، أن المجتمعات التي استوعبت تقدم القوى الانتاجية هي التي دافعت بكل قواها وبطاقة عنيفة عن كيانها واستقلاليتها. وبصفة أعم، فإن كل المجتمعات المسيطرة حالياً في المعمورة من حيث تحكمها في صيرورة تجددها المادية، هي المجتمعات التي نجحت في اقامة جدلية اجتماعية داخلية أخضعت ارتباطات المجتمع مع الخارج لصيرورات تجدد المجتمع كجسم متكامل، سواء أكانت العلاقات الاجتماعية رأسمالية أم غير رأسمالية، وسواء حصل استيعاب القوى المادية الجديدة قبل العهد الامبريالي أم بعده. لذلك، وتبعاً لما تقدم، فإننا سنحاول القاء بعض الأضواء على اشكالية التنمية المستقلة عبر مدى أثر الجدلية الاجتماعية على تحكم المجتمع في صيرورة تجدده المادية. وبما أننا في كل الحالات أمام مجتمعات طبقية، فإنه من الطبيعي أن تستأثر ممارسات الشرائح المسيطرة في المجتمع بقدر مهم من اهتمامنا ـ ولو كانت المسؤولية التاريخية لا تتحملها هذه الشرائح

بمفردها ـ ذلك أن الحكم في ضوء اشكالية الاستقلال (والتبعية) لهذه الشرائح، ولو كانت مستغلة، أو عليها يتقرر حصول أو فقدان الاقتران التاريخي بين متطلبات ديمومة هيمنة طبقة، وبين متطلبات محافظة المجتمع على كيانه وتدعيمه لذلك الكيان، خصوصاً وأن خضوع الطبقات المسيطرة المحلية للامبريالية، يمزج بين متطلبات تجدد سيطرة هذه الطبقات، وبين مزيد من خضوع المجتمع لرأس المال الأجنبي وللامبريالية على حساب كيان وتقدم ذلك المجتمع نفسه. لقد أوضح انغلز[٢] أن: «الانتاج لم يعد يقتصر على مجرد سد الرمق بالنسبة للطبقات المولى عليها». وأنه: «اصبح في الامكان تقدير العواقب الاجتماعية البعيدة للأعمال البشرية الموجهة نحو الانتاج» لذلك: «أصبحت مصلحة الطبقة المسيطرة هي العنصر المحرك للانتاج». الا أن انغلز يردف أن نمط الانتاج الذي حقق هذا التوجه على النحو الأكمل هو «نمط الانتاج الرأسمالي السائد حالياً في اوروبا الغربية». على الرغم من «ان العلم الاجتماعي للبرجوازية (الأوروبية) المتمثل في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي لا يهتم بشكل رئيسي الا بالعواقب الاجتماعية العاجلة للأعمال البشرية الموجهة نحو الانتاج والتبادل» فهل في امكان الطبقة المسيطرة في المجتمعات الرأسمالية التابعة، التحكم بالقدر الكافي في ظروف عيش الطبقة المستغلة، وخصوصاً في الآثار الاجتماعية البعيدة للأنشطة الاجتماعية في مجال الانتاج؟ وما سنراه في الحالة التونسية، كيف أن التاريخ المعاصر لهذا المجتمع يجسم تبايناً بين الحتميات الاقتصادية التي هي حتميات الاقتصاد ورأس المال العالمي والامبريالية، ولكن كذلك جل الشرائح المسيطرة المحلية، وبين الحتميات التاريخية للمجتمع التي تجسمها في الواقع الطبقات المولى عليها، حتى في مجرد مقاومتها اليومية للاستغلال والتي تمثل في حقيقة الأمر، حظوظ البقاء بالنسبة للمجتمع أولاً، وبالتالي، حظوظ التنمية المستقلة في جزء من أجزاء الوطن العربي[٣].

---

(٢) انظر: Friedrich Engels, *Le Role du travail dans la transformation du singe en homme* (Moscou: Editions du Progres, 1975), pp. 377-379.

(٣) جاء في بيان الحزب الشيوعي (كارل ماركس وفريدريك انغلس) في: Karl Marx et Friedrich Engels, *Manifeste du parti communiste* (Moscou: Editions du Progres, 1975), pp. 41.

«ان صراع البروليتاريا ضد البرجوازية يتخذ شكل صراع وطني في المقام الاول على الرغم من انه ليس وطنياً في اساسه». اما المقولة الواردة في البيان نفسه والمبنية على «ان البرجوازية غير قادرة على ضمان عيش عبدها في اطار عبوديته لأنها مرغمة على تركه يتدنى الى حد يجعل من واجبها تغذيته عوض ان تتغذى منه» والتي تتمثل في ان «المجتمع لم يعد يحتمل العيش تحت سيطرتها، وهو ما يعني ان بقاء البرجوازية اصبح يتعارض وبقاء المجتمع نفسه» فإنها وان صحت تاريخياً بالأمس كما في اليوم والغد على صعيد المعمورة بأكملها، فإنها لا تنطبق بشكل واضح اليوم الا على المجتمعات الرأسمالية التابعة (وهي النتيجة والشرط اللازم في الوقت نفسه للنمو غير المتكافىء لرأس المال العالمي) مع اضافة (ان البرجوازية في هذه المجتمعات تجد نفسها مضطرة للتغذية، بالمعنى الواسع للكلمة) ليس البروليتاريا فقط، بل جل الطبقات المولى عليها من فلاحين صغار وبروليتاريا رثة بالخصوص.

أولاً: من بداية الستينات الى ما قبل ١٩٧٤:
تعميق التبعية بدعوى التصنيع

تتلخص اطروحاتنا بالنسبة الى هذه الفترة في النقاط التالية:

- يتمثل الاستقلال السياسي في الخمسينات في تحقيق تغيير يقتصر مفعوله على شروط تداول الفائض الاجتماعي المحلي، تم لصالح الشرائح المسيطرة الأهلية أساساً، بعد أن فضل الاستعمار العدول عن الحكم المباشر، قصد احلال صيغة أخرى من صيغ التبعية، تجنباً لمواجهة تشريد جماهيري لقوة العمل تسبب فيه الاستعمار التوطيني، لمّا أقدم على اخضاع واقعي لقوة العمل عموماً، وللزراعة الرأسمالية خصوصاً، لرأس المال على مستوى صيرورتي العمل والانتاج وألّب عليه المجتمع[٤].

- تم هذا التغيير تحت قيادة البرجوازية الصغيرة وهيمنتها السياسية، كشريحة اجتماعية، وإن هي تحالفت مع جل الشرائح المسيطرة الأهلية، وهو ما حملها على السعي على الابقاء على هذه الهيمنة بعد الاستقلال، بالتوق الى توفير قاعدة مادية تمكنها من مواصلة فرض تلك الهيمنة على الشرائح المسيطرة القديمة (الشريحة الزراعية أو الشريحة التجارية المصدرة).

- تمثل سعي البيروقراطية ذات الانحدار البرجوازي الصغير هذا في الستينات، في محاولة تصنيعية حملت أعباءها منذ البداية على الطبقات المولى عليها (العمال والفلاحون بالخصوص) نظراً لتقيدها بالاطار الرأسمالي التابع، وآلت سريعاً إلى الارتماء في أحضان رأس المال العالمي عموماً، والشركات المتعددة الجنسيات بالخصوص، وذلك في محاولة للتشارك مع رأس المال الأجنبي، ولكن من موقع ضعف من جميع الاعتبارات تقريباً، وبالخصوص من حيث المحتوى التكنولوجي، والانتشار القطاعي، وتلبية الحاجيات الاجتماعية، وأخيراً وليس آخراً، فقدان أي امكانية عملية للتحكم في أداة التخطيط لصالح المجتمع.

ولن نطرق أولى النقاط الثلاث نظراً لخروجها من اطار هذه الدراسة الزمني، إلا أنه يتعين ابداء ملاحظة يعتبر مضمونها من الأهمية بمكان، من حيث فهم مجريات الأمور في فترة ما بعد الاستعمار التي تشكل موضوع عنايتنا.

فإذا ما يصح اعتبار الاستقلال السياسي من حيث علائق الانتاج مجرد تحالف طبقات أهلية مستغلة، يقتصر على الحصول على اعادة توضيب تداول الفائض الاجتماعي المحلي لفائدة تلك الطبقات الأهلية، بفضل ازاحة البرجوازية الاستعمارية التوطينية بالخصوص، فإن ذلك الاستقلال أتى بشيء إضافي من وجهة نظر المجتمع، إذ هو جنّب استعباد المجتمع كمجموعة أفراد لصالح البرجوازية الاستعمارية والمنظومة الرأسمالية العالمية عموماً، وحفظ

(٤) انظر: خالد المنوبي، **الهجرة الداخلية في تونس** (تونس: جامعة الدول العربية، ١٩٨٤). (قيد الطبع)

لحين، كيانه، بأن حال دون استعباد المنتجين المباشرين (كما في جنوب افريقيا)، أو تشريدهم من وطنهم (كما في فلسطين)، بحكم اعادة الاعتبار للجدلية الداخلية لتجدد المجتمع، إذ لا يمكن لأي طبقة مسيطرة أهلية، أن تتجاوز حدوداً معينة في تعويلها على قوى رأس المال الخارجية قصد استغلال قوة العمل واخضاعها ومطاردتها، وهو ما يضع حداً، رغم تواصل التبعية لشبه انعدام الجدلية التي تحول في المجتمعات الرأسمالية دون نزعة كل رأسمالي فردي الى اخضاع أجرائه الى حد العبودية، تجنباً لإنكار العلاقة التأجيرية المتساوية ظاهرياً نفسها، أو ما يمنع بالتالي، ذوبان المجتمع ككل، أو ما يخفف على الاقل من وطأة المنظومة الرأسمالية العالمية عليه مؤقتاً(٥).

١ ـ الطبيعة الطبقية من حيث علائق الانتاج للمحاولة التصنيعية الأولى (١٩٦١ ـ ١٩٧١)

تتضح الطبيعة الطبقية للمحاولة التصنيعية الأولى على مستويات ثلاثة:

- علاقة تلك المحاولة مع الطبقات المولى عليها (من عمال وفلاحين).
- علاقة تلك المحاولة مع الشرائح المسيطرة.
- وعلاقتها مع رأس المال العالمي والشركات المتعددة الجنسيات بالخصوص.

أ ـ لقد كان الموقف واضحاً منذ البداية تجاه الطبقات المولى عليها من ذلك: أن الأجر الادنى الصناعي سجل بالأسعار الثابتة، وباستعمال المؤشر الرسمي للأسعار نفسه، تدحرجاً يكاد يكون منتظماً منذ الاستقلال (بعد عام ١٩٥٥) أو منذ بداية التخطيط (عام ١٩٦٢) الى غاية عام ١٩٧٣، حيث انخفضت تلك المقدرة الشرائية للأجر الأدنى بما قدره ١٢,٥ بالمائة بين عام ١٩٥٥ وعام ١٩٧٣، وبما قدره ١٤,١ بالمائة بين عام ١٩٦٢ وعام ١٩٧١.

الا أن اعتبار نقائص المؤشر الرسمي للأسعار من ناحية، والضغوط التي يسلطها نمو القطاع الرأسمالي، وبخاصة الصناعي البديل للتوريد الباهظ التكاليف، وكذلك النمو العشوائي للمدن على ميزانية الأجراء من ناحية ثانية، وفرض حاجيات جديدة كمياً ونوعياً على العمال وغيرهم، بما لا يتحكم المجتمع في ظروف انتاجه من ناحية أخرى، كل ذلك جعل المقدرة الشرائية سواء المقبوضة أم المفيدة تتدهور تدهوراً أشد كما في الجدول رقم (٢) حتى أن المقدرة الشرائية المفيدة للأجر المتوسط تناقصت بما يزيد عن النصف بين عام ١٩٥٥ وعام ١٩٨٢(٦).

---

(٥) انظر: خالد المنوبي، «الدولة ورأس المال في المغرب العربي،» شؤون عربية. (بصدد النشر).

(٦) انظر: وثيقة حول بعض نواحي الوضع الاجتماعي والاقتصادي (تونس: الاتحاد العام التونسي للشغل، ١٩٨٤).

جدول رقم (١)
تطور الأجر الادنى الصناعي خلال الفترة (١٩٥٥ ـ ١٩٨٣)

السنة	الاجر الادنى الصناعي (بالاسعار الجارية)	مؤشر الاسعار (١٩٥٥ = ١٠٠)	الاجر الادنى الصناعي (باسعار ١٩٥٥)	مؤشر الاجر (باسعار ١٩٥٥)
١٩٥٥	٧٢,٦	١٠٠,٠	٧٢,٦	١٠٠,٠
١٩٥٦	٧٢,٦	١٠٥,٩	٦٨,٦	٩٤,٥
١٩٥٧	٧٢,٦	١١١,٩	٦٤,٩	٨٩,٤
١٩٥٨	٧٢,٦	١١٦,٣	٦٢,٤	٨٦,٠
١٩٥٩	٧٢,٦	١١٢,٣	٦٤,٣	٨٨,٦
١٩٦٠	٧٢,٦	١٠٩,٩	٦٦,١	٩١,٠
١٩٦١	٧٦,٠	١١٤,٥	٦٦,٤	٩١,٥
١٩٦٢	٧٦,٠	١١٠,٠	٦٩,١	٩٥,٢
١٩٦٣	٧٦,٠	١١٢,٩	٦٧,٣	٩٢,٧
١٩٦٤	٧٦,٠	١١٧,٧	٦٤,٦	٨٩,٠
١٩٦٥	٧٦,٠	١٢٥,٥	٦٠,٦	٨٣,٥
١٩٦٦	٨٤,٠	١٣٠,٥	٦٤,٤	٨٨,٧
١٩٦٧	٨٤,٠	١٤٣,٢	٦٢,٦	٨٦,٢
١٩٦٨	٨٤,٠	١٣٧,٥	٦١,١	٨٤,٢
١٩٦٩	٨٤,٠	١٤٣,١	٥٨,٧	٨٠,٩
١٩٧٠	٨٤,٠	١٤٤,٨	٥٨,٠	٧٩,٩
١٩٧١	١٠٤,٠	١٥٣,٥	٦٧,٨	٩٣,٤
١٩٧٢	١٠٤,٠	١٥٦,٦	٦٦,٤	٩١,٥
١٩٧٣	١٠٤,٠	١٦٣,٧	٦٣,٥	٨٧,٥
١٩٧٤	١٣٠,٠	١٧٠,٤	٧٦,٣	١٠٥,١
١٩٧٥	١٤٥,٠	١٨٦,٦	٧٧,٧	١٠٧,٠
١٩٧٦	١٤٥,٠	١٩٦,٦	٧٣,٨	١٠١,٧
١٩٧٧	١٩٣,٠	٢٠٩,٨	٩٢,٠	١٢٦,٧
١٩٧٨	٢١٤,٢٥	٢٢١,٠	٩٦,٩	١٣٣,٦
١٩٧٩	٢٣٢,٠	٩٧,٥	٩٧,٥	١٣٤,٣
١٩٨٠	٢٦٣,٠	٢٦١,٩	١٠٠,٤	١٣٨,٣
١٩٨١	٣١١,٠	٢٣٥,٤	١٠٩,٠	١٥٠,١
١٩٨٢	٤٠٩,٠	٣٢٤,٢	١٢٦,٢	١٧٣,٨
١٩٨٣	٤٥٧	٣٥٢,٤ (مقدر)	١٢٩,٧	١٧٨,٧

المصدر:

(١) بالنسبة لمؤشر الاسعار، انظر: المعهد القومي للاحصاء، **الحوليات الاحصائية** (تونس: المعهد [د.ت.]). =

= - من ١٩٥٥ - ١٩٦٢، انظر: «مؤشر اسعار التفضيل بتونس العاصمة،» (ضارب سنة ١٩٦٢ بالنسبة لسنة ١٩٥٥: ١،٩٩٦).

- من ١٩٦٢ - ١٩٧٠، انظر: «مؤشر تكاليف الحياة بتونس العاصمة،» (ضارب سنة ١٩٧٠ بالنسبة لسنة ١٩٦٢: ١،٣١٦).

- من سنة ١٩٧٠ - ١٩٧٧، انظر: «المؤشر العام لتكاليف الحياة بتونس العاصمة،» (ضارب سنة ١٩٧٧ بالنسبة لسنة ١٩٧٠: ١،٤٤٩).

- من سنة ١٩٧٧ - ١٩٨٢، انظر: «المؤشر المخصوص لاسعار الاستهلاك العائلي بتونس العاصمة،» (الى السنة الحالية).

(٢) بالنسبة لمبالغ الاجر الادنى (القانوني ثم المضمون) في الصناعة (بتونس العاصمة)، انظر: الرائد الرسمي (تونس: [د.ن.]، [د.ت.])، فيما يخص سنة ١٩٥٥، انظر: الأوامر العلية المؤرخة في ١٤ آذار/مارس ١٩٥٤، ٢٠ آب/اغسطس ١٩٥٥، و١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٥٥.

جدول رقم (٢)

النسب الدنيا (+) لتدهور المقدرة الشرائية للاجراء بين (١٩٥٥ و١٩٨٢)

	المقدرة الشرائية المقبوضة		المقدرة الشرائية المفيدة	
	النسبة السنوية (٪)	النسبة الاجمالية (٪)	النسبة السنوية (٪)	النسبة الاجمالية (٪)
الاجر الأدنى	٥	٥	(- ١)	(- ٢٣,٥)
الاجر المتوسط	(- ٢)	(- ٤١,٤)	(- ٣)	(- ٥٥)

(+) بالقيمة المطلقة

أما في الستينات، فلقد كان تدهور المقدرة الشرائية أوضح بالنسبة للأجور القريبة من الأجر الأدنى، أي الضعيفة وحتى المتوسطة، وهو على كلّ أكبر من ١٢ بالمائة أو ١٤ بالمائة التي تستنتج، اعتماداً على المؤشر الرسمي دون غيره من الاعتبارات وقد يتجاوزها الى حد الثلث.

الا انه ينبغي كذلك ان ندخل في الحسبان بعض الخدمات الاجتماعية التي انتفع بها الاجراء في تلك الفترة، مما يخفف من حدة ذلك التدهور للمقدرة الشرائية.

فمن ناحية السكن، انتفع بضع عشرات الآلاف من الأجراء (أي الربع تقريباً) - ان على وجه الكراء (الايجار) الزهيد أو على وجه الملكية - من المساكن التي تركها الأجانب، أما التعليم فقد شهد وثبة ملحوظة في الستينات مما جعل عائلات الأجراء (ذات ستة أفراد في المعدل بينهم نحو أربعة اطفال) تزيد في ارسال طفل واحد في المعدل الى المدرسة طوال تلك العشرية، وهو ما يجعلها تظفر بدخل اضافي قدره خمسون ديناراً سنوياً تقريباً بأسعار عام ١٩٦٦.

مستوى دخل العائلة	المصروف على الطفل الواحد في المعدل باسعار ١٩٦٦ بالدينار
فقيرة جداً	٤٣,٥
متوسطة في الفقر	٥٣,٠
موسرة وموسرة جدا	٧٢,٥٠

المصـدر: نقـلاً عن: Khaled el-Manoubi, *Système educatif, emploi et industrialisation: le cas de la Tunisie* (Tunis: Publication du Centre d'Etudes, de Recherches et de Publication de la Faculte de Droit, 1979), p. 329.

الا أن هذا الدخل يفرض مصاريف اضافية متعلقة بالهندام والأدوات المدرسية وأدوات الترويح عن النفس، بحيث لا يتعدى النفع ٤٠ ديناراً سنوياً، أي نحو سدس الأجور الضعيفة وعشر الاجور المتوسطة.

وفي الجملة، وإذا اعتبرنا أن الخدمات الاجتماعية الاخرى لم تسجل تحسناً ملحوظاً بالنسبة لضعاف الاجراء (كالصحة مثلاً) في الستينات، فإنه من المرجح أن تكون المقدرة الشرائية والصافية والمفيدة لضعاف ومتوسطي الاجراء قد تراجعت بقدر محسوس في الستينات. على أن الانتقال الى منزلة التأجير، كان يشكل تقدماً في مستوى العيش سواء لتعريض الاجانب أم لتوفير الخدمات الادارية المتزايدة (من جهاز أمن وتعليم بالخصوص)، نظراً لتردي أحوال غير الاجراء من المنتجين، أو بطبيعة الحال من البطالين.

ذلك هو حظ العمال الاجراء إذاً، أما صغار الفلاحين ومتوسطهم الذين ما زالوا متشبثين بمزارعهم العائلية، فلقد تواصل عدوان رأس المال عليهم عبر توسع دائرة التبادل السلعي، ولربما استفحل من ناحية، وهو عدوان اقتصادي سلمي في ظاهره (فحسب). ومن ناحية أخرى، فلقد تكبدوا في أواخر الستينات ثاني عدوان رأسمالي سافر، سياسي في مظهره، إذ أقدمت عليه دولة الاستقلال بعنوان التعاقد، بل والاشتراكية.

لقد استمرت دائرة السلع الخاضعة لرأس المال في تهرئة المؤسسات العائلية، وفي دفع المعين المستمر من اليد العاملة من الريف الى الوسط الحضري. ولم تسعَ الدولة للحيلولة دون هذا الدفع. وإن كانت للمسألة جوانب عديدة(٧) فإننا سنقتصر على:

ـ الاشارة إلى سياسة أسعار المنتوجات الفلاحية المقررة من قبل الدولة، حيث شهدت أسعار أهم المنتوجات تقهقراً حقيقياً في الستينات يضر في آخر المطاف بصغار الفلاحين دون سواهم من الفلاحين، لذلك ان سعر القمح اللين بالأسعار الثابتة وباستعمال مؤشر الاسعار الصناعية انخفض من ٤,٢ دنانير عام ١٩٦١، الى ٣ دنانير فقط عام ١٩٧٠، ومن ذلك

(٧) للمزيد من التفصيل، انظر: المنوبي، الهجرة الداخلية في تونس.

أيضاً هبوط سعر الحليب الحقيقي من ٤٨ مليماً للتر الواحد، الى ٣٣,٨ مليماً في الفترة نفسها، كما سجل تثبيت كامل لسعر الزيت الاسمي على طول تلك الفترة، مما قلص سعره الحقيقي بقدر لا يستهان به.

- تقدير تيانو لمعين الهجرة من الريف الى المدينة المسجل في بداية الستينات، والناتج في معظمه - ولربما في جلّه - عن انحلال العلائق القديمة التي تشد قوة العمل بمفعول الخضوع المتزايد لدائرة التبادل السلعي بما يقارب ٢٥٠٠٠ نسمة سنوياً[٨] أي نحو ٠,٥ بالمائة من السكان سنوياً.

وفي حين كان تكريس وديمومة الاخضاع الشكلي، وبالخصوص الواقعي بالفعل لرأس المال، في جزء من الأراضي فيما بين الحربين، من شأنها ادخال الفوضى على المجتمع الريفي، واطلاق أول نزوح كبير، فإن سرعة حركة تعميم التعاضد في نهاية الستينات - إذ لم يستغرق عشر ملايين الهكتارات في التعاضديات التمهيدية والتعاضديات عام ١٩٦٩ الا بضعة اسابيع - واتساعها الى حد الشمول وتزامنها هي التي أسفرت عن تشويهات لا رجعة فيها في جسد الفلاحين الصغار بالخصوص، حتى وإن لم يكن الاخضاع لرأس المال واقعياً الا بالقوة، مع أنه حصل فعلاً في جزء مهم من الأراضي الحديثة العهد بالحشر في التعاضد في آخر فترة من تعميمه. أما في بقية الاراضي، فإن الاستغناء الرسمي أو الضمني عن الجزء الأوفر من قوة العمل كان عملياً من وجهة نظر هذه الاخيرة بمثابة الاخضاع الواقعي.

لقد آلت هذه الحركة المفاجئة والشاملة رغم التراجع الكامل فيها تقريباً في نهاية عام ١٩٦٩، الى القضاء المبرم على جمهور ضخم من الفلاحين الصغار الذين كانوا على حافة الاندثار قبيل التعميم، مما أدى الى ذلك النزوح الكبير الذي أبرزته بداية السبعينات.

وإذا كان معدل عدد السكان النازحين من الريف الى المدينة حوالى ٢٥٠٠٠ نسمة سنوياً في الستينات، فإنه ارتفع الى ثلاثة أو أربعة أضعاف هذا المعدل - ولربما أكثر - سنوياً في بداية السبعينات، أما قوة العمل النازحة سنوياً في بداية السبعينات من الريف، فإن عددها يفوق ضعف احداثات الشغل السنوية آنذاك وقد وصل عددها الى حد ١٩٠٠٠ نسمة سنوياً في ولاية الكاف وحدها، وهو ما يمثل ٥,٧ بالمائة من سكان الولاية[٩].

ومن نتائج هذا الفيض الكبير من قوة العمل، تلك الموجة الكبيرة التي سجلت تجاه ليبيا بالخصوص آنذاك، فلقد استعملت القوة العامة لمطاردة المتسللين عبر الحدود، وتمكنت من ارجاع ما لا يقل عن ١٠٤٠٥ عمال في غضون الثمانية أشهر الأولى لعام ١٩٧٢[١٠]. وإذا

(٨) انظر: Tiano, *Le Maghreb entre les mythes* (Paris: Presses Universitaires de France, 1967), p. 22.

(٩) انظر: Pierre Gondard, «Structures agraires et éxode rural dans le gouvernorant du Kef,» (Mémoire de maitrise, Univérsité Louis Pasteur, UER de geographie, 1972), p. 61.

(١٠) انظر: Khelil Zamiti, «Formes actuelles de production paysanne,» *Revue Tunisienne des Sciences Sociales*, no. 65 (1981), p. 86.

ما أضفنا لهذا الرقم عدد المطرودين من ليبيا في هذه الاشهر الثمانية، نتوصل الى اعداد تضم ٥٣٥٦٥ عاملاً[١١]. كما بلغ العدد الاجمالي للعمال المطرودين من ليبيا أو المطاردين على حدودها في الأعوام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٢ (الأشهر الثمانية الأولى) ١٧٣٤٠٠، يضاف اليهم المعنيون بالهجرة الرسمية الى اوروبا بالخصوص، والنازحون الى المدن داخل البلاد، مما كان له أثره البالغ على الظروف العامة لاخضاع رأس المال لقوة العمل.

الا أن اخضاع قوة العمل بجعلها تحت ذمة رأس المال لا يعني البتة استغلالها فعلاً من قبل رأس المال، ذلك أن معدل أحداث مواطن الشغل (في الخدمات العصرية والصناعية بالخصوص) لم يتجاوز في الجملة منذ بداية الستينات (١٩٦١) وقبل عام ١٩٧٢، ١٤٠٠٠ موطن شغل سنوياً، (معظمها شغل مؤجر)، في حين أن معدل نزوح قوة العمل الى الريف (المستمر فالمستمر والمتقطع معاً) يرجح انه تجاوز الـ ٥٠٠٠٠ سنوياً، ولم يخفف بعض التخفيف من حدة هذا التباعد الصارخ الا بداية هجرة محسوسة الى ليبيا والخارج منذ أواسط الستينات (بما معدله ٧٠٠٠ ناشط تقريباً سنوياً على طول الفترة نفسها فيما يخص الهجرة المراقبة، يضاف اليه قدر لا يفوقه حسب المرجح، وقد لا يصل الا لنصفه، من الهجرة غير المراقبة).

ب ـ ان ما يبرزه توزيع التكوين الخام لرأس المال القار (الثابت) (ت.خ.ر.ق) من حصة مهمة تركت لرأس المال الخاص (دون العائلات) وبلغت ١٩,١ بالمائة من (ت.خ.ر.ق) من عام ١٩٦٢ الى عام ١٩٧١، ومن نمو معتبر لرأس المال الخاص المستثمر (حيث ضُعِف ٥,٧ مرة) في الفترة نفسها، يفوق نمو استثمارات المؤسسات العمومية (التي لم تُضَعَف الا ٣ مرات) والادارة (ضوعفت بـ ١,٢ مرة فحسب)، لهو كاف لإقامة الدليل على خدمة الدولة في آخر المطاف لمصالح رأس المال رغم اضطرارها لتدخل عمومي مكثف. وبالطبع، فقد انتفعت الشرائح المحلية لرأس المال بهذا التطور. ولكن هناك خصائص أخرى لتراكم رأس المال ما كانت لتفسر اعتماداً على الاعتبارات الاقتصادية فحسب، وتستدعي اعتبار المسار التاريخي للمجتمع المعني، ونخص بالذكر في هذا المسار، حرص البيروقراطية على اتباع منهج التصنيع سعياً وراء تكوين شريحة صناعية دولية في المقام الأول ولكنها تضم شريحة خاصة كذلك منذ البداية وتعد اعداداً لتسلم شارة الهيمنة فيها بين الشرائح المسيطرة.

لقد كان في الامكان اقتصادياً ومنطقياً، بشكل عام، البقاء ضمن التقسيم الزراعي التعديني الدولي للعمل، وهو ما حصل فعلاً غداة الاستقلال في بلدان كليبيا والسودان وموريتانيا وغيرها، إلا أن هذا البقاء كان يعني بالنسبة للبيروقراطية ذات الانحدار البرجوازي الصغير فقدان الهيمنة آجلاً وهو ما دفعها لمحاولة فرض نموذج نمو معين تاريخياً، يكرس هيمنتها السياسية بإرسائها على قواعد مادية غير متوافرة في البداية.

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٨٧.

جدول رقم (٣)
توزيع التكوين الخام لرأس المال القار (الثابت) بين القطاعات المختلفة
(١٩٦٢ - ١٩٧١)

زراعة وصيد بحري	٢٠,٦ (٪)
تعدين	٢,٦ (٪)
كهرباء، ماء، وطاقة أخرى	٥,٧(٪)
منتوجات نفطية	٨,١ (٪)
صناعات معملية	١١,٥ (٪)
خدمات	٥١,٣ (٪)
المجموع	١٠٠,٠ (٪)

المصدر: وزارة التخطيط.

لقد مكن التوزيع القطاعي الفعلي للتكوين الخام لرأس المال القار (الثابت) للفترة (١٩٦٢ - ١٩٧١) (المبين في الجدول رقم (٣) من تحقيق التوجهات السابقة التي انجزت في معظمها وبرزت الاستثمارات الصناعية العملية (التحويلية) (١١,٥ بالمائة) الى جانب الزراعة (٢٠,٦ بالمائة) والتعدين والنفط (١٠,٧ بالمائة). ذلك أن قائمة مشاريع «الآفاق العشرية» الصناعية تنتمي في جلها الى التقسيم التعديني (والزراعي) للعمل من ناحية، والى التقسيم الدولي الصناعي البديل للتوريد من ناحية أخرى.

جدول رقم (٤)
تبويب مشاريع الآفاق العشرية الصناعية

التصدير (التقسيم الاول)		السوق المحلية (التقسيم الثاني)			
التعدين	اضفاء القيمة للمنتجات الزراعية والتعدينية	خيرات[1] ما بين القطاعات	خيرات تجهيز وادوات	خيرات استهلاك	
				معمرة او للترف	جماهيرية
٪١٦,٨	٪٢٧,٧	٠,٣ (٪)	٧ (٪)	٣٥,١ (٪)	١٣,١ (٪)

(١) أي سلع. (المحرر)

وما يظهر بكل جلاء من هذا التبويب الاعتماد المحدث على صناعة مواد الاستهلاك الصناعية المعمرة للسوق الداخلية كقطع محرك للتراكم (١, ٣٥ بالمائة من الاستثمارات المقدرة)، بينما يتمادى الانتماء الى التقسيم الأول للعمل (٤٤,٥ بالمائة من الاستثمار)، مع تطوير له بزيادة الاعتماد على اضفاء القيمة على المنتوجات الزراعية والتعدينية (٢٧,٧ بالمائة).

ان هذا التوجه يخدم رأس المال العالمي في المقام الأول ـ من حيث انه ينصهر تمام الانصهار في التقسيم الدولي للعمل ـ ولكنه يخدم كذلك رأس المال المحلي ـ من حيث أنه يوفر مجالاً لتراكم رأس المال أولاً في كل القطاعات، أي لمجموع البرجوازية بشرائحها القديمة (زراعية وتجارية) والجديدة (الصناعية سواء أكانت خاصة أم دولية) ـ كما يخدمها فيما يخص التصنيع من حيث توفير منتوجات معمرة ذات مواصفات عالمية ـ وان نقصت جودتها ـ تختص باستهلاكها، بحكم تركيز الدخول القائم في البلاد، ولئن اصطدم هذا التصنيع سريعاً بمتناقضات عديدة ـ ليس ضيق السوق المحلية أهمها ـ فإنه حقق مع ذلك الاهداف المرسومة، من حيث انه استوفى ما كان من امكانيات عند بدايته الى حد النضوب تقريباً.

جدول رقم (٥)
هيكل الواردات
(نسبة مئوية)

السنة	معدل ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ (٪)	١٩٦٠ (٪)	١٩٧٢ (٪)
منتجات استهلاك غذائية	٢٨,٧	١٨,٩	١٨,٩
منتجات استهلاك معمرة	٣٢,٠	٢٩,٧	١٤,٨
مواد اولية ونصف مصنوعة	٢٨,٩	٣٢,٠	٣٦,٧
خيرات تجهيز	١٠,٤	١٩,٤	٢٩,٦
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: البنك المركزي التونسي، التقارير السنوية (تونس: البنك، [د.ت.]).

ج ـ لقد حرص النظام السياسي الجديد بعد نهاية الحماية على صيانة مصالح رأس المال العالمي، والشركات المتعددة الجنسيات منه بالخصوص. فلقد شرعت الدولة في شراء أراضي الشركات العالمية منذ عام ١٩٥٤ بأثمان معتبرة، كما تم نقل الاراضي والعقارات على وجه البيع والشراء من الجالية الاستعمارية الى الملاك التونسيين، وحتى «تأميم» أراضي الاستعمار في ١٢ أيار/مايو عام ١٩٦٤ فقد كان مجرد انتزاع صادر عن الدولة مع ضمان مبدأ التعويض

الـذي وقع فعـلاً، ولم يصدر الا بعـد أن حققت الدولـة الجزائـريـة الجـديـدة تـأميم أراضي الاستعمار عندها، دون مقابل.

أما في التعدين والخدمات المتصلة به (كالنقـل)، فقد اتخـذ على العمـوم شكل مسـاهمة عمومية في رأسـمال الشركات المتفـرعة محلياً عن الشركات المتعـددة الجنسيات، لكي تحصـل الدولة على أكثر من نصف الاسهم دون المساس بكل ما يتصل بالتقنية وبالتسويق وبالأسعار. وسنقتصر على سوق مثال واحد على هذه الممارسات(١٢) فبعد محادثـات طويلة اتفقت الـدولة في كـانون الثاني /ينـاير عـام ١٩٦٠ مع شركـة صفـاقس ـ قفصـة لمنـاجم الفـوسفـات وللنقـل الحديدي، على مضاعفـة رأسمال الشركـة بفضل اكتتـاب للدولة التـونسية قـدره ٢٢٥٢١٢٧ ديناراً تدفع فوراً، وذلك بعد عشريـة كاملة من تقـاعس الشركة الكـلي في ميدان الاستثـمار، وهـو ما يعني تحميـل الدولـة لتبعات تـدارك هـذا التقـاعس مـع الحفـاظ عـلى الملكيـة (ولـو بالتساوي)، وبعد ثلاثة أرباع القرن من استغلال فاحش لليد العاملة ولموارد طبيعية غير قابلة للتجدد.

ومـا تجدر الاشـارة اليه في هـذا الصـدد، ان هـذا النمـو لايخـدم رأس المـال الاجنبي فحسب، بل يخدم كذلك البيروقراطية، إذ بذلك اصبحت تتصرف في جزء مما يبقى محلياً من فائض القيمة الاجتـماعية في ميـادين الزراعـة والتعدين والنقـل ذاتها المتصلة بـالتقسيم الأول للعمل. كما أنها ركنت الى التشـارك مع رأس المـال الأجنبي في شكل مؤسسـات مشتركـة في أواخر الستينات في محاولتها لتخفيف وطأة رأس المال هذا على اقتصاد البلاد.

ومن نتـائـج طبيعـة الـدولـة من حيث الـطبقـات والشرائـح الـداخلية، ومن حيث الارتباطات بعلائق الانتاج داخليـاً وخارجيـاً، قصور المجتمـع الواضـح على التحكم في أداة التخطيط. ففي الداخل يعبر سمير أمين في تعليقه على «الآفـاق العشرية للتنميـة» ان: «مجهود الادخار الداخلي كما يبرز من نموذج التوزيع والتمويل يبدو فوق طـاقة المنـظومة المعنية»(١٣). فنسبة ادخـار تبلغ ٢٦ بـالمائـة من النـاتـج المحلي الخـام في السنة النهـائيـة للمخـطط غـير ممكنـة التحقيق في بلد متخلف الا بتحقيق ثلاثة شروط:

- سياسة حد من الأجور.
- سياسة تقشف اداري واستدرار جبائي.
- ونسبة ادخار عفوي قوية جداً.

---

(١٢) لـمزيـد من التفـاصيـل، انـظر: Khaled el-Manoubi et Abdel Jelil Bedoui, «Etat, crise, firmes multinationales et industrialisation en Tunisie (Tokyo: Université des Nations Unies, 1983). (non publiée)

(١٣) انـظر: Samir Amin, *Le'economie du Maghreb* (Paris: Editions de Minuit, 1966), tome 2, p. 83.

وإذا كان يشك في تحقيق الشرطين الأولين، فإن الشرط الأخير يبدو غير واقعي تماماً في حد ذاته[١٤].

ذلك ان الشرط الأول والثاني يفرضان زيادة استغلال للطبقات المولى عليها، وهو ما قد يصطدم بمقاومة منها، وكذلك استدرار الطبقة المسيطرة جبائياً وهو ما قد يصطدم بمقاومة أكبر نظراً لطبيعة الدولة.

أما الشرط الثالث فهو يفرض مساهمة ارادية ودون تحفظ للشرائح المسيطرة الى جانب البيروقراطية، في حين أن هذه الأخيرة سلبت منها موقع الهيمنة وهو ما يبدو مستحيلاً نظراً لضآلة الفائض الذي يتركه رأس المال لكل الشرائح المسيطرة محلياً. وبخصوص الارتباط برأس المال العالمي، فإن ما عمد اليه الحكم الجديد من مساهمة ـ باهظة التكاليف، ولصالح البيروقراطية ـ في المصالح المحلية (فحسب) للشركات المتعددة الجنسيات في القطاع الذي يهمها (التعدين)، كان يحدوه الحرص الشديد على صيانة مصالحها من حيث أمن تزودها بالمواد الأولية من ناحية، وأسعار الانتاج من ناحية اخرى، وبالتالي، حتى فيما يتعلق بجزء من الارباح المباشرة للاستغلال.

وفي الحقيقة، فإن هذه الشركات لم تغير أساساً من استراتيجيتها تجاه تونس، وكل ما في الأمر أنها أجرت تعديلات غير مقيدة، تسمح لها في الوقت نفسه بالانتفاع من التجربة المحلية الجديدة صوب التصنيع على تواضعها، وبتوجيه حركية هذا التصنيع نحو ما يتطابق ومصالحها على المدى الطويل، ومحصل القول في هذا المضمار، ان الشركات المتعددة الجنسيات واصلت أنشطتها القديمة (في التعدين بالخصوص)، بل وتوصلت الى تنميتها فيما يخص منتوجات النفط، وفيما عدا ذلك، فإنها اما انتفعت انتفاعاً كبيراً ودون أي مخاطر من وسائل الدفع المناطة بفضل «الاعانة» العمومية كي تنمي أنشطتها التجارية، واما طورت هذه الأخيرة نفسها بإحراز تفوق أعظم، بفضل القروض الخاصة (للتزويد منها بالخصوص).

فلا غرابة حينئذ، «وعلى الرغم من وجود المخطط، أن تبعث الصناعات بطريقة امبيريقية جداً نظراً لغياب نموذج اجمالي لتوزيع الموارد في فترة معينة. ومن ذلك بالخصوص أن المخطط في جزئه الصناعي يبدو كمجرد جرد لمشاريع ابتدأت بعد أن وقع التفكير فيها مسبقاً إبان اعداده. وعند الانجاز، فإن الوحدات المركزة تختلف بقدر محسوس عما قدّره المخطط، ذلك أن الدواوين والمؤسسات التي تبعثها الدولة نفسها تتسم بحركيتها الخاصة لما اعتراها من تأثير الاجانب الذين زودوها وموّلوها وساعدوها فنياً»[١٥].

---

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) انظر: Marie Paule Brugnes Romieu, *Investissements industriels et développement en Tunisie,* Serie economique, 1 (Tunis: Publication du CERES, 1966), p. 149.

٢ ـ تطور المحاولة التصنيعية الأولى نحو الانغماس في التبعية على حساب المجتمع

ان كشفاً تقويمياً لهذه المحاولة التصنيعية حريّ بأن يبرز الاعباء الثقيلة الاضافية التي تسببت فيها للمجتمع من أوجه أساسية، كاستفحال التفريط في فائض القيمة الاجتماعي على الرغم من أن التصنيع مقام نظرياً على الزيادة في المتبقي منه محلياً، وكتعميق التبعية للتكنولوجيا، وكهدر قوة العمل، وكالتقصير المتزايد في توفير الحاجيات الأساسية لهذه الأخيرة.

ولقد أدت هذه الصيرورة داخلياً الى محاولة اخضاع واقعي لرأس المال على نطاق واسع، ولا سيما في الزراعة، كان لها ـ أولاً، ولفشلها، وللتراجع فيها ثانياً ـ وبالخصوص تكاليف اجتماعية باهظة من حيث اضعاف تماسكه، ومن حيث هدر قوة العمل، بينما المراد (لفظياً) بناء وطني وتعبئة القوى العاملة.

أما خارجياً فلقد عبّدت البيروقراطية نفسها طريق التشارك من موقف الضعف المتناهي مع رأس المال العالمي والشركات الاجنبية المتعددة الجنسيات منه بالخصوص.

أ ـ كشف تقويمي للتصنيع

لقد أسلفنا ان المخطط كان مجرد عمليات جمع للأموال قصد الاستثمار ولم يكن في امكانه تعبئة الطاقات المحلية، وأنه كان يفوق في متطلباته تبعاً لذلك طاقة الادخار المحلية. وفي الواقع فقد كانت الحاجة الى رؤوس الأموال الأجنبية عظيمة الاعتبار (٥٣,٥ بالمائة من التكوين الخام لرأس المال القار في السنوات من ١٩٦٠ الى ١٩٦٤) نظراً لعدم كفاية الادخار الداخلي المشار اليه، وكذلك للتمكن من توريد التجهيزات التي كادت تتضاعف قيمتها من عام ١٩٦٢ (١٨,٣ مليون أي ٢٠ بالمائة من واردات الخيرات) الى عام ١٩٦٤(٣٠,٠) مليون دينار أي ٢٧ بالمائة من تلك الواردات نفسها مع نمو ملحوظ كذلك للمواد الأولية وللمنتوجات نصف المصنعة (من ٢٥,٥ مليون دينار عام ١٩٦٢ الى ٢٨,٢ مليون دينار عام ١٩٦٤) وهو ما يزيد في الحاجة الى أدوات الدفع الخارجية.

لقد بينت دراسات عديدة ومقنعة ان ما يسمى بالإعانة الخارجية يسفر عن تكاليف باهظة، ان مباشرة (كالأعباء المالية)، أو بشكل غير مباشر (فيما يتعلق بالأسعار وبالتكنولوجيا بالخصوص)، بما في ذلك الإعانة العمومية، وحتى الهبات[١٦]. على أن القروض الخاصة تكاليفها أكثر من القروض العمومية. وما يلفت النظر أن بعث الصناعات اقيم على كاهل

---

(١٦) انظر النظرة الشاملة فيما يخص تونس الستينات في هذا الموضوع، في: El-Manoubi et Bedoui, «Etat, crise, firmes multinationales et industrialisation en Tunisie,».

القروض الخاصة، وبخاصة قروض التزويد منها، في حين أن تونس كانت نسبياً من البلدان التي انتفعت انتفاعاً كبيراً بالاعانة العمومية آنذاك (والامريكية منها بالخصوص)، من ذلك أن حصة قروض التزويد من اجمالي تمويل الاستثمار في أهم المشاريع الصناعية المقامة في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٨ بلغت ٤٢,٦ بالمائة[١٧]. وإذا ما علمنا أن محتوى أهم المشاريع الصناعية الـ١٢ من العملة الصعبة كان حوالى ٧٢ بالمائة من اجمالي الاستثمار أدركنا أن تصنيف المصادر الأجنبية للتمويل كيّف ليضمن أقصى المنافع للشركات المتعددة الجنسيات، ولكي يجعل بالتالي انتفاع المجتمع بتبعاته قليلاً جداً إن لم يكن سلبياً.

فلقد بيّن سبر (مسح) أجرى على مجموعة من المؤسسات الصناعية ان التكاليف المالية وحدها بلغت من ١٠ الى ١٥ بالمائة من رقم المعاملات سنوياً وفاقت في أغلب الأحيان كتلة الأجور نفسها[١٨]، علماً أن زيادة الاجور السنوية المصروفة لاتتجاوز بالنسبة لهذه المشاريع ٥ بالمائة من الاستثمار المعني[١٩]، مع تركيز داخل الأجور نفسها لصالح البيروقراطية، والنتيجة ان عدد المشاريع التي انجزت وفقاً للتقديرات قليل جداً، وبلغت نسبة تجاوز التقديرات ٥٦ بالمائة في المعدل[٢٠]. تفيد دراسة المركز القومي للدراسات الصناعية أن: «غلطات عديدة في تصور الاستثمارات (تخص حجم المؤسسات من حيث الزيادة أو النقصان عن الحاجة، واختيار غير مصيب فيما يتعلق بالتزود وقنوات التوزيع، ونزاعات مع مزوّدي التجهيزات والتكنولوجيا، ومشاكل ادارة) أجّلت جدواها الى ما بعد انجاز برامج تطهير، وقللت جدياً من امكانيات هذه المؤسسات لكي تلعب دور قطب للتنمية».

ذلك هو جزء مما يمكن قوله على مستوى المشاريع الفردية[٢١]. أما على المستوى الكلي فإن طبيعة العلاقات الاجتماعية للانتاج جعلت للحاجة الكبيرة الى رأس المال الاجنبي وللتعامل معه انعكاسات خطيرة في مجالي اعتماد التقنيات والانتشار القطاعي، ذلك أن القروض ما كانت لتغدق الا لتصريف آليات بعينها تتفق ونوع معين هو بدوره من الانتاج، خصوصاً وان أهم الدراسات الفنية والتجارية اسندت لمكاتب أجنبية.

ففي قطاع لا يشكل صناعة أساسية، كالنسيج، كادت نسبة رأس المال للناتج تبلغ مقدارها في الصناعة الأساسية نفسها[٢٢]، بسبب تزويد مصانع النسيج المقامة بالتجهيزات

---

(١٧) انظر: Brugnes Romieus, Ibid., p. 47,

(١٨) المصدر نفسه، ص ٥١.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٢١) بدأت «السلسلة السوداء»، منذ ١٩٦٤: مصنع المصبرات بقرنبالية (١٩٦٤) لم يشغل ابداً، مصاعب جمة ومتنوعة في مصنع عجين الحلفاء بالقصرين (اواسط الستينيات)، مصنع الفولاذ والمعامل الميكانيكية بالساحل، ووحدات النسيج سوجيل (١٩٦٦)... الخ.

(٢٢) انظر: المصدر نفسه، ص ١٤٤.

الاوتـوماتيكيـة نفسها المـواتيـة لحجم السـوق الاوروبيـة، الى جـانب عـدم تفكيـك الحـزمـة التكنولوجية، والافتقار الى المهارات القادرة على تسيير تقنيـات عصرية، لكنهـا سلباً لمهـارات العمل المنتج لفائض القيمة.

أمـا في الصناعـات الأساسيـة القليلة التي أقيمت، كصناعـة الفولاذ، فـإن المحـددات السياسية للمشاكل الحـادة المطروحـة، تبرز بـوضوح اكـثر، فتكريس التبعيـة يظهـر في تصور المشروع داخل الحدود «الوطنية» أو القطرية الضيقة، مما لـه أثر بـالغ عـلى الكلفة التي فـاقت عـلى العموم السعـر العـالمي بمقـاديـر محسـوسـة. لهـذا السبب، ولغـيره، كعـدم التحكم في التكنـولوجيـا، ومـا أثـر تأثيـراً سلبياً وكبيـراً بالتـالي على الجـدوى[٢٣]. كـما أن حجـم المشروع المتواضع لا يجنب حرمان أغلب التونسيين أنفسهم من استهـلاك الفولاذ في شتى أشكـاله من ناحية، ولا يغني الصناعات الجديدة نفسها من التجهيزات والمنتوجات نصف المصنعة الأجنبية من ناحية أخرى.

وعـلى كل حـال، فإن غيـاب صناعـة التجهيزات الـدافعة للنمـو كاد أن يكـون كلياً، فبلغت نسبـة رأس المال من النـاتج ٤ في الصنـاعة، وتجـاوزت فيها كلفـة خلق موطن شغـل واحد ١٠٠٠٠ دينار[٢٤].

الخلاصة اذن، ان «الخيار» التكنولوجي تجسم في «المكننة القصوى» على حسـاب موارد المجتمع، القليلة منها والمتـوافرة، وان الانتشـار القطاعي وان كـان منصهراً انصهـاراً تامـاً في

---

(٢٣) قدر خبراء الامم المتحدة آنذاك مؤشر اسعار الفولاذ حسب الكلفة في تقريرهم حول تصنيع المغرب العربي كما يلي:

الطاقة الانتاجية	مؤشر السعر
٢٠٠,٠٠٠ طن	١٠٠
٤٠٠,٠٠٠ طن	٨٠
٨٠٠,٠٠٠ طن	٦٥

علماً أن طاقة المشروع التونسي لا تبلغ الا ٧٠٠٠٠ طن. اما في صناعة الامونياك، فإن العلاقة بين طاقة المصنع وكلفة الانتاج كما يلي:

طاقة المصنع	كلفة الانتاج
٥٠	١٧٥
١٠٠	١٤٠
١٥٠	١٢٥
٣٠٠	١١٨

(٢٤) انظر: Brugnes Romieu, *Investissements industriels et développement en Tunisie.*

التقسيم الدولي الثاني للعمل فهو يقتصر من وجهة نظر المجتمع على تصنيف وحدات صناعية لاتجد الى الترابط أو الاندماج سبيلاً، مما أدى سريعاً الى المأزق.

ويبدو هذا المأزق في أحد أجلى مظاهره في سير البلاد الثابت نحو تزايد الاقتراض الداخلي والخارجي[٢٥]، مما دفع الدولة الى محاولة الحد من هذا السير:

- بفرض رقابة في نيسان/ابريل عام ١٩٦٦ على كل طلب قرض تزويد.

- بتحديد حد اجمالي أقصى قدره ٨,٧ مليون دينار عام ١٩٦٧ بالنسبة لقروض التزويد.

الا أن هذه التضييقات لم تمنع استئناف نمو قروض التزويد منذ عام ١٩٦٨ وتواصل ذلك النمو فيما بعد.

لقد بلغت نسبة الموارد الخارجية طوال العشرية ١٩٦٢ - ١٩٧١، ٥٦,٥ بالمائة من قسم الموارد لحساب رأس المال للدولة (في بابي «اعانات للتنمية» و«سلفات خارجية للدولة»)، أما الدين الخارجي الاجمالي (الدولة وغيرها) المتجمع خلال العشرية نفسها فقد بلغ ٢١٢٨,٩ مليون دينار، وبلغ عام ١٩٧٠ النسبة القصوى من الناتج المحلي الاجمالي: ٤٩,٨ بالمائة.

لقد اتضح جلياً للبيروقراطية في آخر الستينات اذن، ان جزء الفائض الاجتماعي المتبقي محلياً والذي تتحكم فيه لغاية «التنمية» ولغاية محاولتها التصنيعية بالخصوص، أضحى غير كاف لجعل هيمنتها على باقي الشرائح المسيطرة ضرورة تاريخية، نظراً لما اصطدمت به من معوقات اقتصادية خصوصاً، ومنطقية، من حيث اتصالها بمنطق تجدد رأس المال التابع عموماً، لذلك تراها اقدمت على «اصلاحات» تتجاوز مجرد الاقتصار على مستوى تداول الفائض وتنفذ في بعض الاحيان الى مستويات خلقه داخلياً وخارجياً، وهي اصلاحات فرضتها عليها حتميات مشروعها الاقتصادية والمنطقية عموماً، لكنها ستؤول سريعاً الى استحالة تاريخية لمتابعة تحقيق مشروعها المذكور[٢٦]، وهو ما يبرز بجلاء أن صيرورة تجدد علائق الانتاج تتجاوز مجرد الاعتبارات الاقتصادية البحتة الى ضرورة اعتبار المحددات الاجتماعية الكلية محلياً وعالمياً.

---

(٢٥) لقد انتفعت البرجوازية المحلية فعلا انتفاعاً واسعاً بموارد البنوك والدولة نفسها، ذلك أن أغلب القروض لم تسدد (كما في السياحة) بينما ليس في وسع البلاد التملص من ديونها الخارجية، والنتيجة ان الطبقات المولى عليها هي التي تتحمل كل التبعات.

(٢٦) لم يقتصر ذلك المشروع على التصنيع بالطبع واذا هو عزز من البنية الاقتصادية والاجتماعية بما قد يسمح نظرياً بتنمية لاحقة لامكانيات المجتمع الانتاجية، إلا أن الظروف العامة المسيطرة جعلت من رأس المال (العالمي قبل المحلي) المستفيد الأول والكبير من اقامة تلك البنية ثم من استعمالها فيما بعد.

ب ـ استنــزاف المجتمــع لصــالــح رأس المــال الأجنبي شرط أســاسي لـلاستغــلال المحــلي

لقد عمدت البـيروقراطيـة اذن الى بسط يدهـا على مـواطن جديـدة للتحكم في تداول فـائض القيمة الاجتـماعية (كـإحلال التعـاضد في التجـارة)، وحتى الى محاولـة ناجـزة لتغيـير صيرورة خلق ذلك الفائض لما عممت التعـاضد في الـزراعة تعميـماً كلياً أو يكـاد في النصف الأول من عام ١٩٦٩.

لقـد ذكرنـا بعد في هـذا الصدد، ان هـذا التعميم يجب اعتبـاره من قبيـل الاخضـاع الواقعي لرأس المـال، سواء فعلياً ـ ان توافـرت وسائـل الانتاج المنـاسبة ـ أم بـالقوة ـ إن لم تتوافر ـ على أن تزامن العملية وشمولها جعل آثـارها من حيث مصـير قوة العمـل، يشبه إلى حد كبير اخضاعاً واقعياً فعلياً لرأس المال، وكانت لهذه الأعمال وفي مرحلة أولى عواقب بالغـة الاهمية اجتماعياً، وبالتالي تاريخياً.

فالاخضاع الـواقعي لرأس المـال في الزراعـة يفرض الاستغنـاء عن اغلب قوة العمـل المـوسمية ـ وهي السـواد الاعظم ـ منهـا بـالخصـوص، كـما أن التكـاليف المشتـطة للتصرف البـيروقراطي (في بـدايته عـلى الاقل) حـرم المتعاضـدين الفارين من اجـر عامـل عادي، ولم يدركوا منه إلا الخمس، ودون ذلك، وهو ما جعل من طبقة الفلاحين الصغار على العمـوم، المتضرر الأول والأكبر من العملية.

أما بسط يد البيروقراطية على قطاعات جديدة في التجارة والزراعة، فهو يحـرم الشرائح الخاصة للبرجوازية من مجالات لاستغلال قوة العمل (رغم فتح آفاق جديدة لهـا في الصناعـة والسياحة بالخصوص) لذلك فهو ألب عليها هذه الشرائح الى حد يضعف من قدرات مسـك الطبقة المسيـطرة ـ ككل الطبقـات المولي عليهـا ـ اضعافـاً خطيـراً، يهدد رأس المـال نفسه ـ كعلاقة انتـاج مسيطرة ـ وخصـوصا وان الاستغـلال استفحل، لا سيـما فيما يخص الفـلاحين الصغار.

وإذا أضحى التناقض الرئيسي هو الذي يعني البـيروقراطيـة والفلاحـين الصغار، فـإن التناقضات الثـانويـة التي نشبت بين البـيروقراطيـة وباقي الشرائـح المسيطرة هي التي قـررت التراجع الكلي في مسألة تعميم التعاضد بعد أن مـارس رأس المال العـالمي، وبخاصـة البنك الدولي ضغوطا ملحوظة وفي الوقت المناسب.

وكان لذلك التراجع اثر أعمق من أثر تعميم التعاضد على جمهـور الفلاحـين الصغار، بما تسبب في ثاني موجة كبيرة فيما سميناه المعين المتقطع للهجرة[٢٧]. وقد اسفرت هـذه الموجـة

(٢٧) انظر: المنوبي، الهجرة الداخلية في تونس.

عن دفع مئات الآلاف من الريفيين الى المدن وإلى الخارج بما لا طاقة للاقتصاد على استيعابه، علاوة على تقوية المعين المستمر للهجرة المتصل بتوسيع دائرة التبادل السلعي تقوية تراكمية.

لقد كانت آثار الموجة الاولى على حدود الاحتمال سياسياً بالنسبة لدولة «الاستقلال» على الرغم مما اكتسبته الدولة من نصيب لا يستهان به من المشروعية بفضل ذلك الاستقلال، إلا أن ما اقدمت عليه تلك الدولة نفسها، من تعميم للتعاضد، ثم ما اضطرت اليه من التراجع فيه، وما انجز عن ذلك الصنيع من وضعية لا رجعة فيها، اسفر عن اطلاق ثاني موجة كبرى من الهجرة في تاريخ هذا المجتمع الرأسمالي التابع، احدث تناقضاً اساسياً خطيراً بين متطلبات تجدد رأس المال وتوسعه، وبين ضروريات المشروعية على مستوى الدولة لفرط ما يقصي من قوة العمل عن صيرورة العمل الانتاجية.

أما خارجياً فلقد حاولت البيروقراطية التخفيف من وطأة رأس المال الاجنبي بالتشارك معه ومع الشركات المتعددة الجنسيات بالخصوص، راجية من ذلك التشارك في اقتسام التكاليف الزائدة علاوة على توسع القطاع الخاضع للبيروقراطية محلياً. فمن ١٩٦٥ الى ١٩٦٩ سجلت المساهمات الاجنبية التالية في الصناعة وحدها (على سبيل المثال لا الحصر):

- شركة بلور «لوهافر» الفرنسية في مصنع البلور، وشركات فرنسية اخرى في مصنعي الخزف بنابل وبنزرت.
- شركة «جيلات فرانس» في مصنع ميكانيكي.
- شركة «كولمبيني» الايطالية مؤسسة فرعية لشركة الكهرباء، والغاز في الصناعة الميكانيكية الكهربائية.
- شركات «برلييي» و «رينو» و «بيجو» الفرنسية في تركيب السيارات.
- شركة «فيرستون» الامريكية في مصنع للاطارات المطاطية.
- محاولة لتحقيق مساهمة «كروب» الالمانية في الترسانات البحرية بمنزل بورقيبة.
- محاولة لتحقيق مساهمة «انترناشيونال هرفستر» في تجميع الآلات الفلاحية.
- مساهمات فعلية في مصنع لتجميع الراديو والتلفزيون «الاثير».
- مجموعة شركات فرنسية في رأس المال «الصناعات الكيميائية المغربية».

ولما فقدت البيروقراطية موقع الهيمنة، أو ربما الاستئثار بهذا الموقع في نهاية عام ١٩٦٩ بعد انقضاء فترة انتقالية (١٩٧٠ - ١٩٧١)، تم التوجه الواضح والمقنن نحو الخارج ونحو فتح المجال للتصنيع التصديري الخاضع للأوامر الاجنبية(٢٨) في مجال التصنيع، وذلك بسن قانون ٢٧ نيسان/ابريل عام ١٩٧٢ المتعلق بتشجيع الصناعة التصديرية القائمة على زهد الثمن النسبي للقوة العاملة التي انحصرت في أوساط البنات والنساء الشابات للظفر بدوران

---

(٢٨) يقول الوزير الاول الجديد في فترة السبعينات الهادي نويرة ان «عبارة الاستقلال الاقتصادي لم يعد لها معنى،» انظر: A. Tarak, «La satellisation,» *Temps Modernes,* (Octobre 1977).

طبيعي (Natural turn-over) كبير، وبضغط على التكاليف الاجتماعية، وبما لا يتقدم بمسألة البطالة (لدى رؤساء العائلات من الذكور) قيد أنملة. وكانت الشريحة الصناعية الفتية تعتبر هذا التوجه ضرورياً لتجاوز ضيق السوق المحلية وهي مشكلة اقتصادية في مظهرها قائمة فعلاً، بل ومستفحلة، ولو أن جذورها أعمق.

ثانياً: ما بعد عام ١٩٧٤: قصور الشرائح المسيطرة على أحكام الاستغلال المحلي رغم مسايرة استفحال التبعية على حساب المجتمع

لقد أسلفنا ان المحاولة التصنيعية الاولى القائمة على الصناعات البديلة للتوريد حققت الغرض منها اذا اعتبرنا أنها استنفدت، أو تكاد، الطلب السائل الناجم عن استهلاك الشرائح المحظوظة أساساً من المنتوجات المصنوعة. إلا أن هذه المحاولة انجزت على حساب توسع رأس المال المحلي، ولو جزئياً، وعلى حساب المجتمع بما فيه من طبقات مولّى عليها بالخصوص، والمحاولة التصنيعية الثانية الموجهة للتصدير يمكن اعتبارها امتداداً للأولى من حيث أن الأولى استنفدت السوق الداخلية، وكذلك من حيث أنها خلقت شريحة صناعية جديدة تكونت لها قاعدة مادية في القطاعين العام والخاص، وتسعى لتراكم رؤوس أموالها. إلا أن هذه المحاولة الأخيرة تختلف عن الأولى من حيث أنها تتطلب شروطاً داخلية اضافية، وأخرى خارجية تستدعي من رأس المال العالمي موقفاً يتطلب تغييراً محسوساً لاستراتيجيته تجاه تونس، وما سنراه ان هذه المحاولة الثانية فشلت منذ بدايتها لعدم الاستجابة لهذه الشروط على الرغم من تزايد الموارد تحت الريعية في تلك البداية بالذات، وأن قدرة المجتمع على توفير حاجيات قوة عمله الأساسية ضعفت بالتالي ضعفاً ملحوظاً، وهو ما أبرز في السنوات الأخيرة الطابع تحت الريعي للدولة المحلية الرأسمالية التابعة[٢٩]، خصوصاً وقد أخذت الموارد تحت الريعية في التقلص من ناحية، واستفحل هدر المجتمع لقوته العاملة من ناحية أخرى.

١ - الفشل السريع للمحاولة التصنيعية الثانية رغم التزايد الظرفي للموارد تحت الريعية

كان الاعتقاد سائداً في بداية السبعينات أن الفوائد المتيسرة لرأس المال الاجنبي كافية

---

(٢٩) بالنسبة للدولة تحت الريعية والريع التحتي، انظر: Khaled el-Manoubi, De *Linéterêt theorique de l'etude de l'Etat tributaire a l' Etat infra-rentier* (Tunis: Université de Tunis, Comite d'Etudes Regionales Economiques et Sociales [CERES], 1984), et «Non intégration agricole dependance alimentaire et Etat infra-rentier,» dans: Congres de l'Association des Economistes Tunisien, Mars 1984.

كما سنعطي بيانات جديدة في هذا الموضوع في سياق الفقرة الموالية.

لاستنصابه فيما اختاره هو بنفسه من قطاعات طبقاً لما أقره بعد من تقسيم دولي للعمل. وفي الواقع، فإن هذه الفوائد كبيرة بل مشتطة إذ ما اعتبرنا أن معظمها محمول على اليد العاملة، والباقي على الدولة. فالفارق بين الكلفة النهائية للمنتوج المصنوع في تونس والمنتوج نفسه المصنوع في أوروبا هو كالفارق ١ و٣ في صنع الملابس، وكالفارق بين ١ و٢ في الصناعات الميكانيكية والكهربائية[٣٠] على الرغم من تحمل كلف اضافية ناجمة عن جلب المنتوج نصف المصنع، وعن تصدير المنتوج، مع العلم أن الفارق أهم من الوجهة المالية بسبب انعدام الاداءات على العكس من اوروبا. وتحقيق ذلك راجع الى فارق في الأجور كالفارق بين ١ و٧ الى ٨ في صنع الملابس وكالفارق بين ١ و٣ ـ ٤ في الصناعة الميكانيكية والكهربائية[٣١].

الا ان نهم رأس المال العالمي والاوروبي في قضية الحال لفائض القيمة حتى قبل استفحال الازمة في اوروبا جعل المحاولة التصنيعية التصديرية في اطار قانون عام ١٩٧٢ تتعثر ابتداء من العام الثاني لولادتها بسبب الفقدان السريع للتحكم الداخلي لتجديد قوة العمل[٣٢] بما جعل نمو المقدرة الشرائية للأجر يفوق نمو انتاجية اليد العاملة بعد عام ١٩٧٤ وذلك بعد طول تجميد للأجور:

جدول رقم (٦)
المعدل السنوي لنسبة نمو الانتاجية والاجر

	١٩٦٩ ـ ١٩٧٣	١٩٧٤ ـ ١٩٧٨
الانتاجية	٦,٢	٣,٦
الاجر	٣,٠	٤,٣

المصدر: وزارة التخطيط والمعهد القومي للاحصاء.

ومما تجدر ملاحظته أن نمو الاجور كان من الجائز أن يفوق المقدار المسجل نفسه، نظراً لتفاقم العجز الغذائي من ناحية، ولتحمل الدولة المتزايد لأعباء التعويض قصد الحد من غلاء الاقوات من ناحية اخرى. وهكذا، وبعد انطلاقة كالسهم عام ١٩٧٣، تراجع حجم التمويلات الحائزة على الامتيازات المتيسرة قليلاً منذ العام التالي ١٩٧٤ وانهار عام ١٩٧٥ بينما تهاوى عدد مواطن الشغل المقدرة منذ عام ١٩٧٤ بشكل محسوس ولم يتجاوزه تقريباً فيما بعد.

---

(٣٠) انظر: M. Falize, *La Sous-traitance internationale: Une nouvelle forme d'investissement* (Paris: Organization de Cooperation et de Development Economiques [OCDE], 1980), p. 189.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) انظر: Khaled el-Manoubi et Adel Jelili Bedoui, *Agriculture, reproduction de la force de travail et mode de consummation en Tunisie* (Alger: Centre de Recherches en Economie Appliques [CREA]; Geneve: Institut international d'Etudes sur l'Education [IIEE], 1982).

جدول رقم (٧)
المشاريع المصادق عليها
في اطار قانون (١٩٣٨ ـ ١٩٧٢)

السنة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
عدد المشاريع	٨٩	٨٩	٩٧	١٢٣	٨٢
التمويلات المقدرة (بملايين الدنانير)	٥٠,٤	٤٨,٧	١٥,٠	٢٥,١	٣١,٠
مواطن الشغل المقدرة (بالآلاف)	١٤,٦	٩,٣	٩,٩	٩,٨	٦,٨

المصدر: وكالة النهوض بالتمويلات.

ومن ثم، فإن اتخاذ المجموعة الاقتصادية الاوروبيـة لاجراءات حمـائية ضـد الصادرات النسيجية التونسية، بالخصوص عام ١٩٧٧، لم يكن في الحقيقة على خـطورته بمثـابة الضربـة القاضية للدور المحرك للصناعات التصديرية، حتى وإن كـان بمثابـة طلقة الاجهـاز على هـذا الدور، ان سلمنا بقيامها به فعلاً ردحاً من الزمن.

جدول رقم (٨)
الميزان الغذائي
(ملايين الدنانير الجارية)

السنة	١٩٦٥	١٩٧١	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الزائد (+) او الفجوة (-)	+ ٦,٠	+ ٠,١	- ٣٤,٠	- ٦٠,٣	- ٨٤,٦

المصدر: البنك المركزي التونسي، التقارير السنوية (تونس: البنك، [د. ت.]).

جدول رقم (٩)
توزيع مصاريف الاستهلاك بين
مجموعات المصاريف (نسبة مئوية)

سنة المسح	المجموعة الاقل حظا (٢٠٪ من السكان)	مجموعات الدخل الضعيف (٤٠٪ من السكان)	مجموعة الدخل المتوسط (٤٠٪ من السكان)	مجموعة الدخل المرتفع (٢٠٪ من السكان)	المجموعة ثراء (٥٪ من السكان)
١٩٦٦	٧,٠	١٧,١	٣٦,٧	٤٦,٢	١٧,٠
١٩٧٥	٥,٠	١٥,٠	٣٥,٠	٥٠,٠	٢٤,٠

المصدر: المعهد القومي للاحصاء (مسحا ١٩٦٦ و ١٩٧٥ لاستهلاك الاسر).

أما الصناعة البديلة للتوريد فلقد تمادت في نموها وفق نسق نمو دخل الفرد وعدد السكان معاً، تقريباً، دون أن يكون لها الدور المحرك الذي لعبته في النصف الاول (فحسب) من الستينات.

وعلاوة على الاشارة بأن الصناعات التصديرية أو البديلة للتوريد لا توفر أساساً حاجيات السواد الأعظم من المنتجين المباشرين، فإننا سنقتصر في هذا الموضوع على اعطاء بعض البيانات ذات المدلول حول الادماج الاقتصادي والنسيج الصناعي ـ ان وجدا ـ وحول مسألة التحكم في التكنولوجيا.

لقد ارتفع الضارب المعدل لرأس المال بين ١٩٦١ و١٩٦٩ (من ١,٨٦ الى ٢,٤٩) نظراً لأهمية تكوين رأس المال في البنية الأساسية ثم تناقص بين عام ١٩٦٩ الى عام ١٩٧٥ (من ٢,٤٩ الى ٢,١٥. مع حد أدنى بلغ عام ١٩٧٢، ٢,٠٩) وهو تناقص راجع للعدول نسبياً عن الاهتمام بالبنية الأساسية، والى ظروف ملائمة داخلياً (في الزراعة) وخارجياً (تحسن شروط التبادل) ما بين عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٨٣ فقد رجع الى الارتفاع على الرغم من الاهمال النسبي للاستثمارات ذات الجدوى المؤجلة، وهو ما يدل على سوء استعمال طاقات الانتاج الموجودة، وعلى انعدام الادماج الاقتصادي بصورة عامة، والصناعي بصورة خاصة، مما جعل عدد الرخص على المشاريع الخاصة في الصناعة المعملية يتراجع في المدة الأخيرة الراهنة، كما كان لنمط التصنيع المعتمد نتائج أخرى على المبادلات الخارجية. تقول وثيقة المخطط السادس (الجزء الثاني ص ٤٧ ـ ٤٨) الحالي: «ان أنشطة التجميع والتكييف التي وقعت تنميتها أثقلت كاهل الواردات بسبب ضعف نسبة اندماجها، وهي وضعية يصعب احتمالها في المستقبل من جراء الضغوط المسلطة على ميزان الدفوعات».

ومن أهم مصادر الضغط على ميزان المدفوعات تلك التي تسلطها الواردات من التجهيزات.

جدول رقم (١٠)
نسبة المدخلات الموردة في
القطاعات الصناعية التصديرية
(نسبة مئوية)

السنة	١٩٧٢		١٩٧٨	
القطاع	النسيج (٪)	كيمياء (الفسفاط) (٪)	النسيج (٪)	كيمياء (الفسفاط) (٪)
حصة المدخلات الموردة	٥٢,٤	٣٢,٤		
نسبة القيمة المضافة	٢٨,٩	٣٢,٤	٢٩	٢٠,٦
حصة الصادرات في الانتاج	٣١,١	٤٣,٧	٤٤,٤	٥٥,٧

المصدر: معهد باش حانبة للاقتصاد الكمي بتونس.

جدول رقم (١١)
حصة خيرات التجهيز الموردة
في الطلب الاجمالي الداخلي للتجهيزات

السنة	١٩٧٢ (٪)	١٩٧٨ (٪)
تجهيزات ميكانيكية	٨٩	٩٤
تجهيزات كهربائية	٦٩	٧٨

المصدر: وزارة التخطيط.

وأمام استفحال أمر الاستيراد من التجهيزات بالخصوص، جاءت في وثيقة المخطط السادس الحالي امكانية (لم تنجز بعد) فرض أداء قدره ٦ بالمائة على هذا الاستيراد (الجزء الثاني ص ٤٨)، وهو اجراء غير كاف ولو وقع اتخاذه في مجال التكنولوجيا الاستراتيجي.

أما التحكم في التكنولوجيا فيكاد يكون منعدماً. وهو منعدم تماماً في الصناعات التصديرية النسجية التي شهدت بعض النمو كما أسلفنا، والتي لم تجلبها في الواقع الشركات المتعددة الجنسيات، وانما مؤسسات صغيرة ومتوسطة أجنبية (بالتشارك مع خواص تونسيين أو دونه) تعمل طبقاً لأوامر تلك الشركات.

وجاء في مسح لمنظمة التجارة والتنمية الاقتصادية المعلومات التالية[٣٣]:

شراءات محلية: منعدمة أو تكاد.

تجهيزات: عادية جداً (Banalisées) ومتجاوزة اقتصادياً (Obsolètes) آلات مستعملة مرة أو مرتين.

الترميات الكبيرة: في اوروبا.

مجال الابداع: منعدم أو يكاد (فيما عدا بعض حركات اليد في الصناعات الميكانيكية والكهربائية).

الافراد: نساء في الغالب (أكثر من ٩٠ بالمائة) ودون اختصاص ـ تكوين سريع بعد اختيار الحذق.

نقل التكنولوجيا: منعدم ومرتبط عضوياً بمصدر الأوامر الذي يحفظ لنفسه تصور المنتوج وصيرورة انتاجه، وتسويقه بالخصوص.

أما عن الصناعة المحلية لصنع التجهيزات فنملك مسحاً آخر (قام به الاجانب، كالأول) أنجزه معهد فرنسي[٣٤] أفضى الى المعاينات التالية:

(٣٣) انظر: Falize, *La Sous-traitance internationale: Une nouvelle forme d'investissement.*
(٣٤) انظر: R. Tibergen, *Maitrise technologique dans le secteur des biens d'equipements en Tunisie,* IREP, Programme CNUCED (Grenoble: Université de Grenoble I, 1982).

- تحكم فيما يعني الصيانة والترميم (في السكك الحديد وفي الورشات البحرية وفي ورشات متفرقة).

- تحكم في عدد من خبرات تجهيز الصناعات الأساسية بفضل وحدات انتاج الهياكل الحديدية واللحام الميكانيكي.
- تجميع الشاحنات والحافلات.

- بداية صنع بعض خبرات التجهيز حسب كتب التصنيف (Catalogue) منذ عام ١٩٧٥ فقط، إذا استثنينا بعض المنتوجات (كالمحولات الكهربائية وأوعية الشاحنات).

- انعدام أي انتاج لخبرات التجهيز الكهربائية.

وهذه الكفاءات على محدوديتها الكبيرة ليست هينة تماماً ولو اندرجت في نطاق استراتيجية شاملة، إلا أن الاقتصار على دور الاذعان والتلقي في مادة التكنولوجيا ونقلها يبرز في الاستراتيجية المتبعة التجارية في جوهرها فيما عدا بعض الحالات المنعزلة، ذلك ان الدافع الرئيسي للتاجر المورد في هذا الميدان هو اتقاء خسران السوق، اذا ما ظفر باعث صناعي آخر على الامتيازات المتعلقة بالمشروع من حواجز جمركية، وما يشبه الاحتكار في السوق المحلية.

تاجر تونسي		
استحداث الدولة (في الاستثمار عموماً)	ـــ استبدال التوريد بصنع (جزئي) محلي	
-	-	(اجازة مسلمة من قبل المزود القديم)
-	-	يقتصر على التكييف أو تجميع مكونات موردة عموماً.

ومن طبيعة الأمور، ما دامت الحالة هذه، أن يكون محتكرو الاستنباط التكنولوجي في الخارج هم المنتفعون الأصليون بهذه الأنشطة، التي تدر فعلاً مع ذلك منافع لا يستهان بها على أصحابها المحليين، ولكن بزيادة التبعية وبزيادة الاعباء التي يتحملها المجتمع وهي ملامح رأس المال الطفيلي بعينه.

ان مسألة التكنولوجيا وانعكاساتها المتعددة الابعاد على المجتمع ليست قائمة في الصناعة فحسب، بل هي مطروحة في الفلاحة أيضاً وفيما تقوم به الدولة ذاتها بالخصوص، ذلك انه على الرغم من صغر حجم البلاد النسبي جغرافياً، فإن الارض ليست وسيلة الانتاج المحدودة المقيدة للانتاج الزراعي، ذلك أن ما يحد من الانتاج فعلاً هو قلة توافر الموارد المائية، الا أن المشكل فيما يخص المياه ليس مصدره الطبيعة، بل من الممارسات والمفاهيم المتعلقة بتكنولوجيا توفير المياه، وهو بالتالي اجتماعي سياسي قبل أن يكون فنياً، أو حتى اقتصادياً، ذلك أن أغلبية الفنيين وأصحاب القرار يسلمون مسبقاً باعتبار التجهيزات

المائية الكبرى كوسيلة وحيدة لما يسمى اضفاء القيمة للموارد المائية والأراضي، وما لا يتجانس بالضرورة بحكم طابعه السلعي الرأسمالي مع مفهوم سليم لاحياء الأراضي الرائج مع ذلك في تراثنا الاقتصادي والاجتماعي والشرعي.

فإمكانيات البلاد الانتاجية ستظل كامنة زمناً طويلاً في الزراعات البعلية والحاجات الغذائية للسواد الأعظم من السكان تتمثل في الزراعات البعلية (كالحبوب والفول والحمص والزيت) كذلك. لكن التجهيزات المائية الكبرى العمومية تحتكر ما يزيد عن ثلث الاستثمارات (بل ٣٥ بالمائة من اجمالي الاستثمارات الزراعية في المخطط الخامس مثلاً).

ان الجزء العظيم من الاستثمارات الزراعية موجه، اذن، مبدئياً للمساحات السقوية (المروية) أي لإنتاج مواد سلعية مآلها استهلاك الفئات المحظوظة المحلية، أو التصدير، وليس الأغلبية الساحقة لعموم المواطنين ولقوة العمل، لكن الدراسات المتعلقة بمجموع قطاع الري تبين أن قطاع استغلال المائدة السطحية الفرعي، أي قطاع التجهيزات المائية الصغيرة الخاصة، أساساً يستعمل الماء بإحكام أكثر (في حدود نسبة ٩٠ بالمائة) ويمثل قاعدة إنتاج القطاع. ذلك ان الآبار السطحية تكفل ٩٠ بالمائة من انتاج الخضر، و٨٠ بالمائة من انتاج الغلال في حين أنها لا تسقي الا ٦٠ بالمائة من المساحات السقوية[٣٥].

محصل الأمر، اذن، انه على الرغم من انعدام الفائدة في تكنولوجية التجهيزات المائية الكبرى في انتاج الحاجيات الأساسية لقوة العمل، فإنها تستأثر بقسط كبير من مجهود الاستثمار، ولكنها لا تستعمل بما فيه الكفاية، حتى لما أعدت له، وهو ما ينفي جدواها من وجهة النظر الرأسمالية البحتة ذاتها التي بررت بعثها من الأول.

لقد أسلفنا ان تفضيل أصحاب القرار للتجهيزات المائية الكبرى قائم على أحكام مسبقة، وهو ما يتضح من ضحالة النتائج الفعلية المتولدة عن استعمال تلك التجهيزات المنقوص. وفي الحقيقة إن الأمر يتضح أكثر عند الاطلاع على نتائج مسح المساحات السقوية لعام ١٩٨٠، الذي يبين أنه لا توجد الا ١٥٦٠٠٠ هكتار من أراض مسقية فعلاً من بين ٢٢٥٠٠٠ هكتار أراض مجهزة للري.

ان ضعف نسبة الاستعمال هذه (٦٩ بالمائة) غير راجع طبعاً للافتقار الى الماء، ولا لفقدان التجهيزات بأنواعها، ولكن لهيكل وحدات الاستغلال العقاري. وما يبرزه المسح المذكور أن نسبة الاستعمال للوحدات الصغيرة (ذات مساحة أقل من هكتارين اثنين) تبلغ ٨٨ بالمائة في حين أنها لا تبلغ الا ٥٦ بالمائة من المساحات التي تفوق مساحتها ٥٠ هكتاراً[٣٦].

---

(٣٥) انظر: Jean Paul Gachet, «Choix Technologiques et formation dans l'agriculture Tunisienne,» dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1980* (Paris: Editions du Centre National de la Recherche Scientifique [CNRS], 1981), p. 109.

(٣٦) انظر: Abdel Hafidh Chabbi, «Population active, revenus et formation dans l'agriculture tunisienne,» dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1980* (Paris: Editions du [CNRS], 1981), p. 97.

يبقى فوق كل ما تقدم أن التجهيزات المائية الصغيرة اكثر نجاعة اجتماعية واقتصادية كما بينّ ذلك صلاح الدين العمامي[٣٧]، علاوة على كونها مطوعة من قبل الفلاحين ومستعملة حيث نبع المياه مما يجنب تحويل موارد الجهات الفقيرة الى الجهات الأقل فقراً والحاوية للأنشطة السياحية والصناعية التصديرية.

وبمقابل ذلك، فإن سوء استعمال التجهيزات الكبرى له مضاعفات اقتصادية واجتماعية أشد منه أثراً: تكاليف باهظة مع انتاج ضعيف وتقليل من التشغيل وتعميق للتبعية التكنولوجية والمالية والتجارية الى الخارج[٣٨].

ان التكنولوجيا المائية في الزراعة تعتبر، اذن، مثالاً واضحاً لهدر طاقات المجتمع مع الحاق الضرر به بحكم الرضوخ الفعلي الى متطلبات رأس المال الاجنبي، وليس الموضوع في هذا الباب موضوع رفض التعصير أو التقنيات الحديثة أو الكبيرة، والتشبث بالموروث والقديم من المعارف والتقنيات، وبالصغير منها بالخصوص، وإنما هو موضوع تسخير كل الامكانيات لتلبية الحاجيات الاجتماعية، بدءاً بجمهور المنتجين المباشرين بالاعتماد على الخلق والاستنباط، مما يتطلب تنمية كبيرة لمجهود البحث العلمي الوطني سواء في الميدان التقني لتهذيب تراثنا التكنولوجي وتطويره، وملاءمة التقنيات الموردة الثقيلة منها والخفيفة، أم في الميدان الاجتماعي قصد الانطلاق من أوضاعنا الاجتماعية، والعناية بالفلاح مثلاً كعنصر له

---

(٣٧) انظر: Slaheddine el-Amami, «L'histoire de l'hydraulique en Tunisie ou discrédit des technologies indigènes,» *Actuel Developement*, no. 107 (1971).

(٣٨) انظر: Slaheddine el-Amani, «Technologie et emploi dans L'agriculture,» Conférence donnée dans le cadre du groupe de travail UNIT - CREDET, Décembre 1980, dans la: revue *Ingenieurs Tunisiens*.

يحلل العمامي بعض المقاييس المتعلقة بمقارنة الفاعلية الاجتماعية والاقتصادية للتجهيزات المائية الكبرى والتجهيزات الصغرى أو بمقارنة السدود والآبار.

	مساحات مسقية بالهكتار	كلفة احداث موطن شغل واحد في الهكتار بالدينار	نسبة التشديد	مدة العمر
آبار سطحية	١٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٠,٨ ـ ١,٢	غير محدود (مائدة سطحية)
سدود كبرى	٢٠,٠٠٠	٥,٠٠٠	٠,٣ ـ ٠,٤	٢٠ سنة (تراكم الاوحال وانجراف)

أما الاستثمارات المائية طوال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ فخصائصها كما يلي:

سدود كبرى: ٤٠٠ مليون دينار	آبار سطحية: ١٠٠ مليون دينار
الحذق والتكنولوجيا: موردة ١٠٠٪	٨٠٪ من العمل والموارد محلية
الموارد الموردة: ٥٠٪	٢٠٪ من التجهيز مورد جزئياً

مواقف محترمة من الضروري الانطلاق منها هي بدورها، والتعامل معها[٣٩].

لقائل ان يقول: قد تكون قلة الموارد هي التي أحبطت المحاولة التصنيعية الثانية. في الواقع كانت ظروف المحاولة التصنيعية الأولى صعبة، عند انطلاقها على الأقل، ولو أن الاعانة الخارجية الامريكية (بالخصوص) سجلت أعلى مقدار للفرد في افريقيا، إلا أننا وقفنا بعد ذلك على أمر هذه الاعانة (عمومية كانت أم خاصة) من حيث آثارها السيئة في الواقع على الجزء الباقي محلياً من الفائض الاجتماعي القابل للتراكم، أخذاً بعين الاعتبار علاقات الانتاج السائدة.

وإذا ما توالت سنوات القحط في الزراعة منذ أواسط الستينات، فإن تضاؤل المداخيل الزراعية من الخارج ليس ظرفياً فحسب، بل هو هيكلي متصل بالتقسيم الدولي للعمل الزراعي بالدرجة الأولى. وكان في الامكان أن تسوء الحالة أكثر في نهاية الستينات لولا ظهور ثلاثة موارد خارجية ريعية لم تكن في حسبان المخطط (أي الآفاق العشرية للتنمية)، وذلك ابتداء من عام ١٩٦٦[٤٠] وهي:

- ريع النفط الذي تدفق عام ١٩٦٦ وتجاوز نسبة العشر من مقابيض (مداخيل) العمليات الجارية مع الخارج في نهاية العشرية بعد أن كان منعدماً.

- ريع مداخيل العمال في الخارج بعد أن نشطت الهجرة في أواسط الستينات كذلك، وقد بلغ نسبة ٨,١ بالمائة من جملة مقابيض العمليات مع الخارج في المعدل طيلة المخطط الثالث (١٩٦٩ ـ ١٩٧٢).

- ريع الموقع السياسي الذي ظهر هو بدوره في أواسط الستينات، وكان مجالاً فتحته الدولة على مصراعيه أمام القطاع الخاص في الجزء الثاني من الستينات بالخصوص، وان بلغت حصة السياحة من المقابيض الجارية مع الخارج ٢٠,٥ بالمائة في فترة المخطط الثالث (١٩٦٩ ـ ١٩٧٣)، فإن أثره الايجابي على الاقتصاد المحلي دون ذلك بكثير لما يحدثه القطاع من ايرادات بالعملة الصعبة من الخارج بعكس الريعين السابقين الصافيين.

أما المحاولة التصنيعية الثانية، فقد ابتدأت وقد توافرت هذه الموارد الريعية مع ظروف

---

(٣٩) ان الانكباب على واقعنا وعلى اكتساب الوسائل الفنية لتطويره، يجنب هدر القوة العاملة بالفكر من بحاثين وعلماء، كما يجنب التبعية لمنتجي التكنولوجيا الاجانب ومكاتب دراساتهم ومؤسساتهم البنكية والمالية، بما فيها المؤسسات المتعددة الاطراف، لكن المسيرة في الواقع، بفعل اطراف قلائل. على سبيل المثال، اجرت من الدراسات حول مناطق المرعى بالجنوب التونسي ٦٠٠ شهر / خبير جلهم اجانب حول العوامل الطبيعية، ولم تحظ العوامل البشرية والاجتماعية الا بـ ٦٠ شهراً / خبيراً على الاكثر ـ أي أقل من ١ بالمائة انظر: E.M. Bouain et J.J Dumont, «Vers une approche integrée du developement des parcours en zones arides, reflexions a partir d'un cas dans le Suo Tunisien,» *Options Méditerraneenes* (Paris), no. 28, (1977), pp. 75-81.

(٤٠) وهو دليل آخر على التخطيط غير ذي موضوع في مثل هذه الحالات.

ملائمة أكثر من حيث مقدارها، إضافة الى تسجيل اصابات (كوارث) زراعية وفيرة (في زيت الزيتون بالخصوص) في بداية السبعينات، فأسعار الفوسفات ارتفعت، وأسعار النفط ارتفعت كذلك بقدر محسوس في أول العشرية الثانية عام (١٩٧٣)، وفي آخرها عام (١٩٨٠)، كما تضاعف معين الهجرة الى الخارج أكثر من مرتين بالرجوع الى العشرية الأولى. وتضاعفت تحويلات المهاجرين معه، من ذلك أن نسبة تغطية الصادرات للواردات بلغت رقماً قياسياً عام ١٩٧٤ (٨١,٤ بالمائة) وتجاوزت ٦٠ بالمائة في أعوام ١٩٧٢، ١٩٧٣، و١٩٧٥[٤١]، في حين أن معدلها دون ٦٠ بالمائة فيما سبق ولحق، بينما قاربت نسبة تحويلات المهاجرين عام ١٩٧٨ ١٢ بالمائة من المقابيض الجارية الخارجية. تقول وثيقة المخطط المالي السادس (١٩٨٢ - ١٩٨٦): «لقد استفاد ميزان المدفوعات في العشرية الثانية (١٩٧٢ - ١٩٨١)، وفي غضون المخطط الخامس (١٩٧٧ - ١٩٨١) بالخصوص، بتطور موات لشروط التبادل مع الخارج مما ساعد على بلوغ توازن مرض للمالية الخارجية على الرغم من التزايد القوي للواردات»[٤٢] ذلك أن «شروط التبادل مع الخارج سجل تحسناً قدره ٥ نقاط مئوية سنوياً في المخطط الخامس، بينما يتوقع تقهقراً بنقطتين مئويتين سنوياً في المخطط السادس (الحالي)، وهو ما يفرض قلباً تاماً لمجريات الأمور من حيث المعاملات مع الخارج ومن حيث التداين المفرط ازاءه»[٤٣].

لقد توافر الريع بأشكاله المتنوعة، وتراجعت نسبة التداين في أواسط العشرية. اذن، وإذا استفحل أمر الازمة الهيكلية في اوروبا مما كان له الأثر السلبي على الصادرات الزراعية (زيت الزيتون بالخصوص) والصناعية (النسيج)، فإن ذلك الأثر لم يكن محسوساً الا في بداية العام ١٩٧٧.

أما في السنوات الاخيرة، فإن تناقص مقادير الريع بأنواعه (النفط، السياحة، تحويلات العمال) وقدوم رؤوس الأموال العربية لا يحل المشكلة، إذ لا تزيد تلك الأموال في فرص الاستثمار المجدي رأسمالياً الا بالقدر الذي تسمح به متطلبات تجدد رأس المال عالمياً عموماً والتقسيم الدولي للعمل على وجه التخصيص.

وفي تقديرنا، فإن سر هذه المفارقات يكمن في طبيعة الريع الراجع للبلدان الرأسمالية التابعة، الذي هو ليس ريعاً، وإنما مقابل مشروط ومقيد بالتبعية في جوهره تتقاضاه الدول الرأسمالية التابعة التي نعتبرها دولاً «تحت ريعية» ما دامت مجتمعاتنا غير آخذة في التصنيع بما يكفل لها التحكم في تجدده. فكيف ذلك اذن؟

يتمثل منطلقنا في أن معظم الفائض الاجتماعي يفلت في تلك الحالات من قبضة المجتمع، ولو أن منظومة أسعار الانتاج الدولية تحجب على مستوى المجتمع المعني ضخامة ذلك الفائض كما تبينه نظرية التبادل غير المتكافىء بالخصوص.

---

(٤١) وكذلك في سنوات ١٩٧٩ - ١٩٨١.

(٤٢) المخطط السادس، الجزء الاول، ص ٥٢.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

على أن هذا المنطلق لا يعني أننا نقتصر على اعادة توضيب تفتقر الى الطرافة لموضوع تم تناوله باستفاضة. فنظرية التبادل غير المتكافىء ما هي أولاً الا تعبير على مستوى دائرة التداول لقانون أساسي لرأس المال، ألا وهو التنمية غير المتكافئة أو المتفاوتة سواء أكانت على المستوى الدولي أم على مستوى أي مجتمع من المجتمعات التي سيطر فيها رأس المال. ثم ان صاحب النظرية ذاته ـ وهو ايمانويل ـ يترك جانباً وبصريح العبارة جوانب أصلية إذ يقول:

«ان شروط التبادل تشكل فعلاً الموضوع الرئيسي لمؤلفي، ولكنها كذلك بالقدر الذي تخرج فيه مسألة استغلال البلدان المتقدمة للبلدان المتخلفة ولكن بعد انبرام انقسام العالم على فريقين متباينين من البلدان»[٤٤].

هناك اذن مسألة انبعاث التبعية التي تتطلب مزيداً من التمحيص، وهناك بالخصوص كذلك مسألة اعادة انتاج التبعية في المجتمعات المسماة بالمتخلفة، لذلك نعتقد أنه ما زال هنالك مجال، نظرياً، لفهم هذه الظواهر الأساسية، وان مفاهيم أساسية ومفيدة كمفاهيم التبادل غير المتكافىء أو التبعية قد لا تكفي للإحاطة بأمر مجتمعاتنا التابعة، تاريخياً على وجه العموم، وفيها ما هو اقتصادي بحت على وجه الخصوص كذلك.

وافتراضنا، اذن، في هذا المجال، ان مفهوم الدولة تحت الريعية مفهوم مفيد، بل وضروري، نظراً لسلسلتين من الاعتبارات، الأولى على مستوى المعاينة أو بالأحرى الواقع المنظّر، والثانية على مستوى التجريد الواقعي.

يحصل تركيز الفائض الاجتماعي ـ وهو زراعي المصدر كلياً أو رئيسياً ـ على الصعيد العالمي بمقادير نسبية، وبحسب آليات خارجة في جوهرها عن مراقبة الطبقة المسيطرة والدولة المحليتين طبقاً لمتطلبات تجدد رأس المال على الصعيد العالمي، ولسيطرة المراكز الامبريالية.

وفي المقابل يرجع للمجتمعات التابعة، وتحت مراقبة المركز، جزء من ذلك الفائض المركز عن طريق دولها وجوباً، ولو كان خارجاً عنها في الظاهرة، وفي شكل رياع على أن يبقى مجموع هذه الرياع (ر) الراجعة[٤٥] دون مجموع الفوائض الاجتماعية المسلوبة والمركزية (م) بكثير، بحيث أن (ر « م) وهي رياع تقابل الحاجيات المحلية لتجدد رأس المال في المقام الأول، وحاجيات المشروعية الدنيا المنحصرة بالضرورة للدول المحلية التي عليها تسليم هذه الرياع وفقاً لتلك الحاجيات، فتأتي المنافع المغدقة على وجه المشروعية محدودة غير قابلة للتعميم على الطبقات المولى عليها، فيتعذر اعطاؤها صيغة اقتصادية فيخضع اسنادها لقاعدة الجدوى السياسية البحتة.

---

(٤٤) انظر: A. Emmanuel, «Réponse a Engenio Somaini,» dans: A. Emmanuel et al., *Un débat sur l'échange inégal Salaires, sous-développement, imperialisme* (Paris: Maspéro, 1975), p. 59.

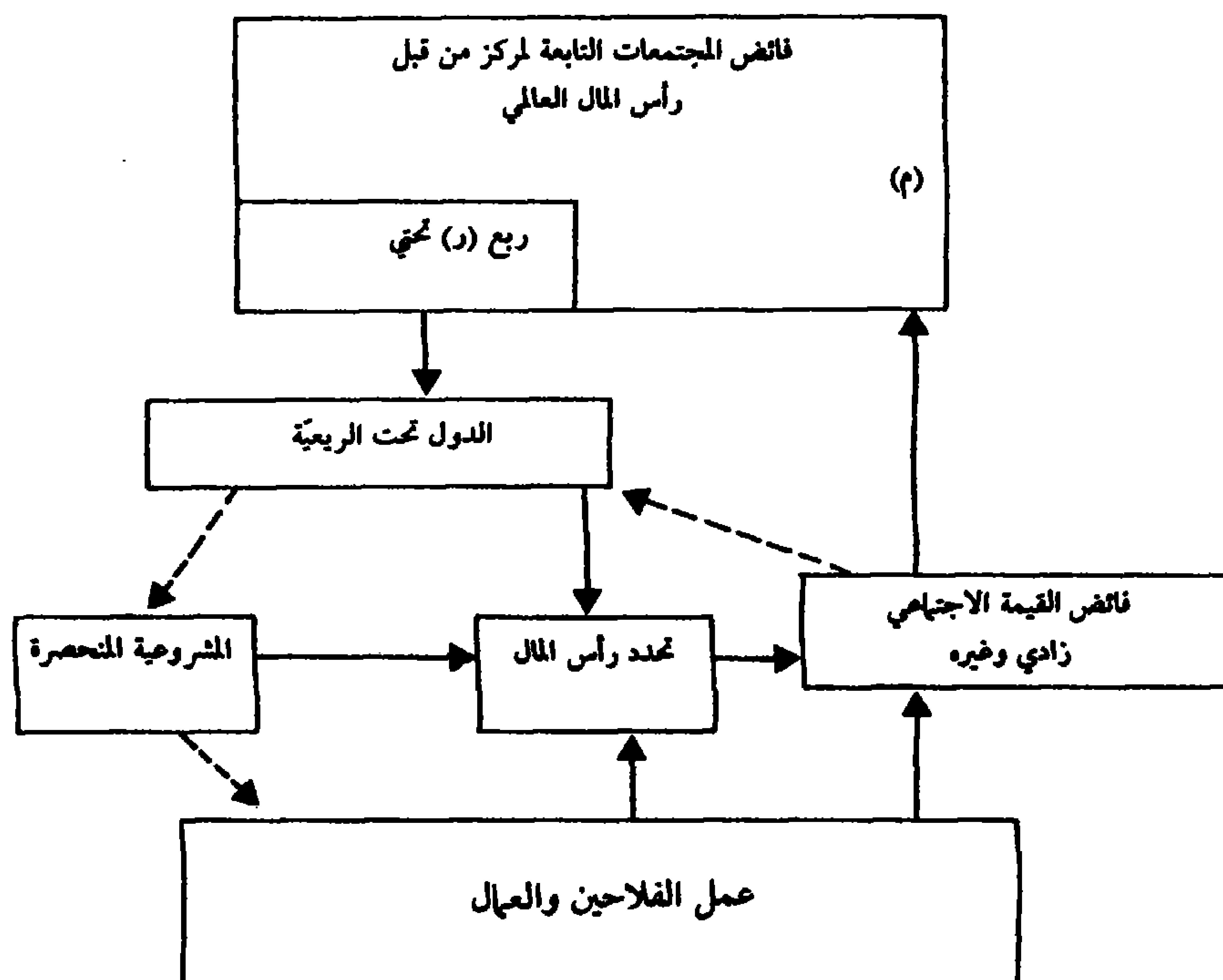
(٤٥) فعائدات العمال بالخارج ريع كذلك وتتحكم فيه الدولة من حيث الشرائح التي يؤول اليها ومن حيث استعمالاتها بواسطة ادوات متعددة كنسبة الصرف والرسوم الجمركية والجباية وتنظيم قطاع بناء المساكن الخ... رغم كونها لا تمر عبر أي جهاز دولي في الظاهر.

فالدولة تبدو ريعية لما تعيش بفضله من ريـاع مختلفة (رياع مالية... الخ.) وفي الواقع فإن هذه الدولة تحت ريعية لأنها لا تظفر الا بريع تحتي.

ذلك ان «علاقات الانتاج هي التي تحدث فعلاً الريع»(٤٦). الريع بـأتم معنى الكلمة في مجتمع مستقل لصالح الطبقة المسيطرة ضمن علاقات الانتاج تلك. ويضيف ماركس فيقول: «ان ملكية بعض الانفار على أجزاء من المعمورة تبدو من وجهة نظر تنظيم سام للمجتمع بما لا يقل عن عبث ملكية فرد لمثله. ان مجتمعاً كاملاً، أو أمة، بل كل المجتمعات المعاصرة مجتمعة ليست مالكة، للأرض، وانما لا تعدو أن يكون لها أكثر من الرقبى (حق الرقبة) وليس لها فيها من حق أكثر من الارتفاق» (حق الاستغلال).

وبما أن المجتمعات التابعة خاضعة في مجال مصالحها الأساسية، فإن الطبقة المسيطرة فيها نفسها لا تحتل سوى مواقع الخضوع نسبة الى رأس المال العالمي، وبالتالي، فإن الدولة المحلية ليست سوى المؤتمن على جزء من الرياع التي تنجر لرأس المال من علاقات الانتاج التي يقوم على أساسها على الصعيد العالمي. وما تجدر الاشارة اليه في هذا الموضع هو أن

(المنجزة تجريدياً عن سيطرة علاقات الانتاج الرأسمالية على الصعيد العالمي).



رسم بياني عام للانصهار العيني للدول تحت الريعية

(٤٦) انظر Karl Marx, *Le Capital* (Paris: Editions sociales, 1977), vol. 3, p. 705.

الرياع المسلمة متدنية نوعيا لما يعتريها من قيود في مآلها لا يقوى المجتمع المحلي بما فيه الطبقة المسيطرة به على فكها من ناحية، وهي كما أسلفنا مبتورة كما على المستوى الكلي، حتى وان انتفعت دول معينة بمقادير تفوق ما يسلب منها من فائض بكثير (كالدول النفطية) من ناحية ثانية، وبالتالي، فإن الريع ما هو الا ريع متدن نوعياً في كل الحالات التي تعجز فيها الرأسمالية المحلية على افراز شريحة صناعية قوية الساعد عالمياً، الى حد ما، وهو مبتور كمياً على الصعيد الكلي، أي أنه ريع تحتي وليس ريعاً بأتم معنى الكلمة.

أما على مستوى التجريد الواقعي، فإنه لا يمكن استنتاج الدولة الرأسمالية في حالات التبعية من رأس المال (كعلاقة انتاج)، ولا الطبقات المتعلقة به، ذلك أن هذه الطبقات غير موجودة في المجتمع المحلي لما قامت دولة رأس المال به (في القرن الماضي في تونس وجل انحاء الوطن العربي)[٤٧]، لذلك يتعذر استنتاج الدولة منطقياً من رأس المال على مستوى المجتمع المحلي على الرغم من كونها متعلقة به. طبعاً تبدو الدولة الرأسمالية التابعة ناتجة أكثر فأكثر عن الطبقات المكونة لرأس المال، ولا سيما الطبقة المسيطرة ـ التي يساهم بشكل نشيط فيتكوينها ـ إلا أن سيطرة هذه الطبقة محلياً، بل ووجودها ذاته رهين تلك الدولة.

فالدولة الرأسمالية التابعة لا تبرز تاريخياً ـ بمعنى الماضي والحاضر ـ بمثابة الحتمية الكامنة في المجتمع الذي تتعلق به. أما منطقياً فلا حتمية الا من حيث احلال نسبة المجتمع الى الخارج، علماً أن هذه النسبة لا يمكن أن تكون من وجهة نظر تلك الحتمية الا نسبة تبعية.

أما نظرية الدولة الرأسمالية (المسيطرة أو غير التابعة) الأكثر حبكاً، وهي نظرية الاشتقاق (Dérivation)، فهي تستنتج الدولة (الرأسمالية) منطقياً وتاريخياً في الوقت نفسه من السلعة، فالقيمة، فالمال، فرأس المال، كعلاقات اجتماعية للانتاج، تفترض طبقتين متخاصمتين، ذلك أن رأس المال والبرجوازية (والبروليتاريا معها) نشآ وتوسعا في اوروبا في ظل سيطرة الاقطاعية ودولة ملك الاطلاق غير الرأسمالية فيأتي التسلسل: **علاقات الانتاج (بما فيها من طبقات) ـ دولة رأسمالية.**

بخلاف ما تقدم، فإن الدولة الرأسمالية التابعة غير قابلة حينئذ للاستنتاج، لا تاريخياً ولا منطقياً، من رأس المال والطبقات المكونة له محلياً، وهي كذلك بخلاف ما يذهب اليه بولنتزاس (Poulantzas) ليست تجسيماً وتخليصاً وتخثيراً وعبارة لعلاقات الانتاج ولصراع الطبقات في تفاعلها على مستوى المجتمع المحلي وحده. ان العكس هو الذي حصل في الواقع، تاريخياً على الأقل: تبدو الدولة (الرأسمالية) متقدمة على رأس المال والطبقات المحليين فيكون: **رأس المال العالمي ـ الدولة (تحت الريعية) ـ الطبقات ورأس المال المحليون.**

---

(٤٧) انظر: Khaled el-Manoubi, «L'exemple tunisien d'un processus: de desagrégation de l'Etat tributaire de d'avenement de l'Etat capitaliste dépendant,» dans le: Colloque d'histoire de la colonisation dans le Monde Arabe, October 1983.

تبعاً لذلك، فإن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للبرجوازية المحلية مثلاً، متصلة بخصائص الدولة المحلية نفسها بصلات لا تنفصم عراها، بل ان خصائص الشرائح المسيطرة المحلية هي خصائص الدولة في المقام الأول لانجرارها عنها وهو يجيز تاريخياً ومنطقياً الكلام في هذا الاطار عن دولة ريعية (وقد رأينا أنها لا يمكن أن تكون الا تحت ريعية)، في حين أن الطبقة وحدها يمكن أن تكون ريعية في مجتمع بروز الرأسمالية التاريخي الى السطح. ان افتراضنا يصل الى حد اعتبار أي طابع اقتصادي اجتماعي ممكن للبرجوازية المحلية ـ كأن تكون ريعية ـ طابعاً منجراً عن طابع مماثل للدولة المحلية، إذ ما هذه الأخيرة الا موضع الجر ـ المفروض ـ الى منطق رأس المال الذي يبقى خارجياً بالرجوع الى المجتمع المحلي، وبالتالي غير متحتم تاريخياً قطعاً.

وبتعميم أكثر، فإن أي طابع يضفيه رأس المال (نقصد علاقات الانتاج المسيطرة عالمياً) على الطبقات المحلية يمر عبر الدولة وجوباً، سواء تعلق الامر بالشرائح المسيطرة أم الطبقات المولى عليها، أكانت خاضعة شكلاً لرأس المال أم خرجت عن ذلك الخضوع مع اذعانها لمتطلبات منطق تجدده (المتوسع)، ان مقولتنا عن الدولة تحت الريعية ـ مثلاً ـ قابلة للفهم تحت هذا العنوان، وبعبارة أخرى، لها معنى، في حين تفتقد الى أي معنى في حالات الدول الرأسمالية المسيطرة حيث تنفرد عبارات من قبيل «برجوازية ريعية» أو «اقتصاد ريعي» بالقبول.

ان عبارة «اقتصاد ريعي» الاخيرة ترجع، الى جانب ذلك، الى اقتصاد متكون تاريخياً بحسب صيرورة باطنية النشوء ومندمجة، فتتفق المتطلبات المنطقية لهذا الاقتصاد فيما عدا ظروف تاريخية استثنائية مع الحتميات التاريخية للمجتمع المعني (المجتمعات الاوروبية منذ القرن السادس عشر ومستعمراتها التوطينية بأتم معنى الكلمة، والمجتمع الياباني منذ عهد «الميجي» منذ الثلث الأخير من القرن الماضي). ومن ثم، فإن التاريخ ـ أي الفصل السياسي في مجتمعات طبقية لصراعات الطبقات كما تتحدد من قبل القاعدة المادية ـ يصبح قابلاً للاضمار والتغفّل، بل ويزاح صراحة. ان هذه الامكانية هي التي جعلت ماركس نفسه يبدأ بدراسة مفاهيم اقتصادية (السلعة، القيمة، المال، رأس المال) قبل الخوض في مفاهيم أساسية بالدرجة الأولى كالطبقات والدولة.

ليس هنالك ما يحمل على الاعتقاد في أن الاتفاق الآنف الذكر وارد على العموم في المجتمعات، وعلى كل فلا علم لنا في التاريخ لأمثلة أخرى. وبالتالي، فلا يستقيم المعنى لعبارة «اقتصاد ـ ولو كان سياسياً ـ ريعي» على سبيل المثال الا في حالات الرأسمالية المسيطرة أو إن شئت في المجتمعات المستقلة النمو. وفيما عدا هذه الحالات الاستثنائية حقيقة، فإنه لا يمكن فصل السياسة ـ أي الدولة ـ لا من حيث الماهية ولا شكلياً عن الطابع المعنى «للاقتصاد».

والسؤال المطروح الآن والحالة تلك، هو كيفية ومدى تقرير مصير المجتمع بحسب المواقف التاريخية لمختلف طبقاته.

٢ - ركون الطبقة المسيطرة الى ما يمنع تجاوز الطابع تحت الـريعي للدولـة، والهـدر المـتزايـد لقـوة العمـل، يـطرحان مسـألة التنميـة المستقلة للمجتمـع تـاريخيـاً

«ان سلطة الدولة جهاز من صنع المجتمع لغرض الدفاع عن مصالحه المشتركة ضد الهجمات الداخلية والخارجية. وما أن ينشأ هذا الجهاز حتى يستقل عن المجتمع، واستقلال ذلك الجهاز يتعزز على قدر توظيفه وبشكل مباشر من قبل طبقة معينة وعلى قدر اقراره لسيطرة هذه الطبقة، فينقلب نضال الطبقة المولى عليها ضد الطبقة المسيطرة الى نضال سياسي بالضرورة وموجه ضد السيطرة السياسية للطبقة الاخيرة من المقام الأول»[٤٨] ذلك حتى و«لو كانت كل النضالات السياسية في التاريخ العصري على الاقل، نضالات طبقية ولو تمحورت كل نضالات التحرر الطبقي رغم شكلها السياسي بالضرورة - لأن أي نضال طبقي هو نضال سياسي - حول التحرر الاقتصادي في نهاية التحليل»[٤٩].

وإذا ما نظرنا في الدولة الرأسمالية التابعة نجد أنها تكونت تاريخياً تجسيداً للعدوان على المجتمع على أثر هجمة خارجية، وعلى كاهل جزءٍ من المصالح المشتركة للمجتمع، وهي بالتالي، خارجة جزئياً عن المجتمع وليست من صلبه تماماً. ومفهوم الدولة تحت الريعية يشرح كيف يتمادى ذلك العدوان وذلك النيل من مصالح المجتمع بإبرازه ارتباط قيام الدولة تحت الريعية بإخضاع المجتمع وارتباط اخضاع المجتمع بقيام تلك الدولة. لذلك، وبخلاف الدولة الرأسمالية غير التابعة، فإن معضلة الدولة تحت الريعية تتمثل في قصور عن الاستقلال عن المجتمع، لأن تورطها في اخضاع المجتمع، وعلاقة العدوان التي تنشأ عن ذلك التورط ازاء المجتمع تستبعد الاستقلال عنه من ناحية، ولأن الارتباط العضوي لمصالح الطبقة المسيطرة المحلية بذلك الاخضاع للخارج، يجعل استقلال دولة تلك الطبقة مشكلياً من ناحية أخرى، وهو ما يفت في ساعد الدولة عند اثباتها بصورة فعلية داخل المجتمع المعني لسيطرة تلك الطبقة نفسها.

الا أن الدولة لا تقوى على الدوام الا بإقرار سيطرة الطبقة المسيطرة محلياً، ما دام المجتمع المحلي يقوى على الوجود هو بدوره، لذلك ترى الدولة - وهي من المفارقات - تسعى للخروج على الطبقة المولى عليها في مظهر النصير للمجتمع، بل والمجسم التام له، في حين أن ديمومة سيطرتها داخلياً في الحقيقة على نقيض ذلك التظاهر، أي أنها فاقدة لجانب من الوسائل التي تمكنها من الظهور في المظهر المنافي لماهيتها، فينخرم أمرها من حيث زيفها النسبي عن الاشكالية الأساسية للدولة الطبقية[٥٠]، وينخرم بالتالي أمر المجتمع معها فقصور الدولة على البروز كقوة مستقلة عن المجتمع، وعلى الظهور في غير ماهيتها الطبقية، يجعلها

(٤٨) انظر: Friedrich Engels, *L. Feuerbach et al fin de la philosphie classique allemande,* dans: Marx-Engels (Moscou: Editions du progrés 1975), p. 646.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٦٤٤.

(٥٠) انظر: Eugène Pasukanis, *La Theorie génerale du droit et le Marxisme* ([Paris]: Etudes et Documentation Internationales, 1976), p. 128.

عاجزة عن صنع قوة ايديولوجية خاصة بها، وهو ما يجعل اعتماد أي منهجية فكرية ثورية في العمق في المجال المعرفي والفلسفي عموماً، والعلمي بالتالي، يقطع الطريق أمام أي استنتاج محافظ ازاء الدولة (والمجتمع)، أو حتى معتدل ازاءها بخلاف ما بينه «انغلز» من توصل «هيغل» الى اقامة منظومة فلسفية محافظة الى حد ما، بل والى الدفاع عن الدولة البروسية رغم منهجيته الجدلية الثورية.

ومن ثم، فإن أي تحرر اقتصادي للطبقات المولى عليها يتطلب توافر شروط مسبقة أهمها، قيامها هي بنفسها ـ أو في نطاق ائتلاف طبقي تهيمن عليه ـ بتحقيق استقلال المجتمع عن الخارج وهو ما يشكل بالنسبة لها حتمية تاريخية وأن أسفرت عن مجتمع طبقي جديد، ولكنه مستقل، وان كان محتوى هذا الاستقلال اقتصادياً مباشرة لصيانة مصالح المجتمع، فهو سياسي من وجهتين أساسيتين.

ذلك انه يفترض تقديم متطلبات المجتمع على متطلبات علاقات الانتاج، كما فرضت تاريخياً في الساحة العالمية من ناحية، وتستدعي تغيير طبيعة الدولة بالنضال الطبقي في الداخل من ناحية أخرى.

ذلك أنه يفترض تقديم متطلبات المجتمع على متطلبات علاقات الانتاج، كما فرضت تاريخياً في الساحة العالمية من ناحية، وتستدعي تغيير طبيعة الدولة بالنضال الطبقي في الداخل من ناحية أخرى.

وبما أن الاقتصاد السياسي كما صنّف في البلاد الرأسمالية المسيطرة يفترض كما أشرنا بعد تطابق حتميات نمط الانتاج الرأسمالي أي حتميات الاستغلال الاقتصادي لصالح الطبقة الرأسمالية (المتسلسلة عالمياً)، وحتميات بقاء المجتمع وتطوره، كما يحدث فعلاً في تلك البلدان إلى الآن، على الأقل، مما يجعله يقتصر على الحتميات المنطقية الاقتصادية دون الجانب السياسي رغم تسميته، إن ما قدمناه يعني أمرين مبدئيين:

ـ ضرورة التحفظ المبدئي من الاقتصاد السياسي الذي صنفته المجتمعات الرأسمالية المسيطرة حتى في مجال فهم الظواهر الاقتصادية البحتة لمجتمعاتنا لاعتبارات لعلها تكمل ما انتهى اليه نقد الاقتصاد السياسي، كما قام به ماركس ولا تتجانس بالضرورة معه.

ـ تعذر بناء اقتصاد سياسي على الأسس المعرفية نفسها والاقتصاد السياسي الآنف الذكر، إذا ما وقع الانطلاق من مجتمعاتنا التابعة، وضرورة اعتماد علم اجتماعي ثوري المنهجية لاستحالة توضيح اشكالية بقاء وتطوير مجتمعاتنا على غير ما قدمنا من الأسس.

ولكي نعود الى مواقف الطبقات الموجودة من مصير المجتمع، فالسؤال المطروح ـ وقد انتهينا الى ضرورة توافر شروط مسبقة عملياً وفكرياً لحصول التنمية المستقلة ـ يمكن صياغته في سؤال معادل له:

هل أن صيانة المصالح الذاتية لطبقة ما تحتم عليها العمل تاريخياً في اتجاه التنمية المستقلة اعتباراً لعلاقات الانتاج المسيطرة أو السائدة في المجتمع؟

ذلك أن مجرد امكانية توافق المصلحة الطبقية الذاتية والمصلحة الاجتماعية بالمعنى المبين، على فرض حصولها، لا تكفل ضمان التنمية المستقلة للمجتمع ما دام في الامكان صيانة المصلحة الطبقية الذاتية دون صيانة المصلحة الاجتماعية، بل وحتى على حسابها(٥١).
لقد استفادت شرائح الطبقة المسيطرة محلياً من تنمية رأس المال التابع سواء أكان ذلك في القطاع الخاص (الصناعات المعملية بالخصوص) أم القطاع العام، بما فيه من تجهيز البنية الأساسية وغيرها. فبلغت حصة القطاع الخاص ٤٢,٢ بالمائة من تكوين رأس المال في العشرية الثانية (١٩٧٢ - ١٩٨١) مقابل ٢٠,٦ بالمائة فقط في العشرية

جدول رقم (١٢)
حصة القطاع الخاص
من التكوين الخام لرأس المال الصناعي

القطاع	العشرية الاولى (٪)	العشرية الثانية (٪)
التعدين	١,٥	١,٤
المحروقات (اجنبي)	٤٦,٥	٧٠,٥
الصناعات المعملية (يغلب عليه المحلي)	٢٠,٦	٥٩,٧
صناعات زراعية وغذائية	٢٠,٦	٥٨,٨
صناعة مواد البناء	٢٩,٤	٢٢,٣
صناعات ميكانيكية وكهربائية	٩	٥٣
الصناعة الكيميائية	١١	١٥,٣
النسيج	٢٧,٨	٨٠٠٨
اللوح، الورق ومتفرقات	٢٩,٤	٨٤

المصدر: وزارة التخطيط.

التي سبقتها. وما هو أجدر بالملاحظة، أن أرباح القطاع الخاص الاهلي نمت نمواً كبيراً يفوق

(٥١) ان القوة التاريخية للبرجوازية الاوروبية تكمن في ان تدعيم مصالحها الذاتية يتطلب تنمية قوى المجتمع تنمية جبارة، وهو عكس ما هو سائد بالنسبة للبرجوازية الطفيلية المسيطرة في المجتمعات الرأسمالية التابعة.

جدول رقم (١٣)
تحويل وجهة الفائض الاجتماعي في القطاع العام
مشاريع بنية اساسية للدولة
شهدت اعادة تقويم مهمة (وقتية)

مجموعة المشاريع	الكلفة عند انطلاق المشروع (مليون دينار)	الكلفة المراجعة (مليون دينار)	اعادة التقويم بالمليون دينار	(٪)
التجهيزات المائية الكبرى (سدود وقنوات)	١٩٧,٥	٢٦٧,٨	٧٠,٣	٣٥,٦
موانىء الصيد البحري	,٧	٥١,٧	١٣,٠٠	٣٣,٦
موانىء بحرية	٤٤,٠	٥٣,٠	٩,٠٠	٢٠,٥
طرقات وسكة حديدية (بما في ذلك المترو الخفيف في العاصمة)	٢٠٥,٠٠	٢٨٢,٠٠	٧٧,٠٠	٣٧,٦
المجموع	٤٨٥,٢	٦٥٤,٥	١٦٩,٣	٣٤,٩

المصدر: اللجنة القومية للتحكم في التمويلات، ايلول/ سبتمبر ١٩٨٤.

نمو الناتج الداخلي الخام للفرد والأجر المتوسط بالأسعار الثابتة بكثير، وبفضل آليات متعددة تتلخص كلها تقريباً في خلق وضعيات ريعية (تحتية اذن) محلياً، بتدخل حاسم أو بمجرد غض الطرف أحياناً، من قبل الدولة المحلية. والمهم في هذا الباب ليس حسن استعمال الموارد ـ كما في الرأسمالية المسيطرة والمندمجة ـ وإنما اغتنام فرص التمويل والاستثمار وتوسع رأس المال عموماً دون اعتبار التكاليف الاجتماعية أو حتى الفردية، ما دام المجتمع يتعهد بالدفع وبصرف النظر عن مدى أو كيفية استعمال التجهيزات الموجودة من قبل، وإذا ما أضفنا الى ذلك أن أرباح رأس المال الاجنبي هي في كل الحالات أعظم من أرباح رأس المال الأهلي أو المحلي، فإنك تدرك ما يتكبده المجتمع المحلي من تبعات سعي الشرائح المسيطرة المحلية وراء مصالحها الذاتية.

وسنرى أن المجتمع ـ مجسماً في طبقاته الأولى المولى عليها ـ بدأ فعلاً في رد الفعل منذ عام ١٩٧٣، إلا أن ذلك لم يمنع الطبقة المسيطرة من محاولة المضي قدماً في ممارساتها بدعوى مواصلة التصنيع بشكل متجدد وبتنظيم العلاقات بين مختلف شرائحها بمقتضى ذلك. وقد أصرت تلك الطبقة على هذا النحو ما دامت واثقة في تطابق مشروعها ذلك، مع ما يتركه لها رأس المال من دور في نطاق التقسيم الدولي للعمل، مما أدى بها إلى ظهور، ثم تفاقم، أزمة المالية العمومية، لفرط ما تغدقه من تشجيعات وامتيازات لرأس المال المحلي. لكن استفحال

جدول رقم (١٤)
انتفاع رأس المال الخاص القياسي نسبيا
من تنمية رأس المال التابع

السنة	دخل المؤسسة ورأس المال الذاهب الى العائلات (بملايين الدنانير الجارية)	الدخل الفردي للمقاول الواحد او للمستقل (بالدنانير الثابتة ١٩٨٠)	الناتج الداخلي الخام للفرد (بالاسعار الثابتة)	الاجر المتوسط (بالاسعار لثابتة)
١٩٧١	٢٦٩	٢٤٥٧		
١٩٧٢	٣٦٤	٣١٩٧		
١٩٧٣	٣٨٣	٣٠٠٨		
١٩٧٤	٤٨٧	٣٣٥٧		
١٩٧٥	٦١٦	٤١٦٣		
١٩٧٦	٦٦٧	٣٦١١		
١٩٧٧	٦٧٧	٣١٣٦		
١٩٧٨	٧٦٢	٣٤٨٣		
١٩٧٩	٩١٦	٤٣٤١		
١٩٨٠	١١٦٥	٥٣٩٧		
١٩٨١	١٢٩٦	٤٩٦٨		
نسبة النمو (٪) السنوية في المعدل (١٩٧١ - ١٩٨١)	١٧	٧،٣	٥،٧	٣،٤

المصدر: معهد الاقتصاد الكمي علي باش جانبة (تونس) ووزارة التخطيط بها.
ملاحظة عامة: نسبة نمو الاجر المتوسط مبالغ فيهـا ونسبة نمـو الناتـج دون الواقـع الا انهما رقمان رسميـان فاثبتناهما.

أزمـة رأس المال الهيكلية في اوروبا نفسهـا (وبشكـل واضـح عـام ١٩٧٧)، جعـل الـطبقـة المسيطرة تحتار في أمرها نظراً لغموض ما يسمح بـه رأس المال الاجنبي لهـا من دور، وهو مـا ثناها عن تنظيم هيمنة أي شريحة على شرائحها الأخرى. وقد ظهر ذلك جلياً عندما عجـزت الدولة مرتين (عام ١٩٧٧ وعام ١٩٨٣) عن تطبيق قانون المالية لما فيه من تنقيص للامتيازات أو من زيادات أو مجرد مضايقـات جبائية استهـدفت بعض الشرائح المسيـطرة. وفي كل مـرة عجزت فيها الدولة عن فرض بعض الأعباء على الشرائح المسيطرة، الا وحاولت فرض اعباء أثقـل منها عـلى الطبقـات المولى عليهـا (في عام ١٩٧٨ وفي عـامي ١٩٨٣ - ١٩٨٤)، فماهـو موقف هذه الطبقات الأخيرة؟

لقد أسلفنا أن الأجـور، على سبيـل المثال، عـرفت أول زيادة معتـبرة عام ١٩٧٤ منـذ الاستقلال كما أن الأسعار الفلاحية شهدت في السبعينات تحريكاً لم تشهده في الستينـات، إلا

أن المجهود التربوي بدأ في التراجع منذ عام ١٩٧٠، وهو ما كان له الاثر السيىء على عائلات العمال والفلاحين الصغار - الريفيون منهم على وجه الخصوص - كما تفاقمت مشاكل السكن في الأوساط الحضرية، وهو ما دفع هؤلاء المنتجين الى الرفع من عدد الناشطين في العائلة الواحدة، ولو أن الثمن هو زيادة الاستغلال، كما تعددت مصادر الدخل الاضافي عن طريق عائدات المهاجرين بالخصوص(٥٢).

جدول رقم (١٥)
الاسهام الشهري للدخول المتأتية
من الهجرة في الميزانية العائلية
(نسبة مئوية)
(٪)

أقل من ٢١ ديناراً	١٥,٤
من ٢١ الى ٣٠ ديناراً	١٨,٧
من ٣١ الى ٤٠ ديناراً	١٥,١
من ٤١ الى ٥٠ ديناراً	٢٢,٤
أكثر من ٥١ ديناراً	٢٨,٤

المصدر: G. Simon, *Etat et perspectives de L'emigration Tunisienne* (Tunis: Ministere du plan, 1977), pp. 110.

وتخصصات «التنمية الريفية» «في نمو وكذلك الامر بالنسبة «للعائلة المنتجة» والمهن الصغرى كما ان اعباء صندوق التعويض ذاتها شكل من اشكال اكساب مقدرة شرائية مشروعة ولكنها هشة.

وعلى رغم تعدد هذه المصادر فنرى انها ليست كافية لتلبية الحاجيات الملحة لأسباب عديدة، أهمها عدم تحكم المجتمع في تحديد تلك الحاجيات نفسها وفي تطورها، وبالتالي، في توفيرها للسواد الأعظم، كما أن عدم تراجع الدخل ذاته - على فرض حصوله - لا يؤمن المجتمع من تفاعلات تنخر شرايينه وتثنيه عن تحقيق تنمية مستقلة له.

فحصة مصاريف التغذية بالنسبة لصاحب الاجر الأدنى تناقصت باستمرار منذ عام ١٩٥٥ (من ٦٥,١ بالمائة) عام ١٩٥٥ الى ٥٠,٩ بالمائة عام ١٩٨٠ مروراً بـ ٦٢,٧ بالمائة

(٥٢) ان ما سجل من ارتفاع دخل يتأتى من صور الانتقال اكثر من أي صور اخرى كانتقال الفلاح المعدم الى وضعية الاجير الموسمي او المؤقت او المهاجر مثلاً، او كتحصيل كحصول ابنه على مركز متدرب او كقيام زوجته بنشاط بسيط، وفي الصورتين الاخيرتين يرتفع الدخل العائلي لكن بما هو دون المجهود المقدم من قبل مجموع الناشطين في العائلة.

ومن نتائج ذلك ان مصادر الدخل الهشة متعددة الآن، فتحويلات الهجرة تهم جميع فئات الدخل عندنا.

عام ١٩٦٦ و٥٥,٥ بالمائة عام ١٩٧٥) وقد يستنتج القارىء من هذا التطور حصول تحسين مطرد في مستوى المعيشة، بدليل ازدياد حصة المصاريف المخصصة لغير التغذية بعدما قد يكون حصل من اشباع غذائي.

والواقع انه على الرغم من التحكم النسبي في أسعار المواد الغذائية الأساسية في الستينات، وكذلك فيما تلاها من الاعوام الى غاية عام ١٩٨٣، بفضل صندوق التعويض، فإن صاحب الاجر الأدنى اضحى عام ١٩٨٠ مثلاً أعجز منه عام ١٩٥٥ على اقتناء وجبة غذائية ولو كانت مختلفة[٥٣].

جدول رقم (١٦)

تفصيل الوجبة الغذائية المتوازنة للفرد الكهل

المادة	الكمية السنوية (بالكيلو)	المادة	الكمية السنوية
الخبز	٩٠,٠	السكر	٧,٢ كيلو
العجين	٢٧,٠	الملح	٢,٤ كيلو
السميد	٢٧,٠	الخضر الطرية	٢٩٧,٠ كيلو
البطاطا	١٨,٠	الغلال	٥٤,٤ كيلو
الخضر الجافة	٩,٠	القهوة	١,٨ كيلو
اللحم (خروف)	١٨,٠	الشاي	١,٨ كيلو
السمك (ماكرو)	١٨,٠	الحليب	٧٢ ليتر
الجبن	٩,٠	الزيت	١٢ ليتر
		البيض	١٨٠ وحدة

المصدر: احتسبت من: Paul Sebag, *Enquéte sur les Salariés de la region de Tunis* (Paris Presses Universitaire de France, [n.d.]), p. 43.

(٥٣) تعرّف الوجبة الغذائية المتوازنة بما هو ضروري من استهلاك المواد الغذائية التي تقدم للكهل (وحدة استهلاك واحدة حسب سلم اوكسفورد) الطاقة اللازمة (من السعرات الحرارية) مع احتوائها لمختلف اصناف الاغذية من سكريات ودهنيات وزلاليات وفيتامينات ومواد معدنية ومنبهات التي لا تستقيم صحة الفرد من دونها.

اما الوجبة الغذائية المختلة فهي تقتصر على توفير السعرات الحرارية للمستهلك مع افتقار كلي للّحم السمك والجبن والبيض والغلال، أي مع نقص فادح في الزلاليات والفيتامينات بالخصوص، مما يضر بصحة المستهلك في الامد المتوسط.

جدول رقم (١٧)
تفصيل الوجبة الغذائية المختلفة للفرد الكهل

المادة	الكمية السنوية (بالكيلو)	المادة	الكمية السنوية (بالكيلو)	المادة	الكمية السنوية
الخبز	١٦٢,٠	البطاطا	١٨,٠	الملح	٢,٥ كيلو
العجين	٢٧,٠	الخضر الجافة	٩,٠	الخضر الطرية	٢٧,٠ كيلو
السميد	٢٧,٠	السكر	٧,٢	الشاي	١,٨ كيلو
				الزيت	١٢ ليترا

المصدر: المصدر نفسه، ص ٤٥.

فثمن الوجبة الغذائية المتوازنة غذائياً يمثل في مطلع عام ١٩٨٠، ١٣٣ بالمائة من الأجر الأدنى (٤٨ ساعة عمل في الاسبوع)، بينما كان لا يمثل الا ٢٧ بالمائة من الأجر الأدنى عام ١٩٥٥[٥٤]، وهو ما يعبر عن تدهور لأوضاع كانت سيئة في منطلقها حتى اعتبار الوجبة المختلة الموفرة للسعرات الحرارية على حساب صحة العامل وأفراد عائلته، إذ تتطلب هذه الوجبة ٨١ بالمائة من الأجر الأدنى في مطلع عام ١٩٨٠، بينما لم تكن تستلزم الا ٧٥ بالمائة منه فقط عام ١٩٥٥.

---

(٥٤) اما كلفة الوجبة بالنسبة لجميع افراد العائلة فقد تطورت كما يلي بالرجوع الى الاجر الادنى:

	١٩٥٥	مطلع ١٩٨٠
(١) الكلفة الشهرية لوجبة متوازنة (عائلة ذات ٥ وحدات استهلاكية)	١٩٦١٧,٥ فرنكاً	٦٦,٣١٨ ديناراً
(٢) الكلفة الشهرية لوجبة مختلة (عائلة ذات ٥ وحدات استهلاكية)	١١٦٨٥,٠ فرنكاً	٤٠,١٣٢ ديناراً
(٣) الاجر الصناعي الادنى الشهري (٤٠ ساعة في الاسبوع)	١٣١١٢,٠ فرنكاً	٤٢,٠٦٤ ديناراً
(٤) الاجر الصناعي الادنى الشهري (٤٨ ساعة في الاسبوع)	١٥٤٩٦ فرنكاً	٤٩,٧١٢ ديناراً
(٥) = (١) / (٣) نسبة مئوية	٪١٥٠	٪١٥٨
(٦) = (١) / (٤) نسبة مئوية	٪١٢٧	٪١٣٣
(٧) = (٢) / (٣) نسبة مئوية	٪٨٩	٪٩٥
(٨) = (٢) / (٤) نسبة مئوية	٪٧٥	٪٨١

المصدر: Abdel Jelil Bedoui et Khaled et-Manoubi, *Agriculture, Reproduction, de la force de travail et mode de consommation* (Tunis: Faculte de droit, CERP, 1980), p. 48.

ان تناقص حصة مصاريف التغذية في ميزانية الاستهلاك اذن ليس وليد انخفاض أسعار المواد الغذائية النسبي فقط، ولكنه ناتج كذلك عن ضغط الحاجيات المألوفة منها والمحدثة المفروضة بحكم محدودية المقدرة الشرائية لاقتناء الوجبة نفسها، وبدليل البعد المتزايد بين النسبة النظرية (٧٥ بالمائة عام ١٩٥٥ و٨١ بالمائة عام ١٩٨٠) والنسب الفعلية (١, ٦٥ بالمائة عام ١٩٥٥ و٥١ بالمائة عام ١٩٨٠) وهو ما يجعل الفرق يتسع من ١٠ نقاط مئوية عام ١٩٥٥، الى ٣٠ نقطة عام ١٩٨٠ أي أن الخرق اتسع على الراقع.

هناك اذن ضغط متزايد على الاستهلاك الغذائي فما هو سببه؟

لعل أهم مصادر هذا الضغط متأتية من تكاليف التصنيع التجميعي وغير المندمج البديل للتوريد من ناحية، ومن تكاليف زيادة التحضر بما لا طاقة للمجتمع على التحكم فيه من ناحية أخرى، الا أن الجزء الأوفر لهذا الضغط يحجبه جهاز الحسبان الرسمي وبخاصة مؤشر الأسعار.

فالمؤشر لا يهتم الا بالسلع ذات الجودة الدنيا من كل فصل، وبهذا الشكل فهو يحجب كلفة من أهم التكاليف الاجتماعية للتصنيع البديل للتوريد. والفاقد لقاعدة صناعية حقيقية، والمتمثلة في جبر المستهلكين على اقتناء سلع محلية بأثمان زهيدة ظاهرياً (ليس في كل الأحوال فوق ذلك) ولكنها مشتطّة، لما في البضاعة من غش. فالمفروض مثلاً، انه على الاجير أن يقتني حذاء محلياً غير جيد لا يدوم الا ثلث أو ربع عمر الحذاء الجيد (المحلي أو المستورد) لكن بكلفة تفوق ثلث سعر الحذاء الجيد على الأكثر، والحال اذن بين أمرين: اما أن يقتني المستهلك الحذاء الجيد ولكنه أغلى من الحذاء المرسم (المبين) نوعه في مؤشر الاسعار، وبالتالي، فإن هذا الاخير لا يسجل ذلك الغلاء، واما أن يقتني المستهلك فعلاً الحذاء المغشوش، ولكنه سريع التهرئة (الاهتراء) مما يضطره الى اقتناء حذاءين أو ثلاثة أو أكثر، لتعويض حذاء جيد واحد وعندها فالمؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار ثمن الثاني والثالث، عند الاقتضاء، كذلك.

ومواجهة المستهلك لهذين الاحتمالين القاسيين متكررة ومتواصلة كلما توسعت صناعة مواد الاستهلاك البديلة للتوريد (المنظمة في اطار قانون ٧٤ مثلاً) سواء بالحماية أم دونها، أم كلما وقع توظيف أداءات مرتفعة على مواد استهلاكية جيدة والمحسوبة في عداد مواد الترف[٥٥]، في حين أن النتيجة الموضوعية لكل ذلك، حرمان قوة العمل من التنعم بالسلع ذات الجودة المتوسطة فضلاً عن السلع ذات الجودة العالية، مع تقديم ثمن فعلي يفوق ثمن الجيد منها بشكل لا يظهره جهاز الحسبان الرسمي، بل ولا يقوى إلا على حجبه.

---

(٥٥) تحدث هذه الآلية كلما زيد في كلفة الفصل نفسه دون تغيير قيمة استعماله، وكلما انتاب الغش فصلاً جديداً بحشره في قائمة المنتوجات المصنوعة محلياً، أو بتوظيف اداء على توريده، او بفرض تقسيط على العادي منه من حيث الجودة.

والحاصل اذن، ما هو الا نقل ثروة فعلي من الشغيلة الى أصحاب رأس المال الصناعي والتجاري والى الدولة، محسوب على تحسن المقدرة الشرائية للعمال.

ولعل أجلى نقائص المؤشر الرسمي للأسعار (ولكن ليس أهمها بالضرورة) الى عام ١٩٧٧ على الأقل(٥٦) تتمثل في اعطاء تقويم دون الواقع فيما يخص تكاليف السكن، وأفضت محاولة لتقدير الفارق فيما يتعلق بهذه النقطة بالذات الى ما قدره ٩,٠ بالمائة من النمو المتوسط السنوي فيما بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٧٧ الذي يجب اضافته لنسبة التضخم التي يعطيها المؤشر(٥٧).

سجل في الثلاثين سنة الأخيرة ارتفاع ملحوظ لنسبة السكان الحضريين(٥٨)، وهذا الارتفاع يهم طبقة الشغيلة التي تركز نموها في المدن الكبرى أكثر من غيرها من الطبقات. والحياة الحضرية في المدن الكبرى تفرض تكاليف عيش اضافية لا يضطر الريفي أو ساكن المدن الصغيرة والمتوسطة اليها. وفي المدينة الكبرى نفسها، فإن هذه التكاليف تصاعدت بقدر ملحوظ وحريّ بالاعتبار منذ عام ١٩٥٥، فبينما كان العامل عام ١٩٥٥ يقطن المدينة العتيقة بالحاضرة أو بحيّ الملاّسين أو السيدة المنوبية، مما لا يضطره لركوب الحافلات للانتقال لمركز عمله بحي الميناء أو في باب سعدون. فإن أغلب العمال عام ١٩٨٤، أصبحت تفصل موقع سكنهم عن مركز عملهم مسافة تعد بالكيلومترات وبعشرات الكيلومترات في بعض الأحيان، مما يضطرهم (هم والبعض من أطفالهم التلاميذ كذلك) لتحمل مصاريف لا تزيد في شيء من مستوى عيشهم، بل تكلفهم أتعاباً اضافية، ومع ذلك فإن ازديادها ينعكس في المؤشر الرسمي للأسعار على أنه تقدم في استهلاك الخيرات والخدمات (النقل في هذه

---

(٥٦) اذا اصبح المعهد القومي للاحصاء يجري منذ عام ١٩٧٧ مسوحاً لتقويم الارتفاع في (الايجارات)

(٥٧) Mahmoud Ben Romdane, «Accumulation du capital et classes sociales, en Tunisie depuis L'independance,» (Thèse de doctorat d'Etat, Université de Tunis, Faculté de droit et des sciences politiques 1981), p. 442.

يعطي المؤشر الرسمي نسبة ارتفاع اسعار قدرها ٥,٤ بالمائة سنويا بين عام ١٩٧٠، وعام ١٩٧٧، في حين ان النسبة التي تفضي اليها محاولة التصحيح للمؤلف المذكور هي ٦,٣ بالمائة سنويا للفترة نفسها، والفارق اذن ٠,٩ بالمائة سنويا.

(٥٨) ان نسبة التحضر (اي نسبة السكان الحضريين من اجمالي السكان) بتونس عام ١٩٥٠ هي النسبة المسجلة في فرنسا عام ١٨٧٥ (٣١ بالمائة) وبلغت عام ١٩٨٠ النسبة المسجلة في فرنسا عام ١٩٤٠ (٥١ بالمائة). انظر: Jean Bourgeois Pichat, *Energie et population,* Serie demographie, 5 (Tunis: Publication du Centre d'Etudes et de Recherches Economiques et Sociales [CERES], 1982), pp. 42-49.

ليس معنى ذلك طبعاً ان تونس بصدد اللحاق السريع بفرنسا، ولكن ذلك في الواقع تعبيراً للنمو غير المحكم والمدفوع من الخارج حيث لا تسمح القوى الانتاجية والتنظيمية للمجتمع المحلي بالسيطرة على مشاكل التحضر المتزايد. يقول الكاتب «بيشا» المذكور بخصوص العالم الثالث ان النسبة الملاحظة به عام ١٩٨٠ (٣٠,٥ بالمائة) مفرطة. والسبب الرئيسي هو ان النسبة المسجلة في امريكا اللاتينية (٦٥ بالمائة) لا تتناسب ومستوى تصنيعه، ففي البلدان المختلفة بعد طرح امريكا اللاتينية لا يمثل السكان الحضريون سوى ٢٦ بالمائة من المجموع عام ١٩٨٠ وهي نسبة غير بعيدة عن الـ ٢٠ بالمائة التي سجلت في العهد ما قبل الصناعي، المصدر نفسه، ص ٢٥.

الحالة)، ان هذا الاستهلاك يتطلب اذن مقدرة شرائية بالفعل، لكنها مقدرة شرائية ضائعة تماماً بالنسبة للعامل، ومهدورة مبذرة في أوفر جزء منها بالنسبة للمجموعة.

ان التكاليف الاضافية التي يفرضها الوسط الحضري والمدن الكبرى به بالخصوص دون أن تزيد في مستوى العيش الحقيقي، إنما كانت في ازدياد ملحوظ في العشرين سنة الأخيرة، بحكم النموّ غير المحكم لكبريات المدن التونسية (العاصمة، بنزرت، منزل بورقيبة، سوسة، المنستير، صفاقس، قابس..).

وأهم خلل انما هو ناتج عن تباعد مناطق السكن ومناطق العمل في الغالب، وحتى ان لم يكن بد من ذلك التباعد المتزايد، فإنه ليس من شأن هذا اللزوم أن يسلي العامل المضطر الى تخصيص ما قد يفوق تسع أجره في النقل وفي الأكل خارج منزله على سبيل المثال(٥٩).

والى جانب ضياع المقدرة الشرائية في تكاليف مرهقة أحدثها النمو العشوائي للمدن الكبرى الحالية، فإن نزوع النمط الاستهلاكي لقوة العمل الى احتواء قدر متزايد ولو ببطء نسبي من منتوجات القطاع الرأسمالي، يحدث هو بدوره ضياعات أخرى(٦٠) فبين الحليب

---

(٥٩) يفيد مسح عام ١٩٧٥ للاستهلاك العائلي (المنجز من طرف المعهد القومي للاحصاء) ان الاطار العالمي يخصص ١١,٢ بالمائة من مصاريفه للنقل (اقتناء وتعهد وسيلة نقل ونقل عمومي)، ومن العلامات على ظاهرة تفاقم اعباء النقل وتبعاته بشكل عام الضغط الاجتماعي الكبير والمتزايد المسلط على وزارة التربية القومية في اوائل كل سنة مدرسية من قبل الاساتذة واولياء التلاميذ قصد تقريب مقر السكن من مقر التدريس او الدراسة، وهذا الضغط الاجتماعي الوجيه في جل الاحيان ناتج بدوره عن الشعور بتزايد تكاليف النقل التي في الامكان تجنبها ولو في بعض الحالات وبما لا تكفي زيادة الدخل مؤونة درئه. وظاهرة ضغط تكاليف الحياة الحضرية ليست مقتصرة على المدن الكبرى، وانما تعني سائر المدن والقرى التي احدثت بها حاجيات جديدة اصبحت شبه ضرورية كالماء الجاري والكهرباء، ولكن دون مصاحبة تحسن ملحوظ للدخل لها ليقوى الحضري في المدينة وفي المدينة الصغرى وفي القرية على مواجهتها. الحاصل اذن، ان ضرورة الشراء خلقت لكن المقدرة على الشراء لم توازها. اما من ناحية مستوى العيش فإن ما حصل في هذا النوع من الاستهلاك فعلى حساب ابواب اخرى منه.

(٦٠) ليس في اطلاعنا مصادر تثبت مباشرة ارتفاع حصة المواد المصنوعة من قبل الصناعة الرأسمالية المحلية لكن بإمكاننا استنتاج ذلك من المصدرين التاليين:

أ ـ يقسم حسين الديماسي المستهلكين عام ١٩٦٦ الى فريقين الفقراء والموسرين (ص ٦٢٢ ـ ٦٢٤) ويثبت ان الفقراء يلتجئون اكثر من الموسرين الى منتوجات القطاع الرأسمالي المعملي (٣٨,١ بالمائة مقابل ٣٠,٢ بالمائة دون ان يحل ذلك مشكل تصريف البضائع الصناعة من جراء ضعف دخلهم للفرد المطلق وضعف دخل مجموعهم بالنسبة للدخل القومي). أي انهم نسبياً يتحملون اكثر وربما قبل غيرهم تكاليف التصنيع المحلي الاضافية.

ب يلتجىء ضعاف الدخل (ومن بينهم أغلب الاجراء) الى القطاع غير الرأسمالي كلما امكن لهم ذلك، لكننا نعلم أن هذا القطاع في انقراض، انظر: Hassine Dimassi, «Accumulation du capital et répartition,» (Thèse de doctorat d'Etat, Université de Tunis, Faculté de droit et des sciences politiques et économique, 1983), et Oum Kalthoum Dammak,« La main d'œuvre feminine et l'industrie de l'habillement à Tunis: étude géographique,» (Thèse de 3 ème cycle, Université de Lyon, 1976).

المشترى من المنتج العائلي والحليب المعلب من قبل شركة رأسمالية، دولية كانت أم خاصة، هناك اضافة تكاليف انتاج وتعليب وتكاليف ادارة ونقل وتوزيع جديدة ومعها نسبة أرباح عادية رأسمالية كذلك[٦١].

من الصعب تقدير هذه التكاليف الاضافية التي قد لا يمكن تجنبها، كما يمكن الحد من الخلل الكبير في نمو المدن الكبيرة والتهيئة العمرانية وتهيئة التراب بشكل عام[٦٢] وأثار ذلك الخلل بالتالي على ضياع المقدرة الشرائية للأجير، فيما لا يزيد في شيء مما يسد الرمق فعلاً أو يحفظه وعائلته من ناحية المرافق الضرورية للعيش، وللابقاء على صحته البدنية والنفسية، إلا أن هذا الباب كغيره من الأبواب التي أشرنا اليها، يخلف بكل تأكيد ضياعاً في المقدرة الشرائية لم يكن واقعاً حتى أواسط الستينات، وعدم اعتباره يجر الى المبالغة في تقدير زيادة المقدرة الشرائية المفيدة فعلاً من حيث مستوى معيشة الاجير، والى اضافة ما يتحمله هذا الاخير من الريع والأرباح المختلفة بالخصوص، ودون أثر يذكر على مستوى عيشه لحساب الرفع من مقدرته الشرائية.

وتجدر الاشارة في هذا المقام الى ظاهرة أخرى موضوعية تتمثل في تدهور وضع الشغيلة اجتماعياً، زيادة على التدهور النسبي لوضعية ضعاف الحال، وحتى متوسطي الاجور منهم فزيولوجياً، وانطلاقاً من تدهور هذه الوضعية.

ان تطور وضعية صاحب الأجر الأدنى الصناعي من حيث قدرته على تلبية حاجياته الفيزيولوجية كان على النحو التالي[٦٣]:

---

(٦١) قد تحقق صناعة المواد الاستهلاكية الرأسمالية زيادة في الانتاجية، مما ينجرّ عنه نقص في التكاليف، وبالتالي في السعر على مستوى الاستهلاك في بعض الاحيان، على فرض الحفاظ على الجودة، الا ان بعض المواد الغذائية المحولة من قبل الصناعة الرأسمالية على الاقل وبالخصوص تفوق تكاليفها على عموم سعر بيعها دون تحويل وتعليب او بتحويلها على مستوى العائلة (كالكسكي والسمن والحليب والرائب والمصبرات والمحفوظات... الخ) من دون ان يكون لذلك مبرر اجتماعي مقنع كتشغيل نساء العمال بصورة فعلية، او حصول العائلات على دخول معتبرة.

(٦٢) لقد ابرزت الدراسات ومن ضمنها دراسات (مجموعة الشمانية) الارتباط الوثيق بين النمو المختل للمدن والتبعية لرأس المال الاجنبي وللطبيعة التابعة لرأس المال المحلي. ويصل الامر في الحالات الكاريكاتورية الى تنقل آلاف العمال القاطنين بالضاحية او الحي (أ) الى الضاحية او الحي (ب) حيث يعملون يوميا وفي الوقت نفسه يقطع آلاف العمال الاخرين المسافة نفسها يوميا ذهابا وايابا لكن في الاتجاه المعاكس وهو ضرب من الجنون الجماعي.

(٦٣) انظر: Bedoui et el-Manoubi, *Agriculture, Reporduction de la force de travail et mode de consommation,* p. 46, and Dimassi, «Accumulation du capital et réparation,» p. 922 and 934.

أما الحاجيات التي تجنب النقص في التغذية (dénutrition) فتلبيها الوجبة المختلة المعروضة في (الهامش رقم (٥٣))، والحاجيات التي تجنب سوء التغذية فتلبيها الوجبة المتوازنة المقدمة (malnutrition) في (الهامش رقم (٥٣)) كذلك.

السنة	١٩٦٦	١٩٧٥	١٩٨٠
الدخل السنوي الخام بالدينار بحساب ٢٣٠٠ ساعة عمل (١)	١٩٣	٣٣٤	٦٠٥
الحاجيات السنوية الضرورية لتجنب النقص في التغذية (٢)	٢٠٠	٣٦٨	٨٦٧
الحاجيات السنوية الضرورية لتجنب سوء التغذية (٣)	٤٢٧	٨٧٢	١٧٧٠
الفارق (١) - (٢) وهو سلبي دائماً	- ٧,٠	- ٣٤	- ٢٦٢
الفارق (١) - (٣) وهو سلبي دائما	- ٢٣٤	- ٥٣٨	- ١١٦٥

ان صاحب الاجر الادنى عاجز اذن عن تلبية الحاجيات الفيزيولوجية التي تجنبه حتى النقص في التغذية، أي التي تجنبه عدم تحديد طاقة عمله العضلية ذاتها، فضلاً عن تلبية الحاجيات الفيزيولوجية التي تجنبه سوء التغذية من حيث توازن عناصرها (كوجود اللحم والسمك والجبن والغلال فيها) أي التي تجنبه سوء صحته وصحة أفراد عائلته.

وأخطر من ذلك هو أن مقدار العجز في تفاقم مستمر، وان هذا التفاقم أشد بالنسبة لمتوسطي الأجر في السبعينات على الأقل[٦٤]. إلا أن الانشغال بتزايد عجز الاجراء كأفراد على تلبية حاجياتهم الفيزيولوجية يفضي الى ضرورة مقارنة هذا التفاقم بما جرى في المجتمع ككل، ذلك أن الوطأة النفسية على الأجير العاجز عن تلبية حاجياته، تختلف شدتها بحسب تطور استهلاك الاجير على نسق يفوق نسق نمو متوسط الاستهلاك على مستوى المجتمع ككل، أو يقل عن هذا النسق، وبحسب تسبب ما يحدث من تباعد بين النسقين في الشعور بالحيف الاجتماعي.

ففي عام ١٩٧٥ مثلاً تتوزع عائلات الاجراء كما يلي:

- يوجد ٢٨,٢ بالمائة من عائلات الاجراء لا تقوى على تجنب النقص في التغذية وهي نسبة مرتفعة.
- الا انه يوجد كذلك ٦٤,٥ بالمائة من عائلات الاجراء لا تقوى على ضمان تجدد صحتها بشكل مرض (لعجزها عن تجنب سوء التغذية) وتشعر من جراء ذلك بالغبن اذن، وبالحيف الاجتماعي أيضاً بسبب تخلف وضعياتها الموضوعية عن تطور الوضعية المتوسطة في المجتمع فيما بين عام ١٩٦٦ وعام ١٩٧٥.

---

(٦٤) مما يزيد في تعكير الوضع الصحي للفرد وفي تشعب مشاكل الصحة العمومية التي تستوجب وحدها ملفا ضخما خصوصا وان الاتجاه الواضح في المخطط الحالي يتمثل في تحميل الاجراء وضعاف الحال بشكل اشمل قدرا متزايدا من اعباء العلاج وفي فتح المجال للقطاع الخاص (انظر باب الصحة العمومية في المخطط السادس).

- كما يوجد ٥,٤ بالمائة من عائلات الاجراء وهي وإن كانت قادرة على الحفاظ على قواها وصحتها بفضل تغذية متوازنة لكنها تشعر بالحيف الاجتماعي، وهو ما يشكل مع المجموعتين السابقتين ٩٨,١ بالمائة من مجموع عائلات الاجراء.

- وأخيراً (وليس آخراً)، لا يوجد من بين عائلات الاجراء عام ١٩٧٥ الا نحو ١٠٠٠٠ عائلة اطارات عليها (١,٩ بالمائة من المجموع) ما زالت قادرة على الحفاظ على وضعها الفيزيولوجي ومركزها الاجتماعي ولا تشعر اذن لا بالغبن ولا بالحيف من جراء ذلك[٦٥].

ان هذا التردي للوضعية الاجتماعية للشغيلة من العوامل الموضوعية التي تؤدي الى تدعيم الوعي الاجتماعي والى ترسيخ الوعي النقابي ومما ساعد على بروز هذا الوعي التحولات الكيفية الموضوعية في تركيب الشغيلة نفسها وسنقتصر على ذكر أبرزها:

- فيما بين عام ١٩٦٦ وعام ١٩٧٥ فقط (حسب تعداد السكان المعنيين) ارتفعت نسبة الاجراء الشبان (أي الذين أعمارهم دون ٣٠ سنة) من ٣٧ بالمائة الى ٤٥ بالمائة.

- فيما بين عام ١٩٦٦ وعام ١٩٧٥ كذلك انخفضت نسبة الاميين من الاجراء من ٦٦,٢ بالمائة الى ٥٣,١ بالمائة وانخفضت نسبة من لم يتجاوز التعليم الابتدائي من ٩٢ بالمائة الى ٨٣ بالمائة، أي أن خمس الاجراء تقريباً أصبح له مكان في التعليم الثانوي أو العالي.

ونسبة المتعلمين أرفع لدى الشبان الذين يجدون أنفسهم في مبتدأ سلم أجور رتبهم، مع حاجيات أكيدة تفرضها عليهم ضرورات تكوين عائلاتهم من ناحية، وضرورة اعانة ذويهم من ناحية أخرى.

وقد أسفرت هذه التحولات الى ارتفاع ملحوظ في الوعي النقابي، فإذ يفيد بحث حول عمال جهة تونس أجري في منتصف الستينات[٦٦]، ان ٦٤ بالمائة من المستجوبين منخرطون بالنقابة، إلا أن ٢٥ بالمائة فقط من بين هؤلاء المنخرطين مارسوا بالفعل جدوى العمل النقابي وهو ما لا يزيد عن ١٦ بالمائة من مجموع العمال المستجوبين.

لكن الأوضاع تغيرت ابتداء من بداية السبعينات بدليل أن نسبة الاضرابات التضامنية أصبحت تفوق الثلث من مجموع الاضرابات في عام ١٩٧٤[٦٧]، وبدليل مشاركة ١٠٠ بالمائة

---

(٦٥) انظر: Dimassi, «Accumulation du capital et répartition,» p. 933.

(٦٦) انظر: Paul Sebag, A. Bouhdiba et Carmel Camilleri, *Les préconditions sociales a l'industrialisation dans la region de Tunis*, Serie Sociologique (Tunis: Publication du Centre d'Etudes et de Recherches Economiques et Sociales [CERES], 1967).

(٦٧) انظر: Ministère des Affaires Sociales, *Pour un nouveau style de relations professionnelles* (Tunis: Le ministère, 1975), pp. 2-7.

من الاعوان في ٣٠ بالمائة من الاضرابات التي تشن، وأكثر من ٥٠ بالمائة من الأعوان في ٧٤ بالمائة من تلك الاضرابات[٦٨].

وهذا الارتفاع في الوعي ما كان بدوره ليسفر عن تكثيف القدرة النضالية للشغيلة لولا تدعم الشغيلة عددياً وتنظيمياً.

وقد جاءت أولى التحسينات المحسوسة في الأجور ابتداء من عام ١٩٧٤ كما أسلفنا، وبعد عامين من استئناف النضالات النقابية القاعدية.

وما تبرزه الاحداث ابتداء من عام ١٩٧٤، ان النضالات النقابية القاعدية رغم تطورها وتواصلها غير كافية، إلى الآن على الاقل، على الرغم مما حققته من مكاسب للشغيلة لضمان مجرد الحفاظ على المقدرة الشرائية بصورة دائمة، ولمجموع الاجراء، فضلاً عن تحسين أوضاعهم بشكل محسوس.

لقد كانت الأعوام الاربعة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧، كما تقدم، لا بأس بها من حيث تحريك الأجور بعد طول تجميد يرجع تاريخه الى ما قبل الاستقلال، إلا أن أحداث كانون الثاني/يناير عام ١٩٧٨ جاءت لوضع حد عنيف لهذا التحرك الحديث، وأسفر من جديد على تجميد نسبي للأجور مدة ثلاثة أعوام أخرى (١٩٧٨ ـ ١٩٨٠) أي الى ما بعد احداث كانون الثاني/يناير عام ١٩٧٨) وتمسك القواعد النقابية الملح بقيادتها الشرعية أمام القيادة المنصّبة، ثم يرفع الاستثناء عن جميع أعضاء القيادة الشرعية بعد رجوعها الى مسؤوليتها.

أما عاما ١٩٨٢ و١٩٨٣ فقد مكنا من التحصيل (الحصول) على بعض الزيادات إلا أنها غير كافية هي بدورها لضمان المقدرة الشرائية التي بلغتها الاجور المتوسطة والعليا في أول الفترة.

ومحصل القول اذن، انه لولا استفاقة العمل النقابي واستمراره منذ بداية السبعينات لكان تدهور أوضاع الشغيلة أشد وأقسى، لكنه غير كاف للحد من تدهور هذه الأوضاع الى الآن على الأقل.

لقد تم ذلك على الرغم من قيام أعرق وأنشط حركة نقابية في الوطن العربي وفي افريقيا وأكثرها تنظيماً لعموم الشغيلة، فما بالك بطبقة الفلاحين الصغار وبجحافل البروليتاريا الرثة، الفاقدين للتنظيم والوعي نسبة الى العمال الاجراء؟

وإذا كانت طبقة الفلاحين الصغار فاقدة للنضال تقريباً فهي كما نبرزه تغذي باستمرار طبقة البروليتاريا الرثة التي وإن كانت عاجزة عن النضال المنظم، فهي وراء كل الانفجارات التي شهدها المجتمع منذ بداية هذا القرن في زمن الاستعمار وبعده. ومما يفسر نزوع أوضاع

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٧.

الأجراء الى التردي النسبي، على الأقل، وما لا يجوز التغافل عنه، ان جزءاً كبيراً من الاجراء ينتمون فعلاً الى هذه البروليتاريا الرثة، أو هم ينتمون اليها بالقوة بحكم انقطاعهم عن مؤجريهم في جزء غير هين من السنة، أو بحكم الطابع الوقتي لتشغيلهم.

فمن جملة ما يزيد عن ١١٠٠٠٠٠ أجير في بداية عام ١٩٨٤ (حسب المقدرات الرسمية) لا يمكن الجزم بافلات الاجراء من تلك الحالة الرثة الا بالنسبة لأعوان الإدارة (٢٣٠٠٠٠ تقريباً)، والعدد نفسه تقريباً في المؤسسات العمومية (حيث نسبة العمال العرضيين مع ذلك في ازدياد من ١١ بالمائة عام ١٩٦٩ الى ١٣,١ بالمائة عام ١٩٧٩)، حسب دراسة وزارة التخطيط والمالية حول المؤسسات العمومية عام ١٩٨١، وجزء متواضع من عمال القطاع الخاص الصناعي والزراعي (حوالى ١٠٠٠٠٠ أجير فقط)، وهو ما لا يزيد كثيراً عن نصف العدد الاجمالي للأجراء، بدليل وجود قرابة ٣٥٠٠٠٠ أجير غير مصرحين لأي صندوق من صناديق الحيطة الاجتماعية أو الضمان الاجتماعي، وبدليل وجود عدد لا يستهان به من منخرطي صندوق الضمان الاجتماعي الذين لا يعملون باستمرار طوال السنة.

أما عن تضخم البروليتاريا الرثة ذاتها، وإن اختلفت الأرقام بحسب المصادر، فمن الثابت أنه كان ذا بال في السبعينات[٦٩]. فطوال العشرية ١٩٧٢ - ١٩٨١ يقدر المخطط الرسمي ذاته البطالة المطلقة الاضافية بـ ١٠٣٠٠٠ نسمة، في حين يذهب كاتب آخر الى حدود ٢١٠٠٠٠ بطال (عاطل) جديد[٧٠]، بينما تقرر المصادر الرسمية بإضافة ٣٦٠٠ بطال جديد في السنوات الثلاث الأولى من المخطط الحالي (١٩٨٢ - ١٩٨٣ - ١٩٨٤) وحدها.

فإذا ما اضفنا الى هؤلاء عدد البطالين بمفهوم البطالة المطلق والموروث من الستينات (من ١٥٠٠٠٠ الى ٢٠٠٠٠٠ حسب المصادر) يكون عدد البطالين بطالة كاملة بين ٢٥٠٠٠٠ و٤٠٠٠٠٠ عاطل في نهاية السبعينات، كما أن اقحام قرابة النصف مليون شخص من المشتغلين جزئياً طوال السنة (ثلث السكان الناشطين تقريباً حسب المصادر الاحصائية) يكون عدد أفراد البروليتاريا الرثة في شتى مظاهرها متراوحاً بين ثلاثة أرباع المليون و٩٠٠٠٠٠ شخص في نهاية السبعينات، وما فتىء في ازدياد منذئذ.

وتبعاً لذلك، فإن ثلث السكان على الأقل معنيون بالأوضاع الرثة التي تعيشها هذه الطبقة التي تعتبر تجمعاً يشمل مواطنين ينتمون للأصناف الاجتماعية كافة والمقصاة بدرجات

---

(٦٩) بحكم بلوغ اجيال مولودة قبل الاستقلال لسن الشغل وتوقف الهجرة كلياً أو جزئياً بحسب بلدان الاستقبال وتكاثر الطرد من المدارس وازدياد تشغيل النساء من ناحية طلب مناصب الشغل، وبحكم تناقض نمو الاستثمارات وارتفاع تكاليف احداث مواطن الشغل، والنزوع الى التقنيات الرأسمالية، وسير الاقتصاد نحو قلة الاندماج من ناحية عرض مناصب الشغل، وهي اسباب ترجع تزايد البطالة الى طبيعة نمط التنمية، وليس الى اقدار طبيعية.

(٧٠) انظر: Dimassi, «Accumulation du capital et répartition,» p. 960.

متفاوتة من جراء طبيعة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ونمط التنمية المتبع في البلاد.

ان ديمومة عجز المجتمع عن استخدام قوته العاملة واضح جلي[71] اذن، هيكلي بالضرورة، ولهذا الهدر الخطير والأساسي أسباب عميقة تتصل بطبقة الفلاحين الصغار.

لقد أتى مرور ريح التعاضد على الاخضر واليابس من جمهور صغار الفلاحين، وتركهم حطاماً منبتاً عن الارض أما محروماً منها بحكم الاضطرار الى كرائها (استئجارها)، أو عاجزاً أو يكاد عن توفير أدنى الوسائل للعيش منها في صور المحافظة عليها أو على جزء منها.

لقد كانت آثار التعاضد وتعميمه لا رجعة فيها بالنسبة لعشرات الآلاف من الفلاحين الصغار في الشمال بالخصوص، فكانت الموجة الكبرى الثانية من نزوح الريفيين الى المدن سواء في الداخل أم في الخارج هذه المرة.

وإذا كان معدل عدد النازحين من الريف الى المدينة حوالى ٢٥٠٠٠ سنوياً في الستينات، فإنه ارتفع الى ثلاثة أو أربعة أضعاف على المعدل سنوياً في بداية السبعينات ولربما أكثر. أما قوة العمل النازحة سنوياً في بداية السبعينات من الريف، فإن عددها يفوق ضعف احداثات الشغل السنوية آنذاك (سجل نزوح ١٩٠٠٠ نسمة سنوياً من الريف في ولاية الكاف وحدها، نعلم أن معظمهم من الذكور في سن النشاط).

ومن نتائج هذا الفيض الكبير من قوة العمل تلك الموجة الكبيرة التي سجلت تجاه ليبيا بالخصوص آنذاك واستعملت القوة العامة لمطاردة المتسللين عبر الحدود كما أسلفنا[72].

وإذا ما أضفنا الى هؤلاء المتسللين المطرودين من ليبيا نفسها[73]، لبلغ كما أشرنا بعد العدد الجملي للعمال المطرودين من ليبيا أو المطاردين على حدودها في الأعوام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٢ (الاشهر الثمانية الاولى) ١٧٣٤٠٠[74]. يضاف اليهم المعنيون بالهجرة الرسمية الى اوروبا بالخصوص والنازحون الى المدن داخل البلاد، مما كان له أثره البالغ على الظروف العامة لإخضاع رأس المال لقوة العمل كما بينا ذلك.

والسؤال المطروح هو مدى صحة افتراض خليل الزميطي المتمثل في أن رأس المال العقاري اضطر الى استعمال العنف الواضح، ولكن تحت وطأة غطاء القانون (عبر الدولة)،

---

(٧١) انظر: Chabbi, «Population active, revenue et formation dans l'agriculture tunisienne».
يقول عبد الحفيظ الشابي هنا انه يوجد ٣٢٨ ٠٠٠ من العاملين الفلاحين غير القادرين، لا حاجة اليهم نظرياً للفلاحة. وهو ما يشكل ثلث السكان الفلاحين.

(٧٢) انظر: Khalil Zamiti, «Formes actuelles de production paysanne,» *Revue Tunisienne des Sciences Sociales*, no. 65 (1951), p. 81.

(٧٣) المصدر نفسه.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٨٧.

قصد اعادة ظروف استغلال قوة العمل في الزراعة[٧٥] التي انقلبت انقلاباً ملحوظاً بحكم الموجة الثانية. لعل أهم رأس مال عقاري هو رأس المال المستغل لزراعة الزيتون، وقد أظهر بحث ميداني لولاية صفاقس أن جمهور العمال المستخدمين في جني الزيتون يتكون جله من عمال أصيلي الجهة (٨٨ بالمائة) ومن عمال قادمين من الولايات المجاورة (١٢ بالمائة)[٧٦].

كما بيّن أن اليد العاملة اللازمة لكي يتم الموسم الزيتي (من جني وعصر) في ظروف طبيعية ولو كانت الصابة استثنائية كما في عامي ١٩٧١ - ١٩٧٢ متوافرة بالاعداد الكافية[٧٧].

ان لجوء رأس المال الزراعي بشكل خاص، ورأس المال بشكل عام، الى العنف الصريح المسلط من قبل الدولة وبأساليب شرعية في ظاهرها (مع مخالفتها للدستور من حيث النيل من حرية الاشخاص في التنقل داخل البلاد وخارجها، وذلك بدعوى الاستجابة لأغراض انسانية) من ناحية، وتوافر اليد العاملة الضرورية - حتى عند تسجيل صابة كبيرة - من ناحية أخرى، من شأنها اقامة الدليل على أن رأس المال في حاجة الى قوة عمل قابلة للاستئجار بما يفوق بقدر محسوس حاجته الفعلية القصوى.

ان متطلبات رأس المال تجاه قوة العمل في زراعة التمور هي بعينها التي وقفنا عليها في زراعة الزيتون. شهدت جهة نفزاوة[٧٨] والجريد انتشاراً ملحوظاً لنوع التمور السلعية «دقلة نور» ليس على حساب الانواع العادية المقوتة فقط (للبشر وللحيوان)، وإنما كذلك على حساب مجموع الزراعات في طوابقها الثلاثة (ما على الارض وما تحت النخيل والنخيل) وبذلك تنتقل الجهة تدريجياً في غزارة كتلتها الحيوية الكبيرة الى زراعة احادية تقتصر على نخيل دقلة نور الملتهم للأرض وللماء.

وقد جاء هذا التطور على يد الدولة نفسها بواسطة الشركة التونسية لصناعات الحليب التي تضم كذلك رأس مال خاص (٢٧,٧٧ بالمائة من رأسمالها) وبفضل قروض من البنك الدولي، فتكثفت عمليات التنقيب عن المياه بوسائل عصرية، وخصصت للتمور السلعية القابلة للتصدير، فكان من ذلك أن نزحت العيون القديمة.

والزم استعمال الضخ الميكانيكي في الواحة القديمة وأصبح الماء يباع للفلاحين[٧٩].

ان سعر بيع الماء المعمول به هو دون كلفته، إلا أن الفلاحين كانوا فيما مضى مالكين

---

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٨٨.

(٧٦) A. Nitar, «Oléiculture et main d'oeuvre saisonniere dans le gouvernorat de Sfax,» *Revue Tunisienne des Sciences Sociales,* nos. 33-35 (1973), p. 308.

(٧٧) المصدر نفسه.

(٧٨) انظر: Pierre Robert Baduel, *Société et emigration temporaire au Nefzaoua* (Paris: Edition du Centre National de la Recherche Scientifique [CNRS], [n.d.]),

(٧٩) انظر: Khelil Zamiti, *Sociologie de la folie,* Série Sociologique, 8 (Universite de Tunis: Publication du Centre National de la Recherche Scientifique [CNRS], 1982) pp. 190-200.

متصرفين لمائهم الذي تسببت الغراسات (الاغراس) الجديدة في نضوب معينه الطبيعي، مما أدى الى استعمال وسائل اصطناعية مكلفة.

إن الوضعية الجديدة معقولة من وجهة نظر متطلبات رأس المال وتتطلب اخضاعاً متزايداً لقوة العمل بنسف المؤسسات العائلية الصغرى بواسطة سعر الماء.

ذلك أن مصير الفلاحين الذين لا تمسح أراضيهم أكثر من ۰,۳۰ هكتار هو الافلاس إذا ما حدد سعر الماء في مستوى ١٤ مِلّيا (بعد أن كان ٤ مليات، علماً انه كان يباع بـ ١٥ ملياً في نبهانة آنذاك)، إذ لا يتجاوز دخل ضيعتهم ٣٠ ديناراً سنوياً، علماً أن ابتياع الماء بـ ١٤ ملياً للمتر المربع، لا يترك لهم الا ١٢ ديناراً سنوياً وهو ما يرغمهم على التخلي عن الزراعة.

فالدولة تتحكم اذن بفعل ترتيبها لسعر الماء في احتياطي قوة العمل القابلة للاستئصال من الاقتصاد العائلي بحسب الحاجيات التقريبية لنمط الانتاج الرأسمالي المستعد لقفزة جديدة[٨٠].

ولقائل أن يقول ان البطالة والتشغيل الجزئي متفشيان في الجهة، فلم اللجوء الى الترفيع في سعر الماء في ذلك الظرف بالذات؟ ان بقاء سعر الماء دون التكلفة مدة طويلة، ولأسباب اجتماعية، يفند الاجابة القائلة بوجوب حتى مجرد اقتراب السعر للكلفة الحقيقية، لأن السؤال المطروح لا يتعلق برفع السعر، وإنما بالظروف الذي يمكن أن يحصل فيها. مرة أخرى، حينئذ، نقف على وجوب ظفر رأس المال بيد عاملة لا تقوى الا على الاستئجار بما يفوق حاجياته القصوى بقدر مهم. وهنا يتبادر الى الذهن كيف يتحدد هذا القدر المهم من الفجوة بين قوة العمل المستأصلة وبين الحاجيات القصوى لرأس المال؟ ان تحديد ذلك المقدار لا يخضع لقواعد ميكانيكية، إذ هو متصل اتصالاً وثيقاً بطاقة رأس المال والدولة معه، على تحمل جمهور من العاملين المنبتين دون استئجار، أي أن مقدار الفجوة تستدعي حداً أدنى ما دام رأس المال مسيطراً، ولكن تجوز فيه مقادير تختلف في تجاوز ذلك الأدنى بحسب المعطيات الاجتماعية السياسية الجهوية العامة. فلو رفع سعر الماء بالواحات قبيل الاقدام على غراسة رأس المال (الدولي والخاص) للنخيل المنتج للنوع السلعي، لما حصل تضخيم كبير لتلك الفجوة قد ينال نيلاً فادحاً من مشروعية الدولة ولو محلياً.

ان الاعتبارات الآنفة الذكر تجعلنا نشاطر تمام المشاطرة رأي خليل الزميطي في أن التفسير العلمي للصيرورات الملموسة لا يمت تارة للاقتصاد، وطوراً للسياسة، وطوراً آخر للعنف، وإنما هذه المظاهر المختلفة ما هي إلا أشكال معبرة عن الواقع الاساسي نفسه الواحد والمحدد للأمور في نهاية التحليل، الا وهو استغلال قوة العمل. فالدولة لا تختار العنف

(٨٠) المصدر نفسه، ص ١٩٩.

لمطاردة المتسللين وجلبهم لمواطن جني الزياتين (الزيتون) والتمور من جهة، والوسائل الاقتصادية (ضبط سعر ماء الري) للتحكم في احتياطي قوة العمل قبيل توسع رأس مالي جديد في زراعة التمور من جهة أخرى، بدليل أن الدولة اتجهت منذ عام ١٩٧٨ لما سمي ببرامج التنمية الريفية وهي وسائل تدخل اقتصادية لكنها خاضعة لقواعد اجتماعية وسياسية قصد ابقاء المعدمين من الفلاحين في الريف ردحاً من الزمن، تجنباً لاستمرار استعمال العنف السافر والواسع في المطاردات الحدودية مثلاً.

لكن العدول عن الاخضاع الواقعي لرأس المال وان كان يضع حداً للمعين المتقطع للنزوح، فهو لا يمنع من تعاظم المعين المستمر له، ذلك أن تعاظم المعين المستمر يعتبر أولاً نتيجة طبيعية للمفعول التراكمي للمعين المتقطع، إذ ان عدوان رأس المال السافر على الهياكل القديمة التي تشد قوة العمل يضعف من قدرتها على الصمود أمام العمل الانحلالي الاقل سفوراً للاقتصاد السلعي الرأسمالي عليها، كما يرد في حديثنا بعد.

لكن الحوادث التي تجدّ على مستوى صيرورتي الانتاج وتجدد قوة العمل بحكم تبعية المجتمع، من شأنها كذلك أن تيسر المجال أمام دائرة التبادل السلعي لاستئصال قوة العمل التي لا تزال مشدودة شكلياً للهياكل القديمة، ولو بعد تشويه لهذه الاشكال. وهو ما يستحث، ان حصل، انسياب المعين المستمر، ويوفر عناصر اضافية من شأنها العمل على تعاظم اضافي لمعين قوة العمل المستمر، فليس من الغريب والحالة تلك اذن، التساؤل عن مدى ادراك حجم المعين المستمر لحجم ما سجل من معين متقطع، وبعبارة أخرى هل ان عدم حدوث معين متقطع لا يزال يؤمن تجنب معين غزير نسبياً من الهجرة؟

وإذا كان الجواب بالنفي، فكيف بالمجتمع مواجهة هذا الوضع الجديد ان وقع؟ لذلك ستتعرض الى التحولات الحاصلة على مستوى صيرورة الانتاج، ثم على مستوى صيرورة تجدد قوة العمل، وفي النهاية سنحاول أن ننفذ الى الأسباب الاجتماعية العميقة لهذه التحولات.

بعجالة يضطر الفلاح الصغير على مستوى صيرورة العمل الى الآلة بما لا يزيد في الاستغناء عن عمله وبما ينقص من دخله، فهل يكفيه هذا الدخل وقد اندمج اندماجاً كبيراً ومتزايداً في دائرة التبادل السلعي لمواجهة ضروريات تجدد قوة عمله؟ وكيف تطورت ظروف هذا التجدد؟ كما يضطر الى مزيد من المدخلات السلعية لانتاجه بما له علاقة بالاضطرار الى الآلة، وبما ليس له.

لقد أشرنا، أن تغيرات لا يمكن اهمالها حصلت في تركيب استهلاك قوة العمل الزراعية من منتجين مباشرين ومن عمال منذ بداية فترة ما بين الحربين ولربما حتى منذ بداية هذا القرن.

وهو ما كان له الأثر الملحوظ ليس في تعميق التبعية لدائرة التبادل السلعي فقط ولكن في خلق حاجيات جديدة مختلفة غذائية وغير غذائية كذلك.

يفيد محسن الطرابلسي في بحثه عن الأسواق الاسبوعية المنتشرة انتشاراً واسعاً في كامل أنحاء البلاد ان ٢٩ بالمائة في المعدل من تجار البيع في أسواق جهة القيروان، مختصون في الاطمار (الألبسة المستعملة) المستوردة، والاحذية ومنسوجات الصوف. وان الأواني المنزلية ذات الصنع العصري (أي الرأسمالي) أصبحت مفضلة على نظيراتها المتعارفة رغم ارتفاع أسعارها النسبي.

وهكذا، فإن الملبس والأواني المنزلية أصبحت تجسم قبضة المدينة على الريف(٨١)، وعبر المدينة، قبضة رأس المال على الفلاحة العائلية الصغيرة وعلى العمال الموسميين في الريف. ان التحولات الجارية (وبشكل مستفحل) في محتويات الاستهلاك العائلي تفقد الفلاح التحكم في ظروف تجدد قوة عمله، وتجعلها سواء من حيث تركيبها أم من حيث صفتها، تشكل عبئاً متزايداً عليه يضاف الى ما يتكبده من تقلص الدخل المتوافر لديه، لما اعترى صيرورة الانتاج من تغيرات. لقد وضع الفلاح الصغير بين فكي كلابة (كماشة) أحكم رأس المال صنعها وشدد بواسطتها الخناق(٨٢) أنها التبعية في مظهر من أنصع مظاهرها.

وقد جاءت النتائج الاولية للتعداد العام للسكان لعام ١٩٨٤ مؤيدة كأجلى ما يكون التأييد لما ذهبنا اليه في أمر المعين المستمر بالخصوص، وذلك أن نسبة التحضر (على الرغم مما يعتريها من نقائص نظراً لاعتمادها الحدود الادارية للمناطق البلدية)، تمادت في الارتفاع على نسق حثيث إذ انتقلت من ٤٧,٥ بالمائة عام ١٩٧٥ الى ٥٢,٨ بالمائة عام ١٩٨٤، لكن هذه النسبة تبلغ ٥٢,٩ بالمائة إذ ما وقع اعتبار سكان «حي التضامن» قرب العاصمة (٧٢٧٥٤) الخارج عن المنطقة البلدية.

كما أن نسبة نمو السكان في الشمال الغربي، وحتى في الجهات الريفية من الشمال الشرقي بقيت ضعيفة، بل وهبطت عما كانت عليه بين تعدادي عام ١٩٦٦ وعام ١٩٧٥ في ولاية الكاف مثلاً (الكاف: ٠,٧ بالمائة فحسب، باجة: ١,١ بالمائة، بنزرت: ١,٥ بالمائة، سليانة: ١,٦ بالمائة، بينما معدل نمو جملة السكان بين عام ١٩٧٥، وعام ١٩٨٤ كان ٢,٥ بالمائة، أما في خصوص الوسط والجنوب، فإنه على الرغم من تسجيل نسب ارفع من المعدل القومي، فإن النتائج الأولية لا تسمح الا بوضع سؤال حول مساهمة عودة المهاجرين من خارج البلاد في هذا التغيير.

ومهما يكن من أمر، فإن ظاهرة بالغة الأهمية أوردتها النتائج الأولية، من شأنها التعبير عن تفاقم المعين المستمر، ذلك أن نسبة السكان الريفيين المعزولين نزلت نزولاً ملحوظاً من ٣٤,٣ بالمائة عام ١٩٧٥، الى ٢٤,٨ بالمائة عام ١٩٨٤. فمهما كان أثر سياسة تجميع

---

(٨١) انظر: Mohsen Trabelssi, «Role des souks dans la polarisation de l'espace regional,» *Revue Tunisienne des Sciences Sociales*, no. 52 (1978).

(٨٢) المصدر نفسه، ص ١٣٣. يبدو ان ظاهرة الاسواق الاسبوعية محدثة من قبل الفرنسيين الذين كانوا ينتظرون منها توفير التموين لجيش الاحتلال اثر انتصاب الحماية.

المساكن واضحاً، فإنه من المستبعد أن يبلغ هذا الحد في ظرف وجيز نسبياً، وهو ما يدل، اذن، ان ضغطاً كبيراً سلط على المعزولين في الربة دفعهم الى النزوح، وأن نسبة التحضر نفسها، رغم ارتفاعها الملحوظ، لا تعبر تعبيراً كاملاً عن حركة قوة العمل، بحكم سيطرة رأس المال المتزايدة عليها.

خلاصــة

لم يكتف رأس المال اذن بالعدوان المباشر، وعبر دائرة التبادل السلعي، على العلائق القديمة التي تشد قوة العمل، وركن في مناسبتين تاريخيتين الى الاخضاع الواقعي للزراعة، لكن الأولى ـ ولم تكن الا جزئية ـ عمقت التناقضات الاجتماعية، بما حتم تغييراً في محتوى التبعية لرأس المال، تمثل في إنهاء الاستعمار التوطيني والحكم الاستعماري المباشر، أما المناسبة الثانية فقد وقع التراجع فيها لأنها أذكت هي الأخرى التناقضات الاجتماعية بما لا طاقة للدولة على تحمله، لكن رأس المال ـ حتى في صورة فشل مثل هاتين المحاولتين النسبي ـ بات المستفيد الأول بشكل مباشر، أو غير مباشر، نظراً لموقع السيطرة الذي يشغله في المجتمع.

ان المانع الأصلي لتعميم اخضاع الزراعة الواقعي لرأس المال يتمثل، في نظرنا، في استحالة دمج الزراعة في باقي الاقتصاد، ولا سيما لفقدان الصناعة الكبرى الرأسمالية المنتجة لوسائل العمل (الزراعية وغيرها)، وللمواد التي تستهلكها قوة العمل على السواء دون الاقتصار على التجميع.

لقد كانت الهجرة الخارجية منذ الستينات بمثابة خشبة النجاة، إذ تقدر هذه الهجرة بما لا يقل عن ٤٠٠٠٠٠ ناشط بين عام ١٩٦١ وعام ١٩٨٠، وهو رقم يعادل كامل احداثات مواطن الشغل المؤجر في المدة نفسها.

إلا أن الهجرة الى اوروبا انحبست (منذ عام ١٩٧٤)، والهجرة الى ليبيا متقطعة الفترات. كما أن نسق نمو احداثات الشغل في تباطؤ، خصوصاً بعد استفحال أمر الأزمة الهيكلية لرأس المال في العالم.

وإذا ما ساعد اجتماع ظروف استثنائية على تجنب الانفجار بضع سنوات، فإن تجاوز هذا الظرف الاستثنائي منذ عام ١٩٧٥ جعل امكانية الانفجارات واردة اكثر (بل ولا نرى لها من بديل حتى يومنا هذا). وقد حصلت تلك الانفجارات فعلاً في كانون الثاني/يناير عام ١٩٧٨ وفي كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٠، أو في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨٣ ـ كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٤.

لقد كانت آثار الموجة الاولى في حدود الاحتمال سياسياً على الرغم مما اكتسبته الدولة من نصيب لا يستهان به من المشروعية بفضل الاستقلال السياسي، الا ان ما أقدمت عليه تلك الدولة نفسها من تعميم للتعاضد، ثم ما اضطرت اليه من التراجع فيه، وما أنجز عن

ذلك الصنيع (العمل) من اطلاق ثاني موجة كبرى من الهجرة في تاريخ هذا المجتمع الرأسمالي التابع، أحدث تناقضاً خطيراً بين متطلبات تجدد رأس المال وتوسعه، وبين ضروريات المشروعية على مستوى الدولة لفرط ما يقصي من قوة العمل عن صيرورة العمل الاجتماعية.

انه من الثابت الآن وجود علاقة أساسية بين حدوث الموجة الأولى وانتهاء عهد الحكم الاستعماري المباشر، ولو بعد انقضاء عقد أو عقدين من السنين، وبعد أن نضجت الظروف العالمية، كما أنه من الثابت أن الموجة الثانية لا تختلف عن الأولى من حيث نوع المحدد لها (الاخضاع الواقعي لرأس المال) ومن حيث عدم تحكم المجتمع المحلي في آثارها المباشرة والمستمرة، وكذلك من حيث خلق وضعية انفجارية بل ومنفجرة فعلاً.

كما يعني التعزيز المستمر عبر ما أوضحناه في تحاليلنا السابقة للمعين المستمر لهجرة قوة العمل من مواقعها غير الرأسمالية، كلياً أو جزئياً، إنما هو الاضطرار لهدر قوة العمل حفاظاً على علائق الانتاج المسيطرة في المجتمع، ولكنه في الوقت نفسه تفتيت وتشتيت للمجتمع، فهل ما زال المجتمع قادراً على صيانة ذاته، وهل أن الحتميات التاريخية للحفاظ على تلك الذات ستصمد أمام التبعية الرأسمالية، أم أن الحتميات المنطقية لهذه الاخيرة ستودي في النهاية بكيان المجتمع؟

فعمّ ستتمخض هذه الوضعية في السنوات المقبلة؟ أسقوط رأس المال أم قيام دولة مواجهة سافرة للطبقات الشعبية؟ أم عودة الى استعمار مباشر؟ أم ماذا؟ في انتظار الحسم سيبقى النظام الحالي قوياً بسبب ضعفه، وستنغمس الدولة في أقل وضعيات التوازن الكارثي استقراراً.

لقد أطلقت دولة الاستقلال الرأسمالية التابعة جل قوة العمل عام ١٩٦٩، ثم حارت في أمرها كما احتار فيه الاستعمار عندما حقق ما كان يبدو له ضرورياً بحكم كونه رأسمالياً امبريالياً توطينياً في الثلاثينات، لكن إذا ما وجد الاستعمار حلاً في تغيير شكل الهيمنة بالتخلي الظاهري والمكرّس سياسياً عن البلاد، فإن انعدام امكانية الانسحاب المقبول بأي شكل من الأشكال بالنسبة لنظام ولدولة أهليين، يطرح بصورة عملية وملموسة مسألة التبعية والبناء الوطني لأول مرة في تاريخ المجتمع.

لا يمكن أن نعلم اليوم كيف سيحسم التاريخ هذه المسائل، لكن ما وقفنا عليه يدل دلالة كبيرة على أن الأوضاع الداخلية أصبحت لا تحجب التبعية لرأس المال كواقع معاش لأغلبية قوة العمل، دون أن تحتمل تبديلاً حقيقياً لهذا الواقع في اطار علائق الانتاج الحالية، وما تقوم عليه من ارتباطات مع الخارج.

جدول رقم (١)

تونس: توزيع اجمالي الناتج المحلي حسب النشاط الاقتصادي بقيمة عوامل الانتاج بالأسعار الجارية

(نسبة مئوية)(*)

	القطاع	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣
القطاعات السلعية	الزراعة، الصيد والغابات	٢٤,٧	٢٠,٤	١٦,٧	١٧,٨	١٥,٥	١٤,٢	١٢,٩	١٢,٦
	الصناعة الاستخراجية	١,٨	٢,٨	٥,٣	٩,٥	٦,٨	١٠,٩	١٣,٣	١٣,٤
	الصناعة التحويلية	٧,٩	٧,٦	٧,٩	٨,٨	٩,٩	١١	١٢,٦	١٢,٤
	الكهرباء الماء والغاز	١,٧	١,٢	١,٧	١,٣	١,٥	١,٦	-	-
	التشييد	٦,٣	٨,٨	٦,٤	٧,٨	٧,٣	٦,٦٨	٧	٧
قطاعات التوزيع	التجارة والمطاعم والفنادق	١٣,٩	١٢,٦	١٣,١	-	-	١٧,٥	٢١,٣	٢٠
	النقل والمواصلات والتخزين	٥,٧	٦,٧	٦,٦	٤,٨	٥,٧	٥,٥	٥,٥	٥,١
	التأمين، التمويل والبنوك	٣,٦	٨	٦,٧	٤,٢	٣,٧	-	-	-
قطاعات الخدمات	الاسكان	-	-	-	-	-	٣,١	-	-
	الخدمات الحكومية	١١,٦	١١,٥	١٣,٦	١٠,٦	١٢,١	١١	١١,١	١٠,٦
	الخدمات الأخرى	٧,٣	٧,٩	٨	١٨,٦	١٨,٣	٤	٤,٢	٤
المجموع	الناتج المحلي بسعر التكلفة	٨٥	٨٧,٩	٨٦,٥	٨٧,٥	٨٥	٨٥,٩	٨٨,٢	٨٥,٥
	الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(*) النسب المئوية حسبت بقسمة بيانات كل فئة × ١٠٠ على الناتج المحلي الاجمالي.

المصدر:

١ - : United Nations [U.N.], *Yearbook of National Accounts Statistics, 1979*, 2 vols. (New York: U.N., 1980), vol. 1: *Individual Country Data*, pp. 1372-1373.

٢ - بالنسبة لبيانات عام ١٩٨٢ و١٩٨٣، جامعة الدول العربية، الامانة العامة وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٤** (الشارقة: دار الخليج للطباعة والنشر، ١٩٨٤)، جدول (٢/٣) و(٢/٤)، ص ٢٥٣ - ٢٥٤.

٣ - بالنسبة لبيانات عام ١٩٨٠، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨١** (الشارقة: دار الخليج للطباعة والنشر، ١٩٨٢)، جدول (٢/٤).

جدول رقم (٢)

تونس: هيكلية الطلب، توزيع اجمالي الناتج المحلي حسب الأبواب الرئيسية للانفاق

(نسبة مئوية)

	١٩٦١	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
الاستهلاك العام	١٧	١٤	١٧	١٦	١٦	١٥	١٥	١٦
الاستهلاك الخاص	٧٦	٦٠	٦١	٦٤	٦١	٦٠	٦٢	٦١
اجمالي الاستثمار المحلي	١٧	٣١	٣٢	٣٠	٢٩	٢٨	٣١	٣٣
اجمالي الادخار المحلي	٧	٢٦	٢٢	٢٠	٢٣	٢٥	٢٣	٢٣
الصادرات	٢٠	-	٢٩	٣١	٣٨	٤١	٤٢	٣٧
ميزان الواردات	-١٠	-٥	-١٠	-١٠	-٦	-٣	-٨	-١٠

المصدر: The World Bank: *World Development Report, 1984,* table 5, pp. 226-227, *World Development Report, 1983,* table 5, pp. 156-157; *World Development Report, 1982,* table 5, pp. 118-119; *World Development Report, 1981,* table 5, pp. 142-143; *World Development Report, 1980,* table 5, pp. 118-119; *World Development Report, 1979,* table 5, pp. 134-135, and *World Development Report, 1978,* table 5, pp. 84-85.

جدول رقم (٣)

تونس: معدل النمو السنوي للاستهلاك والاستثمار

(نسبة مئوية)

	١٩٦١ - ١٩٧٠	١٩٧٠ - ١٩٧٨	١٩٧٠ - ١٩٨٠	١٩٧٠ - ١٩٨٢
الاستهلاك العام	٥,٢	٨,٨	٩,٥	٨,٧
الاستهلاك الخاص	٣,٢	٨,٨	٨,١	٨,٥
اجمالي الاستثمار المحلي	٤,٢	١١,٩	١١,٠	١٠,٩

المصدر: The World Bank: *World Development Report, 1984,* table 4, pp. 224-225, and *World Development Report, 1980,* table 4, pp. 116-117.

تعقيب

د. ميرفت بدوي (*)

يدور بحث د. خالد المنوبي حول «اشكالية التنمية المستقلة عبر مدى اثر الجدلية الاجتماعية على تحكم المجتمع في صيرورة تجدده المادية». ويعطي البحث عناية خاصة لممارسات الشرائح المسيطرة في المجتمع.

ويتألف البحث من قسمين رئيسين: يتناول القسم الاول التجربة التونسية في الفترة الممتدة من بداية الستينات حتى ما قبل عام ١٩٧٤ والتي كان التركيز فيها على التصنيع الموجه لاحلال الواردات، ويتناول القسم الثاني الفترة من عام ١٩٧٤ وحتى الآن، وكان التوجه التصنيعي بها على الانتاج للتصدير، الامر الذي كان من شأنه (برأي الباحث) تعميق التبعية التونسية. ويطرح البحث بعض الأسس النظرية التي تفسر تعمق التبعية في الاقتصاد التونسي. وفي هذا السياق، يتقدم الباحث بنظرية يبدو انها محببة الى نفسه وهي نظرية الدول تحت الريعية.

الملاحظات العامة

وملاحظتي الاولى على هذا البحث انه ينطوي على محاولة جادة لدراسة التجربة التونسية وتنظير مفهوم التبعية استناداً الى ذلك. وكنت أتمنى لو أن الباحث قد استكمل شقي هذه المحاولة الهامة والمفيدة. واستخلص منها الدروس والعبر في اطار أهداف هذه الندوة كما هي موضحة في المخطط العام لها والمخطط الخاص بالورقة التونسية.

ففي دراسته للتجربة التنموية التونسية يقصر الباحث تحليله على بعض الظواهر التي انتقاها للتدليل على اطروحته. وهو يحكم سلفاً على هذه التجربة بالتبعية دونما معالجة أو

(*) نائب مدير البحوث والدراسات في الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ـ الكويت.

تحليل لخطط التنمية فيها ومنطلقات هذه الخطط ومنجزاتها. . . الخ. ودون أن يحاول القاء الضوء على مدى ما حدث من تقدم في اشباع الحاجات الاساسية والتكنولوجية واستقلال القرار السياسي. . . الخ.

أما ملاحظتي الثانية فتتعلق بتنظيره للظاهرة، فالباحث يتحدث عن طبيعة الريع العائد للبلدان الرأسمالية التابعة (والتي نختلف معه في تسميتها رأسمالية)، ولا يعتبر الباحث ذلك ريعاً باعتباره «مقابلاً مشروطاً ومقيداً بالتبعية في جوهره تتقاضاه الدول الرأسمالية التابعة»، والتي صك الباحث لها تعبير «الدول تحت الريعية» ما دامت هذه الدول هي، في حقيقة الامر، مجتمعات لم ترتق في عملية التصنيع الى الحد الذي يكفل لها التحكم في تجدده.

وفي اعتقادي، أن هذا التعريف بحاجة الى التأصيل النظري كما يحتاج الى تسليط مزيد من الضوء على الجديد منه وأوجه اختلافه عما هو معروف في الادبيات الاقتصادية لنظرية دول المركز ودول التخوم، واخص بالذكر ما جاء به اريغي Arrighi وسمير أمين.

وقد يتفق معي الباحث على أن الفرق غير واضح بين هذا المفهوم وبين الطروحات الواردة في كتابات سمير أمين عن مفهوم البرجوازية الكمبرادورية والدول الكمبرادورية أو ما ذكره اريغي Arrighi بخصوص البرجوازية المنزوعة أو المنتزعة و Lumpen Bourgeoisie.

وملاحظتي الثالثة أن هذا البحث جاء خالياً من المعالجة الموضوعية لإشكالية التنمية المستقلة من وجهة نظر الجدلية الاجتماعية. فمثلاً لم يتطرق البحث لموضوع الصراع القائم بين الطبقات الاجتماعية. ففي رصده لمظاهر الظاهرة وتبعاتها لم يخرج الباحث عن دائرة المشاهدات والانطباعات محاولاً بانحياز ملحوظ التوصل الى عدد من الاستنتاجات، وما اعنيه تحديداً انه للأسباب التي ذكرها، وعبر ما ورد من تحليل للظاهرة، فهناك عناصر اضافية من وجهة نظر التحليل نفسه أغفلها الباحث.

وفي رأينا أن معارضة الشعب التونسي للبرجوازية الامبريالية الفرنسية يمثل العامل الرئيسي الذي يفسر التطور النسبي الذي عرفته قوى الانتاج في تونس منذ ايام الاستعمار، وإن تقلص حجم هذا التطور في فترات معينة.

ولقد تكونت النواة الاولى للبرجوازية المحلية في الحرب العالمية الاولى ولم يكن لها تأثير يذكر في الحركة الوطنية الديمقراطية حتى الثلاثينات. لكن بعد ذلك، بدأت البرجوازية المحلية تلعب دوراً هاماً وأخذت السلطة من ايدي الملاك العقاريين، واستطاعت البرجوازية من خلال الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد تأطير أغلبية الطبقات الكادحة. وكان من شأن تضييق فرنسا الخناق على البرجوازية المحلية ان انخرطت بعض شرائحها، وبخاصة الدنيا والمتوسطة، في الحركة الوطنية الديمقراطية.

وأخيراً، يستوقفنا في نهج البحث وعناصره عدة ملاحظات:

أ ـ في تحديده لوضع الاشكالية، ربما كان مفيداً ان يضع الباحث امامنا اطاراً نظرياً يتم

من خلاله توصيف ظاهرة التنمية المستقلة، ومن ثم محاكمة التجربة التنموية التونسية من خلال هذا الاطار. فهذا الاطار ان وجد قد يلقى مزيداً من الضوء على ما توصل اليه الباحث من نتائج.

ب ـ في اعتقادنا ان التسلسل المنطقي والبناء الفكري للبحث يحتاج الى توضيح اكثر. كما أن الباحث يخلط بين ما هو بناء نظري وبين تحليل الظواهر ويذهب من العموميات الى أدق التفصيلات مما يضيع القارىء ويصعب معه متابعة البحث.

هذا عن الملاحظات العامة، أما على صعيد الملاحظات المحددة فتتلخص ملاحظاتي الاضافية في هذا التعقيب بما يلي:

ملاحظة اولى

إنني في الوقت الذي اتفق فيه مع الباحث على ما ذكره بأن حال العمال والاجراء قد تدهور، إلا أنني أقر بأنهم حققوا عدداً من المكتسبات الاقتصادية، بل والسياسية، وان كانت أكثر محدودية. فنتيجة للنضال الطويل الذي خاضته طبقات الشعب المولى عليها قامت الدولة بعدد من التحسينات التي لا يجوز اغفالها على الرغم من انها لم تسمح لهذه الطبقات بتمثيل نقابي حقيقي.

ففي البداية ومنذ الخمسينات تحققت بعض المكتسبات السياسية بأرقى اشكال النضال الذي توصلت اليه هذه الطبقات، تمثل في خلق نقابات مستقلة عن هيمنة الاحزاب البرجوازية مثل النقابة المسماة بالاتحاد العام التونسي للشغل، التي كانت تعبر عن مصالح البروليتاريا والشرائح الدنيا للبرجوازية الصغيرة في المدن. إلا أن الوعي الطبقي لهذه الطبقات لم يتجاوز التنظيم النقابي المستقل ولم يرق الى التنظيم السياسي المستقل.

أما على الصعيد الاقتصادي فبالإمكان الاشارة الى بعض المكتسبات، وكان من بين المكتسبات المتحققة ارتفاع عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية من ٢١٠ الآف تلميذ عام ١٩٥٥/١٩٥٦، الى ٤٠٨ آلاف تلميذ عام ١٩٦٠/١٩٦١. وارتفعت نسبة الالتحاق بالمدارس من ٢٩ بالمائة عام ١٩٥٦ الى ٥٥ بالمائة عام ١٩٦١. وازداد عدد المستشفيات المختلفة من ٥٢ عام ١٩٥٦ الى ٧٣ عام ١٩٦١، كما بلغ عدد المستوصفات ٤٠٨ عام ١٩٦١ مقارنة بـ ٢٠٥ عام ١٩٥٦.

واعطت تونس اهتماماً خاصاً للمزارعين، وتأسس الاتحاد القومي للمزارعين التونسيين. ولعل من اهم ما حدث عام ١٩٥٥ هو تأسيس الحزب الدستوري الجديد. وصدر عام ١٩٥٦ القانون الاساسي للعامل الفلاحي، وثبتت الدولة حقوق عدد من المزارعين الموجودين في اراضي الاوقاف واراضي العرش. لكن الزيادة التي تحققت في اجور العمال في القطاع الذي تشرف عليه الدولة، صاحبها في الوقت ذاته اضعاف الاتحاد العام

التونسي للشغل وعزل قيادته في عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٤.

ملاحظة ثانية

تتعلق بالاسباب التي حدَّت من التراكم الرأسمالي، وفي ذلك اتفق مع الباحث فيما اورده في ورقته. لكنني أرى اضافة سبب آخر هام، وهو أن تحالف البرجوازية السابق مع طبقة المزارعين والبروليتاريا، فرض عليها تلبية المطالب المادية للطبقات المولى عليها، بخاصة وان سيطرة البرجوازية على الشعب في هذه الفترة كانت ما تزال هشة.

وتجدر الاشارة هنا الى أن هذه الطبقة البرجوازية بدأت تفقد سيطرتها على القوى الشعبية، وارتأت كحلٍّ يعيد لها قوتها ان تعتمد «رأسمالية الدولة». وفي هذه الفترة بدأت عملية التصنيع الاولى التي تركزت على الاحلال للواردات من السلع الاستهلاكية وتكرير النفط والفوسفات.

وقد أشار الباحث في عجلة إلى هذه الظاهرة إلا أنني أود هنا تعميق وتعديل بعض ما ذهب اليه الباحث، تمثلت الاجراءات الاساسية في سبيل تدعيم رأسمالية الدولة في الامور التالية:

أ ـ خلق قطاع حكومي واسع يغطي جميع النشاطات بحيث يكون حليفاً للطبقة البرجوازية وذلك عن طريق تقليص القوة الاقتصادية التونسية لصالح الدولة وهو ما حدا بالدولة الى شراء المؤسسات المشار اليها من قبل الباحث (وان كان قد ذهب في تحليله الى استنباط دلائل أخرى من هذه الظاهرة).

ب ـ مشاركة الدولة مع البرجوازية في عدد من الانشطة سواء أكان ذلك عن طريق الشركة الوطنية للاستثمارات، أم عن طريق مشاركتها في اقامة عدد من المشاريع السياسية وبيعها أسهمها للبرجوازيين فيما بعد.

ج ـ سياسة الدولة فيما يخص تسعير السلع الزراعية والتي كان القصد منها ايجاد فائض زراعي يسمح للبرجوازية الصناعية بالتوسع.

د ـ انتشار المكننة في الزراعة، وتحول معظم الريفيين عنها سواء بالهجرة الداخلية أم الهجرة الخارجية، وقد ساعد على خلق طبقة جديدة من المزارعين غير الملاك الذين يعيشون على الآلات التي يؤجرونها للفلاحين، وتنتمي هذه الطبقة الاخيرة للبرجوازية.

ملاحظة ثالثة

يؤكد الباحث بصورة قطعية ان تقويم المحاولة التصنيعية الاولى حريٌّ بأن يبرز الاعباء الثقيلة الاضافية على المجتمع، كاستفحال التفريط في فائض القيمة الاجتماعية وتعميق التبعية

للتكنولوجيا وهدر قوة العمل وغيرها. ويلزم هنا التدليل على هذا القطع، إذ انه باستثناء الاعتماد على رؤوس الاموال الاجنبية، فإن التدليلات الاخرى يعوزها الدقة والاستدلال الاحصائي السليم. فعلى سبيل المثال، ما ورد في البحث بشأن كلفة خلق مواطن الشغل في الصناعة من انها تجاوزت ١٠ آلاف دينار تونسي يختلف عن التكلفة الواردة في البيانات المتوافرة من متابعة الخطط التونسية والتي لا تتعدى ٥ آلاف دينار في فترة العشرية التخطيطية الاولى. ولا أدري ما المقصود من ان تكريس التبعية يظهر في قصور المشروع داخل الحدود الوطنية أو القطرية الضيقة مما له اثر بالغ على الكلفة التي فاقت على العموم السعر العالمي بمقادير محسوسة. فإن كان المقصود هنا هو عدم اقامة صناعات على مستوى الوطن العربي أو حتى على مستوى منطقة المغرب العربي وانغلاق تونس داخل حدودها القطرية، فإننا نتفق مع الطرح وان كنا لا نرى علاقة ذلك بتكريس التبعية. وبالمناسبة فلم يتطرق الباحث ولو مرة واحدة الى تعاون عربي.

ملاحظة رابعة

في محاولة لتفهمه لطبيعة المحاولة التصنيعية الثانية والذي يعتبرها الباحث امتداداً للمحاولة التصنيعية الاولى، يشير الباحث الى ان هذه المحاولة الثانية فشلت منذ بدايتها، ويرجع ذلك ان المحاولة الثانية تختلف عن المحاولة الاولى في أنها تتطلب شروطاً داخلية، اضافة الى أخرى خارجية تستدعي من رأس المال العالمي موقفاً يتطلب تغييراً محسوساً لاستراتيجيته تجاه تونس. وكان ذلك سبب الفقدان السريع للتحكم الداخلي لتجديد قوة العمل مما جعل نمو القدرة الشرائية للاجر يفوق نمو الانتاجية.

ونود أن نتساءل هنا من أين جاء البحث بهذه النتيجة، حيث تشير جميع البيانات الى تزايد الانتاجية في الفترة محل البحث. كما اننا نرى انه من المفيد توضيح الاسباب وراء ظاهرة ارتفاع الدخول بشكل واضح في هذه الفترة (وان لم يكن بقدر اكثر من الانتاجية) ونورد فيما يلي هذه الاسباب:

كان من شأن التضخم الكبير الذي شهدته الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ أن قام العمال بعدد من الاضرابات، مما اضطر الدولة الى تقديم بعض التنازلات. وقد ارتفع الاجر الحقيقي المتوسط بـ ٦,٤ بالمائة في الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٤، وقد سمحت بذلك الظروف المواتية عالمياً والتي كانت لصالح شروط التبادل لتونس. إلا أن الموازين قد انقلبت ضد صالح تونس بعد ذلك. انعكس ذلك على وضع العمال الاجراء مما اضطرهم إلى القيام بعدد من الاضرابات لم تشهد لها تونس مثيلاً. وقد اضطرت البرجوازية الحاكمة تقديم عدد من التنازلات وازدادت الأجور في هذه الفترة بصورة هائلة (٥,١٦ بالمائة تقريباً). كما قلص قانون المالية لعام ١٩٧٧ الامتيازات الجبائية التي كانت تتمتع بها البرجوازية. إلا أن هذه الاجراءات لم يكن من شأنها الحد من نضال العمال والذي تواصل بصورة اعنف، وقد كان أكبر تعبير عن ذلك

النضال الاضراب العام الدامي ليوم ٢٦ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٧٨.

كما لا يمكن ايضا اغفال ما حدث في هذه الفترة من انهيار نظام التعاونيات، سواء الزراعية منها أم التجارية وذلك بسبب رفض الطبقات المولى عليها ومعارضتها. وقد جاءت هذه المعارضة على اشكال عديدة لم تخلُ من العنف.

وقد ساهمت القوى الخارجية في انهاء السياسة التعاونية وذلك عندما ادركت انها أصبحت خطيرة على مصالحها.

ملاحظة خامسة

في مجال الزراعة يشير الباحث في عدة مواقع إلى أن الحكومة التونسية قد اهتمت أساساً بالتجهيزات المائية الكبرى على حساب سائر التجهيزات، ويتوافق ذلك مع قول الباحث بأن التوجه الاساسي هو نحو انتاج سلع زراعية معدة للتصدير وهي تلك السلع التي تزرع أساساً في الاراضي المروية، واهمال تلك السلع التي يتشكل منها استهلاك السواد الاعظم من الشعب وهي المزروعة اصلاً في المناطق المروية. وقد استدل على ذلك من واقع الرقم الخاص بالاستثمارات المرصودة للتجهيزات المائية الكبرى في الخطة الخمسية. وفي رأينا ان اختيار هذه الخطة بالذات لم يأت بصورة عفوية، فبالفعل تصل نسبة الاستثمارات في التجهيزات الكبرى في هذه الخطة الى ٣٥ بالمائة من جملة الاستثمارات المرصودة للقطاع الزراعي، ويرجع ذلك اساساً الى تزايد هذه الخطة وانجاز القسط الاول من المشروع التوجيهي لمياه الشمال (وقد ساعد هذا المشروع، فضلاً عن تزويده المراكز الحضارية في تونس العاصمة والحمامات ونابل بمياه الشرب، ساعد على ري ما يفوق ٦٠ ألف هكتار)، هذا فضلاً عن بناء سد سيدي سعد (والذي سمح بحماية سهل القيروان وباضافة ما يقارب ٤ آلاف فدان الى المساحات المروية).

أما إذا قارنا ما تم رصده لهذه التجهيزات من الخطط الاخرى على سبيل المثال، الخطة الرابعة أو الخطة السادسة، فنجد أن النسب مختلفة تماماً فلا تزيد هذه النسبة عن ٢٢ بالمائة في المخطط الرابع، اما المخطط السادس فلم تتعد الاستثمارات في التجهيزات المائية الكبرى عن ١٢ بالمائة من مجمل الاستثمار في الزراعة وهي موجهة اصلاً لإنهاء اشغال مد القناة الرابعة بين مجردة والوطن القبلي وسدي جومين وسيدي سعد. ومن المتوقع ان تضيف هذه ٥٦ الف هكتار جديدة وأن تستصلح ٤٥ الف هكتار من المساحات الموجودة. وقد أولى المخطط السادس اهتماماً كبيراً لمياه المائدة السطحية، ولدراسة المواد المائية وخطط لحفر ١١٧٠ متراً سطحياً و ٩٨ بئراً عميقاً. ومن الجدير بالذكر ان شبكة انتاج المياه في تونس متكونة من ثماني سدود كبيرة متعددة الاغراض و ٢٣٠ بحيرة جبلية و ٨٠٠ بئر عميقة وقرابة ٦٠ الف بئر سطحية وهذا بالطبع عدد لا يستهان به.

ملاحظة سادسة

فيما يختص بما جاء بشأن نسبة الكثافة والنقص في استغلال الاراضي السقوية حيث يصل الاستغلال الفعلي للمساحات السقوية ١٤٥ الف هكتار مقارنة بإمكانيات كامنة تقدر بـ ٢٢٥ الف هكتار، فلم يورد الباحث توزيع هذه المساحات على الاستعمالات المختلفة كما لم يوضح في أي هذه المجالات حصل هذا النقص، فإن التمعن في تتابع المسح المشار اليه يوضح ان النقص في نسبة الاستغلال يرجع أساساً الى زراعات العلفية كما هو موضح ادناه:

	الامكانيات بالالف	الاستغلال بالالف
غراسة الاشجار	٦٠	٥٠
الخضر	٨٠	٧٢
زراعات العلف	٦٠	١١
زراعات أخرى	٢٠	١٢
المجمـوع	٢٢٠	١٤٥

ملاحظة سابعة

فيما جاء بشأن الريع التحتي وما يذهب اليه الباحث بأن دولاً معينة قد انتفعت بمقادير تفوق ما يسلب منها من فائض بكثير (كالدول النفطية على حد قوله). وهنا يسمح لي الباحث ان اختلف معه بشأن تعريف الريع، على حد قوله، من النفط. فالنفط، وهو سلعة ناضبة، لا يمكن التعامل معها من حيث العائد منها بالطريقة نفسها التي تعالج بها السلع الاخرى.

وفي النهاية وعلى صعيد الخلاصة والاستنتاجات، يطرح الباحث عدداً من التساؤلات ناتجة عن التحليل الذي أورده عن مستقبل التنمية في تونس. وأياً كانت السيناريوهات المطروحة فجميعها تؤدي الى كارثة من نوع أو آخر أشار اليهما الباحث، وفي أحسن الاحوال فهو يرى أن تونس سوف تستمر في الوضع الحالي وتنغمس في أقل وضعيات التوازن الكارثي استقراراً.

إذا كان يتوقع حدوث مثل هذه النتائج في بلد عربي مثل تونس الذي قد نجمع على أنه قطع شوطاً جيداً في الجهد التنموي، وان اختلفنا على توجهه وبعض أبعاده، فما بالنا بالنسبة لبلداننا العربية الأخرى؟

مرة أخرى أليس الحل الصحيح للتنمية المستقلة هو في المنظور القومي والاطار العربي... والذي لم يتعرض له الباحث ولو حتى في نطاقه المغربي الاضيق!!

المناقشات

١ ـ نادر فرجاني

د. خالد المنوبي يطرح علينا بشيء من مثابرة شديدة فكرة معينة توشك ان تفلت منا. أتصور أن احدى نقاطه الرئيسية انه في الوضع الذي تندمج فيه البلدان العربية الآن في النظام الرأسمالي العالمي، فإن المجال الاساسي الاجدر بالنقاش التحليلي هو المنظومة الرأسمالية ككل. وفي هذا الاطار يرى ان الحديث عن البعد القومي غير مبرر تحليليا. وأتساءل إذا ما كان هذا يفقدنا جزءاً أساسياً من اهتمامنا في هذه الندوة؟ ندوتنا هي لمن «التنمية المستقلة في الوطن العربي». فنحن عمداً نعرّف مجالاً جزئياً في المجال العام الذي يؤكد د. خالد المنوبي انه الأولى بالرعاية في الوضع الحالي للاندماج التابع للبلدان العربية في النظام الرأسمالي العالمي.

ربما اتفق مع د. خالد المنوبي بأنه، في الاطار التحليلي لما هو راهن حالياً، محق. ولكن كلنا يحدونا نوع من الفكر المستقبلي، بمعنى انه اذا لم يكن هناك الآن وحدة ما يمكن تسميتها الوطن العربي فهي وحدة قائمة بالامكانية. ونريد أن نوجه جزءاً من تحليلنا الى هذا الاطار. جزء من اتفاقي مع د. خالد المنوبي يعود الى بعض الامور التي اشير اليها في بداية الندوة عن الاهتمام بالاطار الاجتماعي السياسي. فبسبب الاطر الاجتماعية السياسية القائمة في الوطن العربي حالياً، فإن درجة التفكك أعلى بكثير من درجة التوحد، وان منظومة اتخاذ القرار في البلدان العربية تنتمي الى النظام الرأسمالي العالمي. لكن هذا هو بالتحديد الواقع الذي نريد تغييره وعلينا أن نتوجه لمناقشته من منظور مستقبلي.

٢ ـ مصباح العريبي

أتساءل عن أهمية الدور الذي يلعبه قطاع السياحة في اضعاف استقلالية التنمية في

تونس، بخاصة وأن هذا القطاع يحظى باهتمام خاص لدى مخطط برامج التنمية الاقتصادية في تونس، وقد أريد له في فترة معينة أن يكون قطاعاً رائداً في العملية التنموية.

ومن ناحية أخرى، أود أن أعود الى الموضوع الهام الذي طرحه د. نادر فرجاني. فمن الواضح أن الورقة المقدمة تطرح الموضوع من ناحية نظرية وايديولوجية محددة. وبناء على الطرح الذي يسوقه د. خالد المنوبي، فإن البرنامج القومي لا يندرج ضمن اهتماماته، ومن هنا فهو يرى أن لا الوحدة العربية ولا التعاون الاقتصادي الاقليمي لهما معنى في هذا السياق. فجمع كيان تابع مع كيانات تابعة أخرى لا ينتج عنه إلا كياناً أكثر تبعية من مكوناته. وعليه، فإن التنمية المستقلة أمر لا يمكن مواجهته لا على مستوى الدول ولا على مستوى التجمعات الدولية. وعندي أن نتيجة هذا الطرح سلبية وانهزامية. **فأولاً**، هناك قدرية اقتصادية تتمثل في وجود نظام رأسمالي مسيطر ودول تحت ريعية يتناقص ريعها المشتق من المراكز مما يزيد من اضعافها في وجه هذه القوة المسيطرة. والاقتصاد الطرفي كما يسميه د. خالد المنوبي لا يطمح إلا الى البقاء والاستمرار في حدود ما يسمح به المركز. وثانياً، تبقى تنمية في حدود ما يسمح به النظام العالمي المسيطر؛ وثالثاً، ليس هناك تنمية مستقلة لأن استقلال القرار الاقتصادي غير ممكن.

٣ ـ أديب الجادر

تجربة التنمية في تونس أمام طريق مسدود. هكذا يقول المحاضر ونحن نتفق معه ما دامت تونس سائرة في اتجاهاتها الحالية القطرية. ولكن السؤال المطروح: هل فكر المحاضر في الحل العربي، أي التنمية على المستوى العربي؟ هل فكر بإمكانية حل اصلاحي يقوم على وحدة اقليمية مع ليبيا أو الجزائر أو المغرب العربي؟ وهل فكر بحل جذري كالوحدة العربية الشاملة كأسلوب لتحقيق التنمية في تونس؟

٤ ـ محمود عبد الفضيل

أود الاشارة إلى نقطة تطبيقية تتعلق بما يجب أن نستخلصه من استعراض التجارب والخبرات القطرية العربية حول درجات **الاستقلال** ودرجات **التبعية النسبية**، لاستخلاص بعض المؤشرات أو المقولات الأساسية لإنارة الطريق وإضاءتها للتعرف على الآليات العملية اللازمة «لفك الارتباط»، أو الخروج من «دائرة التبعية» الى دوائر الامكان والفعل الارادي المستقل. وأعتقد مخلصاً أن محاولة استخلاص مثل تلك الآليات يدفع بالمناقشة في هذه الندوة الى الأمام، الى نظرة تأليفية أو تركيبية.

٥ ـ يوسف صايغ

اعتبر الباحث (في تقديمه الشفهي) ان تجميع وحدات أو أقطار تابعة لا يمكن إلا أن

يؤدي الى قيام وحدة كبيرة تابعة هي نفسها. واني أتساءل: لماذا لا بد أن يحصل هذا بالضرورة؟ أليس، على العكس، من المقبول أن نفترض أن مقاربة الوحدة في ذاتها تعكس تحسن القدرة العربية على مجابهة التبعية؟ أقول هذا لأن مقاربة الوحدة في ذاتها تعكس تبدلا في المواقف السياسية، بل الفلسفية والفكرية، لدى صانعي القرار وصانعي الفكر في صالح الوحدة وعلى حساب القطرية، وهو تبدل من شأن طبيعته أن تكون متصلة بالرغبة في تحقيق المزيد من الاستقلالية في القرار. ومن ثم، فإن قدرة مجموعة الاقطار متى دخلت اطار الفعل كمجموعة لا بد لها أن ترتفع فوق ما يعادل الجمع الآلي لقدرة كل الاقطار وهي منفردة. إذن، فإن الوحدة ـ اذا سبقتها بالضرورة تبدلات أساسية في مواقف القوى الفاعلة في المجتمعات القطرية ـ لا بد من أن تنجم عنها قدرة متزايدة لمجابهة التبعية وفرص الانحسار عليها متى سعى الكيان الموحد الى صياغة السياسات الفعالة الملائمة لذلك.

٦ ـ منير حمارنة

ارجو لدى تقويم تجارب التنمية القطرية العربية، أن نلتفت الى موضوع هام يبدو لي انه لم يعط القدر الكافي من العناية، وهو دور وأثر السوق الداخلية على عملية التنمية. كلنا يعرف أهمية السوق كمقولة اقتصادية فقط، ولكن كذلك كموقع تلتقي فيه عوامل العرض والطلب والمصالح المختلفة المحلية والاجنبية. ان ضيق السوق الداخلية كثيراً ما يكون من بين الاسباب التي تحد من اتخاذ اتجاهات التنمية لأبعادها كاملة، بخاصة ما يتعلق منها بزيادة التكاليف في حالات بعض المنتوجات مثلاً. ولذلك فمن المفيد التأكيد ان البلدان العربية، في معرض جهودها تحتاج الى سوق أوسع بسبب مقدرة السوق الاوسع على الاستفادة الاكبر من عوامل الانتاج. ولذلك ونحن في معرض الجهود التنموية، يجب أن نرى في اللجوء إلى توسيع نطاق السوق المحلية الى سوق اقليمية اوسع نطاقاً، اننا قد نتمكن من مواجهة السوق الرأسمالية العالمية، هذه السوق ذات النزعة العالمية منذ نشأتها، وتزداد نزعتها العالمية حالياً من خلال آليات اكثر مقدرة.

٧ ـ احمد الغندور

ان ورقة د. خالد المنوبي تمثل نوعاً من التحليل الاقتصادي لقضية التنمية في البلدان العربية، ويبدأ هذا التحليل بتصور لوضع مثالي معين، ثم ينتقل بعد ذلك الى الواقع القطري أو الواقع العربي فيجد البعد كبيراً جداً بين الوضع المثالي وهذا الواقع، ومن ثم ينتهي التحليل في تنبؤه بالمنظور المستقبلي الى مجموعة من نتائج مأساوية تشبه النتائج التي انتهى اليها د. خالد المنوبي في ورقته. وعلى العكس من ذلك، فإن مهمة علم الاقتصاد ومهمة المفكرين الاقتصاديين هو رسم الملامح «للممكن» سياسياً واقتصادياً ـ عبر مراحل التطور ـ بغرض الوصول الى هذا الوضع المثالي، وان تجاوز تحقيق هذا جيلاً أو أجيالاً متعاقبة.

أعتقد أن الندوة تساهم في هذا الخصوص بتبنيها لفكـرة التنمية الاقتصادية المستقلة، وان كان لفظ الاستقلال قد خلق ـ لغوياً ـ طموحاً جعلنا نعتقد أن الواقع العربي لا يستـطيع أن يحققـه من خلال منـظور مستقبلي قـريب نسبياً، أو من خـلال منظور مستقبـلي يمثل الافق الزمني لحياة جيل المفكرين الذين يجتمعون حـول هذه المـائدة. ومـع ذلك فكثـير من الاوراق المقدمة تقدم لنا حلولاً مرحلية للواقع العربي من أجل الوصـول بالتنميـة الاقتصاديـة المستقلة الى شـاطىء الامان. فـالواقـع الحالي هـو واقع التبعيـة للنـظام الـرأسـمالي أو لمـراكـز النـظام الرأسمالي. لكن من استـطلاع بعض الاوراق نجد أننـا نستطيـع أن نتخلص من هذا الـواقع تدريجياً. فـإذا كان الـوضع الحـالي وتحليل التـاريخ الاقتصـادي والاجتماعي للبلدان العـربية يؤديان الى الاعتقاد في فشل محاولات التنمية المستقلة للارتباط بين البرجوازيات ومراكـز القوة الاقتصادية، إلا أن ثمة عناصر معينة تدعو الى الامل في استقـلال هذه الـبرجوازيـة المحلية، واستقلال أوطانها تبعاً لذلك، وقد يسـاعد في هـذا الخصوص اشكـال معينة من التقـارب أو التعاون الاقليمي.

النقطة الاساسية التي اريد أن أركز عليها هي أننا يجب في تصورنـا للتنمية الاقتصـادية المستقلة، أن نبدأ بتحليل الواقع الذي نعيشه والقيـود المختلفة عليـه، وأن نحاول أن نصيـغ من الحلول ما يمكننا من التخلص من هذا الواقع تدريجياً من أجل الوصول الى وضع مثالي في المستقبل.

٨ ـ علي نصار

لقد قدم الباحث تقويمـاً دؤوباً ـ في اطـار منهجية محـددة ـ لتخلف علاقـات الانتاج في تونس، وعبر عشرات الصفحات. فهل فعل الشيء نفسه بالنسبة لتطور قوى الانتاج؟

على سبيل المثال، لقد أبـدى الباحث قلقـه الشديـد من الآثار المـترتبة عـلى المكننة التي يفرضها رأس المال على توزيع الدخل وعلى المديونية للعالم الخارجي. وأبـدى قلقه من الآثـار المترتبة على سياسة المياه وتسعيرها في صـورة ما سماه «نسف المؤسسات العـائلية الصغـرى». وفي ضـوء منهجيته المحـددة، فإن كـلاً من المكننة ونسف المؤسسـات العـائليـة الصغـرى من المفروض أن تؤدي إلى تطور قوى الانتاج أيضاً.

إذن، هناك مشروع في هذه النتائج. وهذا التناقض المشروع يطرح مشكلة بعينها حول الكيان التونسي، وعما اذا كان يمثل تكامـلاً معقولاً للمـوارد، واطاراً منـاسبا لتـطبيق التحليل بمنهجيته المحددة. ذلك حتى يمكن الوصـول الى تطور قـوى الانتاج في الـداخل، وفي الـوقت نفسه التخفيف من آثار التبعية المدمرة والتي تبدأ من مـديونيـة تونس وقصـور امكانـاتها. إذن فالبعد العربي ـ أو الأوسع من التونسي ـ وارد في هذه الدراسة. وفك الارتباط مع الرأسـمالية العالمية يحتاج إلى التعمق في مفهوم ما هو أوسع من الكيان التونسي.

٩ ـ نادر فرجاني

ربما يفيد ان نذكّر انفسنا اننا هنا نناقش «التنمية المستقلة في الوطن العربي». نحن لا نناقش تحسين الاداء الاقتصادي في البلاد العربية ومعنى هذا اننا اخترنا موضوعاً بطبيعته يحتم علينا تغييرات هيكلية في الواقع المعاش. هذه التغييرات الهيكلية تقع على مستويين: مستوى المفهوم الاقتصادي الاجتماعي، ومستوى الوحدة الجيوسياسية، نحن نتكلم عن مفهومين ممكنين، او موجودين بالقوة هما: «التنمية المستقلة» و «الوطن العربي». وكلاهما يمثلان تغييراً هيكلياً عما هو قائم الآن، وبالتالي، مفاهيم الاصلاح والتحسين التدريجي غير مطروحة. وعلينا ان نراعي هذا في حدود الموضوع الذي اخترناه لأنفسنا.

المسألة الجوهرية التي تواجهنا هي: ما هي آليات فك الارتباط؟ المشكلة ليست مع د. خالد المنوبي. المأزق نواجهه كلنا. وعلينا جميعاً المشاركة في حله، والمأزق بدأ بما طرحه د. سمير أمين. د. سمير أمين وصل إلى المشكل نفسه الذي أوصلنا اليه د. خالد المنوبي. د. سمير أمين انهى امكانية البرجوازية في حل تاريخي، وقال بفك الاشتباك، ولكنه لم يحدد كيف. أعتقد أن ما يعيب مشاركة د. خالد المنوبي وأيضاً مشاركة د. سمير أمين وما يعيب الوضع الفكري للندوة كلها، ان أغلبنا استراح في اطر تحليلية واكتفى بها ولم يتطرق الى مسألة آليات فك الارتباط الذي تبلور اتفاق حول ضرورته.

النقطة الاولى التي أود الاشارة اليها في هذا الصدد هي: لا أظن انه في منطق د. سمير أمين أو في منطق د. خالد المنوبي ان فك الاشتباك او تحرير مناطق من النظام الرأسمالي مستحيل. وهذه نقطة بدء هامة بالنسبة لنا. ويبقى السؤال، كيف يمكن آفتكاك مناطق من هذا النظام الغالب المسيطر؟ ينتمي كل العالم الى النظام الرأسمالي العالمي. هناك مناطق محررة فعلاً، واعتقد أن الفهم الأساسي لآلية الافتكاك أو آلية التحرير يجب أن تنطلق من آلية الانخراط. اعتقد كلنا متفقون ان لآلية الانخراط ابعاد داخلية وابعاد خارجية، البعد الخارجي واضح. المجتمعات العربية بشكلها السياسي والاقتصادي تنخرط في نظام مهيمن له آليات قوية تؤدي الى اعادة انتاج الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي. هذه الآلية الخارجية هي التحدي الاساسي الذي يواجهنا. ولكن ما يهمنا من منظورنا الداخلي في الوطن العربي هو الآليات الداخلية التي يؤدي التحامها بالآليات الخارجية الى انخراطنا بقوة في النظام الرأسمالي العالمي. وعليه يصعب علينا أن نتحرر من هذا النظام الا كنتيجة لتغيرات هيكلية معينة. ما هي هذه التغيرات الهيكلية اللازمة لنناقش حالة العربية السعودية مثلاً؟ فهي مثال قوي على ما يحدث في بلاد عربية اخرى في حالة العربية السعودية. أشار كثير من المحللين الى ان هناك نوعاً من الانضمام الاختياري الى النظام الرأسمالي العالمي، والانضمام الاختياري ليس انضماما للعربية السعودية بشعبها وبكل فئاتها الاجتماعية، هو في الواقع انضمام للفئات الاجتماعية المهيمنة او للنخب السياسية الحاكمة في العربية السعودية، يعود إلى أن امن النظام الحاكم في العربية السعودية مرتبط بهذا الانضمام، مرتبط بهذا الثمن الذي يدفع للنظام

الرأسمالي العالمي. هذا الامر ينطبق بدرجة أو بأخرى على جميع البلدان العربية، وهذه هي آلية الانخراط الداخلية الاساسية. آلية الانخراط الاساسية الداخلية هي أن لدينا فئات اجتماعية مهيمنة ونخب سياسية حاكمة تعلي انتماءها الى مراكز النظام العالمي على انتمائها الى شعوب وأرض هذه المنطقة. انتماؤها الى العربية السعودية او إلى تونس أو أو أو، ليس بدرجة انتمائها إلى مراكز النظام العالمي لأنها تستمد أمن بقائها ومقومات اعادة انتاج سيطرتها المحلية من هذا الانضواء في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي. إذا قبلنا هذه الآلية فواضح أن آلية الافتكاك في حقيقة الامر تقتضي عكس هذه الظروف الهيكلية وهي ليست مسألة تحسين تدريجي. ولي هنا تعليق بسيط على ما جاء به د. يوسف صايغ مؤداه انه يترتب على منطق هذا التحليل انه تحت هذه الظروف الهيكلية التي يكون فيها انتماء النخب السياسية الى مراكز النظام الرأسمالي العالمي أعلى من انتمائها الى الواقع المحلي، يصعب تحقيق وحدة تؤدي في النهاية بالبلدان العربية الى أن تنفك بشكل جماعي من النظام الرأسمالي العالمي. أي أن الوحدة التي تؤدي لتنمية مستقلة لا يمكن تحقيقها في اطار الظروف القائمة حالياً.

ما هي آلية الافتكاك؟ آلية الافتكاك سواء على المستوى القطري أم على المستوى القومي هي أن تنشأ نخب سياسية حاكمة تعلي انتماءها الى شعوب وأرض هذه المنطقة عن انتمائها الى مراكز النظام الرأسمالي العالمي. هذه الآلية اصعب بكثير اذا كانت في قطر عربي واحد منفرد، وبخاصة لو كان صغيراً. انما لو نشأت مثل هذه الآلية في احد الاقطار العربية، أو في اكثر من قطر عربي وتآلفت، فيمكن ان تتشكل نواة لهذا الافتكاك الممكن، وليس المستحيل، من النظام الرأسمالي العالمي. وأعتقد أن هذا هو محور اشكالية احداث التنمية المستقلة في الوطن العربي التي طلب منا في بدايةالندوة أن نتفرغ لها.

١٠ ـ ميرفت بدوي

د. خالد المنوبي لا يذكر موضوع الاطار القومي لأن الاطار العربي ليس وارداً في بنائه الفكري. البناء الفكري للورقة مبني على نظرية الدولة تحت الريعية. الدولة تحت الريعية هي أساسا نتاج للنظام الرأسمالي العالمي، وهي نتاج لأن الريع الذي يتكون من شروط التبادل التجاري، يتركز في دول المركز الرأسمالية. وتسمح الدول الرأسمالية بجزء فقط من هذا الريع ان يعود الى الدول الطرفية التي هي اصلا الاساس في توليد هذا الريع. هذا من ناحية، من ناحية أخرى، فإن هذا الريع التحتي لا يأتي مباشرة للرأسمال في الدولة المعنية ولكن يمر من خلال الدولة. يبدأ البناء الفكري من السلع، ثم تتكون القيمة ثم المال ثم رأس المال ثم علاقات اجتماعية للانتاج ومنها الدولة، اما في وضع الدولة تحت الريعية فنبدأ برأس المال العالمي ثم الدولة تحت الريعية ثم الطبقات ورأس المال المحليين. وبالتالي، فالدولة تحت الريعية هي فقط بالقدر الذي يسمح به رأس المال العالمي. فبالتالي، موضوع القومية العربية وإمكانية فك الاشتباك عن طريق تعاون عربي لن يضيف جديداً إذا ظل هذا التعاون في ظل العلاقات الانتاجية الموجودة اليوم، وبالتالي، لا بد من النظر أو التفكير في علاقات انتاجية أو

في تـطور مختلف. إذا العامـل الاساس هـو تغيير عـلاقات الانتـاج وتغيير الـوضع الـداخـلي واشتباكه بالرأسمالية العالمية. ولكن وفق عـلاقات الانتـاج السائـدة ليس بالإمكـان لأي تنمية عربي، حتى لو كان هناك تعاون عربي كامل في ظل الرأسمالية العالمية، أن تـأتي بواقـع يختلف جوهرياً عما هو قائم.

١١ ـ مكرم فؤاد صادر

أود أن أشير إلى نقطة تتعلق من جهة، بالبناء النظري للدكتور خالد المنوبي، ومن جهة ثانية، باستنزاف الفائض الاقتصادي من التشكيـلات الاقتصاديـة ـ الاجتماعيـة النفطيـة، كما تتعلق من جهة ثالثة، بانتقال اليد العـاملة من تونس الى ليبيـا أو بوجـه عام بـانتقالهـا باتجـاه أسواق البلدان المنتجة والمصدرة للنفط. إن طرح مفهوم المداخيل «الريعيـة التحتية» أو «تحت الريعية» باعتبار العائدات النفطية ريعاً لمنتجي النفط وما تحصـل عليه اليـد العاملة في البلدان النفطية مثلاً كريع تحتي، أي بالدرجة الثانية، يرتبط بقصور نظري عائد الى عدم الأخذ بعين الاعتبار لكامل دورة رأس المال العالمي. فليس مهماً لرأس المال العالمي أن ينتج السلع بل أن يتم مداولتها أي بيعها وتصريفها لكي يستعيد من جهة رأسـماله، ومن جهـة ثانيـة، ليحصل على الربح المتأتي من العملية الانتاجية. وتكمن هنا بالضبط الحلقة المفقودة في البناء الـنظري المعروض علينا، عنيت بها حلقة تحقيق فائض القيمة. فالشركات المتعـدية الجنسيـة بخاصـة الامريكية منها وفي صراعها وتنافسها مـع مثيلاتهـا ضمن فروع الانتـاج ذاتها، أو بـين مختلف فروع الانتاج، أو بينها وبين الشركات المتعدية الجنسية الاوروبية أو اليابـانية، يهمهـا جداً أن تبيـع الى البلدان النفـطيـة مجمعـات كـاملة من السلع والخـدمـات المـرتبـطة بهـا (مجمعـات بتروكيماويات، مجمعات حديد وصلب، محطات توليد الكهرباء، محطات متكاملة لتحليه ميـاه البحـر، . . . الخ)، ولن يتم لهـا ذلك الا اذا تبنت البلدان النفـطية خـططاً انمائيـة ضخمة. وتتطلب هذه الاخيرة بدورهـا، نظراً لحجم وتـركيب عمالتهـا الداخليـة، استقدام أيـد عاملة خارجية، أجنبية أو عربية لتنفيذ خطط التنمية الـطموحـة والضخمة المعتمـدة. فهذه المـلايين من الايدي العاملة يحـركها اذن الـرأسمال العـالمي أو انشريحة المهيمنـة منه لتعمـل في البلدان النفطية. وهي تساعده بل تشكل ضرورة له لتحقيق فائض القيمة وبالسرعـة المطلوبـة، نظراً لتركز المنافسة على تجديـد السلع والتقنيات وليس عـلى الاسعار. وعليـه، فإن مـداخيل هـذه الايدي العاملة ليست ريعاً تحتياً، بل دخلاً أجرياً مقابل قوة عملها لارتباطها بـدورة رأس المال وتحديداً في دائـرة تداول السلع. فـالعمال العـرب أو الآسيويـون الذين يعملون في السعـودية مثلاً، وفي بناء أو تركيب مجمعات البتروكيماويات أو الاجهزة الدفاعية أو أجهزة الاتصالات أو محـطات الكهربـاء وتحلية الميـاه أو في بناء التجهيـزات التحتية الضرورية لهذه الانشـطة، انما يعتبرون ضرورة لجنرال موتورز وجنرال الكتريك ووستنغهاوس تماماً وكـالعمال الـذين يعملون في خطوط انتاج هذه الشركات في أمريكا أو في اليابان أو في كوريا. فهؤلاء يعملون في دائـرة الانتاج وأولئك في دائرة التداول، والجميع في خدمة الرأسمال العالمي. فلماذا نسمي ما يحصل

عليه العاملون في دائرة الانتاج أجوراً ونسمي ما يحصل عليه العاملون في دائرة التـداول ريعاً تحتياً؟!

١٢ ـ خالد المنوبي

أريد أن أعبر بادىء ذي بدء عن ارتياحي العميق بأننا توصلنا في النهاية على الاقـل الى ان نتبادل لغة مفهومة، إلى أن يصير بيننا حـوار وأن نطرح بـوضوح اسئلة ولـو دون أن نكون متفقين في الاجابة عنها، ودون أن نعلم حتى ان كان لها جواب، لأنه في الواقع الجواب، مهما كان الامر، لا يمكن أن يخـرج من هذه القـاعة وانمـا من الفعل الاجتـماعي. ثانيـاً، أريد أن أؤكد على انني في مجهودي هذا اعتبر نفسي جامعياً وارتبط بالصرامة العلمية. العلم له شروط وأنا أحاول أن أتقيد بها وادعو الى التقيد بها. ثالثـاً، أنا علميـاً لست ضد ولا مـع القوميـة العربية، أما كفرد فشعوري أمر ثانٍ. علمياً، اريـد أن أفهم الواقـع لكي أعين المجتمـع على تحويله، السؤال تريدون ان أتحدث عن امكانية الوحدة العربية. لكن هذا سؤال يطرح وهذا ما يهمني ان يطرح علمياً. الوحـدة العربيـة، هناك من يقـول، أنت تقول يعني التـابع ـ أنـا أرفض نظرية التبعيـة ـ الضعيف هذا هـو المأخـذ الأساسي: لمـاذا تقول أو يمكن أن نفهم أن الضعيف مع الضيف في تحليلي، وحدة التحليل الاساسي هو البعد العالمي في عصرنا هذا.

في وحـدة التحليل الاسـاسية الـرأسمـاليـة العالميـة لا توجـد تونس. طبعـاً عينياً تـوجد تونس. الدولة تحت الريعيـة لها مكـانة وظيفيـة في تلك المنظومـة الرأسـمالية. طبعـاً من يقول السوق ضيقة والسوق العربية أشمل ولذا يجب أن ننطلق من تحقيق الوحدة العربية. مـوقفي أي سؤال يأتي قبل غيره؟ هل السؤال الاول هو تحقيق الوحدة العربيـة ؟ وجهة نـظري انه في الظروف الراهنة الدولة الطرفية، نظراً لـطبيعتها تحت الـريعية، لا تعنيهـا حدودهـا، ولو هي تفصل مباشرة بينها وبين البلد المجاور وانما تعنيها علاقاتها مع رأس المال العالمي.

بالنسبة للوطن العربي، للأمة العربية، أقول ان السؤال الاسـاسي: هل تحقيقهـا ممكن في نطاق المنظومة الرأسمالية العالمية؟

إن هناك حيفاً كبيراً واقع عـلى مجتمعاتنـا في اطار النـظام الرأسـمالي العالمي. عـلى مصر وتونس، وعلى العرب مجتمعين. وهناك، على وجه الخصوص، حيف رهيب واقع على القوى العـاملة المستقلة. ومن هنـا نتسـاءل، كيف يمكن التخلص من هـذا الحيف وصـولاً لـرفـاه متعاظم للبشر في مجتمعاتنا؟ هل بالتدريج؟ أم على النقيض احداث قطيعة ما؟ قد يكون هذا هو السؤال الأول الذي تبين الاجابة عنه، امكانية قيام وحدة عـربية، وامكـانية ان تعمـل في حال قيامها على تحقيق مستويات متعاظمة من الرفاه للعرب.

الفصل الثالث عشر

تطوّر فجوة الموارد وشروط التنمية المستقلّة في الجمهورية العربيّة اليمنيّة

د. عبدالعزيز السقاف (*)

و د. عثمان محمد عثمان (**)

مقدمة

تعرض الفكر التنموي الدارج الى مراجعة وانتقاد شديدين سواء في اطاره النظري، أم فيما وصلت إليه تجارب النمو التي اهتدت به في بعض «البلدان النامية». وقد كان ظهور ما يعرف «بمدرسة التبعية» احدى نتائج هذه المراجعة التي حاولت صياغة نظرية مغايرة لتفسير التخلّف في دول العالم الثالث. وقد قاد الجدل والحوار فيما بين أنصار هذه المدرسة ـ أو حتى منتقديهم ـ الى البحث في امكانية التغلب على التخلّف والتبعية عن طريق تحقيق تنمية مستقلة.

يتفق علماء الاقتصاد المحدثين في تفسيرهم لظاهرتي التخلف والتبعية الاقتصادية ويحددون العناصر التالية:

١ ـ التركيز على العوامل الخارجية والتاريخية في شرح أوضاع التخلف واستمرارها في أجزاء من العالم التي يطلق عليها الدول المتخلفة (دول التخوم) من خلال حركة الاستعمار الأوروبي (دول المركز)، منذ القرن الخامس عشر. فإن اندماج البلاد المتخلفة في السوق الرأسمالي العالمي يضع مجموعة بلاد المركز في مكان السيطرة، بينما يتحدد مسار وشروط النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي في دول التخوم ـ سلباً وايجاباً ـ بحركة التوسع والنمو الذاتي في البلاد الأولى[1].

٢ ـ ان استنزاف الفائض الاقتصادي هو محور العلاقة بين المركز الرأسمالي والدول التابعة، سواء أكان من خلال النهب الاستعماري أم عن طريق تخصص دول التخوم في انتاج وتصدير المواد الأولية

(*) أستاذ مساعد ـ جامعة صنعاء. صنعاء ـ الجمهورية العربية اليمنية.

(**) أستاذ مساعد ـ جامعة صنعاء. صنعاء ـ الجمهورية العربية اليمنية.

(١) تناول الكثيرون من الاقتصاديين طبيعة العلاقة بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول التابعة المتخلفة. ونشير هنا إلى أعمال: أندريه فرانك وكاردوزو وفورتادو (امريكا اللاتينية)، رونسون ولوري (افريقيا)، غونار ميردال (أوروبا) ولال (آسيا)، سمير أمين وجلال امين (البلدان العربية).

(المعدنية والزراعية)، أم بسبب شروط التبادل اللامتكافئة. فبداية التخصص الدولي قد توافقت مع عصر التوسع الاستعماري وتدعيم تقسيم العمل الدولي في مرحلة الامبريالية من خلال تصدير رأس المال. وفي مرحلة الاستعمار الجديد ـ بعد حصول غالبية الدول التابعة على استقلالها السياسي ـ استمرت علاقة التبعية، حيث تلعب الشركات دولية النشاط دوراً مهماً في تغيير نمط التخصص القديم ـ نسبياً والاستمرار في الاستحواذ على الفائض الاقتصادي مباشرة أو تحديد أوجه التصرف فيه بما يخدم مصالحها.

٣ ـ ان التبعية لا تنفي إمكانية تحقيق نمو اقتصادي بدرجة ما من خلال التصنيع في بعض بلاد التخوم. ففي سبيل الاستفادة من رخص الأيدي العاملة في البلدان النامية، أو لتغطية احتياجات السوق المحلية والاقليمية ولتجنب نفقات النقل الباهظة، أو للتخلص من الصناعات الملوثة للبيئة، اتجهت الاحتكارات في بلدان المركز إلى بعض الصناعات التحويلية. بينما تقلل الاحتكارات الرأسمالية بذلك من تصدير رأس المال الى البلدان التابعة، وتعمل على تنمية رأسماليات محلية ترتبط بمصالحها، فإنها تحتفظ لنفسها بالحلقات التكنولوجية المتفوقة في الصناعات كثيفة رأس المال والصناعات العلمية.

يصف البعض هذه التطورات في بلدان التخوم بأنها تنمية التخلف[٢]، كما يراها آخرون بأنها تنمية تابعة[٣]. ومن المؤكد أن تنمية بعض مناطق البلد ممكنة حتى مع التبعية، إلا أنها تعاني من تناقضات المجتمع الرأسمالي بشكل حاد، وان كانت هذه التناقضات تأخذ شكلاً خاصاً في الاقتصادات التابعة، إذ تصاحب النمو الاقتصادي زيادة حدة الفوارق الطبقية، واستمرار فقر الغالبية، وارتفاع نسبة البطالة، وانتشار الاستهلاك الترفي[٤].

بقدر ما تحاول النظريات المفسرة للتنمية ـ سواء من مدرسة التبعية أم من غيرها ـ أن تستخلص قانوناً عاماً لشرح التخلف أو لتحديد العناصر الأساسية للتنمية، تظل دراسة بعض الحالات المحددة إما استثناء من هذا القانون أو دافعاً لتمحيصه ومراجعته. ومن جوانب كثيرة، تعتبر الجمهورية العربية اليمنية حالة فريدة، إذ لم تخضع للاستعمار الغربي، ولم يتم دمج اقتصادها بالسوق الرأسمالي العالمي في مرحلة التوسع الاستعماري. ولا يمكن القول ان التخلف الرهيب

---

(٢) Celso Furtado, *Development and Underdevelopment,* trans. Ricardo W. de Aguiar and Eric Charles Drysdale (Berkeley: University of California Press, 1964), and Andre Gunder Frank, *Latin America: Underdevelopment or Revolution: Essays on the Development or Underdevelopment and the Immediate Enemy* (New York: Monthly Review, 1969).

(٣) ابراهيم سعد الدين، «حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ١٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٠)، ص ٦ ـ ٢٤.

(٤) Osvaldo Sunkel, «National Development Policy and External Dependence in Latin America,» *Journal of Development Studies,* vol. 6, no. 1 (October 1969), pp. 23-48.

الذي وجد فيه اليمن في مطلع الستينات يعود الى السيطرة الخارجية والتبعية، فاليمن عاش عزلة طويلة عن متغيرات العالم الخارجي ورياحه.

واليمن من ناحية ثانية ليس غنياً ـ حتى الآن ـ بالموارد الطبيعية والمواد الخام التي يستهدفها النهب الخارجي (الاستعمار التقليدي أو الاستعمار الجديد)، ورغم الصلات التجارية المحدودة خلال الفترة القصيرة الماضية، ليس واضحاً أن الجمهورية العربية اليمنية قد تعرضت لمحاولة استنزاف الفائض الاقتصادي من الخارج، بل اننا نرى ـ وهنا وجه الاختلاف ـ أنها قد استفادت ـ على الأقل مرحلياً ـ من العلاقات الاقتصادية العالمية والاندماج بالسوق العالمية، لذلك، فإن تفسير التخلف الطويل في اليمن يعود الى الأوضاع الداخلية لفترة ما قبل الثورة. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو حول مدى تكافؤ شروط التبادل بين اليمن ودول المركز. فإننا لا شك نتساءل ما إذا كانت آليات التبعية في مرحلتها الراهنة ستحدث فعلها ليتم الاندماج الكامل للاقتصاد اليمني في السوق العالمية (مع ادراك مدى انخفاض قدرات اليمن على تحديد شروط التبادل)، أم أن خروج اليمن من التخلف يمكن أن يكون الى تنمية مستقلة!

تستطيع الجمهورية العربية اليمنية تبني خطة تنموية مستقلة الى حد ما، لأن اليمن مع ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ خرج متحللاً من روابط التبعية التقليدية. وبعد انتهاء الحرب الأهلية، حقق استقراراً داخلياً كبيراً ساعد على البدء في خطط تنموية طموحة. إلا أن تحقيق التنمية المستقلة مرهون بعاملين رئيسيين: **أولاً**، يتوقف الأمر على تفاعل القوى الاجتماعية اليمنية وطبيعة مفهومها ورؤيتها للمستقبل المنشود وخططها لبلوغه. **ثانياً**، فإن الموارد المتيسرة لليمن ـ وتنميتها والتصرف فيها ـ هي المحدد لشكل التطور الاقتصادي مستقبلاً، وهي انعكاس ـ في الوقت نفسه ـ لنوعية القرار المتعلق بهذا المستقبل.

ففي حين أن العامل الأول يأخذ بعداً اجتماعياً وتربوياً وسياسياً، فإن العامل الثاني يرتكز أساساً على معطيات اقتصادية، ومن هنا انحصرت دراستنا لهذا الأخير. وفي نظرنا، فإن الدراسة يجب ان تنصب على تلك الفجوة بين احتياجات (استهلاك + استثمار) الاقتصاد اليمني وبين الموارد المحلية الذاتية (الانتاج المحلي الاجمالي). وهذه الفجوة هي التي تحدد مدى قدرة المجتمع على تحقيق التنمية المستقلة.

أولاً: تطبيق نموذج الفجوة المزدوجة على الاقتصاد اليمني

١ ـ تعريفات

خلال العشر سنوات الماضية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٤)، مرّ الاقتصاد اليمني بظروف ينطبق عليها نموذج الفجوة المزدوجة (The Two Gap Model) الذي تناوله الاقتصاديون بشكل مكثف خلال الستينات ومطلع السبعينات[٥]. يوضح هذا النموذج أن معظم اقتصادات الدول النامية تعاني من

(٥) = Hollis B. Chenery and Allan M. Strout, «Foreign Assistance and Economic Develop-

اختناقات تمويلية يمكن شرحها في اطار نموذج الفجوة المزدوجة، إلا انه في أي وقت تكون احدى الفجوتين هي العائق أو القيد الرئيسي. فإما ان تشكل الفجوة الادخارية القيد الرئيسي أمام النمو الاقتصادي، إما أن يكون العجز في ميزانية النقد الاجنبي هو المقيد لهذا النمو.

تنشأ الفجوة الادخارية (The Savings Gap) عندما يتمتع المجتمع بتدفق كبير من النقد الأجنبي (بسبب ارتفاع الصادرات أو الاقتراض والمساعدات) يفوق قدرته على استخدامه استخداماً كاملاً[٦]، بسبب الاختناقات وانخفاض قدرة الاقتصاد الاستيعابية. والنتيجة الحتمية في مثل هذه الظروف أن المجتمع يضطر إلى مراكمة ايراداته من النقد الأجنبي، وإن كان الميل الحدي للاستيراد يرتفع بشكل متواصل في محاولة لتوسيع القاعدة الانتاجية عن طريق «استيراد عناصر الانتاج»، إضافة الى رفع مستوى المعيشة عن طريق استهلاك السلع الضرورية والكمالية التي غالباً ما تكون مستوردة هي الأخرى. ومع أن العاملين السابقين يؤديان الى زيادة المدفوعات من النقد الأجنبي، إلا أن الفجوة الادخارية تبقى قائمة طالما أن الاستثمارات أقل حجماً من صافي الادخار الأجنبي (الصادرات - الواردات) إضافة الى الادخار المحلي. مما يعني أنه ربما يوجد فائض في العملات الأجنبية، إلا أنه لا يمكن ادخار عوامل الانتاج المحلية لتشغيل مشروع جديد. وبسبب نقص أو عدم نماء عوامل الانتاج المحلية، يضطر المجتمع الى تشغيل مشاريع جديدة عن طريق استقدام عوامل انتاج أجنبية، بخاصة العمالة.

أما فجوة العملات الصعبة (Foreign Exchange Gap) فتنشأ بسبب العجز في ميزانية النقد الأجنبي، ويكون هذا العجز سبباً في عدم تحقيق التشغيل الأمثل والكامل للموارد. إذ يمكن أن توجد عوامل انتاج عاطلة ولكن تشغيلها يتطلّب - ولو جزئياً - نفقات بالعملات الأجنبية، وبسبب فجوة العملات الصعبة لا يتم تشغيلها واستخدامها.

طبقاً لهذا النموذج إذن، فإن حجم الاستثمار - وبالتالي معدل النمو - يعتمد على عاملين رئيسيين هما الادخار المحلي وصافي التدفقات من الخارج (بما فيها الصادرات ناقصاً الواردات، صافي التحويلات الخاصة، الهبات والقروض الرسمية والخاصة. . .). ومن هنا فإن النمو الاقتصادي (الاستثمار) قد يعاني من احدى فجوتين: فجوة ادخارية محلية، وفجوة في العملات الأجنبية.

---

ment,» *American Economic Review,* vol. 56, no.4 (September 1966), pp. 680-733; A.J. Bruton, «The Two-Gap Approach to Aid and Development: Comment,» *American Economic Review,* vol. 59, no.3 (June 1969), pp. 439-446; Hollis B. Chenery, «The Two Gap Approach to Aid and Development: A Reply to Bruton,» *American Economic Review,* vol. 59, no. 3 (June 1969), pp. 446-449, and R. McKinnon, «Foreign Exchange Constraints in Economic Development and Efficient Aid Allocation,» *Economic Journal,* vol. 74 (June 1964), pp. 388-409. =

(٦) المقصود بفجوة الادخار في صناعات نموذج الفجوتين، أو الفجوة المزدوجة، هو نقص الادخار عن الاستثمار بما يشكل قيداً على النمو الاقتصادي. (المحرر)

إذا عدنا الى الوضع في اليمن، نلاحظ أنها مرت بمرحلتين رئيسيتين. المرحلة الأولى امتدت من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٧٨ إذا كانت دخول عوامل الانتاج من الخارج (بما فيها التحويلات الخاصة والرسمية الجارية والمساعدات) كافية لتغطية الادخار المحلي السالب إضافة إلى تمويل الاستثمارات الاجمالية، أي أن دخول عوامل الانتاج الخارجية استطاعت تغطية فجوة الموارد، بل وساعدت الجمهورية العربية اليمنية على تجميع احتياطي من العملات الأجنبية بلغ ١٤٥٩,٤ مليون دولار في نهاية عام ١٩٧٨. وتبدأ المرحلة الثانية في عام ١٩٧٩ عندما عجزت عوامل الانتاج من الخارج عن تغطية فجوة الموارد، واضطرت الدولة الى اللجوء الى الاقتراض الخارجي المكثف من جهة، وإلى استنزاف الاحتياطي العالمي من جهة أخرى. وغالباً، فإن المخطط اليمني لم يتنبه في وقت مبكر لهذه التحولات ليخفف من وطأتها إذ لم تبدأ اجراءات تخفيف حدة فجوة الموارد عن طريق ترشيد الاستيراد الا منذ عام ١٩٨٣. ويوضح الجدول رقم (١) الصورة الاجمالية لفجوة الموارد، ثم نفصل بعد ذلك أهم ملامح المرحلتين.

٢ ـ مرحلة الفجوة الادخارية[٧]

تمتد مرحلة الفجوة الادخارية من الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩، إذ شهدت هذه الفترة تحويلات مالية كبيرة من الخارج، التي كانت انعكاساً لنزوح مئات الآلاف من العمال اليمنيين الى الخارج وبالذات الى البلدان النفطية. وهذه الظاهرة خلقت ظروفاً تتميز بارتفاع مستمر في القدرة الشرائية للمجتمع اليمني، وفي الوقت نفسه، أوجدت اختناقات واضحة في أهم عوامل الانتاج انعكست في الارتفاع المتواصل في الأجور دون أن يوازي ذلك أي ارتفاع يذكر في الانتاجية. والنتيجة الحتمية في مثل هذه الظروف، أن يتجه المجتمع نحو الاستهلاك (بقدر ما تسمح به الهياكل الأساسية من موانىء وطرقات ووسائل توزيع وتخزين. . .) والاستثمار (بقدر ما تتوافر من فرص وأوعية استثمارية في حدود القدرة الاستيعابية للاقتصاد). إلا أن الصفة المميزة للفجوة الادخارية، هي أن الموارد المتيسرة تزيد عن قدرات المجتمع على الاستهلاك والاستثمار مما يضطره الى مراكمة جزء من تلك الموارد، كما نوضحه في الجدول رقم (٢).

---

(٧) تدل ارقام الجدول رقم (١) على ان اليمن عانت من فجوة ادخارية متزايدة عبر هذه الفترة المدروسة كلها، ١٩٧٣ ـ ١٩٨٤، حيث الادخار المحلي سالب في كل السنوات. ومن اهم الانتقادات الموجهة لنموذج الفجوتين هو عدم واقعية الافتراض القائل بأن صافي الموارد الخارجية ليست بديلاً للادخار المحلي. إذ انه اذا كانت الموارد الخارجية بديلاً للادخار المحلي، فإنه في الواقع تكون هناك فجوة واحدة. وتبعاً لهذا، فانه يمكن القول بأن اليمن لم تعانِ من أي الفجوتين خلال جزء من فترة رواج التحويلات عندما زاد فائض الحساب الجاري عن فجوة الادخار، أي السنوات ١٩٧٥/ ١٩٧٦، ١٩٧٧/ ١٩٧٨. (المحرر)

جدول رقم (١)
فجوة الموارد وتمويلها
(مليون ريال وبالأسعار الجارية)

	١٩٧٤/٧٣	١٩٧٥/٧٤	١٩٧٦/٧٥	١٩٧٧/٧٦	١٩٧٨/٧٧	١٩٧٩/٧٨	١٩٨٠/٧٩	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
١ ـ الناتج المحلي الاجمالي	٢٨٤٧	٣٧٤٥	٤٨٨٨	٦٤٣٦	٨٢١٩	١٠١٨١	١١٦٩٦	١٣٤٦٠	١٥٨٦٨	١٧١٧٠	١٨٥٠٦
٢ ـ دخول عوامل الانتاج من الخارج والتحويلات	٧١٨	١٣٩٧	٢٧٥٢	٤٤٨٤	٥٧١٤	٥٦٧٩	٦١٨٢	٥٥١٦	٦٦٦٧	٥٧٦٣	٥٧٨٦
٣ ـ الناتج القومي الاجمالي	٣٥٦٥	٥١٤٢	٧٦٤٠	١٠٩٢٠	١٣٩٣٣	١٥٨٦٠	١٧٨٧٨	١٨٩٧٦	٢٢٥٣٥	٢٢٩٣٣	٢٤١٩٢
٤ ـ الاستهلاك الكلي	٣١٣٢	٤١٩٧	٥٦٤٠	٨٤٥٣	٩٢٥٠	١٢٤٨٧	١٤٥٩٧	١٦٤٣٦	١٩٩٤٥	٢١٢٦٠	٢١٣٠٩
٥ ـ الادخار المحلي (١ ـ ٤)	٢٨٥-	٤٥٢-	٧٥٢-	٢٠١٧-	١٠٣١-	٢٣٠٦-	٢٩٠١-	٢٩٧٦-	٤٠٧٧-	٤٠٩٠-	٢٨٠٣-
٦ ـ الاستثمار الاجمالي	٥١٦	٦٣٧	٩٠٠	١٢١٠	٣٢١٠	٣٩٩٤	٤٧٦١	٥٥٣٠	٥٣٦٢	٤٢٦٠	٤٩٣٠
٧ ـ فجوة الموارد(*) (٦ ـ ٥)	٨٠١	١٠٨٩	١٦٥٢	٣٢٢٧	٤٢٤١	٦٣٠٠	٧٦٦٢	٨٥٠٦	٩٤٣٩	٨٣٥٠	٧٧٣٣
٨ ـ الادخار القومي (٣ ـ ٤)	٤٣٣	٩٤٥	٢٠٠٠	٢٤٦٧	٤٦٨٣	٣٣٧٣	٣٢٨١	٢٥٤٠	٢٥٩٠	١٦٧٣	٢٨٨٣
٩ ـ العجز الجاري في ميزان المدفوعات/ فجوة النقد الأجنبي(**)	٨٣	٣٠٨+	١١٠٠+	١٢٥٧+	١٤٧٣+	٦٢١	١٤٨٠	٢٩٩٠	٢٧٧٢	٢٥٨٧	٢٠٤٧
١٠ ـ القروض الخارجية	١٤٤	١٦٤	٢٢٢	٢٤٢	٣٦٧	٥١٢	٢٠٩٩	١٣٥٨	١٠٢٢	٢٢٦٧	٢٣٠١
فجوة الموارد كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (٪)	٢٨,١	٢٩,١	٣٣,٨	٥٠,١	٥١,٦	٦١,٩	٦٥,٥	٦٣,٢	٥٩,٥	٤٨,٦	٤١,٨
دخول العوامل من الخارج كنسبة من فجوة الموارد (٪)	٨٩,٦	١٢٨,٣	١٦٦,٦	١٣٩,٠	١٣٤,٧	٩٠,١	٨٠,٧	٦٤,٨	٧٠,٦	٦٩,٠	٧٣,٥
القروض الخارجية كنسبة فجوة الموارد (٪)	١٨,٠	١٥,١	١٣,٥	٧,٥	٨,٦	٨,١	٢٧,٤	١٦,٠	١٠,٩	٢٧,١	٢٩,٨

ملاحظات عامة:

(*) تقيس فجوة الموارد أيضاً الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات غير العواملية.

(**) يساوي صافي الميزان/الحساب الجاري وفي الوقت نفسه يعادل الفرق بين الاستثمار والادخار القومي.

المصدر: الجمهورية العربية اليمنية، الجهاز المركزي للتخطيط، **الحسابات القومية**، السلسلة المعدلة (صنعاء: الجهاز، [د. ت.]).

جدول رقم (٢)

تراكم الاحتياطي اليمني خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٧٩)

السنة المالية	الفائض في ميزان المدفوعات (مليون ريال)	تراكم الاحتياطي اليمني (مليون دولار)
١٩٧٤/١٩٧٣	٨٣,٠	١٢٦,٩
١٩٧٥/١٩٧٤	٤٩١,٦	١٩٨,٦
١٩٧٦/١٩٧٥	١٤٢١,٤	٣٣٧,٥
١٩٧٧/١٩٧٦	١٤٩٩,١	٧٢٠,٠
١٩٧٨/١٩٧٧	٢٠١٢,٦	١٢٤٠,٢
١٩٧٩/١٩٧٨	٧٦٤,٠	١٤٥٩,٤

المصدر: البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي، ١٩٨٢ (صنعاء: البنك، ١٩٨٢).

لقد نتجت تلك الفوائض عن عوامل كثيرة منها: عودة رؤوس الأموال اليمنية من المهجر، وتحويلات العمال اليمنيين في البلدان النفطية، والمساعدات والهبات التي تحصل عليها الحكومة اليمنية من الخارج، ثم القروض الخارجية التي تعاقدت عليها الحكومة. تلك العوامل هي المسؤولة عن وجود فوائض في ميزانية النقد الأجنبي. نوضح أهمية التمويل الخارجي في الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

مصادر التمويل الخارجي وأهميتها خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٧٩)

(مليون ريال وبالأسعار الجارية)

السنة المالية	تحويلات خاصة	هبات رسمية	قروض خارجية	اجمالي التمويل الخارجي	الناتج المحلي الاجمالي	اجمالي الموارد المتاحة	نسبة التمويل الخارجي الى اجمالي الموارد (٪)
١٩٧٤/١٩٧٣	٥٩٤,٦	١٧٦,٦	١٤٤,٤	٩١٥,٦	٢٨٤٧,٠	٣٧٦٢,٦	٢٤,٣
١٩٧٥/١٩٧٤	١٠١٢,٩	٤٥٦,٤	١٦٤,٣	١٦٣٣,٦	٣٧٤٥,٠	٥٣٧٨,٦	٣٠,٤
١٩٧٦/١٩٧٥	٢٣٦٣,٣	٦٣٥,٢	٢٢٢,٣	٣٢٢٠,٨	٤٨٨٨,٠	٨١٠٨,٨	٣٩,٧
١٩٧٧/١٩٧٦	٤٥٦١,٢	٥٢٣,٤	٢٤١,٧	٥٣٢٦,٣	٦٤٦٣,٠	١١٧٨٩,٣	٤٥,٢
١٩٧٨/١٩٧٧	٦٣٥٠,٧	٦٥٢,٨	٣٦٦,٥	٧٣٧٠,٠	٨٢١٩,٠	١٥٥٨٩,٠	٤٧,٣
١٩٧٩/١٩٧٨	٥٥٩٥,٠	١٨٥٥,٥	٥١١,٧	٧٩٦٢,٢	١٠١٨٠,٠	١٨١٤٢,٢	٤٣,٩

المصدر: الجمهورية العربية اليمنية، الجهاز المركزي للتخطيط والبنك المركزي اليمني، وثائق متعددة.

ازاء هذه الزيادات الكبيرة في الموارد المتيسرة (٤٧٥ بالمائة)، استطاع المجتمع اليمني مضاعفة معدل استهلاكه الكلي أربع مرات، في حين ارتفعت الاستثمارات الكلية بنسبة ٧٧٤

بالمائة خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩. ومع ذلك، فقد كانت الموارد أكثر من قدرة المجتمع على استهلاكها واستثمارها مما اضطر اليمن الى مراكمة جزء من تلك الموارد. والمعروف أن هناك طاقة استيعابية معينة تحدد حجم الاستهلاك (اختناقات في التوزيع والتخزين والشحن والنقل والتفريغ، إضافة الى عوامل اجتماعية مثل نمط الاستهلاك)، وتحدد أيضاً حجم الاستثمار وإلا تحولت الاستثمارات الى انفاق تضخمي.

وفي الحالات التي تزيد فيها موارد المجتمع عن قدرته على استغلالها بسبب شح عناصر الانتاج الأخرى، يعاني المجتمع من الفجوة الادخارية، نوضح في الجدول رقم (٤) حجم وتوزيع استخدامات الموارد في الاقتصاد اليمني.

جدول رقم (٤)

حجم وتوزيع استخدامات الموارد خلال الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٩)

(مليون ريال)

السنة المالية	الاستهلاك الكلي الخاص	الاستهلاك الحكومي	الاستثمار الاجمالي	التحويلات الى الخارج	اجمالي الاستخدامات
١٩٧٤/١٩٧٣	٢٧٥٣	٣٧٩	٥١٦	٣١,٦	٣٦٧٩,٦
١٩٧٥/١٩٧٤	٣٦٦٢	٥٣٥	٦٣٧	٥٣,٠	٤٨٨٧,٠
١٩٧٦/١٩٧٥	٤٩٣٩	٧٠١	٩٠٠	١٤٧,٤	٦٦٨٧,٤
١٩٧٧/١٩٧٦	٧٥٦٧	٨٨٦	١٢١٠	٦٢٧,٢	١٠٢٩٠,٢
١٩٧٨/١٩٧٧	٧٩٧١	١٢٧٩	٣٢١٠	١١١٦,٤	١٣٥٧٦,٤
١٩٧٩/١٩٧٨	١٠٦٤٨	١٨٣٩	٣٩٩٤	٨٩٧,٢	١٧٣٧٨,٢

المصدر: الجمهورية العربية اليمنية، الجهاز المركزي للتخطيط، تقارير مختلفة.

وبمقارنة الموارد المتيسرة بالاستخدامات، يتضح أن ميزان المدفوعات اليمني تمتع بفائض متواصل طيلة السنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩ مما أدى الى تراكم الاحتياطي العالمي للجمهورية العربية اليمنية.

٣ ـ مرحلة فجوة العملات الأجنبية[٨]

بدأت مرحلة فجوة العملات الأجنبية منذ ١٩٨٠ عندما شهدت ميزانية النقد الأجنبي عجزاً متواصلاً، مما أدى إلى السحب من الاحتياطي والاعتماد المتزايد على الاقتراض الخارجي، اضافة الى اتباع سياسة ترشيد الانفاق (بشقيه الاستهلاكي والاستثماري) والتنظيم

(٨) طبقاً لتعريف نموذج الفجوتين، فان اليمن عانت من الفجوتين ابتداء من ١٩٧٨/ ١٩٧٩ حيث تفاقمت فجوه الادخار التي كانت قائمة قبلاً، وظهرت فجو الموارد الاجنبية وازدادت اتساعاً. (المحرر)

الاستيراد عن طريق منح الرخص». ويـوضح الجـدول رقم (٥) اجمالي المـوارد ومصادرهـا في هذه المرحلة.

جدول رقم (٥)
اجمالي الموارد ومصادرها خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٤)
(مليون ريال)

السنة المالية	تحويلات خاصة	هبات رسمية	مسحوبات قروض خارجية	السحب من الاحتياطي	اجمالي التمويل الخارجي	الناتج المحلي الاجمالي	اجمالي الموارد	نسبة التمويل الخارجي الى الموارد (٪)
١٩٨٠	٦٥٠١,٣	٦٦٠,٥	٢٠٩٩,٣	٦٦٠,٧	٩٩٢١,٨	١٢١٨٩	٢٢١١٠,٨	٤٤,٩
١٩٨١	٥٦٦٣,٩	١٥١٦,٤	١٣٥٨,٣	١٤٦٤,٦	١٠٠٠٣,٢	١٣٤٦٠	٢٣٤٦٣,٢	٤٢,٦
١٩٨٢	٦٥٩٢,٥	٢٠٠٤,٠	١٠٣١,٥	١٨٥٨,٨	١١٤٨٦,٨	١٥٨٦٨	٢٧٣٥٤,٨	٤٢,٠
١٩٨٣	٦٨٦٨,٨	١١٤٦,٦	٢٢٦٧,٠	٩٣٨,١	١١٢٢٠,٥	١٧١٧٠	٢٨٣٩٠,٥	٣٩,٥
(*)١٩٨٤	٧٨١٨,١	٦٨٨,١	٢٣٠١,١	٣٣٧,٠	١١١٧٤,٣	١٨٥٠٦	٢٩٦٨٠,٣	٣٧,٦

(*) البيانات أولية.

المصـدر: الجمهوريـة العربيـة اليمنيـة، الجهـاز المركـزي للتخطيط والبنـك المركـزي اليمني، منشـورات متعددة.

يتضح من الجدول رقم (٥) أن الجمهورية العربية اليمنيـة اعتمدت خـلال تلك الفترة على السحب من الاحتياطي لتغـطية العجـز في ميزان المـدفوعـات، كما أنها اعتمـدت بشكل متزايد على الاقتراض من الخارج، وينتظر لهذا الاتجاه أن يتعـاظم مستقبلاً، بخـاصة بعـد أن نضب الاحتياطي وانخفضت قيمة المساعدات والهبات. ويعود تفاقم فجوة العملات الأجنبية الى ارتفـاع حجم الاستهلاك (الخـاص والحكومي)، وزيـادة اجمالي الاستثـمارات، وتصـاعـد التحويلات الى الخارج حسبما يتضح من الجدول رقم (٦).

وفي ظروف تصاعد الاستخدامات بمعدل يفوق معدل زيادة الموارد، اضطر المجتمع إلى ترشيد الاقتصاد بضبط المصروفات الاستثمارية والاستهلاكية.

ثانياً: شروط تحقيق تنمية مستقلة

عرضنا فيما سبق لحجم وتطور فجوة الموارد باعتبارها تلخيصاً لتفاعل المتغيرات الاقتصادية التي تعكس العلاقات الاقتصادية ـ الاجتماعية في المجتمع وعلاقاته بالاقتصاد العالمي. فالفجوة في

جدول رقم (٦)
حجم وتوزيع استخدامات الموارد خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٤)
(مليون ريال)

السنة المالية	الاستهلاك الكلـي	اجمالي الاستثمار	التحويلات الى الخارج	اجمالي الاستخدامات
١٩٨٠	١٥٢٥٧	٤٨٨٣	١٩٧٠,٨	٢٢١١٠,٨
١٩٨١	١٦٤٣٦	٥٥٣٠	١٤٩٧,٢	٢٣٤٦٣,٢
١٩٨٢	١٩٩٤٥	٥٣٦٢	٢٠٤٧,٨	٢٧٣٥٤,٨
١٩٨٣	٢١٢٦٠	٤٢٦٠	٢٨٧٠,٥	٢٨٣٩٠,٥
١٩٨٤	٢١٣٠٩	٤٩٣٠	٣٤٤١,٣	٢٩٦٨٠,٣

المصدر: الجمهورية العربية اليمنية، الجهاز المركزي للتخطيط.

الأساس هي نتاج سياسات تطور الموارد واستحواذها من ناحية، وتوجيه هذه الموارد للاستخدامات المختلفة من ناحية ثانية، وتطور الفجوة واتجاهات مواجهتها (تمويلها) ستنعكس في النهاية على المسار الاقتصادي برمته. ومن دراستنا لفجوة الموارد في الاقتصاد اليمني نستطيع أن نحدد ثلاثة اعتبارات في تحديد حجم الفجوة، ومسار التنمية في المستقبل. إلى أي حد تتوجه التنمية لاشباع الحاجات الأساسية للانسان اليمني؟ إلى أي مدى سيتم تخطيط خلطة الانتاج لمواءمة نمط الاستهلاك الرشيد؟ وكيف يمكن تعبئة الموارد الذاتية لتحقيق نمط الانتاج والاستهلاك الملائمين؟ ويتفق الباحثون على أن تلك تمثل شروط التنمية المستقلة. وربما يثور التساؤل حول كفاءة هذه الشروط التي هي خلطة داخلية للمجتمع، ومدى الحاجة الى توافر اطار اقليمي قومي مساند لتحقيق التنمية المستقلة. ولا شك أن السؤال له وجاهته، ولا سيما عند الحديث عن اقتصاد كالاقتصاد اليمني. ولكننا سنقتصر على بحث الشروط التي تتعلق بالظروف الداخلية للاقتصاد اليمني. وفيما يلي نناقش هذه الاعتبارات الثلاثة:

١ ـ ملاءمة نمط الانتاج والاستهلاك

من المستقر في الأدب الاقتصادي أن هيكل الطلب لا بد أن ينعكس مباشرة في هيكل الانتاج. ويبدو أن مثل هذه المقولة الصحيحة اتخذت ذريعة في التحليل الاقتصادي الدارج للترويج لمسار محدد للنمو يستند بصفة أساسية الى تلقائية النمو من ناحية، واتباع نمط للمشروعات والانتاج يتلافى من ناحية أخرى عقبة ضيق نطاق السوق الداخلية بالتوجه الى التصدير للسوق الخارجية. وإذا كان المنطق وراء هذا التحليل يقود حتماً إلى الخنوع للقانون الصارم لتقسيم العمل الدولي، والاندماج في السوق الرأسمالية والتبعية لها، فإن أحد المحاور الرئيسية لكسر هذا الاطار

والخطو نحو تنمية مستقلة يتمثل في ايجاد العلاقة الصحيحة بين نمط الاستهلاك ونمط الانتاج. ويقتضي بلوغ ذلك توفير نوعين من الضمانات، **الأول**: التخلي عن الاقتناع بصعوبة التأثير في نمط الاستهلاك. ولم يعد الأمر بحاجة الى دخول في جدل حول «سيادة» المنتج أو المستهلك؛ **والثاني**: زيادة مرونة الجهاز الانتاجي ودرجة استجابته ـ مع النمو ـ للتغير في نمط الاستهلاك، بل ولمتطلبات زيادة النمو نفسها.

ومعنى هذا أن تستقيم علاقة جديدة بين دالة الهدف، وبين وسائل بلوغها، أي بين الهدف الرئيسي البعيد[9] ـ التنمية المستقلة ـ وبين الهيكل الانتاجي الملائم، متمثلاً في استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية. ولا يخفى أن كثيراً من الدول قد يعلن عن هدف «الاستغلال الاقتصادي» وعن هدف (!!) «اشباع الحاجات الأساسية» كمنطلقات أساسية في وثائقه الرسمية دون أن تتحقق ضمانات اتساق الهدف والوسيلة.

وإذا اختبرنا البيانات المتيسرة عن الاقتصاد اليمني لظهرت أمامنا بوضوح مسؤولية اختلال العلاقة بين الانتاج والاستهلاك، حجماً ونمطاً، عن اتساع فجوة الموارد وشدة الاحتياج إلى تمويل اضافي خارجي لمواجهة الانفاق بنوعيه، الاستهلاكي والاستثماري. فمع ضعف قاعدة الموارد الطبيعية والانتاجية وزيادة الدخول النقدية من العاملين في الخارج والاعانات، يكاد اليمن يكون البلد الوحيد الذي يفوق الانفاق الاستهلاكي اجمالي ما ينتج محلياً. وكما رأينا في الجدول رقم (١)، فخلال معظم السنوات زادت قيمة الانفاق الاستهلاكي العائلي (الخاص) عن قيمة اجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية). ولم تكن مغبة هذا الاختلال خافية على واضع الخطة الخمسية الأولى (١٩٧٥/١٩٧٦ ـ ١٩٨٠/١٩٨١). فقد تضمنت الخطة تخفيض نسبة الاستهلاك العائلي إلى ٨٣ بالمائة من اجمالي الناتج المحلي (بأسعار سنة الأساس)، كما استهدفت الخطة أن ينخفض الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص والعام الى ٩٧,٥ بالمائة من اجمالي الناتج المحلي مع نهاية الخطة تاركاً هامشاً للادخار المحلي قدره ٢,٥ بالمائة من الناتج المحلي. ولكن لا يبدو أن السياسة الاقتصادية قد وفرت الضمانات الكافية لتحقيق هذا الهدف. فقد ارتفع معدل الانفاق الاستهلاكي النهائي من ١١٣ بالمائة في بداية الخطة الى ١١٦ بالمائة في نهايتها[10].

وفيما يبدو فإن التلقائية التي تركت للانفاق الاستهلاكي ـ الى جانب سهولة تمويل عجز الموارد ـ قد فرضت نمطاً أصبح من الصعب تعديله. فعلى الرغم من أن وثيقة الخطة الخمسية الثانية، قد نصت، انطلاقاً من تقويم سنوات الخطة الأولى، على أن احدى الاستراتيجيات والأهداف الرئيسية البالغة الشأن للخطة، وكذلك التخطيط طويل الأجل في اليمن، هي تصحيح مسار معدل الانفاق الاستهلاكي النهائي، فقد تخلى المخطط عن أحد الأهداف

---

(٩) عادل حسين، **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩**، ٢ ج (بيروت: دار الكلمة: دار الوحدة، ١٩٨١)، ج١، الفصل ٥، ص ٣٠١.

(١٠) الجمهورية العربية اليمنية، الجهاز المركزي للتخطيط، **الخطة الخمسية الثانية، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦م** (صنعاء: الجهاز، ١٩٨٢).

الرئيسية لزيادة الاعتماد على النفس، وبدلاً من استهداف تحقيق معدل ايجابي للادخار المحلي، اكتفى بأن ينخفض معدل الادخار السلبي من ٢١ بالمائة في بداية الخطة الثانية عام (١٩٨١) الى ١٠ بالمائة مع نهايتها عام (١٩٨٦). وفي غياب أدوات فعالة للسياسة الاقتصادية للتأثير في مسار المتغيرات الاقتصادية المختلفة فليس هناك ما يضمن بلوغ أهدافها. ومقارنة أرقام المتابعة للسنتين الأوليين من الخطة الثانية تبرز ذلك بوضوح. ففي عام ١٩٨٢ زاد الاستهلاك الخاص الحقيقي بحوالى ٤ بالمائة، ولكن بسبب الزيادة الكبيرة في الانفاق الحكومي فقد ارتفع معدل الاستهلاك النهائي (الخاص والحكومي) الى ١٢٦ بالمائة من قيمة الناتج المحلي. ولكن عام ١٩٨٣ شهد تحولاً واضحاً في السياسة الاقتصادية. فمع الحملة الواسعة النطاق لترشيد الاستهلاك واتباع بعض الاجراءات لتقييد الاستيراد انخفض الاستهلاك الحقيقي (الخاص والعام) لأول مرة خلال العقدين الماضيين.

وانعكست زيادة الاستهلاك بمعدلات كبيرة، الى جانب ارتفاع معدلات الاستثمار، مع ضعف القاعدة الانتاجية، في زيادة الاستيراد بمعدلات عالية. ويوضح الجدول رقم (٧) العلاقة بين معدلات نمو كل من الناتج المحلي والانفاق الاستهلاكي بشقيه والاستثمار والواردات.

جدول رقم (٧)

معدلات نمو الموارد والاستخدامات(*)

(نسبة مئوية)

	١٩٧٢/٧١ - ١٩٧٦/٧٥	١٩٧٧/٧٦ - ١٩٨١/٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الناتج المحلي الاجمالي	٩,٨	٥,٩	٤,٠	٩,٣	٣,٤	٥,٥
الواردات	١٨,٣	١٨,١	٥,٦	٢,٧	(-)١٢,٠	(-)٩,٢
الاستهلاك الحكومي	٩,٠	١٢,٠	١٧,١	٤٢,٤	٤,٠	(-)٤,٧
الاستهلاك الخاص	١٢,٠	٥,٥	٠,٦	٣,٤	١,٧	(-)٠,٥
الاستثمار	١٣,٠	٢٦,٩	(-)٢,٢	(-)٦,٨	(-)٢٥,٠	١٣,٨

(*) بيانات الفترة من ١٩٧٢/٧١ ـ ١٩٨١ بالأسعار الثابتة للعام ٧٥ ـ ١٩٧٦. كذلك فإن بيانات الفترة ١٩٨٢ حتى ١٩٨٤ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨١ م.

المصدر: ـ بالنسبة للسنوات ١٩٧٢/١٩٧١ ـ ١٩٨١: الجمهورية العربية اليمنية، الجهاز المركزي للتخطيط، الحسابات القومية.

ـ بالنسبة للسنوات ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤: الجمهورية العربية اليمنية، الجهاز المركزي للتخطيط، مسودة ثانية لخطة السنة الرابعة، ١٩٨٥ (صنعاء: الجهاز، ١٩٨٥)، جدول رقم (٤).

وربما كان مصدر خطورة الاختلال الذي تظهره أرقام السبعينات لا يتمثل فقط في أن الانفاق (سواء الاستهلاكي أم الاستثماري) كان يزيد بمعدلات مرتفعة، ولكنها تفوق أيضاً معدل زيادة الناتج المحلي، وهو ما انعكس ـ في الوقت نفسه في ارتفاع معدل زيادة الواردات عن معدلات الانفاق على الناتج المحلي. ومعنى هذا أن نمط الاستيراد قد أدى الى تغير في نمط الإنفاق، مما أدى

إلى زيادة المحتوى الاستيرادي لكل من الاستهلاك والاستثمار.

وتبرز هذه العلاقة بوضوح في حالة السلع الزراعية الغذائية. فقد تزايدت القيمة الجارية للناتج الزراعي بمعدل سنوي مركب يبلغ ١٠ بالمائة، بينما تزايد الاستهلاك من المنتوجات الغذائية الزراعية بمعدل يزيد عن ١٦ بالمائة سنوياً، الأمر الذي أدى الى زيادة الواردات من هذه السلع بمعدل مرتفع للغاية. ولهذا، فقد أخذت الفجوة الغذائية[١١] (نسبة صافي الاستيراد الى الاستهلاك من السلع الزراعية) في الاتساع باضطراد من حوالى ١٠ بالمائة فقط في ١٩٧١/١٩٧٢[١٢] إلى ٤٥ بالمائة في عام ١٩٨١. فكأن زيادة الاستهلاك لم تكن مرتبطة بمعدل زيادة السكان أو بتغير نمط الانتاج لمواكبة التغير في نمط الاستهلاك المصاحب لزيادة الدخل، وانما حفزتها تحولات مضطردة الى السلع الزراعية المستوردة وبخاصة من منتوجات الألبان والبيض والخضر والفواكه... الخ.

جدول رقم (٨)
الفجوة الزراعية (الغذائية)
(مليون ريال وبالأسعار الجارية)

	١٩٧٧/٧٦	١٩٧٨/٧٧	١٩٧٩/٧٨	١٩٨٠/٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
١ ـ الواردات الزراعية	٩١٤	١٠٥٧	١٣٩٥	١٩٤٣	٢٣٠٩	٢٩٥٦	٢١٤٥
٢ ـ الصادرات الزراعية	٣٦	١,٠	٢,٣	٥,٣	٤,٣	٣,٥	١٨,٥
٣ ـ الميزان الزراعي	٨٧٨	١٠٥٦	١٣٩٢	١٩٣٨	٢٣٠٥	٢٩٥٢	٢١٢٦
٤ ـ الناتج المحلي الزراعي	٢٣١٣	٢٤٠٩	٣٠٤٩	٣٤٥٨	٣٥٧٩	٣٦٤٨	٣٨١٣
٥ ـ الاستهلاك المحلي من السلع الزراعية	٣١٩١	٣٤٦٥	٤٤٤١	٥٣٩٦	٥٨٨٤	٦٦٠٠	٥٩٣٩
٦ ـ الفجوة الغذائية (٣/٥) (٪)	٢٧,٥	٣٠,٥	٣١,٤	٣٥,٩	٣٩,٢	٤٤,٧	٣٥,٨

المصدر: ـ بالنسبة للواردات والصادرات الزراعية، انظر: البنك المركزي اليمني، **التقارير السنوية**، سنوات مختلفة.

ـ بالنسبة لبيانات الناتج المحلي في الزراعة، انظر: الجمهورية العربية اليمنية، **كتاب الاحصاء السنوي**، سنوات مختلفة.

والمشكلة هنا هي أن نمط الاستهلاك الذي تحدد مع الطفرة الحديثة في مستوى الدخل

---

(١١) اعتمدنا في تقدير الفجوة على الاسعار الجارية، لتعبيرها من ناحية عن حجم الانفاق على السلع الزراعية المحلية أو المستوردة، فضلاً عن انه لم يكن ثمة تباين مؤثر في الأرقام القياسية لاسعار المنتوجات الزراعية المحلية والواردات منها.

(١٢) World Bank, *Yemen Arab Republic: Development of a Traditional Economy* (Washington, D.C.: World Bank, 1979).

القومي لا ينعكس فقط في زيادة الواردات نتيجة عدم قدرة هيكل الانتاج القائم على الوفاء بحجم وهيكل الطلب المستجد، وإنما اعادة تشكيل هذا الهيكل ـ سواء من خلال قوى السوق وحركة الأسعار أم من خلال تصور الخطة الاقتصادية نفسها ـ لمواءمة نمط الاستهلاك المشوه أو المستورد. وتحول الانتاج الزراعي من الحبوب والبقول لصالح الخضر والفواكه، رغم امكانية تفسيره أو تبريره، بآلية الميزات النسبية هو مجرد مثال لهذا التأثير المتبادل بين الاستيراد وتغيير نمط الاستهلاك وهيكل الأسعار، فنمط الانتاج، وكما تبين كميات الانتاج من أهم المحاصيل في السنوات الثلاث الأخيرة (١٩٨١ ـ ١٩٨٣)، فقد انخفضت الكميات المنتجة من الذرة والدخن والذرة الحامية والقمح والشعير والبقول الجافة بنسبة كبيرة تصل الى ٤٠ ـ ٥٠ بالمائة في بعض المحاصيل في ١٩٨٣، بينما زاد الانتاج من الخضروات والبطاطا والعنب والأشجار المثمرة المختلفة[١٣].

وعلى الرغم من الادراك القومي لضرورة تقليل درجة الاعتماد على الخارج في توفير الغذاء، وأهمية قطاع الزراعة التي يعلن عنها ـ رسمياً وشعبياً ـ فإن طرح القضية من منظور ميزان المدفوعات، وشح الموارد المتيسرة من النقد الأجنبي لا يوفر لها المنطق الصائب بالضرورة. لقد أثمرت الجهود الرامية إلى تشجيع الانتاج الزراعي المحلي وتقييد الاستيراد من بعض السلع الزراعية في تخفيض الواردات في السنوات الأخيرة ـ وانخفاض الفجوة الزراعية ـ ولكن يبقى السؤال هل يتجه نمط الانتاج الزراعي الى توفير الحاجات الأولى بالاشباع أم انه استجابة لنمط استهلاكي مستحدث؟

وتأثر نمط الاستهلاك والانتاج بنوعية الواردات يبرز واضحا أيضا ـ وربما بدرجة أشد ـ في مجال السلع المصنعة. فالانتاج الصناعي محدود في الاقتصاد اليمني ولا تزيد نسبة ماتساهم به الصناعة التحويلية عن ٨ بالمائة من اجمالي الناتج المحلي، وحوالى نصف الانتاج الصناعي يتركز في الصناعات الغذائية. ورغم زيادة الانتاج من السلع المصنعة المختلفة، فإنها لم تلاحق الزيادة في الاستهلاك من هذه السلع وهو ما أدى الى زيادة الواردات فيها بمعدلات كبيرة، فضلاً عن دخول سلع كثيرة في قائمة الاستهلاك مما لا ينتجه المجتمع أصلاً، ولم تكن ضمن بنود الاستهلاك المعروفة. ومراجعة قائمة الواردات من السلع المصنعة تعطي مثالاً واضحاً للكيفية التي يتشكل بها نمط الاستهلاك الداخلي تبعاً لما تنتجه الشركات العالمية المسيطرة على انتاج وتسويق مثل هذه السلع. ان ٦٠ بالمائة من اجمالي الواردات للاقتصاد اليمني سلع استهلاكية نهائية، ونسبة كبيرة من الواردات التي تصنف ضمن بند المعدات والآلات هي وسائل نقل (سيارات ركوب وشاحنات وجرارات)، فضلاً عن مواد البناء والتشييد. وقد يتساءل المرء عما إذا لم يكن ممكناً مثلاً تطور نظام للمواصلات العمومية يتماشى مع طبيعة وحجم الطرق المتيسرة والمتزايدة تدريجياً في مدن اليمن وفيما بينها. وعن جدوى التحول عن مواد البناء التقليدية والمتيسرة محلياً الى الاسمنت وحديد التسليح وعدم تطوير مثل هذه المواد. وعن امكانية استحداث أدوات

---

(١٣) الجمهورية العربية اليمنية، الجهاز المركزي للتخطيط، متابعة تنفيذ وتقييم منجزات السنتين الأولى والثانية من الخطة، صنعاء، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٤ (صنعاء: الجهاز، [د. ت.])

زراعية بسيطة ـ قد تنتج محلياً أو في دولة نامية أخرى ـ للميكنة في الزراعة اليمنية يتلاءم مع خصوصيتها. والاجابة ربما كانت ستنعكس في هيكل الانتاج والاستهلاك والواردات يرتب نمطاً مغايراً للاعتماد على النفس واستخدامات الموارد المحلية والخارجية. فميزان المدفوعات يضم الآن قائمة طويلة من السلع التي تدخل في خلطة الاستهلاك والانتاج، للاحلال محلها مثل الاسمنت مثلاً، وقد زادت الواردات منه من ١٣ مليون ريال فقط في عام ١٩٧٣ الى ٢٢٣ مليون ريال في عام ١٩٨١ رغم زيادة الانتاج من ٥٠ ألف طن الى أكثر من ٦٠٠ ألف طن فيما بين العامين المذكورين. وكذلك الأخشاب وغيرها من السلع. فهل تتواصل الزيادة في استيراد هذه السلع لمواجهة الاستهلاك، أم تتجه الصناعة المحلية لانتاج بعضها بالعلامات التجارية المعروفة، دون أن نجازف بالسؤال وهل نحتاج فعلاً الى ما قيمته ١٢ مليون ريال أجهزة تكييف (في اليمن)، ٢ مليون ريال أجهزة فيديو، ٣٩ مليون ريال أجهزة تلفزيون، ٣٠ مليون ريال غسالات وثلاجات كهربائية، ٢٠ مليون ريال ساعات يد، ١٦٠ مليون ريال سيارات ركوب، وأكثر من مائة مليون أخرى قطع غيار للسيارات، ٤٣٥ مليون ريال سيارات نقل... الخ[١٤]؟

جدول رقم (٩)
كمية المنتجات من أهم السلع المصنعة

	١٩٧٣	١٩٧٦	١٩٧٩	١٩٨٣
البسكويت والحلويات (طن)	٧,٢	١٠,٤	١٨,٩	٣٢,٠
سمن وزيوت (ألف طن)	–	–	٦,٣	٢٩,٠
مشروبات غازية (ألف صندوق)	–	–	١٠,٥٠٣	١٣,٦٩٣
مياه معدنية (ألف متر مكعب)	–	–	١٤,٠٠٠	٦٠,٠٠٠
قطن محلوج (ألف طن)	٧,٣	٥,١	–	١,٠
غزل (ألف طن)	٠,٣٧٥	٠,١٦١	–	٠,٠٢٤
نسيج (مليون ياردة)	١٠,٥	٩,٨	–	٦,٥
اسمنت (ألف طن)	٥٠	٦١	٦٨	٦٢٣
أدوات منزلية معدنية (طن)	–	–	٧٠٣	١٤٠٧
طلاء (ألف ليتر)	–	–	١٧٦٣	٥٠٧١

ملاحظة عامة: تشير العلامة (–) الى أن البيانات غير متوافرة.

المصدر: الجمهورية العربية اليمنية: الجهاز المركزي للتخطيط، **متابعة تنفيذ وتقييم منجزات السنتين الأولى والثانية من الخطة**، صنعاء، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤ (صنعاء: الجهاز، [د. ت.])، واعداد مختلفة من: البنك المركزي اليمني، **التقرير السنوي**.

---

(١٤) أنظر: الجمهورية العربية اليمنية، الجهاز المركزي للتخطيط، بنك المعلومات، **نشرة التجارة الخارجية** (صنعاء: الجهاز، [د. ت.])، وهذه البيانات لعام ١٩٨١ و١٩٨٢.

٢ ـ تركز دور الدولة

ان تحقيق التنمية فضلاً عن انجاز تنمية مستقلة هو عملية واعية، تتطلب أن تتوحد الارادة الشعبية وراء جهد التنمية وتنظيمها، ويعني هذا في الحقيقة أن انحراف التنمية عن نهايتها الحقة لا يمكن فهمه في اطار الضغوط الخارجية للاستيلاء على السوق المحلية ودمجها فقط، ولكن أيضاً في البنـاء الاجتماعي الذي يقود عملية التنمية ويحدد من خلال اختياره لأهدافها ووسائلها طبيعة علاقات الاقتصاد والمجتمع مع الاقتصاد العالمي والمجتمع الدولي.

وفي المجتمع المعاصر، من الطبيعي أن تعكس «الدولة» توازن البناء الاجتماعي في علاقاته الراهنة وتفاعلاته الحيوية، بحيث يمكن أن نرى في الاختيارات الاقتصادية ومسار عملية «التنمية» ـ من خلال مؤشرات وبرامج خطط التنمية مثلاً ـ درجة نماء ونضج البناء الاجتماعي وقدرته على تبني وانجاز التنمية المستقلة. ان طبقة اجتماعية معينة يمكن أن تحقق ـ من خلال تحديث قطاع واحد في ظل سوق مجتزأة أو موحدة ـ درجة ما من النمو الاقتصادي وقد تكون مرتفعة، لكن انجاز التنمية المستقلة لا يتحقق الا بتوافر ارادة كاملة للمجتمع، أي غالبية أبنائه.

واليمن قد خرج الى القـرن العشرين ـ مع ثورة أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ ـ وهو لا يملك هذه الارادة المكتملة، ولا حتى الطبقة القادرة على تحقيق نمو اقتصادي سريع. وفي مواجهة الافتقار الى الاستقـرار الداخلي والخارجي أثناء سنوات الحرب الأهلية، وغياب نظام للادارة ـ حتى البدائي منه ـ لمواجهة متطلبات التطور الاقتصادي والاجتماعي، فقد كانت المهمة الرئيسية، بل الاولى، هي بناء «سلطة الدولة» وخلق أجهزتها الضرورية.

وهذه المهمة لا تتم بطبيعة الحال في فراغ، فهي في الوقت الذي تؤدي فيه الى تبلور اجتماعي أكثر نضجاً، ربما تخضع لتأثيرات القوى الاجتماعية الأسبق تكويناً. وفي ضوء ذلك فقد تركز دور الدولة في بناء المرافق الأساسية والعمل على توفير الخدمات العامة، مما أدى الى ايلاء اهتمام محدود نسبياً للنشاط الانتاجي في قطاعاته المختلفة.

ويظهر ذلك واضحاً في حجم وهيكل استثمارات الدولة والقطاع العام. فالدولة تنفذ النسبة الغـالبـة من الاستثـمارات، إذ في سنـوات الخـطة الخمسية الأولى للتنمية (١٩٧٦/١٩٧٧ ـ ١٩٨٠/١٩٨١)، بلغت نسبة الاستثمارات العامة ٥٢ بالمائة من اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، وقد ارتفعت هذه النسبة الى حوالى ثلثي الاستثمارات المنفذة في السنوات ١٩٨١ ـ ١٩٨٣[١٥].

وخـلال سنـوات الخطة الأولى خصصت الحكومة ٨٠ بالمائة من الاستثمارات العامة لتوفير البنية الأسـاسية، خدمات النقل والمواصلات، الكهرباء والماء، والخدمات الاجتماعية المختلفة،

---

(١٥) من الملفت للانتباه أن نسبة الاستثمارات العامة المنفذة خلال الخطة الأولى تزيد عما كان مخططاً، بينما تتفق النسبة المحققة في السنوات الاولى من الخطة الثانية مع تقديرات الخطة، وهو ما يعني أن الخطة الثانية قد لاحظت اتجاه نسبة استثمارات القطاع الخاص إلى الانخفاض.

جدول رقم (١٠)
توزيع التكوين الرأسمالي بين القطاعين العام والخاص[١]
(مليون ريال)

	١٩٧٧/٧٦ - ١٩٨١/٨٠[٢]				١٩٨١ - ١٩٨٣[٣]			
	القطاع العام	الأهمية النسبية (٪)	القطاع الخاص	الأهمية النسبية (٪)	القطاع العام	الأهمية النسبية (٪)	القطاع الخاص	الأهمية النسبية (٪)
الزراعة	٣٩٣	٧,٣	٤٥٤	٩,١	٥٨٤	٦,٠	٣٩١	٧,٦
الصناعة الاستراتيجية	١١٧	٢,٢	١٥	٠,٣	١٨٩	١,٩	١٩	٠,٥
الصناعة التحويلية	٢٧٨	٥,٢	٧٣٥	١٤,٧	٣٨٥	٣,٩	٤٥٣	٨,٨
الكهرباء والماء	٧٣٧	١٣,٨	١٤٦	٢,٩	١٩٠٦	١٩,٤	١٠٠	٠,٩
التشييد والبناء	٢٦٨	٥,٠	٤١٩	٨,٤	—	—	١٨٥	٣,٦
النقل والمواصلات	٢٣٣٥	٤٢,٧	٧١٧	١٤,٣	١٨٦٧	١٩,١	٩٠٠	١٧,٥
الاسكان	—	—	٢٠٨٤	٤١,٧	—	—	٢٠٨٩	٤٠,٧
الخدمات	١٢١٧	٢٢,٨	٤٣١	٨,٦	٤٨٧١	٤٩,٧	٩٩٤	١٩,٤
المجموع	٥٣٤٥	٥١,٧	٥٠٠١	٤٨,٣	٩٨٠٢	٦٦	٥١٣١	٣٤

(١) القطاع العام يشمل استثمارات القطاع المختلط والقطاع الخاص يشمل استثمارات القطاع التعاوني.
(٢) الاستثمارات بأسعار ١٩٧٦/٧٥ الثابتة.
(٣) الاستثمارات بأسعار ١٩٨١ الثابتة.
ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) الى أن البيانات غير متوافرة.
المصدر: الجمهورية العربية اليمنية، الجهاز المركزي للتخطيط، **الحسابات القومية للجمهورية العربية اليمنية ١٩٦٩/ ١٩٧٠ ـ ١٩٨٣** (صنعاء: الادارة العامة للاحصاء، ١٩٨٤).

بينما لم تمثل الاستثمارات في الصناعة التحويلية سوى ٥ بالمائة من اجمالي الاستثمارات العامة. وهذه الاستثمارات تمثل حوالى ثلث الاستثمارات التي نفذها القطاع الخاص في مجال الصناعة التحويلية. ولا يعني هذا على أي حال أن القطاع الخاص أولى اهتماماً زائداً بالصناعة، فحوالى ٤٢ بالمائة من الاستثمارات في القطاع الخاص قد توجهت للاسكان. وقد تكرس هذا النمط خلال السنوات المنقضية من الخطة الخمسية الثانية. فقد انخفض نصيب قطاع الصناعة التحويلية الى أقل من ٤ بالمائة من الاستثمارات العامة. واستوعب قطاع الخدمات الحكومية (الاجتماعية والشخصية) حوالى نصف هذه الاستثمارات، بينما كان مشروع الخطة الثانية يخصص حوالى ١٢ بالمائة من الاستثمارات العامة لقطاع الصناعة التحويلية. وهذا النمط نفسه هو ما تضمنه مشروع السنة الرابعة من الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٥)، كما يبين الجدول رقم (١١).

وقد يرى البعض أن ذلك أمر طبيعي في اقتصاد متخلف قليل الموارد. إذ يعد من قبيل توزيع الادوار بين الاطراف المختلفة في المجتمع، الدولة من ناحية والقطاع الخاص من ناحية ثانية،

الجدول رقم (١١)

استثمارات الخدمات الحكومية والقطاع العام والمختلط، ١٩٨٥

(مليون ريال)

قطاع الخدمات الحكومية	اجمالي قيمة الاستثمارات	قطاع الاعمال العام والمختلط	اجمالي قيمة الاستثمارات
الزراعية	١٥٠,١	الزراعة والثروة السمكية	٢٣٨,١
التعليمية	٣٠٣,٨	النفط والثروة المعدنية	٣٧,٦
الصحية	١٧٥,٢	الصناعات التحويلية	٩٦,٩
البلدية	١٨٣,٧	الكهرباء	٦٧٦,٢
الاشغال العامة	٨٨,٧	المياه والمجاري	٢٥٣,٩
الاعلام والثقافة	١١,٥	التجارة الداخلية والخارجية	٢٢٧,١
الاجتماعية والعمل	٥,٤	الطيران المدني واليمنية	٤٤,١
الشباب والرياضة	٢١,٤	انشاءات الطرق	١٢٤,٦
العدل والقضاء	٩,١	الموانىء البحرية	٢٤,٠
الأمن والسجل المدني	٥١,٥	النقل البري	١٢,٥
القوات المسلحة	٦٠٠,٠	المواصلات السلكية واللاسلكية	٢٤,٠
النقل والمواصلات	٤٨,٨	البنوك	٥٥,٣
الادارة العامة	٢١٣,٨	الاذاعة والتلفزيون والانباء	٣٨,٥
		السياحة	٤,٤
		هيئة مستشفى الثورة العام	٤٤,٩
المجموع في الخدمات العامة	١٨٦٣	المجموع في القطاعين العام والمختلط	١٩٠٢

المصدر: الجمهورية العربية اليمنية، الجهاز المركزي للتخطيط، مسودة ثانية لخطة السنة الرابعة، ١٩٨٥.

وترتيب للأولويات من قبل الدولة بحيث تتجه الى استخدام مواردها المحدودة في توفير البنية الأساسية والخدمات الضرورية لما تتطلبه من استثمارات كبيرة لا يقبل عليها المستثمرون الافراد. والواقع أنه في هذا الترتيب تكمن المشكلة. فهذا التقسيم للوظائف يحدد بدوره شروط التراكم وامكان انجاز تنمية حقيقية في المستقبل. فصحيح أن تخلص المجتمع من براثن التخلف المقيت يقتضي توفير الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية والانتاجية التي قد تتوزع ثمارها بين أفراد المجتمع ويستفيد منها غالبية السكان، مثل مد الطرق وانشاء محطات توليد الكهرباء وبناء المدارس والمستشفيات وهيئات الخدمات الحكومية المختلفة.

وبينما تؤدي زيادة هذه الخدمات الى تحسين مستويات المعيشة، وربما تغيير صورة الحياة في المجتمع تماماً، فإنها بطبيعتها لا تولد دخلاً للدولة يمكنها من زيادة اعادة الاستثمار، ولكنها في الوقت نفسه تساعد في تحقيق «وفورات اقتصادية» بما يؤدي الى زيادة أرباح المشروعات الانتاجية التي يترك للأفراد مجالات الاستثمار فيها. ولا تساعد نظم الضرائب المتبعة على تحويل جزء

معقول من هذه الفوائض الى الدولة يكفي لتمويل التوسعات اللازمة للاستثمار في رأس المال الاجتماعي. **ويضطر ذلك الدولة الى اللجوء إما الى الاقتراض الخارجي (!!) أو الى التمويل** بالعجز، عن طريق البنك المركزي. وهذه الآلية تنطوي على خطرين يحولان في النهاية دون بلوغ التنمية المستقلة:

أولاً: اعادة توزيع الدخل باستمرار لصالح اصحاب الملكية، **وثانياً**: خلق صعوبات جسيمة في مواجهة تعبئة الموارد الذاتية لتمويل التنمية بالاعتماد المتزايد على النفس. والحد بالتالي من جهد التنمية وتغيير مسارها.

وكأن هذا النمط في الانفاق وتوزيع الادوار ينعكس في النهاية في نمط السيطرة الاجتماعية على الموارد والدخل. وطبقاً للتقديرات التي قمنا بها لنمط توزيع الدخل رأينا أن الدولة لا تستحوذ الا على ربع الدخل المحلي، وأقل من ١٦ بالمائة من الدخل القومي المتيسر. وحوالى ثلاثة أرباع هذا الدخل مصدرها الايرادات الضريبية (المباشرة وغير المباشرة)، والربع فقط من «الدخل العام» يتولد في صورة فائض تشغيل وحدات القطاع العام والمختلط. ويساهم قطاع البنوك وحده بحوالى ٤١ بالمائة من هذا الفائض، بينما يبلغ نصيب المؤسسات العامة في مجال التجارة حوالى ٣٤ بالمائة (في عام ١٩٨٤)، أما فائض وحدات القطاع العام المنتجة (الأسمنت والغزل والنسيج) فلا يزيد عن ١١ بالمائة من إجمالي فائض النشاط التجاري في القطاع العام. وكذلك تساهم المؤسسات الخدمية بنسبة مماثلة تقريباً[١٦].

وإذا ما نظرنا الى نمط تمويل الانفاق العام (الجاري والاستثماري على حد سواء) يظهر مضمون هذه العلاقة بين دور الدولة والدخل العام، واتجاه حجم الانفاق الى الاعتماد المتزايد من سنة لأخرى على المتوفر من التمويل الخارجي. ونمط الاستثمارات القومية أو الانفاق الحكومي يعكس اختلالاً بيناً في توزيع الاعباء. صحيح أن الايرادات السيادية تزايدت بمعدلات سريعة، ولكن هذه الايرادات تعتمد أساساً على الضرائب غير المباشرة. فعلى الرغم من زيادة الدخول، فإن نسبة ضرائب الدخل الى اجمالي الايرادات الجارية ارتفعت من ٥ بالمائة في سنوات السبعينات الى ١٢ بالمائة في السنوات الاخيرة. ولكن ٦٠ بالمائة من هذه الضرائب تتمثل في ضريبة كسب العمل، ولا تزيد نسبة ضريبة الأرباح والضرائب الأخرى (المباشرة) عن ٢ بالمائة من دخل الملكية.

وقد كانت المساعدات والهبات الخارجية تفوق النفقات الاستثمارية في بعض السنوات، ولكن مع زيادة هذه النفقات، بل وزيادة النفقات الجارية، أصبحت الايرادات السيادية عاجزة عن مواجهتها، وأصبح تمويل الاستثمارات العامة معتمداً كلية على الاقتراض الخارجي والداخلي بل وأخذت نسبة المصدر الأخير في الزيادة باضطراد. وانعكس ذلك في إمكانية مواصلة الجهد الاستثماري ذاته. فقد انخفض معدل الاستثمار عموماً، بل وانخفضت الاستثمارات في بعض السنوات عن مستوى سابقاتها مثلما حدث في عامي ١٩٨١، ١٩٨٣.

---

(١٦) الجمهورية العربية اليمنية، وزارة المالية، **البيان المالي للموازنة العامة وموازنات القطاعين العام والمختلط للسنة المالية، ١٩٨٤** (صنعاء: الوزارة، [١٩٨٤]).

ان توسيع دور الدولة يجب أن يشمل إضافة الى توفير الحاجات الأساسية في حدها الأدنى، أي سلع الاستهلاك الجماعي (الصحة والتعليم، المرافق..)، توجيه انماط الاستهلاك كذلك بما يتفق مع نمط الانتاج القائم والممكن اجتماعياً، عن طريق المشاركة الفعلية في تحقيق هذا الناتج.

وقد ينظر البعض إلى الأمر من زاوية تقليدية في اطار المناقشات الدارجة حول أهمية التصنيع واستراتيجيته الملائمة. ففي ضوء هذه النظرة ستندرج بلا شك حجج كثيرة، مثل عدم توافر المواد الخام الممكن تصنيعها، أو ضيق نطاق السوق اليمني، أو عدم كفاية المهارات الادارية والفنية اللازمة لإقامة مشروعات عامة. ولأننا لسنا بصدد مناقشة استراتيجية التصنيع في اليمن فلن نسوق حججاً مضادة، فمستقبل التنمية المستقلة لا يتوقف على ما إذا كان الاقتصاد اليمني سيتجه الى التصنيع أو أن ميزاته النسبية تكمن في الزراعة، وإنما على مدى الاقتناع بأن الأنشطة الانتاجية وبخاصة الصناعية هي مجال القطاع الخاص، وأن مهمة الدولة في بداية التصنيع والتنمية هي «خلق» وتشجيع «الرأسمالية المحلية» وعلى دعوة «المشروعات المشتركة» للتغلب على عقبات التصنيع. ولا نرى المبررات التي تدعو «الدولة»، إذا ما كان لها الاستقلال عن طبقة المنظمين، الى أن تكرس جهدها لهذا الهدف، وليس الى تنظيم دورها الانتاجي بعرض خريطة الاحتياجات الأساسية للمجتمع باستخدام موارده المتيسرة والممكنة، وبمشاركة فعالة من قبل غالبية أبنائه.

٣ ـ تلقائية التطور الاقتصادي

لقد كان قصور الموارد الطبيعية وجمود هيكل الانتاج وتأخره مسؤولاً ـ كما رأينا ـ عن عدم مواكبة الزيادة في الموارد للزيادة في الاستخدامات: الاستهلاك بشقيه (العام والخاص) والاستثمار وبخاصة في الهياكل الأساسية، رغم أنه توافر لليمن خلال العقد الأخير موارد مالية كبيرة نسبياً، دفعت البعض الى وصف عقد السبعينات بأنه «تنمية في ظل وفرة موارد النقد الأجنبي»[١٧]. وقد انتهى التباين بين نمو الموارد وهيكلها وبين الاستخدامات الى تزايد درجة فجوة الموارد وبخاصة فجوة النقد الأجنبي، والمكون الاقتراضي فيها. ومن هذا التطور نستطيع أن نستخلص ثلاث دلائل مهمة:

أ ـ ان عدم مرونة الجهاز الانتاجي هي سمة جميع الدول النامية، وان نظريات التنمية التقليدية تتوقع زيادة نمو وتنوع الانتاج من خلال التراكم الرأسمالي، ويبرز هذا الاندفاع في تحقيق معدل مرتفع للتراكم الرأسمالي.

ب ـ ان زيادة معدلات الاستهلاك تعد في نظر الكثيرين أمراً طبيعياً في اليمن بسبب تدني مستوياته في السابق، وفي ظل زيادة «الدخل المتيسر» بمعدلات كبيرة.

---

(١٧) World Bank, *Yemen Arab Republic*, and L.A. Ross, *Current and Future Trends in Yemeni Migration and Remitances* (Yemen: United States Agency for International Development [USAID], 1979).

ج ـ ان نظرتنا الى الموارد المتيسرة لأي مجتمع ـ وفي اليمن ـ يلزم أن تتابع ديناميـة توافر هذه الموارد مستقبلاً، لا أن تتقيد بما هو متيسر منها في اللحظة الراهنة. وهذا صحيح بالدرجة التي تتطور بها استخدامات الموارد في اتساق تام مع المتيسر منها. فـإذا كان نمط ونمـو استخدامـات الموارد يجب أن يلتزم بترتيب للاحتياجات الأسـاسية يحـدده المجتمع فـإن استهداف التنميـة المستقلة يستوجب الا يتم تطوير الموارد أو زيادة استخداماتها تبعاً لتلقائية التطور الاقتصادي.

والمعتاد أن يفسر البعض وضع واتباع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره النقيض لتلقـائية التطور الاقتصادي التي نرى استحالة بلوغ التنمية المستقلة في ظلها. وحتى مع الجدية التامة في الالتزام بتنفيذ خطة خمسية للتنمية فقد تجيء كل حساباتها ـ مهما كانت دقتها ـ تعبيراً عن تلقائية مسار المتغيرات الاقتصادية لا عن تفضيلات المخطط المستقاة من دالة هدف ـ أو أهداف ـ المجتمع وتقديراته للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل في ضوء هذه الدالة.

وقد بدأت الجمهورية العربية اليمنية في اتباع التخطيط بوضـع برنـامج الانمـاء الثلاثي (١٩٧٣ ـ ١٩٧٥)، ثم الخـطة الخمسية الأولى (١٩٧٥/١٩٧٦ ـ ١٩٨٠/١٩٨١)، فـالخطة الثـانية (١٩٨٢ ـ ١٩٨٦). وكـان البرنـامج الثـلاثي عبارة عن قـائمة بمشروعـات الاستثـمار العـامة، وإن كـانت الخطة الخمسيـة تتضمن الأهداف القـطاعية واعـداد قائمـة المشروعـات الاستثـمارية في القـطاعات المختلفـة. وتشير وثيقـة الخـطة الخمسيـة الثـانيـة إلى السيـاسـات الاقتصادية والمالية والنقدية والاجراءات الواجب اتباعها لتحقيق الأهـداف العامـة والقطاعيـة للخطة.

وربما يكون المسار الاقتصادي خلال العقدين الماضيين قد اتسم مع ذلك بقدر غير قليل من التلقائية الاقتصادية. ويتوقف معدل وتوجهات التطور المستقل نحو تنمية مستقلة على التحكم في هذه التلقائية وتدعيم تخطيط الاقتصاد القومي بتوفير ضمانات ثلاثة:

(١) توسيع وتدعيم دور الدولة في النشاط الانتاجي وزيادة الدخل العام.
(٢) عدم ترك مسار المتغيرات الاقتصادية الأساسية لآلية جهاز السوق.
(٣) تطوير «عملية» (وأجهزة) ادارة الاقتصاد القومي.

فمتابعة الخطة الخمسية الأولى والسنوات الثلاث الأولى من الخطة الثانية، تظهر بوضوح انه على الرغم من تأخر تنفيذ بعض مشروعات الاستثـمار، واستبعاد هـذا المشروع أو ذاك والبدء في بعض المشروعـات مما لم يكن منـدرجـاً في الخـطة، وذلـك بسبب الصعـوبـات الفنيـة التي يواجهها تحليل ودراسة المشروعات الاستثمارية. وفي ضوء تغير ظروف التمـويل (المسـاعدات والقـروض) المتيسرة للمشروعات المختلفـة، فإن معـدلات انجاز الخـطة بدلالـة نسب تنفيـذ الاهداف العامة التي حددتها هذه الخطط تعتبر مرتفعة للغاية. غـير أن المسار الاقتصـادي عبر السنوات الماضيـة فيما وراء مـا تضمنته الخـطة من أهداف جـاء انعكاسـاً للخصائص الـذاتية لمرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي الراهنة.

ان أحداً في اليمن ـ وفي غيره من البلاد ـ لم يقدر لظاهرة الهجرة الواسعة وزيادة الدخول من تحويلات العاملين، ولم يخطط بالتالي للتخصيص الأمثل لهذه الموارد. وفي ظل التلقائية الاقتصادية وآليات الاسعار فقد حاول الافراد تعظيم عائدهم من الدخول التي حصلوا عليها، سواء بتوجههم إلى الاستثمار في الاسكان أم الزراعة أم بزيادة الاستهلاك. وفي غياب طبقة صناعية، فقد استحوذت التجارة (الاستيراد والتسويق المحلي) على نسبة كبيرة من دورة الدخل.

وانعكس ذلك بوضوح في درجة «نقدية» (Monetization) الاقتصاد اليمني من التوسع في عرض النقود ونمو قطاع المؤسسات المالية، وقطاع التجارة. ولنأخذ مؤشراً مهماً مثل سلفيات البنوك التجارية، فمع الزيادة في نشاط الجهاز المصرفي وتضاعف الميزانية الموحدة للبنوك التجارية، فقد توسعت هذه البنوك في منح القروض والسلفيات بمعدلات كبيرة جداً. وقد زادت هذه السلفيات من ٣٦٩ مليون ريال في عام ١٩٧٥ (٢٠ بالمائة من اجمالي أصول البنوك التجارية) الى ٢٨٨٦ مليون ريال في عام ١٩٨٣ (حوالى ٤٠ بالمائة من اجمالي الأصول، وقد بلغت هذه النسبة أكثر من ٥٠ بالمائة في بعض السنوات). ويستأثر القطاع الخاص بالنصيب الأكبر من سلفيات البنوك التجارية، وقد ارتفعت بدورها من ٢٨٦ مليون ريال في عام ١٩٧٥ الى ٢٦١٠ مليون ريال في عام ١٩٨٣، وزادت حصتها في اجمالي السلفيات من ٧٧ بالمائة إلى أكثر من ٩٠ بالمائة فيما بين العامين المذكورين[١٨].

وتمثل السلفيات لتمويل الواردات والتجارة في السلع المستوردة أهم مجالات تسليف البنوك التجارية، وكانت تستوعب خلال سنوات النصف الثاني من السبعينات حوالى ٧٠ بالمائة من اجمالي السلفيات، انخفضت الى حوالى ٥٠ بالمائة مع زيادة نسبة السلفيات المتوسطة الأجل.

ان هذه السياسة الائتمانية مثل بارز لتلقائية الاستجابة للطفرة في الدخول التي تولدت مع هجرة العمالة وتدوير هذه الدخول في مجالات التجارة في السلع والنقد والمقاولات. فمن ناحية شجعت الحكومة على زيادة الواردات كمصدر للسلع الاستهلاكية ومستلزمات الانتاج ولتحقيق حصيلة من الضرائب الجمركية. وقد تضمنت خطة التنمية ـ كما رأينا ـ معدلات كبيرة لزيادة الواردات. ومن ناحية ثانية فإن التوسع في منح الائتمان لم يرتبط بحجم الودائع لدى الجهاز المصرفي التي تزايدت بدورها بمعدلات كبيرة من سنة لأخرى. فقيمة السلفيات ـ وبخاصة للقطاع الخاص ـ تفوق اجمالي قيمة ودائع التوفير والودائع لأجَل لدى البنوك. وهذه العلاقة هي أحد مصادر الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني بما لها من آثار اقتصادية واجتماعية مختلفة. ومن ناحية ثالثة فإن منح الائتمان لم يرتبط بأهمية السلع المستوردة وبضمانات استخدامه فيما خصص له، وليس في مجال المضاربات عى السلع أو الأراضي مثلاً.

---

(١٨) البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي، ١٩٨٣ (صنعاء: البنك، ١٩٨٣)، الملحق ٤، والملحق ٥ (ب).

لقد كانت التجارة ـ وبخاصة في الواردات ـ مجالاً لتحقيق أرباح وفيرة، مما دفع الكثيرين الى «استثمار» أموالهم في هذا المجال. ومن المعتاد أن يتندر الناس على زيادة وانتشار المحال التجارية في كل مكان. ولا يبدو أن هذه المزاحمة لعبت أي دور في تخفيض الأسعار ـ مثلاً ـ فهي مزاحمة للوصول الى المستهلك بشروط التاجر الأكبر (المستورد أو الوكيل) وفي ظل أسعار احتكارية غالباً. كما لا يبدو أن الفئات من كبار التجار التي تربط بين تجميع مدخرات المغتربين وتمويل الاستيراد قادرة على احداث تراكم رأسمالي خارج قطاع التجارة والمقاولات الا في أضيق الحدود، وهي تمثل حلقة وصل قوية مع سوق البضائع العالمية، تنتقل من خلالها تأثيرات الواردات على أنماط الاستهلاك والانتاج. فكما كان الاستيراد ضرورياً لتوفير سلع أساسية غذائية ومصنعة ووسائل نقل ومستلزمات انتاجية، فإن التجار ـ والأفراد ـ قد اندفعوا في الاستيراد دون تقدير مدروس للاحتياجات الفعلية، مما يظهر من فائض يتمثل في المخزون السلعي أو تراه العين من طول فترات الانتظار لسيارات الأجرة داخل صنعاء أو بين الأقاليم، وحتى بالنسبة لسيارات النقل.

وقد يكون من السهل أن يقرأ الباحث سيناريو تلقائية التطور الاقتصادي في اليمن، فهو لن يختلف عن سواه من الدول النامية. ولكن الخصائص الذاتية للبنية الاقتصادية والاجتماعية لليمن يمكن (إذا ما توافرت الضمانات) توظيفها لتحقيق نموذج لبلد صغير يخطو نحو التنمية المستقلة. وهذه الضمانات كما حاولنا تطويرها ـ تتلخص في أن يبلور المجتمع مجموعة لاحتياجات اليمنيين الاساسية، وتجانس المجتمع اليمني فضلاً عن حرمان غالبية السكان من المستلزمات الأولية للمعيشة قبل الثورة، يجعل مهمة تحديد وقياس هذه الاحتياجات للفئات المختلفة أمراً أقل صعوبة من مجتمعات أخرى. وربما بفضل هذه الخصائص يمكن بجدية أن يتم «ترشيد» وضبط أنماط الانفاق اتساقاً مع توفير الاحتياجات الانسانية ومع أنماط سلوك وقيم المجتمع المستقرة. وعلى المجتمع عندئذ تعبئة موارده الذاتية المتيسرة لتطوير الانتاج بما يلائم احتياجاته، ويستوجب هذا أن توسع الدولة دورها الانتاجي، من خلال ادارة شاملة للاقتصاد القومي تقوم على التخطيط لتوجيه الموارد لاشباع الاحتياجات التي تم حصرها.

وبديهي أن ما نراه سبيلاً الى بلوغ التنمية المستقلة ليس بجديد على المتابعين للفكر التنموي الدارج أو المعاصر، ولكنه قد يستحق التأمل ـ ربما من جديد ـ كقراءة في تطور تجربة اليمن في العقد الماضي وما قد تضيفه الى هذه الاستخلاصات المعروفة

تعقيب

د. عبدالعال الصكبان (*)

جاءت الورقة محاولة جادة لإلقاء المزيد من الضوء على مسار التنمية في الجمهورية العربية اليمنية وان تضمنت اختلاف المواقف من مختلف القضايا التي ناقشتها. ولعل مرد ذلك الى اختلافات في اجتهادات كلا من كاتبيها فجاءت الورقة توفيقية في منهجها العام.

وبادىء ذي بدء يلاحظ على الورقة انها تفترض في القارىء اطلاعه على مجمل اساسيات الاقتصاد اليمني بما في ذلك عدد السكان ومعدل الدخل الفردي، وتفترض في القارىء ايضاً أن يعرف أن هناك مصطلحاً مستقراً ومحدداً للتنمية المستقلة وكل ذلك يحتاج الى ايضاح.

وعلى الرغم من البعد الاجتماعي الواضح الاثر في تشكيل فكر الورقة فإنها ارتضت لدراستها أن تنصب على دراسة الفجوة بين احتياجات (استهلاك + استثمار) الاقتصاد اليمني وبين الموارد المحلية الذاتية (الانتاج المحلي الاجمالي). وهذه الفجوة هي التي تحدد مدى قدرة المجتمع على تحقيق التنمية المستقلة.

تقول الورقة ان اليمن يستطيع أن يبني خطة تنموية مستقلة، لأن اليمن خرج بعد الثورة الى الواقع متحللاً من روابط التبعية التقليدية، وكأن روابط التبعية تسمح لمن يريد أن يتحلل منها أن يستأذن في ذلك في اسلوب كريم أو أن يحدثه بمجرد الثورة، والحق أن الامر ليس كذلك، واحيل في هذا إلى مناقشات الندوة.

وعلى الرغم من أن الورقة ترى أن تحقيق التنمية المستقلة مرهون بعاملين رئيسيين هما: تفاعل القوى الاجتماعية اليمنية وطبيعة مفهومها ورؤيتها للمستقبل المنشود وخططها لبلوغه، فإنها قد اقتصرت على الجانب الاقتصادي كمحدد لمدى قدرة المجتمع على تحقيق التنمية

(*) مستشار اقتصادي ـ بغداد.

المستقلة. ولا ريب أن مجرى المناقشات في الندوة واتجاه الفكر في اطارها لا ينسجم مع تقييد الورقة لأفاق ابداعها الاجتماعي.

انطلقت الورقة من واقع ان الاقتصاد اليمني مر بظروف نموذج الفجوة المزدوجة في مرحلتين رئيسيتين هما: المرحلة الاولى الممتدة بين عام ١٩٧٣ وعام ١٩٧٨ حيث كانت عوائد عوامل الانتاج من الخارج كافية لتغطية الادخار المحلي السالب. كما انها ساهمت في تجميع احتياطي من العملات الاجنبية. أما المرحلة الثانية فتبدأ من عام ١٩٧٩ حيث عجزت فيه عوائد عوامل الانتاج من الخارج عن تغطية فجوة الموارد واضطرت الدولة الى اللجوء الى الاقتراض الخارجي المكثف من جهة، واستنزاف الاحتياطي العالمي من جهة أخرى.

وانتهى استعراض الورقة الى أن هناك ثلاثة اعتبارات ستحدد الاجابة عنها حجم الفجوة ومسار التنمية في المستقبل.

١ ـ مدى نجاح توجيه التنمية لاشباع الحاجات الاساسية للانسان اليمني.
٢ ـ مدى النجاح في توجيه التخطيط لايجاد الاتساق بين محتوى الانتاج ونمط الاستهلاك الرشيد!.
٣ ـ مدى النجاح في تعبئة الموارد الذاتية لتحقيق نمط الانتاج والاستهلاك الملائمين.

واعتبرت الورقة أن هذه هي شروط التنمية المستقلة التي يخيل للقارىء أن الورقة تجعلها رديفاً للاستقلال السياسي وهو أمر فيه نظر.

لكن الأهم من ذلك ان الورقة رأت، وعن عمد، عدم البحث في مدى الحاجة الى اطار اقليمي قومي مساند لتحقيق التنمية المستقلة لأن هذا الامر رغم أهميته، لن يكون له محل في اهتمام الورقة دون ان نقف على سبب محدد لذلك، ففصلت الورقة بذلك عن التنمية المستقلة أحد ضماناتها، لأن من المعروف في تطور الفكر التنموي أن متطلبات الاعتماد الذاتي على النفس أمر ليس في مقدور قطر بمفرده ان يوفرها من حيث الاساس. واليمن، وبموقعه الجغرافي لن يقدر، وبمجرد قرار منه فقط، ان يمنع الآخرين من فرض التخلف والتجزئة عليه. ولا يحميه من ذلك أن تتجاهل الورقة أو ان يسكت عنه المعقب، وتاريخ الحرب الاهلية في اليمن فيه التفصيل الذي يغني عن الاجمال.

وقبل الدخول في التفاصيل وفي ماهية الحاجات الاساسية وما قيل في الورقة عن سهولة تحديدها بالنسبة لليمن، فما يستقر في التجربة أن معظم هذه الحاجات، كما يقول د. محمد محمود الامام في ورقته امام هذا المؤتمر، هي لقطاعات ذات طبيعة محلية، وهي في نموها تولد طلباً على مستلزمات، إن لم تنتج محلياً، فلا بد من استيرادها، ومن هنا نعود ونرتبط بجدية بالمشكلات التي أثارها كل من نموذج الاحلال محل الواردات والتوجه نحو التصدير.

على أي حال، فإن الورقة تتبعت الاعتبارات الثلاثة وسنحاول ان نطرح هنا تعليقنا على كل منها حسبما وردت في الورقة.

١ ـ ملاءمة نمط الانتاج والاستهلاك

ترى الورقة ان الملاءمة بين هذين النمطين وايجاد العلاقة الصحيحة بينهما يمثل محوراً رئيسياً لكسر طوق الخنوع المتوقع لقانون تقسيم العمل الدولي والاندماج في السوق الرأسمالية والتبعية لها.

وببساطة تقرر أن ذلك يتم من خلال:

أ ـ التخلي عن الاقتناع السائد بصعوبة التأثير في نمط الاستهلاك.
ب ـ زيادة مرونة الجهاز الانتاجي.

لكن كلا الامرين ليس أمراً ميسوراً، لأنهما جوهر عملية التنمية والتخلص من التبعية الفكرية والتجارية للخارج. ولو كان بالإمكان اقناع الامم بتغيير انماط استهلاكها بالوعي والارشاد أو بالسلطة والبطش، لما تردد الحكام في العالم الثالث من اتباع كليهما لان اتباع كلا الاسلوبين لم يفلح، وبديلاً عنه يسقط النظام حالما يتخطى المواطنون حاجز الخوف وهي مرحلة تطول وتقصر من قطر الى آخر ومن طرف الى آخر. كما أن زيادة مرونة الجهاز الانتاجي هي في الواقع عملية التنمية المتوازنة التي لا تبدأ الا بمتطلبات ولا تصل الى أهدافها الا بمتطلبات. ويدور العالم الثالث كل يوم بين استبدال فلسفة بأخرى واستراتيجية بغيرها، وانتهت كل جهود التنمية فيه الى تلازم الفقر والتبعية بديلاً للتنمية والاستقلال.

وتزداد صعوبة الأمر في اليمن لأنه يكاد يكون البلد الوحيد كما تقول الورقة الذي يفوق انفاقه الاستهلاكي الاجمالي انتاجه المحلي. كما أن معدل الانفاق الاستهلاكي النهائي قد ارتفع من ١١٣ بالمائة في بداية الخطة الخمسية الاولى ١٩٧٥/١٩٧٦ ـ ١٩٨٠/١٩٨١ ليصل الى ١١٦ بالمائة في نهايتها، وعلى الرغم من أن المستهدف كان خفض هذا الاستهلاك الى ٩٧,٥ بالمائة ليترك هامشاً ادخارياً مقداره ٢,٥ بالمائة. وهكذا ذهبت الورقة الى القول: «وفيما يبدو، فإن التلقائية التي تركت للانفاق الاستهلاكي ـ الى جانب سهولة تمويل عجز الموارد قد فرضت نمطاً اصبح من الصعب تعديله،» وقالت: «وفي غياب ادوات فعالة للسياسة الاقتصادية للتأثير في مسار المتغيرات الاقتصادية المختلفة، فليس هناك ما يضمن بلوغ اهدافها».

لكن الورقة مع ذلك لا تيأس، فقد وجدت أملاً في الحملة الواسعة النطاق التي بدأت بترشيد الاستهلاك واتباع بعض الاجراءات لتقييد الاستيراد، حيث انخفض الاستهلاك الحقيقي (الخاص والعام) الاول خلال العقدين الماضيين حيث بلغ الانخفاض في معدل نموه السنوي بنسبة سلبية هي ٥ بالمائة عما كان عليه عام ١٩٨٣ وتوقعت الورقة المعدل نفسه في عام ١٩٨٥.

وهكذا يبدو أن العامل الاول في الدائرة الداخلية لم يتم انجازه على النحو الذي ارتضته الورقة كركن من اركان التنمية المستقلة ولنتابع العامل الثاني.

٢ ـ دور الدولة

من غير أن تعلن الورقة فكرها السياسي، توحي أن الطموح الى البرمجة والتخطيط كطريق للتنمية المستقلة هو الذي يحكم منطلقاتها. ويبدو هذا الاستنتاج من استعراض محتوى الورقة بشأن دور الدولة.

فدور الدولة قد تركز في بناء المرافق الاساسية والعمل على توفير الخدمات العامة، مما ادى الى ايلاء اهتمام محدود نسبياً للنشاط الانتاجي في قطاعاته المختلفة.

على أي حال، فإن دور الدولة استغرق كما تقول الورقة، ٥٢ بالمائة من اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في الخطة الاولى، وارتفعت هذه النسبة الى حوالى ثلثي الاستثمارات المنفذة في الاعوام ١٩٨١ ـ ١٩٨٣. وقد كان احد أسباب هذا الارتفاع ما لاحظته الدولة من انخفاض في نسبة استثمارات القطاع الخاص فعوضت عن ذلك بزيادة استثمارها.

وعلى الرغم من هذا الدور الفعال للاستثمار الحكومي، فإن الورقة تريد بعض التطوير فيه لأنه يهتم بمتطلبات البنية الاساسية والخدمات بينما تترك الدور الاكبر في القطاع الصناعي للاستثمار الخاص، لأن: «هذا التقسيم للوظائف يحدد بدوره شروط التراكم وامكان انجاز تنمية حقيقية في المستقبل». فاستثمار الدولة لا يولد دخلاً كبيراً يمكنها من زيادة اعادة الاستثمار، ولكنها في الوقت نفسه تساعد في تحقيق، وفورات اقتصادية، بما يؤدي الى زيادة ارباح المشروعات الانتاجية التي يترك للافراد مجالات الاستثمار فيها.

وواضح من كل هذه الاتجاهات ان الورقة تنحاز الى دور أكثر فاعلية للدولة كطريق يتم انجاز التنمية الحقيقية من خلاله في اليمن. لكن متطلبات التنمية المستقلة في اليمن تبدأ من وحدتها مع ذاتها ـ وحدة اليمن ـ ومن وحدتها مع امتها. لذلك، فإن اختيار التخطيط المركزي ليس اختياراً اقتصادياً مجرداً، وانما هو اختيار في اطار تصور مسبق للاحداث والنتائج.

وعلى أي حال، فإن حالة اليمن تكتسب وضعاً خاصاً يتصل باعتمادها المتزايد على القروض والمعونات الخارجية وارتباط هذه القروض والمعونات بنمط لعلاقات الانتاج وهو نمط لا يدعم اتجاهات الورقة.

ومع ذلك يبقى مشروعاً للورقة ان تنتهي إلى أن مستقبل التنمية يتطلب ليس الاقتناع بأن الانشطة الانتاجية وبخاصة الصناعية هي مجال القطاع الخاص، وأن مهمة الدولة في بداية التصنيع والتنمية هي «خلق» و «تشجيع الرأسمالية المحلية»، وانما بالاقتناع بضرورة تكريس جهدها لتنظيم دورها الانتاجي بعرض خريطة الاحتياجات الاساسية للمجتمع باستخدام موارده المتيسرة والممكنة، وبمشاركة فعالة من قبل غالبية ابنائه.

٣ ـ تلقائية التطور الاقتصادي

ذهبت الورقة الى أن التباين بين نمو الموارد وهيكلها، وبين الاستخدامات تؤدي الى تزايد درجة فجوة الموارد وبخاصة فجوة النقد الاجنبي والمكون الاقتراضي. وهذا يعني أن التلقائية المرجوة لم تتحقق وان الذي تحقق هو التلقائية الاقتصادية، وانه لا بد من تركيبة تراعي الحاجات الاساسية للمواطنين. وهكذا تقف الورقة في النقطة التي ظهر فيها عجز الجهد التنموي عن انجاز متطلبات التنمية.

وهكذا ومن جديد، تعود قضية الوحدة العربية كمخرج وحيد لكل جهود التنمية العربية، بها الاستقلال وبغيرها الضياع.

ارجو أن أكون قد أثرت بعض مجالات لتعميق استفادتنا من هذه الورقة وما جاء بها من منطلقات، فحسبها انها من اليمن فكراً واجتهاداً بعد أن رأى ابناؤه نور العالم واتصلوا به بثورة مقدامة اطاحت بأعتى نظم التخلف في الكون. إن من ينجز ثورة كثورة ايلول/ سبتمبر ١٩٦٢ جدير بأن ينجز مهام التنمية المستقلة في اطار اعتماد عربي جماعي على الذات.

المناقشات

١ ـ محمد محمود الامام

إذا صح أن اليمن استطاع الحد من مديونيته الخارجية في الماضي خلال فترة توافر تحويلات العمال المغتربين، فهل يتوقع الاستمرار في هذه القدرة مستقبلاً عند تراجع تلك التحويلات مع احتمال تناقص التدفقات من الموارد المالية من البلدان النفطية؟

٢ ـ ابراهيم العيسوي

أريد أن أثير نقطتين لهما أهمية نظرية:

النقطة الاولى: حول تفسير التخلف في اليمن. فقد درجنا ـ وهذا ما تردده الورقة في ايجاز ـ على اعتبار اليمن حالة خاصة من حالات تفسير التخلف بالاستعمار والتبعية. وكنت اتوقع من الورقة المزيد من التفصيل في هذا الشأن، وربما شيئاً من التمحيص والمراجعة لهذه المقولة. وفي هذا الصدد ما سر المفارقة بين حالة اليمن وحالة اليابان؟ فهناك تشابه في الكثير من الظروف بينهما مثل العزلة وعدم التعرض للاستعمار وفقر الموارد، فلماذا تطورت اليابان بينما ظلت اليمن متخلفة؟

النقطة الثانية: تتعلق بما جاء في الورقة من أن شروط التنمية المستقلة هي بلورة تركيبة من الاحتياجات الاساسية وتخطيط الانتاج بما يلائم هذا النمط وتعبئة الموارد لتحقيق نمط الاستهلاك ونمط الانتاج المرغوبين. فهل هذه شروط حقاً، أم هي مواصفات لبعض وليس كل ما يحدث اثناء تحقيق التنمية المستقلة؟ فالاصل أن الشروط سابقة على المواصفات. ومن بين الشروط مثلاً التغير في هيكل السلطة. فهل حدث في اليمن تغير في هيكل السلطة، وفي محتواها الاجتماعي، محبذ للتنمية المستقلة؟

٣ ـ عبد المنعم السيد علي

يبدو أن البحث قد ركز على العوامل الاقتصادية. فقد كان ضرورياً التوكيد على اهمية الاستقرار السياسي في مثل هذا البلد الذي مر بفترات طويلة من عدم الاستقرار. كما كان ضرورياً الاشارة الى نوع التوجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي للقطر وما يترتب على ذلك من آثار على عملية التنمية في القطر مقارنة مثلاً بالوضع في القطر الشقيق الآخر وهو اليمن الديمقراطية حيث يختلف هذا التوجه بشكل أساسي عنه في الشمال. ولا بد كذلك من اعطاء أهمية للمستوى الذي بدأت منه التنمية في القطر، والنظر الى الظروف التاريخية التي مر بها القطر، وطبيعة الشعب وحيويته وتطلعاته. كما يمكن اثارة تساؤل عن اثر العامل الخارجي في تحريك الوضع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، حتى ولو كان هذا العامل هو الاستعمار. وفي هذا الصدد، ألا يثبت ذلك ان عوامل التخلف الاقتصادي قد تكون محلية أساساً كما سبق لبعض الكتاب العرب أن بينوه بالبرهان القاطع؟

٤ ـ عبد الرازق حسن

تحتاج اليمن العربية منا اهتماماً خاصاً، للظروف الاستثنائية التي عاشتها، بل والتي تعيشها الآن. لقد كانت اليمن منغلقة على نفسها، بعيدة عن التيارات العالمية لسنوات طويلة، واذا كان الانغلاق قد حفظ لها استقلالها الا انه قد ادى بها الى نوع من الجمود غير الطبيعي في ظروف عالمنا المعاصر.

وبعد أن انفتحت اليمن على العالم بعد ثورة ايلول/ سبتمبر ١٩٦٢ بدأت تنتعش بعض الشيء، غير انها ما زالت تواجه مشاكل كثيرة يمكن تلخيصها في الآتي:

أ ـ تحكم القبلية، وضعف الحكومة المركزية. ويؤدي هذا الوضع الى قيام علاقات اجتماعية معينة يحتاج تغيرها الى وقت ليس بالقصير.

ب ـ تخلف البنى الاساسية، وإن كانت تبذل جهود ضخمة منذ التخلص من الحكم الامامي لتحسينها.

ج ـ هجرة الاعداد الكبيرة من اليمنيين الى الخارج، للعمل في مختلف البلدان، الشرق الاوسط، شرق افريقيا، جنوب شرق آسيا، الولايات المتحدة، ويتميز المهاجرون اليمنيون بالقدرة الكبيرة على العمل، والميل الكبير للادخار، ونتيجة للارتباط القبلي والاسري القوي فإنهم يقومون بتحويلات ضخمة لوطنهم، وتعتبر هذه التحويلات عنصراً أساسياً في تغطية جزء من تكلفة الواردات الخارجية. ولم تظهر مشكلة من الهجرة في الماضي حينما كانت اوضاع الحياة جامدة، غير أن الموقف تغير في السنوات الاخيرة حينما بدأ تنفيذ مشروعات للتنمية، زادت تكلفتها نتيجة هذه الهجرة، وإن كان يتم تغطية بعض العجز من خلال انتقال عمالة اجنبية من بعض الدول الآسيوية.

د ـ نتيجة الظروف الاجتماعية وعدم ادراك اهمية التنظيم، يلمس الانسان سيادة اللامبالاة، والبيروقراطية، والتسيب، وعدم الانضباط، وهذه الامور تضعف من الرغبة في اقامة مشروعات استثمارية كبيرة في البلاد. والملاحظ أحياناً حينما يقرض بلد أجنبي لتنفيذ مشروع ما، انه يترك الامر لاصحاب المشروع بتنفيذه بالاسلوب الذي يرونه، حتى باستقدام العمالة الاجنبية، من دون اكتراث باشتراط وجود الوطنيين في مختلف مراحل التنفيذ.

هـ ـ من اكثر المشاكل المعوقة للقيمة، استهلاك القات، فبعد ان كان اليمن من اشهر بلدان العالم في انتاج البن، اصبح ما ينتجه ضئيلا، ولم يأخذ من الاهتمام ما يقتضيه هذا المحصول الهام، بل على العكس تركت الحرية للملاك في انتزاع شجر البن وزراعة القات محله، ويحتاج تغيير هذا الوضع الى جهد خاص سياسي واجتماعي.

و ـ لقد بدأ النفط في الظهور في اليمن، غير أن الذي يقوم بالبحث والتنقيب شركات امريكية وفرنسية، ويقتضي الامر أن يكون للدولة دور في عملية الاستغلال، وقد تكون هذه فرصة طبيعية لتأهيل مجموعات من العاملين اليمنيين لممارسة هذا النشاط.

ز ـ ليس هناك توازن بين واردات اليمن وصادراتها، وتعتمد الحكومة كما ذكرنا على تحويلات المغتربين، وعلى المعونات التي تحصل عليها من بعض الدول، عربية وشرقية وغربية، اضافة الى الاقتراض في حدود محدودة.

ح ـ على الرغم مما أثير بعد استقلال اليمن الديمقراطية عن توحدها مع الشطر الشمالي، إلا أن الاختلافات الايديولوجية ما زالت تحد من التوحد، ومع ذلك، فإن الارتباط الطبيعي بين شطري اليمن وبين الاسر فيهما، يتطلب بذل جهود مشتركة في مختلف الميادين بشكل اكثر جدية مما يحدث الآن.

ط ـ من غير الممكن قيام الجمهورية العربية اليمنية بتنفيذ أي برنامج للتنمية المستقلة لصغر مساحتها، وقلة الموارد المتيسرة حالياً فيها. ولا مفر لتحقيق هذا الهدف من أن تكون جزءاً في كيان اكبر، وهو الوطن العربي.

٥ ـ جورج العبد

لدي ملاحظتان: الأولى تتعلق بالمخاطر الناجمة عن ارسال العمالة والاعتماد على التحويلات الخارجية لا سيما في الحالة التي نحن بصددها وهي تجربة جمهورية اليمن العربية. إذ أن هجرة العمالة وبالكثافة والحجم اللذين تميزت بهما هجرة العمالة اليمنية ليس الى البلدان العربية المجاورة وحسب، ولكن إلى عدد من البلدان الاخرى أيضاً، تقترن بثمن باهظ يدفعه البلد المرسل لهذه العمالة والذي ربما يفوق الفوائد التي يجنيها منها. ونقطة الاساس هي أن هذه الهجرة تحدث اختلالاً خطيراً في التكوين الهيكلي للقوة الانتاجية في البلد المرسل، إذ تستقر القدرة الانتاجية الرئيسية خارج البلد، بينما يبقى مركز الثقل للقوة الاستهلاكية في

داخل البلد نفسه حيث تنمو وتتصاعد نتيجة لتدفق التحويلات من الخارج. وهذا بالطبع لا ينكر تعاظم الانفاق الاستثماري أيضاً نتيجة لتوافر موارد الادخار من الخارج، ولكن الاستثمار ذاته يخضع ايضا للمؤثرات نفسها، ولهذا، فإن ادخاله في التحليل لا يغير في الامر شيئاً جوهرياً. وعلى أي حال، فإن تعاظم الانفاق المحلي الذي تموله التحويلات الخارجية، اضافة الى الكثير من المساوىء والمحاذير التي قد تثار حولها، يحدث تغييرات أساسية في منظومة الاسعار والتكاليف، وبخاصة فيما يخص كلفة العمالة وسعر الصرف، تتكرس بعد فترة بحيث يصعب اعادة تنظيمها في اتجاه نمط اكثر اتزاناً. وبهذا، فإن نظام الحوافز، وهو المحرك الاساسي للانتاج والاستهلاك الخاص، كما ان منظومة الاسعار (الصريحة منها أو الظلية) وهي المؤشرات الاساسية للتخطيط السليم في القطاع العام، أقول ان هذه المؤشرات تتعرض لتشويه كبير يؤدي الى خلل في نظم الانتاج والاستهلاك والتوزيع بما يعيق عملية التنمية بل وقد يعطلها في فترة تدفق الاموال من الخارج، بل بوجه خاص في الوقت الذي قد يلي هذه الفترة وعندما يحاول البلد المرسل للعمالة الاستفادة من خبرة العائدين وبناء اقتصاد وطني متكامل.

الملاحظة الثانية تتعلق بدور الدولة في الاقتصاد اليمني ولا سيما حيث يوصي البحث بتوسيع وتدعيم دور الدولة في النشاط الانتاجي وزيادة الدخل العام، وعدم ترك مسار المتغيرات الاقتصادية الاساسية لآلية جهاز السوق. وسؤالي هو: ماهو الرأي في التوزيع المتزن لدوري القطاع العام والخاص في اطار الظروف الموضوعية لجمهورية اليمن؟ اطرح هذا السؤال من منظور معرفتنا بوجود قطاع خاص حيوي في اليمن ومن منطلق علمنا بحداثة جهاز الدولة في اليمن وحدود امكانياته في ادارة النشاط الانتاجي؟ (ولا أتعرض أبداً هنا لدور القطاع العام بل ولمسؤوليته الاساسية في السيطرة والتحكم بنشاطات أخرى في المجتمع اليمني كما في غيره من المجتمعات النامية).

٦ ـ ابراهيم سعد الدين

لقد انعزل اليمن عن العالم لفترة طويلة. وقد أدى ذلك إلى اثارة تساؤل حول صحة او عدم صحة القول بأن الاندماج في السوق العالمي هو سبب التخلف، أو أن الانفصال عن السوق الدولي هو شرط لاحداث التنمية المستقلة. وفي هذا المجال لا بد لنا ان نحذر من تعميمات غير صحيحة. فإن القول بأن الاندماج في السوق العالمي الرأسمالي يؤدي إلى نزوح الارباح والفائض من الدول المستعمرة او شبه المستعمرة الى دول المركز لا يعني بحال من الاحوال أن أسباب التخلف هي خارجية فقط. وعن حال اليمن، فإن العزلة لم تكن لحماية نوع من التقدم المستقل، وانما نتيجة لنظام سياسي اتصف بالاضطهاد العنيف للسكان مما ادى الى تجمد التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتقهقر المجتمع اليمني، كما أدى الى نزوح القوى الانتاجية الحية من اليمن وتدني القدرة الانتاجية فيه. ومن ثم يمكن القول بأن ليس كل

انفصال عن السوق العالمي مؤد بالضرورة للتقدم. حتى ولو كان مثل هذا الانفصال في بعض الحالات شرطا لإمكان احداث التقدم.

المسألة الثانية هي ان اليمن بعد ثورة عام ١٩٦٢ قد حاول الخروج من نظام قبلي ورأس مالي ليلتحق بالعصر وليزيد القدرة الانتاجية فيه ولتحقيق درجة أعلى من الرفاهية لسكانه. ومن وجهة نظري أن الطريق الوحيدة المفتوحة للتقدم هي اما محاولة التنمية في اطار توجه رأسمالي، وهنا سيواجه اليمن اوضاع السوق الرأسمالي الدولي الحالية وعلاقاته الدولية ولا بد أن يتأثر بالضرورة بطبيعة العلاقات الرأسمالية الدولية المعاصرة.

السبيل الآخر هو محاولة التقدم في اطار توجه اشتراكي أو توجه بعد رأسمالي كما يقول البعض، وفي ظني أن ذلك غير ممكن لمجتمع في حجم المجتمع اليمني بخاصة مع تخلف القدرات الانتاجية فيه. ان مثل هذا التوجه لا يمكن ان ينمو الا في اطار عربي أكبر وهو غير متوافر حالياً. ويمكن أن نلاحظ أن اليمن الديمقراطية قد حاولت بناء نظام اشتراكي ولكن لم تحقق كثيراً من التقدم في هذا الاتجاه، وبقيت اليمن الديمقراطية معتمدة اعتماداً كاملاً على الاتحاد السوفياتي. ولا أرى من وجهة نظري سبلاً أخرى لتحقيق تقدم اقتصادي في اليمن الا من خلال احد الطريقين السابقين.

٧ ـ عارف دليلة

إذا كانت القاعدة تقول بأن الاقتصاد يفسر الواقع الاجتماعي والسياسي، فإنه في الدول المتخلفة قد تنعكس هذه القاعدة في كثير من الاحيان، حيث يصبح الواقع الاجتماعي او النظام السياسي، يشكل الاداة التفسيرية للواقع الاقتصادي. ويعتبر اليمن أهم الامثلة على هذا النموذج

ومن منطلق التنمية المستقلة، أعتقد أن أهم ما يثيره النموذج اليمني من اسئلة هو كيف استطاع المجتمع اليمني، والانسان اليمني، الحياة قروناً طويلة معتمدا على الذات في تأمين ضروريات الحياة والاستمرار بدرجة عالية من المنعة، حتى في ظروف شديدة التخلف، وفي مواجهة أقسى الظروف الطبيعية، ثم انقلب وخلال سنوات قليلة إلى أكثر المجتمعات أو البشر في العالم اعتماداً على الواردات حتى في سد أشد الضروريات الغذائية. حتى ان المساحات القليلة الصالحة للزراعة تحولت بفضل الوفرة المالية تحت الريعية، كما يقول د. خالد المنوبي، من زراعة بعض المنتوجات النافعة، كالبن اليمني الشهير عالمياً الى زراعة القات، الذي اصبح أهم انتاج وطني والاعتماد في ضروريات الحياة بعد ذلك على المستوردات.

أما من الجانب السياسي، فمن الضروري جداً بخصوص البلدان العربية بشكل عام، وهنا اليمن بشكل خاص، دراسة الدور الموجه الذي لعبته القوى الخارجية، وبالتبعية ايضا السلطات الرسمية بكل وعي وتخطيط في اشاعة السلبية والانحلال في شخصية المواطن

العربي، وهنا، اليمني، لتكريس الصفات السلبية ولتسريع انهيار ما تبقى في هذه الشخصية من القيم الايجابية، وبالاخص قيم العمل والواجب الاجتماعي وابدالها بقيم الارتزاق والتعيش على انشطة وخدمات تشترط أول ما تشترط الانسلاخ من نظام القيم الذي استطاع أن يحفظ للمجتمع والانسان طيلة قرون تماسكه وصلابته حتى يصبح اكثر استسلاماً لتقبل المصالح المهيمنة واسهل منالا لمختلف اشكال الغزو الخارجي، الاقتصادي والسلوكي والاخلاقي والثقافي. . الخ، بحيث يفتقد المجتمع ادنى درجات المناعة والمنعة، ويقع في أشد حالات الاغتراب.

خلاصة القول، في النموذج اليمني، ومن منطلق التنمية المستقلة، كان من الاجدى استخدام التحليل الاجتماعي والسياسي كمفتاح وأداة رئيسية في فهم وتفسير الواقع والحكم على عوامل الاستقلال أو التبعية.

٨ ـ مكرم فؤاد صادر

إن تحويل الفائض الى الخارج لا يتم في فراغ ويحتاج الى اقنية وشبكات. وإذا وضعنا جانبا التبادل السلعي الذي يظل بالطبع الآلية الاهم لاستنزاف اقتصاديات العالم الثالث في تعاملها غير المتكافىء مع الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة، فإن آلية التحويل التي تتم من خلال الشبكة المالية والمصرفية لا تقل أهمية، بل وتتصاعد أهميتها. ونلاحظ ضمن هذا الاطار أن بلداً فقيراً كاليمن يصدر رؤوس الاموال بخاصة القصيرة الأجل الى الاسواق المالية العالمية عبر الوفورات بالعملة الاجنبية التي تجمعت له خلال الحقبة النفطية، كما تثبت ذلك بعض الدراسات ومنها تلك التي قام بها د. رياض طبارة والتي نشرتها الاكوا (لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا). ونلاحظ انه خلال فترة السنوات الماضية سمحت السلطات اليمنية العربية للمصارف العالمية ان تدخل الى السوق الوطنية عبر اقامة الفروع أو فتح مكاتب التمثيل والارتباط. وهذه المصارف طبعاً، كما حدث بظل قوانين الانفتاح في مصر، لم تأت الى اسواقنا لتساهم في تمويل التنمية او المشروعات الصناعية والزراعية المفيدة والمنتجة، بل لامتصاص المدخرات السائلة الوطنية ولتحويلها الى مراكزها الام. كما وأن تكثيف الشبكات المصرفية وشبه المصرفية (المصارف، بيوتات الوساطة المالية، شركات التأمين. . .)، تسمح للمدخرين المحليين في ظل انظمة الاتصال والبث وتحليل المعلومات بكلفة منخفضة ليس بمعرفة ما يجري في الاسواق الدولية والبورصات العالمية من تقلبات في اسعار العملات والفوائد والاسهم والسندات فقط، بل وبالتدخل مشترين أو بائعين للخدمات والمنتوجات المالية المستحدثة كالـ (Futures) والـ (Swaps)والـ (Options) وذلك بمجرد ضغط زر جهاز الرويتر الـ (Telerat).

وبالتالي، من المهم جداً لبلداننا ان تتنبه لهذه الاقنية وأن تحد أو تمنع صراحة من توسعها وانتشارها كخطوة في اتجاه محاربة التبعية وتحويل الفائض. بخاصة وان الاوساط المالية

العالمية بدأت بهجمة جديدة على وطننا العربي باتجاه تطوير ما يسمى بالخدمات المالية العالمية (International Financial Services) وتندرج في هذا الاطار الندوة التي اقيمت مؤخراً في البحرين (Retail Banking) وخطورة توسيع وترويج التعامل بهذه الادوات المالية التي تتحكم بها مجموعة قليلة من بيوتات الوساطة كـ (Merrill Lynch) و(Salomon Brothers). أنها تأتي في فترة انحسار الموارد والفوائض النفطية العربية التي كانت تتخذ شكل ايداعات لدى المصارف العالمية وتهدف في المرحلة القادمة الى استنزاف مدخرات الافراد والقطاع الخاص الداخلية والتي قد تكون الوحيدة المتبقية لنا لتمويل التنمية.

٩ ـ عبد العال الصبكان

يجب ملاحظة ان الاقتصاد اليمني قد حقق درجة معينة من الوجود الذاتي، والحكم عليه بالمعايير التي وردت في المناقشات يتضمن ظلماً للتجربة وفيه ايذاء للانجاز الذي تحقق في اليمن. اليمن خرج من حالة اللاوجود الى حالة استشعار الوجود. وما تم انجازه في اليمن هو انجاز كبير جداً.

النقطة الاخرى التي أريد قولها، إن تحويلات اليمنيين الى اليمن كانت تتم من قبل النفط وستبقى بعد النفط نظراً لعلاقة معينة بين العمالة اليمنية المهاجرة للخارج وبين الداخل، وبالتالي، فإن أي تحليل لاقتصاديات اليمن يجب ان يأخذ بالاعتبار أن هناك مصدراً معيناً من هذه التحويلات يبقى مستمرا طالما وجدت قوة عمل يمنية تعمل بالخارج، وهو امر تؤكده تجمعاتهم في السعودية في الوطن العربي، في آسيا وأوروبا وأمريكا خارج الوطن العربي.

١٠ ـ عبد العزيز السقاف يرد

قبل أن أخوض في النقاط الهامة التي تطرق اليها المناقشون، أود طرح رأيي بأنه لا تعارض بين تحقيق التنمية المستقلة، وبين ارتفاع درجة الاندماج بالاقتصاد العالمي. فالتنمية المستقلة لا تشترط الاستقلال الكامل عن بقية العالم فهذا غير ممكن وغير مطلوب. ومن هذا المنطلق اجد الجمهورية العربية اليمنية قد خطت نحو تحقيق التنمية المستقلة، وقد سهل ذلك استفادتها من المعطيات والاعتبارات الشرقية والغربية والعربية على حد سواء. تمثلت تلك الاستفادة أساساً في الاندماج بالسوق العالمية وحصول اليمن على مساعدات غير مشروطة من الانظمة السياسية الدولية المختلفة ومؤسسات ومنظمات التنمية العالمية والبلدان العربية. كما تمثلت بزيادة التبادل التجاري بين اليمن وبقية الدول اضافة الى انتقال مئات الآلاف من اليمنيين للعمل خارج اليمن واستقبال اليمن لأعداد متزايدة من العمالة العربية والاجنبية. كل تلك التطورات وغيرها قد ساعدت على الدفع بالجمهورية العربية اليمنية نحو التنمية

المستقلة. فمن جهة، ساعدت الموارد المالية والبشرية الجديدة على زيادة قدرة اليمن في تعبئة وتنشيط جميع عناصر التنمية لخدمة المجتمع. ومن جهة اخرى، ساعدت الظروف الجديدة على كسر عزلة اليمن عن المحيط العربي وجعلته يتفاعل - تأثيراً وتأثراً - بشكل متزايد.

فيما يخص تأرجح الورقة بين موقفين سياسيين حول النظام الأفضل كإطار عام لتحقيق التنمية، أرى أنه لا يوجد تناقض بيني وبين زميلي د. عثمان محمد عثمان. كلانا يشدد على نظام الاقتصاد المختلط. إلا أنه يرجح أهمية التخطيط المركزي في ظروف الدول المتخلفة، واشدد أنا على أهمية آليات السوق في ظروف حكومات لا يؤدي تدخلها الا الى تعقيد بيروقراطي يعجز عن التحكم بظروف السوق مثلما هو عليه الحال في اليمن.

تحدث د. محمد محمود الامام عن الازمة المقبلة حين ذكر ان فرص العمالة لليمنيين في البلدان النفطية قد تقلصت بشكل ينذر بالازمات. إلا أني أود الاشارة الى أن اليمن قد اكتشف النفط والغاز وبعض الثروات المعدنية التي ولا شك ستكون من الموارد الجديدة التي سيعتمد عليها في جزء من الخطة الخمسية الثالثة ١٩٨٧ - ١٩٩١ والخطط التي تليها.

آثار د. عبد المنعم السيد علي قضايا سياسية اكثر منها اقتصادية. فالتوجه السياسي والاقتصادي للنظام ورد في اطر كثيرة أهمها الخطط الخمسية والتصريحات المتلاحقة للمسؤولين. أما قضية الدفع بتيارات الوحدة بين شطري اليمن وبقية البلدان العربية فهذه هي سياسة الدولة رسمياً، وإن كنت شخصياً أجدها تتجه في طريق مسدود. فتناقض الانظمة العربية يحول دون تبلور وتطور العمل الوحدوي. لذلك يمكننا مرحلياً المساعدة في هذا المجال بالدفع بسياسة حسن الجوار بين الاقطار العربية، قناعتي الشخصية هي أن الخلافات العربية وتفنن الانظمة العربية في مضايقة بعضها البعض هي وراء الضعف العربي الحالي. لذلك، لو ركزنا جهودنا على ضرورة اعتماد سياسة حسن الجوار بين الاقطار العربية، فهذا انجاز كبير. هذا لا يمنع العمل على تحقيق الوحدة مستقبلا، وإن كان هناك من يرى أن حسن الجوار هو ستار لاضفاء الشرعية على التجزئة القطرية العربية. ففي نظري هذا غير صحيح بخاصة وإن الانظمة العربية قائمة على أساس الامر الواقع وليس على أساس شرعية النظام.

د. جورج العبد تطرق الى مخاطر الاعتماد على التحويلات الخارجية بخاصة في ظروف تقلص فرص العمل امام العمالة اليمنية في البلدان النفطية المجاورة. ثم ماذا يحدث عند عودة مئات الآلاف من المهاجرين؟ طبعاً، هذا من الامور المقلقة للمسؤولين اليمنيين، ويجري العمل على توسيع حجم الاقتصاد بالذات في القطاعات التي تتميز بكثافة عمالية بحيث يتم استيعاب أقصى عدد ممكن من العائدين. أما عن علاقة القطاع الخاص بالقطاع العام وحيويته النسبية، فهو على حق حين قال ان القطاع الخاص يتمتع بدينامية ومع ذلك لا يمكن تجاهل الدور المتنامي للقطاع العام.

د. ابراهيم سعد الدين يسألني عن الخيارات للاطر العامة. فهل الاقتصاد اليمني

يتـوجه نحـو نموذج اشـتراكي أو رأسمالي؟ أظن ان الاجـابـة واضحـة. فـالنـظام الاقتصـادي اليمني نظام مختلط ولكن الغلبة فيه لآليات السـوق أي انه رأسـمالي. ويحاول المجتمـع اليمني العمـل على تقـوية الارتبـاط بين الاقتصـاد اليمني ومحيـطه العـربي. وفي كـل الـظروف تبقى الأسس الاسـلامية في حـرمة الملكيـة الخاصـة مع القيـود المفروضـة عليها هي المـوجهة لـدفة الاقتصاد.

أمـا ما ذكـره د. عارف دليلة عن محـاولة بعض الاطـراف الخارجيـة لتمييـع وتحـريف الانسان اليمني مما يسهل السيطرة عليه وابعاده عن قدرته على الاعتماد على الذات التي كـانت حقيقة قائمة لقرون طويلة، فأنا اختلف معه في النقطتين. أولا لا أرى مؤامرة دولية لتحريف شخصية الانسان اليمني. إن تطور الانسان اليمني يأتي بشكل طبيعي نتيجة تفاعله مـع العالم ولا يجب أن نسمح بالتشكيك المبالغ فيه *(Paranoia)* أن يطغى على تفكيرنا. كـما ان اليمن لم يحقق كفاية ذاتية في الماضي إذ أن حياته كانت حياة فقر وحرمـان. أما اليـوم فالانسـان اليمني يغطي حاجته الاساسية في مختلف الجوانب وان كان عن طريق الاستيراد.

الفصل الرابع عشر

دور العمل العربي المشترك في تحقيق التنمية المستقلة

د. محمد محمود الإمام (*)

مقدمة

تأتي هذه الدراسة في ختام المحور الثالث للندوة الذي تضمن اضافة لها دراسات حول تجارب سبعة أقطار عربية، تأخذ في الاعتبار جوانب التعاون العربي على المستوى القومي وفي اطار التجمعات الاقليمية. وسوف نقسم دراستنا هذه على النحو التالي:

المبحث الأول: ويتناول مفهوم التنمية المستقلة بإيجاز مع ابراز المقاربة القطرية والمقاربة الاقليمية لذلك المفهوم.

المبحث الثاني: ويتناول مفهوم العمل المشترك، باعتبار أن هذا المصطلح قد زحف الى قاموس العلاقات العربية دون تأصيل نظري واضح. كما أنه يستعرض بإيجاز تطور ما يسمى بالعمل المشترك، مع تركيز على الجهود التي استهدفت عملية التنمية في الوطن العربي.

المبحث الثالث: يستعرض بإيجاز مسيرة التنمية في الوطن العربي في مجموعه خلال العقدين الأخيرين، مع محاولة لقياس ظواهر التبعية والاستقلال وتطوراتها.

وينطلق هذا المبحث من استخلاص مساهمات العمل العربي المشترك في تحقيق قدر من الاستقلال في التنمية العربية، مع التركيز على قضايا بناء قاعدة علمية وتكنولوجية عربية، وجهود الحفاظ على البيئة.

المبحث الرابع: يناقش التجارب التكاملية الجزئية (الخليج - وادي النيل - المغرب الكبير) ومغزاها بالنسبة لموضوع الدراسة.

(*) مستشار اقتصادي في صندوق النقد العربي. ابو ظبي - الامارات العربية المتحدة.

المبحث الخامس: ويتضمن نظرة الى المستقبل والى امكانيات رفد التنمية العربية المستقلة بمزيد من الجهود المشتركة السليمة.

وأود أن اسجل هنا، أن الصورة الأصلية لهذه الدراسات تجاوزت ستة أمثال الحجم المحدد، بخاصة وأنه كان لا بد، في مرحلة أولية، من حصر أذرع العمل المشترك وتطور التفكير في كل منها وتتبع مساهماتها في تحقيق ما ارتجي لها من أهداف، حتى يمكن استخلاص رأي موضوعي بشأن الدور الذي يمكن أن تكون قد لعبته في تحقيق التنمية المستقلة، أو الذي يمكن أن تكون هذه الأخيرة قد لعبته في انشائها. ولذلك، فإنني اعتذر عن أي غموض يكون قد ترتب على محاولة اخراج الدراسة في حدود الحجم المقرر لها.

أولاً: التنمية المستقلة ـ مفهومها ومقتضياتها

يمكن القول ان ما يعرف الآن بالعالم الثالث ـ الذي يأتي في ختام قائمة تصنيف دول عالمنا الحالي ـ شهد في المجالين السياسي والاقتصادي خلال الأربعين عاماً التي انقضت منذ نهاية الحرب العالمية حركتين متوازيتين ومتداخلتين: **التحرر من الاستعمار، فالنضال لدعم الاستقلال، فانتهاء الى تبعية** (سياسية واقتصادية، وبالجملة فهي تبعية فكرية)، **والانتقال من حالة التخلف الى العمل من أجل التنمية، فانتهاء إلى فقر مطلق**. وهكذا تحول الأمر من استعمار قديم سافر ملفوظ الى ترحيب باستعمار حديث مستتر فهو مرغوب.

الأمر المؤكد، أن السعي الى الاستقلال السياسي صحبته دعوة الى التنمية الاقتصادية ثم الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية دعمته لأن السلطات الوطنية الناشئة التزمت بتحقيق «الرفاهية» لشعوب استبد بها التخلف خلال عهود الاستعمار، وما صحبه من استنزاف لثرواتها دون عمل أي شيء للنهوض بأحوال البشر فيها. فالاستقلال، كغيره من الظواهر الانسانية، هو مفهوم شمولي يضيع اذا جزىء ويثرى اذا احيط به إحاطة تامة. وقد ادركت الدول الآخذة بالنمو أنها مشاركة في هموم التنمية، ولذلك، نجدها بعد أن حصّلت استقلالها السياسي ـ منفردة أحياناً ومتعاونة أخرى ـ سعت الى التعاون فيما بينها. من هنا، كان مولد حركة **عدم الانحياز في مؤتمر الدول الأفرو آسيوية** في باندونغ عام ١٩٥٥. ثم ادراكها ضرورة اعادة هيكلة العلاقات الدولية من أجل افساح المجال لنهجها الخاص نحو التنمية ـ المؤتمر الأول لقمة عدم الانحياز ـ بلغراد، عام ١٩٦١ ـ مما دفعها الى عقد مؤتمر القاهرة، عام ١٩٦٢، **حول التنمية «الاقتصادية»** ومنه صدرت الدعوة الى مؤتمر آخر في جنيف عام ١٩٦٤، فكان **المؤتمر الاول للتجارة والتنمية** ايذاناً بقيام مؤسسة جديدة هي **الانكتاد**، واعلاناً عن مولد **مجموعة الدول النامية السبع والسبعين** التي تأكدت معالمها **بميثاق الجزائر** خلال التحضير في عام ١٩٦٧ لأعمال المؤتمر الثاني للتجارة والتنمية. ويلاحظ الثقل العربي في جميع هذه المراحل بالحضور والتوجيه أو بمكان الانعقاد، وكان الأخير تعبيراً عن تقدير عالمي للنضال الجزائري. وظلت الجزائر خلال السبعينات تقود لواء الحركة نحو الحفاظ على حقوق العالم الثالث.

ولست بحـاجة إلى الافاضة في عرض الأسس النظرية الاقتصادية لجهود التنمية. ويمكن القول باختصار، ان تسلسل الأمور كان يمضي على النحو التالي:

ـ البدء بالتعبير عن الرفاهية المنشودة بمستوى أرفع للمعيشة.

ـ ترجمة هذا المستوى الى معدلات أعلى للاستهلاك (عاماً وخاصاً).

ـ وردّ الاستهلاك إلى مصدره وهو الدخل، معبراً عنه بمتوسط لدخل الفرد (مقروناً به أحياناً توزيعه... ربما بصورة غامضة).

ـ وفي ضوء الـوفـرة النسبية (غـالبـاً) في الموارد الطبيعية والبشرية، تبرز الحاجة إلى **التراكم الرأسمالي** وإلى المعرفة الفنية (فنون الادارة والتكنولوجيا التي تعاظم خطرها عبر الزمن).

ـ ولـما كان الـتراكم لا بد من احـداثه، فإن الجهود تبذل من أجل بلورته من خلال قوائم بمشروعات (تقوم بها الدولة أو تدعو اليها) تضمّن عادة في خطط متوسطة الأجل وسنوية.

هذه السلسلة التنـازلية من مستـوى المعيشـة الى المشـاريع الاستثمارية كانت تعكس فكرة ضمنية بأن تحقيق آخر حلقاتها يحرك باقي الحلقات صعوداً، وهو ما لم يحدث في أغلب الأحوال، فهو ليس بالأمر الحتمي باعتبار أن الاستثمار (بالشكل المشروعي) شرط لازم لكنه غير كاف. غير أن الوصول إلى مرحلته، دعا الى البحث عن أصول نظرية اقتصادية. فعلى المستوى الافرادي (Micro) كانت هناك حاجة إلى تقويم وانتخاب المشروعات. وهنا أدى البنك الدولي دوره ببراعة. وتبعـه في ذلـك مؤسسـات أخـرى كاليونيدو. أمـا على المستوى الكلي (Macro)، فقد تطوعت الـنظريات المستمـدة من الفكـر الـرأسمالي بإظهار **الحلقة المفرغة** (بين الدخل وكل من الاستثمار والادخار)، ثم بالربط بين **الفجوتين** الداخلية (بين الاستثمار والادخار)، والخارجية (بين الاستيراد والتصدير). وهكذا تتابعت حلقات السلسلة:

ـ لتعـظيم القـدرة على التراكم لا بد من مواجهته **بالتكاثر المالي**. ولماكـان وعاءهـذا الأخير محدوداً بحكم صغر المدخرات من الدخل المنخفض، كان لا بد من الالتجاء إلى الخارج.

ـ لهث العالم الثالث وراء **المعونات**، وتبنت الأمم المتحدة ومنظماتها فكرة أحقيته بجانب من الثراء المالي للدول التي سبقته في التقدم (على حسابه في الماضي وفي الحاضر). ولم تَجُد تلك الدول الا بثلث ما طلب منها.

واشتدت الدعوة إلى «التجارة لا الاعانة» دون بيان لكيف تأتي التجارة دون انتاج (فعودة الى الحلقة المفرغة). وبدأ التركيز على تصحيح **شروط التبادل**. وبوجه عام، قيل عن المواد الأولية بأنها تتسم بالضعف تجاه نتاج ترسانة الصناعة الرأسمالية، وكأن العيب في نوع الانتاج وليس في هيكل العلاقات غير المتكافئة. المحصلة إذن هي الربط بين أمرين: التجارة والتنمية. فكما رأينا، انتهت جهود العالم الثالث إلى مؤتمر للتجارة والتنمية. كذلك، قلما نجد مؤلفاً في التبادل الدولي أو التجارة الخارجية لا يربطها بالنمو أو التنمية (بل تظهر هذه الاخيرة غالباً في العنوان الخارجي).

ثم تمضي السلسلة. فتقول إنه اذا لم تكف الاعانات ولا التجارة لتحقيق المراد:

ـ فلا مفر من الالتجاء إلى **الاقتراض**. هنا ابتكر باحثو البنك الدولي نماذج مبنية على فكرة «عدم الاعسار»، أي وضع سقوف للاقتراض لا يجب تجاوزها حتى لا تدخل الدول في دوامة لا تنتهي. وهي فكرة لا تنطلق من التنمية ذاتها، بل من الرغبة في طمأنة المقرضين إلى امكان السداد. وهنا ولد **مأزق المديونية** الذي يرى فيه الكثيرون الوجه القبيح للتبعية.

ـ غير أن المال (هبة كان أم ديناً) لا يكفي. فلا بد من **تحصيل للتكنولوجيا**. وسرعان ما ظهر خطأ الظن بشرائها أو استيرادها، بينما عجز القوم عن ادراك كيفية تحصيلها بالجهد الذاتي، كمعرفة وليس كمنتوجات.

ـ فبدأت الآذان تتفتح للهمسات التي دعت إلى فتح الأبواب على مصراعيها أمام اصحاب التكنولوجيا من عابرات الجنسية. غير أن مقدم **رأس المال الأجنبي** المحمل بالتكنولوجيا، يتطلب مناخاً معيناً ونظاماً اقتصادياً يسمح بالحرية للغرباء قبل المواطنين. وهنا لعبت القوى الرأسمالية الكبرى دورها عبر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ـ وأصبح كل قطاع يسعى نحو التحديث، يبادر إلى دعوة أو مشاركة للأجنبي. وهكذا تأكدت التبعية للاستعمار الحديث بأجلى معانيها. وظهرت **التنمية المشوهة** (والتعبير لشارل بتلهايم واسماعيل صبري)، حيث الجانب الحديث المتطور يديره الاجنبي، والجانب الراكد الذي كان يقيم أود الاقتصاد الوطني منذ القدم متروك للوطني. وهكذا تصاحب الزميلان: التبعية والفقر المطلق.

في ضوء ما تقدم، **تركزت مناهج أو استراتيجيات التنمية** على أساليب مقاربة قضية الموقف من التجارة الخارجية:

أ ـ في البداية، ساد منهج **الاحلال محل الواردات** ففي غمرة الدفاع عن الاستقلال كانت الدعوة قوية للاستعاضة بالمنتوجات المحلية عن الأجنبية، بخاصة إذا كانت هذه الاخيرة هي مصنعات لمواد أولية محلية مصدرة. والانتاج للسوق المحلي يعني مواجهة طلب استهلاكي. والصناعة التي تحظى بنصيب وافر هنا هي صناعة المنسوجات: فالغذاء يظل على وضعه البدائي. والمسكن لا يستورد جاهزاً بكامله. أما وسائط النقل والاتصال، فتحتاج اقتصادياتها الى حجوم كبيرة للسوق. غير أن قائمة الاستيراد الاستهلاكي تظل طويلة ومتنوعة. والسير فيها يتطرق إلى سلع ذات نوعيات ترفية ومتطورة. وبذا تستقطب متابعتها غالبية الاستثمار، على حساب القطاعات ذات الطبيعة المحلية (بخاصة البنية الارتكازية والخدمات الأساسية) أو تلك التي كانت تفي بالاحتياجات (لا سيما الزراعة والمنتوجات الصناعية البدائية). ومع ذلك لا يتحسن وضع ميزان المدفوعات: فالصادرات تتعرض للنقص نتيجة تصنيع مواد كانت تصدر من قبل. والقطاعات الجديدة تحتاج إلى مستلزمات وسيطة فلا بد من استيرادها. وفي كل الأحوال لا بد من استيراد معدات الانتاج. وهكذا يتحول الاقتصاد من الاعتماد على الخارج لتلبية احتياجات الاستهلاك الى اعتماد أشد خطراً من أجل توفير متطلبات الانتاج. وبينما يسهل تقييد استيراد سلع الاستهلاك اذا

اقتضت الضرورة، فإن تقييد استيراد متطلبات الانتاج يعني تهديداً للانتاج والدخل معاً. من جهة أخرى، فإن متابعة قائمة الواردات تعني الدخول في مجالات متعددة بحجوم منشآت تفوق طاقة السوق المحلي، مما يؤدي إلى تعطل في نسب عالية من الطاقات وضعف في الاقتصاديات يلحق الضرر بالنمو الاقتصادي أكثر مما ينفعه. وفي البحث عن مخرج، يتجه التفكير الى التوجه نحو أسواق دول نامية مجاورة ويشتد ساعد الدعوة إلى تكامل اقليمي. غير انه سرعان ما يظهر، أن اقتصاديات المنشآت المبنية في ظل مبدأ السعي الى الاكتفاء الذاتي لا تصلح بالضرورة للتبادل الخارجي، بخاصة إذا كانت دول الاقليم قد سلكت الدروب نفسها في سبيل الاحلال محل الواردات.

وبعد، إن هذا الحماس الذي ساد حتى الستينات نحو ذلك المنهج، بدأ التفكير في نهايتها يتجه نحو المنهج الثاني وهو:

ب ـ **منهج التوسع في التصدير**، وقد بني على فكرة تصدير مصنعات لمواد أولية متيسرة لاكتساب قيمة مضافة اضافية كانت تذهب الى الدول الصناعية، لا سيما أن شروط التبادل لا تسير في صالح المواد الأولية. ويأتي تصنيع النفط الخام ضمن هذا المنهج، بخاصة وأن الحجم الاقتصادي للمنشآت يفوق طاقة الاقتصاد المحلي (بل وأحياناً الاقليمي). ويرى البعض أن هذا يعني تبعية من نوع آخر، لأن زيادة التصدير لا يصحبها نقص في الاستيراد (بل قد يزيد)، مما يعني ارتفاع نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي، واندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي الذي تهيمن عليه الاقتصادات الرأسمالية. فضلاً عن ذلك، فهو يتجاهل متطلبات السوق المحلي. نضيف الى ذلك، إن القول باكتساب قيمة مضافة من خلال التصنيع للتصدير فيه مغالطة. فلو أن المادة الأولية تحصل في التبادل الخارجي على السعر العادل، أي ذلك السعر الذي لا يترك للتصنيع سوى الربح العادي، فإن تصنيع تلك المواد يستوي أمره مع تصنيع أي شيء آخر. وهنا أيضاً، نذكر مثال تصحيح سعر النفط، ونشير الى أن تصنيعه يلزم الدولة بطاقات انتاج في المادة نفسها التي تتوافر فيها ميزة نسبية. فإذا تعرضت اقتصادياتها للاهتزاز، انعكس ذلك على كل من المادة الأولية ومنتوجاتها التي يتسم عرضها بمرونة أقل من مرونة عرض المادة الأولية نفسها (لاسيما وان هذه قابلة للاختزان). يضاف إلى ما تقدم، أن الانتاج للسوق العالمي يتطلب مزيداً من الرضوخ لمتطلبات تحصيل التكنولوجيا المتطورة. والذي يحدث ان هذه التكنولوجيا تباع بأضعاف سعرها، فإذا ما بدأ الانتاج بدأت الضغوط واغلقت أسواق حملة راية حرية التبادل ودعاة الاقتصاد الحر. ولسنا بحاجة إلى التذكير بنموذج البتروكيماويات العربية. وقد تذهب بعض الدول إلى الترويج لبعض الخدمات كالسياحة. غير أن السياحة ما لم توضع في منظور أوسع لتلعب دور القطاع القائد، فإنها تنشىء تبايناً حاداً في توزيع الدخول وتعود بأضرار اجتماعية أثبتت الدراسات فداحة أبعادها.

في كل من المنهجين السابقين تتفاقم المشاكل بدلا من أن تنقص: فمشكلة التمويل الخارجي (أو الحصول على ما يسمى بالعملة الصعبة) لا تحل. والقطاعات الموجهة إلى اشباع الحاجات الأساسية تتراجع ثم تنكشف. فالقطاعات الأولية، لا سيما الزراعة التي كانت في الفكر التقليدي

مصدراً للعمالة والغذاء والتمويل والمواد الأولية، تتوقف عن النمو وعلى أحسن التقديرات لا تلاحق النمـو في القـطاعـات الاخـرى. وتتصاعد الصيحات منددة بتخلف قطاعات تضم الغالبية من السكـان، ومهـددة بانكشـاف غذائي يولـد تبعية جديدة. ومن هنـا ظهر منهج جديد هو اشباع **الحاجات الأساسية**. غير أن المشكلة في هذا المنهج، هي أن معظم هذه الحاجات هي لقطاعات ذات طبيعة محلية، وهي في نموها تولد طلباً على مستلزمات إن لم تنتج محلياً، فلا بد من استيرادها. فضلاً عن أن هناك بعض المفارقات في قضية الغذاء والزراعة. فالدول الصناعية هي في حقيقتها دول صناعية / زراعية ذلك أن أساليب الانتاج وتطوير المنتوجات الزراعية أصبحت وليدة للنهج الصناعي ذاته، ولم تعد الزراعة هي الاصل، بل أخذت الصناعة دور الريادة. وهكذا نشأ تضارب جديد. إذا كان التـوجـه نحو التصنيع (وفقاً للمنهجين السابقين) قد باء بالفشل، فكيف تكون العودة اليه للأخذ بناصية الزراعة؟ لذلك تطور التفكير نحو **الاعتماد على النفس** بمعنى التوجه نحو اقتصاد متكامل الحلقات تنتخب فيه الفروع الجديدة على النحو الذي يحقق نماء متوازياً للقطاعات التي تحقق اشباعاً للحاجات الأساسية. وسرعان ما يتضح أن تحقيق هذا الأمر صعب المنال على اقتصاد محدود الحجم وبادىء في النمو، ويصبح لا مناص من توجه نحو **اعتماد جماعي على النفس**.

في مواجهة هذه الدعوة الاخيرة ظهر ما يسمى **بالاعتماد المتبادل Interdependence** على المستـوى العـالمي. ومفـاد هذه الـدعـوة الاخـيرة أنـه لا مفـر من استمرار العلاقات بين مختلف المجموعات لدول العالم. وأخذ الأمر شكل حوارات بين الشمال والجنوب، أظهرت أن الشمال يدرك ما يريد ويعرف كيف يحصل عليه، بينما الجنوب يفتقد وحدة الفكر ووضوحه. ونشير هنا إلى أن من أهم أسباب الدعوة الى وضع استراتيجية للعمل العربي المشترك الرغبة في بلورة موقف واضح من الحوار العربي ـ الاوروبي. كما أن اجراء حوار من هذا النوع قاد الأوابك الى الدخول مع مؤسسة الهايدروكاربونات الايطالية (ايني) في بناء «نموذج للاعتماد المتبادل» بين أقطار المنظمة ودول جنوب اوروبا خصوصاً، ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاوروبيـة (OECD) عمومـاً. وأدت منـاقشات خبراء عرب لهذا النموذج الى توسيع نطاقه ليشمل المنطقة العربية والى تعميق للأسس النظرية التي قام عليها النموذج. غير أن فكرة الاعتماد المتبادل، كسابقتها المنادية بالتحرير الكامل، لا يرجع الخطأ فيها إلى عدم واقعية ذلك الاعتماد أو الى الذهاب إلى حد رفض حريات التبادل. فالقضية المحـورية هي أن الاوضـاع القـائمـة، التي هي محصلة التاريخ السابق بأكمله، تركت أطراف التعامل في **أوضاع غير متكافئة**. ومن هنا، فإن الدعوة الى الاعتماد الجماعي على النفس هي محاولـة لانشـاء تحرك في اطار من **علاقات متكافئة**، بحكم تقارب مفردات التجمعات الاقليمية لدول العالم الثالث (ودول ذلك العالم في جملتها) ليس في مراحل النمو الاقتصادي فقط، بل وأيضاً في أوضاعها السياسية والاجتماعية بوجه عام.

ومن هنـا، فإن القضـايا التي شغلت الأذهـان ردحـاً من الـزمن، والتي ركزت على تحرير التدفقات (السلعية والبشرية والمالية) بين الدول النامية كمنهج للتكامل الاقتصادي، توقفت عند حد الشرط اللازم ولم تذهب الى الشرط الكافي لتحقيق الاعتماد الجماعي على النفس. فهذا الأخير يتطلب البدء بوضع تصور مسبق لتقسيم العمل بين دول يفترض انها أقرب في علاقاتها الى التكافؤ،

يمكن أن يسلم بعده الزمام الى حرية التدفقات لتؤدي دورها. ومثل هذا التصور لا يتبلور الا من منظور اقليمي للتنمية يتطلب اقرار استراتيجية انمائية اقليمية ثم التخطيط لتحقيقها. وفي ضوء ذلك يمكن أن تؤدي المؤسسات القطرية والاقليمية أدوارها بوضوح تام للرؤية. وسوف نرى أن غياب هذا التصور (بل والاصرار على تجنبه)، كان من أهم عوائق التنمية في الوطن العربي ومن أبرز عوامل محدودية فاعلية العمل العربي المشترك، على الرغم من تعدد أجهزته.

من خلال استعراضنا السابق يتضح أن التبعية هي ظاهرة تعني الاستسلام لخيارات تحبذها قوى خارجية. ولذلك تتركز معظم مؤشراتها في هيكل العلاقات الخارجية بقدر تعلق الأمر بجوهر عملية التنمية وقدرتها على توفير قدر متزايد من الرفاهية لفئات المجتمع كافة، وما يتطلبه ذلك من مدخلات مادية ومعنوية:

ـ المجموعة الاولى للمؤشرات تعني بقياس مدى اعتماد الاقتصاد المراد تنميته على الخارج للحصول على مدخلات حيوية بالنسبة لتطوير جهازه الانتاجي، وفي مقدمتها التراكم الرأسمالي وما يتطلبه من: تمويل خارجي، ومن التزود بالمعرفة التكنولوجية، بما في ذلك الخبرات الفنية (أفراد أم خدمات استشارية). وأهم المؤشرات لهذه المجموعة وقع المديونية الخارجية ومدى تغلغل رأس المال الأجنبي، لا سيما من خلال عابرات الجنسية. وبالمقابل، حيث يوجد فائض، نمط توظيف الاستثمارات الخارجية.

ـ المجموعة الثانية تسعى الى قياس مدى اعتماد ذلك الاقتصاد على الخارج لاستكمال حلقات التكامل الرأسي بين قطاعاته الانتاجية. وتترجم هذه المؤشرات إلى نسب للتجارة الخارجية (بأحد شقيها أو كليهما). ومن هذا القبيل نسب هذه التجارة إلى الناتج المحلي، ونمط التوزيع الجغرافي لها ودرجة التركز في التصدير (بخاصة للمواد الأولية). وتندرج شروط التبادل وتطورها ضمن هذه المجموعة.

ـ المجموعة الثالثة تسعى إلى استطلاع مدى قدرة الجهاز الانتاجي على الوفاء بجوانب الطلب المحلي، لا سيما تلك التي يؤدي الانكشاف فيها إلى انتقاص لحريته في الحركة واتخاذ القرار. ويأتي في المقدمة الانكشاف الغذائي (ولا ننسى دعوة كيسنجر: بوشل قمح مقابل كل برميل من النفط). وتتضمن القائمة ما ابتلى به الوطن العربي من «أمن مكشوف»، حيث تتجلى التبعية الأمنية في مدى ما يوجه من أموال للتسليح من مصادر هي الأصل في الخطر، وما يجنّب مقابلها من بشر يتعاملون مع السلاح المستورد وينقلون مشاعر الانبهار بالترسانة المنتجة له، وما يصحب ذلك من ظهور فئة عدنانية ـ مروانية تبني ثروات من الوساطة في التجارة بالسلاح، مستحوذة على «تسعة أعشار» مخصصات الدفاع.

ـ المجموعة الرابعة أقل وضوحاً وان كانت أعظم خطراً، وتتعلق بالجذور العميقة لما يطلق عليه «الحضارة» بوجه عام، وذلك من منطلق أن التنمية هي بالأساس نهضة حضارية. ومن أهم عناصر هذه المجموعة «التبعية الفكرية» وانفصام شرائح من المجتمع المتخلف عن باقي فئاته

وارتباطها فكرياً ومادياً بقوى خارجية. وقد لعبت هذه التبعية دوراً مهماً لدى المنشغلين من العرب بقضايا التنمية والتكامل، وجاءت انتفاضتهم مؤخراً ضد ما تلقنوه تعبيراً عن ضرورة التأصيل. وتساهم هذه التبعية في زيادة فوارق الدخل وسوء توزيعه. كما ينشأ عنها تشويه في أنماط الاستهلاك تغذيه وسائل الاعلام والاعلان التي نجحت في التغلغل في أرجاء العالم وفي مختلف فئات المجتمعات النامية.

عند مناقشة القيم الرقمية التي يمكن أن تأخذها بعض هذه المؤشرات، لا بد لنا من مراعاة بعض الاعتبارات التي تدعو الى التحفظ. فالتبادل التجاري ليس مكروهاً على الاطلاق، فجانب منه يتم مع دول نامية أو بشروط تحقق نفعاً حقيقياً. وقد يدل ارتفاع المؤشر على تقليص التبعية لا زيادتها: فتصحيح أسعار النفط زاد من نسبة صادرات الدول النفطية الى ناتجها المحلي، على الرغم من أنه جاء على سبيل التخلص من تبعية سابقة. وما نشاهده من تراجع أخيراً في النسبة، هو تعبير عن قدرة الطرف الصناعي على استعادة السيطرة. وإذا قيل ان النسبة تردف بمؤشر شروط التبادل، فإن علينا أن نذكر أنَّ هذه الشروط هي من ثمار التحليل الحدي الذي لا يغني كثيراً في معالجة الظواهر الهيكلية. مثلاً، فإن تركز التصدير في المواد الأولية لا يعني تبعية بالقدر الذي يحدث ضمناً من خلال تصدير منتوجات تبنى على أساس مزايا نسبية (وفقاً لما تنادي به النظريات الاقتصادية) يضيع معظمها من خلال عدم بلوغ كفاءة الانتاج الصناعي حده الواجب. ومن هذا القبيل ما يباع من أفكار للدول النفطية بالتخصص في صناعات كثيفة الاستخدام للطاقة ورأس المال، بما يغطي الارتفاع في باقي النفقات (الأجور والريع والأرباح وكلفة المعرفة الفنية).

والمشكلة التي يعاني منها العالم الثالث الآن هي أقرب إلى مشكلة ضياع. فالتوجه نحو عدم الانحياز أخلى السبيل أحياناً الى انحياز كامل. والتعاون الذي تصاعدت الآمال بشأنه خلال الستينات ذاب في دوامة التضخم الركودي العالمي وفي «مشاكل» الفقر المطلق التي جاءت كتعبير مادي لخطأ مقاربات التنمية والتكامل. ونشأت فئة جديدة من دول نصف مصنعة يطلق عليها اسم الدول الوسطية حيث لا تزال في معظم خصائصها تماثل الدول النامية، ولم تصل صناعاتها المتطورة الى حد ادراجها ضمن الدول الصناعية (بل ان كثيرين من أبنائها يرفضون هذا الادراج). وتضم هذه المجموعة الدول الاوروبية التي تسعى الجماعة الاوروبية الى احتضانها وهي: اسبانيا والبرتغال وتركيا واليونان. كذلك تضم الى جانب كوريا الجنوبية: (المعجزة الكورية) تايوان وسنغافورة وهونغ كونغ ومن خلفهم ايران وباكستان وتايلاند والفيليبين وماليزيا. ثم أقطاب المديونية الضخمة في نصف الكرة الغربية: الأرجنتين والبرازيل والمكسيك. ثم يأتي مرشحون آخرون، منهم الأقطاب الثلاثة لعدم الانحياز: الهند ويوغوسلافيا ومصر، ثم الجزائر. والواقع أن الأسباب تتباين. فكل من البرازيل وكوريا يغطيان نموذجاً متميزاً للاندماج في الاقتصاد الرأسمالي. وخطورة هذه النماذج أنها أصبحت منشئة لنمط يغري بالمحاكاة. وهكذا تنتقل التبعية الى تبعية من الدرجة الثانية، حيث تتحول الأفكار من الرغبة المجهضة في التحديث على نمط العالم الصناعي، الى شوق للتشبه بدول استسلمت طواعية للتبعية، وأصبحت منفذاً لعابرات الجنسية تتغلغل منه الى أسواق جديدة. وهناك تبعية أخرى من الدرجة الثانية نشأت في الوطن العربي ترتبت على حركة العمالة الضخمة من

دول العجز، إلى دول الفائض التي قفزت دفعة واحدة الى عصر الاستهلاك المفرط والبذخي، حيث عملت دول الفائض كصالة عرض مستمرة لأحدث ما ينتجه العالم الرأسمالي من أدوات الاستهلاك.

إلى جانب النماذج التي تزين التبعية كطريق الانماء الاقتصادي، ولو على حساب التخلف الاجتماعي، يجب أن نضيف الأفعال التأديبية التي تمارسها الولايات المتحدة الامريكية، زعيمة المعسكر الرأسمالي، تجاه الحركات الاستقلالية، سياسية كانت أم اقتصادية. فالموقف الذي أخذته خلال عدوان عام ١٩٥٦ على مصر لم يكن مرجعه تأييد أحقية دولة نامية بالسيطرة على مواردها (نلاحظ أن النقد الأجنبي الذي وفرته قناة السويس موّل بالكامل المكون الأجنبي في خطة التنمية المصرية الأولى)، بل جاء على سبيل تفريغ المنطقة العربية من السيطرة الاوروبية لكي تعود فتحل محلها، ثم تكمل المسيرة بالقضاء على الاسلوب التحرري الذي اتبعته الثورة المصرية من خلال ضمان انتهاء حرب عام ١٩٦٧ بهزيمة عسكرية لها. ثم العمل بعد ذلك على تفريغ الثورة من مضمونها التحرري من داخلها وبسواعد ساهمت في بنائها، كدرس لدول العالم الثالث إذا فكرت في شق عصا الطاعة. فالتحرر الاقتصادي أخطر من التحرر السياسي، وهو يواجه مختلف ضروب العنف من المجتمع الرأسمالي وزعيمته. ومن هنا تتأكد خطورة الأمن المكشوف الذي حاولت مصر كسره من خلال صفقة السلاح التشيكية الشهيرة.

ثانياً: العمل المشترك ـ مفهومه وصوره وتطوره

يمكن تقسيم فترة الأربعين عاماً الماضية إلى أربع فترات طول كل منها عقد من الزمان (على وجه التقريب). فالعقد الأول شهد مولد الجامعة واتفاقية **«الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي** بين دول الجامعة العربية» التي أقرها مجلس الجامعة في ١٣/٤/١٩٥٠. وهكذا ربط بين متطلبات أمن المنطقة **والتعاون في** «النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية **وتسهيل تبادل** منتوجاتها الوطنية، الزراعية والصناعية، وبوجه عام على **تنظيم نشاطها الاقتصادي** وتنسيقه وابرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف» (المادة السابعة). وأنشىء المجلس الاقتصادي (المادة الثامنة) لأداء هذه المهام. وتبع ذلك اجتماع مهم لوزراء المال والاقتصاد العرب في لبنان، ٢٥ ـ ١٩٥٣/٥/٣١، حدد خطوات التعاون الاقتصادي وفقاً للمنظور السائد في ذلك الوقت:

ـ تسهيل تبادل المنتوجات الزراعية والصناعية وحركة الترانزيت (وقد ترجم ذلك الى اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت في ١٩٥٣/٩/٧، لتسري من نهاية السنة نفسها، كما تم وضع جدول موحد للتعرفة الجمركية).

ـ تسهيل تسديد المدفوعات الجارية واجازة انتقال رؤوس الأموال لتيسير المشاركة في مشاريع الاعمار، أي الانماء. (وقد ترجم ذلك باتفاقية بالتاريخ السابق نفسه كذلك لتسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية، سعياً لتجنب المشاكل التي

كانت تترتب على تفشي القيود على أنظمة تحويل العملات الاجنبية والاستيراد في أعقاب الحرب العالمية).

ـ ازالة العوائق امام حرية انتقال الأشخاص وحرية العمل لهم (وقد جاءت اتفاقية الوحدة الاقتصادية التي أقرها المجلس الاقتصادي في ١٩٥٧/٦/٣ لتربط بين المداخل الثلاثة معا، غير أن تنفيذها تعثر عدة سنوات، ولا تزال قضية الانتقال والعمل موضع أخذ ورد حتى الآن).

ـ انشاء **مؤسسة مالية مشتركة** للانماء الاقتصادي العربي بغرض تمويل المشروعات العربية. وكان هذا أول اشارة إلى لفظ «مشتركة» في مجال العمل الاقتصادي (وقد أقر المجلس الاقتصادي مشروعها في تاريخ الموافقة على اتفاقية الوحدة نفسه، غير أن التنفيذ تعثر إلى أن أعيدت الصياغة في شكل الصندوق العربي للانماء).

ـ انشاء **شركة ملاحة عربية**. وتعتبر هذه الفكرة مقدمة للتفكير في اقامة مشروعات مشتركة من نوع خاص يركز على نشاطات ذات طبيعة مشتركة وتقع في حيز قطاعات البنية الاساسية، وهو اتجاه ساد تفكير الجامعة العربية والمجلس الاقتصادي بخصوص المشروعات المشتركة.

شهد العقد الثاني (منتصف الخمسينات إلى منتصف الستينات) مرحلة مد في اتجاهات مختلفة وان كانت بالضرورة مترابطة: مد في اتجاه التحرر الوطني، الفعلي لا الشكلي، وآخر في اتجاه احداث تنمية عمدية جادة. ومن ثم بدأ التناقض الواضح بين الأهداف العربية المتحررة والاطماع الاستعمارية المتغلغلة. وأسفر هذا عن بروز التناقضات: اشتداد ساعد الشعور التقدمي الذي قادته الجماهير العربية صاحبة المصلحة الأولى والأخيرة في تغليب القومية على الشعوبية، وتكتل قوى الاستعمار مستندة إلى عناصر مؤازرة لها داخل الوطن العربي. وقد بدأ هذا العقد بتوجه قوي نحو الوحدة بشقيها السياسي والاقتصادي، فوقعت اتفاقية الوحدة الاقتصادية وخرجت إلى الوجود أول تجربة وحدوية بين سوريا ومصر. وأسقطت أهم ركائز الاستعمار: في قلب الوطن العربي (مصر) وجناحيه (العراق والجزائر). وامتدت الثورة فشملت اليمن لتنتشله من تخلف دام عدة قرون. وبدأ الاهتمام بتنمية وتأمين الموارد الطبيعية حيث أقر مشروع شركة البوتاس العربية (مجلس الجامعة العربية ١٩٥٦/١/٢٥) بغرض استغلال أملاح البحر الميت. وشهدت الفترة نفسها بداية تكتل دول العالم الثالث كما أسلفنا، كما بدأت الأمم المتحدة تجربة عقود التنمية الدولية. غير أن الظاهرة الملفتة للنظر هي احتدام الخلافات السياسية بين دول التوجه الوحدوي إلى حد أنهى تجربة الوحدة السورية ـ المصرية وصعّد الخلافات بين مصر والعراق. ولذلك تعثرت اتفاقيتا الوحدة الاقتصادية وانشاء المؤسسة المالية. والأمر الجدير بالذكر أن الدعوة الى الوحدة الاقتصادية لم تصدر عن اجتماع وزراء المال والاقتصاد السالف الذكر، بل عن اللجنة السياسية للجامعة في دور الانعقاد الثاني والعشرين. وجاءت صيغة الاتفاقية متضمنة الى جانب مراحل الاتحاد الجمركي، متطلبات انشاء **سوق مشتركة** وانتهاج أساليب التنسيق: سواء مالي ونقدي (بهدف الوحدة النقدية) أم قطاعي أم للانماء الاقتصادي بما في ذلك وضع برامج لتحقيق **مشاريع الانماء العربية المشتركة**. وعلى الرغم من هذه الصورة الشاملة لأبعاد الوحدة الاقتصادية، فإن صيغتها، كانت اكثر تحديداً من تلك التي

أقرها المجلس الاقتصادي في ١٥/١٢/١٩٥٤، بإنشاء هيئة فنية دائمة تقوم بوضع سياسة **لتنظيم الاقتصاد العربي وتوجيهه**. وجاء قرار المجلس الاقتصادي بالموافقة على اتفاقية الوحدة متضمناً الاحالة إلى اللجنة السياسية صاحبة الفكرة. وهنا بدأ التلكؤ. لذا عمدت الجمهورية العربية المتحدة الى استصدار قرار من المجلس الاقتصادي في ١١/١/١٩٥٩ بإنشاء مجلس مؤقت للوحدة يعمل من خلال المجلس الاقتصادي، ثم آخر في ١٣/٣/١٩٦٠ بإنشاء مكتب فني دائم لذلك المجلس المؤقت. بينما أحال المجلس الاقتصادي في التاريخ نفسه فكرة الجمهورية العربية المتحدة بإنشاء صندوق نقد عربي إلى الدراسة.

وبينما بدأ اهتمام المجلس الاقتصادي منذ أواخر عام ١٩٥٤، بدعوة بلدانه الى رسم سياسة زراعية على أسس اقتصادية مع العمل على تنسيقها، ثم الدعوة في أواخر عام ١٩٦٣، إلى انشاء لجنة زراعية بغرض مواجهة حالة التخلف الزراعي عن طريق دعم العلاقات **وتنسيق الخطط والبرامج الزراعية**، فإن المجلس المؤقت للوحدة بدأ أعماله بالتوجه نحو **التنسيق الصناعي** بغية تقليل حدة التنافس وزيادة درجة التكامل الاقتصادي بينها تمهيداً للوحدة الاقتصادية لا في القطاع الصناعي فحسب، بل في القطاعات الاخرى، بخاصة وأن التنسيق الصناعي لازم للتنمية الاقتصادية في الكتلة العربية، كما انه أساس عام لتحقيق السوق العربية المشتركة. وحتى منتصف عام ١٩٦٢ تم توقيع خمسة أقطار على اتفاقية الوحدة فأصبح من الممكن تنفيذها. فأحال المجلس الاقتصادي الى المجلس الدائم المنتظر للوحدة عدة موضوعات للدراسة منها مراحل السوق العربية المشتركة، وتنسيق السياسات الاقتصادية بين الأقطار العربية، ومشروع عراقي لتحقيق التكامل الاقتصادي والتعاون الفني بين الأقطار العربية. وأقر المجلس الاقتصادي في نهاية عام ١٩٦٢، تشكيل **لجنة للتخطيط الاقتصادي والتنسيق الصناعي** مهمتها توحيد أسس دراسة المشروعات الاستثمارية وتوحيد قواعد المفاضلة بينها، وكذلك توحيد الاطارات التخطيطية واقتراح تنظيم تبادل المعلومات ونتائج البحوث التي تقوم بها أجهزة التخطيط في الأقطار العربية. (ثم عاد في أواخر عام ١٩٦٦ فاعتبر هذه المهام بمثابة خطوة أولى لأعمال تلك اللجنة). وعقد مجلس الوحدة الاقتصادية أول اجتماع له في ١٢/٦/١٩٦٤ قرر فيه ارجاء النظر في الأمور المحالة اليه بخصوص التنسيق القطاعي والمالي والنقدي، وأصدر في اجتماعه الثاني، ١٢/٨/١٩٦٤ قراره رقم (١٧) بإنشاء **السوق العربية المشتركة**، الذي يجب أن ينظر اليه على أنه قرار بتحديد المرحلة الأولى نحو تلك السوق بإنشاء منطقة تجارة حرة. وعاد في ٤/١١/١٩٦٤ الى قضايا التنسيق القطاعي، فطلب من هذه الأقطار تزويده بالمعلومات عن التشريعات والقوانين وكذلك المشاريع الصناعية المستقلة والثروة المعدنية. كما طلب نسخاً من خطط التنمية الاقتصادية والدراسات الخاصة بها لغرض القيام بمسح عام لها ووضع **خطة عامة متكاملة**.

ولم تغفل الجامعة العربية **قضية النفط** الذي سبق الاهتمام به على باقي الاهتمامات، حيث قامت بدور حاسم في التعريف بالمشاكل النفطية وبأهمية النفط في الاقتصاد العربي والعالمي وفي معارك التحرير، ثم وجهت أنظار اعضائها إلى ظلم **نظام الامتيازات** الذي كان يستنزف الثروات الطبيعية ويحرم تلك الأقطار من حقها في ممارسة الرقابة على تلك الثروات، وبالتالي، من القيام بأي

دور في تحديد الأسعار وبرمجة الانتاج والنقل. ولذلك أنشئت لجنة لخبراء النفط العرب في ١٩٥١/١٠/١٠ (ظلت تعمل لحين ظهور الأوابك في مطلع عام ١٩٦٨). وبناء على توصياتها أنشيء مكتب دائم للنفط في مطلع عام ١٩٥٦، تحول إلى ادارة لشؤون النفط في مطلع عام ١٩٥٩ تساعد لجنة الخبراء في تجميع المعلومات حول الأقطار العربية وشركات النفط العاملة فيها. وقامت لجنة الخبراء بإعداد مشروعات لاتفاقيات حول «تنسيق السياسة النفطية للبلدان العربية، وحول انشاء معهد عربي للبحث النفطي، ووضع الخطوط العريضة لانشاء شركة عربية للنقل البحري للنفط وشركة لأنابيب النفط». وحث الأقطار على المبادرة بإنشاء مصاف بشكل منسق، والتوجه لتنظيم مؤتمرات عربية للنفط، انعقد أولها في ١٩٥٩، وفرض رقابة على مقاطعة اسرائيل في مجال النفط.

وقد أقر المجلس الاقتصادي في اجتماعه التاريخي في ١٩٦٠/٣/١٣ **السياسة النفطية** التي كانت تستهدف التعاون من أجل تحسين شروط الاتفاقيات النفطية واتباع أساليب مناسبة للانتاج تحافظ على احتياطي الزيت وعلى مستوى أسعاره، بخاصة وقد شهدت فترة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ انخفاضاً في الأسعار.

كذلك استمر المجلس الاقتصادي في الدعوة الى انشاء شركات مشتركة في قطاع النقل ما بين الدول: مؤسسة للخطوط الجوية العربية العالمية في ١٩٦١/٤/١٧، (لم يتوافر نصاب انشائها إلا في ١٩٧٣/٤/١٥ ولكنها انتهت الى قرار في ١٩٧٣/٩/٢٢ بتشجيع الشركات والمؤسسات الوطنية على اتباع أسلوب التشغيل المشترك). والشركة العربية للملاحة البحرية في ١٩٦٣/١٢/١٧ (وقد تعثر سداد رأسمالها كما أسلفنا) والشركة العربية لناقلات البترول بالتاريخ نفسه استجابة لتوصية لجنة خبراء النفط (غير أنها لم تر النور).

وشهد هذا العقد الثاني مولد عدد من المنظمات في فروع أخرى عدا الاقتصاد: فإضافة إلى منظمة الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة أنشئت **المنظمة العربية للعلوم الادارية** التي أقرت اتفاقيتها في ١٩٦١/٤/١، لتعمل على تحسين الأداة الادارية في الاقطار العربية والتقريب بين نظمها وتقوم بالتدريب والدراسات والاستشارات (بما في ذلك مجالات تطوير أساليب تخطيط التنمية ومتابعة التنفيذ). من جهة أخرى، كان من أوائل نشاطات مجلس الجامعة اقرار **المعاهدة الثقافية** في ١٩٤٥/١١/٢٧ بهدف توحيد الاتجاهات العامة للأقطار العربية، وتوثيق التعاون بينها في الشؤون الثقافية، وزيادة التقارب الذهني والتآلف الروحي والعمل على تعميم التعليم ورفع المستوى الثقافي للشعوب العربية. وتبنى مجلس الجامعة في ١٩٦٤/٥/٢١، ما توصل اليه اجتماع وزراء التربية والتعليم العرب في بغداد، ١٩٦٤/٢/٢٩، من عقد «ميثاق الوحدة الثقافية» ووضع دستور **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم**، وهو ينص على التعاون الكامل في هذه المجالات وارساء دعائمها على أساس من التكامل (وبدأت المنظمة نشاطها بمؤتمر عام لها في ١٩٧٠/٧/٢٥، ليلحق بها بعد ذلك جميع الاجهزة الثقافية العاملة بأمانة الجامعة بما في ذلك الجهاز الاقليمي العربي لمحو الأمية ومعهد البحوث والدراسات العربية). كذلك أفضى المؤتمر الاول لوزراء العمل العرب

في بغداد (كانون الثاني/ يناير عام ١٩٦٥)، إلى **الميثاق العربي للعمل** الذي أقره مجلس الجامعة في ١٩٦٥/٣/٢١، وأقر معه **دستور منظمة العمل العربية** لتتولى تنسيق الجهود العربية في ميدان العمل وتوحيد التشريعات العمالية وشروط العمل ودراسة تخطيط القوى العاملة والكفاية الانتاجية والتعاونيات، ووضع خطة لنظام التأمينات الاجتماعية لحماية العمال ووضع خطة للتدريب المهني. وتعمل المنظمة من خلال مكتب للعمل العربي.

وهكذا بدأ **العقد الثالث**، من منتصف الستينات، مزوداً بتوجهات مختلفة وأجهزة متعددة تغطي أوجه النشاط (الاقتصاد ـ الادارة ـ الثقافة والتربية والعلوم ـ العمل). وإلى جانب بدء مراحل المضي نحو السوق المشتركة كان هناك عدد من المشروعات المشتركة (في قطاعات الموارد الطبيعية والنقل ما بين الدول) وجهود من أجل التنسيق القطاعي، بخاصة في قطاعي الزراعة والصناعة وفي النفط، تعمل أساساً من خلال لجان في أمانتي مجلس الوحدة والمجلس الاقتصادي. كما اعتبر التنسيق الصناعي مدخلا الى التخطيط بوجه عام، واستهدف وضع خطة عامة للمنطقة العربية. وجاء ذلك كله، انعكاساً للتحرك القطري نحو التنمية ومحفزاً للتنسيق ما بين الخطط القطرية. ونظراً لأن قرار السوق المشتركة رتب لمراحل التنسيق النقدي على قواعد لتسوية قيم المعاملات الجارية بين بلدان الأطراف، ثم اقامة اتحاد مدفوعات عربي ثم صندوق نقد عربي (بحيث تصبح عملاتها قابلة للتحويل فيما بينها)، فقد أقر مجلس الوحدة انشاء اتحاد المدفوعات العربي في ١٩٦٦/١١/٦، كما انشأ في الوقت نفسه **لجنة محافظي البنوك المركزية للأقطار الاعضاء في اتفاقية الوحدة** كلجنة فنية متخصصة على أعلى مستوى للتشاور في **الشؤون النقدية المشتركة**. وقد طورت هذه اللجنة مشروع الاتحاد في أول اجتماع لها (عمان ١٩٦٨/١١/١١)، وظل مشروع الاتحاد يتعثر الى أن استبدلت به في عام ١٩٧٤ فكرة انشاء صندوق نقد عربي.

ولعل هزيمة عام ١٩٦٧ كانت نقطة التحول الكبرى في هذا العقد وفي تاريخ مسيرة التكامل الاقتصادي العربي. فقد أعقبها تكريس للفرقة العربية وقسمت البلدان العربية الى بلدان مواجهة وبلدان مساندة، وظهر الصراع سافراً بين البلدان التي تحمل لواء الوحدة، وتعاظمت عمليات الاتهام عن مسؤولية الهزيمة. وصحبها اتهام للذات سرعان ما تحول إلى ذبح القومية والوحدة ذبح الشاة، وتصفية أوزار الهزيمة بمعارك تستهدف اثبات الوجود بدلا من استعادة المفقود. والواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية عقدت العزم على احداث هذه الهزيمة كما أسلفنا، لأنها رفضت أن يقترن التوجه التنموي المتحرر بالتوجه الوحدوي ليضرب مثلا يحتذى في مناطق أخرى من العالم، تتهدد به مصالحها. فالهزيمة كانت مقررة، ولو لم تتحقق بتلك الطريقة الخاطفة لكانت الولايات المتحدة الأمريكية قامت بالاجهاز الكامل مباشرة. ونقف هنا وقفة قصيرة مع النفط. فقد احتدم الخلاف بين اتجاهين في مؤتمر وزراء البترول العرب الذي صادف انعقاده اول ايام حرب عام ١٩٦٧: اتجاه يريد أن يزج النفط في المعركة وآخر (تنادي به البلدان النفطية) يرى أن حظر تصدير النفط الى الدول المساندة لاسرائيل يضر بمصالح الاقطار النفطية ومن ثم بالمنطقة قبل غيرها. ونجح تيار عدم تسييس النفط وتم عقد صفقة في مؤتمر قمة الخرطوم آب/ اغسطس عام ١٩٦٧، جرى بمقتضاها رفع الحظر عن النفط مقابل منح بلدان المواجهة مبالغ تعوضها عن خسارة مرافق

حيوية لها. وتعتبر الهزيمة ومن بعدها قمة الخرطوم بداية العمل المشترك بالصورة التي نعرفه عليها الآن. فقد تراجع تيار الوحدة وانتزعت الأقطار المنتجة للنفط استقلالها فبادرت الى انشاء منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك) كناد مستقل لها يضم السعودية والكويت وليبيا، يطلق لها الاستقلال بشؤون النفط عن الجامعة العربية المترنحة تحت وطأة الهزيمة. ومما يلفت النظر، أن فلسفة المنظمة (وفقا لديباجة اتفاقيتها ومادتها الثانية عن الأهداف) تقوم على أن النفط هو مصدر رئيسي وأساسي لدخل أعضائها، عليها أن تنميه وتحافظ عليه بما يعود عليها بأكبر المنافع المشروعة وبما يصون حقوق الأجيال المقبلة، وكذلك على المساهمة في تطوير صناعة الزيت العالمية وازدهارها والاعتقاد بأن «الافادة الرشيدة من هذه الثروة ترتبط بالدور الذي يقوم به النفط في خدمة اقتصاديات البلدان المستهلكة له، وبالتالي، مراعاة المصالح المشروعة لتلك البلدان في تزويد اسواقها بالنفط بشروط عادلة تعود بالنفع والخير على الانسانية». وهكذا جاءت المنظمة نموذجاً لأجهزة عربية تنطلق من قاعدة أن من يملك المال له حق الاستقلال، لا يشرك في شؤونه من لا يملك، بل وتتجاهل النص على الاعتبارات القومية ومتطلبات التكامل، حيث انها تنتسب الى الخارج (وقد وصفها الشيخ أحمد زكي يماني في نشرة MEES بتاريخ ١٩٦٨/١/١٢ بأنها «ابن للاوبك والسوق الاوروبية المشتركة بالنسبة للدول العربية المنتجة للبترول»[1].

غير أن الانظمة الثورية نفذت الى المنظمة الوليدة من الباب الخلفي، إذ قامت ثورة الفاتح من ايلول/ سبتمبر عام ١٩٦٩. وأصبح على المنظمة إما التوقف أو التأقلم، وقد اختارت الطريق الثاني. وعدلت اتفاقيتها للسماح لدول يلعب فيها النفط دوراً مهماً ولكنه ليس رئيسياً بالانضمام. واتسع نطاقها فلم تعد ممثلة للفكرة التي كانت وراء انشائها، ومن هنا جاء التفكير في انشاء ناد آخر عندما تسنح الظروف.

فإذا رجعنا الى مسيرة الوحدة الاقتصادية وجدنا ان مراحل تنفيذها من خلال قرار السوق المشتركة قد تباطأت، اما بعدم الانضمام إلى اتفاقية الوحدة أو بعدم تطبيق البلدان الاعضاء لقرار السوق. كذلك ظلت الاقطار على عهدها منذ بدء عمليات التنسيق القطاعي تتقاعس عن تزويد الأجهزة القومية بالبيانات المطلوبة. ولعل هذا ولد شعوراً بأن اسلوب عمل اللجان والأمانات العامة لا يكفي. ففي ١٩٦٠/١٢/١٨ أصدر المجلس الاقتصادي قراراً بعقد مؤتمر يشترك فيه كل الوزراء المختصين بالشؤون الاقتصادية في البلاد الأعضاء لوضع نظام للتنسيق الصناعي فيما بينها وإلى التمهيد لذلك بإجراء دراسات فنية. ولم ينعقد ذلك المؤتمر إلا في آذار/ مارس عام ١٩٦٦ في الكويت، وأوصى بإنشاء مركز للتنمية الصناعية للدول العربية. وأقر المجلس التوصية في ١٩٦٦/١٢/١٣. وأنشىء المركز كجهاز ملحق بالأمانة العامة للجامعة بقرار من مجلسه في ١٩٦٨/٥/١٨ وبدأ عمله عام ١٩٦٩ وعدل نظامه الأساسي عام ١٩٧٠. غير أن المجلس الاقتصادي قرر في ١٩٧٨/٩/١٠ تحويله الى منظمة متخصصة مستقلة لتمكينه من أداء مهمته بمرونة وكفاءة وفاعلية وأحال أمر انشائها الى مؤتمر التنمية الصناعية الخامس للدول العربية

---

(١) انظر: عبد القادر معاشو، الأوابك: منظمة اقليمية للتعاون العربي وأداة للتكامل الاقتصادي (الكويت، ١٩٨٢).

(الجـزائر، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩). بالمثل فإن المجلس الاقتصادي قرر في ١٩٧٠/٢/٥ اتخاذ الاجراءات اللازمة لاخراج **المنظمة العربية للتنمية الزراعية** إلى حيز الوجود فور اقرارها من مجلس الجامعة، وهو ما تم في ١٩٧٠/٣/١١. وقد سبق ذلك انشاء جهازين آخرين هما المنظمة العـربية للمـواصفـات والمقاييس بقرار المجلس الاقتصادي في ١٩٦٥/١٢/١٢ لتبدأ عملها في ١٩٦٧/٧/٢٤، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة بقرار الجامعة العربية في ١٩٦٨/٩/٣ ليبدأ عمله في ايلول/ سبتمبر عام ١٩٧١. ومما هو جدير بالذكر، أن أول مؤتمر للقمة كانون الثاني/ يناير عام ١٩٦٤ في القاهرة أنشأ جهازاً له طابع سياسي هو هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده والتنسيق بين مشاريعه وتمويلها ومراقبة تنفيذها. غير أن هذه الهيئة توقفت منذ حرب عام ١٩٦٧. كذلك كان من ثمار مؤتمر قمة الخرطوم احياء فكرة المؤسسة المالية العربية التي مضى عشر سنوات على تعثرها في شكل **الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي** الذي أشارت مذكرتـه التفسيرية الى ضرورة تعزيز الامكانات القطرية، وما يوفره البنك الدولي بجهاز خاص يعمل على توجيه جزء من الموارد المتوافرة نحو اعادة بناء الاقتصادات التي خربتها الحرب ثم يواصل نشاطه الانمائي بعيداً عن التيارات السياسية من أجل التكامل والتنمية في الوطن العربي، ويلاحظ أن هذا التسلسـل للعمـل شبيه بما حدث عنـد انشـاء البنك الدولي عقب انتهاء الحرب العالمية الثـانية، وقـد أقـر المجلس الاقتصـادي اتفاقية الصندوق في ١٩٦٨/٥/١٦ وأصبحت نافذة في ١٩٧١/١٢/١٨. ويعنى الصندوق بتمويل المشروعات الاقتصادية ذات الطابع الاستثماري (لا الاستهلاكي) مع منح الافضلية للمشروعات الحيوية للكيان العربي **والمشروعات العربية المشتركة**.

وفي ١٩٧٠/٢/٢، استجـاب مجلس الـوحدة لاقتراح العراق بعقد اجتماع للمجلس على مستوى وزراء التخطيط والمهتمين بشؤون التخطيط في البلدان الأعضاء. وأكد هـذا الاجتماع (١٠ - ١٩٧٠/٦/١٤) على أن «تحقيق الوحدة الاقتصادية يتطلب تنسيقاً في الخطط الاقتصادية يجعل خطط البلاد الأعضاء في مجموعها خطة قومية لتحقيق معدلات أكبر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي بما يكفل ضم وتعبئة موارد البلاد الأعضاء وبما يضمن استخدامها الاستخدام الأمثل لصالح هذا الشعب ولعلاج ما يعانيه من تفكك وتبعيـة وتخلف اقتصادي واجتماعي». (ويلاحظ هنا النص على ما سماه نادر فرجاني بالتاءات الثلاث: التجـزئـة والتخلف والتبعية). ورأى المجتمعـون أن عدم اجـراء تنسيق شامل لخطط التنمية هو المسؤول عن عدم بلوغ الجهود المخلصة في نطاق التعاون الاقتصادي العربي ثمارها المنشودة. وتم الاتفاق على عدد من الأسس والمبادىء تراعى عند التنسيق، من بينها اعطاء أولوية للمشروعات التي تتعلق بدعم التعـاون الاقتصـادي وتلك التي **تربط اقتصـاديـات** البـلاد الأعضـاء ببعضها البعض، وربط الانتـاج الحـالي وتخطيط الانتاج المقبل بما يراعي الطلب المتبادل لبلدان الأعضاء وأنـماط الاستهلاك السائدة فيها واحتمالات تغيرها بما يساعد على زيادة التبادل التجاري العربي، وتقليل الاعتماد على الأسواق الأجنبية. والتنسيق بين المشروعات بما يزيد من درجة التخصص النـوعي. واختص بالـذكـر صناعات تساهم في الحاجات الأساسية (كالغزل والنسيج والأسمدة والجرارات والآلات الزراعية والأدوية) وقاعدة الانتاج الصناعي (الحديد والصلب والبتروكيماويات وعجينتي الورق والحرير الاصطناعي). كما أشير الى تعريف محدد لما يسمى بالمشروعات المشتركة،

بالنص على التمويل العربي المشترك لبعض مشروعات الخطط الاقتصادية المنسقة بعد دراستها، وادارتها بصفة مشتركة على أساس الكفاءة الفنية والادارية. وبعبارة أخرى، فإن ما يسمى بعمل مشترك نظر اليه في ذلك القرار على أنه ينبثق من جهد جاد في تنسيق للخطط القطرية يفضي الى خطة قومية. وقد تحول المجلس بعد ذلك إلى البدء من خطة قومية ولكن بعد أن سبق السيف العذل.

شهد النصف الثاني من هذا العقد الثالث (أي بداية السبعينات) موجه من حركات الاستقلال في امارات الخليج انضمت على أثرها دول صغيرة عديدة الى عضوية الجامعة العربية ومنظماتها. غير أنه شهد أيضاً انهياراً في النظام النقدي العالمي واضطراباً في نظم الصرف بدأته الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تنفرد هذه المرة (كما في الثلاثينات) ببدء موجة من ظاهرة جديدة هي التضخم الركودي، حيث عمت هذه الموجة العالم الصناعي وطال أمدها وصدرت عواقبها الى دول العالم الثالث. وقد أزعج ذلك الدول النفطية التي عبرت، على لسان عبد الرحمن العتيقي وزير مالية الكويت في الاجتماع الثاني لمحافظي الصندوق العربي للانماء (١٦ ـ ١٧/٤/١٩٧٣)، عن عدم الرضا بمصير «فائض الأموال النفطية»، التي ينتظر لها التزايد في مستقبل ليس ببعيد، والتي هاجرت الى الخارج بسبب افتقار المنطقة الى الهيئات والأجهزة المالية المتخصصة ذات الكفاءات والخبرات العالية، وعدم توافر المشاريع المدروسة السليمة الصالحة لتكون محلا لاستثمار مطمئن مجز. غير أنه «في الوقت الذي تقدم فيه هذه الأموال للخارج بفوائد زهيدة، عملت الدول الصناعية المضيفة لها على خفض قيمتها وانقاص عائدها عن طريق تخفيضات متوالية في أسعار العملات وتضخم كاد لا يهدأ في مستويات أثمان السلع والحاجيات، الأمر الذي أصاب تلك الأموال بتقلص مستمر في قوتها الشرائية وقيمتها الحقيقية. وليت الأمر يقف عند هذا الحد، بل نرى بعض الدوائر الأجنبية تتهم أموالنا بأنها السبب في الأزمات النقدية المالية وفي تعثر النظام النقدي الدولي، مطالبة بفرض القيود أو الوصاية عليها» ثم قال «إن الوقت ـ لا شك ـ قد حان لكي نعمل على انتهاج سياسة نقدية واستثمارية عربية تنبع من مصالحنا وتدعم اقتصادنا وتنمي أوطاننا العربية والاسلامية، فتضع بذلك حداً لتلك العلاقات غير المتكافئة التي تجعل منا مجرد مصدر لتمويل اقتصاد أقوى من اقتصادنا». وانتهى إلى مطالبة الصندوق العربي بدراسة الموضوع مقدماً بعض الاقتراحات كإنشاء الصندوق حافظة من الاوراق المالية المتنوعة، يستقطب عن طريقها المستثمرين العرب واصدار السندات المقوّمة بعملات أو وحدات حسابية تربط بسعر تعادلها الذهبي في تاريخ الاصدار، لتحافظ على قيمتها ويتم عن طريقها جمع فائض الأموال العربية. وأقر مجلس محافظي الصندوق اعتماد عدد من الدراسات من بينها امكانية استخدام دينار عربي كوحدة نقدية دولية، وامكانية انشاء مؤسسة مالية عربية تتكامل في اطارها أجهزة التمويل العربية لدعم الاقتصاد العربي وتنمية العلاقات الاقتصادية، سواء فيما بين الأقطار العربية أم مع الدول الأخرى. إضافة إلى تحديد الفرص المتيسرة للاستثمارات في البلاد العربية واحداث تنسيق بين نشاط الصندوق العربي ونشاطات المؤسسات المالية العربية الاخرى.

إن المقتطفات السابقة من خطاب العتيقي توضح عدة أمور. **الأول** تشخيص المشاكل النقدية والاقتصادية الدولية التي ألقى الاقتصاد الرأسمالي بظلها القائم على باقي العالم وبخاصة الوطن العربي، وهي مشاكل ظلت قائمة حتى الآن، بل انها تفاقمت بعد ذلك التاريخ. **الثاني** أن هذه المشاكل ظهرت قبل تصحيح أسعار النفط، الذي جاء ليرد للبلدان المصدرة للنفط بعض

حقوقها المستلبة، ولكنه أثر تأثيراً سلبياً على دول اخرى، اذ تضررت منه الدول غير النفطية، بما فيها العربية منها، بخاصة الدول الأقل نمواً فازدادت حدة تباين توزيع الدخل بين الاقطار العربية وباعد هذا التباين بين منظور وقدرات هذه الاقطار على التنمية، قطرية كانت أم اقليمية. **الثالث** أن تأمين شؤون المال العربي دعا الى التفكير في خلق قنوات للاستثمار وفي دينار عربي. بناء عليه، تحول الأمر من تحديد للأهداف والسعي الى المال لتحقيقها، الى اختلاق أهداف للاغتراف من مال يخشى تسربه أو تبخر قيمته. وهكذا، فكما بدأت الصيغ الجديدة للعمل المشترك تتشكل في حرب عام **١٩٦٧** وهـزيمتها فإن هذا العمل بدأ يتشتت في حرب عام **١٩٧٣** وانتصارها، الأمر الذي ألقى بظلاله على العقد الأخير كما سنرى.

وقـد شهـدت تلك الفـترة تسرب اصـطلاحي: **العمل المشترك والاستراتيجية** إلى الوثائق الـرسمية. فقـد أشار قرار المجلس الاقتصادي رقم **٥٦٣** في **١٩٧٢/١٢/١٠** إلى تنسيق **العمل العـربي في المجـالات المشـتركـة**. وكـان القصـد منـه الأوجـه المشتركة لعمل المنظمات المتعددة: الاقتصادية والاجتماعية والفنية، التي بدأ أغلبها العمل حوالى عام **١٩٧٠** كما رأينا. وابتكر الأمين العام الجديد لمجلس الوحدة فلسفة جديدة فاستصدر قراراً (رقم ٦١٥ في **١٩٧٣/٧/٥**) يمكن اعتبـاره بمثـابة **اعادة صياغة لاتفاقية الوحدة** لتأكيد السير في جميع المناهج التي أتت بها الاتفاقية ولكن بمفهوم جديد، لا يلزم جميع الاعضاء بالسير بالتوازي في خطى الوحدة ومراحلها، بل يترك لكل منهم حرية انتقاء ما يريد على أمل أن يفسح له المستقبل فرص التقدم خطوات أخرى. وكانت النتيجة أن أخذ كل عضو ما يرى انه يوافقه ونبذ الباقي. وقد اعتبر المجلس قراره بمثابة **استراتيجية عمل للمجلس** في المرحلة التالية مبنية على ضوء واقع **العمل الاقتصادي العربي المشترك**، وتتضمن:

ـ اعتـماد مبـدأ تنسيق الخـطط القطرية والسير به جنبا الى جنب مع موضوع تحرير التجارة لتمكين الوصول الى التكامل الاقتصادي وأهداف الوحدة الاقتصادية.

ـ تكليف الأمين العام باقتراح قائمة أولويات **بالمشروعات المشتركة** التي يمكن البدء بها في مجالي التنسيق الزراعي والصناعي، مع العمل على ادماجها في الخطط الاقتصادية لبلدان الأعضاء.

ـ ايجـاد حلول **لمشكلة الفـوائض** المـالية العربية وتوجيه المدخرات العربية الى خدمة جهود التنمية في الوطن العربي.

ـ التعاون مع الصندوق العربي للانماء في دراسة سبل قيام **عملة عربية موحدة**، وكذلك سبل اقامة سوق للمال.

ـ التنسيق مع الأجهزة القومية الاخرى لتوحيد الجهود ومنع الازدواجية والتضارب، وتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من الايجابية في **العمل الاقتصادي العربي المشترك** مع مراعاة أولويات القرار **٥٦٣**.

وعقب حرب رمضان استصدر الصكبان قراراً آخر (رقم ٦٣٤ في ١٩٧٣/١٢/٣) حول **استراتيجية العمل الاقتصادي العربي**، ولم يردف هذا المصطلح بلفظ مشترك لأن القصد منه كان عملا جماعياً تساهم فيه الدول، كما تساهم فيه ما يسمى بأجهزة العمل الاقتصادي العربي المشترك. وأكدت ديباجة القرار على الايمان بحتمية الوحدة الاقتصادية العربية الكبرى كهدف نهائي **ممكن التحقيق**. ووضعت مبادىء أساسية في مجال التكامل الاقتصادي: **أولها**، ان تحقيق التنمية المتوازنة المعتمدة على القدرة الذاتية للبلاد العربية مجتمعة وتسريع خطاها، انما يتم في ظل التكامل الاقتصادي الشامل في عصر لم يعد فيه مكان للكيانات الصغيرة، **وثانيها**، أن هذا التكامل يتطلب العمل على ايجاد خطة موحدة شاملة يترابط فيها التنسيق الاقتصادي مع سياسات الاستثمار وضماناته بشكل يخدم الأهداف القطرية ومجموع الأقطار العربية. وإلى أن يتحقق التكامل المفضي الى الوحدة، فإن الأمر يقضي ايجاد صيغ مرحلية أو جزئية لمشاركة جميع الاقطار العربية في ظل اتفاقية الوحدة التي تعتبر اطاراً ملائماً ومرناً **للعمل الاقتصادي العربي المشترك**، هدفه النهائي هو تعظيم الانتاج وزيادة الرفاهية لأبناء الأمة العربية. وهكذا انتقل تعبير «العمل المشترك» ليحل محل تعبير «الوحدة» (غير مقتصر على مجالات عمل المنظمات القومية) وذلك في محاولة بيع اتفاقية الوحدة كما هي قائمة الى جميع الأطراف التي تقاعست عن الانضمام اليها نفوراً من بعض ما تمليه الصورة النهائية للوحدة. ولم تعد الوحدة (الحتمية) مطلباً عاجلاً ولكن يمكن تحقيقه اذا أريد ذلك. وكما لاحظ د. اسماعيل صبري عبدالله فإن ثراء اللغة العربية زودنا بمصطلح أقوى في معناه من التعاون، وأقل في مبناه من الوحدة.

انتهت دراسات الصندوق العربي للانماء الى نتائج عرضت على الاجتماع التالي لمحافظيه. ففيما يتعلق بإنشاء مؤسسة مالية عربية، رؤي الاكتفاء بدعم دور الصندوق العربي للانماء وتوسيع نطاق نشاطه. أما بالنسبة لانشاء عملة عربية موحدة، فإن هذا الأمر يتطلب مراحل عديدة تسبقه. وهو ممكن بالنسبة لبلدان الخليج، أما على المستوى العربي، فالأمر يقتضي توسيع فكرة اتحاد المدفوعات ليصبح مؤسسة اقليمية تواجه مشكلة تمويل عجز ميزان المدفوعات في مجموعه وليس على المستوى الاقليمي المحدود، وتؤدي دوراً في التنسيق النقدي يأتي كمقدمة للتقدم نحو اتحاد نقدي. وقد أشار محافظ الاردن، إلى أن الاجتماع السادس لمحافظي البنوك المركزية لدول الوحدة في الشهر السابق (٢ ـ ١٩٧٤/٣/٥)، أقر فكرة انشاء **صندوق عربي للنقد**، في ضوء تقرير لجنة الخبراء الاقتصاديين الماليين في اجتماعها بالقاهرة، آذار/ مارس عام ١٩٧٣. ومن ثم انتقل الأمر الى مجلس الوحدة الذي عبأ الجهود من أجل انشاء الصندوق، ودعت أمانته العامة في مطلع عام ١٩٧٥ الى اجتماع موسع لمحافظي البنوك المركزية لجميع الاقطار العربية، عرض عليه البدائل المقترحة. وتابعت الأمانة العامة العمل إلى أن صدر قرار مجلس الوحدة في ١٩٧٥/١٢/٤ بالموافقة من حيث المبدأ على قيام صندوق النقد العربي واحالة مشروع اتفاقيته الى المجلس الاقتصادي لتتبناه جميع الأقطار العربية. وبعد أربعة أيام أقر المجلس الاقتصادي الموضوع وتم توقيع وزراء المال والاقتصاد العرب على الاتفاقية في الرباط في ١٩٧٦/٤/٢٧. وهرعت الدول الى التصديق عليه، فأعلنت أمانة الجامعة نفاذ الاتفاقية اعتباراً من ١٩٧٧/٢/١١، ليبدأ الصندوق عمله باجتماع أول دورة

لمجلس محافظيه في أبو ظبي في ١٨ ـ ١٩/٤/١٩٧٧. وهكذا، جاءت اتفاقية الصندوق مثلا فريداً من حيث قصر المدة التي استلزمها التفكير فالصياغة فالاعتماد فالتصديق فالنفاذ. ويعكس ذلك تلاقي مصالح جميع الاطراف في ذلك الوقت: فدول الفائض رأت فيه اداة ربما تساعدها على مواجهة مشاكلها النقدية ودول العجز أملت في أن تحصل عن طريقه على مزيد من دعم لموازين بدأت اوضاعها تتدهور بسرعة. غير أن هذا التلاقي سرعان ما تبخر، كما هي القاعدة في العمل العربي المشترك. ثم تحولت اجتماعات محافظي البنوك المركزية الى مجلس للمحافظين يتابع أمور تنسيق السياسات النقدية ويتولى أمانته العامة صندوق النقد العربي بالتعاون مع أمانة الجامعة.

تابع قطاع المال نشاطه في اتجاهات اخرى. فقد كانت الكويت قد بدأت بإنشاء صندوق قطري في ١٩٦١/١٢/٣١ برأسمال قدره ٥٠ مليون دينار كويتي بعد انضمامها الى جامعة الدول العربية وقبيل اعلان استقلالها، كمحاولة منها لكسب تأييد اشقاء عرب لهذا الاستقلال في مواجهة عواصف تهددته. وزيد رأس المال إلى ١٠٠ مليون في عام ١٩٦٤ ثم الى ٢٠٠ مليون في عام ١٩٦٧. وبعد تزايد العوائد النفطية زيد بموجب القانون ٢٥ لعام ١٩٧٤ الى مليار دينار. وفي الوقت نفسه، اتسع نشاطه ليتجاوز الاقطار العربية الى دول نامية صديقة (لا سيما الأقل نمواً في آسيا وافريقيا)، فانخفض نصيب الاقطار العربية من تمويله من ١٠٠ بالمائة حتى عام ١٩٧٤ الى ٤٥ بالمائة للسنوات العشر التالية. وقد حذت امارة ابو ظبي المثل نفسه بانشاء صندوق لها في ١٩٧١/٧/١٥ (قبيل اعلان قيام دولة الامارات العربية المتحدة)، برأسمال مقداره ملياري درهم. وكان نصيب الاقطار العربية من تمويله ٧٥ بالمائة. وفي عام ١٩٧٤ انشىء صندوقان آخران: الصندوق العراقي للتنمية الخارجية (وليس العربية كما هو الحال في سابقيه، وان كان قرار انشائه ينص على منح الأفضلية للمشاريع الانمائية التي تعزز التكامل الاقتصادي العربي) والصندوق السعودي للتنمية الذي تزايد رأسماله من ١٠ مليارات دولار الى ٢٥ ملياراً في عام ١٩٨٢، ويتوجه بقروضه الى الدول النامية الصديقة، لا سيما الأقل نمواً. ولذا، فإن نصيب الاقطار العربية من تمويله هي أقل النسب، وإن كانت كبيرة في حجمها المطلق. وساهمت الاقطار العربية مع دول اخرى في انشاء مؤسسات مالية اقليمية. ففي عام ١٩٧٥ بدأ البنك الاسلامي للتنمية أعماله (بعضوية ٤١ دولة تشمل جميع الاقطار العربية) برأسمال مصرح به مليار دينار اسلامي (وحدة ح. س. خ.) ضوعف فيما بعد. وجاء انشاؤه بناء على توصية لمؤتمر وزراء مالية البلدان الاسلامية المنعقد في مدينة جدة في عام ١٩٧٣. وحصلت الاقطار العربية على حوالى نصف ما قدمه من تمويل حتى عام ١٩٨٣. ثم شاركت الاقطار العربية الأعضاء في اوبك مع باقي اعضاء المنظمة في انشاء صندوق الاوبك للتنمية الدولية في عام ١٩٧٦ من أجل دعم التنمية في الدول النامية، ودعم موازين المدفوعات بشروط ميسرة. وقد زيد رأسماله من ١,٦ مليار دولار الى ٤ مليارات. وكان نصيب الاقطار العربية المستفيدة ١٦ بالمائة من قروضه. وهكذا شهدت الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٦ مولد جميع المؤسسات المالية الوطنية والاقليمية (بما في ذلك الصندوق العربي للانماء وصندوق النقد)، باستثناء الصندوق الكويتي الذي بدأ قبل ذلك بعشر سنوات لكنه ضاعف نشاطه. وقد نشأت مؤسسة أخرى اقليمية بناء على توصية أول مؤتمر عربي للتنمية الصناعية (الكويت، آذار/

مارس عام ١٩٦٦) «بدراسة امكانية انشاء مؤسسة عربية جماعية لضمان رؤوس الاموال العربية والاجنبية المستثمرة في المشاريع الانمائية» وعهد بالدراسة الى المؤسسة المالية القائمة وهي الصندوق الكويتي بالتعاون مع وزارة الخارجية الكويتية. وأقر مجلس الوحدة الاتفاقية التي أفضت اليها الدراسة في ١٩٧٠/٨/٢٩، ومن بعده المجلس الاقتصادي في ١٩٧٠/١٢/١٦، لتدخل **اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار** حيز التنفيذ في ١٩٧٤/٤/١.

ظلت قضية انتقال اليد العاملة حائرة، بخاصة وأن عزوف بعض أعضاء مجلس الوحدة عن تطبيق قرار السوق المشتركة كان من أهم عوامله، الى نصها على حرية انتقال اليد العاملة، وهي ما كانت تخشى تلك الاقطار أن يجعلها تعجز عن مواجهة اعداد ضخمة لا تستطيع تحمل مطالبها الحيوية وتؤدي الى اخلال بتوازناتها الاقتصادية والسكانية. وقد أقر مؤتمر وزراء العمل العرب في دور انعقاده الثالث (الكويت، تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٦٧) **اتفاقية تنقل الأيدي العاملة في الوطن العربي** من أجل ضمان حرية تنقل هذه الأيدي كحافز للنشاط الاقتصادي، وعون على تحقيق العمالة الكاملة وجعل الوطن العربي **وحدة اجتماعية واقتصادية كاملة**، وراعت الاتفاقية حدوداً دنيا لحقوق العمال، وتركت أموراً أخرى مثل، حق العامل في لمّ شمل اسرته وفي التدريب وفي الحقوق المدنية والنقابية الى اتفاقيات ثنائية وضع نموذج لها. وأقر مجلس الجامعة الاتفاقية في ١٩٦٨/٣/٧. ولم يصادق عليها من الاقطار الاربعة عشر المشاركة في أعمال مؤتمر وزراء العمل الذي صاغها الا ستة من الاقطار جميعها أعضاء في مجلس الوحدة منها اثنتان مستقبلة للعمالة فقط (العراق، وليبيا). ولذلك ظل أثرها محدوداً. وبناء عليه أعد مؤتمر العمل العربي في دورته الرابعة (طرابلس، آذار/ مارس عام ١٩٧٥) اتفاقية معدلة اكثر تواضعا في منطلقاتها (تنظيم تنقل الأيدي العاملة بما **يكفل توفير احتياجات برامج التنمية في كل قطر**، وبما **يحقق أهداف التكامل الاقتصادي العربي**). وأدرج في الاتفاقية المزايا التي تركت من قبل للاتفاقيات الثنائية. واضيف اليها تنظيم قواعد التظلم عند انهاء الخدمة. ونص فيها على قيام كل قطر بوضع وتنفيذ سياسة للهجرة على المدى القريب والبعيد وعلى انشاء جهاز ثلاثي يمثل الحكومة والعمال وأصحاب الأعمال، على أن يتولى مكتب العمل العربي التنسيق بين هذه الاجهزة القطرية. وكذلك نص على العمل على احلال العمالة العربية محل الأجنبية، وعلى تشجيع استثمار رؤوس الأموال العربية بحيث تهدف الى ايجاد فرص عمل للفائض من العمالة. ولم يصدق على هذه الاتفاقية المعدلة سوى الاردن والصومال وفلسطين ومصر (من البلدان المرسلة للعمالة) والعراق. فظلت كسابقتها محدودة الأثر.

اقتصر نشاط المجلس الاقتصادي في مجال المشروعات المشتركة، خلال هذا العقد على الموافقة في ١٩٦٩/١/٢٥ على توصية المؤتمر العربي الأول للثروة المائية وعلوم البحار بإنشاء الشركة العربية لمصايد الاسماك من حيث المبدأ، وأحال مشروع اتفاقيتها في ١٩٧١/٣/١٦ إلى البلدان لابداء الرأي. وأيدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية الفكرة ثم أقر المجلس الاتفاقية في ١٩٧٨/٢/٢٢ (أي بعد ٩ سنوات). أما الأوابك فقد بدأت الدخول الى الميدان بالشركة العربية البحرية لنقل البترول في ١٩٧٣/١/١٦ لتبدأ أعمالها في منتصف عام ١٩٧٥، ثم الشركة العربية لبناء واصلاح السفن وتأسست في ١٩٧٤/١١/٣٠، وبدأ نشاطها عند اتمام افتتاح الحوض الجاف

في البحرين في ١٥/١٢/١٩٧٧. وفي ١٤/٩/١٩٧٤ تقرر انشاء الشركة العربية للاستثمارات البترولية لتبدأ نشاطها في ٢٢/١١/١٩٧٥، في تمويل المشروعات والصناعات النفطية في مختلف الأنشطة المتفرعة أو المساعدة أو المرتبطة أو المكملة لها، مع اعطاء أولوية للمشروعات العربية المشتركة. من جهة أخرى، فإن قرار مجلس الوحدة رقم ٦١٥ المشار اليه سابقاً، طالب الأمين العام بإعداد دراسة كاملة عن مشروع مشترك أو مشروعين، واحد في الزراعة وآخر في الصناعة للعرض على دور انعقاده التالي. وبدأت السلسلة بإقرار المجلس في ١٠/٦/١٩٧٤ انشاء شركتين احداهما لتنمية الثروة الحيوانية والثانية للتعدين. ثم عدل قراره في ٤/٦/١٩٧٥ ليسمح بانضمام اقطار عربية غير أعضاء في المجلس اليهما. وتأسست الشركتان في أواخر عام ١٩٧٥. ثم قرر المجلس في ٤/٦/١٩٧٥ انشاء الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، التي تأسست في ٦/٣/١٩٧٦.

ويلاحظ أن توجه مجلس الوحدة كان نحو انشاء شركات قابضة، وهو ما يعني نقل مسؤولية التفكير في مشروعات (انتاجية وخدمية) الى تلك الشركات، مع سد خانة تجنيب الأموال لما يمكن أن يتولد عن دراساتها من مشروعات. أما الأوابك فقد تبعت المثلين: انشاء شركات في مجال النقل ومستلزماته (على نمط المجلس الاقتصادي) وانشاء شركة قابضة. أما القطاع الخاص فظل يردد نغمة التخوف من القيود الادارية وعدم ملاءمة المناخ الاستثماري في الاقطار العربية ذات العجز.

تابع مجلس الوحدة قضية وضع برنامج لتنسيق الخطط اعتمده في ٤/١٢/١٩٧٥ بهدف استكمال المراحل اللازمة للتنسيق في عام ١٩٨٠، حيث تعتبر الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ فترة تنسيق بين المخططين واعداد للمعلومات التي يمكن اذا استندوا اليها في عملهم القطري أن يأتي عملهم مستوعباً للمعلومات والمعايير القومية والقطرية الاخرى. والواقع أن قضية التنسيق تثير أبعاداً لا بد من ايجاد حلول لها. فالخطط عندما تصدرها الأجهزة التشريعية للأقطار يصعب تعديلها، أما قبل ذلك فإن الفنيين لا يكونون في حل من مناقشتها مع أجهزة خارجية. من جهة أخرى، فإنه في غياب تصور لخطة قومية يتعذر ايجاد المؤشرات التي يمكن بموجبها مناقشة خطة قطر معين، بخاصة اذا تفاوتت تواريخ بدء الخطط القطرية. لذلك ناشد المجلس أعضاءه توحيد هذه التواريخ (في البداية من عام ١٩٧٥ ثم من عام ١٩٨١). يضاف الى ذلك، أن معظم الخطط متوسطة الأجل تتضمن نسبة عالية من استكمالات لفعاليات بدأت في الخطط السابقة. لذلك أصدر المجلس قراره رقم ٧٠٠ في ٤/٦/١٩٧٥ متضمنا بعض الخطوات المرحلية.

ـ تبادل الخبرات العربية، بأن تقوم البلدان قبيل اقرار مشاريع خططها بدعوة خبراء عرب للتعرف على نواحي التضارب لتلافيها ونواحي التكامل لادراجها. (ويلاحظ أن بعض الأقطار العربية (كالاردن وتونس واليمن) اتبعت هذا الأسلوب ولكن في اطار نشاط مؤسسات دولية، وكان الهدف أساساً هو استقطاب تمويل خارجي. كذلك قامت بعض الدول من خلال «نادي باريس» بعرض خططها في معرض البحث عن حل لمشاكل المديونية. ومثل هذا الاتجاه يشكل خطوة خطيرة نحو اخضاع عملية التنمية لمطالب الدائنين الأجانب ولنصائح البنك الدولي ومعه صندوق النقد

الـدولي، وهي غالبـا ما تفضي الى تضحية بالتنمية من أجـل حل متـوهم للمـديونية فتزيد حدة المشكلتين. ولو أن الاقطار العربية القادرة تحمست لتنفيذ قرار مجلس الوحدة لأمكن للدول المدينة أن تنجو من جانب من المشكلة).

ـ الدعوة لانشاء وحدات للتخطيط بعيد المدى لدى أجهزة التخطيط القطرية بمعاونة الامانة العـامـة، حيث يتيح هذا النـوع فرصـا أوسع للتنسيق ويسمح ببلورة استراتيجيات محددة المعالم ومستقرة الأبعاد، وهو ما تفتقده معظم الخطط العربية.

ـ اعـداد الامـانـة العـامـة لدراسـة منهجية للتخـطيط بقصـد معالجة التباين بين المفاهيم والممارسات التخطيطية.

استأثر لفظ الاستراتيجية باهتمام الأجهزة العربية وانتقلت عدواه من مجلس الوحدة اليها. فأعد مكتب العمل العربي تصوراً لاستراتيجية عربية للتنمية الاقتصادية لعرضه على مؤتمر وزراء العمل في الرباط، آذار/ مارس عام ١٩٧٤. وأعقب ذلك عقد لجنة تحضيرية في شباط/ فبراير عام ١٩٧٥ تقـدمت بعـدد من المقترحات في هذا الشأن. وأقر المؤتمر الثالث للتنمية الصناعية للدول العربية (طرابلس ـ ليبيا، نيسان/ ابريل عام ١٩٧٤) الأسس الملائمة لاستراتيجية عربية في الميدان الصنـاعي. وقبـل ذلـك أقـرت الـدورة الأولى لمؤتمـر وزراء الشؤون الاجتـماعية العرب (القاهرة ١٩٧١/٣/٢٤) «ميثاق العمل الاجتماعي العربي». ثم قررت منظمة التربية والثقافة والعلوم في عام ١٩٧٥ «مجـابهـة شاملة» لقضية محو الأمية باعتبـارهـا أمية حضـارية تشمل الأمية الابجدية والقصور في الدور الاجتماعي. واتبعت ذلك في عام ١٩٧٦ باستراتيجية تطوير التربية العربية. وقد أدى تتـابـع صدور تقارير عن المنظمات العربية باستراتيجيات لأعمالها إلى الشعور بضرورة وضع اسـتراتيجية موحـدة للعمـل الاقتصادي العربي المشترك. ومما قوى هذا الشعور ما اتضح من أن الجـانب العـربي كان يعوزه التصور المتكامل الذي يستطيع بموجبه تحقيق ما يريده من الحوارات الخارجية، بخاصة الحوار العربي ـ الاوروبي. وصدرت في عام ١٩٧٥ ثلاثة قرارات في هذا الشأن:

ـ قرار المجلس الاقتصادي رقم ٦٠٠ في ١٩٧٥/١/٨، بتكليف الأمانة العامة باتخاذ ما يلزم لإنجاز دراسة خلال سنة، تعطي تصوراً عن استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك في ضوء ما تقدمت به الحكومات والمنظمات ومجلس الوحدة من دراسات وبيانات.

ـ قرار مجلس الجامعة رقم ٣٣٧٥ في ١٩٧٥/١٠/٢١ بتشكيل لجنة لبحث أوضاع المنظمات من حيث الجـانب التنـظيمي. وقـد أوصت هذه اللجنة بتعديل المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشـترك، بما يجعـل المجلس الاقتصادي هيئة ترسم السياسة العامة وتخطط برامج العمل العربي المشترك وتقوم بالتنسيق بين المؤسسات القائمة ومتابعة وتقويم جهودها.

ـ قرار اللجنة الوزارية لمؤتمر قمة الرباط في نيسان/ ابريل عام ١٩٧٥ بإنشاء لجنة للتقويم، تقـوم باقـتراح الحلول الكفيلة بدعم العمـل العـربي المشترك في المجال الاقتصادي وتقويم جهود الأجهزة العربية.

وهكـذا، بدأ العقـد الرابع والأخير (من منتصف السبعينات) ليشهد تحول الوطن العربي بأكمله الى بادية، يضرب أبناؤه فيه على غير هدى بحثاً عن المال، تماماً كما يتنقل البدو الرحل بحثاً عن المـاء، بعضهم يرنـو الى فرص ربـح عاجل من استثمار مأمون، انشأ حركة للمال (كما تشير الدراسة التي أجراها الصندوقان العربي والكويتي ومؤسسة ضمان الاستثمار) تتجه من دول العجز الى دول الفائض!! والبعض يجول في سياحة تنتهي به في نهاية المطاف الى مشارف اوروبا بحثاً عن جو أرطب ومجتمـع أرحب ومتعة مشتهاة. والغالبية تحمل ما لديها من قدرات أو خبرات (عظمت أو قلت) تلتمس من وراء عرضها يسرا بعد عسر، غير عابئة بما يوضع في طريقها من عراقيل وما يضيع عليها من حقوق عجزت اتفاقيتا تنظيم انتقال اليد العاملة عن تأمين أوضاعهم تجاهها. وتصاعدت الدعوة الى فتح الحدود: لانتقال الأموال من ناحية، واليد العاملة من ناحية أخرى، ثم الى فتح حدود المنطقة بأكملها لاستيراد التكنولوجيا أحياناً، وللاغتراف من طيبات (أو بالأحرى مساوىء) ما انتجته لبهرج الاستهلاك في معظم الأحيان. وفي الوقت نفسه، زادت الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون، داخل كل قطر وبين الأقطار. ووقفت المنظمات العربية، على تعددها، عاجزة عن أن تقـود المسـيرات القطرية ناهيك عن المسيرة القومية. فقد باتت معرضة للتقويم واعادة النظر، وتعرضت لشح في الموارد المالية في عالم يعج بالمال.

وفي هذا الجـو بدأت «لجنـة العشرين» المكلفـة بتقـديم المشـورة حول اسـتراتيجية العمل الاقتصـادي العـربي المشترك أعمالها. فأضاف الخبراء مزيداً إلى تشتت الأفكار. فقد طرح الأمين العـام المسـاعد للشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية آنذاك (محمد زكي شافعي) تصور الامانة، وطالب بالاتفـاق أولاً حول الأهـداف الكـبرى للتعاون الاقتصادي العربي على الصعيد العام، وتمحورت هذه الأهداف حول قضايا تعزيز مقدرة الوطن العربي على الصمود في وجه العدو المشترك وتحقيق تنمية عربية شاملة. وترك أمر الصيغة الملائمة للمناقشة: أسواق مشتركة ـ تنسيق قطاعي ـ مشروعات مشتركة ـ اتحادات نوعية. وقد أضاف خلفه (عبد الحسن زلزلة) في أول اجتماع للجنة العشرين (٢٣ ـ ٢٥/١٠/١٩٧٦)، ضرورة ربط الـدراسة بجهود العالم الثالث من أجل اعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي، وطالب بتطوير مفهوم جديد للتنمية وصيغة جديدة للعلاقات العـربية أساسها التكافل والتضامن العربيين، ليكون أساساً سليماً لوضع ميثاق عمل اقتصادي عربي. وبدأت اللجنة أعمالها بالاتفاق على الأهداف:

ـ تعزيز القدرة الدفاعية للأمة العربية في مواجهة التحديات المصيرية، عسكرية أو سياسة.

ـ تحقيق التكامل الاقتصادي كإطار لا بد منه للاستغلال الأرشد للموارد العربية المتيسرة.

ـ تحقيق الاستقلال الاقتصادي للوطن العربي بالقضاء على جميع مظاهر التبعية للخارج.

ـ تصحيح الاختلال في مستويات النمو الاقتصادي بين أقطار الوطن العربي.

ـ التعـاون مع أقـطار العـالم الثالث في نضالها من أجل تحقيق نظام اقتصادي دولي جديد يضمن التسعير الأكثر عدالة للمواد الأولية والتقسيم الأمثل للعمل على المستوى الدولي.

وعلى الرغم من هذا الاتفاق على الأهداف (أو ما اطلق عليه مؤخراً المنطلقات)، فإن اجتماع اثني عشر خبيراً (من العشرين) أفضى إلى اتجاهين وخمسة فروع: الاتجاه الأول شمولي يدعو إلى معالجة شؤون التنمية الاقتصادية على نحو يحقق معدلات للنمو والانتاجية أفضل مما يتحقق من خلال التنمية القطرية، مع ترك الاستراتيجيات القطرية تأخذ مساراتها المنفردة في المجالات التي تستطيع أن تحقق فيها معدلات مقبولة. أما الاتجاه الثاني فسعى نحو النظرة الجزئية المنطلقة من اعتبارات محدودة وهنا تعددت الاختيارات:

ـ رأي يحبذ العمل من أجل التنمية العربية الشاملة ولكنه يركز على استغلال ظاهرة الفوائض المالية العربية، ورسم الطريق أمامها لتؤدي دورها لتنمية الوطن العربي في جملته.

ـ آراء أخرى استبعدت قضية التنمية، وذهب أقصاها إلى الاقتصار في المرحلة الحالية على تعميق التعاون الاقتصادي العربي القائم، على الصعيدين الثنائي والجماعي، وبلورة أمور ومشاريع محددة تستمد من حصيلة الدراسات والمؤتمرات السابقة، لتوضع موضع التنفيذ.

ـ رأي ثالث طالب بالتركيز على بعض الجوانب التي طرحتها الامانة العامة ولم يسبق علاجها: تعزيز الأمن العربي باعتباره مسؤولية عربية مشتركة ـ الاهتمام بالدول الأقل نمواً لازالة الاختلال في مستويات النمو ـ تقليص التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي عن طريق زيادة القدرات الذاتية.

ـ رأي آخر ذهب أيضاً إلى التركيز على قضايا معينة، ولكنه اختلف في معايير الانتقاء حيث استعاض عن كونها قضايا لم تبحث من قبل بأن تكون لها أولوية ملحة: مثل الأمن الغذائي ـ تحديد أهداف اقتصادية معينة قابلة للتحقيق في خلال مدى زمني معين، مثل هدف لتحقيق معدلات معينة للزيادة في دخل الفرد أو الناتج القومي (اقتداء باستراتيجيات الأمم المتحدة لعقود التنمية).

وانتهت أعمال اللجنة الى فريق عمل ثلاثي قاده برهان الدجاني (يعاونه سيد جاب الله للأمن الغذائي وانطوان زحلان للتكنولوجيا)، قدم تقريره في شباط/ فبراير عام ١٩٧٨ ملفتاً النظر إلى أن **التضامن العربي** يمر بمحنة كبيرة قد تكون مصيرية، مرجعها تدفق المال على نحو أخل **بالتوازن** في الدخول الفردية على المستوى العربي، بخاصة وأن توازن الثروات يسير في نسبة عكسية مع توازن الأعباء والتضحيات، وترتب عليه نمط استهلاكي عالي تفشت ضغوطه في جميع الأقطار العربية، وحدث انفتاح استهلاكي لدى بلدان العجز دون أن يصحبه انفتاح استثماري. وصحبه نزوح للأدمغة منها الى دول اليسر. وكان من الطبيعي أن تبدأ ورقة العمل الثلاثية بما يسمى **قطاع العمل المشترك** (يضم المشاريع ومؤسسات التمويل والمنظمات، بما فيها فئات الخبرة والاختصاص وفئات النظر السياسي التي تصل الى حد الوزراء، إلى جانب أجهزة غير حكومية)، وأن تصوغ الاستراتيجية على النحو الذي يزيد من فاعلية هذا القطاع، مؤكدة على ضرورة أن ترفد تدفقات المعونة التي تقودها الاعتبارات العامة بتدفقات أخرى معيارها الربحية تحقيقاً للكفاءة الاقتصادية وتبادل المنافع بين الاقطار.

وقد حسم الأمر في المؤتمر القومي المنعقد في بغداد (٦ ـ ١٢/٥/١٩٧٨) بمشاركة شعبية من

خلال اتحاد الاقتصاديين العرب مع الامانة العامة لكل من المجلس الاقتصادي ومجلس الوحدة، خصوصاً بتعقيب اسماعيل صبري عبد الله ثم بالمساهمات الاخرى. مما أدى إلى تضمين الوثيقة الصادرة عن ذلك المؤتمر «من التوصيف السابق لواقع الاقتصاد العربي ومسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك الراهن، يظهر قصور هذه الجهود عن تحقيق التنمية القومية الشاملة والمطردة المتوجهة نحو جماهير الامة العربية واشباع حاجاتها الأساسية والمؤكدة للشخصية الحضارية العربية، والقادرة على انهاء أزمة التكامل الاقتصادي العربي في ظل الارتهان القائم لاقتصاده وثرواته وتكامله التبعي للسوق الدولية على حساب تكاملها الداخلي».

وقد ترتب على ذلك تشكيل فريق عمل جديد يقوده يوسف عبد الله صايغ (ومعه جورج قرم ومحمود عبد الفضيل). وأعيدت صياغة وثيقة الاستراتيجية لتأخذ صيغتها النهائية في اجتماع للخبراء الحكوميين (ورؤساء المنظمات) في الحبانية في ١٩ ـ ١٩٨٠/١/٢٥. والواقع ان الصيغة جاءت أيضاً متأثرة بالمنظور الجزئي (وان بررته بمحدودية الأفق الزمني حتى عام ٢٠٠٠)، ولكنها غلفته بمقدمة عن النظرة الشمولية. كما تضمنت، بناء على طلب أمين عام مجلس الوحدة (فخري قدوري) تخطيط التنمية قومياً، كان يريده الزامياً، فجاء الحل الوسط بقصر الالزام على مجالات العمل المشترك. وأقر المجلس الاقتصادي الوثيقة في ١٩٨٠/٢/١٣، ثم عاد فعدلها في جلسة خاصة في ٦ ـ ١٩٨٠/٧/٩، ليحول الخطة القومية للتنمية الى خطة التنمية العربية المشتركة، حرصاً على عدم التورط في «تخطيط قومي» على المستوى القومي!! وكان الاصطلاح الأخير من ابتكار الورقة العراقية التي قدمها الصكبان إلى اجتماع الحبانية، ومع ذلك أبقي في القسم الخاص بآليات تنفيذ الخطة النص على وضع «خطة قومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك».

من جهة أخرى، قام عدد من الخبراء بتكليف من الامانة العامة للجامعة، بإعداد مجموعة من الأوراق (عن العلاقات العربية مع الأقاليم المختلفة وعن جوانب من قضايا التكامل) كان من بينها مشروع **ميثاق للعمل الاقتصادي القومي**، نصت فقرته الخامسة على «اعتماد مبدأ التخطيط القومي كأسلوب لتوجيه وتنظيم وتطوير العمل العربي المشترك» فإذا بقمة عمان تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٨٠ تحيل النص الى «اعتماد مبدأ التخطيط القومي للمشاريع العربية المشتركة»، وهكذا تمزقت أوصال التخطيط القومي.

لنعد مرة أخرى إلى قضية المشاريع المشتركة التي فرضت نفسها على العمل ثم على التخطيط (القومي). وهنا نلاحظ أمرين: تطور في موقف المجلسين الشموليين وفي موقف الأوابك واندفاع من قبل القطاع الخاص. فقد أصدر المجلس الاقتصادي قراراً في ١٩٧٨/٢/٢٢ بتشجيع قيام الشركات العربية المشتركة مع وضع صيغة لايجاد التعاون بينها، وبما يحقق عدم الازدواجية ويعزز التكامل والعمل العربي المشترك. وجاء هذا القرار تأكيداً للظاهرة التي باتت واضحة من أن إحالة الأمور الى شركات قابضة في غيبة خطة ومعايير قومية، كان حرياً بأن يحدث تداخلا غير مرغوب وتعثراً في بلوغ المطلوب. وأحال بعد سنة من ذلك التاريخ موضوع مشروع لتصنيع معدات الغزل والنسيج الى الشركة العربية للاستشارات لدراسته، وآخر في مجال صناعة المبيدات إلى الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستحضرات الطبية، كما أحال انشاء شركة عربية مشتركة في مجال صناعة الحراريات الخاصة الى الاقطار العربية لبيان الرأي فيه. أي أن المجلس لم يرد الخوض في

مشروعات، بخاصة تلك البعيدة عن مجال البنية الأساسية والربط ما بين الدول. ولكنه عاد بعد ذلك، كمخرج من مأزق استراتيجية وخطة العمل المشترك، بالتأكيد على المشاريع المشتركة للأمن الغذائي وأحال تلك المشروعات في ١٩٨٣/٢/٢٥ إلى فريق عمل من الأجهزة المعنية يعمل لدى الصندوق العربي للإنماء لكي يمكن اختيار المشروعات وتدبير التمويل.

أما مجلس الوحدة فقد عمد الى توسيع نطاق بروتوكول قائم بين حكومتي العراق ومصر أفضى الى قيام الشركة العربية للاستثمارات الصناعية في بغداد في نهاية عام ١٩٧٨. وأصدر قرارين آخرهما في ١٩٧٩/٦/٥ بإنشاء شركة عربية مشتركة للنقل البري. ثم طالب الدول في ١٩٨٠/٧/٣ بملاحظات حول قراره بإنشاء مطبعة عربية لطباعة الطوابع. وما زال هذان المشروعان قيد الدراسة. ويبدو أن تعثر أعمال الشركات التي انشئت كان وراء اصدار قرار في ١٩٧٩/٦/٥ بالعمل على تسهيل أعمالها واتخاذ ما يلزم لمنع الازدواجية. ثم عاد في ١٩٨٠/٧/٣ فأصدر قرارا بمشروع قانون موحد للشركات المشتركة تصدره الدول الأطراف، وأحاله الى المجلس الاقتصادي للنظر فيه في ضوء آراء الدول. وسوف نتناول هذا المشروع بعد قليل.

غير أن تجربة الأوابك اختلفت. فقد بدأت تنتقل من قطاعات النقل الى القطاعات الانتاجية، فأنشأت الشركة العربية للخدمات البترولية التي تأسست في أوائل عام ١٩٧٧ وساهمت في انشاء عدد من المشروعات المهمة. ثم تأسست في ١٩٨١/٧/١٢ في ابو ظبي الشركة العربية للاستشارات الهندسية (في مجالات صناعة النفط والغاز والبتروكيماويات) وسرعان ما امتد نشاطها خارج الوطن العربي. وهي تختلف في تكوينها من حيث أن اعضاءها هم شركات النفط الوطنية وليس الدول. غير أن المنظمة عادت إلى فكرة الحوض الجاف، هذه المرة في البحر الأبيض، فأنشأت الشركة العربية للسفن في ١٩٨١/٥/٦، إلا أن تنفيذها تأخر لحين استقرار الجزائر على الموقع.

لم يقتصر أمر الشركات المشتركة على المنظمات الجماعية. ففي ضوء دراسة أعدها صندوق الانماء وقع اثنا عشر قطراً على اتفاقية في ١٩٧٦/٦/١ بإنشاء «الهيئة العربية للانماء والاستثمار الزراعي» لتبدأ عملها ببرنامج للفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣ في السودان، نفذت بعض مشاريعه وما زال أكبرها وأهمها في بدايته، مما دفع الهيئة الى طلب المشاركة في التمويل من هيئات عربية ودولية. ويلاحظ أن ليبيا التي تولي الاستثمار الزراعي أهمية كبيرة امتنعت عن تسديد حصتها لأسباب سياسية.

كذلك قامت بعض الحكومات بإنشاء عدد من المؤسسات المالية المشتركة في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨١، وتولد عن اتحاد الجمهوريات العربية (الذي سرعان ما تحول الى صراع سافر) عدد من الشركات الاتحادية في عامي ١٩٧٤، ١٩٧٥، التي بقيت تعمل رغم إنهاء الاتحاد.

وأخيراً، هناك المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية التي أقر وزراء المواصلات العرب ميثاقها في ١٩٧٦/٤/١٤ لتنشأ برأسمال ١٠٠ مليون دولار، وتعمل في حقل يواكب التطور التكنولوجي العالمي، وإن بقي أن نطمئن إلى تحقيق السيطرة العربية عليه والى استخدام ناتجه في

الأغراض الانمائية والثقافية التي بررت اقامته. ويعتبر هذا المشروع من أكبر المشاريع المشتركة التي نشأت في اطار الجامعة العربية.

أما القطاع الخاص فقد راودته فكرة طرحت في اتحاد الغرف العربية في عام ١٩٦١، خرجت أخيراً الى الوجود عام ١٩٨٠ بإنشاء «الشركة العربية للاستثمارات» (شعاع) في دبي، لتقوم بتجميع المدخرات واستثمارها في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية والمالية. غير أن نشاط هذا القطاع بدأ يزداد بعد أن توصلت الجامعة العربية الى «الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية» لتحل محل اتفاقية عام ١٩٥٣ (المعدلة في عام ١٩٥٩) وكذلك محل الاتفاقية التي اصدرها مجلس الوحدة في ١٩٧٠/٨/٢٩ بشأن «استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية» والتي دعا المجلس الاقتصادي في عام ١٩٧٥ كل الأقطار العربية للتصديق عليها. وقد حددت هذه الاتفاقية الأخيرة المزايا التي يتمتع بها رأس المال العربي، كما طالبت البلدان بالإعلان عن القطاعات التي تدعوه للمساهمة فيها. فجاءت الاتفاقية الجديدة التي صادقت عليها قمة عمان ودخلت حيز التنفيذ في ١٩٨١/٩/٧ لتطلق مجالات الاستثمار وتفرض على الدول المستضيفة كل الضمانات التي طالب بها القطاع الخاص. وبعدها دعت أمانة الجامعة (مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة) إلى عقد سلسلة من المؤتمرات «لرجال الاعمال والمستثمرين العرب» (في الطائف، ١٩٨٢، الدار البيضاء، ١٩٨٣، الكويت ١٩٨٥). ودعا أول هذه المؤتمرات الى انشاء «الشركة العربية للاستثمار الزراعي» وتم هذا خلال المؤتمر الثاني حيث انشئت كشركة مساهمة بحرانية برأسمال قدره مليار دولار. ودعا المؤتمر الثاني الى انشاء شركة عربية كبرى لصناعة المحركات والجرارات والشاحنات، كما تم عقد اجتماع تمهيدي لتأسيس شركة عربية للاستثمارات السمكية برأسمال ١٠٠ مليون دولار، وأوصى بإنشاء صندوق عربي مشترك لتمويل قطاع الثروة الحيوانية. وهكذا أعاد القطاع الخاص مسيرة الشركات القابضة، كما أنه توجه الى مجالات اقيمت فيها شركات مشتركة عامة من قبل. ويشير الدليل الذي أعده سميح مسعود لصالح أمانة الجامعة وأمانة الأوابك في عام ١٩٨٤، إلى أن الشركات المشتركة تتوزع من حيث العدد الى ثلاثة اعداد متساوية تقريباً بين شركات عامة ومختلطة - حيث افسحت بعض الحكومات المجال لمساهمات خاصة - غير أن ما يقرب من نصف رأس المال الكلي (للشركات العربية والعربية الدولية والبالغ ٣٠ مليار دولار) يعود الى القطاع العام، ٣٠بالمائة للمختلط، ٢٠ بالمائة للقطاع الخاص.

استأثر التبادل التجاري بالاهتمام، خصوصاً بالنسبة للاقطار الخليجية حديثة التصنيع. فقد ظلت الشكوى مستمرة من ضعف التبادل التجاري العربي وعلى الرغم من اتفاقية عام ١٩٥٣ ثم السوق المشتركة وعلى الرغم من عقد اتفاقيات ثنائية يقدر عددها بحوالى ١٢٢ اتفاقية ثنائية وبروتوكول. ولذلك أقر المجلس الاقتصادي اتفاقية جديدة متعددة الأطراف لتيسير وتنمية التبادل التجاري بين الاقطار العربية دخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٨٢. من جهة أخرى، اهتم صندوق النقد العربي بتقديم نوع جديد من القروض لتمويل العجز في ميزان المدفوعات المترتب على التجارة الاقليمية، ويتعاون حالياً مع مؤسسة ضمان الاستثمار في اجراء مسح حول تركيب التجارة الخارجية

العربية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢ ولسياسات التصدير والاستيراد وسعر الصرف ووسائل التشجيع والدعم والائتمانات المتيسرة وامكانات التبادل، لاستخلاص مقترحات عملية لتنمية التجارة العربية البينية، ولامداد المؤسسة بالمعلومات التي تمكنها من القيام بما يرجى لها من التوسع في ضماناتها لتشمل ضمان ائتمان التصدير. كما يحاول الصندوق، بعد أن تعثرت مقترحاته بشأن التمويل المباشر للتجارة، وكان آخر ما اقترحه في هذا الشأن اعادة خصم الأوراق التجارية للبنوك المركزية حتى يمد الاخيرة بالعملة الاجنبية التي تسمح لها بالتوسع في أعمال الخصم.

شهد العقد الأخير نشاطاً في القطاع الاجتماعي حيث قامت مؤسسة التربية والثقافة والعلوم بمعرض التخطيط لعملها حتى سنة ٢٠٠٠، بإعداد استراتيجية تطوير التربية العربية، وهي تعمل على اعداد استراتيجية تطوير العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي ترتبط بأهداف «التنمية الشاملة» فيه. وانعقدت الدورة الرابعة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي (الجزائر أيار/ مايو عام ١٩٨٣) تحت شعار «من أجل أمن ثقافي عربي» وشكلت المنظمة لجنة يرأسها الوزير الكويتي عبد العزيز حسين لاعداد «الخطة الشاملة لتنمية الثقافة العربية». وساهمت المنظمة مع دوائر الجامعة العربية في اعداد استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك و«مشروع الميثاق العربي للتنمية الاجتماعية الشاملة».

وقد صدر عن مؤتمر العمل العربي في عام ١٩٧٧ اتفاقية عربية (رقم ٩ لعام ١٩٧٧) بشأن التوجيه والتدريب المهني لتحقيق التعاون في هذا المجال وتعظيم الاستفادة الجماعية من الامكانات القائمة. وتركت تفاصيل التنفيذ الى توصية صادرة عن المؤتمر نفسه، إلا أن التصديق عليها اقتصر على الاردن وسوريا والعراق وفلسطين. وبسبب تعثر الاتفاقية المعدلة لانتقال اليد العاملة، عقدت عدة بلدان اتفاقيات ثنائية استهدفت منها البلدان المرسلة ضمان حقوق أقل بكثير مما تضمنته تلك الاتفاقية. ونظراً لأن ميثاق العمل الاقتصادي القومي نص على تحرير تنقل الأيدي العاملة العربية وضمان حقوقها واعطائها التسهيلات اللازمة والمساعدات لتطويرها (البند ثالثاً/ج)، فإن المجلس الاقتصادي قرر في ١٩٨٢/٢/٧ اجراء مسح لاستطلاع آراء البلدان ومعرفة مواقفها. واستجاب للاستطلاع الذي أعدته الامانة العامة بالتعاون مع المنظمات المتخصصة (العمل ـ الثقافة ـ الصناعة) تسعة أقطار منها خمسة مرسلة للعمالة وقطر واحد مرسل/ مستقبل وثلاثة مستقبلة. وتشير ورقة العمل الملخصة لآراء هذه الأقطار الى عدد من القضايا المهمة وانتهى الى اقتراح «**اعلان عربي بالمبادىء بشأن تنقل القوى العاملة العربية**» على غرار ما طلبه الجانب العربي في عام ١٩٧٨ من الجانب الاوروبي في حواره معه. على أساس أن هذا يتفادى اضافة اتفاقية جديدة لا تنفذ. وأقر المجلس الاقتصادي الاعلان في ١٩٨٤/٢/٩، وطلب في ١٩٨٤/٨/٢٩ من منظمة العمل دراسة سبل ترجمة هذه المبادىء الى برامج عملية.

وفي مجال العمل أيضاً قرر مؤتمر العمل العربي في دورته الثامنة (بغداد آذار/ مارس عام ١٩٨٠) الموافقة على إقامة المؤسسة العربية للتشغيل، أعطيت مهلة عامين لتستكمل مقوماتها. وهي تعمل في اطار مكتب العمل العربي، وتقوم بجمع وتنظيم ونشر المعلومات عن سوق العمل

بما في ذلك العرض والطلب على القوى العاملة، وحركة التشغيل وانتقال قوة العمل وعوامل تحريكها وتنظيمها، لتكون هذه البيانات في خدمة واضعي السياسات والخطط القطرية والقومية والمسؤولين عن صياغة مشاريع التنمية الصناعية وغيرها. وقد بدأت المؤسسة عملها في طنجة في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٨٢.

هناك تنظيم مشترك من نوع آخر هو الاتحادات. فإلى جانب الاتحادات المهنية المعروفة ظهرت عدة اتحادات عربية بمبادرات خاصة، وأخرى من خلال القنوات الرسمية. من هذه الأخيرة ما ناله قطاع النقل والمواصلات الذي أولته الجامعة العربية اهتمامها من البداية: فقد وافق مجلس الجامعة على اتفاقية الاتحاد البريدي العربي في عام ١٩٤٦، لكنها ظلت ٢٥ سنة محل تعديل ولو أن الاتحاد بدأ العمل في عام ١٩٥٢. ثم وافق على الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية في عام ١٩٥٣ ليبدأ العمل في عام ١٩٥٨، وأخذت اتفاقيته شكلها النهائي في عام ١٩٦٤. وأقر المجلس اتفاقية مجلس الطيران المدني عام ١٩٥٧ ليبدأ عمله في عام ١٩٦٩. يضاف الى ذلك مؤسسة من نوع خاص هي الاكاديمية العربية للنقل البحري التي أقرت اتفاقيتها في عام ١٩٧٤ كتطوير للمعهد الاقليمي للتدريب الذي أنشأته الجامعة في عام ١٩٧٠. ودعا مجلس الوحدة الى انشاء اتحاد الموانىء البحرية العربية عام (١٩٧٦)، والاتحاد العربي للنقل البري عام (١٩٧٨)، والاتحاد العربي للناقلين البحريين عام (١٩٧٩) والاتحاد العربي للسكك الحديدية عام (١٩٧٩). أما النقل الجوي فقد أقامت الشركات العاملة فيه الاتحاد العربي للنقل الجوي في سنة ١٩٦٥. ووجه مجلس الوحدة بالتعاون مع مركز التنمية الصناعية اهتمامه إلى فروع الصناعة التي جرى التركيز عليها. وكان أول اتحاد انشأه المركز هو الاتحاد العربي للحديد والصلب (ربما اقتداء بفكرة الجماعة الاوروبية للفحم والصلب التي ساهمت في اقامة السوق الاوروبية المشتركة). ثم تزايد الاهتمام في عام ١٩٧٥ حيث أنشئت في الفترة حتى عام ١٩٧٨ عشرة اتحادات بالتعاون مع مركز التنمية الصناعية. وما زال المجلس يتابع انشاء اتحاد عربي للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية. غير أنه لم يستجب لدعوة العراق في عام ١٩٧٩، بإنشاء اتحاد عربي للبلدان المنتجة والمصدرة للتمور. وقد نشأت اتحادات أخرى غير رسمية أو مشتركة، أقدمها الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية عام (١٩٥١)، والاتحاد العربي للسياحة عام (١٩٥٥)، واتحاد الاذاعات العربية عام (١٩٥٥) والاتحاد العام العربي للتأمين عام (١٩٦٤) واتحاد الاقتصاديين العرب عام (١٩٦٩) واتحاد المصارف العربية عام (١٩٧٤).

بقيت كلمة أخيرة بشأن ما آلت اليه الاستراتيجية التي عرضت على قمة عمان. في قمة البلبلة. فقد تقدم العراق بمذكرة أعدها الصكبان بشأن عقد التنمية العربية (الشاملة أو المشتركة) بنيت على حسابات غير واقعية (يكفي أنها قدرت ١٠ إلى ١٥ مليار دولار لعشر سنوات لاستثمار يتولى تصحيح الفجوة الداخلية، بينما كانت استثمارات الوطن العربي آنذاك مائة مليار، ولمجموعة الدول الأقل نمواً ثلاثة مليارات في السنة). فقد انطلقت الفكرة من صيغة عقود التنمية للأمم المتحدة فجاءت صورة مشوهة لها، لأنها اقتصرت على هدف استثماري أعرج. وجاء اقرار القمة لها (مع ما أدخلته من تعديلات على التخطيط القومي كما سبق ذكره) اعترافاً بأحد أمرين: إما أن

الاستراتيجية لا تكفي لتحقيق هذا الهدف الذي ورد بضمنها، فكان الأجدر تعديل الاستراتيجية ذاتها، أو أنه لا يرجى وضع خطة للعمل المشترك فتقر خطة لاحتجاز ما يمكن احتجازه، والواقع أن ذلك العقد، هزّ العمل المشترك من أساسه لأنه اقلق البلدان المطلوب منها تمويله، حيث بدا الامـر أنـه عطاء على طول الخط من جانبها دون مقابل مباشر لها. وقد قصرت القمة مخصصات العقد على خمسة مليارات وأنشأت مجلسا لادارته من البلدان المساهمة فيه بعيداً عن أجهزة العمل المشـترك، وهكـذا فتـح الباب على مصراعيه للوصاية البتروقراطية. ثم توقف العقد لعدم اكتمال المساهمات. من جهة أخرى، فإن البتروقراطية ثارت مرة أخرى على مشروع خطة للعمل المشترك، التي طلبت في شكـل مشروعـات جمعت من واقـع دراسات المنظمات العربية. على الرغم من أن العمل المشترك يفوق في أبعاده المشروعات، مشتركة أو غير ذلك. وأجهز على الخطة في مرحلتين: الأولى طلب منـاقشـة مشروعاتها مع البلدان، والثانية الاقتصار على الأمن الغذائي، وحتى هذا أحيل إلى جهات الاختصاص الفنية والتمويلية.

ومـا دمنا عدنا إلى الأمن الغذائي، فإننا نشير إلى أن تقديرات منظمة التنمية الزراعية عن مشروعات الأمن الغذائي تشير إلى أن قيمة الفجوة للسنوات ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠ (بأسعار عام ١٩٧٥) تبلغ حوالى ١٧٠ مليار دولار، بينما كلفة المشروعات المقترحة للأمن الغذائي هي ٣٣,٣ مليار دولار تخفض تلك الفجوة الى حوالى ١٠٠ مليار دولار. كذلك يلاحظ أن معظم الاستثمارات (٧٥ بالمائة) تتركز في ثلاثة أقطار في طرفي ووسط الوطن العربي، تملك فيما بينها حوالى ٦٠ بالمائة من الأراضي القابلة للزراعة أو ٥٠ بالمائة من الأراضي المزروعة فعلاً. هذه الأقطار هي السودان والعراق والمغرب (أنصبتها من الاستثمارات المقترحة ٣١,٤ بالمائة ـ ٢٧,٦ بالمائة ـ ١٥,٧ بالمائة على التوالي). وهنا يحضرنا سؤال يبحث عن جواب: لماذا تجد تلك الأقطار نفسها منقادة الى حروب تستنفد مواردها أو مجابهة لانقسامات داخلية تهدد كيانها؟ ولماذا نجد أموال النفط تمول طواعية تلك الحروب ويغذي بعضها تلك الانقسامات؟ هل هو مجرد طيش من بعض الأنظمة، أم أن هناك يداً تخطط على ابقاء التبعية الغذائية بهدف الوصول الى وضع لا حل له؟

ثالثاً: مساهمات العمل المشترك في التنمية

يتضح من السرد السابق لتطور العمل المشترك عدد من الحقائق:

ـ انـه على الرغم من الصيحات التي ترددت في الاوساط العلمية وفي الأروقة المؤسسية من خطأ التركيز على منهج تحرير التبادل (للمنتوجات والأموال والافراد)، فإن هذا مثل جانباً محدوداً من أنشطة المؤسسات التكاملية (فقرار السوق المشتركة،هو قرار واحد من ٨٥٦ قراراً صدر عن ٤١ دورة انعقاد لمجلس الوحدة على مدى ٢٠ عاماً).

ـ ان العمل تناول منذ البداية التوجه نحو مشروعات مشتركة (لاسيما في نشاطات تربط بين البلدان) ونحو التنسيق القطاعي لا سيما في النفط والزراعة والصناعة. ولم يكن تقصيراً من جانب المنظمات التكاملية، بل هو التقاعس من جانب الاقطار الذي شل هذا التحرك. قد يصح القول،

إن العمـــل بدأ دون تأصيل واضـح لأسس ومعـايير التنسيق، غير أن الاجهـزة الفنية ولا نقـول السياسية هي التي حجبت البيانات والمعلومات. والأغرب من ذلك، ان الفنيين عندما يجتمعون في لجان فنية للمؤسســات، فإنهم يطلبـون تفاصيل معينة مؤكدين توافرها، فإذا زارهم العاملون في المنظمات ادعوا عدم وجودها وهذا نوع من انفصام الشخصية.

ـ وعلى الرغم من تحمس العاملين في مجال التخطيط للتنسيق عندما يحضرون الاجتماعات فإنـه يندر ان نجد منهم من يضمن وثيقة خطته القطرية ولو سطراً عن مجالات العمل المشترك أو السوق المشتركة (إذا كانت الدولة عضواً فيها).

ـ غطى العمـل المشـترك معـظم الأوجـه التي تخطر على البال، وتكثفت الجهود منذ بداية السبعينات حين نشأت معظم المنظمات المتخصصة واجتازت محنة التشتت التي أثارتها اتفاقية كامب ديفيد، وقامت بتطوير الدراسات والمعلومات بحيث أصبحت قادرة على الانطلاق، فإذا بها تتعرض لمحـاولات السيطرة من المـركـز: تصفية مجلس الـوحـدة لحسـاب المجلس الاقتصـادي، اخضاع المنـظمات للتقـويم، ثم للتنميط البـيروقراطي. ولا تسأل البلدان عن الوفاء بالتزاماتها التي يهدد تأخرها بتوقف صرف الرواتب ولا نقول ممارسة النشاط (إلى حد أن بعض المنظمات كانت تطلب ادراج اعـمال لها في خطة العمل المشترك كوسيلة تأمين للحصول على التمويل. لو كان قد قيض للخطة القبول).

ـ أدت الوفرة المالية الى تشويه التفكير، وكان من ثمارها فورة في مشروعات مشتركة ظهرت في شكل شركات قابضة، ومحاولة لاخضاع بلدان العجز لمطالب رأس المال (الذي ثبت انه ينتقل منها لا اليها، وانه يتجول حيث يريد دون اتفاقيات). ثم محاولة تزييف مسيرة التكامل استرضاء لتفكير بتروقراطي مبتور.

ـ ظلت القضية التي تتكسر عندها كل الجهود هي حرية الانسان. فحرية انتقال الأشخاص والعمل هي التي شلت السوق المشتركة (أيا كان الرأي فيها) وهي التي أحالت الاتفاقيات إلى اعلان مبـادىء، أو تعبـير عن حسن النيات. بينـما تشهـد الأحداث الاخيرة على أن النمط التهجيري النيجيري انتقلت عدواه شمالا علانية، وشرقاً بأساليب أقل صراحة وإن لم تكن أقل اهداراً لحقوق البشر.

ـ وعلى الرغم مما قد يؤخذ على وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك من نواحي القصور، فإنها نجحت في أن توجه الانظار إلى قضايا مشتركة وأن تتخذ كحجة في تقديم مقترحات وبرامج للعمل.

لقد وضعت الآمال على المشاريع المشتركة، فما هي المحصلة؟

لنبدأ أولاً بمفهوم المشروع المشترك، وهنا تتعدد المفاهيم. فمبدأ التمويل المسبق لا يفضي إلا لشركات قابضة، وينقل عملية التخطيط لمشروعات مشتركة والتنسيق بينها من المركز إلى غابة من الصناديق ظهر سريعاً انها بحاجة إلى التنسيق. إذن لا مفر من أن يقوم المركز بتخطيط قومي شامل

وبتنسيق قطاعي يوفر المعايير اللازمة تتضح في ضوئه الاختيارات وتتوجه وفقاً له الأموال.

أما المشروع المشترك فقد سبق أن بيّنا[٢] أن تعريفه أخذ أربع صيغ:

- **المدخل المالي**: هو الذي أفضى الى شركات قابضة. وبناء عليه، فإن دليل المشروعات المشتركة المشار اليه من قبل يعتبر مضللاً. فأولاً، لم يدفع من رؤوس الأموال إلا نسبة محدودة (قدرها الصكبان بحوالى ١٠ بالمائة)؛ وثانياً فإن نسبة ما استثمر فعلاً في مشروعات مشتركة هي نسبة محدودة، وتشكو تلك الشركات من أن الدول تلجأ اليها لا للمشاركة في التمويل، بل للاقتراض حرصا على الصيغة القطرية.

- **مدخل طبيعة المشروع**: وهو الذي جعل المجلس الاقتصادي يركز على وحدات تعمل بين الدول فكان الجزء الأكبر من نشاطه موجها الى الاستغلال لموارد مشتركة وإلى قطاعات النقل والاتصال ما بين الدول. وقد ظهر التعبير في قراره رقم ٨٤٧ (١٩٨١/٢/٢٧) عندما طالب، بصدد إعادة النظر في خطة العمل المشترك بأن تقوم المؤسسات العربية «بتزويد الأمانة العامة للجامعة بخططها وبرامجها ومشروعاتها ذات الطبيعة المشتركة (التي تخص أكثر من دولة عربية)».

- **مدخل الأهداف**: بمعنى أن ينظر الى المشروعات التي تحقق اهدافاً قومية (امنية أو تنموية: كالأمن العسكري أو الامن الغذائي) على انها جديرة بالصيغة المشتركة، إذ لا يتوقع ان تقوم البلدان منفردة بنظرتها القطرية بوضعها موضع التنفيذ. ومثل هذه المشاريع تكون قطرية من حيث الموقع ولكن يتم انتخابها في ضوء دراسة قومية ثم يجري تمويلها (وربما ادارتها) بصفة مشتركة، على أن يكون هناك تفاهم مسبق على مستويات الانتاج وأسلوب تصريفه.

- **المدخل الترابطي**: وهو ما يخلق (وفقاً لتعبير وثيقة الاستراتيجية) «المزيد من الترابط العضوي في الهياكل الانتاجية للوطن العربي». ومن هنا تأتي قضية الاعتماد الجماعي على النفس وامكانية العمل على تقليص التبعية للخارج.

وقبل أن نعرض المبررات التي قدمت لتلك المشاريع نتوقف برهة عند عرض تقدم به أمين عام الاوابك، علي عتيقة (في ندوة منهجية التخطيط سالفة الذكر، ص ٥٤) لما أصاب الشركة العربية البحرية لنقل البترول من خسائر بسبب ركود سوق النقل، واصرار الاقطار المشاركة على تفضيل مشاريعها القطرية ودعمها عند الحاجة، بينما تتخلى عن مسؤولية دعم الشركة المشتركة اذا واجهتها المصاعب، حيث ذكر، أن المشروع العربي يولد «يتيما، رغم كثرة الآباء، بل وربما بسبب كثرة الآباء». وانصب الموقف نفسه على متاعب الشركة العربية لبناء واصلاح السفن التي ترتفع تكاليفها بسبب ارتفاع كلفة اليد العاملة في الخليج، في الوقت الذي يعمل فيه الحوض الجاف بربع طاقته

---

(٢) محمد محمود الامام، «منهجية اعداد المشروعات العربية المشتركة في اطار استراتيجية العمل العربي المشترك،» ورقة قدمت الى: ندوة منهجية التخطيط القومي واعداد المشروعات العربية المشتركة، الكويت، ٥ - ٧ آذار/ مارس عام ١٩٨٣ (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، [١٩٨٣])، ص ١٦٧ - ١٧٩.

ويحتاج إلى وقت لاكتساب الخبرة. وبالمثل، فإن الشركة العربية للاستثمارات صادفت متاعب الشركات القابضة. من حيث قصر التمويل المطلوب على قروض، ورفض الاقطار منح المشروعات التي تمولها الشركة التسهيلات التي تلزم لإنجاحها. وقد لاحظ مجلس الوحدة ان مثل هذه الشركات تواجه عدة مصاعب منها:

- ضعف اقبال البلدان على المساهمة فيها.
- التأخر في سداد أقساط المساهمة الى حد اضطر الشركة الى انهاء عضوية احد الاقطار فيها (أي اتجاه الى التقليص لا التوسع).
- حجب المعلومات والدراسات اللازمة لتحديد مجالات الاستثمار.
- الضغط عليها للمساهمة في مشروعات لم تستكمل دراستها.
- فرض شروط اضافية لكي يسمح للشركات بالمساهمة في مشروعات قطرية.
- عدم النص في الأحكام التأسيسية على اعفاءات جمركية أو على اعفاء الشركة من قيود التصدير.
- امتناع بعض البلدان عن تقديم مزايا تنافسية لمنتوجات الشركات في مواجهة المنتوجات الاجنبية.

من جهة أخرى، فإن النجاح النسبي الذي حققته شركتا الخدمات البترولية والاستشارات الهندسية لا يعود إلى ما عزاه علي عتيقة من أن الاخيرة قامت بين شركات وليس حكومات بل لأن هاتين الشركتين انطلقتا من المفهوم الترابطي الذي أشرنا اليه. فهما يقومان بعمليات يصعب على الشركات القطرية أو الاقطار أداؤها بتكلفة مناسبة، وعملهما يتكامل مع عمل الشركات القطرية على النحو الذي يجب أن يكون عليه المشروع المشترك.

وفي سبيل حل مشاكل الشركات المشتركة بدأ التفكير في اعطائها ذاتية مستقلة. فقد طالب البعض باتباع صيغة «**الشركة العربية الخاصة**» التي كان قد اقترحها ابراهيم شحاتة[٣] وهي شركة لها حق ممارسة نشاطها في الاقطار العربية كافة دون ان تعتبر من الشركات الوطنية، بل تخضع لقانون خاص بها أو لقانون موحد ضمن اتفاقية توقع عليها جميع الاطراف المشتركة، يحدد مكان تسجيل الشركة (مثلا لدى أمانة مجلس الوحدة) والنظام القانوني والمالي والمحاسبي والضريبي الذي تخضع له، والتشريعات المكملة التي يمكن أن تسري بشأنها. ومن الجدير بالذكر، أن د. شحاتة كان قد

---

(٣) الاقتراح لغرفة تجارة وصناعة الكويت. انظر: باسل النقيب، «دور القطاع الخاص في المشروعات الصناعية العربية المشتركة،» ورقة قدمت إلى: ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة، ٢٨ - ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢، ص ١٣٤ - ١٣٥. ويشير الى: ابراهيم شحاتة، «الصيغ المختلفة لانشاء المشروعات العربية المشتركة،» ورقة قدمت إلى: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وآخرون، ندوة المشروعات العربية المشتركة التي نظمها المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومعهد التخطيط القومي - القاهرة، القاهرة، ١٤ - ١٨ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٤ (القاهرة: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ١٩٧٦)، ص ٦١٥ - ٦٥٠ وبخاصة ٦٣٩ - ٦٤٣.

أشار إلى أن الفكرة نشأت في أوروبا غير انها لم تلق قبولا . من جهة أخرى ، ففي رأيه ان الحاجة الى هذه الصيغة تقوى بسبب التباين القائم بين القواعد الضريبية والنقدية والاطارات التشريعية بصفة عامة ، وبين الاقطار العربية ، وان أهميتها تتضاءل إذا كان المجال مفتوحا أمام الشركات الوطنية في كل قطر عربي للعمل دون قيود في الاقطار العربية الاخرى ، كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية .

ويبدو أن هذا الرأي نال تأييد مجلس الوحدة الذي أقر في ١٩٨٠/٧/٣ مشروعاً بقانون موحد للشركات المشتركة تصدره البلدان الاطراف ، واحالته الى المجلس الاقتصادي للنظر فيه في ضوء آراء جميع الاقطار العربية .

وإذا كانت المشروعات المشتركة قد نظر اليها على انها رافد يعزز مسيرة التكامل ، وانها احدى الوسائل الفعالة في عملية تكوين القرار السياسي بشأن هذا التكامل ، بمعنى أن تعاظم المشاركة فيها يولد ادراكاً متزايداً لطبيعته وجدواه ، ومن ثم يدفع الى الأخذ بالمداخل الأخرى التي تستهدف الوحدة الاقتصادية في النهاية ، إلا أن هناك تفكيراً من نوع آخر ينظر اليها على انها اسلوب مقبول في مواجهة مناهج التكامل الاخرى ، مما يشير الى الرغبة في قصر مقاربة قضية التكامل عليها . ولعل خير مثال لهذا التفكير ، هو موقف عبد اللطيف الحمد في ندوة مجلس الوحدة عن المشروعات المشتركة[٤] ، الذي يتلخص رأيه في الآتي :

١ ـ فالمنهج التبادلي (منطقة التجارة الحرة ، المنطقة الجمركية ، السوق المشتركة) ثبت في رأيه ، عدم واقعيته :

ـ فالقصور ليس في الطلب بل في هياكل الانتاج وضعف مرونة العرض . والمطلوب هو «خلق التجارة» عن طريق الانتاج وليس «تحرير التجارة» . والواقع ان خلق التجارة لا يغني عن تحريرها . فبعض مشاكل المشروعات المشتركة الانتاجية قام من جراء القيود على التجارة ، مما دعا مجلس الوحدة الى المطالبة بالجمع بين المنهجين .

ـ يتطلب المنهج التبادلي التخلي عن بعض الجوانب التي تمس سيادة الدول على مستوى عام ، بينما هذا التخلي محدود في حالة المشروعات المشتركة بالمجالات التي تتم المشاركة فيها .

ـ وبالتالي ، فإنه يسهل حساب المنافع والاعباء من المشاريع المشتركة ، بينما يتعذر ذلك في حالة المنهج التبادلي . ونلاحظ هنا ، أن أمانة مجلس الوحدة فكرت في انشاء صندوق تعويضي لتعويض البلدان الاقل نمواً عن الاضرار المرحلية التي تصيبها من الانضمام الى السوق المشتركة ، غير ان المجلس طالبها في ١٩٨٤/٧/٩ بالبحث عن وسائل بديلة .

ـ ومن الأسهل تقبل المشروعات المشتركة ، لأنها تقع عادة في فروع جديدة فلا تمس مصالح

---

(٤) انظر : المصدر نفسه ، ص ١٥ ـ ١٨ .

قائمة، بعكس الحال عند تحرير التجارة. (ونذكر هنا المشاكل التي عددناها من قبل والتي أصاب بعضها شركات دخلت في مجالات جديدة).

- بل ان تنمية التجارة تتطلب ربط الوطن العربي بشبكة اتصالات متطورة، وهو ما لا يتم الا من خلال مشروعات مشتركة. وقد رأينا أن محاولات المجلس الاقتصادي في هذا المجال لم تحقق النجاح المنشود. وسوف نعود الى هذا الموضوع بعد قليل.

٢ - أما منهج تنسيق الخطط فهو في رأيه منهج طموح ومثير للمشاكل:

- فهو يمس سيادة البلدان ويتعرض لنواح ومشاريع ذات صيغة قطرية بحتة، ترغب البلدان في الاحتفاظ باستقلالية الرأي بشأنها. بعكس المشروعات المشتركة التي تتقبلها هذه البلدان، نظراً لنطاقها المحدود.

والواقع أن «ذريعة السيادة الوطنية» على حد تعبير د. يوسف صايغ تركز على الجانب الشكلي وتتجاهل الجانب الموضوعي الذي يقوى بإحلال العلاقات المتكافئة محل علاقات التبعية التي تزداد مخاطرها من خلال المنظور القطري الضيق. يضاف إلى ذلك أن مبدأ الشركة الخاصة يفوق في تعرضه للسيادة ما يحدث من خلال عملية التنسيق.

- وهو يثير احتمالات تعارض في المصالح تفوق كثيراً ما قد يترتب على المشروعات المشتركة.

- والمشروعات المشتركة لا تصطدم كتنسيق الخطط بقضية اختلاف النظم السياسية، فهي يمكن ان تتم بين بلدان مختلفة النظم اذا اتفقت على الاسس التي تحكم عملها.

- يضاف الى ذلك، أن المشروعات المشتركة صيغة تفتح الباب أمام مساهمة القطاع الخاص بدرجة أكبر من تلك الصيغ التي تتم عبر القنوات الرسمية للعمل المشترك. ولكن علينا أن نذكر أن شروط القطاع الخاص للمشاركة تفرض تعديل النظم السياسية للدول المستضيفة ومع ذلك يظل محجماً، تخوفاً من التعرض لقيود يزداد احتمال لجوء المستضيف اليها بسبب ما يعانيه من مشاكل في ميزان مدفوعاته.

على أن عبد اللطيف الحمد اضاف اعتباراً آخر جديراً بالنظر بالنسبة لموضوعنا، هو **الموقف من الشركات عابرة الجنسية**. فالمشروعات المشتركة بما تعبئه من قدرات اكبر مما يتيسر لقطر واحد، تمكن الاقطار من تجنب الالتجاء الى تلك الشركات، أو من الهروب مما قد يفرضه ذلك من تبعية عن طريق التضحية بالمشروع على الرغم من حيويته. يضاف الى ذلك، ان المشروعات المشتركة - بإمكانياتها - أقدر على التعامل مع الشركات عابرة الجنسية. وقد أشار إلى أن تقاعس دول السوق الاوروبية المشتركة، لفترة طويلة عن الاخذ بأسلوب المشروعات المشتركة أدى إلى تغلغل الشركات الامريكية في تلك السوق، مستفيدة من امكانية النفاذ من خلال دولة عضو الى باقي السوق.

وتشير المشاكل التي واجهت بعض الشركات المشتركة الى انها اذا كانت تعمل في مجالات جديدة (على النحو الذي ذكر انه يبررها)، فإنها تحتاج إلى فترة لاكتساب الخبرة وتحتاج الى مساندة

(لا تجدها عادة) من الدول المشاركة والمستفيدة منها. وقد حاول اطار خطة العمل المشترك، الذي لم يناقش عند عرضه على المجلس الاقتصادي، ان يعالج هذه القضية من خلال تركيز الاهتمام على البحث العلمي حيث حدد هدفاً لتخصيصاته (الاستثمارية والتشغيل) يتصاعد من ١ بالمائة من الناتج الاجمالي العربي الى ٢ بالمائة خلال السنوات الخمس ١٩٨١ ـ ١٩٨٥، يتم الصرف في نصفها قطرياً، بينما يتم النصف الآخر في اطار مشترك. وكان معنى هذا، ان يخصص ١٨ مليار دولار لهذا الغرض. فمن دون ذلك، لا يرجى للشركات تحقيق معدلات الربحية والكفاءة المنتظرة منها مباشرة. والاخطر من ذلك ان تتحول المشروعات المشتركة، في سعيها الى اختصار الطريق، الى منافذ لعابرات الجنسية. ولعلنا نذكر، ان الهيئة العربية للتصنيع الحربي دخلت هذا الميدان الصناعي بأسلوب التجميع. من جهة أخرى، فإن حوالى ٤٠ بالمائة من رؤوس الاموال المستثمرة في شركات مشتركة يخص مشروعات عربية دولية (رأسمالها ١٢,٣ مليار دولار) حوالى نصف رأسمالها (٥,٤ مليار) يخص الصناعة التحويلية (وما يقرب من النصف الآخر في التمويل). وقد يكون بعضها بالمشاركة مع دول نامية (على النمط الذي تتبعه ليبيا مع دول افريقية عديدة). غير ان الغالبية تتم مع أطراف من العالم الصناعي. وعلى الرغم من ندرة البيانات، فإن الارجح ان هذه الشركات هي الاكثر نشاطاً، سواء من حيث سداد المساهمات أم القيام بنشاط فعلي.

والواقع، ان هذه الظاهرة هي جزء من ظاهرة أعم تبرز في أوجه عديدة للعمل المشترك. فيشير التقرير الاقتصادي الموحد لعام ١٩٨٤[٥] إلى أن العون الانمائي العربي ظل حتى الآن غير مشروط «ومن ثم فلم يكن ليفيد الدول المانحة، بل ان **الاستفادة الكبرى كانت للدول الصناعية**، سواء من حيث الاستشارات أم المقاولات أم التوريدات». وقد حاول مشروع خطة العمل العربي المشترك (بعد أن قلص حجمها إلى ٢١ مليار دولار) ان ينبه إلى هذا الامر، وان يدعو الى تكوين شركات مشتركة في قطاع المقاولات لمواجهة الحجوم الكبيرة من عمليات الاستثمار المشترك (وهي شركات يمكن أن يتولاها القطاع الخاص) يتم عن طريقها بناء خبرة عربية تصبح فيما بعد قابلة للتصدير.

غير اننا نجد العكس هو الصحيح، كما تشهد بذلك تجربة الاقطار النفطية التي هي بالضرورة صاحبة المساهمات الاكبر وهي المقدمة للعون المالي. وتشير ورقة العمل المشتركة حول انتقال اليد العاملة إلى أن من أهم المشاكل التي أدت الى اختلال اوضاع اليد العاملة المهاجرة «**بروز ظاهرة المجمعات الصناعية**، التي استقطبت بدرجة أساسية آسيويين خارج شبه القارة الهندية من كوريا الجنوبية والفيليبين، اضافة الى الخبرة الاوروبية والامريكية. وقد سادت هذه الظاهرة مجمعات العمل التي تعرف بصفتها التعاقدية (جاهزة التشغيل) أو (تسليم المفتاح)». وإذا كان لهذا الامر أثر محدود بالنسبة لمشاريع البنية الارتكازية حيث يرحل العاملون فيها بعد انجازها (ربما ليأتي غيرهم في مشاريع أخرى)، فإن الامر يختلف بالنسبة للمجمعات الصناعية التي وجدت لتبقى ومعها الايدي العاملة التي شيدتها لغرض صيانتها وادارتها وتشغيلها. وتشتد الاحتمالات في هذا المجال بسبب ولوج تلك الدول فروع

---

(٥) انظر: الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٤، ص ١٤٣.

جديدة واعتمادها أساليب عالية الأتمتة، مما لا تتوافر فيه خبرات كافية لدى الاقطار العربية المرسلة للعمالة. وتنتقل هذه المخاطر الى المشروعات المشتركة، بخاصة اذا تحققت الدعوة الى اعفائها من قوانين العمل المحلية. وقد ذكرت ورقة العمل انه خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ ارتفعت العمالة العربية المهاجرة داخل الوطن العربي (باستثناء العراق) من ١,٢٨ مليوناً الى ١,٦٥ مليونا بنمو سنوي ٥,٨ بالمائة، بينما زادت العمالة الآسيوية بأكثر من الضعف من ٤٣٠ ألف إلى ٩٥٠ ألفاً بمعدل سنوي ٢٤,٧ بالمائة. كما بلغ المعدل السنوي بالنسبة للعمالة الوافدة من أوروبا وأمريكا ٢١ بالمائة سنوياً. ومن المتوقع ان تستمر هذه الاتجاهات لعدة أسباب:

ـ تفضيل القطاع الخاص للدول المستقبلة للعمال الآسيويين لرخص كلفتهم، وتؤيد البلدان المعنية هذا الاتجاه لان معظم هؤلاء لا يصطحبون عائلاتهم.

ـ اتجاه المواطنين إلى العمل في الجهاز الاداري والخدمات، وهي التي كانت تعمل أساساً بوافدين عرب.

ـ تنشىء العمالة الصناعية، بخاصة عالية الخبرة، نوعا أشد استقراراً وأعلى بالتالي في نسب الاعالة، مما ينشىء مصالح اقتصادية واجتماعية قد لا ترغب البلدان المستقبلة في توفيرها لعمال عرب خلال مرحلة الانتقال الى التصنيع.

ـ تظهر نتائج الاستطلاع ميل هذه البلدان الى تفضيل عبارة «تنظيم انتقال اليد العاملة» عن «تحرير» ذلك الانتقال. وبالتالي، فإن تخفيض استخدام اليد العاملة العربية يمكن ان يخفف من حدة المطالبات بحقوق لها.

ـ وتميل الآراء الى تفضيل «الانتقال الجزئي» أو الانتقائي، المرتبط بمشروعات مشتركة أو كفاءات عربية.

وكما ذكرنا من قبل، فإن المنظمات العربية بدأت مؤخراً تستكمل مقومات المعرفة بشؤون الاقتصاد العربي في مجالات عملها. وقد تمكنت منظمة التنمية الصناعية من تحديد ١٥٣ مشروعاً صناعياً تصلح لأن تكون مشروعات مشتركة، عرضتها على مؤتمر التنمية الصناعية السادس (دمشق ٢٠ ـ ١٩٨٤/١٠/٢٥). وأعطيت الاولوية لدراسة ٢١ مشروعاً موزعاً بين سبعة فروع صناعية، نظراً لأنه يصعب الدخول في دراسات جدوى لجميع المشروعات في آن واحد. وتقوم المنظمة بتنفيذ هذه المشروعات بتمويل من الصندوق العربي للانماء ومؤسسات عربية أخرى. ويعتبر هذا (الى جانب جهد منظمة التنمية الزراعية بخصوص الامن الغذائي) خطوة الى الامام نحو التحول من الشركات القابضة الى المشاريع المشتركة بمعناها الصحيح. ومع ذلك، فإن الامر يقتضي، وضع اطار عام لتوزيع الاستفادة القطرية في جميع الفروع والقطاعات. فالتوزيع الحالي للشركات المشتركة، يشير الى استئثار بعض البلدان بأنصبة عالية وتعرض البلدان الاقل نمواً لصغر حصتها بسبب ضعف بنيتها الارتكازية، وافتقادها الوفورات الخارجية. وقد سعى مجلس الوحدة الى أسلوب جزئي لتلافي هذه المشكلة عن طريق اتفاقية للتنسيق والتكامل الصناعي العربي، تتضمن

أركاناً قانونية لبروتوكولات تعقدها البلدان الاطراف في كل فرع من فروع النشاط الى جانب اتفاقات ثنائية. وروعي البدء بثلاثة بروتوكولات: الحديد والصلب ـ الأسمدة الكيماوية ـ المكائن والآلات الزراعية.

والواقع، ان القطاع الصناعي يعكس عجز جهود التنمية وقنوات العمل العربي المشترك عن احداث نقلة ملموسة في أوضاعه على الرغم من استحواذه على نصيب اكبر من الاستثمارات (القطرية). ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٥ الى انه اضافة الى هيمنة الصناعات الاستخراجية على باقي الفعاليات فإنه:

ـ لم يظهر تحسن ملموس في الصناعات التحويلية العربية منذ مطلع الثمانينات، بل تراجعت نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي العربي.

ـ عدم تكامل الصناعات الوسيطة ومعاناة هياكلها من خلل واضح.

ـ عدم كفاية صناعة الاسمدة الكيماوية المركبة لمتطلبات الزراعة العربية، على الرغم من توافر خاماتها وقيام صناعة تصديرية لها.

ـ عدم تلبية الصناعات الغذائية للاحتياجات المحلية بسبب عدم كفاءة الانتاج النباتي والحيواني وضعف التنسيق بين القطاعين، اضافة الى تدني الانتفاع بالطاقات الانتاجية المتيسرة حتى عند توافر الخامات الزراعية.

ـ حدوث تدهور في نسبة الاكتفاء الذاتي في صناعة الكساء بسبب تدني أنواع معينة من المنتوجات، وتدني مستوى الانتفاع من الطاقات الانتاجية المتيسرة.

ـ غطي الوطن العربي كله تقريباً بمصانع للاسمنت، ومع ذلك لا يزال الانتاج دون مستوى الطلب بسبب تدني مستوى الانتفاع من الطاقات الانتاجية المتيسرة، ومزاحمة الاسمنت المستورد بأسعار شديدة الانخفاض نتيجة الركود العالمي.

ـ غير أن باقي مواد البناء تعاني من قصور. ويعتمد الوطن العربي على استيراد الزجاج المسطح لعدم اقامة مصانع عربية له، كما يعاني من نقص في طاقات انتاج الطوب الحراري.

ـ هناك نقص كبير في انتاج السلع الرأسمالية داخل الوطن العربي. ويقتصر نصيب هذا الفرع على ١ بالمائة من الانتاج العالمي، بينما يبلغ الطلب العربي ٦ بالمائة. ولم تتجاوز نسبة الاكتفاء الذاتي للأقطار العربية عموماً حوالى ١٠ بالمائة. بينما تبلغ واردات الأقطار العربية من هذه السلع ١٠ بالمائة من الصادرات العالمية. وهو ما يعادل ٨ بالمائة من انتاج الدول الصناعية الغربية التي تعتبر المورد الرئيسي للأقطار العربية. وتأتي السعودية والعراق والجزائر وليبيا من أكبر الدول المستوردة لهذه السلع في العالم. ويشير هذا الى خطورة التبعية في هذا المجال للعالم الصناعي. وعلى الرغم من ان الطلب العربي يشكل وزناً مهماً بالنسبة لهذا الأخير، فإنه ما زال يعادي القضايا العربية الاساسية الى حد يتجاهل الوجود العربي ذاته.

وتشير الملاحظات السابقة الى تعايش ظاهرتين معاً، في القطر الواحد وعلى المستوى العربي: وجود طاقات عاطلة وعدم كفاية الانتاج للطلب في فروع النشاط نفسه. ويعكس ذلك قصوراً في التخطيط ودراسات الجدوى، كما أنه يشير الى مشاكل فنية في الانتاج. فالقضية ليست قضية سوق فقط، وليست قضية تمويل لتجارة (هذه البلدان تمول استيراداتها بطريق أو آخر من خارج الوطن العربي). ولو أننا حللنا التجارة البينية لوجدنا أنها على محدوديتها يتركز معظمها في أقطار متجاورة[٦] بخاصة بين بلدان الخليج. فلو قسمنا الأقطار العربية حسب تقاربها الى اربع مجموعات: - بلدان مجلس التعاون، باقي الاقطار العربية - الآسيوية، شرق افريقيا (مصر - السودان - الصومال - جيبوتي)، بلدان المغرب العربي، لوجدنا المجموعة الأولى تستأثر بحوالى نصف الصادرات العربية وارتفع نصيبها من الاستيرادات من ٣٠ بالمائة في ١٩٧١ - ١٩٧٢، الى ٥٠ بالمائة في ١٩٧٤ - ١٩٧٥، ثم ٦٦ بالمائة في ١٩٧٩ - ١٩٨٠. وفي الوقت نفسه زاد نصيب التجارة داخل هذه المجموعة من ٢٣ بالمائة الى ٣٤ بالمائة على التوالي. وقد كان نصيب التجارة داخل المجموعات ٥٤ بالمائة، انخفض الى ٤٧ بالمائة ثم ارتفع الى ٥٠ بالمائة، وقد انخفض نصيب مجموعة المغرب العربي، سواء في تجارتها الذاتية (من ٧ بالمائة الى ١,٣ بالمائة) أم تجارتها العربية (من ١١ بالمائة الى ٧ بالمائة)، بالمثل تدهور نصيب المجموعة الثالثة، بخاصة بعد عزل مصر. ويؤدي تباعد اقطار هذه المجموعة الى صغر التعامل داخلها (انخفض من ٣,٧ بالمائة الى ٠,٣ بالمائة)، ولعل هذا يؤكد ما أثاره الحمد فيما سبق، بشأن أهمية ربط أرجاء الوطن العربي. ونشير هنا، الى محدودية الاقبال على المشروعات المشتركة للنقل الجوي والبحري، والى المشاكل التي تعترض الطريق البرية (التي قام مجلس الوحدة مؤخراً بوضع مخطط متكامل لها، وسعينا الى ادراج مقاطع منها في خطة العمل العربي المشترك) والتي تأخذ أبشع صورة لها في الطريق بين العراق وسوريا والأردن ولبنان، والتي تغلق عند أي هزة سياسية، ويمنع مرور النفط بها يدعو للالتفاف حول الخليج وعن طريق تركيا. وتظل قضية اغلاق الحدود لعبة تدمر عن طريقها المصالح الحيوية من جانب بلدان وقعت على ميثاق ينص على تحييد العمل الاقتصادي في أول فقرة منه.

وإذا كانت مقاطعة ما سمي بالنظام المصري في أعقاب كامب ديفيد تبرر بأنها تتجاوز حدود الميثاق، فإن الخطورة في استمرارها تكمن في انها أفسحت الطريق أمام القوى الاجتماعية التي انطلقت في مصر من أجل هدم مكتسبات الثورة الى حد «تأجير القطاع العام مفروشاً» تحت دعوى رفع مستوى الانتاجية الصناعية التي تعتبر أصلاً أكثر تقدماً منها في بلدان عربية كثيرة أخرى. وقد بلغ الحد أن المصريين - الذين يعانون من مشاكل الغذاء والسكن والنقل - يغريهم الانتاج المصري المفرنج من الموضات الباريسية عن الاستيراد المباشر (توفيراً للعملة الصعبة!!). ان اطالة مدة القطيعة، التي تتكرر في أمثلة أخرى عديدة بين أقطار الوطن العربي، سوف تنشىء معاقل للتبعية داخل أقطار عديدة يصعب التخلص منها. فإذا أعيدت العلاقات (لفترات تطول أو تقصر)، فإن

---

(٦) M.M. El-Imam, «Co-ordination of Arab National Development Plans,» in: United Nations Institue for Training and Research [UNITAR], E. Laszlo, ed., *African and Arab Cooperation for Development,* ([n.p.]: Tycooly Int. Pub. Ltd., 1984), pp. 123-158.

هذه المعاقل سوف تجول عابثة في أسواق عربية أخرى، مما قد ينشىء دعاوي قوية بإعادة الانطواء على النفس. أو باقتداء المثل وكلاهما شر. ويكفي ان نذكر ان النموذج المصري تأثر بدوره بعاملين: أولهما عربي، حيث حاول الاقتداء ببلدان عربية أخرى وثقت علاقاتها بأمريكا على الرغم من كل ما تفعله في المنطقة، والثاني اسرائيلي حيث يمثل الكيان الصهيوني قمة التبعية ويمضي في تطوره التكنولوجي الذي أكسبه تفوقاً عسكرياً بالاعتماد على المعسكر الرأسمالي.

وإذا كنا قد ألمحنا الى جانب من أبعاد انتقال اليد العاملة، فإننا في غنى عن تكرار ما حفلت به دراسات متخصصة أشارت الى:

- ان الدول المرسلة للعمالة عانت من افتقاد لجانب مهم من المهارات (واضطر بعضها لاستدعاء عمالة عربية وأجنبية، بما في ذلك مصر أكبر المرسلين) وتبع ذلك ارتفاع الأجور وندرة اليد العاملة في قطاعين حيويين: الزراعة والتشييد. وترتب على ذلك تراجع الانتاجية الزراعية مما ساهم في زيادة الانكشاف الغذائي (مصر واليمن) وارتفاع في كلفة التشييد والاستثمار، مما يعني تآكل المدخرات، وزيادة الحاجة الى التمويل الخارجي، والالتجاء الى أساليب انشاء كثيفة الاعتماد على رأس المال، وبالتالي على الاستيراد.

- انتشار نمط الاستهلاك البذخي ليس بين الافراد فقط بل بين المؤسسات الحكومية التي تتشبه بالبتروقراطية أيضاً.

- ظهور العملات الأجنبية في يد الافراد المستهلكين بعد أن كانت قاصرة على وحدات الانتاج، والعمل على اجتذابها تارة بتخفيض العملة المحلية وأخرى برفع أسعار الفائدة. ومن ثم زيادة تآكل قيم المدخرات وارتفاع تكاليف الحياة ونفقات الاستثمار.

- تحول الفئات العاملة الى برجوازية صغيرة وصعوبة اعادة توطينها، مما يشعرها بعدم الانتماء: سواء في محل الهجرة أم بعد العودة.

- وقد لعب هذا العامل الأخير دوراً مهماً في تصفية الثورة المصرية حيث نزحت (أو تحولت الى تطلع للنزوح) فئات عديدة من الطبقة العاملة صاحبة المصلحة الأولى في استمرار الثورة. ولعل هذا يفسر الابقاء على العمالة المصرية المهاجرة (لمصلحة الطرفين: النظام المصري الجديد والدول المستقبلة) رغم القطيعة الرسمية.

- ولعل أكثر الأقطار العربية استفادة من هذا الانتقال العشوائي لليد العاملة هي الأردن والعراق، الأول لتجاوز الانتقال منه امكاناته، والثاني لادامة القطاع المدني (بما في ذلك الزراعة أيضاً) في ظروف الحرب المستمرة التي استدرج اليها.

ومع ذلك تبقى قضية انتقال اليد العاملة دون راع لها. على أننا يجب أن نذكر في هذا الصدد أمرين يتعلقان بانتقال عوامل الانتاج:

الأول: ان انتقال اليد العاملة لا يعني فقط انتقال عنصر العمل كخدمة تؤدى، بل إنه

ينشيء طلباً استهلاكياً موازياً وضغطاً على المرافق الأساسية لا تأخذهما النظرية الاقتصادية في الاعتبار (اللهم الا بقدر محدود عن طريق مضاعفة الاستثمار).

الثاني: ان انتقال رأس المال (الذي يراه البعض حركة موازية وفي الاتجاه المعاكس لانتقال العمال) لا يعدو أن يكون انتقالاً لتكاثر مالي، ولا يمثل ما تعنيه النظرية الاقتصادية بعنصر رأس المال، بخاصة وقد أوضحنا تواضع قطاع انتاج السلع الرأسمالية في الوطن العربي.

ويتضح مدى اعتماد الأقطار العربية على العون المالي الخارجي من بعض المؤشرات (مستمدة من نشرات الصندوق العربي للانماء). ففي خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٢ تشير بيانات منظمة OECD الى أن:

ـ المنطقة العربية حصلت على ١٩,٢ مليار دولار كقروض انمائية بواقع ٢٠,٧ بالمائة من جملة القروض الانمائية للدول النامية (٩٣,١ ملياراً).

ـ كما حصلت على ٣٥ مليار دولار في شكل منح وعون فني بواقع ٢٢,٣ بالمائة مما حصلت عليه جميع الدول النامية (١٥٧,٢ ملياراً).

أما اذا أخذنا في الاعتبار جميع التدفقات المالية، فإن ما حصلت عليه المنطقة العربية لتلك الفترة يبلغ ٩٨,٤ مليار دولار تعادل ١٤,٩ بالمائة مما حصلت عليه جميع الدول النامية (٦٩٥,٤ ملياراً). واذا استبعدنا من نصيب الأقطار العربية ما حصلت عليه من دول الأوابك (باعتبار أن معظمها من أقطار عربية) ومن المؤسسات المالية الاقليمية (بمشاركة عربية)، فإن صافي ما حصلت عليه المنطقة من خارجها يبلغ ٦٢,٣ ملياراً أي ٩,٥ بالمائة مما حصلت عليه الدول النامية من جميع المصادر.

وتشير هذه النسب كلها الى تجاوز اعتماد المنطقة العربية على التمويل الخارجي لما هو سائد في الدول النامية بوجه عام، حيث أن نصيب الأقطار العربية (عدا دول الفائض) من الناتج القومي للدول النامية لا يكاد يبلغ ٥ بالمائة.

فإذا تأملنا توزيع التمويل للأقطار العربية المقترضة (باستثناء العراق) على مصادره للسنوات العشر ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢ وجدنا أنه كالآتي:

من مصادر عربية متعددة الأطراف من مصادر أخرى متعددة الأطراف من مصادر ثنائية، من دول الأوابك من مصادر ثنائية أخرى (لجنة العون)	٣١٣٤ مليون دولار بنسبة ٣,٧ بالمائة ٨٤٣٨ مليون دولار بنسبة ٩,٨ بالمائة ٣٢٠٥٨ مليون دولار بنسبة ٣٧,٤ بالمائة ٤٢١٠٦ مليون دولار بنسبة ٤٩,١ بالمائة
المجموع	٨٥٧٣٦ مليون دولار بنسبة ١٠٠,٠ بالمائة

ويشير هذا التوزيع الى محدودية دور المؤسسات الجماعية العربية (أو الاقليمية) سواء بالقياس الى المعاملات الثنائية العربية أم الى المصادر متعددة الأطراف الأخرى.

وخلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٣ ارتفعت مديونية الدول الست الأقل نمواً (كقروض مسحوبة) من ٩٥٥ مليون دولار، الى ١٠٣١٠ مليون وترتب على ذلك ارتفاع نسبتها الى اجمالي ناتجها المحلي من ٢٢,٤ بالمائة الى ٦٩,٨ بالمائة. أما البلدان المقترضة الأخرى (الاردن ـ تونس ـ الجزائر ـ سوريا ـ عمان ـ مصر ـ المغرب) فقد ارتفعت مديونيتها من ٧٦٨٥ مليون دولار بنسبة ٢٣,١ بالمائة الى ٤٧٨٢٠ مليون دولار بنسبة ٣٤,٩ بالمائة. ويلاحظ أن هذه النسبة الأخيرة تأثرت بارتفاع الناتج المحلي للجزائر التي تستحوذ على حوالى ربع المديونية لهذه المجموعة. من جهة أخرى، فإن نسبة خدمة الدين الخارجي الى جملة صادرات السلع والخدمات ظلت بحدود ١٠ بالمائة بالنسبة للدول الأقل نمواً، بينما ارتفعت من حوالى ١٢ بالمائة الى ٢٧ بالمائة بالنسبة للمجموعة الثانية. وتتأثر هذه النسبة بعنصري التيسير والتأخر في التسديد، الأمر الذي أدى الى لجوء بعض الدول الى اعادة الجدولة. ومما هو جدير بالذكر أن الدول التي تعاني من صعوبات في التسديد، تعاني في الوقت نفسه من ارتفاع في عبء فاتورة النفط. فبينما كانت نسبة واردات موريتانيا النفطية الى جملة صادراتها السلعية تبلغ ٢,٢ بالمائة في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢، ارتفعت هذه النسبة الى ١٠ بالمائة في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦، ثم الى ١٨,٧ بالمائة في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٣. بالمثل، فإن هذه النسبة ارتفعت في المغرب من ٥,٤ بالمائة الى ١٥,٥ بالمائة، ثم الى ٤٧,١ بالمائة. بينما كانت في السودان ٤,٢ بالمائة، ٢٠,٨ بالمائة، ٥٧,٦ بالمائة على التوالي، ولا شك أن اقتطاع جانب مهم من حصيلة صادرات دول محدودة الاستهلاك للطاقة يحد لدرجة كبيرة من قدراتها على توفير موارد ذاتية للتنمية ويدفعها الى الاستدانة ثم الى مواجهة مشاكل في السداد.

ويلاحظ حرج موقف الأقطار العربية بالنسبة لعبء الدين الخارجي من أن نسبة هذا الدين الى الناتج القومي الاجمالي تبلغ ٢٨,٧ بالمائة في ١٩٨٢ بالنسبة لجميع الدول منخفضة الدخل (باستثناء الهند والصين)، وحوالى ٢٣,٥ بالمائة للدول متوسطة الدخل وإذا كانت نسبة خدمة الدين للدول الأقل نمواً تتماشى مع المتوسط العالمي (١٠ بالمائة) للدول منخفضة الدخل، فإن المتوسط العالمي للدول متوسطة الدخل يبلغ حوالى ١٦ بالمائة فقط.

انعكست التطورات آنفة الذكر على معدلات النمو في مطلع الثمانينات، فبينما كانت معدلات النمو بالأسعار الثابتة (حسب تقديرات الصندوق العربي للانماء ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٥) للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ تبلغ ٧,٩ بالمائة لمجموعة الدول النفطية، ٢,٨ بالمائة للدول الأقل نمواً، ٧,١ بالمائة لباقي الأقطار العربية (بمتوسط عام ٧,٤ بالمائة)، انخفضت هذه المعدلات خلال ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣ الى ٠,٢ بالمائة، ٤,٢ بالمائة، ٥,٨ بالمائة على التوالي (بمتوسط ٢,٣ بالمائة) وبناء عليه بلغت المعدلات لاجمالي الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٣ بالترتيب: ٤,٩ بالمائة، ٠,١ بالمائة، ٦,٦ بالمائة بمتوسط ٥,٥ بالمائة وواضح مدى تأثر مجموعة البلدان الأقل نمواً التي أصبحت اولى الضحايا لعقد التنمية العربية الأول.

فإذا عرفنا «توقع الدخل طيلة الحياة» بأنه حاصل ضرب توقع الحياة عند الميلاد مضروباً في متوسط الفرد (أو متوسط الناتج الاجمالي) كمقياس اقتصادي/اجتماعي مركب[7]، فإننا نجد أنه في عام ١٩٧٠ كان أقل دخل متوقع هو لليمن العربية، ١٩٣٧ دولاراً طيلة حياة الفرد، بينما كان المتوسط للدول الأقل نمواً هو ٥٧٦٧، وأعلى دخل متوقع للفرد في الكويت ٢٥٣٦٥٥. وفي عام ١٩٧٥ كان أقل دخل للصومال ٦٠٠٢، وأعلاه للامارات العربية المتحدة ٩١٧٤٨٨ ومتوسط الدول النامية ٩٩٦٣. أما في عام ١٩٨٢ فإن الصومال حافظت على وضعها في ذيل القائمة بدخل ١٦٥٠١ دولاراً للفرد مقابل ١٧٩١٧٧٥ لقطر، ١٨٠١٠ لمتوسط الدول الأقل نمواً. وبعبارة أخرى، فإن نسبة أعلى دخل لأدنى دخل متوقع للفرد كانت ١٣١ مرة في عام ١٩٧٠، ارتفعت الى ١٥٣ ثم تراجعت الى ١٠٩. ولا يعتبر ذلك تصحيحاً لتباين توزيع الدخل لأن ما حدث في عام ١٩٨٢ كان نتيجة تراجع الناتج الاجمالي للدول النفطية (بالأسعار الجارية)، ولو أنه اقترن بانخفاض في القيمة الدولارية لناتج الدول الأخرى بسبب تخفيضات كبيرة في أسعار صرفها خلال الثمانينات. أما إذا قارنا أعلى دخل بمتوسط دخل الدول الأقل نمواً فإن النسبة تكون قد قفزت من ٤٩ مثلاً الى ٩٢ في عام ١٩٧٥ ثم الى ٩٩,٥ في عام ١٩٨٢. ويلاحظ أن مجموعة الدول الأقل نمواً كسب حوالى ٤ سنوات فقط طيلة الفترة في توقع الحياة عند الميلاد (من ٤٠,٩ سنة الى ٤٤,٧ سنة)، بـ بما الدول الثلاث الغنية كسبت ٧ سنوات (من ٥٨,٤ الى ٦٥,٣).

وتشير كل المؤشرات السابقة الى مدى ما تعانيه مسيرة التنمية في الوطن العربي من صعوبات، يتوقع لها أن تتفاقم في السنوات القليلة القادمة. فالدول الغنية أصبحت على وشك الانضمام الى فئة دول العجز (بالنسبة لميزانها التجاري). والدول الأخرى ولا سيما الأقل نمواً يواجه الكثير منها موقفاً صعباً تجاه مديونيتها، وقد اعتادت على مستويات مرتفعة نسبياً للتدفقات المالية، لا يتوقع لها الاستمرار بالمعدلات نفسها.

رابعاً: التجارب التكاملية الاقليمية

١ ـ تجربة المغرب العربي

بدأت تجربة المغرب العربي في عام ١٩٦٤ في شكل **اللجنة الاستشارية المغربية الدائمة** من مندوب دائم عن كل من الأقطار الأربعة (تونس ـ الجزائر ـ ليبيا ـ المغرب) إلى أن انسحبت منها ليبيا في عام ١٩٧٠. وتعمل هذه اللجنة كجهاز استشاري **لمؤتمر وزراء الاقتصاد** للبلدان المعنية (اجتمع سنوياً في الفترة ١٩٦٤ حتى ١٩٦٧ ثم مرة في عام ١٩٧٠، وأخرى أخيرة في عام ١٩٧٥)، وذلك في مختلف الشؤون الاقتصادية والقطاعية، بغرض التوصل الى قرارات عملية، وكذلك تأمين ارتباط دائم **بالمنظمات الاقتصادية الدولية**، والعمل على تنسيق السياسة التجارية، بخاصة في علاقة كل من الدول الأعضاء مع **السوق الأوروبية المشتركة**. غير أن كل قطر مضى

(٧) انظر في تعريف هذا المقياس: المصدر نفسه، ص ١٢٦.

في طريقه يسعى لتحقيق روابط خاصة له مع تلك السوق. وطالب الوزراء في اجتماعهم في عام ١٩٦٧ بوضع برنامج تنسيقي لخمس سنوات يؤدي الى تكامل اقتصادي مغربي، مركزاً هو الآخر على جوانب تنمية التبادل التجاري، بما في ذلك اقامة جهاز متعدد الأطراف للمدفوعات. واقتصر التنسيق الانتاجي على تحديد قائمة من الصناعات يحظر على كل بلد انشاؤها دون التشاور مع الآخرين، ثم تتولى جميع البلدان الأعضاء حماية منتوجاتها من المنافسة الأجنبية. غير أن الوزراء لم يقروا في اجتماعهم عام ١٩٧٠، البرنامج الذي اقترحته اللجنة والذي عرف باسم مشروع الرباط.

استخدمت اللجنة الاستشارية أسلوب **اللجان المتخصصة**، بدءاً بلجنة للعلاقات التجارية وأخرى للسياحة، وثالثة للنقل وهكذا. غير أن هذه اللجان سرعان ما تراخت في أعمالها. وظل الجهاز المعاون الأساسي هو **المركز المغربي للدراسات الصناعية** الذي أوكلت اليه مهمة اعداد دراسات حول التنمية الصناعية بصفة عامة، مع أخذ خطط التنمية لدى الدول في الاعتبار (دراسات اقليمية وقطاعية)، وكذلك دراسات لمشاريع محددة، كان معظمها في صناعات المعدات والآلات الميكانيكية والكهربائية، بجانب مصادر الطاقة وتحلية مياه البحر والمنتوجات الصيدلية... الخ.

وخلال الفترة حتى عام ١٩٧٥ لم يحدث أي تقدم في مجال التبادل التجاري أو التنسيق الصناعي. فلجأ كل قطر منفرداً الى محاولة التنمية بأسلوبه الخاص. ففتحت تونس اقتصادها لرأس المال الأجنبي في الصناعات الصغيرة والمتوسطة والسياحة. وسعت الجزائر والمغرب الى اقامة صناعات كبيرة نسبياً، مما أدى الى ارتفاع نسبة الطاقات المعطلة، وزيادة تبعية بلدان الاقليم للاقتصاد الرأسمالي الغربي.

وانضمت موريتانيا الى مؤتمر الوزراء في عام ١٩٧٥، الذي طالب بإنشاء **مشاريع صناعية مشتركة** برأسمال مشترك تنتج للسوق الاقليمي. غير أن مشاكل عديدة اعترضت هذا الأسلوب منها: قضية توطين المشروعات المشتركة والتضارب بينها وبين المنشآت الوطنية المماثلة، وتفضيل البلدان للمشروعات سريعة العائد. وهكذا فشل أسلوب **التنسيق المسبق** بين الصناعات، وانتهت التجربة المغربية بعد ذلك الى صراعات سافرة وصلت الى حد الحرب التي ما زالت آثارها تبدو واضحة في ارتفاع معدلات الاستدانة الخارجية، وتراجع معدلات التنمية وضعف العلاقات التجارية البينية داخل المنطقة، وبينها وبين باقي الأقطار العربية.

ومن الملاحظ أن التجربة انطلقت من نظرة اقليمية بحتة، ولم تأخذ في اعتبارها الاطار القومي، بل على العكس من ذلك سعت البلدان مجتمعة ومنفردة الى توثيق علاقاتها بالغرب.

٢ ـ تجربة وادي النيل

مرت تجربة مصر والسودان بعدة مراحل. ففي ١٩٦٩/٨/٣١ وقع اتفاق للتكامل الاقتصادي بين البلدين، انشئت بموجبه هيئة دائمة تسمى **مجلس التنسيق الاقتصادي**. غير أن

هذه التجربة لم تخرج الى حيز الوجود. ثم دخل البلدان مع ليبيا في عمل تكاملي آخر من خلال اتحاد الجمهوريات العربية الذي تولد عنه، كما ذكرنا، عدد من المشروعات المشتركة. وانتهى هو الآخر الى خلافات سياسية. ثم جاء **منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي** الذي وقع في ١١/٢/١٩٧٤ في الاسكندرية. وتضمن عقد لقاء قمة سنوي (على الأقل) بين رئيسي البلدين وتشكيل **لجنة وزارية عليا** من عدد من وزراء الدولتين تعتبر السلطة التنفيذية العليا للتكامل. وتقوم بوضع منهاج عمل تفصيلي لخطط التكامل في جميع المجالات، يتفق مع خطط التنمية في الدولتين واقرار أسس اختيار المشروعات التي تهدف الى تحقيق التنسيق والتكامل الاقتصادي بينهما، واقرار تنفيذ المشروعات المشتركة التي تثبت الدراسات جدواها الاقتصادية وأهمية قيامها، وتحدد كيان وسبل تحقيق متطلبات كل مشروع. ويرأس اللجنة رئيس وزراء كل من الدولتين بالتناوب ويصادق رئيسا الدولتين على قراراتها. غير أن الالتزامات المالية أثارت صعوبات في التنفيذ ولذلك قررت اللجنة في عام ١٩٧٨ أن تعمل على حل المشكلة اما بطلب اعتماد اضافي في السنة الجارية أو ادراج المبالغ المطلوبة في مشروع موازنة العام التالي. أي أن هذه التجربة على عكس التجارب الأخرى، بما فيهاالتجربة المغربية، تضمنت سلطة اتخاذ القرارات على أعلى مستوى تنفيذي.

واستعانت اللجنة العليا هي الأخرى بثماني لجان فنية احداها على المستوى الاقتصادي والتخطيطي العام، والأخرى لشؤون قطاعية. وقد أفضت أعمال بعض هذه اللجان الى انشاء **شركات وهيئات مشتركة** تمول مناصفة بين البلدين وتدار بمجالس يشارك فيها البلدان بالتساوي وتكون الرئاسة بالتناوب، ولها شخصية اعتبارية واستقلال مالي واداري. والى جانب صندوق مشترك لتمويل دراسات جدوى مشروعات التكامل وشركة للاستثمار، أنشئت عدة شركات في مجالات التكامل الزراعي والري والمياه الجوفية وهيئة فنية دائمة مشتركة لمياه النيل. ومن أشهر المشروعات التي تولدت عن هذا النشاط مشروع قناة جونجلي.

أما بالنسبة للسلطة التشريعية، فقد تم عقد مؤتمر مشترك لمجلسي الشعب في البلدين في القاهرة في تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٧٧، تفرعت عنه أربع لجان واقتصر ناتج عملها على مجرد توصيات. كذلك عقدت اتفاقية في منتصف عام ١٩٧٦ حول انشاء مجلس للدفاع المشترك.

وتتميز هذه التجربة بإقامة «المنطقة المتكاملة» بين المحافظة الجنوبية في مصر (أسوان) والمديرية الشمالية للسودان، وذلك كنواة لعملية اندماجية مستمدة في الواقع من الروابط التاريخية بين المنطقتين والتي كانت من أهم مقوماتها التجارة، لا سيما تجارة الجمال. غير أن المنطقة الجديدة سمحت بممارسة جميع الأنشطة واجازت حرية الانتقال للمنتوجات والافراد والأموال. أما على المستوى القطري فقد تم عام ١٩٧٨ السماح للمواطنين بالانتقال بالبطاقات الشخصية اعتباراً من ١/٨/١٩٧٨، وبتحويل ما يحتاجون من نقد عن طريق البنوك المتحدة في البلدين بسعر تحويل يتفق عليه. كما طبق نظام التراخيص المفتوحة لازالة العقبات أمام التبادل التجاري، واتفق على الوصول الى الاعفاء الكامل من الرسوم الجمركية بنهاية عام ١٩٨٠.

وتشير هذه التجربة الى أن من أهم محفزات المشروعات المشتركة وجود مجالات ذات طبيعة

مشتركة، سواء بحكم المتاخمة في الحدود أم بحكم المشاركة في موارد طبيعية، لا سيما مياه الأنهار وما يترتب على النظرة عبر القطرية من جدوى اضافية. غير أن التجربة كغيرها من التجارب ركزت على الجانب الرسمي وبقيت المنظمات الجماهيرية متباعدة.

وقد عادت الدولتان في ١٢/١٠/١٩٨٢، فوقعتا **ميثاق التكامل** لتحقيق مزيد من التنسيق في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتلتزم الدولتان بتحقيق أهدافه على مراحل لا تتجاوز عشر سنوات. وكان أول قرار صدر بعده في ٢٢/٢/١٩٨٣، هو انشاء **المجلس الأعلى للتكامل** من رئيسي الدولتين ومن ثمانية أعضاء على الأقل من البلدين، يختار نصفهم كل من الرئيسين ويعقد المجلس دورتين عاديتين سنوياً ورئاسته بالتناوب، وله امانة عامة لها مقران: في الخرطوم والقاهرة ويعاون المجلس لجان فنية. ويعتبر المجلس أعلى سلطة بالنسبة لتنفيذ الميثاق. والى جانب ذلك تضمن الميثاق استكمال الكيان التشريعي بتكوين **برلمان وادي النيل** من رئيسي مجلسي الشعب في البلدين، ٣٠ عضواً يختارهم كل مجلس من أعضائه ومثلهم يعينهم رئيسا الجمهوريتين من بين ذوي الكفاءة. ويختص المجلس بالنظر في قضايا التكامل، واقرار خطة التنسيق المشتركة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، واقرار مشروع الموازنة والحساب الختامي ويبلغ قراراته وتوصياته الى المجلس الأعلى.

كذلك أنشيء **صندوق التكامل** متمتعاً باستقلال مالي واداري، له موازنة خاصة، وله أن ينشيء الشركات أو المصارف لتمويل مشروعات التكامل. وتتضمن موازنة التكامل ما يلزم من اعتمادات لتنفيذ الخطة المشتركة للتنمية ونفقات أجهزة التكامل.

وينص الميثاق على عدم جواز تأميم المشروعات التي يقرها المجلس الأعلى أو مصادرتها. هذا وقد أصدر المجلس الأعلى عدة قرارات بالتاريخ نفسه سابق الذكر بلائحة الامانة العامة وباللجان الفنية المشتركة. وبذلك استكملت أجهزة التكامل بما في ذلك السلطة التشريعية. وبدأ المجلس الأعلى أول اجتماعاته بمناقشة قضايا حريات الانتقال التي نص عليها الميثاق (وهي التي ينص عليها قرار السوق العربية المشتركة) ومتطلبات دعم المشروعات التكاملية وانشاء مشروعات جديدة. غير أن التجربة توقفت مؤخراً بعد تغيير نظام الحكم في السودان وهكذا تعود العوامل السياسية لتطغى على كل ما عداها. وان تردد بعد ذلك تصميم الجانبين على مواصلة السير فيها.

تأتي التجربة المصرية كامتداد طبيعي لتنفيذ اتفاقية الوحدة وقرار السوق المشتركة. وعلى الرغم من أنها تقصر عملية انشاء المشروعات المشتركة على دراسات تبنى من واقع أوضاع الدولتين دون اشارة الى السوق العربية أو التكامل العربي، الا أن واقع الأمور بالنسبة للمشاركة في مياه النيل وما تمليه عملية الربط بالطرق والملاحة البحرية يمكن أن يخفف من مخاطر أن تأتي دراسات المشروعات محدودة النظرة، أو تكون مبنية على اعتبارات قاصرة عن ضمان التوزيع الأكفأ للموارد على المستوى العربي. ومثل هذه الأمور يزداد احتمالها عندما يجري توسع في نطاق المشروعات، حيث قد يظهر تضارب بين المشروعات المقترحة ومشروعات الأمن الغذائي على المستوى العربي، أو في قطاعات أخرى كالصناعة. ولا بد من صيغة تحقق مثل هذا التنسيق، بخاصة وأن الدولتين

تعانيان من مشاكل مالية قد لا تسمح بالمغامرة بمشاريع كبيرة قد تقتضيها طبيعة الأمور. ولم تبرز حتى الآن المشاكل التي عانتها تجربة المغرب من حيث التوطن الصناعي، وان كان من المحتمل أن تظهر بجلاء، خصوصاً بسبب التفاوت الكبير في مستويات النشاط الصناعي بين الدولتين.

٣ ـ تجربة الخليج العربي

تمثل تجربة البلدان الخليجية الستة (باستثناء العراق) نوعاً آخر من التجارب الاقليمية، يتميز بحداثة عهده نسبياً وبرغبة الأطراف المشاركة في المضي قدماً نحو الوحدة، مع الابقاء على الاطار العربي ليس للتنسيق معه، وانما بقصد السيطرة عليه. ولهذه التجربة أربعة أوجه آخرها هو انشاء مجلس التعاون لدول الخليج، الذي كان يراد انشاؤه على نحو آخر عن طريق الأوابك في أعقاب هزيمة ١٩٦٧، كما سبق أن بينّا:

ـ الوجه الأول في المجال التجاري حيث عقدت عدة اتفاقيات ثنائية بين البلدان السبعة (بما فيها العراق) لإعطاء الأفضلية في المعاملة للسلع المصنعة محلياً، قامت بموجبها لجان مشتركة بإعداد قوائم بالسلع لاعفائها من الرسوم الجمركية والضرائب.

ـ الوجه الثاني هو التعاون في المجال المالي والنقدي، برز أولاً في شكل اتفاقية انشاء بنك الخليج الدولي في أواخر عام ١٩٧٥، وقد ساهم في عدة مشاريع خليجية. ثم سعت هذه البلدان الى تحقيق ما نودي به من قبل وهو انشاء دينار عربي (خليجي). وقد عقدت لذلك الغرض عدة اجتماعات، غير أنها لم تنته الى شيء، وهو أمر بديهي لأن العملة الموحدة تأتي في ختام الاتحاد النقدي.

ـ الوجه الثالث هو التعاون الصناعي حيث اقيمت عدة مشروعات مشتركة معظمها في قطاع الألمنيوم. وانشىء في مطلع عام ١٩٧٦ جهاز استشاري يضم البلدان الخليجية كلها (بما فيها العراق) هو منظمة الخليج للاستشارات الصناعية والتعاون الصناعي الخليجي، التي قامت بوضع استراتيجيات نمو القطاعات الصناعية الرئيسية (بخاصة البتروكيماويات والحديد والصلب والالمنيوم) حتى عام ١٩٩٥ وبدراسة جدوى فرص استثمار صناعي في تلك القطاعات وانشاء بنك للمعلومات على طراز متطور وتقديم المشورات للبلدان الأعضاء.

ـ الوجه الأخير هو الدخول في تجربة وحدة اقتصادية كاملة من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

والشائع أن بلدان الخليج أكثر تقارباً مع بعضها البعض عن دول كثيرة. وقد يكون ذلك صحيحاً على وجه العموم من حيث كبر قطاعها النفطي وافتقارها عموماً للمواد الأولية الأخرى (زراعية أو معدنية) والى البشر (بالقياس الى الموارد المالية لا الموارد الطبيعية، وهو مقياس غير مألوف ولكنه رسخ في الأذهان نتيجة الطبيعة الريعية النفطية والخلط الشائع بين التراكم الرأسمالي والتكاثر المالي). غير أن التحليل المقارن يظهر تبايناً في الحجم وفي التركيبات السكانية حيث تتفاوت

معدلات الاعتماد على الوافدين، وفي العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية. كذلك، فإن التباين في مستوى الدخل يظهر بشكل واضح بالنسبة الى عمان (لضعف قطاعها النفطي) تليها السعودية (لكبر عدد سكانها)، ولو أن هذا التباين اتجه الى التناقض فقد كان أعلى دخل متوقع عند الميلاد (وهو واقع في المنطقة كما رأينا) يعادل ١٣,٧ مثلاً لقيمته في عمان عام ١٩٧٠، تغير الى ٧,٣ في عام ١٩٧٥ ثم الى ٤,٦ في عام ١٩٨٢. والواقع أن محدودية القطاع النفطي في عمان، وتوافر بعض الموارد الزراعية (التي اقامت حضارات قديمة) أدت الى عدم تدهور القيمة الاجتماعية للعمل على نحو ما حدث في جاراتها (وتعتبر عمان مرسلة/ومستقبلة للعمالة) والى أخذ التنمية بمنظور أوسع وأكثر جدية (وان كنا لسنا بصدد تقويم التجربة العمانية التنموية هنا).

وتتشابه بلدان المنطقة من حيث انها تتمتع بقطاع عام قوي (نفطي ومن خلال المشروعات الصناعية الكبرى) في ظل اقتصاد حر. وقد أدت الوفرة المالية الى أن هذه البلدان افتقدت أدوات السياسة النقدية، وكذلك أدوات السياسة المالية التي يسيّر بمقتضاها الاقتصاد الحر بشكله الشائع، بل ان أدوات السياسة المالية تركزت في الجانب السلبي (تقديم الخدمات المتطورة مجاناً وتقديم الاعانات لدعم مستويات المعيشة المرتفعة أصلاً، وتقديم الحوافز الانتاجية بما في ذلك خفض أسعار الطاقة التي يرتفع استهلاكها في المنطقة بمعدلات كبيرة، وتصل مستويات مرتفعة لا سيما في قطر على الرغم من عدم بلوغ الاستهلاك الصناعي والنقلي لها حدوداً كبيرة).

تحددت أنظمة أجهزة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ١٩٨١/٥/٢٥ وتنص المادة الخامسة من النظام الأساسي على اقتصار العضوية على البلدان الستة التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض في ١٩٨١/٢/٤. وتتكون أجهزته من مجلس أعلى (من رؤساء الدول، رئاسته بالتناوب)، يتبعه هيئة تسوية المنازعات، ومجلس وزاري (من وزراء الخارجية)، وأمانة عامة مقرها الرياض. أي أن هناك وجه شبه مع التجربة المصرية ـ السودانية من حيث وجود سلطة تنفيذية عليا، غير أن طبيعة أنظمة البلدان الأعضاء لم تسمح بإقامة مجلس تشريعي. وقد بادرت البلدان الأعضاء الى عقد اتفاقية اقتصادية في ١٩٨١/٦/٨ تسعى الى انشاء اتحاد جمركي خلال خمس سنوات، بدءاً بمنطقة تجارة حرة للسلع الوطنية (٤٠ بالمائة من قيمتها المضافة وطنية)، والى تسهيل تجارة الترانزيت والعمل على تنسيق سياسات ونظم الاستيراد والتصدير وتكوين المخزون الغذائي الاستراتيجي وخلق قوة تفاوضية جماعية. وتنص الاتفاقية على الحريات الأخرى التي نصت عليها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية: حرية الانتقال والعمل والاقامة ـ حق التملك والأرث والايصاء ـ حرية ممارسة النشاط الاقتصادي ـ حرية انتقال رؤوس الأموال. كما تنص على تشجيع القطاع الخاص على اقامة مشاريع مشتركة.

وعلى الرغم من موقف هذه البلدان على الصعيد العربي من تنسيق الخطط ومن التخطيط القومي عامة، فإن الاتفاقية تنص على تحقيق التنسيق والتجانس بين خططها الانمائية بهدف الوصول الى التكامل الاقتصادي فيما بينها. كما تعمل هذه البلدان على وضع سياسات نفطية موحدة واتخاذ مواقف مشتركة ازاء العالم الخارجي وفي المنظمات الدولية والمتخصصة، وعلى تنسيق سياساتها في جميع مراحل الصناعات النفطية، (وهكذا عاد النادي النفطي الى الحياة منسلخاً عن الأوابك،

وأن ظل تباين وجهات النظر قائماً كما حدث في اجتماعات الأوابيك الأخيرة).

واهتمت الاتفاقية بالتنسيق الصناعي، كما أشارت الى انشاء مشروعات مشتركة بين البلدان في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات برؤوس أموال عامة أو خاصة أو مختلطة لتحقيق **التكامل الاقتصادي والتشابك الانتاجي والتنمية المشتركة** على أسس اقتصادية سليمة. ولم تهمل الاتفاقية الاشارة الى العمل على اكتساب قاعدة ذاتية أصيلة تقوم على دعم وتشجيع البحوث والعلوم التطبيقية والتكنولوجية **وتطويع التكنولوجيا وتنظيم نقلها**. وتسعى الاتفاقية الى توحيد الأنظمة والقوانين في مجال الاستثمار بغرض وضع **سياسة مشتركة للاستثمارات الداخلية والخارجية**، والعمل على **تنسيق سياسات تقديم المعونات الدولية والاقليمية للتنمية** (وقد ظهر اتجاه الى تنسيق مستقل لأعمال الصناديق القطرية). والعمل على **تنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية** مع السعي الى **توحيد العملة**.

وهكذا فإن الاتفاقية الاقتصادية هي اتفاقية وحدة اقتصادية شملت جميع المناهج التكاملية، بما في ذلك التي اشير من قبل الى أنها تمس السيادة. ويلاحظ أن المجلس بدأ بحصيلة لا بأس بها، كما أسلفنا، في المجال الصناعي الذي يشكل المخرج الأساسي لتطوير اقتصاديات تلك البلدان (فقد مضت السعودية منفردة نحو تخفيف الاكتفاء الغذائي الذاتي). غير أن مشكلة **التوطن الصناعي** عادت الى الظهور. فوفق قواعد الاستقطاب المعروفة، فإن الاقتصاد ذا المرافق الأساسية والوفورات الخارجية الأقوى يميل الى النمو بأسرع من الباقين، بل وربما على حسابهم. كذلك فإن اتباع البلدان الأعضاء لسياسات حوافز متشابهة وان لم تكن متساوية تعمل في هذه الحالة في الاتجاه نفسه. لذا، نجد أن محاولة انشاء منطقة حرة للتجارة في العام الماضي أثارت تخوفاً من ابتلاع الاقتصاد السعودي لأنشطة قائمة في البلدان الأعضاء الأصغر (واحتدمت المناقشات حول هذا الموضوع في مطلع العام الحالي في المجلس الوطني لدولة الامارات العربية المتحدة).

فقد بدأت بعض المشروعات الصناعية الغذائية السعودية المدعومة تهدد كيان مشروعات قائمة في بلدان اخرى. ولذلك كلفت الامانة العامة اليونيدو بإجراء دراسة مسحية للموارد الطبيعية، وكلفت أجهزة استشارية بدراسة نظم الحوافز، وذلك بغرض وضع أسس للتوطين الصناعي. والملاحظ ان نظم الحوافز منقولة من الصيغ التقليدية السائدة في دول لا تتوافر فيها الأموال. فكلها تخاطب المموليـن من حيث تقديم المواقع مجاناً، والامداد بالطاقة الرخيصة، والاعفاءات المختلفة بما في ذلك الخدمات المجانية التي تعتبر أجوراً عينية. غير أن منطق الأمور يقتضي، بأن تقوم تلك البلدان بحفز العنصر النادر وهو العمل الوطني الذي أدت الوفرة المالية والربحية السريعة ـ العقارية والمضاربية والتجارية ـ الى عزوفه عن العمل المنتج. وستظل قضية ارتفاع كلفة العمل في المنطقة وندرته الى جانب قضية السوق في المجالات الصناعية الرئيسية التي توجه جانب منها الى الاقتصاد الأوروبي لتلقي العنت منه، هي الصخور التي يتكسر عليها تعاون اقليمي في هذه المنطقة حين لا يأخذ في اعتباره الاطار العربي الشامل. ولا يكفي في ذلك الاشارة في نظام المجلس إلى أن التعاون والتكامل الخليجي «يخدم الأهداف السامية للأمة العربية» وأنه يتماشى

مع «ميثاق جامعة الدول العربية الداعي الى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى». فقد جاءت الاتفاقية الاقتصادية عاملة على «تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية المطبقة» دون اشارة الى العلاقة مع بقية الاقطار العربية. وتشير الممارسات في المنظمات العربية، الى أن هذا التنسيق يفرض نفسه على باقي الأقطار العربية، بحكم ما لمجموع دول المجلس من قوة تصويتية وما لديها من أسلحة مالية. وبذا بات هناك خطر أن يخضع الكل لمنظور الجزء، ليزداد تداعي أوصاله.

على أن للمجلس جانبه الأمني الذي تزايدت أهميته مع استمرار تدهور الاوضاع في المنطقة. وقد تصاعدت الدعوات الى اعتبار أن أمن الخليج مسؤولية أبنائه، وبذا أصبح الأمن العربي مجزءاً، الأمر الذي يتنافى مع أبسط مبادىء الامن ذاته. والخطورة تكمن في أن هذه البلدان سوف تنساق الى اعتماد كلي على أمن مستورد مكشوف تستنزف فيه أموالها، بينما تتكامل حلقات الاستنزاف بسبل اخرى، منها: الخفض الذي تقوده بريطانيا لأسعار النفط، إلى حد استنزاف مدخراتها السابقة، ليبدأ عقد التسعينات (الذي يلوح على وجه التضليل بأنه عقد ارتفاع أسعار النفط)، والدول النفطية مضطرة الى الاعتماد على الانتاج الجاري للنفط، ليسهل اخضاعها لشروط الدول الصناعية النفطية. وعند ذاك، فإن المشروعات التي اقيمت بمساندة معونات الفوائض النفطية سوف تحتاج الى اعادة تقويم خاصة اذا تغيرت عناصر السياسة المالية (كما هو متوقع)، بتقليص مجانية الخدمات والتدرج في فرض الضرائب، مباشرة وغير مباشرة.

خلاصـــــة

١ ـ أشار استعراضنا لمسيرة العمل المشترك والتنمية العربية الى أن كليهما انتهى الى مأزق هي جزء من مأزق التفكك العربي الكلي. وبدت بعض الامور أكثر وضوحاً:

أ ـ فمناهج التكامل الاقتصادي العربي لم تتركز حول تحرير التجارة، بل إن جهود التنسيق بذلت من البداية، غير أن الوزر الأكبر تتحمله البلدان بما في ذلك أجهزتها الفنية التي يبدو أن حسها التكاملي غائب.

ب ـ طغى عنصر المال فساد وهم بتوافر رأس المال، وزادت عملية الاسترخاء لدى من لديهم المال، ولدى من يطمعون في الأشقاء وأصبحت بلدان العجز العربية أشد اعتماداً من غيرها على استيراد المال. وتوقفت عملية التنمية لدى البلدان الأقل نمواً، كبداية لعقد التنمية العربية المشتركة (أو الشاملة).

ج ـ سادت موجة من الدعوات الى مشاريع مشتركة لأسباب متعددة. وقد بيّنّا أن هذا المنهج، على عكس ما يعتقد عنه، لا يحقق المرجو منه، لا سيما إذا تم في غيبة تنسيق انمائي كامل.

د ـ أدى تدفق الأموال بشكل عشوائي، دون أن يصطحب ذلك بمعرفة تكنولوجية ذاتية أو قاعدة صناعية أساسية الى مزيد من الاعتماد على العالم الصناعي، سواء في بلدان الوفرة أم بلدان العجز.

هـ ـ رغم التنبيه الى قضية الامن الغذائي فإن الانكشاف الغذائي يمضي حثيثاً. ولا يتوقع له حلاً ناجعاً حتى مع جملة المشروعات المشتركة المقترحة.

و ـ تدهور الوضع الامني وتفشت الحروب والانقسامات في المنطقة وتركزت على الاقطار الثلاثة التي يرجى أن تكون متنفساً للأمن الغذائي (السودان والعراق والمغرب). والأخطر أن الأموال النفطية تغذيها.

ز ـ على الرغم من أن المنطقة تشهد أضخم حركة لتنقل اليد العاملة، فقد استمر الاصرار على رفض اعطاء العامل العربي أبسط الحقوق. وما زالت قضية تنظيم (لا تحرير) انتقال اليد العاملة تبحث عن حل (وان حلت فيما بين البلدان المستقبلة ذاتها).

ح ـ نشأت منذ بداية السبعينات منظمات متخصصة عديدة، اجتازت العديد من المحن وأصبح لديها ذخيرة من الدراسات تستطيع أن تضعها في خدمة التنمية والتكامل العربيين. فإذا البيروقراطية البتروقراطية تهددها بوضعها في قالب نمطي جامد.

ط ـ جرت محاولات اقليمية للتكامل الانمائي لم يبق منها على قيد الحياة سوى تجربة مجلس التعاون الخليجي. واذا كانت هذه التجربة استفادت من التجربة المصرية ـ السودانية من حيث رفع مستوى سلطة اتخاذ القرار (على نحو يفتقد في المستوى القومي)، فإنها تسير بمعزل عن التكامل العربي. بل انها تنشىء قوة خاصة تسعى الى الهيمنة على الأجهزة القومية بشتى الوسائل فيما لا يبدو أنه توجه لدعمها.

٢ ـ تلك كانت في عجالة بعض ما توصل اليه البحث. والسؤال هو: ما هو المخرج؟

أ ـ لا بد أولاً من العودة الى استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك واحترام ميثاق العمل الاقتصادي القومي. والربط بينهما وبين استراتيجية التنمية الاجتماعية.

ب ـ وتكون نقطة البدء بوضع خطة قومية بعيدة المدى للتنمية القومية تعطي تصوراً واضحاً لمجالات العمل بنوعيه: القطري والمشترك.

ج ـ ويعني هذا انشغال جهة مركزية بوضع هذه الخطة، استفادة بالجهود التي بذلها مجلس الوحدة حتى الآن. وقد يكون من المناسب أن تتطور الامانة الاقتصادية لمجلس الجامعة في هذا الاتجاه (بعد دعمها بالكفاءات والأموال والصلاحيات) وتتحول امانة مجلس الوحدة الى جهاز اشرافي على السوق المشتركة.

د ـ ولا بد أن ينشأ تنسيق جاد على مستوى القطر لازالة التضارب بين مواقف المسؤولين في التنظيمات المشتركة المختلفة. ولتثقيف الأجهزة القطرية في النواحي التكاملية. ويتولى جهاز التنسيق امداد الاجهزة المشتركة بالبيانات والمعلومات اللازمة بالسرعة والدقة اللازمتين.

هـ ـ ومن المهم العمل على ما أشار اليه مشروع اطار خطة العمل المشترك من ادارة نصف مخصصات البحث العلمي (البالغ ١ بالمائة من الناتج الاجمالي العربي) بصفة مشتركة من أجل

احداث قفزة نوعية في مجال استيعاب وتطوير التكنولوجيا.

و ـ الحد من الاتجاهات التي سادت بعض البلدان من فتح أبوابها للمشاركات الأجنبية، التي يترتب عليها (بحكم جعل الحصة الغالبة للشريك الوطني) أن تنتشر المؤسسات الأجنبية وعابرات الجنسية على جبهة عريضة تشمل القطاعات الأحدث في الاقتصاد، ويكون لها السيطرة الفعلية نتيجة تحكمها في مصادر المعرفة والتوريد وأحياناً التسويق.

ج ـ ويعني هذا انشغال جهة مركزية بوضع هذه الخطة، استفادة بالجهود التي بذلها مجلس الوحدة حتى الآن. وقد يكون من المناسب أن تتطور الامانة الاقتصادية لمجلس الجامعة في هذا الاتجاه (بعد دعمها بالكفاءات والأموال والصلاحيات) وتتحول امانة مجلس الوحدة الى جهاز اشرافي على السوق المشتركة.

د ـ ولا بد أن ينشأ تنسيق جاد على مستوى القطر لإزالة التضارب بين مواقف المسؤولين في التنظيمات المشتركة المختلفة. ولتثقيف الأجهزة القطرية في النواحي التكاملية. ويتولى جهاز التنسيق امداد الأجهزة المشتركة بالبيانات والمعلومات اللازمة بالسرعة والدقة اللازمتين.

هـ ـ ومن المهم العمل على ما اشار اليه مشروع اطار خطة العمل المشترك من ادارة نصف مخصصات البحث العلمي (البالغ ١ بالمائة من الناتج الاجمالي العربي) بصفة مشتركة، من أجل احداث قفزة نوعية في مجال استيعاب وتطوير التكنولوجيا.

و ـ الحد من الاتجاهات التي سادت بعض البلدان من فتح أبوابها للمشاركات الأجنبية، التي يترتب عليها (بحكم جعل الحصة الغالبة للشريك الوطني) أن تنتشر المؤسسات الأجنبية عابرات الجنسية على جبهة عريضة تشمل القطاعات الأحدث في الاقتصاد، ويكون لها السيطرة الفعلية نتيجة تحكمها في مصادر المعرفة والتوريد وأحياناً التسويق.

تعقيب

د. عبد العال الصكبان (*)

كتب د. محمد محمود الامام ورقة عميقة في مضمونها، وحدوية في اتجاهاتها، تقدمية في تطلعاتها، تاريخية في منهجها، شاكية المرارة في تعبيراتها، حسنة النية في توصياتها.

لقد جاءت ورقة د. الامام طويلة، وان كانت تمثل سدس الحجم الاصلي للدراسة التي أعدها أصلاً، واضطر الى اختزالها بسبب القيود على حجم الابحاث في هذه الندوة.

ولا شك ان التعقيب عليها، وهي بهذا الحجم، ليس سهلاً بعد، ويصبح أكثر صعوبة إذا أخذنا في الاعتبار انه رص في الورقة سطوراً، هي صفحات وصفحات، هي كتب!! وانتقل من همومه القومية الى همومه القطرية وتداخلت خبراته الواقعية مع قراءاته الواسعة، ليضع معقباً مثلي في حيرة من أمره.. كيف يبدأ؟ وكيف ينتهي؟ وكيف يختار؟ واكثر من ذلك، فإن الحيرة تزداد حين خصت الورقة كاتب التعليق باهتمامها في اكثر من موقف واكثر من منهج واكثر من موقع. ومع ذلك سأحرص، ومن منطلق موضوعي، على التفكير بصوت مسموع، من اجل هدف واحد هو المزيد من الدعم الفكري والسلوكي للعمل العربي المشترك الذي يتعاظم العطاء كلما نادى مناديه.

أولاً: وبادىء ذي بدء، فإن استعراض الورقة لا يشير الى تحديد واضح الابعاد للعمل العربي المشترك، وانما يمكن ان نستشف أن المقصود بالعمل العربي المشترك هو عمل المنظمات العربية الرسمية. وهذا تحديد للعمل العربي المشترك بالاطار الرسمي، مع أن العمل العربي المشترك يتسع للمنظمات العربية الرسمية وغير الرسمية. في الرسمية تقوم المنظمات التي تظهر فيها الحكومات، وغير الرسمية تتخذ شكل اتحادات مهنية وعلمية.

ولو افسحت الورقة في بعض سطورها للربط بين انشطة هذين الجانبين، لكان

(*) مستشار اقتصادي ـ بغداد.

بـإمكانها ان تتجنب القـول «إن الامين العام الجديـد لمجلس الوحـدة قـد ابتكـر» مصـطلح العمـل الاقتصـادي العربي المشـترك وبنى عليـه قـرار المجلس رقم ٦١٥ في ١٩٧٣/٧/٥. فلم يكن هناك «ابتكار» وانما كان هناك اقرار لقنـاعات بـدأت في نطاق الاقتصـاديين العـرب يوم كـان الشرف لطليعة منهم عقد اول مؤتمر لهم في عام ١٩٦٤، وصاغت فكـرها في الاطـار الرسمي يوم احتلت الموقع الذي يسمح لها بذلك، فسمت الامور بأهدافها ولونتها بآمالها.

وما ينطبق على مصطلح العمل الاقتصادي العربي المشترك، ينطبق على الخـطة القوميـة وعلى الاستراتيجية وعلى محاولة ترويج اتفاقية الوحدة لمن في قلوبهم عمى وفي سلوكهم هـوس القطرية والتبعية الفكرية، واثق ان د. محمد محمود الامام يعرف عنهم الكثير الـذي يغني عن التأصيل في مجال التجريح.

فاقتراح العراق بعقد مجلس الوحدة على مستوى وزراء التخـطيط عام ١٩٧٠ وتقـرير لجنـة التقييم والمتابعـة يوم اريـد الاطاحـة بـاتفـاقيـة الـوحـدة عـام ١٩٧٢، وقـرار المجلس الاقـتـصـادي في ١٩٧٢/١٢/١٠، وقـراري مجـلس الـوحـدة في ١٩٧٣/٧/٥ وفي ١٩٧٣/١٢/٢، تنبع كلها من فكر فتية آمنوا بأمتهم وبوحدتها وبدورها في التاريخ فزادهم الله هدى.

ثانياً: إن حركة الوحدة العربية حـركة تـاريخية، كـما يحلو لاستاذنـا المرحـوم د. حسين خلاف ان يؤكد ذلك دائماً، ومن ثم، فإن لها وعليها كل مـا للحركـات التاريخيـة من ظروف نضال وتقدم وتراجع.

ولذلك، فإن التفسير الوحيد لكل التطور الذي شهدته منظمات العمل العربي المشـترك هو انه محصلة الصراع بين قوى الوحدة وقـوى التجزئـة. تتقدم الـوحدة فتـدق علامـة خير، وحين تسترد قوى التجزئة انفاسها تحاول اقتـلاع العلامـة، فإن لم تنجـح تحيطهـا بالاسـوار، وتتقدم جوقة مفكري السلطة ومفكري المناسبات بالتبرير والتفسير المطلوبين لفلسفة التراجع.

وذلك، نلاحظ ما يلي:

١ ـ ان التفسير التاريخي لقيام الجامعـة العربيـة هو انها مثلت حـلًا توفيقيـاً بين اتجـاه يرى في الوحدة العربية عـودة بالمسـائل الى أصـولها، واتجـاه يتمسك بـالكيانـات ويتغنى بأعـلامها ونشيدها.

٢ ـ إن التفسـير التاريخي لقيـام معاهـدة التعاون والـدفـاع المشـترك ليس هـو الاتجـاه الى الربط بين مفهومي الامن والتعاون الاقتصادي في المنطقة، ولكن هذه المعاهدة جـاءت بديـلًا لوحدة كانت مطروحة بإلحـاح بين العـراق وسوريـا، وقد رأى فيهـا محور فـاروق ـ آل سعود حينها خطراً عليهم. وليست اضافة المادتين (٧ و ٨) إلى الاتفاقية الا من قبيل التزيـد على مـا في نصوص ميثاق الجامعة. وجاءت الاضافة في وقت متأخر وباقـتراح من لبنان. ولـو تمعنا في

الاتفاقية لوجدنا رصانة النصوص المتعلقة بمجلس الدفاع المشترك ومهامه، وركاكة النصوص المتعلقة بالمجلس الاقتصادي ومهامه.

٣ ـ إن التفسير التاريخي لقيام اتفاقية الوحدة الاقتصادية، كما ذهبت اليه الورقة فعلاً، هو المد القومي التحرري عام ١٩٥٦، ولهذا جاءت بمبادرة سياسية وليست اقتصادية، ولقد تعثر تطبيق الاتفاقية قبل أن تبدأ، بسبب الفهم المشوه لحركة التاريخ في ثورة عام ١٩٥٨ في العراق، بحيث وجدت نفسها وجوقة مفكريها وهي تحاور بمنطق لبنان والسعودية، جدوى أو عدم جدوى اتفاقية الوحدة وتدق موسيقى اعراسها لانفصال اقليمي الجمهورية العربية المتحدة. وليس غريباً بعد ذلك أن توضع الاتفاقية ويبدأ مجلسها بالعمل في حزيران/ يونيو عام ١٩٦٤ بعد أن تاهت الاتفاقية في المناقشات منذ عام ١٩٥٧. وأن يكون عام ١٩٦٤ هو عام ميثاق الوحدة الثقافية العربية بعد أن كان هذا الجانب متواضعاً في نصوص اتفاقية ثقافية عامة وجهود دراسية في معهد منعزل عن استراتيجيته على الرغم مما اسداه للفكر العربي من خدمات بسبب حصافة فكر من تولوا امره، (المرحومان الحصري وغبريال).

٤ ـ وفي هذا النطاق ليس دقيقاً ما ذهبت اليه الورقة من أن صندوق النقد العربي قام لأن بلدان العجز قد رجت فيه أملاً وان بلدان الفائض قد توقعت فيه حلاً لمشكلاتها النقدية. فأغلب بلدان الفائض كانت تترفع أن تطرح مشكلة قطرية أمام هيئة قومية من جهة، ويعلم الاستاذ كاتب الورقة كيف عانت الامانة العامة لمجلس الوحدة من موقف بعض بلدان العجز المناوىء للصندوق بسبب اجتهاد فنيين لا يرون أبعد من انوفهم من جهة أخرى.

إن قيام صندوق النقد العربي يقع في سياق الشد والجذب بين قوى التجزئة والوحدة في الوطن العربي.

٥ ـ ذهبت الورقة الى أن هزيمة عام ١٩٦٧ أفرزت نجاحاً لتيار عدم تسييس النفط، حين اتخذت قمة الخرطوم قراراً برفع الحظر عن النفط مقابل منح بلدان المواجهة مبالغ تعوضها عن خسارة مرافق حيوية لها.

والواقع أن هذا ليس دقيقاً، فبهذا الدعم، وليس المنح، تأكد الدور العربي للنفط وهو الدور الذي رفضته بلدان النفط بعنف منذ ان رفعت قوى التوحيد شعار نفط العرب للعرب، وسنجد أن سلاح النفط قد ساهم بفعالية في دعم انتصارات تشرين الاول/ اكتوبر المجيدة.

ويؤكد تطور هذه القضية كيف ان انجازات العمل العربي المشترك قد ارتبطت دوماً بازدهار المد الوحدوي، وأن انحسار هذا العمل يقوم عند استعادة قوى التجزئة لأي فرصة نسنح لها.

إن مبالغ الدعم التي سمتها الورقة «المنح» كانت أكبر نسبة اقتطعتها قوى الوحدة من

موارد النفط لصالح المعركة، وليس، كما تقول الورقة لصالح تعويض الخسارة في بعض المرافق الحيوية.

كما أن مبالغ الدعم هذه كان، يقدر لها، لو طورت، ان تمثل البداية الجادة لميزانية الدفاع القومي.

٦ ـ ليس دقيقاً ما ذهبت اليه الورقة من أن قرار المجلس الاقتصادي في ١٩٧٥/١/٨ بوضع استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي في ضوء ما تقدمت به الحكومات والمنظمات ومجلس الوحدة في بيانات ودراسات، من حيث أن هذا القرار جزء من ثلاثة قرارات تتعلق بالحوارات وبالمنظمات. يحتاج هذا الاستنتاج الى ايضاح:

فتاريخ قرار الاستراتيجية سابق للقرارين الآخرين فضلاً عن اختلاف مناسبتي القرارين الآخرين عن مناسبة اصدار القرار الخاص بالاستراتيجية.

ومجلس الوحدة لم يضع **لفظاً** كما ذهبت الورقة، وانما وضع استراتيجية لا ينكر أحد حسمها الوحدوي وصراحة موقعة في برنامج عملها، كما ان استراتيجية المجلس لم تكن **عدوى لالفاظ** وانما هي خطوة رائدة لا بد من وأدها من قبل قوى التجزئة، فكان قرار الاستراتيجية بناء على اقتراح من لبنان للحد من اندفاع مجلس الوحدة الذي زاد من عدد البلدان المنضمة اليه، وقاربت بلدان المغرب والسعودية والجزائر من استكمال اجراءات الانضمام اليه، وشكل الرئيسان فرنجية وكرامي لجنة لإيجاد صيغة لانضمام لبنان، فكان قرار الاستراتيجية (شماعة) علّق عليها تأجيل انضمام هذه البلدان الى مجلس الوحدة لحين الوقوف على ما ستكشف عنه دراسة الاستراتيجية المرتقبة.

ولقد انتهى الامر، بمسمع من لجنة العشرين، ومن بعدها كل لجان الاستراتيجية باستبعاد مجلس الوحدة ودوره من الاستراتيجية، ربما لأنه لم يملك وضوح الرؤيا ولا الالفاظ!!!.

وللتاريخ اضيف أن دور مجلس الوحدة لم يوضع في الاستراتيجية على نحو واضح إلا في الحبانية وبورقة العمل العراقية الى مؤتمر القمة، ولمن يرغب بالمزيد من التفاصيل العودة الى محاضر اجتماعات الحبانية والقمة وكلاهما مسجل.

٧ ـ وما دمنا بصدد الاستراتيجية والالفاظ، فقد أشارت الورقة الى ان قرار استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي أقرها مجلس الوحدة في ١٩٧٣/١٢/٣ قد اكد في ديباجته على «الايمان بحتمية الوحدة الاقتصادية العربية الكبرى كهدف نهائي ممكن التحقيق، وان اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية تعتبر اطاراً مرناً للعمل الاقتصادي العربي المشترك».

ورأت الورقة ان هذا يعني ان الوحدة (الحتمية) لم تعد مطلباً عاجلاً ولكن يمكن تحقيقه إذا أريد ذلك. وأضافت الورقة بالحرف: «وكما لاحظ اسماعيل صبري عبدالله فإن ثراء اللغة العربية زودنا بمصطلح أقوى في معناه من التعاون وأقل في مبناه من الوحدة».

ويثير هذا الاستخلاص ثلاث نقاط:

- انه يخلط بين «الحتمية» و«الفورية».

- ليس في معنى الديباجة ولا في صلب القرار أي استبدال لمصطلح الوحدة، وانما الوحدة هي الموجودة.

- قد يكون الاستشهاد الوارد عن د. اسماعيل صبري عبدالله لم يرد في مجال التعليق على هذا القرار: حيث ان د. اسماعيل صبري عبد الله صاحب الاقتراح الشهير المبني على قناعاته المنشورة بإقامة جماعة اقتصادية عربية، على غرار المنظمة الاوروبية للتعاون الاقتصادي والتنمية .O.E.C.D. كما أن د. اسماعيل صبري عبدالله وهو عضو لجنة العشرين لم يستفزه بيان الامين العام المساعد الاول من تضمين الاستراتيجية «الاهداف الكبرى للتعاون الاقتصادي»، ولا اضافة خلفه عن التكافل والتضامن العربيين كأساس جديد للعلاقات العربية، كلتا المساهمتين تمثلان اجتهاداً يبتعد عن الوحدة والتكامل صراحة ودون غموض.

٨ - لم تقدم الورقة دليلاً واحداً يبين كيف ان البلدان الاعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية قد أخذ كل منها ما يوافقه من القرار رقم ٦١٥ في ١٩٧٣/٢/٥ وترك الباقي، إذ الواقع يقول غير ذلك حيث تضاعف عدد الاعضاء، ويسجل التاريخ الاقتصادي العربي عصراً فعالاً للمجلس في ظل هذا القرار.

كما انه ليس مفهوماً كيف (سبق السيف العذل) عندما بدأ المجلس في منهج الخطة القومية، لأن مرحلة ما بعد التقويم في المجلس بدأت بهذا المنهج ولم يكن هناك جهد قد بذل في غيره قبل ذلك فمتى سبق السيف؟ وماذا بتر السيف؟

ثالثاً: وبهدوء لا تنقصه الصراحة وبصراحة لا ينقصها الهدوء، لا بد من الاعتراف أولاً بأننا وفي العمل العربي الرسمي نتكلم عن ادوار ترتضي بها الحكومات، ومن ثم، لا يدخل في حوارنا منطق الثورة العربية المعاصرة وحركاتها السياسية إلا بالقدر الذي تفرز فيه هذه الحركات ضغطاً على الحكومات للسير في توجه وحدوي. وبديهي ان هذا الضغط أضعف من قوة الفرض إذ لو كان قادراً على الفرض لكان في مقدوره الانجاز. . ان المشكلة أساساً هي اننا نحن الراغبون في الوحدة العربية غير قادرين على اقامتها. أما القادرون عليها فإنهم، كما تعلمون، غير راغبين فيها.

وبناء على ما تقدم، فإن السؤال المثار هو عن واقعية الحديث عن دور للعمل المشترك في التنمية المستقلة بمعناها الذي تحدد؟ لذلك، فإن الورقة قد اسقطت وصف المستقلة عن التنمية في مبحثها الثالث، واستعرضت جهود منظمات العمل المشترك في مبحثها الثاني وصبت جام غضبها على التجمعات الاقليمية في مبحثها الرابع، وهي على ابداعها في كل هذا، لم تضع منهجاً واحداً قابلاً للتطبيق حول مضمون التنمية المستقلة ودور منظمات العمل المشترك فيها، فكان أن أعادت من جديد، بشكل أو بآخر، مشكلات ادارة العلاقات العربية

والتضارب بين منظماتها. وتحتاج الورقة في هذا المجال إلى المزيد من الحسم في ترجيح بديل أو أكثر لنمط فعال لإدارة العلاقات الاقتصادية العربية وإقامة نظام اقتصادي عربي جديد.

وقد استأذن في الاشارة إلى أن الورقة كانت منحازة الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية ومجلسها، وحرصت على الاشادة بشمولية الاتفاقية وعلى الاشادة بمبادرات مجلسها، كما حرصت على نفي الهجوم عليه في انه ركز على مدخل التحرير التجاري فقط، وحرصت على الاشادة بجهده في بدء مسيرة الخطة القومية، وطالبت بالاستفادة من هذه الجهود في توصياتها. لكن الورقة فجأة، توصي بتحجيم الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية لتصبح منظمة متخصصة للتجارة ونقل دورها الى المجلس الاقتصادي، هكذا دون مقدمات.

ولا ريب أن د. محمد محمود الامام يتذكر ان هذا كان محلاً لمناقشات امتدت من عام ١٩٧٢ حتى اليوم، قبل استراتيجيته وبعدها، قبل الامين العام الثاني وبعده، ولم تستطع قمة عمان على الرغم من كل الضغوط الفكرية والنفسية أن تزين هذا الحل لها، وان توافق عليه، لأن مواجهة قوى التوحيد بإلغاء انجاز من غالى بإنجازاتها، بدأ مع انتشارها في الخمسينات واقترن بانتصاراتها، ليس أمراً سهلاً وتلك قناعة، تم دفع ثمنها، وآن لها أن تختفي من كتابات التكامل الاقتصادي العربي إلى الابد.

رابعاً: فيما يختص بموضوعية المشروعات العربية المشتركة وجملة المآخذ التي وجهتها الورقة اليها لا بد من الاشارة إلى أن هذه المشروعات هي جزء من فلسفة متكاملة بدأها مجلس الوحدة في عهده الثاني بتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من خطى تكاملية في زمن عربي رديء.

فوفقاً لهذه الفلسفة سار المجلس في ثلاثة اتجاهات:

- اتجاه تحرير التبادل في السلع والاشخاص حيث تم التركيز على خلق التجارة بإقامة مؤسساتها وتمت صياغة مناهج جديدة لتطبيق اتفاقية انتقال الايدي العاملة، وحين زادت الحملة على المجلس لم يستطع الذين قاوموه اضافة أي جديد الى التجارة غير ما وضع من مناهج في التطبيق، ولا تقدموا خطوة واحدة على طريق حرية انتقال الايدي العاملة حيث لا زال هذا الموضوع حائراً ويتيماً.

- اتجاه تخطيط الانتاج حيث تم السير فيه بثلاثة خطوط:

١ - استمرار جهود التنسيق الزراعي والصناعي.

٢ - انشاء الشركات القابضة لتكون بمثابة صناديق للتنمية، كل في مجالها بالنسبة للانشطة الجديدة في المجال المشروعي.

٣ - إقامة الاتحادات النوعية في مجال الانشطة القائمة، بحيث تستطيع هذه الانشطة خلق ارضية التعرف على بعضها، ثم الانتقال الى التسويق المشترك فالانتاج المشترك بالنسبة للأنشطة الجديدة التي تقوم الحاجة اليها.

- اتجاه التخطيط وتفصيله في قرار المجلس رقم (٧٠٠) وجهود د. محمد محمود الامام فيه واضحة ومشكورة.

ولذلك، فتجريد المشروعات المشتركة بالشكل الذي أقامها فيه مجلس الوحدة من خلفيته وخلطها مع غيرها مما اقامته المنظمات الأخرى يحتاج الى وقفة وايضاح، وكلاهما موجود في أدبيات المجلس، وهي سابقة لكل ما استشهد به من غيرها، وفي ورقة تقدمت بها الى ندوة المشروعات العربية في الكويت عام ١٩٨٢ فأحيل اليها.

ولا داعي للاشارة الى أن مجلس الوحدة، ومع بدء اتجاهه نحو المشروعات العربية المشتركة سعى الى اصدار اتفاقية عربية تضمن للمشروع المشترك دوره القومي وتضعه في اطار تصور مسبق للتنمية العربية المستقلة، لكن الاحداث، كما يعلم د. محمد محمود الامام اطاحت بالجهد كله. وحين أقرت الاتفاقية، فرض على مجلس الوحدة ان يحيلها الى المجلس الاقتصادي والباقي معروف.

خامساً: وبخصوص الاستراتيجية وما آلت اليه، فقد ذهبت الورقة إلى أنها قد ضاعت وان التخطيط القومي فيها قد تمزق وأن عقد التنمية كان يعني أحد أمرين:

اما أن الاستراتيجية ليست كافية ومن ثم كان الاجدر تعديلها، وإما أن الخطة لا رجاء فيها فكان من الواجب وضع خطة لاحتجاز ما يمكن احتجازه.

وابتداء اقول ان لي رأياً في الاستراتيجية. فعلى الرغم من كل مآخذي عليها، وجدت فيها تعويضاً جزئياً عن الجهد المهدور لمجلس الوحدة، ثم أنني نظرت اليها على انها ارضية صالحة لإقامة الجبهة العربية الاقتصادية على النحو الواضح في «نحو نظام اقتصادي عربي جديد»(1).

لكن ذلك لا يمنع من القول إن الاستراتيجية، بالشكل الذي أقرت به، كانت تركيبة بين اتجاهات موضوعية واجتهادات شخصية، ولا أريد العودة الى انقسام خبرائها في لجنة العشرين والمنظمات، وفي اللجنة الثلاثية الاولى واللجنة الثلاثية الثانية، ثم الخبراء الحكوميين والمنظمات في الحبانية، ثم المجلس الاقتصادي على مستوى وزراء الاقتصاد، وبعد ذلك المجلس الاقتصادي على مستوى وزراء الاقتصاد والتجارة والخارجية، ثم قمة عمان. وكان متوقعا في ضوء كل ذلك أن اقرارها كان جبرا للخواطر شأنها في ذلك شأن قرارات عديدة للجامعة ومنظماتها.

ويقول د. محمد محمود الامام في ورقته ان المجلس الاقتصادي في جلسة ١٣/٢/١٩٨٠ قد حول مصطلح الخطة القومية للتنمية إلى خطة التنمية العربية المشتركة. لكن القسم الخاص بالآليات في استراتيجية لم يعدل وبقي النص فيه على وضع خطة قومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك. وكان من المفروض على خبراء الاستراتيجية وأمانة الجامعة أن تعدل النص للاتساق، ولأن التعديل هو التعبير الصحيح عن فكر المجلس سواء رضينا به أم رفضناه. إلا أنه بدلاً من ذلك جاء ميثاق العمل الاقتصادي متحدثاً عن التخطيط

---

(١) مقالة للكاتب أصدرها في كتيب (لندن: مركز الدراسات العربية، ١٩٨٠).

القومي، فاستبدلته قمة عمان بمصطلح التخطيط القومي للمشاريع العربية المشتركة انسجاماً مع تفكير المجلس الاقتصادي السابق في هذا الخصوص. وقد انتهت ورقة د. الامام الى القول ان اوصال التخطيط القومي قد تمزقت، ومرة أخرى تذكر الورقة أن المصطلح كان من ابتكار الورقة العراقية التي قدمها عبد العال الصكبان.

إن المسؤولين عن متابعة الاستراتيجية مدعوون للاعلان عنها في باب خرج ولم يعد، ما لم يتدارسوا جيداً ومن منظور الواقع مداخل بديلة تسمح بالعودة اليها وفرض الضغط من جديد للالتزام بحدودها الدنيا في اطار العمل العربي المشترك.

سادساً: ذهبت الورقة الى أن العراق قد تقدم بمذكرة أعدها عبد العال الصكبان (ولا أدري لماذا هذا التركيز، لعله من المحبة)، بشأن عقد للتنمية العربية (الشاملة أو المشتركة) بنيت على حسابات غير واقعية وانطلقت من فكرة عقود الامم المتحدة، فجاء تصوره مشوهاً لها. ولا ندري سند الورقة في ربط العقد العربي بعقد الامم المتحدة ولا دليل التشويه. لو عرفنا لكان هذا الامر ميسوراً.

أما غير الميسور فهو الحكم الذي أصدرته الورقة على الحسابات غير الواقعية التي بنيت عليها المذكرة، كل ما تخبرنا الورقة عن سندها في اطلاق هذا الحكم، ان المذكرة افترضت استثماراً بين ١٠ ـ ١٥ مليارا يتم في ١٠ سنوات لتصحيح الفجوة الداخلية، بينما كانت استثمارات البلدان العربية في حينه ١٠٠ مليار دولار، ولمجموعة الدول الاقل نمواً ٣ مليارات. **وما هكذا تورد الابل.**

١ ـ فالمذكرة مكتوبة وموجودة وهي تتحدث عن تقليص الفوارق وليس تصحيح الفجوة الداخلية، فذلك أمر مستحيل بين معدل للدخل يبلغ حوالى ١٠٠ دولار في الصومال، و٢٦٠٠٠ دولار في الامارات العربية المتحدة. وتحديداً كان الهدف هو مضاعفة الناتج القومي الاجمالي في عشر سنوات في البلدان العربية الأقل نمواً بمعدل نمو مركب سنوي ٧,٢ بالمائة.

٢ ـ ولقد انطلق تقدير موارد العقد في البداية من منطلقين:

ـ ان لا يكون كبيراً جداً فتنفر منه بلدان الفائض، وهذا يعني أن هذا الجانب كان محل وعي واعتبار في مذكرة العقد فمبلغ ١ ـ ١,٥ مليار سنوياً؛ ليس كثيراً.

ـ ان تكون موارد العقد محرضة على مزيد من الاستثمار.

٣ ـ انتهت الدراسة التي أنجزها خبراء عراقيون في التخطيط الى أن متطلبات الهدف المالية هي ٧٠ ـ ٧٥ مليار دولار يتم تدبيرها على النحو التالي:

ـ موارد العقد بحدود ١٠ ـ ١٥ مليار دولار.

ـ استثمارات الشركات العربية بما يساوي ضعف رؤوس أموالها البالغة ٢٥ ـ ٣٠ ملياراً وهو ما يعني حوالى ٥٠ ـ ٦٠ ملياراً.

ـ التدفقات المتوقعة من استثمارات القطاع الخاص الذي سينشط في ظل روح العقد، وتركت دون تحديد لتعوض أي نقص في التقديرين السابقين.

ويمكن لما تقدم أن يوضح الصورة للاستاذ . محمد محمود الامام بما يسمح لسيادته أن يغير بعض قناعاته.

كلمة أخيرة أود اضافتها، وتتصل بالنظرة الايجابية التي حظي بها عقد التنمية العربية المشتركة من لدن سمو الامير حسن ولي عهد الاردن في ندوة عمان عام ١٩٨٤ عن التطورات النقدية وفي تعقيب د. يوسف نعمة الله وفي تعقيب د. محمد محمود الامام نفسه، في خلاصة واستنتاجات الندوة باعتباره علامة من علامات التطور الايجابي في مسيرة العمل العربي المشترك فكيف فقد واقعيته؟ وكيف هز العمل المشترك؟

ـ وفيما يخص فلسفة العقد، فهي ببساطة تتمثل في اعتقاد مبني على الوقائع، إن الاستراتيجيات كان لها دور محدد هو اشغال المنظمات العربية حتى تكف عن الضغط على الحكومات، وان الاستراتيجية أضخم من أن تتصدى لتنفيذها المنظمات العربية بأوضاعها السائدة عند اقرار الاستراتيجية.

فجاءت المذكرة في ثلاثة اتجاهات.

أ ـ انقاذ ما يمكن انقاذه في مجال العمل العربي المشترك.

ب ـ وضع تصور شمولي لآليات العمل العربي المشترك.

ج ـ دعم الصندوقين العربيين: الانماء والنقد وبقية المنظمات[٢].

ـ لقد كانت الجامعة العربية ومعها خبراء الاستراتيجية على وعي تام برفض بلدان الفائض لفكرة الخطة والتخطيط، ولفكرة المزيد من الدعم العربي المالي. وإذا كانت محاولة التخلص من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وما يمثله من رموز، قد سمحت بإعطاء بعض الدعم للمجلس الاقتصادي، فهو أمر كان موقوتاً.

ولا شك أن معاناة المجلس الاقتصادي الحالية ليس مردها عدم تنفيذ الاستراتيجية في اطار المجلس الاقتصادي وكيف انتهت مما يعلم الجميع تفاصيله؟ وكيف.. وكيف؟

سابعاً: وبخصوص التجمعات الاقليمية استأذن في طرح تصورات كان بودي لو أن الورقة أعطتها اهتماماً:

١ ـ فالثنائية كانت، ولا زالت محوراً، هدم ويهدم العمل الشمولي، والميل الى التشرذم هو سنة العمل العربي المشترك. واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية لم تمنع لجوء طرفين فيها أو أكثر إلى إقامة وحدة أبعد مدى مما ورد في احكامها، ولهذا، فالتجمعات الجزئية يكون الحكم عليها من معيار واحد هو مدى تطبيقها لخطط أبعد مدى مما ترتضيه الاطراف الاخرى في الاتفاقيات العربية الشمولية، فإن كان الامر كذلك فهي خطوة رائدة على طريق اختصار الكيانات المجهرية. لكنها إن كانت ستطبق مثل أو أقل مما هو قائم في التجمعات العربية

---

(٢) لقد تضمنت فكرة العقد الدعوة الصريحة لتساوي التصويت لكن ليس كل ما ندعو اليه نستطيع الاقناع به خصوصاً بعد محاصرة الدور العراقي على النحو المعروف لدى الجميع.

الشمولية، فهي محاولة للانعزال وستخلق جزءاً أكثر تعنتاً ضد الوحدة من الكيانات المجهرية.

- وبتطبيق هذا المعيار على التجارب الثلاث، نجدأنها جميعاً تندرج في عداد الانعزال والمحاور، ومن ثم هي ليست من العمل العربي ذي الاتجاه نحو التوحيد أو التكامل والعبرة بجوهر مواثيقها ومضمون سلوكها، وليس بإعلاناتها وبياناتها الصحفية.

- وابادر وأستأذن فأضيف ان لجنة المغرب كانت مخرجاً لتهرب بلدان المغرب من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وان تجربة وادي النيل انتعشت بعد القطيعة العربية لتموت وبقرار من حكومة السودان بحجة انها لم تأت من تعبير شعبي. وان تجمع الخليج لا زال أعجز من ان يمس بجدية موضوع الدينار الخليجي، او الامن الخليجي، أو حتى توحيد خطوط الطيران في إطار إتحاد وليس شركة واحدة، وهو من بعد ومن قبل، ما كان سيقوم لولا الحرب العراقية - الايرانية ومحاولات تحجيم الدور العراقي.

٢ - ان التخطيط الذي هزم الوحدة، وبرمج فرض الحرب على العراق، وقسم لبنان، ومزق فصائل الثورة الفلسطينية، وعملق الجمهورية الصحراوية، وأذل العرب بالعربدة الاسرائيلية - الامريكية، ليس بعيداً عن عزل مصر عن امتها أو عن الاستجابة البلهاء لعزل القلب عن الجسد، والا فبماذا نفسر ما يدور على الساحة من تنظير بائس للصمود والاستسلام والقطيعة في زورق غارق، والصيف والشتاء على سطح واحد.

ما اريد قوله هو إنني أختلف مع ما جاء في الورقة عن أن تجمع الخليج جاء انعزالاً مرسوماً منذ قيام منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، فهذه المنظمة ضمت ليبيا الى جانب السعودية والكويت ولم يدخلها العراق رغم اشتراكه في مفاوضات اقامها لشعور ممثليه ان معيار العضوية يستهدف حجب العضوية عن مصر وسوريا، ولم يكن وجود ليبيا فيها بسبب من قطيعة النظام فيها آنذاك، إذ لو كان النظام مبرراً للتجمع لكان بالإمكان ضم اليمن العربية الى مجلس تعاون الخليج.

ان هذا الأمر يحتاج الى وقفة مطولة من منظور عربي وليس من مجرد الرفض المطلق، ولا بد من استعادة الأخوة في الخليج الى رحاب العمل العربي الاشمل بعد استيعاب معاناتهم ان كانت لهم معاناة يحرص الكثير منهم على ترديدها.

٣ - وفضلاً عما تقدم كان بودي لو أن الورقة ناقشت موقع العمل العربي المشترك بين إطارين يعصرانه، إطار المنظمات الإسلامية وإطار التجمعات الإقليمية.

وأبادر فأقول انني لست ضد التجمعات الإسلامية، فأنا مسلم والحمد لله. كما انني قد اوضحت انني مع التجمعات الاقليمية طالما انها خطوة اكثر تقدماً عما هو قائم، لتكون رائداً يلحق به من هم أقل منه اندفاعاً على طريق التكامل الاقتصادي العربي ووصولاً الى الوحدة. وأضيف أن العرب وقد خرجوا من الجزيرة يحملون الاسلام، ينبغي أن يمارسوا دورهم في التجمعات الاسلامية. فحسب المسلمين انهم يصلون بلغة العرب، وبهذه اللغة

يقرأون قرآنهم ويتجهون الى مكة قبلة لهم ليتأكد الارتباط العضوي بينهم وبين العرب. ولكن أليس الاجدر بالعرب أن يعرفوا ما يريدون قبل أن يساهموا في اعلاء شأن غيرهم؟..

ان كل التنظيمات الاسلامية الرسمية هي تقليد للتنظيمات العربية وتمثل مدخلاً آخر لتحجيم مؤسسات العمل العربي المشترك وإلغاء دورها: فما لا يقع في إطار التجمع الاقليمي يقع في إطار التجمع الإسلامي. وهذا أمر لم يبحث في الورقة، وهو جدير بأن تناقش هذه الندوة أثره في العمل العربي المشترك من اجل التنمية وإمكانات التعايش بينهما.

ثامناً: بخصوص تنظيم العمل العربي المشترك من أجل تعظيم دوره، يلاحظ أن الورقة قد عالجته بتفصيل دون أن تنصرف الى مقترحات محددة فيه باستثناء ما انتهت اليه من قصر دور مجلس الوحدة على التجارة، وإفساح المجال للمجلس الاقتصادي لأخذ الدور الشمولي. ولم استطع أن أفهم من الورقة الدستور أو الميثاق الذي سيعتمد عليه المجلس الاقتصادي لأخذ الدور الشمولي، ولم استطع ان أفهم من الورقة الدستور أو الميثاق الذي سيعتمد عليه المجلس الاقتصادي في هذه الحالة، وهل ان الامر سيعني الدعوة الى الغاء اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ام الى استمرار بقائها والعهد بتنفيذها الى المجلس الاقتصادي؟ واذا كان الامر كذلك فهل لدى واضع الورقة تصور يؤكد له ان البلدان غير الاعضاء في اتفاقية الوحدة ستنضم اليها؟ وإذا كان السؤال خارج حدود التصور في الورقة، على الرغم من انه يصلح أن يكون موضوعاً لاحدى توصياتها، فهل أن اقتصار أمانة الوحدة على موضوع التجارة يعني ان كل البلدان العربية ستنضم الى قرار السوق؟ وإذا لم يكن الامر كذلك فهل ان المطلوب حصر المجلس بالتجارة وفي حدود الاعضاء الحاليين؟ وإذا كان هذا هو المطلوب فهل الخطوة التالية هي الغاؤه.. وينفضّ السامر.

تاسعاً: بودي، لو ان د. محمد محمود الامام، وهو القادر على استنباط المعايير والمقاييس للظواهر العربية أن يضع لنا مقالة تبحث في قياس الخسارة الاجتماعية، ومقدار الفشل المضاف للعمل العربي المشترك في مجال التنمية من جراء معزوفة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية، وإعادة تقويم اداء المنظمات بين عام ١٩٧٣ وعام ١٩٨٠.

ثم ان الاشارة الى ظاهرة ارقام التخلف العربي وتزايد تبعيته، لم تبين كيف أن هذه الارقام كانت ستتضاعف دون وجود هذا العمل لتخلص من كل ذلك الى التحديد، وبالمنطق القياسي، جدوى احداث التعديل المطلوب في آلية العمل العربي المشترك وأهدافه.

الخلاصة

- ان الحديث عن تنمية مستقلة من خلال الاوضاع الحالية للعمل العربي المشترك هو ضرب من المستحيل.

- ان المطلوب ليس هو العودة الى الاستراتيجية أو الميثاق أو اتفاقية الوحدة، ولكن

المطلوب هو الضغط على الحكومات العربية للوفاء بالتزاماتها العربية كما اقرتها المواثيق، ولا بد من حشد فكري لهذه القضية يتناسى خلاف الاجتهادات وينطلق من أرضية الواقع القائم على تصور لحتمية الوحدة، وكيف يمكن رفد مسيرتها بالنتائج النهائية لكل خطوة.

ـ ان الحشد الفكري الذي ندعو اليه هو حشد الفكر الوحدوي، فغير المؤمنين بالوحدة، حتى ولو كانوا على يسارها، ليست لديهم القدرة على الاقتناع بها او التخطيط لمستقبلها.

ـ ان المشكلة الاساس هي في فرقة حكومات اقطار الوطن العربي وفي تباعد نظرتها الى مصالحها في الأجلين القصير والطويل معاً.

ـ ان عودة مصر الى العمل العربي المشترك تمثل احد المداخل الرئيسية للتخفيف من مأزقه، وأن القطيعة مع النظام في مصر تحتاج الى حوار عقلاني في هذه المرحلة بحيث يشكل الجهد العربي بمصر، منطلقاً جديداً يمكن له، وبه وحده، انجاز مهمة ايقاف الحرب العراقية ـ الايرانية، ولمّ اوصال لبنان، وفرض الوجود الفلسطيني على أرضه، وإيقاف عربدة اسرائيل وامريكا، وبناء نموذج جديد للتنمية أكثر اقتراباً من الاستقلال وأبعد موقفاً عن التبعية.

ـ ولا ريب أن مراجعة القائمين على العمل العربي المشترك لانفسهم وقناعاتهم وسلوكياتهم الماضية، هي الخطوة على طريق الألف ميل كما يقول الصينيون.

ـ كما ان تفاصيل برامج العمل ستكون مرهونة بنتائج انجاز مهام استعادة الروح في العمل العربي المشترك نفسه.

كلمة أخيرة

بعد أن انتهت قمة عمان بشهرين، طالعتنا مجلة **الاقتصاد والأعمال** بافتتاحية يقول عنوانها: «بذل خبراء الجامعة السنوات في اعداد الاستراتيجية... فجاءت ورقة الصكبان ونسفتها في ساعة».

وتعليقي على هذا الموقف وعلى ما جاء في الورقة بخصوص مناهجي في العمل العربي المشترك، هو انني فخور بهذه المناهج. والحق انني لو استقبلت من امري ما استدبرت لما غيرت في ادائي، وهذه قناعة عمر وكنز نضال.

ويغنيني الرضاء الذي اجده في عيون الوحدويين الجادين وفي مقدمتهم د. محمد محمود الامام عن غضب التجزئة والاقليمية عليه وعلى.

وما انا الا من غزية اذ غوت غويت وان ترشد غزية أرشد

وعاشت الأمة العربية المجيدة.

المناقشات

١ ـ علي نصار

د. محمد محمود الامام رجل تخطيط بطموحاته، رجل فكر بأحلامه. وأعتقد أن الحبوط الذي جاء في ورقة د. الامام وفي عرضه، جاء ليعبر عن متاعب رجل التخطيط، وكنت أتمنى أن أرى اضافة إلى ذلك أحلام رجل الفكر

من ناحية أخرى، لنتذكر أن الاوراق الأساسية التي قدمت حتى الآن أشارت إلى أهمية التراكم للثقافة العربية والامكانات البشرية، وإلى أهمية الحفاظ على تمايزنا الحضاري.

ولا أعتقد أن تقويمنا لعائد العمل العربي المشترك يمكن أن يكتفى بأن يكون تقويماً لدور الحكومات، وأن يركز على الأبعاد الاقتصادية المباشرة والمشروعات المشتركة، وكل ذلك يمكن أن يؤدي الى الابعاد السلبية على الأغلب، وأنا غير سعيد لممارستنا تعذيب النفس والتركيز على السلبيات في لقاءاتنا العربية

أين عائد المفكرين والاداريين والفنيين العرب في الأمور التالية على سبيل المثال: تعرّف المواطنين العرب على وطنهم الأكبر ـ العمل الثقافي والنقابي المشترك ـ الآثار التي تركها العمل المشترك على برامج الاحزاب وفكر قياداتها ـ التطور الذي حدث في البعد العربي في الأطر الايديولوجية المختلفة ـ تأهيل أطر عربية كثيرة ـ مسح الموارد الطبيعية العربية ـ بعض مناهج التعليم ـ مسح طاقات البحث والتطوير ـ بناء منظمات ومؤسسات قومية ـ المشاركة في نشاط التعريب والجهود للمحافظة على اللغة العربية ـ مساعدة البلدان الأكثر فقراً في جهد تضامني له آثاره في الانتماء ـ والعديد من الانشطة الثقافية والفنية المشتركة؟

وهكذا، ومن خلال العمل العربي المشترك، تعرف اليوم بعض الاقطار أن لا مستقبل لها دون التعاون والتكامل العربي، وهكذا تمّ جذب المغرب العربي الكبير إلى الوطن بعض

الشيء. وهكذا وصل الكثيرون من المثقفين العرب إلى قناعات مشتركة، قد يمكن أن تتحول في يوم من الايام - إذا ما بزغت الارادة السياسية - إلى مسيرة وخلفية للتنمية المستقلة.

٢ - عبد الرازق حسن

لعل أهم ما يؤخذ على هذه الورقة عدم التوازن والترابط في اجزائها، والاكتفاء بسرد تواريخ القرارات التي اتخذت في مجال العمل العربي المشترك دون ربطها بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العربية وتغيراتها، ودون بيان أثر القوى الأجنبية عليها. وقد شرح الباحث قصور العمل العربي المشترك دون أن يبين أسباب هذا القصور وامكانيات التغلب عليه.

لقد تكلم عن فكرة الخطة العربية القومية، وحمّل أجهزة العمل العربي المشترك الفشل في وضعها موضع التنفيذ، دون اعتبار للعوامل السياسية التي كانت هي العنصر المؤثر في ذلك. هذا إضافة إلى أنه مع ايماننا بضرورة وجود خطة قومية، إلا أنه في المرحلة القائمة قد يكون من المفيد اعداد مشروع تنموي عربي يعالج الاخفاق فقط كحد أدنى، لا سيما إذا أدركنا قصور المعلومات والبيانات المتيسرة عن البلدان العربية، وأكثر من هذا غياب الخطط القطرية أيضاً بالمعنى العلمي لها، وما يسمى خططاً هي في الواقع برامج تنمية، أو مشروعات استثمارية. وحتى هذه حينما تنفذ لا يسهل متابعة تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية.

ولا يمكننا انكار أهمية قيام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ولكن الأمر يحتاج إلى معرفة الأسس التي قام عليها، ومدى ملاءمتها للظروف القائمة، وإلى أي حد يمكن التعاون بينه وبين المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اداء المهمة القومية التي أقيما من أجلها؟

كذلك، يعيب الباحث على الشركات العربية المشتركة، وجود ازدواج بينها وبين الشركات المماثلة، وهذا الاعتراض لا يمكن الأخذ به، لأن الوطن العربي يحتاج إلى مئات الشركات المشتركة، ولا يتصور أن تقوم شركة أو مشروع لينفذ مهاماً في الوطن العربي من موريتانيا إلى منطقة الخليج، ماراً بمصر، ومنطقة الهلال الخصيب. وليس هناك ما يعيب أن تكون هذه الشركات المشتركة شركات قابضة تقيم مشروعات في مختلف البلدان العربية.

والتركيز على بعض القطاعات لتنفيذها ليس عيباً ولا اخلالاً بالعمل العربي المشترك، وبالتالي، فإن إقامة مشروعات للأمن الغذائي واعطائها الأولوية لا يضر العمل العربي في شيء، أو يخل بالتوازن الواجب طالما أن القطاع الزراعي قد تضاءل وزنه في السنوات الأخيرة، وأصبح الانكشاف الغذائي يمثل خطورة على الأمن القومي، لا سيما إذا كان استيراد الغذاء يتم عن طريق دول ذات سياسات مضادة للعمل العربي. ومهما يكن من أمر، فإنه في غياب خطة متكاملة فإن العمل في أي مجال عربي متناسق لا يضر في شيء، طالما أنه لا يخل بالتوازن الواجب في الانتاج، أو لا يحدث مشاكل مستقبلية. اننا نؤمن بضرورة وجود خطة

عـربية، ولكن في المـرحلة الأولى علينا أن نـركز عـلى البلدان العربيـة الأقل نمـواً التي تشكل الحزام الحيوي للوطن العربي، ويمكن أن تتسلل منها عمليات ضرب هذا الوطن ككل.

وعلينا أن ننتبه الى الخـطة التي تعمل لهـا الدول الصنـاعية الغـربية في محـاولة منهـا لتفكيك الوطن العربي إلى كيانات ومجموعات يسهل توجيههـا ان لم يكن السيطرة عليهـا. ونتيجة للظروف الاقتصادية والمتـاعب التي تمر بهـا أقطار المغـرب العربي مثـلاً، نجدهـا تبذل جهـدهـا لـزيادة التصاقها بدول السوق الأوروبية المشتركة، وهناك الاقطار العربية الافريقية الفقيرة التي تدخل في اطـار اتفاقيـات لومى، ويؤدي اهمـالنا إيـاهـا إلى دورانها في فلك دول السـوق الأوروبيـة المشتركة. كما أن ترك مصر ومقاطعتها يـزيد من ارتبـاطها بـالولايـات المتحدة الامـريكية التي يهمها بالدرجة الأولى القضـاء على فكـرة القوميـة العربيـة. لقد قـام الباحث بتلخيص بحثـه بتعداد سلبيات العمل العربي المشـترك، وحدد لنـا في عجلة المخرج من المـأزق الذي تـتردى فيه، ولكن توصياته في هذا المجال تحتاج الى دراسة وتمحيص في الاطار العربي القائم، وليس من منظور مثالي. وإذا كان يرى أن نقطة البدء هي في وضع خطة قومية بعيدة المدى، فلنرى كيف توضع هذه الخطة، في حين توجد بيانات كافية في الوطن العـربي، وقد فشلت أغلـب، ان لم نقل كل البلدان العربية في وضع خطة قطرية بالمعنى العلمي.

أما بالنسبة لمشكلة التعامل مع الشركات عابرة الجنسية، فـإن امرهـا يتعلق أولاً: بعدم ترك الحبل عـلى الغارب للقـطاع الخاص، وثـانياً: بـاتخاذ سيـاسة قـومية تحـد من دور هذه الشركات ومراقبة تغلغلها في الاقتصاد القومي.

ان مشاكل العمل العربي كثيرة ومتشعبة، وتحتاج إلى دراسة متأنية، يشارك فيها الجميع لمعرفة من أين نبدأ؟ وكيف نبدأ؟

٣ ـ فؤاد حمدي بسيسو

أود ان اعلق بشكل موجز على المسائل التالية:

المسألة الأولى هي دور الاقتصاديين في نجاح العمل الاقتصادي التكاملي العربي المشترك أو فشله. فعلى الرغم من المثل القائل بأنـه «إذا تكلم رجل السياسة سكت رجـل الاقتصاد»، وعـلى الرغم من من ان هذا المثل نافذ حالياً، كما كان نافذاً خلال المرحلة السابقة، على الـرغم من ذلك، فإن هناك دائرة متيسرة لمسؤولية الاقتصاديين فيما يتعلق بـوضوح الـرؤيا تجـاه منهاجيـة العمـل التكامـلي العربي المشـترك، وصياغـة المناهـج العملية، المستنـدة إلى تشخيص متعمق للواقع العربي والاهـداف المشتركـة ووسائـل تحقيق هذه الاهـداف، إضافـة إلى بلورة مختلف البدائل المتيسرة للعمل التكاملي العربي المشترك ووضع ذلك كله امام من لهم حق اتخاذ القرار وبذل الجهد الحثيث لـلالتزام بـه، وافتراض ان الـوحدة الاقتصـادية لا تتحقق إلا بـالوحـدة

السياسية والتي بدورها لا تتحقق إلّا بالقوة، في ضوء دروس التاريخ، فلا بد من تأمين الحد الأدنى من الاتفاق بين مجموعة الاقتصاديين فيما يتعلق بهذه المسألة.

انتقل، للاستشهاد على اهمية ذلك، إلى الاشارة الى تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والذي انطلق في منهاجه للعمل الاقتصادي الوحدوي المشترك من مناهج مستوردة. حيث بدأ بمنهاج التجارة الخارجية نقلاً عن تجربة السوق الاوروبية المشتركة التي تختلف اقطارها في هياكل الانتاجية والتجارية عن المجموعة العربية ذات القاعدة الانتاجية الضعيفة، وعندما فشل مدخل السوق العربية المشتركة، لجأ إلى تجربة الكوميكون أو مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة، فنقل فكرة التخطيط القومي الشامل للتنمية العربية، دون مراعاة ان هذه الفكرة مرت بمراحل وتطورات، انتهت إلى نجاح المجلس في مجالات التعاون القطاعي الجزئي كمشروعات التعاون المشترك في الصناعات المعدنية، ومن برامج للتخطيط القطاعي تبدأ بالابحاث المشتركة وتمر بإقامة المشاريع المشتركة فتحرير التجارة في منتوجاتها (كعامل مساعد).

وعليه، واخذاً في الاعتبار الواقع العربي السياسي ودروس التجربة العربية، فمن المقترح اختيار منهاج للتعاون الانمائي الجزئي وذي الطابع الاستراتيجي، محدد الاولويات بمشروعات الامن الغذائي والعسكري والدوائي، وليست المشروعات المشتركة في اطارها الحالي المتواضع الذي لا يمكنها من التأثير على جميع اجزاء الجسد الاقتصادي العربي المشترك.

وتتعلق المسألة الثانية بالتعاون العربي في اطاره الاقليمي والقومي وعلاقته بالتعاون الاسلامي.

وفيما يتعلق بالموقف من التعاون الاقليمي ضمن اطار التعاون الانمائي القومي، لا أؤيد اطلاقاً الاحكام المتسرعة التي تؤيد أو ترفض فكرة التعاون الاقليمي (الجزئي) بالادعاء بأنه مناقض وفي جميع الاحوال مع مسيرة العمل الاقتصادي القومي، والذي اعتقده ان هناك مبررات للتعاون الاقليمي الجزئي بشرط أن لا يتخطى حدود التعارض مع متطلبات التعاون الانمائي القومي، واعتقد ان هناك العديد من الجهود التنموية، على المستوى الفكري والرسمي، قامت باقتراح لتوزيع العمل والتخفيف النسبي وتوطن المشاريع المشتركة في انحاء الوطن العربي المختلفة، ينبغي ان تكون هذه الجهود ودراساتها مؤشرنا الاساسي للحكم على التعارض الاقليمي مع المسيرة القومية.

وعلى سبيل المثال فليس من المبرر أن تتجه اقطار مجلس التعاون الخليجي لحصر دائرة اهتمامها بتحقيق الامن الغذائي والعسكري في مشاريع اقليمية، والمسار الصحيح لمثل هذه المشاريع، وفي اطار الحل الحاسم للمشكلة، هو الاطار القومي.

وبالنسبة لمسألة التعاون العربي والتعاون الاسلامي والقول بأن مسيرة التعاون في اطار العالم الاسلامي تستهدف اجهاض مسيرة التعاون الانمائي في الاطار العربي، فهو ما اؤيده وفي اعتقادي ان هناك مبررات قوية للتعاون بين اقطار العالم الاسلامي واقطار العالم الثالث.

واستشهد هنا بمثل يتعلق بالحاجة الملحة الى التعاون الاسلامي فيما يتعلق بحماية المياه من التلوث في الخليج العربي، وكذلك التعاون في مجال استثمار واستغلال الثروة السمكية في مياهه، وهو ما لا أتصور حدوثه دون تعاون يجمع ايران بالعراق وبقية اقطار الخليج، وأرجو أن يضاف هذا الدافع إلى الدوافع التي تصب في صالح هيمنة صوت العقل والحكمة ومن ثم وضع حد ونهاية للحرب العراقية ـ الايرانية المأساوية.

وأخيراً، أود الاشادة بتجربة نجاح الاوابك في التعاون الانمائي القطاعي الجزئي، والذي شملت أنشطتها العديد من المشاريع التنموية المشتركة، الانتاجية والخدمية والتدريبية في قطاع النفط، وهي مثل قابل للتطبيق في توجهاتنا لتحقيق الامن الغذائي والعسكري.

٤ ـ محمود عبد الفضيل

تعتبر ورقة د. محمد محمود الامام من أهم العروض والتقويمات الوثائقية المتيسرة لمسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك، وانها بلا شك تفيد كثيراً في فهم الأزمة الراهنة للعمل الاقتصادي العربي المشترك، وسوف تساعدنا بلا شك في فك الحصار المضروب على مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك، بل في فك الحصار المضروب على المستقبل العربي كله.

وأود أن أتوقف هنا عند ثلاث نقاط أعتقد أنها هامة من ضمن نقاط هامة أخرى، جاءت بها هذه الورقة:

أولاً: أود أن أتساءل عن مفهوم «**البتروقراطية**» الذي يستخدمه د. محمد محمود الامام، ويعتقد أنه مسؤول عن تعويق مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. لماذا ينحي د. الامام باللائمة على ما يسميه «البتروقراطية». هل البيروقراطية النفطية هي المسؤولة، أم أن البيروقراط والذين يتولون مناصب قيادية ورسمية هم مجرد أدوات لقوى مهيمنة هي صاحبة القرار الفعلي؟ أريد توضيحاً لمدى صلاحية وملاءمة هذا التعبير أو المفهوم لتوصيف واقع الحال، بالنسبة لعملية صنع القرار في البلاد النفطية.

ثانياً: يشير د. محمد محمود الامام إلى أن «ذريعة السيادة الوطنية» ـ على حد تعبير د. يوسف صايغ ـ والتي غالباً ما تطرح من منظور قطري ضيق هي ذريعة وهمية. وهي ذريعة طالما تم استخدامها لشل مسيرة العمل العربي المشترك، ولعدم اعطاء الدفعة الكافية لأشكال ضرورية ودنيا من التعاون والتنسيق العربي المشترك. ولكن هؤلاء الذين يتذرعون بها هم الذين يتساهلون أحياناً كثيرة في هذه القضية عندما يتم حسم بعض الآليات المتعلقة «بالتكامل التبعي مع السوق الرأسمالية الدولية»، سواء من حيث الاندماج في أسواق المال العالمية أم نشاط الشركات الدولية. وأود أن أضيف ان «الانانية القطرية» حوّلت «وثائق العمل العربي المشترك» إلى شيك من دون رصيد من المال ودون رصيد من المصداقية.

ثالثاً: يشير د. محمد محمود الامام إلى اخفاقات عمليات التصنيع العربي، وما تمخضت عنها من حالة فريدة حيث تتعايش ظاهرتان معاً، على صعيد القطر الواحد وعلى الصعيد العربي عموماً: **وجود طاقات عاطلة وعدم كفاية الانتاج للطلب في فروع النشاط نفسه**.. وينعكس ذلك قصوراً في «التخطيط ودراسة الجدوى». وإذا كان هناك من درس قاس يستخلص من هذه الملاحظة النافذة، فهو بلا جدال **فشل المداخل القطرية لدراسات الجدوى وتخطيط المشروعات الصناعية على مستوى القطر الواحد**. وهنا يمثل التخطيط التوجيهي (أو الارشادي)، والخطة القومية العربية على مستوى المشروعات الاستثمارات ـ التي تمثل همزة الوصل بين الخطط القطرية للاستثمار والخطة الكلية ـ المدخل الوحيد والصحيح لضمان نجاح أي مجهودات تصنيعية قطرية. وتأسيساً على ذلك، أود أن أؤكد على أن مدخل التخطيط التوجيهي القومي ليس اختباراً ايديولوجياً قومياً مثالياً، بل ضرورة مادية تفرضها اعتبارات **الكفاءة** وتأمين الحد الأدنى من مقومات الحياة الاستمرارية.

وختاماً، أود أن أقول ان الدرس المستفاد من فشل مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك في الحقبة النفطية يتلخص في فشل «اعادة زرع المال النفطي في التربة العربية لينبت زرعاً وصناعة وموارد متجددة» ويحضرني هنا قول الشاعر العربي الليبي الأصل ـ محمد الفيتوري:

لو زرعناه صفاءً لصفى ولكن زرعناه جفاءً فجفا

٥ ـ أديب الجادر

لقد بدأ العمل العربي المشترك الرسمي منذ مؤتمر الاسكندرية عام ١٩٤٤. وجربت مختلف المداخل وأنشئت آليات متنوعة ومؤسسات رسمية وشبه رسمية، ولكن المحصلة كانت مخيبة للآمال والسبب هو فقدان الارادة السياسية لدى المسؤولين العرب.

ولكي نكون عمليين، نطالب المسؤولين العرب بتنفيذ الاتفاقيات التي وقعوها. وأنا أوافق د. محمد محمود الامام على الاقتراح العملي الوارد في آخر بحثه بالعودة إلى استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، واحترام ميثاق العمل الاقتصادي القومي، والربط بينهما وبين استراتيجية التنمية الاجتماعية، وايجاد جهة مركزية للتخطيط والمتابعة. مع التركيز بصورة خاصة على تلبية الحاجات الأساسية المادية والمعنوية وفي مقدمتها المساهمة الشعبية في اتخاذ القرارات، وكذلك التكامل الاقتصادي العربي والتعاون مع العالم الثالث لفك الارتباط مع العالم الصناعي وتقليل التبعية.

ودور المثقفين هو نشر الوعي بين الجماهير وشرح هذه الحقائق لها والتأكيد على أن الطريق القطري قد فشل، والاعتماد على العالم الصناعي قد فشل قبل ذلك ولم يبق سوى الاعتماد الجماعي على النفس.

٦ ـ خليل السالم

انطلق في اقتراحاتي نحو المستقبل من القناعة بضرورة تبني التنمية المستقلة كنمط للتنمية في الوطن العربي، وقد اقتنعنا بأننا وقعنا في كثير من الاخطاء التي أدت الى شيوع مظاهر التبعية على المستويات القطرية والقومية.

ولكنني أميل اكثر لأن انطلق من الايمان العميق بالوحدة العربية الاقتصادية كسبيل للتنمية وادعو الاقتصاديين إلى هذا الايمان العميق. لا امنع أن يناقشوا الصعوبات والمعوقات ولكنني أرجو أن لا يكون هذا تشكيكاً في جدوى الوحدة العربية الاقتصادية. وأدعو إلى تعزيز مؤسسات العمل العربي المشترك، ومهما كانت الاخطاء التي وقعت في التجارب السابقة فيجب أن تكون هذه دليلاً نحو الاصلاح وليس نحو التشكيك في قيمة هذه المؤسسات للعمل العربي المشترك. وأدعو إلى زيادة المشروعات العربية المشتركة على الرغم من ان بعض هذه المشروعات قد تعثر ونحن حديثو العهد بمثل هذه المشروعات ويمكن ان نخطىء، ولكننا يجب ان لا نعود عن هذا التوجه. وأدعو إلى المزيد من الاتحادات النوعية في العمل العربي المشترك ومراعاة هذه الاتحادات كما لو كانت لم تشب بعد عن الطوق وان نقويها كاقتصاديين. وادعو الى تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن السياسة وان نكون نحن الاقتصاديين رسل حق لا اداوت طيعة في ايدي السياسيين. ومن هذا المنطلق ادعو الى عودة مصر الى العمل الاقتصادي العربي المشترك وبأي سبيل. وادعو الى دراسة المديونية العربية ـ العربية لأغراض ان لا تبقى هذه المديونية جزءًا من الصورة القائمة التي تعيش في ظلها اقطارنا فيما يتعلق بمديونيتها للمؤسسات الخارجية، سواء أكانت دولية ام مصرفية ـ تجارية بحتة. وفي هذا السبيل ادعو إلى اعادة تغذية صندوق النقد العربي وإلى اعادة تغذية الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وانني اذ اقبل فكرة الخطة القومية كتصور، لكنني ارجو ان لا تطغى الخطط القطرية على مصلحة الخطة القومية بأي طريقة. لقد شاركت في كتابة بيانات وزارية عدة وفي كتابة خطط للتنمية في هذا البلد وفي كل مرة كنت اكتب عن دعم العمل العربي الاقتصادي المشترك كنت أضيف، «مهما كانت التضحية»، ولكن نأمل ان يكون لنا عمل اقتصادي عربي مشترك دون أن تتأثر مصالح بعض الاقطار العربية الداخلة في هذا العمل. كذلك يجب ان لا تطغى المصلحة القطرية على المصلحة القومية. ان المصلحة القطرية مؤقتة وستزول أهميتها. وأخيراً، أدعو إلى ضمان الاستثمارات العربية في الاقطار ضماناً جيداً ومجزياً. قد تبدو هذه الدعوة خيالية أو مثالية ولكنني في ضوء ما استوعبت من ابحاث هذه الندوة عن التنمية المستقلة، وعما نعاني من تبعية، كل هذا يحفزني على القول بها ودعوة الاقتصاديين العرب إلى أن يكونوا رسلاً امناء في ابلاغ هذه الدعوة، والا يكونوا كما قلت أدوات طيعة لخدمة النزعات السياسية المؤقتة التي لن تفيد كثيراً المستقبل العربي.

٧ ـ خير الدين حسيب

من أجل الأخذ بيد العمل المشترك في المستقبل ليكون داعماً للتنمية المستقلة، لا بد من

تفسير التراجع الذي تم في العمل العربي المشترك في ضوء التطورات التي حصلت في النظام الاقليمي العربي.

لقد شهد النظام الاقليمي العربي منذ عام ١٩٧٠ تغييرات أساسية بدأت بغياب عبد الناصر والناصرية، ثم انكفاء مصر عربياً في زمن السادات، ثم كامب ديفيد وعزلة مصر، ثم انشغال العراق في الحرب العراقية - الايرانية، ثم الخلاف العراقي - السوري. هذه التغييرات التي حصلت على الساحة العربية في النظام الاقليمي العربي وما ترتب عليها من انحسار للمد القومي وفّر الفرصة لمن لا يريد للعمل العربي المشترك ان يمارس دوره. وفي هذا الاطار ظهرت بعض التكتلات الاقليمية العربية كمجلس التعاون الخليجي. فمجلس التعاون الخليجي يمثل في شق اساسي من أسباب انشائه تجسيداً للمحاولات السابقة في الستينات والسبعينات من قبل السعودية، اما لرفع مستوى العمل العربي المشترك إلى ما فوق القومي، أي الاسلامي، أو لتخفيضه الى ما دون القومي، أي الخليجي. وفي كلتا الحالتين، فإن المقصود هو ضرب العمل العربي المشترك على المستوى القومي. في هذا الاطار نفهم عدم نجاح محاولات انشاء «المركز العربي لنقل وتطوير التكنولوجيا» وعدم نجاح محاولات انشاء «المجلس العربي للموارد المائية» التي حاولت الاكوا اقامتها، في الوقت الذي انشأت بعد رفض الأول مباشرة «المؤسسة الاسلامية للعلم والتكنولوجيا». ولذلك، فإن الموقف من مجلس التعاون الخليجي أو أي تكتل اقليمي آخر ليس موقفاً نابعاً من موقف ضد أي تعاون شبه اقليمي، وانما إلى أي حد يصب هذا التكتل والتجمع في العمل العربي المشترك على المستوى القومي أو يكون متناقضاً معه. وفي هذا الاطار أيضاً نفهم مغزى ومعنى عدم قيام بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي هي أعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية، بتسديد التزاماتها لعامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ في ميزانية مجلس الوحدة الاقتصادية الذي هو على وشك ان يتوقف عن امكانية دفع رواتب موظفيه.

كذلك يجب عدم التقليل من أهمية التأثير المتبادل بين العلاقات الاقتصادية والعلاقات السياسية العربية، وفي رأيي أن كل كلام عن تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك يجب ان يناقش ويبحث في ضوء الممارسات العربية لنرى مدى امكانية ذلك. ففي دراسة لي عن العلاقات الاقتصادية العربية خلال الثلاثين سنة الأخيرة وتأثير العلاقات السياسية عليها، قمت بمحاولة لدراسة تطور العلاقات الاقتصادية بين العراق ومصر قبل عام ١٩٥٨ وبعده، والعلاقات ما بين العراق والاردن قبل عام ١٩٥٨ وبعده، وبين مصر وسوريا قبل الوحدة وأثناءها وبعدها، وبين السعودية ومصر قبل ثورة اليمن واثناءها وبعدها. وتشير نتائج الدراسة بشكل واضح ومتزايد إلى ان العلاقات الاقتصادية العربية تتسيّس بشكل متزايد، وانه حتى ما كان يعتبر في عداد الخطوط الحمر القومية التي كانت الانظمة العربية تحرص على ان لا تتجاوزها في السابق، بدأت في السنوات الأخيرة تتجاوزها. وبالتالي لا بد من اعطاء الاهمية لتأثير العلاقات السياسية العربية على العلاقات الاقتصادية فيما بينها، وكنت اتمنى ان نبحث بشكل متعمق عن الوسائل المتيسرة لنا لتحييد وترشيد وعقلنة العمل

الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية العربية قدر الامكان، لأن ما يحصل عملياً في الواقع العربي هو عكس هذا.

وفيما يتعلق بالمستقبل، فإن ما يعطينا املاً هو فشل التنمية القطرية وفشل كل ظاهرة الدولة القطرية عربياً، وبالتالي ستضطر هذه الدول القطرية الى التفتيش عن مخارج اخرى، وسيكون العمل العربي المشترك والبعد الاستراتيجي العربي هو احد مخارجها الرئيسية. لذلك يجب الاهتمام بترشيد عمل المنظمات الاقليمية العربية، سواء في اختيار موقع مقرات هذه المنظمات وأن توضع في البلد المناسب الذي تتوافر فيه الشروط اللازمة لنجاحها، أم في طريقة اختيار الادارات العليا لهذه المنظمات بحيث تختار الكفاءات التي تعطي احسن النتائج لهذه المنظمات.

يبقى أن مستقبل العمل العربي المشترك وامكانية التحسين فيه متوقفان على التطورات المستقبلية في النظام الاقليمي العربي، وما لم يحل الاشكال في الوضع الحالي، وما لم يلتق العراق وسوريا ومصر، لا يمكن متابعة مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك في جو قومي وعندها لا يكون مجلس التعاون الخليجي، ولا غيره، قادراً على ايقاف مسيرة العمل العربي المشترك.

٨ ـ محمد هشام خواجكية

ان المداخل التي تم تبنيها للعمل العربي المشترك كثيرة ومتنوعة وأعتقد أن هناك مدخلين اثنين يحتاجان إلى وقفة تأمل.

الأول، المشروعات المشتركة التي هي مدخل جيد للتعاون العربي، وقد وصلت رؤوس الاموال المستثمرة في المشروعات العربية المشتركة الى ٣٥ ألف مليون دولار. وهذا الرقم يزيد عن المشروعات المشتركة في كل من الكوميكون والسوق الاوروبية المشتركة. لهذا، فإنه يجب إيجاد المقومات القادرة على تدعيم هذا المدخل والاستفادة منه. أرى أن يدعم هذا المدخل عن طريق العمل على إقامة المشروعات المشتركة على أساس خطة قطاعية أو اقليمية، بحيث يأتي المشروع المشترك ليسد ثغرة في الصرح الانتاجي العربي. إضافة إلى ضرورة اختيار الكفاءات الادارية المناسبة لهذه المشروعات والقادرة على ايصال المشروع المشترك الى أهدافه.

الثاني، تحرير التبادل الخارجي، وهذا المدخل مهم أيضاً لأنه يسمح بتفاعل الاقتصاديات العربية، ويزيد بالتالي من اعتماد بعضها على بعضها الآخر. ولكن مما يعيق هذا المدخل عن القيام بدوره هو اختلاف الانظمة الاقتصادية. وحتى يمكن تدارك هذا الاشكال، لا بد من ايجاد التنسيق المناسب بين السياسات الاقتصادية العربية بحيث يمكن لهذا المدخل أن يؤتي ثماره على المدى المتوسط والبعيد.

٩ ـ منير حمارنة

يتضح من ورقة د. محمد محمود الامام ومن التعليق عليها، أننا نعيش حالياً مأزقاً بالنسبة للعمل الاقتصادي العربي المشترك، ونعيش كذلك مأزقاً حقيقياً بالنسبة للتنمية. ومن الملاحظ أننا وصلنا إلى هذه النتائج في ظل تبدلات دولية عاصفة سمتها الرئيسية زيادة حدة التدويل في الحياة الاقتصادية وتطور دور آليات التبعية وزيادة عددها وفاعليتها.

وعلينا أن ندرك أن كل هذه التطورات تمت في ظل تعمق التوجه نحو اقامة التكتلات الاقتصادية الدولية، حيث ثبت أنه لا يمكن مواجهة التبدلات الاقتصادية الدولية دون تكتلات اقتصادية.

فالتكتل الاقتصادي العربي قد بذلت في اقامته جهود وله مؤسسات قائمة، الأمر الذي يتطلب تقويتها وتعزيز دورها. والاهتمام بقياداتها واطرها بحيث يمكنها ان تقوم بالجانب الفكري والاقتصادي الهام ليس لترويج التكامل الاقتصادي فقط، بل للمساهمة في تكوين جبهة فكرية عربية واسعة تدافع عن التوجه الاقتصادي العربي المشترك.

١٠ ـ عبد المنعم السيد علي

أعتقد أن مفهوم العمل العربي المشترك فضفاض فعلاً ويمثل تراجعاً عن اتفاقية الوحدة الاقتصادية. وهو في بعضه لم ينم فعلاً عن إيمان به، كما يبدو في تجسيد هذا العمل سياسياً، اذ لم يكد يجف حبر بعض وثائق هذا العمل حتى قطعت سوريا أنابيب النفط العراقية المارة في أراضيها.

اما الخبراء، الذين ذكر د. محمد محمود الامام جهلهم وانفصام شخصيتهم وعدم التزامهم، فهؤلاء في الواقع رسميون وليسوا خبراء.

ان الوحدة والتكامل الاقتصاديين ليسا عملين اقتصاديين بصورة صرفة، وانما سياسيين أصلاً. ولذلك، فإن الارادة السياسية تلعب دوراً أساسياً ومهماً فيها. كما يتحمل موظفو المؤسسات القومية واداراتها جزءاً مهماً من مسؤولية فشلها في تحقيق أهدافها.

ولا يمكن للعمل التكاملي الا أن يكون شاملاً لا جزئياً، عاماً لا قطاعياً محدوداً. ولن تؤدي المشروعات المشتركة في حد ذاتها ولا الخطوات الصغيرة إلى تحقيق مثل هذا التكامل أبداً.

١١ ـ دارم البصام

لا شك في أننا متفقون جميعاً في ظل تطورات النظام الاقليمي العربي على أن الوحدة السياسية لم تعد شرطاً مسبقاً للعمل العربي المشترك. وكما يرد في الخطاب الرسمي والفني

التقنوقراطي، كل ما يجري حالياً من طروحات للتكامل هي في ظل تصاعد واصرار شديدين على القطرية والسيادة الوطنية، وهذا تناقض موضوعي يجب فضحه.

ان مقولة الاعتماد المتبادل هي النموذج المعياري المطروح حالياً، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك هي خير دليل عى ذلك التوجه. وهو ما تطرحه كذلك ورقة د. محمد محمود الامام في النهاية، ومن منظور التوظيف الأمثل للموارد والمؤسسات المطلوبة لذلك.

دعونا نتخيل مشروعاً قومياً للتكامل الاقتصادي بالشكل المطروح وبفرضية ثبات الأشياء. هل يمكن هذا أن يؤدي إلى تكامل وتجانس اجتماعي؟ أم يؤدي حتماً إلى ظهور دول مركز وأطراف داخل المجموعة العربية توجه الأولى منها مجهودات التكامل لصالحها؟ أنا ممن يعتقدون، ويجزم، بأن هذا التوجه لا يمكن أن ينجح إلا مع افتراض تساوي القيمة الاستخدامية لعوامل الانتاج، وهذا شرط موضوعي لا يتوافر في ظل التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية الحالية.

نقط ثانية، وهي ما آلت إليه استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك. هو لأنها كانت تصورات معيارية لم تتدارس الامكان الموضوعي ومقومات التغيير وطبيعة الحركية المطلوبة. فقد أجابت عن السؤال الاقتصادي ولم تتكلف عناء الاجابة عن السؤال السياسي، بل وتهربت منه بأطروحة تحييد العمل الاقتصادي من الهزات السياسية، وتلك الاطروحة لا تقارب الواقع، إذ من المستحيل عزل ما هو اقتصادي عما هو سياسي.

نقطة ثالثة، أرى عند وضع التصورات المستقبلية لتشخيص الإمكان الموضوعي لقيام عمل عربي مشترك حقيقي، أن نبدأ بتشخيص الواقع العربي في المقطع التاريخي الحالي، وأنا أختلف مع من يقول بأن الظرف الموضوعي الحالي قد تردى مع هبوط اسعار النفط وأضعف القدرة على توفير الشرط التمويلي. فإنني ممن يؤمنون بأن انخفاض أسعار النفط هو لصالح تحفيز العمل العربي المشترك، وآثاره الايجابية المرتقبة هي الآتي: تضييق الفجوة بين من يملك وبين من لا يملك في المجموعة العربية، تقليل حدة الاستيراد المفرط، تخفيف خطورة التأثر بنمط الاستهلاك الغربي، ومن ثم امكانية التفكير بنوع من الاعتماد على الذات.

ختاماً، وفيما يتعلق بمؤسسية العمل العربي المشترك، أرجو أن لا نحمل الجامعة العربية أكثر من طاقتها ومن طبيعة أهدافها المسيطرة، فالجامعة العربية في ميثاقها لم تولد لإرساء دولة الوحدة، بل العكس هو الصحيح، لتكريس القطرية ومفهوم السيادة الوطنية، ولا أدري مع هذا كيف يمكننا افتراض قدرتها على انجاز مشروع اقتصادي قومي متكامل، عدا توفير تصوراته المعيارية.

١٢ - نزار الربيعي

أعتقد أن البلدان العربية أعطت بما فيه الكفاية لدفع العمل العربي المشترك الذي نشأ

بدوافع جيدة وكان أمل البلدان العربية أن تستفيد من ثماره، ولكن المشاكل الموضوعية التي عانى ويعاني منها اقتصاد كل قطر عربي كانت أحد الاسباب الرئيسية لتدهور هذا العمل العربي ، إضافة إلى الخلافات السياسية العربية.

ولا بد من تحميل الجهاز الاداري والتخطيطي والاقتصادي الذي أشرف على بروز العمل العربي المشترك قدراً كبيراً من المسؤولية على تدهور هذا العمل، وذلك بإنشاء مشاريع ومؤسسات وبنوك وصناديق ومنظمات، أثقلت كلفتها الادارية كاهل ميزانيات البلدان العربية حتى وصل الحال إلى أن تتفادى البلدان العربية تسديد حصصها السنوية في ميزانيات المؤسسات أعلاه، بالنظر لعقمها واصطدامها الموضوعي. ولذلك، فإنني أرى أن تشاؤم الباحث والتحمس العاطفي للمعقب في غير محلهما. كما أني لا أتفق مع بعض المعلقين بإلقاء تبعية النكسة على الفوائض العربية النفطية وكأنها هي السبب الرئيسي في تدهور العمل العربي المشترك أو في عدم إحداث التنمية العربية الشاملة. ولا أدري لماذا هذا التأكيد عليها، خصوصاً وأنها في الحقيقة ليست بفوائض لأن بلدان هذه الفوائض بلدان غير متقدمة وبحاجة لاستغلال هذه الفوائض حتى ولو بصورة تدريجية في تنمية نفسها، لذلك أرجو من هذه الندوة التأكيد على ما تبقى من الاسباب الموضوعية والذاتية لإنقاذ العمل العربي المشترك، ومعالجة المشاكل الاقتصادية القطرية والاقليمية أولاً.

١٣ ـ محمد محمود الامام يرد

لن أحاول الدخول في ردود تفصيلية نظراً لضيق الوقت وحتى أتفادى الوقوع في تصفية حسابات قديمة. ويمكن تلخيص ناتج المناقشات خلال هذه الجلسة وما سبقها، في عدد من النقاط التي حدث عليها اتفاق ولا أقول اجماع. النقطة الأولى هي أن التنمية تمر في الوطن العربي بمأزق، وأن العمل المشترك، أياً كان تعريفنا له يمر هو الآخر بمأزق. كذلك هناك اتفاق عام على ضرورة الوحدة الاقتصادية العربية لكي يمكن تحقيق تنمية جادة ومستقلة. والى هنا يتوقف الاتفاق. والسبب في ذلك هو الافتقار الى نظرية ملائمة للتنمية بالنسبة لدول العالم الثالث. وكذلك الافتقار الى نظرية ملائمة التكامل الاقتصادي. وما يقدم من مقترحات لما يسمى بالعمل المشترك لا يعدو ان يكون اجتهادات براغماتية يبرر بعضها بالمرونة ويبرر البعض الآخر بنتائج التجربة والخطأ. فما يسمى بالمنظور التجاري للتكامل الاقتصادي بني أساساً على نظرية صيغت في اقتصادات معينة. ما الذي حدث عندما دللنا على عدم ملاءمة هذا المنظور لأوضاع اقتصادات العالم الثالث عامة والاقتصادات العربية خاصة؟ لم نأت بنظرية بديلة، بل بدأنا في طرق جميع أوجه العمل المشترك دون تأصيل نظري. كذلك نبذنا فكرة المراحل التي بنيت عليها اتفاقية الوحدة وفتحنا الباب لمختلف الأدوات وتركنا القرار لاختيارات الدول. كل يأخذ ما يريد.

في هذا الاطار جرى تركيز على المشروعات المشتركة وفتح الباب فيها للقطاع الخاص

مؤخراً. وأياً كان التعريف لتلك المشروعات فإن فاعليتها تتوقف على وجود خطة قومية يتم بمقتضاها انتقاء تلك المشروعات وتشييدها. حتى لو قبلنا بما يسمى خطة لمشروعات مشتركة. فإن مثل هذه الخطة لا يمكن أن توضع الا من خلال منظور شامل لتنمية تكاملية للوطن العربي. فالقضية ليست التركيز على سلبيات دون الايجابيات، بل البحث عن الشروط الضرورية لإحداث هذه التنمية وضمان استمراريتها. لقد ذكر د. علي نصار عدداً من الظواهر التي رأى فيها مظاهر ايجابية للتعاون العربي، سواء من حيث تأهيل الأطر أم بناء المؤسسات أم التقريب من المستويات الثقافية. ما أردت أن أوضحه هو أن أياً كانت الظواهر الايجابية، فإنها لم تتم وفق نظرية أصيلة للتكامل الانمائي تساعد على تعظيم العائد منها. مثال على ذلك القول ببلوغ موارد المشروعات المشتركة حوالى ٣٥ بليون دولار. هل حققت هذه المشروعات عائداً يوازي تلك التخصيصات؟ وهل استطاعت ان ترفد التنميات القطرية بما كان لا يمكن تحقيقه في غيبتها؟ والأهم من ذلك هل استطاعت أن تنشىء من الروابط العضوية ما يتقدم بالعلاقات الاقتصادية العربية الى ما كان لا يمكن تحقيقه في غيبتها، أعتقد أنه يحق لنا أن نقول إن كل المؤشرات تشير الى غير ذلك. كذلك فإن القول بما كان يمكن أن يكون عليه الوضع في غيبة العمل المشترك انطلاقاً من أن شيئاً خير من لا شيء. مثل هذا القول لا يقدمنا كثيراً نحو تعظيم الاستفادة من الجهود التكاملية لتحقيق مزيد من الاعتماد الجماعي على النفس.

هناك حديث حول الجانب السياسي وتوافر الارادة السياسية. صحيح أن الدراسة ركزت على الجانب الاقتصادي بحكم عنوانها. غير أن الأمر الذي أردت ايضاحه هو أن دعوى تحييد العمل الاقتصادي دون وضع التنظيم المناسب لذلك، انما يعطي الرخصة للسياسي بحيث يصبح هو الذي بيده التحييد من عدمه. من هنا كانت الاشارة الى تجربة وادي النيل التي تضمنت أجهزة اتخاذ قرارات على أعلى مستوى تنفيذي وبمشاركة تمثل فيها شعوب أعضاء التكامل تمثيلاً برلمانياً. ما الذي حدث على المستوى القومي؟ بدأت الأجهزة الاشرافية تفرض وجودها على المؤسسات الاخرى بمنطق وزارة مالية: تتحكم في التخصيصات المالية لتلك المؤسسات وتعمل على تنميط معدلات الاجور وأوجه الانفاق بغض النظر عن طبيعة عمل كل من تلك المؤسسات. وذلك بمنطق تخفيض الانفاق وليس تعظيم العائد. من هنا كانت الاشارة الى البتروقراطية التي تمثل السلطات المدعومة بمال النفط التي بدأت مؤخراً بالهيمنة على أوجه العمل القومي المشترك من وجهة نظر اقليمية ضيقة. وفي هذا الاطار ايضا تجري معالجة قضايا التكامل الاقليمي الجزئي باعتبار أن ما يجري تعظيمه هو ما يتفق مع المصالح الاقليمية دون أن يقترن ذلك بمفهوم واضح للمصالح القومية وبسعي جاد لتقريب الفوارق بين الاقاليم. هناك فارق كبير في القول بين تطوير العمل القومي مع السماح لبعض المناطق بتجاوز المسيرة القومية لتقترب بسرعة أكبر من هدفها النهائي، وبين تبرير التكتلات الاقليمية لمجرد قدرتها على تجاوز المعدلات التي يسير بها العمل القومي في مجموعه، دون مراعاة لما يترتب على تقدم العمل الاقليمي من ازدياد للفوارق على المستوى القومي.

وما أردت أن أحذر منه هو أن هذا التوجه سوف يؤدي في القريب العاجل الى تحجيم للمؤسسات القومية، لان من لديهم الصوت الأعلى في تلك المؤسسات يفضلون العمل من خلال مؤسسات اقليمية. والقضية ليست مجرد وضع المجلس الاقتصادي مقابل مجلس الوحدة. فالمجلس الاقتصادي مشلول منذ نشأته، إذ لم يعمل وفق فلسفة واضحة. ولعل الموضوع الوحيد الذي وصل فيه الى نتائج ايجابية كان هو مكافحة الجراد الصحراوي (وإن كان قد عاد مؤخراً الى الظهور). وفيما عدا ذلك نجده يقع في فخ تبعية قاده اليها محاولة التصدي للتغلغل الصهيوني، حيث ترك لإسرائيل المبادرة وقنع باللهث وراءها: تصدر الموالح فيطالب بمنافسة الموالح العربية لها. تجتذب مصانع التركيب أو التجميع فيسعى الى اجتذاب تلك المصانع الى المنطقة العربية، بغض النظر عن موقف واضح تجاه عابرات الجنسية. تصدر اسرائيل سلعاً الى الدول الافريقية فيسعى الى استقصاء ما يتوافر من منتوجات عربية تنافسها والترويج لها، وهكذا. ما تشير اليه كل هذه القرارات هو غياب فلسفة واضحة تسعى الى تحقيق أهداف قومية نابعة من متطلبات تحقيق تنمية عربية مستقلة.

بالمثل، فإن المشروعات المشتركة أو بالأحرى الشركات القابضة لا تمثل تقدماً فعالاً نحو مثل تلك التنمية. إن تلك الشركات لا تقبض في الواقع سوى الهواء. فهي لا تعدو أن تكون صناديق جديدة تجنب فيها بعض الاموال دون وضوح للدور الذي يجب أن تؤديه. ما هي معايير انتقائها وما هي المشروعات التي تمولها، وما هي حريتها في القرارات التي تتخذها بالنسبة للادارة؟ هل لها مثلا أن تنقص من حجم نشاط مشروع أنشأته في دولة معينة وتزيد من حجم نشاط مشروع في دولة أخرى وفقاً لقاعدة تعظيم أرباحها؟ وما هي علاقتها بالمخطط القطري. هذه أمور يجب استقصاؤها. وهي كلها تؤكد على ضرورة وجود تخطيط قومي. وليس في هذا تراجعاً عن موقفي من التخطيط، بل على العكس إني أردت به التقدم على ما كان مطروحاً في عام ١٩٧٥ والذي اطلقت عليه آنذاك مرحلة التنسيق بين المخططين. ان الحديث عن صياغة خطة قومية يكون عبثاً إن لم يوجد جهاز له سلطة اتخاذ قرار بشأن هذه الخطة، حتى لو قلنا إن هذه الخطة تقتصر على المشروعات المشتركة، اذ لا بد أن يستند اختيار تلك المشروعات الى معايير مستمدة من الخطة القومية.

لقد واجهت هذه المشكلة عند وضع خطة العمل العربي المشترك. مثال بسيط على ذلك تحديد حجم تلك الخطة: هل يكون ٢٠ بليون دولار أم ٦٠ أم ١٠٠. وواجهنا صعوبة في حل هذه المشكلة في غيبة اطار خطة قومية. إن المنطق يقضي بالبدء بخطة شاملة للتنمية القومية يتم في ضوئها وضع استراتيجية، ثم خطة للعمل المشترك وليس العكس، ويتطلب هذا بالتالي، وجود الجهاز القادر على وضع تلك الخطة. من جهة أخرى، فإن الاشراف على تنفيذ تلك الخطة وعلى اتخاذ القرارات اللازمة لبلوغ أهدافها، بما في ذلك تنسيق السياسات والتشريعات وإجراء الدراسات لتفاصيل الخطة، بما في ذلك اختيار المشروعات المشتركة ووضع الأسس التي يتم تشييدها بمقتضاها يتطلب جهازاً آخر. من هنا كان اقتراحي بأن يختص المجلس الاقتصادي بوضع الخطة وأن يختص جهاز آخر هو مجلس الوحدة بالاشراف

على تنفيذها بحكم القاعدة العامة بالفصل بين التخطيط والتنفيذ.

فالأمر اذن ليس قفزا الى نتائج دون مقدمات، بل هو مبني على استعراض المناهج التي اتبعت حتى الآن وتلمس كيفية سد الثغرات في التجربة. ومن هنا كان الطابع التاريخي الذي انتهجته في البحث والذي أوضح الأسس التي مورست بمقتضاها المناهج المختلفة للتكامل. ففي البداية كان التعاون، ثم برزت فكرة الوحدة الاقتصادية بمراحل. وأدى تعثر المراحل الأولى مع توافر ظروف خارجية كرست الفرقة العربية الى ظهور مفهوم العمل المشترك الذي يوزع الادوار ويرجىء الوحدة. ثم ظهر المال فتلمس فيه الجميع مهرباً من المشاكل، فإذا به لا يأتي بحل ناجع بدليل التعثر الواضح في الحقبة الأخيرة في كل من التنمية والتكامل معاً.

المطلوب اذن منهج جديد وجاد. ولا يعني مقترحي التضحية بمجلس الوحدة. وقد بذلت جهداً في فريق الخبراء، الذي راجع مؤخراً مسيرة مجلس الوحدة. فالقضية ليست التمسك بمجلس يطلق عليه حالياً اسم مجلس الوحدة، وإنما هي تثبيت اقدام الوحدة الاقتصادية ذاتها. وفي ظل الوضع الحالي يظهر قدر كبير من التداخل بين عمل المجلسين ومن عدم تغطية جميع الفعاليات اللازمة لتأمين مسيرة الوحدة الاقتصادية. وفي ظل الوضع الحالي يجرى تحديد لنشاط مجلس الوحدة في جانب محدود من العمل التكاملي بحكم محدودية قرار السوق المشتركة ومحدودية قبول مختلف البلدان العربية لأحكام ذلك القرار، ومحاربة جهوده للتخطيط القومي ليس لرفض مبدأ ذلك التخطيط فقط، وإنما بدعوى عدم شمول عضويته أيضاً.

في هذا السياق أتى انتقادي لفكرة عقد التنمية وللأسلوب الذي فرضت بموجبه. وإذا صح أن العقد يعتمد على مضاعفة موارد الشركات المشتركة لتبلغ ٦٠ بليون دولار، فإن ربط هذه الأموال وما يصحبها من استثمارات خاصة بمبلغ العشرة بليون التي خصصت للعقد، يعني ربط كل الموارد المتيسرة للعمل المشترك بالمبلغ المحدود للعقد وتوجيهها نحو الدول الأقل نمواً، وتفريغ باقي الوطن من تلك الموازد ثم ايكال الأمر الى مجلس ادارة العقد بعيداً عن الأجهزة القومية للعمل المشترك وخارج نطاق الاستراتيجية. ولا أعتقد أن الامر طرح وفقاً لذلك، كما أن طرحه بهذا الشكل يؤكد ما ذهبت اليه من أن فكرة العقد جاءت لتهدم التوجه الذي ساعد على الاتفاق على الاستراتيجية. ولم يأت تعقيبي على سبيل التركيز، وإنما نتيجة رصد نقاط التحول بعيداً عن المسيرة التكاملية: ومن الواضح أن التعقيب على ورقتي أكد أنني لم أرجع تلك النقاط لغير أصحابها.

هناك نقطة جانبية تتعلق بمعاهدة الدفاع المشترك. ما ذكرته هو أنها كانت أول اشارة للربط بين مفهومي الأمن والتعاون الاقتصادي في الوثائق الرسمية. وإذا كان التأصيل التاريخي يرجعها الى مواجهة وحدة وشيكة بين العراق وسوريا، ورفض النظامين الملكيين في مصر والسعودية لها، فإن هذا يجب استكماله بثلاثة اسئلة الأول هو: هل كانت الوحدة المشار اليها في ظل النظامين السائدين في البلدين آنذاك من الأمور التي يجدر التمسك بها ومهاجمة

معاهدة الدفاع المشترك على أساسها. والثاني، هل تعني «ركـاكة النصـوص المتعلقة بـالمجلس الاقتصادي ومهامه» ان ذلك المجلس لم يكن فعـالاً، على نحـو ما أشرت اليـه في الدراسـة. والثـالث، هل كـان المشروع السوري ـ العـراقي مثاراً كـوحدة متكـاملة أم مطروحـاً في اطار ضمان ضد الأخطار التي تزايدت، ومن ثم نشأت فكرة الضمان الجماعي.

بقي أخيراً أن أشير إلى أن الاقـتراح بأن يجـري استقصاء لمـا كان يمكن أن يكـون عليه الحال في غيبة العمل المشترك على محدوديته هو اقتراح وجيه. غير أن مثل هذه الدراسـة تخرج عن نطاق موضـوع الدراسـة، كما أن اجـراءها يتـطلب افتراضـات وأدوات لا تتوافـر لباحـث واحد أو على الأقل لا تتوافر لي شخصياً.

القِسمُ الـرَّابع

نَحوَ تصوّرٍ مُسْتقبَلي

الفصل الخامس عشر

نحو تنمية مستقلة في الوطن العربي (*)

د. يوسف صايغ (**)

مقدمة

إن ما يجعل السعي صوب التنمية المستقلة في الوطن العربي حاجة ضرورية وملحة هو ثلاثة أمور: أولاً، الارتهان العربي الحالي، على المستويين القطري والقومي، وفي المجالات الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية والأمنية والاقتصادية والتكنولوجية، لحالة من التبعية تمتص حيوية الأمة العربية كما تمتص قسماً كبيراً من فائضها الاقتصادي، وتعطل قدراتها وتشوه مسارها الانمائي، وتبقيها مكشوفة أمام مختلف أنواع التحدي والاقتحام الخارجي؛ ثانياً، أخطاء وخطورة ما يعتمد في الوطن العربي من تصورات وسياسات وسبل عمل لمجابهة ما يعاني منه مجتمعنا من ضعف وانكشاف واستغلال، وما يعاني منه اقتصادنا من تشويه وعجز، وما يمتد خلف هذا كله من تواطؤ ـ ضمني أو صريح ـ مع القوى الخارجية التي تمسك بخيوط تبعية المجتمع والاقتصاد العربي، ثالثاً، القيمة الايجابية لما يقدر المجتمع على تحقيقه لنفسه في نشدانه للتنمية المستقلة إذا توجه صوبها بفهم واضح للعملية وتصميم على تصحيح المسار الحالي للتنمية. من هنا يصبح السعي للنهوض بتنمية مستقلة مسألة ذات وزن والحاح مصيري.

يتطلب استكشاف سبل هذا السعي محاولة الاجابة عن أربعة اسئلة مركزية:

١ ـ ماذا تعني التنمية في سياق الورقة الحالية؟

٢ ـ هل يقدر العرب على النهوض بتنمية مستقلة؟

(*) النص المثبت هنا هو صيغة مكثفة للورقة في نصها الأصلي كما قدمت في الندوة أعدها الكاتب لاغراض النشر. وقد اصاب معظم التكثيف والاقتطاع المبحث الأول بين المباحث الأربعة للورقة.

(**) مستشار اقتصادي ـ بيروت.

٣ ـ كيف يمكن أن تتجسد هذه التنمية المستقلة في الوطن العربي؟

٤ ـ كيف يمكن أن تكون دينامية وآلية التنمية العربية المستقلة، ومن ينهض بها؟

أولاً: ماذا تعني التنمية المستقلة؟

لمعنى استقلالية التنمية عدة جوانب. **الجانب الاول** هو التخلص من مقولات ومضامين النموذج الاقتصادي ـ السوسيولوجي الكلاسيكي الليبرالي الذي يقدم مثالاً واحداً للتنمية هو المثال الصناعي الغربي، ويضع التغريب بالتالي وعاء للتنمية[1]، والقائل بمرحلية التنمية ضمن احادية مسارها أي بمرورها عبر مراحل تبلغها المجتمعات الواحد تلو الآخر ضمن خط واحد وباتجاه النموذج الواحد[2]. مما يوقع مفهوم التنمية في مصيدة النظرة الآلية التي تؤدي الى اطمئنان مضلل، بأن الطريق الى التنمية طريق دولية وحيدة «سالكة»، تعبرها جميع المجتمعات كل في حينه وموعده شبه المحدد. والنموذج هذا يقول «برؤية كونية للتنمية في المجتمع الحديث»[3]، أي بتصور شمولي تتحرك عملية التنمية في جميع البلدان بمقتضى آليته وعناصره ومواصفاته[4].

من هنا، لا بد من التأكيد على خصوصية التراث الحضاري للمجتمعات المختلفة في مراحلها التاريخية المختلفة، بما يترتب على هذا من خصوصية نظم المفاهيم والفكر والتنظيم والعمل، الصالحة كل منها لمجتمع معين، ضمن عالمية أو كونية الأغراض الانمائية الأساسية. فالعالم لا يشكل قافلة من المجتمعات تسير كلها في طريق خطي واحد لكن في نقاط ومواقع مختلفة من هذا الطريق، وانما هو يشكل مجتمعات على جبهة عريضة تسلك سبلاً متعددة أو تتحرك حسب مواصفات متعددة لا يمكن مقارنتها والتمييز بينها على أساس سلم واحد من

---

(١) الأدب الاقتصادي والاجتماعي الذي يتهم الفكر الاقتصادي الغربي بأنه يضع النموذج الغربي مثالاً يقيس تجارب التنمية بموجبه نجني، سواء في الغرب أم في العالم الثالث، ونقد الدعوة الى التغريب سواء جاء ضمنياً أم صريحاً يميز جزءاً كبيراً من هذا الأدب. انظر على سبيل المثال مقالاً مميزاً يقدم ويناقش «النرجسية» الغربية (نقدم هذا المصطلح كترجمة لمصطلح «Ethnocentrism» التي تضع تجربة الغرب في قلب ما تبشر به): Howard J. Wiarda, «Toward a Nonethnocentric Theory of Development: Alternative Conceptions from the Third World,» *Journal of Developing Areas,* vol. 17, no. 4 (July 1984).

(٢) كمثال بارز على هذا التوجه أو الموقف، نشير الى الكتاب الذي حقق انتشاراً واسعاً جداً: W.W. Rostow, *The Stages of Economic Growth* (London: Cambridge University Press, 1960).

(٣) نقتبس الاشارة الى «الرؤية الكونية» من المقال التالي: S.N. Eisenstadt, «Development, Modernization, and Dynamics of Civilization,» *Cultures et Developpment,*, vol. 15, no. 2 (1983).

(٤) من الانصاف القول ان الماركسية ايضاً تتضمن «نموذجاً كونياً» لكننا لا نتناوله هنا بالمناقشة لأن الفكر الاقتصادي الليبرالي ترك أثراً أوسع وأعمق بكثير لدى اقتصاديي التنمية العرب حتى أواخر الستينات ـ بل لعل اثره لا يزال حتى الآن هو الأقوى بين المدارس الفكرية التي أخذ عنها الاقتصاديون العرب.

المقاييس والمعايير الكونية. عندئذ يصبح من الخطأ وعدم الجدوى أن نقسم المجتمعات الى مجموعتين كبيرتين - على أساس مستوى الدخل الفردي مثلاً - احداهما «متخلفة أو نامية»، والأخرى «متقدمة»، إذ تميز بين هذه المجتمعات وداخل كل من المجموعتين اللتين جرى العرف باعتمادها ظلال من الفروقات الجوهرية، وإن تشابهت خلفيات الكثير من هذه المجتمعات وكذلك تجاربها التاريخية، كما هو الحال بالنسبة للمجتمعات التي اخضعت للاستعمار في تاريخها الحديث، بما أدى اليه هذا الاخضاع من تبعية متمادية، ممتدة من الاكراه العسكري والتحكم والاستغلال السياسي والاقتصادي والتكنولوجي، الى خلق حالة من التمثل الفكري والثقافي.

وهكذا، لا يمكن منطقياً القول بوجود او إمكان وضع نظرية عامة للتنمية بالمعنى الدقيق للمصطلح حيث تكون النظرية قابلة للتطبيق في جميع الحالات وقادرة على تفسير الماضي واستقراء المستقبل. فما يمكن ويجوز وضعه هو نظم[٥] فكرية ينطبق كل منها على التجربة الانمائية أو المسعى الانمائي في مجتمع أو منطقة ما، إذ يأخذ النظام الفكري والمؤسسي المعني بالاعتبار التجربة التاريخية لهذا المجتمع أو هذه المنطقة وكذلك خصوصية المعطيات والتطلعات.

أما الجانب الثاني للمعنى الذي ينبغي أن تفهم استقلالية التنمية بموجبه في السياق العربي تحديداً، فهو وجوب العمل على ايجاد التمازج والتفاعل الملائمين بين الأصالة (أو التراث)، والمعاصرة (أو الحداثة)، بحيث يحافظ على المبادىء الخلقية والقيم الأساسية في التراث، وفي الوقت ذاته تتيسر المرونة في بلورة الأفكار والمفاهيم، وفي استنباط المؤسسات وصيغ التنظيم وقوانين العمل وأدواته المتلائمة مع تراكم ونمو التجربة العربية بالنسبة لتطور المفاهيم والأفكار والصيغ عبر القرون. وبفضل هذه المرونة يزول الخطر في أن يصبح التراث والتاريخ العربي «مدعاة للاحراج»[٦] في حال رفض استنباط نظم تفسير وتحليل، وكذلك حلول وأجوبة للمشكلات المعاصرة، كأنما تجارب القرون الطويلة لم تبدل شيئاً في طبيعة المشكلات وما يلزمها من حلول.

الجانب الثالث لمعنى استقلالية التنمية العربية المنشودة يكمن في الادراك المتوازن والسليم لمعنى «التبعية» وطبيعتها وحقيقتها، وفي منشئها وجذورها، وفي امتداداتها الراهنة ودلالاتها، في جوانبها الفكرية والثقافية، والسياسية والاجتماعية، والاقتصادية والتكنولوجية.

هذا الادراك شرط ضروري ليكون ثمة بالإمكان تقصي امكانية الانتقال الى التصميم

---

(٥) بمعنى Paradigms أو بمعنى Systems.

(٦) هذا المصطلح مستعار من الكتاب القيم الذي وضعه حميد عنايت حول الفكر الاسلامي السياسي المعاصر. انظر: Hamid Enayat, *Modern Islamic Political Thought* (London: Macmillan, 1982), «Introduction: The Relevance of the Past».

الفاعل على ايقاف امتداد التبعية، ومن ثم ارغامها على الانحسار على جميع الجبهات التي تتشبث فيها. إن التحقق من هذه الامكانية يشكل منفذاً في الجدار الذي تقيمه علاقة التبعية في وجه التنمية السليمة، ولذلك كان من الواجب أن نناقش هذه الامكانية أساساً وحدودها ان وجدت، ليتضح فيما اذا كان من الجائز توقع تطور القدرة العربية على اطلاق عملية التنمية المستقلة، ومن ثم أن نناقش كيفية تطور هذه القدرة عند التصدي للسؤالين الثاني والثالث اللذين تتناولهما هذه الورقة كما وردا في المقدمة. فإذا جاءت الأجوبة عن هذه التساؤلات ايجابية امكن ـ بفضل تضافر الادراك السليم لحقيقة التبعية والتصميم الفاعل على الخروج من قيودها معاً ـ توفير الشروط الضرورية والكافية للبدء بالتحرر الحقيقي من التبعية والتدرج بتحريك عملية التنمية العربية المستقلة، انطلاقاً من رسم السياسات واتخاذ الاجراءات اللازمة للعمل على ازالتها.

نعود الى النقطة المركزية بالنسبة لعلاقة التبعية بالتنمية المستقلة، أو «بالتنمية المعتمدة على الذات». هذه النقطة هي مدى قدرة البلدان الرازحة تحت حالة التبعية على ولوج عملية التنمية والتدرج صوب التنمية المستقلة. بالنسبة الى الأدبيات المتصلة «بنموذج أو نسق التبعية»[٧] يمكن القول ان هناك ثلاث مدارس: إحداهما ماركسية اصيلة أو مذهبية[٨] يتعدد البارزون بين كتابها، والأخرى نيو ماركسية (أو ماركسية محدثة) حسب تسمية المدرسة الأولى لها وأبرز كتابها اندريه ڤندرفرانك وسمير أمين وامانويل ولرستاين[٩]، ومن قبلهم بول باران وبول سويزي وهنري ماجدوف. والثالثة براغماتية تغلب عليها النزعة النيوكلاسيكية أو الكلاسيكية المحدثة وهي تركز على الاعتبارات الهيكلية أو البنيوية والتحجرات[١٠] التي تخلقها في وجه التكيف الاقتصادي. ومن أبرز ممثلي المدرسة الأخيرة بعض اقتصاديي «اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية»، واقتصاديون غربيون من أمثال راغنار نوركسه وآرثر لويس وراول بريبش وهانس سنجر وغونار مردال وبول ستريتن[١١].

يظل قلب المسألة التي نحن بصدد توضيحها التساؤل المزدوج حول علاقة التبعية

---

(٧) بمعنى Dependency Paradigm.

(٨) أي Orthodox.

(٩) انظر البحوث التي وضعها اقتصاديون واجتماعيون ينسبون انفسهم الى الماركسية الاصيلة في نقد هؤلاء الاقتصاديين الثلاثة المنسوبين الى الماركسية المحدثة.

Peter Limaqueco and Bruce McFarlane, eds., *Neo-Marxist Theories of Development* (London: Croom Helm; New York: St. Martin's Press, 1983).

(١٠) بمعنى Rigidities.

(١١) انظر: Hollis B. Chenery, «The Structuralist Approach to Development Policy,» *American Economic Review Papers,* vol. 65, part 2 (May 1975), pp. 310-316, and Sanjaya Lall, «Is 'Dependence'a Useful Concept in Analysing Underdevelopment?» *World Development,* vol. 3, nos. 11 and 12 (1975).

بالتخلف من جهة، وإمكانية الانطلاق بالتنمية حتى ضمن اطار التبعية من جهة أخرى وهو تساؤل يستحق وقفة وإن قصيرة لتفحصه[١٢]. فبالنسبة للشق الأول منه، هناك نقد لدى بعض الأوساط الفكرية للمقولة التي تعيد التخلف الى التبعية على اعتبار أن في ذلك تبسيطاً مفرطاً، بقدر ما نجد هذا التبسيط في الأدبيات الكلاسيكية المحدثة أو في الليبرالية (والبنيوية الميالة الى الليبرالية)، التي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، فاكتفت في تفسير التخلف بجدول من الصفات والمواصفات الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية التي ينوء الاقتصاد والمجتمع المتخلف تحت وطأتها. ويقول النقاد بأن التخلف ينجم عن عامل العلاقات الخارجية في التبعية، بقدر ما ينجم عن التركيب الهيكلي الداخلي للاقتصاد والمجتمع، وان التخلف يؤدي الى التبعية كما هو يعكس حالة التبعية. ويتضح أن النقاد يرون وجود علاقة متبادلة (أو على الاقل متتابعة) بين العامل الخارجي والعامل الداخلي في قيام حالة التبعية، وكذلك بين التبعية كسبب للتخلف وكنتيجة للتخلف، ويقدمون من أجل إثبات ذلك أدلة تاريخية واستنتاجات منطقية على السواء.

هذه الأدلة التاريخية والاستنتاجات المنطقية تمتد خلف الادعاء الذي يقدمه بعض النقاد لمقولة التبعية فيما يتعلق بالشق الثاني من التساؤل المطروح في الفقرة السابقة بالنسبة لإمكان حدوث تنمية في البلد التابع. وفيما تتباين المواقف الفكرية لهؤلاء النقاد عبر مدى واسع، من بيتر بوار وديباك لال، الى بل وارن وسمير أمين وفرناندو وهنريك كاردوزو، الى سنجا يالال وددلي سيرز[١٣]، فإنهم يلتقون حول إمكان ولوج البلدان المتخلفة، التابعة، مسار التنمية، وإن اختلفوا حول دلالة وسلامة التنمية التي تنطلق ضمن اطار التبعية.

أخيراً، بالنسبة للتساؤل الذي كنا نحاول الاجابة عنه في الفقرات السابقة التي تناولت الجانب الثالث من معنى استقلالية التنمية المطروح في الورقة الحالية، ينبغي التوضيح أن الموقف الذي يميل الباحث الى تبنيه يقول بأن التبعية ليست قدراً لا يمكن التحلل منه، وانما اذ تشاهد في درجات مختلفة ومراحل تاريخية مختلفة اكثرها صلة بمناقشتنا الحالية مرحلة

---

(١٢) يتناول ابراهيم سعد الدين شقي التساؤل في مقاله المتزن والمتعمق: «حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية،» المستقبل العربي، السنة ٣، العدد ١٧ (تموز / يوليو ١٩٨٠)، ص ٦ - ٢٤.

(١٣) انـظر: P.T. Bauer: *Equality, the Third World and Economic Delusion* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1981), and *Reality and Rhetoric: Studies in the Economics of Development* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1984); Lall, «Is 'Dependence' a Useful Concept in Analysing Underdevelopment?»; Deepak Lal, *The Poverty of 'Development Economics'*, 2nd impression (London: Institute of Social Affairs, 1984); Bill Warren: «Imperialism and Capitalist Industrialization,» *New Left Review*, no. 81 (September-October 1973), and *Imperialism Pioneer of Capitalism*, ed. John Sender (London: NLB and Verso Edition, 1980); Samir Amin, *Unequal Development: An Essay on the Social Formations of peripheral Capitalism*, trans. Brian Pearce (London: Harvester Press, 1976); Fernando Henrique Cardoso, «Dependent Capitalist Development in Latin America,» *New Left Review*, no. 74 (July-August 1972), and Dudley Seers, ed., *Dependency Theory: A Critical Reassessment* (London: Frances Pinter (Publishers) Ltd., 1983).

الاستقلال السياسي الراهن للاقطار العربية، فلا بد اذن أن تكون النظرة اليها نظرة تاريخية وبراغماتية تأخذ بالاعتبار ظروف المرحلة وتسمح بالاستدراك وتنهي عن الاطلاق المذهبي. من هنا كان القول بإمكان ولوج عملية التنمية مع وجود التبعية، ولكن بتدرج يسمح في وقت لاحق بتحقيق مقدار واسع ـ ولكن غير مطلق ـ من الاستقلال أو الاعتماد على الذات. (سنعود الى هذه النقطة بمزيد من التحديد عند التصدي للسؤالين الثاني والثالث اللذين طرحا في مقدمة الورقة).

بالنسبة للجانب الرابع لمعنى الاستقلالية المعتمد في هذه الورقة، فإن التنمية المستقلة ينبغي ان تتضمن تطوير مفاهيم ملائمة لأوضاع الوطن العربي الاجتماعية ولتصحيح بناه الاجتماعية، دون التقيد بالمفاهيم التقليدية المحدودة الأفق التي ينطلق منها الفكر الاقتصادي المألوف مثل تعظيم الانتاج وتضييق فجوة الدخل بين البلدان الصناعية وبلدان العالم الثالث ورفع مستوى الدخل الفردي الحقيقي وزيادة معدل النمو الاقتصادي. إن هذه الأهداف امور مرغوب فيها ـ مع عدد من التعديلات الضرورية ـ لكنها ينبغي أن تخضع أولاً للامتحان الذي يتضمنه السؤال التالي الرباعي العناصر: لماذا ننمي، لمن ننمي، ماذا ننمي، كيف ننمي؟ وما لم تأخذ صياغة الأجوبة بالاعتبار في قلب اهتمامات التنمية، الجماهير العربية، من ريفية وحضرية، وتعبر عن حاجاتها ومصلحتها كما تستشعر الجماهير بالذات بها، وتعبر عن نوعية الحياة كما تثمنها قيم الجماهير وثقافة المجتمع، وما لم تستخدم أساليب وتكنولوجيات مستمدة من موارد المجتمع وقدراته ومنسجمة مع أولوياته. ما لم تستوف هذه الاشتراطات، فإن التنمية تظل تدور في ساحة التقليد وتعتمد على الرؤى الانمائية المسيطرة في مناخات ثقافية وفكرية وفي إطار تجارب تاريخية غربية، بالنظر لسيطرة النموذج الغربي في ساحة الفكر الانمائي العربي بشكل عام[14].

الجانب الخامس لمعنى التنمية المستقلة هو الاعتماد على الذات، أي الاعتماد الى الحد الاقصى على التصور الذاتي لمعنى التنمية ودلالتها وأهدافها وسبل العمل من أجل تحقيقها، وبالتالي، الاعتماد على الطاقات العربية من قوى بشرية بقدراتها الفكرية ومواهبها ومهاراتها، ومن موارد طبيعية ومالية، ضمن نظرة حركية لهذه الطاقات: أي ليس بأخذ المتيسر منها في الحسبان ضمن فهم سكوني للاتاحة فحسب، بل كذلك بأخذ إمكانات التطوير في الحسبان كماً ونوعاً. وفي هذا السياق تتضمن التنمية المستقلة مبدأ تعبئة الموارد المتيسرة وبلورة افضل السبل لتعبئة المزيد منها ورفع كفاءتها.

وفي سياق الاستقلالية بمعنى الاعتماد على الذات، فإن التنمية المستقلة تتطلب، تعريفاً ومنطقاً، مقداراً ملموساً من النظر الى الداخل، ففي ذلك تصميم على استلهام واستكشاف القدرات والطاقات والموارد الذاتية وتعبئتها وحسن استخدامها. ويمتد هذا التصميم الى سائر

---

(١٤) انظر: Wiarda, «Toward a Nonethnocentric Theory of Development: Alternative Conceptions from the Third World».

جوانب الاعتماد على الذات من فكرية واقتصادية وتكنولوجية. ولا يتناقض هذا التشديد مع ضرورة الافادة من التجارب العالمية في نطاق مسار العلم والتكنولوجيا، ما دامت إرادة الاستقلال متوافرة وتشكل منهجاً يهتدى بهديه في العملية الانمائية الشاملة.

أما الجانب السادس والأخير للمعنى المعتمد في هذه الورقة للتنمية المستقلة فيدور في الاطار السياسي العربي. ويتضمن هذا الجانب، أولاً: تشديداً خاصاً على وجوب اعتماد منظور عربي قومي يتمتع باستقلالية القرار الى الحد الاقصى الممكن، إذا كان للتنمية المستقلة أن تحظى بنصيب وافر من فرص النجاح والتحقق. فليس هناك من قطرعربي واحد يتمتع بما يكفي من القوى البشرية على مختلف مستويات الكفاءة ومن القدرة التكنولوجية ومن الموارد الطبيعية والمالية، لتمكينه من الدنو من التنمية المستقلة وتقليص تبعيته للعالم الصناعي الى مدى ملموس. وعلى العكس فإن المنطقة العربية بأقطارها المتعددة وتنوع مواردها اكثر اقتداراً على التحرك صوب التنمية المستقلة بفاعلية، لأنها تتمتع بالحد الحرج من الموارد ـ من قائمة واحتمالية ـ القادرة اذا عبئت وأحسن استغلالها على توفير القاعدة الاقتصادية اللازمة للتنمية المستقلة فيما لو تم استيفاء الشروط الأخرى، في حين لا يتمتع أي قطر بمفرده بهذا الحد الحرج.

ولا يقتصر الأمر على جانب الاتاحة الاقتصادية، بل يتعداه الى تعظيم القدرة المعنوية على تحدي التبعية بقواها وأدواتها ومسارها ونتائجها، والتصميم على التصدي لها بفضل القوة التي توفرها روح الجماعة وديناميتها عبر التعاون فيما بين الأقطار العربية والسعي نحو التكامل فالاندماج السياسي والاقتصادي. ولا يتطلب الأمر منا في المقام الحالي التدليل على كيفية استفادة عملية تعظيم الموارد والقدرات وتعبئتها بفضل المقاربة القومية المنسقة والمصممة.

غير أن من الواجب التأكيد أن اعتماد منظور قومي الابعاد لا يعني التجاهل المصطنع للكيانات القطرية بتنوعها وخصوصياتها، وإنما هو يعني العمل على أن تكون الرؤى والسياسات والاستراتيجيات القطرية متسقة مع نظيرتها القومية، خلال السعي النشيط لايجاد مسار صحيح صوب التعاون والتكامل، حيث يمكن عبر التكامل اجراء عملية تعويض حيث يلزم في حالة الاقطار التي تشكو شحاً في الموارد البشرية أو الطبيعية أو المالية الضرورية للتنمية.

ثانياً، يتضمن المعنى الذي نحن بصدده تشديداً خاصاً على وجوب توافر مشاركة سياسية ديمقراطية واسعة للجماهير العربية بما يرافقها من توافر الحريات الأساسية. فدون المشاركة والحريات لا يمكن تصور قبول هذه الجماهير بالالتزام الوافي والخلاق بأهداف التنمية، وباعبائها والتضحيات المطلوبة في سبيلها، أو تصور تمتع الجماهير بمكاسب التنمية ومنجزاتها الى المدى المقبول، كما لا يمكن تصور قيام حالة من تكافؤ الفرص الحقيقي وتقلص التباين الواسع في توزيع الثروة والدخل الذي يتميز به نمط التوزيع الحالي. وسنبحث مسألة المشاركة لاحقاً بمزيد من التدقيق.

ثانياً: هل يقدر العرب على النهوض بتنمية مستقلة؟

تضمن القسم السابق، في تحديده المقتضب لجوانب معنى التنمية المستقلة المعتمد في هذه الورقة، إجابة عن السؤال المركزي: هل التنمية المستقلة ممكنة أساساً ومن حيث المبدأ في بلدان ترزح تحت التبعية؟ وكانت الإجابة بالإيجاب لأنه لم يجر تحديد التنمية المستقلة بشكل مطلق وقطعي على أنها تعني الاعتماد على النفس اعتماداً تاماً، والانعزال التام المطلق عن بقية بلدان أو مناطق العالم، وقطع جميع العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية مع العالم الخارجي. على أننا لسنا نعتقد أن أحداً ممن ينادون بنشدان التنمية المستقلة يذهب الى هذا الحد المتطرف في تعريفه للاستقلالية. كما أن الورقة سجلت ضرورة التدرج صوب التنمية المستقلة وعدم توقع تحقيقها في قفزة سريعة. فإذا كان المقصود إذن التركيز على الاستقلالية بالتدرج وضمن حدود الممكن فلسفة وغرضاً ومنهجاً وتطبيقاً، وفهمت الاستقلالية على أنها تتصل بمركز صنع القرار واتخاذه فتنقله من الخارج الى البلد المعني نفسه، كان الجواب «نعم» للسؤال بشكله العام. ولكنها «نعم» مثقلة بالاستدراكات والاشتراطات.

يمكننا مقاربة دراسة امكانية للتنمية المستقلة في الوطن العربي من ثلاث نقاط انطلاق: الأولى أن تدرس الامكانية في كل قطر بمفرده، والثانية أن تدرس ضمن مجموعات من الأقطار ذات صفات ومعطيات ومستويات أداء متشابهة أو متقاربة، والثالثة أن ينظر الى المنطقة العربية بأقطارها جميعها ككل وكاقتصاد واحد، أو على الأقل كاقتصاد يربطه عدد من الروابط والمصالح والتطلعات الاقتصادية والمؤسسية معاً.

وإذا كنا لن ندخل في عملية الدراسة هذه لكل قطر على حدة بالتفصيل، فإننا مع ذلك نستطيع أن نتبين أن هذه الأقطار وإن تباينت فيما بينها بالنسبة لعدد من المعايير إلا أنها تشترك في عجزها منفردة عن توفير ما تتطلبه التنمية المستقلة. ويصح هذا القول بالنسبة للبلدان التي حققت درجة متقدمة نسبياً من التنمية (مثل مصر وسوريا والعراق ولبنان وتونس والجزائر) وللبلدان العربية الاقل نمواً، وكذلك البلدان الرئيسية المصدرة للنفط وبعضها يمتلك أرصدة مالية كبيرة، كما يصح بالنسبة للبلدان غير النفطية وذات العجز المالي.

المنطلق الثاني في دراسة إمكانية تحقيق التنمية المستقلة هو مقاربة الموضوع من خلال تصنيف الأقطار العربية في مجموعات متشابهة أو متقاربة في صفاتها ومعطياتها وقدراتها. إحدى صيغ التصنيف الممكنة والتي يعتمدها **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**[١٥] في دراسته للحسابات القومية تضع الأقطار العربية ضمن أربع مجموعات:

---

(١٥) يصدر هذا التقرير سنوياً عام ١٩٨٠ كجهد مشترك عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية، وصندوق النقد العربي، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول.

١ ـ الأولى تضم العراق والجزائر وهما مصدران رئيسيان للنفط، ولكنهما يتمتعان الى جانب ذلك بتنوع في الموارد والهيكل الاقتصادي، وفيهما حجم سكاني كبير نسبياً.

٢ ـ الثانية تضم بقية الأقطار المصدرة الرئيسية للنفط الاعضاء في منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) وهي: السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة وقطر وليبيا. والأقطار هذه تتميز بضيق قاعدتها الاقتصادية وبضآلة حجمها السكاني.

٣ ـ الثالثة تضم الأقطار التي لا يشكل تصدير النفط الخام الجزء الاساسي في نشاطها الاقتصادي والتي تتمتع بأداء اقتصادي جيد نسبياً في السياق العربي وهي: البحرين وعمان وسورية الاردن ولبنان ومصر وتونس والمغرب (ويلاحظ بعض التناقض في معيار الانتساب لهذه المجموعة إذ تضم أقطاراً يشكل تصدير النفط مورداً مالياً رئيسياً لها، وقطراً أداؤه الاقتصادي لا يخوله هذا الانتساب).

٤ ـ الرابعة تضم الأقطار «الأقل نمواً» وهي: اليمن العربية واليمن الديمقراطية وجيبوتي والصومال والسودان وموريتانيا.

تبرز مراجعة المسيرة الانمائية في كل من المجموعات الأربع في الحقب القليلة الماضية ثلاث حقائق: **الأولى** ان معظم اقطار المجموعات الثلاث الأولى قامت بمحاولات انمائية ملموسة (وان اختلفت درجة الجد فيها) فخصصت لها موارد مالية مرموقة بخاصة خلال الحقبة النفطية. **والثانية** ان هذه المحاولات لم تستهدف بشكل نيّر توطيد منطلقات التنمية المستقلة، وبالتالي، لم تحقق هذا الهدف، بل على العكس فإن المحاولات ـ باستثناءات قليلة ولفترات محدودة فقط في مصر وسورية والعراق والجزائر ـ انتهت بخلق تشوهات خطيرة في نمط التنمية ومحتواها وآثارها على الاقتصاد والمجتمع. أما الحقيقة **الثالثة** فهي ان المجموعات الأربع وبقطع النظر عن مساراتها الانمائية وعن معطياتها المتباينة انتهت جميعها الى حالة متفاقمة من التبعية للنظام الرأسمالي العالمي بموجب مختلف مقاييس التبعية، إذ لم تعتمد كمجموعات المواقف والسياسات اللازمة للانطلاق في مسار التنمية المستقلة ـ هذا على أساس الافتراض السخي جداً بأن أياً من هذه المجموعات كان بمقدورها منفردة أن تلج مسار التنمية المستقلة لو قام اعضاؤها بجهد مشترك في هذا السبيل.

يبقى أن نبحث إمكانية تحقيق التنمية المستقلة في نطاق الوطن العربي ككل على أساس قيام تعاون فعال وسعي صادق وثابت نحو التكامل الاقتصادي والتنمية المستقلة. ومن الضروري هنا أن يعتمد مبدأ التدرج والمرحلية والمرونة في صياغة الإطار أو الأطر الصالحة للتعاون والتكامل، في ضوء صعوبة الانطلاق فوراً من الرغبة في تجسيد التعاون والتكامل في صيغة تجمع الأقطار الواحد والعشرين معاً في جميع مجالات التعاون والتكامل. فقد تكون الصيغة المفضلة كمنطلق هي التحرك من خلال أطر تجمع عدداً من الأقطار حول نشاط أو غرض معين مع إمكان أن يختلف العدد من حالة إلى أخرى باختلاف النشاط أو الغرض أو

باختلاف الرابط المشترك في هذه الحالة أو تلك[16]. ويظل من المستحب والمفيد مع ذلك أن تنتظم الأقطار جميعها في مؤسسات ومنظمات قومية ذات طبيعة تنسيقية أو تخطيطية (كما هو الحال الآن في عدد كبير من المؤسسات والمنظمات العربية) شريطة أن تتوافق الأقطار العربية بشكل جاد على اعطاء هذه الأطر فاعلية ومصداقية.

غير أنه يتوجب في جميع الحالات أن تدرس إمكانية التنمية المستقلة على مستوى الوطن العربي بالانطلاق من تفحص زوايا اربع. الزاوية الأولى هي حجم السوق. وهنا يتضح أن السوق العربية الاجمالية تتمتع بحجم كبير اذا ما تيسرت درجة أكبر من حرية الحركة للسلع والخدمات وللتبادل التجاري، وهو حجم يسمح بقيام منشآت انتاجية ضخمة لأغراض المنطقة العربية أولاً وللتصدير ثانياً. وليس من الضروري الدخول هنا في حوار حول أغراض الانتاج (بخاصة الصناعي منه): أهو للاحلال محل المستوردات أو للتصدير، فالمجال مفتوح، نظرياً وعملياً، لاعتماد تمازجات من هذين الغرضين تختلف باختلاف المنتوجات. على أننا نجد من الضروري التشديد على أهمية استهداف تلبية الحاجات الاساسية لجمهرة المواطنين كغرض مركزي قبل استهداف انتاج سلع وخدمات كمالية أو ترفية[17].

تتصل زاوية النظر الثانية بالتجارة الخارجية، والادبيات التي تتناول موضوع التبعية تركز على دور التجارة الخارجية في قيام حالة التبعية عبر اعتماد بلدان المحيط على بلدان المركز في حصولها على السلع المصنعة من الأخيرة وتصديرها للمواد الأولية لها (من زراعية ومنجمية). وكذلك فإن هذه الأدبيات في الوقت نفسه تشدد على دور التصدير في جني الموارد المالية اللازمة لعملية التنمية. أما البلدان العربية فتعتمد اعتماداً مفرطاً على بلدان المركز سواء بالنسبة للاستيراد أم للتصدير. ولهذا الاعتماد المفرط عدة جوانب خطيرة أبرزها: الانكشاف للعوامل الخارجية استيراداً وتصديراً على السواء؛ وتسرب القدرة الشرائية الضخم من البلدان العربية الى بلدان المركز، وبالتالي تقليص فرص الاستثمار الداخلي في قدرة انتاجية وطنية، وخضوع محتوى التجارة الخارجية (أي السلع الداخلة في التبادل التجاري الخارجي) لقرارات قوى الانتاج ومؤسسات الدعاية والترويج والشركات الدولية الكبيرة بالنسبة لما تدفع به هذه القوى والمؤسسات والشركات من سلع وخدمات الى أسواق البلدان العربية وما تستورده من اسواقها. كما يتصل ما نحن بصدده بمسألة إقامة مشاريع انتاجية في البلدان العربية بالاشتراك مع الشركات الدولية المتعددة الجنسية تستجيب في الأساس لما ترغب هذه الشركات في الترويج له من سلع، بما يرافق ذلك من توجيه خارجي المصدر لاستيراد السلع الرأسمالية والمواد الأولية والمهارات التقنية والادارية (وبالتالي، من خيارات تكنولوجية يكون القرار فيها

---

(١٦) سنتقدم بأمثلة حول هذه النقطة لاحقا في القسم الثالث من الورقة.

(١٧) من أجل دراسة متعمقة لمفهوم الحاجات الاساسية وسياستها، انظر:

Paul Streeten et al., *First Things First: Meeting Basic Human Needs in Developing Countries* (New York: Oxford Univ. Press for the World Bank, 1981).

للشركات الاجنبية)، وأخيراً بما يرافقه من تأثير خارجي في نمط التنمية الذي يتخذ مساراً يتعارض مع أولويات المجتمع ومصلحته سواء أكان هذا التعارض جسيماً أم محدوداً.

إذا جئنا نتقصى طبيعة التجارة العربية الخارجية، استيراداً وتصديراً ومحتوى، لوجدنا انها اتجهت في مسارات أوغلت في الابتعاد عن متطلبات التنمية المستقلة واشتراطاتها خلال حقب الاستقلال وبخاصة في الحقبة النفطية ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢، بحيث ازداد الانكشاف العربي للعالم الخارجي وتفاقم الاعتماد عليه على حساب القدرات الانتاجية العربية من قائمة او احتمالية. ويتضح الانكشاف والاعتماد في أجلى مظاهرهما بالنسبة للسلع الغذائية حيث أصبح الوطن العربي يستورد ما يربو عن نصف حاجاته من الأغذية (ومعظم الاستيراد من بلدان صناعية غربية)، في حين يستطيع هو أن يفي بجميع حاجاته اذا قام بتنمية طاقته الانتاجية ضمن اطار من التعاون والتكامل ـ مما سنعود اليه في القسم الثالث التالي ـ وكذلك يستورد الوطن العربي كميات ضخمة من السلع المصنعة قسم مرموق منها يمكن انتاجه حالياً في الوطن العربي نفسه بما هو متيسر له من قدرات انتاجية بشرية ومؤسسية ومادية، وقسم آخر يمكن إنتاجه في المدى المتوسط اذا حسن تطوير هذه القدرات وتعبئتها واستخدامها. وما ينطبق على السلع، من زراعية ومصنعة، ينطبق على الخدمات المستوردة التي تشكل نسبة كبيرة من المستوردات عامة، والتي يمكن احلال خدمات منتجة عربياً محل قسم كبير منها.

أما المصدرات فبمقدور الوطن العربي زيادة حجمها وذلك بتوسيع قاعدة الانتاج وتحسين نوعيته، مما يوفر للأقطار المصدرة موارد مالية متزايدة يمكن استخدامها في عملية التنمية. وبالتالي، يمكن الخروج بالاستنتاج العام ان التجارة الخارجية التي تشكل الآن نزفاً اقتصادياً بسبب ضخامة الاستيراد وتواضع التصدير (عدا النفط والغاز اللذين كانا يشكلان معاً نحو ٩٠ بالمائة من اجمالي التصدير العربي في مطلع الثمانينات)، يمكن أن تصبح أحد أعمدة التنمية المستقلة اذا اعتمدت المنطقة العربية السياسات الملائمة لتنمية قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات (بخاصة تلك الفروع التي تدعم التنمية كالنقل والمواصلات والتخزين. . . الخ).

زاوية النظر الثالثة هي التكنولوجيا، وهنا نجد أنفسنا أمام عائق رئيسي وحرج في وجه التنمية المستقلة اذا استمر اعتماد السياسات الحالية التي من شأنها في معظمها تثبيت التبعية الحالية، ولكننا نجد أنفسنا بالمقابل أمام مفتاح أساسي لهذا العائق اذا انتقل الوطن العربي الى اعتماد سياسات جديدة من شأنها إقامة القاعدة العلمية ـ التكنولوجية الملائمة في خدمة التنمية المستقلة. أما اعتماد سياسات جديدة ايجابية فليس بالأمر المستحيل وإن اكتنفته صعاب عملية، ذلك أن القدرات العلمية والتكنولوجية والهندسية المتوافرة في الوطن العربي أكثر غزارة بكثير مما هو مستخدم، مما يجعل من الممكن بالتالي الاقتصاد الملموس بما يستورد من تكنولوجيا صلبة وطرية.

زاوية النظرة الرابعة والأخيرة التي سنتفحص منها مكان الانطلاق بعملية التنمية العربية المستقلة هي الموارد المالية. وقد كان شح هذه الموارد تاريخياً في الوطن العربي كما في

سـواه من مناطق العـالم الثالث قيـداً خانقـاً للتنمية، وكـان تدفق المـوارد من بلدان المركـز الصناعيـة عـاملاً من عـوامل قيـام حالـة التبعية. غـير أن وجود النفط والغـاز بغزارة في الـوطن العربي والقدرة على تصديرهما بكميات مرموقة (حتى بعد دخول قطاع النفط بأزمته الـراهنة منـذ عام ١٩٨٢)، وبـالتالي، القـدرة على جني عـائدت ضخمـة نسبياً، افسـح المجال بـدءاً من حقبة السبعينات للبلدان العربية المصدرة للنفط لتوجه مـوارد ماليـة كبيرة للتنميـة، كما سمـح لهذه البلدان بتحريك تدفقات مالية ذات شأن للبلدان غير النفـطية لـلاستخدام الانمـائي. أي أن المورد الهايدروكاربوني بما ولده من مورد مالي مكّن الاقطار العربية من كسر القيد المالي الناجم عن التخلف والتبعية، وأحدث فيه ثغرة كبيرة بمعايير البلدان النامية المماثلة. ولا ريب أن هذا التـطور عامـل مساعـد في إمكان النهـوض بتنمية مستقلة التمـويل الى مـدى بعيـد، حتى في ظروف الازمة التي يمر بها قطاع النفط حالياً.

بعـد هذا كله، يبـدو لي أن هناك ستـة اشتراطـات ضرورية، اذا استـوفيت معاً ضمن اطار «تفاعل مركب» لا مجرد جمع بسيط لها، تصبح أيضاً كافيـة للانـطلاق العربي نحـو تنمية مستقلة أساساً، أو معتمدة أساساً على الذات، وهي التالية:

أ ـ ادراك خطورة وخطر التنميـة التابعـة (وهي عكس التنمية المستقلة) بكـل جوانبهـا الحضارية والفكرية والثقافية، والسياسية ـ العسكرية، والاجتماعية ـ السلوكية، والاقتصادية، والتكنولوجية. وهذا الادراك ينبغي أن يتكون بشكل عميق ومكثف لدى القيادات في الحقول والجوانب التي عددناها للتو، وكذلك لدى المواطنين الـواعين عـلى نطاق واسـع، مما يتـطلب جهداً تثقيفياً شاملاً ومتصلاً ومكثفاً تقوم به القوى القادرة على استكشاف ابعـاد خطر التنميـة التابعة ودلالاتها (وسنتناول دور هذه القوى في القسم الاخير من الورقة). ونضيف لمزيـد من التـوضيح ضرورة الادراك لـوجود مصـالح وقـوى داخلية ضـالعة مـع القوى الخـارجية ذات المصلحة في استمرار التنمية التابعة بما يرافقها من تشوهات ونقائص على مختلف الأصعدة.

ب ـ مقابل الاشتراط السابق، الذي لا يعدو أن يكـون سلبياً (أو عـلى الأقل محـدوداً) بطبيعته، فـإن الاشتراط الثـاني ايجابي وهـو إدراك إمكانيـة وجدوى وضرورة التنميـة المستقلة للمجتمـع ككل وللمـواطنين كـأفراد. وهنـا أيضاً فمن الضروري أن تجـري عمليـة التثقيف اللازمة لخلق الادراك الكثيف والمتسع لدى جميع القيادات المشار اليها سابقاً ولـدى المواطنـين بشكل عام. وكذلك من الضروري مجـابهة المصـالح والقـوى الداخليـة الضالعـة مع القـوى الخارجية في تحالف شرس غرضه ايقاف أو إحباط التوجه صوب التنمية المستقلة. باختصـار، فإن الاشتراط الذي نحن بصدده يقـول بأن المـوقف السياسي النضـالي ضد التبعيـة هو أبعـد المقررات أثراً في تـوفير القـدرة على الانـطلاق صوب التنميـة المستقلة، وبفضله يصبح السـير باتجاه هذه التنمية مطلباً عاماً يشكل ضغطاً سياسياً وفكرياً واقتصادياً.

ج ـ من اجل انطلاق مسـيرة التنمية المستقلة، وجـوب استلهام الـذات العربية وتجنيـد القدرات العربية من قائمة واحتمالية، والتفلت من سيطرة «النرجسية الغربية» التي تعمل على

اقناعنا بأن النموذج الغربي هو النموذج الوحيد الجدير بالتقليد والتمثل. وينبغي أن يقوم استلهام الذات العربية على أساس تمازج عضوي حي نتيجة حوار جدلي بين قيم التراث والأصالة الأساسية من جهة، ومتطلبات المعاصرة من مفاهيم وأفكار وصيغ تنظيم وعمل من جهة أخرى.

د ـ القبول بالتضحيات التي تترتب على السعي الجاد والنضال المتصل من اجل التنمية المستقلة. وكلما اتخذ هذا النضال شكلاً منظماً على قاعدة من الفطنة والتعمق والنَفَس الطويل كلما كان حظه بالنجاح أفضل وأكثر مدعاة للاطمئنان.

هـ ـ وجود قاعدة وافية، قائمة واحتمالية، من القوى البشرية والموارد المادية التي يمكن بفضلها تنويع الاقتصاد وتحسين ادائه. إن هذه القاعدة التي تشكل ما سميناه «الحد الحرج» من الطاقات والموارد لا تتوافر إلا على المستوى القومي، ولذلك، فإن التعاون العربي المنسق ـ وهو الصيغة الأكثر تواضعاً لتجميع الطاقات والموارد وتفاعلها ـ أمر لا بد منه لتوافر هذا الحد الحرج. وبالطبع تصبح الصورة أكثر اشراقاً كلما اقترب العرب من الاندماج القائم على أساس موقف نفسي وسياسي صلب داعم لعملية استخدام الطاقات والموارد لأغراض قومية الى جانب الأغراض القطرية. ويستتبع الاشتراط الذي نحن بصدده وجوب وجود فهم علمي وموضوعي للقدرة الذاتية وكذلك للمعوقات التي تعترض مسيرة التنمية المستقلة ولكيفية التغلب عليها.

من الواجب الاعتراف ما دمنا في سياق اشتراط الانطلاق بالمسيرة الوحدوية كأحد المقررات الأساسية لانطلاق التنمية المستقلة، بأن تفاوت المستويات بين الأقطار العربية يشكل عائقاً ضخماً أمام القدرة على تلبية الاشتراطات الضرورية للسير نحو التنمية المستقلة بخاصة اشتراط الوحدة أو الاندماج. ومع أن بالامكان القول إن التفاوت هو شكل من أشكال التنوع، وإن التنوع يوفر مجالاً أوسع للتكامل، وان التكامل أمر مرغوب فيه، إلا أن الصدق يتطلب قبول المقولة بأن قدرة الاقطار المختلفة على تلبية الاشتراطات، وكذلك على العطاء والمساهمة في عملية التنمية القومية المستقلة، تتفاوت تفاوتاً واسعاً، بل ان بعض الاقطار يعاني من نقاط ضعف تشكل في حجمها ونوعيتها عبئاً ضاغطاً يؤخر العملية. كل هذا صحيح، لكن أيضاً يشكل تحدياً ينبغي قبوله والتصدي له لكي تؤدي مسيرة التنمية القومية في ذاتها إلى إزالة نقاط الضعف واحدة بعد الأخرى لتصبح الأقطار التي تشكو من نقاط الضعف هذه بالتالي قادرة على العطاء والمساهمة الايجابية في المسيرة. وعلى أي حال فضمن كل قطر بمفرده تتفاوت المناطق في معطياتها وقدراتها، لكن الضعيف والمحروم من بينها يفيد من أي جهد يبذل لنهوض القطر بأكمله بعملية التنمية، فتتبدل الصورة تبدلاً جذرياً بعد وقت يقصر أو يطول. ثم ان تفاوت مستوى المناطق داخل قطر ما لا يشكل مبرراً لانفصالها الواحدة عن الأخرى، والمنطق ذاته ينطبق على المجموعة العربية من الأقطار من المنظور القومي.

أما وقد أشرنا إلى التباين والتفاوت وهو الجانب السلبي من الموضوع، فإننا مدعوون

لتسجيل وجود أرضية واسعة مشتركة، وملامح ومعطيات مشتركة متعددة وذات شأن، من ثقافية وسياسية واقتصادية، وتاريخ مشترك ومصير مشترك، وهي كلها عوامل تضغط في اتجاه العمل العربي المشترك بل الموحد من أجل الخلاص من التنمية التابعة ونشدان التنمية المستقلة، إلى جانب الاغراض القومية الأخرى الجديرة بالسعي المشترك.

و ـ أخيراً، التعاون مع المناطق والمجتمعات الأخرى في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية حيث تتوافر مواقف متشابهة بالنسبة للتنمية المستقلة، وكذلك التعاون مع العناصر التقدمية المستنيرة والملتزمة بالتحرر في البلدان الصناعية، في مجابهة العوامل والقوى التي تعمل على استمرار التبعية وإعاقة الانطلاق صوب التنمية المستقلة، وكذلك التعاون في دراسة تجارب مختلف المناطق والمجتمعات والافادة منها، والمشاركة الفاعلة في جهود ذات فائدة مشتركة لقضية التنمية المستقلة للفرقاء المعنيين ان في حقل الاقتصاد والتكنولوجيا أو في الحقل السياسي.

في ختام هذ القسم، ينبغي التأكيد انه حتى مع ارضاء جميع الاشتراطات السابقة، فإن النجاح في التوجه الجاد والفعال صوب التنمية المستقلة يظل مهمة قاسية وبطيئة، وتظل المسيرة معرضة لشتى انواع المخاطر التي تخلقها القوى الاستغلالية من خارجية وداخلية ضالعة معها، وهي القوى ذات المصلحة في استمرار روابط التبعية واحباط السعي التنموي المستقل. ولا بد إذن من نضال وطني وقومي ذكي وعنيد للتصدي لهذه القوى والمصالح، والتعاون مع البلدان غير العربية التي تشترك مع البلدان العربية بالاهداف والمواقف السياسية والاقتصادية، في محاولة التغلب على العراقيل التي تعترض سبيل التنمية المستقلة. ولا يفوتنا التحذير هنا أن الأمثلة المتيسرة لبلدان نجحت في تحقيق مقدار واسع في التنمية المستقلة في الحقب القليلة الماضية محدودة جداً، هذا مع التساهل في امتحان الانجاز بموجب المواصفات المعتمدة للتنمية المستقلة.

ثالثاً: كيف يمكن أن تتجسد التنمية المستقلة في الوطن العربي؟

انطلاقاً مما انتهى اليه القسم السابق من الورقة، يترتب البحث في كيفية تجسيد التنمية المستقلة في الوطن العربي. ويبدو أن ذلك يتم في نطاق ثلاثة عوالم: (١) عالم الرؤى أو التصورات والمفاهيم؛ (٢) عالم الخيارات والمواقف؛ (٣) عالم الفعل الذي يتشعب بدوره إلى سياسات الفعل ومخططاته وبرامجه وأدواته ومؤسساته. وكما سيتبين عند التعرف إلى صيغ التجسيد، فإن هناك قدراً من التداخل لا بد منه فيما بين عناصر العوالم وان كان يمكن الفصل بين العوالم مفهوماً ومضموناً.

إذا وسعنا زاوية الرؤية وجدنا أن التنمية المستقلة أي المعتمدة أساساً على الذات تتجسد بشكل عام في اتخاذ المواقف والقرارات الفكرية والسياسية والاقتصادية داخلياً، وبالنسبة للنظرة الى العالم، المنسجمة مع ارادة تحقيق تنمية مستقلة ومع سبل العمل الرشيد والفعال على هذا التحقيق. وهي تتجسد كذلك في العمل على اعادة تنظيم المجتمع وتعيين موقع السلطة فيه من أجل خدمة أغراضه الجوهرية. وهذا يتطلب بالمزيد من التحديد بلورة وتطبيق صيغ ديمقراطية للحكم والمشاركة السياسية الشعبية، والتحرك صوب الوحدة العربية بخطى ثابتة، وتوفير المقدار الأوسع الممكن من العدالة الاجتماعية. ولكي تكون هذه التبدلات مطلوبة وممكنة لا بد من اجراء تحولات عميقة وجوهرية وحاسمة في نظم التربية (بمعناها المجتمعي) لتبديل قيمها بحيث تلائم المجتمع المنشود. وبالطبع، فإن هذه «المطلوبات» تظل امنيات طوباوية ما لم تتوافر لها الارادة الشعبية المناضلة والقيادات الملتزمة بوعي وتصميم، على أنني سأتناول هذه المسألة في القسم الرابع والأخير من هذه الورقة.

أما في حقل الاقتصاد، فتتجسد التنمية المستقلة المعتمدة على الذات في بلورة تصورات مشتركة على الأقل بين الاقطار العربية للرؤية والأهداف الانمائية. وانني وإن لم أكن في هذا المقام سأحاول تحديد عناصر الرؤية والأهداف، إلا انني أرى من الواجب التأكيد على أن يأخذ راسموها بالاعتبار، في الدرجة الأولى، الحاجات والمصالح الشعبية، لا بموجب تصورهم الذاتي لها فحسب، بل أساساً وبشكل أعمق التعبير الشعبي عنها. فالقيادات السياسية الاقتصادية والفكرية والادارية مدعوة للتعلم من الشعب، بريفه وحضره وبشكل خاص، بالعناصر الأكثر حرماناً فيه، كما هي مدعوة للتحسس بآلام الشعب وآماله، إذا كان للتنمية المنشودة أن تكون سليمة وقادرة على تجسيد الاستقلالية في أحد جوانب معناها الصحيح. فلا يمكن أن تتحقق التنمية المعتمدة على الذات على يد شعب يقع معظم ابنائه تحت عبء الحرمان والتمييز والظلم الاجتماعي والسياسي، وبمعزل عن مصلحة وارادة هؤلاء المحرومين.

عند الانتقال الى مزيد من التخصيص في مجال الاقتصاد نرى أن التنمية المستقلة تتجسد في تلك السياسات والاستراتيجيات الكلية والقطاعية، وفي البرامج القطاعية وما دون القطاعية التي تستطيع، متى بلورت ضمن الاطار العام الذي رسمته الورقة فيما سبق، ووضعت موضع التنفيذ الذي يحظى بالتزام جماهيري ومؤسسي واسع فاعل، أن تترجم متطلبات عملية التنمية المستقلة بمختلف جوانب معناها. ولمزيد من التحديد، فإن تشديداً واضحاً قوياً ينبغي أن يوضع عند رسم السياسات والاستراتيجيات والبرامج على مجالات العمل والتطوير التالية[١٨]:

---

(١٨) اعتمد الكاتب في اعداد هذه الفقرة الى حد ما على الوثيقة التالية: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، نحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك: الورقة الرئيسية العامة (تونس: الادارة، ١٩٨٠). وتعتبر هذه الوثيقة الدراسة الأم في مجموعة الوثائق البالغ عددها ٣١ والتي =

١ ـ تطوير القوى البشرية وفق فلسفة ومضامين ومناهج تربوية تمر بتحولات جذرية وجوهرية تجعل التربية تليق بالانسان العربي وبقدراته المتفتحة والكمينة، وتقدر على تلبية حاجاته ومصلحته في مجتمع سليم، منتج ومبدع، في مناخ علمي وبحثي واختباري غير ملوث يوفر الوسائل والفرص لاكتساب القدرات العلمية من نظرية وتطبيقية ويشجع على الابداع والعطاء. وكذلك الحفاظ على الطاقات المتيسرة وتنميتها وتوسيع نطاقها، واجتذاب الطاقات التي نزحت وتحولت مساهماتها لمجتمعات غير عربية. أخيراً، ينبغي ألا يفهم من التشديد على الجانب العلمي تجاهل شأن التدريب المهني والفني حيث تعاني المنطقة العربية من نقص فادح في المهارات كما ونوعاً حتى مع أخذ الحاجات الحالية بالاعتبار. وتتسع الفجوة كثيراً إذا ما أخذت بالاعتبار طموحات المستقبل في سياق التنمية المستقلة[١٩].

٢ ـ العمل على اكتساب القدرة التكنولوجية الذاتية الفعالة والملائمة. هذا يعني عدم الانزلاق في التقليد التكنولوجي والاقتباس والاستيراد غير المتبصر للتكنولوجيا من صلبة وطرية، وعدم الانسياق وراء نمط التبدل التكنولوجي الصناعي في البلدان الغربية الذي يتميز بهدر مخيف للطاقات والموارد بسبب تطوير وصنع سلع وأدوات[٢٠] لا تلبي حاجة أو رغبة حقيقية وأصيلة، وإنما يتم تطويرها وانتاجها بدافع الربح الخاص لدى الشركات الكبرى المتعددة الجنسية، التي تخلق الرغبة اصطناعياً بوسائل الاعلان. ثم تحولها الى تصور لحاجة، وبالتالي إلى طلب فعال[٢١]، وعدم الانسياق وراء الوهم المضلل بأن استيراد التكنولوجيا يعني «نقل التكنولوجيا». وكما هو الحال بالنسبة لتطوير القوى البشرية العربية، هنا أيضاً من الضروري الإدراك بأن عملية اكتساب القدرة التكنولوجية الذاتية ومن ثم تطويرها بالابداع الذاتي، تتحقق بصورة أسرع إذا ما اعتمدت الاقطار العربية مقاربة قومية نشطة إلى جانب المقاربات القطرية مع الاتساق والانسجام بينها.

٣ ـ العمل على تطوير الريف وخدمة حاجاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، وإقامة البنى التحتية الهيكلية التي تلزمه من مادية واجتماعية، وبفضل ذلك تنويع انتاجه وتحسين ادائه، وبالتالي، تحقيق دنو سريع من ضمان الأمن الغذائي العربي وتخفيف حدة التبعية الغذائية لعدد صغير من بلدان العالم الصناعي التي تصدر للوطن العربي

= قدمتها الأمانة العامة الى: مؤتمر القمة العربي الحادي عشر، عمان، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠. وقد تولى الكاتب الحالي مهمة التنسيق والتحرير في إعداد هذه الدراسات وأعد الوثيقة المشار اليها أعلاه.

(١٩) انظر في هذا الصدد: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، **دراسة حول تنمية الموارد البشرية والقوى العاملة في المنطقة العربية** (الكويت: الصندوق، ١٩٧٨)، القسم الثالث: «تنمية القوى العاملة».

(٢٠) بمعنى Gadgets.

(٢١) من أبرز المؤلفات التي تتناول الموضوع العام الذي هو «تكلفة النمو الاقتصادي» أو بالأحرى التكاليف الاجتماعية التي تترتب على الانبهار بالنمو الاقتصادي، انظر:

E.J. Mishan, *The Costs of Economic Growth* (London: Penguin Books, 1969).

القسم الأكبر من مستورداته الغذائية الضخمة والمتزايدة. وقد أثبتت الدراسات أن بمقدور الوطن العربي تحقيق ما يقرب من الاكتفاء الذاتي الغذائي ان هو حاول ذلك بتصميم[٢٢]. ونضيف أن المشاركة في الجهد المطلوب ينبغي أن تتم بين الاقطار ذات المعطيات الفضلى للتنمية الزراعية، كالسودان والعراق وسورية والمغرب مثلاً، إلى جانب الاقطار ذات القدرة التمويلية كأقطار الخليج العربي مثلاً.

٤ ـ تطوير الصناعة الهندسية الأساسية والتقدم نحو التصنيع بمعناه الشامل أي المتضمن قيام عقلانية صناعية تعتمد العلم والبحث والاحتساب الرشيد، والريادة الصناعية، والتدريب الملائم، والتخطيط المتماسك، كجزء أساسي من قاعدة التصنيع الضرورية. وإلى جانب الصناعة الهندسية وهي القاعدة الأساسية التقليدية، وجوب الالتفات الجاد إلى رمز الصناعات المستقبلية التي تعتبر الآن أنها «ثورة صناعية جديدة»، وهي مستخدم كثيف للعلم أكثر منها نسبياً لرأس المال المستثمر وللمعدات الضخمة الثقيلة. ومع أن الوطن العربي بقاعدته العلمية والتكنولوجية الحالية لا يستطيع النهوض بالصناعات الجديدة (كالهندسة الحيوية وتكنولوجيا المواد والطاقة من الكتل الحيوية والخلايا الشمسية)، إلا أنه لن يعجز، إن اقترن جهده بالتصميم وبتعبئة المهارات البشرية العربية المتيسرة في الوطن العربي وخارجه، عن إقامة القاعدة المطلوبة[٢٣]. وهنا أيضاً فالعمل العربي المشترك كفيل بأن يدعم العمل القطري ويتفاعل معه من أجل قيام هذه القاعدة، التي على أساسها يمكن ولوج صناعات معينة تسمح بمزيد من التخصص والتكامل فيما بين الاقطار العربية.

٥ ـ تطوير البنى الهيكلية التحتية، قطرياً وفيما بين الأقطار عبر قطاع العمل العربي المشترك، والتنسيق حيث يمكن بين ما هو قائم من بنى، وذلك لتوفير مقدار واسع ونوعية أفضل من خدمات هذه البنى للأنشطة الممتدة عبر الاقطار وداخلها. والقطاع الأبرز داخل البنى التحتية هو النقل والمواصلات والاتصالات.

٦ ـ تطوير سياسات هايدروكاربونية من شأنها أن تحقق توازناً عاماً بين عدد من المرغوبات قد تبدو متناقضة فيما بينها في بعض أوجهها، في مثل حقول التسعير وحجم الانتاج والتصدير والاستهلاك الداخلي، والحفاظ على الموارد، وجني العائدات واستخداماتها داخلياً

---

(٢٢) ظهر عدد كبير من الدراسات العربية حول موضوع الامن الغذائي العربي وأزمته، وقد ساهم في هذا المجال بصورة خاصة: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية.

(٢٣) اعدت مجموعة من الخبراء العرب بتكليف من المنظمة العربية للتنمية الصناعية، دراسة حول **التنمية الصناعية العربية والعلاقات الاقتصادية الدولية**، قدمت الى: المؤتمر الرابع لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، فيينا، آب/ اغسطس ١٩٨٤. وقد انجزت الدراسة في آذار/ مارس ١٩٨٤، وقام كاتب الورقة الحالية بتنسيق المشروع والتحرير الى جانب اعداد اثنين من الفصول التسعة. والدراسة تغطي الجوانب الرئيسية في التنمية الصناعية من زاوية العلاقات الاقتصادية الدولية.

وخارجياً . . . الخ. ويزيد مسألة تحقيق التوازن والاتساق في السياسات العربية تعقيداً عاملان اضافيان هما: أولاً، عدم وجود فهم مشترك في معظم الحالات للمصلحة القطرية الحقيقية بالنسبة لكل من المسائل والقضايا ذات الصلة، وعدم الاستعداد لرؤية هذه المصلحة ضمن اطار أوسع يأخذ بالاعتبار المصلحة العربية المشتركة في الأمد الطويل؛ وثانياً، هبوط مكانة النفط نسبياً بين مختلف مصادر الطاقة منذ أوائل الثمانينات، وهبوط مكانة النفط العربي اطلاقاً ونسبياً بين مختلف النفوط العالمية، مما يضيق فسحة الحركة للمنتجين والمصدرين العرب[٢٤]. وأخيراً، لا ننسى في سياق السياسات الهايدروكاربونية العلاقة بين النفط والوحدة العربية[٢٥] ـ وهي علاقة ساد بعض الاعتقاد أنها تتحرك في مسار ايجابي، في حين اتضح بسرعة كيف أن للعلاقة مساراً سلبياً أيضاً لعله أقوى أثراً في النهاية.

٧ ـ تطوير الاداء الاقتصادي ورفع مستواه وانتاجه ومن ثم ترشيد استخدام الناتج القومي القطري واجمالي النواتج القومية لأقطار الوطن العربي، بحيث تزداد الموارد المالية المتيسرة للادخار والاستهلاك، وترشيد استخدام هذه الموارد النفطية منها والأخرى ـ إلى جانب تسريع التجهيز الانتاجي ـ بحيث تعظم حصة التثمير الانتاجي وتقوى دورة الانتاج. وينبغي التشديد في سياق الاشارة الى الموارد المالية على أهمية شد الاحزمة التي يمكن شدها ـ أي أحزمة الموسرين العرب، وأحزمة البلدان العربية بالنسبة للإنفاق غير المنتج والهدر في الانفاق والبلبلة في الأولويات ـ من أجل توفير مزيد من الموارد الاستثمارية. وفي هذا المجال الواسع تبرز ضرورة التعاون في مجالات التخطيط والتمويل، والتبادل التجاري، وانتقال القوى العاملة عبر المنطقة العربية.

٨ ـ المجال الأخير الذي يشمله البحث لتجسيد التنمية المستقلة يقع في حيز سياسات التجارة الخارجية. ويتطلب الأمر هنا توجيه مزيد من الاهتمام للانتاج والاسواق العربية بحيث يوفر الانتاج مقداراً أكبر من السلع والخدمات المطلوبة في الاقتصاد العربي، كما توفر الاسواق العربية مجالاً متسعاً لتصريف السلع والخدمات المنتجة. وبالتالي يخف الاعتماد على الاستيراد في تيسير السلع والخدمات، وعلى التصدير كمنفذ لتصريف السلع والخدمات المنتجة عربياً. ويصبح الاقتصاد العربي مركز الثقل في العمليتين. وبهذا يتضاءل التسرب المخيف وغير المبرر للقدرة الشرائية العربية إلى الخارج وما يشكله هذا التسرب من حفز للانتاج الاجنبي على

---

(٢٤) انظر ليوسف صايغ: **سياسات النفط العربي في السبعينات: فرصة ومسؤولية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣)، (الأصل باللغة الانكليزية)، و «أزمة النفط الراهنة ومستقبل الاقتصادات العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٥٩ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤)، ص ١٥ ـ ٢٩. وقد نشر هذا البحث أيضا بالانكليزية في مجلة: *Third World Quartely* (London), vol. 6, no. 1 (1984).

(٢٥) من أجل دراسة تتناول علاقة النفط بالوحدة العربية، انظر: محمود عبد الفضيل، **النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية**، ط ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)

حساب الانتاج العربي، كما تقوى القدرة على الاهتمام بحاجات المستهلك والمستثمر العربي في سعيه إلى الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية والتثميرية من داخل الاقتصاد العربي بدلاً من تلهف هذا الاقتصاد لتصدير السلع والخدمات اياها، ودخوله في كثير من الارتباطات مع الشركات المتعددة الجنسية لتشجيع التصدير عبرها على الرغم من ازدياد التبعية لها.

كخاتمة لهذا القسم من الورقة لسنا بحاجة لأكثر من أن نبين أن اتساع طيف الحقول التي تناولها هذا القسم كمواقع أساسية لتجسيد التنمية المستقلة، وامتداد هذه الحقول من الانسان العربي نفسه إلى بيئته وموارده وأنشطته ومؤسساته، ومن رؤيته للتنمية ومفاهيمها وأهدافها، إلى المواقف التي يتوجب عليه اتخاذها والخيارات التي يترتب عليه المفاضلة بينها، وصيغ الفعل بسياسته ومخططاته وبرامجه، إن ذلك كله يدلل على ضرورة وإلحاح التنمية المستقلة وكذلك على صعوبة تحقيقها. إن تبدلاً عاماً في المجتمع يمكن من اجراء التبدلات الجزئية التي عددنا أبرزها، لا يمكن إلا أن يمثل جهداً نضالياً جوهرياً يمتد ليشمل المجتمع بأسره: بجماهيره وتنظيمه ومؤسساته وقياداته على الجبهة العريضة التي تضم القيم والفكر والثقافة، إلى السياسة والاجتماع، إلى الاقتصاد والتكنولوجيا[٢٦]. ما هي إذن، دينامية وآلية التنمية المستقلة في الوطن العربي، وما هي القوى المطالبة بأن تنهض بمسؤوليتها وأن تجسدها عملياً؟ هذا هو السؤال الذي تحاول الورقة الاجابة عنه في القسم الرابع والأخير منها.

رابعاً: كيف يمكن أن تكون دينامية وآلية التنمية العربية المستقلة، ومن ينهض بها؟

تتكون دينامية التنمية المستقلة من عنصرين أساسيين هما: عنصر الرؤية أو التصور، وعنصر الفعل، ومن الضروري التشديد أن هذا التقسيم ما هو إلا محاولة مفهومية وتفسيرية تيسر التحليل، لأن العنصرين يتشابكان ويتفاعلان بشكل جدلي نشيط ودقيق، إذ يغني كل منها الآخر وينجم عن ذلك ارتقاؤهما معاً من نقطة إلى أخرى في مسار الدينامية، كما سيتضح بعد شيء من التفصيل في طبيعتهما.

يتضمن عنصر الرؤية أو التصور، **أولاً**: القدرة لدى «قوى التغيير» ـ التي سنعين هويتها لاحقاً ـ على ادراك طبيعة الاشكالية التي تجابه المجتمع العربي في سياق التنمية، التي هي في الاساس قضية تشوه عميق في الموقف القومي والسياسي يولد تشوها خطيراً في التنمية الحالية، وارتهان لامتدادات الاستعمار بصيغه الامبريالية الجديدة (في الحقول الفكرية

(٢٦) انظر لصلته بموضوع الورقة الحالية بخاصة قسميها الثاني والثالث: ابراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: جامعة الأمم المتحدة، مشروع المستقبلات البديلة، ١٩٨٢)

والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية) المتحالفة مع قوى ومصالح عربية داخلية ذات توجه مشابه؛ **ثانياً**: يتضمن هذا العنصر القدرة لدى قوى التغيير على ادراك وجوب نشدان التنمية المستقلة، ادراكاً ينطلق بدوره من ادراك خطر استمرار التنمية التابعة بتشوهاتها وقصورها: وادراك امكان وجدوى التنمية المستقلة كبديل ذي مصداقية؛ وهو يضمن، **ثالثاً**: القدرة لدى قوى التغيير على بلورة فلسفة التحرر الضرورية للتصدي للتنمية التابعة وللقوى الداعمة لها، وعلى تحديد الموقف القومي السياسي الضروري للتصدي، وعلى رسم السياسات وصياغة الاستراتيجيات، ووضع البرامج، وتطوير صيغ التنظيم السياسي والاقتصادي، اللازمة كلها للعمل على التصدي من جهة، وعلى التحرك صوب التنمية المستقلة من جهة أخرى، بتحريك المجتمع بنضالية واستمرارية وفاعلية.

يتضح من تعداد ما يتضمنه عنصر الرؤية أو التصور ما لهذا العنصر من موقع مركزي في نشدان التنمية المستقلة. كما يتضح تداخله وتفاعله مع العنصر الثاني في الدينامية الذي هو عنصر الفعل أي ترجمة التصور إلى فعل. فالترجمة بدورها لا بد لها أن تتضمن، **أولاً**: القدرة على تنظيم المواطنين سياسياً واجتماعياً واقتصادياً (أو على الاقل اولئك المواطنين الشديدي التحسس بمصلحة المجتمع وتطلعاته، وبآلامه وقدراته، والمستعدين للالتزام بواجبات المشاركة السياسية)؛ وتتضمن، **ثانياً**: النضال الواعي والهادف من أجل الخلاص من التبعية والسعي إلى التنمية المستقلة إلى أقصى مدى ممكن، مع الاستعداد لتحمل التضحيات التي قد يتطلبها هذا النضال الذي قد يمتد إلى فترة طويلة. ويبدو جلياً من هذا التعريف المقتضب لعنصري التصور والفعل أنهما يرتبطان عضوياً فيما بينهما بعلاقة تفاعل جدلي، إذ ان التصور يعين محتوى الفعل وصيغه ومساره، كما أن الفعل بدوره يغذي التصور ويعدله ويكيفه في ضوء الممارسة والتجربة، وعبر النضال. وتستمر عملية التفاعل هذه أخذاً وعطاء مفسحة في ارتقاء كل من التصور والفعل كلما تمت دورة جديدة من هذا التفاعل الجدلي[٢٧].

أما آلية التنمية المستقلة فلا بد أن تكون أكثر اتساعاً بكثير من آلية التنمية التقليدية المألوفة، ذلك أن آلية التنمية الاقتصادية تقتصر على صانعي القرار السياسي ـ الاقتصادي، وهم قلة، والمخططين الاقتصاديين، والقائمين بالنشاط الاقتصادي في القطاع العام. أما القطاع الخاص فقلما يترك له حيز واف بشكل عادل يوفر لقدراته الريادية ولمبادراته مجال الحركة المنتجة. وعلى أي حال، فإن بقية القوى الفاعلة في المجتمع ـ داخل نطاق الاقتصاد وخارجه ـ تظل غالباً خارج عملية القرار والتأثير المباشر في التنمية، وإن كان لها دور مباشر، فإنه قلما يكون أكثر من هامشي. أما مواقف وطلبات جماهير الريف والمدن فليس لها نفوذ يسمح لصوتها بأن يسمع اطلاقاً.

تشمل آلية التنمية المستقلة في جانبها الداخلي (أي داخل الوطن العربي ثلاث فئات

(٢٧) لعل مصطلح Praxis بالانكليزية يعبر تعبيراً وافياً عن صلة الفعل بالتصور (أو بالنظرية).

واسعـة في المجتمع هي: (١) المثقفـون؛ (٢) القيادات؛ (٣) المـواطنون المسيسـون المعنيـون بالهموم المجتمعية. وسنبحث باقتضاب دور كل من هذه الفئات ثم نشير الى تحركها معاً كآلية واحدة.

١ ـ نعني بالفئة الأولى المثقفين الملتزمين، خارج الأطر المؤسسيـة، ذوي التوجـه التقدمي، الـذين يعنون بقضـايا التحـرر واستقلاليـة التنمية والشؤون المجتمعية بشكل عـام. ومع أن للمثقفين دوراً توجيهياً وتثقيفياً مركزيـاً، إلا أن هذا الـدور يتعرض لفقـدان الكثير من شـأنه بسبب حدة الصراعات الفكرية والتشبث بالمواقف المطلقة عـلى حساب التـوافق حول قـواعد مشتركة وأهداف ومحاور فكرية ومسارات أساسية مشتركة.

٢ ـ تشمل الفئة الثانية القيـادات على أنـواعها المنضـوية والمنضبـطة ضمن الأطار المؤسسي والتنظيمي، ونعني هنا القيادات الثقافية والفكرية (في الجامعات والمجامـع العلمية... الـخ) والسياسية (داخـل نـظام الحكم وفي الاحـزاب) والاقتصـاديـة (في التجمعـات الاقتصـاديـة المختلفـة) والنقابيـة (من عمـاليـة ومهنية وطـلابية) والاعـلامية. وبـالطبـع، فإن أيـاً من هـذه القيادات لن تشكل جزءاً مؤثراً في آلية التنمية المستقلة ما لم تتميز بإدراك قوي وسليم لقضـايا المجتمع وهمومه ـ وفي موقع متقدم بينها قضية التنمية ـ وما لم تتميز بتماسك وتوافق حول محاور فكرية أساسية، وما لم تكن معبأة في خدمة مهامها.

٣ ـ أما المواطنون من خارج الفئتين السابقتين، فإنهم يشكلون القاعدة الـواسعـة الصلبـة (أو التي يمكن تصليبها) ذات التأثير الحرج بالنسبة للتنمية عبر المشاركة في التعبير عما ينبغي أن تنشـده من أهداف، والالـتزام بما تـرتبه من أعبـاء، والمساهمـة في خلق وعي جماهـيري واسع بمضمـون ودلالة التنميـة المستقلة، وفي تعبئة قـوى هؤلاء المواطنـين. والافضـل أن تتم هـذه التعبئة في أقنية تنظيمية سياسية واقتصادية واجتماعية لتكثيف المسيرة الانمائية وتوفير الضمانـات لاستمـراريتها. أقـول كل هـذا على الـرغم من أنه يعتقـد (خطأ) أن المـواطنـين «العـاديـين» يتميزون بمقدرا أكثر تواضعاً من الثقافة السياسية مما لدى الفئتين السـابقتي الذكـر، ذلك أنهم يعنون بالهموم المجتمعية عن طريق المعاناة المباشرة واليومية، ويسعون الى المشاركـة السياسيـة عندما تـتيسر لهم الفرصة.

عند هذه النقطة أرى من الضروري التوسع قليلاً بموضوع المشاركة ذلك أنها تثير ثلاثة تساؤلات أو شكوك: **الأول** يدور حول طبيعـة دور المشاركـة السياسيـة أو موقعهـا في حركيـة التنمية، **والثاني** يقول بعدم ضرورة المشـاركة (أو الـديمقراطيـة السياسيـة) لأغراض التنميـة، ويقـدم طرحـاً معاكسـاً مستشهداً بتجـربة الاتحـاد السوفيـاتي وبقية الانـظمة الاشـتراكية التي سجلت منجزات انمائية هامة على الرغم من غياب المشاركة السياسية الواسعة (وأحياناً تتخـذ الحجة صيغة تقول بالانجاز بسبب غياب المشاركة)، **والثالث** يقول بأنه ليس من الـواقعية في شيء في ظل المشاركة السياسية والديمقراطية أن يكون بمقدار السلطة السياسية (أو دوائر صنع الـرأي وتوجيهـه من مثقفين ورجـال اعلام وسـواهم) أن تطلب من الجـماهير التقشف الأستهـلاكي

وشد الأحزمة من أجل توفير مزيد من الموارد للاستثمار الانمائي، بعد أن جرت تعبئة هذه الجماهير طيلة الحقب الثلاث الماضية عبر الوعود السخية بتوفير المزيد من السلع والخدمات الاستهلاكية لها. وبالتالي، فإن حريتها في اتخاذ المواقف في ظل الديمقراطية تؤدي حتماً إلى رفضها للالتزام بموجبات التقشف.

هذه تساؤلات وشكوك وجيهة، وسأحاول باقتضاب تناولها لما للمشاركة السياسية من وزن ودور في رأيي في دينامية التنمية وآلياتها. وهكذا، فبالنسبة للتساؤل الأول حول حرية المشاركة «والتعبير الديمقراطي وقدرة المواطنين على ممارسة حقوقهم السياسية الاساسية بوحي من ضميرهم ومصلحتهم» ودور هذه الحرية في مسيرة التنمية، فدون هذه القدرة[٢٨] «لا يمكن قيام المواطنين بالمشاركة السياسية، وبدون القدرة على المشاركة لا يمكن للمواطنين المفاضلة بحرية ووعي واستقلالية بين الخيارات الاقتصادية المتاحة وطرق ووسائل بلوغها، وبالتالي اجراء مفاضلة صحيحة بين الاعباء والمردود المتوقع لكل من الخيارات. ويمكننا ان نجمل طبيعة الترابط بين التنمية والمشاركة التي تتيحها الحرية بالقول انه: حيث لا مشاركة لا تعبئة وطنية ولا التزام، وحيث لا التزام بالاغراض والجهود والاعباء التنموية، لا تنمية ثابتة الخطى. وينبغي أن نضيف انه حيث لا اشتراك بمكاسب التنمية ومردودها ضمن نمط مقبول من التوزيع، لا التزام فعال بالجهود والاعباء التنموية».

أما التساؤل الثاني فيلزم في تناوله اللجوء إلى التكهن من جهة، وإلى الاعتبارات القيمية من جهة أخرى، وهكذا يصح بالمقابل طرح التكهن الذي يمكن الدفاع عنه منطقياً، وإن لم يكن من الممكن دعمه استقرائياً، في أن الاتحاد السوفياتي كان على الارجح سيحقق منجزات انمائية أكثر شمولاً وعمقاً وأكثر ارضاء لمتطلبات ومصلحة جماهيره مما حقق لو تيسر لهذه الجماهير فسحة أكثر اتساعاً من المشاركة السياسية التي تحفز على المزيد من الالتزام بالجهود الانمائية. ومن ناحية الاعتبارات القيمية يصح أيضاً طرح التساؤل عما إذا كانت التنمية التي تتحقق في غياب قسم كبير من فرص المشاركة السياسية، ليست تنمية ينقصها عنصر أساسي هو عنصر الحرية وتحقيق المواطنين لجانب مهم من جوانب انسانيتهم هو ممارسة الخيار السياسي الواسع المدى.

وبالنسبة للتساؤل الثالث هناك أيضاً رد في شقين. الاول أن التنمية السليمة تفترض الالتفات أولاً وبشكل مركزي إلى تلبية الحاجات الجماهيرية الاساسية، وهذه تتصاعد كماً ونوعاً كلما تمت تلبية جيل أو مجموعة منها. وبالتالي، فإن في صلب هذه التنمية الالتفات المسؤول لحاجات الجماهير وليس وارداً بالتالي أن تنفر الجماهير من قبول التزامات التنمية إذا كانت المشاركة السياسية متيسرة لها، ما دامت مطالبها الحيوية متوافرة. أما الشق الثاني فهو أن معظم عبء التقشف الذي يتطلبه الجهد الانمائي وتعبئة الموارد ينبغي ويمكن أن يخطط بحيث يقع على الموسرين وابناء الطبقة الوسطى، وعلى الشركات، لا على فقراء المدن

(٢٨) اجزت لنفسي أن اقتبس من مقال لي بعنوان «التنمية العربية والمثلث الحرج،» المستقبل العربي، السنة ٥، العدد ٤١ (تموز / يوليو ١٩٨٢)، ص ١٣ - ١٤.

والريف. وعلى أي حال، فإنه من المطلوب أن ترافق الدعوة إلى التقشف عملية توعية واسعة توضح المكاسب التي تترتب على التنمية، وأن التنمية لا بد لها من موارد، وبالتالي، ان بعض التقشف في الامد القصير والمتوسط تبرره توقعات تحسن مستوى المعيشة في الامد الاطول.

بقي أن نضيف، بعد هذا الوقوف عند مسألة المشاركة السياسية، بعض الملاحظات حول تحرك آلية التنمية المستقلة بعناصرها المكونة، وضمن المجتمع الواسع، للنهوض بمهمة التنمية المستقلة. أولى هذه الملاحظات توضيحية، وهي أن التركيز على دور المثقفين لا يشكل موقفاً نخبوياً نرجسياً، أولاً لأن توصيف «المثقفين» كما ورد سابقاً يصون المفهوم من الاستئثار والاثرة؛ وثانياً لأن موقع المثقفين كما تحدده الآلية يؤكد على التفاعل المستمر ـ طرداً وعكساً ـ مع القيادات ومع المواطنين بشكل عام بحيث يجعلهم جزءاً أو جسراً موصلاً في آلية متكاملة.

الملاحظة الثانية تتصل بالتحولات الاجتماعية الواجب العمل على احداثها باتجاه الأغراض المجتمعية التي تتطلبها عملية التنمية المستقلة، وهي تحولات لكل من الفئات الثلاث التي عددناها دور في اطلاقها وتوجيهها. فمن الضروري أن يبين أن عملية التثقيف المجتمعي لا تكفي بمفردها بسبب تبعثر المواطنين، ويلزم أن تتم ضمن اطر مؤسسية وتنظيمية، كالاحزاب والنقابات والتعاونيات وما إليها، مما يوفر للعملية الاقنية والمسالك وييسر التعبير عن محتوى التثقيف والانضباط السلوكي بموجبه. والعمود الفقري لمحتوى التثقيف هو تعميق وتوسيع الادراك بالمهام المجتمعية المتصلة بالتنمية المستقلة والالتزام بها، وهو بالتالي ينطوي، ضمناً على الاقل، على بلورة موقف فكري وسياسي ينسجم معه نشدان التنمية المستقلة.

حتى الآن كنا نركز على التكوين الداخلي للآلية. وتنبغي الاشارة، كملاحظة ثالثة، إلى وجود جانب خارجي للآلية. بعض هذا الجانب هو ما يسمى في الفكر الانمائي المتصل بالموضوع «تعاون الجنوب ـ الجنوب» أي تعاون مناطق أو مجتمعات العالم الثالث فيما بينها لتيسير السعي صوب التنمية المستقلة. ويشمل هذا التعاون وافادة كل فريق من المساهمات الفكرية لدى الآخرين ومن تجاربهم ومن قدراتهم، وتنشيط التعامل الاقتصادي بين الفرقاء المعنيين. ونود هنا توسيع الجانب الخارجي للآلية ليشمل الافادة من المنظمات والمنابر الدولية حيث تنسجم رؤاها وسياستها وبرامجها مع مفهوم وحاجات التنمية المستقلة في الوطن العربي، إذ ان لدى هذه الهيئات امكانات يمكن أن تستخدم في المسيرة الانمائية. على أنه ينبغي الحرص في أن لا تنقلب المعادلة فتصبح الهيئات الدولية أداة تمييع للتصميم على استقلالية التنمية.

الملاحظة الرابعة تتصل بتعيين مسار أو تحرك الآلية بأكملها، ولعله صار واضحاً أن هذا التحرك ينطلق من الدور المركزي للمثقفين وتأثيرهم في القيادات من جهة، وفي المواطنين من جهة أخرى. أما النقلة التالية في التحرك فتعتمد طبيعتها وموعدها على نوع التأثير ونوع

التجاوب. وفي حال التأثير الملموس والايجابي ـ وهو ما ينبغي افتراضه كشرط لانطلاق التوجه صوب التنمية المستقلة ـ تنشأ أولاً حالة تفاعل ثنائي في الاتجاهين بين المثقفين والقيادات من جهة، وبينهم وبين المواطنين من جهة أخرى. لكن التطور الصحي لحالة التفاعل يؤدي إلى تفاعل متعدد الجوانب يشمل اضافة الى التفاعل الثنائي تفاعلاً بين القيادات والمواطنين. ومن شأن تطور كهذا إذا استمر أن يرتقي بالعلاقة بين مختلف الفرقاء عبر الممارسة، بحيث تغني الافكار والمواقف والتجارب لدى الفرقاء بعضها بعضاً، في مسار للتنمية يعد بسلامة التوجه والتحرك.

غير أن من الواجب التحذير بأن ما كنا بصدد عرضه بالنسبة لتحرك آلية التنمية المستقلة يمثل صيغة مثلى متفائلة. فليس هناك ما يضمن أن تحافظ كل من الفئات الثلاث على مواقفها وموقعها ودورها، أو أن يتحقق التفاعل الايجابي فيما بينها. وليس هناك ما يضمن ألا تفسد السلطة والنفوذ القيادات خلال وقت يطول أو يقصر، وإلا يضيع المثقفون مثاليتهم وتجردهم وصفاء نصحهم إذا ومتى بلغوا أروقة السلطة، والا تغيب الانانية أو المصلحة الفردية عن أعين المواطنين الاهداف والتطلعات المجتمعية التي كانت لديهم في مطلع عملية التفاعل. كل هذه النكسات ممكنة الحدوث وتؤدي إلى اجهاض الآمال بالتنمية المستقلة. ولعل الضمان الوحيد ـ إذا كان هناك من ضمان ـ هو الامل في أن يكون الوعي المتزايد بمزايا التنمية المستقلة بفضل التثقيف المجتمعي حافزاً على الاصرار على هذه التنمية، وأن يكون سعي المواطنين للحصول على الحريات الاساسية رادعاً للقيادات يمنعها من احباط الآمال بتنمية مستقلة، ومشجعاً للمثقفين يفسح أمامهم في التشبث بقناعاتهم في وجه «الترهيب والترغيب» السلطوي على السواء.

ويظل في النهاية من الواجب التأكيد بأن التحرك صوب التنمية العربية المستقلة مسألة نضال صعب وطويل ينبغي أن تجتمع حوله الارادة العربية في الوطن العربي كله إذا كان له أن يقرب هذا الوطن بثبات من التنمية المستقلة.

وليسمح لي أخيراً أن أؤكد، أنني في تفاؤلي الحذر والمتحفظ والمشروط لا أعبر عن فعل ايمان طوباوي مجرد، وانما عن تحليل تاريخي يقف على أرضية الواقع، يستقرئها ويقرأ عبرها، ويقوّم معطيات هذا الواقع، ومن ثم يمتد الى امكانات المجتمع العربي الاحتمالية القابلة للتحويل إلى واقع. ولو توقفت عند واقع الاهتراء الحالي وخلصت منه إلى القول بانسداد طريق المستقبل لكنت اتخذ موقفاً عرقياً في الحكم بانعدام الامل أمام الأمة العربية. أما الامل فأراه عبر الرؤية المستقبلية تحملها الجماهير العربية من قلب الحبوط إلى قلب امكانية الانجاز، بفضل النضال الصعب والقاسي ولكن الواعد بالكثير.

تعقيب ١

د. سعد الدين ابراهيم (*)

ورقة أستاذنا د. يوسف صايغ، **نحو تنمية مستقلة في الوطن العربي**، هي ورقة حذرة جداً.

فتعريفات المفاهيم فيها واسعة جداً بحيث ترضي الجميع، والاستدراكات عديدة بحيث لا تغضب أحداً، ومتطلبات «التنمية المستقلة» كثيفة للغاية بحيث يكاد يستحيل تحقيقها، والتحذيرات صارمة جداً تصل الى حد الاعجاز أو التعجيز.

وبينما لا يخالج كاتب الورقة شك في قدرة العرب موضوعياً على انجاز التنمية المستقلة، إلا أنه يحدثنا عن ستة اشتراطات ضرورية، إذا استوفيت معاً ضمن اطار «تفاعل مركب»، تصبح أيضاً شروطاً كافية.

ويذهب د. صايغ إلى انه:

حتى مع توافر هذه الاشتراطات الستة «تظل المسيرة معرضة لشتى انواع المخاطر التي تخلقها القوى الاستغلالية من خارجية وداخلية ضالعة معها...» وللتصدي لهذه المخاطر، لا بد من «نضال وطني وقومي ذكي وعنيد...» في اطار وحدوي عربي، تسوده الديمقراطية، وتظلله العدالة الاجتماعية.

أما تجسيد هذه التنمية المستقلة، طبقاً للورقة، فيتمثل في ثمانية مجالات متشابكة عضوياً.

وأخيراً لم تهمل الورقة الحديث عن قوى التغيير التي ستنجز هذه التنمية المستقلة، وهي: المثقفون، والقيادات المنضبطة، والمواطنون المسيسون.

(*) الامين العام لمنتدى الفكر العربي ـ عمّان.

والمدهش في هذه الورقة التي كتبها اقتصادي عربي مرموق، انها لم تحتو على رقم واحد، اللهم إلا أرقام صفحاتها! وهذا ليس نقداً للورقة ولكنه تنويه. فهذه ليست ورقة عن «التنمية الاقتصادية المستقلة»، كما سنرى فيما بعد.

مشروع للنهضة الشاملة وليس للتنمية فقط

فبين التعريفات الواسعة الجامعة المانعة، والاستدراكات العديدة، والمتطلبات الكثيفة السابقة والمصاحبة واللاحقة لعملية التنمية الاقتصادية، والتحذيرات الصارمة، نجد أنفسنا بصدد مشروع فكري شامل، ليس للتنمية الاقتصادية فقط، ولكن أيضاً «لنهضة عربية شاملة».

وربما هذا هو السبب في أن الكاتب تحاشى وضع كلمة «اقتصادية» في عنوان الورقة، وفضل أن يكون ذلك العنوان هو «نحو تنمية مستقلة في الوطن العربي». وليس لنا، من حيث المبدأ، أي اعتراض أو تحفظ على أن ينظر الى «التنمية الاقتصادية» في اطار مشروع مجتمعي نهضوي شامل فقط. فكاتب هذا التعقيب وآخرون غيره هم من الداعين الى هذا المنحى منذ سنوات. وقد حددت وثائق منتدى الفكر الديمقراطي في القاهرة[1]، ثم منتدى الفكر العربي[2] في عمان الركائز الست لهذا المشروع المجتمعي في ما يلي:

- الوحدة العربية (في مواجهة التجزئة القطرية والشعوبية والطائفية والقبلية).
- الاستقلال الوطني - القومي (في مواجهة الهيمنة الاجنبية الاقليمية).
- الديمقراطية (في مواجهة الاستبداد الفردي والحزبي والاليغاركي).
- التنمية المستقلة (في مواجهة التخلف أو النمو المشوه أو التبعية).
- العدالة الاجتماعية (في مواجهة الاستغلال الطبقي أو الطفيلي أو الجنسي).
- التجدد الحضاري (في مواجهة الجمود التراثي من الداخل والمسخ الثقافي من الخارج).

وقد سمى بعضنا هذا المشروع بركائزه الست «المشروع القومي الحضاري»، أو «المشروع التاريخي» للأمة العربية. وقارىء ورقة د. يوسف صايغ سيجد ركائز هذا المشروع كلها فيما أطلق عليه «التنمية المستقلة». . سنجد هذه الركائز أما في التعريفات الواسعة، أو المتطلبات المسبقة، أو المصاحبات المتزامنة، أو الشروط اللاحقة لعملية التنمية الاقتصادية.

إذا قرأنا وفهمنا ورقة د. صايغ بهذا المعنى، فليس لي أي خلاف مبدئي معه، بل

---

(١) الذي أنشأ عام ١٩٨١، وجمد نشاطه عام ١٩٨٣.

(٢) الذي انشأ عام ١٩٨١، وما زال قائماً.

وأبارك في كل ما ذهب اليه. فهو يضيف ويعمق ما ذهب اليه عدد متزايد من العلماء الاجتماعيين والمفكرين ورجال الصحافة في السنوات الأخيرة. ونرى فيما كتبه وضع لبنة أخرى نحو بناء اجماع عربي جديد، على المستوى الفكري.

واذا لم يكن لنا خلاف مبدئي مع ورقة د. صايغ، تظل لنا مع ذلك، بعض الخلافات المفهومية والاجرائية.

عدم اكتمال المقاربة النقدية التاريخية المقارنة

رغم شيوع مصطلح «التنمية المستقلة» بين عدد كبير من مفكري العالم الثالث والوطن العربي، وعلى الرغم من المزايدة المستمرة بينهم في توسيع مفهومها وتحديد مقوماتها وشروطها، الا أنه يندر ان نجد من يعطينا أمثلة ونماذج تاريخية أو معاصرة لبلدان تمت فيها مثل هذه «التنمية المستقلة» طبقاً لمواصفات كل كاتب. بعضهم، بالطبع، قد يجد بلداً هنا أو هناك ينطبق عليه جزء من التعريف أو مقوم من المقومات أو شرط من الشروط، التي يضعها أو يرتضيها، ولكن نادراً، ما يعثر مستخدمو هذا المصطلح على مجتمع واحد تنطبق على خبرته وممارساته التنموية كل عناصر التعريف، وكل المقومات والشروط والمصاحبات التي يرتضيها مسبقاً في مقولاته، ناهيك عن قدرته في أن يجد مجتمعاً واحداً تحققت فيه كل النتائج المرجوة.

وورقة د. صايغ ليست استثناء من هذه الملاحظة. فقد اجتهد الرجل في وضع عناصر تعريف ستة، واشتراطات ضرورية ستة، وثمانية مجالات اقتصادية لهذه «التنمية المستقلة» عموماً وفي الوطن العربي خصوصاً. ولكنه لا يورد نموذجاً واحداً ـ تاريخياً أو معاصراً ـ يجسم هذه العناصر التعريفية والاشتراطات الضرورية والمجالات الاقتصادية.

أما النماذج الحقيقية التي تقترب من المشروع المفهومي للدكتور صايغ حول التنمية المستقلة فهي **البلدان الغربية الرأسمالية**، بخاصة إذا تذكرنا انه يعتبر **«الديمقراطية»** أحد الشروط المسبقة، أو في أسوأ الحالات احدى المصاحبات الضرورية لعملية التنمية. ولكن د. يوسف صايغ يحذرنا في وقت مبكر من ورقته بضرورة «التخلص من مقولات ومضامين هذا النموذج الاقتصادي ـ السوسيولوجي الكلاسيكي والليبرالي...». نموذج الهند، بالطبع، يقترب نوعاً ما من المشروع المفهومي للدكتور يوسف صايغ. ويكاد يكون هذا النموذج الوحيد في هذا الصدد في العالم الثالث، إذا كان ثمة اصرار على شرط الديمقراطية. أما إذا أهملنا هذا الشرط، فإن الصين وعدة بلاد أخرى قد تقترب بالدرجة نفسها الى ما يتمناه د. يوسف صايغ للوطن العربي.

ما أريد أن أخلص اليه في هذه النقطة هو أن ما يقدمه لنا د. يوسف صايغ هو «نموذج معياري» (Normative Model) ، أي ما ينبغي أن يكون في أحسن الظروف. ولا بأس، بالطبع، من صياغة رؤى معيارية وأحلام كبرى، يمكن أن تلهم وتبعث الأمل وتعبىء

الطاقات. وربما هذا هو ما قصد اليه الكاتب الكبير بدقة. ولكن الخطورة في هذه الرؤية الملهمة تكمن في المجال الاجرائي - أي أين نبدأ؟ وبماذا نبدأ؟ وكيف نبدأ؟ وبخاصة إذا لم تتوافر كل الاشتراطات المسبقة. ان غياب جدول للأولويات يجعل من مشروع د. يوسف صايغ أشبه ما يكون بنسق دائري مغلق، يحتوي على **«وصايا عشرين»** (ستة عناصر تعريفية وستة اشتراطات ضرورية وثمانية مجالات اقتصادية). وبينما قد لا يختلف كثيرون حول هذه «الوصايا العشرين»، الا أن صناع القرار على فرض أخلاصهم واقتناعهم وقدرتهم واختيارهم ديمقراطياً - قد لا يجدون فيها مرشداً عملياً شافياً لأين وماذا وكيف يبدأون؟ كما أن صناع القرار لا يجدون في التقديم لهذه الوصايا أمثلة تاريخية أو معاصرة يستشهدون أو يستفيدون أو يسيرون على هديها.

تحسين شروط التبادل في النظام الدولي المعاصر

على الرغم من معيارية ومثالية مفهوم «التنمية المستقلة»، الا أن من أحد أخطاره - كما ذكرت في الفقرة السابقة - هو **نزعته التعجيزية اجرائياً**. لقد فعلت الورقة خيراً بأنها ابتعدت عن «الكليشيهات الايديولوجية» الصماء، ونوهت بتعددية الطرق والوسائل وتدرج المراحل في بلوغ أهداف التنمية المستقلة. وفي هذه الملاحظة أود أن أقدم تجسيماً اجرائياً لمفهوم التنمية المستقلة.

هذا التجسيم الاجرائي هو **تحسين شروط التعامل في النظام الدولي**، اقتصادياً وتجارياً ومالياً، ومن ثم سياسياً وعسكرياً وثقافياً. فإذا قصرنا النقاش على الجانب الاقتصادي، فإن التنمية تعني ثلاثة أشياء محددة هي:

أ - توسيع قاعدة الانتاج
ب - تنويع قاعدة الانتاج
ج - رفع كفاءة عوامل الانتاج.

ودون الدخول في تفاصيل فنية يعرفها الاقتصاديون أكثر مما يعرفها كاتب التعقيب، فإن تحقيق هذه الاشياء الثلاثة هو الشرط الأول لتحسين شروط التعامل في النظام الدولي اقتصادياً على الأقل. وندرك - كما يدرك صاحب الورقة - أن تحقيق ذلك هو عملية تدريجية. ولكن المهم أن يكون ذلك هو هدف النشاط الاقتصادي التنموي. وبهذا فقط يمكن توفير المقومات المادية المتنامية التي يمكن على أساسها ادارة وتقنين التبادل بين العرب والعالم (تعاوناً أو تنافساً أو صراعاً). وبهذا فقط يمكن توفير المقومات المادية المتنامية التي يمكن على أساسها ادارة وتقنين التبادل الداخلي (بين الأقطار والطبقات الاجتماعية - تعاوناً أو تنافساً أو صراعاً).

أما الأولويات في داخل العملية الانتاجية (توسيعاً وتنويعاً وتجديداً) فينبغي أن تحكمها **«أولويات البقاء»** الوطني والقومي في كل مرحلة. والأولويات كما أراها في الوطن العربي اليوم

هي انتاج الغذاء والسلاح. فمن خلال الفجوة في هاتين السلعتين يتم الآن استلاب الاستقلال الوطني والتراب القومي. وكلما زادت الفجوة بين ما نتج منهما وما نحتاجه كلما ازداد ابتزاز الآخرين لنا اقليمياً (من دول الجوار الجغرافي مثل اسرائيل وايران) ودولياً (من القوتين الأعظم، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية).

وعلى الرغم من أنني على وشك التجديف في مياه اقتصادية لا أجيد معرفة تياراتها التحتية، الا أنني أذهب الى القول بأن تعبئة الطاقات وتخصيص الموارد لانتاج الغذاء والسلاح عربياً، فضلاً عن أنه ضرورة بقاء ووجود. الا أنه من شأن ذلك أيضاً، أن يعكس تداعياته على كل قطاعات الاقتصاد الأخرى وعلى العملية التنموية برمتها. فالاعتماد العربي على الخارج في هاتين السلعتين حتى بالمعايير الاقتصادية والمالية (إذا نحينا جانباً الاعتبارات السياسية والحضارية والنفسية) هو اعتماد متزايد بمتوالية شبه هندسية، ومن خلاله تزيد التبعية السياسية والنفسية بصورة فلكية. هذان البندان فقط هما أهم مقتل للعرب المعاصرين، فهما يمثلان معاً حوالى مائة مليار دولار سنوياً، وبسببهما معاً زادت مديونية معظم العرب للخارج وتقلصت أرصدة بعض العرب في الخارج. وبسببهما معاً اما ضربت محاولات «النمو» أو رهنت مردودات هذا «النمو» لدول المركز في النظام الرأسمالي العالمي.

بين الغذاء والسلاح من البديهي أن يأتي الغذاء أولاً. ومن البديهي أيضاً أن الاعتماد على الذات في هاتين السلعتين لا ولن يعني الاكتفاء الذاتي. ولكنه سيعني فقط وقف اتساع الفجوة، تمهيداً لتضييقها الى أدنى الحدود الممكنة موضوعياً. وبالقدر الذي نفعل به ذلك نقلص من تبعيتنا للخارج، ومن ثم فرص الخارج في الاستلاب والابتزاز.

ومن البديهي أن تعظيم انتاج الغذاء والسلاح عربياً، سيتطلب أشياء أخرى سابقة ووسيطة ولاحقة، إن في تنمية وتدريب الطاقة البشرية أو الادارة أو استخدام التكنولوجيات الملائمة والمتقدمة. ومن شأن هذه المتطلبات في مجالي انتاج الغذاء والسلاح أن تحدث تداعياتها الايجابية الاخرى في قطاعات الاقتصاد والمجتمع الأخرى. حتى انتاج السلاح، والذي أحياناً يصور كما لو أنه بديلاً للخبز أو على حسابه، ومن ثم يمثل عبئاً على الاقتصاد الوطني، يمكن أن يصبح دعامة للتنمية والتقدم التكنولوجي. فصناعة السلاح المندمجة أو المتفاعلة عفوياً مع قطاعات الاقتصاد الاخرى والبحث العلمي، يمكن بعد فترة وجيزة أن تكون احدى قوى الدفع في عملية النمو الاقتصادي، ومصدراً هاماً للقيمة المضافة للاقتصاد الوطني والقومي.

بلورة تكوينات المجتمع المدني

الملاحظة الثالثة والاخيرة ونحن بصدد التجسيم الاجرائي لمشروع د. يوسف صايغ النهضوي هو تحسين شروط التبادل الاجتماعي الداخلي، إذا جاز التعبير.

من بين الشروط والمصاحبات الداخلية العديدة التي يذكرها د. يوسف صايغ للتنمية المستقلة دون أولويات واضحة، يميل كاتب هذا التعقيب الى البدء بما يصطلح عليه في أدبيات العلوم الاجتماعية «بتكوينات المجتمع المدني». والمقصود بها هو التنظيم السياسي للتكوينات الاجتماعية ـ الاقتصادية الجديدة (الطبقية أو المهنية أو الجهوية) فيما يسمى بالمنظمات الوسيطة بين الفرد والدولة. لقد شهد الوطن العربي تغيرات اجتماعية واقتصادية هائلة في العقود الاربعة الماضية. وبصرف النظر عن اختلاف الآراء في تقويم هذه التغيرات، وبخاصة ما حدث منها في الحقبة النفطية، فإنها انتجت تكوينات اجتماعية ـ اقتصادية جديدة. ولكن الشاهد هو التلكؤ التنظيمي لهذه التكوينات في شكل أحزاب ونقابات واتحادات وروابط. فمثل هذه التنظيمات الوسيطة هي التي تحمي الافراد من مجابهة مؤسسة الدولة، وهي التي تعظم قدراتهم للتأثير في مؤسسة الدولة، ومنع أي جماعة من الاحتكار المطلق أو الاستبدادي لسلطات الدولة.

وإذا كنا قد شهدنا معدلات «نمو» هائلة في أقطار الوطن العربي خلال العقود الاخيرة، دون أن يصاحب ذلك زيادة في قدرة الوطن العربي للدفاع عن ترابه أو استقلاله أو لانتاج غذائه وسلاحه، فإن أحد الاسباب الرئيسية لذلك هو تلكؤ ظهور ونمو هذه المنظمات الوسيطة. فالتنظيم السياسي للتكوينات الاجتماعية ـ الاقتصادية الجديدة هو الكفيل بأن تتحول مؤشرات «النمو الكمي» الى معدلات «تنمية كيفية».

وتكوينات المجتمع المدني هذه هي الخليقة بتقليص الاستغلال، ولو من خلال آليات توازن المصالح. وهي الضامنة لتعظيم مشاركة الافراد (من أعضاء كل تنظيم وسيط) في صياغة حياتهم ومستقبل أبنائهم على مستوى المجتمع المحلي (ريفاً وحضراً) والمجتمع القطري (غنياً كان أم فقيراً) والمجتمع القومي.

ان أحد أسباب ومظاهر الاختلال والتشوه في الوطن العربي داخلياً، وضعفه وتبعيته خارجياً هو هذه الحلقة المفقودة، أي تبلور ونمو تكوينات المجتمع المدني. فالعمل من أجل التنمية المستقلة، وبخاصة الأفق النهضوي الذي ورد في مشروع د. يوسف صايغ، ربما يبدأ بهذه الحلقة المفقودة، والتي يطلق البعض عليها اسم المشاركة السياسية، وأحياناً اسم الديمقراطية. والله أعلم.

تعقيب ٢

د. سعاد الصباح (*)

مع اتفاقي مع د. يوسف صايغ على طريقة المعالجة والاطار العام للتحليل، والنتائج المستنبطة، من التحليل، بخاصة النتائج المتعلقة بقدرة العرب على النهوض بتنمية مستقلة، حتى وإن كان الاعتقاد نظرياً، فإن لدي بعض الملاحظات على الورقة لاتتعلق بالجوهر، وإنما باختلاف حول الأولويات وتحديد أهم الاعتبارات وأكثرها تأثيراً على مفهوم التنمية المستقلة، والخص هذه الملاحظات فيما يلي:

أولاً: تعرض د. يوسف صايغ إلى الجوانب المتعددة لمفهوم التنمية المستقلة ولخصها في جوانب ستة، يتعلق بعضها بما يمكن تسميته بالبعد الخارجي للتنمية المستقلة، وبعض هذه الجوانب يمكن تلخيصه فيما يمكن تسميته بالبعد الداخلي للتنمية المستقلة، ولقد توصل د. صايغ الى تعريف مقبول نظري وعملي، يتسم بالمرونة والبعد عن التعصب أو التقوقع داخلياً، وينساب منطقياً من الجوانب الستة الداخلية والخارجية للتنمية المستقلة، فيحدد بدقة أن التنمية المستقلة ليست مفهوماً مطلقاً، بل هي مفهوم نسبي، ولا يعني الاعتماد على النفس اعتماداً تاماً، أو الانعزال التام والمطلق عن بقية مناطق العالم وبلدانه، أو قطع جميع العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية مع العالم الخارجي. وهذه نقطة مهمة استطاع د. يوسف صايغ توضيحها بدقة تامة وإن جاءت متأخرة في الورقة. بل كان من المفيد أن تكون هي منطلق التعريف وركيزته الأساسية وبخاصة أن هناك كثيراً من الكتاب وبخاصة الايديولوجيين ممن يرى في التنمية المستقلة عزلة على غرار النمط الألباني، حيث تعني التنمية التقوقع داخلياً وفكرياً وعملياً، وينتج عنها كآبة اقتصادية وسياسية وفكرية، وتؤدي العزلة المستمرة الى تحول سكان الدولة المنعزلة وحكامها ونظامها الى مجتمع يعيش على كوكب آخر، وفي فلك غريب عن العالم.

(*) باحثة اقتصادية ـ الكويت.

كما أن الورقة سجلت ضرورة التدرج صوب التنمية المستقلة وعدم توقع تحقيقها في قفزة سريعة. أي أن المقصود هو التركيز على الاستقلالية بالتدرج، وضمن الحدود الممكنة نظرياً وتطبيقياً. والواقع أنه ليس هناك خلاف على الجوانب الستة للاستقلالية، فهي تمثل حصراً شاملاً لكل ما يمكن أن يمثل مفهوم التنمية المستقلة، غير أن الورقة لم تحاول التعرض لأولويات هذه الجوانب في مفهوم التنمية، بل عالجتها بصورة توحي بأنها على القدر نفسه من الأهمية، بل ان البعض قد يرى أن هناك اتجاهاً ضمنياً يعطي أهمية كبرى للبعد الخارجي على البعد الداخلي للتنمية المستقلة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد أن الاشارة الى وجوب توافر مشاركة سياسية ديمقراطية واسعة للجماهير العربية في ظل مناخ تحترم فيه الحريات الأساسية جاءت كبعدٍ ثان من الجانب السادس من جوانب تعريف التنمية المستقلة. كذلك، فإن الاشارة الى ارتباط مفهوم الاستقلالية بمركز صنع القرار واتخاذه وانتقاله من الخارج الى البلد المعني نفسه، جاءت على سبيل التلخيص.

ان مفهوم التنمية في رأيي يرتكز ويبدأ وينتهي من البعد الداخلي في المقام الأول؛ فطريقة صنع القرار، وأسلوب الوصول اليه، واطار تطبيقه ونوعيته وهوية من وراءه، هو المنطق الرئيسي والضامن الحقيقي للاستقلال ورفض التبعية. فرفض الايديولوجية المستوردة أو التبعية والمزج الملائم للأصالة والمعاصرة والاعتماد الحقيقي على النفس والفهم الواقعي للإطار القومي، كل هذا لايمكن تحقيقه عملياً ويبقى شعارات جوفاء تستخدم في تخدير الشعوب والاستمرار في خداعها واستغلالها، ما لم يكن القرار السياسي بجوانبه كافة، ومكوناته وأسلوبه وهوية صانعيه مستقلاً استقلالاً حقيقياً، وإلا كان رفضه للتبعية رفضاً رمزياً وليس عملياً. ويرتبط هذا الشرط ارتباطاً جوهرياً بقضية الحرية والديمقراطية والمشاركة الحقيقية للجماهير حتى وان أخطأت، فالخطأ أفضل من قرارات دكتاتورية وإن كانت قائمة على أسس يمكن تبريرها كحكم الطبقة المثقفة مثلاً أو الدكتاتورية الرشيدة. . . الخ.

الخلاصة هي: ان معالجة مفهوم التنمية المستقلة كان عاماً ولم يتناول موضوع الأولويات وهو في رأيي صلب القضية، فليس هناك خلاف على الرغبة في الاستقلالية، وسواء أكان في مجال السياسة أم الاقتصاد، والعبرة هنا في التنفيذ، وهو أمر يتوقف على البعد الداخلي المرتبط بصنع القرار السياسي.

ثانياً: تعرض د. صايغ لما سماه بآلية التنمية المستقلة في جانبها الداخلي، أي داخل الوطن العربي، وحدد ثلاث فئات في المجتمع تمثل آلية التنمية. وهي المثقفون، والقيادات، والمواطنون.

ومع قناعتي بأن للمثقفين دوراً خاصاً في التنمية المستقلة يتمثل في الطبيعة المزدوجة لمساهمتهم في التنمية بصفتهم الفنية والادارية من ناحية، وتدعيم المناخ الفكري والثقافي العام من ناحية أخرى، الا أنني أخشى أن يساء فهم هذا التصنيف لآلية التنمية على أنه تخصيص يعطي الأهمية الكبرى في آلية التنمية لفئة بحد ذاتها، سواء أكانت هذه الفئة تقوم على

التخصص الثقافي أم على الدور الطليعي القيادي القائم مثلاً على اعتبارات سياسية أو اقتصادية، بل قد يفسر البعض التنمية المستقلة على أنها دعوة الى الاستقلال من الناحية الخارجية، مع الاعتماد داخلياً على الصفوة المختارة للمثقفين والقيادات المنضبطة ضمن الاطار المؤسسي والتنظيمي. وفي هذا الصدد قد يساء الفهم أيضاً من ناحية طبيعة هذا الاطار التنظيمي المؤسسي على أنه يربط التنمية المستقلة بنظام الحزب الواحد مثلاً، الذي يقوم على الدور الطليعي للقيادات في تعبئة الجماهير في أقنية تنظيمية سياسية واقتصادية واجتماعية لتدعيم المسيرة التنموية. بل ان هناك تناقضاً بين هذا التحديد الفئوي لآلية التنمية، والتركيز على أن آلية التنمية المستقلة لابد أن تكون أكثر اتساعاً بكثير من آلية التنمية التقليدية المألوفة. حيث أن آلية التنمية التقليدية تقتصر على صانعي القرار السياسي ـ الاقتصادي وهم قلة، والمخططين الاقتصاديين، والقائمين بالنظام الاقتصادي في القطاع العام. وعلى أي حال، فإن بقية القوى الفاعلة في المجتمع ـ داخل نطاق الاقتصاد وخارجه ـ تظل غالباً خارج عملية القرار والتأثير المباشر في التنمية.

ان التنمية المستقلة تتطلب أن تكون آليتها من الاتساع لتشمل الجماهير، ولا تعتمد على فئة دون غيرها. بل على حد قول د. يوسف صايغ، فإن الجماهير وإن كانت تتميز بقدر متواضع من الثقافة السياسية مقارنة بالمثقفين أو القيادات، إلا أنها تعنى بالهموم المجتمعية عن طريق المعاناة المباشرة واليومية، وتسعى الى المشاركة السياسية عندما تتيسر لها الفرصة. والواقع أن هذا هو المطلوب، أي، أن تعتمد التنمية المستقلة على من يعانون من الهموم المجتمعية المباشرة واليومية، وليس على أسس نظرية، وبخاصة أن تجارب الأمة العربية التنموية وتجارب عديد من دول العالم الثالث قد أثبتت فشلها لاعتمادها على الأسس النظرية والفئات الطليعية، كذلك، فإن الفكرة القائلة بعدم قدرة الجماهير على ممارسة الديمقراطية السياسية ما لم تتحقق أولاً الديمقراطية الاقتصادية، هي فكرة غير صحيحة استخدمت في دول كثيرة من العالم الثالث، وثبت عدم فعاليتها، فالجماهير المحرومة اقتصادياً ما زالت قادرة على التعبير السياسي، بل وفرض ارادتها كما حدث في مناطق متعددة من دول العالم الثالث.

ثالثاً: تعرض د. يوسف صايغ لموضوع امكانية تحقيق التنمية المستقلة بمفهوم التركيز على الاستقلالية بالتدرج وضمن الإمكان، وخلص الى نتائج هامة للغاية منها أن الأقطار العربية وان تباينت فيما بينها، إلا أنها تشترك «في عجزها جميعاً عن توفير ما تتطلبه التنمية المستقلة». ويصل د. يوسف صايغ الى النتيجة نفسها تقريباً إذا نظرنا الى امكانية التنمية المستقلة في مجموعات أربع تشمل أقطار الوطن العربي. أما عن التساؤل حول امكانية التنمية المستقلة على مستوى الوطن العربي ككل، فإن الاجابة في رأيه هي بالتأكيد نعم.

غير أن ارتباط امكانية التنمية المستقلة واعتمادها على النظرة للوطن العربي، نظرة شمولية وكلية تثير من ناحية تساؤلاً هاماً وهو هل في الامكان تحقيق التنمية المستقلة ما لم يتحقق في البداية التكامل الاقتصادي العربي، أو على الأقل توافر اطار مقبول على المستويين

الشعبي والقيادي للتكامل الاقتصادي والعربي؟ فإذا كانت الاجابة بلا، أي عدم امكانية تحقيق التنمية المستقلة ما لم يتحقق تكامل اقتصادي عربي، فإن المرء لايسعه إلا أن يشعر بالتشاؤم فيما يتعلق بإمكانية نجاح التنمية المستقلة في ظل الظروف السائدة الحالية في الوطن العربي، ويعود هذا لا لمجرد فشل تجارب التكامل الاقتصادي بين أقطار الوطن العربي فحسب، وانما تعود أساساً الى عدم توافر الرغبة الصادقة والامينة لصانعي القرار السياسي في الوطن العربي باستثناء بعض الحالات الفردية. كذلك، فإن الظروف السياسية الاقليمية والعالمية تجعل احتمال تحقيق خطوات ايجابية على طريق التكامل الاقتصادي العربي أمراً غير محتمل في الاجل القصير.

فإذا كان هذا هو الحال، أي أن التنمية المستقلة تتطلب التكامل الاقتصادي العربي، بينما هو خيار غير متيسر في الاجل القصير، فما هو الخيار المتيسر لأقطار الوطن العربي أو مجموعاته؟. وهل تتوقف البلدان العربية عن التنمية نهائياً نظراً لعجزها رغماً عنها على تحقيق التنمية المستقلة؟ في رأيي، هذا هو السؤال الذي يجب أن نناقشه بدقة وصراحة. فليس هناك خلاف على رفض الانماط التقليدية للتنمية وهي أنماط متيسرة، وليس هناك خلاف على الرغبة الصادقة في اتباع أسلوب التنمية المستقلة والتي لا تتوافر في الوقت الحالي أو في المستقبل القريب، نظراً للصعوبات المحيطة بالتكامل الاقتصادي العربي. إذاً ماذا تفعل أقطار الوطن العربي وهي مطالبة برفض المتيسر وتواجه عدم القدرة على تنفيذ ما ترغب فيه، وهي في الوقت نفسه تواجه أخطاراً جسيمة؟ هل تتبنى مثلاً في الاجل المتوسط أفكاراً بديلة لفكرة التنمية المستقلة كالأفكار المتعددة للاكتفاء الذاتي؟ أم تنغلق على نفسها على النمط الالباني مثلاً؟ أم تتبع أساليب غير تقليدية لاكتشاف أبعاد جديدة للانسان عندما يواجه التحديات، كتجربة الثورة الثقافية في الصين؟ أم تتبع أسلوباً تنموياً على نمط الاسلوب السوفياتي والذي يهمل الى حد كبير الاعتبارات الاستهلاكية والصناعات الخفيفة؟ أم أن هناك تجارب وأنماطاً يمكن ان نجدها إذا بحثنا عنها بحثاً صادقاً يتناول التراث العربي وتجاربه المتعددة خلال المراحل التي مر بها؟ وهي تجارب غنية ولكن يجب أن ننظر اليها نظرة عصرية مرنة.

رابعاً: يشكك د. يوسف صايغ في امكانية وجود، أو إمكانية وضع نظرية عامة للتنمية بالمعنى الدقيق للمصطلح بحيث تكون هذه النظرية قابلة للتطبيق في جميع الحالات، وقادرة على تفسير الماضي واستقراء المستقبل. ولا شك أن هذا الرأي يتمتع بالصواب جزئياً. فليس من المعقول أن نفترض وجود نظرية مطلقة لها من العمومية بحيث تنطبق في جميع الأحوال والظروف، فالنسبية تميز جميع الأفكار وبخاصة تلك التي تنتمي الى العلوم الاجتماعية. الا أن ذلك لايعني عدم امكانية وجود نظرية عامة للتنمية لاتتناول التفاصيل أو تحدد الاساليب والسياسات وانما تحدد المعالم العامة لأطر التنمية، والمقصود هنا بالنظرية العامة هو وجود الفلك النظري «Paradigm» وهو يختلف عن النظام من حيث أن الأول يتناول خطوطاً عامة لا تخضع في العادة للجدل أو النقاش، فمهما اختلفت أنماط التنمية وسبلها ووسائلها ونماذج تطبيقها، فإن ثمة مفاهيم كالاستثمار والانتاج وعلاقتها بالدخل والرفاهية،

مفاهيم ليس عليها جدال أو خلاف، بينما الانظمة والأنماط التنموية والتي تتناول تفاصيل دقيقة للأولويات وللأساليب والأدوات تختلف من مكان الى مكان، ومن وقت الى آخر. أي أنه من الممكن أن تكون هناك نظرية عامة للتنمية بمفهوم الفلك النظري يعطي مؤشرات فكرية بصفة عامة، بغض النظر عن المكان والزمان. بينما يتطلب التطبيق التنموي الدقيق تنظيراً له طابع الخصوصية، وتحدد معالمه التفصيلية وفقاً لاعتبارات الزمان والمكان.

وأخيراً، فإنني اتفق مع د. يوسف صايغ بأن التحرك «صوب التنمية العربية المستقلة مسألة نضال صعب وطويل ينبغي أن تجتمع حوله الارادة العربية في الوطن العربي كله إذا كان له أن يقرب هذا الوطن بثبات من التنمية المستقلة». فإذا كان لي أن أضيف شيئاً، ففي رأيي أن البداية تكون بتدعيم الأسس الديمقراطية والنضال من أجل الحرية والكرامة بهدف تغيير الصورة المؤلمة لصناعة القرار السياسي في الوطن العربي، فهذا هو المفتاح لكل التغيرات المرغوب فيها.

المناقشات

١ ـ عبد الرازق حسن

قد يكون من المفيد النظر في بعض الاجراءات الممكنة في اطار الأوضاع القائمة في العمل العربي لسد الثغرات، أو التغلب على الاختناقات التي يمكن أن نعطيها أولوية في مسيرة التنمية العربية المستقلة، والتي لا تتطلب تعديلات الا في حدود قليلة لما هو قائم بشكل مشتت أو ناقص في الوطن العربي. ويمكن تلخيص الخطوات في:

أ ـ العمل على تحقيق الامن الغذائي، بإعطاء وزن مناسب للتنمية الزراعية، لسد الفجوة الغذائية التي تتزايد من عام الى آخر. وذلك في مجالات الحبوب، والحبوب الزيتية، والسكر، واللحوم، والاسماك. سواء من خلال القطاع العام أم الخاص. ويؤخذ في الاعتبار ليس مجرد الأمن الغذائي القطري، كما تتجه بعض الاقطار التي تقوم بذلك بتكاليف مضاعفة، وانما بدراسة أصلح المناطق للاستغلال وتقديم التسهيلات المادية، وذلك من خلال جهاز عربي يتفق عليه بين البلدان العربية يقوم بتحديد الاحتياجات، والمناطق التي تتم فيها التنمية، وأسلوب التمويل، ومتابعة التنفيذ.

واذا كانت البلدان العربية تواجه بتقلب أسعار بعض المواد ـ لا سيما الغذائية منها ـ وان العديد من البلدان العربية تواجه مشاكل كبيرة نتيجة افتقارها للطاقة، وقد تأثرت كثيراً في مرحلة ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة.

ب ـ دراسة مشاكل الصناعات الثقيلة التي تمت أو التي في دور الانشاء في البلدان العربية كالبتروكيماويات، والحديد والصلب، والالمنيوم لتحديد مشاكلها، وأسلوب تسويق أكبر قدر منها في الوطن العربي، والمفاوضة على تسويقها أو تبادلها مع مجموعات الدول الاخرى. إذ لا شك ان العمل الجماعي في هذا الشأن يعطي ميزة كبيرة قد لا تتوافر لكل قطر على حدة.

ج ـ يرتبط بالصناعة الاهتمام بصناعة الأسلحة، وقطع الغيار التي تستنفد قدراً كبيراً من الموارد العربية، وهناك مغريات صالحة في هذا الشأن في بعض البلدان العربية.

د ـ العمل على تنفيذ المركز العربي للتكنولوجيا، إذ من خلاله يمكن تعبئة الجهود الفنية، والقيام بالدراسات والأبحاث.

هـ ـ تحويل منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول الى منظمة أوسع تضم جميع البلدان العربية، وتهتم بكل الأمور المتصلة بالطاقة، سواء النفطية، أم الجديدة والمتجددة. لا سيما وان العديد من البلدان العربية تواجه مشاكل كبيرة نتيجة افتقارها للطاقة، وقد تأثرت كثيراً في مرحلة ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة.

و ـ على الرغم من اقرار اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، فما تزال الحركة التجارية بين البلدان العربية محدودة، ويمكن ان تزيد هذه الحركة من خلال:

(١) النظر في انشاء هيئة عربية للتجارة الخارجية، أو العودة لمشروع تحويل البنك العربي الافريقي الى بنك عربي للتجارة الخارجية، وهناك دراسات جاهزة في هذا الشأن.

(٢) الاتفاق بين البلدان العربية لتوحيد سياستها التجارية ازاء الدول الأجنبية، سواء لضمان الحصول على ميزات تجارية في التعامل معها، أم لضمان عدم منافستها (غير الطبيعية) وما تتخذه أحياناً من سياسات الاغراق.

(٣) تنسيق النقل والاتصالات بين البلدان العربية من خلال تعبيد الطرق بين البلدان العربية، وربطها بخطوط حديدية، وتنفيذ اتفاقية النقل بالعبور ورفع القيود القائمة الآن والتي تشل هذه الحركة (كالخطوط بين سوريا والعراق، وبين ليبيا ومصر وتونس، وبين الجزائر والمغرب)، لأن وجود هذه القيود لا تخدم قضية العمل المشترك فضلاً عن انها تتسبب في ارتفاع تكاليف النقل، والتحول أحياناً الى التعامل مع الدول الأجنبية. وكذلك ربط البلدان العربية بخطوط طيران دائمة من خلال التنسيق بين الشركات القائمة، مما يزيد من كفايتها، وتسهيل ربطها بالدول الأخرى، ويخفض من تكاليف تسيرها.

ز ـ الحاجة الى الاهتمام بالعمالة العربية والكفايات، إذ يلاحظ أن اهمال شؤون العمل يؤدي الى انخفاض انتاجيتهم، ويدفعهم ذلك أحياناً الى الهجرة. والملاحظ أنه على الرغم من الاهتمام الكبير بالتعليم العالي، إلا أن عدم ربط الخريجين والباحثين بالنشاط الاقتصادي، ومنحهم الأجور المناسبة، وتيسير الحياة لهم يؤدي بهم الى الهجرة الى الخارج مما يستنزف الطاقات النادرة، والتي انفق عليها الكثير، وتطلب اعدادها سنوات طويلة. وإذا كانت التنمية تؤدي الى تحديث أدوات الانتاج، فإن ذلك يقتضي القيام بالتأهيل المناسب للقوى العاملة لاستيعاب القدرة على ادارة الأدوات الحديثة.

ح ـ تشكو بعض البلدان العربية من أعباء ديونها الخارجية، والتهام خدمتها بين

٣٠ ـ ٤٠ بالمائة من صادراتها مما يقتضي دراسة حالة هذه البلدان، وايجاد الوسائل الكفيلة لتخفيف العبء عنها حتى لا تعيش تحت الضغوط الاقتصادية، بل والسياسية للأجهزة والدول الدائنة. وفي هذا السبيل يقتضي الأمر:

(١) النظر في هروب أموال بعض مواطني البلدان المدينة الى الخارج، ووضع التشريع الذي يفرض عدم ابقاء هذه الأموال في الخارج الا بموافقة السلطات المالية المسؤولة في البلد، وهذا الأمر ليس غريباً، وقد طبق أثناء الحرب العالمية الثانية، وهناك العديد من الدول الذي تأخذ به أيضاً.

(٢) دعم صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، حتى يقوما بالدور المخصص لهما بشكل مناسب، ولا يكونا مجرد صندوقين ثانويين للتمويل.

٢ ـ عبد الخالق عبد الله

لقد استطعت من خلال الاستماع الى البحوث والمداخلات في الندوة أن أحصر ثمانية تصورات أو رؤى مختلفة تم طرحها لمفهوم التنمية المستقلة هي:

أ ـ التنمية المستقلة مرتبطة بالمشاركة الجماهيرية.
ب ـ التنمية المستقلة هي ضد التبعية وهي الاشتراكية.
ج ـ التنمية المستقلة صعبة وبعض الأحيان مستحيلة أو غير ممكنة وهي على كل حال غير موجودة الآن.
د ـ التنمية المستقلة ارتبطت عند البعض بالتنمية الاقتصادية المستقلة.
هـ ـ التنمية المستقلة عربياً تعني الوحدة الاقتصادية أو القومية الاقتصادية.
و ـ التنمية المستقلة هي حرية اتخاذ القرارات.
ز ـ التنمية المستقلة هي الاعتماد على الذات أو الاعتماد الجماعي على الذات.
ح ـ التنمية المستقلة هي السيطرة على الموارد الوطنية.

هل هذه ثمانية تصورات أم هي ثمانية تعريفات أم هي العناصر الثمانية للتنمية المستقلة؟ إن كانت تعريفات فنحن بحاجة الى تو يدها، حيث من الواضح أن هناك سبعة تعريفات أكثر من المطلوب، وإن كانت عناصر هل يمكن الاتفاق على ترتيب لها؟ وإن كانت تصورات هل يمكن الاتفاق على تصور موحد؟

أنا منطلق من انطباع أن هذه الندوة لم تهدف الى التخطيط لتحقيق التنمية المستقلة وانما طرح فكر يؤخذ به لتحقيق هذه التنمية المستقلة في الوطن العربي. فمن هذا الانطباع هل يمكن استخلاص اطار مرجعي لدراسة التنمية العربية وهل يمكن العمل على ايجاد مثل هذا الاطار المرجعي؟ وأنا أعرف الاطار المرجعي بأنه جماعة من العلماء والمتخصصين متفقين على جملة من البديهيات والمسلمات المنهجية والايديولوجية والتي تبحث في أزمة أو اشكالية محددة وعادة ما تتوصل الى حلول موحدة.

٣ ـ عاطف قبرصي

جاءت ورقة استاذنا د. يوسف صايغ نتيجة مجهود كبير، غنية بالأفكار الجديدة وبالإمكان اعتبارها برنامج عمل دقيق. غير أن استاذنا كان أكثر تفاؤلاً من د. سمير أمين ود. اسماعيل صبري عبد الله، إذ انهما اعتبرا أن قوى التغيير التي يعتمد عليها د. يوسف صايغ للتحول الى التنمية المستقلة هي قوى كمبرادورية ترتبط مصالحها بمصالح الرأسمال الأجنبي. فما الذي يدعو د. يوسف صايغ الى هذا التفاؤل؟

لم يولِ د. يوسف صايغ العدالة الاجتماعية وسوء توزيع الدخل والثروة الاهتمام الكافي، فالأسعار المشوهة والتنمية المبتورة ناتجان سببيان عن سوء هذا التوزيع. فلا بد أن ترتبط التنمية المستقلة بسياسة خاصة لهذا التوزيع.

٤ ـ فؤاد حمدي بسيسو

لقد نبهتني ورقة د. يوسف صايغ الى موضوع التحدي الصهيوني وأبعاد علاقته وتأثيراته على امكانات التنمية العربية المستقلة. فلم تشر الأبحاث والمناقشات التي تضمنتها الندوة حتى الآن وبشكل واضح، الى موضوع التحدي الصهيوني كأحد المتطلبات التي يقتضيها أي توجه أو تخطيط لتحقيق التنمية المستقلة، سواء على المستوى الوطني، أم على المستوى القومي.

استشهد هنا، على سبيل المثال، بمسألة حماية جدار الصمود الوطني في الأرض المحتلة كشرط أساسي لحماية جدار الأمن القومي العربي وتحقيق أهدافه، وهناك اجماع على أن هذا الهدف يعلو على أهداف العمل العربي المشترك كافة، فما هو مصير الأمن الوطني، في الاردن وفي السعودية وفي كل الوطن العربي، اذا ما تم افراغ الارض المحتلة من أهلها العرب الفلسطينيين، وأحكمتْ سلطات الاحتلال سيطرتها على المناطق المحتلة وأنجزت عملية تهويدها؟ كما أن أمثلة ضرب المفاعل النووي العراقي وغزو الأقطار العربية المجاورة من وقت الى آخر، وضرب مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، وحادث ارغام الطائرة الليبية ـ الحاملة لبعض المسؤولين السوريين ـ على الهبوط في تل أبيب مؤخراً، شاهد مباشر على هذا الخطر الصهيوني الذي نعايشه كل يوم.

لذا، فإنني اقترح أن تؤخذ متطلبات مواجهة التحدي الصهيوني في الاعتبار، كأحد مؤشرات التنمية المستقلة، على المستويين القطري والقومي. ويتطلب ذلك ـ في رأيي ـ ضمن ما يتطلبه تطوير سلاح المقاطعة العربية بحيث يتكامل مع بقية أسلحة الثقل الاقتصادي العربي المشترك في مواجهة تحالفات اسرائيل الصهيونية مع الاستعمار العالمي، والتي أخذت شكلها الصارخ في التحالف الاستراتيجي الاسرائيلي ـ الامريكي وما انبثق عنه من اتفاق بينهما لمنطقة التجارة الحرة.

٥ ـ جورج العبد

لا أعترض في الأساس على التصور الذي عرضه علينا د. يوسف صايغ، وأعتقد أن هذا التصور فيه من نقاط الارتكاز الفكرية التي تصلح لأن تكون قاعدة متينة للانطلاق نحو التنمية المستقلة كمشروع قومي حضاري متكامل. ولكن المشكلة في طرح هذه القضية هي أنه طرح براغماتي مع الاعتراف بأنه يمثل «تحركاً متدرجاً» على حد تعبير د. يوسف صايغ ضمن اطار فكري منسجم داخلياً ومتجانساً مع الاطار القومي الذي ينبثق منه.

وعند مراجعة أو تقويم أي طرح براغماتي كهذا، ولا سيما إذا قمنا بهذه المراجعة استناداً الى الخبرات والتجارب التاريخية، نجد أن الخطر الكامن في مثل هذا الطرح هو وجود امكانية التحول والتغير، بل والانحراف أحياناً عند التنفيذ. ولهذا، فإن أي طرح براغماتي لمثل هذه المهمة يجب أن يحمل في طياته المناعة الكافية ضد الانحراف أو الردة التي ـ في معظم الأحيان وكما شاهدنا في حالات متعددة في الوطن العربي وفي خارجه وعلى مدى التجارب التاريخية الحديثة ـ تؤدي الى التسلط والاستبداد.

ولهذا أعتقد، أن الطرح الذي قدمه د. يوسف صايغ يعوزه عنصران مهمان لضمان مسيرته ولحمايته من الانحراف. وهذان العنصران هما:

ـ العقيدة: ولست أعني بالعقيدة هنا كتاباً أحمر أو كتاباً أصفر أو آخر أخضر، ولكن عقيدة بمعنى مجموعة من القيم والأهداف والتطلعات الملزمة وعلاقة هذه التطلعات بالمجتمع العربي موضع البحث؛

ـ التنظيم: إذ لا يمكن لأي حركة أو تحرك مهما كان سليماً ومفعماً بحسن النية وسلامة التوجه، لا يمكن له أن ينجز المهمات المطلوبة دون تنظيم يحدد المسؤوليات، ويضع نظاماً لمحاسبة القيادة ولتحديد علاقتها بالجماهير وبالمثقفين وغير ذلك ممن سيساهم في هذا الجهد القومي الهادف.

عند استكمال هذين العنصرين يمكننا الرجوع الى استراتيجية العمل التي عرضها د. يوسف صايغ بتفصيل مسهب ودقة بالغة. إذ بوجود هذين العنصرين يمكننا أن نؤمن لهذه الاستراتيجية حداً أدنى من المناعة ضد التحول والانحراف.

وأخيراً، هناك موضوع «الزعامة التاريخية» والتي قد تساعد في تعجيل إحداث التغير المطلوب، أو في شحن طاقة الجماهير وتسخيرها في سبيل دفع عجلة التغيير الى الأمام. ولكن يجب أن لا ننتظر الأعجوبة التي قد توفر لنا هذه الزعامة التاريخية، ولكن إذا وجدت مع بقية العناصر في آن واحد فهذا أمر يدعو الى مزيد من الخير.

٦ ـ محمود عبد الفضيل

لكي نقترب بعض الشيء من الواقع العملي لكيفية التحرك العملي نحو اكبر قدر من

التنمية المستقلة، فإنه يمكننا استعارة لغة البرامج الرياضية على سبيل التبسيط فقط، فإذا قلنا ان الهدف هو: **تعظيم «دالة الاستقلال الوطني»** بمفهوم مركب على المستوى القطري، عندئذ ستكون تلك الدالة على النحو التالي: (مكونات اقتصادية، سياسية ثقافية، حضارية) وهي مكونات ذات أوزان مختلفة، **ويتم ذلك التعظيم في ظل القيود التي ترد على حرية القرار وحرية الحركة، وبعضها قيود موضوعية والبعض الآخر قيود آنية:**

أ - قيود الحجم للدولة.
ب - قيود تمويلية.
ج - قيود تكنولوجية.
د - قيود تجارة خارجية (ضرورة استيراد سلع ومستلزمات انتاج ومواد غذائية).
هـ - قيود جيو - سياسية بما فيها **الصراع العربي - الاسرائيلي.**

وبالتالي، يمكن معرفة رقعة «حيز الامكان» في ظل هذه القيود، وقد نكتشف ان القيود في بعض الحالات تتعدد وتتضارب لدرجة ان حيز الإمكان يساوي الصفر.

ولكن بعض القيود هنا يمكن ازاحتها عن طريقين:

(١) من خلال عمليات التكامل والتعاون العربي المشترك (مثل قيد الحجم).

(٢) من خلال خطة واعية للسيطرة على بعض المقدرات (القيود التكنولوجية)، (واستيراد الغذاء) وذلك خلال فترة زمنية انتقالية محددة.

ويمكن إزاحة القيود بمزيج من الاجراءين، وهنا يبدو لي أن وجود «خطة توجيهية أو إرشادية للعمل العربي المشترك»، يمكن أن تكون هادياً ومرشداً للتحرك الواعي في اتجاه تعزيز مقومات التنمية المستقلة والتكاملية.

وحول آليات التغيير والتكيف لتحقيق «التوجه الاستقلالي» لعملية التنمية، لا بد من:

(أ) إعادة النظر في النمط الإستهلاكي، والانتقال من النمط الإستهلاكي «البذخي» و«الترفي» الى نمط أكثر صحة وأكثر معاونة للتوجه التنموي المستقل.

(ب) ضرورة الاقتناع الشعبي بضرورة «التنمية المستقلة»، وهذا يستدعي اشراك الجماهير في صنع القرارات، لأن هذا هو الضمان الوحيد لكي يكون لها مصلحة في الدفاع عن التوجه الإستقلالي للتنمية، ولدينا نيكاراغوا كنموذج حي لذلك في ظل حصار وتهديدات امريكية واسعة.

(ج) تحديد المدى الزمني المطلوب لتصحيح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للتحرك نحو التنمية المستقلة.

تلك هي خلاصة لبعض الأفكار التي تم تداولها خلال ايام الندوة، وبالتالي، فإنها تمثل صياغة لخلاصة فكر جماعي شارك فيه آخرون، ولكن أتحمل أخطاء الصياغة وحدي.

٧ ـ ابراهيم العيسوي

النقطة الأولى تتعلق بالصيغة التوفيقية التي طرحها د. يوسف صايغ للتحرك في الإطار القطري، انها تبدو ـ شأنها شأن كل الصيغ التوفيقية ـ مريحة للجميع، ولكنها ايضاً ـ وشأن جميع الصيغ التوفيقية ـ قد لا تعني الشيء الكثير في الواقع أي عندما نأتي الى التطبيق العملي. ذلك انها لا تتضمن تحديداً واضحاً لشيء جوهري، وهو التوجه العام أو البوصلة التي تستخدم في تحديد الأوزان النسبية لمختلف العناصر التي تدخل في الصيغة التوفيقية، فحتى اذا اتفقنا على أنه أثناء مرحلة التحول الى التنمية المستقلة ستبقى سمات من الرأسمالية وتبدأ سمات إشتراكية في الظهور، فإنه يبقى من المهم تحديد التوجه العام المستهدف والمعيار الذي تحدد في ضوئه التركيبة التي تطرح للتطبيق. وفي هذا السياق، فإنني اتفق مع ملاحظة د. جورج العبد حول أن هذه الصيغة التوفيقية تدعونا بحق الى التساؤل عن ضمانات عدم الارتداد او النكوص عن نهج التنمية المستقلة. وكما سبق أن ذكرت، فإنني من الذين يرون أن التوجه الحاكم والضمان الهام يتمثل في التلازم بين التنمية المستقلة والإشتراكية.

النقطة التالية تتصل بالتشديد الذي وضعه على ركن النضال من أجل التنمية المستقلة، أو بكلماته هو «النضال القاسي والطويل والمكلف» من أجل التنمية المستقلة، وكذلك على الدور الريادي للمثقفين وأهمية العملية الثقافية. وأود أن أذهب أبعد من ذلك قليلاً وأؤكد على أهمية ترجمة الإهتمام الثقافي بالتنمية المستقلة الى اهتمام سياسي ونضال سياسي وتحرك شعبي. فلا يجب أن يقنع دعاة التنمية المستقلة بتداول أفكارهم في ندوة كهذه أو بظهور أفكارهم في كتاب كذلك الذي سيصدر عن هذه الندوة، وانما عليهم أن يحملوا تلك الرسالة وينشروها في أوساط الناس في الأحزاب والجمعيات والجامعات وفي شتى التجمعات، وان ينقلوا هذه الأفكار الى المقررات التعليمية التي يدرسونها، حتى لا يكون هناك انفصام ـ كما هو الحال الآن ـ بين ما قد يقال داخل جدران هذه القاعة، وما قد يدرسه الأشخاص انفسهم مثلاً في قاعات الدراسة بالجامعات.

٨ ـ محمد محمود الأمام

يبدو أن المطروح هو التحرك التدريجي والتساؤلات التي يمكن ان تثار في هذا الصدد هي:

ـ الى أي حد يمكن تأمين المسيرة التدرجية في مواجهة الإجراءات القمعية كما حدث في عام ١٩٦٧، أو تهديد البلدان النفطية في منتصف السبعينات؟

ـ التدرج يعني نمطاً بعيد المدى واضحاً من البداية أو استراتيجية للحركة. فما هي آلية وضع مثل هذه الاستراتيجية والمحافظة عليه، في ضوء التجارب التي تشير الى النفس القصير للنخب الحاكمة وللعديد من الفئات الاجتماعية؟

ـ ما الموقف من الأوهام الزائفة بإمكان اشتداد قبضة البلدان النفطية العربية على

السوق النفطية، ومخاطر عدم تحققها، أو حتى تحققها وما يترتب عليه من تحجيم للقوى العربية؟

ـ هل يعني التدرج قبول ما اقترحه د. عبد الرازق حسن من معالجة نقاط الإختناق؟ ومعلوم أن هذه المقارنة تغذي نفسها لأن المآزق تتزايد لا تتناقص.

وفي النهاية، أتمنى أن يتبنى مركز دراسات الوحدة العربية متابعة ما تجمع لديه من حصيلة هذه الندوة الثرية والاستفادة منها في المستقبل القريب، على أن يجري نشر ما يتجمع بين الفئات الإجتماعية التي يراد لها ان تبدأ مسيرة التنمية المستقلة، وفي هذا أؤيد رأي د. ابراهيم العيسوي.

٩ ـ نادية رمسيس فرح

ذكر د. يوسف صايغ علاقة الأمن بالتنمية كعنصر من عناصر التنمية المستقلة. وفي الحقيقة أرى أنه يجب علينا النظر الى هذا العنصر كشرط أساسي لقيام تنمية مستقلة في الوطن العربي، وبالتحديد ربط المؤسسة العسكرية بالتنمية الإقتصادية، فصناعات التسليح المحلي ستتطلب توافر طاقات تكنولوجية وعلمية، وسترفع الطلب على الصناعات الثقيلة، وستوجه الإستثمارات لبناء تحتي قوي يلبي في الوقت نفسه حاجات الجماهير العريضة. وفي هذا المجال ألفت النظر الى تجارب ماضية في الوطن العربي مثل تجربة محمد علي وعلينا العودة الى تلك التجارب في دراسة متأنية حتى نتلافى سلبياتها والتي من اهمها ارتفاع استغلال العمالة الداخلية وعدم توافر شروط المشاركة الديمقراطية. كما يجب ايضاً الالتفات الى عنصر الأمن الداخلي وربطه بحاجات الجماهير، ولااقصد هنا حاجات الجماهير المادية فقط، بل ايضاً حاجاتها للتعبير الحر والمساواة والمعاملة الإنسانية. ولن يتأتى ذلك بالطبع الا بعد تبلور قيادات وطنية تستند الى تحالفات شعبية تتجه في الأساس الى الإستقلال والتنمية.

١٠ ـ فهد الفانك

يبدو لي انه ليس هناك تنمية مستقلة بنسبة مائة بالمائة فنحن نعيش في عالم واحد يعتمد بعضه على بعضه الآخر، ولا بد من قدر من التبعية في أي تجربة انمائية عربية.

والتنمية المستقلة في قطر عربي واحد امر صعب بل أقرب الى المستحيل، فأقطار الوطن العربي متكاملة في الاقتصاد العالمي ولا يمكن للاجزاء ان تكون كلا مستقلاً. وآليات التبعية ليست بحد ذاتها سوى تطبيقات للعلاقة بين العالم المتقدم ووطننا العربي المتخلف والتابع سياسياً، حيث تغيب الديمقراطية ويتلاشى دور الشعب، ولولا ذلك لكانت الآليات المشار اليها اعلاه تعمل لصالحنا فأنا ارحب بالاستثمارات الخارجية والقروض والمساعدات والاعلام والثقافة والتكنولوجيا شريطة ان نتعامل معها من منطلق ارادتنا المستقلة لا تبعيتنا.

وما دامت التنمية المستقلة بمعناها المطلق مستحيلة، فلا أقل من محاولة تحقيق أكبر قدر ممكن منها او الإتجاه نحوها وذلك عن طريق:

أ ـ تمويل اكبر قدر من التكوين الرأسمالي من الإدخارات المحلية.

ب ـ التوقف عن الاقتراض الخارجي وبخاصة اذا كان بشروط تجارية.

ج ـ التخفيف من سرعة حركة التنمية لتتناسب مع مواردنا وقدراتنا الذاتية.

د ـ تخفيض الإستهلاك العام والخاص عن طريق المزيد من الضرائب المباشرة وغير المباشرة والحد من العجز في موازنة الحكومة.

هـ ـ تقوية الأدوار التي تقوم بها المؤسسات العربية المشتركة والتي أخذت بالذبول في السنوات الأخيرة وتحولت الى هياكل مفرغة لعقد الإجتماعات السنوية فقط.

و ـ الإنفتاح العربي ـ العربي وخلق سوق عربية واحدة، ليس عن طريق الغاء الرسوم الجمركية، فقد ثبت أن هذا الاسلوب يضمن منع التبادل التجاري العربي كما تدل تجربة السوق العربية المشتركة، ولكنني اطالب بالمعاملة التفضيلية مثل تخفيض الرسوم على الإنتاج العربي الى النصف، والسماح بانتقال رأس المال والقوى العاملة.

ز ـ الإتفاق على عملة عربية موحدة تستخدم لتسديد العجز في الموازين التجارية العربية ـ العربية، يديرها صندوق النقد العربي ولا تستعمل الا لإعادة شراء سلع عربية من اقطار عربية مما يشجع على إعطاء الأولوية للإستيراد من قطر عربي آخر.

ولكن ـ وهذا استدراك كبير برأيي، ان قضية التبعية او الاستقلالية في التنمية العربية هي نفسها تابعة للقضية السياسية، وليس لها حلول وتدابير اقتصادية ممكنة التطبيق الا اذا توافر الإطار السياسي المستقل وانتفت التبعية السياسية. وهذا هو محور النضال العربي المعاصر، ويبدو أن الصعوبات هائلة ولكن الأمل موجود والنجاح ممكن.

١١ ـ يوسف صايغ يرد

بالنسبة الى تعقيب د. سعد الدين ابراهيم، في ضوء ما سمعته من هذا التعقيب الذي لم تسنح لي قراءته قبل هذه الجلسة، أرى أن المعقب يقول اني حذر جداً، وانني اكثرت من الشروط شبه التعجيزية والاستدراكات. ولكن في الواقع القول بأن التنمية المستقلة ممكنة في جو ساد فيه الإدعاء بأنها مستحيلة ليس حذراً، وانما هو منتهى الاقدام بل والرعونة. النقطة التي اعترف له بصواب رأيه بصددها هي قوله انني وضعت شروطاً قد تكون تعجيزية بالنسبة لتعداد المجالات التي ينبغي أن تتجسد التنمية المستقلة خلالها، بحيث عددت ثمانية قطاعات، ولعله مصيب، لكنني اقدم هذه كحزمة أولويات لا تستهدف جميعها مرة واحدة وانما بتدرج. ولكن على أي حال لعله كان يجب أن أوضح أكثر مسألة التدرج. ونقطة أخيرة بالنسبة للدكتور سعد الدين ابراهيم هي قوله انه ينبغي أن تتبلور التكوينات المدنية، وابين هنا انني اشرت الى ضرورة تبلور تكوينات مجتمع مدني عدة مرات في الورقة، لقد أشرت الى الاحزاب والنقابات. . . الخ. فلا أدري اذا كان السبب نقصاً في تأكيدي على هذا الامر.

فيما يتعلق بملاحظات د. عبد الرازق حسن، انا لم انظر الى ورقتي كدليل او جدول ببرامج ومشروعات. كذلك لم أنظر الى نفسي كدار خبرة مطلوب منها تقويم المشروعات الزراعية والصناعية والنقل والمواصلات، وانما وضع امور اطارية، اما تلك التي أشار اليها د. عبد الرازق حسن، فأنا أشاركه القول بأهميتها القصوى.

أعتقد أن التصورات التي قدمها د. عبد الخالق عبد الله لمفهوم التنمية المستقلة ليست كلها على المستوى المنطقي نفسه، فمثلاً بعضها عناصر، البعض آليات، البعض يتصل بدرجة صعوبة التنمية المستقلة، البعض بحدود التنمية المستقلة، البعض الآخر بالمواصفات.

كيف يمكن عمل إطار مرجعي للتنمية؟ كنت أود ان اقترح انشاء مركز أو معهد مختص بالموضوع، اي بدراسة سبل نشدان التنمية المستقلة. لكني بعد ذلك شعرت ان هناك عدداً كبيراً من المراكز وتوجد صعوبات تمويل.. الخ، فظننت ان المسألة يمكن ان تستهوي الصندوق العربي للانماء اذا طرحت كبرنامج يكون تحت مظلة الصندوق لا كمركز مستقل لأن لدى الصندوق وسائل التمويل. المهم اننا بحاجة الى دراسات في هذا الموضوع. واذا امكن لمركز دراسات الوحدة العربية ان يتبنى الفكرة فيكون ذلك افضل.

د. عاطف قبرصي تكلم عن تفاؤلي وكيف يمكن ان أتكل على القوى الحالية. أنا لم أتكل على القوى الحالية اتكلت على القوى الجماهيرية، على النضال. وإذا شئت ان أكون أكثر افصاحاً لقلت ان النضال سيقلب القوى الحالية ولكن أريد ان اعود الى البيت بسلامة حيث تنتظرني عائلتي.

انا اتفق تماماً مع د. فؤاد بسيسو بضرورة الإشارة الى التحدي الصهيوني كأحد اغراض التنمية المستقلة وأن التصدي له في ذاته يعين التنمية المستقلة، لأن روحية التصدي تجد في جانب من حياتنا المجتمعية تدفع بهذه الروحية في جوانب اخرى.

د. جورج العبد يقول ان طرحي براغماتي، وانا لا أدري اذا كان يطلب مني وضع إطار نظري. أنا لم الجأ الى ذلك متعمداً، ذلك اني لست خبيراً جداً بالحذلقة النظرية وأخشى الإنزلاق فيها، مع انني قضيت سنة ونصف السنة أقرأ الأدب المتصل بالتبعية والتنمية المستقلة. ولكنني لا أزال اشعر بحرج اذا تكلمت امام ابراهيم سعد الدين أو سمير أمين أو اسماعيل صبري عبدالله بهذا الموضوع. من هنا كان حذري ومقاربتي البراغماتية. لكن القول ان الطرح التجريبي البراغماتي لا يشكل ضماناً لا يقنعني. لأن الطرح النظري لا يشكل ضماناً هو الآخر. فإذا حصلت ردة تحصل ردة سواء أكان ذلك بالنسبة للنظرية أم للمقاربة العملية، ولعل المقاربة العملية أكثر ضماناً ضد الردة لأنها توزع منافع ومكاسب على الناس مما يؤدي بالتالي الى تحاشي الردة. على أي حال هذه مسألة ممكن نقاشها. لكن قضية التثقيف الواسع والتنظيم، وهذا يتصل بما اتى به د. ابراهيم العيسوي. هناك توسع كبير بهذا الصدد في الورقة بصورة خاصة فيما يختص بتثقيف الجماهير ففيها تأكيد على تثقيف الجماهير وعلى تنظيمها في أقنية تنظيمية سياسية واقتصادية واجتماعية. . . الخ.

الصيغة التوفيقية أشار اليها د. ابراهيم العيسوي. لعلي كنت أحاول ان آخذ مقولة د. سمير أمين «عما بعد الرأسمالية وقبل الإشتراكية»، فأحاول أن آخذ عناصر من النظامين. وهنا اريد ان أطرح سؤالاً على د. سمير امين: ما هي العناصر التي ترى ان تتعايش بين الرأسمالية والاشتراكية في فترة ما بعد الرأسمالية بين النظامين؟ فهو لم يتناول هذا السؤال وانا لم اعطه التفكير الكافي. لكني أشعر ان نظاماً قومياً تقدمياً بإمكانه من خلال توسيع قاعدة الملكية ومن خلال العدالة الإجتماعية ومن خلال المشاركة. . . الخ، ان يفي ببعض متطلبات النظام الإشتراكي دون ان يكون اسير بعض المحددات القاسية التي تضعها الإشتراكية.

أخيراً، هناك اسئلة هامة من د. محمد محمود الإمام حول الخطوات القمعية ومن هنا فكرة النضال والنضال المكلف. وبالنسبة للتدرج، فإنه لا يعني اننا نحتفظ بالإطار وبتركيبة القوى هي نفسها ونتدرج من ضمن هذه التركيبة، لأنها ستجهض هذه المحاولة. كما اتصور العملية، فإنها مثل نظرية «التوازن العام» الذي تتم مقاربته عبر سلسلة من التقريبات أي ان يتم هز القوى السياسية المتشبثة بمواقعها ومكاسبها ويجري الإنطلاق الى حد ما ببعض الخطوات، ثم يتم المزيد من هز هذه القوى بحيث ننتقل الى خطوات اكثر تقدماً، وهكذا خطوة فخطوة حتى الوصول الى الصيغة التي تكون فيها ارادة الجماهير سائدة ومعبرة عنها وعبر وسائل مشاركة سياسية صادقة. فإذا لم يكن بالامكان الوصول الى هذه الحالة العظمى بقفزة واحدة فعلى الأقل ينبغي ان نحاول عن طريق الهز المتواصل تحقيق خطوات في التنمية المستقلة متواصلة.

وبالنسبة للبلدان النفطية والوهم الذي يحيط بفكرها من حيث قدرتها على الإمساك بمقدرات قطاع النفط، انا مع د. محمد محمود الإمام. وفي اثبات ذلك ليس أوضح من مراجعة ما نراه حالياً من حيث تطور الصناعات اللاحقة لانتاج النفط الخام، ومن حيث التسويق، ومن حيث التحكم بحجم الإنتاج والعائدات النفطية. ولعل أكثر ما يوضح الوهم هو البكاء والعويل الذي نسمعه الآن لأن قطراً ما كان يحصل على عائدات مائة مليار دولار ويشعر انه ميسور، اصبح الآن لديه اربعين مليار فقط ويشعر انه معوز. واصبح يشكو القلة والشح والفقر. وهذا لأنه لم يتحكم بفهم طبيعة قطاع النفط ودلالة العائدات النفطية ودلالة استخدامات هذه العائدات.

د. نادية رمسيس ربطت الإنماء بالأمن، انا اربطهما بشكل وثيق جداً وانظر الى علاقتهما على انها علاقة تفاعل طرداً وعكساً وتفاعل وثيق وليس من نوع رفع العتب، وانا اوسع مفهوم الأمن ليشمل اكثر من الأمن العسكري فجميع نواحي حياة المجتمع معنية بالأمر. وفي وثائق الأمانة العامة لجامعة الدول العربية المقدمة لمؤتمر القمة الحادي عشر، التي كنت ممن ساهموا في وضعها، كان تركيزنا قوياً جداً على هذا الجانب. لسوء الحظ هذه الوثائق لم تنشر الا مؤخراً. وأنصح الجميع بالاطلاع عليها لانها تحوي محاولات جادة من هذا القبيل.

المَلاحِق

ملحق رقم (١): مخطط الندوة

تسعى الندوة الى دراسة التنمية كمفهوم شامل ومركب، بجوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع التركيز على المكون الاقتصادي، وتنتظم كل دراساتها حول محور التبعية ـ الاستقلال.

المحور الأول: نظرة عامة

البحث الأول: مفهوم التنمية المستقلة

معالجة نظرية لمفهوم التنمية المستقلة من منظور الوطن العربي، تتضمن إشارة لتطور المفهوم في الكتابات العالمية والعربية وتناقش مضمون الاستقلال، الاعتماد على الذات في مجالات التكنولوجيا والانتاج بغرض اشباع الحاجات الأساسية وتحقيق الأمن، ويراعى التركيز على النواحي التالية: التنظيم الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ السياسي المطلوب، قضية الخصوصية الحضارية، الحد الحرج من الامكانات المطلوبة للتنمية المستقلة، وصعوبات الانتقال من التنمية الى الاستقلال.

البحث الثاني: النظام الدولي وآليات التبعية

تكوين النظام الدولي (بقطبيه الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي)، والقوة النسبية لمكوناته الأساسية وانعكاس ذلك على فرص التنمية المستقلة في العالم الثالث عموماً وفي الوطن العربي على وجه الخصوص. وتناقش درجة التبعية، لكل من القطبين، وآليات التبعية، شاملة تقسيم العمل الدولي، القاعدة العلمية والتكنولوجية واحتكار التكنولوجيا، والتمويل، وأنماط الاستهلاك، والأشكال المؤسسية للتبعية، وأنشطتها، وإمكانية التخلص من شبكة التبعية.

المحور الثاني: تجارب مختارة من العالم الثالث

تغطي دراسات الحالة المقترحة الفترة منذ بداية الخمسينات حتى الآن، ويتوخى فيها أن تكون تحليلية تستهدف تقويم التجربة التنموية في البلدان المختارة على محور الاستقلال ـ التبعية، ومن منظور الدروس المستفادة بالنسبة للوطن العربي قطرياً وقومياً.

وتناقش الدراسات على وجه التحديد، تطوير القدرة الذاتية في التكنولوجيا والانتاج ومدى الاعتماد على الذات في اشباع الحاجات الاساسية، وبخاصة في مجالي الغذاء والطاقة، نمط العلاقات الاقتصادية الدولية (التعامل مع القطبين، والشركات دولية النشاط، ومؤسسات التمويل الدولية، والديون)، التنظيم الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ السياسي، مدى اعتماد هوية حضارية مستقلة، تجربة التخطيط والسياسات الاجتماعية ـ الاقتصادية المتبعة.

اضافة الى هذه الخطوط العامة هناك خصوصيات مشار اليها تحت الأبحاث المعنية.

البحث الثالث: تجربة الهند

إضافة الى ما جاء في المقدمة للمحور الثاني أعلاه، فإن لهذه الدراسة انعكاساً واضحاً على المستوى القومي في الوطن العربي ويركز فيها على أثر الأوضاع الجيو ـ سياسية على العلاقات الاقتصادية الدولية ومسار التنمية، ومشاكل ومميزات تكامل التنمية في اطار دولة كبيرة متنوعة الأجزاء. والاهتمام بالبحث والتطوير في مجالات التكنولوجيا الأكثر حيوية في المستقبل (الالكترونيات الدقيقة والذرة. . .) وتصنيع السلاح. كما تعالج الدراسة موضوع التنوع الثقافي بين الولايات، والتجربة الديمقراطية، والاقتصاد المختلط.

البحث الرابع: تجربة الصين

اضافة الى ما جاء في المقدمة للمحور الثاني أعلاه، فإن لهذه الدراسة أيضاً انعكاساً واضحاً على المستوى القومي في الوطن العربي ويركز فيها على أثر الأوضاع الجيو ـ سياسية على العلاقات الاقتصادية الدولية ومسار التنمية، ومشاكل ومميزات تكامل التنمية في اطار دولة كبيرة متنوعة الاجزاء. والاهتمام بالبحث والتطوير في مجالات التكنولوجيا الأكثر حيوية في المستقبل (الالكترونيات الدقيقة والذرة. . .) وتصنيع السلاح. كما تعالج هذه الدراسة موضوع المركزية في الادارة الاقتصادية، مقارنة مرحلة «ماو» بما بعدها.

البحث الخامس: تجارب كوريا الجنوبية وتانزانيا

إضافة الى ما جاء في المقدمة للمحور الثاني أعلاه، فإن لهذه الدراسة انعكاسات على المستوى القطري في الوطن العربي، ويركز فيها على القيود التي يفرضها الحجم الصغير على إمكانية الاستقلال، وكيفية التخلص من هذه القيود.

وبالنسبة لكوريا الجنوبية، يتوقع أن تعالج الدراسة، إضافة الى ما ورد أعلاه في مقدمة المحور الثاني، موضوع هيكل الانتاج الصناعي والدور الذي تلعبه الشركات دولية النشاط،

وأثر الجوار مع اليابان والصين والاتحاد السوفياتي وكوريا الشمالية، في تحسين شروط التعامل مع هذه الشركات.

وبالنسبة لتانزانيا، واضافة الى ما ورد اعلاه وفي مقدمة المحور الثاني، يتوقع أن تتطرق الدراسة الى موضوع التجربة «الاشتراكية» وقرى «الاوجاما».

المحور الثالث: تجارب عربية

تغطي دراسات الحالات المقترحة الفترة منذ بداية الستينات حتى الآن، ويتوخى فيها أن تكون تحليلية تستهدف تقويم التجربة التنموية في البلدان المختارة من زاوية الاستقلال والتبعية، ومن منظور الدروس المستفادة.

وتناقش الدراسات على وجه التحديد، تطوير القدرة الذاتية في التكنولوجيا والانتاج، ومدى الاعتماد على الذات في اشباع الحاجات الاساسية، بخاصة في مجالي الغذاء والطاقة، ونمط العلاقات الاقتصادية الدولية (التعامل مع القطبين، والشركات دولية النشاط، ومؤسسات التمويل الدولية، والديون)، التنظيم الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ السياسي، مدى اعتماد هوية حضارية مستقلة، تجربة التخطيط والسياسات الاجتماعية ـ الاقتصادية المتبعة، والتعاون العربي على المستوى القومي وفي اطار التجمعات الاقليمية، وتميز الدراسات بين فترتي ما قبل عام ١٩٧٤ وما بعده.

اضافة الى هذه الخطوط العامة تبرز دراسات الحالة الخصوصيات المشار اليها تحت كل حالة.

البحث السادس: تجربة مصر في التنمية المستقلة

اضافة الى ما جاء في مقدمة المحور الثالث، يتوقع أن يتناول البحث أيضاً تجربة التصنيع وقطاع الزراعة والتأكيد على الفترة الناصرية، وأن يشير كذلك الى التحول خلال السبعينات وآليات التحول والتغيير في هيكل الموارد (النفط، تحويلات العاملين، قناة السويس).

البحث السابع: تجربة الجزائر في التنمية المستقلة

إضافة الى ما جاء في مقدمة المحور الثالث، يتوقع أن يتناول هذا البحث أيضاً التصنيع الثقيل في الجزائر، ودور الشركات دولية النشاط، وأثر ارتفاع اسعار النفط في عام ١٩٧٤، والتطورات الأخيرة في السياسة الاقتصادية للجزائر.

البحث الثامن: التجربة التنموية السعودية والتنمية المستقلة

إضافة الى ما جاء في مقدمة المحور الثالث، يتوقع أن يتناول هذا البحث موضوع استخدام الموارد المالية المترتبة على بيع النفط في تنويع القاعدة الاقتصادية، وضعف القاعدة

السكانية واستقبال العمالة وآثارها. كما سيتناول تجربة التصنيع وحيويتها الاقتصادية، واستخدامات الفوائض المالية، ودور الشركات دولية النشاط.

البحث التاسع: تجربة التنمية في ليبيا والتنمية المستقلة

اضافة الى ما جاء في مقدمة المحور الثالث، يتوقع أن يتناول هذا البحث موضوع استخدام الموارد المالية المترتبة على بيع النفط في تنويع القاعدة الاقتصادية، وضعف القاعدة السكانية واستقبال العمالة وآثارها. كما يتوقع أن تعالج الورقة موضوع النظام «الجماهيري».

البحث العاشر: تجربة التنمية في الاردن والتنمية المستقلة

اضافة الى ما جاء في مقدمة المحور الثالث، يتوقع أن يعالج البحث موضوع النجاح النسبي للإدارة الاقتصادية تحت ظروف قلة الموارد، والاعتماد على العون الخارجي والعربي، والعلاقات مع اسرائيل عبر الضفة الغربية، والهجرة المزدوجة (من والى الاردن).

البحث الحادي عشر: تجربة التنمية في تونس والتنمية المستقلة

إضافة الى ما جاء في مقدمة المحور الثالث، يتوقع أن يعالج البحث موضوع النجاح النسبي للإدارة الاقتصادية تحت ظروف قلة الموارد والاعتماد على العون العربي والخارجي، والاعتماد على السياحة، والعلاقات مع أوروبا، والهجرة إلى أوروبا.

البحث الثاني عشر: تجربة التنمية في اليمن العربية والتنمية المستقلة

اضافة الى ما جاء في مقدمة المحور الثالث، يتوقع أن يعالج البحث موضوع النجاح النسبي للادارة الاقتصادية تحت ظروف قلة الموارد والاعتماد على العون العربي والخارجي، والاعتماد على تحويلات المهاجرين.

البحث الثالث عشر: دور العمل العربي المشترك في تحقيق التنمية المستقلة

مساهمة أشكال العمل العربي المشترك في تدعيم الاستقلال في الوطن العربي قطرياً وقومياً. وتتطرق الدراسة الى العمل العربي الرسمي (جامعة الدول العربية، والمنظمات العربية المتخصصة، والمشروعات العربية المشتركة، والمعونات العربية) وغير الرسمي (الانتقال التلقائي للعمالة ورؤوس الأموال والمشروعات المشتركة) وتناقش دور التجمعات الاقليمية (الخليج، وادي النيل، المغرب الكبير . . .). كما يعالج البحث دور العمل العربي المشترك في بناء قاعدة علمية وتكنولوجية عربية وفي الحفاظ على البيئة.

المحور الرابع: نحو تصور مستقبلي

البحث الرابع عشر: التنمية المستقلة والديمقراطية في الوطن العربي

يتوقع أن يعالج هذا البحث، ضمن أشياء أخرى، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية

المستقلة، ومدى امكانية تحقيق التنمية المستقلة في اطار من الديمقراطية، ومدى امكانية استجابة وتقبل خيارات التنمية المستقلة، مع ما تتضمنه من تخل عن بعض الانماط الاستهلاكية الراهنة، من قبل الطبقات الشعبية في اطار مشاركة حقيقية للجماهير في اتخاذ القرارات الرئيسية.

البحث الخامس عشر: نحو تنمية مستقلة في الوطن العربي

تسعى الدراسة لرسم محاور للعمل نحو تنمية مستقلة في الوطن العربي على المستويات القطرية والاقليمية والقومية والدولية وصولاً الى الاعتماد على الذات في مجالات التكنولوجيا والانتاج لاشباع الحاجات الاساسية وتحقيق الأمن، وتناقش عقبات ومتطلبات ذلك في مجالات التنظيم الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ السياسي والتوجه الحضاري ابتداء من الظروف الراهنة في الوطن العربي.

ملحق رقم (٢)

برنامج الندوة

السبت في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٦

٨/٠٠ ـ ٩/٠٠		التسجيل
		افتتاح الندوة
٩/٠٠ ـ ٩/١٥		كلمة الدكتور خير الدين حسيب، المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية.
الجلسة الصباحية الأولى	:	
٩/١٥ ـ ١١/٠٠	:	رئيس الجلسة: د. اسامة امين الخولي
		حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية (مركز/ ح د ١/١٨ (ب)
مقدم البحث	:	د. سمير أمين
المعقب	:	د. عاطف قبرصي
مناقشة عامة		
١١/٠٠ ـ ١١/٣٠	:	استراحة
١١/٣٠ ـ ١٣/٣٠	:	**النظام الدولي وآليات التبعية: آليات التبعية في اطار الرأسمالية المتعدية الجنسيات (مركز / ح د١٨/١٣)**
مقدم البحث	:	د. ابراهيم سعد الدين عبد الله
المعقب	:	د. محمود عبد الفضيل
مناقشة عامة		
١٣/٣٠ ـ ١٥/٣٠	:	فترة الغداء
جلسة بعد الظهر الأولى	:	رئيس الجلسة: أ. اديب الجادر
١٥/٣٠ ـ ١٧/٣٠	:	**التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل** (مركز / ح د ١٨/١ (أ) و(مركز / ح د ١٨/١ (أ)/تصويب ١)

مقدم البحث : د. اسماعيل صبري عبدالله
المعقب : د. محمد محمود الامام
أ. عادل حسين

مناقشة عامة

١٧/٣٠ ـ ١٨/٠٠ : استراحة
١٨/٠٠ ـ ٢٠/٠٠ : **تجارب مختارة من العالم الثالث:**
١ ـ نموذج التنمية الهندي بين تناقضات النمو الرأسمالي وطموحات الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات
(مركز/ح د ١٨/١٠) و(مركز/ح د ١٨/١٠/ تنقيح ١)
مقدم البحث : د. رمزي زكي
المعقبون : د. عبد الرازق حسن
د. جودة عبد الخالق

مناقشة عامة

الاحد في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٦

الجلسة الصباحية الثانية : رئيس الجلسة: د. ابراهيم حلمي عبد الرحمن

٩/٠٠ ـ ١١/٠٠ : **تجارب مختارة من العالم الثالث:**
٢ ـ من الكتاب الأحمر الى الكتاب الأصفر: عرض لتجربة الصين التنموية، (مركز / ح د ١٨/٥)
مقدم البحث : د. نادر فرجاني
المعقبون د. سمير أمين
د. عبد الرازق حسن
د. علي عبدالقادر علي

مناقشة عامة

١١/٠٠ ـ ١١/٣٠ : استراحة
١١/٣٠ ـ ١٣/٣٠ : **تجارب مختارة من العالم الثالث:**
٣ ـ ادارة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية
(مركز / ح د ١٨/١١)
مقدم البحث : د. هبة حندوسة
المعقبون : د. نادية رمسيس فرح
د. سمير أمين

مناقشة عامة

١٣/٣٠ ـ ١٥/٣٠	:	فترة الغداء
جلسة بعد الظهر الثانية	:	رئيس الجلسة: د. عاطف قبرصي
١٥/٣٠ ـ ١٧/٣٠	:	**تجارب عربية:**
		١ ـ تجربة مصر في التنمية المستقلة، التقدم والتراجع في التجربة المصرية ـ ملاحظات من منظور التنمية المستقلة، (مركز / ح د ١٨/١٤)
مقدم البحث	:	أ. عادل حسين
المعقب	:	د. يوسف صايغ

مناقشة عامة

١٧/٣٠ ـ ١٨/٠٠	:	استراحة
١٨/٠٠ ـ ٢٠/٠٠	:	**تجارب عربية:**
		٢ ـ تجربة الجزائر: الدينامية الاقتصادية والتطور الاجتماعي، (مركز / ح د ١٨/٤)
مقدم البحث	:	د. عبد اللطيف بن شنهو
المعقبون	:	أ. محمد الأمين فارس
		د. جورج قرم
		أ. عثمان بلقندوز

مناقشة عامة

الاثنين في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٦

الجلسة الصباحية الثالثة	:	رئيس الجلسة: د. خلدون حسن النقيب
٩/٠٠ ـ ١١/٠٠	:	**تجارب عربية:**
		٣ ـ تجربة التنمية الاقتصادية من منطلق الاستقلال والتبعية في العربية السعودية. (مركز / ح د ١٨/٦).
مقدم البحث	:	د. محمد هشام خواجكية
المعقبون	:	د. ربحي أبو الحاج
		د. ابراهيم سعد الدين عبدالله

مناقشة عامة

١١/٠٠ ـ ١١/٣٠	:	استراحة
١١/٣٠ ـ ١٣/٣٠	:	**تجارب عربية:**
	:	**٤ ـ استراتيجية التنمية المستقلة في اقتصاد صغير الحجم ـ مفتوح: تجربة الجماهيرية. (مركز/ ح د ١٨/٣).**
مقدم البحث	:	د. مصباح العريبي

المعقب : د. مكرم فؤاد صادر

مناقشة عامة

١٣/٣٠ ـ ١٥/٣٠ : فترة الغداء

جلسة بعد الظهر الثالثة : رئيس الجلسة: د. جورج العبد

١٥/٣٠ ـ ١٧/٣٠ : **تجارب عربية:**

٥ ـ تجربة التنمية الاقتصادية في الاردن بين التبعية والاستقلال. (مركز / ح د ١٨/٨).

مقدم البحث : د. طاهر حمدي كنعان

المعقبون : د. خليل حماد

د. أحمد الشرع

مناقشة عامة

١٧/٣٠ ـ ١٨/٠٠ : استراحة

١٨/٠٠ ـ ٢٠/٠٠ : **تجارب عربية:**

٦ ـ اشكالية التنمية المستقلة في ضوء التجربة التونسية. (مركز / ح د ١٨/٧)

مقدم البحث : د. خالد المنوبي

المعقب : د. ميرفت بدوي

مناقشة عامة

الثلاثاء في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٦

الجلسة الصباحية الرابعة : رئيس الجلسة: د. خليل السالم

٩/٠٠ ـ ١١/٠٠ : **تجارب عربية:**

٧ ـ تطور فجوة الموارد وشروط التنمية المستقلة في الجمهورية العربية اليمنية. (مركز / ح د ١٨/٢)

مقدما البحث : د. عبد العزيز السقاف

د. عثمان محمد عثمان

المعقب : د. عبد العال الصكبان

مناقشة عامة

١١/٠٠ ـ ١١/٣٠ : استراحة

١١/٣٠ ـ ١٣/٣٠ : **تجارب عربية:**

٨ ـ دور العمل العربي المشترك وتحقيق التنمية المستقلة. (مركز/ ح د ١٨/١٢) و(مركز /ح د ١٨/١٢/ تصويب ١)

مقدم البحث	:	د. محمد محمود الامام
المعقب	:	د. عبد العال الصكبان

مناقشة عامة

١٣/٣٠ ـ ١٥/٣٠	:	فترة الغداء
جلسة بعد الظهر الرابعة	:	رئيس الجلسة: د. احمد الغندور
١٥/٣٠ ـ ١٧/٣٠		**نحو تنمية مستقلة في الوطن العربي.** (مركز /ح د ١٨/٩)
مقدم البحث	:	د. يوسف صايغ
المعقبون	:	د. سعد الدين ابراهيم
		د. سعاد الصباح

مناقشة عامة

١٧/٣٠ ـ ١٨/٠٠	:	**اختتام الندوة**

المشاركون (*)

د. ابراهيم حلمي عبد الرحمن، وزير سابق (القاهرة).

د. ابراهيم سعد الدين عبدالله، اقتصادي ـ منتدى العالم الثالث (القاهرة).

د. ابراهيم العيسوي، مستشار بمعهد التخطيط القومي (القاهرة).

د. احمد الغندور، عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة (القاهرة).

أ. اديب الجادر، عضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية (القاهرة).

د. أسامة أمين الخولي، مستشار أول ـ معهد الكويت للأبحاث العلمية (الكويت).

د. اسماعيل الزابري، مدير البحوث والدراسات ـ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي (الكويت).

د. اسماعيل صبري عبدالله، منتدى العالم الثالث (القاهرة).

د. باقر النجار، استاذ مساعد ـ كلية البحرين الجامعية (المنامة).

د. بشير داعوق، عضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية (باريس).

د. جورج العبد، مدير عام، مؤسسة التعاون (جنيف).

د. حميد القيسي، استاذ في دائرة الاقتصاد ـ جامعة اليرموك (إربد).

د. خالد المنوبي، استاذ بكلية الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية (تونس).

د. خلدون النقيب، استاذ بجامعة الكويت (الكويت).

د. خليل حماد، الاستاذ المساعد في دائرة الاقتصاد ـ جامعة اليرموك (إربد).

د. خليل السالم، المدير العام، المؤسسة المالية العربية (عمّان).

د. خير الدين حسيب، المدير العام، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت).

د. دارم البصام، مستشار الأمم المتحدة لدى الجامعة العربية (تونس).

دينا حسيب، مركز دراسات الوحدة العربية (القاهرة).

(*) المعلومات الواردة عن المشاركين مستقاة من بطاقات إشتراكهم في الندوة (المحرر).

د. ربحي أبو الحاج، رئيس مكتب البرمجة والتنسيق ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا). الامم المتحدة (بغداد).

د. رمزي زكي، استاذ اقتصاد ـ المعهد العربي للتخطيط (الكويت).

د. سعد الدين ابراهيم، الامين العام، منتدى الفكر العربي (عمّان).

د. سمير أمين، منسق برنامج معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (داكار).

د. سمير المقدسي، رئيس دائرة الاقتصاد ـ الجامعة الأميركية في بيروت (بيروت).

د. طاهر حمدي كنعان، وزير التخطيط، المملكة الاردنية الهاشمية (عمّان).

أ. عادل حسين، باحث وصحافي (القاهرة).

د. عارف دليلة، استاذ اقتصاد ـ جامعة دمشق (دمشق).

د. عاطف قبرصي استاذ جامعي ـ (أونتاريو ـ كندا).

د. عبد الخالق عبدالله، مدرّس قسم السياسة ـ جامعة الامارات العربية المتحدة (العين).

د. عبد الرازق حسن، نائب رئيس الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ـ جامعة الدول العربية (تونس).

د. عبدالعال الصكبان، مستشار اقتصادي (بغداد).

د. عبد العزيز السقاف، استاذ جامعة (صنعاء).

د. عبد المنعم السيد علي، استاذ ورئيس قسم الاقتصاد ـ الجامعة المستنصرية (بغداد).

د. علي نصار، مستشار، مركز دراسات الوحدة العربية (القاهرة).

د. فهد الفانك، باحث، منتدى الفكر العربي (عمّان).

د. فؤاد حمدي بسيسو، الأمين العام، اللجنة الاردنية الفلسطينية لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل (عمان).

د. لحسين بو طعام، استاذ جامعي ـ (إميان ـ فرنسا).

أ. محمد الأمين فارس، مدير ادارة القوى العاملة، منظمة العمل العربية (بغداد).

د. محمد محمود الامام، مساعد رئيس، صندوق النقد العربي (أبو ظبي).

د. محمد هشام خواجكية، خبير أول، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (الدوحة).

د. محمود عبد الفضيل، استاذ بجامعة القاهرة (القاهرة).

د. مصباح العريبي، نائب مدير مكتب الجامعة العربية في جنيف (جنيف).

د. مكرم فؤاد صادر، مدير البحوث والدراسات ـ اتحاد المصارف العربية (بيروت).

د. منذر الشرع، دائرة الاقتصاد والعلوم الادارية ـ جامعة اليرموك (إربد).

د. منير حمارنة، مدير مكتب الدراسات والسياسات العامة ـ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (عمان).

أ. مهدي العبيدي، الأمين العام ـ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (عمان).

د. ميرفت بدوي، نائب مدير البحوث والدراسات ـ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي (الكويت).

د. نادر أبو شيخة، مسؤول ادارة الاستشارات ـ المنظمة العربية للعلوم الادارية (عمان).

د. نادر فرجاني، باحث (القاهرة).

د. نادية رمسيس فرح، استاذ مساعد ـ الجامعة الامريكية في القاهرة (القاهرة).

د. نزار الربيعي، خبير اقتصادي ـ منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (الدوحة).

د. هبة حندوسة، استاذ مساعد في الاقتصاد ـ الجامعة الأمريكية في القاهرة (القاهرة).

د. يوسف صايغ، مستشار اقتصادي (بيروت).

فهرس

(ب)

(ت)

(خ)

(ر)

(ز)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

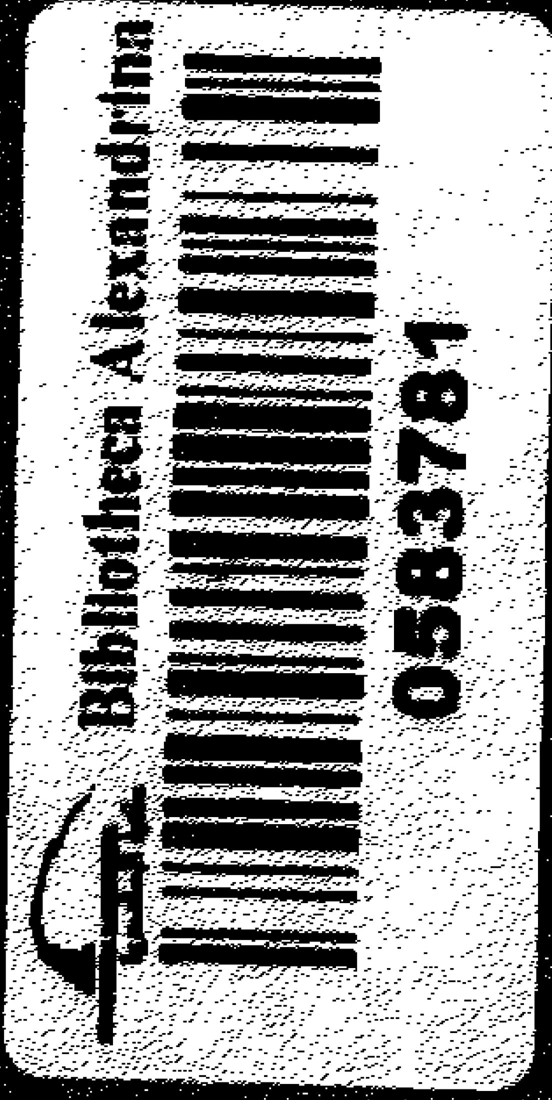
(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)


Bibliotheca Alexandrina
0583781

هذا الكتاب

يمثل هذا الكتاب أعمال ندوة «التنمية المستقلة في الوطن العربي» التي عقدت في عمّان، الأردن، في الفترة ٢٦ ـ ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٦، بمشاركة أكثر من خمسين من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية، وصناع القرار، والمسؤولين التنفيذيين بالمؤسسات العربية، القطرية والقومية، السابقين والحاليين، يمثلون أجيالاً عدة.

وقد استهدفت الندوة دراسة «التنمية» كمفهوم شامل ومركب، بجوانبه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مع التركيز على محور التبعية ـ الاستقلال. وانتظمت دراسات الندوة، حسب مخططها، حول محاور أربعة: الأول نظري، والثاني يسعى الى استخلاص العبر من خبرات مختارة في العالم الثالث، ويناقش المحور الثالث خبرات التنمية في الوطن العربي على المستويين القطري والقومي، بينما يسعى المحور الأخير الى أن يقارب المستقبل من منظور استهدافي.

وتكشف الندوة، وهذا الكتاب الصادر عنها، عن الاحساس بتسارع التردي في حال التنمية في الوطن العربي، على المستويين القطري والقومي، في السنوات الأخيرة، وتوقع استمرار هذا التردي في المستقبل المنظور اذا لم يعالج الواقع الحالي في وقت مبكر. كما تكشف عن عدم الاتفاق على تصور واضح «للتنمية المستقلة» على الرغم من الاتفاق على ان هذا البديل، على غموضه، يمثل الخلاص من الواقع المتردي الراهن، ومن المستقبل الرديء الذي يكمن في طياته.

ومن هنا تكمن أهمية هذه الندوة وهذا الكتاب في ضرورة استمرار الحوار حول هذا الموضوع لإنارة الطريق للمستقبل وللعمل من أجل تجنب الكارثة.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤

برقياً: «مرعربي»

تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيملي: ٨٠٢٢٣٣

الثمن: ٢٢ د...

أو ما يـ...

